

349.297
M55aA
V. 1-2

الانصاف

ومعرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام الميرزا محمد بن حسن

تأليف مصحح المذهب ومنقحه ، شيخ الإسلام العلامة الفقيه المحقق

علاء الدين أبو الحسن علي بن سليمان المسترودي

٨١٧ - ٨٨٥ هـ

تغمده الله برحمته

صححه وحققه

محمد حامد الفقي

الجزء الأول

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى

١٣٧٤ هـ - ١٩٥٥ م

د افغانستان

د افغانستان د پوهنتون د کتابتون

د افغانستان د پوهنتون د کتابتون

د افغانستان د پوهنتون د کتابتون

۷۱۸-۵۸۸۰

د افغانستان د پوهنتون د کتابتون

د افغانستان د پوهنتون د کتابتون

د افغانستان د پوهنتون د کتابتون

د افغانستان د پوهنتون د کتابتون

د افغانستان د پوهنتون د کتابتون

د افغانستان د پوهنتون د کتابتون

۳۷۷۱-۵۵۲۱



بيان

قد اعتمدت في طبع هذا الكتاب القيم على نسختين معتبرتين ، مقروءتين على موثوقين من جهازة المذهب وعلماؤه المحققين .

١ — نسخة حضرة صاحب الفضيلة والسماحة الشيخ عبد الله بن حسن آل الشيخ رئيس القضاة بالملكة العربية السعودية . وهي تقع في ستة أجزاء يحتوي كل جزء على ٢٨٣ ورقة تقريباً من القطع المتوسط . وهي حديثة عهد بالكتابة . وكتبها طالب علم متوسط . هو عبد العزيز بن عبد الله بن عبد العزيز العنقري . فرغ من كتابتها يوم الثلاثاء الخامس من شعبان سنة ١٣٤٢ هجرية .

وفيها زيادات كثيرة على النسخة الأخرى . قد أبرزتها بوضعها بين مربعين []
٢ — مصورة عن نسخة مكتبة السلطان أحمد الثالث باستامبول . محفوظ أصل هذه المصورة بإدارة الثقافة التابعة لجامعة الدول العربية . تحت رقم ٨٤٩ وقد عاونني على تصويرها . الأخ النجيب الأستاذ فؤاد السيد أمين قسم المخطوطات بدار الكتب المصرية .

وتقع في ثلاثة أجزاء ضخمة . كل جزء منها في ٣٠٤ ورقات من القطع الكبير . في كل صفحة ٣٣ سطراً ، بالخط الدقيق الجود . وكتبت في القرن التاسع . وهي غاية في الدقة والصحة والإنقان .

ومن ثم اعتمدتها أصلاً للطبع . وفيها كذلك بعض زيادات على نسخة سماحة الشيخ عبد الله . ولكنها قليلة .

وقد اجتهدت أعظم جهد وأشقه في دقة تصحيح الكتاب ومراجعة مايشكل منه على مراجعه مثل المغني وكشاف القناع والشرح الكبير وغيرها .

وصححت المتن على نسخة خطية جيدة محفوظة بدار الكتب الأزهرية . تفضل فأعارنيها الأخ الشيخ أبو الوفا المراغي مدير المكتبة بآرك الله فيه .

وأسأل الله المعونة والتوفيق على الإتمام . وصلى الله على خاتم المرسلين محمد عبد الله ورسوله وعلى آله أجمعين .

Memorandum

Received of the Hon. Secy. of the Navy

the sum of \$100.00

for the purchase of a copy of the

Report of the Board of Commissioners

of the Navy, for the year 1880.

This sum is to be paid to the

Commissioner of the Navy.

Witness my hand and seal this

10th day of March 1881.

John A. B. Smith, Secy.

U. S. Navy.

Approved by the Board of Commissioners

of the Navy, this 10th day of March 1881.

John A. B. Smith, Secy.

U. S. Navy.

Approved by the Board of Commissioners

of the Navy, this 10th day of March 1881.

John A. B. Smith, Secy.

U. S. Navy.

Approved by the Board of Commissioners

of the Navy, this 10th day of March 1881.

John A. B. Smith, Secy.

U. S. Navy.

فهرس

الجزء الأول من الإنصاف

صفحة	الموضوع	صفحة	الموضوع
٦٤	الماء الكثير النجس إذا زال تغيره	٣	مقدمة المحقق
٦٥	بنفسه أو بنزح	٤	مقدمة الشارح
٧١	تقدير القلتين	١٣	بيان مصطلحات المصنف في كتابه
٧٥	اشتباه الماء الطاهر بالنجس	١٦	مراجع الكتاب
٧٧	اشتباه الماء الطاهر بالطهور	١٩	طريقة الشارح في الكتاب
٧٨	اشتباه الثياب الطاهرة بالنجسة	»	كتاب الطهارة
٧٩	اشتباه أخيه بأجنبية	»	باب المياه
٨٠	باب الآنية	»	تعريف الطهارة لغة وشرعا
٨١	آنية الذهب والفضة والمضبب بهما	٢١	تقسيم المياه
٨٢	الوضوء من آنية الذهب والفضة	٢٩	حكم الماء المسخن بنجاسة
٨٣	الضبة البسيرة من الفضة	٣٢	الماء إذا تغير أحد أوصافه
٨٤	ثياب الكفار وأوانهم	٣٥	الماء المستعمل
٨٦	لا يطهر جلد الميتة بالدهاب	٣٨	الماء الذي غمس فيه القائم من نوم الليل يده قبل غسلها ثلاثا
٨٩	الدكاكة لا تطهر جلد غير الماء كولد	٤٢	الماء الطاهر غير المطهر
٩١	شروط الدهاب	٤٣	حكم الماء القليل الراكد إذا انعكس فيه الجنب
٩٢	جزء الميتة من اللبن والأنفحة	٤٥	حكم الماء الذي أزيلت به النجاسة
٩٤	باب الاستنجاء وآدابه	٤٧	الماء الذي اخلت امرأة بالطهارة منه
١٠٤	مق يتعين الاستنجاء بالماء؟	٤٩	معنى خلوة المرأة بالماء
١٠٩	ما يجوز الاستنجاء به وما لا يجوز	٥٤	حكم الماء الطهور إذا خلط بمستعمل
١١٤	الوضوء والتيمم قبل الاستنجاء	٥٥	الماء القليل الراكد إذا خالطته نجاسة
١١٧	باب السواك وسنة الوضوء	٥٧	الماء القليل الجاري إذا خالطته نجاسة
»	وقت السواك ومواضعه	٥٩	الماء الكثير إذا خالطته نجاسة
١١٩	ما يستاك به	٦٣	الماء النجس إذا انضم إليه ماء طاهر كثير
١٢٣	الحثان		

صفحة	الموضوع	صفحة	الموضوع
١٢٨	سنن الوضوء	١٩٤	نواقض الوضوء
»	التسمية	١٩٥	الخارج من السيلين
١٢٩	غسل الكفين ثلاثا	١٩٧	خروج المنجسات من سائر البدن
١٣١	البداء بالمضمضة والاستنشاق	١٩٩	زوال العقل إلا النوم اليسير جالسا أو قائما
»	والمبالغة فيهما	٢٠٢	مس الذكر يده
١٣٣	تخليل اللحية	٢١١	مس المرأة بشهوة
١٣٤	تخليل الأصابع	٢١٥	غسل الميت
١٣٥	التيامن	٢١٦	أكل لحم الجوزور
»	أخذ ماء جديد للأذنين	٢١٩	الردة عن الإسلام
١٣٨	باب فرض الوضوء وصفته	٢٢٢	ما يحرم على المحدث فعله
»	ترتيب الوضوء على ما ذكر الله تعالى	٢٢٣	مس المصحف
١٣٩	الموالة	٢٢٧	باب الغسل
١٤٢	النية شرط لطهارة الحدث كلها	»	موجباته
»	وكيفيتها	»	خروج المني الدافق بلذة
١٥٢	المضمضة والاستنشاق واجبان في الطهارتين	٢٣٢	التقاء الختانين
١٥٤	غسل الوجه وتحديده	٢٣٦	إسلام الكافر
١٥٧	غسل اليدين إلى المرفقين	٢٣٨	الموت والحيض والنفاس
١٥٩	مسح الرأس وصفته	٢٤٣	أحكام من وجب عليه الغسل
١٦٤	غسل الرجلين مع الكعبين	٢٤٨	الأغسال المستحبة
١٦٥	الاستعانة في الوضوء وتنشيف أعضائه	٢٥٢	صفة الغسل
١٦٩	باب مسح الخفين	٢٦٣	باب التيمم
١٧١	شروطه	»	شرط جوازه
١٧٦	مدته للمسافر والمقيم	٢٧١	لو جرح بعض أعضائه
١٨٤	محل المسح	٢٧٧	نسيان التيمم الماء بموضع يمكنه استعماله
١٨٥	المسح على العمامة والجوارب	٢٨٢	فاقد الطهورين
١٨٧	المسح على الجبيرة	٢٨٤	ما يجوز التيمم به وما لا يجوز
١٩٠	ما ينقض المسح على الخفين		

صفحة	الموضوع	صفحة	الموضوع
٣٥٠	ما يباح من الاستمتاع بها وما يحرم	٢٨٧	فرائض التيمم
٣٥٥	أقل سن تحيض له المرأة وأكثره	٢٩٤	مبطلات التيمم
٣٥٨	أقل الحيض وأكثره	٣٠١	صفة التيمم
٣٥٩	الابتداء بالحيض	٣٠٣	خوف فوات المكتوبة والجنابة
٣٦٥	استحاضة المعتادة		لا يحيز التيمم
٣٦٦	من نسيت عادتها أو موضعها	٣٠٩	باب إزالة النجاسة
٣٦٨	تغير العادة بزيادة أو تقدم أو تأخر	٣١٠	تطهير نجاسة الكلب
	أو انتقال	٣١٥	تطهير الأرض النجسة
٣٧٧	حكم الاستحاضة	٣١٨	استحالة الحمر إلى خل وتخليها
٣٨١	أصحاب الأعذار الدائمة من سلس البول والذى والريح الخ	٣٢١	لانتظر الأدهان النجسة
٣٨٣	النفاس	٣٢٢	خفاء موضع النجاسة
٣٨٥	لو ولدت من غير دم الخ	٣٢٣	تطهير بول الغلام الذى لم يأكل الطعام .
»	الطهر الذى بين الدمين طهر صحيح	»	تطهير أسفل الحنف والحذاء
٣٨٦	هل يجوز شرب دواء لاسقاط نطفة ؟	٣٢٥	ما يعفى عنه من النجاسات
»	من استمر دمها يخرج من فمها بقدر العادة الخ	٣٢٧	الدماء الطاهرة المختلف فيها والمتفق عليها .
»	مقئ أول نفاس من التوأمين ؟	٣٣٥	حكم طين الشوارع
٣٨٧	لو رأت الدم قبل ولادتها يومين	٣٣٧	لا ينجس الآدمى بالموت
»	يثبت حكم النفاس بوضع شئ فيه خلق إنسان	٣٣٨	ما لانفس له سائلة لا ينجس بالموت
٣٨٨	كتاب الصلاة	٣٣٩	بول ما يؤكل لحم وروثه ومنه طاهر
»	معنى « الصلاة » لغة وشرعا	٣٤٠	منى الآدمى
»	مقئ فرضت الصلاة	٣٤١	رطوبة فرج المرأة
٣٨٩	على من تجب ؟	٣٤٢	سباع البهائم والطيور
»	تجب على النائم والسكران والمغمى عليه	٣٤٣	سؤر الهرة
		٣٤٦	باب الحيض . تعريفه
		»	ما تمنع منه الحائض

(ح)

صفحة	الموضوع	صفحة	الموضوع
٣٩٠	لا تجب على كافر	٤٠٩	لا يجوز أخذ الأجرة عليهما
٣٩١	المرتد يقضى ما فاتته إذا أسلم	٤١٠	إن تشاحوا فأيهم يقدم ؟
»	ماذا تبطل الردة من العبادات ؟	٤١٢	الأذان خمس عشرة كلمة . لا ترجع فيه
٣٩٢	هل يقضى المرتد الزكاة إذا أسلم ؟	٤١٣	الإقامة إحدى عشر كلمة
»	هل يلزم المرتد إعادة الحج ؟	٤١٤	يترسل في الأذان ويحذر في الإقامة
٣٩٣	لا تجب الصلاة على مجنون	»	يؤذن قائماً
٣٩٤	إذا صلى الكافر حكم بإسلامه	٤١٥	» متطهراً
٣٩٥	لا تجب على صبي	٤١٦	يلتفت عند الحيعتين ولا يستدير
٣٩٧	مضى يؤمر الصبي بها ؟	٤١٧	يجعل إصبعيه في أذنيه
»	إن بلغ في أثائها ، أو في وقتها	»	يرفع وجهه إلى السماء
أعادها .		٤١٨	يقم من أذن في موضع أذانه
٣٩٨	هل يلزم الكافر إعادة إسلامه إذا أسلم ؟	»	لا يصح الأذان إلا مرتباً
»	الأعداء المبيحة لتأخيرها عن وقتها	٤١٩	تنكيس الأذان والسكوت الطويل ،
٤٠٠	يجوز تأخيرها إلى آخر الوقت	والكلام المحرم	
»	يحرم التأخير إلى وقت الضرورة	»	إذا ارتد في الأذان أبطله
»	لومات من جازله التأخير قبل الفعل	٤٢٠	لا يؤذن قبل دخول الوقت ، إلا
٤٠١	إن تركها تهاوناً وجب قتله	للفجر	
٤٠٢	الإمام أو نائبه هو الذي يدعو تارك الصلاة	٤٢١	يجلس بعد أذان المغرب جلسة خفيفة
»	لا يقتل حتى يستتاب	٤٢٢	الأذان والإقامة عند الجمع وللغوائت
٤٠٣	لا يكفر بترك شيء من العبادات غير الصلاة	٤٢٣	أذان المميز للبالغين
٤٠٤	هل يقتل حدّاً أو كفرّاً ؟	٤٢٤	أذان الفاسق والملحن
٤٠٥	باب الأذان	٤٢٥	إجابة المؤذن والحيعتين
»	هل الأذان أفضل أو الإقامة ؟	٤٢٦	هل يجيب القارئ والطائف والمرأة
٤٠٦	هما مشروعان للصلاة الخمس للرجال	والمتخلى ؟	
٤٠٧	هما فرض كفاية	٤٢٧	إجابة الإقامة
٤٠٨	إن تركهما أهل بلد قوتلوا	٤٢٧	وابعته المقام المحمود . صوابه منكر
		»	لا يخرج من المسجد بعد الأذان
		٤٢٨	لا يؤذن قبل الراتب إلا بإذنه

صفحة	الموضوع	صفحة	الموضوع
٤٤١	من أدرك من الوقت قدر تكبيرة ، ثم جن أو حاضت	»	بماذا ينادى للكسوف والاستسقاء والعيد ؟
٤٤٢	إن بلغ صبي أو أسلم كافر ، أو أفاق مجنون ، أو طهرت حائض	٤٢٩	باب شروط الصلاة
»	لزوم قضاء الفوائت على الفور	»	أولها دخول الوقت
٤٤٣	يلزم القضاء مرتباً	»	الصلوات المفروضة خمس . أولها الظهر .
»	الأولى ترك السنن الرواتب	٤٣٠	متى تؤخر الظهر ؟
٤٤٤	إن خشي فوات الحاضرة	٤٣١	هل تؤخر في الغيم ؟
٤٤٥	أو نسي الترتيب	٤٣٢	العصر هي الوسطى . ووقتها
٤٤٦	لو نسي صلاة من يوم وجهل عينها	٤٣٣	آخر وقت العصر اصفرار الشمس
٤٤٧	باب ستر العورة	»	يبقى وقت الضرورة إلى الغروب
»	ومسترها عن النظر بما لا يصف البشرية	٤٣٤	وتعجيلها أفضل
٤٤٨	يستر العورة في الصلاة عن نفسه وغيره	»	وقت المغرب من مغيب الشمس إلى مغيب الشفق الأحمر
٤٤٩	عورة الرجل والأمة ما بين السرة والركبة	٤٣٥	الأفضل تعجيلها إلا ليلة جمع لقاصدها
٤٥١	عورة الخنثى	»	وقت العشاء من مغيب الشفق إلى ثلث الليل
٤٥٢	الحرة كلها عورة حتى ظفرها وشعرها إلا الوجه	٤٣٦	وقت الضرورة إلى طلوع الفجر
٤٥٣	أم الولد والمعتق بعضها كالأمة	٤٣٧	تأخيرها أفضل ما لم يشق
٤٥٤	إن اقتصر على ستر العورة أجزأه إذا كان على عاتقه شيء من اللباس	»	النوم قبلها والحديث بعدها ، وتسميتها بالعممة
٤٥٦	انكشاف يسير لا يفحش من العورة لا يطل الصلاة	٤٣٨	تعجيل الفجر أفضل
٤٥٧	الصلاة في ثوب مغصوب أو حرير باطلة	»	ليس للفجر وقت ضرورة
٤٦٠	من لم يجد إلا ثوباً نجساً صلى فيه وأعاد	٤٣٩	من أدرك تكبيرة الاحرام من صلاة في وقتها أدركها
٤٦٢	الصلاة في موضع نجس لا يمكنه الخروج عنه	٤٤٠	ماذا يصنع من شك في الوقت
		»	إن أخبره مخبر عن يقين قبله
		٤٤١	إن كان عن ظن لم يقبله

(ي)

صفحة	الموضوع	صفحة	الموضوع
٤٦٢	من لم يجد إلا مايستر عورته سترها	٤٨١	لبس العصفور
٤٦٣	من لم يجد إلا مايستر بعض عورته	»	قوائد تتعلق بما يباح منها وما يكره
٤٦٤	من بذلت له سترة لزمه قبولها إلا إذا كانت عارية	٤٨٣	باب اجتناب النجاسات
٤٦٤	كيف يصلى عادم السترة ؟	»	اجتناب النجاسة شرط لصحة الصلاة
٤٦٦	إن وجد السترة قريية في أثناء الصلاة	٤٨٤	إن طين الأرض النجسة أو بسط عليها شيئاً
٤٦٧	يصلى العراة جماعة	٤٨٥	إن صلى على مكان ظاهر من بساط طرفه نجس
»	لو كانت السترة لواحد ماذا يفعل مع غيره ؟	»	إذا وجد عليه نجاسة بعد ما صلى
٤٦٨	يكره السدل في الصلاة	٤٨٧	حكم العاجز عن النجاسة حكم الناس
»	»	٤٨٨	لو حمل قارورة فيها نجاسة أو نحوها
٤٧٠	» تغطية الوجه والتلثم على الفم والأنف ، وشد الوسط بما يشبه الزنار .	»	إذا جبر ساقه بعظم نجس
٤٧١	يكره إسبال ثوبه خيلاء	٤٨٩	إن سقطت سنه فأعادها بحرارتها
٤٧٢	قوائد فيما يكره في الصلاة	»	الأماكن التي لاتصح الصلاة فيها «
٤٧٣	في طول الثياب والاكمام للرجل والمرأة ، وما يكره من الثياب . والتشبه بالاعاجم	٤٩٠	كالقبرة ونحوها
»	لا يجوز لبس ما فيه صورة حيوان	٤٩١	ماهى أعطان الإبل ؟
٤٧٥	لا يجوز لبس ثياب الحرير وما غلبه حرير	٤٩٢	الحلل المنصوب
٤٧٧	يحرم لبس المنسوج والمموه بالذهب	٤٩٣	المجزرة والمزبلة وقارعة الطريق
٤٧٨	إن لبس الحرير لمرض أو حكة أو في الحرب	»	الصلاة في المدبغة
٤٧٩	ماذا على ولي الصبي إذا ألبسه الحرير ؟	»	إن حدث المسجد بعد المقبرة «
٤٨٠	يباح حشو الجباب والفرش بالحرير	أو العكس	»
»	» العلم في الثوب	٤٩٤	صلاة الجمعة في الطريق والأرض المنصوبة
		»	هل يصلى إلى القبرة ؟
		٤٩٦	الصلاة في الأرض السبخة ، وفي الكنيسة
		»	لاتصح الفريضة في الكعبة
		٤٩٧	صلاة النافلة في الكعبة وعليها

مقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين . الرحمن الرحيم . مالك يوم الدين . إياك نعبد وإياك نستعين . اهدنا الصراط المستقيم . صراط الذين أنعمت عليهم . غير المغضوب عليهم ولا الضالين . آمين .

والحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب . ولم يجعل له عوجاً . قِيماً لينذر بأساً شديداً من لدنه . ويبشر المؤمنين الذين يعملون الصالحات أن لهم أجراً حسناً ما كثين فيه أبداً .

هو الذي أرسل رسوله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله . وكفى بالله شهيداً . محمد رسول الله . والذين معه أشدّاء على الكفار رُحماء بينهم . تراهم رُكعاً سجداً يبتغون فضلاً من الله ورضواناً . سيأثم في وجوههم من أثر السجود . بعث الله النبيين مبشرين ومنذرين . وأنزل معهم الكتاب بالحق ليحكم بين الناس فيما اختلفوا فيه . وما اختلف فيه إلا الذين أوتوه من بعد ما جاءتهم البينات بغياً بينهم . فهدى الله الذين آمنوا لما اختلفوا فيه من الحق بإذنه . والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم .

أشهد أن لا إله إلا الله . وحده لا شريك له . أسبغ النعمة . وأجزل المنّة . بما والى على عباده من رحماته . وبما أقام لهم على مفارق الطرق من واضح آياته . وبما هداهم به إلى التي هي أقوم - في العقيدة ، والشرعة ، والعلم ، والعمل - من محكم كتابه وآياته . ليهلك من هلك عن بينة ويحيى من حيّ عن بينة . وإن الله لسميع عليم .

وأشهد أن أفضل خلق الله ، وأهداهم إليه سبيلاً ، وأثبتهم على الصراط

المستقيم قدماً ، وأحقهم بالإمامة والقدوة « وأجدرهم بالاتباع : عبد الله الكريم
ورسوله العظيم ، محمد الصادق الأمين . صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، الذي اختاره
الله واصطفاه - (والله أعلم حيث يجعل رسالته) - ليكون خاتم المرسلين « وإمام
السابقين الآخرين . وأنزل عليه الكتاب المبين . ليبينه للناس ، ويهديهم به إلى
صراط العزيز الحميد . فبلغ الرسالة أحسن البلاغ ، وأدى الأمانة خير الأداء ،
وجاهد في الله حق جهاده ، حتى أتاه اليقين ، ورفع الله إلى الرفيق الأعلى ، وقد
ترك الناس على الحجة البيضاء ، ليلها كنهارها ، لا يزيغ عنها إلا هالك ، وأكد
لهم النصيحة الخالصة - وبالاخص قبيل وفاته - إذ قال « عليكم يستقى سنة
الخلفاء الراشدين من بعدى . تمسكوا بها ، وعصوا عليها بالنواجز » وإياكم ومحدثات
الأمر ، فإن كل بدعة ضلالة » وقد عرف صلى الله عليه وسلم العلل والأدواء التي
أهلكت الأمم الماضية ، فحرفهموها أشد التخويف ، وحذرهموها أشد التحذير ،
ووصف لهم الدواء الشافي من ذلك . وتلا عليهم قول ربه في محكم كتابه (فإن
تنازعتم في شئ فردوه إلى الله والرسول ، إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر .
ذلك خير وأحسن تأويلاً) . وزادهم تأكيداً فقال « تركت فيكم ما إن تمسكتم
به لن تضلوا بعدى : كتاب الله ، وسنتي » فكان الرعيل الأول من هذه الأمة
خير أمة أخرجت للناس « من جميع أهل الأرض - عربهم وعجمهم ، يهودهم
ومجوسهم ونصرانيهم - إذ كانوا بالعلم الصحيح - من كتاب الله ، وبيان
وهدى رسوله صلى الله عليه وسلم - أبر الناس أقوالاً وأعمالاً ، وأخلاقاً ، وأحوالاً
فعاش الناس في كنفهم في عدل ورحمة ورخاء عيش ، وأمن على الأنفس والأموال
والأعراض ، ما كانوا يجدونها « ولا بعضها ، عند أهل دينهم في عصرهم الأولى .
وما كان ذلك لميزة في زمانهم ، ولا مكانهم ، ولا أنسابهم وأجسامهم ، وإنما كان :
لأنهم آمنوا بالله وكتابه ورسوله صادقين ، وأخذوا طريقهم في كل شأن من شئون

الحياة على ضوء هذا الإيمان وهده ، على بصيرة من ربهم ، وثقة به مؤمنين . لا يصدرون ولا يردون إلا عنه ، واثقين من أن هذه الرسالة الخامسة والمتممة لما قبلها : إنما تفضل بها الله ربهم بخيرهم ، وتسديد خطواتهم في حياتهم الأولى ، ليتبوءوا أعلى مكان العزة والحياة الكريمة ، فيصلحوا ما أفسد الناس ، ويقوموا ما أمال الناس ، يأخذوا على أيدي الظالمين لأنفسهم . فيضعوهم على الحججة ، ويدفعوهم بالعلم الصحيح ، والعقيدة النقية ، والعمل الصالح ، والنفس الزكية والسمت الصالح ، على بصيرة : في سبيل الحياة (قل هذه سبيلي أدعو إلى الله على بصيرة ، أنا ومن اتبعني . وسبحان الله ! وما أنا من المشركين) .

ومن ثم أحياهم الله أطيب حياة وأسعدها . وكان النجاش والنصر في كل شأن ، وأينا بوجهوا حليفهم ، إذ كانوا مع الله ، فكان الله معهم (إن الله مع الذين اتقوا والذين هم محسنون) .

ثم خلف من بعدهم خلف أضاعوا الصلاة واتبعوا الشهوات ، أخذوا عرض هذا الأدنى ، وشغلوا به . وأخلدوا إلى أرض الأهواء والشهوات ، منسلخين من آيات ربهم ، في أنفسهم وفي الآفاق . إذا ذُكِّروا لا يذكرون . وإذا نُصِّحوا لا ينتصحن . ويقولون - مغرورين بأسمائهم ، وصورهم ، وورائاتهم التقليدية - إن الله سيفقر لنا (وإن يأتهم عرض مثله يأخذوه ، ألم يؤخذ عليهم ميثاق الكتاب أن لا يقولوا على الله إلا الحق ؟ ودرسوا ما فيه . والدار الآخرة خير للذين يتقون . أفلا تعقلون ، والذين يمسكون بالكتاب وأقاموا الصلاة . إنا لانضيع أجر المصلحين) .

اللهم أصلح عقائدنا ، وقلوبنا وأعمالنا وأحوالنا . وهذب أخلاقنا . وأصلح ولاية أمورنا . وأدبنا بأدب العبد الكريم رسولنا ، وقوم إليك يارب طريقنا ، واهدنا بهدى إمام المهتدين ، عبدك ورسولك الذي اصطفيته وعصمته . وأرسلته رحمة للعالمين . واختره إماماً للمهتدين ، محمد عليه منك أفضل الصلاة وأزكى السلام .

وبعد : فهذا كتاب :

الْإِنْصَافُ

فِي مَعْرِفَةِ الرَّاجِحِ مِنَ الْخِلَافِ عَلَى مَذْهَبِ الْإِمَامِ الْمُجَلِّدِ مُحَمَّدِ بْنِ حَنْبَلٍ

الذي طالما تمنى علماء الحنابلة - بل وغيرهم - من كل بلد وعصر : أن ييسر الله الوصول إليه ، بطبعه ، وتكثير نسخه وتوفيرها ، ليسهل الحصول عليه ، وتدنو ثماره من أيدي المتلهفين عليها . وإنه لجدير بلهفة أولئك الطالبين الراغبين . وحقيق يحرص علماء الحنابلة - وغيرهم - من المتفقهين ، وجهابذتهم المحققين . فقد ضم بين دفتيه كل ما قيل في المذهب الحنبلي من أقوال ووجوه وروايات ، وأحصاها أدق إحصاء ، يدل على حافظة نادرة جداً ، وقوة استحضار فذة . تجعله معلّمة حنبلية ، لعلها تغني مقتنيها عن غيره من المختصرات والمطولات . فلقد سلك فيه مسلكاً لم يسبق إليه . بين فيه الصحيح من المذهب ، وأطال فيه الكلام . وذكر في كل مسألة ما نقل فيها من الكتب . وكلام الأصحاب ، من المتقدمين والمتأخرين ، إلا أنه قلما تعرض للدليل . لأن كل همه كان موجهاً إلى الجمع والإحصاء لكل ما قيل في المسألة . وهي مهمة شاقة تستوعب المجهود العظيم . فهو من الكتب التي تبذل فيها نفائس الأموال . ولا غرو فمؤلفه هو الإمام :

علاء الدين أبي الحسن علي بن سليمان المرداوي

قال أبو الفلاح عبد الحى بن العماد الحنبلي « مترجماله في كتابه « شذرات

الذهب » (ج ٧ ص ٣٤٠) في وفيات سنة ٨٨٥ .

وفيها : علاء الدين « أبو الحسن علي بن سليمان بن أحمد بن محمد المرداوي ،

(س)

السعدى . ثم الصالحى ، الخليل . الشيخ الامام ، العلامة المحقق ، المتفنن ، أعجوبة الدهر . شيخ المذهب وإمامه ، ومصححه ومنقحه ، بل شيخ الإسلام على الإطلاق ، ومحرر العلوم بالاتفاق .

ولد سنة سبع عشرة وثمانمائة . وخرج من بلده « مردا » فى حال الشيبه . فأقام بمدينة الخليل عليه الصلاة والسلام ، بزاوية الشيخ عمر المجرى . رحمه الله . وقرأ بها القرآن .

ثم قدم إلى دمشق . ونزل بمدرسة شيخ الإسلام أبى عمر ، بالصالحية . واشتغل بالعلم . ولاحظته العناية الربانية . واجتمع بالمشايخ . وجدَّ فى الاشتغال وتفقه على الشيخ تقي الدين بن قندس البعلب . شيخ الحنابلة فى وقته . فبرع . وفُضِّل فى فنون من العلوم . وانهت إليه رياسة المذهب .

وباشر نيابة الحكم دهرًا طويلا . فحسنت سيرته . وعظم أمره . ثم فُتِح عليه فى التصنيف . فصنف كتباً كثيرة فى أنواع العلوم . أعظمها « الانصاف فى معرفة الراجح من الخلاف » أربع مجلدات ضخمة . جعله على « المقنع » وهو من كتب الإسلام .

فانه سلك فيه مسلكاً لم يسبق إليه . بين فيه الصحيح من المذهب . وأطال فيه الكلام . وذكر فى كل مسألة ما نقل فيها من الكتب . وكلام الأصحاب . فهو دليل على تبحر مصنفه ، وسعة علمه ، وقوة فهمه ، وكثرة اطلاعه . ومنها « التفتيح المشبع ، فى تحرير المقنع » وهو مختصر الانصاف . ومنها « التحرير » فى أصول الفقه . ذكر فيه المذاهب الأربعة ، وغيرها وشرحه .

وجزء فى الأدعية والاوراد . سماه « الحصون المعدة ، الواقية من كل شدة » وتصحيح كتاب « الفروع » لابن مفلح .

(ع)

وشرح الآداب . وغير ذلك .
وانتفع الناس بمصنفاته . وانتشرت في حياته وبعد وفاته .
وكانت كتابته على الفتوى غاية . وخطه حسن .
وتنزه عن مباشرة القضاء في أواخر عمره . وصار قوله في المذهب يعول
عليه في الفتوى والأحكام ، في جميع مملكة الإسلام .
ومن تلامذته : قاضي القضاة : بدر الدين السعدى . قاضى الديار المصرية .
وغالب من في المملكة من الفقهاء ، والعلماء ، وقضاة الإسلام .
وما صحبه أحد إلا وحصل له الخير .
وكان لا يتردد إلى أحد من أهل الدنيا . ولا يتكلم فيما لا يعنيه . وكان
الأكابر والأعيان يقصدونه لزيارته ، والاستفادة منه .
وحج . وزار بيت المقدس مراراً .
ومحاسنه : أكثر من أن تحصر ، وأشهر من أن تذكر .
وتوفى بصاحلية دمشق يوم الجمعة ، سادس جمادى الأولى . ودفن بسفح
قاسيون . قرب الروضة .

* * *

وقال العلامة المؤرخ الناقد ، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوى في
كتابه « الضوء اللامع ، لأهل القرن التاسع » (ج ٥ ص ٢٢٥ - ٢٢٧) .
على بن سليمان بن أحمد بن محمد ، العلاء المرداوى ، ثم الدمشقى ، الصالحى ،
ويعرف بالمرداوى . شيخ المذهب .

ولد قريباً من سنة عشرين وثمانمائة بمردا ، ونشأ بها .
لحفظ القرآن ، وأخذ بها في الفقه عن فقيهها الشهاب أحمد بن يوسف .
ثم تحول منها وهو كبير إلى دمشق . فنزل مدرسة أبى عمر . وذلك - فيما أظن -
سنة ثمان وثلاثين « نجود القرآن » ويقال : إنه قرأه بالروايات . فآله أعلم .

(ف)

وقرأ « المنفع » تصحيحاً على أبي الفرج عبد الرحمن بن إبراهيم الطرابلسي
الحنبلي . وحفظ غيره ، كالألفية . وأدمن الاشتغال .
وتجرع فاقة وتقللاً . ولازم التقى ابن قندس في الفقه وأصوله ، والعربية وغيرها .
حتى كان جُلُّ انتفاعه به .

وكان مما قرأه عليه بحثاً وتحقيقاً « المنفع » في الفقه . و « مختصر الطوفى »
في الأصول . وألفية ابن مالك .

وكذا أخذ الفقه والنحو عن الزين عبد الرحمن أبي شعر ، بل سمع منه التفسير
للغوى مراراً . وقرأ عليه في سنة ثمان وثلاثين من شرح ألفية العراقي إلى « الشاذ » .
وأخذ علوم الحديث أيضاً عن ابن ناصر الدين . سمع عليه منظومته وشرحها
بقراءة شيخه التقى .

والأصول أيضاً عن أبي القاسم النويري ، حين لقيه بمكة في سنة سبع وخمسين .
فقرأ عليه قطعة من كتاب ابن مفلح فيه ، بل وسمع في العضد عليه .
وأخذ الفرائض ، والوصايا ، والحساب عن الشمس السيلي الحنبلي ، خازن
الضيائية . وانتفع به في ذلك جداً . ولازمه فيه أكثر من عشر سنين . بل وقرأ
عليه « المنفع » في الفقه بتمامه بحثاً .

وأخذ العربية والصرف وغيرها من أبي الروح عيسى البغدادي الفلوجي ،
الحنفي ، نزيل دمشق .

والحسن بن إبراهيم الصفدي ، ثم الدمشقي ، الحنبلي الخياط وغيرها .
وقرأ البخاري وغيره على أبي عبد الله محمد بن أحمد الكركي الحنبلي .
وسمع الزين بن الطحان . والشهاب بن عبد الهادي وغيرها .
وحج مرتين . وجاور فيهما .

وحضر دروس البرهان بن مفلح ، وناب عنه
وكذا قدم بأخرة إلى القاهرة ، وأذن له قاضيها العز الكناني في سماع

الدعوى ، وأكرمه . وأخذ عنه فضلاء أصحابه بإشارته ، بل وحضهم على تحصيل « الإنصاف » وغيره من تصانيفه ، وأذن لمن شاء الله منهم .

وقرأ هو حينئذ على الشمى ، والحصنى « المختصر » .

وقرأ فى الفرائض والحساب يسيراً على الشهاب السجنى .

وحضر دروس القاضى . ونقل عنه فى بعض تصانيفه واصفاً له بشيخنا .

وتصدى - قبل ذلك وبعده - للإقراء ، والافتاء ، والتأليف ببلده وغيرها . فانتفع به الطلبة . وصار فى جماعته بالشام فضلاء .

ومن أخذ عنه فى مجاورته الثانية بمكة : قاضى الحرمين المحبوى الحسينى الفاسى ومن تصانيفه (الانصاف فى معرفة الراجح من الخلاف) .

عمله تصحيحاً للمقنع ، وتوسع فيه حتى صار أربعة مجلدات كبار . تعب فيه . واختصره فى مجلد سماه « التنقيح المشيع ، فى تخرىج أحكام المقنع » و « الدر المنقى والجوهر المجموع فى معرفة الراجح من الخلاف المطلق فى الفروع » لابن مفلح فى مجلد ضخيم . بل اختصر « الفروع » مع زيادة عليها فى مجلد كبير . و « تحرير المنقول فى تهذيب - أو تمهيد - علم الأصول » أى أصول الفقه فى مجلد لطيف . وشرحه . وسماه « التعبير فى شرح التحرير » فى مجلدين . وشرح قطعة من مختصر الطوفى فيه .

وكذا له فهرست القواعد الأصولية فى كراسة . و « الكنوز - أو الحصون - المعدة ، الواقعة من كل شدة » فى عمل اليوم والليلة وقال : إنه جمع فيه قريباً من ستمائة حديث . منها الأحاديث الواردة فى اسم الله الأعظم .

والأدعية المطلقة المأثورة . قال : إنه جمع منها فوق مائة حديث .

و « المنهل العذب الغزير ، فى مولد الهادى البشير النذير » .

وأعانه على تصانيفه فى المذهب : ما اجتمع عنده من الكتب مما لعله انفرد به ملكاً ووفقاً

وكان فقيهاً حافظاً لقروع المذهب . مشاركاً في الأصول ، بارعاً في الكتابة بالنسبة لغيرها . متأخراً في المناظرة والمباحثة . ووفور الذكاء ، والتفنن عن رفيقه الجراعى . مديماً للاشتغال والإشغال . مذكوراً بتعفف ، وورع ، وإيثار في الأحيان للطلبة . متنزهاً عن الدخول في كثير من القضايا ، بل ربما يروم الترك أصلاً . فلا يُمكنه القاضى ، متواضعاً منصفاً . لا يأنف من يبين له الصواب - كما بسطته في محل آخر - وقد نزع عن بلده فاصداً الديار المصرية ، إجابة لمن حسنه له ، إما ليكون قاضياً ، أو مناكداً للقاضى في الجملة ، أول نشر المذهب وإحيائه . فعاق عنه المقدور . فإنه حصل له مرض وهو يوجب يوسف . وخرج من أجله إلى صفد . فتعلل بها يسيراً . وعاد إلى بلده . فنصل منه . وأعرض حينئذ عن النيابة بالكلية . وذلك قبل موت البرهان بن مفلح بيسير ، إما لتعلق أمه بأرفع منها ، أو لغير ذلك .

وعلى كل حال : فقد استعمل بعد موته ممن لعله فهم عنه رغبة ، حتى كتب بالثناء على النجم ولد البرهان ، بحيث استقر بعد أبيه . ولعل قصده كان صالحاً . وعلى كل حال : فقد حاز رئاسة المذهب . وراج فيه أمره مُدبداً . وذكر بالانفراد . خصوصاً بعد موت الجراعى . ثم القاضى .

واستمر على ذلك حتى مات في جمادى الأولى سنة خمس وثمانين بالصالحية . ودفن بالروضة . رحمه الله وإيانا .

هذا ، وأسأل الله سبحانه وتعالى أن يوفقنا للسداد والمعونة على ما يحب ويرضى . وصلى الله عليه وسلم وبارك على خاتم المرسلين محمد وعلى آله أجمعين .

غرة الحجة سنة ١٣٧٤

٢١ يولية سنة ١٩٥٥

محمد طاهر النقي

The first part of the paper discusses the importance of the study of the history of the United States. It is argued that a knowledge of the past is essential for a full understanding of the present. The author then goes on to discuss the various factors which have shaped the development of the United States, including the influence of the British, the Spanish, and the French. He also discusses the role of the American people in the creation of the nation. The paper concludes by stating that the study of the history of the United States is a task of great importance, and that it is one which should be undertaken by all who are interested in the future of the country.

الانصاف

في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام الميرزا محمد بن حسن

تأليف شيخ الإسلام العلامة الفقيه المحقق

علاء الدين أبو الحسن علي بن سليمان المدرّسي

الحنبلي تغمده الله برحمته

صححه وحققه

محمد حامد الفقي

الجزء الأول

الطبعة الأولى

١٣٧٤ هـ - ١٩٥٥ م

للمكتبة

مطبعة السنة المحمدية
١٧ شارع شريف باشا الكبير - القاهرة
٧٩٠١٧ ٥

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وبه نستعين وعليه نتوكل

الحمد لله المتصف بصفات الكمال ، المنعوت بنعوت الجلال والجمال ، المنفرد بالإنعام والإفضال ، والعطاء والنوال ، الحسن الجميل على ممر الأيام والليال . أحمدته حمداً لا تغير له ولا زوال . وأشكره شكراً لا تحول له ولا انفصال .

وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، ولا مثل ولا مثال ، شهادة أدّخرها ليوم لا بيع فيه ولا خيال .

وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ، الداعي إلى أصح الأقوال ، وأسدّ الأفعال ، الحكم للأحكام ، والمميز بين الحرام والحلال . صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه خير صحب وخير آل ، صلاة دائمة بالغدو والآصال .

أما بعد ، فإن كتاب « المقنع » في الفقه تأليف شيخ الإسلام موفق الدين أبي محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي - قدس الله روحه ، ونور ضريحه - من أعظم الكتب نفعاً ، وأكثرها جمعاً ، وأوضحها إشارة ، وأسلسها عبارة ، وأوسطها حجماً ، وأغزرها علماً ، وأحسنها تفصيلاً وتفريراً ، وأجمعها تقسيماً وتنويهاً ، وأكملها ترتيباً ، وأطفها تبويهاً . قد حوى غالب أمهات مسائل المذهب ، فمن حصلها فقد ظفر بالكنز والمطلب . فهو كما قال مصنفه فيه « جامعاً لأكثر الأحكام » ولقد صدق وبرّ ونصح . فهو الخبر الإمام . فإن من نظر فيه بعين التحقيق والإنصاف ، وجد ما قال حقاً وافياً بالمراد من غير خلاف ، إلا أنه رحمه الله تعالى أطلق في بعض مسأله الخلاف من غير ترجيح . فاشتبه على الناظر فيه الضعيف من الصحيح . فأحييت - إن يسر الله تعالى - أن أبين الصحيح من المذهب والمشهور ، والمعمول عليه والمنصور ، وما اعتمده أكثر الأصحاب ، وذهبوا إليه ، ولم يعرجوا على غيره ولم يعولوا عليه .

فصل

اعلم رحمك الله تعالى : أن المصنف - رحمه الله تعالى - يكرر في كتابه أشياء كثيرة ، عبارته فيها مختلفة الأنواع ، فيحتاج إلى تبيينها ، وأن يكشف عنها القناع . فإنه : تارة يطلق « الروایتين » أو « الروايات » أو « الوجهين » أو « الوجه » أو « الأوجه » أو « الاحتمالين » أو « الاحتمالات » بقوله « فهل الحكم كذا ؟ على روايتين » أو على وجهين ، أو فيه روايتان ، أو وجهان ، أو احتُمِل كذا واحتمل كذا » ونحو ذلك . فهذا وشبهه الخلاف فيه مطلق .

والذي يظهر : أن إطلاق المصنف وغالب الأصحاب ليس هو لقوة الخلاف من الجانبين . وإنما مرادهم : حكاية الخلاف من حيث الجملة . بخلاف من صرح باصطلاح ذلك ، كصاحب الفروع ، ومجمع البحرين وغيرهما .

وتارة يطلق الخلاف بقوله مثلاً « جاز ، أو لم يجز ، أو صح ، أو لم يصح ، في إحدى الروایتين ، أو الروايات » أو الوجهين أو الوجوه » أو بقوله « ذلك على إحدى الروایتين ، أو الوجهين » والخلاف في هذا أيضاً مطلق . لكن فيه إشارة ما إلى ترجيح الأول .

وقد قيل : إن المصنف قال « إذا قلت ذلك » فهو الصحيح . وهو ظاهر مصطلح الحارثي في شرحه « وفيه نظر . فإن في كتابه مسائل كثيرة يطلق فيها الخلاف بهذه العبارة . وليست المذهب ، ولا عزاءها أحد إلى اختياره . كما يمر بك ذلك إن شاء الله تعالى . ففي صحته عنه بعد . وربما تكون الرواية أو الوجه المسكوت عنه مقيداً بقيد ، فأذكره : وهو في كلامه كثير .

وتارة يذكر حكم المسألة مفصلاً فيها . ثم يطلق روايتين فيها ، ويقول « في الجملة » بصيغة التمرّض . كما ذكره في آخر الغصب ، أو يحكي بعد ذكر الحكم إطلاق الروایتين عن الأصحاب . كما ذكره في باب الموصى له . ويكون في ذلك أيضاً تفصيلاً ، فنبينه إن شاء الله تعالى .

وتارة يطلق الخلاف بقوله - بعد ذكر حكم المسألة - «يحتمل وجهين»
والغالب: أن ذلك وجهان للأصحاب. إلا أنه لم يطلع على الخلاف «فوافق كلامهم،
أو تابع عبارة غيره».

وتارة يقول «فعنه كذا، وعنه كذا» كما قاله في باب النذر، والمعروف من
المصطلح: أن الخلاف فيه مطلق.

وتارة يقول «فقال فلان كذا، وقال فلان كذا» كما ذكره في باب الإقرار
بالحمل، وغيره. وهذا من جملة الخلاف المطلق فيما يظهر.

وتارة يقول - بعد حكم المسألة - «ذكره فلان، وقال فلان كذا، أو عند
فلان كذا، وعند فلان كذا» كما ذكره في باب جامع الأيمان، وكتاب الإقرار
وغيرها. وهذا في قوة الخلاف المطلق. ولو قيل: إن فيه ميلاً إلى قوة القول الأول
لسكان له وجه.

وتارة يقول - بعد ذكر الحكم - «حكم المسألة في قول فلان، أو فقال فلان
كذا، وقال غيره كذا» كما ذكره في باب الأئحية والشفعة والنذر. وهذا أيضاً
في قوة الخلاف المطلق.

وتارة يقول - بعد ذكر حكم المسألة - «عند فلان، ويحتمل كذا. أو فقال
فلان كذا، ويحتمل كذا» كما ذكره في أواخر باب جامع الأيمان، وأواخر باب
شروط من تقبل شهادته. فظاهر هذه العبارة: أنه ما اطلع على غير ذلك القول،
وذكر هو الاحتمال. وقد يكون تابع عبارة غيره. وقد يكون في المسألة خلاف
ففيه عليه.

وتارة يقول «فقال فلان كذا» ويقتصر عليه، من غير ذكر خلاف. فقد
لا يكون فيها خلاف، كما ذكره عن القاضي في باب القدية، في الضرب الثالث
في الدماء الواجبة. فهو في حكم المجزوم به. وقد يكون فيها خلاف، كما ذكره
عن القاضي في باب الهبة.

وتارة يقول - بعد ذكر حكم المسألة - « في رواية » كما ذكره في واجبات الصلاة ، وباب محظورات الإحرام . أو يقول « في وجه » كما ذكره في أركان النكاح . ففي هذا يكون اختياره في الغالب خلاف ذلك . وفيه إشعار بترجيح المسكوت عنه ، مع احتمال الإطلاق .

وقد قال في الرعاية الكبرى في كتاب النفقات « وإن كان الخادم لها ، فنفقته على الزوج ، وكذا نفقة المؤجر والمعار في وجه » قال في الفروع « وقوله في وجه يدل على : أن الأشهر خلافه » .

وتارة يحكى الخلاف وجهين ، وهما روايتان . وقد يكون الأصحاب اختلفوا في حكاية الخلاف . فمنهم من حكى وجهين . ومنهم من حكى روايتين . ومنهم من ذكر الطريقتين . فأذكر ذلك إن شاء الله تعالى .

وتارة يذكر حكم المسألة ، ثم يقول « وعنه كذا . أو وقيل ، أو وقال فلان . أو ويتخرج . أو ويحتمل كذا » والأول هو المقدم عند المصنف وغيره . وقل أن يوجد ذلك التخريج أو الاحتمال إلا وهو قول لبعض الأصحاب . بل غالب الاحتمالات للقاضي أبي يعلى في « المجرد » وغيره . وبعضها لأبي الخطاب وغيره . وقد تكون للمصنف . وسنبين ذلك إن شاء الله تعالى .

ف « التخريج » في معنى الاحتمال . و « الاحتمال » في معنى « الوجه » إلا أن الوجه مجزوم بالفتيا به ، قاله في « المطلع » يعني من حيث الجملة . وهذا على إطلاقه فيه نظر ، على ما يأتي في أواخر كتاب القضاء . وفي القاعدة آخر الكتاب . و « الاحتمال » تبين أن ذلك صالح لكونه وجهاً .

ف « التخريج » نقل حكم مسألة إلى ما يشبهها ، والتسوية بينهما فيه . و « الاحتمال » يكون : إما لدليل مرجوح بالنسبة إلى ما خالفه . أو لدليل مساوٍ له . ولا يكون التخريج أو الاحتمال إلا إذا فهم المعنى . و « القول » يشمل الوجه ، والاحتمال ، والتخريج . وقد يشمل الرواية ،

وهو كثير في كلام المتقدمين ، كأبي بكر ، وابن أبي موسى وغيرهما . والمصطلح الآن على خلافه .

وربما يكون ذلك القول الذي ذكره المصنف ، أو الاحتمال ، أو التخييم رواية عن الإمام أحمد .

وربما كان ذلك هو المذهب ، كما ستراه إن شاء الله تعالى مبيناً .
وتارة يذكر حكم المسألة ، ثم يقول « وقيل عنه كذا » كما ذكره في باب الموصى له ، وعيوب النكاح . أو « وحكى عنه كذا » كما ذكره في باب نواقض الوضوء وغيره . أو « وحكى عن فلان كذا » كما ذكره في باب القسمة « بصيغة التريض في ذلك . وقد يكون بعضهم أثبت له صحته عنده فتبينه .

وتارة يحكى الخلاف في المسألة ، ثم يقول « قال فلان كذا » بغير واو . ولا يكون ذلك في الغالب إلا موافقاً لما قبله . لكن ذكره لفائدة ، إما لكونه أعم ، أو أخص من الحكم المتقدم ، أو يكون مقيداً أو مطلقاً ، والحكم المتقدم بخلافه ونحوه . وربما ذكر ذلك لمفهوم ما قبله ، كما ذكره في العاقلة عن أبي بكر . وهي عبارة عقدة^(١) .

وتارة يقول - بعد ذكر المسألة - « في ظاهر المذهب . أو وظاهر المذهب كذا . أو في الصحيح من المذهب . أو في الصحيح عنه . أو في المشهور عنه » ولا يقول ذلك إلا وثمَّ خلاف . والغالب : أن ذلك كما قال . وقد يكون ظاهر المذهب والصحيح من المذهب عنده دون غيره ، كما ذكره في باب سجود السهو وغيره . و « ظاهر المذهب » هو المشهور في المذهب .

وتارة يقول « في أصح الروايتين ، أو الوجهين . أو على أظهر الروايتين »

(١) نص العبارة في ح « عن أبي بكر في قوله . قال أبو بكر : ولا تحمل شبه العمد عنده ، وربما أتى بالواو ... يحيل المعنى ، كما ذكره في الاعتكاف والوطء فيه عن أبي بكر » وهي عبارة مضطربة وموضع النقط فيها يباض ،

أو الوجهين » ولا تكاد تجدد ذلك إلا المذهب . وقد يكون المذهب خلافاً ،
ويكون الأصح والأظهر عند المصنف ومن تابعه .

وتارة يطلق الخلاف ، ثم يقول « أولاهما كذا » كما ذكره في تفريق الصفة
والعدد . وهذا يكون اختياره ، وقد يكون المذهب كما في العدد .

وتارة يقول - بعد حكايته الخلاف - « والأول أصح ، أو وهى أصح » كما
ذكره في الكفاءة وغيرها ، ويكون في الغالب كما قال . وقد يكون ذلك اختياره .

وتارة يقول « والأول أقيس وأصح » كما قاله في المساقاة . أو « والأول
أحسن » كما ذكره في آخر باب ميراث الغرقى والمدمى . وهذا يكون اختياره .

وتارة يصرح باختياره فيقول « وعندى كذا . أو هذا الصحيح عندى . أو
والأقوى عندى كذا . أو الأولى كذا . أو وهو أولى » وهذا في الغالب يكون

رواية ، أو وجهاً . وقد يكون اختاره بعض الأصحاب . وربما كان المذهب .
وتارة يقدم شيئاً ، ثم يقول « والصحيح كذا » كما ذكره في كتاب العتق

وغيره . ويكون كما قال . وربما كان ذلك اختياره .
وتارة يقول « قال أصحابنا ، أو وقال أصحابنا ، أو وقال بعض أصحابنا كذا ،

ونحوه » وقد عرف من اصطلاحه : أن اختياره مخالف لذلك .
وتارة يقول « اختاره شيوخنا ، أو عامة شيوخنا » كما ذكره في كتاب الظهار ،

وفي آخر باب طريق الحكم وصفته .
وتارة يقول « نص عليه » وهو اختيار الأصحاب » كما ذكره في باب طريق

الحكم وصفته . والمذهب يكون كذلك .
وتارة يذكر الحكم ، ثم يقول « هذا المذهب » ثم يحكى خلافاً . كما ذكره

في باب صريح الطلاق وكنايته . أو يذكر قولاً ، ثم يقول « والمذهب كذا » كما
ذكره في باب الاستثناء في الطلاق . أو يقول « والمذهب الأول » كما ذكره في

كتاب النفقات . ويكون المذهب كما قال .

وتارة يذكر حكم المسألة ، ثم يقول « أوماً إليه أحمد ، وعند فلان كذا » كما ذكره في باب الربا . أو يقدم حكماً ، ثم يقول « وأوماً في موضع بكذا » كما ذكره في كتاب الغصب . وهذا يؤخذ من مدلول كلامه .

وتارة يقول « ويفعل كذا في ظاهر كلامه » كما ذكره في باب ستر العورة ، والغصب ، وشروط القصاص ، والزكاة ، والقضاء .

و « الظاهر » من الكلام هو : اللفظ المحتمل معنيين فأكثر ، هو في أحدهما أرجح . أو ما تبادر منه عند إطلاقه معنى ، مع تجويز غيره .

ويأتى هذا والذي قبله وغيرها أول القاعدة آخر الكتاب .

وتارة يقول « نص عليه ، أو والمنصوص كذا ، أو قال أحمد كذا ونحوه » وقد يكون في ذلك خلاف فأذكره « وربما ذكره المصنف .

و « النص » و « المنصوص » هو : الصريح في معناه .

وتارة يقطع بحكم مسألة ، وقد يزيد فيها ، فيقول « بلا خلاف في المذهب » كما ذكره في كتاب القضاء وغيره . أو يقول « وجهاً واحداً . أو رواية واحدة » وهو كثير في كلامه . ويكون في الغالب فيها خلاف كما ستراه . وربما كان المسكوت عنه هو المذهب « بل ربما جزم في كتبه بشيء والمذهب خلافه . كما ذكره في كتاب الطهارة في مسألة اشتباه الطاهر بالطهور .

وتارة يذكر المسألة ، ثم يقول « فالقياس كذا » ثم يحكي غيره ، كما ذكره في كتاب الديات . أو يذكر الحكم ، ثم يقول « والقياس كذا » كما ذكره في باب تعارض البينتين . أو يذكر حكم المسألة ، ثم يقول « في قياس المذهب » ويقتصر عليه ، كما ذكره في كتاب الصداق واللعان . أو يذكر الحكم ، ثم يقول « وقياس المذهب كذا » كما ذكره في باب الهبة . وفي الغالب يكون ذلك اختياره . وربما كان المذهب ، كما ستراه .

وتارة يحكي بعض الأقوال ، ثم يقول « ولا عمل عليه » كما ذكره في كتاب

القرائض ، وأحكام أمهات الأولاد ، وشروط القصاص . وربما قواه بعض الأصحاب واختاره ، فيكون قوله ، ولا عمل عليه عنده وعند من تابعه .

وتارة يقول - هو أو غيره « بعد حكايته الخلاف - » هذا قول قديم ، رجع عنه « كما ذكره في الغصب ، والهبة وغيرهما . وقد يكون اختاره بعض الأصحاب . واعلم : أنه إذا روى عن الإمام أحمد رواية ، وروى عنه : أنه رجع عنها ، فهل تسقط تلك الرواية ولا تذكر ، لرجوعه عنها ، أو تذكر وتثبت في التصانيف ، نظراً إلى أن الروایتين عن اجتهداين في وقتين ، فلم ينقض أحدهما بالآخر ، ولو علم التاريخ ، بخلاف نسخ الشارع ؟

فيه اختلاف بين الأصحاب ؛ ذكره المجد في شرحه وغيره في باب التيمم عند قوله « وإن وجده فيها بطلت . وعنه لا تبطل » وبأنى هناك أيضاً .

قلت : عمل الأصحاب على ذكرها ، وإن كان الثاني مذهبه . فعلى هذا يجوز التخريج والتفريع والقياس عليه ، كالقول الثاني .

قال في الرعاية : فإن علم التاريخ فالثاني مذهبه . وقيل : الأول إن جهل رجوعه عنه . وقيل : أو علم . وقلنا : مذهبه ما قاله تارة بدليل .

وقال في الفروع : فإن تعذر الجمع وعلم التاريخ ، فقيل : الثاني مذهبه . وقيل : والأول . وقيل : ولو رجع عنه .

وقال في أصوله : وإن علم أسبقهما فالثاني مذهبه ، وهو ناسخ . اختاره في التمهيد والروضة والعدة . وذكر كلام الخلال وصاحبه كقولهما . هذا قول قديم ، أو أول : والعمل على كذا كنصين . قال الإمام أحمد « إذا رأيت ما هو أقوى أخذت به وتركت القول الأول » وحزم به الآمدى وغيره .

وقال بعض أصحابنا : والأول مذهبه أيضاً . لأن الاجتهاد لا ينقض بالاجتهاد وفيه نظر . ويلزمه ولو صرح بالرجوع . وبعض أصحابنا خالف . وذكره بعضهم مقتضى كلامهم . انتهى .

وتارة يحكى الخلاف ثم يقول « والعمل على الأول » كما ذكره في باب كتاب القاضى إلى القاضى « ويكون الحكم كما قال .

وتارة يحكى بعض الروايات « أو الأقوال ، ثم يقول « وهو بعيد » كما ذكره في باب حد الزنا والقذف وغيرها . وقد يكون اختاره بعض الأصحاب فأذكره . وتارة يذكر حكم مسألة ، ثم يخرج منها إلى نظيرتها مما لا نقل فيها عنده ، كما ذكره في أواخر باب الحجر في قوله « وكذلك يخرج في الناظر في الوقف » وفي باب الوكالة بقوله « وكذلك يخرج في الأجير والمرتهن » فيكون إما تابع غيره ، أو قاله من عنده .

وقد يكون في المسألة نقل خاص لم يطلع عليه ، فأذكره إن ظفرت . أو يذكر حكم مسألة ، ثم يخرج فيها قولاً من نظيرتها . وهو كثير في كلامه . والحكم كالتى قبلها .

وتارة يذكر حكمن مختلفين منصوب عليهما في مسألتين متشابهتين ، ثم يخرج من إحداهما حكماً إلى الأخرى . كما ذكره في باب ستر العورة وغيره . وللأصحاب في جواز النقل والتخريج في مثل هذا وأشباهه خلاف . ويأتى في الباب المذكور في أول كتاب الوصايا والقذف وغيرها . ويأتى ذلك في القاعدة آخر الكتاب محرراً إن شاء الله تعالى .

وتارة يذكر حكم مسألة ولها مفهوم . فربما ذكرت المفهوم وما فيه من المسائل والخلاف ، إن كان وظفرت به .

وربما أطلق العبارة ، وهى مقيدة بقيد قد قيدها به المحققون من الأصحاب أو بعضهم ، فأنبه عليه ، وأذكر من قاله من الأصحاب إن تيسر .

وتارة يكون كلامه عاماً ، والمراد الخصوص أو عكسه ، وقصد ضرب المثال ، فنبينه . وسيمر بك ذلك إن شاء الله تعالى .

وللمصنف في كتابه عبارات مختلفة في حكاية الخلاف غير ذلك ، ليس في ذكرها كبير فائدة فيما نحن بصدده . فلذلك تركنا ذكرها .

وأحسنى على كل مسألة إن كان فيها خلاف واطلعت عليه ، وأبين ما يتعلق بمفهومها ومنطوقها ، وأبين الصحيح من المذهب من ذلك كله . فإنه المقصود والمطلوب من هذا التصنيف ، وغيره داخل تبعاً .

وهذا هو الذي حداني إلى جمع هذا الكتاب لميسر الحاجة إليه ؛ وهو في الحقيقة تصحيح لكل ما في معناه من المختصرات . فإن أكثرها - بل والمطولات - لا تخلو من إطلاق الخلاف .

وقد أذكر مسائل لاخلاف فيها ، توطئة لما بعدها لتعلقها بها ، أو لمعنى آخر أئبته . وأذكر القائل بكل قول واختياره . ومن صحح ، وضعف ، وقدم ، وأطلق إن تيسر ذلك .

وأذكر إن كان في المسألة طرق للأصحاب ، ومن القائل بكل طريق . وقد يكون للخلاف فوائد مبينة عليه ، فأذكرها إن تيسر . وإن كان فيها خلاف ذكرته وبينت الراجح منه .

وقد يكون التفريع على بعض الروايات أو الوجوه دون بعض ، فأذكره ، وربما ذكره المصنف أو بعضه فأكمله .

وربما ذكرت المسألة في مكانين أو أكثر ، أو أحلت أحدهما على الآخر ليسهل الكشف على من أرادها .

وليس غرضي في هذا الكتاب الاختصار والإيجاز . وإنما غرضي : الإيضاح وفهم المعنى .

وقد يتعلق بمسألة الكتاب بعض فروع . فأنبه على ذلك بقولي « فائدة » أو « فائدتان » أو « فوائد » فيكون كاللتمة له . وإن كان فيه خلاف ذكرته وبينت المذهب منه .

وإن كان المذهب أو الرواية أو القول من مفردات المذهب ، نهبت على ذلك بقولى « وهو من المفردات . أو من مفردات المذهب » إن تيسر .
وربما تكون المسألة غريبة ، أو كالغريبة . فأنبه عليها بقولى « فيعاني بها » وقد يكون فى بعض نسخ الكتاب زيادة أو نقص ، زادها من أذن له المصنف فى إصلاحه أو نقصها . أو تكون النسخ المقروءة على المصنف مختلفة . كما فى باب ذكر الوصية بالأنصاء والأجزاء ، وصلاة الجماعة . فأنبه على ذلك وأذكر الاختلاف .

وربما يكون اختلاف النسخ مبنيًا على اختلاف بين الأصحاب ، فأبينه إن شاء الله تعالى ، وأذكر بعض حدود ذكرها المصنف أو غيره ، وأبين من ذكرها ، ومن صحح أو زيف إن تيسر .

واعلم أنه إذا كان الخلاف فى المسألة قوياً من الجانبين ذكرت كل من يقول بكل قول ، ومن قدم وأطلق . وأشبع الكلام فى ذلك ، مهما استطعت إن شاء الله تعالى .

وإن كان المذهب ظاهراً أو مشهوراً ، والقول الذى يقابله ضعيفاً أو قوياً ، ولكن المذهب خلافه . أكتفى بذكر المذهب وذكر ما يقابله من الخلاف . من غير استقصاء فى ذكر من قدم وآخر . فإن ذكره تطويل بلا فائدة .

فظنُّ بهذا التصنيف خيراً . فربما عثرت فيه بمسائل وفوائد وغرائب ونكت كثيرة ، لم تظفر بمجموعها فى غيره . فإنى نقلت فيه من كتب كثيرة من كتب الأصحاب من المختصرات والمطولات ، من المتون والشروح .

فما نقلت منه من المتون : الخرق ، والتنبيه ، وبعض الشافى لأبى بكر عبد العزيز ، وتهذيب الأجوبة لابن حامد ، والإرشاد لابن أبى موسى ، والجامع الصغير ، والأحكام السلطانية ، والروايتين ، والوجهين ، ومعظم التعليقات وهى الخلاف الكبير ، والخصال ، وقطعة من المجرد ، ومن الجامع الكبير ، للقاضى

أبي يعلى . ومن عيون المسائل - من المضاربة إلى آخره - لابن شهاب الكبري ،
والهداية ، ورووس المسائل ، والعبادات الخمس ، وأجزاء من الاختصار ، لأبي الخطاب
والفصول ، والتذكرة ، وبعض المفردات . لابن عقيل . ورووس المسائل للشرىف
أبي جعفر ، وفروع القاضى أبى الحسين . ومن مجموعه من الهبة إلى آخره بخطه . والعقود
والخصال لابن البناء ، والإيضاح ، والإشارة ، وغالب المبهج ، لأبى الفرج الشيرازى .
والإفصاح لابن هبيرة ، والغنية للشيخ عبد القادر ، والروايتين والوجهين للحلوانى ،
والمذهب ، ومسبوك الذهب فى تصحيح المذهب . لابن الجوزى ، والمذهب الأحمد
فى مذهب أحمد ، والطريق . الأقرب . لولده يوسف ، والمستوعب للسامرى ،
والخلاصة لأبى المعالى بن منجا ، والكافى والهادى - ورأيت فى نسخة معتمدة :
أن اسم الهادى « عمدة العازم فى تلخيص المسائل الخارجة عن مختصر أبى القاسم »
والعمدة مع المقنع للمصنف ، والبلغة . ومن التلخيص إلى الوصايا . للشيخ فخر الدين
ابن تيمية . والمحرم للمجد ، والمنظومة لابن عبد القوى . والرعاية الكبرى والصغرى
وزبدتها . والإفادات بأحكام العبادات . وآداب المفتى لابن حمدان . ومختصر
ابن تيمى إلى أثناء الزكاة . والوجيز للشيخ الحسين بن السرى البغدادى . ونظمه
للشيخ جلال الدين نصر الله البغدادى . والنهاية لابن رزى . ومن الحاوى
الكبرى إلى الشريعة . والحاوى الصغير . وجزء من مختصر المجرد من البيوع . للشيخ
أبى نصر عبد الرحمن مدرس المستنصرية . والفروق للزيرانى ، والمنور فى راجح
المحرر . والمختب . للشيخ تقى الدين أحمد بن محمد الأدمى البغدادى . والتذكرة
والتسهيل لابن عبدوس المتأخر على ما قبل . والفروع ، والآداب الكبرى والوسطى
للعلامة شمس الدين ابن مفلح . ومن الفايق إلى النكاح . للشيخ شرف الدين بن
قاضى الجبل . وإدراك الغاية فى اختصار الهداية . للشيخ صفى الدين عبد المؤمن بن
عبد الحق . واختيارات الشيخ تقى الدين ، جمع القاضى علاء الدين بن اللحام
البعلى ولم يستوعبها . وجملة من مجاميعه وفتاويه ، ومجاميع غيره وفتاويه . والهدى

للعلامة ابن القيم ، وغالب كتبه ، ومختصر ضخ لابن أبي الجذء والقواعد الفقهية للعلامة الشيخ زين الدين بن رجب ، والقواعد الأصولية ، وتجريد العناية في تحرير أحكام النهاية للقاضي علاء الدين بن اللحام ، ونظم مفردات المذهب للقاضي عز الدين المقدسي . والتسهيل للبعلی .

ومما نقلت منه من الشروح : الشرح الكبير لشيخ الإسلام شمس الدين ابن أبي عمر على المقنع ، وهو المراد بقولی « الشرح ، والشارح » وشرح أبي البركات بن منجا عليه . وقطعة من مجمع البحرين لابن عبد القوی . إلى أثناء الزكاة عليه . وقطعة لابن عبيدان إلى ستر العورة عليه . وقطعة من الحارثی « من العارية إلى الوصايا عليه . وشرح مناسكه للقاضي موفق الدين المقدسي مجلد كبير . والمغني للمصنف على الخرق ، وشرح القاضي عليه . وشرح ابن البنا عليه ، وشرح ابن رزين عليه . وشرح الأصفهانی عليه . وشرح الزركشي عليه ، وقطعة من شرح الطوفى إلى النكاح عليه ، وقطعة من شرح العمدة للشيخ تقى الدين ، ومختصر المغنى لابن عبيدان بخطه ، ومن مختصر المغنى لابن حمدان إلى آخر كتاب الجمعة بخطه ، وسماء « التقریب » وهو كتاب عظيم ، وشرح بهاء الدين عليها ، وشرح صفي الدين على المحرر . وقطعة للشيخ تقى الدين عليه . وتعليقة لابن خطيب السلامية عليه . وقطعة للمجد إلى صفة الحج على الهداية . وقطعة من شرح أبي البقاء عليها ، وقطعة من شرح الوجيز للزركشى ، من أول العتق إلى أثناء الصداق . وقطعة من شرح الوجيز للشيخ حسن بن عبد الناصر المقدسي ، من كتاب الأيمان إلى آخر الكتاب وهو الجزء السابع ، وقطعة من شرح أبي حكيم عليها ، والنكت على المحرر . والحواشى على المقنع للشيخ شمس الدين بن مفلح . وحواشى شيخنا على المحرر والفروع ، وحواشى قاضى القضاة محب الدين أحمد بن نصر الله البغدادى على الفروع ، وتصحيح الخلاف المطلق الذى فى المقنع للشيخ شمس الدين النابلسى وتصحيح شيخنا قاضى القضاة عز الدين السكتانى على المحرر .

وغير ذلك من التعاليق والمجاميع والخواشي ، وقطعة من شرح البخارى لابن رجب ، وغير ذلك مما وقفت عليه .

واعلم أن من أعظم هذه الكتب نفعاً ، وأكثرها علماً وتحريراً وتحقيقاً وتصحيحاً للمذهب ، كتاب القروع . فإنه قصد بتصنيفه : تصحيح المذهب وتحريره وجمعه . وذكر فيه : أنه يقدم غالباً المذهب . وإن اختلف الترجيح أطلق الخلاف إلا أنه — رحمه الله تعالى — لم يبيضه كله . ولم يقرأ عليه ، وكذلك الوجيز ، فإنه بناء على الراجح من الروايات المنصوصة عنه . وذكر أنه عرضه على الشيخ العلامة أبى بكر عبد الله بن الزريرانى فهذه له . إلا أن فيه مسائل كثيرة ليست المذهب وفيه مسائل كثيرة تابع فيها المصنف على اختياره . وتابع في بعض المسائل صاحب المحرر والرعاية ، وليست المذهب . وسيمر بك ذلك إن شاء الله .

وكذلك التذكرة لابن عبدوس . فإنه بناها على الصحيح من الدليل . وكذلك ابن عبد القوى فى « مجمع البحرين » فإنه قال فيه « أبتدىء بالأصح فى المذهب نقلاً أو الأقوى دليلاً . وإلا قلت مثلاً : روايتان ، أو وجهان » وكذا قال فى نظمه :
« ومهما تأتى الابتدا براجح فإنى به عند الحكاية أبتدى »

وكذلك ناظم المفردات . فإنه بناها على الصحيح الأشهر . وفيها مسائل ليست كذلك . وكذلك الخلاصة لابن منبج . فإنه قال فيها « أبين الصحيح من الرواية والوجه » وقد هذب فيها كلام أبى الخطاب فى الهداية . وكذلك الإفادات بأحكام العبادات لابن حمدان ، فإنه قال فيها « أذكر هنا غالباً صحيح المذهب ومشهوره » وصريحه ومشكوره ، والمعمول عندنا عليه ، والمرجوع غالباً إليه .

تغيب : اعلم — وفقك الله تعالى وإيانا — أن طريقي فى هذا الكتاب : النقل عن الإمام أحمد والأصحاب . أعزو إلى كل كتاب ما نقلت منه . وأضيف إلى كل عالم ما أروى عنه . فإن كان المذهب ظاهراً أو مشهوراً ، أو قد اختاره جمهور

الأصحاب وجعلوه منصوراً . فهذا لا إشكال فيه . وإن كان بعض الأصحاب يدعى أن المذهب خلافه .

وإن كان الترجيح مختلفاً بين الأصحاب في مسائل متجاذبة المآخذ ، فلا اعتماد في معرفة المذهب من ذلك على ما قاله المصنف ، والمجد ، والشارح ، وصاحب القروع ، والقواعد الفقهية ، والوجيز ، والرعايتين ، والنظم ، والخلاصة ، والشيخ تقي الدين ، وابن عبدوس في تذكرته . فإنهم هذبوا كلام المتقدمين ، ومهدوا قواعد المذهب بيقين .

فإن اختلفوا فالمذهب : ما قدمه صاحب « القروع » فيه في معظم مسائله . فإن أطلق الخلاف ، أو كان من غير المعظم الذي قدمه ، فالمذهب : ما اتفق عليه الشيخان — أعنى المصنف والمجد — أو وافق أحدهما الآخر في أحد اختياريه . وهذا ليس على إطلاقه ، وإنما هو في الغالب . فإن اختلفا فالمذهب مع من وافقه صاحب القواعد الفقهية ، أو الشيخ تقي الدين وإلا فالمصنف ، لا سيما إن كان في الكافي ، ثم المجد .

وقد قال العلامة ابن رجب في طبقاته في ترجمة ابن المنى « وأهل زماننا ومن قبلهم إنما يرجعون في الفقه من جهة الشيوخ والكتب إلى الشيخين : الموفق والمجد » انتهى .

فإن لم يكن لهما ولا لأحدهما في ذلك تصحيح ، فصاحب القواعد الفقهية ، ثم صاحب الوجيز ، ثم صاحب الرعايتين . فإن اختلفا فالكبرى ، ثم النظم ، ثم صاحب الخلاصة ، ثم تذكرة ابن عبدوس ، ثم من بعدهم . أذكر من قدم ، أو صحح ، أو اختار ، إذا ظفرت به . وهذا قليل جداً .

وهذا الذي قلنا من حيث الجملة ، وفي الغالب ، وإلا فهذا لا يطرد ألبتة . بل قد يكون المذهب ما قاله أحدهم في مسألة . ويكون المذهب ما قاله الآخر في أخرى وكذا غيرهم باعتبار النصوص والأدلة والموافق له من الأصحاب .

هذا ما يظهر لى من كلامهم . ويظهر ذلك لمن تتبع كلامهم وعرفه . وسننبه على بعض ذلك فى أما كنه .

وقد قيل : إن المذهب - فيما إذا اختلف الترجيح - ما قاله الشيخان ، ثم المصنف ، ثم الجدد ، ثم الوجيز ، ثم الرايتين .

وقال بعضهم : إذا اختلفا فى الحرر والمقنع « فالذهب ما قاله فى الكافى .

وقد سئل الشيخ تقي الدين عن معرفة المذهب فى مسائل الخلاف فيها مطلق فى الكافى والحرر والمقنع والراية والخلاصة والهداية وغيرها ؟ فقال « طالب العلم يمكنه معرفة ذلك من كتب آخر ، مثل كتاب التعليق للقاضى ، والانتصار لأبى الخطاب » وعُمد الأدلة لابن عقيل ، وتعليق القاضى يعقوب ، وابن الزاغوانى . وغير ذلك من الكتب الكبار التى يذكر فيها مسائل الخلاف ، ويذكر فيها الراجح . وقد اختصرت هذه الكتب فى كتب مختصرة ، مثل ردوس المسائل للقاضى أبى يعلى ، والشريف أبى جعفر ، ولأبى الخطاب ، وللقاضى أبى الحسين وقد نقل عن أبى البركات - جدنا - أنه كان يقول لمن يسأله عن ظاهر المذهب : إنه ما رجحه أبو الخطاب فى ردوس مسائله . قال : ومما يعرف منه ذلك : المغنى لأبى محمد « وشرح الهداية لجدنا . » ومن كان خبيراً بأصول أحمد ونصوصه عرف الراجح من مذهبه فى عامة المسائل « انتهى كلام الشيخ تقي الدين . وهو موافق لما قلناه أولاً . ويأتى بعض ذلك فى أواخر كتاب القضاء .

واعلم - رحمك الله - أن الترجيح إذا اختلف بين الأصحاب إنما يكون ذلك لقوة الدليل من الجانبين . وكل واحد ممن قال بتلك المقالة إمام يقتدى به . فيجوز تقليده والعمل بقوله . ويكون ذلك فى الغالب مذهباً لإمامه . لأن الخلاف إن كان للإمام أحمد فواضح . وإن كان بين الأصحاب ، فهو مقيس على قواعده وأصوله ونصوصه . وقد تقدم أن « الوجه » مجزوم بجواز الفتيا به . والله سبحانه وتعالى أعلم .

وسميته «بالإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف»

وأنا أسأل الله أن يجعله خالصاً لوجهه الكريم ، وأن يدخلنا به جنات النعيم ، وأن ينفع به مطالعه وكتبه والناظر فيه . إنه سميع قريب . وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب .

كتاب الطهارة

باب المياه

فائرة : الطهارة لها معنيان . معنى في اللغة « ومعنى في الاصطلاح . فعنها في اللغة : النظافة والزهارة عن الأقدار . قال أبو البقاء : ويكون ذلك في الأخلاق أيضاً . ومعناها في اصطلاح الفقهاء « قيل : رفع ما يمنع الصلاة من حدث أو نجاسة بالماء . أو رفع حكمه بالتراب . قاله المصنف . وتابعه الشارح وغيره . وليس بجامع » لإخراجه الحجر وما في معناه في الاستحجار « وذلك النعل ، وذيل المرأة على قول . فإن تقييده بالماء والتراب يخرج ذلك . وإخراجه أيضاً نجاسة تصح الصلاة معها . فإن زوالها طهارة ، ولا يمنع الصلاة . وإخراجه أيضاً الأغسال المستحبة ، والتجديد « والغسلة الثانية والثالثة . وهي طهارة . ولا تمنع الصلاة .

وقوله « بالماء » ، أو رفع حكمه بالتراب « فيه تعميم . فيحتاج إلى تقييدها بكونهما طهورين . قال ذلك الزركشي .

وأجيب عن الأغسال المستحبة ونحوها : بأن الطهارة في الأصل إنما هي لرفع شيء ، إذ هي مصدر طهر : وذلك يقتضي رفع شيء . وإطلاق « الطهارة » على الوضوء المجدد والأغسال المستحبة مجاز ، لمسايقته للوضوء الراجع والغسل الراجع في الصورة . ويمكن أن يقال في ذلك النعل وذيل المرأة : بأن المذهب عدم الطهارة بذلك . كما يأتي بيان ذلك . وعلى القول بالطهارة : إنما يحصل ذلك في الغالب

بالتراب . وأن الماء والتراب عند الإطلاق إنما يتناول الطهور منهما عند الفقهاء .
فلا حاجة إلى تقييدهما به .

وقال ابن أبي الفتح في المطلع : الطهارة في الشرع : ارتفاع مانع الصلاة
وما أشبهه من حدث أو نجاسة بالماء . وارتفاع حكمه بالتراب . فأدخل بقوله
« وما أشبهه » تجديد الوضوء ، والأغسال المستحبة ، والغسلة الثانية والثالثة .
ولكن يرد عليه غير ذلك . وفيه إبهام ما .

وقال شارح المحرر : معنى « الطهارة » في الشرع موافق للمعنى اللغوي . فذلك
نقول : الطهارة خلو المحل عما هو مستقذر شرعاً . وهو مطرد في جميع الطهارات ،
منعكس في غيرها . ثم المستقذر شرعاً : إما عيني . ويسمى نجاسة ، أو حكى .
ويسمى حدثاً . فالتطهير : إخلاء المحل من الأقدار الشرعية .

وبهذا يتبين : أن حد الفقهاء للطهارة برفع ما يمنع الصلاة من حدث
أو نجاسة بالماء ، أو إزالة حكمه بالتراب - وهو أجود ما قيل عندهم - غير جيد .
لأن ما يمنع الصلاة ليس إلا بالنسبة إلى الإنسان ، لا إلى بقية الأعيان . ثم الحد
متعد . والمحدود لازم . فهو غير مطابق . والحد يجب أن يكون مطابقاً . لكن
لو فسر به « التطهير » جاز . فإنه بمعناه ، مع طول العبارة . انتهى .

وقال المجد في شرح الهداية : الطهارة في الشرع بمعنيين . أحدهما : ضد
الوصف بالنجاسة . وهو خلو المحل عما يمنع من استصحابه في الصلاة في الجملة .
ويشترك في ذلك البدن وغيره . والثاني : طهارة الحدث . وهي استعمال مخصوص
بماء أو تراب ، يختص بالبدن ، مشترط لصحة الصلاة في الجملة . وجزم به في مجمع
البحرين ، والحاوي الكبير . وقال : وهذه الطهارة يتصور قيامها مع الطهارة
الأولى وضدها ، كبدن المتوضئ إذا أصابته نجاسة أو خلا عنها . وقدمه ابن عبيدان .
وقال في الوجيز : الطهارة استعمال الطهور في محل التطهير على الوجه

المشروع . قال الزركشي : ولا يخفى أن فيه زيادة ، مع أنه حد للتطهير ، لا للطهارة . فهو غير مطابق للمحدود . انتهى .

وقوله « ولا يخفى أن فيه زيادة » صحيح . إذ لو قال « استعمال الطهور على الوجه المشروع » لصح ، وخلا عن الزيادة . قال من شرع في شرحه — وهو صاحب التصحيح — وفي حد المصنف خلل . وذلك : أن الطهور والتطهير ، اللذين هما من أجزاء الرسم ، مشتقان من الطهارة المرسومة . ولا يعرف الحد إلا بعد معرفة مقرراته الواقعة فيه . فيلزم الدور . انتهى .

وقال ابن رزين في شرحه : الطهارة شرعاً ما يرفع مانع الصلاة . وهو غير جامع ، لما تقدم .

وقدم ابن منجاف في شرحه : أنها في الشرع عبارة عن استعمال الماء الطهور ، أو بدله ، في أشياء مخصوصة على وجه مخصوص .

قلت : وهو جامع ، إلا أن فيه إبهاماً . وهو حد للتطهير لا للطهارة .

وقيل : الطهارة ضد النجاسة والحدث . وقيل : الطهارة عدم النجاسة والحدث شرعاً . وقيل : الطهارة صفة قائمة بعين طاهرة شرعاً .

وحدها في الرعاية بحد « وقدمه ، وأدخل فيه جميع ما يتطهر به » وما يتطهر له . لكنه مطول جداً .

قوله « وهى على ثلاثة أقسام »

اعلم : أن للأصحاب في تقسيم الماء أربع طرق .

أحدها — وهى طريقة الجمهور — : أن الماء ينقسم إلى ثلاثة أقسام : طهور ، وطاهر ، ونجس .

الطريق الثانى : أنه ينقسم إلى قسمين : طاهر ، ونجس . والطاهر قسمان :

طاهر طهور ، وطاهر غير طهور . وهى طريقة الخِرَقى وصاحب التلخيص ، والبلغة فيهما . وهى قريبة من الأولى .

الطريق الثالث : أنه ينقسم إلى قسمين : طاهر طهور ، ونجس . وهى طريقة الشيخ تقى الدين . فإن عنده : أن كل ماء طاهر ، تحصل الطهارة به ، وسواء كان مطلقاً أو مقيداً ، كماء الورد ونحوه . نقله فى الفروع عنه فى باب الحيض .

الطريق الرابع : أنه أربعة أقسام : طهور . وطاهر . ونجس . ومشكوك فيه لاشتباهه بغيره . وهى طريقة ابن رزين فى شرحه .

تنبيه : يشمل قوله « وهو الباقي على أصل خلقته » مسائل كثيرة . يأتى بيان حكم أكثرها عند قوله « فهذا كله طاهر مطهر ، يرفع الأحداث ويزيل الأنجاس غير مكروه الاستعمال » .

قوله « وما تَغَيَّرَ بِمُكْنِهِ ، أو بطاهر ، لا يمكن صَوْنُهُ عنه » .

أى : صون الماء عن الساقط . قطع المصنف بعدم الكراهة فى ذلك . وهو المذهب . صرح به جماعة من الأصحاب . وهو ظاهر كلام أكثرهم . وقدمه فى الفروع . وقال فى المحرر : لا بأس بما تغير بمقرّه . أو بما يشق صونه عنه . وقيل : يكره فيهما . جزم به فى الرعاية الكبرى .

تنبيه : مفهوم قوله « لا يمكن صونه عنه » أنه لو أمكن صونه عنه « أو وضع قصداً : أنه يؤثر فيه . وليس على إطلاقه . على ما يأتى فى الفصل الثانى ، فيما إذا تغير أحد أوصافه ، أو تغير تغيراً يسيراً .

قوله « أو لا يُخَالطه ، كالعود والكافور والذَّهْن » .

صرح المصنف بالطهورية فى ذلك . وهو المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . وجزم به أكثرهم . منهم : المصنف فى المغنى ، والكافى ، وصاحب الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والتلخيص « والبلغة ، والخلاصة ، والشرح ، والوجيز ، وابن منبج ، وابن رزين ، وابن عبيدان فى شروحهم ، وابن عبدوس فى تذكرته وغيرهم . قال المجد فى شرحه - وتبعه فى مجمع البحرين - : اختار أكثر أصحابنا

طهوريته . قال الزركشى : هو اختيار جمهور الأصحاب . قال فى الفروع : فطهور فى الأصح . قال فى الرعايتين : طهور فى الأشهر . وقيل : يسلبه الطهورية إذا غيره اختاره أبو الخطاب فى الانتصار ، والمجد ، وصاحب الحاوى الكبير . وأطلقهما فى المحرر ، والفائق ، والنظم ، وابن تيم .

وقول ابن رزين « لاختلاف فى طهوريته » غير مسلم .

وقال المجد فى شرحه - وتبعه فى الحاوى الكبير - : إنما يكون طهوراً إذا غيّر ريحه فقط على تعليلهم . فأما إذا غير الطعم واللون فلا . ثم قال : والصحيح أنه كسائر الطاهرات إذا غيّرت يسيراً . فإن قلنا : تؤثر ثم أثرت هنا . وإلا فلا . فائدة : مراده بالعود : العود القمارى . منسوب إلى قمار ، موضع ببلاد الهند . وهو بفتح القاف . ومراده بالكافور : قطع الكافور . بدليل قوله « أو لا يخالطه » فإنه لو كان غير قطع لخالط . وهو واضح .

تنبيه : صرح المصنف : أن العود والكافور والدهن إذا غيّر الماء غير مكروه الاستعمال . وهو أحد الوجهين . جزم به ابن منبج فى شرحه . وهو ظاهر ما جزم به الشارح ، وابن عبيدان ، وجمع البحرين . وقيل : مكروه . جزم به فى الرعاية الكبرى .

قلت : وهو الصواب ، للختلاف فى طهوريته .

قوله « أو ما أصله الماء كالمالح البحرى » .

صرح بطهوريته مطلقاً . وهو المذهب . وعليه جمهور الأصحاب . وجمهورهم جزم به . منهم : صاحب المذهب ، والمستوعب ، والمفتى ، والكافى ، والشرح ، والمحرر ، والرعايتين ، والنظم ، وابن تيم ، وابن رزين ، وابن منبج فى شرحه ، وابن عبدوس فى تذكرته ، والوحيز ، والحاويين ، والفائق ، وغيرهم . وقدمه فى الفروع . وقيل : يسلبه إذا وُضع قصداً . وخرجه فى الرعايتين على التراب إذا

وضع قصداً . وصرح أيضاً : أنه غير مكروه الاستعمال . وهو المذهب . جزم به ابن منبج في شرحه . وهو ظاهر ما جزم به في الشرح ، وابن عبيدان ، وجمع البحرين . وقيل : يكره . جزم به في الرعايتين .

تنبيه : مفهوم قوله « أو ما أصله الماء كالمالح البحرى » أنه إذا تغير بالمالح المعدنى : أنه يسلبه الطهورية . وهو الصحيح . وهو المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . وقيل : حكمه حكم المالح البحرى . اختاره الشيخ تقي الدين .

فائدة : حكم التراب إذا تغير به الماء حكم المالح البحرى على المذهب . لكن إن تخُنَّ الماء بوضع التراب فيه ، بحيث إنه لا يجري على الأعضاء . لم تجز الطهارة به . ويأتى ذلك في الفصل الثانى قريباً ، بآتم من هذا مفصلاً .

قوله ﴿ أو سُخِّنَ بالشمس ﴾ .

صرح بعدم الكراهة مطلقاً . وهو المذهب . نص عليه . وعليه أكثر الأصحاب . وقطع به أكثرهم ، منهم : القاضى فى الجامع الصغير ، وصاحب الهداية ، والفصول ، والمذهب ، والمستوعب ، والكافى ، والمغنى ، والشرح ، والتلخيص ، والبلغة ، والحرر ، والخلاصة ، والوجيز ، وتذكرة ابن عبدوس ، وتجريد العناية ، وغيرهم . وقدمه فى الفروع ، والرعايتين ، والحاويين ، وجمع البحرين ، وابن تيمى ، والفائق ، وغيرهم .

وقيل : يكره مطلقاً . قال الآجرى فى النصيحة : يكره الشمس . يقال : يورث البرص . وقاله التيمى . قاله فى الفائق .

وقيل : يكره إن قصد تشميشه . قاله التيمى أيضاً . حكاه عنه فى الحاوى . وقال ابن رجب فى الطبقات : قرأت بخط الشيخ تقي الدين : أن أبا محمد رزق الله التيمى وافق جده أبا الحسن التيمى . على كراهة المسخن بالشمس .

فائدة : حيث قلنا بالكراهة . فمحله : إذا كان فى آنية . واستعمله فى

جسده ، ولو في طعام يأكله . أما لو سخن بالشمس ماء العيون ونحوها ، لم يكره قولاً واحداً . قال في الرعاية : اتفاقاً .

وحيث قلنا : يكره ، لم تزل الكراهة إذا برد على الصحيح . جزم به في الرعاية الكبرى . وقيل : تزول . وهما احتمالان مطلقان في الفروع .

تنبيه : ظاهر قوله « أو بطاهر » عدم الكراهة ، ولو اشتد حره . وهو ظاهر النص . والمذهب : الكراهة إذا اشتد حره . وعليه الأصحاب . وفسر في الرعاية النص من عنده بذلك .

قلت : وهو مراد النص قطعاً . ومراد المصنف وغيره ممن أطلق . وقال في الرعاية : ويحتمل أن لا يجزئه مع شدة حره .

تنبيه : قوله « فهذا كله طاهر مطهر . يرفع الأحداث ، ويزيل الأنجاس » قد تقدم خلاف في بعض المسائل : هل هو طاهر مطهر ، أو طاهر فقط ؟ .

فأمره : الأحداث : جمع حدث . والحدث : ما أوجب وضوءاً أو غسلًا ، قاله في المطلع . وقال في الرعاية : والحدث والأحداث . ما اقتضى وضوءاً أو غسلًا ، أو استنجاءً أو استجاراً ، أو مسحاً ، أو تيمماً ، قصداً . كوطء وبول ونجس ونحوها غالباً ، أو اتفاقاً . كحيض ، ونفاس ، واستحاضة ، ونحوها ، واحتلام نائم ، ومجنون ومعنى عليه ، وخروج ريح منهم غالباً . فالحدث ليس نجاسة . لأنه معنى ، وليس عيناً . فلا تفسد الصلاة بحمل محدث .

و « الحدث » من لزمه لصلاة ونحوها وضوء أو غسل أوهما ، أو استنجاء ، أو استجار ، أو مسح ، أو تيمم ، أو استحباب له ذلك . قاله في الرعاية . وهو غير مانع ، لدخول التجديد والأغسال المستحبة . فكل محدث ليس نجساً ولا طاهراً شرعاً .

و « الطاهر » ضد النجس والمحدث . وقيل : بل عدمهما شرعاً .

وأما الأنجاس : فجمع نجس . وحده في الاصطلاح : كل عين حرم تناولها مع إمكانه ، لا حرمتها ، ولا لاستقذارها « ولضررها في بدن أو عقل . قاله في المطلع . وقال في الرعاية : النجس كل نجاسة وما تولد منها ، وكل طاهر طراً عليه ما ينجسه ، قصداً أو اتفاقاً ، مع بلل أحدهما أوهما . أو تغير صفته المباحة بضدها ، كإقلاب العصير بنفسه خمرًا « أو موت ما ينجس بموته . فينجس بنجاسته . فهو نجس ومتنجس . فكل نجاسة نجس . وليس كل نجس نجاسة . والمتنجس نجس بالتنجس . والمنجس نجس بالتنجس .

وأما النجاسة « قسمان : عينية ، وحكمية . فالعينية : لا تطهر بغسلها بحال . وهي كل عين جامدة ، يابسة « أو رطبة . أو مائعة « يمنع منها الشرع بلا ضرورة « لا لأذى فيها طبعاً ، ولا لحق الله أو غيره شرعاً . قدمه في الرعاية . وقال : وقيل كل عين حرم تناولها مطلقاً مع إمكانه « لا حرمتها : أو استقذارها وضررها في بدن أو عقل .

والحكمية : تزول بغسل محلها . وهي كل صفة طهارية ممنوعة شرعاً بالضرورة ، لا لأذى فيها طبعاً ، ولا لحق الله أو غيره شرعاً . تحصل باتصال نجاسة أو نجس بطهور أو طاهر ، قصداً مع بلل أحدهما أوهما . وهو التنجيس أو التنجيس اتفاقاً ، من نأثم أو مجنون أو مغشى عليه « أو طفل أو طفلة أو بهيمة . أو لتغير صفة الطاهر بنفسه ، كإقلاب العصير خمرًا . قاله في الرعاية .

ويأتى : هل نجاسة الماء المتنجس عينية أو حكمية ؟ في فصل التنجيس . وقيل « النجاسة » لغة : ما يستقذره الطبع السليم . وشرعاً : عين تفسد الصلاة بحمل جنسها فيها . وإذا اتصل بها بلل تعدى حكمها إليه . وقيل « النجاسة » صفة قائمة بعين نجسة .

تفصيل : يشمل قوله « فهذا كله طاهر مطهر » يرفع الأحداث ، ويزيل الأنجاس ، غير مكروه الاستعمال « مسائل كثيرة غير ما تقدم ذكره . وعدم ذكر ما في كراهته خلاف في كلام المصنف .

فما دخل في عموم كلام المصنف : ماء زمزم . وهو تارة يستعمل في إزالة النجاسة ، وتارة في رفع الحدث ، وتارة في غيرها . فإن استعمل في إزالة النجاسة . كره عند الأصحاب . والصحيح من المذهب : أنه لا يحرم استعماله . جزم به في المغنى ، والشرح ، والرايعتين ، وابن تيمم ، وابن رزين ، والحاويين ، وابن عبيدان ، والمنور ، وتجريد العناية ، وناظم المفردات وغيرهم . وهو من المفردات . وقيل : يحرم . وأطلقهما في الفروع .

قلت : وهو عجيب منه .

وقال الناظم : ويكره غسل النجاسة من ماء زمزم في الأولى . وقال في التلخيص : وماء زمزم كغيره . وعنه يكره الغسل منها . فظاهره : أن إزالة النجاسة كالظاهرة به . فيحتمل أن يكون فيه قول بعدم الكراهة ويحتمله القول المسكوت عنه في النظم .

وقال ابن أبي المجد في مصنفه : ولا يكره ماء زمزم على الأصح . وإن استعمل في رفع حدث ، فهل يباح أو يكره الغسل وحده ؟ فيه ثلاث روايات . وهل يستحب أو يحرم ، أو يحرم حيث ينجس ؟ فيه ثلاثة أوجه . والصحيح من المذهب : عدم الكراهة . نص عليه . وجزم به في الوجيز ، وغيره . وقدمه في التلخيص والرايعتين ، والحاويين ، وابن تيمم ، وابن عبيدان ، وتجريد العناية ، وغيرهم . وقدمه في المغنى والشرح . وقال : هذا أولى « وكذا قال ابن عبيدان . قال في مجمع البحرين : هذا أقوى الروايتين . وصححه في نظمه « وابن رزين . وإليه ميل المجد في المنتقى . وعنه يكره . وجزم به ناظم المفردات . وقدمه المجد في شرحه [وقال : نص عليه] ^(١) وابن رزين . وهي من مفردات المذهب . وأطلقهما في الفروع ، والفصول ، والمذهب ، والمستوعب . وعنه يكره الغسل وحده . اختاره الشيخ تقي الدين . واستحب ابن الزاغوني في منسكه الوضوء منه . [وقيل يحرم مطلقاً] ^(١)

وحرم ابن الزاغوني أيضاً رفع الحدث به حيث تنجس ، بناء على أن علة النهي تعظيمه . وقد زال بنجاسته . وقد قيل : إن سبب النهي اختيار الواقف وشرطه . فعلى هذا اختلف الأصحاب فيما لو سبّل ماء للشرب ، هل يجوز الوضوء منه مع الكراهة أم يحرم ؟ على وجهين . ذكرهما ابن الزاغوني في فتاويه وغيرها ، وتبعه في الفروع في باب الوقف . وأما الشرب منه : فمستحب . ويأتى في صفة الحج .
تفسيه : ظاهر كلام الأصحاب : جواز استعماله في غير ذلك ، من غير كراهة . وقال في الرعاية الكبرى : وأما رش الطريق وجبل التراب الطاهر ونحوه ، فقيل : يحتمل وجهين .

ومنها : ماء الحمام . والصحيح من المذهب : إباحة استعماله . نص عليه . وجزم به في الرعاية الكبرى . واختاره ابن عبدوس في تذكرته . وقدمه في الفروع . وهو ظاهر كلام أكثر الأصحاب . وعنه يسكره . وظاهر نقل الأثرم لا تجزئ الطهارة به . فإنه قال : أحب إلى أن يحدد ماء غيره . ونقل عنه : يغتسل من الأنبوبة . ويأتى في فصل النجس : هل ماء الحمام كالجارى ، أو إذا فاض من الحوض ؟

ومنها : ماء آبار ثمود . فظاهر كلام المصنف والأصحاب : إباحته . قاله في الفروع ، في باب الأطعمة . ثم قال : ولا وجه لظاهر كلام الأصحاب على إباحته مع هذا الخبر ونص أحمد . وذكر النص عن أحمد والأحاديث في ذلك .

ومنها : المسخن بالمغصوب . وفي كراهة استعماله روايتان . وأطلقهما في الفروع . وهما وجهان مطلقان في الحاويين . إحداهما : يسكره . وهو المذهب . صححه الناظم . واختاره ابن عبدوس في تذكرته . وجزم به في المنتخب [والوجيز] ^(١) وقدمه في الرعايتين . والرواية الثانية : لا يسكره .

وأما الوضوء بالماء المغصوب : فالصحيح من المذهب : أن الطهارة لا تصح به .

(١) زيادة من نسخة الشيخ .

وهو من مفردات المذهب . وعنه : تصح وتكره . واختاره ابن عبدوس في تذكرته . وهذه المسألة ليست مما نحن فيه ، لأن الطهارة به صحيحة ، من حيث الجملة ، وإنما عرض له مانع ، وهو الغصب .

ومنها : كراهة الطهارة من بئر في المقبرة . قاله [ابن عقيل في الفصول ^(١)] والسامري ، وابن تميم ، وابن حذان في رعايته . وصاحب الفروع . ذكره في باب الأطعمة . ونص أحمد على كراهته . وهذا وارد على عموم كلام المصنف .

قوله ﴿ وإن سُخِّنَ بنجاسة ، فهل يكره استعماله ؟ على روايتين ﴾ . وأطلقهما في الهداية ، والمستوعب ، والتلخيص ، والبلغة ، والمحرم ، والنظم ، والفروع ، والزرکشی ، وغيرهم .

واعلم : أن للأصحاب في هذه المسألة طرقاً .

إحداها - وهي أصحها - : أن فيها روايتين مطلقاً ، كما جزم به المصنف هنا . وقطع بها في الهداية ، والمستوعب ، والتلخيص ، والبلغة ، والمحرم ، والخلاصة ، وغيرهم . وقدمها في الفروع ، والنظم ، والرعاية الصغرى ، وغيرهم . وصححها في الرعاية الكبرى .

والصحيح من المذهب والروايتين : الكراهة . جزم به في المجرد ، والوجيز ، والمنور ، والمنتخب ، وغيرهم . وقدمه في رؤوس المسائل لأبي الخطاب ، والرعاية الصغرى . وصححه في التصحيح ، والرعاية الكبرى . قال المجد في شرحه : وهو الأظهر . قال في الخلاصة : ويكره المسخن بالنجاسات على الأصح . قال في مجمع البحرين : وإن سخن بنجاسة كره في أظهر الروايتين . قال الزركشي : اختارها الأكثر . قال ناظم المفردات : هذا الأشهر ، وهو منها . والرواية الثانية : لا يكره . قال في الفائق : ولو سخن بنجاسة لا تصل لم يكره في أصح الروايتين .

(١) زيادة من نسخة الشيخ .

قال في تجريد العناية : وفي كراهة مسخن بنجاسة رواية . وقدمه في إدراك الغاية .
وقال أبو الخطاب في رؤوس المسائل : اختاره ابن حامد .

الطريقة الثانية : إن ظن وصول النجاسة كره . وإن ظن عدم وصولها لم يكره . وإن تردد : فالروايتان . وهي الطريقة الثانية في الفروع .

الطريقة الثالثة : إن احتمل وصولها إليه : كره قولاً واحداً . وجزم به في المذهب الأحمدي . وإن لم يحتمل ، فروايتان . ومحل هذا في الماء اليسير . فأما الكثير : فلا يكره مطلقاً . وهي طريقة أبي البقاء في شرحه ، وشارح المحرر .

الطريقة الرابعة : إن احتمل ، واحتمل من غير ترجيح : فالروايتان . وحمل ابن منجا كلام المصنف عليه . وهو بعيد . وإن كان الماء كثيراً لم يكره . وإن كان حصيناً لم يكره . وقيل : إن كان يسيراً ، ويعلم عدم وصول النجاسة لم يكره . وفيه وجه يكره . وهي طريقة ابن منجا في شرحه .

الطريقة الخامسة : إن لم يعلم وصولها إليه ، والحائل غير حصين : لم يكره . وقيل : يكره . وإن كان حصيناً : لم يكره . وقيل : يكره . وهي طريقة ابن رزين في شرحه .

الطريقة السادسة : المسخن بها قسمان . أحدهما : إن غلب على الظن عدم وصولها إليه . فوجهان : الكراهة اختيار القاضي . وهو أشبه بكلام أحمد . وعدمها : اختيار الشريف أبي جعفر وابن عقيل . والثاني : ما عدا ذلك . فروايتان : الكراهة . ظاهر المذهب . وعدمها : اختيار ابن حامد . وهي طريقة الشارح ، وابن عبيدان .

الطريقة السابعة : المسخن بها أيضاً قسمان . أحدهما : أن لا يتحقق وصول شيء من أجزائها إلى الماء ، والحائل غير حصين ، فيكره . والثاني : إذا كان حصيناً فوجهان : الكراهة ، اختيار القاضي . وعدمها : اختيار الشريف وابن

عقيل . وهي طريقة المصنف في المغنى ، وصاحب الحاوى الكبير .

الطريقة الثامنة : إن لم يتحقق وصولها فروايتان ، الكراهة وعدمها . وإن تحقق وصولها : فنجس . وهي طريقته في الحاوى الصغير .

الطريقة التاسعة : إن احتمل وصولها إليه ، ولم يتحقق : كره في رواية مقدمة . وفي الأخرى : لا يكره . وإن كانت النجاسة لا تصل إليه غالباً ، فوجهان : الكراهة وعدمها . وهي طريق المصنف في الكافي .

الطريقة العاشرة : إن كانت لا تصل إليه غالباً ، ففي الكراهة روايتان . وهي طريقة المصنف في الهادى . قال في القواعد الفقهية : إذا غلب على الظن وصول الدخان ، ففي كراهته وجهان . أشهرهما : لا يكره .

الطريقة الحادية عشر : إن احتمل وصولها إليه ظاهراً كره . وإن كان بعيداً فوجهان . وإن لم يحتمل لم يكره ، على أصح الروايتين « وعنه لا يكره بحال . وهي طريقة بن تميم في مختصره .

الطريقة الثانية عشر : الكراهة مطلقاً في رواية مقدمة . وعدمها مطلقاً في أخرى . وقيل : إن كان حائله حصيناً لم يكره . وإلا كره إن قل . وهي طريقته في الرعاية الصغرى .

الطريقة الثالثة عشر : إن كانت لا تصل إليه لم يكره ، في أصح الروايتين . وقيل : مع وثاقة الحائل . وهي طريقته في الفائق .

الطريقة الرابعة عشر : يكره مطلقاً على الأصح إن برد . وقيل : وإن قل الماء وحائله غير حصين كره . وقيل : غالباً . وإلا فلا يكره . وإن علم وصولها إليه : نجس على المذهب . وهي طريقته في الرعاية الكبرى . وفيها زيادة على الرعاية الصغرى .

فهذه أربعة عشر طريقة . ولا تخلو من تكرار وبعض تداخل .

فوائد

إمراهم : محل الخلاف في المسخن بالنجاسة إذا لم يحتج إليه . فإن احتج إليه زالت الكراهة ، وكذا الشمس إذا قيل بالكراهة . قاله الشيخ تقي الدين . وقال أيضاً : للكراهة مأخذان . أحدهما : احتمال وصول النجاسة . والثاني : سبب الكراهة : كونه سَخَنَّ بإيقاد النجاسة ، واستعمال النجاسة مكروه عندهم . والحاصل بالمكروه مكروه .

الثانية : ذكر القاضي : أن إيقاد النجس لا يجوز : كدهن الميتة . وهو رواية عن أحمد . ذكرها ابن تيميم ، والفروع . وظاهر كلام أحمد : أنه يكره كراهة تنزيه . وإليه ميل ابن عبيدان . وقدمه ابن تيميم . قال في الرعاية في باب إزالة النجاسة : ويجوز في الأقيس . وأطلقهما في الفروع . فعلى الثانية : يعتبر أن لا ينجس . وقيل : مائعاً . ويأتى في الآنية ، هل يجوز بيع النجاسة ؟ ويأتى ذلك أيضاً في كلام المصنف . في كتاب البيع .

الثالثة : إذا وصل دخان النجاسة إلى شيء . فهل هو كوصول نجس أو طاهر ؟ مبنى على الاستحالة . على ما يأتى في باب إزالة النجاسة . ذكره الأصحاب والمذهب لا يطهر .

قوله ﴿ فَإِنْ غَيَّرَ أَحَدٌ أَوْصَافَهُ : لَوْنَهُ ، أَوْ طَعْمَهُ ، أَوْ رِيحَهُ ﴾ .

فهل يسلب طهوريته ؟ على روايتين . وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والتلخيص ، والبلغة ، والخلاصة ، وابن تيميم ، وتجريد العناية . إحداهما : يسلبه الطهورية . فيصير طاهراً غير مطهر . وهو المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . منهم الخرق ، والقاضي ، وأصحابه . قال القاضي : هي المنصورة عند أصحابنا في كتب الخلاف . قال في مجمع البحرين : هو غير طهور عند أصحابنا قال في الفروع وغيره : اختاره الأكثر . وجزم به في الوجيز ، والمنور ، والمذهب

الأحمد ، وغيرهم . وقدمه في الفروع ، والرعايتين ، والحاويين ، والنظم ، وغيرهم . وصححه في التصحيح ، وغيره .

والرواية الثانية : لا يسلبه الطهورية ، بل هو باق على طهوريته . قال في الكافي : نقلها الأكثر . قال الزركشي : هي الأشهر نقلاً . واختاره الآجری ، والمصنف ، والمجد ، والشيخ تقي الدين ، وصاحب الفائق ، وقدمها . وعنه أنه طهور مع عدم ظهور غيره . اختارها ابن أبي موسى . وعنه رواية رابعة : طهورية ماء الباقلاء . قال عبد الله بن أبي بكر - المعروف بكيتلة - في كتابه المهم في شرح الخرقى : سمعت شيخى محمد بن تميم الحراني . قال : وقد ذكر صاحب المنير ، في شرح الجامع الصغير ، رواية في طهورية ماء الباقلاء المغلى . ذكره ابن خطيب السلامية في تعليقه على المحرر . قال في الرعاية الكبرى : وقيل : ما أضيف إلى ما خالطه وغلبت أجزاؤه على أجزاء الماء . كلبن ، وخل ، وماء باقلاء مغلى . لم يحز التوضؤ به على أصح الروايتين . قال : وأظن الجواز سهواً .

تنبيه : فعلى المذهب : لو تغير صفتان « أو ثلاثة ، مع بقاء الرقة والجريان والاسم فهو طاهر بطريق أولى . وعلى رواية : أنه طهور هناك » فالصحيح هنا : أنه طاهر غير مطهر . قال في الرعاية الكبرى : فوجهان . أظهرهما المنع . وقدمه في الفروع . وهو ظاهر ما جزم به ابن رزين في نهايته ، وتجريد العناية . وعند أبي الخطاب : تغير الصفتين كتغير الصفة في الحكم . وتغير الصفات الثلاث يسلبه الطهورية عنده « رواية واحدة . وعند القاضي : تغير الصفتين والثلاث كتغير الصفة الواحدة في الحكم ، مع بقاء الرقة والجريان والاسم . وأن الخلاف جارٍ في ذلك . واختاره ابن خطيب السلامية في تعليقه . وقال : قال بعض مشايخنا : هي أقعد بكلام أحمد من قول أبي الخطاب . وصححه الناظم . قال الشيخ تقي الدين : يجوز الطهارة بالتغير بالطهارات . وأطلق وجهين في الرعاية الصغرى والحاويين « وابن تميم . وذكروا في المبهم وغيره . أن تغير جميع الصفات بمقره لا يضره .

فأمره : تغير كثير من الصفة كتغير صفة كاملة . وأما تغير يسير من الصفة ، فالصحيح من المذهب : أنه يعني عنه مطلقاً . اختاره المجد في شرحه ، وصاحب مجمع البحرين . وقدمه في القروع . وقيل : هو كتغير صفة كاملة . اختاره أبو الخطاب وابن المتي . وهو ظاهر ما قدمه في المحرر . وصححه شيخنا في تصحيح المحرر . ونقل عن القاضي : أنه قال في شرح الخرق : اتفق الأصحاب على السلب باليسير في الطعم واللون . وقاله ابن حامد في الريح أيضاً . انتهى . وقيل : الخلاف روايتان . وأطلقهما في الرعايتين ، والحاويين ، والنظم ، وابن تيم ، والفائق ، والزرکشي . وقيل : يعني عن يسير الرائحة دون غيرها . واختاره الخرق . قال في الرعاية الكبرى : وهو أظهر . وجزم به في الإفادات .

تغيرها

القول : ظاهر كلامه : أنه لو كان المتغير للماء تراباً ، أوضع قصداً : أنه كغيره وهو ظاهر كلامه في الوجيز وغيره . وهو أحد الوجهين . قال في الحاوي الصغير : وظاهر كلام أبي الخطاب : أنه يسلبه الطهورية . والوجه الثاني : إن وضع ذلك قصداً لا يضر ، ولا يسلبه الطهورية ، ما لم يصر طيناً . وهو المذهب . جزم به في المغني ، والشرح ، والفصول ، والمستوعب ، والكافي ، وابن رزين ، والتسهيل والحاوي الكبير ، وغيرهم . وقدمه في القروع ، والحاوي الصغير ، وغيرهما . قال الزرکشي : وبه قطع العامة ، قياساً على ما إذا تغير بالملح المائي على ما تقدم قريباً . وأطلقهما في الرعايتين ، وابن تيم ، والتلخيص ، والبلغة . وقال في الرعاية الكبرى من عنده : إن صفا الماء من التراب فطهور ، وإلا فطاهر .

قلت : أما إذا صفا الماء من التراب ، فينبغي أن لا يكون في طهوريته نزاع في المذهب .

الثاني : محل الخلاف في أصل المسألة : إذا وضع ما يشق صونه عنه قصداً .

أو كان المخالط مما لا يشق صونه عنه . أما ما يشق صون الماء عنه إذا وضع من غير قصد ، فقد تقدم حكمه أول الباب .

قوله ﴿ أو استعمل في رفع حدث ﴾ .

فهل يسلب طهوريته ؟ على روايتين . وأطلقهما في المستوعب ، والكافي ، والشرح ، ونهاية ابن رزين .

إحداها : يسلبه الطهورية . فيصير طاهراً . وهو المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . جزم به الخرقى ، وفي الهداية ، والمحرو والجامع الصغير ، والخصال للقاضي والمهجع ، وخصال ابن البناء ، وتذكرة ابن عقيل ، والعمدة ، والهادي ، والمذهب الأحمد والخلاصة ، والوجيز ، والمنور ، والتسهيل ، وغيرهم . وقدمه في الفروع والمحرو ، والتلخيص والرايعتين ، وابن تيم ، والحاويين ، والفائق ، وغيرهم . واختاره ابن عبدوس في تذكرته . وصححه الأزجى ، وابن منبج في شرحه ، والناظم . وابن الجوزى في المذهب ، وابن عقيل في الفصول ، وغيرهم . قال في الكافي : أشهرها زوال الطهورية . قال في مجمع البحرين : هذا أظهر الروايات . قال في البلغة : يكون طاهراً غير مطهر على الأصح . قال في المغنى : ظاهر المذهب . قال الزركشى : هذا المشهور من المذهب ، وعليه عامة الأصحاب . قال ابن خطيب السلامة في تعليقه : هذه الرواية عليها جادة المذهب . ونصرها غير واحد من أصحابنا . ثم قال : قلت ولم أجد عن أحمد نصاً طاهراً بهذه الرواية . انتهى .

تغييرات

الأول : يستثنى من هذه الرواية : لو غسل رأسه بدل مسحه ، وقلنا يحزى . فإنه يكون طهوراً على الصحيح من المذهب . ذكره في القواعد الفقهية في القاعدة الثالثة . قال : لأن الفصل مكروه . فلا يكون واجباً . فيعائى بها .
والرواية الثانية : أنه طهور . قال في مجمع البحرين : سمعت شيخنا - يعني

صاحب الشرح - يميل إلى طهورية الماء المستعمل . ورجحها ابن عقيل في مفرداته .
وصححها ابن رزين . واختارها أبو البقاء ، والشيخ تقي الدين ، وابن عبدوس في
تذكرته ، وصاحب الفائق .

قلت : وهو أقوى في النظر .

وعنه أنه نجس . نص عليه في ثوب المتطهر . قال في الرعاية الكبرى :
وفيه بعد . فعليها قطع جماعة بالعفو في بدنه وثوبه . منهم المجد ، وابن حمدان .
ولا يستحب غسله على الصحيح من الروايتين . صححه الأزجي . والشيخ تقي الدين
وابن عبيدان وغيرهم .

قلت : فيعائى بها .

وعنه يستحب . وأطلقهما في الفروع . وقال ابن تيم : قال شيخنا أبو الفرج :
ظاهر كلام الخرقى : أنه طهور في إزالة الخبث فقط . قال الزركشى : وليس بشيء
وهو كما قال وقيل : يجوز التوضؤ به في تجديد الوضوء دون ابتدائه . اختاره
أبو الخطاب في انتصاره ، في جملة حديث « مسح رأسه ببلل لحيته » أنه كان في
تجديد الوضوء . وقال ابن تيم : وحكى شيخنا رواية بنجاسة المستعمل في غسل
الميت ، وإن قلنا بطهارته في غيره .

الثاني : اختلف الأصحاب في إثبات رواية نجاسة الماء . فأثبتها أبو الخطاب
في خلافة « وابن عقيل ، وأبو البقاء في شرحه ، وصاحب المحرر وعامة المتأخرين .
ولست في المغنى . ونفاها القاضى أبو يعلى والشيخ تقي الدين عن كلام أحمد .
وتأولوها . ورد عليهم ابن عقيل وغيره .

الثالث : مراد المصنف وغيره ممن أطلق الخلاف : ما إذا كان الماء الرافع
للحدث دون القلتين . فأمّا إن كان قلتين فصاعداً : فهو طهور ، صرح به في
الهداية ، والمذهب ، والمستوعب « والمحرر » والوجيز ، والفروع ، والرايعتين ،
 وغيرهم . وظاهر كلام ابن تيم وغيره : الإطلاق كالمصنف . وإنما أرادوا في الغالب .

ويأتى في عشرة النساء : هل المستعمل في غسل جنابة الذمية أو حيضها أو نفاسها طاهر أو طهور ؟ ويأتى في باب الوضوء : هل يجب نية لغسل الذمية من الحيض ؟ قوله ﴿ أو طهارة مشروعة ﴾ .

فهل يسلب طهوريته ؟ على روايتين . يعنى إذا استعمل في طهارة مشروعة « وقلنا : إن المستعمل في رفع الحدث تسلب طهوريته . وأطلقهما في الهداية ، وتذكرة ابن عقيل ، وخصال ابن البناء ، والمبهيج ، والمذهب ، والمستوعب ، والمنفى ، والهادى « والشرح ، والتلخيص ، والبلغة ، والخلاصة ، والمذهب الأحمد ، وابن منبج في شرحه والزرکشی « والفائق ، والفروع ، وغيرهم .

إحداها : لا يسلبه الطهورية . وهو المذهب وعليه الجمهور . وصححه في التصحيح « والنظم ، والحاوى الكبير ، وابن عبيدان « وغيرهم . واختاره ابن عبدوس في تذكرته . قال الشارح : أظهرها طهوريته . قال في مجمع البحرين : طهور في أصح الروايتين . قال الزركشى : اختارها أبو البركات . وهو ظاهر ماجزم به في الإرشاد ، والعمدة ، والوجيز ، والمنور ، والمنتخب ، وغيرهم . وجزم به في الإفادات . وقدمه في الكافى ، والمحزر ، والرايعتين ، والحاوى الصغير ، وابن رزين ، وابن تيم ، وغيرهم .

والرواية الثانية : يسلبه الطهورية . وهى ظاهر كلام الخرقى . وجزم به في التسهيل ، والمجرد . واختاره ابن عبدوس المتقدم . وقدمه في إدراك الغاية « والحاوى الكبير ، وابن تيم .

نгийب : ظاهر كلامه : أنه لو استعمل في طهارة غير مشروعة : أنه طهور بلا نزاع . وهو كذلك . ومثله الغسلة الرابعة في الوضوء أو الغسل . صرح به في الرعاية وغيره . قال في الرعاية : وكذا ما انفصل من غسلة زائدة على العدد المعتبر في إزالة النجاسة بعد طهارة محلها . وفي الأصح : كل غسلة في وجوبها خلاف

كالثامنة في غسل الولوع « والرابعة في غسل نجاسة غيره ، إن قلنا : تجزئ الثلاث .
وعلى مرة واحدة مُنْقِيه ، إن قلنا : تجزئ . انتهى .

قوله ﴿ أو غمس فيه يده قائم من نوم الليل قبل غسلها ثلاثاً ، فهل
يسلب طهوريته ؟ على روايتين ﴾ .

وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والكافي ، والمذهب الأحمد ،
والتلخيص ، والبلغة ، والخلاصة « وابن منبج في شرحه ، وابن تيمم ، والحاوي
الكبير ، وابن عبيدان وغيرهم .

إحداها : يسلبه الطهورية . وهو المذهب . قال أبو المعالي في شرح الهداية :
عليه أكثر الأصحاب . قال في مجمع البحرين : هذا المنصوص . قال في الرعاية
الكبرى : الأولى أن ما غمس فيه كفّه طاهر . وقدمه في الفروع ، وناظم المفردات ،
والتاظم ، وإدراك الغاية . وهو من المفردات .

والرواية الثانية : لا يسلبه الطهورية . جزم به في الوجيز . وقدمه في المحرر ،
والرايتين ، والفائق « والحاوي الصغير . واختاره المصنف « والشارح « وابن رزين «
والتاظم « والشيخ تقي الدين . وصححه في التصحيح . وعنه أنه نجس . اختارها
الخلال . وهي من مفردات المذهب أيضاً .

فعلى المذهب : لو كان الماء في إناء لا يقدر على الصب منه ، بل على الاغتراف ،
وليس عنده ما يعترف به ، ويداه نجستان ، فإنه يأخذ الماء بفيه ويصب على يديه .
قاله الإمام أحمد . وإن لم يمكنه تيمم وتركه .
قلت : فيعائني بها .

تغذيات

الردول : محل الخلاف : إذا كان الماء الذي غمس فيه يده دون القلتين . أما

إن كان قلتين فأكثر : فلا يؤثر فيه الغمس شيئاً « بل هو باق على طهوريته .
قاله الأصحاب . وهو واضح .

الثاني : يحتمل أن يكون مراده : أن الخلاف هنا مبني على الخلاف في وجوب غسلها إذا قام من نوم الليل « على ما يأتي في آخر باب السواك . فإنه أطلق الخلاف هنا وهناك . فإن قلنا بوجوب الغسل : أثر في الماء منعاً . وإن قلنا بالاستحباب : فلا . وقطع بهذا في الفصول ، والسكافي ، وابن منبج في شرحه .

قال الشارح : والذي يقتضيه القياس : أنا إن قلنا « غسلها واجب » فهو كالمستعمل في رفع الحدث . وإن قلنا باستحبابه : فهو كالمستعمل في طهارة مسنونة . وقال في المغني : فأما المستعمل في تعبد من غير حدث ، كغسل اليدين من نوم الليل ، فإن قلنا « ليس ذلك بواجب » لم يؤثر استعماله في الماء . وإن قلنا بوجوبه ، فقال القاضي : هو طاهر « غير مطهر . وذكر أبو الخطاب فيه روايتين . إحداهما : أنه كالمستعمل في رفع الحدث . والثانية : أنه يشبه المتبرّد به .

وقال في موضع آخر : فإن غمس يده في الإناء قبل غسلها ، فعلى قول من لم يوجب غسلها : لا يؤثر غمسها شيئاً . ومن أوجبه « قال : إن كان كثيراً لم يؤثر . وإن كان يسيراً ، فقال أحمد : أعجب إلى أن يُهزّيقه . فيحتمل وجوب إراقته . ويحتمل أن لا تزول طهوريته . ومال إليه .

وقال ابن الزاغوني : إن قلنا « غسلها سنة » فهل يؤثر الغمس ؟ يخرج على روايتين .

وقال ابن تيميم : وإن غمس قائم من نوم الليل يده في ماء قليل ، قبل غسلها ثلاثاً ، وقلنا بوجوب غسلها : زالت طهوريته . فأناط الحكم على القول بوجوب غسلها .

وقال ابن رزين في شرحه : إذا غمس يده في الإناء قبل غسلها لم يؤثر شيئاً . وكذا إن قلنا بوجوبه والماء كثير . وإن كان يسيراً كره الوضوء . لأن النهي يفيد منعاً . وإلا فطهوريته باقية . وقيل : النهي تعبد ، فلا يؤثر فيه شيئاً . وقيل : يسلب طهوريته به في إحدى الروايتين . والأظهر ما قلنا . انتهى .

وقيل : الخلاف مبنى على الخلاف في وجوب غسلها . وهو ظاهر ماجزم به في الفروع . وقدمه في الرايتين ، والحاوى الصغير . ويحتمله كلام المصنف . وقال في الرعاية الكبرى ، وقيل : إن وجب غسلهما : فظاهر بانفصاله ، لا بغمسه في الأقبس . ولا يحصل غسل يده في المذهب . فإن سن غسلهما فطهور . انتهى .

وقال في الحاوى الكبير . فأما المنفصل عن غسل اليد من نوم الليل : فهو كالمستعمل في رفع الحدث ، إن قلنا : هو واجب . وإن قلنا : هو سنة ، خرج على الرايتين فيما استعمل في طهر مستحب . فأناط الحكم بالماء المنفصل من غسلهما . الثالث : ظاهر قوله « أو غمس يده » أنه لو حصل في يده من غير غمس : أنه لا يؤثر . وهو ظاهر كلام كثير من الأصحاب . وهو إحدى الرايتين عن أحمد . قال في الرعاية الكبرى . الأولى أنه طهور . والرواية الثانية : أنه كغمس يده : وهو الصحيح . اختاره القاضى . وجزم به في الفصول ، والإفادات ، والرعاية الصغرى . وقدمه في الكبرى ، والحاوى الصغير . وأطلقهما في الفروع ، وابن تيم ، وجمع البحرين « والحاوى الكبير ، وابن عبيدان .

الرابع : مفهوم قوله « يده » أنه لو غمس عضواً غير يده : أنه لا يؤثر فيه . وهو صحيح . صرح به ابن تيم ، وابن عبيدان ، وابن حمدان ، وصاحب الفائق ، وغيرهم ، وهو ظاهر كلام كثير من الأصحاب [قال في الرعاية الكبرى وغسلهما تعبد ، فلا يؤثر فيه غمس غير كفيه شيئاً] .

الخامس : ظاهر قوله « يده » أنه لا يؤثر إلا غمس جميعها . وهو المذهب . وهو ظاهر كلامه في الحرر ، والوجيز وغيرهما . وصححه في جمع البحرين . وقدمه في الفروع ، والرايتين « وابن تيم ، والحاوى الصغير . وقيل : غمس بعضها كغمسها كلها . اختاره ابن حامد ، وابن رزين في شرحه . وقدمه . وجزم به في الكافي

والإفادات . وصححه الناظم . وأطلقهما في الشرح ، والفصول ، والحاوى الكبير ، والفائق .

السادس : ظاهر قوله « من نوم الليل » أنه سواء كان قليلاً أو كثيراً . قبل نصف الليل أو بعده . وهو صحيح . وهو المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . لكن بشرط أن يكون ناقضاً للوضوء . وقال ابن عقيل : هو ما زاد على نصف الليل . قال في الرعاية وغيرها ، وقيل : بل من نوم أكثر من نصف الليل . وقدمه في الحاوى الصغير .

السابع : مفهوم قوله « من نوم الليل » أنه لا يؤثر غمسها إذا كان قائماً من نوم النهار . وهو المذهب . وعليه الأصحاب . وجزم به في المغنى ، والشرح ، وابن عبيدان ، وصاحب المستوعب ، والمحزر ، وغيرهم . وقدمه في الفروع ، والرعايتين ، وابن تيميم ، والفائق ، وغيرهم . وعنه حكم نوم النهار حكم نوم الليل .

الثامن : ظاهر كلامه : ولو كان الغامس صغيراً أو مجنوناً أو كافراً : أنهم كغيرهم في الغمس . وهو ظاهر كلامه في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والمحزر ، والوجيز ، وتذكرة ابن عبدوس ، وغيرهم . وصححه الناظم . وقدمه ابن رزين .

والوجه الثاني : أنه لا تأثير لغمسهم . وهو الصحيح . وإليه مال المصنف في المغنى . واختاره المجد في شرح الهداية . وصححه ابن تيميم . قال في مجمع البحرين : لا يؤثر غمسهم ، في أصح الوجهين . وقدمه في الرعايتين ، والحاوى الصغير . وأطلقهما في الفروع ، والمغنى ، والشرح ، وابن عبيدان ، والحاوى الكبير .

التاسع : ظاهر كلام المصنف أيضاً : ولو كانت يده في جراب أو مكتوفة . وهو المذهب . قطع به المصنف ، والشارح ، وابن رزين في شرحه . وهو ظاهر ما جزم به في الفروع ، وابن تيميم . قال في الرعاية الكبرى : فهو كغيره . وقيل :

على رواية الجوب . وقدمه في الرعاية الصغرى . وقال ابن عقيل : لا يؤثر غمسها . وأطلقهما في الحاويين « والفائق .

العاشر : ظاهر قوله « قبل غسلها ثلاثاً » أنه يؤثر غمسها بعد غسلها مرة أو مرتين . وهو صحيح . وهو المذهب . وهو ظاهر ما قطع به صاحب الفروع ، وابن تيمم ، وابن عبيدان ، والرعاية الصغرى ، وغيرهم . لاقتصارهم عليه . وقدمه في الرعاية الكبرى ، وقال : وقيل يكفي غسلها مرة واحدة « فلا يؤثر الغمس بعد ذلك .

الحادي عشر : ظاهر كلامه أيضاً : أنه سواء كان قبل نية غسلها أو بعده . وهو صحيح . وهو المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به كثير منهم . قال في الحاوي الكبير . وابن عبيدان : قاله أصحابنا . وقال القاضي : ويحتمل أن لا يؤثر إلا بعد النية . وقال المجد في شرح الهداية : وعندى أن المؤثر الغمس بعد نية الوضوء فقط .

فوائد

الأولى : على القول بأنه [طاهر] غير مطهر « إذا لم يجد غيره : استعمله وتيمم على الصحيح . قدمه في الفروع . قال في الرعاية الكبرى : وإن استعمله لاحتمال ظهوريته ، وتيمم لاحتمال نجاسته في وجه : فينوي رفع الحدث . وقيل : والنجاسة . انتهى : واختار ابن عقيل : تجب إراقة « فيحرم استعماله . صححه الأزجى . وأطلقهما ابن تيمم .

الثانية : يجوز استعماله في شرب وغيره . على الصحيح من المذهب . وقيل : يكره . وقيل : يحرم . وهو الذي اختاره ابن عقيل . وصححه الأزجى .

الثالثة : لا يؤثر غمسها في مائع غير الماء على الصحيح من المذهب . وعليه الجمهور .

قلت : فيعائى بها .

وقيل : يؤثر . وبقية فروع هذه المسألة تأتى فى آخر باب السواك عند قوله « وغسل اليدين » .

الرابعة : قال فى الرعاية الكبرى : وما قل وغسل به ذكره وأنشيه من المذى دونه وانفصل غير متغير فهو طهور . وعنه : طاهر . وقيل : المستعمل فى غسلهما كالمستعمل فى غسل اليدين من نوم الليل . انتهى .

وجزم بهذا القول فى الرعاية الصغرى ، وابن تيم . ويأتى عدد الغسلات فى ذلك فى باب إزالة النجاسة .

الخامسة : لو نوى جنب بانغماسه كله أو بعضه فى ماء قليل راكد رفع حدثه : لم يرتفع على الصحيح من المذهب . وجزم به فى المغنى ، والشرح . وقدمه فى الفروع وغيره . قال الزركشى : هذا المعروف . وقيل : يرتفع . واختاره الشيخ تقي الدين . فعلى المذهب : يصير الماء مستعملاً على الصحيح من المذهب . نص عليه . وقيل : لا . وقيل : إن كان المنفصل عن العضو لو غسل ذلك العضو بمائع ثم صب فيه أثر : أثر هنا . فعلى المنصوص يصير مستعملاً بأول جزء انفصل . على الصحيح من المذهب . جزم به فى المغنى ، والكافى ، والشرح . قال فى الرعاية الكبرى : وهو أظهر وأشهر . قال فى الصغرى : وهو أظهر . قال الزركشى : وهو أشهر . وقدمه ابن عبيدان . وقيل : يصير مستعملاً بأول جزء لاقاه . قدمه فى الرعايتين ، والحاويين ، والتلخيص . وقال : على المنصوص . وحكى الأول احتمالاً . وأطلقهما فى الفروع ، وابن تيم . وقال فى الرعاية الكبرى : ويحتمل أن يرتفع حدثه إذا انفصل الماء عما غمسه كله وهو أولى . انتهى . والاحتمال للشيرازى .

السادسة : وكذا الحكم لو نوى بعد غمسه على الصحيح من المذهب .

وعليه الجمهور . قال في الحاوى ، قال أصحابنا : يرتفع الحدث عن أول جزء يرتفع منه . فيحصل غسل ما سواه بماء مستعمل . فلا يجزيه . وقيل : يرتفع هنا عقيب نيته . اختاره المجد . قاله في الحاوى الكبير .

السابعة : لا أثر للغمس بلا نية لطهارة بدنه ، على الصحيح من المذهب . وعنه يكره . قال الزركشى : وظاهر ما في المغنى عن بعض الأصحاب : أنه قال بالمتع فيما إذا نوى الاغتراف فقط . وفيه نظر . انتهى .

الثامنة : لو كان الماء كثيراً كره أن يقتسل فيه . على الصحيح من المذهب . قال أحمد : لا يعجنى . وعنه لا ينبغي . فلو خالف وفعل ارتفع حدثه قبل انفصاله عنه ، على الصحيح من المذهب . قدمه في الرعايتين . وقيل : يرتفع بعد انفصاله . قدمه في الفائق « والحاوى الصغير . قال في الرعاية الكبرى : وهو أقيس . وأطلقهما في الفروع ، وابن تيم .

التاسعة : لو اغترف الجنب أو الخائض أو النفساء بيده من ماء قليل بعد نية غسله : صار مستعملاً « على الصحيح من المذهب . وعليه الجمهور . وقدمه في الفروع . وقال : نقله واختاره الأكثر . قال الزركشى : هذا أنص الروايتين وأصحهما عند عامة الأصحاب . قال ابن عبيدان : قاله أصحابنا . ونص عليه في مواضع . وعنه لا يصير مستعملاً . وهو ظاهر كلام الخرق . قاله الزركشى . واختاره جماعة منهم المجد . قال في الفروع : وهو أظهر ، لصرف النية بقصد استعماله خارجه .

قلت : وهو الصواب . وأطلقهما ابن تيم .

العاشرة : هل رجلٌ وفم ونحوه كيد في هذا الحكم ، أم يؤثر هنا ؟ فيه وجهان . وأطلقهما في الفروع . قال ابن تيم : ولو وضع رجله في الماء لا يغسلها وقد نوى : أثر على الأصح ^(١) . قال في الرعاية الكبرى : وإن نواه « ثم وضع رجله (١) في نسخة الشيخ « على الصحيح » .

فيه لا لغسلها بنية تخصها . فظاهر في الأصح . وإن غمس فيه فله : احتمال وجهين .

الحادية عشرة : لو اغترف متوضئ بيده بعد غسل وجهه ، ونوى رفع الحدث عنها : أزال الطهورية كالجنب . وإن لم ينو غسلها فيه ، فالصحيح من المذهب : أنه طهور ، لمشقة تكرره . وقيل : حكمه حكم الجنب ، على ما تقدم . والصحيح : الفرق بينهما .

الثانية عشرة : يصير الماء بانتقاله إلى عضو آخر مستعملاً ، على الصحيح من المذهب . وعنه لا . فهي كلها كعضو واحد . وعنه لا يصير مستعملاً في الجنب . وعنه يكفيهما مسح اللمة بلا غسل ، للخبر . ذكره ابن عقيل وغيره .
قوله ﴿ وإن أزيلت به النجاسة ، فانفصل متغيراً ، أو قبل زوالها ، فهو نجس ﴾ .

إذا انفصل الماء عن محل النجاسة متغيراً . فلا خلاف في نجاسته مطلقاً . وإن انفصل قبل زوالها غير متغير ، وكان دون القلتين : انبنى على تنجيس القليل بمجرد ملاقة النجاسة ، على ما يأتي في أول الفصل الثالث . وقيل : بطهارته على محل نجس مع عدم تغيره . لأنه وارد . واختاره في الحاوي الكبير . ذكره في باب إزالة النجاسة ، لأنه لو كان نجساً لما طهر المحل . لأن تنجيسه قبل الانفصال ممتنع . وعقيب الانفصال ممتنع . لأنه لم يتجدد له ملاقة النجاسة .

قوله ﴿ وإن انفصل غير متغير بعد زوالها ، فهو طاهر ﴾ .
إن كان المحل أرضاً . هذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . قال في مجمع البحرين : ولا خلاف بين الأصحاب في طهارة هذا في الأرض . وجزم به في الحرر ، والنظم ، والوجيز . وغيرهم . وقدمه في الفروع ، والرايعتين ، وابن تيمية وغيرهم . وذكر القاضي ، وأبو الخطاب ، وأبو الحسين وجهاً : أن المنفصل عن

الأرض . كالمنفصل عن غيرها في الطهارة والنجاسة . وحكاها ابن البنا في خصاله رواية .

قلت : وهو بعيد جداً .

وعنه : طهارة منفصلة عن أرض أعيان النجاسة فيه مشاهدة .

قوله ﴿ وإن كان غير الأرض فهو طاهر ﴾ .

في أصح الوجهين . وكذا قال ابن تيميم ، وصاحب المغني ، والهداية . وهو المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . وجزم به في الوجيز ، والنور ، والمنتخب . وقدمه في القروع ، والمستوعب ، والشرح ، والرايتين ، والحاويين وغيرهم . قال في الكافي : أظهرها طهارته . وصححه في مجمع البحرين ، والنظم ، وابن عبيدان .

والوجه الثاني : أنه نجس . اختاره ابن حامد . وأطلقهما في الخلاصة .

تنبيه : محل الخلاف - وهو مراد المصنف وغيره من أطلق - إذا كان المزال به دون القلتين . أما إذا كان قلتين فأكثر ، فإنه طهور بلا خاف . قاله في الرعاية . وهو واضح .

تنبيه : كثير من الأصحاب يحكي الخلاف وجهين . وحكاها ابن عقيل ومن تابعه روايتين . وقدمه في المستوعب .

فائدة : فعلى القول بنجاسته : يكون المحل المنفصل عنه طاهراً . صرح به الآمدي . ومعناه كلام القاضي . وقيل : المحل نجس كالمنفصل عنه . جزم به في الانتصار . وهو ظاهر كلام الخلواني . قال ابن تيميم : وما انفصل عن محل النجاسة متغيراً بها : فهو والمحل نجسان ، وإن استوفى العدد . وقال الآمدي : يحكم بطهارة المحل . انتهى . وقال ابن عبيدان - لما نصر أن الماء المنفصل بعد طهارة المحل طاهر - ولنا : أن المنفصل بعض المتصل . فيجب أن يعطى حكمه في الطهارة

والنجاسة . كما لو أراق ماء من إناء . ولا يلزم الفسالة المتغيرة بعد طهارة المحل .
لأننا لا نسلم قصور ذلك . بل نقول : ما دامت الفسالة متغيرة فالمحل لم يطهر .
وقال في الفروع : وفي طهارة المحل مع نجاسة المنفصل وجهان .
قوله ﴿ وهل يكون طهوراً ؟ على وجهين ﴾ .

بناء على الروایتين « فيما إذا رُفِعَ به حدث » على ما تقدم . وأطلقهما في
الكافي « والمحرر » والمستوعب ، والمغنى « وابن تميم » والحاويين .
أحدهما : لا يكون طهوراً . وهو المذهب . جزم به في الوجيز وغيره . وصححه
في التصحيح وغيره . وقدمه في الفروع ، والرايعتين وغيرهم . قال في مجمع البحرين :
هذا الصحيح .
والوجه الثاني : أنه طهور . قال المجد : وهو الصحيح . قال الشيخ تقي الدين :
هذا أقوى .

فأمره : ظاهر كلام المصنف : أن الماء في محل التطهير لا يؤثر تغييره والحالة
هذه . وهو صحيح . وهو المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . وجزموا به . وقيل :
فيه قول يؤثر . واختاره الشيخ تقي الدين . وقال : التفريق بينهما بوصف غير مؤثر
لغة وشرعاً . ونقل عنه في الاختيارات أنه قال : اختاره بعض أصحابنا .
قوله ﴿ وإن خَلَّتْ بالطهارة منه امرأة فهو طهور ﴾ .

هذا المذهب بلا ريب . وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به أكثرهم . قال
المجد : لا خلاف في ذلك . وعنه أنه طاهر . حكاه غير واحد . قال ابن البناء
في خصاله ، وابن عبدوس في تذكرته : هو طاهر غير مطهر قال الزركشي : ولقد
أبعد السامري ، حيث اقتضى كلامه الجزم بطهارته ، مع حكايته الخلاف في ذلك
في طهارة الرجل به .

قلت : ليس كما قال الزركشي . وإنما قال أولاً : هو طاهر ، ثم قال : وهل

يرفع حدث الرجل ؟ على روايتين . فحكم بأنه طاهر أولاً . ثم هل يكون طهوراً مع كونه طاهرًا ؟ حكى الروائيتين . وهذا يشبه كلام المصنف المتقدم في قوله « فهو طاهر في أصح الوجهين ، وهل يكون طهوراً ؟ على وجهين » وهو كثير في كلام الأصحاب . ولا تناقض فيه ، لكونهم ذكروا أنه طاهر . ومع ذلك هل يكون طهوراً ؟ حكوا الخلاف . فهو متصف بصفة الطهارة بلا نزاع . وهل يضم إليه شيء آخر ، وهو الطهورية ؟ فيه الخلاف .

قوله ﴿ ولا يجوز للرجل الطهارة به في ظاهر المذهب ﴾ .

وكذا قال الشارح ، وابن منجا في شرحه ، وغيرها . وهو المذهب المعروف . وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به كثير ، منهم الخرقى ، وصاحب المذهب الأحمد : والمحمر ، والوجيز ، وابن تيمم ، وابن أبى موسى ، وناظم المفردات ، والمنور ، والمنتخب ، وغيرهم . وقدمه في الفصول ، والفروع ، والفائق ، وغيرهم . قال الزركشى : هي أشهرها عن الإمام أحمد . وعند الخرقى وجهور الأصحاب : لا يرفع حدث الرجل . قال فى المغنى ، وابن عبيدان : هي المشهورة . قال ابن رزين : لم يحز لغيرها أن يتوضأ به ، هي أضعف الروائيتين . وعنه يرفع الحدث مطلقاً ، كاستعمالهما معاً في أصح الوجهين فيه . قاله فى الفروع . اختارها ابن عقيل ، وأبو الخطاب والطوفى فى شرح الخرقى ، وصاحب الفائق . وإليه ميل المجد فى المنتقى ، وابن رزين فى شرحه . قال فى الشرح وجمع البحرين : وهو أقيس . وأطلقهما فى المستوعب ، والخلاصة ، والرعاية الصغرى ، والحاويين . فعليها لا يكره استعماله على الصحيح . وعنه يكره . ومعناه اختيار الأجرى . وقدمه ابن تيمم .

فأمره : منع الرجل من استعمال فضل طهور المرأة تعبدي لا يعقل معناه . نص عليه . ولذلك يباح لامرأة سواها ولها التطهر به فى طهارة الحدث والخبث وغيرها . لأن النهى مخصوص بالرجل . وهو غير معقول . فيجب قصره على مورده .

قوله ﴿ وَإِنْ خَلَّتْ بِالطَّهَارَةِ ﴾ .

اعلم أن في معنى « الخلوة » روايتين . إحداهما - وهي المذهب - أنها عدم المشاهدة عند استعمالها من حيث الجملة . قال الزركشي : هي المختارة . قال في الفروع : وتزول الخلوة بالمشاهدة « على الأصح . وقدمه في المستوعب ، والمغنى ، والشرح « والرعايتين ، والحاوي الصغير ، والفائق .

والرواية الثانية : معنى « الخلوة » انفرادها بالاستعمال ، سواء شوهدت أم لا . اختارها ابن عقيل . وقدمها ابن تيميم « وجمع البحرين . قال في الحاوي الكبير : وهي أصح عندى . وأطلقها في الفصول ، والحاوي الكبير ، والمذهب .

وتزول الخلوة بمشاركته لها في الاستعمال بلا نزاع . قاله في الفروع . فعلى المذهب : يزول حكم الخلوة بمشاهدة مميز ، وبكافر وامرأة . فهي كخلوة النكاح على الصحيح من المذهب . اختاره الشريف أبو جعفر ، والشيرازي . وجزم به في المستوعب . وقدمه في الكافي ، ونظمه ، والشرح ، والنظم . وألحق السامري الجنون بالصبي المميز ونحوه . قال في الرعاية الكبرى : وهو خطأ ، على ما يأتي .

وقيل : لا تزول الخلوة إلا بمشاهدة مكلف مسلم . اختاره القاضي في الجرد . وقدمه في الرعاية الصغرى ، والحاوي الصغير . وأطلقهما في المغنى ، والحاوي الكبير ، وابن تيميم ، وابن عبيدان ، والزركشي « والفائق « والفروع .

وقيل : لا تزول الخلوة إلا بمشاهدة رجل مسلم حر . قدمه في الرعاية الكبرى فقال : ولم يرها ذكر مسلم مكلف حر . وقيل : أو عبد . وقيل : أو مميز . وقيل : أو مجنون . وهو خطأ . وإن شاهد طهارتها منه أثنى أو كافر فوجهان . انتهى

تبيہات

القول ١ « قوله بالطهارة » يشمل طهارة الحدث والنجس . أما الحدث : فواضح وأما خلوتها به لإزالة نجاسة ، فالصحيح من المذهب : أنه ليس كالحدث . فلا تؤثر

خلوتها فيه . قال ابن حامد : فيه وجهان . أظهرهما : جواز الوضوء به . واقتصر عليه في الشرح . وقدمه في الفروع . وقطع به ابن عبدوس المتقدم . وقيل : حكمه حكم الحدث . اختاره القاضي . قال المجد : وهو الصحيح . قال في مجمع البحرين : ولا يختص المنع بطهارة الحدث في الأصح . وقدمه في الحاوي الكبير . وقال : إنه الأصح . وأطلقهما في المغنى ، والنظم ، والرعايتين ، وابن تيميم ، وابن عبيدان ، والفائق ، والحاوي الصغير . وأطلقهما في الشرح في الاستنباء . واقتصر على كلام ابن حامد في غيره .

الثاني : شمل قوله « بالطهارة » الطهارة الواجبة والمستحبة . وهو ظاهر المحرر ، والوجيز ، والحاوي الكبير ، وغيرهم . وجزم به في الفصول . وقدمه ابن رزين . وقيل : لا تأثير لخلوتها في طهارة مستحبة ، كالتجديد ونحوه . وهو الصحيح . قدمه في الفروع . وأطلقهما في المغنى ، والشرح ، وابن تيميم ، والرعايتين ، والحاوي الصغير ، وابن عبيدان ، والزرکشی ، والفائق ، وغيرهم .

الثالث : ظاهر قوله « بالطهارة » الطهارة الكاملة . فلا تؤثر خلوتها في بعض الطهارة . وهو ظاهر كلام كثير من الأصحاب . وهو المذهب . وقدمه في الفروع . وقيل : خلوتها في بعض الطهارة ، لخلوتها في جميعها . اختاره ابن رزين في شرحه . وقدمه في الفصول . ويحتمله كلام المصنف هنا . وأطلقهما في المغنى ، والشرح ، والرعاية الكبرى ، وابن تيميم ، وابن عبيدان .

الرابع : مفهوم قوله « بالطهارة » أنها لو خلت به للشرب : أنه لا يؤثر . وهو صحيح . وهو المذهب . وعليه الأصحاب : ولا يكره ، على الصحيح من المذهب اختاره المجد وغيره . وقدمه في الرعاية الكبرى ، وشرح ابن عبيدان . وهو ظاهر ما قدمه في الفروع . وعنه يكره . وأطلقهما الزرکشی . وعنه حكمه حكم الخالية به للطهارة .

الخامس : مراده بقوله « بالطهارة » الطهارة الشرعية ، فلا تؤثر خلوتها به في التنظيف . قاله ابن تيم . ولا غسلها ثوب الرجل ونحوه . قاله في الرعاية الكبرى . قال : ولم يكره .

السادس : مفهوم قوله « منه » يعنى من الماء : أنها إذا خلت بالتراب للتييم : أنها لا تؤثر . وهو صحيح . وهو ظاهر كلام غيره . وفيه احتمال : أن حكمه حكم الماء . وأطلقهما في الرعاية الكبرى .

السابع : مفهوم قوله « امرأة » أن الرجل إذا خلا به لا تؤثر خلوته منعاً . وهو صحيح . وهو المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به كثير منهم . ونقله الجماعة عن أحمد . وحكاه القاضى وغيره إجماعاً . وذكر ابن الزاغونى عن الأصحاب وجهاً يمنع النساء من ذلك . قال في الرعاية : وهو بعيد . وأطلقهما ناظم المفردات . وقال في الفائق : ولا يمنع خلوة الرجل بالماء الرجل . وقيل : بلى . ذكره ابن الزاغونى .

قلت : في صحة هذا الوجه الذى ذكره في الفائق عنه نظر . وعلى تقدير صحة نقله : فهو ضعيف جداً ، لا يلتفت إليه ، ولا يعرج عليه . ولا على الذى قبله . وهو مخالف للإجماع .

الثامن : ظاهر قوله « امرأة » أن خلوة المميزة : لا تأثير لها . وهو صحيح . وهو ظاهر كلامه في الحرر ، والوجيز ، وابن تيم ، وغيرهم . وهو المذهب . وهو ظاهر ما جزم به في الرعاية الكبرى . فإنه قال « مكلفة » وقدمه في الفروع . وقيل : خلوة المميزة كالمكلفة . وهو ظاهر ما جزم به في الرعاية الصغرى ، والحاوى الصغير . فإنهما قالوا : أو رفعت به مسلمة حدثاً .

التاسع : شمل قوله « امرأة » المسلمة والكافرة . وهو ظاهر كلامه في الفروع والحرر ، والوجيز ، والحاوى الكبير ، وغيرهم . فإنهم قالوا « امرأة » وهو أحد

الوجهين . وقدمه ابن رزين في شرحه . وقيل : لا تأثير لخلوة غير المسلمة . وهو ظاهر
الرعايتين ، والحاوى الصغير . فإنهما قالا « مسلمة » .

قلت : وهو بعيد .

وأطلقهما في المغنى ، والشرح ، والزركشى . وأطلقهما ابن تيمم في خلوة الذمية
للحيض . وذكر في الفصول ومن بعده : احتمالا بالفرق بين الحيض والنفاس ،
وبين الغسل . فتؤثر خلوة الذمية للحيض والنفاس ، دون الغسل . لأن الغسل
لم يفد بإباحة شيء .

العاشر : مفهوم قوله « امرأة » أنه لا تأثير لخلوة الخنثى المشكل به . وهو

صحيح . وهو المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به أكثرهم ، منهم ابن عقيل
في الفصول ، والمجد في شرح الهداية ، وابن تيمم ، والرعاية الصغرى ، والحاوى
الصغير ، وابن عبيدان ، والزركشى . وقدمه في الفروع ، والرعاية الكبرى . وهو
ظاهر كلام كثير من الأصحاب . وقيل الخنثى في الخلوة كالمرأة . اختاره ابن عقيل .

الحادى عشر : مفهوم قوله « ولا يجوز للرجل الطهارة به » أنه يجوز للصبي

الطهارة به . وهو صحيح . وهو ظاهر كلام أكثر الأصحاب . وهو المذهب . قدمه
في الفروع . وقيل : حكمه حكم الرجل . قال في الرعاية الكبرى : هل يلحق
الصبي بالمرأة ، أو بالرجل ؟ يحتمل وجهين .

الثانى عشر : مفهوم قوله « ولا يجوز للرجل الطهارة به » أنه يجوز الطهارة

به للخنثى المشكل . وهو مفهوم كلام كثير من الأصحاب . واختاره ابن عقيل .
وجزم به الزركشى . والصحيح من المذهب : أن الخنثى المشكل كالرجل . جزم به
في الرعاية الصغرى ، والحاوى الصغير ، والمنور . وقدمه في الفروع . وقال في الرعاية
الكبرى : هل يلحق الخنثى المشكل بالرجل ؟ يحتمل وجهين .

الثالث عشر : عموم قوله « الطهارة » يشمل الحدث والنجس . أما الحدث :

فواضح وأما الخبث : فالصحيح من المذهب : أنه ليس كالحدث . فيجوز للرجل غسل النجاسة به . وهو المذهب . اختاره ابن أبي موسى ، والمصنف . قال ابن عبيدان : وهو الصحيح . وقدمه في الفروع ، والمحرم ، والرعاية الكبرى . والشرح ، وابن رزين في شرحه ، وابن خطيب السلامية في تعليقه . وقيل : يمنع منه ، كطهارة الحدث . اختاره القاضي ، والمجد [وابن عبد القوي في مجمع البحرين] وحكاه الشيرازي عن الأصحاب ، غير ابن أبي موسى . قال ابن رزين : هذا القول أصح . وقدمه في الحاوي الكبير . قال في الرعاية الكبرى : وهو بعيد . أطلقهما في المستوعب ، وابن تيم ، والرعاية الصغرى ، والحاولي الصغير . وابن عبيدان .

الرابع عشر : مفهوم قوله « ولا يجوز للرجل الطهارة به » أنه يجوز لامرأة أخرى الطهارة به . وهو المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . وجزم به في الفصول والزر كشي . وصححه في الفروع ، وابن رزين ، وابن عبيدان . وقدمه ابن منجا في شرحه . وهو ظاهر كلامه في المحرم ، والوجيز . وقيل : هي كالرجل في ذلك . وقدمه في الفائق . فقال ■ طهور . ولا يستعمل في الحدث « وأطلقهما في الرعايتين ، والحاولي الصغير ، وابن تيم ، والمستوعب ، وناظم المفردات .

الخامس عشر : فعلى المذهب هنا - وفي كل مسألة قلنا يجوز الطهارة به - محله : على القول بأنه طهور أو طاهر . أما إن قلنا « إنه طاهر » فلا يجوز الطهارة به . وصرح به في الحاولي الصغير وغيره . وهذا الذي ينبغي أن يقطع به . وقال في الرعاية الصغرى : وإن توضأ به الرجل فروايتان . وقيل - مع طهوريته - فظاهاه : أن المقدم سواء قلنا إنه طهور أو طاهر . وقال في الرعاية الكبرى : ولها التطهير به - يعني الخالية به - ثم قال : قلت : إن بقي طهوراً . وإلا فلا . وفي جواز تطهر امرأة أخرى به إذن : وجهان . وفي جواز تطهير الرجل به إذن : روايتان وقيل : بل مطلقاً . وقيل إن قلنا : هو طهور جاز . وإلا فلا . انتهى . فحكي خلافاً في الجواز مع القول بأنه طاهر .

والذى يظهر : أن هذا ضعيف جداً .

السادس عشر : مفهوم كلامه : أنه يجوز للمرأة الخالية به الطهارة به . وهو الصحيح من المذهب . قطع به كثير من الأصحاب . وقال في الرعاية الكبرى : ولها التطهر به . ثم قال قلت : إن بقي طهوراً كما تقدم . وقال في الحاوى الصغير : ولها التطهر به في ظاهر المذهب . فدل أن في باطنه قولاً : لا يجوز لها ذلك .

قلت : هو قول ساقط . فإنه يفضى إلى أن المرأة لا تصح لها طهارة البتة في بعض الصور . وهو مخالف لإجماع المسلمين .

السابع عشر : كلام المصنف مقيد بما إذا كان الماء الخالية به دون القلتين . وهو الواقع في الغالب : أما إن كان قلتين فأكثر ، فالصحيح من المذهب ، وعليه جماهير الأصحاب : أن الخلوة لا تؤثر فيه منعاً . وقطع به كثير منهم . وقال ابن عقيل : الكثير كالقليل في ذلك . قال المجد في شرحه ، وتبعه في الحاوى الكبير : هذا بعيد جداً . قال في الرعاية : وهو بعيد . وأطلقهما ناظم المفردات .

فوائد

منها : لو خلط طهور بمستعمل ، فإن كان لو خالف في الصفة غيَّره : أثر منعاً على الصحيح من المذهب . وعليه جمهور الأصحاب . قال في الحاوى الكبير وغيره : قاله أصحابنا . وقدمه في الفروع وغيره . وقال المجد عندى أن الحكم لأكثرهما مقدراً اعتباراً بغلبة أجزائه . وجزم به في الإفادات . وعند ابن عقيل : أن غيره لو كان خلاً أثر منعاً . قال المجد : ولقد تحكم ابن عقيل بقوله : إن كان الواقع بحيث لو كان خلا غير منع^(١) ، إذ الخل ليس بأولى من غيره . وأطلقهن ابن تميم . ونص أحمد فيمن انتضح من وضوئه في إنائه لا بأس .

(١) كذا في الأصول . وفي السطر قبله « أثر منعاً » فتأمل .

ومنها : لو بلغ بعد خلطه قلتين ، أو كانا مستعملين ، فهو طاهر : على الصحيح من المذهب . وقيل : طهور . واختار ابن عبدوس في تذكرته طهورية المستعمل إذا انضم وصار قلتين . وأطلق في الشرح ، فيما إذا كانا مستعملين : احتمالين . وابن عبيدان وجهين .

ومنها : لو كان معه ما يكفيه لطهارته ، فخلطه بمائع : لم يغيره . وتطهر منه . وبقي قدر المائع أو دونه . صححت طهارته . على الصحيح من المذهب . وعليه الجمهور . وقيل : لا تصح . اختاره القاضي في الجامع . وقال : هو قياس المذهب . وقال ابن تيم ، وجماعة من الأصحاب : إن استعمل الجميع جاز . وإلا فوجهان . وإن كان الطهور لا يكفيه لطهارته ، وكله بمائع لم يغيره : جاز استعماله . وصححت طهارته ، على الصحيح من المذهب . قدمه في الكافي . وشرح ابن رزين ، قال في المغني : هذا أولى . وصححه في الحاوي الكبير ، وابن عبيدان . واختاره القاضي في المجرد . وعنه لا تصح الطهارة . اختاره القاضي أيضاً في الجامع . وحمل ابن عقيل كلام القاضي في المسألتين على أن المائع لم يستهلك . قال ابن عبيدان : حكى في المغني الخلاف روايتين . ولم أر لأكثر الأصحاب إلا وجهين . وأطلقهما ابن تيم والرايعتين . والفروع . ولكن فرض في الرايعتين والفروع الخلاف في المسألتين في زوال طهورية الماء وعدمه . ورد شيخنا في حواشيه على الفروع برد حسن .

ومنها : متى تغير الماء بطاهر ، ثم زال تغيره : عادت طهوريته .
تنبيه : قوله « الْقِسْمُ الثَّالِثُ مَا يَنْجُسُ وَهُوَ مَا تَغَيَّرَ بِمَخَالِطَةِ النَّجَاسَةِ » مراده : إذا كان في غير محل التطهير ، على ما تقدم التنبيه عليه .

قوله « فَإِنْ لَمْ يَتَغَيَّرْ » وهو يَسِيرٌ . فهل يَنْجُسُ ؟ على روايتين ﴿ وأطلقهما في المذهب الأحمد . إحداهما : ينجس . وهو المذهب : وعليه جماهير الأصحاب . جزم به في الإرشاد ، والتذكرة لابن عقيل ، والخصال لابن البناء ،

والإيضاح ، والعمدة ، والوجيز ، والإفادات ، والنور ، والتسهيل ، والمنتخب ، وغيرهم . وهو مفهوم كلام الخرقى . وقدمه فى الفروع ، والهداية ، والمستوعب ، والتلخيص ، والبلغة ، والمحرق ، والرعايتين ، والحاويين ، وإدراك الغاية ، والفائق ، وغيرهم ، وصححه فى التصحيح . قال فى الكافى : أظهرهما نجاسته . قال فى المغنى : هذا المشهور فى المذهب . قال الشارح ، وصاحب مجمع البحرين ، وابن عبيدان : هى ظاهر المذهب . قال ابن منبج : الحكم بالنجاسة أصح . قال فى المذهب : ينبس فى أصح الروايتين . قال ابن تيم : نجس فى أظهر الروايتين . قال ابن رزين فى شرحه : ينبس مطلقاً فى الأظهر . قال فى الخلاصة : فينجس على الأصح . قال فى تجريد العناية : هذا الأظهر عنه . قال الزركشى : هى المشهورة والاختارة للأصحاب . وهو ظاهر ما قطع به المصنف قبل ذلك فى قوله « فانفصل متغيراً أو قبل زوالها فهو نجس » .

تغيرها

أمرها : عموم هذه الرواية ، يقتضى سواء أدركها الطرف أولاً . وهو الصحيح . وهو المذهب . ونص عليه . وعليه الجمهور . وقطع به أكثرهم . وحكى أبو الوقت الدينورى عن أحمد : طهارة ما لا يدركه الطرف . واختاره فى عيون المسائل . وعمومها أيضاً يقتضى سواء مضى زمن تسرى فيه أم لا . وهو صحيح . وهو المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . وقيل : إن مضى زمن تسرى فيه النجاسة نجس . وإلا فلا .

والرواية الثانية : لا ينبس . اختارها ابن عقيل فى المقررات وغيرها ، وابن المنى والشيخ تقي الدين ، وصاحب الفائق . قال فى الحاويين : وهو أصح عندى . قال فى مجمع البحرين : ونصر هذه الرواية كثير من أصحابنا . قال الزركشى : وأظن اختارها ابن الجوزى . قال الشيخ تقي الدين : اختارها أبو المظفر بن الجوزى ،

وأبو نصر، وقيل : بالفارق بين يسير الراحة وغيرها . فيعني عن يسير الراحة . ذكره ابن البنا . وشذذه الزركشي .

قلت : نصره ابن رجب في شرح البخاري . وأظن أنه اختيار الشيخ تقي الدين وابن القيم ، وما هو ببعيد .

الثاني : هذا الخلاف في الماء الراكد . أما الجاري : فمن أحد أنه كالراكد ،

إن بلغ جميعه قلتين : دفع النجاسة إن لم تغيره ، وإلا فلا . وهي المذهب . وهي ظاهر كلام المصنف هنا وغيره . قال في الرعاية الكبرى : هي أشهر [قال ابن مفلح - في أصوله في مسألة المفهوم - : هل هو عام أم لا ؟ المشهور عن أحمد وأصحابه أن الجاري كالراكد في التنجيس] وقدمه في الفروع والفائق . قال ابن تيم : اختاره شيخنا . قال الزركشي : اختارها السامري وغيره . وعنه لا ينجس قليله إلا بالتغير . فإن قلنا ينجس قليل الراكد . جزم به في العمدة ، والإفادات . وقدمه في الرعايتين . قال في الكبرى : هو أقيس وأولى . قال في الحاوي الصغير : ولا ينجس قليل جار قبل تغيره ، في أصح الروايتين ، وقال في الحاوي الكبير : وهو أصح عندي . واختارها المصنف ، والشارح ، والمجد ، والناظم . قال في الفروع : اختارها جماعة . واختارها الشيخ تقي الدين . وقال : هي أنص الروايتين . وعنه تعتبر كل جريرة بنفسها . اختارها القاضي وأصحابه . وقال : هي المذهب . قال الزركشي : هي اختيار الأكثرين . قال في السكافي : وجعل أصحابنا المتأخرون كل جريرة كالماء المنفرد . واختارها في المستوعب . قال في الفروع : وهي أشهر . قال في الحاوي الكبير : هذا ظاهر المذهب . قال الأصحاب : فيفضي إلى تنجيس نهر كبير بنجاسة قليلة لا كثيرة ، لقلة ما يحاذي القليلة . إذ لو فرضنا كلباً في جانب نهر كبير وشعرة منه في جانبه الآخر ، لسكان ما يحاذيها لا يبلغ قلتين لقلته ، والحاذي للكلب يبلغ قليلاً كثيرة . فيعاني بها [ولكن رد المصنف والشارح وغيرها ذلك ، وسووا بين القليل والكثير . كما يأتي في النجاسة الممتدة] .

فائدة : للرواية الأولى والثانية فوائد ، ذكرها ابن رجب في أول قواعده .

منها : إذا وقعت فيه نجاسة ، فعلى الأولى : يعتبر مجموعه . فإن كان كثيراً لم ينجس بدون تغير ، وإلا نجس . وعلى الثانية : تعتبر كل جرية بانفرادها . فإن بلغت قلتين لم ينجس بدون تغير ، وإلا نجس . وعلى الثالثة : تعتبر كل جرية بانفرادها فإن بلغت قلتين لم ينجس بدون تغير ، وإلا نجست .

ومنها : لو غمس الإناء النجس في ماء جار ، ومرت عليه سبع جريات ، فهل هو غسلة واحدة ، أو سبع ؟ على وجهين . حكاهما أبو حسن بن الغازي تلميذ الآمدي . وذكر أن ظاهر كلام الأصحاب : أنه غسلة واحدة . وفي شرح المذهب للقاضي : أن كلام أحمد يدل عليه . وكذلك لو كان ثوباً ونحوه وعصره عقيب كل جرية .

ومنها : لو انغمس المحدث حدثاً أصفر في ماء جار للوضوء ، ومرت عليه أربع جريات متوالية . فهل يرتفع بذلك حدثه أم لا ؟ على وجهين . أشهرهما عند الأصحاب : أنه يرتفع . وقال أبو الخطاب في الانتصار : ظاهر كلام أحمد : أنه لا يرتفع . لأنه لم يفرق بين الراكد والجاري . قال ابن رجب : قلت بل نص أحمد على التسوية بينهما في رواية محمد بن الحكم . وأنه إذا انغمس في دجلة فإنه لا يرتفع حدثه حتى يخرج مرتباً .

ومنها : لو حلف لا يقف في هذا الماء ، وكان جارياً : لم يحث عند أبي الخطاب وغيره . وقال ابن رجب : وقياس المنصوص : أنه يحث : لاسيما والعرف يشهد له . والأيمان مرجعها إلى العرف ، وقاله القاضي في الجامع الكبير .

فوائد

إمداها : « الجرية » ما أحاط بالنجاسة فوقها وتحتها ويمنة ويسرة ، على الصحيح من المذهب . وعليه أكثر الأصحاب . وقطعوا به . وزاد المصنف :

ما انتشرت إليه عادة أمامها ووراءها . وتابعه الشارح . فجزم به هو وابن رزين . وقال ابن عقيل في الفنون « الجرية » مافيه النجاسة . وقدر مساحتها : فوقها وتحتها ، ويمتها ويسرتها . نقله الزركشى .

الثانية : لو امتدت النجاسة فما في كل جرية نجاسة منفردة ، على الصحيح من المذهب . اختاره المصنف والشارح . وجزما به ، وابن رزين في شرحه . وقيل : السكل نجاسة واحدة . وأطلقهما في الفروع . والرعاية الكبرى ، وابن تيميم .
الثالثة : متى تنجست جريات الماء بدون التغير . ثم ركدت في موضع . فالجميع نجس ، إلا أن يضم إليه كثير طاهر ، لاحق أو سابق . قال الإمام أحمد : ماء الحمام عندى بمنزلة الجارى . وقال في موضع آخر : وقيل : إنه بمنزلة الماء الجارى . قال المصنف : إنما جعله بمنزلة الماء الجارى إذا كان يفيض من الحوض . وقاله الشيخ تقي الدين . قال ابن تيميم « وقال بعض أصحابنا : الجارى من المطر على الأسطحة والطرق ، إن كان قليلا وفيه نجاسة : فهو نجس .

قوله « وإن كان كثير فهو طاهر » إلا أن تكون النجاسة بؤلا أو عذرة مائعة » ففيه روايتان .

وأطلقهما في الإرشاد ، والمغنى ، والشرح ، والتلخيص ، والبلغة ، وابن تيميم ، وابن رزين في شرحه ، والفائق ، والفروع ، والمذهب الأحمد .

إحداها : لا ينجس . وعليه جماهير المتأخرين . وهو المذهب عندهم . وهو ظاهر الإيضاح « والعمدة ، والوجيز ، والخلاصة ، وإدراك الغاية ، وتذكرة ابن عبدوس ، والمنور ، والتسهيل ، والمنتخب . وغيرهم . لعدم ذكرهم لها . وقدمه في المستوعب ، والمحزر ، والرعايتين ، والحاويين . قال الشيخ تقي الدين : — وتبعه في الفروع — اختاره أكثر المتأخرين . قال ناظم المفردات : هذا قول الجمهور . قاله في المستوعب ، والتفريع عليه . قال في المذهب : لم ينجس . في أصح

الروائتين . قال ابن منبج في شرحه : عدم النجاسة أصح . واختاره أبو الخطاب ، وابن عقيل ، والمصنف ، والمجد ، والناظم ، وغيرهم .

قلت : وهذا المذهب على ما اصطالحناه في الخطبة .

والأخرى : ينبجس « إلا أن يكون مما لا يمكن نزحه لكثرته . فلا ينبجس . وهذا المذهب ، عند أكثر المتقدمين . قال في الكافي : أكثر الروايات أن البول والغائط ينبجس الماء الكثير . قال في المغني : أشهرهما أنه ينبجس . وقال ابن عبيدان : أشهرهما أنه ينبجس . اختارها الشريف ، وابن البناء ، والقاضي . وقال اختارها الخرق . وشيوخ أصحابنا . قال في تجريد العناية : هذه الرواية أظهر عنه . قال الزركشي : هي أشهر الروائتين عند أحمد . اختارها الأكثرون . قال ناظم المفردات : هي الأشهر . قال الشيخ تقي الدين : اختارها أكثر المتقدمين . قال الزركشي : والمتوسطين أيضاً ، كالقاضي ، والشريف ، وابن البناء ، وابن عبدوس ، وغيرهم . وقدمه في الفصول . وهو من مفردات المذهب . ولم يستثن في التلخيص إلا بول الآدمي فقط . وروى صالح عن أحمد مثله .

تنبيه : مراده بقوله « إلا أن تكون النجاسة بولا » بول الآدمي بلا ريب . بقرينة ذكر العذرة . فإنها خاصة بالآدمي . وهو المذهب . وقطع به الجمهور مصرحين به . منهم صاحب المذهب ، والمغني ، والشرح ، والحرر ، والبلغة . وابن منبج في شرحه ، وابن عبيدان ، والرعاية الصغرى ، والقروع ، وغيرهم . وقدمه في الفائق ، والرعاية الكبرى « وابن تيم ، وغيرهم . وذكر القاضي : أن كل بول نجس حكمه حكم بول الآدمي . نقله عنه ابن تيم وغيره . وحكاها في الرعاية قولاً . وقال في الفائق : قال ابن أبي موسى : أو كل نجاسة - يعني كالبول والغائط - فأدخل غيرها . وظاهره مشكل .

تنبيه : قطع المصنف هنا بأن تكون العذرة مائة . وهو أحد الوجهين . قطع الشارح ، وابن منبج في شرحه لابن عبيدان ، وابن تيم ، والخرق ، والكافي

والفصول ، والرعاية الصغرى ، والمذهب ، والتلخيص ، والبلغة ، والنظم ، وناظم
المفردات ، والمذهب الأحمد . وقدمه فى الرعاية الكبرى .

والوجه الثانى : يشترط أن تكون مائة أو رتبة . وهو المذهب . جزم به
فى الإرشاد ، والمستوعب ، والمحرم ، والحاويين ، والفائق ، وتجريد العناية ،
والزركى . وقدمه فى الفروع .

فائدة : وكذا الحكم لو كانت يابسة وذابت على الصحيح من المذهب .
نص عليه . وعنه الحكم كذلك ولو لم تذب .

قوله : ﴿ إِلَّا أَنْ تَكُونَ مَمْلَأًا يُمْكِنُ نَزْحُهُ ﴾

اختلف الأصحاب فى مقدار الذى لا يمكن نزحه . والصحيح من المذهب :
أنه مقدر بالمصانع التى بطريق مكة . صرح به الخرقى « وصاحب المستوعب ،
والقروع ، وابن رزى ، وغيرهم . قال المصنف فى المغنى : ولم أجد عن إمامنا
ولا عن أحد من أصحابنا تحديد مالا يمكن نزحه بأكثر من تشبيهه بمصانع
مكة . وقال فى المبهج : مالا يمكن نزحه فى الزمن اليسير . قال : والحققون من
أصحابنا يقدرونه بئربضاعة . وقدره سائر الأصحاب بالمصانع الكبار « كالتى
بطريق مكة . وجزم فى الرعاية الصغرى ، والحاويين : بأنه الذى لا يمكن نزحه
عرفاً . وقدمه فى الرعاية الكبرى . وقال : كمصانع طريق مكة .

فوائد

إمراها : لو تغير بعض الكثير بنجاسة : فباقيه طهور إن كان كثيراً . على
الصحيح من المذهب . جزم به فى المستوعب . وقدمه فى الرعايتين ، والحاوى
الصغير ، والمغنى ، والشرح . ونصراه . وصححه فى الحاوى الكبير ، وابن
عبيدان ، وابن نصر الله فى حواشيه . وقال ابن عقيل : الجميع نجس . وقدمه

ابن رزین فی شرحه . وأطلقهما فی الفروع . وابن تیمیم . وقیل : الباقي طهور ، وإن قل . ذكره فی الرعاية .

قلت : اختاره القاضي . ذكره فی المستوعب .

ولو كان التغير بطاهر ، فالتم تغير طهور . وجهاً واحداً . والمتغير طاهر . فإن زال فطهور .

الثانية : يجوز ويصح استعمال الماء الطهور في كل شيء . ويجوز استعمال الطاهر من الماء والمائع في كل شيء . لكن لا يصح استعماله في رفع الأحداث وإزالة الأنجاس ، ولا في طهارة مندوبة . قال في الرعاية : على المذهب . قال ابن تیمیم : ينفع به في غير التطهير . وقال القاضي : غسل النجاسة بالمائع والماء المستعمل مباح ، وإن لم يطهر به . قال في الفروع - فيما إذا غمس يده . وقائنا : إنه طاهر غير مطهر - يجوز استعماله في شرب وغيره .

وقيل : يكره . وقيل : يحرم . صححه الأزجي ، للأمر بإراقة كما تقدم . انتهى والنجس : لا يجوز استعماله بحال . إلا لضرورة دفع لقمة غص بها ، وليس عنده طهور ولا طاهر ، أو لعطش معصوم آدمي أو بهيمة ، سواء كانت تؤكل أولاً . ولكن لا تحلب قريباً . أو لطفء حريق متلف . ويجوز بلّ التراب به ، وجعله طيناً يطين به مالا يصل علىه . قاله في الرعاية وغيره . وقال في الفروع : وحرم الحلواني استعماله إلا لضرورة . وذكر جماعة : أن سقيه للبهائم كالطعام النجس . وقال الأزجي في نهايته : لا يجوز قربانه بحال . بل يراق . وقاله القاضي في التعليق في المتغير . وأنه في حكم عين نجسة ، بخلاف قليل نجس لم يتغير .

الثالثة : قال في الفروع : وظاهر كلامهم : أن نجاسة الماء عينية .

قلت : وفيه بعد . وهو كالصریح في كلام أبي بكر في التنبيه . وقد تقدم أن النجاسة لا يمكن تطهيرها . وهذا يمكن تطهيره .

فظاهر كلامهم إذن : أنها حكمية وهو الصواب . قال الشيخ تقي الدين في

شرح العمدة : ليست نجاسته عينية ، لأنه يطهر غيره ، فنفسه أولى ، وأنه كالثوب النجس . وذكر بعض الأصحاب في كتب الخلاف : أن نجاسته مجاورة سريعة الإزالة لا عينية . ولهذا يجوز بيعه . وذكر الأزجى : أن نجاسة الماء المتغير بالنجاسة نجاسة مجاورة . ذكره عنه في الفروع في باب إزالة النجاسة .

قوله ﴿ وَإِذَا انْضَمَّ إِلَى الْمَاءِ النَّجِسِ مَاءٌ طَاهِرٌ كَثِيرٌ طَهَّرَهُ ، إِنْ لَمْ يَبْقَ فِيهِ تَغَيُّرٌ ﴾

وهذا بلا نزاع إذا كان المتنجس بغير البول والعذرة ، إلا ما قاله أبو بكر على ما يأتي قريباً . فأما إن كان المتنجس بأحدهما - إذا لم يتغير ، وقلنا : إنها ليسا كسائر النجاسات - فالصحيح من المذهب : أنه لا يطهر إلا بإضافة مالا يمكن نزحه . قطع به في المستوعب ، والشرح ، والفائق ، وابن عبيدان ، وغيرهم . وقدمه في الفروع ، والرعايتين ، وغيرهم . وقيل : يطهر إذا بلغ المجموع مالا يمكن نزحه . وأطلقهما ابن تيمم . وقيل : يطهر بإضافة قلتين طهوريتين ، وهو ظاهر كلام المصنف هنا . قال ابن تيمم : وهو ظاهر كلام القاضي في موضع [قال شيخنا في حواشي الفروع : الذي يظهر أن هذا القول] ^(١) . وقال أبو بكر في التنبيه : إذا انماعت النجاسة في الماء ، فهو نجس لا يطهر ولا يَطَهَّرُ . قال في المستوعب : وهو محمول على أنه لا يطهر بنفسه إذا كان دون القلتين .

فائدة : « الإفاضة » صب الماء على حسب الإمكان عرفاً على الصحيح من المذهب ، وعليه جماهير الأصحاب . وهو ظاهر المغنى ، والشرح ، وابن تيمم ، وغيرهم . وجزم به في الكافي ، وابن عبيدان ، وغيرها . وقدمه في الفروع ، والرعاية الكبرى ، وغيرها . واعتبر الأزجى ، وصاحب المستوعب : الاتصال في صبه .

قوله ﴿وَإِنْ كَانَ الْمَاءُ النَّجِسُ كَثِيراً . فَرَأَى تَغْيِرُهُ بِنَفْسِهِ ، أَوْ
بِنَزْحٍ ، بَقِيَ بَعْدَهُ كَثِيراً : طَهَّرَ﴾

إذا كان الماء المتنجس كثيراً . فتارة يكون متنجساً ببول الأدمى أو عذرتة .
وتارة يكون بغيرهما . فإن كان بأحدهما : فقد تقدم ما يطهره إذا كان غير متغيراً ،
وإن كان متغيراً بأحدهما . فتارة يكون مما لا يمكن نزحه ، وتارة يكون مما يمكن
نزحه . فإن كان مما يمكن نزحه . فتطهيره بإضافة مالا يمكن نزحه إليه ، أو بنزح
يبقى بعده مالا يمكن نزحه . جزم به ابن عبيدان وغيره . فإن أضيف إليه ما يمكن
نزحه لم يطهره على الصحيح من المذهب . وقيل : يطهره . وأطلقهما في الرعاية
الكبرى . فإن زال تغيره بمكته : طهر على الصحيح من المذهب . جزم به في الرعاية
الكبرى . وهو ظاهر كلام كثير من الأصحاب . وقيل : لا يطهر . وأطلقهما ابن
عبيدان . وإن كان مما يمكن نزحه فتطهيره بإضافة مالا يمكن نزحه عرفاً . كصانع
مكة على الصحيح من المذهب . وقيل : كبر بضاعته . وإن زال تغيره بطهور يمكن
نزحه فلم يمكن نزحه : لم يطهر على الصحيح من المذهب . وقيل : يطهر .

وإن كان متنجساً بنجاسة غير البول والعذرة ، فالصحيح من المذهب : أنه
يطهر بزوال تغيره بنفسه . وقطع به جمهور الأصحاب ، منهم صاحب الهداية .
والمذهب . والمستوعب ، والخلاصة ، والكافي ، والمحرم ، والوجيز . والنظم .
والفاثق ، وغيرهم . قال في الفروع والرعايتين ، والحاويين : ويطهر الكثير النجس
بزوال تغيره بنفسه على الأصح . وقال ابن تيم : أظهرهما يطهر . وقال ابن عبيدان :
الأولى يطهر . وقدمه في الشرح وغيره . وقال ابن عقيل : هل المكث يكون
طريقاً إلى التطهير ؟ على وجهين . وصحح أنه يكون طريقاً إليه . وعنه لا يطهر بمكته
بحال . قال ابن عقيل : يحتمل أن لا يطهر إذا زال تغيره بنفسه ، بناء على أن
النجاسة لا تطهر بالاستحالة . وأطلقهما في التلخيص ، والبلغة .

تفسيرها

أمرهما : قوله « طهر » يعنى : صار طهوراً . وهذا المذهب . وعليه الأصحاب
وقال فى الرعاية الكبرى : ما طهر من الماء بالمكثرة ، أو بمكثته : طهور . ويحتمل
أنه طاهر ، لزوال النجاسة به .

الثانى : مفهوم قوله « أو ينزع يبقى بعده كثير » أنه لو بقى بعده قليل : أنه
لا يطهر . وهو المذهب . وقيل : يطهر . قال فى مجمع البحرين : قلت : تطهير الماء
بالنزع لا يزيد على تحويله ، لأن التنقيص والتقليل ينافى ما اعتبره الشرع فى دفع
النجاسة من الكثرة . وفيه تنبيه على أنه إذا حُرِّك فزال تغيره : طهر لو كان به
قائل . لكنه يدل على أنه إذا زال التغير بماء يسير ، أو غيره من تراب ونحوه :
طهر بطريق الأولى . لاتصافه بأصل التطهير . انتهى .

فائدتاه

أمرهما : الماء المنزوح طهور . ما لم تكن عين النجاسة فيه . على الصحيح
من المذهب ، وقيل : طاهر ، لزوال النجاسة به .

الثانية : قال فى الفروع : وفى غسل جوانب بئر تُرُحِت وأرضها : روايتان .
وأطلقهما فى المستوعب ، وشرح ابن عبيدان « وابن تيم » والفائق « والمذهب .
إحداهما : لا يجب غسل ذلك . وهو الصحيح . قال المجد فى شرحه : هذا
الصحيح ، دفعاً للحرج والمشقة . وصححه فى مجمع البحرين . والثانية : يجب غسل
ذلك . وقال فى الرايعيتين « والحاويين : ويجب غسل البئر النجسة الضيقة وجوانبها
وحيطانها . وعنه : والواسعة أيضاً . انتهى . قال القاضى فى الجامع الكبير :
الروايتان فى البئر الواسعة والضيقة : يجب غسلها » رواية واحدة .

قوله ﴿وَإِنْ كُوْثِرَ مَاءٌ يَسِيرٌ، أَوْ بَغِيرَ الْمَاءِ، فَإِنْ زَالَ التَّغْيِيرُ لَمْ يَطْهَرْ﴾

اعلم أن الماء المتنجس ، تارة يكون كثيراً . وتارة يكون يسيراً .
فإن كان كثيراً . وكوثر بماء يسير ، أو بغير الماء : لم يطهر على الصحيح من
المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . وجزم به في التلخيص ، والبلغة والإفادات ،
والوحيز ، والمنور ، والمنتخب ، والمذهب الأحمد . وغيرهم . وقدمه في الكافي ،
والفروع . والمحرم . والنظم ، والرعايتين ، والحاويين ، والفاائق ، وتجريد العناية .
وإدراك الغاية ، وغيرهم . ونصره المجد في شرحه . وابن عبيدان ، وغيرها . قال
ابن تميم : لم يطهر في أظهر الوجهين .

ويتخرج أن يطهر . وهو وجه لبعض الأصحاب . حكاه في المغنى ، والشرح
وابن تميم . وجزم به في المستوعب وغيره . واختاره في مجمع البحرين . وعلة في
المستوعب بأنه لو زال بطول المكث طهر . فأولى أن يطهر [إذا كان يطهر] بمخالطته
لما دون القلتين . قال في النكت : يخالف في هذه الصورة أكثر الأصحاب .
وأطلق الوجهين في المغنى ، والشرح . وقيل : يطهر بالمكثرة بالماء اليسير ، دون
غيره . وهو الصواب . وأطلق في الإيضاح روايتين في التراب .

وإن كان الماء المتنجس دون القلتين « وأضيف إليه ماء طهور دون القلتين ،
وبلغ المجموع قلتين : فأكثر الأصحاب ممن خرج في الصورة التي قبلها ، جزم
هنا بعدم التطهير . ويحتمله كلام المصنف هنا . وحكى بعضهم وجهاً هنا ،
وبعضهم تخريجاً : أنه يطهر ، إلحاقاً وجعلاً للكثير بالانضمام كالكثير من غير
انضمام ، وهو الصواب . وهو ظاهر تخريج المحرر .

فعلى هذا خرج بعضهم طهارة قُلَّةٍ نجسة إذا أضيفت إلى قلة نجسة ، وزال التغير
ولم يكمل ببول أو نجاسة .

قلت : وهو الصواب . وفرق بعض الأصحاب بينها . ونص أحمد لا يطهر ،
وخرج في الكافي : طهارة قُلَّةٍ نجسة إذا أضيفت إلى مثلها . قال : لما ذكرنا .

وإنما ذكر الخلاف في القليل المطهر إذا أضيف إلى كثير نجس . قال في النكت :
وكلامه في الكافي فيه نظر .

تغييره

أمرهما : يخرج المصنف وغيره من مسألة زوال التغيير بنفسه . قاله الشارح
وابن عبيدان ، وابن منجاف في شرحه ، والمصنف في الكافي وغيرهم .
الثاني : قوله « أو بغير الماء » مراده غير المسكر . وماله راحة تعطى رائحة
النجاسة ، كالزعفران ونحوه ، قاله الأصحاب .

فوائده

أمرهما : لو اجتمع من نجس وطاهر وطهور قلتان بلا تغيير . فكله نجس
على الصحيح من المذهب ، وقيل : طاهر « وقيل : طهور . وهو الصواب .
الثاني : إذا لاقت النجاسة مائعا غير الماء تنجس ، قليلا كان أو كثيرا
على الصحيح من المذهب . وعليه الأصحاب . ونقله الجماعة . وعنه حكمه حكم
الماء . اختاره الشيخ تقي الدين . وعنه حكمه حكم الماء بشرط كون الماء أصلا له ،
كالخل التمرى ونحوه . لأن الغالب فيه الماء . وأطلقه ابن تيم . والبول هنا
كغيره . وقال في الرعايتين : قلت : بل أشد .

الثالث : لو وقع في الماء المستعمل في رفع الحدث [قلنا : إنه طاهر]
أو طاهر غيره من الماء نجاسة ، لم ينجس إذا كان كثيرا على الصحيح من المذهب
قدمه [في المغني ، وشرح ابن رزين ، و [ابن عبيدان] وصححه ابن منجاف نهايته
وغيره] ويحتمل أن ينجس . وقدمه في الرعاية الكبرى . وقال عن الأول :
فيه نظر . وهو كما قال : وأطلقهما في الشرح الكبير ، وابن تيم .
قوله « وَهُمَا خَمْسَمِائَةُ رِطْلٍ بِالْعِرَاقِي » .

وهو المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . وجزم به الخرق ، والهداية ،

والإيضاح ، والمذهب ، والتلخيص ، والبلغة ، والخلاصة ، والوجيز ، والمنور ،
والمنتخب ، والمذهب الأحمد ، وإدراك الغاية ، وغيرهم . وقدمه في الفروع ،
والحرر ، والرعايتين ، والحاويين ، والنظم ، ومجمع البحرين . وقال : إنه أولى -
وابن رزين - وقال : إنه أصح - والمستوعب - وقال : إنه أظهر - واختاره
ابن عبدوس في تذكرته . قال الزركشى : هذا المشهور ، والختار للأصحاب .
وعنه أربعمائة : قدمه ابن تميم ، وصاحب الفائق . وأطلقهما في الكافي .
وقال في الرعاية الكبرى : وحكى عنه ما يدل على أن القلتين ستمائة رطل . انتهى .
قلت : ويؤخذ من رواية نقلها ابن تميم ، وابن حمدان ، وغيرهما : أن القلتين
أربعمائة رطل وستة وستون رطلا وثلاثا رطل . فإنهم قالوا : القلة تسع قربتين ،
وعنه ونصف . وعنه وثلاث . والقربة تسع مائة رطل عند القائلين بها . فعلى
الرواية الثالثة : يكون القلتان مائتين . ولم أجد من صرح به ، وإنما يذكر
الروايات فيما تسع القلة ، وما قلناه لازم ذلك .

فأمرنا

إمراءهما : مساحة القلتين - إذا قلنا إنهما خمسمائة رطل - ذراع ورابع طولاً
وعرضاً وعمقاً . قاله في الرعاية وغيره .

الثانية : الصحيح من المذهب : أن الرطل العراقي : مائة درهم وثمان وعشرون
درهما وأربعة أسباع درهم . فهو سُبُع الرطل الدمشقي ، ونصف سُبُعهِ . وعلى هذا
جمهور الأصحاب . وقيل : هو مائة وثمانية وعشرون وثلاثة أسباع درهم :
نقله الزركشى عن صاحب التلخيص فيه . ولم أجد في النسخة التي عندي
إلا كالمذهب المتقدم . وقيل : هو مائة وثمانية وعشرون درهما . وهو في المغنى
القديم . وقيل : مائة وثلاثون درهماً . وقال في الرعاية في صفة الفسل : والرطل
العراقي الآن : مائة وثلاثون درهماً . وهو أحد وتسعون مثقالاً . وكان قبل ذلك

تسعون مثقالا ، زنتها مائة وثمانية وعشرون وأربعة أسباع . فزيد فيها مثقال
ليزول الكسر . وقال غيره : ذلك . فعلى المذهب : تكون القلتان بالدمشقي
مائة رطل وسبعة أرتال وسبع رطل .

قوله ﴿ وَهَلْ ذَلِكَ تَقْرِيبٌ ، أَوْ تَحْدِيدٌ ؟ عَلَى وَجْهَيْنِ ﴾ .

وأطلقهما في المذهب ، والتلخيص ، والبلغة ، والنظم ، وابن منبج في شرحه ،
والحاويين .

أحدهما : أنه تقريب . وهو المذهب . جزم به في العمدة ، والوجيز ،
والمنور ، والتسهيل ، وغيرهم . وقدمه في الفروع ، وابن تيم ، والرعاية الصغرى ،
وغيرهم . وصححه في المغنى ، والشرح ، ومجمع البحرين ، والفائق ، وابن عبيدان ،
وشرح ابن رزين ، وغيرهم . قال في الكافي : أظهرهما أنه تقريب . واختاره
ابن عبدوس في تذكرته وغيره .

والوجه الثاني : أنه تحديد . اختاره أبو الحسن الآمدي . قال ابن عبيدان :
وهو اختيار القاضي . قال الشارح : وهو ظاهر قول القاضي . وقدم في الرعاية
الكبرى إذا قلنا هما خمسمائة : يكون تقريبا . وأطلق الوجهين إذا قلنا :
هما أربعمائة . واختار : أن الأربعمائة تحديد ، والخمسمائة تقريب . وقدم في الحرر :
أن الخمسمائة تقريب .

تغييرها

أمرهما : في محل الخلاف في التقريب والتحديد للأصحاب طرق .

أصحها : أنه جارٍ ، سواء قلنا : هما خمسمائة أو أربعمائة ، كما هو ظاهر كلام
المصنف هنا ، والكافي ، وابن تيم ، والفروع ، والفائق ، والحاويين ، والشرح ،
والنظم وغيرهم .

الطريقة الثانية : أن محل الخلاف : إذا قلنا هما خمسمائة ، وهي طريقته في الحرر ، والرعاية الصغرى . وهو ظاهر كلامه في المغنى . فإنه قال : يختلف أصحابنا : هل هما خمسمائة رطل تقريباً ، أو تحديداً ؟ قال ابن منبج في شرحه : وهو الأشبه .

الطريقة الثالثة : في الخمسمائة روايتان . وفي الأربعمائة وجهان . وهي المقدمة في الرعاية الكبرى ، ثم قال : وقيل : الوجهان إذا قلنا هما خمسمائة . وهو أظهر . انتهى .

الثاني : حكى المصنف الخلاف هنا وجهين « وكذا في المذهب ، والكافي ، والمغنى ، والشرح » وابن تيم ، وابن منبج ، وابن رزين في شرحيهما . وحكى الخلاف روايتين في التلخيص ، والبلغة ، والمجد ، والفروع ، والرعاية الصغرى ، والفاثي ، والحاويين ، وابن عبدوس في تذكرته . وقال في الرعاية الكبرى : الروايتان في الخمسمائة . والوجهان في الأربعمائة . وقدم في مجمع البحرين ، وابن عبيدان : أن الخلاف وجهان .

وفائدة الخلاف في أصل المسألة : أن من اعتبر التحديد لم يعف عن النقص اليسير « والقائلون بالتقريب يعفون عن ذلك .

فوائد

إبراهيم : لو شك في بلوغ الماء قدراً يدفع النجاسة . ففيه وجهان . وأطلقهما في المغنى « والشرح » وابن عبيدان ، والفروع « والرعايتين » والحاويين . أحدهما : أنه نجس ، وهو الصحيح . قاله المجد في شرح الهداية . قال في القواعد الفقهية : هذا المرجح عند صاحب المغنى ، والحرر . والثاني : أنه طاهر . قال في القواعد [الفقهية] : وهو أظهر .

الثانية : لو أخبره عدل بنجاسة الماء قيل قوله ، إن عين السبب على الصحيح من المذهب . وإلا فلا . وقيل : يقبل مطلقاً . ومشهور الحال : كالعدل على الصحيح قاله المصنف والشارح . وصححه في الرعاية . وقيل : لا يقبل قوله . وأطلقهما في الفروع . ويشترط بلوغه . وهو ظاهر المغنى ، والشرح . فإنهما قيداه بالبلوغ . وقيل : يقبل قول المميز . وأطلقهما في الفروع . ولا يلزم السؤال عن السبب . قدمه في الفائق . وقيل : يلزم . وأطلقهما في الفروع .

الثالثة : لو أصابه ماء ميزاب ولا أمانة : كره سؤاله عنه على الصحيح من المذهب . ونقله صالح . فلا يلزم الجواب . وقيل : بلى ، كما لو سأل عن القبلة . وقيل : الأولى السؤال والجواب . وقيل : يلزومهما . وأوجب الأزجى إجابته إن علم نجاسته ، وإلا فلا .

قلت : وهو الصواب . وقال أبو المعالي : إن كان نجساً لزمه الجواب وإلا فلا . نقله ابن عبيدان .

قوله ﴿ وَإِنْ أَشْتَبَهَ الطَّاهِرُ بِالنَّجِسِ لَمْ يَتَحَرَّ فِيهِمَا عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ ﴾ .

وكذا قال في الهداية والمذهب . وهو كما قالوا . وعليه جماهير الأصحاب . وجزم به في البلغة ، والوجيز ، والمذهب الأحمد ، والإفادات ، والمنتخب ، والتسهيل ، وغيرهم . وقدمه في المذهب ، والمستوعب ، والكافي ، والمغنى ، والشرح ، والتلخيص ، والمحزر ، والرعايتين ، والنظم ، ومجمع البحرين ، والحاوئين ، وابن رزين ، وابن عبيدان ، وابن تيم ، وغيرهم قال الزركشي : وهو المختار للأكثرين . وهو من مفردات المذهب . وعنه يتحرى إذا كثرت عدد الطاهر . اختارها أبو بكر ، وابن شاقلاً ، وأبو علي النجاد قال ابن رجب في القواعد : وصححه ابن عقيل .

تغييرها

أمرهما : إذا قلنا يتحرى إذا كثر عدد الطاهر . فهل يكفي مطلق الزيادة ولو بواحد ، أو لابد من الكثرة عرفاً ، أو لابد أن تكون تسعة طاهرة وواحد نجس ، أو لابد أن تكون عشرة طاهرة وواحد نجس ؟ فيه أربعة أقوال . قدم في الفروع : أنه يكفي مطلق الزيادة . وهو الصحيح . وقدم في الرعايتين والحاوى الكبير : العرف . واختاره القاضى فى التعليق ، فقال : يجب أن يعتبر بما كثر عادة وعرفاً . واختاره النجاد . وقال الزركشى : المشهور عند القائل بالتحرى : إذا كان النجس عشر الطاهر : يتحرى . وجزم به فى المذهب ، والتلخيص ، وغيرهم . وقال القاضى فى جامعه : ظاهر كلام أصحابنا : اعتبار ذلك بعشرة طاهرة وواحد نجس . وأطلقهن ابن تيمم . وأطلق الأوجه الثلاثة الأول : الزركشى ، والفائق .

الثانى : قوله « لم يتحر فيهما على الصحيح من المذهب » يشعر أن له أن يتحرى فى غير الصحيح من المذهب . سواء كثر عدد النجس أو الطاهر . أو تساوى . ولا قائل به من الأصحاب ، لكن فى مجمع البحرين أجراه على ظاهره . وقال : أطلق المصنف « وفقاً لداود ، وأبى ثور ، والمزنى ، وسُحنون من أصحاب مالك . قلت : والذى يظهر : أن المصنف لم يرد هذا . وأنه لم ينفرد بهذا القول . والدليل عليه قوله « فى الصحيح من المذهب » فدل أن فى المذهب خلافاً موجوداً قبله غير ذلك . وإنما الخلاف فيما إذا كثر عدد الطاهر على ماتقدم . أما إذا تساوى ، أو كان عدد النجس أكثر : فلا خلاف فى عدم التحرى ، إلا توجيه لصاحب الفائق ، مع التساوى ، رداً إلى الأصل . فيحتاج كلام المصنف إلى جواب لتصحيحه .

فأجاب ابن منجا في شرحه ، بأن قال : هذا من باب إطلاق اللفظ المتواطىء إذا أريد به بعض محالّه . وهو مجاز سائغ .

قلت : ويمكن أن يجاب عنه بأن الإشكال إنما هو في مفهوم كلامه « والمفهوم لا عموم له عند المصنف ، وابن عقيل ، والشيخ تقي الدين ، وغيرهم من الأصوليين ، وأنه يكفي فيه صورة واحدة ، كما هو مذكور في أصول الفقه . وهذا مثله ، وإن كان من كلام غير الشارع .

ثم ظهر لي جواب آخر أولى من الجوابين . وهو الصواب وهو أن الإشكال إنما هو على القول المسكوت عنه . ولو صرح به المصنف لقيده . وله في كتابه مسائل كذلك ، نهت على ذلك في أول الخطبة .

فوائد

أمرأها : ظاهر كلام الأصحاب القائلين بالتحري : أنه لا يتيم معه . وهو صحيح . واختار في الرعاية الكبرى : أنه يتيم معه . فقد يعانى بها .

الثانية : حيث أجزأنا له التحري ، فتحري فلم يظن شيئاً . قال في الرعاية الكبرى : أراقهما « أو خلطهما بشرطه المذكور . انتهى .

قلت : فلو قيل بالتيم من غير إراقة ولا خلط . لكان أوجه ، بل هو الصواب . لأن وجود المساء المشتبه هنا كعدمه .

تفيم : محل الخلاف : إذا لم يكن عنده طهور ييقن . أما إذا كان عنده طهور ييقن . فإنه لا يتحري ، قولاً واحداً .

ومحل الخلاف أيضاً : إذا لم يمكن تطهير أحدهما بالآخر : فإن أمكن تطهير أحدهما بالآخر : امتنع من التيم . قاله الأصحاب . لأنهم إنما أجازوا التيم هنا بشرط عدم القدرة على استعمال الطهور . وهنا هو قادر على استعماله .

مثاله : أن يكون الماء النجس دون القلتين بيسير . والطهور قلتان فأكثر بيسير ، أو يكون كل واحد قلتين فأكثر . ويشتبه .
ومحل الخلاف أيضاً : إذا كان النجس غير بول . فإن كان بولاً لم يتحر ، وجهاً واحداً . قاله في الكافي ، وابن رزين ، وغيرهما .

الثالثة : لو يتيمم وصلى ، ثم علم النجس : لم تلزمه الإعادة على الصحيح من المذهب . وقيل : تلزمه ولو توضأ من أحدهما من غير تحر ، فإن أنه طهور : لم يصح وضوءه على الصحيح من المذهب . وقيل : يصح . وأطلقهما في الحاوي الكبير والفائق .

الرابعة : لو احتاج إلى الشرب لم يحز من غير تحر على الصحيح من المذهب . وعنه يجوز . وأطلقهما في الفروع . ومتى شرب ثم وجد ماء طاهر : فهل يجب غسل فمه ؟ على وجهين . جزم في الفائق بعدم الوجوب وصححه في مجمع البحرين . وقدمه في الحاوي الكبير . وقدم في الرعايتين ، والحاوي الصغير : وجوب الغسل . وأطلقهما ابن تيميم ، والفروع .

الخامسة : الماء المحرم عليه استعماله : كالماء النجس ، على ماتقدم على الصحيح من المذهب . وقيل : يتحرى هنا . ويحتمل أن يتوضأ من كل إناء وضوءاً ، ويصلى بهما ما شاء . ذكره في الرعاية .

قوله ﴿ وَهَلْ يَشْتَرِطُ إِرَاقَتُهُمَا ، أَوْ خَلْطُهُمَا ؟ عَلَى رَوَايَتَيْنِ ﴾ .

وأطلقهما في المستوعب ، والكافي ، والتلخيص ، والبلغة ، والمحزر ، وابن منجا في شرحه ، والمذهب الأحمد ، والزركشي ، والفائق ، وابن عبيدان ، والفروع .

إبراهما : لا يشترط الإعدام . وهي المذهب . قال في المذهب : هذا أقوى الروايتين . قال الناظم : هذا أولى . وصححه في التصحيح . وهو ظاهر كلام ابن

عبدوس في التذكرة ، والتسهيل . وجزم به في الوجيز [والعمدة] والإفادات ،
والنور ، والمنتخب ، وغيرهم . وقدمه في إدراك الغاية ، وابن تيم . واختاره أبو بكر
وابن عقيل ، والمصنف ، والشارح .

والرواية الثانية : يشترط . اختاره الخرق . قال المجد ، وتبعه في مجمع البحرين :
هذا هو الصحيح . وقدمه في الهداية « والخلاصة ، وابن رزين ، والرايتين ،
والحاويين » وغيرهم . وقال في الرعاية الكبرى : ويحتمل أن يبعد عنهما بحيث
لا يمكن الطلب . وقال في الرعاية الصغرى : أراقهما . وعنه : أو خلطهما . وقال
في الكبرى : خلطهما ، أو أراقهما . وعنه تتعين الإراقة . وقطع الزركشي : أن
حكم الخلط حكم الإراقة « وهو كذلك .

فوائد

أمرها : لو علم أحد النجس فأراد غيره أن يستعمله : لزمه إعلامه . قدمه في
الرعاية الكبرى في باب النجاسة . وفرضه في إرادة التطهر به . وقيل : لا يلزمه .
وقيل : يلزمه إن قيل إن إزالتها شرط في صحة الصلاة . وهو احتمال لصاحب
الرعاية . وأطلقهن في الفروع .

الثانية : لو توضأ بماء ثم علم نجاسته « أعاد على الصحيح من المذهب . وعليه
الأصحاب . ونقله الجماعة ، خلافاً للرعاية . إن لم نقل لإزالة النجاسة شرط . قال في
الفروع : كذا قال .

الثالثة : لو اشتبه عليه طاهر بنجس غير الماء ، كالمائعات ونحوها : فقال في
الرايتين ، والحاويين : حرم التحرى بلا ضرورة . وقاله في الكافي كما تقدم .

تغييرات

أمرها : ظاهر قوله « وإن اشتبه طاهرٌ بطهورٍ تَوْضُأً من كُلِّ واحدٍ
منهما » أنه يتوضأ وضوئين كاملين ، من هذا وضوءاً كاملاً منفرداً ، ومن

الآخر كذلك . وهو أحد الوجهين . وصرح بذلك . وجزم به في المغنى ، والكافي ،
والهادي ، والوجيز ، وابن رزين ، والحاوي الكبير ، وابن عبدوس في تذكرته ،
والمنتخب ، والمنور ، والإفادات ، وغيرهم . وقدمه في الرعايتين ، والحاوي الصغير ،
والنظم . وهو ظاهر كلامه [في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والتلخيص]
والشرح ، والمذهب الأحمد ، وإدراك الغاية ، والحرر [والخلاصة ، وابن منجا
في شرحه ، والفاائق ، وابن عبيدان ، وغيرهم . قال في مجمع البحرين : هذا قول
أكثر الأصحاب . ذكره آخر الباب .

والوجه الثاني : أنه يتوضأ وضوءاً واحداً ، من هذا غرفة ، ومن هذا غرفة .
وهو المذهب . قال ابن تيميم : هذا أصح الوجهين . قال في تجريد العناية : يتوضأ
وضوءاً واحداً في الأظهر . قال في القواعد الأصولية ، في القاعدة السادسة عشر :
مذهبنا يتوضأ منها وضوءاً واحداً . وقدمه في القروع ، ومجمع البحرين . وأطلقهما
في القواعد الأصولية في موضع آخر .

وتظهر فائدة الخلاف : إذا كان عنده طهور يتيقن . فمن يقول « يتوضأ
وضوئين » لا يصحح الوضوء منهما . ومن يقول « وضوءاً واحداً » من هذا غرفة
ومن هذا غرفة « يصحح الوضوء كذلك مع الطهور المتيقن .

الثاني : ظاهر قوله « توضأ » أنه لا يتحرى . وهو صحيح . وهو المذهب .
وعليه الأصحاب . وذكر في الرعاية قولاً بالتحري « إذا اشتبه الطهور بمائع طاهر
غير الماء .

فأمره : لو ترك فرضه وتوضأ من واحد فقط . ثم بان أنه مصيب . فعليه
الإعادة على الصحيح من المذهب . وقال القاضي أبو الحسين : لا إعادة عليه .

الثالث : قال ابن عبيدان : قال ابن عقيل : ويتخرج في هذا الماء أن يتوضأ
بأيهما شاء ، على الرواية التي تقول : إنه طهور . ويتخرج على الرواية التي تقول
بنجاسته : أنه لا يتحرى . انتهى .

قلت : هذا متعين . وهو مراد الأصحاب .
ومتى حكمنا بنجاسته أو بطهوريته . فما اشتبه طاهر بطهور ، وإنما اشتبه
طهور بنجس ، أو بطهور مثله . ولبست المسألة . فلا حاجة إلى التخييج . ومراد
ابن عقيل : إذا كان الطاهر مستعملاً في رفع الحدث . والمسألة أعم من ذلك .
قوله ﴿ وَصَلَّى صَلَاةً وَاحِدَةً ﴾ .

وهذا المذهب . سواء قلنا : يتوضأ وضوئين ، أو وضوءاً واحداً . وعليه جماهير
الأصحاب . وقطع به كثير منهم . وقال ابن عقيل : يصلي صلاتين ، إذا قلنا :
يتوضأ وضوئين . قال في الحاوي الكبير ، وابن عبيدان ، وغيرهما : وليس بشيء .
قال في مجمع البحرين : وهو مقض إلى ترك الجزم بالنية من غير حاجة .

فائده : لو احتاج إلى شرب تحرى « وشرب الماء الطاهر عنده . وتوضأ بالطهور
ثم تيمم معه احتياطاً ، إن لم يجد طهوراً غير مشتببه .

قوله ﴿ وَإِنْ اشْتَبَهَتْ الثِّيَابُ الطَّاهِرَةُ بِالنَّجِسَةِ ، صَلَّى فِي كُلِّ ثَوْبٍ
صَلَاةً بِمَدَدِ النَّجَسِ » وَزَادَ صَلَاةً ﴾ .

يعنى : إذا علم عدد الثياب النجسة وهذا المذهب مطلقاً . نص عليه . وعليه
جماهير الأصحاب . وجزم به في المغنى ، والشرح « ومجمع البحرين ، وابن منجا ، وابن
عبيدان في شروحه ، والهداية ، والمذهب « والمستوعب ، والخلاصة « والعمدة ،
والحاوي الكبير ، والتسهيل ، وغيرهم . وقدمه في الفروع ، وابن تيمم ، والرايعتين ،
والحاوي الصغير « والفائق ، وتجريد العناية « وغيرهم . وهو من المفردات .

وقيل : يتحرى مع كثرة الثياب النجسة للمشقة . اختاره ابن عقيل . قال
في السكافي : وإن كثرت عدد النجس ، فقال ابن عقيل : يصلي في أحدهما بالتحرى
اتمى . وقيل : يتحرى « سواء قلت الثياب أو كثرت . قاله ابن عقيل في فنونه
ومناظراته . واختاره الشيخ تقي الدين . وقيل : يصلي في واحد بلا تحرى . وفي

الإعادة وجهان . قال في الفروع : ويتوجه أن هذا فيما إذا بان طاهراً . وقال في الرعاية الكبرى : وقيل : يكرر فعل الصلاة الحاضرة ، كل مرة في ثوب منها بعدد النجس ، ويزيد صلاة « وفرض المسألة في الكافي : فيما إذا أمكنه الصلاة في عدد النجس .

فروا

إمراها : لو كثر عدد الثياب النجسة ، ولم يعلم عددها . فالصحيح من المذهب : أنه يصلى حتى يتيقن أنه صلى في ثوب طاهر . ونقل في المغنى وغيره : أن ابن عقيل قال : يتحرى في أصح الوجهين .

تفيم : محل الخلاف : إذا لم يكن عنده ثوب طاهر ييقن . فإن كان عنده ذلك لم تصح الصلاة في الثياب المشتبهة . قاله الأصحاب . وكذا الأمكنة .
الثانية : قال الأصحاب : لا تصح إمامة من اشتبهت عليه الثياب الطاهرة بالنجسة .

الثالثة : لو اشتبهت أخته بأجنبية . لم يتحرل للنكاح . على الصحيح من المذهب وقيل : يتحرى في عشرة . وله النكاح من قبيلة كبيرة وبلدة . وفي لزوم التحرى وجهان . وأطلقهما في الفروع ، وابن تيم ، والرعايتين ، والحاوى الصغير . والقواعد الأصولية . قال في الفائق : لو اشتبهت أخته بنساء بلد لم يمنع من نكاحهن ، ويمنع في عشر . وفي مائة وجهان . وقال في الرعايتين ، والحاويين . وقيل : يتحرى في مائة . وهو بعيد . انتهى . وقال في القاعدة السادسة بعد المائة : إذا اشتبهت أخته بنساء أهل مصر جاز له الإقدام على النكاح . ولا يحتاج إلى التحرى على أصح الوجهين . وكذا لو اشتبهت ميتة بلحم أهل مصر أو قرية . وقال في القاعدة التاسعة بعد المائة : لو اشتبهت أخته بعدد محصور من الأجنيات . منع من التزوج

بكل واحدة منهن ، حتى يعلم أخته من غيرها . انتهى . وقدم في المستوعب : أنه لا يجوز حتى يتحرى .

ولو اشتبهت ميتة بمذكاة وجب الكف عنهما . ولم يتحر من غير ضرورة . والحرام باطنا الميتة في أحد الوجهين . اختاره الشيخ تقي الدين . والوجه الثاني : هما . اختاره المصنف . قال في القروع : ويتوجه من جواز التحرى في اشتباه أخته بأجنبيات مثله في الميتة بالمذكاة . قال أحمد : أما شاتان : لا يجوز التحرى . فأما إذا كثرن : فهذا غير هذا . ونقل الأثرم أنه قيل له : فتلاثة ؟ قال : لا أدري .

الرابعة : لا مدخل للتحرى في العتق والصلاة . قاله ابن تيميم وغيره .

باب الأنية

تفصيل : يستثنى من قوله ﴿ كُلُّ إِنَاءٍ طَاهِرٍ يُبَاحُ اتِّخَاذُهُ وَاسْتِعْمَالُهُ ﴾ عَظْمُ الْآدَمِيِّ فإنه لا يباح استعماله . ويستثنى المفصوب . لكن ليس بوارد على المصنف ولا على غيره . لأن استعماله مباح من حيث الجملة ، ولكن عَرَضَ له ما أخرجه عن أصله ، وهو الغصب .

قوله ﴿ يُبَاحُ اتِّخَاذُهُ وَاسْتِعْمَالُهُ ﴾ .

هذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . إلا أن أبا الفرج المقدسي كره الوضوء من إناء نحاس ورصاص وصُفْرٍ . والنص عدمه . قال الزركشي : ولا عبرة بما قاله . وأبا الوقت الدينوري : كره الوضوء من إناء ثمين . كبَلَّور ، وبَاقُوت . ذكره عنه ابن الصيرفي . وقال في الرعاية الكبرى : يحتمل الحديد . وجهين .

قوله ﴿ إِلَّا آنِيَةَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَالْمُضَبَّبِ بِهِمَا ﴾ . فإنه يَحْرُمُ اتِّخَاذُهُمَا .

وهذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به أكثرهم . منهم : الخرقى .

وصاحب الهداية ، والخصال ، والمستوعب ، والمغنى ، والوجيز ، والمنور ، وابن عبدوس في تذكرته ، وابن رزين ، وابن منجا في شرحهما ، وغيرهم .

قال المصنف : لا يختلف المذهب - فيما علمنا - في تحريم اتخاذ آنية الذهب والفضة . وقدمه في الفروع ، والحرر ، والنظم ، والرعايتين ، والفائق ، ومجمع البحرين ، والشرح وابن عبيدان ، وغيرهم . وعنه يجوز اتخاذها . وذكرها بعض الأصحاب وجهاً في المذهب . وأطلقهما في الحاويين . وحكى ابن عقيل في الفصول عن أبي الحسن التميمي أنه قال : إذا اتخذ مسطاً ، أو قنديلاً ، أو نعلين ، أو مجرة ، أو مدخنة ذهباً أو فضة كره ، ولم يحرم . ويحرم سرير وكرسی . ويكره عمل خفين من فضة . ولا يحرم كالنعلين . ومنع من الشربة والمعلقة . قال في الفروع : كذا حكاه . وهو غريب .

قلت : هذا بعيد جداً . والنفس تأبى صحة هذا .

قوله ﴿ واستعمالها ﴾

يعنى : يحرم استعمالها . وهذا المذهب . نص عليه . وعليه الأصحاب . وأكثرهم قطع به . وقيل : لا يحرم استعمالها ، بل يكره . قلت : وهو ضعيف جداً .

قال القاضي في الجامع الكبير : ظاهر كلام الخرقى : أن النهى عن استعمال ذلك نهى تنزيه ، لا تحريم . وجزم في الوجيز بصحة الطهارة منهما مع قوله بالسكرامة . قوله ﴿ فإن تَوَضَّأَ مِنْهُمَا : فَهَلْ تَصِحُّ طَهَارَتُهُ ؟ عَلَى وَجْهَيْنِ ﴾ .

وهما روايتان . وأطلقهما في الهداية ، وخصال ابن البنا ، والمذهب والكافي والتلخيص ، والبلغة ، والخلاصة ، والحرر ، والنظم ، والمذهب الأحمد ، وابن تيم ، وابن عبيدان ، وغيرهم .

أحدهما : تصح الطهارة منها . وهو المذهب . قطع به الخرقى ، وصاحب الوجيز والمنور ، والمنتخب ، والإفادات ، وغيرهم . وصححه في المغنى ، والشرح ، وابن

عبيدان ، وتجريد العناية ، وابن منجا في شرحه ، والحارثي ذكره في الغصب ، وغيرهم . وقدمه في الفروع ، والرعاية ، والحاويين ، وابن رزين في شرحه . ولكن صاحب الوجيز جزم بالصحة ، مع القول بالكرهية كما تقدم .

والوجه الثاني : لا تصح الطهارة منها . جزم به ناظم المفردات . وهو منها . واختاره أبو بكر ، والقاضي أبو الحسين ، والشيخ تقي الدين . قاله الزركشي . قال في مجمع البحرين : لا تصح الطهارة منها في أصح الوجهين . وصححه ابن عقيل في تذكرته .

فائدة : الوضوء فيها كالوضوء منها ، ولو جعلها مَصْبًا لفضل طهارته . فهو كالوضوء منها على الصحيح من المذهب والروايتين . قاله في الفروع وغيره . وعنه لا تصح الطهارة هنا .

فائدتان

إحداهما : حكم المَوَّه والمطلى المطعم والمكف ونحوه بأحدهما : كالمصمت على الصحيح من المذهب . وقيل : لا . وقيل : إن بقي لون الذهب أو الفضة . وقيل : واجتمع منه شيء إذا حُكَّ حرم . وإلا فلا . قال أحمد : لا تعجنى الحلق . وعنه هي من الآنية . وعنه أكرهها وعند القاضي وغيره : هي كالضبة .

الثانية : حكم الطهارة من الإناء المفصوب حكم الوضوء من آنية الذهب والفضة ، خلافاً ومذهباً . وعدم الصحة منه من مفردات المذهب . قال ناظم المفردات ، وغيره : وكذا لو اشترى إناء بثمان محرم .

قوله ﴿ إِلَّا أَنْ تَكُونَ الضَّبَّةُ يَسِيرَةً مِنَ الْفِضَّةِ ﴾

استثنى للإباحة مسألة واحدة . لكن بشروط . منها : أن تكون ضبة ، وأن تكون يسيرة ، وأن تكون لحاجة . ولم يستثنها المصنف . لكن في كلامه أوماً إليها ، وأن تكون من الفضة . ولا خلاف في جواز ذلك ، بل هو إجماع

بهذه الشروط . ولا يكره على الصحيح من المذهب . وقيل : يكره .
وأما ما يباح من الفضة والذهب : فيأتي بيانه في باب زكاة الأثمان .
فأمره : في « الضبة » أربع مسائل ، كلها داخلة في كلام المصنف في المستثنى
والمستثنى منه :

يسيرة بالشروط المتقدمة ، فتباح . وكثيرة لغير حاجة . فلا تباح مطلقاً على
الصحيح من المذهب . وعليه الأصحاب . وجزم به . واختار الشيخ تقي الدين
الإباحة إذا كانت أقل مما هي فيه .

وكثيرة لحاجة ، فلا تباح على الصحيح من المذهب . وعليه الجمهور . وهو
ظاهر الحرر ، والوجيز ، والمنور ، والمنتخب ، وغيرهم ، قال الزركشي : هذا
المذهب ، وجزم به في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والكافي ، والمغنى ،
والهادي ، والمصنف هنا ، وفروع أبي الحسين ، وخصال ابن البنا ، وابن رزين ،
وابن منجا في شرحهما ، والخلاصة ، والنظم ، وغيرهم . وقدمه في الرعايتين ،
والحاويين ، والفائق ، ومجمع البحرين ، وابن عبيدان ، والشيخ تقي الدين في شرح
العمدة ، وغيرهم . وقيل : لا يحرم . اختاره ابن عقيل . وهو مقتضى اختيار
الشيخ تقي الدين بطريق الأولى . وأطلقهما في القروع ، وابن تيم .

ويسيرة لحاجة . فلا تباح على الصحيح من المذهب . نص عليه ، وقطع به
في الهداية وفروع أبي الحسين ، وخصال ابن البنا ، والخلاصة ، وغيرهم . وقدمه
ابن رزين . وابن عبيدان ، ومجمع البحرين ، والحاوي الكبير ، والشيخ تقي الدين
في شرح العمدة وغيرهم . وهو ظاهر كلامه في المذهب ، وإدراك الغاية ، والوجيز ،
والتلخيص ، والبلغة ، والمنور ، والمنتخب ، وغيرهم . قال في التلخيص : والبلغة : وإن
كان التضييب بالفضة . وكان يسيراً على قدر حاجة الكسر . فتباح . قال الناظم :
وهو الأقوى . قال في تجريد العناية : لا تباح اليسيرة لزينة في الأظهر . وقيل :
لا يحرم . اختاره جماعة من الأصحاب . قاله الزركشي « منهم القاضي ، وابن عقيل ،

والشيخ تقي الدين . قال في الفائق : وتباح اليسيرة لغيرها في المنصوص . وقدمه في المستوعب ، والرعايتين ، والحاوي الصغير ، وابن منجا في شرحه . وهو ظاهر كلام المصنف في المستثنى . وأطلقهما في الفروع ، والحرر ، والمغنى ، والكافي ، والشرح ، وابن تميم . فقال : في اليسير لغير حاجة ، أو لحاجة أوجه : التحريم ، والكراهة ، والإباحة . وقيل : فرق بين الحلقة ونحوها وغير ذلك . فيحرم في الحلقة ونحوها ، دون غيرها ، واختاره القاضي أيضاً في بعض كتبه . وتقدم النص في الحلقة .

تنبيه : فعلى القول بعدم التحريم : يباح على الصحيح من المذهب . اختاره القاضي ، وابن عقيل . وجزم به صاحب المستوعب ، والشيرازي ، والمصنف في الكافي ، والرعاية الصغرى ، والحاويين ، وغيرهم . وقدمه في الرعاية الكبرى . وقيل : يكره . جزم به القاضي في تعليقه .

فأمره : حد الكثير ما عُدَّ كثيراً عرفاً ، على الصحيح من المذهب . وقيل : ما استوعب أحد جوانب الإناء . وقيل : ملاح على بعد .

تنبيه : شمل قوله « المَضْطَبُّ بهما » الضبّة من الذهب . فلا تباح مطلقاً . وهو الصحيح من المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به كثير منهم . وقدمه في الفروع ، والكافي ، والرعايتين ، والحاويين ، والفائق ، وغيرهم . وقيل : يباح يسير الذهب . قال أبو بكر : يباح يسير الذهب . وقد ذكره المصنف في باب زكاة الأثمان . وقيل : يباح لحاجة . واختاره الشيخ تقي الدين ، وصاحب الرعاية . وأطلق ابن تميم في الضبة اليسيرة من الذهب الوجهين . قال الشيخ تقي الدين : وقد غلط طائفة من الأصحاب . حيث حكى قولاً بإباحة يسير الذهب تبعاً في الآنية عن أبي بكر ، وأبو بكر إنما قال ذلك في باب اللباس والتحلّي . وهما أوسع . وقال الشيخ تقي الدين أيضاً : يباح الاكتحال بميل الذهب والفضة لأنها حاجة . ويباحان لها . وقاله أبو المعالي ابن منجا أيضاً .

قوله ﴿فَلَا بَأْسَ بِهَا إِذَا لَمْ يُبَاشَرْهَا بِالِاسْتِعْمَالِ﴾ .

المباشرة : تارة تكون حاجة ، وتارة تكون لغير حاجة . فإن كانت حاجة أبيحت بلا خلاف . وإن كانت لغير حاجة ، فظاهر كلام المصنف هنا : التحريم وهو ظاهر كلام الإمام أحمد . قال في الوجيز ، والرعاية الصغرى ، والحاويين ، والخلاصة ، وغيرهم : ولا تبأشّر بالاستعمال . قال في مجمع البحرين : فحرام في أصح الوجهين . واختاره ابن عقيل والمصنف . انتهى . ولعله أراد في المقنع . قال الزركشى : اختاره ابن عبدوس - يعنى المتقدم - وقيل : يكره . وحمل ابن منبج كلام المصنف عليه .

قلت : وهو بعيد . وهو المذهب . جزم به في المغنى ، والشرح ، والكافى ، والهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والتلخيص ، والخصال لابن البنا . وتذكرة ابن عبدوس وقدمه في الرعاية الكبرى . وقيل : يباح . وأطلقهن في الفروع ، وابن تيمم ، وابن عبيدان .

فأمره : الحاجة هنا : أن يتعلق بها غرض غير الزينة ، وإن كان غيره يقوم مقامه على الصحيح من المذهب . جزم به في المغنى ، والشرح ، والزركشى ، وغيرهم . وقدمه ابن عبيدان ، والكافى ، والهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والتلخيص ، والخصال لابن البنا ، وتذكرة ابن عبدوس . وقدمه في الرعاية الكبرى . وقيل : يباح . وأطلقهن في الفروع . وقال : في ظاهر كلام بعضهم . قال الشيخ تقي الدين : مرادهم أن يحتاج إلى تلك الصورة ، لا إلى كونها من ذهب وفضة . فإن هذه ضرورة . وهى تبيح المفرد . انتهى . وقيل : متى قدر على التضييب بغيرها لم يجز أن يضيب بها ، وهو احتمال لصاحب النهاية . وقيل : الحاجة : معجزة عن إناء آخر ، واضطراره إليه .

قوله ﴿وَيَبَأُ الْكُفَّارِ وَأَوَانِهِمْ طَاهِرَةٌ ، مُبَاحَةُ الاسْتِعْمَالِ ، مَا لَمْ تُعْلَمْ نَجَاسَتُهَا﴾ .

هذا المذهب مطلقاً . وعليه الجمهور . قال في مجمع البحرين : هذا أظهر الروايتين . وصححه في نظمه . قال في تجريد العناية : هذا الأظهر . قال ناظم المفردات : عليه الأكثر . وجزم به في الوجيز « والمنور ، والمنتخب ، وغيرهم . وقدمه في الفروع ، والحرر ، والشرح ، والنظم ، والهداية ، والخلاصة ، والحاويين والفائق . وقدمه في الرعايتين في الآنية . وعنه كراهة استعمالها . وأطلقهما في الكافي ، وابن عبيدان . وقدم ناظم الآداب فيها إباحة الثياب . وقطع بكراهة استعمال الأواني التي قد استعمالوها . وعنه المنع من استعمالها مطلقاً . وعنه ما ولى عوراتهم ، كالسراويل ونحوه لا يصلى فيه . اختاره القاضي . وقدمه ناظم المفردات في الكتابي . ففي غيره أولى ، جزم به في الإفادات فيه . وأطلقهما في الكافي . وعنه أن من لا تحل ذبيحتهم - كالجوس ، وعبد الأوثان ونحوهم - لا يستعمل ما استعمالوه من آيتهم إلا بعد غسله . ولا يؤكل من طعامهم إلا الفاكهة ونحوها . اختاره القاضي أيضاً . وجزم به في المذهب ، والمستوعب . وقدمه في الكافي وصححه المجد في شرحه . وتبعه في مجمع البحرين ، وابن عبيدان . وأطلقهما ابن تميم بعنه ، وعنه .

وأما ثيابهم : فكثياب أهل الكتاب . صرح به المصنف ، والشارح « وابن عبيدان ، وغيرهم . وقدمه المصنف هنا . وأدخل الثياب في الرواية في الحرر ، والفروع وغيرهما . والظاهر : أنهما روايتان . ومنع ابن أبي موسى من استعمال ثيابهم قبل غسلها . وكذا ما سفل من ثياب أهل الكتاب . قال القاضي : وكذا من يأكل لحم الخنزير من أهل الكتاب في موضع يمكنهم أكله ، أو يأكل الميتة ، أو يذبح بالسن والظفر . فقال : أوانيهم نجسة . لا يستعمل ما استعمالوه إلا بعد غسله . قال الشارح : وهو ظاهر كلام أحمد . قال الخرق في شرحه ، وابن أبي موسى : لا يجوز استعمال قدور النصارى حتى تغسل . وزاد الخرق : ولا أواني طبخهم ، دون أوعية الماء ونحوها . انتهى . وقيل : لا يستعمل قِدْر كتابي قبل غسلها

فوائد

إهداها : حكم أواني مدمني الخمر وملاقى النجاسات غالباً وثيابهم : كمن لا تحمل ذبايحهم . وحكم ما صبغه الكفار : حكم ثيابهم وأوانيهم .

الثانية : بدن الكافر طاهر . عند جماعة كثيابه . واقتصر عليه في الفروع ، وقيل : وكذا طعامه وماؤه . قال ابن تيميم : قال أبو الحسين في تمامه « والآمدى : أبدان الكفار وثيابهم ومياهم في الحكم واحد . وهو نص أحمد . وزاد أبو الحسين : وطعامهم .

الثالثة : تصح الصلاة في ثياب المرضعة والحائض والصبي ، مع الكراهة . قدمه في مجمع البحرين . وعنه لا يكره . وهى تخريج في مجمع البحرين . ومال إليه . وأطلقهما ابن تيميم ، وألحق ابن أبي موسى ثوب الصبي بثوب المجوسى في منع الصلاة فيه قبل غسله . وحكى في القواعد في ثياب الصبيان ثلاثة أوجه : الكراهة وعدمها ، والمنع .

قوله ﴿ وَلَا يَطْهَرُ جِلْدُ الْمَيْتَةِ ﴾ - يعنى النَّجَسَةُ - بالديباغة .

هذا المذهب نص عليه أحمد في رواية الجماعة . وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به كثير منهم . وهو من مفردات المذهب . وعنه يطهر منها جلد ما كان طاهراً في حال الحياة . نقلها عن أحمد جماعة . واختارها جماعة من الأصحاب ، منهم ابن حمدان في الرعايتين ، وابن رزين في شرحه ، وصاحب مجمع البحرين ، والفاقي . وإليه ميل المجد في المتقى . وصححه في شرحه . واختارها الشيخ تقي الدين . وعنه يطهر جلد ما كان ما كولا في حال الحياة . واختارها أيضاً جماعة ، منهم ابن رزين أيضاً في شرحه . ورجحه الشيخ تقي الدين في الفتاوى المصرية . قال القاضى في الخلاف : رجع الإمام أحمد عن الرواية الأولى في رواية أحمد بن الحسن ، وعبد الله الصاغاني . ورده ابن عبيدان وغيره . وقالوا : إنما هو رواية أخرى . قال الزركشى :

وعنه الدباغ مطهر . فعليها : هل يصيره الدباغ كالحياء ؟ وهو اختيار أبي محمد ،
وصاحب التلخيص : فيطهر جلد كل ما حكم بطهارته في الحياء . أو كالدكاة ؟ وهو
اختيار أبي البركات . فلا يطهر إلا ما تطهره الدكاة ؟ فيه وجهان . انتهى .

[تنبيه :] إذا قلنا : يطهر جلد الميتة بالدباغ ، فهل ذلك مخصوص بما كان
مأكولاً في حال الحياء ، أو يشمل جميع ما كان طاهراً في حال الحياء ؟ فيه
للأصحاب وجهان . وحكماها في الفروع روايتين . وأطلقهما ابن عبيدان ، والزركشي
وصاحب الفائق ، وغيرهم .

أحدهما : يشمل جميع ما كان طاهراً في حال الحياء . وهو الصحيح . اختاره
المصنف « وصاحب التلخيص » والشرح ، وابن حمدان في رعايته « والشيخ
تقي الدين .

والوجه الثاني : لا يطهر إلا المأكول . اختاره المجد « وابن رزين . وابن
عبد القوي في مجمع البحرين » والشيخ تقي الدين في الفتاوى المصرية وغيرهم ^(١) **قوله** « وهل يجوز استعماله في اليابسات ؟ على روايتين » .

أطلقهما في الفصول ، والمستوعب ، والمغنى ، والشرح « والتلخيص » ، وابن تيم
وابن عبيدان « وابن منبج في شرحهما ، والحاويين ، والرعاية الكبرى في هذا
الباب ، والزركشي .

إحداها : يجوز . وهو المذهب . قال في مجمع البحرين : أصحهما الجواز .
وصححه في نظمه . قال في الفروع : ويجوز استعماله في يابس على الأصح . وقدمه
في الفائق .

والرواية الثانية : لا يجوز استعماله . قال الشيخ تقي الدين : هذا أظهر . وجزم
به في الوجيز . وقدمه في الرعايتين ، في باب من النجاسات ، وابن رزين في شرحه .

(١) زيادة من نسخة الشيخ .

تغييرها

أمرهما : قوله « بعد الدبغ » هي من زوائد الشارح . وعليها شرح ابن عبيدان وابن منجا ، ومجمع البحرين . وحزم به ابن عقيل في الفصول « وابن تيمم ، والرعاية الصغرى ، والحاويين ، والشرح . قال الشيخ تقي الدين في شرح العمدة : ويباح استعماله في اليباسات ، مع القول بنجاسته في إحدى الروايتين . وفي الأخرى : لا يباح . وهو أظهر ، للنهي عن ذلك . فأما قبل الدبغ : فلا ينتفع به » قولاً واحداً . انتهى . وقدم هذا الوجه الزركشى .

والوجه الثاني : أن الحكم قبل الدبغ وبعده سواء . وهو ظاهر كلامه في المغنى ، والنظم « ومجمع البحرين ، لكن تعليقه يدل على الأول . قال في الفائق : ويباح الانتفاع بها في اليباسات . اختاره الشيخ تقي الدين انتهى . وقدمه في الرعاية الكبرى . قال أبو الخطاب : يجوز الانتفاع بجلود الكلاب في اليباسات . اختاره الشيخ تقي الدين انتهى . وقدمه في الرعاية الكبرى . وقال أبو الخطاب : يجوز الانتفاع بجلود الكلاب في اليباس « وسد البثوق بها ونحوه . انتهى . وأطلقهما في الفروع بقليل . وقيل .

الثاني : مفهوم كلامه : أنه لا يجوز استعماله في غير اليباسات ، كالمناعات ونحوها ، وهو كذلك . فقد قال كثير من الأصحاب : لا ينتفع بها فيه ، رواية واحدة . قال ابن عقيل : ولو لم ينجس الماء ، بأن كان يسع قلتين فأكثر . قال : لأنها نجسة العين . أشبهت جلد الخنزير . وقال الشيخ تقي الدين في فتاويه : يجوز الانتفاع بها في ذلك ، إن لم ينجس العين .

فأمره : فعلى القول بجواز استعماله : يباح دبغه . وعلى المنع : هل يباح دبغه أم لا ؟ فيه وجهان . وأطلقهما ابن تيمم ، والرعاية الكبرى ، والزركشى . قال في الفروع : فإن جاز أبيح الدبغ . وإلا احتمل التحريم ، واحتمل الإباحة كفصل

نجاسة بمائع وماء مستعمل ، وإن لم يطهر . كذا قال القاضي . وكلام غيره خلافه وهو أظهر . انتهى .

تنبيه : قوله ﴿ وَلَا يَطْهَرُ جِلْدُ غَيْرِ الْمَا كُولِ بِالذِّكَاةِ ﴾ يعني : إذا ذبح ذلك وهو صحيح . بل لا يجوز ذبحه لأجل ذلك ، خلافاً لأبي حنيفة ، ولا لغيره . وقال الشيخ تقي الدين : ولو كان في النزاع .

وظاهر كلام المصنف : ولو كان جلد آدمي . وقلنا يتنجس بموته ، وهو صحيح . قاله القاضي وغيره . واقتصره عليه في القروع . اختاره ابن حامد . قاله في مجمع البحرين والفائق . وقال الشارح : وحكى ذلك عن ابن حامد [وقال في مكان آخر : ويحرم استعمال جلد آدمي إجماعاً . قال في التعليق وغيره : ولا يطهر بدبغه وأطلق بعضهم وجهين انتهى] قال ابن تيمم : وفي اعتبار كونه مأكولاً وغير آدمي وجهان . وقال في الرعاية الكبرى : وفي جلد آدمي وجهان : أنه نجس بموته .

فوائد

ما يطهر بدبغه انتفع به . ولا يجوز أكله على الصحيح من المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . ونص عليه [وقيل : يجوز] وقال في مكان آخر : ويحرم استعمال جلد آدمي إجماعاً . قال في التعليق وغيره : ولا يطهر بدبغه ، وأطلق بعضهم وجهين انتهى ^(١) . [وفيه رواية . اختاره ابن حامد . قاله في مجمع البحرين . والفائق . وقال الشارح : وحكى عن ابن حامد ^(٢) . ويجوز بيعه على الصحيح من المذهب . وعليه الأصحاب . وعنه لا يجوز . وهو قول في الرعاية ، كما لو لم يطهر بدبغه ، وكما لو باعه قبل الدبغ . نقله الجماعة ، وأطلق الروايتين في الحاوي الكبير في البيوع ، وأطلق أبو الخطاب جواز بيعه مع نجاسته كمنوب

(١) كذا في النسخة الاستانبولية . ويظهر أن موضعها في نسخة الشيخ أليق .
بمكانها . فتأمل . (٢) مؤخر في نسخة الشيخ .

نجس . قال في القروع : فيتوجه منه بيع نجاسة يجوز الانتفاع بها . ولا فرق . ولا إجماع كما قيل . قال ابن القاسم المالكي : لا بأس ببيع الزبل . قال اللخمي : هذا من قوله يدل على بيع العذرة . وقال ابن الماجشون : لا بأس ببيع العذرة . لأنه من منافع الناس .

فوائد

الأولى : يباح لبس جلد الثعلب في غير صلاة . فيه نص عليه . وقدمه في الفائق . وعنه يباح لبسه . وتصح الصلاة فيه . واختاره أبو بكر . وقدمه في الرعاية وعنه تسكره الصلاة فيه . وعنه يحرم لبسه . اختاره الخلال . ذكره في التلخيص وأطلقه . وأطلق الخلاف ابن تميم [قال في الرعاية وقيل : يباح لبسه قولاً واحداً . وفي كراهة الصلاة فيه وجهان . انتهى . وقال المصنف ، والشارح] وابن عبيدان وغيرهم : الخلاف في هذا مبنى على الخلاف في حلها . وقال في القروع : وفي لبس جلد الثعلب روايتان . ويأتي حكم حلها في باب الأطعمة . ويأتي آخر ستر العورة . وهل يكره لبسه وافتراشه جلدًا مختلفًا في نجاسته ؟

الثانية : لا يباح افتراش جلود السباع « مع الحكم بنجاستها على الصحيح من المذهب . اختاره القاضي والمصنف ، والشارح ، وابن عبيدان ، وغيرهم . وعنه يباح . اختاره أبو الخطاب . وبالغ حتى قال : يجوز الانتفاع بجلود الكلاب في اليابس . وسد البثوق ونحوه . ولم يشترط دباغاً . وأطلقهما في القروع . والفائق والرعاية الكبرى . وحكاها وجهين .

والثالثة : في الخرز بشعر الخنزير روايات : الجواز ، وعدمه . صححه في مجمع البحرين . وقدمه ابن رزين في شرحه . وأطلقهما ابن تميم ، والمذهب ، ومسبوك الذهب « والكراهة . وقدمه في الرعايتين . وصححه في الحاويين . وحزم به في المنور : وأطلقه في القروع . وأطلق الكراهة والجواز في المعنى والشرح .

ويجب غسل ما خرز به رطباً على الصحيح من المذهب . قدمه في الفروع وابن تيم ، وابن عبيدان . قال في الرعاية : هذا الأقيس . وعنه لا يجب . لإفساد المغسول .

والرابعة : نص أحمد على جوز المنخل من شعر نجس . واقتصر عليه ابن تيم وجزم به في الفائق ، والرعاية الكبرى ، ثم قال : وقلت يكره .

فوائد

منها : جعل مصران وتراً دباغ . وكذلك الكرش . ذكره أبو المعالي . قال في الفروع : ويتوجه لا .

ومنها : يشترط فيما يدبغ به أن يكون منشفاً للرطوبة « منقياً للخبث ، بحيث لو نقع الجلد بعده في الماء لم يفسد . وزاد ابن عقيل : وأن يكون قاطعاً للرائحة والشهوة . ولا يظهر منه رائحة ، ولا طعم ، ولا لون خبيث ، إذا انتفع به بعد دبغه في المائعات .

ومنها : يشترط غسل المدبوغ على الصحيح . اختاره المصنف ، والمجد في شرحه . وقدمه ابن رزين في شرحه . قال في مجمع البحرين : يشترط غسله في أظهر الوجهين . وصححه في الحواشي والرايتين . قال ابن عبيدان : اشتراط الغسل أظهر . وقيل لا يشترط : وأطلقهما في الكافي ، والشرح ، والتلخيص « والفروع ، والحاوي الكبير ، وابن تيم ، والفائق .

ومنها : لا يحصل الدبغ بنجس : على الصحيح من المذهب ، وعليه الأصحاب وقال في الرعاية الكبرى : يحصل به . ويفسل بعده . قلت : فيعابى بها .

ومنها : لو شمس أو ترب من غير دبغ : لم يطهر . قدمه في التلخيص ، والرعاية الكبرى ، وحواشي الحرر . وقدمه في الرعاية الصغرى ، والحاوي الكبير في التشميس . وقيل : يطهر . وأطلقهما ابن تيم فيهما . وأطلقهما في التشميس في

الفائق ، والفروع . وقال : ويتوجهان في تربيته ، أوريح . فكأنه ما اطلع على الخلاف في التريب .

ومنها : لا يفتقر الدبغ إلى فعل . فلو وقع جلد في مديقة فاندبغ طهر .
قوله ﴿ وَلَبَنُ الْمَيْتَةِ وَأَتَقَحَّتْهَا نَجَسٌ فِي ظَاهِرِ الْمَذْهَبِ ﴾ .
وهو المذهب . وعليه الأصحاب . وعنه أنه طاهر مباح . اختاره الشيخ
تقي الدين ، وصاحب الفائق . وجزم به في نهاية ابن رزين . وصححه في نظمها .
وأطلقهما في الرعايتين .

فائدة : حكم جلدة الأنفحة حكم الأنفحة على الصحيح من المذهب . وقدمه
في الفروع وغيره . وجزم جماعة بنجاسة الجلدة . وذكره القاضي في الخلاف اتفاقاً .
وقال في الفائق : والنزاع في الأنفحة دون جلدها . وقيل : فيهما .
قوله ﴿ وَعَظْمُهَا ، وَقَرْنُهَا ، وَظَفْرُهَا : نَجَسٌ ﴾ .

وكذا عَصَبُهَا وحافرها ، يعني التي تنجس بموتها . وهو المذهب . وعليه
الأصحاب وعنه طاهر . ذكرها في الفروع وغيره . قال في الفائق : وخرج أبو الخطاب
الطهارة . واختاره شيخنا ، يعني به الشيخ تقي الدين . قال : وهو المختار . انتهى .
قال بعض الأصحاب : فعلى هذا يجوز بيعه . قال في الفروع : فقيل لأنه لا حياة فيه .
وقيل - وهو الأصح - لا تنفأ سبب التنجيس . وهو الرطوبة . انتهى . وفي أصل
المسألة وجه : أن ما سقط عادة ، مثل قرون الوعل : طاهر . وغيره نجس .

قوله ﴿ وَصُوفُهَا ، وَشَعْرُهَا ، وَرِيشُهَا طَاهِرٌ ﴾ .

وكذلك الوبر ، يعني : الطاهر في حال الحياة . وهذا المذهب . وعليه جماهير
الأصحاب . وقطع به أكثرهم . نقل الميموني : صوف الميتة ما أعلم أحداً كرهه .
وعنه أن ذلك كله نجس . اختاره الآجری . قال : لأنه ميتة . وقيل : ينجس شعر
الهر ، وما دونها في الخلقة بالموت ، لزوال علة الطواف ، ذكره ابن عقيل .

فائدة : في الصوف والشعر والريش المنفصل من الحيوان الحى الذى لا يؤكل
غير الكلب والخنزير والآدمى ، ثلاث روايات : النجاسة ، والطهارة ، والنجاسة
من النجس ، والطهارة من الطاهر . وهى المذهب . قال المصنف فى المغنى ،
والشارح ، وابن تيميم ، ومجمع البحرين : وكل حيوان فحس شعره حكم بقية
أجزائه : ما كان طاهراً فشعره طاهر حياً وميتاً . وما كان نجساً فشعره كذلك لافرق
بين حالة الحياة وحالة الموت . قال ابن عبيدان : والضابط أن كل صوف ، أو شعر
أو وبر ، أو ريش . فإنه تابع لأصله فى الطهارة والنجاسة ، وما كان أصله مختلفاً
فيه : خرج على الخلاف . انتهى . وقال فى الحاويين ، والرعاية الصغرى
وشعرها وصوفها ووبرها وريشها طاهر . وعنه نجس . وكذلك كل حيوان طاهر
لا يؤكل . وقال فى الرعاية الكبرى ، بعد أن حكى الخلاف فى الصوف ونحوه :
ومنفصله فى الحياة طاهر . وقيل : لا . وهو بعيد . انتهى . وقال فى الفروع -
بعد أن حكى الخلاف فى الشعر ونحوه ، وقدم أنه طاهر - وكذلك من حيوان
حى لا يؤكل ، وعنه من طاهر : طاهر . انتهى .

فظاهر كلامه : أن تلك الأجزاء من الحيوان الحى الذى لا يؤكل : طاهرة على
المقدم ، سواء كانت من طاهر أو نجس . وليس كذلك . وظاهر كلامه : إدخال
شعر الكلب والخنزير ، وأن المقدم : أنه طاهر الأمر كذلك . بل هو قدم
فى باب إزالة النجاسة : أن شعرها نجس . وقطع به جمهور الأصحاب . والظاهر :
أنه أراد غيرهما . وأطلق الروايات الثلاث ابن تيميم فى آخر باب اللباس .

وأما شعر الآدمى المنفصل : فالصحيح من المذهب ، وعليه الأصحاب : طهارته
قطع به كثير منهم . وعنه نجاسته ، غير شعر النبى صلى الله عليه وسلم . وعنه نجاسته
من كافر . وهو قول فى الرعاية . واختاره بعض الأصحاب . والصحيح من المذهب :
طهارة ظفره . وعليه الأصحاب . وفيه احتمال بنجاسته . ذكره ابن رجب فى القاعدة
الثانية وغيره . قال ابن عبيدان : واختاره القاضى . وهما وجهان مطلقاً فى باب إزالة

النجاسة من الرعاية والحاويين . ويأتى فى ذلك الباب حكم الآدمى وأبعاضه .

فائدته

إمراها : إذا صَلَّبَ قشر بيضة الميتة من الطير الماء كحل ، فباطنها طاهر بلا نزاع ونص عليه . وإن لم يصلب فهو نجس على الصحيح من المذهب . وعليه أكثر الأصحاب . جزم به أبو الحسين فى فروعه وغيره . وقدمه فى الكافى والحاوى الكبير ، والفايق وشرح ابن رزين . وقيل : طاهر . واختاره ابن عقيل . وأطلقهما فى الفروع والرايعتين ، وابن تيمم ، والمذهب ، والحاوى الصغير .
والثانية : لو سلقت البيضة فى نجاسة لم تحرم . نص عليه . وعليه الأصحاب .

باب الاستنجاء

قوله ﴿ وَلَا يَدْخُلُ شَيْءٌ فِيهِ ذَكَرُ اللَّهِ تَعَالَى ﴾ .

الصحيح من المذهب : كراهة دخوله الخلاء بشيء فيه ذكر الله تعالى . إذا لم تسكن حاجة . جزم به فى الوجيز ، ومجمع البحرين ، والحاوى الكبير . وقدمه المجد فى شرحه ، وابن تيمم ، وابن عبيدان ، والنظم ، والفروع ، والرايعتين وغيرهم . وعنه : لا يكره . قال ابن رجب فى كتاب الخواتم : والرواية الثانية : لا يكره . وهى اختيار على بن أبى موسى ، والسامرى ، وصاحب المغنى . انتهى . قال فى الرعاية : وقيل : يجوز استصحاب ما فيه ذكر الله تعالى مطلقاً ، وهو بعيد . انتهى . وقال فى المستوعب : تركه أولى . قال فى النكت : ولعله أقرب . انتهى . وقطع ابن عبدوس فى تذكرته بالتحريم « وما هو بعيد . قال فى الفروع : وجزم بعضهم بتحريمه ، كمصحف . وفى نسخ : لمصحف .

قلت : أما دخول الخلاء بمصحف من غير حاجة : فلا شك فى تحريمه قطعاً ولا يتوقف فى هذا عاقل .

تنبيه : حيث دخل الخلاء بخاتم فيه ذكر الله تعالى « جعل فسه في باطن كفه ، وإن كان في يساره أداره إلى يمينه لأجل الاستنجاء .

فائدة : لأبأس بحمل الدراهم ونحوها فيه . نص عليهما ، وجزم به في الفروع وغيره . قال في الفروع : ويتوجه في حمل الحرز مثل حمل الدراهم . قال الناظم : بل أولى بالرخصة من حملها .

قلت : وظاهر كلام المصنف هنا ، وكثير من الأصحاب : أن حمل الدراهم في الخلاء كغيرها في الكراهة وعدمها . ثم رأيت ابن رجب ذكر في كتاب الخواتم : أن أحمد نص على كراهة ذلك في رواية إسحاق بن هانيء . فقال في الدرهم : إذا كان فيه « اسم الله » أو مكتوباً عليه « قل هو الله أحد » يكره أن يدخل اسم الله الخلاء . انتهى :

قوله ﴿ وَلَا يَرْفَعُ ثَوْبَهُ حَتَّى يَذْنُوَ مِنَ الْأَرْضِ ﴾ .

إذا لم تكن حاجة يحتمل الكراهة . وهو رواية عن أحمد . وهي الصحيحة من المذهب وجزم به في الفصول والمغنى ، وشرح العمدة للشيخ تقي الدين ، والمنور ، والمختب . ويحتمل التحريم . وهي رواية ثانية عن أحمد . وأطلقهما في الفروع .

تنبيه : ظاهر قوله ﴿ وَلَا يَتَكَلَّمُ ﴾ الإطلاق . فشمّل ردّ السلام . ومحمد العاطس . وإجابة المؤذن ، والقراءة وغير ذلك . قال الإمام أحمد : لا ينبغي أن يتكلم . وكرهه الأصحاب . قاله في الفروع .

وأما رد السلام : فيكرهه بخلاف في المذهب . نص عليه الإمام . حكاه في الرعاية من عدم الكراهة . قال في الفروع : وهو سهو .

وأما حمد العاطس ، وإجابة المؤذن : فيحمد ، ويحجب بقلبه ، ويكرهه بلفظه على الصحيح من المذهب . وعليه الأصحاب . وعنه لا يكرهه . قال الشيخ تقي الدين : يحجب المؤذن في الخلاء ، ويأتى ذلك أيضاً في باب الأذان .

وأما القراءة : فجزم صاحب النظم بتحريمها فيه . وعلى سطحه . قال في الفروع . وهو متجه على حاجته .

قلتُ : الصواب تحريمه في نفس الخلاء . وظاهر كلام المجد وغيره يكره . وقال في الغنية : لا يتكلم ولا يذكر الله ، ولا يزيد على التسمية والتعوذ . وقال ابن عبيدان : ومنع صاحب المستوعب من الجميع . فقال : ولا يتكلم برد سلام ولا غيره . وكذلك قال صاحب النهاية . قال ابن عبيدان : وظاهر كلام أصحابنا تحريم الجميع . لحديث أبي سعيد^(١) . فإنه يقتضي المنع مطلقاً . انتهى . قال في النكت : دليل الأصحاب يقتضي التحريم . وعن أحمد ما يدل عليه انتهى . وقول ابن عبيدان : إن ظاهر كلام الأصحاب تحريم الجميع : فيه نظر . إذ قد صرح أكثر الأصحاب بالكراهة فقط في ذلك . وتقدم نقل صاحب الفروع . وليس في كلامه في المستوعب وغيره تصريح في ذلك . بل كلاهما محتمل كلام غيرهما .

قوله ﴿ وَلَا يَلْبِثُ فَوْقَ حَاجَتِهِ ﴾ .

يحتمل الكراهة . وهو رواية عن أحمد . وجزم به في الفصول ، والكافي ، وابن تيم ، وابن عبيدان ، وحواشي ابن مفلح ، والمنور ، والمختب . واختاره القاضي وغيره . ويحتمل التحريم . وهو رواية ثانية . اختارها المجد وغيره . وأطلقهما في الفروع تنبيه : هذه المسألة هي مسألة سترها عن الملائكة والجن . ذكره أبو المعالي .

ومعناه في الرعاية . ويوافقه كلام المجد في ذكر الملائكة . قاله في الفروع .

فائدة : لبثه فوق حاجته : مضر عند الأطباء . ويقال : إنه يدمى الكبد .

ويأخذ منه الباسور . قال في الفروع والنكت : وهو أيضاً كشف لعورته في خلوة

(١) روى أحمد وأبو داود وابن ماجه عن أبي سعيد الخدري قال : سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول « لا يخرج الرجلان يضربان العائط كاشفين عن عورتها يتحدثان . فإن الله يمتق على ذلك » .

بلا حاجة . وفي تحريمه وكراهته روايتان . وأطلقهما في الفروع ، والنكت ، وابن تيم
قلت : ظاهر كلام ابن عبيدان ، وابن تيم ، وغيرهما . أن اللبس فوق الحاجة
أخف من كشف العورة ابتداء من غير حاجة . فإنهما جزما هنا بالكراهة .
وصحح ابن عبيدان التحريم في كشفها ابتداء من غير حاجة . وأطلق الخلاف
فيه ابن تيم . ويأتي ذلك في أول باب ستر العورة .

تفسيه : حيث قلنا « لم يحرم » فيما تقدم فيكره . وقال ابن تيم : جاز . وعنه
يكره . قال في الفروع : كذلك قال .

فائده : يستحب تغطية رأسه حال التخلي . ذكره جماعة من الأصحاب .
نقله عنهم في الفروع في باب عشرة النساء .

قلت : منهم ابن حمدان في رعايته ، وابن تيم ، وابن عبيدان ، والمصنف .
والشارح وغيرهم .

تفسيه : قوله « وَلَا يَبُولُ فِي شِقِّ وَلَا سَرَبٍ »

يعنى : يكره بلا نزاع أعلمه .

وقوله « وَلَا طَرِيقٍ » يحتمل الكراهة . وجزم به في الفصول ، ومسبوك
الذهب ، والكافي ، والشرح . وهو الصحيح . ويحتمل التحريم . جزم به في
المغنى ، وابن تيم ، وابن عبدوس في تذكرته ، والمنور ، والمنتخب .

تفسيه : مراده بالطريق هنا : الطريق المسلوك . قاله الأصحاب .

وقوله « وَلَا ظِلِّ نافع » يحتمل الكراهة . وهو الصحيح . جزم به في مسبوك
الذهب ، والكافي ، والشرح . ويحتمل التحريم . وجزم به في المغنى ، وابن تيم
وابن عبدوس في تذكرته ، والمنور ، والمنتخب .

وقوله « وَلَا تَحْتَ شَجَرَةٍ مُثْمَرَةٍ »

وكذا مورد الماء . فيحتمل الكراهة . وهو الصحيح . جزم به في مسبوك

الذهب ، والكافي ، والشرح ، وابن عبدوس في تذكرته ، والمنور ، والمنتخب .
ويحتمل التحريم . وجزم به في المغني ، وابن تيم ، وابن رزين . وقال في مجمع
البحرين : إن كانت الثمرة له : كره . وإن كانت لغيره : حرم . انتهى .
وهما وجهان في المسائل الأربع . وأطلقهما في الفروع . وعبارة كثيرة من
الأصحاب كعبارة المصنف . وظاهر كلام المصنف فيها : الكراهة ، بدليل قوله بعد
ذلك « ولا يجوز أن يستقبل القبلة » وبقوله « قيل : ولا يبول في شق ولا سرب »
فإنه يكره بلا نزاع كما تقدم .

تفسيره

أمرهما : قوله « مشمرة » يعني عليها ثمرة . قاله كثير من الأصحاب . وقال
في مجمع البحرين : والذي يقتضيه أصل المذهب - من أن النجاسة لا يطهرها ريح
ولا شمس - أنه إذا غلب على الظن مجيء الثمرة قبل مطر أو سقي : يطهرانه ، كما
لو كان عليها ثمرة ، لاسيما فيما تجمع ثمرته من تحته . كالزيتون . انتهى .
قلت : وفيه نظر ، إلا إذا كانت رطبة ، بحيث يتحلل منها شيء .
الثاني : مفهوم قوله « مشمرة » أن له أن يبول تحت غير الثمرة . وهو صحيح
وهو المذهب . وعليه أكثر الأصحاب . وقطع في تذكرة ابن عقيل ، والمستوعب ،
والنهاية : أنه لا يبول تحت مشمرة ، ولا غير مشمرة .
فوائده : يكره بوله في ماء راكد مطلقاً على الصحيح من المذهب ، نص عليه .
وأطلق الآدمي البغدادى في منتخبه تحريره فيه . وجزم به في منوره . وقال في
الفروع « وفي النهاية : يكره تقوطه في الماء الراكد . انتهى . وجزم به في الفصول
أيضاً . فقال : يكره البول في الماء الدائم . وكذا التغوط فيه .
ويكره بوله في ماء قليل جار ، ولا يكره في الكثير على الصحيح من
المذهب . واختار في الحاوى الكبير الكراهة . انتهى .

ويحرم التغوط في الماء الجارى على الصحيح . جزم به في المغنى ، والشرح .
وعنه يكره . جزم به الجحد في شرحه ، وابن تميم ، وصاحب الحاوى الكبير ، ومجمع
البحرين . وتقدم كلامه في الفصول ، والنهاية . وأطلقهما في الفروع . وقال في
الرعاية الكبرى : ولا يبول في ماء واقف . ولا يتغوط في ماء جار .

قلت : إن نجسا بهما . انتهى .

ويكره في إناء بلا حاجة على الصحيح من المذهب . نص عليه . وقيل :
لا يكره . وقدمه ابن تميم ، وابن عبيدان . ويكره في مستح غير مبلط . ولا
يكره في المبلط على الصحيح من المذهب . وعنه يكره .

ولا يكره البول في المقبرة على الصحيح من المذهب . جزم به الجحد في
شرح ، وابن عبيدان ، ومجمع البحرين ، وعنه يكره . وأطلقهما في الفروع .
وابن تميم ، وابن حمدان .

وذكر جماعة منهم ابن عقيل في الفصول ، وابن الجوزى ، وابن تميم ، وابن
حمدان ، وغيرهم : كراهة البول في نار . قال ابن عقيل ، والمصنف ، والشارح :
يقال يورث السقم . زاد في الفصول : ويؤذى برائحته . زاد في الرعاية : ورماد .
قال القاضى في الجامع الكبير ، وابن عقيل في الفصول ، والسامرى ، وابن
حمدان ، وغيرهم : وقزغ . وهو الموضع المتجرد عن النبات مع بقايا منه .

ولا يكره البول قائماً بلا حاجة ، على الصحيح من المذهب . نص عليه . إن
أمن تلوثاً وناظراً . وعنه يكره . قال الجحد في شرحه : وتبعه في الحاوى الكبير
وغیره : وهو الأقوى عندى .

ويحرم تغوطه على مانهى عن الاستجار به . كروث وعظم ونحوهما . وعلى
ما يتصل بحيوان كذنبه ويده ورجله . وقال في الرعاية : ولا يتغوط على ماله حرمة ،
كمطعموم وعلف بهيمة وغيرهما . وقال في النهاية : يكره تغوطه على الطعام ، كعلف
دابة . قال في الفروع : وهو سهو .

ويكره البول والتغوط على القبور . قاله في النهاية لأبي المعالي .

قلت : لو قيل بالتحريم لكان أولى .

قوله ﴿ وَلَا يَسْتَقْبِلُ الشَّمْسَ وَلَا الْقَمَرَ ﴾

الصحيح من المذهب : كراهة ذلك . جزم به في الإيضاح ، والمذهب « مسبوك الذهب » ، والنظم « وجمع البحرين ، والحاوي الكبير ، والنور ، والمتنخب وغيرهم . وقدمه في الفروع ، وابن تيميم ، والفائق ، وغيرهم . وهو ظاهر كلام أكثر الأصحاب ممن لم يصرح بالكراهة .

وقيل : لا يكره . واختاره في الفائق . وعند أبي الفرج الشيرازي : حكم استقبال الشمس والقمر واستدبارهما : حكم استقبال القبلة واستدبارها ، على ما يأتي قريباً . قال في الفروع : وهو سهو . وقال أيضاً : وقيل لا يكره التوجه إليهما ، كبيت المقدس في ظاهر نقل إبراهيم بن الحارث . وهو ظاهر ما في خلاف القاضي . وحمل النهي حين كان قبلة . ولا يسمى بعد النسخ قبلة .

قلت : ظاهر كلام أكثر الأصحاب : عدم الكراهة . وذكر ابن عقيل في النسخ بقاء حرمة وظاهر نقل حنبل فيه يكره .

فأمره : يكره أن يستقبل الريح دون حائل يمنع .

قوله ﴿ وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةَ فِي الْفَضَاءِ . وَفِي اسْتِدْبَارِهَا

فيه ، واستقبالها في البنيان : روايتان ﴾

اعلم أن في هذه المسألة : روايات . إحداها : جواز الاستقبال والاستدبار في البنيان دون الفضاء . وهي المذهب . وعليه أكثر الأصحاب . قال الشيخ تقي الدين : هذا المنصور عند الأصحاب . قال في الفروع : اختاره الأكثر . وجزم به في الإيضاح ، وتذكرة ابن عقيل ، والطريق الأقرب « والعمدة » والنور ، والتسهيل ، وغيرهم . وقدمه في المحرر « والخلاصة » والحاويين ، والفائق ، والنظم ،

ومجمع البحرين . وقال : هذا تفصيل المذهب . واختاره ابن عبدوس في تذكرته .
وصححه ابن عبيدان وغيره .

والثانية : يحرم الاستقبال والاستدبار في القضاء والبنیان . جزم به في الوجيز ،
والمنتخب . وقدمه في الرايتين . واختاره أبو بكر عبد العزيز ، والشيخ تقي الدين
وصاحب الهدى ، والفائق وغيرهم .

والثالثة : يجوزان فيهما .

والرابعة : يجوز الاستدبار في القضاء والبنیان ، ولا يجوز الاستقبال فيهما .
والخامسة : يجوز الاستدبار في البنیان فقط . وحكاها ابن البنا في كامله
وجها . وهو ظاهر ما جزم به المصنف هنا وأطلقهن في القروع .

وقال في المبهم : يجوز استقبال القبلة إذا كان الريح في غير جهتها . وقال
الشریف أبو جعفر في رموس المسائل : يكره استقبال القبلة في الصحارى .
ولا يمنع في البنیان . وقال في الهداية ، والمذهب الأحمد : لا يجوز لمن أراد قضاء
الحاجة استقبال القبلة واستدبارها في القضاء ، وإن كان بين البنیان . جاز في
إحدى الروايتين . والأخرى : لا يجوز في الموضعين . وقال في المذهب : يحرم
استقبال القبلة إذا كان في القضاء ، رواية واحدة . وفي الاستدبار روايتان . فإن
كان في البنیان : ففي جواز الاستقبال والاستدبار روايتان . وقال في التلخيص :
والبلغة : لا يستقبل القبلة . وفي الاستدبار روايتان . ويجوز ذلك في البنیان في
أصح الروايتين .

فأمرتاه

إمراهما : يكفى انحرافه عن الجهة على الصحيح من المذهب . ونقله أبو داود .
ومعناه في الخلاف . قال في القروع : وظاهر كلام صاحب المحرر وحفيده :
لا يكفى . ويكفى الاستتار بدابة وجدار وجبل ونحوه ، على الصحيح من المذهب

وقيل : لا يكره . قال في الفروع : وظاهر كلامهم لا يعتبر قر به منها . كما لو كان في بيت . قال : ويتوجه وجهه ، كستره صلاة . ومال إليه .

الثانية : يكره استقبالها في فضاء باستنجاء واستجار على الصحيح من المذهب وعليه الأصحاب . وقيل : لا يكره . ذكره في الرعاية .

قلت : ويتوجه التحريم .

قوله « فَإِذَا فَرَغَ مَسَحَ بِيَدِهِ الْيُسْرَى مِنْ أَصْلٍ ذَكَرَهُ إِلَى رَأْسِهِ .

ثُمَّ يَنْتُرُهُ ثَلَاثًا »

نص على ذلك كله . وظاهره : يستحب ذلك كله ثلاثا . وقاله الأصحاب . قاله في الفروع . وقال الشيخ تقي الدين : يكره السَّلْتُ والنَّتْرُ . قال ابن أبي الفتح في مطلعته : قول المصنف « ثلاثا » عائد إلى « مسح ونتره » أى يمسه ثلاثا . وينتره ثلاثا . صرح به أبو الخطاب في الهداية . انتهى . وهو في بعض نسخها « وليس ذلك في بعضها .

وقوله « من أصل ذكره » هو الدَّرَزَايُ^(١) من حلقة الدبر .

تفسير : ظاهر كلام المصنف وكثير من الأصحاب : أنه لا يتنحّض ، ولا يمشی بعد فراغه ، وقبل الاستنجاء . وهو صحيح . قال الشيخ تقي الدين : كل ذلك بدعة . ولا يجب باتفاق الأئمة . وذكر في شرح العمدة قولاً : يكره نحنحة ومشي « ولو احتاج إليه . لأنه وسوسة .

وقال جماعة من الأصحاب « منهم : صاحب الرعايتين ، والحاوي الصغير » وغيرهم : يتنحّض . زاد في الرعايتين ، والحاوي : ويمشی خطوات . وعن أحمد نحو ذلك . وقال المصنف : يستحب أن يمكث بعد بوله قليلا .

فائدة : يكره بصفه على بوله للوسواس . قال المصنف والشارح وغيرهما :

يقال : يورث الوسواس .

(١) كذا بالأصول .

قوله ﴿وَلَا يَمَسُّ فَرْجَهُ يَمِينِهِ . وَلَا يَسْتَجْمِرُ بِهَا﴾

وكذا قال جماعة . فيحتمل الكراهة . وهو الصحيح من المذهب . وعليه أكثر الأصحاب . وجزم به في المستوعب ، والنظم ، والوجيز ، والحاوي الكبير ، وتذكرة ابن عبدوس ، وغيرهم . وقدمه في الفروع ، والرعايتين ، والحاوي الصغير وغيرهم . ويحتمل التحريم . وجزم به في التلخيص . وهما وجهان . وأطلقهما ابن تميم .

قوله ﴿فَإِنْ فَعَلَ أَجْزَأُهُ﴾

إن قلنا بالكراهة : أجزاء الاستنجاء والاستجمار . وإن قلنا بالتحريم أجزاء أيضاً على الصحيح من المذهب . وقيل : لا يجزئ . قال في مجمع البحرين ، قلت : قياس قولهم في الوضوء في الفضة : أنه لا يجزئه هنا . انتهى . وقيل : يجزئ الاستنجاء . دون الاستجمار . وجزم ابن تميم بصحة الاستنجاء . وأطلق الوجهين في الاستجمار .

فائدة : قيل : كراهة مسّ الفرج مطلقاً أي في جميع الحالات . وهو ظاهر نقل صالح . قال في روايته : أكره أن يمسّ فرجه يمينه . وذكره المجد . قال في الفروع : وهو ظاهر كلام الشيخ ، يعني به المصنف . وقيل : الكراهة مخصوصة بحالة التخلي . وحمل ابن منبج في شرحه كلام المصنف عليه . وترجم الخلال رواية صالح كذلك . ويأتي في أواخر كتاب النكاح : هل يكره النظر إلى عورة نفسه أم لا ؟ .

تفصيل : محل الخلاف - أعني الكراهة والتحريم في مسّ الفرج والاستجمار بها - إذا لم تكن ضرورة . فإن كان ثم ضرورة : جاز من غير كراهة .

فائدة : إذا استجمر من الغائط أخذ الحجر بشماله فمسح به . وإن استجمر من البول . فإن كان الحجر كبيراً أخذ ذكره بشماله فمسح به . وقال المجد : يتوخى

الاستجار بجدار . أو موضع ناتئ من الأرض ، أو حجر ضخم لا يحتاج إلى إمساكه فإن اضطر إلى الحجارة الصغار جعل الحجر بين عقبيه أو بين أصابعه . وتناول ذكره بشماله فمسحه بها . فإن لم يمكنه أمسك الحجر بيمينه ، ومسح بشماله ، على الصحيح من المذهب . صححه المجد في شرحه وابن عبيدان ، وصاحب الحاوي الكبير ، والزرکشی ، وجمع البحرين . وقدمه في الرعاية الكبرى . وقيل : يمسك ذكره بيمينه . ويمسح بشماله . وأطلقهما ابن تيم . وعلى كلا الوجهين يكون المسح بشماله . قال ابن عبيدان : فإن كان أقطع اليسرى ، أو بها مرض . ففي صفة استجاره وجهان . أحدهما : يمسك ذكره بيمينه ويمسح بشماله . والثاني - وهو الصحيح . قاله صاحب المحرر - يمسك الحجر بيمينه ، وذكركه بشماله ، ويمسحه به . انتهى .

قلت : وفي هذا نظر ظاهر . بل هو - والله أعلم - غلط في النقل ، أو سبقة قلم . فإن أقطع اليسرى لا يمكنه المسح بشماله ، ولا المسك بها . ولا يمكن حمله على أقطع رجله اليسرى . فإن الحكم في قطع كل منهما واحد . وقد تقدم الحكم في ذلك . والحكم الذي ذكره هنا : هو نفس الحكم الذي ذكره في المسألة التي قبله . فهنا سقط . والنسخة بخط المصنف . والحكم في أقطع اليسرى ومريضها : جواز الاستجار باليمين من غير نزاع ، صرح به الأصحاب كما تقدم قريبا .

تنبيه : قوله ﴿ ثُمَّ يَتَحَوَّلُ عَنْ مَوْضِعِهِ ﴾

مراده : إذا خاف التلوث . وأما إذا لم يخف التلوث : فإنه لا يتحول . قاله الأصحاب .

قوله ﴿ ثُمَّ يَسْتَجِيرُ . ثُمَّ يَسْتَنْجِي بِالماء ﴾

الصحيح من المذهب : أن جمعهما مطلقا أفضل . وعليه الأصحاب . وظاهر

كلام ابن أبي موسى : أن الجمع في محل الغائط فقط أفضل . والسنة^(١) أن يبدأ بالحجر . فإن بدأ بالماء فقال أحمد : يكره . ويجوز أن يستنجي في أحدهما ويستجمر في الآخر . نص عليه .

فائفة : الصحيح من المذهب : أن الماء أفضل من الأحجار عند الانفراد . وعليه جمهور الأصحاب . وعند الحجر أفضل منه . اختاره ابن حامد والحلال ، وأبو حفص العسكبرى . وعنه يكره الاقتصار على الماء . ذكرها في الرعاية . واختارها ابن حامد أيضاً .

قوله ﴿ وَيُجْزِيهِ أَحَدُهُمَا : إِلَّا أَنْ لَمْ يَعْدُوا الْخَارِجَ مَوْضِعَ الْعَادَةِ . فَلَا يُجْزِي إِلَّا الْمَاءُ ﴾

هذا المذهب مطلقاً . وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به كثير منهم صاحب الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والمنفى ، والكافي ، والشرح ، والمحرم ، والتلخيص ، والبلغة ، والخلاصة ، والوجيز ، والمنور ، والمنتخب ، وغيرهم . وقدمه في الفروع ، وابن تيم ، وابن عبيدان ، وجمع البحرين ، والفاقي ، وغيرهم . وقيل : إذا تعدى الخارج موضع العادة : وجب الماء على الرجل دون المرأة .

فائفة : الصحيح من المذهب : أنه لا يستجمر في غير المخرج . نص عليه . وقدمه في الفروع ، والرعاية . قال ابن عقيل ، والشيرازي : لا يستجمر في غير المخرج . قال في الفصول : وحد المخرج : نفس الثقب . انتهى . واغتفر المصنف ، والمجد ، وصاحب التلخيص ، والسامري ، وجمهور الأصحاب : ما تجاوزته تجاوزاً جرت العادة به .

وقيل : يستجمر في الصفحتين والحشفة . حكاه الشيرازي . واختار الشيخ

(١) لعله يشير إلى حديث فضل أهل قباء وأنهم كانوا يجمعون بينهما : وهو ضعيف عند أهل الحديث .

تقى الدين : أنه يستجمر في الصفحتين والحشفة وغير ذلك للعموم . قاله في الفروع
وَحَدَّ الشيخ تقى الدين في شرح العمدة مايتجاوز موضع العادة : بأن ينتشر الغائط
إلى نصف باطن الألية فأكثر ، والبولُ إلى نصف الحشفة فأكثر . فإذا يتعين الماء
قال الزركشى : وهو ظاهر كلام أبي الخطاب في الهداية . وقال ابن عقيل : إن
خرجت أجزاء الحقنة فهي نجسة ، ولا يجزئ فيها الاستجمار . وتابعه جماعة ، منهم
ابن تميم ، وابن حمدان ، وابن عبيدان ، والزركشى وغيرهم .

قلت : فيعالي بها .

تنبيه : شمل كلام المصنف الذكر : والأُنثى ، الثيب والبكر . أما البكر :
فهي كالرجل « لأن عُدَّرتها تمنع انتشار البول في الفرج . وأما الثيب : فإن خرج
بولها بحدة ولم ينتشر فكذلك . وإن تعدَّى إلى مخرج الخيض . فقال الأصحاب :
يجب غسله كالمنتشر عن المخرج . ويحتمل أن يجزئ فيه الحجر . قال الجدي في
شرح الهداية : وهو الصحيح . فإنه معتاد كثيراً . والعمومات تعضد ذلك .
واختاره في مجمع البحرين « والحاوى الكبير . وقال هو وغيره : هذا إن قلنا :
يجب تطهير باطن فرجها ، على ما اختاره القاضى . والمنصوص عن أحمد : أنه لا يجب
فتكون كالبكر . قولاً واحداً . وأطلقهما ابن تميم .

فائدة : لا يجب الماء لغير المتعدى على الصحيح من المذهب . نص عليه .
وجزم به ابن تميم . وقدمه في الفروع ، والرعاية الكبرى « والزركشى . قال
في القواعد الفقهية : هذا أشهر الوجهين . وهو قول القاضى . وهو ظاهر كلام
الخرقى . ويحتمله كلام المصنف هنا .

وقيل : يجب الماء للمتعدى ولغيره . جزم به في الوجيز ، والرعاية الصغرى .
وقال : غسلاً . وقطع به أبو يعلى الصغير . وهو ظاهر كلام المصنف هنا ، والمجد
في الحرر ، وتذكرة ابن عبدوس وغيرهم . وحكى ابن الزاغونى في وجيزه الخلاف

روايتين . وقال في الفروع : ويتوجه الوجوب للمتعدى ولغيره « مع الاتصال دون غيره .

فائدة : لو تنجس المخرجان « أو أحدهما بغير الخارج ، ولو باستجار بنجس . وجب الماء عند الأصحاب . وفي المغنى احتمال بإجزاء الحجر . قال الزركشى : وهو وهم . وتقدم كلام ابن عقيل في الحقنة . وقال في الرايتين : وفي إجزاء الاستجار عن الغسل الواجب فيهما وجهان .

فوائد

منها : يبدأ الرجل والبكر بالقبيل على الصحيح من المذهب . قدمه في الفروع . وقيل : يتخيران . وقيل : البكر كالثيب . وقدمه جماعة . وأما الثيب : فالصحيح من المذهب : أنها بخيرة . قدمه في الفروع ، وابن تيميم « وغيرهما . وجزم به في المغنى ، والشرح ، والمذهب . واختاره ابن عقيل وغيره وقيل : يبدأ بالدبر . وقدمه في الرايتين ، والحاوى الصغير . وقطع به الشيرازى ، وابن عبدوس المتقدم . قال المجد فى شرحه ، وابن عبيدان ، ومجمع البحرين ، والحاوى الكبير ، والزركشى : الأولى بداءة الرجل فى الاستنجاء بالقبيل . وأما المرأة : ففيها وجهان . أحدهما : التخير . والثانى : البداءة بالدبر . وأطلقوا الخلاف . وصرحوا بالتسوية بين البكر والثيب . وقال ابن تيميم : يبدأ الرجل بقبله ، والمرأة بأيهما شاءت . وفيه وجه تبدأ المرأة بالدبر . وقال فى الرايتين ، والحاوى الصغير : ويبدأ الرجل بقبله ، والمرأة بدبرها . وقيل : يتخيران بينهما . زاد فى الكبرى « وقيل : البكر تتخير . والثيب تبدأ بالدبر . ومنها : لو انسد المخرج وانفتح غيره . لم يحز فيه الاستجار على الصحيح من المذهب . اختاره ابن حامد ، والمصنف ، والشارح ، وابن عبيدان [وصححه فى المذهب] وقدمه فى النظم ، وابن رزى . ونصره . وفيه وجه آخر : يحزى الاستجار فيه . اختاره القاضى ، والشيرازى . وقدمه فى الرايتين ، والحاوى

الكبير . وأطلقهما في الفروع ، وابن تيم ، والزركشي ، وصاحب مجمع البحرين
وقيل : لا يجرى مع بقاء المخرج المعتاد . قال ابن تيم : ظاهر كلام الأصحاب
أجزاء الوجهين مع بقاء المخرج أيضاً .

تنبيه : هذا الحكم سواء كان المخرج فوق المعدة أو أسفل منها على الصحيح
من المذهب . وصرح به الشيرازي . وقدمه في الفروع ، والرايتين ، والحاوي
الكبير ، والزركشي وغيرهم . وقال ابن عقيل : الحكم منوط بما إذا انفتح المخرج
تحت المعدة . وتبعه المجد وجماعة ، منهم صاحب مجمع البحرين . قال في المذهب :
إذا انسد المخرج وانفتح أسفل المعدة ، فخرج منه البول والغائط : لم يجر فيه الاستنجار
في أصح الوجهين .

ومنها : إذا خرج من أحد فرجي الخنثى نجاسة ، لم يجره الاستنجار . قاله
في النهاية . وجزم به ابن عبيدان . وقدمه في الفروع . ذكره في باب نواقض
الوضوء . وقيل : يجرى الاستنجار ، سواء كان مشكلاً أو غيره ، إذا خرج من
ذكره وفرجه . قال في الفروع : ويتوجه وجهه ، يعني بالإجزاء .

ومنها : لا يجب غسل ما أمكن من داخل فرج ثيب في نجاسة وجنابة
على الصحيح من المذهب . نص عليه . اختاره المجد وحفيده وغيرهما . وقدمه
ابن تيم ، وابن عبيدان ، ومجمع البحرين ، والفائق . وقيل : يجب . اختاره
القاضي . وأطلقهما في الفروع ، والرعاية الكبرى . ويأتي ذلك أيضاً في آخر
الفصل . فعلى الأول : لا تدخل يدها وإصبعها ، بل تغسل ما ظهر . نقل
أبو جعفر : إذا اغتسلت فلا تدخل يدها في فرجها . قال القاضي في الخلاف :
أراد أحمد ما غرض في الفرج ، لأن المشقة تلحق به . قال ابن عقيل وغيره :
هو في حكم الباطن . وقال أبو المعالي ، وصاحب الرعاية وغيرهما : هو في حكم
الظاهر . وذكره في المطلع عن أصحابنا . واختلف كلام القاضي . قال في الفروع :
وعلى ذلك يخرج : إذا خرج ما احتشته ببلل : هل ينقض أم لا ؟ قال في الرعاية :

لا ينقض . لأنه في حكم الظاهر . وقال أبو المعالي : إن ابتل ولم يخرج من مكانه .
فإن كان بين الشَّفرين نقض . وإن كان داخلياً لم ينقض . قال في الفروع :
ويخرج على ذلك أيضاً فساد الصوم بدخول إصبعها أو حيضٍ إليه . والوجهان
المتقدمان في حشفة الأكلف في وجوب غسلها . وذكر بعضهم أن حكم طرف
الغلفة كرأس الذكـر . وقيل : حشفة الأكلف المفتوق أظهر . قاله في الرعاية .
ومنها : الدبر في حكم الباطن . لإفساد الصوم بنحو الحقنة ، ولا يجب
غسل نجاسته .

ومنها : الصحيح من المذهب : أن أثر الاستجمار نجس ، يعنى عن يسيره .
وعليه جماهير الأصحاب . وجزم به في المستوعب وغيره . وقدمه في الفروع وغيره .
قال ابن عبيدان : هذا اختيار أكثر الأصحاب . وعنه طاهر . اختاره جماعة ،
منهم ابن حامد [وابن رزين] ويأتى ذلك في باب إزالة النجاسة عند قوله « ولا
يعنى عن يسير شيء من النجاسات إلا الدم وما تولد منه من القيح والصدید ، وأثر
الاستنجاء » .

ومنها : يستحب لمن استنجى : أن ينضح فرجه وسراويله على الصحيح من
المذهب . وعنه لا يستحب كمن استجمر .

قوله ﴿ ويجوزُ الاستِجْمَارُ بِكُلِّ طَاهِرٍ يُنْتَقَى كَالْحِجْرِ وَالْخَشَبِ
وَالْخَرَقِ ﴾ .

وهذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به كثير منهم . وعنه يختص
الاستجمار بالأحجار . واختارها أبو بكر . وهو من المفردات .

تفصيل : ظاهر كلام المصنف : جواز الاستجمار بالمفصوص ونحوه . وهو قول
في الرعاية ، ورواية مخرجة . واختار الشيخ تقي الدين في قواعده على الصحيح
من المذهب - وعليه الأصحاب - اشتراط إباحة المستجمر به . وهو من المفردات .

تغيم : حد الإنقاء بالأحجار بقاء أثر لا يزيله إلا الماء . جزم به في التلخيص ،
والرعاية ، والزركشى . وقدمه في الفروع . وقال المصنف ، والشارح وابن عبيدان
وغيرهم : هو إزالة عين النجاسة وبلتها ، بحيث يخرج الحجر تقياً ليس عليه أثر
إلا شيئاً يسيراً . فلو بقي ما يزول بالحرق لا بالحجر أزيل على ظاهر الأول ، لا الثانى .
والإنقاء بالماء : خشونة الحل كما كان . قال الشارح وغيره : هو ذهاب لزوجة
النجاسة وآثارها ، وهو معنى الأول .

فائدة : لو أتى بالعدد المعتبر اكتفى في زوالها بغلبة الظن . ذكره
ابن الجوزى في المذهب . وجزم به جماعة من الأصحاب . وقدمه في القواعد
الأصولية . وقال في النهاية : لا بد من العلم في ذلك .

قوله ﴿إِلَّا الرُّوثَ وَالْعِظَامَ﴾ .

وهذا المذهب . وعليه الأصحاب . واختار الشيخ تقي الدين الإجزاء بهما .
قال في الفروع : وظاهر كلام الشيخ تقي الدين : وبما نهى عنه . قال : لأنه لم ينه
عنه لكونه لا يُنقى ، بل لإفساده . فإذا قيل : يزول بطعامنا مع التحريم ،
فهذا أولى .

قوله ﴿وَالطَّعَامَ﴾ .

دخل في عمومهِ : طعام الآدمى وطعام البهيمة . أما طعام الآدمى : فصرح بالمنع
منه الأصحاب . وأما طعام البهيمة : فصرح جماعة أنه كطعام الآدمى . منهم
أبو الفرج ، وابن حمدان في رعايته ، والزركشى وغيرهم . واختار الشيخ تقي الدين
في قواعده الإجزاء بالمطعم ونحوه . ذكره الزركشى .

قوله ﴿وَمَالَهُ حُرْمَةٌ﴾ .

كما فيه ذكر الله تعالى . قال جماعة كثيرة من الأصحاب : وكتب
حديث وفقه .

قلت : وهذا لا شك فيه . ولا نعلم ما يخالفه .
قال في الرعاية : وكتب مباحة . وقال في النهاية : وذهب وفضة . قال في
الفروع : ولعله مراد غيره ، لتحريم استعماله . وقال في النهاية أيضاً : وحجارة
الحرم . قال في الفروع : وهو سهو . انتهى . ولعله أراد حرم المسجد ، وإلا
فالإجماع خلافه .

قوله ﴿ وما يَتَّصِلُ بَحْيَوان ﴾ .

هذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب ، وقطعوا به . وجوز الأزجي
الاستجار بذلك .

فوائد

إصداها : لو استجمر بما لا يجوز الاستجار به ، لم يحزه على الصحيح
من المذهب . وتقدم الخلاف في المفصوب ونحوه . وتقدم اختيار الشيخ تقي الدين
في غير المباح والروث والعظام والطعام . فعلى هذا المذهب : إن استنجى بعده بالماء
أجزأ بلا نزاع ، وإن استجمر بعده بمباح . فقال في الفروع ، فقيل : لا يجرى .
وقيل : يجرى إن أزال شيئاً . وأطلق الإجزاء وعدمه ابن تيم ، ومجمع البحرين ،
وابن عبيدان . واختار في الرعاية الكبرى الثالث .
قلت : الصواب عدم الإجزاء مطلقاً . وهو ظاهر ما قدمه في الرعاية الكبرى ،
وإطلاق الوجهين حكاه طريقة .

وقال الزركشي : إذا استنجى بمائع غير الماء : تعين الاستنجاء بالماء الطهور .
وإن استجمر بغير الطاهر : قطع المجد والمصنف في الكافي بتعين الاستنجاء بالماء
وفي المغني : احتمال بإجزاء الحجر . وهو وهم .

وإن استجمر بغير النقي . جاز الاستجار بعده بمنق . وإن استجمر بمحرم
أو محترم ، فهل يجرى الحجر أو يتعين الماء ؟ على وجهين . وتقدم إذا تنجس
المخرجان أو أحدهما بغير الخارج .

الثانية : يحرم الاستجمار بجلد السمك . وجلد الحيوان المذكى مطلقاً ، على الصحيح من المذهب . صححه في الفروع وغيره . وقطع به ابن أبي موسى وغيره . وقيل : يحرم بالمذبوغ منها . وقيل : لا يحرم مطلقاً .

ويحرم الاستجمار بحشيش رطب على الصحيح من المذهب . وقال القاضي في شرح المذهب : يجوز . وأطلق في الرعاية في الحشيش الوجهين .

الثالثة : قوله ﴿ لَا يَجْزِيءُ أَقْلٌ مِنْ ثَلَاثِ مَسْحَاتٍ ﴾ بلا نزاع . وكيفما حصل الإنقاء في الاستجمار ، أجراً . وقال القاضي وغيره : المستحب أن يُمرَّ الحجر الأول من مقدم صفحته اليمنى إلى مؤخرها ، ثم يديره على اليسرى حتى يرجع به إلى الموضع الذي بدأ منه . ثم يمر الثاني من مقدم صفحته اليسرى كذلك . ثم يمر الثالث على المسربة والصفحتين . فيستوعب الحبل في كل مرة . وجزم به في المذهب وغيره .

الرابعة : لو أفرد كل جهة بحجر ، لم يجزه على الصحيح من المذهب . اختاره الشريف أبو جعفر . وابن عقيل . وجزم به في المذهب ، ومسبوك الذهب ، والحاوي الكبير . وقدمه في المغنى ، والشرح ، وابن عبيدان . وقيل : يجزىء . قال المصنف : ويحتمل أن يجزئه لكل جهة مسحة ، لظاهر الخبر . وذكره ابن الزاغوني رواية عن أحمد . وقال في الرعاية : ويسن أن يعم الحبل بكل مسحة بحجر مرة . وعنه بل كل جانب منه بحجر مرة ، والوسط بحجر مرة . وقيل : يكفي كل جهة مسحاً ثلاثاً بحجر ، والوسط مسحة ثلاثاً بحجر انتهى .

قوله ﴿ إِمَّا بِحَجَرٍ ذِي شُعْبٍ ﴾ .

الصحيح من المذهب : أنه يجزىء في الاستجمار الحجر الواحد إذا كان له ثلاث شعب فصاعداً . وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به كثير منهم . وعنه لا يجزىء إلا بثلاثة أحجار . اختاره أبو بكر ، والشيرازي .

قوله ﴿ وَيَجِبُ الاسْتِنْجَاءُ مِنْ كُلِّ خَارِجٍ إِلَّا الرِّيحَ ﴾ .

شمل كلامه الملوّث وغيره ، والطاهر والنّجس . أما النّجس الملوّث : فلا نزاع في وجوب الاستنجاء منه . وأما النّجس غير الملوّث والطاهر : فالصحيح من المذهب ، وعليه جماهير الأصحاب : وجوب الاستنجاء منه . وهو ظاهر كلام الخري ، والهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب . والمستوعب ، والتلخيص ، والبلغة . قال الزركشى ، وابن عبيدان ، وغيرهما : بل هو ظاهر قول أكثر أصحابنا . وقدمه في المغنى ، والشرح ، والفروع ، والرعايتين ، والحاويين ، والزركشى ، وغيرهم .

قلت : وهو ضعيف .

وقيل : لا يجب الاستنجاء للخارج الطاهر . وهو ظاهر المحرر ، والمنور ، والمنتخب . فإنهم قالوا : وهو واجب لكل نجاسة من السبيل [وكذا قيده المجد في شرح الهداية . قال ابن عبدوس في تذكرته : ويجزئ أحدهما لسبيل] نجس بخارجه . قال في التسهيل : وموجبه خارج من سبيل سوى طاهر . وقيل : لا يجب للخارج الطاهر . ولا للنّجس غير الملوّث . قال المصنف - وتبعه الشارح - والقياس لا يجب الاستنجاء من ناشف لا ينجس المحل . وكذلك إذا كان الخارج طاهراً ، كلمنى إذا حكمنا بطهارته . لأن الاستنجاء إنما شرع لإزالة النجاسة . ولا نجاسة هنا . قال في الفروع : وهو أظهر . قال في الرعاية الكبرى : وهو أصح قياساً . قلت : وهو الصواب .

وكيف يستنجى أو يستجمر من طاهر ؟ أم كيف يحصل الإفتاء بالأحجار في الخارج غير الملوّث ؟ وهل هذا إلا شبهة بالعبث ؟ وهذا من أشكل ما يكون . فعلى المذهب يعانى بها . وأطلق الوجوب وعدمه ابن تيم ، والفائق .

قوله « إلا الريح » يعنى لا يجب الاستنجاء له . وهذا المذهب . نص عليه الأصحاب . وقيل : يجب الاستنجاء له . قاله في الفائق . وأوجه حنابلة الشام ،

ذكره ابن الصرفي . قال في الفروع : وقيل : الاستنجاء من نوم وريح ، وإن أصحابنا بالشام قالت : الفرج ترمص كما ترمص العين . وأوجب غسله ، ذكره أبو الوقت الدينوري ، ذكره عنه ابن الصرفي .
قلت : لم نطلع على كلام أحد من الأصحاب بعينه ممن سكن الشام وبلادها قال ذلك .

وقوله في الفروع وقيل « الاستنجاء » صوابه : وقيد بالاستنجاء .
تفسير : عدم وجوب الاستنجاء منها لمنع الشارع منه ، قاله في الانتصار وقال في المبهج : لأنها عرض بإجماع الأصوليين . قال في الفروع : كذا قال . وأما حكمها ، فالصحيح : أنها طاهرة ، وقال في النهاية : هي نجسة ، فتنجس ماء يسيراً . قال في الفروع : والمراد على المذهب ، أو إن تغير بها . وقال في الانتصار : هي طاهرة لا تنقض بنفسها . بل بما يتبعها من النجاسة ، فتنجس ماء يسيراً ويعنى عن خلع سراويل المشقة . قال في الفروع : كذا قال . قال في مجمع البحرين : وفي المذهب وجه بعيد لأعمل عليه بتنجيسها .

قوله ﴿ فَإِنْ تَوَضَّأَ قَبْلَهُ ، فَهَلْ يَصِحُّ وُضُوؤُهُ ؟ عَلَى رَوَاتَيْنِ ﴾

وأطلقهما في الهداية ، والفصول ، والإيضاح ، والمذهب ، والمستوعب ، والكافي ، والهادي ، والتلخيص ، والبلغة ، وابن منبج في شرحه ، وابن تيمم ، وتجريد العناية . وغيرهم . إحداها : لا يصح . وهو المذهب . وعليه جمهور الأصحاب . قال المجد في شرح الهداية : هذا اختيار أصحابنا . قال الشيخ تقي الدين في شرح العمدة : هذا أشهر . قال الزركشي : هذا اختيار الخرق والجمهور . قال في الحاوي الصغير : لا يصح في أصح الروايتين . وصححه الصرصري في نظم زوائد الكافي . وهو ظاهر ما جزم به الخرق . وجزم به في الإفادات ، والتسهيل . وقدمه في الفروع ، والرايعتين ، والحاوي الكبير ، ومسبوك الذهب ، والخلاصة ، وابن رزين في شرحه ، وغيرهم .

والرواية الثانية : يصح . جزم به في الوجيز ، ونهاية ابن رزين ، والمنور ،
والمنتخب . وصححه في النظم ، والتصحيح . قال في مجمع البحرين : هذا أقوى
الروایتين . واختارها المصنف ، والشارح ، والمجد ، وابن عبدوس في تذكرته ،
والقاضي ، وابن عقيل . وقدمها في المحرر .

فأمره : لو كانت النجاسة على غير السبيلين ، أو على السبيلين غير خارجة
منهما : صح الوضوء قبل زوالها على الصحيح من المذهب . وعليه جواهر الأصحاب ،
وقطع به أكثرهم . وقيل : لا يصح . قاله القاضي في بعض كلامه . قال ابن رزين :
ليس بشيء .

قوله ﴿ وَإِنْ تَيَمَّمْ قَبْلَهُ خُرجَ عَلَى الرَّوَّاتَيْنِ ﴾ .

وهو الصحيح من المذهب - يعني تخريج التيمم قبل الاستنجاء ، على روايتي :
تقديم الوضوء على الاستنجاء - اختاره ابن حامد . قال في مسبوک الذهب :
ولا فرق بين التيمم والوضوء ، في أصح الوجهين . وقدمه في الفروع ، والمحرم ،
والبلغة ، والزرکشی ، وتجريد العناية . وقيل : لا يصح « وجهاً واحداً » . اختاره
القاضي ، وابن عبدوس في تذكرته ، والمجد . وجزم به في الإيضاح ، والوجيز ،
والإفادات ، والمنور ، والمنتخب ، وقدمه ابن رزين في شرحه . وأطلقهما في الهداية
والتلخيص ، والمستوعب ، والهادي ، والنظم ، وابن تيمم ، والحاويين ، ومجمع
البحرين ، وابن عبيدان . وطريقة المصنف في السكافي ، والمجد في شرحه ، وغيرهما
أما إذا قلنا بصحة الوضوء : ففي التيمم روايتان ، وإن قلنا بالبطلان ، فهنا
أولى . وقال في الرعاية الكبرى : وفي صحة تيممه قبل الاستنجاء والاستجمار وجهان .
وقيل : روايتان . أظهرهما : بطلانه . وقيل : يجزىء الوضوء قبله « لا التيمم » .
وقيل : لا يجزىء التيمم قبله ، وجهاً واحداً . انتهى . وقال في الصغرى - بعد أن
قدم عدم الصحة في الوضوء - وفي صحة تيممه وجهان . وقال في السكافي ، وشرح

المجد ، والشرح ، والنظم : فعلى القول بصحة الوضوء قبل الاستنجاء ، هل يصح التيمم ؟ على وجهين . انتهى .

فعلى القول بعدم الصحة في التيمم : لو كانت النجاسة في غير السبيلين : صح تقديم التيمم على غسلها على الصحيح من المذهب . اختاره ابن عقيل في الفصول . قال المصنف في المغنى ، وتبعه ابن منجاء في شرحه : والأشبه الجواز . وصححه في الرعاية الكبرى . وقيل : لا يصح . اختاره القاضي . ونقل المصنف في المغنى « والشارح عن ابن عقيل : أنه قال : إن حكم النجاسة على غير الفرج حكمها على الفرج . وقدمه في الشرح ، وابن منجاء في شرحه ، والزرکشی . قال في المذهب : لم يصح التيمم على قول أصحابنا . واقتصر عليه [والذي رأيت في الفصول : القطع بعدم في هذه المسألة ، مع حكايته للخلاف . وأطلقه في مسألة صحة التيمم قبل الاستنجاء] وأطلقهما في الفروع ، والحاوى الكبير ، وابن تيمم ، والكافى ، والخواشى « ومجمع البحرين ، وابن عبيدان ، والزرکشی .

فائدة : إذا قلنا يصح الوضوء قبل الاستنجاء . فإنه يستفيد في الحال مس المصحف ، ولبس الخفين عند مجزئه عما يستنجى به وغير ذلك . وتستمر الصحة إلى ما بعد الاستنجاء ما لم يمس فرجه ، بأن يستجمر بحجر ، أو خرقة ، أو يستنجى بالماء وعلى يده خرقة . فإن مس فرجه خرج على الروايتين في نقض الوضوء به . على ما يأتي إنشاء الله تعالى .

باب السواك

وسنة الوضوء

قوله ﴿السواك مَسْنُونٌ فِي جَمِيعِ الْأَوْقَاتِ، إِلَّا لِلصَّائِمِ بَعْدَ الزَّوَالِ﴾
صرح باستحباب السواك في جميع الأوقات إلا للصائم بعد الزوال . أما غير
الصائم : فلا نزاع في استحباب السواك له في جميع الأوقات في الجملة .
وأما الصائم قبل الزوال : فإن كان بسواك غير رطب استحَبَّ له . قال ابن
نصر الله في حواشي الفروع : يتوجه هذا في غير المواصل . أما المواصل : فتتوجه
كراهته له مطلقاً . انتهى . الذي يظهر : أنه مرادهم . وتعليه يدل عليه .
قلت : فيه نظر . إذا الوصال إما مكروه أو محرم . فلا يرفع الاستحباب .
وإن كان رطباً فيباح على إحدى الروايتين أو الروايات . واختارها المجد ،
وابن عبيدان ، وابن أبي المجد ، وغيرهم . قال في النهاية : الصحيح أنه لا يكره .
هو ظاهر كلام ابن عبدوس في تذكرته . وعنه يكره . قطع به الخوانى وغيره .
وجزم به في المنور . واختاره القاضي وغيره . وقدمه في الرعايتين ، والنظم ، وابن
رزين في شرحه ، والمستوعب . ذكره في كتاب الصيام . وصححه في الحاوى
الصغير ، وأطلقهما [في الهداية ، والمذهب ، والخلاصة ، والمغنى ، والشرح في
الصيام ، و] ابن تميم ، والتلخيص ، والحاوى الكبير ، والفائق ، والزركشى .
وابن عبيدان . وعنه لا يجوز . نقلها سليم الرازى . قاله ابن أبي المجد في مصنفه .
وقال في رواية الأثرم : لا يمجبنى السواك الرطب . وقيل : يباح في صوم النفل .
قلت : وظاهر كلام المصنف هنا - بل هو كالصرح - استحبابه . وهو ظاهر
كلام جماعة . ولم أر من صرح به .

قوله ﴿إِلَّا لِلصَّائِمِ بَعْدَ الزَّوَالِ . فَلَا يُسْتَحَبُّ﴾

وكذا قال في المذهب : يحتمل أن يكون مراده الكراهة . وهو إحدى

الروايات عن أحمد . وهو المذهب . قال في التلخيص والحاوي الصغير : يكره في أصح الروايتين . قال ابن منجا في شرحه : هذا أصح . قال في مجمع البحرين : يكره في أظهر الروايتين . ونصره الجدي في شرحه ، وابن عبيدان ، وغيرها . واختاره ابن عبدوس في تذكرة ، وغيره . وجزم به في البلغة ، والمنور . وقدمه في الهداية ، والخلاصة ، والرعايتين ، والفروع ، والنظم ، والفائق . ويحتمل إباحة . وهي رواية عن أحمد . وقدمه ابن تميم .

وقوله في مجمع البحرين « لا قائل به » غير مسلم . إذ الخلاف في إباحته مشهور ، لكن عذره : أنه لم يطلع عليه .

وأطلق الكراهة وعدمها في الفصول ، والمستوعب ، والكافي ، والمنفى ، والشرح . والحرر ، وابن رزين في شرحه ، والزرکشی . وقيل : يباح في النفل . وعنه يستحب . اختارها الشيخ تقي الدين . قال في الفروع ، والزرکشی : وهي أظهر . واختارها في الفائق . وإليها ميله في مجمع البحرين . وقدمها في نهاية ابن رزين ، ونظمها . وعنه يستحب بغير عود رطب . قال في الحاوي : وإذا أبحنا للصائم السواك : فهل يكره بعود رطب ؟ على روايتين . ونقل حنبلي : لا ينبغي أن يستاك بالعشي .

فائدة : من سقطت أسنانه استاك على لثته ولسانه . ذكره في الرعاية الكبرى ، والإفادات . وقال في أوله : يسن كل وقت على أسنانه ولثته ولسانه . قوله « ويتأكّد استجابته في ثلاثة مواضع : عند الصلاة ، والانتباه من النوم . وتغيّر رائحة الفم »

وكذا قال في المذهب الأحمد ، والعمدة . وزاد في الحرر ، والمنور ، والمنتخب : وعند الوضوء : وزاد على ذلك في الفروع ، والفائق ، والرعاية الصغرى ، والحاويين ، والنظم . وتذكرة ابن عبدوس ، وغيرهم : وعند القراءة . وزاد في التسهيل على ذلك ،

وعند دخول المنزل . واختاره المجد في شرح الهداية . وزاد في الرعاية الكبرى على ذلك : وعند الغسل . وقيل : وعند دخول المسجد . وجزم به الزركشي . وقال ابن تيميم : ويتأكد عند الصلاة ، ودخول المنزل ، والقيام من النوم ، وأكل ما يغير رائحة الفم . قال الزركشي : يتأكد استجابته عند الصلاة ، والقيام من نوم الليل ، ودخول المنزل ، والمسجد ، وقراءة القرآن ، وإطالة السكوت ، وخلو المعدة من الطعام ، واصفرار الأسنان ، وتغير رائحة الفم . وقال في الخلاصة : ويستحب عند قيامه من نومه ، وعند تغير رائحة فمه ، وهو معنى ما في الهداية .

تغيبه : ظاهر قوله ﴿ وَبَسَاتُكَ يَعُودُ لَكَيْنِ ﴾ التساوى بين جميع ما يستاك به . وهو المذهب . وعليه الأصحاب . وقال في الفروع : ويتوجه احتمال أن الأراك أولى . انتهى .

قلت : ويتوجه : أن أراك البرّ .

وذكر الأزجي : أنه لا يعدل عن الأراك ، والزيتون ، والعرجون ، إلا لتعذره . قال في الرعاية الكبرى : من أراك ، وزيتون ، أو عرجون . وقيل : أوقتاد . واقتصر كثير من الأصحاب على هذه الثلاثة .

قوله ﴿ وَلَا يَجْرَحُهُ وَلَا يَضُرُّهُ ﴾

كالريحان والرمان ، والعود الزكي الرائحة ، والطرفاء ، والآس ، والقصب ونحوه . والصحيح من المذهب : كراهة التسوك بذلك . وعليه الجمهور كالتخلل به . وقيل : يحرم بالقصب . دون غيره . ذكره في الرعاية ، والفاثق .

قوله ﴿ فَإِنْ اسْتَاكَ يَأْصِبُهُ أَوْ يَخْرِقُهُ فَيَلْ يَصِيبُ السَّنَةُ ؟ عَلَى وَجْهَيْنِ ﴾

وأطلقهما في المستوعب ، والمحرم ، والحاويين ، وابن عبيدان . وأطلقهما في المذهب ، ومسبوك الذهب في الإصبع .

أحدهما : لا يصيب السنة بذلك . وهو المذهب . قطع به أبو بكر في الشافى .

واختاره القاضي . قال في الخلاصة ، والبلغة : لم يصب السنة في أصح الوجهين . وقدمه في الهداية ، والكافي ، والتلخيص ، وابن تيم ، والرايعتين ، والفروع ، وغيرهم . والوجه الثاني : يصيب السنة . اختاره ابن عبدوس في تذكرته . وصححه في التصحيح ، وتصحيح الحرر ، والنظم . قال في تجريد العناية : السواك سنة بأراك لا خرقة وإصبع في وجه . وجزم به في المنور ، والمنتخب .

وقيل : يصيب بقدر إزالته . اختاره المصنف ، والشارح ، وصاحب الفائق .

وقيل : يصيب السنة عند عدم السواك . وما هو ببعيد .

وقيل : لا يصيب بالإصبع ، مع وجود الخرقة . ولا يصيب بالخرقة مع وجود

السواك .

وقيل : يصيب السنة بالإصبع في موضع المضمضة في الوضوء خاصة . اختاره

المجد في شرحه . وصححه في مجمع البحرين ، والنظم . قال في مجمع البحرين : أصح

الوجهين : إصابة السنة بالخرقة . وعند الوضوء بالإصبع . فزادنا وجهاً . وهو إصابة

السنة بالخرقة مطلقاً . دون الإصبع في غير وضوء إلا أن تكون الواو زائدة .

وظاهر الوجيز : إصابة السنة بالإصبع فقط . فإنه قال : يصبغ أو عود لين ، وقال

ابن البنا في العقود : ولا يجزى بالإصبع . وقيل : الخرقة والسواك سواء في الفضل .

ثم الإصبع .

قوله ﴿ وَيَسْتَاكَ عَرَضًا ﴾

يعنى بالنسبة إلى الأسنان . وهذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به

أكثرهم . وقدمه في الفروع ، وابن تيم ، والرايعتين ، والحاويين ، وابن عيدين ،

وتجريد العناية ، وغيرهم . وقيل : طولاً . وجزم به في الإيضاح ، والمبهي . قال

ابن عيدين : فيحمل أنه أريد بذلك بالنسبة إلى الفم . فيكون موافقاً لقول الجماعة ،

لكن الأكثر على المغايرة . وقال في الفائق : طولاً . وقال الشيخ ، والشيرازي :

عرضاً - ومراده بالشيخ المصنف - وفي هذا النقل نظر آيين .

قوله ﴿وَيَدَّهْنُ غَبًّا﴾

يعنى يوماً ويوماً . وهذا المذهب . وعليه الأصحاب ، وقيده فى الرعاية . فقال :
مالم يحف الأول . واختار الشيخ تقي الدين : فعل الأصلح بالبلد ، كالغسل بماء
حار ببلد رطب .

فائدة : قال فى الفروع : ويفعله لحاجة ، للخبر . وقال : احتجوا على أن
الادّهان يكون غَبًّا بأنه عليه أفضل الصلاة والسلام « نهى عن الترجل إلا غَبًّا .
ونهى أن يمتشط أحدهم كل يوم » فدل أنه يكره غير غب .
تنبيه : فى صفة قوله ﴿يَكْتَحِلُ وَتَرًّا﴾ ثلاثة أوجه .

أمرها : - وهو الصحيح من المذهب ، وعليه الجمهور - يكون فى كل عين
ثلاثة . قاله فى الرعايتين ، والفروع ، والقائى وغيرهم . وقال ابن عبيدان : وصفته :
أن يجعل فى كل عين وترّاً ، كواحد ، وثلاث ، وخمس . انتهى .

والثانى : فى اليمنى ثلاثة ، وفى اليسرى اثنان . وروى عن أحمد . وقال
السامري : روى يقسم الخامس فى العينين .

فوائد جمّة

يستحب اتخاذ الشعر على الصحيح من المذهب . وعليه الأصحاب . ووجه فى
الفروع احتمالاً بأنه لا يستحب إن شق إكرامه . ويسن أن يغسله . ويُسَرِّحَه
ويفرقه ، ويكون إلى أذنيه . ويتّهى إلى منكبيه ، وجعله ذؤابة .

ويُعفى لحيته . وقال ابن الجوزى فى المذهب : مالم يستهجن طولها . ويحرم
حلقها . ذكره الشيخ تقي الدين . ولا يكره أخذ ما زاد على القبضة . ونصه :
لا بأس بأخذ ذلك . وأخذ ما تحت حلقه . وقال فى المستوعب : وتركه أولى .
وقيل : يكره . وأطلقهما ابن عبيدان . وأخذ أحمد من حاجبيه وعارضيه .

ويحْفُ شاربه ، أو يَقْصُ طرفه ، وحْفَه أولى . نص عليه . وقيل : لا . قال

في المستوعب : ويسن حَقُّه . وهو طرف الشعر المستدير على الشفة . واختار ابن أبي موسى وغيره إحقاؤه من أصله . انتهى .

وَيُقَلَّمُ أَظْفَارُهُ مَخَالِفًا ، على الصحيح من المذهب . فعليه : يبدأ بخنصر اليمنى ، ثم الوسطى ، ثم الإبهام ، ثم البنصر ، ثم السباحة ، ثم إبهام اليسرى . ثم الوسطى ، ثم الخنصر ، ثم السباحة ، ثم البنصر . اختاره ابن بطة وغيره . وقدمه ابن تميم وغيره . وجزم به في المستوعب ، والخلاصة ، والتلخيص ، وغيرهم .

وقيل : يبدأ فيهما بالوسطى ، ثم الخنصر ، ثم الإبهام ، ثم البنصر ، ثم السباحة . وقال الآمدي : يبدأ بإبهام اليمنى ، ثم الوسطى ، ثم الخنصر ، ثم السباحة ، ثم البنصر ، ثم كذلك اليسرى .

وقيل : يبدأ بسبابة يمينه بلا مخالفة إلى خنصرها ، ثم بخنصر اليسرى . ويحتم إبهام اليمنى . ويبدأ بخنصر رجله اليمنى ، ويحتم بخنصر اليسرى .

ويستحب غسلها بعد قصها تكميلاً للنظافة . قال في مجمع البحرين : وابن عبيدان : وقيل إن حَكَّ الجسد بها قبل الغسل يضره .

ويكون ذلك يوم الجمعة قبل الزوال .

قلت : قبل الصلاة . وهو مراده . والله أعلم .

وهذا الصحيح قدمه في الفروع ، والرايعتين ، وغيرهم . وجزم به في التلخيص وغيره . وقيل : يوم الخميس . وقيل ، بخير . وجزم به ابن تميم ، والحاويين . وقدمه ابن عبيدان . قال في المستوعب ، والرايعتين ، والحاويين : إذا قلنا يفعل يوم الخميس ، فيكون بعد العصر .

ويسن أن لا يحيف عليها في القص . نص عليه .

وينتف إبطه . ويخلق عاتته . وله قصه وإزالته بما شاء . والتنوير في العانة وغيرها فعله أحد . وقال في الغنية : يجوز حلقه . لأنه يستحب إزالته كالنورة . وكره الآمدي كثرة التنوير .

ويدفن ذلك كله . نص عليه . ويفعله كل أسبوع . ولا يتركه فوق أربعين يوماً . نص عليه . فإن فعل كره . صرح به في المستوعب والنظم ، وغيرهما . وقيل للإمام أحمد : حلق العانة ، وتقليم الأظفار : كم يترك ؟ قال : أربعين . فأما الشارب : ففي كل جمعة . وقيل : عشرين . وقيل : للمقيم . قال في الرعاية : وقيل للمسافر أربعين . وللمقيم عشرين . وقيل : فيهما عكسه . قال : وهو أظهر وأشهر . وليس كذلك .

ويكره تنف الشيب . ووجه في الفروع احتمالاً بالتحريم ، للنهي عنه . ويختضب . ويستحب بحناء وكتَمَ . قال القاضي في المجرد ، والمصنف في المغنى « والفخر في التلخيص ، وغيرهم : ولا بأس بوزن وزعفران . وقال المجد وغيره : خضابه بغير سواد من صفرة أو حمرة : سُنّة . نص عليه . ويكره بسواد نص عليه . وقال في المستوعب ، والغنية ، والتلخيص : يكره بسواد في غير حرب . ولا يحرم . فظاهر كلام أبي المعالي « يحرم . قاله في الفروع . وقال : وهو متجه . وينظر في المرأة . ويقول ماورد .

ويتطيب . ويستحب للرجل بما ظهر ريحه وخفي لونه « وعكسه للمرأة . ولا يكره حلق الرأس على الصحيح من المذهب . وعنه يكره لغير حج أو عمرة أو حاجة . وقدمه في الرعايتين ، والحاويين . وجزم به ابن رزين في نهايته « وأطلقهما في المحرر . والشرح ، وابن عبيدان ، وغيرهم .

ويكره حلق رأس المرأة من غير عذر على الصحيح من المذهب . وقيل : يحرم . وقال في الرعاية الكبرى : يكره الحلق والقص لمن بلا عذر . وقيل : يحرم . وقيل : يحرم حلقه إلا لضرورة ويأتى حكم حلق القفا عند الكلام على القزع .

قوله « وَيَجِبُ الْخِتَانُ »

هذا المذهب مطلقاً . وعليه جماهير الأصحاب . وجزم به في الهداية . والمذهب .

ومسبوك الذهب ، والخلاصة ، والوجيز ، والمنور ، والمنتخب ، وغيرهم . وقدمه في الفروع ، والمحرم ، والمستوعب ، والرايتين ، والحاويين ، ومجمع البحرين ، والفائق ، وغيرهم . قال في النظم : هذا أولى . ونصره المجد في شرح الهداية وغيره . وعنه يجب على الرجال دون النساء . قال ابن منجا في شرحه : ويحتمله كلام المصنف هنا . واختاره المصنف ، والشارح ، وابن عبدوس في تذكرته . وقدمه ابن عبيدان . وعنه لا يجب مطلقاً . اختاره ابن أبي موسى . قال ابن تيمم : قال ابن أبي موسى : هو سنة للذكور .

قوله ﴿ مَا لَمْ يَحْفَظْ عَلَى نَفْسِهِ ﴾

هذا المذهب . قال أحمد : إن خاف على نفسه لا بأس أن لا يَحْتَن . وقاله الأصحاب . قال في الفروع : كذا قال أحمد وغيره ، مع أن الأصحاب اعتبروه بفرض طهارة وصلاة وصوم . من طريق الأولى . وقال في الفصول : يجب إذا لم يحف عليه التلف . فإن خيف ، فنقل حنبل : يحتن . فظاهره : يجب . لأنه قل من يتلف منه . قال أبو بكر : والعمل على ما نقله الجماعة ، وأنه متى خشى عليه لم يحتن . ومنعه صاحب المحرم .

فرائد

منها : محل وجوبه : عند البلوغ . قال الشيخ تقي الدين : يجب الختان إذا وجبت الطهارة والصلاة . وقال في المنور ، والمنتخب : ويجب ختان بالغ آمن . ومنها : يجوز له أن يحتن نفسه ، إن قوى عليه وأحسنه . نص عليه . ذكره في الفروع في باب استيفاء القود .

ومنها : أن الختان زمن الصغر أفضل على الصحيح من المذهب . زاد جماعة كثيرة من الأصحاب : إلى التمييز . وقال الشيخ تقي الدين : هذا المشهور . وقال في الرايتين ، والحاويين : يسن ما بين سبع إلى عشر . قال في التلخيص : ويستحب أن يُحْتَن قبل مجاوزة عشر سنين ، إذا بلغ سناً يؤمن فيه ضرره . قال في المستوعب

في العقيقة : والأفضل : أن يُختن يوم حادى عشرين . فإن فات ترك حتى يشتد ويقوى . وعن أحمد : لم أسمع فيه شيئاً . وقال : التأخير أفضل . واختاره المجد في شرحه .

ومنها : يكره الختان يوم السابع على الصحيح من المذهب . وعنه لا يكره . قال الخلال : العمل عليه . وأطلقهما في مجمع البحرين ، وشرح ابن عبيدان ، والفائق . وكذا الحكم من ولادته إلى يوم السابع . قاله في الفروع . قال : ولم يذكر كراهية الأكثر .

ومنها : يؤخذ في ختان الرجل : جلدة الحشفة . ذكره جماعة من الأصحاب . وقدمه في الفروع . وجزم به في الرعاية الكبرى ، وغيره . ونقل الميموني : أو أكثرها . وجزم به المجد وغيره . قال في مجمع البحرين « وشرح ابن عبيدان ، والفائق ، وغيرهم : فإن اقتصر على أكثرها جاز . ويؤخذ في ختان الأثني جلدة فوق محل الإيلاج تشبه عُرف الديك . ويستحب أن لا تؤخذ كلها للخبر . نص عليه . ومنها : أن الخنثى المشكل في الختان كالرجل . فيختن ذكره ، وإن لزم الأثني ختن فرجه أيضاً . قاله في الرعاية ، ومجمع البحرين .

فوائد

منها : لا تقطع الإصبع الزائدة . نقله عبد الله عن أحمد . ويكره ثقب أذن الصبي ، إلا الجارية ، على الصحيح من المذهب . ونص عليه . وجزم به في الرعاية الكبرى وغيرها . وقيل : يحرم في حقها . اختاره ابن الجوزي . قلت : وهو بعيد في حق الجارية .

وقال ابن عقيل : هو كالوشم . وقيل : يحرم على الذكر . وقال في الفصول : يفسق به في الذكر . وفي النساء يحتمل المنع . ولم يذكر غيره .

ويحرم نمص ، ووشر ، ووشم على الصحيح من المذهب . وقيل : لا يحرم . ويحرم وصل شعر بشعر على الصحيح من المذهب . وقيل : يجوز مع

السكراهة . جزم به في المستوعب ، والتلخيص ، والحاويين ، والرعاية الصغرى ، وغيرهم . وقدمه في الرعايتين . قيل : يجوز بإذن الزوج .

وفي تحريم نظر شعر أجنبية ، زاد في التلخيص : ولو كان بائناً - وجهان . وأطلقهما في الرعاية الكبرى ، والفروع ، وابن تيم ، والتلخيص . وظاهر كلام أبي الخطاب في الانتصار : الجواز . ذكره عنه ابن رجب . وقيل : لا يحرم مطلقاً . ويحرم وصله بشعر بهيمة . وقيل : يكره . وهو ظاهر كلامه في المستوعب ، والتلخيص ، والبلغة ، والحاويين ، وغيرهم ، وظاهر ما قدمه في الرعاية . وأطلقهما في الفروع .

فعلى القول بتحريم وصل الشعر : في صحة الصلاة معه وجهان . الأول : الصحة . وجزم به في الفصول فيما إذا وصلته بشعر ذمية . ولو قلنا ينجس الآدمي بالموت . وقيل : تصح . ولو كان نجساً . حكاه في الرعاية . وتبعه في الفروع . قلت : وفيه نظر ظاهر .

ولا بأس بالقرامل ، وتركها أفضل . وعنه هي كالوصل بالشعر ، إن أشبهه كصوف . وقيل : يكره .

ولا بأس بما يُحتاج إليه لشد الشعر . وأباح ابن الجوزي النص وحده . وحمل النهي على التدليس ، أو أنه شعار الفاجرات ، وفي الغنية وجه يجوز النص بطلب الزوج . ولها حلقة وحفّة نص عليهما ، وتحسينه بتحميم ونحوه . وكره ابن عقيل حفه كالرجل . فإن أحمد كرهه له ، والنتف بمنقاش لها . ويكره التحذيف وهو إرسال الشعر الذي بين العذار والنزعة .

قلت : ويتوجه التحريم للتشبه بالنساء . ولا يكره للمرأة .

ويكره النقش والتطريف . ذكره الأصحاب . قال أحمد : لتغمس يدها غمساً . قال في الرعاية في باب ما يحرم استعماله أو يكره . قلت : ويكره التكتيب

ونحوه . ووجه في الفروع وجهاً بإباحة تحمير ونقش وتطريف بإذن زوج فقط . انتهى . وعمل الناس على ذلك من غير تكثير .

ويكره كسب المشطة . قال في الفروع : ذكره جماعة من الأصحاب . وذكره بعضهم عن أحمد . قال والمنقول عنه : أن ماشطة قالت : إني أصِل رأس المرأة بقرامل وأمشطها . أفأجح منه ؟ قال : لا . وكره كسبها . وقال ابن عقيل : يحرم التدليس ، والتشبه بالمردان . وكذا عنده يحرم تحمير الوجه ونحوه . وقال في الفنون : يكره كسبها .

فائدة : كره الإمام أحمد الحجامة يوم السبت والأربعاء . نقله حرب ، وأبو طالب . وعنه الوقف في الجمعة . وذكر جماعة من الأصحاب ، منهم صاحب المستوعب ، والرعاية : يكره يوم الجمعة . قال في الفروع : والمراد بلا حاجة . قال حنبل : كان أبو عبد الله يحتجم أي وقت هاج به الدم ، وأى ساعة كانت . ذكره الخلال . والفصد في معنى الحجامة . والحجامة أنفع منه في بلد حار ، وما في معنى ذلك . والفصد بالعكس . قال في الفروع : ويتوجه احتمال تكره يوم الثلاثاء ، لخبر أبي بكرة . وفيه ضعف . قال : ولعله اختيار أبي داود . لاقتصاره على روايته ، قال : ويتوجه : تركها فيه أولى . ويحتمل مثله في يوم الأحد .

قوله ﴿ وَيُكْرَهُ الْقَزَعُ بِلَا نِزَاعٍ ﴾

وهو أخذ بعض الرأس ، وترك بعضه . على الصحيح من المذهب . وقاله الإمام أحمد . وعليه جمهور الأصحاب . وقيل : بل هو حلق وسط الرأس . وقيل : بل هو حلق بقع منه .

فائدة : يكره حلق القفا مطلقاً على الصحيح من المذهب . زاد فيه جماعة ، منهم المصنف ، والشارح : لمن لم يخلق رأسه ، ولم يحتج إليه لحجامة أو غيرها . نص عليه . وقال أيضاً : هو من فعل الجحوس . ومن تشبه بقوم فهو منهم .

قوله ﴿وَيَتَيَّمَنُ فِي سِوَاكَ﴾

أما البداءةُ بالجانب الأيمن من القم : فمستحب بلا نزاع أعلمه . وهو مراد المصنف . وأما أخذ السواك باليد : فقال المجد في شرحه : السنة إرصاد اليمنى للوضوء والسواك ، والأكل ونحو ذلك . وقدمه في تجريد العناية . وهو ظاهر كلام كثير من الأصحاب . قال ابن رجب في شرح البخارى : وهو ظاهر كلام ابن بطة من المتقدمين . وصرح به طائفة من المتأخرين . ومال إليه . والصحيح من المذهب : أنه يستاك بيساره . نقله حرب . وجزم به فى الفائق . وقدمه فى الفروع ، وابن عبيدان . وصححه ، وقال : نص عليه . وقال الشيخ تقي الدين : ما علمت إماماً خالف فيه ، كالتثارة . ورد ابن رجب فى شرح البخارى الرواية المنسوبة إلى حرب . وقال : هى تصحيف من الاستثارة بالاستئنان .

قوله ﴿وَسُنَنُ الْوُضُوءِ عَشْرٌ : السَّوَاكُ بِلَا نِزَاعٍ ، وَالتَّسْمِيَةُ﴾

وهذا إحدى الروايات . قال المصنف ، والشارح : هذا ظاهر المذهب . قال الخلال : الذى استقرت عليه الروايات عنه أنه : لا بأس إذا ترك التسمية . قال ابن رزين فى شرحه : هذا المذهب الذى استقر عليه قول أحمد . واختارها الخرقى . وابن أبى موسى ، والمصنف ، والشارح ، وابن عبدوس فى تذكرته ، وابن رزين وغيرهم . وقدمها فى الرعايتين ، والنظم . وجزم به فى المنتخب . وعنه أنها واجبة وهى المذهب . قال صاحب الهداية ، والفصول ، والمذهب ، والنهاية ، والخلاصة ، وجمع البحرين . والمجد فى شرحه : التسمية واجبة فى أصح الروايتين . فى طهارة الحدث كلها : الوضوء ، والغسل ، والتيمم . اختارها الخلال ، وأبو بكر عبد العزيز ، وأبو اسحق بن شاقلاً ، والقاضى ، والشرىف أبو جعفر ، والقاضى أبو الحسين . وابن البناء . وأبو الخطاب . قال الشيخ تقي الدين : اختارها القاضى وأصحابه . وكثير من أصحابنا . بل أكثرهم . وجزم به فى التذكرة لابن عقيل ، والعقود لابن البناء ، ومسبوك الذهب ، والمنور ، وناظم المفردات ، وغيرهم . وقدمه فى الفروع ، والمحرم ،

والتلخيص ، والبلغة ، والفائق ، وغيرهم . وهو من مفردات المذهب . وأطلقهما في المستوعب ، والسكافي ، وشرح ابن عبيدان .
فعلى المذهب : هل هي فرض لا تسقط سهواً ؟ اختاره أبو الخطاب ، والمجد ، وابن عبدوس المتقدم ، وصاحب مجمع البحرين . وابن عبيدان . وجزم به في المنور . وقدمه في المحرر . أو واجبة تسقط سهواً ؟ اختاره القاضي في التعليق ، وابن عقيل ، والمصنف ، والشارح . وجزم به في المذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والإفادات ، وغيرهم . وقدمه في التلخيص ، وابن تيم ، والحاويين ، وابن رزين ، وغيرهم . وهو المذهب . فيه روايتان . وأطلقهما في الفروع ، والزركشي .

فعلى الثانية : لو ذكرها في أثناء الوضوء . فالصحيح من المذهب : أنه يبتدىء الوضوء . قدمه في الفروع . وقيل : يسمى ويبنى . اختاره القاضي ، والمصنف ، والشارح . وابن عبيدان . وقطعوا به . وإن تركها عمداً حتى غسل عضواً . لم يعتد بغسله على الصحيح من المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . وقال أبو الفرج المقدسي : إن ترك التسمية عمداً حتى غسل بعض أعضائه . فإنه يسمى ويبنى . لأنه قد ذكر اسم الله على وضوئه . وقاله ابن عبدوس المتقدم .

فائدة : صفة التسمية : أن يقول « بسم الله » فلو قال « بسم الرحمن » أو « بسم القدوس » أو نحوه فوجهان . ذكرهما صاحب التجريد . وتبعه ابن تيم ، وابن حمدان في رعايته الكبرى . قال الزركشي : لم يجزه على الأشهر . وجزم به القاضي ، وابن عقيل في التذكرة ، وابن البناء في العقود ، وابن الجوزي في المذهب . قلت : الأولى : الإجزاء ، وتكفي الإشارة من الأخرس ونحوه .

قوله ﴿ وَغَسَّلُ الْكَفَّيْنِ ثَلَاثًا ، لَا أَنْ يَكُونَ قَائِمًا مِنْ نَوْمِ اللَّيْلِ ﴾
غسل اليدين عند ابتداء الوضوء ، لا يخلو : إما أن يكون عن نوم ، أو عن غير نوم . فإن كان عن غير نوم : فالصحيح من المذهب - وعليه الأصحاب . ونص

عليه أحمد - استحباب غسلهما مطلقاً . وقيل : لا يغسلهما إذا تيقن طهارتهما ، بل يكره ، ذكره في الرعاية . وقال القاضي : إن شك فيهما سُنَّ غسلهما ، وإن تحقق طهارتهما خُير .

وإن كان عن نوم ، فلا يخلو : إما أن يكون عن نوم الليل ، أو عن نوم النهار فإن كان عن نوم النهار ، فالصحيح من المذهب - وعليه جماهير الأصحاب ، وقطع به كثير منهم - استحباب غسلهما . وعنه : يجب غسلهما . واختاره بعض الأصحاب وهو من المفردات « وحكاها في الفروع هنا قولاً .

وإن كان عن نوم الليل : فأطلق المصنف في وجوب غسلهما روايتين « وأطلقهما في الهداية « والمذهب ، والمستوعب « والكافي « والتلخيص ، والبلغة ، والفائق ، وابن تيميم « وابن رزين ، وابن عبيدان ، والزرکشی في شروحهم .

إحداها : يجب غسلهما ، وهو المذهب . جزم به في مسبوک المذهب ، والإفادات ، ونظم المفردات ، وغيرهم . قال في الفروع والخلاصة : ويجب على الأصح واختاره أبو بكر ، وأكثر الأصحاب . قاله ابن عبيدان : قال الزرکشی : اختاره أبو بكر ، والقاضي ، وعامة أصحابه ، بل وأكثر الأصحاب . واختاره أيضاً ابن حامد ، وأحمد بن جعفر المنادی . وهو من مفردات المذهب .

والرواية الثانية : لا يجب غسلهما ، بل يستحب . وجزم به الخرق ، والعمدة ، والوجيز ، والمنور ، والمنتخب « وغيرهم . وقدمه في الرعايتين ، والحاويين « وغيرهم . واختاره المصنف ، والشارح ، وابن عبدوس في تذكرته . وصححه المجد في شرحه ، وجمع البحرين « والنظم . وصححه في التصحيح . قال الشيخ تقي الدين : اختاره الخرق ، وجماعة . انتهى . فعلى المذهب « قال ابن تيميم « قال صاحب النكت : وحيث وجب الغسل . فإنه شرط للصلاة .

قلت : وقاله ابن عبدوس المتقدم وغيره . واقتصر عليه الزرکشی .

وقدم في الرعاية سقوط غسلهما بالنسيان مطلقاً . لأنها طهارة مفردة على ما يأتي وهو الصحيح .

فوائد

إمراها : يتعلق الوجوب بالنوم الناقض للوضوء ، على الصحيح من المذهب وعليه جمهور الأصحاب . وقيل : يتعلق بالنوم الزائد على النصف . اختاره ابن عقيل ، كما تقدم .

الثانية : غسلهما تعبد لا يعقل معناه ، على الصحيح من المذهب ، كفعل الميت . فعلى هذا : تعتبر النية والتسمية في أصح الأوجه . والوجه الثاني : لا يعتبران والوجه الثالث : يعتبران إن وجب غسلهما ، وإلا فلا . والوجه الرابع : تعتبر النية دون التسمية . ذكره الزركشي .

وعلى الصحيح : لا تجزئ نية الوضوء عن نية غسلهما على المذهب المشهور . وأنها طهارة مفردة . لامن الوضوء . وقيل : تجزئ . وقيل : غسلهما معلل بوجوب النجاسة ، كجعل العلة في النوم استطلاق الوكاء بالحدث ، وهو مشكوك فيه . وقيل : غسلهما معلل بمبيت يده ملابسة للشيطان .

الثالثة : إنما يغسلان لمعنى فيهما على الصحيح من المذهب . قدمه في الفروع . فلو استعمل الماء ، ولم يدخل يده في الإناء : لم يصح وضوءه . وفسد الماء . وذكر القاضي وجهاً إنما يغسلان لأجل إدخالهما الإناء : ذكره أبو الحسين رواية . فيصح وضوءه . ولم يفسد الماء إذا استعمله من غير إدخال .

قوله ﴿ وَالْبِدَاءُ بِالْمُضْمَضَةِ وَالِاسْتِنْشَاقُ ﴾

الصحيح من المذهب : أن البداء بهما قبل الوجه سنة . وعليه الأصحاب . وقطع به أكثرهم . وقيل : يجب . وهو احتمال في الرعاية وبعده . ويأتي في باب الوضوء « هل يتمضمض ويستنشق بيمينه ؟ » .

فأمرنا

إمرأهما : يجب الترتيب والموالة بين المضمضة والاستنشاق ، وبين سائر الأعضاء ، على الصحيح من المذهب . وهو إحدى الروايات . وقدمه في الفروع ، وابن تميم . وهو ظاهر كلام الخرق . قال في مجمع البحرين ، وابن عبيدان ، تبعاً للمجد : والأقيس وجوب ترتيبهما ، كسائر أجزاء الوجه . وعنه : لا يجبان بينهما . اختاره المجد . وقال في مجمع البحرين : لا يجب ذلك في أصح الروايتين . نص عليه تصريحاً . وفي رواية كثير من أصحابه .

فعلى هذا لو تركهما حتى صلى ، أتى بهما . وأعاد الصلاة دون الوضوء . نص عليه أحمد . ومبناه على أن وجوبهما بالسنة . والترتيب : إنما وجب بدلالة القرآن معتضداً بالسنة . ولم يوجد ذلك فيهما . وأطلقهما في المغنى ، والشرح ، وابن عبيدان ، والزركشى . وعنه تجب الموالة وحدها .

الثانية : يستحب تقديم المضمضة على الاستنشاق ، على الصحيح من المذهب . وعليه الأصحاب . قال في مجمع البحرين : والواو في قوله «والاستنشاق» للترتيب ، كتم ، ووجه في الفروع وجوبه على قولنا : لم يدل القرآن عليه . قوله «والمبالغة فيهما أصح» .

الصحيح من المذهب ، أن المبالغة في المضمضة ، والاستنشاق : سنة . إلا ما استثنى . وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به كثير منهم . قال الزركشى : وعليه عامة المتأخرين . وهو المشهور . وجزم به في المحرر ، والوجيز ، والهداية ، وغيرهم . وقدمه في المغنى ، والشرح ، والفروع ، وغيرهم . وظاهر كلام الخرق : استحباب المبالغة في الاستنشاق وحده . واختاره ابن الزاغوني . وعنه تجب المبالغة . وقيل : تجب المبالغة في الاستنشاق وحده . اختارها ابن شاقلا . ويحكي رواية . ذكره الزركشى . واختاره أبو حفص العكبرى أيضاً . قاله الشارح . قال ابن تميم ،

قال بعض أصحابنا : تجب المبالغة فيهما في الطهارة الكبرى ، وعنه : تجب المبالغة فيهما في الوضوء . ذكرها ابن عقيل في فنونه .

فأمرتاه

إمراهما : المبالغة في المضمضة : إدارة الماء في الفم على الصحيح من المذهب وعليه الأصحاب . وقال في الرعاية : إدارة الماء في الفم كله أو أكثره . فزاد « أكثره » ولا يجعله وجوباً .

والمبالغة في الاستنشاق : جذب الماء بالنفس إلى أقصى الأنف ، على الصحيح من المذهب . وعليه الأصحاب . وقال في الرعاية : أو أكثره ، كما قال في المضمضة . ولا يجعله سعوياً . قال المصنف ومن تابعه : لا تجب الإدارة في جميع الفم ، ولا الاتصال إلى جميع باطن الأنف .

والثانية : لا يكفي وضع الماء في فمه من غير إدارته . قاله في المبهم واقتصر عليه ابن تيمم ، وصاحب الفائق . وجزم به في الرعاية ، وشرح ابن عبيدان ، وغيرهما . وقدمه الزركشي . وقيل : يكفي . قال في المطلع : المضمضة في الشرع : وضع الماء في فيه ، وإن لم يحركه . قال الزركشي : وليس بشيء . وأطلقهما في الفروع .

قوله ﴿إِلَّا أَنْ يَكُونَ صَائِعًا﴾

يعنى فلا تكون المبالغة سنة ، بل تكره على الصحيح من المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به كثير منهم . وقال أبو الفرج : تحرم . قال الزركشي : وينبغي أن يقيد قوله بصوم الفرض .

قوله ﴿وَتَخْلِيلُ اللَّحْيَةِ﴾

إن كانت خفيفة وجب غسلها ، وإن كانت كثيفة - وهو مراد المصنف - فالصحيح من المذهب ، وعليه جماهير الأصحاب ، وقطع به كثير منهم : استحباب

تخليلها . وقيل : لا يستحب كالتيتم . قاله في رعاية : وهو بعيد للأثر^(١) . وهو كما قال . وقيل : يجب التخليل . ذكره ابن عبدوس المتقدم .

فائده

إمدهما : شعر غير اللحية كالحاجبين ، والشارب ، والعنققة ، ولحية المرأة وغير ذلك : مثل اللحية في الحكم على الصحيح من المذهب . وعليه الجمهور . وجزم به في الرعاية في لحية المرأة . وقيل : يجب غسل باطن ذلك كله مطلقاً .

والثانية : صفة تخليل اللحية : أن يأخذ كفاً من ماء فيضعه من تحتها ، أو من جانبها بأصابعه . نص عليه . مشبكه فيها . قاله جماعة من الأصحاب . وقدمه في الرعاية ، وابن تيميم ، والزرکشي . زاد في الشرح ، وغيره : ويعرکہا . وقيل : يخللها من ماء الوجه ، ولا يفرد لذلك ماء . قاله القاضي . وأطلقهما في الفائق . ويكون ذلك عند غسلهما . وإن شاء إذا مسح رأسه . نص عليه .

قوله ﴿وتخليل الأصابع﴾ .

يستحب تخليل أصابع الرجلين بلا نزاع ، والصحيح من المذهب : استحباب تخليل أصابع اليدين أيضاً . وعليه الأصحاب . وعنه لا يستحب . وأطلقهما في الحاويين .

فائده

إمدهما : قال جماعة من الأصحاب ، منهم القاضي ، والمصنف ، والشارح ، وصاحب التلخيص ، وغيرهم : يخلل رجله بخنصره . ويبدأ من الرجل اليمنى بخنصرها . واليسرى بالعكس . زاد القاضي ، وصاحب التلخيص : يخلل بخنصر يده اليسرى . زاد في التلخيص ، وابن تيميم ، والزرکشي : من أسفل الرجل . قال الأزجي في نهايته : يخلل بخنصر يده اليمنى .

(١) روى ابن ماجه والترمذی - وصححه - عن عثمان « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يخلل لحيته » وروى نحوه أبو داود عن أنس

والثانية : يستحب المبالغة في غسل سائر الأعضاء . وذلك المواضع التي ينبو عنها الماء وعزكها .

قوله ﴿وَالْيَأْمَنُ﴾

الصحيح من المذهب : استحباب اليتامن . وعليه الأصحاب . وحكى الفخر الرازي رواية عن أحمد بوجوبه . وشذذه الزركشي . وقيل : يكره تركه . قال ابن عبدوس المتقدم هنا في حكم اليد الواحدة : حتى إنه يجوز غسل إحداها بماء الأخرى .

قوله ﴿وَأَخْذُ مَا جَدِيدٌ لِلْأُذُنَيْنِ﴾

إن قلنا : هما من الرأس - وهو المذهب - فالصحيح : استحباب أخذ ماء جديد لهما . اختاره الخرقى ، وابن أبي موسى ، والقاضى فى الجامع الصغير ، والشيرازى ، وابن البناء . واختاره أيضاً المصنف ، والشارح ، وابن عبدوس فى تذكرته . قال فى الخلاصة : يستحب على الأصح . وحزم به فى التذكرة لابن عقيل ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمذهب الأحمد ، والكافى ، والتلخيص ، والبلغة فى موضع ، والوجيز ، والمنتخب ، والإفادات ، وابن منجافى شرحه . وعنه لا يستحب . بل يمسحان بماء الرأس . اختاره القاضى فى تعليقه ، وأبو الخطاب فى خلافة الصغير ، والمجد فى شرح الهداية ، والشيخ تقى الدين ، وصاحب الفائق ، وابن عبيدان . وأطلقهما فى الهداية ، والمستوعب ، والتخليص ، والبلغة فى السنن ، والحرر ، والرايعتين ، والحاويين ، والفروع ، ومجمع البحرين . قال ابن رجب فى الطبقات : ذكر الشيخ تقى الدين فى شرح العمدة : أن أبا الفتح بن جلية - قاضى حران - كان يختار مسح الأذنين بماء جديد ، بعد مسحهما بماء الرأس . قال ابن رجب : وهو غريب جداً .

والذى رأيناه فى شرح العمدة ، أنه قال : ذكر القاضى عبد الوهاب وابن حامد :

أنهما يمسحان بماء جديد، بعد أن يمسحا بماء الرأس . قال : وليس بشيء . فزاد :
ابن حامد . والظاهر : أن القاضي عبد الوهاب هو ابن جلبة قاضي حران .

فائدة : يستحب مسحهما بعد مسح الرأس ، على الصحيح من المذهب .
وقاله القاضي وغيره . وقدمه في الفروع ، وقال : ويتوجه تخريج واحتمال . وذكر
الأزجى يمسحهما معاً . ولم يصرح الأصحاب بخلاف ذلك .
قلت : صرح الزركشي باستحباب مسح الأذن اليمنى قبل اليسرى .

تفصيلات

الأول : هذه الأحكام إذا قلنا : هما من الرأس . فأما إذا قلنا : هما عضوان
مستقلان — وهو رواية عن أحمد ، ذكرها ابن عقيل — فيجب لهما ماء جديد في
وجه . قاله في الفروع . وهو من المفردات . قال في الفروع : ويتوجه منه : يجب
الترتيب .

الثاني : تقدم أن الأذنين من الرأس على الصحيح من المذهب . وتقدم
رواية : أنهما عضوان مستقلان . وذكر ابن عبيدان في باب الوضوء : أن ابن
عبد البر قال : روى عن أحمد أنه قال : ما أقبل منهما من الوجه يغسل معه .
وما أدبر من الرأس كذهب الشعبي . والحسن بن صالح . ومال إليه إسحاق بن
راهويه .

الثالث : قوله « والفَسَلَةُ الثانية والثالثة بلا نزاع » قال القاضي في الخلاف
حتى لطهارة المستحاضة .

فوائد

إمراها : يعمل في عدد الفسلات بالأقل على الصحيح من المذهب . وقال
في النهاية : يعمل بالأكثر .

الثانية : تكره الزيادة على الصحيح من المذهب . وقيل : تحرم . قال ابن

رجب في شرح البخارى : واستحب بعض أصحابنا للوجه غسلة رابعة ، تصب من أعلاه . وعن أحمد : أنه يزداد في الرجلين دون غيرهما . ويجوز الاقتصار على الغسلة الواحدة . والثنتان أفضل ، والثلاثة أفضل منهما . قاله الجمد وغيره . وقال القاضى وغيره : الأولى فريضة . والثانية فضيلة . والثالثة سنة . وقدمه ابن عبيدان . قال في المستوعب : وإذا قيل لك : أى موضع تقدم فيه الفضيلة على السنة ؟ قل : هنا .

الثالثة : لو غسل بعض أعضاء الوضوء أكثر من بعض لم يكره على الصحيح من المذهب ، وعنه يكره .

الرابعة : ظاهر كلام المصنف : أنه لا يسن مسح العنق . وهو الصحيح من المذهب . وهو ظاهر كلامه في الوجيز وغيره . وقدمه في الفروع وغيره . وجزم به في المسور وغيره . قال في مجمع البحرين : لا يستحب مسح العنق في أقوى الروايتين . قال الزركشى : هو الصحيح من الروايتين . قال في الفائق : لا يسن في أصح الروايتين . وعنه يستحب . اختاره في الغنية ، وابن الجوزى في أسباب الهداية ، وأبو البقاء ، وابن الصيرفى ، وابن رزين في شرحه . قال في الخلاصة : ومسح العنق مستحب على الأصح . وجزم به ابن عقيل في تذكرته ، وابن البناء في العقود ، وابن حمدان في الإفادات ، والناظم . وقدمه في الهداية ، ومسبوك الذهب . وأطلقهما في المذهب ، والمستوعب ، والملغى ، والتلخيص ، والبلغة ، والشرح ، والمحرم ، والنظم ، والرايعتين ، والحاويين ، وابن تيمم ، وابن عبيدان .

وظاهر كلام المصنف أيضاً : أنه لا يسن الكلام على الوضوء . وهو الصحيح من المذهب ، بل يكره . قاله جماعة من الأصحاب . قال في الفروع : والمراد بغير ذكر الله ، كما صرح به جماعة . منهم صاحب الرعاية . والمراد بالكراهة : ترك الأولى ، وذكر جماعة كثيرة من الأصحاب ، منهم صاحب المستوعب ، والرعاية ، والإفادات : يقول عند كل عضو ماورد ، والأول أصح ،

لضعفه جداً . قال ابن القيم : أما الأذكار التي يقولها العامة على الوضوء عند كل عضو : فلا أصل لها عنه عليه أفضل الصلاة والسلام ، ولا عن أحد من الصحابة والتابعين والأئمة الأربعة ، وفيه حديث كذب عليه . عليه الصلاة والسلام انتهى . قال أبو الفرج : يكره السلام على المتوضئ . وفي الرعاية : ورد السلام أيضاً قال في الفروع : وظاهر كلام الأكثر : لا يكره السلام ولا الرد ، وإن كان الرد على طهر أكمل .

الخامسة : قال في الفروع : وظاهر ما نقله بعضهم : يستقبل القبلة . قال : ولا تصريح بخلافه . وهو متجه لكل طاعة إلا لدليل . انتهى .

باب فرض الوضوء وصفته

قوله ﴿ تَرْتِيْبُهُ عَلَى مَا ذَكَرَ اللَّهُ تَعَالَى ﴾ .

الصحيح من المذهب : أن الترتيب فرض . وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به أكثرهم متقدمهم ومتأخرهم . وعن أحمد رواية بعدم وجوب الترتيب بين المضمضة والاستنشاق . وبين بقية أعضاء الوضوء ، كما تقدم قريباً . فأخذ منها أبو الخطاب في الانتصار ، وابن عقيل في الفصول : رواية بعدم وجوب الترتيب رأساً . وتبعهما بعض المتأخرين . منهم صاحب التلخيص ، والمحزر ، والفروع فيه وغيرهم . قال الزركشي : وأبى ذلك عامة الأصحاب متقدمهم ومتأخرهم . منهم أبو محمد - يعني به المصنف - والمجد في شرحه . قال المصنف في المغني : لم أر عنه فيه اختلافاً ، قال في الحاوي الكبير : لا أعلم فيه خلافاً في المذهب ، إلا أبا الخطاب حكى رواية أحمد : أنه غير واجب انتهى . واختار أبو الخطاب في الانتصار عدم وجوب الترتيب في نفل الوضوء ، ومعناه للقاضي في الخلاف .

فائدة : اعلم أن الواجب عند الإمام أحمد والأصحاب : الترتيب . لا عدم التنكيس . فلو وضأه أربعة في حالة واحدة لم يجزئه . ولو انغمس في ماء جار ينوى

رفع الحدث ، فمرت عليه أربع جريات أجزاء ، إن مسح رأسه . أو قيل بإجزاء
الفسل عن المسح على ما يأتي . ولو لم يمر عليه إلا جرية واحدة لم يجزه . وهذا
الصحيح من المذهب . قال المصنف ، ومن تبعه : ونص أحمد في رجل أراد
الوضوء فانغمس في الماء . ثم خرج . فعليه مسح رأسه وغسل قدميه . قال : وهذا
يدل على أن الماء إذا كان جارياً ، فمرت عليه جرية واحدة : أنه يجزيه مسح
رأسه وغسل رجليه . انتهى . وإن كان انغمسه في ماء كثير راكد . فإن أخرج
وجهه ، ثم يديه ، ثم مسح برأسه ، ثم خرج من الماء مراعيًا للترتيب أجزاء ، على
الصحيح من المذهب . نص عليه . وجزم به ابن عقيل . وقدمه في المعنى ، والشرح
وجمع البحرين ، والفروع ، وابن تيمم والزركشي ، وابن رزين ، وابن عبيدان ،
وغيرهم . وتقدمت الرواية التي ذكرها المصنف ، وقيل : إن مكث فيه قدرًا يتسع
للترتيب . وقلنا : يجزيه غسل الرأس عن مسحه ، أو مسحه ، ثم مكث برجليه
قدرًا يسع غسلهما - أجزاء . قال المجد في شرحه : وهو الأقوى عندي . وقال
في الانتصار : لم يفرق أحمد بين الجارى والراكد . وإن تحركه في الراكد يصير
كالجارى . فلا بد من الترتيب .

قوله ﴿ والمواالة على إحدَى الروائتين ﴾ .

وأطلقهما في الهداية ، والمستوعب ، والكافي ، والتلخيص ، والبلغة ، وابن تيمم
إحداها : هي فرض . وهو المذهب . نص عليه في رواية الجماعة . وعليه
الأصحاب . قاله الزركشي وغيره . وهو ظاهر كلام الخرقي . لقوله في مسح الخفين :
فإن خلع قبل ذلك أعاد الوضوء . وهو من مفردات المذهب .

والثانية : ليست بفرض . بل هي سنة . وقيل : إنها ظاهر كلام الخرقي . لأنه
لم يذكرها في فروض الوضوء . قال المصنف في المعنى : ولم يذكر الخرقي المواالة .
تنبيه : الروائتان في كلام المصنف يعودان إلى المواالة فقط . لما تقدم عنه في

المغنى : أنه لم ير عنه فيه اختلافا . وقال ابن منبجا في شرحه : الخلاف راجع إلى الترتيب والمولاة . ويحتمله كلام المصنف .

قلت : صرح به في الهادى فقال : وفي المضمنة والاستنشاقي والترتيب والمولاة : روايتان : وقال في الكافي : وحكى عنه أن الترتيب ليس بواجب .

فائدة : لا يسقط الترتيب والمولاة بالنسيان ، على الصحيح من المذهب . وعليه جمهور الأصحاب . وجزم به ناظم المفردات وغيره . وهو منها . وقدمه ابن عبيدان وغيره . وقيل : يسقطان . وقيل : يسقط الترتيب وحده . قال ابن تيم : قال بعض أصحابنا : تسقط المولاة بالعذر ، والجهل كذلك في الحكم . قاله في القواعد الأصولية . قال الشيخ تقي الدين : تسقط المولاة بالعذر . وقال : هو أشبه بأصول الشريعة . وقواعد أحمد . وقوى ذلك وطرده في الترتيب . وقال : لو قيل بسقوطه للعذر كما لو غسل وجهه فقط لمرض ونحوه ثم زال قبل انتقاض وضوئه بغسله - لتوجه . انتهى .

قوله ﴿ وهو أن لا يؤخر غسل عضو حتى ينشف الذى قبله ﴾ .

مراده : فى الزمان المعتدل . وقدره فى غيره . وهذا المذهب . وعليه جمهور الأصحاب . قال الزركشى : هذا المشهور عند الأصحاب . ونصره فى مجمع البحرين ، وغيره . قال ابن رزين ، وابن عبيدان : هذا الأصح . وجزم به فى التلخيص . والبلغة ، وابن منبجا فى شرحه ، والفائق . والمذهب الأحمد ، وغيرهم . وقدمه فى المغنى ، والشرح ، والفروع ، والرعاية الكبرى . والحاوى الكبير ، وابن عبيدان . ومجمع البحرين ، وغيرهم . وقيل : هو أن لا يؤخر غسل عضو حتى ينشف الكل . وأطلقهما فى المذهب . وقيل : هو أن لا يؤخر غسل عضو حتى ينشف أى عضو كان . حكاه ابن عقيل . وعنه يعتبر طول المكث عرفا . قال الخلال : هو الأشبه بقوله ، والعمل عليه . قال فى الوجيز ، والمنور ، والمنتخب . وتذكرة ابن عبدوس : ويوالى عرفا . قال ابن رزين : وهذا أقيس .

قلت : يحتمل أن هذه الرواية مراد من حَدَّها بحد ، ويكونون مفسرين للعرف بذلك . ثم رأيت الزركشى قال معناه .

قال في الرعاية الصغرى ، والحاوى الصغير : فى زمن معتدل أو طال عرفا . قال فى القاعدة الثالثة بعد المائة : وهل الاعتبار بالعرف ، أو بجفاف الأعضاء ؟ على روايتين .

فوائد

منها : لا يضر اشتغاله فى العضو الآخر بسنة كتخليل ، أو إسباغ ، أو إزالة شك . ويضر إسراف « وإزالة وسخ ونحوه . جزم به فى الفروع ، والحاوى الكبير ، وأطلقا . ولعلهما أرادا ما جزم به الزركشى ، إذا كان إزالة الوسخ لغير الطهارة . وجزم فى الكافى ، والرعايتين ، والحاوى الصغير . وهو ظاهر ما جزم به فى المغنى ، والشرح ، وابن عبيدان - : أنه لا يضر إزالة الوسخ . وأطلقوا . ولعلهم أرادوا إذا أزالها لأجل الطهارة . ولا تضر الإطالة لوسوسة . صححه فى الرعاية الكبرى . وقدمه ابن عبيدان . والمصنف فى المغنى ، والشارح ، وابن رزين فى شرحه . وقيل « تضر . جزم به فى الحاوى الكبير ، ومجمع البحرين . وقدمه فى الرعاية الصغرى ، والحاوى الصغير . وأطلقهما فى الفروع ، وابن تيميم ، والزركشى . وتضر إزالة النجاسة إذا طالت . قدمه فى الرعاية الكبرى . وقيل : لا تضر . وأطلقهما فى الفروع ، وابن تيميم ، والزركشى . وتضر الإطالة فى تحصيل الماء . قدمه الزركشى ، والرعاية . وهو ظاهر كلام ابن رزين فى شرحه . وعنه لا تضر ، وأطلقهما فى الفروع « وابن تيميم .

ومنها : لا يشترط للغسل موالاة ، على الصحيح من المذهب . وعليه الأصحاب . وحكى بعض الأصحاب : الاشتراط كالوضوء ، ويأتى ذلك فى الغسل .

ومنها : إذا قلنا الموالاة سنة وفاتت ، أو فرّق الغسل ، فلا بد لإتمام الوضوء والغسل من نية مستأنفة . قاله ابن عقيل ، والمجد ، وصاحب الفروع ، وغيرهم .

بناء على أن شرط النية الحكيمة : قرب الفعل منها ، كحالة الابتداء . قال في الفروع :
فدل على الخلاف . كما يأتي في نية الحج في دخول مكة ، ونية الصلاة . ويأتي
ذلك في الغسل .

قوله « والنية شرط لطهارة الحدث كلها » .

وهذا المذهب المجزوم به عند جماهير الأصحاب . وقيل : النية فرض . قال
ابن تيميم ، والفائق ، وقال الخرقي : والنية من فروضها . وأولوا كلامه . وقيل :
ركن . ذكرهما في الرعاية .

قلت : لا يظهر التناقض بين القول بفرضيتها وركنيتها . فلعله حكى عبارات
الأصحاب .

وذكر ابن الزاغوني وجهاً في المذهب : أن النية لا تشترط في طهارة الحدث .
قال في القواعد الأصولية : وهو شاذ . وقال في الفروع : ذكر بعض أصحابنا
عن أصحابنا والمالكية والشافعية : أنه ليس من شرط العبادة النية .

وقال أبو يعلى الصغير : ويتوجه على المذهب صحة الوضوء والغسل من غير
نية . قال : وقد بنى القاضى هذه المسألة على أن التجديد : هل يرفع الحدث أم لا ؟
ويأتي في آخر أحكام النية : هل يحتاج غسل الذميمة إلى النية ؟ أم لا ؟

فأمره : لا يستحب التلفظ بالنية على أحد الوجهين . وهو المنصوص عن أحمد
قاله الشيخ تقي الدين . وقال : هو الصواب .

الوجه الثانى : يستحب التلفظ بها سراً « وهو المذهب . قدمه في الفروع ،
وجزم به ابن عبيدان ، والتلخيص ، وابن تيميم ، وابن رزين . قال الزركشى :
هو الأولى عند كثير من المتأخرين .

تفصيل : مفهوم قوله « والنية شرط لطهارة الحدث » أنها لا تشترط لطهارة
الحدث . وهو صحيح . وهو المذهب . وعليه أكثر الأصحاب . وقطع به كثير
منهم . وقيل : شرط كطهارة الحدث . وحكى ابن منبج في النهاية : أن الأصحاب

قالوه في كتب الخلاف . وقيل : إن كانت النجاسة على البدن ، فهي شرط ، وإلا فلا . وقال أبو الخطاب في الانتصار : في طهارة البدن بصوب غمام « أو فعل مجنون ، أو طفل : احتمالان .

قوله « وهو أن يقصد رفع الحدث ، أو الطهارة لما لا يباح إلا بها » هذا المذهب . قاله الأصحاب . وقال في المستوعب ، وشرح ابن عبيدان ، وغيرها : النية هي قصد المنوى . وقيل : العزم على المنوى . وقيل : إن نوى مع الحدث النجاسة لم يجزئه . اختاره الشريف أبو جعفر . قال في القروع : ويحتمل إن نوى مع الحدث التنظيف أو التبرد لم يجزئه .

فائدة : ينوى مَنْ حَدَّثَهُ دَائِمٌ : الاستباحة ، على الصحيح من المذهب . قال ابن تيمم : ويرتفع حدثه . ولعله سهو . وقيل : أو ينوى رفع الحدث [قال المجذ : هي كالصحيح في النية ، قال في الرعاية . وقيل : نيتها كنية الصحيح ، وينوى رفعه . انتهى . وقيل : أو ينوى رفع الحدث] وقيل : هما ، قال في الرايتين ، والحاويين : وجمعهما أولى [فعلى المذهب : لا يحتاج إلى تعيين نية القريض « قطع به ابن منجا ، وابن حمدان ، قال المجذ في شرحه : هذا ظاهر قول الأصحاب . انتهى . ويرتفع حدثه أيضاً على الصحيح من المذهب . قدمه ابن تيمم « وابن حمدان . وهو ظاهر ما قطع به في شرحه . فإنه قال : هذه الطهارة ترفع الحدث أوجبها . وقال أبو جعفر : طهارة المستحاضة لا ترفع الحدث ، والنفس تميل إليه « وهو ظاهر كلامه في المغنى والشرح] .

فائدة : لم يذكر المصنف رحمه الله تعالى هنا من شروط الوضوء إلا النية ، وللوضوء شروط أخرى .

منها : ما ذكره المصنف في آخر باب الاستنجاء ، وهو إزالة ما على الفرجين من أذى بالماء ، أو بالأحجار على الصحيح من المذهب ، كما تقدم .

ومنها : إزالة ما على غير السيلين من نجاسة ، على قول تقدم هناك .
ومنها : دخول الوقت على من حدثه دائم ، كالمستحاضة ، ومن به سلس البول والغائط ونحوهم ، على ما يأتي في آخر باب الحيض .
ومنها : التمييز . فلا وضوء لمن لا يميز له « كمن له دون سبع » وقيل : ست ، أو من لا يفهم الخطاب ولا يرد الجواب ، على ما يأتي في كتاب الصلاة .
ومنها : إزالة ما يمنع وصول الماء إلى العضو .
ومنها : العقل « فلا وضوء لمن لا عقل له ، كالجنون ونحوه » .
ومنها : الطهارة من الحيض والنفاس . جزم به ابن عبيدان . قال في الرعاية : ولا يصح وضوء الحائض ، على ما يأتي أول الحيض مستوفى .
قلت : ومنها الطهارة من البول والغائط . أعني انقطاعهما « والفراغ من خروجهما » .
ومنها : طهورية الماء ، خلافاً لأبي الخطاب في الانتصار في تجويزه الطهارة بالماء المستعمل في نفل الوضوء ، كما تقدم عنه ذلك في كتاب الطهارة .
ومنها : إباحة الماء على الصحيح من المذهب ، على ما تقدم في كتاب الطهارة وهو من المفردات .
ومنها : الإسلام . قاله ابن عبيدان وغيره .
فهذه اثنا عشر شرطاً للوضوء في بعضها خلاف .
قوله ﴿ فَإِنْ نَوَى مَا تُسَنُّ لَهُ الطَّهَارَةُ ، أَوْ التَّجْدِيدِ ، فَهَلْ يَرْتَفِعُ حَدَّثُهُ ؟ عَلَى رَوَاتَيْنِ ﴾
إذا نوى ما تُسَنُّ له الطهارة ، كالجلوس في المسجد ونحوه « فهل يرتفع حدثه ؟ أطلق المصنف فيه الخلاف . وأطلقهما في الكافي ، والتلخيص ، والبلغة ، والرعايتين ، والحاويين ، والفروع ، والفائق « وابن تيميم ، وابن منجا في شرحه ، وابن عبيدان .

أهمهما: يرتفع ، وهو المذهب . اختار أبو حفص العُكبرى .
وابن عبدوس في تذكرته ، وصححه في التصحيح ، والمصنف في المغنى ،
والشارح . قال المجد ، وتابعه في مجمع البحرين : هذا أقوى . وجزم به
في الوجيز ، والمنور . وقدمه ابن رزين في شرحه .

والثانية: لا يرتفع . اختاره ابن حامد ، والقاضي . والشيرازي ،
وأبو الخطاب . قال ابن عقيل ، وصاحب المستوعب : هذا أصح الوجهين . وصححه
الناظم . وقدمه في الحرر .

فائدة: ما تسن له الطهارة : الغضب ، والأذان ، ورفع الشك . والنوم .
وقراءة القرآن ، والذكر ، وجلوسه بالمسجد ، ونحوه . وقيل : ودخوله . قدمه
في الرعاية . وقيل : وحديث ، وتدريس علم . وقدمه في الرعاية أيضاً . وقيل :
وكتابه . وقال في النهاية : وزيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم^(١) . وقال في
المغنى وغيره : وأكل . قال الأصحاب : ومن كل كلام محرم ، كالغنية ونحوها ،
وقيل : لا . وكل ما مسته النار ، والقهقهة . وأطلقها ابن تيمم ، وابن حمدان .
وابن عبيدان ، والزركشي ، والفروع . وكذا في مجمع البحرين في القهقهة .
وأما إذا نوى التجديد ، وهو ناس حديثه : ففيه ثلاث طرق .

أهمها: أن حكمه حكم ما إذا نوى ما تسن له الطهارة ، وهي الصحيحة .
جزم به المصنف هنا ، وفي المغنى ، وصاحب الهداية . والفصول ، والمستوعب .
والخلاصة ، والشارح ، وابن عبيدان ، وصاحب مجمع البحرين . وابن منجا
في شرحه . وغيرهم . ففيه الخلاف المتقدم . وأطلقهما في المذهب ، ومسبوك

(١) صح عن الإمام مالك إمام دار الهجرة رضى الله عنه أنه قال « أكره
أن أقول : زرت قبر النبي صلى الله عليه وسلم » ويأتى الكلام على هذا ، وأن السلف
الصالح إنما كانوا يشدون الرحال ، ويقصدون إلى مسجد رسول الله صلى الله عليه
وسلم ، لا إلى قبره . — في الحج إن شاء الله .

الذهب ، والمستوعب ، والكافي ، وابن منجا ، وابن عبيدان في شرحيهما ، وابن تيم ، والحاويين ، وغيرهم .

إحداهما : يرتفع حدته : وهو المذهب . اختاره أبو حفص العكبري ، وابن عبدوس في تذكرته . وصححه في التصحيح . وصححه في المغنى ، والشرح ، فيما إذا نوى ما تسن له الطهارة . وجعل هذه المسألة مثلها . وجزم به في الوجيز ، والنور . وقدمه في الرعاية الصغرى ، وابن رزين في شرحه ، وغيرهم .

والثاني : لا يرتفع . اختاره القاضي ، وأبو الخطاب ، وغيرهما . وجزم به في الإفادات . وقدمه في الرعاية الكبرى . وقال : على الأقيس والأشهر . وقال في الصغرى : هذا أصح . وكذا قال ابن منجا في النهاية . وصححه في النظم . ومحل الخلاف على القول باستحباب التجديد على ما يأتي .

الطريقة الثانية : لا يرتفع هنا . وإن ارتفع فيما تسن له الطهارة . وقد تقدم أن ابن حمدان أطلق الخلاف فيما تسن له الطهارة . وصحح في هذه المسألة . وقال : إن الأشهر : لا يرتفع .

الطريقة الثالثة : إن لم يرتفع ففي حصول التجديد احتمالان . قاله ابن حمدان في الرعاية الكبرى . وأطلقهما في الفروع .

تنبيه : قال ابن عبيدان : وكلام المصنف يوم أن الروائتين فيما إذا نوى ما تسن له الطهارة . وليس الأمر كذلك . وإنما الروائتان في التجديد . وأما ما تسن له الطهارة : ففيه وجهان مخرجان على الروائتين في التجديد . صرح بذلك المصنف في المغنى . وكذلك غيره من الأصحاب . انتهى . وقال في مجمع البحرين : في الكل روايتان . وقيل : وجهان .

قلت : ومن ذكر الروائتين ، فيما إذا نوى ما تسن له الطهارة : صاحب المذهب ، والكافي ، والمحزر ، والحاويين ، والفائق ، والشرح ، والفروع ، وغيرهم .

وعن ذكر الوجهين : القاضى فى الجامع ، وصاحب المستوعب ، والمغنى ،
والتلخيص ، والبلغة ، والرعايتين ، وابن تيم ، وابن عبيدان . وغيرهم .

فائدتاه

إمراهما : لو نوى رفع الحدث وإزاله النجاسة ، أو التبرد ، أو تعليم غيره :
ارتفع حدثه على الصحيح من المذهب . وقال الشريف أبو جعفر : إذا نوى
النجاسة مع الحدث لم يجزه . وتقدم ذلك .

الثانية : الصحيح من المذهب : أنه يسن تجديد الوضوء لكل صلاة . وعنه
لا يسن . كما لو لم يصل بينهما . قاله فى الفروع . ويتوجه احتمال ، كما لو لم يفعل
ما يستحب له الوضوء ، وكثير وكفسل . خلافاً للشيخ تقي الدين فى شرح العمدة
فى الغسل . وحكى عنه يكره الوضوء . وقيل : لا يداوم عليه .

قوله ﴿ وَإِذَا نَوَىٰ غُسْلًا مَّسْنُونًا ، فَهَلْ يُجْزَىٰ عَنْ الْوَاجِبِ ؟ عَلَىٰ
وجهين ﴾ .

وقيل : روايتان . وأطلقهما فى المذهب « والفروع ، والحاويين » والرعاية
الصغرى ، وابن منجا فى شرحه « وغيرهم .

واعلم أن الحكم هنا كالحكم فيما إذا نوى ما تسن له الطهارة ، خلافاً ومذهباً
عند أكثر الأصحاب . وظاهر كلامه فى المستوعب مخالف لذلك . وعند المجد فى
شرحه : لا يرتفع بالغسل المسنون . ويرتفع بالوضوء المسنون . وتبعه فى مجمع البحرين .
واختاره أبو حفص . وسوى بينهما فى المحرر كما لا أكثر .

فوائده

منها : إذا قلنا لا يحصل الواجب فالصحيح من المذهب : حصول المسنون .
وقيل : لا يحصل أيضاً .

ومنها : وكذا الخلاف والحكم والمذهب ، لو تطهر عن واجب : هل يجزى

عن المسنون ؟ على ما تقدم . وهذا هو الصحيح . وقيل : يحز به هنا ، وإن منعنا هناك . لأنه أعلى . ولو نواها حصلنا على الصحيح من المذهب . نص عليه . وقيل يحتمل وجهين .

ومنها : لو نوى طهارة مطلقة « أو وضوءاً مطلقاً عليه ، لم يصح على الصحيح . وجزم به في الكافي . وقدمه في الرعايتين ، والتلخيص ، ورجحه في الفصول . وقال ابن عقيل أيضاً : إن قال : هذا الغسل لطهارة : انصرف إلى إزالة ما عليه من الحدث . وإن أطلق : وقعت الطهارة نافلة ، ونافلة الطهارة كتجديد الوضوء . وفيه روايتان . وكذا يخرج وجهان في رفع الحدث . وقال أبو المعالي في النهاية : ولا خلاف أن الجنب إذا نوى الغسل وحده لم يحزه . لأنه تارة يكون عبادة ، وتارة غير عبادة . فلا يرتفع حكم الجنابة . انتهى .

وقيل : يصح . جزم به في الوجيز . وصححه في المغني ، ومجمع البحرين . وأطلقهما في الفروع ، والشرح ، والحاويين ، وابن عبيدان ، وابن تيميم . ومنها : لو نوى الجنب الغسل وحده ، أو لموره في المسجد : لم يرتفع على الصحيح من المذهب فيهما . وتقدم كلام أبي المعالي . وقيل : يرتفع . وقيل يرتفع في الثانية وحدها . وقال ابن تيميم : إن نوى الجنب بغسله القراءة : ارتفع حدثه الأكبر . وفي الأصغر وجهان . وإن نوى اللبس في المسجد : ارتفع الأصغر . وفي الأكبر وجهان . وقيل : يرتفع الأكبر في الثانية . ذكره القاضي . واختاره المجد . ومنها : لو نوى بطهارته صلاة معينة لا غيرها : ارتفع مطلقاً ، على الصحيح من المذهب . وعليه الأصحاب . وذكر أبو المعالي وجهين ، كتيميم نوى إقامة فرضين في وقتين .

قوله ﴿ وَإِنْ اجْتَمَعَتْ أَحْدَاثٌ تُوجِبُ الْوُضُوءَ أَوْ الْغُسْلَ ، فَنَوَى بَطَّارَتِهِ أَحَدَهُمَا : فَهَلْ يَرْتَفَعُ سَائِرُهُمَا ؟ عَلَى وَجْهَيْنِ ﴾ .

وأطلقهما في المذهب والتلخيص « والشرح ، وابن منجا ، وابن عبيدان في شرحيهما ، والحاويين .

أحدهما : يرتفع سائرهما . وهو المذهب . قال في القواعد الفقهية : هذا المشهور . وقال ابن عبيدان : هذا الصحيح . قال في الفائق : هذا أصح الوجهين . وصححه في التصحيح . واختاره القاضي . وجزم به في الوجيز ، والمنتخب . وقدمه في الفروع والحرر « وابن تيمم » والرايتين في أحداث الوضوء .

والثاني : لا يرتفع إلا ما نواه . اختاره أبو بكر . وجزم به في الإفادات . وصححه في النظم . وقدمه في الرايتين في موجبات الغسل . ورجحه المجد في غسل الجنابة والحيض . وقيل : لا تجزئ نية الحيض عن الجنابة ، ولا نية الجنابة عن الحيض . وتجزئ في غيرهما نية أحدهما عن الآخر . وقيل : تجزئ نية الحيض عن الجنابة . ولا تجزئ نية الجنابة عن الحيض . وما سوى ذلك يتداخل . وقيل : إن نسيت المرأة حالها أجزأها نية أحدهما عن الآخر .

تغييرات

الأول : ظاهر قوله « فينوي بطهارته أحدها » لو نوى - مع ذلك - أن لا يرتفع غير ما نواه : أنه لا يرتفع . وهو الصحيح . وظاهر كلام الأصحاب . وقدمه في الفروع . وقيل : فيه الوجهان اللذان فيما إذا نوى بطهارته أحدهما فقط .

الثاني : ظاهر قوله « وإن اجتمعت أحداث » أنه سواء كان اجتماعهما معا أو متفرقة إذا كانت متنوعة . وهو ظاهر كلام كثير من الأصحاب . منهم المصنف ، والشارح « وابن تيمم » وابن عبيدان ، وابن منجا ، وصاحب الفائق ، والحاويين وغيرهم . وهو الصواب . وقيل : يشترط أن يوجد معا . قال في الرايتين : وإن نوى رفع بعض أحداثه التي تقضت وضوءه معا - زاد في الكبرى « إن أمكن اجتماعها - ارتفعت كلها . وقيل : بل ما نواه وحده . وقيل :

وغيره إن سبق أحدهما ، ونواه . وقيل : إن تكررت من جنس أو أكثر ، فأطلق النية : ارتفع الكل . وإن عين في الجنس أولها ، أو آخرها ، أو أحد الأنواع . فوجهان انتهى .

الثالث : تظهر فائدة قول أبي بكر : أنه لو نوى بعد ذلك رفع الحدث عن باقى الأسباب : ارتفع حدثه على الوجهين . قاله ابن منبج فى شرحه وغيره . وأيضاً من فوائده : لو اغتسلت الحائض - إذا كانت جنباً - للحيض : حل وطؤها دون غيره ، لبقاء الجنابة . قال ابن تيم : ولا يمنع الحيض صحة الغسل للجنابة فى أصح الوجهين . وهو المنصوص . قال فى الحاوى الصغير : وهو الأقوى عندى . وقدمه فى الرعايتين . وحكماها روايتين . وقالوا : لا تمنع الجنابة غسل الحيض ، مثل إن أجنبت فى أثناء غسلها منه . انتهى . ويأتى ذلك بآتم من هذا فى الغسل بعد قوله ■ والخامس الحيض

الرابع : قوله ﴿ وَيَجِبُ تَقْدِيمُ النِّيةِ عَلَى أَوَّلِ واجبات الطهارة ﴾ هذا صحيح . وأول واجباتها : المضمضة والتسمية ، على ماتقدم من الخلاف . ذكره الشارح وغيره . ويجوز تقديمها بزمان يسير بلا نزاع . ولا يجوز بزمان طويل على الصحيح من المذهب . وعليه الأصحاب . وقيل : يجوز مع ذكرها وبقاء حكمها ، بشرط أن لا يقطعها . قال ابن تيم : وجوز الأمدى تقديم نية الصلاة بالزمان الطويل ، مالم يفسخها . وكذا يخرج هنا . وجزم به فى الجامع الكبير . وقال القاضى فى شرحه الصغير : إذا قدم النية واستصحب ذكرها حتى يشرع فى الطهارة جاز . وإن نسيها أعاد . وقال أبو الحسين : يجوز تقديم النية مالم يعرض ما يقطعها من اشتغال بعمل ونحوه . انتهى .

فائدة : لا يبطئها عمل يسير فى أصح الوجهين .

قوله ﴿ وَإِنْ اسْتَصَحَبَ حَكْمُهَا أَجْزَأُ ﴾

وهو المذهب . وعليه الأصحاب . وقال في الرعاية : ولا يبطل النية نسيانها في الأشهر ، ولا غفلة عنها مطلقاً . وقيل : بل بعد شروعه فيه .

فوائد

منها : لو أبطل الوضوء بعد فراغه منه ، لم يبطل على الصحيح من المذهب . نص عليه . وقيل : يبطل . وأطلقهما ابن تيميم .

ومنها : لو شك في الطهارة ، بعد فراغه منها ، لم يؤثر على الصحيح من المذهب . نص عليه . وقيل : يبطل . وقيل : إن شك عقيب فراغه استأنف . وإن طال الفصل فلا .

ومنها : لو أبطل النية في أثناء طهارته ، بطل ما مضى منها على الصحيح من المذهب . اختاره ابن عقيل ، والمجد في شرحه . وقدمه في الرعايتين « والحاويين » . وقيل : لا يبطل ما مضى منها . جزم به المصنف في المغني ، لكن إن غسل الباقي بنية أخرى قبل طول الفصل صحت طهارته . وإن طالت انبني على وجوب الموالاة . قال في التلخيص : وهما الأقيس . وأطلقهما الشارح ، وابن عبيدان . وقال ابن تيميم : وإن أبطل النية في أثناء طهارته بطل ما مضى منها في أحد الوجوه . والثاني : لا يبطل . والثالث : إن قلنا باعتبار الموالاة بطل ، وإلا فلا . انتهى .

قلت : ظاهر القول الثاني : مشكل جداً . إذ هو مفضي إلى صحته . ولو قلنا باشتراط الموالاة وفاتت . فما أظن أحداً يقول ذلك . ولا بد في القول الثالث من إضمار . وتقديره : والثالث إن قلنا باعتبار الموالاة فأخل بها بطل وإلا فلا .

ومنها : لو فرق النية على أعضاء الوضوء صح . جزم به في التلخيص وغيره . وقدمه ابن تيميم ، وقال : وحكى شيخنا أبو الفرج رحمه الله في ماء الوضوء : هل يصير مستعملاً إذا انفصل عن العضو ، أو يكون موقوفاً إن أكمل طهارته صار مستعملاً ، وإن لم يكملها فلا يضره ؟ وفيه وجهان . أحدهما : يصير مستعملاً بمجرد

انفصاله . والثاني : هو موقوف . قال : فعلى هذا : لا يصح تفريق النية على أعضائه . انتهى .

ومنها : غسل الذمية من الحيض لا يحتاج إلى نية . قدمه في القواعد الأصولية ، وابن تيميم . وقال : واعتبر الدينوري في تكفير الكافر بالعتق والإطعام : النية . وكذلك يخرج هاهنا انتهى . قال في القواعد : ويحسن بناؤه على أنهم مكلفون بالفروع أم لا ؟

تفسير : قوله « ثُمَّ يَتَمَضَّمُ وَيَسْتَنْشِقُ ثَلَاثًا » بلا نزاع . ويكون ذلك يمينه على الصحيح من المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . وقيل : بيساره . ذكره القاضى فى الجامع الكبير . وذكره نص أحمد فى رواية حرب : الاستنشاق بالشمال .

قوله « من غرفة . وإن شاء من ثلاث . وإن شاء من ست »

هذه الصفات كلها جائزة . والأفضل جمعها بماء واحد . على الصحيح من المذهب . نص عليه : يتمضمض . ثم يستنشق من الغرفة . قدمه فى الرعاية ، والفاثق وابن تيميم ، ومجمع البحرين ، وابن عبيدان ، وغيرهم . وعنه بغرقتين ، لكل عضو غرفة . حكاهما الآمدى . وعنه بثلاث لها معا . وعنه بست . ذكرها ابن الزاغونى . قال ابن تيميم — بعد ذلك — وهل يكمل المضمضة ، أو يفصل بينهما ؟ فيه وجهان . قال فى مجمع البحرين : والأصح أنه يتمضمض ، ثم يستنشق من الغرفة ، ثم ثانياً كذلك منها ، أو من غرفة ثالثة . وكذلك يفعل ثالثاً . وصححه المجدى فى شرح الهداية .

قوله « وهما واجبان فى الطَّهَّارَتَيْنِ »

يعنى المضمضة والاستنشاق . وهذا المذهب مطلقاً . وعليه الأصحاب . ونصروه وهو من مفردات المذهب . وعنه أن الاستنشاق وحده واجب . وعنه أنهما واجبان فى الكبرى دون الصغرى . وعنه أنهما واجبان فى الصغرى دون الكبرى ،

عكس التي قبلها . نقلها الميموني . وعنه يجب الاستنشق في الوضوء وحده . ذكرها صاحب الهداية والمحرر وغيرها . وعنه عكسها . ذكرها ابن الجوزي . وعنه هما سنة مطلقاً .

فائدة : هل يسميان فرضاً أم لا ؟ وهل يسقطان سهواً أم لا ؟ على روايتين . وأطلقهما في الفروع فيهما . وأطلقهما في الفائق ، وابن تيم في تسميتهما فرضاً . وأطلقهما في الحاويين في سقوطهما سهواً .

وقال المصنف ، وتبعه الشارح : هذا الخلاف مبني على اختلاف الروايتين في الواجب ، هل يسمى فرضاً أم لا ؟ والصحيح : أنه يسمى فرضاً . فيسميان فرضاً . انتهى .

وقال ابن عقيل في الفصول : هما واجبان لا فرضان . وقال الزركشي : حيث قيل بالوجوب ، فتركهما أو أحدهما ، ولو سهواً : لم يصح وضوءه . قاله الجمهور . قال في الرعاية الكبرى : ولا يسقطان سهواً على الأشهر . وقدمه في الصغرى . وقال ابن الزاغوني : إن قيل إن وجوبهما بالسنة صح مع السهو . وحكى عن أحد في ذلك روايتان . إحداها : وجوبهما بالكتاب . والثانية : بالسنة .

تنبيه : اختلف الأصحاب : هل لهذا الخلاف فائدة أم لا ؟ فقال جماعة من الأصحاب : لا فائدة له . ومتى قلنا بوجوبهما لم يصح الوضوء بتركهما عمداً ، ولا سهواً . وقالت طائفة : إن قلنا الموجب لهما الكتاب : لم يصح الوضوء بتركهما عمداً ولا سهواً . وإن قلنا الموجب لهما السنة : صح وضوءه مع السهو . وهذا اختيار ابن الزاغوني كما تقدم عنه .

فائدة : يستحب الانتثار على الصحيح من المذهب والروايتين . وعليه الأصحاب . ويكون بيساره . وعنه يجب .

تنبيه : دخل في قوله ﴿ ثُمَّ يَفْسِلُ وَجْهَهُ ثَلَاثًا مِنْ مَنَابِتِ شَعْرِ الرَّأْسِ إِلَى مَا انْحَدَرَ مِنَ اللَّحْيَيْنِ وَالذَّقْنِ ﴾ العذار .

وهو الشعر النابت على العظم الناقئ المسامت لصماخ الأذن إلى الصدغ . ودخل أيضاً العارض . وهو ما تحت العذار إلى الذقن . ودخل أيضاً المفصلان الفاصلان بين اللحية والأذنين . وهما يليان العذار من تحتها . وقيل : وهما شعر اللحيين . ولا تدخل النزعتان في الوجه ، بل هما من الرأس على الصحيح من المذهب . قال ابن عبيدان : والصحيح عند أصحابنا : أنهما من الرأس . قال في الفروع : من الرأس في الأصح . وقدمه الزركشي ، وابن رزين في شرحه . قال في الرعاية الكبرى : أظهر الوجهين أنهما من الرأس . وصححه الشارح وغيره . وقيل : هما من الوجه . اختاره القاضي ، وابن عقيل ، والشيرازي . وقطع به القاضي في الجامع . وأطلقهما ابن تيم ، والرعاية الصغرى ، والحاويين .

فأمره : « النزعتان » ما انحسر عنه الشعر في قوَدَي الرأس ، وهما جانباً مقدمه . وجزم به في الفروع ، والمغنى ، والشرح وغيرهم . وقيل : هما يياض مقدم الرأس من جانبي ناصيته . قدمه في الرعاية الكبرى . وهو قريب من الأول . ولا يدخل الصدغ والتحذيف أيضاً في الوجه . بل هما من الرأس ، على الصحيح من المذهب . اختاره المصنف في الكافي ، والمجد . وقال : هو ظاهر كلام أحمد . قال في الرعاية الكبرى : الأظهر أنهما من الرأس . قال في مجمع البحرين : هذا أصح الوجهين . وقدمه ابن رزين في الصدغ . وصححه الشارح . وقيل : هما من الوجه . اختاره ابن حامد . قاله القاضي وغيره . وأطلقهما في الفروع ، والتلخيص ، والبلغة ، والرعاية الصغرى ، والحاويين ، والهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، وابن عبيدان . وحكى أبو الحسين في الصدغ روايتين .

وقيل التحذيف من الوجه ، دون الصدغ . اختاره ابن حامد . قاله جماعة .

واختاره المصنف في المغنى . وأطلقتهما ابن تميم « والزركشى . وأطلقتهما ابن رزين في التحذيف . وهو ظاهر كلام الشارح . وقال ابن عقيل : الصدغ من الوجه .

فائدة : « الصدغ » هو الشعر الذى بعد انتهاء العذار يحاذى رأس الأذن ، وينزل عن رأسها قليلا . جزم به في المغنى ، والشرح ، وابن رزين . وقيل : هو ما يحاذى رأس الأذن فقط . وهو ظاهر ما جزم به في الحاوى الكبير ، ومجمع البحرين ، وابن عبيدان . ولعلمهم تابعوا الجذ في شرحه . وأطلقتهما في الفروع في باب محظورات الإحرام .

وأما « التحذيف » فهو الشعر الخارج إلى طرفى الجبين في جانبي الوجه ، ومنتهى العارض . [قاله الزركشى . وقال في المغنى وغيره : والشعر الداخل في الوجه ما . . .]^(١) انتهاء العذار والنزعة . وفي الفروع : هو الشعر الخارج إلى طرف الجبين في جانبي الوجه بين النزعة ومنتهى العذار . وكذا قال غيره ، ولعل ما في الزركشى « ومنتهى العارض » سبقة قلم . وإنما هو « منتهى العذار » كما قال غيره . والحس يصدقه [.

تفصيل : ظاهر كلام المصنف : وجوب غسل داخل العينين . وهو رواية عن أحمد ، بشرط أمن الضرر . واختاره في النهاية . وهو من المفردات . والصحيح من المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به كثير منهم : أنه لا يجب غسل داخلهما مطلقاً . ولو للجنبابة . وعنه يجب للطهارة الكبرى . وهو من المفردات . فعلى المذهب : لا يستحب غسل داخلهما « ولو أمن الضرر على الصحيح من المذهب . بل يكره . قال المصنف في المغنى ، وابن عبيدان : الصحيح أنه غير مسنون . وصححه في مجمع البحرين . وجزم به في الكافى . وقدمه في الشرح ، والمحرم ، وابن تميم ، وحواشى المقنع ، والفائق « والزركشى . وقال : اختاره القاضى في تعليقه ، والشيخان . وقطع في الهداية ، والفصول ، وتذكرة ابن عقيل ، وعقود

ابن البنا والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والتلخيص ، والبلغة ، والنظم ، وغيرهم : بالاستحباب إذا أمن الضرر . وقدمه في الرايتين ، والحاويين . وأطلقهما في الفروع . وقيل : يستحب في الجنابة دون الوضوء .

فائدة : لو كان فيهما نجاسة لم يجب غسلها على الصحيح من المذهب .
قلت : فيعائني بها . وعنه يجب .

وأما ما في الوجه من الشعر : فقد تقدم الكلام عليه في آخر باب السواك في سنن الوضوء .

تفصيل : قوله ﴿ مِنْ مَنَابِتِ شَعْرِ الرَّأْسِ ﴾ يعني المعتاد في الغالب . فلا عبرة بالأفروع - بالقاء - الذي ينبت شعره في بعض جبهته ، ولا بأجلح ، الذي انحسر شعره عن مقدم رأسه . قاله الأصحاب .

قوله ﴿ مع ما استترسل من اللحية ﴾

هذا الصحيح من المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . وجزم به في الوجيز ، والمحرم ، وغيرهما . وصححه في الفروع ، وغيره . قال الزركشي : هي المذهب عند الأصحاب بلا ريب . قال ابن عبيدان : هي ظاهر مذهب أحمد . وعليه أصحابه وعنه لا يجب . قال ابن رجب في القواعد : الصحيح لا يجب غسل ما استترسل من اللحية . وهو مقتضى ما نصه المصنف في المغنى من عدم وجوب غسل الشعر المسترسل في غسل الجنابة . وأطلقهما في الحاويين والرايتين .

فأمره : يجب غسل اللحية : ما في حد الوجه ، وما خرج عنه عرضاً على الصحيح من المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . وعنه لا يجب غسل اللحية بحال . نقل بكر عن أبيه أنه سأل أحمد : أيما أعجب إليك : غسل اللحية أو التخليل ؟ فقال : غسلها ليس من السنة . وإن لم يخلل أجزاءه . فأخذ من ذلك الخلال : أنها لا تغسل مطلقاً . فقال : الذي ثبت عن أبي عبد الله : أنه لا يغسلها . وليست من الوجه .

ورد ذلك القاضى وغيره من الأصحاب . وقالوا : معنى قوله « ليس من السنة »
أى غسل باطنها . ورد أبو المعالى على القاضى .

تفسيرها

أمرهما : قوله « وَيُسْتَحَبُّ تَحْلِيلُهُ » تقدم ذلك وصفته فى باب السواك
مستوفى .

الثانى : مفهوم قوله « وَإِنْ كَانَ يَسْتُرُهَا أَجْزَاءُ غَسَلَ ظَاهِرَهُ » أنه لا يجب
غسل باطن اللحية الكثيفة . وهو صحيح وهو المذهب . وعليه جماهير الأصحاب
وقيل : يجب . وقيل : فى وجوب غسل باطن اللحية روايتان . وقيل : يجب غسل
ما تحته شعر غير لحية الرجل . ذكره ابن تيم . فعلى المذهب : يكره غسل باطنها
على الصحيح . قال فى الرعاية : ويكره غسل باطنها فى الأشهر . وقيل لا يكره .

قوله « وَيُدْخَلُ الْمِرْفَقَيْنِ فِي الْغَسَلِ »

هذا المذهب : وعليه الأصحاب . وقطع به أكثرهم . وعنه لا يجب إدخالها
فى الغسل . فعلى المذهب : من لامر فف له يغسل إلى قدر المرفق فى غالب الناس .
قاله الزركشى وغيره .

فوائده

لو كان له يد زائدة أو إصبع أصلها فى محل الفرض وجب غسلها . وإن
كانت نابتة فى غير محل الفرض ، كالعضد والمنكب ، وتميزت : لم يجب غسلها ،
سواء كانت قصيرة أو طويلة ، على الصحيح من المذهب . اختاره ابن حامد ، وابن
عقيل . قال المصنف والشارح ، وصاحب مجمع البحرين « وابن عبيدان وغيرهم »
هذا أصح . وقدمه ابن رزى فى شرحه . واختاره المجد فى شرحه . وقال القاضى «
والشيرازى : يجب غسل ما حاذى محل الفرض منها . ويأتى فى الرعاية : غَسَلَ
منها ما حاذى محل الفرض فى الأصح . وأطلقهما ابن تيم .

وأما إذا لم تتميز إحداها من الأخرى : فإنه يجب غسلهما بلا نزاع بين الأصحاب . وقطعوا به . قال في الفروع في باب ديات الأعضاء ومنافعها : ومن له يدان على كوعيه « أو يدان وذراعان على مرفقيه » وتساوتا فهما يد . انتهى . ولو كان له يدان لا مرفق لهما : غسل إلى قدر المرفق في غالب عادات الناس . وتقدم كما قلنا في الرجوع إلى حد الوجه المعتاد في حق الأقرع والأصلع . فإن انفلعت جلدة من العضد حتى تدلت من الذراع وجب غسلها كالإصبع الزائدة . وإن تقلعت من الذراع حتى تدلت من العضد : لم يجب غسلها ، وإن طالت . وإن تقلعت من أحد الحلين « والتحم رأسها بالآخر : غسل ما حاذى محل الفرض من ظاهرها ، والمتجاف منه من باطنها وما تحته . لأنها كالنابتة في الحلين . قطع بذلك المصنف ، والشارح ، وابن عبيدان « ومجمع البحرين ، وغيرهم . وقال في الرعاية الكبرى : ولو تدلت جلدة من محل الفرض أو اليد : غسلت في الأصح فيهما . وقيل : إن تدلت من محل الفرض : غسلت وإلا فلا . وقيل : عكسه . وإن التحم رأسها في محل الفرض : غسل ما فيه منها . وقيل : كيد زائدة . انتهى وإذا انكشطت جلدة من اليد وقامت : وجب غسلها ، وإن كانت غير حساسة ، بل يبست وزالت رطوبة الحياة منها .

فائدة : لو كان تحت أظفاره يسير وسخ ، يمنع وصول الماء إلى ماتحته لم تصح طهارته . قاله ابن عقيل . وقدمه في القواعد الأصولية « والتلخيص ، وابن رزين في شرحه . وقيل : تصح . وهو الصحيح . صححه في الرعاية الكبرى ، وصاحب حواشي المقنع . وجزم به في الإفادات . وقدمه في الرعاية الصغرى . وإليه ميل المصنف . واختاره الشيخ تقي الدين . قال في مجمع البحرين : اختاره شيخ الإسلام — يعني به المصنف — ونصره . وأطلقهما في الحاويين . وقيل : يصح ممن يشق تحرزه منه ، كأرباب الصنائع والأعمال الشاقة من الزراعة وغيرها . واختاره في

التلخيص . وأطلقهن في الفروع . وألحق الشيخ تقي الدين كل يسير منع ، حيث كان من البدن ، كدم وعجين ونحوهما . واختاره .

قوله ﴿ ثُمَّ يَمْسَحُ رَأْسَهُ ﴾

الصحيح من المذهب : أنه يشترط في الرأس المسح . أو ما يقوم مقامه . وعليه جماهير الأصحاب . وقيل : يحزىء بل الرأس من غير مسح .

فائدتان

إمضاءهما : لو غسله عوضاً عن مسحه « أجزأ على الصحيح من المذهب ، إن أمرَّ يده . صححه في الفروع . وقدمه ابن تيم ، ومجمع البحرين . قال الزركشي : هذا المعروف المشهور . واختاره ابن حامد ، والمصنف ، والمجد ، وغيرهم . وقيل : لا يحزىء . اختاره ابن شاقلا ، قال في المذهب ، والرايعتين ، والحاويين « ولا يحزىء غسله في أصح الوجهين . زاد في الكبرى ، والقواعد الفقهية : بل يكره . وأطلقهما في المغنى ، والشرح « وابن عبيدان . وعنه يحزىء . وإن لم يمر يده . أطلق الروايتين فيما إذا لم يمر يد : المجد في شرحه ، وابن تيم .

الثانية : لو أصاب الماء رأسه : أجزأ ، إن أمرَّ يده « على الصحيح من المذهب . نص عليه . وقدمه في الفروع . واختاره المجد . وقدمه ابن عبيدان ، وصححه . وعنه لا يحزىء حتى يمر يده ويقصد وقوع الماء عليه . قال في الرعاية : ولا يحزىء وقوع المطر بلا قصد . وقيل : يحزىء إن أمرَّ يده يتنوى به مسح الوضوء . وقطع بعدم الإجزاء في التلخيص ، وابن عقيل . وزعم أنه تحقيق المذهب . فإن لم يمرها ولم يقصد : فكذلكه على ما تقدم .

تنبيه : قوله ﴿ فَيَبْدَأُ بِيَدَيْهِ ﴾ هذا الأولى والكامل . والصحيح من المذهب : أنه يحزىء المسح ببعض يده . وعنه يحزىء إذا مسح بأكثر يده . قال في الفروع : لا يحزىء مسحه بإصبع واحدة في الأصح فيه . وقيل : على الأصح .

وقيل : إن وجب مسحه كله وإلا أجزاءه . انتهى . والصحيح من المذهب : أن المسح بمائيل يجزئ مطلقاً . فيدخل في ذلك المسح بخشبة وخرقة مبلولتين ونحوهما . وقيل : لا يجزئ . وقال في الرعاية : ولا يجزئ مسحه بغير يد ، خشبة وخرقة مبلولتين ونحوهما . وقيل : يجزئ . وأطلق الوجهين في المعنى . والشرح في المسح بالخرقة المبلولة والخشبة .

ولو وضع يده مبلولة على رأسه ولم يمرها عليه ، أو وضع عليه خرقة مبلولة ، أو بلّها وهي عليه ، لم يجزئه في الأصح . وقطع به المجد وغيره . ويحتمل أن يصح . قاله المصنف .

قوله « من مُقَدِّمَ رَأْسِهِ ، ثُمَّ يُمِرُّهُمَا إِلَى قَفَاهُ . ثُمَّ يَرُدُّهُمَا إِلَى مُقَدِّمِهِ » هذا المذهب مطلقاً . وعليه الأصحاب . وعنه : لا يردّها من انتشر شعره . ويردّها من لا شعر له ، أو كان مضفوراً . وعنه : تبدأ المرأة بمؤخره ، وتختّم به . وقيل : ما لم تكشفه . وعنه : لا تردّها إليه . وعنه : تمسح المرأة كل ناحية لمصبّ الشعر . وهو قول في الرعاية .

تبيين ظاهر كلامه : أن ذلك يكون بماء واحد . وهو صحيح . وهو المذهب . وعليه الأصحاب . وعنه : يردّها إلى مقدمه بماء جديد .

فائدة : كيفما مسحه أجزاء . والمستحب عند الأصحاب : كما قال المصنف . قال في الرعاية الكبرى : والأولى أن يفرق بين مُسَبِّحَتَيْهِ . ويضعهما على مقدم رأسه ، ويجعل إبهاميه في صدغيه . ثم يمر بيديه إلى مؤخر رأسه . ثم يعيدهما إلى حيث بدأ . ويدخل مسبّحتيه في صماخي أذنيه . ويجعل إبهاميه لظاهرهما . وقيل : بل يغمس يديه في الماء ثم يرسلهما حتى يقطر الماء . ثم يترك طرف سبابته اليمنى على طرف سبابته اليسرى . انتهى .

قال الزركشي : وصفة المسح : أن يضع أحد طرفي سبابتيه على طرف

الأخرى . ويضعهما على مقدم رأسه . ويضع الإبهامين على الصدغين . ثم يمرهما إلى قفاه . ثم يردهما إلى مقدمه . نص عليه . وهو المشهور والمختار .

قوله ﴿ وَيَجِبُ مَسْحُ جَمِيعِهِ ﴾

هذا المذهب بلا ريب . وعليه جماهير الأصحاب . متقدمهم ومتأخرهم ، وعنى في المبهج ، والمترجم « عن يسيره للشقة . قلت : وهو الصواب .

قال الزركشى : وظاهر كلام الأكثرين بخلافه . وعنه : يحزىء مسح أكثره . اختاره في مجمع البحرين . وقال القاضى فى التعليق ، وأبو الخطاب فى خلافه الصغير : أكثره الثلثان فصاعداً . واليسير الثلث فما دونه . وأطلق الأكثر الأكثر . فشمّل أكثر من النصف ولو يسير . وعنه : يحزىء مسح قدر الناصية . وأطلق الأولى . وهذا قول ابن عقيل فى التذكرة ، والقاضى فى الجامع . فعليها لا تتعين الناصية للمسح على الصحيح . بل لو مسح قدرها من وسطه ، أو من أى جانب منه أجزأ . ذكره القاضى « وابن عقيل عن أحمد . وقدمه فى المغنى » والشرح « والرايعتين » والحاويين ، وابن عبيدان ، وابن رزين « وغيرهم . قال الزركشى : قال القاضى « وعامة من بعدهم : لا تتعين الناصية على المعروف . قال فى مجمع البحرين ، والحاوى ، وابن حمدان : هذا أصح الوجهين . وقال ابن عقيل : يحتمل أن تتعين الناصية للمسح . واختاره القاضى فى موضع من كلامه . وأطلقهما فى الفروع ، وابن تيم .

تفصيل : « الناصية » مقدم الرأس . قاله القاضى . وقدمه فى الفروع . وجزم به فى الرعاية . وقيل : هى قصاص الشعر . قدمه ابن تيم . وقال : ذكره شيخنا . وعنه يحزىء مسح بعض الرأس من غير تحديد [قال الزركشى : وصرح ابن أبى موسى بعدم تحديد الرواية] فقال : وعنه يجب مسح البعض من غير تحديد [وذكر فى الانتصار احتمالاً : يحزىء مسح بعضه فى التجديد ، دون غيره . وقال القاضى

في التعليق ١ يحزىء مسح بعضه للعذر . واختار الشيخ تقي الدين : أنه يسمح معه العمامة للعذر ، كالنزلة ونحوها . وتكون كالجبيرة . فلا توقيت . وعنه يحزىء مسح بعضه للمرأة دون غيرها . قال الخلال ، والمصنف : هذه الرواية هي الظاهرة عن أحمد . قال الخلال : العمل في مذهب أبي عبد الله رحمه الله : أنها إن مسحت مقدم رأسها أجزأها .

فأمرناه

إبراهيم : إذا قلنا يحزىء مسح بعض الرأس : لم يكف مسح الأذنين عنه على المشهور من المذهب . قال في الفروع : ولا يكفي أذنيه في الأشهر . قال الزركشي : وافق الجمهور أنه لا يحزىء مسح الأذنين عن ذلك البعض . وللقاضي في شرحه الصغير وجه بالإجزاء . قال في الرعاية : وهو بعيد . قال ابن تيم : وقطع غيره بعدم الإجزاء . وقال الشيخ تقي الدين : يجوز الاقتصار على البياض الذي فوق الأذنين دون الشعر ، إذا قلنا يحزىء مسح بعض الرأس .
والثانية : لو مسح رأسه كله دفعة واحدة - وقلنا : القرض منه قدر الناصية - فهل الكل فرض ، أو قدر الناصية ؟ فيه وجهان . والصحيح منهما : أن الواجب قدر الناصية .

[قلت : ولها نظائر في الزكاة والهدي فيما إذا وجبت عليه شاة في خمس من الإبل ، أو دم في الهدي . فأخرج بعيرا] .
قوله ﴿ وَيَجِبُ مَسْحُ جَمِيعِهِ مَعَ الْأُذُنَيْنِ ﴾ .

إذا قلنا : يجب مسح جميعه ، وأنهما من الرأس : مسحهما وجوباً على الصحيح من المذهب . نص عليه . قال الزركشي : اختاره الأكثرون . وقدمه في الشرح وغيره . وقال هو والناظم وغيرهما : الأولى مسحهما . وجزم بالوجوب في التلخيص وغيره . وهو من مفردات المذهب . وعنه لا يجب مسحهما . قال

الزركشى : هى الأشهر نقلاً . قال الشارح : هذا ظاهر المذهب . قال فى الفائق :
هذا أصح الروایتين . قال فى مجمع البحرين : هذا أظهر الروایتين . واختارها
الخلال ، والمصنف . وجزم به فى العمدة . وأطلقهما فى الرايتين ، والحاويين :
والفروع ، وابن عبيدان ، وابن تيم . وحكى فى الراية الصغرى ، والحاويين :
الخلاف وجهين . وقدمه فى الراية الكبرى . وحكا روايتين فى الفروع ، ومجمع
البحرين ، والفائق ، وابن تيم ، والزركشى . وهو الصواب .

فائدة : البياض الذى فوق الأذنين دون الشعر من الرأس على الصحيح
من المذهب . اختاره القاضى ، وابن عقيل ، وجماعة . وجزم به فى الفروع فى باب
الوضوء . وقدمه فى باب محظورات الإحرام .

قلت : وذكر جماعة : أنه ليس من الرأس إجماعاً . وتقدم بعض فروع هذه
المسألة فى أواخر باب السواك ، عند قوله « وأخذ ماء جديد للأذنين » .

فائدة : الواجب : مسح ظاهر الشعر . فلو مسح البشرة لم يجزه ، كما لو غسل
باطن اللحية . ولو حلق البعض فنزل عليه شعر مالم يخلق : أجزأه المسح عليه . قاله
الزركشى وغيره . قال فى الراية : فإن فقد شعره : مسح بشرته . وإن فقد بعضه
مسحهما . وإن انعطف بعضه على ما علا منه أجزأ مسح شعره فقط . انتهى .
قلت : ويحتمل عدم الإجزاء .

قوله « وَلَا يُسْتَحَبُّ تَكَرُّرُهُ » .

هذا المذهب . وعليه الجمهور . قال الشارح : هذا الصحيح من المذهب . قال
فى مجمع البحرين ، والفائق : هذا أصح الروایتين . وصححه فى النظم . واختاره
ابن عبدوس فى تذكرته . وجزم به فى المنور وغيره . وقدمه فى الفروع ، والكافى ،
والمستوعب ، والخلاصة ، وابن رزين فى شرحه ، وغيرهم . وعنه يستحب بماء
جديد . اختاره أبو الخطاب ، وابن الجوزى فى مسبوک الذهب . وأطلقهما

في الهداية ، والتلخيص ، والبلغة ، والحرر ، والزعايتين ، والحاويين .

قوله ﴿ وَيُدْخِلُهُمَا فِي الْغَسَلِ ﴾ .

يعنى الكعبين . وهذا المذهب بلا ريب . وعليه الأصحاب . وعنه لا يجب إدخالهما فيه .

قوله ﴿ وَإِنْ كَانَ أَقْطَعَ : غَسَلَ مَا بَقِيَ مِنْ مَحَلِّ الْفَرَضِ . فَإِنْ لَمْ يَبْقَ شَيْءٌ سَقَطَ ﴾ .

شم كلामه ثلاث مسائل .

الأولى : أن يبقى من محل الفرض شيء ، فيجب غسله بلا نزاع .

الثانية : أن يكون القطع من فوق محل الفرض : فلا يجب الغسل بلا نزاع لكن يستحب أن يمسح محل القطع بالماء ، لئلا يخلو العضو عن طهارة .

الثالثة : أن يكون القطع من مفصل المرفقين ، أو الكعبين : فيجب غسل طرف الساق والعضد . على الصحيح من المذهب . وعليه أكثر الأصحاب ، منهم القاضي . ونص عليه في رواية عبد الله ، وصالح . وجزم به في الإفادات ، والمستوعب وصححه المجد في شرحه ، وابن عبيدان ، ومجمع البحرين . قال في القواعد : أشهر الوجهين عند الأصحاب : الوجوب . وقدمه ابن تيم .

وظاهر ما قطع به في الهداية : أنه يسقط . فإنه قال : فإن كان القطع من المرفقين سقط غسل اليدين . واختاره القاضي في كتاب الحج من خلافه . وحل كلام الإمام على الاستحباب . ويحتمله كلام المصنف هنا . وصححه في الرعايتين ، والحاويين . لكن يستحب أن يمس رأس العضو بالماء ، كما قلنا فيمن قطع منه من فوق المرفق . وأطلقهما في التلخيص .

فائدة : وكذا حكم التيم إذا قطعت اليد من الكف . على الصحيح

من المذهب . نص عليه . واختاره ابن عقيل وغيره . وقدمه في مجمع البحرين ،

وابن تميم . وقال القاضى : يسقط التيمم . وقدمه ابن عبيدان . واختاره الآمدى .
ويأتى ذلك فى التيمم عند قوله « فيمسح وجهه بياطن أصابعه » .

فائدة : لو وجد الأقطع من يوضيه بأجرة المثل . وقدر عليه من غير إضرار :
لزمه ذلك . على الصحيح من المذهب . نص عليه ابن عقيل وغيره ، وقدمه . وعليه
الجمهور . وقيل : لا يلزمه لتكرار الضرر دواماً . وقال فى المذهب : يلزمه بأجرة مثله
وزيادة لا تجحف فى أحد الوجبين . وإن وجد من يُيممه ولم يجد من يوضيه :
لزمه ذلك . فإن لم يجد صلى على حسب حاله . وفى الإعادة وجهان ، كعدم الماء
والتراب . قاله المصنف ، والشارح ، وصاحب الفروع . وأطلقهما هو وصاحب
التلخيص ، والرايعتين . قال فى مجمع البحرين : صلى ولم يعد فى أقوى الوجبين .
قال ابن تميم ، وابن رزين ، وغيرهما : صلى على حسب حاله . ولم يذكروا إعادة .
فالمذهب : أنه لا يعيد من عدم الماء والتراب . كما يأتى . فكذا هنا . قال فى
الفروع : ويتوجه فى استنجاؤه مثله .

قلت : صرح به فى مجمع البحرين . فقال : إذا عجز الأقطع عن أفعال
الطهارة ، ووجد من يُنجّيه ويوضيه بأجرة المثل — وذكر بقية الأحكام . انتهى .
فإن تبرع أحد بتطهيره لزمه ذلك . قال فى الفروع : ويتوجه لا يلزمه ويتيمم .
قوله ﴿ تَمُ يَرْفَعُ نَظْرَهُ إِلَى السَّمَاءِ ، وَيَقُولُ : أَشْهَدُ أَنَّ لَا إِلَهَ
إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ ﴾ .

قال فى الفائق : قلت : وكذا يقوله بعد الغسل . انتهى . قال فى المستوعب :
يستحب أن يقرأ بعده سورة القدر ثلاثاً . وأما ما يقوله على كل عضو ، ورد السلام
وغيره . فتقدم فى باب السواك .

قوله ﴿ وَتُبَاحٌ مُعَوْنَتَهُ ، وَلَا تُسْتَحَبُّ ﴾ .

هذا المذهب . قال فى الرعاية الكبرى : وتباح إعانته على الأصح . قال

في تجريد العناية : وتباح معونته على الأظهر . وجزم به في الهداية « والمستوعب ، والكافي ، والخلاصة ، والإفادات ، والرعاية الصغرى ، والوجيز ، والحاويين » والمنور ، والمنتخب ، وابن رزين « وغيرهم . وقدمه في الفروع « والشرح ، والمحزر ، وابن تميم ، ومجمع البحرين . وعنه يكره . قدمه في الرعايتين ، والحاويين . وأطلقهما في الهداية ، والمستوعب ، والكافي ، والتلخيص ، والبلغة ، ونهاية أبي المعالي ، والخلاصة ، والفائق وغيرهم .

قوله « ويباح تنشيف أعضائه . ولا يُستحب »

وهو المذهب . قاله في الرعاية الكبرى ، وعنه يباح تنشيفها وهي أصح . قال في تجريد العناية : ويباح مسحه على الأظهر . وصححه المصنف ، والشارح « وابن عبيدان ، وصاحب مجمع البحرين ، وغيرهم . وجزم به في الوجيز « والمنور ، والمنتخب ، وابن رزين « وغيرهم . وقدمه في الفروع ، والشرح ، والمحزر ، وابن تميم ، ومجمع البحرين . وعنه يكره . قدمه في الرعايتين « والحاويين . وأطلقهما في الهداية ، والمستوعب ، والكافي « والتلخيص « والبلغة « ونهاية أبي يعلى « والخلاصة ، والفائق وغيرهم .

فوائد

منها : السنة أن يقف المعين عن يسار المتوضئ . على الصحيح من المذهب وجزم به في مجمع البحرين . وقدمه في الفروع ، وشرح ابن عبيدان . وقيل : يقف عن يمينه : اختاره الآمدي . قال في الفائق : ويقف المعين عن يمينه في أصح الروايتين . وقدمه ابن تميم ، وابن حمدان في رعايته الكبرى .

ومنها : يضع من يصب على نفسه إناءه عن يساره « إن كان ضيق الرأس . وإن كان واسعاً ، يعترف منه باليد ، وضعه عن يمينه . قاله في مجمع البحرين ، وابن عبيدان وغيرهما .

ومنها : لو وضأ غيره بإذنه ونواه المتوضئ فقط . صح على الصحيح

من المذهب . وقيل : يشترط أيضاً نية من يوضيه إن كان مسلماً . وعنه لا يصح مطلقاً من غير عذر . وهو من المفردات .

ومنها : لو يميمه مسلم بإذنه صح . ومع القدرة عليه أيضاً . وقال في الرعاية في التيمم : إن عجز عنه صح وإلا فلا .

تفصيل : ظاهر كلامه في الفروع وغيره : أنه سواء كان من يوضيه مسلماً أو كتائياً . وقيل : بل مسلم . قدمه في الرايتين .

ومنها : لو أكره من يصب عليه الماء « أو يوضيه ، على وضوئه . لم يصح . قدمه في الرعاية . وقيل : يصح في صب الماء فقط . وقال في الفروع - بعد أن ذكر حكم من يوضئه - وإن أكرهه عليه لم يصح في الأصح .

ففهم صاحب القواعد الأصولية : أن المسكره - بفتح الراء - هو المتوضئ . فقال - بعد أن حكى ذلك - كذا ذكر بعض المتأخرين . قال : ومحل النزاع مشكل على ما ذكره . فإنه إذا أكره على الوضوء ونوى وتوضأ لنفسه صح بلا تردد . قال الشيخ أبو محمد وغيره : إذا أكره على العبادة وفعلها لداعى الشرع « لا لداعى الإكراه : صحت . وإن توضأ ولم ينو لم يصح « إلا على وجه شاذ : أنه لا يعتبر لطهارة الحدث نية . وقد يقال : لا يصح . ولا ينوى . لأن الفعل ينسب إلى الغير . فبقيت النية مجردة عن فعل فلا تصح . وقد ذكروا أن الصحيح من الروايتين في الأيمان : أن المسكره بالتهديد إذا فعل الحلوف على تركه لا يحنث . لأن الفعل ينسب إلى الغير . انتهى .

والذى يظهر : أن مراد صاحب الفروع بالإكراه : إكراه من يصب الماء ، أو يوضئه . بدليل السياق والسباق ، وموافقة صاحب الرعاية وغيره . فتقدير كلامه : وإن أكره المتوضئ لمن يوضئه . فعلى هذا يزول الإشكال الذى أورده .

ومنها : يكره نفض الماء على الصحيح من المذهب . اختاره ابن عقيل في مجمع البحرين . هذا قول أكثر أصحابنا . قال الشيخ تقي الدين في شرح العمدة : كرهه

القاضي وأصحابه . قال ابن عبيدان : قاله بعض الأصحاب . قال في الرعايتين ،
والخواشي : هذا الأشهر . وجزم به في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ،
والمستوعب ، والخلاصة ، والحاويين ، وغيرهم . وقدمه في الفروع . وقيل : لا يكره .
اختاره المصنف ، والمجد وغيرهما . قال في الفروع : وهو أظهر . قال ابن عبيدان :
والأقوى أنه لا يكره . وكذا قال في مجمع البحرين . وأطلقهما ابن تميم .

ومنها : يستحب الزيادة على الفرض كإطالة الغرة والتحجيل على الصحيح من
المذهب . وجزم به في المغنى ، والشرح ، وابن رزين وغيرهم . وقدمه في الفروع .
والرعاية ، وابن تميم ، وغيرهم .

وعنه لا يستحب . قال الإمام أحمد : لا يغسل ما فوق المرفق . قال في الفائق :
ولا يستحب الزيادة على محل الفرض في نص الروايتين . اختاره شيخنا .

ومنها : يباح الوضوء والغسل في المسجد ، إن لم يؤذ به أحداً على الصحيح
من المذهب . وحكاه ابن المنذر إجماعاً . وعنه يكره . وأطلقهما في الرعاية . وعنه
لا يكره التجديد . وإن قلنا بنجاسته حرم ، كاستنجاؤه أو ريح . ويكره إراقة ماء
الوضوء والغسل في المسجد . ويكره أيضاً إراقته في مكان يداس فيه ، كالطريق
ونحوها . اختاره في الإيجاز . وقدمه في الرعاية وابن تميم . ولم يذكر القاضي في
الجامع خلافه . وعنه لا يكره . وأطلقهما في الفروع ، وابن عبيدان ، ومذهب ابن
الجوزي ، وفصول ابن عقيل .

فعلى المذهب : الكراهة تنزيهاً للماء جزم به في الرعاية . وقال ابن تميم وغيره :
وهل ذلك تنزيهاً للماء أو للطريق ؟ على وجهين . وأطلقهما ابن عقيل في الفصول .
قال الشيخ تقي الدين : ولا يغسل في المسجد ميت . قال : ويجوز عمل مكان فيه
للوضوء للمصلين^(١) بلا محذور ، ويأتى في الاعتكاف ، هل يحرم البول في المسجد
في إناء أم لا .

(١) في الصورة « للمصلحة » .

باب مسح الخفين

فوائد

منها : المسح عليهما وعلى شبههما يرفع الحدث . على الصحيح من المذهب .
نص عليه . وقيل لا يرفعه .

ومنها : المسح أفضل من الغسل على الصحيح من المذهب . نص عليه . وهو
من المفردات . قال القاضى : لم يرد المداومة على المسح ، وعنه الغسل أفضل . وقيل :
إنه آخر أقواله ، وقدمه فى الرايتين . وعنه هما سواء فى الفضيلة . وأطلقهن فى
الحاويين ، والفائق . وقيل : إن لم يداوم المسح فهو أفضل . اختاره القاضى . قال
الشيخ تقي الدين : وفصل الخطاب : أن الأفضل فى حق كل واحد ما هو الموافق
لحال قدمه . فالأفضل لمن قدماء مكشوفتان : غسلهما ولا يتحرى لبس الخف ليمسح
عليه ، كما كان عليه أفضل الصلاة والسلام يغسل قدميه إذا كانتا مكشوفتين ،
ويمسح قدميه إذا كان لابساً للخف . انتهى .

ومنها : لا يستحب له أن يلبس ليمسح . كالسفر ليرخص .

ومنها : المسح رخصة على الصحيح من المذهب . وعنه عزيمة . قال فى
الفروع ، والظاهر : أن من فوائدها المسح فى سفر المعصية . وتعيين المسح على
لابسه . قال فى القواعد الأصولية : وفيما قاله نظر .

ومنها : لبس الخف مع مدافعة أحد الأخبثين مكروه على الصحيح من
المذهب . نص عليه . وقيل لا يكره .

ومنها : يجوز المسح للمستحاضة ونحوها كغيرها على الصحيح من المذهب
نص عليه . وقيل : لا يجوز . وقيل : يتوقت المسح بوقت كل صلاة . وصححه فى
الرايتين ، والحاويين . واختاره القاضى فى الجامع . ومتى انقطع الدم استأنفت
الوضوء ، وجهاً واحداً .

ومنها : لو غسل صحيحاً ، وتيمم لجرح : فهل يمسح على الخلف ؟ قال غير واحد : هو كالمستحاضة . قاله في الفروع .

ومنها : يجوز المسح للزَّمن . وفي رجل واحدة ، إذا لم يبق من فرض الأخرى شيء . قاله في الفروع وغيره .

تنبيه : قوله ﴿ لَا يَجُوزُ الْمَسْحُ عَلَى الْخَلْفَيْنِ وَالْجُرْمُوقَيْنِ . وَهُوَ خَفِئٌ قَصِيرٌ ، وَالْجُورَبَيْنِ ﴾

بلا نزاع ، إن كانا مُتَعَلِّين أو مُجَلَّدَيْن . وكذا إن كانا من خِرق على الصحيح من المذهب ، والروایتين . وعليه أكثر الأصحاب . وعنه لا يجوز المسح . جزم به في التلخيص . وحيث قلنا بالصحة فيشترط أن يكون ضيقاً على ما يأتي . وجواز المسح على الجورب من المفردات . وجزم به ناظمها . وقال في الفروع : يجوز المسح على جورب ضيق ، خلافاً لمالك .

قوله ﴿ وَفِي الْمَسْحِ عَلَى الْقَلَانِسِ وَخُمُرِ النِّسَاءِ الْمُدَارَاتِ تَحْتَ حُلُوقِهِنَّ رَوَايَتَانِ ﴾

وأطلق الخلاف في جواز المسح على القلانس . وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والكافي ، والتلخيص ، والبلغة ، والخلاصة . والشرح . وابن تيميم . وابن عبيدان . والرايعتين ، والحاويين ، والفاائق . إحداهما : الإباحة . وهو المذهب . اختاره أبو المعالي في النهاية . وقدمه في الفروع ، وابن رزين في شرحه .

والرواية الثانية : يباح . صححه في التصحيح . قال في مجمع البحرين : يجوز المسح عليها في أظهر الروایتين . قال في نظمه : هذا المنصور . واختاره الخلال ، وابن عبدوس في تذكرته . وجزم به في الوجيز ، والإفادات ، وناظم المفردات . وهو منها . وقال صاحب التبصرة : يباح إذا كانت محبوسة تحت حلقه بشيء .

قال في الفائق : ولا يشترط للقلاس تحنيك . واشترطه الشيرازي .

فأمره : « القلاس » [جمع قلنسوة - بفتح القاف واللام وسكون النون وضم المهملة وفتح الواو . وقد تبدل مثناة من تحت . وقد تبدل ألفاً وتفتح السين . فيقال قلنساة . وقد تحذف النون من هذه بعدها هاء تأنيث] مبطنات تتخذ للنوم و« الدينات » قلاانس كبار أيضاً كانت القضاة تلبسها قديماً . قال في مجمع البحرين هي على هيئة ماتتخذها الصوفية الآن [وقال الحافظ ابن حجر : القلنسوة غشاء مبطن تستر به الرأس . قاله القزاز في شرح الفصيح . وقال ابن هشام : هي التي يقوؤها العامة الشاشة . وفي المحكم هي من ملابس الرؤوس معروفة . وقال أبو هلال العسكري : هي التي تغطي بها العائم ، وتستتر من الشمس والمطر . كأنها عنده رأس البرنس . انتهى]

وجواز المسح على دينات القضاة من المفردات .

وأما خمر النساء المدارة تحت حلوقهن : فأطلق المصنف في جواز المسح عليها الخلاف . وأطلقهما في الهداية ، والمذهب « ومسبوك الذهب ، والمستوعب والكافي ، والهادي ، والتلخيص ، والبلغة ، والشرح ، والخلاصة » والمحزر ، والرايتين ، والحاويين « والفائق » وابن تيم ، وابن عبيدان .

إحداها : يجوز المسح عليها . وهو المذهب . صححه في التصحيح ، والمجد في شرح الهداية ، ومجمع البحرين . والحاوي الكبير . قال الناظم : هذا المنصور . وجزم به في الوجيز ، والإفادات ، ونظم المفردات . وهو منها . وقدمه في الفروع ، وابن رزين .

والرواية الثانية : لا يجوز المسح عليها . وهو ظاهر ما قدمه في تجريد العناية . وهو ظاهر العمدة .

قوله « ومن شرطه : أن يلبس الجميع بعد كمال الطهارة ، إلا الجبيرة على إحدى الروايتين »

إن كان المسح عليه غير جبيرة : فالصحيح من المذهب : أنه يشترط لجواز المسح عليه كمال الطهارة قبل لبسه . وعليه الأصحاب . وعنه لا يشترط كمالها . اختاره الشيخ تقي الدين ، وصاحب الفائق . وقال : وعنه لا يشترط الطهارة لمسح العمامة ذكره ابن هبيرة . فعلى كلا الروايتين الأولتين : يشترط تقدم الطهارة على الصحيح من المذهب . وهو المقطوع به عند الأصحاب . وحكى أبو الفرج رواية بعدم اشتراط تقدم الطهارة رأساً . فإن لبس محدثاً ثم توضأ وغسل رجله في الخلف جازله المسح . قال الزركشي : وهو غريب بعيد .

قلت : اختاره الشيخ تقي الدين . وقال أيضاً : ويتوجه أن العمامة لا يشترط لها ابتداء اللبس على طهارة . ويكفيه فيهما الطهارة المتقدمة . لأن العادة : أن من توضأ مسح رأسه ، ورفع العمامة ثم أعادها . ولا يبقى مكشوف الرأس إلى آخر الوضوء . انتهى . وما قاله رواية عن أحمد . حكاه غير واحد .

تنبيه : من فوائد الروايتين : لو غسل رجلاً ثم أدخلها الخلف : خلع . ثم لبس بعد غسل الأخرى . ولو لبس الأولى طاهرة ، ثم لبس الثانية طاهرة : خلع الأولى فقط . وظاهر كلام أبي بكر : ويخلع الثانية . وهذا مفرع على المذهب . وعلى الثانية : لا خلع .

ولو لبس الخلف محدثاً وغسلهما فيه : خلع على الأولى . ثم لبسه قبل الحدث . وإن لم يلبس حتى أحدث : لم يحزله المسح . وعلى الثانية : لا يخلعه ويمسح . قال في القروع : وجزم الأكثر بالرواية الأولى في هذه المسألة . وهي الطهارة لا ابتداء اللبس . بخلاف المسألة قبلها . وهي كمال الطهارة . فذكروا فيها الرواية الثانية . قلت : وقد تقدمت الرواية التي نقلها أبو الفرج . وأنه يجوز له المسح عليها في هذه المسألة .

ولو نوى جنب رفع حدثه وغسل رجله ، وأدخلهما في الخلف ، ثم تم طهارته ، أو فعله محدثاً - ولم نعتبر الترتيب - : لم يمسح على الأولى . ويمسح على الثانية .

وكذا الحكم لو لبس عمامة قبل طهر كامل . فلو مسح رأسه ثم لبسها ، ثم غسل رجليه : خلع على الأولى ثم لبس ، وعلى . الثانية : يجوز المسح . ولو لبسها محدثاً ثم توضأ ومسح رأسه « ورفعها رفعاً فاحشاً فكذلك . »

قال الشيخ تقي الدين : كما لو لبس الخف محدثاً ، فلما غسل رجليه رفعها إلى الساق « ثم أعادها . وإن لم يرفعها رفعاً فاحشاً : احتمل أنه كما لو غسل رجليه في الخف . لأن الرفع اليسير لا يخرجها عن حكم اللبس . ولهذا لا تبطل الطهارة به . ويحتمل أنه كابتداء اللبس . لأنه إنما عفى عنه هناك للمشقة . انتهى .

وتقدم أن الشيخ تقي الدين اختار : أن العمامة لا يشترط لها ابتداء اللبس على طهارة . ويكفي فيها الطهارة المستدامة . وقال أيضاً : يتوجه أن لا يخلعها بعد وضوئه ، ثم يلبسها بخلاف الخف . وهذا مراد ابن هبيرة في الإفصاح في العمامة . هل يشترط أن يكون لبسها على طهارة ؟ عنه : روايتان .

أما ما لا يعرف عن أحمد وأصحابه : فبعيد إرادته جداً . فلا ينبغي حمل الكلام المحتمل عليه . قاله في القروع .

فائدة : لو أحدث قبل وصول القدم محلها : لم يمسح على الصحيح من المذهب . ولهذا لو غسلها في هذا المكان « ثم أدخلها محلها : مسح . وعنه يمسح ، قدمه في الرعاية الصغرى .

وأما إذا كان المسوح عليه جبيرة : فالصحيح من المذهب : اشتراط تقدم الطهارة لجواز المسح عليها . قال في المذهب ، ومسبوك الذهب : يشترط الطهارة لها في أصح الروايتين . قال في الخلاصة : يشترط على الأصح . وقطع به الخرق ، وصاحب الإيضاح ، والإفادات . واختاره القاضي في كتاب الروايتين ، والشريف أبو جعفر ، وأبو الخطاب في خلافهما « وابن عبدوس « وابن البناء . وقدمه في الهداية ، والرعاية الكبرى « والقروع .

والرواية الثانية : لا يشترط لها الطهارة . قال في مجمع البحرين : هذا أقوى

الروایتین . وقواه أيضاً في نظمه . واختاره الخلال ، وصاحبه أبو بكر ، وابن عقيل في التذكرة ، وصاحب التلخيص ، والبلغة فيهما ، وابن عبدوس في تذكرته . وإليه ميل المصنف ، والشارح ، والمجد . وجزم به في الوجيز ، وابن رزين في شرحه . وقدمه في الرعاية الصغرى ، والحاويين ، وابن تيمم .

قلت : وهو الصواب .

وأطلقهما في المستوعب ، والمحرر ، والفائق ، وابن عبيدان ، والزرکشی . فعلى المذهب : إن شد على غير طهارة نزع . فإن خاف تيمم فقط . على الصحيح من المذهب . وقال القاضى : يمسح فقط . وفى الإعادة روايتان تخريجاً . وقيل : يمسح ويتيمم .

وحيث قلنا : يتيمم ، لو عمت الجبيرة محل فرض التيمم ضرورة ، كفى مسحهما بالماء . ولا يعيد ما صلى بلا تيمم فى أصح الوجهين . قاله فى الرايتين . وبقية فروع هذه المسألة يأتى فى آخر الباب عند قوله « ويمسح على جميع الجبيرة إذا لم تتجاوز قدر الحاجة » .

تنبيه : الخلاف فى كلام المصنف يحتمل أن يعود إلى ماعدا الجبيرة ، ويحتمل أن يعود إلى الجبيرة ، فقط . قال ابن منجا فى شرحه : يبعد أن يعود إلى الجبيرة . وإن قرب منها ، لوجهين . أحدهما : أن الخلاف فيها ليس مختصاً بالكمال . الثانى : أن الخلاف فيها عداها أشهر من الخلاف فيها . قال فى مجمع البحرين : الخلاف هنا فى غير الجبيرة . وقال ابن عبيدان ، قيل : يحتمل أن يعود إلى ماعدا الجبيرة من الممسوح . لأن الخلاف فى الجبيرة ليس مختصاً بالكمال . وإنما هو فى تقدم أصل الطهارة من حيث الجملة . ويحتمل أن يعود الخلاف إلى الجبيرة لقربها ولأن الخلاف فيها أشهر . وهذا هو الذى أشار إليه صاحب الحرر فى شرح الهداية ، وكلام الشيخ ، وكلام أبى الخطاب سواء فى المعنى . قال صاحب الحرر : ولا بد من

بيان موضع الروايتين . فإنه في الجبيرة بخلاف غيرها . وكذا ذكره في شرح
المفنع . انتهى كلام ابن عبيدان .

فائدة : لو لبس خفًا على طهارة مسح فيها على عمامة « أو عكسه . فهل يجوز
المسح على الملبوس الثاني ؟ فيه وجهان . وأطلقهما في الفروع « وابن تيم
والرعايتين ، والحاويين ، والزركشي . قال ابن عبيدان : قال أصحابنا : ظاهر
كلام الإمام أحمد : لا يجوز المسح . قال في القصول ، والمغنى ، والشرح : قال بعض
أصحابنا : ظاهر كلام أحمد : لا يجوز المسح . قال القاضي : يحتمل جواز المسح .
قال الزركشي : أحكما عند أبي البركات الجواز جزماً « على قاعدته من أن المسح
يرفع الحدث . انتهى .

قلت : المذهب الرفع ، كما تقدم أول الباب ، ويأتي آخره .
وكذا الحكم لو شد جبيرة على طهارة مسح فيها عمامة وخفًا ، أو أحدهما .
وقلنا : يشترط لها الطهارة . قاله في الفروع ، وابن تيم . وأطلق الخلاف في هذه
المسألة صاحب المغنى ، والشرح ، وابن عبيدان . وضعف في الرعاية الكبرى :
جواز المسح في هذه المسألة .

وقيل : يجوز المسح هنا ، وإن منعناه في الأولى . لأن مسحهما عزيمة ،
وجزم بالجواز في الرعاية الصغرى ، والحاويين ، والهداية . واختاره المجد أيضاً .

ولو شد جبيرة على طهارة مسح فيها جبيرة : جاز المسح عليها . جزم به في
المغنى ، والشرح « وابن عبيدان ، والفروع .

ولو لبس خفًا أو عمامة على طهارة مسح فيها على الجبيرة : جاز المسح عليه
على الصحيح من المذهب مطلقاً . جزم به في المغنى ، والشرح ، وابن عبيدان «
والحاويين ، والرعاية الصغرى . وصححه في الرعاية الكبرى . وقدمه في الفروع «
وابن تيم . وقال ابن حامد : إن كانت الجبيرة في رجله - وقد مسح عليها ، ثم لبس
الخف - لم يمسح عليه .

فائدة : لا يمسح على خف لبسه على طهارة تيمم على الصحيح من المذهب .
نص عليه في رواية عبد الله . وجزم به في المغنى ، والشرح . وقدمه ابن عبيدان .
وقال : هو أولى . وقال في رواية : من قال لا ينقض طهارته إلا وجود الماء : له أن
يمسح . وتقدم في أول الباب : إذا تيمم لجرح ونحوه .

قوله ﴿ وَيَمْسَحُ الْمُقِيمُ يَوْمًا وَلَيْلَةً . وَالْمَسَافِرُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَلَيَالِيَهُنَّ ﴾
وهذا المذهب بلا ريب . وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به كثير منهم .
وقيل : يمسح كالجبيرة . واختاره الشيخ تقي الدين . قاله في الفروع . وقال في
الاختيارات : ولا تتوقت مدة المسح في حق المسافر الذي يشق اشتغاله بالخلع
واللبس ، كالبريد المجهز في مصلحة المسلمين .

تفصيل : مراده بقوله « والمسافر ثلاثة أيام ولياليهن » غير العاصي بسفره . فأما
العاصي بسفره : فحكمه حكم المقيم على الصحيح من المذهب . وعليه الأصحاب .
وقال في الفروع : ويحتمل أن يمسح عاصٍ بسفره كغيره ، ذكره ابن شهاب .
وقيل : لا يمسح مطلقاً ، عقوبة له .

فائدة : لو أقام وهو عاصٍ بإقامته ، كمن أمره سيده بسفر فأبى وأقام . فله
مسح مقيم على الصحيح من المذهب « وذكر أبو المعالي : هل هو كعاصٍ بسفره
في منع الترخص ؟ فيه وجهان .
قلت : فعلى المنع يُعائى بها .

تفصيل : قوله ﴿ إِلَّا الْجَبِيرَةُ فَإِنَّهُ يَمْسَحُ عَلَيْهَا إِلَى حَلِّهَا ﴾

بلا نزاع ولا تقييد بوقت الصلاة ، على الصحيح من المذهب . وعليه الأصحاب .
وقطع به كثير منهم ، وعنه أن مسح الجبيرة كالتميم يتقيد بوقت الصلاة . فلا يجوز
قبله . وتبطل بخروجه . ذكره ابن تيمم وغيره ، وذكره ابن حامد ، وأبو الخطاب وجهاً .

فائدة : قال في الرعايتين : يمسح المقيم غير الجبيرة . وقيل : اللصوق يوماً وليلة . وقال في الحاوئين : ويمسح المقيم غير اللصوق والجبيرة يوماً وليلة . قلت : وهذا هو الصواب . وأن اللصوق حيث تضرر بقلعه يمسح عليه إلى حلّه كالجبيرة ، وينبغي أن لا يكون فيها خلاف .

قوله ﴿وابتداء المدة من الحدث بعد اللبس﴾

هذا المذهب بلا ريب . والمشهور من الروايتين . وعليه الأصحاب . قال في الفروع : أى من وقت جواز مسحه بعد حدثه . فلو مضى من الحدث يوم وليلة ، أو ثلاثة ، إن كان مسافراً ، ولم يمسح : انقضت المدة ، وما لم يحدث لا يحتسب من المدة . فلو بقي بعد لبسه يوماً على طهارة اللبس ، ثم أحدث : استباح بعد الحدث المدة . وانقضاء المدة : وقت جواز مسحه بعد حدثه . انتهى . وعنه ابتداء المدة من المسح بعد الحدث . وهى من المفردات . وانتهائها وقت المسح . وأطلقهما ابن تيمم .

فائدة : يتصور أن يصلى المقيم بالمسح سبع صلوات ، مثل أن يؤخر صلاة الظهر إلى وقت العصر لعذر يبيح الجمع من مرض ونحوه ، ويمسح من وقت صلاة العصر . ثم يمسح إلى مثلها من الغد ، ويصلى العصر قبل فراغ المدة . فتتم له سبع صلوات . ويتصور أن يصلى المسافر بالمسح سبع عشرة صلاة . كما قلنا في المقيم .

قوله ﴿وإن مسح مسافراً ، ثم أقام : أتم مسح مقيم﴾

هذا المذهب ، وعليه الأصحاب . وقطع به كثير منهم . قال في المبتهج : أتم مسح مسافر ، إن كان مسح مسافراً فوق يوم وليلة . وشذذه الزركشى . قال ابن رجب في الطبقات : وهو غريب . ونقله في الإيضاح رواية . ولم أرها فيه .

والصحيح من الروايتين . وعليه جماهير الأصحاب . قال الشيخ تقي الدين : هى اختيار أكثر أصحابنا . قال في الفروع : اختاره الأكثر .

قلت : منهم ابن أبي موسى ، والقاضي ، وأكثراً أصحابه ، كآبي الخطاب في
خلافه الصغير وغيره . واختاره المصنف ، والشارح . وقطع به الخرق ، وصاحب
الإيضاح ، والكافي ، والعمدة ، والإفادات ، والوجيز ، والمنور ، والمنتخب ،
وتجريد العناية ، وغيرهم . وقدمه في الهداية ، والتلخيص ، والبلغة ، وابن تيم
والفروع ، والخلاصة ، والرعايتين ، والخوايين ، وغيرهم . وصححه في النظم وغيره
وعنه يتم مسح مسافر . اختاره الخلال ، وأبو بكر عبد العزيز ، وأبو الخطاب
في الاتصار ، وصاحب الفائق . فقال : هو النص المتأخر . وهو المختار . انتهى .
قال الخلال : نقله عنه أحد عشر نفساً . قال الزركشي : ولقد غالى الخلال ،
حيث جعل المسألة رواية واحدة ، فقال : نقل عنه أحد عشر نفساً : أنه يتم
مسح مسافر ، ورجع عن قوله « يتم مسح مقيم » وأطلقهما في المذهب ، ومسبوك
الذهب ، والحرر ، ومجمع البحرين ، وابن عبيدان .

فائدة : قال الزركشي : وظاهر كلام الخرق : أنه لا فرق بين أن يكون
صلى في الحضرة أولاً . وقال أبو بكر : ويتوجه أن يقال : إن صلى بطهارة المسح في
الحضرة غلب جانبه ، رواية واحدة .

قوله « أو شك في ابتدائه : أتم مسح مقيم »

وهو المذهب . وعنه يتم مسح مسافر .
واعلم أن الحكم هنا كالحكم في التي قبلها خلافاً ومذهباً ، وسواء كان
الشك حضراً أو سافراً ، قاله في الرعاية .

قلت : ومسح مسافر مع الشك في أوله غريب بعيد .

فائدة : لو شك في بقاء المدة لم يحز المسح . فلو خالف وفعل ، فبان بقاؤها ؛

صح وضوءه على الصحيح من المذهب . وقيل : لا يصح ، كما يعيد ماصلي به مع
شكه بعد يوم وليلة .

قوله ﴿ وَمَنْ أَحْدَثَ ، ثُمَّ سَافَرَ قَبْلَ الْمَسْحِ : أَتَمَّ مَسْحَ مُسَافِرٍ ﴾

هذا المذهب ، وعليه الأصحاب . وقطع به كثير منهم . وعنه يتم مسح مقيم . ذكرها القاضى فى الخلاف وغيره . وهى من المفردات أيضاً . قال فى الرعاية : وهو غريب . وقيل : إن مضى وقت صلاة ، ثم سافر أتم مسح مقيم . وهو من المفردات أيضاً .

قوله ﴿ وَلَا يَجُوزُ الْمَسْحُ إِلَّا عَلَى مَا يَسْتُرُ مَحَلَّ الْفَرَضِ ﴾

هذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . وجزم به أكثرهم . واختار الشيخ تقي الدين جواز المسح على الخف المحرق . إلا إن تحرق أكثره . قال فى الاختيارات : ويجوز المسح على الخف المحرق ، مادام اسمه باقياً ، والمشى فيه ممكن . اختاره أيضاً جده المجد وغيره من العلماء . لكن من شرط الخرق : أن لا يمنع متابعة المشى . واختار الشيخ تقي الدين أيضاً جواز المسح على اللبوس ولو كان دون الكعب .

تنبيه : مفهوم قوله ﴿ وَثَبَّتَ بِنَفْسِهِ ﴾ أنه إذا كان لا يثبت إلا بشده لا يجوز المسح عليه . وهو المذهب من حيث الجملة . ونص عليه . وعليه الجمهور . وقيل : يجوز المسح عليه . فعلى المذهب : لو ثبت الجوربان بالتعلين جاز المسح عليهما ما لم يخلع التعلين . وهذا المذهب . وعليه الأصحاب . وقطعوا به . قال الزركشى : وقد يتخرج المنع منه . انتهى .

ويجب أن يمسح على الجوربين وسور التعلين قدر الواجب . قاله القاضى ، وقدمه فى الرعاية الكبرى . قال فى الصغرى والحاويين : مسحهما . وقيل : يجزئ مسح الجورب وحده . وقيل : أو النعل . قال فى الفروع : فقليل : يجب مسحهما . وعنه أو أحدهما . قال المجد فى شرحه « وابن عبيدان ، وصاحب مجمع البحرين : ظاهر كلام أحمد : إجزاء المسح على أحدهما قدر الواجب .

قلت : ينبغى أن يكون هذا هو المذهب .

وأطلقهما في الفروع « والزركشي ، وابن عبيدان . وعلى المذهب : يجوز المسح على الذي يثبت بنفسه ، ولسكن يبدو بعضه لولا شدة أو شرجه ، كالزبول الذي له ساق ونحوه « على الصحيح من المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . منهم المصنف والشارح ، والمجد « وابن عبيدان ، وصاحب مجمع البحرين « وابن عبدوس المتقدم وجزم به في المنور ، والمنتخب . وقدمه في الفروع ، وغيره ، وقيل : لا يجوز المسح عليه . اختاره أبو الحسين الآمدي . وأطلقهما الزركشي ، وابن تميم .

تفصيل : ذكر المصنف هنا لجواز المسح شرطين : ستر محل الغرض ، وثبوته بنفسه . وثم شروط آخر .

منها : تقدم الطهارة كاملة ، على الصحيح من المذهب كما تقدم في كلام المصنف .

ومنها : إباحته . فلو كان مغصوباً ، أو حريراً ، أو نحوه : لم يحز المسح عليه على الصحيح من المذهب والروايتين . وقال في الفروع : مباح على الأصح . قال في المغنى ، والشرح : هذا الصحيح من المذهب . قال في مجمع البحرين : يشترط إباحته في الأصح . قال ابن عبيدان : هذا الأصح . وقدمه في التلخيص وغيره . وعنه يجوز المسح عليه . حكاه غير واحد . قال الزركشي : وخرج القاضي « وابن عبدوس ، والشيرازي ، والسامري : الصحة على الصلاة ، وأبى ذلك الشيخان « وصاحب التلخيص . وقال : إنه وهم . فإن المسح رخصة تمتنع بالمعصية . انتهى . وأطلقهما في الرايتين ، والحاويين « وابن تميم . وقال في الفصول « والنهاية « والمستوعب : لا يجوز المسح عليه إلا لضرورة ، كمن هو في بلد ثلج ، وخاف سقوط أصابعه . فعلى المذهب الأصلي : أعاد الطهارة والصلاة لزوماً على الصحيح . قال ابن عقيل : إن مسح على ذلك ، فهل يصح . على الوجهين في الطهارة بالماء المغصوب ، والطهارة من أواني الذهب والفضة ؟ أصحهما : لا يصح . قال : فإن مسح ثم ندم فخلع « وأراد أن يغسل رجله قبل أن يتناول الزمان ابنه على

الروائتين في خلع الخف : هل تبطل طهارة القدمين ؟ أمحهما : تبطل من أصلها .
ومنها : إمكان المشى فيه مطلقاً على الصحيح من المذهب . اختاره القاضي ،
وأبو الخطاب ، والمجد . وجزم به الزركشى وغيره . وقدمه في الفروع ، وابن عبيدان
ومجمع البحرين . فدخل في ذلك : الجلود ، واللبود ، والخشب ، والزجاج ، ونحوها
قاله في مجمع البحرين وغيره من الأصحاب . وقيل يشترط مع إمكان المشى فيه
كونه معتاداً . واختاره الشيرازى . وقيل : يشترط مع ذلك كله كونه يمنع نفوذ
الماء . وأطلقهما في غير المعتاد في الرايتين ، والحاويين ، والمداية ، والزركشى .

نفيه : قولى « إمكان المشى فيه » قال في الرعاية الكبرى : يمكن المشى فيه
قدر ما يتردد إليه المسافر في حاجته في وجه . وقيل : ثلاثة أيام أو أقل .

ومنها : طهارة عينه ، إن لم تكن ضرورة بلانزاع . فإن كان ثم ضرورة فيشترط
طهارة عينه ، على الصحيح من المذهب . فلا يصح المسح على جلد الكلب والخنزير
والميتة قبل الدغ في بلاد الثلوج إذا خشى سقوط أصابعه بخلعه ونحو ذلك . بل
يتيمم للرجلين . قال المجد ، وتبعه ابن عبيدان : هذا الاظهر . واختاره ابن عقيل ،
وابن عبدوس المتقدم . وصححه في حواشى الفروع . وقيل : لا يشترط إباحتها والحالة
هذه . فيجزيه المسح عليه . قال الزركشى : وهو ظاهر كلام أبى محمد ، للإذن فيه
إذن ، ونجاسة الماء حال المسح لا تضر . قال في مجمع البحرين : ومفهوم كلام
الشيخ - يعنى به المصنف - اختيار عدم اشتراط إباحتها . وأطلقهما في الفصول ،
والمستوعب ، والنهاية ، والفروع ، ومجمع البحرين ، وابن تيمم ، والرايتين ،
والحاويين . قال في الرعاية الكبرى : وفي النجس العين . وقيل : لضرورة برد
أو غيره ، وجهان .

ومنها : أن لا يصف القدم لصفائه . فلو وصفه لم يصح على الصحيح من
المذهب كالزجاج الرقيق ونحوه . وقيل : يجوز المسح عليه .

قوله « فإن كان فيه خرقٌ يَبْدُو منه بعضُ القدم لم يجز المسح عليه »

وهو المذهب . نص عليه . وعليه الأصحاب . وقيل : يجوز المسح عليه . واختاره الشيخ تقي الدين . وتقدم عنه قوله : ولا يجوز المسح إلا على ما يستر محل الفرض .

فوائد

منها : موضع الخرز وغيره سواء . صرح به في الرعاية .
ومنها : لو كان فيه خرق ينضم بلبسه جاز المسح عليه على الصحيح من المذهب نص عليه . وقيل : لا يجوز .

ومنها : لو كان لا ينضم بلبسه لم يجز المسح عليه على الصحيح من المذهب . نص عليه . وقيل : يجوز . اختاره الشيخ تقي الدين « وصاحب الفائق » .

فائدة : لو مسح على خف طاهر العين ، ولكن بباطنه ، أو قدمه ، نجاسة لا يمكن إزالتها إلا بنزعه : جاز المسح عليه . ويستنيح بذلك مس المصحف والصلاة إذا لم يجد ما يزيل النجاسة وغير ذلك . صححه المجد ، وابن عبيدان « وقدمه في مجمع البحرين ، وابن تيم . وقيل : فيه وجهان . أصلهما الروايتان في صحة الوضوء قبل الاستنجاء لكونها طهارة لا يمكن الصلاة بها غالباً بدون نقضها . فجعلت كالعدم . قاله في المستوعب وغيره . قال الزركشي : قال كثيرون : يخرج على روايتي الوضوء قبل الاستنجاء . وفرق المجد بينهما بأن نجاسة المحل هناك لما أوجبت الطهارتين جعلت إحداها تابعة للأخرى . وهذا معدوم هنا . وأطلقهما في الرعاية الكبرى .

تنبيه : قوله ﴿ أَوْ الْجُورَبُ خَفِيفًا يَصِفُ الْقَدَمَ ، أَوْ يَسْقُطُ مِنْهُ إِذَا مَشَى ﴾ .

لم يجز المسح على هذا بلا نزاع .

قوله ﴿ فَوَكَّدَ أَوْ شَدَّ لِفَائِفَ لَمْ يَجْزُ الْمَسْحُ عَلَيْهِ ﴾ .

هذا المذهب . نص عليه . وعليه الأصحاب . وقطع به أكثرهم . قال

الزركشى : هو المنصوص المجزوم به عند الأصحاب ، حتى جعله أبو البركات إجماعاً انتهى . وفيه وجه يجوز المسح عليها . ذكره ابن تيميم ، وغيره . واختاره الشيخ تقي الدين . قال الزركشى : وحكى ابن عبدوس رواية بالجواز ، بشرط قوتها وشدها . انتهى . وقيل : يجوز المسح عليها مع المشقة . وهو مخرج لبعض الأصحاب .

فائدة : اختار الشيخ تقي الدين - مع ما تقدم من المسائل - مسح القدم ونعلها التي يشق نزعها إلا بيد ورجل ، كما جاءت به الآثار . قال : والاكتفاء هنا بأكثر القدم نفسها ، أو الظاهر منها غسلًا أو مسحاً أولى من مسح بعض الخف . ولهذا لا يتوقت . ومسح عمامة . وقال : يجوز المسح على الخف المحرق . إلا المحرق أكثره . فكانلعل .

ويجوز المسح أيضاً على ملبوس دون النعل . انتهى . وتقدم بعض ذلك عنه .
تنبيه : شمل قوله ﴿ وإن لبس خُفًا فلم يُحْدِثْ حتى لبس عليه آخر : جاز المسح عليه ﴾ :

مسائل

منها : لو كانا صحيحين جاز المسح على فوقاني . بلا نزاع ، بشرطه .
ومنها : لو كان فوقاني صحيحاً والتحتاني محرقاً ، أو لفافة : جاز المسح أيضاً عليه .
ومنها : لو كان فوقاني محرقاً ، والتحتاني صحيحاً من جورب أو خف ، أو جزموق : جاز المسح على فوقاني على الصحيح من المذهب . نص عليه . وقدمه في الفروع ، والمغنى ، والشرح ، والرايعتين ، وابن تيميم ، وغيرهم . وقيل : لا يجوز المسح إلا على التحتاني . اختاره القاضى ، وأصحابه . وقدمه في الحاويين . وقيل : هما كنعنل مع جورب . وقيل : يتخير بينهما في المسح .

ومنها : لو كان تحت المحرق محرق وستر : لم يحز المسح على الصحيح من المذهب نص عليه . وقيل : يجوز . قدمه في الرايعتين . وصححه في الحاويين . وجزم به في المستوعب . وقيل : يجوز . قدمه ابن رزين في شرحه . وهما احتمالان مطلقان في

المغنى، والكافي، والشرح. وأطلق الوجهين ابن تيم، وابن عبيدان، وصاحب
الفروع.

ومنها: لو كان تحت الخرق لفافة. لم يحز المسح على الصحيح من المذهب.
لكن لم يدخل في كلام المصنف ونص عليه. وقيل: يجوز. ويأتى آخر الباب:
هل الخلف الفوقاني والتحتاني كل منهما بدل مستقل عن الغسل أم لا؟

فائنة: قال في الرعاية: لو لبس عمامة فوق عمامة لحاجة - كبرودة وغيرها -
قبل حدثه. وقبل مسح السفلى به: مسح العليا التي بصفة السفلى، وإلا فلا، كما
لو ترك فوقها منديلاً أو نحوه.

تنبيه: قد يقال: ظاهر قول ﴿وَيَمْسَحُ أَعْلَى الْخَلْفِ﴾ أَنَّهُ يَمْسَحُ جَمِيعَ أَعْلَاهُ
وهو مُشَطُّ القدم إلى العُرْقُوب. وهو وجه لبعض الأصحاب: اختاره الشيرازي.
وقدمه الزركشي. والصحيح من المذهب: أن الواجب مسح أكثر أعلى الخلف.
وعليه الجمهور. وجزم به في التلخيص، وجمع البحرين، والفائق وغيرهم. وقدمه
في الفروع، وابن تيم، والرعايتين، والحاويين، وابن عبيدان، وغيرهم. وهو
من المفردات: ويحتمله كلام المصنف أيضاً.

وقيل: يمسح على قدر الناصية من الرأس. اختاره ابن البناء.
وقيل: إن هذا القول هو المذهب. وقال في الرعاية: وقيل: يحزىء مسح
قدر أربع أصابع، فأكثر. وقال الشريف أبو جعفر في رءوس مسائله: العدد
الذى يحزىء في المسح على الخلفين: ثلاث أصابع. على ظاهر كلام أحمد. ورأيت
شيخنا ماثلاً إلى هذا. لأن أحمد رجع في هذا الموضع، وفي مسح الرأس، إلى
الأحاديث انتهى. قال ابن رجب في الطبقات: وهو غريب جداً.

تنبيه: قوله ﴿دُونَ أَسْفَلِهِ وَعَقِبِهِ﴾

يعنى لا يمسحهما. بل ولا يستحب ذلك على الصحيح من المذهب. نص

عليه . وعليه جمهور الأصحاب . وقطع به كثير منهم . وقال ابن أبي موسى : يستحب ذلك .

فائنة : لو اقتصر على مسح الأسفل والعقب : لم يجزه ، قولاً واحداً .

ولا يسن استيعابه ، ولا تكرار مسحه . ويكره غسله . ويجزى على الصحيح من المذهب . واختاره ابن حامد وغيره . قال الزركشي : وبالغ القاضي ، فقال : بعدم الإجزاء مع الغسل ، لعدوله عن المأمور . وتوقف الإمام أحمد في ذلك .

فائدته

إمراهها : صفة المسح المسنون : أن يضع يديه مُفَرَّجَتَي الأصابع على أطراف أصابع رجليه ، ثم يمرهما إلى ساقيه مرة واحدة اليمنى واليسرى : وقال في التلخيص « والبلغة : ويسن تقديم اليمنى . وروى البيهقي : أنه عليه أفضل الصلاة والسلام » مسح على خفيه مسحة واحدة . كأني أنظر إلى أصابعه على الخفين ■ وظاهر هذا : أنه لم يقدم إحداها على الأخرى . وكيفما مسح أجزأه .

والثانية : حكم مسح الخف بإصبع أو حائل - كالخرقة ونحوها - وغسله : حكم مسح الرأس في ذلك « على ما تقدم هناك . ويكره غسل الخف وتكرار مسحه وتقدم .

قوله ﴿ وَيَجُوزُ الْمَسْحُ عَلَى الْعِمَامَةِ الْمُحَنَّكَةِ ، إِذَا كَانَتْ سَاتِرَةً لِّجَمِيعِ الرَّأْسِ ، إِلَّا مَا جَرَتْ الْعَادَةُ بِكَشْفِهِ ﴾

وهذا المذهب بشرطه . لا أعلم فيه خلافاً . وهو من مفردات المذهب . وذكر الطوفي في شرح الخرقى وجهاً باشتراط الذؤابة ، مع التحنيك على ما يأتي .

قوله ﴿ وَلَا يَجُوزُ عَلَى غَيْرِ الْمُحَنَّكَةِ ، إِلَّا أَنْ تَكُونَ ذَاتَ ذُؤَابَةِ فِيَجُوزُ ﴾ .

في أحد الوجهين . وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، وشرح
أبى البقاء ، والمغنى ، والكافي ، والمهاذى ، والتلخيص ، والبلغة ، والخلاصة ،
والحرر ، والنظم [ومجمع البحرين ، وشرح الهداية للعبد ، وشرح الخرقى للطوفى ،
وشرح ابن منجا ، وشرح العمدة للشيخ تقي الدين] والرعايتين ، والحاويين ،
والفروع ، والفائق ، وابن عبيدان ، وابن تيم .

أحدهما : يجوز المسح عليها . وهو المذهب . جزم به في العمدة ، والنور ،
والمنتخب ، والتسهيل . وقدمه ابن رزين في شرحه . واختاره ابن حامد ،
وابن الزاغونى ، والمصنف . وهو مقتضى اختيار الشيخ تقي الدين بطريق الأولى .
فإنه اختار جواز المسح على العامة الصماء . فذات الذؤابة أولى بالجواز .

والوجه الثانى : لا يجوز المسح عليها . جزم به في الإيضاح ، والوجيز . وهو
ظاهر كلامه في مسبوك الذهب ، والمبہج ، وابن عبدوس في تذكرته ، وتجريد
العناية . فإنهم قالوا « محنكة » وصححه في تصحيح الحرر . قال في الشرح : وهو
أظهر . وقدمه في إدراك الغاية . وقال في الفائق : وفي اشتراطه التحنيك وجهان .
اشتراطه ابن حامد . وألغاه ابن عقيل ، وابن الزاغونى ، وشيخنا . وخرج
من القلائس . وقيل : الذؤابة كافية . وقيل بعدمه . واختاره الشيخ . انتهى .

فائدة : ذكر الطوفى في شرح الخرقى : أن العامة إذا كانت محنكة
وليس لها ذؤابة كذات الذؤابة بلا حنك في الخلاف . ورجح جواز المسح عليها .
قلت : الخلاف في اشتراط الذؤابة مع التحنيك ضعيف . قل من ذكره .
والمذهب جواز المسح على المحنكة . وإن لم تكن بذؤابة . وعليه الأصحاب ، كما تقدم .
وأما العامة الصماء ، وهى التى لا حنك لها ولا ذؤابة ، فجزم المصنف هنا بأنه
لا يجوز المسح عليها . وهو المذهب . وعليه جمهور الأصحاب . وقطع به أكثرهم .
وذكر ابن شهاب وجماعة أن فيها وجهين . كذات الذؤابة . وقالوا : لم يفرق

أحمد . قال ابن عقيل في المفردات : وهو مذهبه . واختار الشيخ تقي الدين وغيره جواز المسح . وقال : هي القلائس .

قوله ﴿ وَيُجْزِيهِ مَسْحُ أَكْثَرِهَا ﴾ .

هذا المذهب . وعليه الجمهور . وجزم به كثير منهم . وقيل : لا يجوز إلا مسح جميعها . وهو رواية . واختاره أبو حفص البرمكي . وقال بعض الأصحاب : الخلاف هنا مبني على الخلاف في مسح الرأس . قال في مجمع البحرين : وإن قلنا يجزى أكثر الرأس وقدر الناصية : أجزأ مثله في العمامة وجهاً واحداً . بل أولى . انتهى . وقال في الرعاية الكبرى : وقيل يجزى مسح وسط العمامة وحده . وعنه يجب أيضاً مسح ما جرت العادة بكشفه مع مسح العمامة ، وعنه والأذنين أيضاً .

فأمره : لا يجوز للمرأة المسح على العمامة « ولو لبستها للضرورة على الصحيح من المذهب . جزم به في المفتى « والشرح ، ومجمع البحرين . وقدمه ابن تيم ، وابن حمدان ، وابن عبيدان . وقيل : تمسح عليها مع الضرورة . وأطلقهما في الفروع . وقال : وإن قيل يكره التشبه ، توجه خلاف ، كصماء . قال : ومثل الحاجة : لو لبس مُحْرِم خفين لحاجة ، هل يمسح ؟ انتهى .

قوله ﴿ وَيَمْسَحُ عَلَى جَمِيعِ الْجَبِيرَةِ إِذَا لَمْ يَتَجَاوَزْ قَدْرَ الْحَاجَةِ ﴾ .

اعلم أن الصحيح من المذهب : أنه يجزى المسح على الجبيرة من غير تيم بشرطه . ويصلى من غير إعادة . وعليه الأصحاب . قال في المستوعب « وغيره : لا يجمع في الجبيرة بين المسح والتيم ، قولاً واحداً . وقال ابن حامد : يمسح على جبيرة الكسر . ولا يمسح على الصوف ، بل يتيم إن خاف نزعه . وعنه يلزمه أن يعيد كل صلاة صلاحها به . حكاه في المبهج . قال الزركشي : وحكى ابن أبي موسى ، وابن عبدوس ، وغيرها : رواية بوجوب الإعادة . لكنهم بنوها على ما إذا لم يتطهر ، وقلنا بالاشتراط . قال : والذي يظهر لى عند التحقيق :

أن هذا ليس بخلاف ، كما سيأتي . انتهى . قال في الرعاية : وقيل : إن قلنا الطهارة قبلها شرط أعاد وإلا فلا . انتهى . وعنه يلزمه التيمم مع المسح . فعليها لا يمسح الجبيرة بالتراب . فلو عمت الجبيرة محل التيمم سقط على الصحيح من المذهب . جزم به الزركشي وغيره . وقدمه في الرعاية ، والفروع ، وغيرهما . وقيل : يعيد إذن . وقيل : هل يقع التيمم على حائل في محله كمسحه بالماء ، أم لا . لضعف التراب ؟ فيه وجهان . وتقدم نظيرهما فيما إذا اشترطنا الطهارة ، وخاف من نزعها . وتقدم أنه يمسح على الجبيرة إلى حلّها ، وأن المسح عليها لا يتقيد بالوقت على الصحيح من المذهب .

قوله ﴿ إِذَا لَمْ يَتَجَاوَزْ قَدَرَ الْحَاجَةِ ﴾ .

هذا المذهب ، وعليه الجمهور . وقطع به كثير منهم . قال المجد في شرحه : وقد يتجاوزها إلى جرح « أو ورم » أو شيء يُرَجَى به البرء أو سرعته . وقد يضطر إلى الجبْرِ بعظم يكفيه أصغر منه ، لكن لا يجد سواه ، ولا ما يجبر به . انتهى . ونقل المصنف ومن تبعه عن الخلال ، أنه قال : لا بأس بالمسح على العصائب كيفما شدا . قال الزركشي : وليس بشيء .

فائدة : مراد الخرق بقوله « وإذا شد الكسير الجبائر وكان طاهراً ولم يَعدُ بها موضع الكسر » أن يتجاوز بها تجاوزاً لم تجر العادة به ، فإن الجبيرة إنما توضع على طرفي الصحيح لينجبر الكسر . قاله شراحه .

فوائد

منها : إذا تجاوز قدر الحاجة وجب نزعه إن لم يخف التلف . فإن خاف التلف سقط عنه بلا نزاع . وكذا إن خاف الضرر على الصحيح من المذهب . وعليه الأصحاب . وخرج من قول أبي بكر « فيمن جبر كسره بعظم نجس » عدم السقوط هنا .

وحيث قلنا يسقط النزع فإنه يسمح على قدر الحاجة على الصحيح من المذهب [وعليه جماهير الأصحاب . وقطعوا به . وحكى القاضى وجها لا يسمح زيادة على موضع الكسر . وإن كان لحاجة . قال ابن تيم : وهو بعيد عليها يتيمم للزائد] ولا يحزیه مسحه على الصحيح من المذهب [والمشهور من الوجهين . وقيل : يحزیه المسح أيضاً . اختاره الخلال ، والمجد ، وصاحب مجمع البحرين . وقيل . يجمع فيه بين المسح والتيمم . وتقدم نظيره فيما إذا قلنا باشتراط الطهارة للجبيرة . وخاف .

ومنها : لو تأملت إصبعه فألقمها مرارة ، جاز المسح عليها . قاله المجد وغيره .
ومنها : لو جعل في شق فأرأو نحوه وتضرر بقلعه . جاز له المسح عليه على الصحيح من المذهب . جزم به في الكافي . وصححه في الرعايتين .
والحاويين ، والنظم . واختاره المجد وغيره . وقدمه ابن تيم ، وحواشى المقنع .
وعنه ليس له المسح . بل يتيمم . اختاره أبو بكر . وأطلقهما في المستوعب ، والفروع ، والزرکشی ، وابن عبيدان . وقال ابن عقيل : يفسله ، ولا يحزیه المسح . وقال القاضى : يقلعه ، إلا أن يخاف تلفاً . فيصلى ويعيد .

ومنها : لو انقطع ظفره ، أو كان يصبغه جرح ، أو فصاد . وخاف إن أصابه أن يندق في الجرح ، أو وضع دواء على جرح ، أو وجع ونحوه . جاز المسح عليه . نص عليه . وقال القاضى في اللصوق على الجروح : إن لم يكن في نزعه ضرر غسل الصحيح وتيمم للجرح . ويسمح على موضع الجرح . وإن كان في نزعه ضرر فحكمه حكم الجبيرة يسمح عليها . وقال ابن حامد : يسمح على جبيرة الكسر ، ولا يسمح على لصوق . بل يتيمم إلا إن خاف نزعه ، كما تقدم عنه .

ومنها : الجبيرة النجسة كجلد الميتة ، والخرق النجسة ، يحرم الجبر بها . والمسح عليها باطل ، والصلاة فيها باطلة . كاخلف النجس . قاله ابن عقيل وغيره . واقتصر عليه ابن عبيدان ، وغيره . وقدمه في الرعاية الكبرى . وقيل : النجسة كالطاهرة .

وإن كانت الجبيرة من حرير أو غصب في جواز المسح عليها احتمالان .
أحدهما : لا يصح المسح عليها ، كاخلف الغصوب والحرير . وهو الصحيح .
قال في الرعاية الصغرى : وإن شد جبيرة حلالا مسح . وقدمه في الرعاية الكبرى
والاحتمال الثانى : يصح المسح عليها . وأطلقهما ابن تيميم ، وابن عبيدان .
قلت : الأولى أن يكون على الخلاف هنا إذا منعنا من جواز المسح على الخلف
الحرير والغصب . على ما تقدم . وإلا حيث أجزنا هناك فهنا بطريق أولى .
قوله ﴿ وَمَتَى ظَهَرَ قَدَمُ الْمَاسِيحِ وَرَأْسُهُ ، أَوْ انْقَضَتْ مُدَّةُ الْمَسْحِ
اسْتَأْنَفَ الطَّهَّارَةَ ﴾ .

هذا الصحيح من المذهب . قال فى الكافى : بطلت الطهارة فى أشهر
الروايتين . قال الشارح : هذا المشهور عن أحد . قال فى تجريد العناية : هذا
الأشهر . ونصره المجد فى شرحه ، ومجمع البحرين وغيرها . وجزم به
فى الإفادات ، والوجيز ، والنور ، والمنتخب ، وناظم المفردات ، وعقود ابن البناء
والعمدة . واختاره ابن عبدوس فى تذكرته . وقدمه فى المحرر ، والتلخيص
والبلغة ، والخلاصة ، والرعايتين ، والنظم ، والحاوئين ، والقروع ، وابن تيميم ،
وابن عبيدان ، والفائق وغيرهم . وهو من مفردات المذهب . وعنه يجرى به مسح
رأسه وغسل قدميه . وأطلقهما فى الهداية ، والمستوعب . واختار الشيخ تقي الدين :
أن الطهارة لا تبطل كإزالة الشعر الممسوح عليه .

تنبيه : اختلف الأصحاب فى مبنى هاتين الروايتين على طرق . فقليل :
هما مبنيان على الموالة . اختاره ابن الزاغونى . وقطع به المصنف فى المغنى ،
والشارح ، وابن رزى فى شرحه . وقدمه فى الرعاية الكبرى . فعلى هذا : لو حصل
ذلك قبل فوات الموالة ، أجزأه مسح رأسه وغسل قدميه ، قولاً واحداً ، لعدم
الإخلال بالموالة .

وقيل : الخلاف هنا مبنى على أن المسح : هل يرفع الحدث ، أم لا ؟ وقطع

بهذه الطريقة القاضي أبو الحسين . واختاره وصححه المجد في شرحه ، وابن عبيدان ، وصاحب مجمع البحرين ، والحاوي الكبير . وقدمه الشيخ تقي الدين في شرح العمدة . وقال : هو وأبو المعالي وحفيده : وهو الصحيح من المذهب عند المحققين . واعلم أن المسح يرفع الحدث على الصحيح من المذهب ، نص عليه . وجزم به في التلخيص ، والبلغة . وقدمه في الفروع ، وابن تيم ، والرعاية ، وابن عبيدان ، وغيرهم .

وقيل : لا يرفعه . وتقدم ذلك أول الباب . وأطلق الطريقة ابن تيم .
وقيل : الخلاف مبنى على غسل كل عضو بنية . وتقدم ذلك في باب الوضوء في أثناء النية .

وقيل : الخلاف مبنى على أن الطهارة لا تتبع في النقض ، وإن تبعضت في الثبوت . كالصلاة ، والصيام . جزم به في الكافي . وقاله القاضي في الخلاف . واختاره أبو الخطاب في الانتصار . ويأتي في آخر نواقض الوضوء : هل يرفع الحدث عن العضو الذي غسل قبل تمام الوضوء أم لا ؟ وأطلقهن في الفروع .

فوائد

منها : إذا حدث المبطل في الصلاة ، فحكمه حكم التيمم إذا قدر على الماء على الصحيح من المذهب . قدمه في الفروع ، والرعايتين ، والحاويين ، والمستوعب . وغيرهم . واختاره ابن عقيل ، وغيره . وقيل : حكمه حكم من سبقه الحدث . اختاره السامري . قال في الرعاية : قلت : إن ارتفع حدثهم بنوا ، وإلا استأنفوا الوضوء . وخرجهما ابن تيم وغيره على ما إذا خرج الوقت على التيمم وهو في الصلاة . على ما يأتي بعد قوله « ويبطل التيمم بخروج الوقت » . وقال الزركشي : ظاهر كلام الخرق ، وكثير من الأصحاب : أنه كما لو كان خارج الصلاة ، نظراً لإطلاقهم .

ومنها : لو زالت الجبيرة فهي كالخلف مطلقاً على ما تقدم ، خلافاً ومذهباً .

وقيل : طهارته باقية قبل البرء . واختار الشيخ تقي الدين بقاءها قبل البرء وبعده كإزالة الشعر .

ومنها : خروج القدم أو بعضه إلى ساق الخلف كخلعه ، على الصحيح من المذهب . وعنه لا . وعنه لا ، إن خرج بعضه . قاله في الفروع . وقال ابن تيميم ، تبعاً للمجدد : وإن أخرج قدمه أو بعضه إلى ساق الخلف بحيث لا يمكن المشي عليه فهو كالخلع . نص عليه . وعنه إن جاوز العقب حد موضع الغسل : أثر ، ودونه لا يؤثر . وعنه إن خرج القدم إلى ساق الخفين لا يؤثر . قال : وحكى بعضهم في خروج بعض القدم إلى ساق الخلف روايتين من غير تقييد .

ومنها : لو رفع العمامة يسيراً لم يضر . ذكره المصنف . قال أحمد : إذا زالت عن رأسه فلا بأس إذا لم يفحش . قال ابن عقيل ، وغيره : إذا لم يرفعها بالكلية لأنه معتاد . وظاهر المستوعب : تبطل بظهور شيء من رأسه . فإنه قال : وإذا ظهر بالكلية بعض رأسه أو قدمه بطلت . وقال في مكان آخر : فإن أدخل يده تحت الحائل ليحك رأسه ، ولم يظهر شيء من الرأس : لم تبطل الطهارة .

ومنها : لو نقض جميع العمامة بطل وضوءه . وإن نقض منها كوراً أو كورين - وقيل : أو حنكها - ففيه روايتان . وأطلقهما في الفروع ، وابن عبيدان ، والمستوعب وجمع البحرين ، وابن تيميم . إحداهما : يبطل وهو الصحيح . اختاره المجدد في شرحه ، وابن عبد القوي ، وجمع البحرين . وقدمه في الرعايتين ، والحاويين . قال في الكبرى : ولو انتقض بعض عمامته وفحش . وقيل : ولو كوراً تبطل . والثانية : لا تبطل .

قلت : وهو أولى . وقدمها ابن رزين في شرحه ، وقال القاضي : لو انتقض منها كور واحد بطلت .

فائدتاه

أحدهما : لو نزع خفاً فوقانيّاً - كان قد مسح - فالصحيح من المذهب :

وعليه الأصحاب : يلزمه نزع التحتاني . فيتوضأ كاملاً ، أو يغسل قدميه « على الخلاف السابق . وعنه لا يلزمه نزع ، فيتوضأ أو يمسح التحتاني مفرداً على الخلاف [اختاره المجد في شرحه « وابن عبيدان . وقدمه في الرعاية الصغرى . لكن قال : الأولى] وأطلق الروايتين في الفروع بعنه ، وعنه . وأطلقهما ابن تيم ، وصاحب الحاويين .

الثانية : اعلم أن كلاماً من الخلف فوقاني والتحتاني بدل مستقل عن الغسل ، على الصحيح من المذهب . وقيل : فوقاني بدل عن الغسل . والتحتاني كلفافة . وقيل : فوقاني بدل عن التحتاني « والتحتاني بدل عن القدم . وقيل : هما كطهارة وبطانة .

فائدة : قوله « ولا مدخل الحائل في الطهارة الكبرى إلا الجبيرة »

اعلم أن الجبيرة تخالف الخلف في مسائل عديدة

منها : أنا لا نشترط تقدم الطهارة لجواز المسح عليها ، على رواية . اختارها المصنف وغيره . وهي المختار على ما تقدم ، بخلاف جواز المسح على الخلف .

ومنها : عدم التوقيت بمدة كما تقدم .

ومنها : وجوب المسح على جميعها .

ومنها : دخولها في الطهارة الكبرى ، كما تقدم ذلك كله في كلام المصنف .

ومنها : أن شدّها مخصوص بحال الضرورة .

ومنها : أن المسح عليها عزيمة ، بخلاف الخلف على الصحيح من المذهب كما تقدم .

ومنها : أنه لو لبس خفّاً على طهارة مسح فيها على الجبيرة : جاز له أن يمسح عليه على طريقه ، ولو لبس الخلف على طهارة مسح فيها على عمامة « أو لبس عمامة على طهارة مسح فيها على خف : لم يحز المسح على أحد الوجهين على ما تقدم عند كلام المصنف على اشتراط جواز المسح على الجبيرة مستوفى . فليعاود .

ومنها : أنه يجوز المسح فيها على الخرق ونحوها بخلاف الخلف .

قلت : وفي هذا نظر ظاهر .

ومنها : أنه لا يشترط في جواز المسح على الجبيرة ستر محل الفرض إذا لم يكن ثم حاجة ، بخلاف الخف .

[ومنها : أنه يتعين على صاحب الجبيرة المسح بخلاف الخف] .

ومنها : أنه يجوز المسح على الجبيرة إذا كانت من حرير ونحوه على رواية صحة الصلاة في ذلك ، بخلاف الخف على المحقق . قاله الزركشي .

ومنها : أنه يجوز المسح على الجبيرة في سفر المعصية ، ولا يجوز المسح على الخف فيه ، على قول . وتقدم ذكره .

فهذه اثنتا عشرة مسألة قد خالفت الجبيرة فيها الخف في الأحكام ، إلا أن بعضها فيه خلاف ، بعضه ضعيف . ومرجع ذلك كله - أو معظمه - إلى أن مسح الجبيرة عزيمة ، ومسح الخف ونحوه رخصة .

باب نواقض الوضوء

فأمراته

أمرهما : الحدث يحل جميع البدن ، على الصحيح من المذهب . ذكره القاضي وأبو الخطاب ، وأبو الوفاء ، وأبو يعلى الصغير ، وغيرهم . وجزم به في الفروع . كالجنابة ، وقال في الفروع : ويتوجه وجه : لا يحل إلا أعضاء الوضوء فقط .

والثانية : يجب الوضوء بالحدث . على الصحيح من المذهب . قدمه في الفروع . وقاله ابن عقيل وغيره . وقال أبو الخطاب في الانتصار : يجب بإرادة الصلاة بعده . قال ابن الجوزي : لا تجب الطهارة عن حدث ونجس قبل إرادة الصلاة ، بل يستحب . قال في الفروع : ويتوجه قياس المذهب أنه يجب بدخول الوقت كوجوب الصلاة إذن . ووجوب الشرط بوجوب المشروط . قال : ويتوجه مثله في الغسل . قال الشيخ تقي الدين : والخلاف لفظي .

قوله «وهي ثمانية : الخارج من السبيلين : قليلاً كان أو كثيراً ، نادراً أو معتاداً» .

هذا المذهب مطلقاً ، وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به أكثرهم . وقيل : لا ينقض خروج الريح من القبل . وقيل : لا ينقض خروج الريح من الذكر فقط . قال ابن عقيل : يحتمل أن يكون الأشبه بمذهبنا في الريح يخرج من الذكر : أن لا ينقض . قال القاضي أبو الحسين : هو قياس مذهبنا . وأطلق في الخارج من القبل في الرعايتين الوجهين .

فوائده

منها : لو قَطَرَ في إحليله دُهناً ثم خرج : نقض على الصحيح من المذهب . جزم به في المغنى ، وابن رزين . وصححه في الشرح ، وجمع البحرين . وقدمه ابن عبيدان . وقالوا : إنه لا يخلو من تنن يصحبه . وقال القاضي في الجرد : لا ينقض . قال في الحاوى الصغير : وإن خرج ماقطره في إحليله لم ينقض . وأطلقهما في الرعايتين وابن تيميم - فيما إذا يخرج منه شيء - وقال : في نجاسته وجهان . وأطلقهما في نجاسته في الرعاية الكبرى ، واختار أن خرج سائلاً ببل نجس وإلا فلا .

ومنها : لو احتشى في قبله أو دبره قطناً أو ميلاً ، ثم خرج وعليه بلل : نقض على الصحيح من المذهب . وقيل : لا ينقض . وإن خرج ناشفاً ، فقيل : لا ينقض . وهو ظاهر نقل عبد الله عن أحمد . ذكره القاضي في الجرد . ورجحه ابن حمدان وقدمه ابن رزين في شرحه . وقيل : ينقض . رجحه في جمع البحرين . وأطلقهما في الرعاية الصغرى ، والزرکشی ، والمجد في شرحه ، وابن عبيدان ، وأطلقهما في المغنى والشرح عما إذا احتشى قطناً . وقيل : ينقض إذا خرجت من الدبر خاصة . ذكره القاضي . وأطلقهما في الفروع وابن تيميم .

ومنها : إذا خرجت الحقنة من الفرج نقضت . قال ابن تيميم : نقضت وجهها واحداً قال صاحب النهاية : لا يختلف في ذلك المذهب . وهكذا لو وطئ امرأته دون الفرج

فدب ماؤه . فدخل الفرج ، ثم خرج منه نقض . ولم يجب عليها الفسل على الصحيح من المذهب . وقيل : يعتسل منه . وإن لم يخرج من الحقنة أو المني شيء . فقيل : ينقض . وقيل : لا ينقض ، لكن إن كان المحتقن قد أدخل رأس الزرارة نقض . وقدمه ابن رزين في المني . والحقنة مثله .

قلت : وهو ظاهر كلام المصنف ، والخرقي ، وغيرهما . وأطلقهما في المغنى ، والشرح ، والزركشى ، والرايعتين ، والحاوى الصغير ، وابن عبيدان . وقيل : ينقض إذا كانت الحقنة في الدبر ، دون القبل ، وأطلقهن في الفروع . وابن تيم ، وحواشى المقنع . والرعاية الكبرى .

ومنها : لو ظهرت مقعدته . فلم أن عليها بللاً : لم ينقض على الصحيح من المذهب . نص عليه . وقيل : لا ينقض . وأطلقهما في مجمع البحرين ، وشرح ابن عبيدان . وإن جهل أن عليها بللاً لم ينتقض على الصحيح من المذهب ، وقيل : ينتقض . وجزم الزركشى بأنه لا ينقض إذا خرجت مقعدته ومعها بلة لم تنفصل عنها ثم عادت .

ومنها : لو ظهر طرف مصران ، أو رأس دودة : نقض على الصحيح من المذهب وقيل : لا ينقض .

ومنها : لو صب دهنا في أذنه فوصل إلى دماغه . ثم خرج منها : لم ينقض . وكذلك لو خرج من فمه في ظاهر كلام الأصحاب ، قاله في الفروع . وقال أبو المعالى : ينقض .

ومنها : إذا خرجت الحصاة من الدبر ، فهي نجسة على الصحيح من المذهب . وعليه الأصحاب . وقال القاضى في الخلاف - في مسألة المني - الحصاة الخارجة من الدبر طاهرة . قال في الفروع : وهو غريب بعيد .

تنبيه : قوله ﴿ قَلِيلًا كَانَ أَوْ كَثِيرًا ﴾ نادراً أو معتاداً

قال صاحب الهداية « والمذهب ، والمستوعب . والتلخيص » والرعاية وغيرهم :
طاهراً كان أو نجساً .

فائدة : لو خرج من أحد فرجى الخنثى المشكل غير بول وغائط ، وكان
يسيراً : لم ينقض على المذهب . قاله الزركشى وغيره . قال في الرعاية : لم ينقض
في الأشهر .

قوله « الثاني » خروج النجاسات من سائر البدن

فإن كانت غائطاً أو بولاً نقض قليلها . وهذا المذهب مطلقاً ، أعنى سواء كان
السيلان مفتوحين أو مسدودين « وسواء كان الخارج من فوق المعدة أو من
تحتها . وتقدم في باب الاستنجاء : أن ابن عقيل وغيره قالوا : الحكم منوط بما
تحت المعدة .

فائدة : لو أنسد المخرج وفتح غيره . فأحكام المخرج باقية مطلقاً . على الصحيح
من المذهب . وقال في النهاية : إلا أن يكون سد خلة . فسيل الحدث المنفتح
والمسدود كمضو زائد من الخنثى . انتهى . ولا يثبت للمنفتح أحكام المعتاد مطلقاً
على الصحيح من المذهب . وقيل : ينقض خروج الريح منه « وهو مخرج للمجد .
قال في الفروع : ويتوجه عليه بقية الأحكام . وتقدم حكم الاستنجاء فيه في بابه .

قوله « وإن كانت غيرها : لم ينقض ، إلا كثيرها »

هذا المذهب . وعليه الأصحاب . وحكى أن قليلها ينقض . وهي رواية ذكرها
ابن أبي موسى وغيره . وأطلقهما في التلخيص والبلغة ، والمحرر ، وابن تيم . واختار
الشيخ تقي الدين ، وصاحب الفائق : لا ينقض الكثير مطلقاً . واختار الآجری :
لا ينقض الكثير من غير القيء . وعنه : لا ينقض القيح والصدید والمدة ، إذا خرج
من غير السيل ولو كثر . ذكرها ابن تيم وغيره . وتبعه الزركشى . وعنه : ينقض كثير
القيء ويسيره ، طعاماً كان ، أو دماً ، أو قيحاً ، أو دوداً « أو نحوه . وقيل : إن

قاء دماً أو قيحاً : ألحق بدم الجروح . ذكره القاضى فى مقنعه . وفيه : لا ينقض القيح
والصديد والمدة إذا خرج من غير السبيل ولو كثر . ذكرها ابن تيمم وغيره . ونفى
هذه الرواية المجد . والنقض بخروج الدود والدم الكثير من السبيلين من المفردات ،
قوله ﴿ وَهُوَ مَا فَحَّشَ فِي النَّفْسِ ﴾

وكذا قال فى المستوعب . هذا تفسير لحد الكثير . وظاهر عبارته : أن كل
أحد بحسبه . وهو إحدى الروايات عن أحمد . ونقلها الجماعة .

قال المصنف ، والشارح ، والشيخ تقي الدين : هى ظاهر المذهب . قال
الخلال : الذى استقرت عليه الروايات عن أحمد : أن حد الفاحش : ما استفحشه
كل إنسان فى نفسه . وتبعه ابن رزىن فى شرحه وغيره . قال الزركشى : هو المشهور
المعمول عليه . واختاره المصنف والشارح . قال المجد فى شرحه ، ظاهر المذهب :
أنه مايفحش فى القلب . وقدمه ابن تيمم ، والزركشى . وهو المذهب . نص عليه .
وعنه ما فحش فى نفس أوساط الناس . قال ابن عبدوس فى تذكرته : وكثير نجس
عرفا . واختاره القاضى ، وابن عقيل ، وغيرهما . قال فى الفروع : اختاره القاضى ،
وجماعة كثيرة . وصححه الناظم . قال فى تجريد العناية : هذا الأظهر . وجزم به فى
مسبوك الذهب ، والتلخيص ، والبلغة ، والمحرم ، والإفادات ، وغيرهم . وقدمه فى
الرعايتين والحاويين والفائق .

قلت : والنفس تميل إلى ذلك .

وأطلقهما فى الفروع . وعنه الكثير قدر الكف . وعنه قدر عشر أصابع .
وعنه هو مالو انبسط جامده ، أو انضم متفرقة كان شبراً فى شبر . وعنه هو ما إذا
انبسط جامده ، أو انضم متفرقة : كان أكثر من شبر فى شبر . وعنه هو ما لا يعنى
عنه فى الصلاة . حكاهن فى الرعاية . قال الزركشى : ولا عبرة بما قطع به ابن
عبدوس ، وحكاه عن شيخه : أن اليسير : قطرتان . ويأتى نظير ذلك فى باب إزالة
النجاسة .

فوائد

إهداها : لو مص العلق أو القراد دماً كثيراً : ينقض الوضوء . ولو مصّ الذباب أو البعوض : لم ينقض لقلته ، ومشقة الاحتراز منه . ذكره أبو المعالي .
الثانية : لو شرب ماء وقذفه في الحال نجس ونقض ، كالقئ ، على الصحيح من المذهب . ذكره الأصحاب . منهم القاضى . وحزم به ابن تيمم ، والرعاية وغيرهما . وقدمه في الفروع . ووجه تخريجاً واحتمالاً أنه كالقئ ، بشرط أن يتغير .
الثالثة : لا ينقض بلغم الرأس . وهو ظاهر على المذهب . والصحيح من المذهب : أنه لا ينقض بلغم الصدر أيضاً . وهو ظاهر . ونصره أبو الحسين وغيره . قال في الفروع : والأشهر طهارة بلغم الرأس والصدر . ذكره في باب إزالة النجاسة . وقدمه ابن عبيدان . وعنه ينقض . وهو نجس . وحزم به ابن الجوزى . وأطلقهما ابن تيمم وابن حمدان في رعايته . قال أبو الحسين : لا ينقض بلغم كثير في إحدى الروايتين . وعنه بلى . فظاهره : إدخال بلغم الرأس في الخلاف . قال في الفروع وقيل : الروايتان أيضاً في بلغم الرأس إذا انعقد وازرق . وقال ابن تيمم : ولا ينقض بلغم الرأس . وهو ظاهر ، وفي بلغم الصدر روايتان . إحداهما : لا ينقض . وفي نجاسته وجهان .

والثانية : هي كالمتى . وفي الرعاية قريب من ذلك .
ويأتى حكم طهارته ونجاسته في إزالة النجاسة بأنهم من هذا .
قوله ﴿الثالث : زَوَالُ الْعَقْلِ إِلَّا النَّوْمُ الْيَسِيرُ جَالِسًا أَوْ قَائِمًا﴾
زوال العقل بغير النوم لا ينقض إجماعاً . وينقض بالنوم في الجملة . نص عليه وعليه الأصحاب . ونقل الميمونى : لا ينقض النوم بحال . واختاره الشيخ تقي الدين إن ظن بقاء طهره ، وصاحب الفائق . قال الخلال : هذه الرواية خطأ بين .
إذا علم ذلك : فالصحيح من المذهب : أن نوم الجالس لا ينقض يسيره ،

وينقض كثيره . وعليه الأصحاب . وعنه ينقض . وعنه لا ينقض نوم الجالس ، ولو كان كثيراً . واختاره الشيخ تقي الدين . وصاحب الفائق . قال الزركشي : وحكي عنه لا ينقض غير نوم المضطجع .

فائده : يستثنى من النقض بالنوم : نوم النبي صلى الله عليه وسلم . فإنه لا ينقض ولو كثر ، على أى حال كان . وجزم به فى الفروع وغيره . ذكره فى خصائصه ، فيعابى بها . والصحيح من المذهب : أن نوم القائم كنوم الجالس . فلا ينقض السير منه . نص عليه . قال فى المغنى ، والشرح : الظاهر عن أحمد التسوية بين الجالس والقائم . وعليه جمهور الأصحاب . منهم الخلال ، والقاضى ، والشريف ، وأبو الخطاب فى خلافهما ، والشيرازى ، وابن عقيل ، وابن البنا ، وابن عبدوس فى تذكرته . قال الشيخ تقي الدين : اختاره القاضى ، وأصحابه ، وكثير من أصحابنا . قال المصنف فى الكافى ، الأولى : إلحاق القائم بالجالس . وقطع به الخرقى ، وصاحب البلغة ، والوجيز ، والمذهب الأحمـد ، والمنور ، والمنتخب ، والإفادات ، وغيرهم . وقدمه فى الهداية ، والخلاصة ، والتلخيص ، والنظم ، والمحـرر ، وابن تيميم ، والرايعتين ، والحاويين . وعنه ينقض منه ، وإن لم ينقض من الجالس . قدمه فى المستوعب ، والفائق ، وابن رزىـن فى شرحه . وأطلقهما فى المذهب ، ومسبوك الذهب ، والشرح ، والفروع .

وأما نوم الراكع والساجد ، إذا كان يسيراً : فقدم المصنف هنا أنه ينقض . وهو المذهب على ما اصطلاحناه . اختاره الخلال ، والمصنف . قال فى الكافى : الأولى إلحاق الراكع والساجد بالمضطجع . وهو ظاهر الخرقى ، والعمدة ، والتسهيل ، والمنتخب ، وغيرهم . وجزم به فى الوجيز . وقدمه فى الفائق ، وابن رزىـن فى شرحه ، والمستوعب . وعنه أن نوم الراكع والساجد : لا ينقض يسيره . وعليه جمهور الأصحاب . منهم القاضى ، والشريف ، وأبو الخطاب فى خلافهما ، وابن عقيل ، والشيرازى ، وابن البنا ، وابن عبدوس فى تذكرته ، وغيرهم .

قال الشيخ تقي الدين : اختاره القاضي ، وأصحابه ، وكثير من أصحابنا .
وقدمه في الهداية « والخلاصة ، والتلخيص ، والبلغة ، والمحرم ، والنظم ، والمذهب
الأحمد » وابن تيم ، والرعايتين « والحاويين ، وإدراك الغاية ، ومجمع البحرين .
وتقدم اختيار الشيخ تقي الدين ، وصاحب الفائق . وأطلقهما في المذهب »
ومسبوك الذهب ، والمنعنى ، والشرح ، والفروع ، وابن عبيدان . وعنه لا ينقض
نوم القائم والرا كع . وينقض نوم الساجد .

تنبيه : دخل في كلام المصنف : أن نوم المستند والمتوكىء والمحتمى اليسير :
ينقض . وهو صحيح . وهو المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به كثير
منهم . وعنه لا ينقض . وأطلقهما في الحاويين .

فوائد

إمراءها : الصحيح من المذهب « وعليه الأصحاب ، ونص عليه : أن النوم
ينقض بشرطه . وعنه لا ينقض النوم مطلقاً . واختاره الشيخ تقي الدين إن ظن
بقاء طهره . واختاره في الفائق . قال الخلال عن هذه الرواية : وهذا خطأ بين .
وقد تقدم ذلك .

الثانية : مقدار النوم اليسير « ما عُد يسيراً في العرف على الصحيح . اختاره
القاضي ، والمصنف ، والمجد ، وابن عبيدان ، وصاحب مجمع البحرين ، وغيرهم .
وقدمه في الفروع « وابن تيم ، والزرکشی . وقيل : هو ما لا يتغير عن هيئته
كسقوطه ونحوه . وجزم به في المستوعب ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ،
والرعاية الصغرى ، والحاويين . وقدمه في الرعاية الكبرى . وقيل : هو ذلك
مع بقاء نومه . وقال أبو بكر : قدر صلاة ركعتين يسير . وعنه إن رأى رؤيا
فهو يسير . قال في الفروع : وهي أظهر .

الثالثة : حيث ينقض النوم . فهو مظنة لخروج الحدث ، وإن كان الأصل

عدم خروجه وبقاء الطهارة . وحكى ابن أبى موسى فى شرح الخرقى وجهان :
النوم نفسه حدث . لكن يعنى عن يسيره ، كالدم ونحوه .

قوله «الرابع : مس الذِّكر»

الصحيح من المذهب : أن مس الذِّكر ينقض مطلقاً . وعليه جماهير
الأصحاب . وقطع به جماعة منهم . وعنه لا ينقض مسه مطلقاً . بل يستحب
الوضوء منه . اختاره الشيخ تقي الدين فى فتاويه . وعنه لا ينقض مسه سهواً .
وعنه لا ينقض مسه بغير شهوة . وعنه لا ينقض مس غير الحشفة . قال الزركشى :
وهو بعيد . قال فى الفروع ، والرعايتين : والقلفة كالخشفة . وحكى ابن تيمٍ وجهاً
لا ينقض مس القلفة . وعنه لا ينقض غير مس الثقب . قال الزركشى أيضاً : وهو
بعيد . وعنه لا ينقض مس ذكر الميت ، والصغير « و فرج الميتة . وعنه لا ينقض
مس ذكر الطفل . ذكره الآمدى . وقيل : لا ينقض إن كان عمره دون سبع .
وقال ابن أبى موسى : مس الذِّكر للذة ينقض الوضوء ، قولاً واحداً . وهل ينقض
مسه لغير لذة ؟ على روايتين .

تفسيرات

أمرها : ظاهر قوله « مس الذِّكر بيده » أن الماسة تكون من غير حائل .
وهو الصحيح ، وهو المذهب مطلقاً . وعليه جماهير الأصحاب . وقيل : ينقض
إذا مسه بشهوة من وراء حائل .

الثانى : مفهوم قوله « مس الذِّكر » عدم النقض بغير المس . فلا ينقض
بانتشاره بنظر ، أو فسكر من غير مس . وهو صحيح . وهو المذهب . وعليه جماهير
الأصحاب . وقيل : ينقض بذلك . وأطلقهما فى الفائق . وقيل : ينقض بتكرار
النظر دون دوام الفكر .

الثالث : شمل قوله « مس الذِّكر » ذكر نفسه ، و ذكر غيره . وهو الصحيح .

وهو المذهب . نص عليه . وعليه الأصحاب . وحكى ابن الزاغوني رواية باختصاص النقض بمس ذكر نفسه .

الرابع : وشمل قوله أيضاً : الذكر الصحيح والأشل . وهو صحيح . وهو المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . وقيل : مس الذكر الأشل كمس ذكر زائد . فلا ينقض في الأصح .

الخامس : مراده بالذكر « ذكر آدمي » فالألف واللام للعهد . فلا ينقض مس ذكر غيره ، على الصحيح من المذهب . وعليه الأصحاب . وقطعوا به . وفي مس فرج البهيمة احتمال بالنقض . ذكره أبو الفرج ابن أبي الفهم ، شيخ ابن تيم . السادس : ظاهر قوله « بيده » أنه سواء كان المس بأصلي أو زائد ، كالإصبع واليد . وهو صحيح . وهو المذهب . وعليه الأصحاب . وعنه لا ينقض مسه بزائد .

السابع : مراده بقوله « بيده » غير الظفر . فإن مسه بالظفر لم ينقض ، على الصحيح من المذهب . قال في القواعد الفقهية : هو في حكم المنفصل . هذا جادة المذهب . قاله في الفروع . وقال بعضهم : اللمس بالظفر كلمسه - يعني من المرأة - على ما يأتي . قال : وهو متجه . وقيل : ينقض اللمس به . وهو ظاهر كلام المصنف هنا .

الثامن : مفهوم قوله « بيده » أنه لو مسه بغير يده لا ينقض . وفيه تفصيل . فإنه تارة يمسه بفرج غير ذكر . وتارة يمسه بغيره . فإن مسه بفرج غير ذكر : نقض على الصحيح من المذهب . وعليه أكثر الأصحاب . قال المجدد : اختاره أصحابنا . وهو من المفردات . قال في الفروع ، واختار الأكثر : ينقض مسه بفرج والمراد : لا ذكره بذكر غيره . وصرح به أبو المعالي . انتهى . وقيل : لا ينقض . اختاره بعض الأصحاب . وهو احتمال للمجدد في شرحه . وهو مفهوم كلام المصنف هنا . وإن مسه بغير ذلك لم ينقض . قولاً واحداً . ويأتي : لو مست المرأة فرج الرجل أو عكسه . هل هو من قبيل مس الفرج ، أو مس النساء ؟

التاسع : ظاهره أنه لا ينقض غير مس الذكر ، فلا ينقض لمس ما انفتح فوق المعدة ، أو تحتها مع بقاء الخرج وعدمه . على الصحيح من المذهب . وقيل : إن انسد الخرج المعتاد وانفتح غيره نقض في الأضعف . قاله في الرعاية .

قوله ﴿ يَبْطُنُ كَفَّهُ أَوْ بَظْهَرِهِ ﴾

وهذا المذهب . وعليه الجمهور . وقطع به كثير منهم . والنقض بظاهر الكف من مفردات المذهب . وعنه لا نقض إلا إذا مسه بكفه فقط . اختاره ابن عبدوس في تذكرته . وقدمه في الرعاية الصغرى ، والحاويين . وأطلقهما في الرعاية الكبرى ، وابن تيم . فعلى القول بعدم النقض بظهر يده : ففي نقضه بحرف كفه وجهان . وأطلقهما في الفروع ، وابن تيم ، والزرکشی .

قلت : الأولى النقض ، وهو ظاهر النص .

قوله ﴿ وَلَا يَنْقُضُ مَسَّهُ بِذِرَاعِهِ ﴾

وهو المذهب . وعليه الأصحاب . وعنه ينقض . وأطلقهما في المستوعب ، والتلخيص ، والبلغة ، وابن تيم ، والرعاية الكبرى ، والحاوي الكبير . وحكماهما في التلخيص ، والبلغة وجهين .

قوله ﴿ وَفِي مَسِّ الذِّكْرِ الْمَقْطُوعِ وَجْهَانِ ﴾

وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والهادي ، والمغنى ، والكافي ، والشرح ، والتلخيص ، والحرر ، والنظم ، وابن تيم ، وابن عبدوس ، وابن عبيدان ، وابن منجا ، والزرکشی في شروحهم ، والرعايتين ، والحاويين ، والفائق ، والفروع ، وتجريد العناية .

أمرهما : لا ينقض ، وهو الصحيح . قال في مجمع البحرين : عدم النقض أقوى . وصححه في التصحيح . قال في إدراك الغاية : ينقض مسه ولو منفصلا في وجه .

وجزم به في الوجيز، والمنور، ونهاية ابن رزين، والمنتخب. فقالوا: ينقض مس الذكر المتصل. وقدمه ابن رزين في شرحه.

والثاني : ينقض. وجزم به الشيرازي.

تنبيه : حكى الخلاف وجهين كما حكاه المصنف جماعة، منهم : صاحب الهداية، والمذهب، ومسبوك الذهب، والمستوعب، والخلاصة، والمغنى، والهادي، والكافي، والمحرم، وابن تيم، والشرح، ومجمع البحرين، والزرکشي، وابن عبيدان، وغيرهم. وحكاها روايتين في التلخيص، والفروع، والرايتين، والحاويين، والفائق وغيرهم. وهو الأصح.

فوائد

الأولى : مراده بالمقطوع : البائن. واعلم أن حكم الباقي من أصل المقطوع، حكم البائن على ما تقدم من الخلاف على الصحيح من المذهب. وذكر الأزجي : وأبو المعالي : ينقض محل الذكر. قال الأزجي في نهايته : لوجب الذكر فس محل الجب انتقض وضوءه، وإن لم يبق منه شيء شاخص واكتسى بالجلد. لأنه قام مقام الذكر. وقدمه ابن عبيدان.

الثانية : لا ينقض مس العلفة إذا قطعت، لزوال الاسم والحرمه، ولا مس عضو مقطوع من امرأة. قاله في الرعاية. ثم قال : قلت غير فرجها.

الثالثة : حيث قلنا : ينقض مس الذكر : لا ينقض وضوء الممسوس رواية واحدة.

حكاه القاضي وغيره. قال الجمد في شرحه : لا أعلم فيه خلافا. وقدمه في الفروع، وابن تيم : ومجمع البحرين وغيرهم. قال الجمد وغيره : وجعله بعض المتأخرين على روايتين، بناء على ذكر أبي الخطاب له في أصول مس الخنثى. وادعى أنه لا فائدة في جعله من أصول هذه المسألة، إلا أن تكون الروايتان في الممسوس ذكره. كما هي في ملامسة النساء. وردده الجمد. وبين فساد.

ويأتى ذلك بأنهم من هذا بعد نقض وضوء المموس .

قوله ﴿ وَإِذَا لَمَسَ قَبْلَ الْخُنْثَى الْمُشْكِلاَ وَذَكَرَهُ : انتقض وضوءه

فإن مَسَّ أَحَدَهُمَا لم ينتقض إلا أن يمس الرجل ذكره لَشَهْوَةٍ ﴾

قال أبو الخطاب في الهداية : إذا مس قبل الخنثى : ابنى لنا على أربعة أصول

أحدها : مس الذكر . والثاني : مس النساء . والثالث : مس المرأة فرجها .

والرابع : هل ينتقض وضوء المموس أم لا ؟

قلت : وتحرير ذلك : أنه متى وجد في حقه ما يحتمل النقض وعدمه . تمسكنا

ببقيين الطهارة ، ولم نُزِلْهَا بالشك .

واعلم أن اللبس يختلف . هل هو للفرجين أو لأحدهما ؟ وهل هو من الخنثى

نفسه ، أو من غيره ، أو منهما ؟ وهل الغير ذكر ، أو أنثى ، أو خنثى ؟ واللبس

منهم هل هو لشهوة ، أو لغيرها ؟ منهما ، أو من أحدهما ؟

فتلخص هنا اثنان وسبعون صورة . لأنه تارة يمس رجل ذكره . وامرأة

قبله أو عكسه ، لشهوة منهما ، أو من أحدهما ، أو لغير شهوة منهما .

وتارة تمس امرأة قبله ، أو خنثى آخر ذكره ، أو عكسه ، لشهوة منهما ، أو من

أحدهما ، أو لغير شهوة منهما .

وتارة يمس رجل ذكره ، وخنثى آخر قبله ، أو عكسه ، لشهوة منهما ، أو من

أحدهما ، أو لغير شهوة منهما .

وتارة يمس الخنثى ذكر نفسه . ويمس الذكر أيضاً رجل أو امرأة ، أو خنثى

آخر ، لشهوة أو غيرها .

وتارة يمس الخنثى قبل نفسه . ويمس القبل أيضاً رجل أو امرأة . أو خنثى

آخر لشهوة أو غيرها .

وتارة يمس الخنثى ذكر نفسه ، أو يمس رجل أو امرأة أو خنثى قبله ، لشهوة أو غيرها .

وتارة يمس الخنثى قبل نفسه . ويمس رجل أو امرأة أو خنثى آخر ذكره ، لشهوة أو غيرها .

وتارة يمس الخنثى قبل نفسه أو ذكر نفسه ، ويمس رجل أو امرأة أو خنثى فرجيه جميعاً ، لشهوة أو غيرها .

وتارة يمس رجل فرجيه ، وامرأة أحدهما ، أو عكسه ، أو يمس رجل فرجيه وخنثى آخر أحدهما أو عكسه ، أو يمس امرأة فرجيه ، وخنثى آخر أحدهما أو عكسه فهذه اثنتان وسبعون صورة يحصل النقض في مسائل منها .

فمنها : إذا لمس فرجيه ، سواء كان اللامس رجلاً ، أو امرأة ، أو خنثى آخر ، أو هو نفسه .

ومنها : إذا لمس الرجل ذكره لشهوة . كما صرح به المصنف هنا .

ومنها : إذا لمست امرأة قبله بشهوة على الصحيح من المذهب . وعليه الجمهور . ومفهوم كلام المصنف هنا عدم النقض . وهو وجه .

فهذه ست مسائل .

وأما الخنثى نفسه : فيتصور نقض وضوئه إذا قلنا بنقض وضوء الملموس في صور .

منها : إذا لمس رجل ذكره وامرأة قبله ، أو عكسه لشهوة منها .

ومنها : لو لمس الرجل ذكره لشهوة ، ومسه الخنثى نفسه أيضاً .

ومنها : لو لمس الخنثى ذكر نفسه ، ولمس رجل قبله لشهوة .

ومنها : لو لمس الخنثى قبل نفسه ، ولمست امرأة قبله أيضاً لشهوة .

ومنها : لو لمس الخنثى قبل نفسه ، ولمست امرأة ذكره لشهوة .

ومنها : لو لمس الخنثى ذكر نفسه ، ولمس رجل فرجيه جميعاً لشهوة .

ومنها : لو لمس الخنثى قبل نفسه ، ولمست امرأة فرجيه جميعاً لشهوة .
فهذه ثمان مسائل . ويتصور نقض وضوء أحدهما لا بعينه في مسائل .
منها : لو مس رجل ذكره وامرأة قبله لغير شهوة منها .
ومنها : لو مس رجل قبله وامرأة ذكره لغير شهوة ، أو شهوة منهما ، أو من
أحدهما . لأنه قد مس فرجاً أصلياً .
ومنها : لو مست امرأة ذكره وخنثى آخر قبله . فقد مس أحدهما فرجه
الأصلي يقيناً .
ومنها : لو مس رجل قبله ، وخنثى آخر ذكره . لأنه قد وجد من أحدهما
مس فرج أصلي .
ومنها : لو مس الخنثى ذكر نفسه ، وامرأة قبله لغير شهوة . لأنه إما رجل لمس
ذكره ، أو امرأة لمست امرأة فرجها .
ومنها : لو مس الخنثى قبل نفسه ، ورجل ذكره لغير شهوة . لأنه إما رجل
لمس رجل ذكره ، أو امرأة مست فرجها .
ومنها : لو مس الخنثى قبل نفسه ، وامرأة ذكره لغير شهوة
ومنها : لو مس الخنثى قبل نفسه ، وخنثى آخر لشهوة أو غيرها . وما أشبه ذلك .
والحكم في ذلك : أنه لا يصح أن يقتدى أحدهما بالآخر ، لتيقن زوال طهر
أحدهما لا بعينه . هذا ظاهر المذهب . وعنه ما يدل على وجوب الوضوء عليهما .
تنبيه : هذا كله إذا وجد اللبس من اثنين . أما إن وجد من واحد : فإن
مس أحدهما لم ينتقض إلا أن يمس ماله منه بشهوة ، وإن مسهما جميعاً انتقض ،
سواء كان اللبس ذكراً ، أو أنثى ، أو خنثى ، أو هو لشهوة أو غيرها . فهذه اثنتا
عشر مسألة .

فائدة : لو لمس رجل ذكر خنثى ، ولمس الخنثى ذكر الرجل : انتقض وضوء
الخنثى . وينتقض وضوء الرجل ، إن وجد منهما أو من أحدهما شهوة ، وإلا فلا .

ولو لمس الخنثى فرج امرأة ، ولمست امرأة قبله : انتقض وضوءهما ، إن كان لشهوة منهما أو من أحدهما . ولو لمس كل واحد من الخنثيين ذكر الآخر أو قبله فلا نقض في حقهما . فإن لمس أحدهما ذكر الآخر والآخر قبل الأول : انتقض وضوء أحدهما لا بعينه . إن كان لشهوة وإلا فلا . فيلحق حكمه بما قبله .

وإذا توضأ الخنثى ولمس أحد فرجه وصلى الظهر ، ثم أحدث وتطهر ، ولمس الآخر وصلى العصر ، أو فاتته : لزمه إعادتهما دون الوضوء .

قلت : فيعابى بها .

قوله ﴿ وفي مَسِّ الذَّبْرِ وَمَسِّ المرأة فرجها روايتان ﴾

يعنى : على القول ينقض مس الذكر . أما مس حلقة الدبر : فأطلق المصنف الروایتين فيه . وأطلقهما فى المغنى ، والسكافى ، والتلخيص ، والبلغة ، والشرح ، والنظم ، والرايعتين ، والحاويين ، وابن عبيدان ، والزرکشى .

إحداها : ينقض . وهى المذهب . قال فى الفروع : ينقض على الأصح : قال فى النهاية : وهى أصح . قال الزرکشى : وهى ظاهر كلام الخرقى . واختيار الأكثرين : الشريف ، وأبى الخطاب ، والشيرازى ، وابن عقيل ، وابن البناء ، وابن عبدوس . وجزم به فى المذهب ، ومسبوك الذهب ، والخلاصة ، والمذهب الأحمد ، والهداية . وقدمه فى المستوعب ، والمحرم ، وابن تيميم ، والفاائق .

والرواية الثانية : لا ينقض : قال الخلال : العمل عليه . وهو الأشبه فى قوله وحجته . قال فى مجمع البحرين : لا ينقض فى أقوى الروایتين . قال فى الفروع : وهى أظهر . واختارها جماعة ، منهم : المجد فى شرحه . وجزم به فى الوجيز . وقدمه ابن رزین فى شرحه . وصححه فى التصحيح . وهو ظاهر كلامه فى المنور ، والمستنخب . فإنهما ما ذكرا إلا الذكر .

وأما مس المرأة فرجها : فأطلق المصنف فى الروایتين . وأطلقهما فى المغنى ،

والكافي، والتلخيص، والبلغة، والشرح، والنظم، والرعايتين، والحاويين، وابن عبيدان، والزركشي.

إحداها: ينقض « وهو المذهب. قال في الفروع: ينقض على الأصح. قال الجدل في شرحه: هذه الرواية هي الصحيحة. وصححه في التصحيح. وقطع به في النهاية. وقدمه في المستوعب، والمحرم، وابن تميم. والثانية: لا ينقض كإسكتيها. قال ابن عبيدان: وظاهر كلام الشيخ في المغنى عدم النقض.

قلت: وهو ظاهر كلامه في المنور، والمنتخب.

تنبيه: ظاهر كلام المصنف وغيره: أنه سواء كان الملموس فرجها، أو فرج غيرها. وهو صحيح. وهو المذهب. وقال في التلخيص، والبلغة: ينقض مس فرج المرأة، وفي مسها فرج نفسها وجهان. قال الزركشي: وفيه نظر. انتهى.

قلت: لو قيل بالعكس لكان أوجه « قياساً على الرواية التي ذكرها ابن الزاغوني في مس ذكر غيره.

فأمرنا

إمراهما: قال الزركشي: ظاهر كلام الأصحاب: أنه لا يشترط للنقض بذلك الشهوة. وهو مفرع على المذهب، واشترطه ابن أبي موسى. وهو جار على الرواية الضعيفة.

الثانية: هل مس الرجل فرج المرأة « أو مس المرأة فرج الرجل: من قبيل مس النساء، أو من قبيل مس الفرج؟ فيه وجهان. حكاهما القاضي في شرحه. وأطلقهما ابن تميم « وابن عبيدان، والرعاية، وغيرهم. والصحيح من المذهب: أنه من قبيل لمس الفرج. فلا يشترط لذلك شهوة. قال في النكت: وهو الأظهر.

وإن قلنا: هو من قبيل مس النساء: اشترط الشهوة على الصحيح على ما يأتي.

قوله ﴿الخامس : أن تمسَّ بشرته بشرة أنثى لشهوة﴾

هذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . وعنه لا ينقض مطلقاً . اختاره الآجری والشيخ تقي الدين في فتاويه ، وصاحب الفائق « ولو باشر مباشرة فاحشة .
وقيل : إن انتشر نقض ، وإلا فلا . وعنه ينقض مطلقاً . وحكى عن الإمام أحمد : أنه رجع عنها . وأطلقهن في المستوعب .

فائدته

إمدهما : حيث قلنا لا ينقض مس الأنثى : استحباب الوضوء مطلقاً على الصحيح من المذهب . نص عليه ، وعليه الأصحاب .

وقال الشيخ تقي الدين : يستحب إن لمسها لشهوة ، وإلا فلا .

الثاني : حكم مس المرأة بشرة الرجل : حكم مس الرجل بشرة المرأة ، على الصحيح من المذهب . وقطع به الأكثر . وعنه لا ينقض مس المرأة للرجل ، وإن قلنا : ينقض لمسها . وهي ظاهر المعنى . وأطلقهما في الكافي . وابن عبيدان « وابن تيميم .

تغيرها

أمرها : مفهوم كلامه أن مس الرجل للرجل ، ومس المرأة للمرأة : لا ينقض . وهو صحيح . وهو المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . وقيل : ينقض . اختاره القاضي في المجرّد . فينقض مس أحدهما للآخر ، ومسه لها . وأطلقهما ابن تيميم . وخرج في المستوعب النقض بمس المرأة المرأة لشهوة السحاق .

الثاني : دخل في عموم كلامه الميتة : والصغيرة ، والعجوز ، وذات الحرم . فمن كالشابة الحية الأجنبية .

أما الميتة : فهي كالحية على الصحيح من المذهب . جزم به في المستوعب «

والتلخيص ، والإفادات ، وابن رزين في شرحه . واختاره القاضي ، وابن عبدوس المتقدم « وابن البنا . وقدمه في الرعاية الكبرى . وهو ظاهر الخرق « والكافي » والحرر « والوجيز ، وغيرهم . وقيل : لا ينقض لمسها ، اختاره المجد ، والشریف أبو جعفر « وابن عقيل . وقدمه في الرعاية الصغرى . وأطلقهما في المذهب « والمغنى ، والشرح « وابن تيمم « والحاويين ، والفروع ، والفائق .

وأما الصغيرة : فهي كالكبيرة على الصحيح من المذهب . وهو ظاهر كلام كثير من الأصحاب . وجزم به في المستوعب ، والتلخيص « والإفادات « والمغنى ، والكافي « والشرح ، وابن رزين في شرحه ، وابن تيمم ، والشرح ، والحاويين ، والفائق ، وابن عبيدان « وغيرهم . وقدمه في الرعاية الكبرى . وقيل : لا ينقض . وقدمه في الرعاية الصغرى . وهو ظاهر الوجيز : وأطلقهما في الفروع . وصرح المجد . أنه لا ينقض لمس الطفلة ، وإنما ينقض لمس التي تُشْتَهَى .

قلتُ : لعله مراد من أطلق :

وأما العجوز : فهي كالشابة على الصحيح من المذهب . وهو ظاهر كلام كثير من الأصحاب . وجزم به في المستوعب ، والمغنى ، والكافي ، والتلخيص ، والشرح « وابن رزين في شرحه ، والإفادات ، وابن تيمم ، والزرکشی ، وصححه الناظم . وقدمه ابن عبيدان « والرعاية الكبرى . وقيل : لا ينقض . وأطلقهما في الفروع . وحكاها روايتين ابن عبيدان وغيره .

فأمره : قال في الرعاية الكبرى ، قلتُ : لو لمس شيخ كبير لا شهوة له من

لها شهوة : احتمل وجهين . انتهى .

قلتُ : الصواب نقض وضوئها إن حصل لها شهوة ، لانقض وضوئه مطلقاً .

وأما ذات الحرم : فهي كالأجنبية على الصحيح من المذهب . وهو ظاهر كلام كثير من الأصحاب . وجزم به في المستوعب ، والتلخيص ، والمغنى ، والكافي ، وابن رزين في شرحه ، وابن تيمم ، ومجمع البحرين « والحاويين ، والفائق «

والزركشى ، وغيرهم . وصححه الناظم . وقدمه ابن عبيدان ، والرعاية الكبرى .
وقيل : لا ينقض . وقدمه فى الرعاية الصغرى . وأطلقهما فى الفروع . وحكاها
ابن عبيدان وغيره روايتين .

فائدة : قدم فى الرعاية الكبرى إلحاق الأربعة بغيرهن على رواية النقض
بشهوة . وقدم على رواية النقض مطلقاً عدم الإلحاق . وهو ظاهر الرعاية الصغرى
فى الثانى .

فائدة : لمس المرأة من وراء حائل لشهوة لا ينقض على الصحيح من المذهب
نص عليه . وعليه الأصحاب . وعنه بلى . قال القاضى فى مقنعه : قياس المذهب
النقض ، إذا كان شهوة . قال فى الرعاية عن هذه الرواية : وهو بعيد .

تفيم : شمل قول المصنف « أن تمس بشرته بشرة أثنى » المس بخلفة زائدة
من اللامس أو الملموس ، كاليد والرجل ، والإصبع . وهو صحيح . وهو المذهب .
وعليه الأصحاب . وقيل : لا ينقض المس بزائد ، ولا المس الزائد . قال ابن عقيل :
ويحتمل أن لا ينقض على ما وقع لى . لأن الزائد لا يتعلق به حكم الأصل . بدليل
ما لو مس الذكر الزائد . فإنه لا ينقض . كذا ههنا . قال صاحب النهاية : وهذا
ليس بشئ . وقيل : لا ينقض مس أصلى بزائد ، بخلاف العكس .

وشمل كلامه أيضاً : اللمس بيد سلاء . وهو صحيح . وهو المذهب وعليه
الجمهور وقدمه فى الفروع ، والرايتين ، وابن عبيدان ، وغيرهم . وهو ظاهر كلام
كثير من الأصحاب . وقيل : لا ينقض . قال ابن عقيل : يحتمل أن يكون
كالشعر . لأنها لا روح فيها . وأطلقهما ابن تيم ، والحاويين . وقيل : لا ينقض
مس أصلى بأشل ، بخلاف العكس .

قوله ﴿ وَلَا يَنْقُضُ لَمَسُ الشَّعْرِ وَالسِّنِّ وَالظَّفْرِ ﴾

وهذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به كثير منهم . وقيل : ينقض .

قوله ﴿وَالْأَمْرُ﴾

يعنى أنه لا ينقض لمسه ، ولو كان لشهوة . وهو المذهب . نص عليه الإمام أحمد . وقطع به أكثر المتقدمين . وخرج أبو الخطاب رواية بالنقض إذا كان بشهوة . وحكاها ابن تيمم وجهاً . وجزم به في الوجيز . وحكاها في الإيضاح رواية . قال ابن رجب في الطبقات : وهو غريب . قال ابن عبيدان : وهذا قول متوجه . ونصره .

قلت : وليس يبيد . وتقدم قول القاضي في الجرد : أنه ينقض مس الرجل الرجل ، ومس المرأة المرأة لشهوة . فهنا بطريق أولى .

قوله ﴿وَفِي تَقْضِ وَضُوءِ الْمُمُوسِ رِوَايَتَانِ﴾

وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والكافي ، والمذهب الأحمد ، والتلخيص ، والبلغة ، والخلاصة ، والمحزر ، والرايعتين ، والحاويين ، وابن منجاف في شرحه ، وابن تيمم ، والزركشى ، وتجريد العناية .

إمدهما : لا ينقض . وإن انتقض وضوء اللامس . وهو المذهب . قال في الفروع : لا ينقض على الأصح . وصححه المجد ، والأزجى في النهاية ، وابن هبيرة ، وابن عبيدان ، وصاحب مجمع البحرين ، والتصحيح .

والرواية الثانية : ينقض وضوءه أيضاً . صححه ابن عقيل . قال الزركشى :

اختارها ابن عبدوس . وجزم به في الإفادات . وقدمه في المغنى ، وابن رزين في شرحه . وحكى القاضي في شرح المذهب إن كان المموس رجلاً ، انتقض طهره رواية واحدة . وقال في الرعاية ، وقيل : ينقض وضوء المرأة وحدها . وقيل : مع الشهوة منها .

تنبيه : محل الخلاف في المموس ، إذا قلنا : ينتقض وضوء اللامس . فأما إذا قلنا : لا ينتقض فالمموس بطريق أولى .

فائدة: قال ابن تيميم: لم يعتبر أصحابنا الشهوة في الملموس. قال في النكت عن قوله: يجب أن يكون اكتفاء منهم ببيان حكم اللامس، وأن الشهوة معتبرة منه. قال الزركشي: محل الخلاف، وفقاً للشيخين - يعني بهما المصنف والمجد - فيما إذا وجدت الشهوة من الملموس. قال المجد: يجب أن تحمل رواية النقض عنه على ما إذا التذ الملموس.

قال الشيخ تقي الدين في شرح العمدة: إذا قلنا بالنقض في الملموس: اعتبرنا الشهوة في المشهور، كما نعتبرها من اللامس. حتى ينتقض وضوءه إذا وجدت الشهوة منه دون اللامس، ولا ينتقض إذا لم توجد منه، وإب وجدت عند اللامس. انتهى.

فائدة: لا ينتقض وضوء الملموس فرجه، ذكرراً كان أو أنثى، رواية واحدة قاله القاضي رغيره. قال المجد في شرحه: لا أعلم فيه خلافاً. قال في النكت: وصرح به غير واحد. وذكر بعض المتأخرين رواية بالنقض. وحكى الخلاف في الرعاية الكبرى وجهين. وأطلقهما، ثم قال: وقيل: روايتان. وقيل: لا ينتقض وضوء الملموس ذكره، بخلاف لمس قبل المرأة. انتهى.

قال ابن عبيدان - بعد ذكره الروايتين في الملموس - وحكى عدم النقض إذا لمس الرجل فرج امرأة لم ينتقض طهرها بحال، قال: وعلى رواية النقض: إن كان لشهوة انتقض وضوءها، وإلا فلا. قال في النكت: لا ينتقض وضوء الملموس فرجه في ظاهر المذهب، إلا أن يكون بشهوة ففيه الروايتان. انتهى. وتقدم بعض ذلك في الباب في آخر الكلام على مس الذكر.

قوله ﴿السَّادِسُ: غَسْلُ الْمَيْتِ﴾

الصَّحِيح من المذهب: أن غسل الميت ينتقض الوضوء. نص عليه. وعليه جماهير الأصحاب، مسلماً كان أو كافراً، صغيراً كان أو كبيراً، ذكرراً أو أنثى. وهو

من مفردات المذهب . وعنه لا ينقض . اختاره أبو الحسن التيمي ، والمصنف ،
وصاحب مجمع البحرين ، والشيخ تقي الدين . ول بعض الأصحاب احتمال بعدم النقض
إذا غَسَلَهُ في قميص . قال في الرعاية الكبرى : وهى أظهر .

تفسير : قيد في الرعاية مسألة نقض الوضوء بغسله : بما إذا قلنا ينقض مس
الفرج : وهو ظاهر تعليل كثير من الأصحاب . وظاهر كلام كثير من الأصحاب :
الإطلاق . وقد يكون تعبيداً .

فائدتاه

إحداهما : غسل بعض الميت كغسل جميعه ■ على الصحيح من المذهب .
وقيل : لا ينقض غسل البعض . قال في الرعاية : وهو أظهر .

الثانية : لو يم الميت - لتعذر الغسل - لم ينقض علي الصحيح من المذهب .
نص عليه ، وعليه الأصحاب . وفيه احتمال : أنه كالغسل .

قوله ﴿ السَّابِعُ : أَكَلُ لَحْمِ الْجُزُورِ ﴾

هذا المذهب مطلقاً بلا ريب . ونص عليه . وعليه عامة الأصحاب . وهو
من المفردات . وجزم به في المذهب الأحمد وغيره . وعنه إن علم النهى نقض وإلا
فلا . اختاره الخلال وغيره . قال الخلال : على هذا استقر قول أبي عبد الله . وأطلقهما
في المذهب ، ومسبوك الذهب . وعنه لا ينقض مطلقاً . اختاره يوسف الجوزي
والشيخ تقي الدين . وعنه ينقض بِنَيْتِهِ فقط . ذكرها ابن حامد . وعنه لا يعيد إذا
طالت المدة وفحشت . قال الزركشي : كعشر سنين . وقيل : لا يعيد متأول . وقيل
فيه مطلقاً روايتان . فعلى الرواية الثانية ، عدم العلم بالنهى : هو عدم العلم بالحديث .
قاله الشيخ تقي الدين وغيره . فمن علم لا يعذر . وعنه : بلى . مع التأويل . وعنه
مع طول المدة .

قوله ﴿ فَإِنْ شَرِبَ مِنْ لَبَنِهَا ، فعلى روايتين ﴾ .

يعنى إذا قلنا : ينقض اللحم . وأطلقهما فى الإرشاد ، والمجرد ، والهداية ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والكافى ، والهادى ، والمغنى ، والتلخيص ، والبلغة ، والمحرر ، والشرح ، وابن منجا فى شرحه ، وابن تيم ، وابن عبيدان ، والفروع ، والفائق ، والرعاية الكبرى .

أمرهما : لا ينقض . وهى المذهب . وعليه أكثر الأصحاب . قال الشيخ
تقى الدين : اختارها الكثير من أصحابنا . قال الزركشى : هو اختيار الأكثرين .
وهو مفهوم كلام الخرق ، والمنور ، والمنتخب ، وتذكرة ابن عبدوس ، وغيرهم .
وصححه ابن عقيل فى الفصول ، وصاحب التصحيح . قال الناظم : هذا المنصور .
قال فى مجمع البحرين : هذا أقوى الروايتين . وجزم به فى الوجيز .

والرواية الثانية : هو كاللحم . جزم به فى الرعاية الصغرى والحاويين .

تنبيه : حكى الأصحاب الخلاف روايتين . وحكماها فى الإرشاد وجهين .

قوله ﴿ وَإِنْ أَكَلَ مِنْ كَبِدِهَا أَوْ طَحَّالَهَا ، فَعَلَى وَجْهَيْنِ ﴾ .

وأطلقهما فى المجرد ، والهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ،
والكافى ، والهادى ، والمغنى ، والتلخيص ، والبلغة ، والشرح ، والمحرر ، وابن
منجا فى شرحه ، وابن تيم ، والرعايتين ، والحاويين ، والفروع ، وابن
عبيدان ، والفائق .

أمرهما : لا ينقض . وهو المذهب . وعليه أكثر الأصحاب . وقال الزركشى :

هو اختيار الأكثرين . وهو ظاهر كلام الخرق ، والإفادات ، وتذكرة
ابن عبدوس ، والمنور ، والمنتخب ، وغيرهم . لاقتصارهم على اللحم . وصححه
فى التصحيح ، وشرح المجد ، والنظم ، ومجمع البحرين ، وتصحيح المحرر ، وابن
عبيدان . وقال : والصحيح أنه لا ينقض ، وإن قلنا ينقض اللحم واللبن .
وجزم به فى الوجيز .

والثانى : ينقض .

تنبيهات

أمرها : حكى الخلاف روايتين في المجرد ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والفروع ، والفائق ، وغيرهم . وقدمه في المستوعب . وحكى أكثرهم الخلاف وجهين . وقدمه في الرعاية الكبرى .

الثاني : ظاهر كلام المصنف : أنه لا ينقض أكل ما عدا ما ذكره .

واعلم أن الخلاف جارٍ في بقية أجزائها غير اللحم . ويحتمله كلام المصنف . قال في الفروع : وفي بقية الأجزاء ، والمرق ، واللبن ، روايتان . وقال المصنف ، والشارح : وحكم سائر أجزائه غير اللحم - كالسنام ، والكرش ، والدهن ، والمرق ، والمصران ، والجلد - حكم الطحال ، والكبد . وقال في الرعاية الكبرى : وفي سنامه ودُّهنه ومَرَقه وكَرشِه ومُصْرانِه - وقيل : وجلده وعظمه - وجهان . وقيل : روايتان . وقال في المستوعب : في شحومها وجهان . وحكى الخلاف في ذلك ابن تيمم ، والرعاية الصغرى ، والحاويين ، والفائق ، وغيرهم .

الثالث : ظاهر كلام المصنف أيضاً : أن أكل الأطعمة المحرمة لا ينقض

الوضوء . وهو صحيح . وهو المذهب . وعليه الأصحاب . وعنه ينقض الطعام المحرم . وعنه ينقض اللحم المحرم مطلقاً . وعنه ينقض لحم الخنزير فقط . قال أبو بكر : وبقية النجاسات تخرِّج عليه ، حكاه عنه ابن عقيل . وقال الشيخ تقي الدين : وأما لحم الخبيث المباح للضرورة ، كلحم السباع ؟ فينبى الخلاف فيه على أن النقض بلحم الإبل تعبدى ؟ فلا يتعدى إلى غيره أو معقول المعنى ؟ فيعطى حكمه . بل هو أبلغ منه . انتهى قلت : الصحيح من المذهب ، أن الوضوء من لحم الإبل تعبدى . وعليه الأصحاب . قال الزركشى : هو المشهور . وقيل : هو معطل . فقد قيل : إنها من الشياطين ، كما جاء في الحديث الصحيح . رواه أحمد وأبو داود ^(١) . وفي حديث

(١) وهو حديث البراء بن عازب قال « سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن الصلاة في مبارك الإبل ؟ فقال : لاتصلوا فيها . فإنها من الشياطين »

آخر « على ذروة كل بعير شيطان » فإن أكل منها أورث ذلك قوة شيطانية .
فشرع وضوءه منها ليذهب سَوْرَةَ الشيطان .

قوله « الثامن : الرِّدَّةُ عن الإسلام » .

الصحيح من المذهب : أن الردة عن الإسلام تنقض الوضوء ، رواية واحدة .
واختاره الجمهور . وهو من مفردات المذهب . وقال جماعة من الأصحاب :
لا تنقض . وذكر ابن الزاغوني روايتين في النقض بها . قال في الفروع :
ولا نص فيها .

فائرة : لم يذكر القاضى فى الجامع ، والمحرم ، والخصال ، وأبو الخطاب
فى الهداية ، وابن البنا فى العقود ، وابن عقيل فى التذكرة ، والسامرى
فى المستوعب ، والفخر ابن تيمية فى التلخيص ، والبلغة ، وغيرهم : الردة
من نواقض الوضوء . فقيل : لأنها لا تنقض عندهم . وقيل : إنما تركوها لعدم
فائدتها . لأنه إن لم يعد إلى الإسلام فظاهر . وإن عاد إلى الإسلام وجب عليه
الغسل . ويدخل فيه الوضوء . وقد أشار إلى ذلك القاضى فى الجامع الكبير .
فقال : لا معنى لجعلها من النواقض « مع وجوب الطهارة الكبرى .

وقال الشيخ تقي الدين : له فائدة تظهر فيما إذا عاد إلى الإسلام ، فإنما نوجب
عليه الوضوء والغسل . فإن نواها بالغسل أجزأه . وإن قلنا لم ينتقض وضوءه : لم
يجب عليه الغسل . انتهى . قال الزركشى : قلت : ومثل هذا لا يخفى على القاضى .
وإنما أراد القاضى : أن وجوب الغسل ملازم لوجوب الطهارة الصغرى .

وممن صرح بأن موجبات الغسل تنقض الوضوء : السامرى . وحكى ابن
حمدان وجهاً بأن الوضوء لا يجب بالالتقاء بحائل ، ولا بالإسلام . وإذن ينتفى
الخلاف بين الأصحاب فى المسألة . انتهى .

فائرة : اقتصار المصنف على هذه الثمانية ظاهر على أنه لا ينقض غير ذلك .
والصحيح من المذهب : أن كل ما يوجب الغسل يوجب الوضوء « وإن لم يكن

خارجاً من السبيل ، كالتقاء الختانين وإن لم ينزل . وانتقال المني وإن لم يظهر .
والردة ، والاسلام ، والإيلاج بحائل ، إن قلنا بوجوب الغسل ، على ما يأتي في أول
باب الغسل . جزم به في المستوعب . كما تقدم . وقدمه في الفروع ، وغيره . قال
ابن عبيدان : ذكره غير واحد من أصحابنا .

قلت : منهم المجد .

قال الزركشي : ومن صرح بذلك الخرقى ، والسامري ، وابن حمدان .
وقيل : لا ، ولو ميتاً . وقال ابن تيم : وما أوجب الغسل - غير الموت - يجب
منه الوضوء ، إلا انتقال المني ، والإيلاج مع الحائل . وإسلام الكافر على أحد
الوجهين .

والثاني : يجب الوضوء بذلك أيضاً .

وقال في الرعاية الكبرى . ومنها : ما أوجب غسلاً ، كالتقاء الختانين مع
حائل يمنع المباشرة بلا إنزال في الأصح فيه . وانتقال المني بلا إنزال على الأصح
فيه ، وإسلام الكافر في وجه ، إن وجب غسله في الأشهر . انتهى . وأطلق في
الرعايتين الوجهين في وجوب الوضوء . على القول بوجوب الغسل بإسلام الكافر
في باب الغسل .

وظاهر كلام المصنف أيضاً : أنه لا ينقض غير ذلك . وقدمه في المستوعب ،
والرعاية ، وغيرهما من النواقض : زوال حكم المستحاضة ونحوها ، بشرطه مطلقاً .
وخروج وقت صلاة وهي فيها في وجه . وبطلان المسح بفراغ مدته ، وخلع
حائه ، وغيرهما مطلقاً . وبرء محل الجبيرة ونحوها مطلقاً كقلعها . وانتقاض
كَوْرٍ أو كَوْرَيْن من العمامة في رواية ، وخلعها . وبطلان التيمم الذي كَمَل
به الوضوء وغيره بخروج وقت الصلاة ، وبرؤية الماء وغيرهما ، وزوال ما أباحه وغير
ذلك . انتهى .

قلت : كل ذلك مذکور في كلام المصنف وغيره في أما كنه . ولم يذكره

المصنف هنا اعتماداً على ذكره في أبوابه ، وإنما ذكر هنا ما هو مشترك .
فأما المخصوص : فيذكر عند حكم ما اختص به .

وظاهر كلام المصنف أيضاً : أنه لا نقض بالغية ونحوها من الكلام المحرم .
وهو المذهب . وعليه الأصحاب . وحكى عن أحمد رواية بالنقض بذلك .

وظاهر كلامه أيضاً : أنه لا نقض بإزالة شعره وظفره « ونحوها » . وهو
صحيح . وهو المذهب . وعليه الأصحاب . ونص عليه . وقيل : ينقض . قال
في الرعاية : وهو بعيد غريب . قال ابن تيم : لا يبطل بذلك في الأصح .

فائدة : اقتصر يوسف الجوزي في كتابه « الطريق الأقرب » على النقض
بالمسألة الأولى . فظاهره : أنه لا نقض بغيرها .

تفصيل : دخل في قول المصنف ﴿ ومن تيقن الطهارة وشك في الحدث
أو تيقن الحدث وشك في الطهارة ﴾ مسائل

منها : ما ذكره هنا . وهو قوله ﴿ فإن تيقنهما وشك في السابق منهما ، نظر
في حاله قبلهما . فإن كان متطهراً فهو مُحَدَّث . وإن كان مُحَدَّثاً فهو متطهر ﴾ .
وهذا هو المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به كثير منهم . وقيل : يتطهر
مطلقاً ، كما لو جهل ما كان قبلهما في هذه المسألة .

وقال الأزجي في النهاية : لو قيل : يتطهر ، لكان له وجه . لأن يقين
الطهارة قد عارضه يقين الحدث . وإذا تعارضا تساقطا . وبقي عليه الوضوء
احتياطاً للصلاة « فإنه يكون مؤدياً فرضه بيقين .

ومنها : لو تيقن فعل طهارة رافعاً بها حدثاً ، وفعل حدث ناقضاً به طهارة :
فإنه يكون على مثل حاله قبلهما قطعاً .

ومنها : لو جهل حالهما ، وأسبقهما في هذه المسألة ، أو عین وقتاً لا يسعهما ،
فهل هو كحالهما قبلهما ، أو ضده ؟ فيه وجهان . وقيل : روايتان . وأطلقهما
في الرعايتين ، والحاويين . وتبعه في الفروع والحواشي .

قلت : وجوب الطهارة أقوى وأولى .

واختاره المجد في شرح الهداية وغيره فيما إذا جهل حالهما : ^(١) أنه يكون على ضد حاله قبلهما . وقدمه في النكت . وظاهر كلامه في الحرر : أنه يكون كحاله قبلهما . واختار أبو المعالي في شرح الهداية - فيما إذا عين وقتاً لا يسعهما - أنه يكون كحاله قبلهما . وجزم في المستوعب في مسألة الحالين : أنه لو تيقن فعلهما في وقت لا يتسع لهما : تعارض هذا اليقين وسقط . وكان على حاله قبل ذلك ، من حدث أو طهارة . قال في النكت : وأظن أن وجيه الدين بن منبجا أخذ اختياره من هذا . ونزل كلام من أطلق من الأصحاب عليه .

ومنها : لو تيقن أن الطهارة عن حدث ، ولا يدري الحدث : عن طهر أولاً ؟ فهو متطهر مطلقاً .

ومنها : لو تيقن حدثاً وفعل طهارة فقط . فهو على ضد حالها قبلها .
ومنها : لو تيقن أن الحدث عن طهارة . ولا يدري الطهارة عن حدث أم لا -
عكس التي قبلها - فهو محدث مطلقاً .

قوله ﴿ وَمَنْ أَحْدَثَ : حَرُمَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ ، وَالطَّوَافُ ، وَمَسَّ الْمَصْحَفَ ﴾ .

أما تحريم الصلاة : فبالإجماع .

وأما الطواف : فتشترط له الطهارة على الصحيح من المذهب . عليه الأصحاب . فيحرم عليه فعله بلا طهارة ولا يجزيه . وعنه يجزيه . ويجبر بدم . وعنه : وكذا الحائض . وهو ظاهر كلام القاضي . واختاره الشيخ تقي الدين . وقال : لا دم

(١) بهامش نسخة الشيخ : قوله « لو جهل حالهما وأسبقهما » يعني حالة الطهارة التي أوقعها بعد الزوال مثلاً والحدث . يعني هل الطهارة عن حدث ، أو عن تجديد . وهل الحدث عن طهارة ؟ أو عن حدث آخر ؟ وجهل أيضاً الأسبق مهما انتهى من حط المؤلف نفع الله به .

عليها لعذر. وقال: هل هي واجبة أو سنة لها؟ فيه قولان في مذهب أحمد وغيره. ونقل أبو طالب^(١): التطوع أيسر. ويأتى ذلك أيضاً في أول الحيض، وفي باب دخول مكة عند قوله « وإن طاف محدثاً لم يجزئه ».

وأما مس المصحف: فالصحيح من المذهب: أنه يحرم مس كتابته وجلده وحواشيه، لشمول اسم المصحف له بدليل البيع. ولو كان المس بصدرة. وعليه جماهير الأصحاب. وقطع به كثير منهم. وقيل: لا يحرم إلا مس كتابته فقط. واختاره ابن عقيل في الفنون. قال: لشمول اسم المصحف. لجواز جلوسه على بساط على حواشيه كتابة. قال في الفروع: كذا قال. وقال القاضي في شرحه الصغير: للجنب مس ماله قراءته. وظاهر ما قدمه في الرعاية: جواز مس الجلد. فإنه قال: لا يمس الحديث مصحفاً. وقيل: ولا جلده.

تنبيه: ظاهر كلام المصنف: أنه لا يجوز للصبي مسه. وهو تارة مس المصحف فلا يجوز على المذهب. وعليه الأصحاب. وذكر القاضي في موضع: رواية بالجواز وهو وجه في الرعاية وغيرها.

وتارة يمس المكتوب في الألواح. فلا يجوز أيضاً على الصحيح من المذهب وعنه يجوز. وأطلقهما في التلخيص.

وتارة يمس اللوح، أو يحمله. فيجوز على الصحيح من المذهب. صححه الناظم وقدمه ابن رزين في شرحه. وهو ظاهر ما جزم به في التلخيص. فإنه قال: وفي مس الصبيان كتابة القرآن روايتان. واقتصر عليه. وعنه لا يجوز، وهو وجه. ذكره في الرعاية والحاوى وغيرها [قال في الفروع: ويجوز في رواية مس صبي لوحا كتب فيه. قال ابن رزين: وهو أظهر] وأطلقهما في المستوعب، والمغنى، والكافي، والشرح وابن تيم، والرايعتين، والحاويين، والزرکشی، والفائق، وجمع البحرين، وابن عبيدان. وقال القاضي في مستدرکه الصغير: لا بأس بـمسه لبعض القرآن. وينع

من جلته : وقال في جمع البحرين : ويحتمل أن يمنع من له عشر فصاعدا ، بناء على وجوب الصلاة عليه .

فوائد

منها : لا يحرم حمله بعلاقته ، ولا في غلافته ، أو كُمّته ، أو تصفحه بكُمّته ، أو بعوداً ، ومسه من وراء حائل . على الصحيح من المذهب . وعليه الجمهور . وقدمه في الفروع ، والشرح ، وابن عبيدان ، وغيرهم . وصححه المصنف وغيره . قال الزركشي : هو المشهور . وقطع به أبو الخطاب ، وابن عبدوس ، وصاحب التلخيص . واختاره القاضي ، وأبو محمد . قال القاضي : وعنه يحرم . وقيل : يحرم إلا لوراق لحاجته . وعنه المنع من تصفحه بكُمّته . وخرجه القاضي ، والجد ، وغيرهما إلى بقية الحوائل . وأبى ذلك طائفة من الأصحاب . منهم المصنف في المغنى . وفرق بأن كُمّه وعباءته : متصلاً به . أشبهت أعضائه . وأطلق الروایتين في حمله بعلاقته ، أو في غلافه ، وتصفحه بكُمّته ، أو عود ونحوه ، في المستوعب ، والمحرم ، وابن تيم ، والرعايتين ، والحاويين ، وجمع البحرين ، والفائق .

ومنها : هل يجوز مس ثوب رُقْمَ بالقرآن ، أو فضة نقشت به ؟ فيه وجهان أو روايتان . روى ابن عبيدان « في الثوب المطرز بالقرآن روايتان . وقيل : وجهان . وأطلقهما في الكافي ، والمغنى ، والشرح ، وابن تيم ، والرعايتين ، والحاويين ، وجمع البحرين ، وابن عبيدان ، والزركشي . وأطلقهما في المستوعب ، والتلخيص في الفضة المنقوشة . قال في الفروع : ويجوز في رواية مس ثوب رُقْمَ به ، وفضة نقشت به . قال الزركشي : ظاهر كلامه الجواز . قال في النظم ، عن الدرهم المنقوش : هذا المنصور . وعنه لا يجوز . وهو وجه في المغنى وغيره . وقدمه ابن رزين في شرحه . وقال : لأنه أبلغ من الكاغد . وقال القاضي في التخریج : مالا يتعامل به غالباً لا يجوز مسه ، وإلا فوجهان . وقال في النهاية : وقطع المجد بالجواز في مس الخاتم المرقوم فيه قرآن . واختار في النهاية أنه لا يجوز لحدث مس ثوب كتب فيه قرآن .

ومنها : يجوز حمل خرج فيه متاع وفيه مصحف ، على الصحيح من المذهب
وعليه الأصحاب ، وسواء كان فوق المتاع أو تحته . وقيل : لا يجوز حمله وهو فيه .
ومنها : يجوز مس كتاب التفسير ونحوه ، على الصحيح من المذهب . وعليه
الأصحاب . وحكى القاضى رواية بالمنع ، وأطلقهما فى الرعاية . وقيل : فيه وجهان .
وقيل : روايتان أيضاً فى حمل كتب التفسير . وقيل : فى مس القرآن المكتوب
فيه . وذكر القاضى فى الخلاف من ذلك : ما نقله أبو طالب فى الرجل يكتب
الحديث أو الكتاب للحاجة . فيكتب « بسم الله الرحمن الرحيم » ؟ فقال : بعضهم
يكرهه ، وكأنه كرهه . وقال : الصحيح المنع من حمل ذلك ومسه . انتهى .
ومنها : يجوز مس المنسوخ تلاوته ، والمأثور عن الله تعالى ، والتوراة والإنجيل
على الصحيح من المذهب . وقيل : لا يجوز ذلك .

قلت : والمنع من قراءة التوراة والإنجيل : أقوى وأولى .
ومنها : لو رفع الحدث عن عضو من أعضاء الوضوء ، ثم مس به المصحف :
لم يحز على الصحيح من المذهب . ولو قلنا : يرتفع الحدث عنه . وقيل : لا يحرم
إذا قلنا يرتفع عنه .
واعلم أن فى رفع الحدث عن العضو قبل إتمام الوضوء وجهان . وأطلقهما فى
الفروع .

قلت : الذى يظهر أن يكون ذلك مراعى . فإن كله ارتفع وإلا فلا .
قال المصنف فى المغنى ، والشارح : لأنه لا يكون متطهراً إلا بعمل الجميع .
قال الزركشى . لأن الماء غير طاهر على المذهب [وقال فى الرعاية : ولو رفع الحدث
عن عضو لم يمسه به قبل إكمال الطهارة فى الأصح . قال ابن تيميم : ولو رفع الحدث
عن عضو لم يمسه به المصحف ، حتى يكمل طهارته] .
ومنها : يحرم مس المصحف بعضو نجس ، على الصحيح من المذهب . وقيل :
لا يحرم .

قلت : هذا خطأ قطعاً .

ومنها : لا يحرم مسه بعضو طاهر ، إذا كان على غيره نجاسة . على الصحيح من المذهب . وقيل : يحرم . قال في الفروع ، عن هاتين المسألتين : قاله بعضهم . قلت : صرح ابن تيميم بالثانية ، والزركشى بالأولى . وذكر المسألتين في الرعاية . وقال في التبصرة : لا تعتبر الطهارة من النجاسة لغير الصلاة والطواف . ومنها : يجوز مس المصحف بطهارة التيمم مطلقاً ، على الصحيح من المذهب . وقيل : لا يجوز إلا عند الحاجة . اختاره المصنف . فإن عدم الماء لتكميل الوضوء تيمم للباقي ، ثم مسه على الصحيح من المذهب . وقال ابن عقيل : له مسه قبل تكميلها بالتيمم ، بخلاف الماء . قال ابن تيميم ، وابن حمدان : وهو سهو .

ومنها : يجوز كتابته من غير مس على الصحيح من المذهب . جزم به المصنف . وهو مقتضى كلام الخرق . وقاله القاضي وغيره . وعنه يحرم . وأطلقهما في الفروع . وقيل : هو كالقلب بالعود . وقيل : لا يجوز ، وإن جاز القلب بالعود . وللمجد احتمال بالجواز للمحدث دون الجنب . وأطلقهن في الرعاية . ومحل الخلاف : إذا لم يحمله ، على مقتضى ما في التلخيص ، والرعاية ، وغيرهما .

تفصيل : خرج من كلام المصنف : الذمى ، لانتفاء الطهارة منه وعدم صحتها . وهو صحيح . لكن له نسخه على الصحيح من المذهب . وقال ابن عقيل : بدون حمل ومس . قاله القاضي في التعليق وغيره . قال ابن عقيل في التذكرة : يجوز استنجار الكافر على كتابة المصحف إذا لم يحمله . قال أبو بكر : لا يختلف قول أحمد : أن المصاحف يجوز أن يكتبها النصارى . قال القاضي في الجامع : يحتمل قول أبي بكر يكتبه [مكتباً] بين يديه ولا يحمله . وهو قياس المذهب : أنه يجوز . لأن مس القلم للحرف كس العود للحرف . وقيل لأحمد : يعجبك أن تكتب النصارى المصاحف ؟ قال : لا يعجبني . قال الزركشى : فأخذ من ذلك رواية بالمنع . قال القاضي في خلافة : يمكن حملها على أنهم حملوا المصاحف في حال كتابتها . وقال في الجامع :

ظاهره كراهة ذلك . وكرهه للخلاف . وقال في النهاية : يمنع منه . وأطلق في الجواز وعدمه الروايتين في الفروع ، وابن تيم ، والرعاية . ويمنع من قراءته على الصحيح من المذهب . نص عليه .

قال القاضي : التخيير لا يمنع ، لكن لا يمكن من مسه . انتهى . ويمنع من تملكه ، فإن ملكه يارث أو غيره ألزم بإزالة ملكه عنه .

فائدته

إحداهما : كره الإمام أحمد توسده . وفي تخريجه وجهان . وأطلقهما في الفروع . واختار في الرعاية التحريم . وقطع به في المصنف ، والمغني ، والشارح . قال في الآداب : وقدم هو عدم التحريم . وهو الذي ذكره ابن تيم وجهاً . وكذا كتب العلم التي فيها قرآن . وإلا كره . قال أحمد ، في كتب الحديث : إن خاف سرقة ، فلا بأس . قال في الفروع : ولم يذكر أصحابنا مد الرجلين إلى جهة ذلك . وتركه أولى ، أو يكره .

الثانية : يحرم السفر به إلى دار الحرب . نص عليه . وقيل : يحرم إلامع غلبة السلامة . وقال في المستوعب : يكره بدون غلبة السلامة . ويأتي بقية أحكامه في البيع ، والرهن ، والإجارة .

باب الغسل

تنبيه : قوله ﴿ خُرُوجُ الْمَنِيِّ الدَّافِقِ بِلَذَّةٍ ﴾ .

مراده : إذا خرج من مخرجه ، ولو خرج دماً ، وهو صحيح .

قوله ﴿ فَإِنْ خَرَجَ لَغَيْرِ ذَلِكَ لَمْ يُوجِبْ ﴾ .

وهو المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به كثير منهم . وعنه يوجب الغسل . ويحتمله كلام الخرق . وأثبت هذه الرواية جماعة من الأصحاب . منهم

ابن عبدوس المتقدم ، وغيره . وبعضهم تحريجاً . منهم المجد من رواية وجوب الغسل إذا خرج المني بعد البول ، دون ما قبله . على ما يأتي قريباً .

قال ابن تيميم : فإن خرج لغير شهوة . فروايتان . أصحهما : لا يجب . وقال في الرعاية « وقيل : إن خرج لغير شهوة فروايتان مطلقاً . أصحهما : عدم وجوبه . ثم قال : وإن صار به سلس المني ، أو المذى ، أو البول : أجزأه الوضوء لكل صلاة . وقاله القاضي في مسألة المني . ذكره ابن تيميم .

قلت : فيعياني بها في مسألة المني « لكونه لا يجب عليه إلا الوضوء بلا نزاع .

تفصيل : مراده بقوله « فَإِنْ خَرَجَ لِغَيْرِ ذَلِكَ لَمْ يُوجِبْ » اليقظان .

فأما النائم إذا رأى شيئاً في ثوبه « ولم يذكر احتلاماً ولا لذة » فإنه يجب عليه الغسل . لا أعلم فيه خلافاً ، لكن قال الأزجي ، وأبو المعالي : المسألة بما إذا رآه يباطن ثوبه .

قلت : وهو صحيح . وهو مراد الأصحاب فيما يظهر .

وحيث وجب عليه الغسل فيلزمه إعادة ما صلى قبل ذلك ، حتى يتيقن . فيعمل

باليقين في ذلك على الصحيح من المذهب . وقيل : بغلبة ظنه .

تفصيل : المراد بالوجوب : إذا أمكن أن يكون المني منه ، كابن عشر على

الصحيح من المذهب . وقال القاضي « وابن عقيل : ابن اثنتي عشرة سنة . قاله

ابن تيميم . وفيه وجه : ابن تسع سنين . جزم به في عيون المسائل « ويأتي ذلك في

كلام المصنف في كتاب اللعان .

فوائده

إمراها : لو انتبه بالغ أو من يحتمل بلوغه . فوجد بلبلاً ، جهل أنه مني : وجب

الغسل مطلقاً على الصحيح من المذهب . وعنه يجب مع الحلم . وعنه لا يجب مطلقاً .

ذكرها الشيخ تقي الدين . قال في الفروع : وفيه نظر . قال الزركشي : فهل يحكم

بأنه منى؟ وهو المشهور ، أو مذى . وإليه ميل أبى محمد فيه روايتان . فعلى المذهب
يفسل بدنه وثوبه احتياطاً . قال فى الفروع : ولعل ظاهره لا يجب . ولهذا قالوا :
وإن وجده يَقْظَةً وشك ، فيه : توضاً . ولا يلزمه غسل ثوبه وبدنه . وقيل : يلزمه
حكم غير المنى . قال فى الفروع : ويتوجه احتمال يلزمه حكمهما . انتهى .

وعلى القول بأنه لا يلزمه الغسل : لا يلزمه أيضاً غسل ثوبه . ذكره فى القنون
عن الشريف أبى جعفر . واقتصر عليه فى القاعدة الخامسة عشر . وقال : ينبغى على
هذا التقدير : أن لا يجوز له الصلاة قبل الاغتسال فى ذلك الثوب قبل غسله ، لأننا
نتيقن وجود الفساد للصلاة لا محالة .

نفيه : محل الخلاف فى أصل المسألة : إذا لم يسبق نومه لملاعبة ، أو برد ، أو
نظر ، أو فكر ، أو نحوه . فإن سبق نومه ذلك : لم يجب الغسل على الصحيح من
المذهب . وعنه يجب . وعنه يجب مع الحلم . قال فى النكت : وقطع المجد فى
شرحه بأنه يلزمه الغسل إن ذكر احتلاماً ، سواء تقدم نومه فكر أو ملاعبة
أو لا . قال : وهو قول عامة العلماء .

الثانية : إذا احتلم ولم يجد بللاً : لم يجب الغسل على الصحيح من المذهب .
وعليه الأصحاب . وحكاه ابن المنذر وغيره إجماعاً . وعنه يجب .
قال الزركشى : وأغرب ابن أبى موسى فى حكايته رواية بالوجوب . وعنه يجب
إن وجد لذة الإنزال وإلا فلا .

الثالثة : لا يجب الغسل إذا رأى منياً فى ثوب ينام فيه هو وغيره ، وكانا من
أهل الاحتلام . على الصحيح من المذهب . وعنه يجب . وأطلقهما فى القواعد
الفقهية . فعلى المذهب : لا يجوز أن يضافه ، ولا يأتَمَّ أحدهما بالآخر . وتقدم
نظيرها فى الختان . ومثله لو سمعا ريحاً من أحدهما . ولا يعلم من أيهما هى ؟ وكذا
كل اثنين تيقن^{ون} موجب الطهارة من أحدهما لا بعينه .

قوله ﴿ فَإِنْ أَحْسَنَ بَانْتِقَالِهِ ، فَأَمْسَكَ ذِكْرَهُ ، فَلَمْ يَخْرُجْ . فَعَلَى رَوَاتَيْنِ ﴾

وأطلقهما في الإيضاح ، والنظم ، والهادى ، والكافى ، وابن تميم « والرعايتين وتجر يد العناية .

إمراهما : يجب الغسل . وهو المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . ونص عليه في رواية أحمد : ابنُ أبي عبيدة ، وحَرَّب . قال في الهداية ، والمذهب « ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والشرح « ومجمع البحرين ، وابن عبيدان ، والحاوى الكبير وغيرهم : هذا المشهور عن أحمد . قال الزركشى : هى المنصوصة عن أحمد المختارة لعامة أصحابه ، حتى إن جمهورهم جزموا به . واختارها القاضى ، وابن عقيل . ولم يذكروا خلافا . قال فى التلخيص : وهذا أصح الروايتين . قال فى الخلاصة : يجب على الأصح . ونصرها المجد فى شرحه . قال فى الرعاية : النص وجوبه . وأنكر الإمام أحمد أن يكون الماء يرجع . وصححه فى التصحيح ، وجزم به فى الوجيز « والإفادات ، والمنور ، والمنتخب ، وغيرهم [وقدمه فى الفروع ، والبلغة ، والمحزر ، وشرح ابن رزين « والفائق « والحاوى الصغير ، وغيرهم] وهو من مفردات المذهب .

والثانية : لا يجب الغسل حتى يخرج ، ولو لغير شهوة . اختارها المصنف ، والشارح ، وصاحب الفائق ، والشريف فيما حكاه عنه الشيرازى . وهو ظاهر كلام الخرقى فى الفروع . اختاره جماعة . قال فى الرعاية : فعلها يعيد ما صلى لما انتقل انتهى . وما رأيت له غيره . فإذا خرج اغتسل بلا نزاع .

فعلى المذهب : لا يثبت حكم البلوغ . والفطر وفساد النسك « ووجوب الكفارة وغير ذلك على أحد الوجهين . وهو ظاهر اختياره فى الرعاية الكبرى .

وفيه وجه آخر ثبت بذلك جميع الأحكام . وقاله القاضى فى تعليقه التزاماً .
وقدمه الزركشى .

قلت : وهو أولى . قال فى الرعاية : وهو بعيد .

وهذان الوجهان ذكرهما القاضى . قال ابن تيمم : وأطلقهما فى الفروع ، وابن
تيمم ، وابن عبيدان ، والفائق . وقال فى الرعاية ، قلت : وإن لم يجب بخروجه بعد
الغسل لم يجب بانتقاله ، بل أولى .

تنبيه : قال فى الفروع « فى الفائق : لو خرج المني إلى قلفة الألف . أو فرج
المرأة وجب الغسل . رواية واحدة . وجزم به فى الرعاية . وحكاه ابن تيمم عن
بعض الأصحاب .

قوله « فَإِنْ خَرَجَ بَعْدَ الْغُسْلِ ، أَوْ خَرَجَتْ بَقِيَّةُ الْمَنِيِّ : لَمْ يَجِبُ
الْغُسْلُ » .

يعنى : على القول بوجوب الغسل بالانتقال من غير خروج . وهذا المذهب وعليه
الجمهور . وقال الخلال : تواترت الروايات عن أبى عبد الله : أنه ليس عليه إلا الوضوء ،
بال أو لم يبل . على هذا استقر قوله . قال المصنف « والشارح ، وابن عبيدان :
هذا المشهور عن أحمد . قال فى الحاوى الكبير ، وجمع البحرين : هذا المذهب
زاد فى جمع البحرين : والأقوى . وهو ظاهر كلام الخرقى . واختاره الخلال « وابن
أبى موسى ، والمجد وغيرهم . وجزم به فى الوجيز ، والإفادات ، والمنور ، والمنتخب ،
وغيرهم . وقدمه فى الفروع ، والكافى ، وابن رزين فى شرحه وغيرهم . وأطلقهما
فى الحرر ، والحاوى الصغير . وعنه يجب . اختارها المصنف . وقدمه فى الرعايتين .
وعنه يجب إذا خرج قبل البول ، دون ما بعده . اختارها القاضى فى التعليق .
وأطلقهن فى الهداية . والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب « والتلخيص ،
والبلغة . والخلاصة ، والحاوى الكبير ، وغيرهم . وعنه عكسها . فيجب الغسل
لمخروجه بعد الغسل ، دون ما قبله . ذكرها القاضى فى المجرد .

ومنها : خَرَجَ المجد الغسل بمخرج المني من غير شهوة ، كما تقدم عنه . وأطلقهن ابن تيمم ، والزركشي . وفيه وجه : لاغسل عليه « إلا أن تنزل الشهوة .

فوائد

منها : أن الحكم إذا جامع فلم ينزل واغتسل ثم خرج لغير شهوة كذلك ، على الصحيح من المذهب . قدمه في الفروع . وجزم جماعة بوجوب الغسل هنا . منهم ابن تيمم « فقال : وإن جامع وأكسل « فاغتسل ثم أنزل : فعليه الغسل . نص عليه وفيه وجه : لاغسل إلا أن ينزل لشهوة . وقال في الرعاية « والنص يغتسل ثانياً . ومنها : قياس انتقال المني : انتقال الحيض . قاله الشيخ تقي الدين .

ومنها : لو خرج من امرأة منى رجل بعد الغسل ، فلاغسل عليها . ويكفيها الوضوء . نص عليه . ولو وطئ دون الفرج ودبّ ماؤه فدخل الفرج ثم خرج . فلا غسل عليها أيضاً على الصحيح من المذهب . وتقدم ذلك . وحكى عن ابن عقيل : أن عليها الغسل . وهو وجه حكاه في الرايتين وغيره . وأطلقهما فيها وفيما إذا دخل فرجها من منى امرأة بسحاق « ثم قال : والنص عدمه في ذلك كله . قال الزركشي . وهو المنصوص المقطوع به . وتقدم الوضوء من ذلك في أول الباب الذي قبله .

تنبيهات

أمرها : يعني بقوله « الثاني : التّقاء الحِثَّائَيْنِ » .

وهو تنقيب الحشفة في الفرج ، أو قدرها . قاله الأحناب . وصرح به المصنف في باب الرجعة . وذكر القاضي أبو يعلى الصغير توجيهها بوجوب الغسل بغيوبة بعض الحشفة . انتهى . ومراده : إذا وجد ذلك بلا حائل . فإن وجد حائل — مثل أن لفَّ عليه خرقة ، أو أدخله في كيس — لم يجب الغسل على الصحيح من المذهب قدمه في الفروع . وقيل : يجب أيضاً . وهو ظاهر كلام المصنف . وأطلقهما في

المستوعب ، والنظم ، وابن تيم ، والرعايتين « الحساويين ، والفائق ، وجمع البحرين ، وابن عبيدان .

فعلى الوجه الثانى : هل يجب عليه الوضوء ؟ فيه وجهان . حكاهما فى الرعايتين وأطلقهما . والصحيح من المذهب : وجوب الوضوء أبضاً . وعليه الأصحاب . منهم المجد ، وغيره . وجزم به فى المستوعب وغيره . وقدمه فى القروع وغيره . وتقدم ذلك مستوفى فى نواقض الوضوء ، بعد قوله « الردة » فى الفائدة .

الثانى : دخل فى كلامه : لو كان نائماً ، أو مجنوناً ، أو استدخلت امرأة الحشفة . وهو كذلك . وهو المذهب . قاله فى القروع وغيره . فيجب الغسل على النائم والمجنون .

قلت : فيعائى بها .

وقيل : لا غسل عليهما . قدمه فى الرعاية ، وابن عبيدان . فقالا : ولو استدخلت امرأة حشفة نائم أو مجنون . أو ميت أو بهيمة : اغتسلت . وقيل : ويقتل النائم إذا انتبه ، والمجنون إذا أفاق .

قلت : يعائى بها أيضاً .

الثالث : وقد يدخل فى كلامه أيضاً : لو استدخلت حشفة ميت : أنه يجب عليه الغسل وهو وجه . فيعاد غسله . فيعائى بها . والصحيح من المذهب : أنه لا يجب بذلك غسل الميت . قدمه فى القروع .

قلت : فيعائى بها أيضاً .

وأما المرأة : فيجب عليها الغسل فى المسائل الثلاث . ولو استدخلت ذكر بهيمة ، فكوطء البهيمة ، على ما يأتى بعد ذلك قريباً .

الرابع : شمل قوله ﴿ تَغَيَّبَتِ الْحَشْفَةُ فِي الْفَرْجِ ﴾ البالغ وغيره

أما البالغ : فلا نزاع فيه . وأما غيره : فالمذهب المنصوص عن أحمد : أنه

كالبالغ من حيث الجملة . قاله في الفروع وغيره . وقيل : لا يجب على غير البالغ غسل . اختاره القاضى . وأطلقهما في الرعايتين ، والحاويين . وقال ابن الزغوانى فى فتاويه : لانسميه جنباً ، لأنه لاماء له . ثم إن وجد شهوة لزمه وإلا أمر به ليعتاده . فعلى المذهب : يشترط كونه يجمع مثله . نص عليه . وجزم به فى التلخيص وغيره . وقال ابن عقيل وغيره . وقدمه ابن عبيدان ، وابن تيم ، وجمع البحرين ، وغيرهم . قال الزركشى : وهو ظاهر إطلاق الأكثرين . وقال فى المستوعب « والحاوى الكبير ، وقدمه فى الرعايتين وغيرهم : يشترط كون الذكر ابن عشر سنين ، والأنثى تسع . قال فى الفروع : المراد بهذا ما قبله - يعنى كون الذكر ابن عشر سنين والأنثى ابنة تسع » وهو الذى يجمع مثله - قال : وهو ظاهر كلام أحمد . وليس عنه خلافة . انتهى .

ويرتفع حدته بغسله قبل البلوغ . وعلى المذهب المنصوص أيضاً : يلزمه الغسل على الصحيح عند إرادة ما يتوقف عليه الغسل أو الوضوء ، أو مات شهيداً قبل فعله . وعد فى الرعاية ، وغيره : هذا قولاً واحداً . ذكره فى كتاب الطهارة . وقيل : باب المياه . قال فى الفروع : والأولى أن هذا مراد المنصوص ، أو يُغسَل لو مات . ولعله مراد الإمام . انتهى .

فائفة : يجب على الصبى الوضوء بموجباته . وجعل الشيخ تقي الدين مثل مسألة الغسل : إلزامه باستحجار ونحوه .

فائفة : قال الناظم : يتعلق بالتقاء الختانين ستة عشر حكماً . فقال :

وتقضى ملاقاته الختان بعدة أو	جه وغسل مع ثيوبة تمهّد
وتقرير مهر ، واستباحة أول	والحاق أنساب ، وإحصان مُعتد
وفئنة مؤل مع زوال لعنة	وتقرير تكفير الظهار تعدّد
وإفسادها كفارة فى ظهاره	وكون الإماما صارت فراشاً لسيد
وتحريم إصهار وقطع تنابغ	صيام وحث الخالف المتشدّد

انتهى . والذي يظهر : أن الأحكام المتعلقة بالتقاء الختانين كالأحكام المتعلقة بالوطء الكامل . لا فارق بينهما .

وقد رأيت لبعض الشافعية عدد الأحكام المتعلقة بالتقاء الختانين . وعدها سبعين حكماً . أكثرها موافق لمذهبنا . وعدّ الناظم ليس بمحصر .

تفصيل : مراده بقوله « قُبْلًا » القبل الأصلي . فلا غسل بوطء قبل غير أصلي على الصحيح من المذهب . وعليه الأصحاب . وقيل : يجب . قال القاضي أبو يعلى الصغير : لو أوج رجل في قبل خنثى مشكل : هل يجب عليه الغسل ؟ يحتمل وجهين . وقال ابن عقيل : لو جامع كل واحد من الخنثيين الآخر بالذكر في القبل لزمهما الغسل . قال المجد في شرحه ، وتبعه في مجمع البحرين ، والحاويين ، وابن عبيدان : هذا وهم فاحش . ذكر نقيضه بعد أسطر . قال ابن تيم : وهو سهو .

قوله ﴿ أَوْ دُرًّا ﴾

هذا المذهب . نص عليه . فيجب على الواطئ والموطوء . وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به كثير منهم . وقيل : لا يجب . وأطلقهما الناظم . وقيل : يجب على الواطئ دون الموطوء .

قوله ﴿ مِنْ آدَمِيٍّ أَوْ بَيْهَمِيٍّ ﴾

هذا المذهب . وعليه الأصحاب ، حتى لو كان سمكة . حكاه القاضي في التعليق . وقال ابن شهاب : لا يجب بمجرد الإيلاج في البهيمة غسل « ولا فطر ، ولا كفارة . قال في الفروع : كذا قال . ذكره عنه في باب ما يفسد الصوم وباب حد الزنى .

قوله ﴿ حَيٍّ أَوْ مَيِّتٍ ﴾

الصحيح من المذهب : وجوب الغسل بوطء الميتة . وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به أكثرهم . وقيل : لا يجب الغسل بوطء الميتة . فأما الميت : فلا يعاد غسله إذا وُطئ على أحد الوجهين . وقيل : يعاد غسله .

قال في الحاوى الكبير : ومن وطئ ميتاً بعد غسله : أعيد غسله في أصح الوجهين . واختاره في الرعاية الكبرى .

قال في المغنى ، والشرح : ويجب الغسل على كل واطئ وموطوء ، إذا كان من أهل الغسل ، سواء كان الفرج قبلاً أو دبراً ، من كل آدمي أو بهيمة حياً أو ميتاً . انتهى .

وقال ابن تيميم : هل يجب غسل الميت بإيلاج في فرجه ؟ يحتمل وجهين . وتابعه ابن عبيدان على ذلك . وتقدم قريباً لو استدخلت حشفة ميت : هل يعاد غسله ؟ فائدة : لو قالت امرأة : لى جنى يحامنى كالرجل . فقال أبو المعالي : لا غسل عليها لعدم الإيلاج والاحتلام . قال في الفروع : وفيه نظر . وقد قال ابن الجوزى في قوله تعالى (٥٥ : ٧٤) لم يطمثهن إنس قبلهم ولا جان) فيه دليل على أن الجنى يغشى المرأة كالإنس . انتهى .

قلت : الصواب وجوب الغسل .

قوله ﴿ الثالث : إسلام الكافر ، أَصْلِيًّا كَانَ أَوْ مُرْتَدًّا ﴾

هذا المذهب . نص عليه . وعليه جماهير الأصحاب . منهم : أبو بكر في التنبيه ، وسواء وجد منه ما يوجب الغسل أو لا . وسواء اغتسل له قبل إسلامه أو لا . وعنه لا يجب بالإسلام غسل ، بل يستحب .

قلت : وهو أولى . وهو قول في الرعاية .

قال الزركشى : وهو قول أبي بكر في غير التنبيه . وقال أبو بكر : لا غسل عليه إلا إذا وجد منه في حال كفره ما يوجب الغسل من الجنابة ونحوها . اختاره المصنف . وحكاه المذهب في الكافي رواية . وليس كذلك . قال الزركشى : وأغرب أبو محمد في الكافي ، فحكى ذلك رواية . وهو كما قال . وقيل : يجب بالكفر والإسلام بشرطه .

فعلى المذهب : لو وجد سبب من الأسباب الموجبة للغسل في حال كفره : لم

يلزمه له غسل إذا أسلم « على الصحيح من المذهب بل يكتفى بغسل الإسلام ،
على الصحيح من المذهب . وقدمه في الفروع وغيره . وجزم به ابن تيميم وغيره .
وقال ابن عقيل وغيره : أسبابه الموجبة له في الكفر كثيرة . وبناءه أبو المعالي على
مخاطبتهم . فإن قلنا : هم مخاطبون ، لزمه الغسل . وإلا فلا .

وعلى الرواية الثانية : يلزمه الغسل . اختاره أبو بكر ، ومن تابعه . كما تقدم
لوجود السبب الموجب للغسل . كالوضوء . قال ابن تيميم ، وابن حمدان ، وصاحب
القواعد الأصولية . الرواية الثانية : لا يوجب الإسلام غسلا ، إلا أن يكون وجد
سببه قبله . فلزمه بذلك في أظهر الوجهين . انتهى . وقيل : لا يلزمه عليهما غسل
مطلقاً . ذكره الأصحاب . فلو اغتسل في حال كفره أعاد على قولهم جميعاً على
الصحيح . قال في الرعاية : لم يجزئه غسله حال كفره في الأشهر . وقدمه في الفروع
وقال القاضي في شرحه : هذا إذا لم نوجب الغسل . وقيل : لا يعيده . وقال
الشيخ تقي الدين : لا إعادة عليه ، إن اعتقد وجوبه . قال : بناء على أنه يثاب
على الطاعة في حال كفره إذا أسلم ، وأنه كمن تزوج مطلقته ثلاثاً معتقداً حلها ،
وفيه روايتان . انتهى .

تنبيه : هذا الحكم في غير الحائض . أما الحائض إذا اغتسلت لزوجها ، أو
سيدها المسلم : فإنه يصح ، ولا يلزمها إعادته على الصحيح من المذهب . قال في
الفروع : في الأصح . وقيل : هي كالكافر إذا اغتسل في حال كفره « على
ما تقدم . قال أبو الفرج بن أبي الفهم : إذا اغتسلت الذمية من الحيض لأجل الزوج
ثم أسلمت : يحتمل أن لا يلزمها إعادة الغسل « ويحتمل أن يلزمها . وقال في
الرعاية : لو اغتسلت كتائية عن حيض ، أو نفاس . لوطء زوج مسلم ، أو سيد
مسلم : صح ولم يجب . وقيل : يجب على الأصح . وفي غسلها من جنابة وجهان .
وقيل : روايتان . فإذا أسلمت قبل وطئه سقط . وقيل : لا . وقيل : إن وجب
حال الكفر بطلبها . فالوجهان . ولا يصح غسل كافرة غيرها . انتهى .

تنبيه : ألحق المصنف المرتد بالكافر الأصلي . وهو الصحيح من المذهب .
وعليه جماهير الأصحاب . وقيل : لا غسل على المرتد إن أوجبناه على الأصح .

قوله ﴿الرابع : الموت﴾

الصحيح من المذهب - وعليه الأصحاب - وجوب الغسل بالموت مطلقاً .
وقيل : لا يجب مع حيض ونفاس .
قلت : وهو بعيد جداً .

قال في الرعاية بعد ذلك : قلت إن قلنا : يجب الغسل بالحيض ، فانقطاعه
شرط لصحته ، وأنه يصح غسلها للجنابة قبل الانقطاع : وجب غسل الحائض
الميتة . وإلا فلا . انتهى .

قوله ﴿والخامس : الحيض . والسادس : النفاس﴾

الصحيح من المذهب - وعليه جماهير الأصحاب - وجوب الغسل بمخرج دم
الحيض والنفاس . جزم به في الوجيز وغيره . قدمه في الفروع « والمستوعب »
والرعاية الكبرى . وغيرهم وصححه في الشرح « وشرح المجد ، والفائق » ومجمع
البحرين ، وابن عبيدان . وغيرهم . قال ابن عقيل ، وغيره ، عن كلام الخرق « والطهر
بين الحيض والنفاس » هذا تجوز من أبي القاسم . فإن الموجب للغسل في التحقيق :
هو الحيض والنفاس . وانقطاعه شرط وجوب الغسل وصحته . فسماء موجبا .
اتمى . واقتصر على هذا القول في المعنى . وقيل : هذا يجب بانقطاعه . وهو
ظاهر كلام الخرق . قال في الرعاية الصغرى « والحاوى الكبير : ومنه الحيض
والنفاس إذا فرغا وانقطعا . قال في الرعاية الكبرى : وهو أشهر . وقال ابن عقيل
في التذكرة : كقول الخرق ، وقال ابن البناء ، قال القاضي في المجد : وانقطاع
دم الحيض والنفاس . وأطلقهما ابن تيم .

تنبيه : تظهر فائدة الخلاف : إذا استشهدت الحائض قبل الطهر . فإن قلنا :

يجب الغسل بخروج الدم : وجب غسلها للحيض . وإن قلنا : لا يجب إلا بالانقطاع : لم يجب الغسل . لأن الشهيدة لا تغسل . ولو لم ينقطع الدم الموجب للغسل . قاله المجد ، وابن عبيدان ، والزركشى ، وصاحب مجمع البحرين ، والقروى ، والرعاية ، وغيرهم .

قال الطوفى فى شرح الخرقى : وتظهر فائدة الخلاف : فيما إذا استشهدت الحائض قبل الطهر . هل تغسل للحيض ؟ فيه وجهان . إن قلنا : يجب الغسل عليها بخروج الدم : غسلت لسبق الوجوب . وإن قلنا : لا يجب إلا بانقطاع الدم : لم يجب . انتهى وقطع جماعة أنه لا يجب الغسل على القولين . منهم : المصنف . لأن الطهر شرط فى صحة الغسل ، أو فى السبب الموجب له . ولم يوجد .

قال الطوفى فى شرحه . بعد ما ذكر ماتقدم . وعلى هذا التفرع إشكال . وهو أن الموت إما أن ينزل منزلة انقطاع الدم أولاً . فإن نزل منزلته لزم وجوب الغسل لتحقق سبب وجوبه وشرطه على القولين . وإن لم ينزل منزلة انقطاع الدم فهى فى حكم الحائض على القولين . فلا يجب غسلها . لأننا إن قلنا : الموجب هو الانقطاع ، فسبب الوجوب منتف ، وإن قلنا : الموجب خروج الدم . فشرط الوجوب . وهو الانقطاع . منتف . والحكم ينتفى لا تتفاء شرطه . انتهى .

وذكر أبو المعالى على القول الأول . وهو وجوب الغسل بالخروج . احتمالين . لتحقق الشرط بالموت ، وهو غير موجب . انتهى .

قال الزركشى : وقد ينبى أيضاً على قول الخرقى : إنه لا يجب ، بل لا يصح غسل ميتة مع قيام الحيض والنفس ، وإن لم تكن شهيدة وهو قوى فى المذهب ، لكن لا بد أن يلحظ فيه : أن غسلها للجنابة قبل انقطاع دمها لا يصح . لقيام الحدث . كما هو رأى ابن عقيل فى التذكرة ، وإذا لا يصح غسل لموت لقيام الحدث للجنابة . وإذا لم يصح لم يجب حذاراً من تكليف ما لا يطاق . والمذهب صحة غسلها للجنابة قبل ذلك ، فينتفى هذا البناء . انتهى .

قلت : هذا القول الذى حكاه بعدم صحة غسل الميتة : لا يلتفت إليه ، والذى يظهر : أنه مخالف للإجماع . وتقدم قريباً .
وقال الطوفى فى شرح الخرقى :

فرع : لو أسلمت الحائض أو النفساء قبل انقطاع الدم . فإن قلنا : يجب الغسل على من أسلم مطلقاً : لزمها الغسل إذا طهرت للإسلام . فيتداخل الغسلان . وإن قلنا : لا يجب ، خرج وجوب الغسل عليها عند انقطاع الدم على القولين فى موجهه ، إن قلنا : يجب بخروج الدم ، فلا غسل عليها . لأنه وجب حال الكفر ، وقد سقط بالإسلام . لأن الإسلام يَحِبُّ ما قبله . والتقدير : أن لا غسل على من أسلم . وعلى هذا تغسل عند الطهر نظافة لا عبادة ، حتى لو لم تنو أجزأها ، وإن قلنا : يجب بالانقطاع لزمها الغسل . لأن سبب وجوبه وجد حال الإسلام . فصارت كالمسلمة الأصلية .

قال : وهذا الفرع إنما استخرجته ولم أره لأحد . ولا سمعته منه ولا عنه إلى هذا الحين . وإنما أقول هذا حيث قلته تمييزاً للمقول عن المنقول ، أداء للأمانة . انتهى فائدة : لا يجب على الحائض غسل فى حال حيضها من الجنابة ونحوها ، ولكن يصح على الصحيح من المذهب فيها . ونص عليه . وجزم به فى المغنى ، والشرح ، وابن تيميم . واختاره فى الحاوى الصغير . وقدمه فى الفروع ، والفائق فى هذا الباب . وعنه لا يصح . جزم به ابن عقيل فى التذكرة ، والمستوعب . وأطلقهما فى الرعاية الكبرى فى موضع ، والفائق فى باب الحيض . وعنه يجب . وجزم فى الرعاية الكبرى : أنه لا يصح وضوءها . قال فى النكت : صرح غير واحد بأن طهارتها لا تصح .

فعلى المذهب : يستحب غسلها كذلك . قدمه ابن تيميم . قال فى مجمع البحرين : يستحب غسلها عند الجمهور . واختاره المجد . انتهى .

وعنه لا يستحب . قدمه فى المستوعب ، وأطلقهما فى الفروع . ويصح غسل

الحيض . قال ابن تميم ، وابن حمدان وغيرهما : ولذا لا تمنع الجنابة غسل الحيض « مع وجود الجنابة ، مثل إن أجنبت في أثناء غسلها من الحيض . وتقدم ذلك فيما إذا اجتمعت أحداث .

قوله ﴿ وَفِي الْوِلَادَةِ الْعَرِيَّةِ عَنِ الدَّمِّ وَجِهَانٌ ﴾ .

وأطلقهما في الفروع ، والهداية ، والفصول ، والمذهب ، والتلخيص ، والبلغة ، والمذهب الأحمد ، والخلاصة ، والمحرم ، والنظم ، وابن تميم ، والرايعتين ، والحاويين ، ومجمع البحرين « وابن عبيدان ، والفائق ، وتجريد العناية ، والزرکشی . قال ابن رزين في شرحه ، في باب الحيض : وانوجه الفسل . فأما الولادة الخالية عن الدم : فقليل لا غسل عليها . وقيل : فيها وجهان . انتهى .

أحدهما : لا يجب . وهو المذهب . وهو ظاهر الخرق ، والوجيز ، والمنور ، والمنتخب . والطريق الأقرب ، وغيرهم . لعدم ذكرهم لذلك . قاله الطوفي في شرح الخرق ، والمجد ، والشارح ، وابن منجاني شرحه . وقدمه في الفروع ، والكافي ، وابن رزين في شرحه في باب الحيض .

والوجه الثاني : يجب . وهو رواية في الكافي . اختاره ابن أبي موسى ، وابن عقيل في التذكرة « وابن البناء . وجزم به القاضي في الجامع الكبير ، ومسبوك الذهب ، والإفادات . وقدمه في المستوعب ، والراية الكبرى في باب الحيض .

تنبيهان

أمرهما : قوله « العرية عن الدم » من زوائد : الشارح .

الثاني : حكى الخلاف وجهين ، كما حكاه المصنف « وصاحب الهداية ، والمستوعب ، والمغنى ، والشرح ، والتلخيص ، والبلغة ، والمجد ، والنظم ، وابن تميم ، والرايعتين ، والحاويين « ومجمع البحرين ، والفائق ، وابن عبيدان ، وابن رزين ، والطوفي في شرحه وغيرهم . قال ابن عقيل في الفصول : فإن عرت المرأة عن

نفاس - وهذا لا يتصور إلا في السقط - فهل يجب الغسل ؟ يحتمل وجهين .
وحكى الخلاف روايتين في الكافي ، والفروع .

فائدة : اختلف الأصحاب في العلة الموجبة للغسل في الولادة العرية عن
الدم . فقيل - وهو الصحيح عندهم - إن الولادة مظنة لدم النفاس غالباً . وأقيمت
مقامه ، كالوطء مع الإنزال ، والنوم مع الحدث . وعليه الجمهور . وقيل : لأنه منى
منعقد . وبه علل ابن منجا في شرحه . فقال : لأن الولد مخلوق أصله منى . أشبه
المنى « ويستبرأ به الرحم . أشبه الحيض . انتهى .

ورد ذلك بخروج العلقة والمضغة . فإنها لا توجب الغسل بلا نزاع . وأطلقهما
ابن تميم .

فعلى الأول « يحرم الوطء قبل الغسل ، ويبطل الصوم .
وعلى الثاني : لا يحرم الوطء « ولا يبطل الصوم . قاله ابن تميم . قال وقال
القاضي : متى قلنا بالغسل « حصل بها الفطر . انتهى . وكذا بنى صاحب الفائق
والزركشى هذه الأحكام على التعليلين . وأطلق في الرعاية الكبرى والحاوى
الكبير ، في تحريم الوطء . وطلان الصوم به قبل الغسل « الخلاف على القول بوجوبه
فائدة : الصحيح من المذهب : أن الولد طاهر . قال في الفروع : والولد
على الأصح . وحزم به في الرعاية الكبرى في باب النجاسات . وعنه ليس بطاهر
فيجب غسله . وما وجهان مطلقاً . وفي مختصر ابن تميم ذكرها في كتاب الطهارة .
فعلى المذهب ، في وجوب غسل الولد مع الدم : وجهان . وأطلقهما في الفروع
والرعاية الكبرى ، والحاوى الكبير .

قلت : الأولى والأقوى : الوجوب ، لملاسته للدم ومخالطته .

تنبيه : ظاهر كلام المصنف : أنه لا يوجب الغسل سوى هذه السبعة التي ذكرها
وهو صحيح . ويأتى بعض مسائل في وجوب الغسل ، فيها خلاف في الأغسال
المستحبة .

قوله ﴿ وَمَنْ لَزِمَهُ الْغُسْلُ : حَرَّمَ عَلَيْهِ قِرَاءَةَ آيَةٍ فَصَاعِدًا ﴾ .

وهذا المذهب مطلقاً بلا ريب . وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به كثير منهم . وعنه يجوز قراءة آية . ونقل أبو طالب عن أحد : يجوز قراءة آية ونحوها . قال في التلخيص ، وقيل : يخرج من تصحيح خطبة الجنب : جواز قراءة آية ، مع اشتراطها . وقال ابن عقيل في واضحه ، في مسألة الإعجاز : لا يحصل التحدى بآية أو آيتين . ولهذا جوز الشرع للجنب والحائض تلاوته . لأنه لا إعجاز فيه . بخلاف ما إذا طال . وقال أبو المعالي : لو قرأ آية لا تستقل بمعنى أو بحكم ، كقوله (٧٤ : ٢١ ثم نظر) أو مدها مدتان لم يحرم ، وإلا حرم .

قلت : وهو الصواب .

وقيل : لا تمتنع الحائض من قراءة القرآن مطلقاً . اختاره الشيخ تقي الدين . ونقل الشافعي كراهة القراءة للحائض والجنب . وعنه لا يقرآن « والحائض أشد . ويأتى ذلك أول باب الحيض .

قوله ﴿ وَفِي بَعْضِ آيَةِ رَوَاتَانِ ﴾ .

وأطلقهما في الهداية ، والمستوعب ، والكافي ، والمغنى ، والخلاصة ، والتلخيص والبلغة ، والنظم ، وابن تيميم ، وابن منجاف في شرحه ، وابن عبيدان . وغيرهم . إحداهما : الجواز . وهو المذهب . قال ابن عبدوس في تذكرة : ويحرم قراءة آية على جنب ونحوه . قال في الإفادات : لا يقرأ آية . وقال في القروع : ويجوز بعض آية على الأصح ، ولو كرر ، ما لم يتحيل على قراءة تحرم عليه . وقدمه في الحرر ، والرايعتين « والحاويين ، والفائق . قال في المنور ، والمنتخب : وله قراءة بعض آية تبركا .

قلت : الأولى الجواز ، إن لم تكن طويلة ، كآية الدين .

والثانية : لا يجوز . وهو ظاهر كلام الخرقى . وصححه في التصحيح ، والنظم . وجمع البحرين . قال في الشرح : أظهرهما لا يجوز . واختاره المجد في شرحه . وجزم به في الوجيز .

فائدة: يجوز للجنب قراءة لا تجزىء في الصلاة لإسرارها في ظاهر كلام نهاية أبي المعالي . قاله في الفروع . وقال غيره : له تحريك شفثيه إذا لم يبين الحروف . وحزم به في الرعاية الكبرى . والصحيح من المذهب : له تهجّيه ، قال في الرعاية ، والفروع : وله تهجّيه في الأصح . وقيل : لا يجوز . قال في الفروع : ويتوجه في بطلان صلاة تهجّيه هذا الخلاف . وقال في الفصول : تبطل لخروجه عن نظمه وإعجازه .

فائدة: قال في الرعاية الكبرى : له قراءة البسملة تبركا وذكراً . وقيل : أو تعوذاً أو استرجاعاً في مصيبة ، لا قراءة . نص عليه . وعلى الوضوء ، والغسل ، والتيمم ، والصيد ، والذبح ، وله قول « الحمد لله رب العالمين » عند تجدد نعمة . إذا لم يرد القراءة . وله التفكير في القرآن . انتهى .

وقال في الفروع : وله قول ما وافق قرآنًا ولم يقصده . نص عليه ، والذكر . وعنه ما أحب أن يؤذن . لأنه من القرآن . قال القاضي : في هذا التعليل نظر . وعلمه في رواية الميموني : بأنه كلام مجموع . انتهى . وكره الشيخ تقي الدين للجنب : الذكر ، لا للحائض .

فائدة: قال أبو المعالي في النهاية : وله أن ينظر في المصحف من غير تلاوة ويقرأ عليه القرآن ، وهو ساكت . لأنه في هذه الحالة لا ينسب إلى قراءة .

قوله ﴿ يَجُوزُ لَهُ الْعُبُورُ فِي الْمَسْجِدِ ﴾

يجوز للجنب عبور المسجد مطلقاً . على الصحيح من المذهب . وهو ظاهر ما جزم به في الرعاية الصغرى « والحاوى الصغير ، والتلخيص ، والمستوعب » والهداية ، والخلاصة ، والفائق ، وغيرهم . لإطلاقهم إباحة العبور له . وقدمه في الفروع ، والرعاية الكبرى . وقيل : لا يجوز إلا الحاجة . وهو ظاهر ما قطع به في المغنى ، والشرح ، والمجد في شرحه ، وابن عبيدان ، وابن تيمم ، وصاحب مجمع البحرين ، والحاوى الكبير ، وغيرهم . لاقتصارهم على الإباحة لأجل الحاجة «

وصرح جماعة منهم بذلك . وحمل ابن منجا في شرحه كلام المصنف على ذلك .
فائدة : كون المسجد طريقاً قريباً : حاجة . قاله المجد في شرحه . وتبعه في
الرعاية ، ومجمع البحرين ، وابن عبيدان ، وغيرهم . قال ابن تيمم : وكون الطريق
أخصر : نوع حاجة . ذكره بعض أصحابنا . انتهى .
قال في الفروع ، في آخر الوقف : كره أحمد اتخاذه طريقاً . ومنع شيخنا من
اتخاذه طريقاً . انتهى .

وأما مرور الحائض والنفساء : فيأتي حكمه في أول باب الحيض . وإن شمله
كلام المصنف هنا ، ويأتي قريباً إذا انقطع دمها .

فائدة : حيث أجبنا للكافر دخول المسجد : ففي منعه — وهو جنب — وجهان .
قال في الرعايتين ، والآداب الكبرى « والقواعد الأصولية ، والحاوي الصغير ،
وابن تيمم : ذكره في باب مواضع الصلاة ، والفروع . ذكره في باب أحكام الذمة .
قلت : ظاهر كلام من جوز لهم الدخول : الإطلاق . وأكثرهم يحصل له
الجنابة . ولم نعلم أحداً قال باستفسارهم . وهو الأولى . ويأتي ذلك في أحكام الذمة .
وبني الخلاف بعض الأصحاب على مخاطبتهم بالفروع وعدمها .

فائدة : يمنع السكران من العبور في المسجد على الصحيح من المذهب .
وللقاضي في الخلاف جواب بأنه لا يمنع . ويمنع أيضاً من عليه نجاسة من اللبث
فيه . قال في الفروع : والمراد وتتعدى ، كظاهر كلام القاضي . قال بعضهم :
ويتيمم لها لعذر . قال في الفروع : وهو ضعيف .

قلت : لو قيل بالمنع مطلقاً من غير عذر ، لكان له وجه ، صيانة له عن دخول
النجاسة إليه من غير عذر .

ويمنع أيضاً المجنون ، على الصحيح من المذهب . وقيل : يكره ، كصغير على
الصحيح من المذهب فيه . وأطلق القاضي في الخلاف منع الصغير والمجنون . ونقل

منها : ينبغي أن يُجَنَّبَ الصبيان المساجد . وقال في النصيحة : يمنع الصغير من اللعب فيه ، لا لصلاة وقراءة . وهو معنى كلام ابن بطة وغيره .

قوله ﴿ وَيَحْرَمُ عَلَيْهِ اللَّبَثُ فِيهِ إِلَّا أَنْ يَتَوَضَّأَ ﴾

هذا المذهب في غير الحائض والنفساء . وعليه جماهير الأصحاب . وجزم به كثير منهم . وهو من مفردات المذهب . وعنه لا يجوز ، وإن توضأ . نقلها أبو الفرج الشيرازي . واختاره ابن عقيل . قاله في الفائق . وأطلقهما ابن تيميم . وعنه يجوز ، وإن لم يتوضأ . ذكرها في الرعاية . ونقلها الخطابي عن أحمد . وقيل : في جلوسه فيه بلا غسل ولا وضوء روايتان .
وتقدم حكم الكافر إذا جاز له دخول المسجد .

فوائد

منها : لو تعذر الوضوء على الجنب ، واحتاج إلى اللبث : جاز له من غير تيميم . على الصحيح من المذهب . نص عليه . وقدمه في الفروع . وابن تيميم ، والحاوي ، ، وغيرهم . وقال المصنف « والشارح » وأبو المعالي : يتيمم . قال في المغنى : القول بعدم التيميم غير صحيح ، قال في الحاوي الكبير : وهو الأقوى عندى .

وأما لبثه فيه لأجل الغسل : فالصحيح من المذهب : أنه يتيمم . وقال ابن شهاب وغيره . وقدمه في الفروع ، قال ابن تيميم : وفيه بُعدٌ ، مع اقتصاره عليه ، وقيل : لا يتيمم .

ومنها : مُصَلَّى العيد : مسجداً على الصحيح من المذهب . قال في الفروع : هذا هو الصحيح . ومنع في المستوعب الحائض منه . ولم يمنعها في النصيحة منه . وأما مصلى الجنائز : فليس بمسجد قولاً واحداً .

ومنها : حكم الحائض والنفساء بعد انقطاع الدم : حكم الجنب فيما تقرر على الصحيح من المذهب . وهو من المفردات . وقيل : لا يباح لهما ما يباح للجنب

كما قبل طهرها . نص عليه . ويأتى ذلك فى باب الحيض .

قوله ﴿وَالْأَغْسَالُ الْمُسْتَحَبَّةُ ثَلَاثَةٌ عَشَرَ غُسْلًا : لِلْجُمُعَةِ﴾

يعنى أحدها : الغسل للجمعة . وهذا المذهب مطلقاً . وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به كثير منهم . ونص عليه . وعنه يجب على من تلزمه الجمعة . اختاره أبو بكر . وهو من المفردات ، لكن يشترط لصحة الصلاة اتفاقاً . وأوجه الشيخ تقى الدين من عرق أو ريح ، يتأذى به الناس . وهو من مفردات المذهب أيضاً .

تفيم : محل الاستحباب ، أو الوجوب — حيث قلنا به — أن يكون فى يومها لحاضرها إن صلى .

فائدة : الصحيح من المذهب : أن المرأة لا يستحب لها الاغتسال للجمعة .

نص عليه . وقيل : يستحب لها . قال القاضى وغيره : ومن لا يكون له الحضور من النساء يسن لها الغسل . قال الشارح : فإن أتاها من لا تجب عليه : سن له الغسل . وقدمه ابن تيميم ، والرعاية . وجزم به فى الفائق . وقيل : لا يستحب للصبي والمسافر .

ويأتى فى الجمعة وقت الغسل ، ووقت فضيلته ، وهل هو أكد الأغسال ؟

قوله ﴿وَالْعِيدَيْنِ﴾

هذا الصحيح من المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به كثير منهم .

وقيل : يجب .

تفيم : محل الاستحباب ، أو الوجوب : أن يكون حاضرها ويصلى .

سواء صلى وحده أو فى جماعة ، على الصحيح من المذهب . وقيل : لا يستحب إلا إذا صلى فى الجماعة . قال فى التلخيص : ليس لمن حضره وإن لم يصل .

قوله ﴿وَالِإِسْتِسْقَاءَ وَالْكَسُوفَ﴾

هذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . قطع به كثير منهم . وقيل : لا يستحب الغسل لهما . ذكره في التبصرة ، وأطلقهما ابن تيم .

فائدة : وقت مسنوية الغسل : من طلوع فجر يوم العيد على الصحيح من المذهب . وهو ظاهر كلام الخرق . وهو قول القاضي . والآمدى . وقدمه في الفروع ، والرعاية . ومجمع البحرين ، وابن تيم ، وابن عبيدان ، وغيرهم . وعنه له الغسل بعد نصف ليلته . قال ابن عقيل وغيره : والمنصوص : أنه يصيب السنة قبل الفجر وبعده . وقال أبو المعالي : في جميع ليلته ، أو بعد نصفها كالأذان . فانه أقرب . قال في الفروع : فيجىء من قوله وجه ثالث يختص بالسحر كالأذان .

قلت : لو قيل : يكون وقت الغسل بالنسبة إلى الإدراك وعدمه لكان له وجه . ووقت الغسل للاستسقاء : عند إرادة الخروج للصلاة . والكسوف : عند وقوعه . وفي الحج : عند إرادة فعل النسك الذي يغتسل له قريباً منه .

قوله ﴿ وَمِنْ غُسْلِ الْمَيْتِ ﴾

الصحيح من المذهب : استحباب الغسل من غسل الميت . وعليه جماهير الأصحاب . ونص عليه . وعنه لا يستحب . وهو وجه ذكره القاضي ، وابن عقيل . قال ابن عقيل : لا يجب ولا يستحب . قال : وهو ظاهر كلام أحمد . وعنه يجب من الكافر . وقيل : يجب من غسل الحى أيضاً . وقيل : يجب مطلقاً .

قوله ﴿ وَالْمَجْنُون ، وَالْمُعْمَى عَلَيْهِ ، إِذَا أَفَاقَا مِنْ غَيْرِ احْتِلَامٍ ﴾

هذا المذهب بهذا القيد . وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به كثير منهم . وعنه لا يجب والحالة هذه . وأطلقهما في المذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب والتلخيص ، والبلغة . وقيل : يجب مع وجود البلّة . قاله أبو الخطاب . وقال ابن تيم : ولا يجب بالجنون والإغماء غسل ، وإن وجد بلّة . إلا أن يعلم أنه مئى . وعنه يجب بهما . وفيه وجه يجب إن كان مئى بلّة محتملة . وإلا فلا . ويأتى كلامه

في الهداية وغيرها . قال ابن البنا : إن قيل : إن الجنون يُنزَل : وجب عليه الغسل
قال الطوفي في شرح الخرق ، بعد كلام ابن البنا : وهذا إشارة إلى ترتيب الخلاف
على أن الجنون ينزل أو لا ينزل . وقال بعض أصحابنا : إن تيقن الحُلم وجب
وإلا فلا . لأن الأصل عدمه . وقال بعضهم : إن تيقن وجب . وإلا فروايتان .
قلت : مأخذها : إما الترتيب على احتمال الإنزال وعدمه ، أو النظر إلى أن
الأصل عدم الإنزال تارة ، وإلى الاحتياط . لأنه مظنة الإنزال تارة أخرى .

قلت : التحقيق : أن يقال : إن تيقن الإنزال وجب الغسل . أو عدمه
فلا يجب . وإن تردد فيه . فهو محل الخلاف . وإن ظنه ظنا : فهل يلحق بما إذا
تيقن ، أو بما إذا شك فيه ؟ أو يخرج على تعارض الأصل والظاهر ؟ إذا الظاهر
الإنزال . والأصل عدمه .

ويحتمل أن يقال : إن تحقق الإنزال وجب ، وإلا خرج على فعله عليه
الصلاة والسلام : هل هو للوجوب ، أو للندب ؟ على ما عرف في الأصول .
والمشهور عند أصحابنا : أنه للوجوب .

وهذا التقرير يقتضى : أنه واجب مطلقا ، تيقن الإنزال أولا . ولكن المشهور
عندهم : أنه لا يجب بدون تيقن الإنزال . اطراحا للشك ، واستصحابا لليقين .
وحكى ذلك ابن المنذر إجماعا . وهو مع احتماله والاختلاف فيه عن أحمد وأصحابه
عجيب . انتهى كلام الطوفي .

تغية : مفهوم قوله « إذا أفاقا من غير احتلام » أنهما إذا احتلما من ذلك
يجب الغسل . وهو الصحيح . وهو المذهب . وعليه الأصحاب . وقال في الرعاية
الصغرى : وفي وجوب الغسل بالإغماء والجنون مطلقا روايتان . وقيل : إن أنزلا
وجب ، وإلا فلا . وقال في الكبرى : وفي الإغماء والجنون مطلقا . وقيل :
بلا احتلام ، روايتان . وقيل : إن أنزلا مَنَيَّا . وقيل أو ما يحتمله : وجب الغسل ،
وإلا سُنَّ . وقال في الحاوى الصغير : وفي الإغماء والجنون بلا حلم روايتان . وقال

أبو الخطاب : إن لم يتيقن منهما الإنزال فلا غسل عليهما . انتهى .
وقد يفهم من الرعايتين : أن لنا رواية بعدم الوجوب ، وإن أنزل . ولم أجد
أحداً صرح بذلك . وهو بعيد جداً مع تحقق الإنزال .
قوله ﴿ وَغُسْلُ الْمُسْتَحَاضَةِ لِكُلِّ صَلَاةٍ ﴾

هذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به كثير منهم . وعنه يجب .
حكاها في التبصرة ومن بعده . قال في الرعاية : يسن غسلها لكل صلاة . ثم
لوقت كل صلاة ، ثم لكل صلاة جمع في وقت الثانية . وقيل : في السفر ،
ثم في كل يوم مرة مع الوضوء لوقت كل صلاة . وعنه يجب غسلها لكل صلاة .
وقيل : إذا جمعت بين صلاتين فلا . انتهى .

تفيم : ظاهر قوله ﴿ وَالْغُسْلُ لِلْإِحْرَامِ ﴾ دخول الذكر والائتي ، والطاهر
والحائض والنفساء . وهو صحيح . صرح به الأصحاب .

قوله ﴿ وَدُخُولُ مَكَّةَ ، وَالْوُقُوفُ بِعَرَفَةَ ، وَالْمِيَّتُ بِمُزْدَلِفَةَ ، وَرَمَى
الْجَمَارِ ، وَالطَّوَافِ ﴾ .

هذا المذهب . وعليه الأصحاب . واختار الشيخ تقي الدين : عدم استحباب
الغسل للوقوف بعرفة ، وطواف الوداع ، والميكة بمزدلفة ، ورمى الجمار . وقال :
ولو قلنا باستحباب الغسل لدخول مكة : كان الغسل للطواف بعد ذلك فيه نوع
عبث لا معنى له .

فأمره : قال في المستوعب وغيره : يستحب الغسل لدخول مكة . ولو كانت
حائضاً ، أو نفساء . وقال الشيخ تقي الدين : لا يستحب لها ذلك . قال في الفروع :
ومثله أغسال الحج .

تفيم : ظاهر حصره الأغسال المستحبة في الثلاثة عشر المسماة : أنه لا يستحب
الغسل لغير ذلك . وبقي مسائل لم يذكرها .

منها : ما نقله صالح : أنه يستحب لدخول الحرم .
ومنها : ما ذكره ابن الزغوانى فى منسكه : أنه يستحب للسعى .
ومنها : ما ذكره ابن الزاغوانى فى منسكه أيضاً ، وصاحب الإشارة ، المذهب :
أنه يستحب لىالى منى .
ومنها : استحبابه لدخول المدينة المشرفة . على ساكنها أفضل الصلاة والسلام
فى أحد الوجهين . قال الشيخ تقى الدين : نص أحمد على استحبابه . والصحيح
من المذهب : أنه لا يستحب . قدمه فى الفروع .
ومنها : استحبابه لكل اجتماع يستحب على أحد الوجهين . قال ابن عبيدان :
هذا قياس المذهب . والصحيح من المذهب : أنه لا يستحب . قدمه فى الفروع .
ومنها : ما اختاره صاحب الرعاية : أنه يستحب للصبي إذا بلغ بالسن والإنبات .
ولم أره لغيره .

ومنها : الغسل للحجامة ، على إحدى الروايتين . اختاره القاضى فى المجد ،
والمجد فى شرح الهداية ، وصاحب مجمع البحرين . وصحاحه . وقدمه فى الرعاية
الكبرى . وعنه لا يستحب . وهو الصحيح من المذهب . قدمه فى الفروع .
وأطلقهما ابن تيمم ، وابن عبيدان .

فوائد

الرؤوى : الصحيح من المذهب : أن الغسل من غسل الميت : آكد
الاغسال . ثم بعده غسل الجمعة آكد الاغسال . وقيل : غسل الجمعة آكد مطلقا
قدمه فى الفروع . وصححه فى الرعاية الكبرى . وقيل : غسل الميت آكد
مطلقا . وأطلقهما ابن تيمم .

والثانية : يجوز أن يتيمم لما يستحب الغسل له للحاجة ، على الصحيح
من المذهب . ونقله صالح فى الإحرام . وقيل : لا يتيمم . واختاره جماعة

من الأصحاب في الإحرام على ما يأتي . وأطلقهما ابن عبيدان . وقيل : يتيمم لغير الإحرام .

والثالثة : يتيمم لما يستحب الوضوء له لعذر ، على الصحيح من المذهب . وظاهر ما قدمه في الرعاية : أنه لا يتيمم لغير عذر . قال في الفروع : وتيممه عليه أفضل الصلاة والسلام يحتمل عدم الماء . قال : ويتوجه احتمال في رده السلام عليه أفضل الصلاة والسلام ، لثلايفوت المقصود ، وهو رده على الفور^(١) . وجوز المجذ وغيره : التيمم لما يستحب له الوضوء مطلقاً . لأنها مستحبة ، فحق أمرها . وتقدم ما تسن له الطهارة في باب الوضوء . عند قوله « فإن نوى ما تسن له الطهارة » .

قوله في صفة الغسل « وهو ضربان . كاملٌ يأتي فيه بعشرة أشياء : النية ، والتسمية ، وغسل يديه ثلاثاً قبل الغسل ، وغسل ما به من أذى ، والوضوء » .

الصحيح من المذهب : أنه يتوضأ وضوءاً كاملاً قبل الغسل ، وعليه الأصحاب . وهو ظاهر كلام المصنف هنا . وعنه الأفضل : أن يؤخر غسل رجليه حتى يغتسل . وعنه غسل رجليه مع الوضوء ، وتأخير غسلهما حتى يغتسل سواء في الأفضلية ، وأطلقهن ابن تيمم . وعنه الوضوء بعد الغسل أفضل . وعنه الوضوء قبله وبعده سواء . تنبيه : يحتمل قوله « ويحشي على رأسه ثلاثاً يروى بها أصول الشعر » :

أنه يروى بمجموع القرفات . وهو ظاهر كلامه هنا . وظاهر كلام الخرق ، وابن تيمم . وابن حمدان ، وغيرهم . ويحتمل أن يروى بكل مرة . وهو الصحيح من المذهب . قال في المستوعب : بكل مرة . قال في الفروع : ويروى رأسه . والأصح ثلاثاً . وجزم به في الفائق .

(١) عن أبي جهيم بن الحرث قال « أقبل النبي صلى الله عليه وسلم من نحو بئر حمل . فلقمه رجل ، فسلم عليه ، فلم يرد عليه حتى أقبل على الجدار ، فمسح بوجهه ويديه . ثم رد عليه السلام » متفق عليه .

واستحب المصنف وغيره تحليل أصول شعر رأسه ولحيته قبل إفاضة الماء .

قوله ﴿ وَيُفِيضُ الْمَاءَ عَلَى سَائِرِ جَسَدِهِ ثَلَاثًا ﴾ .

وهو المذهب . وعليه الجمهور . وقطع به في الهداية ، والإيضاح ، والفصول ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والكافي ، والحرر ، والنظم ، وابن تميم ، والرايعتين ، والحاويين ، والوجيز ، والفائق ، وإدراك الغاية ، وغيرهم . قال الزركشي : وعليه عامة الأصحاب . وقيل : مرة . وهو ظاهر كلام الخرقي . والعمدة ، والتلخيص ، والخلاصة ، وجماعة . واختاره الشيخ تقي الدين . قال الزركشي : وهو ظاهر الأحاديث . وأطلقهما في الفروع .

فائدة ١ قوله ﴿ وَيَبْدَأُ بِشَقِّهِ الْأَيْمَنِ ﴾ بلا نزاع ﴿ وَيَذُلُّكَ بَدَنَهُ بِيَدِهِ ﴾ بلا نزاع أيضاً . قال الأصحاب : يتعاهد معاطف بدنه ومُسرَّته وتحت إبطيه ، وما ينوء عنه الماء . وقال الزركشي : كلام أحمد قد يحتمل وجوب الدلك .

قوله ﴿ وَيَنْتَقِلُ مِنْ مَوْضِعِهِ ﴾ .

هذا المذهب . وعليه الأصحاب . وقطع به أكثرهم . قال في التسهيل وغيره : وغسل رجله ناحية ، لافي حمام ونحوه . وقال في الفائق : ثم ينتقل عن موضعه . وعنه : لا . وعنه : إن خاف التلوث .

قوله ﴿ فَيَغْسِلُ قَدَمَيْهِ ﴾ .

هذا المذهب مطلقاً . وعليه جماهير الأصحاب . وقيل : لا يعيد غسلهما إلا لطين ونحوه ، كالوضوء .

تنبيه : يحتمل أن يريد بقوله ﴿ وَجُزَى ﴾ وهو أن يغسل ما به من أذى يصيبه من فرج المرأة . فإن كان مراده : فهو على القول بنجاسته على ما يأتي ، وإلا فلافائدة فيه . ويحتمل أن يريد به أعم من ذلك . فيكون مراده النجاسة مطلقاً . وهو أولى . وحمل ابن عبيدان كلامه على ما إذا كان عليه نجاسة

أو أذى ، ثم قال : وكذلك إن كانت على سائر بدنه ، أو على شيء من أعضاء الحدث . وقال ابن منجاف في شرحه : والمراد به ما على فرجه من نجاسة أو منى . أو نحو ذلك . وقال في مجمع البحرين : والمراد ما عليه من نجاسة . قال : وهو أجود من قول أبي الخطاب : أن يغسل فرجه . انتهى . قال الزركشى : مراده النجاسة .

واعلم أن النجاسة إذا كانت على موضع من البدن « فتارة تمتنع وصول الماء إلى البشرة ، وتارة لا تمتنع . فإن منعت وصول الماء إلى البدن ، فلا إشكال في توقف صحة الغسل على زوالها . وإن كانت لا تمتنع . فقدم المجد في شرحه ، وابن عبيدان ، وصاحب مجمع البحرين ، والحاوي الكبير - وصححوه - أن الحدث لا يرتفع إلا مع آخر غسلة طهر عندها . قال الزركشى : وهو المنصوص عن أحمد . وقال في النظم : هو الأقوى « والصحيح من المذهب : أن الغسل يصح قبل زوال النجاسة ، كالطاهرات . وهو ظاهر كلام الخرقى . قال الزركشى : وهو ظاهر كلام طائفة من الأصحاب . واختاره ابن عقيل . وقدمه في الفروع ، والرعاية الكبرى . وأطلقهما ابن تيميم . وقيل : لا يرتفع الحدث إلا بغسلة مفردة بعد طهارته . ذكره ابن تيميم . حكاه عنه ابن عبيدان .

فعلى القول الأول : تتوقف صحة الغسل على الحكم بزوال النجاسة . قال الزركشى : وهو ظاهر كلام أبي محمد في المقنع . ثم قال : لكن لفظه يوم زوال ما به من أذى أولا . وهذا الإيهام ظاهر ما في المستوعب . فإنه قال في المجزى : يزيل ما به من أذى ، ثم ينوى . وتبعا في ذلك - والله أعلم - أبا الخطاب في الهداية لكن لفظه في ذلك أبين من لفظهما . وأجرى على المذهب . فإنه قال : يغسل فرجه ثم ينوى . وكذلك قال ابن عبدوس في المجزى : ينوى بعد كمال الاستنجاء ، وزوال نجاسته إن كانت . ثم قال الزركشى : وقد يحمل كلام أبي محمد والسامري على ما قال أبو الخطاب . ويكون المراد بذلك : الاستنجاء بشرط تقدمه على الغسل ، كالذهب في الوضوء .

لكن هذا قد يشكل على أبي محمد ، فإن مختاره في الوضوء : أنه لا يجب تقديم الاستنجاء عليه . قال : ويتلخص لى : أنه يشترط لصحة الغسل تقدم الاستنجاء عليه . إن قلنا يشترط تقدمه على الوضوء ، وإن لم نقل ذلك - وكانت النجاسة على غير السبيلين ، أو عليهما غير خارجة منهما - يشترط التقديم . ثم هل يرتفع الحدث مع بقاء النجاسة ، أو لا يرتفع إلا مع الحكم بزوالها ؟ فيه قولان . انتهى كلام الزركشى .

وذكر صاحب الحاوى ماوافق عليه المجد كما تقدم . وهو أن الحدث لا يرتفع إلا مع آخر غسلة طهر عندها ، ولم يذكر في الجزئى غسل ما به من أذى . فظاهره : أنه لا يشترط . فظاهره التناقض .

نفي : حكى أكثر الأصحاب الخلاف فى أصل المسألة وجهين ، أو ثلاثاً ، وحكاه فى الفروع روايتين .

قوله ﴿ وَيَمْسُ بَدَنَهُ بِالْغَسْلِ ﴾ .

فشم الشعر وما تحته من البشرة وغيره . وهو المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . قال فى المغنى : وهو ظاهر قول الأصحاب . قلت : وصرح به كثير منهم .

وقيل : لا يجب غسل الشعر ، ذكره فى الفروع . وأطلقهما فى القواعد . فظاهره : إدخال الظفر فى الخلاف . ونصر فى المغنى : أنه لا يجب غسل الشعر المسترسل . وقال هو وصاحب الحاوى الكبير : ويحتمله كلام الخرقي ، لكن قال الزركشى : لا يظهر لى وجه احتمال كلام الخرقي لذلك . وقيل : لا يجب غسل باطن شعر اللحية الكثيفة . اختاره الدينورى . فقال : باطن شعر اللحية الكثيفة فى الجنباة كالوضوء . وقيل : يجب غسل الشعر فى الحيض دون الجنباة .

فوائد

منها : لا يجب غسل ما أمكن غسله من باطن فرج المرأة من جنابة ،

ولا نجاسة، على الصحيح من المذهب . نص عليه . قال المجد : هذا أصح . وقدمه ابن تيميم ، وابن عبيدان ، ومجمع البحرين ، والفائق . وقال القاضي : يجب غسلهما معها إذا كانت ثيباً ، لا مكانه من غير ضرر ، كحشفة الأُكُلف ، وأُطلقهما في الفروع ، والرعاية الكبرى . وقال في الحاوي الكبير : ويحتمل أن يجب إيصال الماء إلى باطن الفرج إلى حيث يصل الذكر ، إن كانت ثيباً ، وإن كانت بكرًا فلا . قال : فعلى هذا لا تنظر بإدخال الإصبع والماء إليه . وقيل : إن كان في غسل الحيض وجب إيصال الماء إلى باطن الفرج . ولا يجب في غسل الجنابة . وتقدم ذلك في باب الاستنجاء بآتم من هذا .

ومنها : يجب على المرأة إيصال الماء إلى ملتقى الشفرين ، وما يظهر عند القعود على رجليها لقضاء الحاجة . قاله في الحاوي وغيره .

ومنها : يجب غسل حشفة الأُكُلف المفتوق . جزم به ابن تيميم . وقيل : لا يجب . وأُطلقهما في الرعاية الكبرى .

ومنها : يجب نقض شعر رأس المرأة لفصل الحيض . على الصحيح من المذهب وعليه جمهور الأصحاب . ونص عليه . وهو من مفردات المذهب . قال الزركشي : هو مختار كثير من الأصحاب . وقدمه في الفروع وغيره . وقيل : لا يجب . وحكاه ابن الزاغوني رواية . واختاره ابن عقيل في التذكرة ، وابن عبدوس « والمصنف » والشارح ، والمجد ، وصاحب مجمع البحرين ، وابن عبيدان . وقدمه في الفائق . قال الزركشي : والأولى حمل الحديثين ^(١) على الاستحباب . وأُطلقهما في الحرر .
تغيبه : كثير من الأصحاب حكى الخلاف نصاً ووجهاً . وبعضهم حكاه وجهين .

وحكاه في الكافي ، وابن تيميم ، وغيرها : روايتين . وتقدم نقل ابن الزاغوني .

ومنها : لا يجب نقض شعر الرأس لغسل الجنابة مطلقاً على الصحيح

(١) حديث عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لها - وكانت حائضاً « انفضي شعرك واغتسلي » رواه ابن ماجه بإسناد صحيح .

من المذهب . نص عليه « وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به كثير منهم . وقيل : يجب . وقيل : يجب إن طالت المدة ، وإلا فلا . اختاره ابن الزاغوني . قلت : الأولى أن تكون كالحائض والحالة هذه العلة الجامعة .

فائدة : قوله ﴿ وَيَعْمُ بَدَنَهُ بِالْغُسْلِ ﴾ بلا نزاع ، لسكن يكتفى في الإسباغ بغلبة الظن . على الصحيح من المذهب . وقال بعض الأصحاب : يحرك خاتمه في الغسل ليتيقن وصول الماء .

تفسير : ظاهر كلام المصنف : أنه لا يشترط الموالاة في الغسل . وهو صحيح . وهو المذهب . وعليه أكثر الأصحاب كالترتيب . وعنه تشترط الموالاة . حكاه ابن حامد . وحكاها أبو الخطاب وغيره وجهاً . وقدمه في الإيضاح في آخر الباب . وجزم به في أول الباب . وتقدم ذلك في الوضوء عند الكلام على الموالاة . وقال في الرعاية : وعنه تجب البداءة بالمضمضة والاستنشاق في الغسل . فعليها يجب الترتيب بينهما وبين بقية البدن . وتقدم نظيرها في منن الوضوء .

فائدة : إذا فاتت الموالاة في الغسل أو الوضوء - وقلنا بعدم الوجوب - فلا بد للاتمام من نية مستأنفة . وتقدم ذلك أيضاً في الموالاة في الوضوء بأنهم من هذا .

تفسيرها

الأول : ظاهر كلام المصنف : وجوب غسل داخل العينين . وهو رواية عن

أحمد . واختارها صاحب النهاية . والصحيح من المذهب : لا يجب . وعليه الجمهور . بل لا يستحب « وتقدم ذلك مستوفى في الكلام على غسل الوجه في الوضوء .

والثاني : لم يذكر المصنف هنا التسمية . وهو ماضٍ على اختياره في عدم وجوبها

في الوضوء ، كما تقدم ذلك .

واعلم أن حكم التسمية على الغسل كهي على الوضوء ، خلافاً ومذهباً واختياراً . وقيل : لا تجب التسمية لغسل الذمية من الحيض . قال في القواعد الأصولية :

ويحسن بناء الخلاف في أنهم : هل هم مخاطبون بفروع الإسلام أم لا ؟ .

فأئمة : يستحب السَّدْرُ في غسل الحيض . على الصحيح من المذهب . وظاهر

نقل الميموني ، وكلام ابن عقيل : وجوب ذلك ، وقاله ابن أبي موسى .

ويستحب لها أيضاً أن تأخذ مسكاً فتجعله في قطنه أو شيء ، وتجعله في

فرجها بعد غسلها ، فإن لم تجد فطيناً لتقطع الرائحة ، ولم يذكر المصنف الطين .

وقال في المستوعب ، والرعاية وغيرها : فإن تعذر الطين فماء طهور . وقال أحمد

أيضاً في غسل الحائض والنفساء : كمت . قال القاضي في جامعہ : معناه يجب

مرة ، ويستحب ثلاثاً . ويكون السدر والطيب كغسل الميت .

ويستحب في غسل الكافر إذا أسلم : السدر على الصحيح من المذهب ،

كإزالة شعره . وأوجه في التنبيه والإرشاد .

تغيب : قوله ﴿ وَيَتَوَضَّأُ بِالْمُدِّ . وَيَغْتَسِلُ بِالصَّاعِ ﴾ الصحيح من المذهب :

أن الصاع هنا : خمسة أرتال وثلاث رطل ، كصاع الفطرة ، والكفارة والفدية .

وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به كثير منهم . ونقله الجماعة عن الإمام أحمد . وأوماً

في رواية ابن مشيش : أنه ثمانية أرتال في الماء خاصة واختاره القاضي في الخلاف ،

والمجد في شرحه . وقال : هو الأقوى . وتقدم قدر الرطل في آخر كتاب الطهارة

والخلاف فيه . والمد : ربع الصاع .

قوله ﴿ فَإِنْ أَسْبَغَ بِدُونِهَا أَجْزَأُ ﴾

هذا المذهب بلا ريب . وعليه جمهور الأصحاب . وجزم به كثير منهم .

قال الزركشي : هو المعروف من الروايتين . وقيل : لا يجزئ . ذكره ابن الزاغوني

فمن بعده . وقد أوماً إليه أحمد .

فعلى المذهب : هل يكون مكروها بدونها ؟ فيه وجهان . وأطلقهما في

الفروع . أحدهما : يكره . وجزم به في الرعاية الكبرى . والثاني : لا يكره .

قلت : وهو الصواب لفعل الصحابة ومن بعدهم لذلك .

قوله ﴿ وَإِنْ اغْتَسَلَ يَنْوِي الطَّهَارَتَيْنِ أَجْزَأُهُ عَنْهُمَا ﴾

هذا المذهب مطلقاً . وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به كثير منهم . وعنه لا يجوز حتى يتوضأ ، إما قبل الغسل أو بعده . وهو من المفردات . وسواء وجد منه الحدث الأصغر أولاً ، نحو أن يكون قد فكر أو نظر . فانتقل المني . ذكره المجد في شرحه . وتقدم ذلك في آخر الباب قبله . واختار أبو بكر : أنه يجزئيه عنهما إذا أتى بخصائص الوضوء ، من الترتيب والموالة ومسح رأسه ، وإلا فلا . وقطع به في المبهج . قال في الرعاية . وقيل : أو غسل رأسه ثم رجله أخيراً انتهى . وقيل : لا يلزم الجنب مع الغسل وضوء بدون حدث يوجب ، قبله أو بعده . اختاره ابن حامد ، وذكره الدينوري وجها : أنه إن أحدث ثم أجنب فلا تداخل . وقيل : من أحدث ثم أجنب ، أو أجنب ثم أحدث : يكفيه الغسل على الأصح . ويأتي كلام الشيخ تقي الدين قريباً . وقال في الرعاية : ولو غسل بدنه ناوياً لهما ، ثم أحدث : غسل أعضاء الوضوء ولا ترتيب . وقيل : لو زالت الجنابة عن أعضاء الوضوء به ، ثم اغتسل لهما لم يتداخل ، وإن غسل بدنه إلا أعضاء الوضوء تداخل . وقيل : لو غسل الجنب كل بدنه إلا رجله ، ثم أحدث وغسلهما ، ثم غسل بقية أعضاء الوضوء أجزاءه . انتهى .

قال القاضي « في الجامع الكبير ، وتابعه ابن عقيل ، والآمدي : لو أجنب فغسل جميع بدنه إلا رجله . ثم أحدث وغسل رجله » ثم غسل وجهه ويديه ، ثم مسح رأسه . قال : وليس في الأصول وضوء يوجب الترتيب في ثلاثة أعضاء ، ولا يجب في الرجلين : إلا هذا . وعلة . فيعاني بها .

وقال : إن أجنب فغسل أعضاء وضوءه » ثم أحدث قبل أن يغسل بقية بدنه : غسل ما بقي من بدنه عن الجنابة . وغسل أعضاء وضوءه عن الحدث على

الترتيب . وإن غسل بدنه إلا أعضاء وضوءه . ثم أحدث غسل أعضاء وضوئه منها . ولم يجب ترتيب . انتهى .
فعلى المذهب : لو نوى رفع الحدث وأطلق . ارتفعاً على الصحيح من المذهب وقال فى الفروع : وظاهر كلام جماعة عكسه ، كالرواية الثانية . وقيل : يجب الوضوء فقط .

تنبيه : مفهوم كلام المصنف : أنه إذا نوى الطهارة الكبرى فقط لا يجزئ عن الصغرى . وهو صحيح ، وهو المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به كثير منهم . وقال الشيخ تقي الدين : يرتفع الأصغر أيضاً معه . وقاله الأزجى أيضاً . وحكاه أبو حفص البرمكى رواية . ذكره ابن رجب فى القاعدة الثامنة عشر .

فأمرناه

إمراءهما : مثل نية الوضوء والغسل : لو نوى به استباحة الصلاة ، أو أمراً لا يباح إلا بالوضوء والغسل ، كس المصحف ونحوه . لا قراءة القرآن ونحوه .
والثانية : لو نوت من انقطع حيضها بفلسها حلّ الوطء صح على الصحيح من المذهب . وقيل : لا يصح . لأنها إنما نوت ما يوجب الغسل . وهو الوطء ذكره أبو المعالى .

قوله ﴿ وَيُسْتَحَبُّ لِلْجُنْبِ إِذَا أَرَادَ النَّوْمَ ، أَوْ الْأَكْلَ ، أَوْ الْوَطْءَ ثَانِيًا : أَنْ يَفْسِلَ فَرْجَهُ ، وَيَتَوَضَّأَ ﴾

إذا أراد الجنب النوم : استحب له غسل فرجه ووضوءه مطلقاً على الصحيح من المذهب . وعليه الأصحاب . وعنه يستحب ذلك للرجل فقط . قال ابن رجب فى شرح البخارى : هذا المنصوص عن أحمد . وقال الشيخ تقي الدين : فى كلام أحمد ما ظاهره وجوبه . فعلى القول بالاستحباب : يكره تركه على الصحيح من المذهب . نص عليه . وقيل : لا يكره . واختاره القاضى .

وإذا أراد الأكل ، وكذا الشرب : استحب له غسل فرجه ووضوءه قبله على الصحيح من المذهب مطلقاً . وعليه الأصحاب . وعنه يستحب للرجل فقط وعنه يغسل يده ويتمضمض فقط . وعلى كل قول : لا يكره تركه على الصحيح من المذهب مطلقاً . نص عليه . قاله ابن عبيدان ، وصاحب الفروع ، وغيرهما . وقدمه في الرعاية . وقيل : يكره . صححه ابن تيميم .

وإذا أراد معاودة الوطء استحب له غسل فرجه ووضوءه على الصحيح من المذهب مطلقاً . وعليه الأصحاب . وعنه يستحب للرجل فقط . ذكره ابن تيميم . وعليها لا يكره تركه على الصحيح من المذهب . نص عليه . قال في الفروع : لا يكره في المنصوص . وقدمه في الرعاية . وقيل يكره . وصححه ابن تيميم .

تنبيه : الحائض والنفساء — بعد انقطاع الدم — كالجنب ، وقيل انقطاعه لا يستحب لهما الوضوء لأجل الأكل والنوم . قاله الأصحاب . وقال في مجمع البحرين : قلت : واستحب غسل جنابتها ، وهي حائض عند الجمهور : يشعر باستحباب وضوءها للنوم هنا .

فوائد

منها : لو أحدث بعد الوضوء : لم يعد في ظاهر كلامهم « لتعليهم بحقة الحدث ، أو بالنشاط . قاله في الفروع . وقال : وظاهر كلام الشيخ تقي الدين : أنه يعيده ، حتى يبيت على إحدى الطهارتين . وقال « لا تدخل الملائكة بيتاً فيه جنب » وهو حديث رواه الإمام أحمد وأبو داود والدارقطني . وقال في الفائق — بعد أن ذكر الاستحباب في الثلاثة — والوضوء هنا لا يبطل بالنوم .

ومنها : غسله عند كل مرة أفضل . قلت : فيعائى بها .

ومنها : يكره بناء الحمام ، وبيعها ، وإجارتها . وحرمة القاضي . وحمله الشيخ تقي الدين على البلاد الباردة .

وقال في رواية ابن الحكم : لا تجوز شهادة من بناء النساء .
وقال جماعة من الأصحاب : يكره كسب الحامى . وفي نهاية الأزجى :
الصحيح لا يكره . وله دخوله . نص عليه . وقال ابن البناء : يكره . وحزم به في
الغنية . وإن علم وقوعه في محرم حرم . وفي التلخيص « والرعاية : له دخوله مع
ظن السلامة غالباً . والمرأة دخوله لعذر » وإلا حرم . نص عليه . وكرهه بدون
عذر ابن عقيل ، وابن الجوزى . قال في الفائق : وقيل يجوز لضرر يلحقها بترك
اغتسال فيه لنظافة بدنهما . اختاره ابن الجوزى ، وشيخنا . انتهى .

وقال في عيون المسائل : لا يجوز للنساء دخوله ، إلا من علة يصلحها الحمام .
واعتبر القاضى والمصنف مع العذر : تعذر غسلها في بيتها . لتعذر ، أو خوف ضرر
ونحوه . وظاهر كلام أحمد : لا يعتبر . وهو ظاهر المستوعب ، والرعاية . وقيل :
واعتياد دخولها عذر للمسقة .

وقيل : لا تنجرد . فتدخله بقميص خفيف . قاله ابن أبى موسى . وأوماً إليه .
ولا يكره قرب الغروب ، وبين العشاءين . خلافاً للفنجاج . لا تنشر الشياطين .
وتكره فيه القراءة ، نص عليه . ونقل صالح : لا يعجبني . وقيل : لا تكره .
والصحيح من المذهب : يكره السلام . وقيل : لا .

ولا يكره الذكر على الصحيح من المذهب . وقيل يكره . وهو من المفردات
وسطحه ونحوه كبقية . ذكره بعضهم . قال في الفروع : ويتوجه فيه كصلاة
على ما يأتى .

ويأتى : هل ثمن الماء على الزوج أو عليها ؟ في كتاب النفقات .
ويكره الاغتسال في مستحم وماء عرياناً . قال الشيخ تقي الدين : عليها أكثر
نصوصه . وعنه لا يكره . اختاره جماعة . وأطلقهما في الفائق . وعنه لا يعجبني ،
إن الماء سكاناً .

باب التيمم

فائدة : قوله ﴿وَهُوَ بَدَلٌ﴾ .

يعنى لكل ما يفعله بالماء : من الصلاة ، والطواف ، وسجود التلاوة والشكر ، واللبث في المسجد ، وقراءة القرآن ، ومس المصحف . وقال المصنف فيه : إن احتاج ، وكوطء حائض انقطع دمها . نقله الجماعة . وهو المذهب . وقيل : يحرم الوطء والحالة هذه . ذكره الشيخ تقي الدين . وذكره ابن عقيل رواية . وصححها ابن الصيرفي عنه .

فائدة : لا يكره لعادم الماء وطء زوجته ، على الصحيح من المذهب . قدمه ابن تيمم . واختاره الشيخ تقي الدين والمصنف ، والشارح ، وابن رزين . وعنه يكره إن لم يخف العنت . اختاره المجد . وصححه أبو المعالي . وقدمه في الرعاية الكبرى وشرح ابن رزين . وأطلقهما في المغنى ، والشرح ، والفروع ، ومجمع البحرين ، والمذهب .

قوله ﴿وَهُوَ بَدَلٌ﴾ . لا يجوز إلا بشرطين . أحدهما : دخول الوقت . فلا يجوز لفرض قبل وقته ، ولا لنذر في وقت النهي عنه ﴿﴾ .

هذا الصحيح من المذهب مطلقاً . نص عليه . وعليه جماهير الأصحاب . وفي المحرر وغيره تخريج بالجواز . وقال في الرعاية الكبرى : ولا يتيمم لفرض ولا لنفل معين قبل وقتها . نص عليه . وخرج : ولا لنفل . وقيل : مطلق بلا سبب وقت نهى . وقيل : بلى . وعنه يجوز التيمم للفرض قبل وقته ، فالنفل المعين أولى . انتهى . واختاره الشيخ تقي الدين . قال ابن رزين في شرحه : وهو أصح .

تنبيه : محل هذا الخلاف : على القول بأن التيمم مبيح لرافع . وهو المذهب . فأما على القول بأنه رافع : فيجوز ذلك كما في كل وقت على ما يأتي بيانه .

قوله ﴿ وَيَبْطُلُ التَّيْمُّ بِخُرُوجِ الْوَقْتِ ﴾ .

فائدة : النذر ، وفرض الكفاية : كالقرض ، والجناسة ، والاستسقاء ، والكسوف وسجود التلاوة والشكر ، ومس المصحف ، والقراءة ، واللبث في المسجد : كالنفل قال ذلك في الرعاية .

وفي قوله « الجناسة كالنفل » نظر ، مع قوله « وفرض الكفاية كالقرض » إلا أن يريد : الصلاة عليها ثانياً . ويأتى بيان وقت ذلك عنه .
قوله « ويبطل التيمم بخروج الوقت » .

تنبيه : ظاهر قوله ﴿ الثَّانِي : الْعَجْزُ عَنْ اسْتِعْمَالِ الْمَاءِ لِعَدَمِهِ ﴾ أن العدم سواء كان حضراً أو سافراً ، وسواء كان العدم مطلقاً أو محبوساً . وهو صحيح . وهو المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به كثير منهم . وقيل : لا يباح التيمم للعدم ، إلا في السفر . اختاره الخلال . ويأتى في كلام المصنف آخر الباب « من حبس في المصر » فعلى المذهب : لا تلزمه الإعادة إذا وجد الماء على الصحيح من المذهب . وعنه يعيد . وجزم في الإفادات بأن العاصي بسفره يعيد . ويأتى هناك في كلام المصنف .

فائدته

إحداهما : يجوز التيمم في السفر المباح ، والمحرم ، والطويل ، والقصير . على الصحيح من المذهب . وعليه جمهور الأصحاب . قال القاضى : ولو خرج إلى ضيعة له تقارب البنیان والمنزل ، ولو بخمسين خطوة : جاز له التيمم والصلاة على الراحلة ، وأكل الميتة للضرورة . وقيل : لا يباح التيمم إلا في السفر المباح الطويل . فعلى هذا القول : يصلى ويعيد بلا نزاع . وعلى المذهب : لا يعيد على الصحيح . وقدمه في الرعاية الكبرى . وقيل : يعيد . وأطلقهما ابن تيمم . ويأتى إذا خرج إلى أرض بلده لحاجة كالاحتطاب ونحوه .

والثانية : لو عجز المريض عن الحركة وعَمَّن يوضيه : فحكمه حكم العادم .

وإن خاف فوت الوقت إن انتظر من يوضيه : تيمم وصلى ولا يعيد . على الصحيح من المذهب . ذكره ابن أبي موسى . وصححه المجد ، وصاحب الفروع . وقيل : ينتظر من يوضيه ولا يتيمم . لأنه مقيم ينتظر الماء قريباً . فأشبهه المشتغل بالاستقاء .

قوله ﴿ أو لضرر في استعماله من جرح ﴾

يجوز له التيمم إذا حصل له ضرر باستعماله في بدنه ، أو بقاء شين ، أو نظائره على الصحيح من المذهب . وعليه الأصحاب . ويصلى ولا يعيد . وعنه لا يجوز له التيمم إلا إذا خاف التلف . اختاره بعضهم . وهو من المفردات .

قوله ﴿ أو برد ﴾

يجوز التيمم لخوف البرد بعد غسل ما يمكن . على الصحيح من المذهب . وعليه الأصحاب . سواء كان في الحضر أو السفر . وعنه لا يتيمم لخوف البرد في الحضر وأما الإعادة : فتأني في كلام المصنف .

فأمره : قوله « من جرح » ، أو برّد شديد ، أو مرض يُحشَى زيادته ، أو

تطاولة » وكذا لو خاف حدوث نزلة ونحوها .

قوله ﴿ أو عطش يخافه على نفسه ﴾

إذا خاف على نفسه العطش : حبس الماء ، وتيمم بلا نزاع . وحكاه ابن المنذر إجماعاً .

قوله ﴿ أو رقيقه ﴾

يعنى المحترم . قاله الأصحاب . إذا وجد عطشاً يخاف تلفه لزمه سقيه وتيمم ، على الصحيح من المذهب . قال ابن تيمم : يجب الدفع إلى العطشان في أصح الوجهين . وقدمه في المفتى ، والشرح ، والرعاية ، والفروع ، والفائق ، وابن عبيدان والتلخيص ، وغيرهم . وجزم به في مجمع البحرين ، والشيخ تقي الدين . وقال

أبو بكر في مقتنه ، والقاضى : لا يلزمه بذله ، بل يستحب . فعلى المذهب . هل
يجب حبس الماء للعطش الغير المتوقع ؟ فيه وجهان . وأطلقهما في الفروع ،
وشرح الهداية للمجد ، وابن عبيدان ، وابن تميم ، والزرکشی .
أحدهما : لا يجب . بل يستحب . قال المجد : وهو ظاهر كلام أحمد . وقدمه
في مجمع البحرين ، والرعاية الكبرى .

والوجه الثانى : يجب . وهو ظاهر كلام المصنف هنا . وظاهر ماجزم به الشارح .
قال في الفروع : والوجهان أيضاً في خوفه عطش نفسه بعد دخول الوقت . وقال في
الرعاية : ولو خاف أن يعطش بعد ذلك هو أو أهله ، أو عبده أو أمته : لم يجب
دفعه إليه . وقيل : بلى بضمنه « إن وجب الدفع عن نفس العطشان » وإلا فلا .
ولا يجب دفعه لطهارة غيره بحال . انتهى .

فوائد

منها : إذا وجد الخائف من العطش ماء طاهراً ، أو ماء نجساً ، يكفيه كل
منهما لشربه : حبس الطاهر لشربه ، وأراق النجس إن استغنى عن شربه .
فإن خاف ، حبسهما على الصحيح من المذهب . قدمه في الفروع ، والغنى « والشرح
وابن عبيدان .

وقال القاضى : يتوضأ بالطاهر ، ويحبس النجس لشربه . قال المجد في شرح
الهداية : وهو الصحيح . وأطلقهما ابن تميم . قال في الفروع : وذكر الأزجى :
يشرب الماء النجس . وأطلقهما ابن تميم .

ومنها : لو أمكنه أن يتوضأ به ، ثم يجمعه ويشربه . فقال في الفروع : إطلاق
كلامهم لا يلزمه . لأن النفس تعافه . قال : ويتوجه إحتمال ، يعنى باللزوم .

ومنها : لو مات رب الماء : يمه رفيقه العطشان . وغرم ثمنه في مكانه وقت
إتلافه لورثته . على الصحيح من المذهب . وظاهر كلامه في النهاية : وإن غرمه

مكانه فبمثله . وقيل : الميت أولى به . قال أبو بكر في المقنع ، والتنبيه : وقيل : رفيقه أولى إن خاف الموت ، وإلا فالميت أولى .
ويأتى حكم فضلة الماء من الميت آخر الباب .

فائدة : لو خاف فوت رُقَّة : ساع له التيمم . قال في الفروع ، وظاهر كلامه : ولو لم يخف ضرراً بفوت الرقعة ، لفوت الإلف والأنس . قال : ويتوجه احتمال .

تفصيلها

أمرهما : مفهوم قوله « أو بهيمته » أنه لا يتيمم « ويدع الماء لخوفه على بهيمة غيره ، وهو وجه لبعض الأصحاب . والصحيح من المذهب : أنه يتيمم لخوفه على بهيمة غيره كبهيمة . وعليه جمهور الأصحاب . وجزم به ابن تيمم ، وابن عبيدان ، وقدمه في الفروع .

قلت : ويحتمله كلام المصنف . فإن قوله « أو رفيقه أو بهيمته » يحتمل أن يعود الضمير في « بهيمته » إلى « رفيقه » فتقديره : أو بهيمة رفيقه . فيكون كلامه موافقاً للمذهب . وهو أولى . وأطلقهما في المذهب .

والثاني : مراده بالبهيمة : البهيمية المحترمة كالشاة ، والحمار ، والسنور ، وكلب الصيد ، ونحوه ، احترازاً من الكلب الأسود البهيم ، والخنزير ونحوهما .

تفصيل : شمل قوله ﴿ أو خَشْيَتِهِ عَلَى نَفْسِهِ ، أو مَالِهِ فِي طَلَبِهِ ﴾

لو خافت امرأة على نفسها فساقاً في طريقها ، وهو صحيح . نص عليه . قال المصنف ، والشارح ، وابن تيمم وغيرهم : بل يحرم عليها الخروج إليه . وتيمم وتصلّى ، ولا تعيد . وهو المذهب . قال المصنف : والصحيح أنها تتيمم . ولا تعيد ، وجهاً واحداً . قال ابن أبي موسى : تتيمم « ولا إعادة عليها في أصح الوجهين . وقدمه في الفروع ، والزرکشی . وقيل : تعيد . وقدمه في الرعاية الكبرى . قال الزرکشی : أبعد من قاله . وأطلقهما في المستوعب وعنه . لأدري .

تنبيهات

أمرها : قوله ﴿أو خشيةً على نفسه ، أو ماله في طلبه﴾

لا بد أن يكون خوفه محققاً على الصحيح من المذهب « فلو كان خوفه جبناً ، لا عن سبب يخاف من مثله : لم تجزه الصلاة بالتييم . نص عليه . وعليه الجمهور . وقال المصنف في المغنى : ويحتمل أن يباح له التيمم ويعيد « إذا كان ممن يشتد خوفه . الثاني : لو كان خوفه لسبب ظنه . فتبين عدم السبب ، مثل من رأى سواداً بالليل ظنه عدواً - فتبين أنه ليس بعدو - بعد أن تيمم وصلى ، ففي الإعادة وجهان . وأطلقهما ابن عبيدان ، والمغنى ، والشارح .

أحدهما : لا يعيد . وهو الصحيح . قال المجد في شرحه : والصحيح لا يعيد لكثرة البلوى بذلك في الأسفار ، بخلاف صلاة الخوف . فإنها نادرة في نصها . وهي كذلك أندر . وقدمه ابن رزين في شرحه . والثاني : يعيد .

الثالث : ظاهر كلام المصنف : أنه لا يتييم لغير الأعداء المتقدمة . وهو صحيح ، وهو المذهب . وقدمه في الرعاية ، وغيرها . وهو ظاهر ما قدمه في الفروع . وظاهر كلام كثير من الأصحاب . وقال ابن الجوزى في المذهب ، ومسبوك الذهب : إن احتاج الماء للعجن والطبخ ونحوها : تيمم وتركه . وظاهر كلامه أيضاً : أن الخوف على نفسه لا يجوز تأخير الصلاة إلى الأمن ، بل يتييم ويصلى . وهو صحيح . وهو المذهب . وعليه الأصحاب . وعنه في غايِ بقره الماء يخاف إن ذهب على نفسه : لا يتييم ، ويؤخر . وأطلقهما ابن تيمم .

قوله ﴿إِلَّا بِزِيَادَةٍ كَثِيرَةٍ عَلَى ثَمَنِ مِثْلِهِ﴾

يعنى يباح له التيمم إذا وجد الماء يباع بزيادة كثيرة على ثمن مثله . وهذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . قال المجد في شرحه : هذا أصح . وجزم به في الوجيز والنظم ، والهداية ، والمستوعب ، وغيرهم . وقدمه في الفروع ، وجمع

البحرين ، وابن عبيدان ، وابن تميم . وعنه إن كان ذا مال كثير لا يُحجف به زيادة لزمه الشراء . جزم به في الافادات . وأطلقهما في الرعايتين « والحاويين » والفائق ، والمغنى ، والشرح ، والتلخيص .

تنبيه : مفهوم قوله « إلا بزيادة كثيرة » أن الزيادة لو كانت يسيرة : يلزمه شراؤه . وهو صحيح . وهذا المذهب . وعليه أكثر الأصحاب . قال في النهاية : وهو الصحيح . قال في الفروع ، والرعاية الكبرى : يلزمه على الأصح . وجزم به في الشرح ، والحاويين ، والرعاية الصغرى ، والهداية ، والمستوعب ، والتلخيص ، وغيرهم . وهو ظاهر الوجيز ، وابن تميم . وعنه لا يلزمه . ذكرهما أبو الحسين فمن بعده . واختاره في الفائق . وهما احتمال . وأطلقهما وجهين في المغنى ، وقال : أحمد توقف .

فأمرنا

إمراهما : ثمن المثل معتبر بما جرت العادة به في شراء المسافر له في تلك البقعة ، أو مثلها غالبا . على الصحيح . وقيل : يعتبر بأجرة النقل . قدمه في الفائق . وهما احتمالان مطلقان في التلخيص .

الثانية : لو لم يكن معه الثمن - وهو يقدر عليه في بلده ، ووجده يباع بثمان في الذمة - لم يلزمه شراؤه على الصحيح من المذهب . اختاره الآمدي « وأبو الحسن التميمي . قاله الشارح في باب الظهار . وصححه المجد في شرحه ، والشارح ، وصاحب الحاوي الكبير ، وجمع البحرين . وقيل : يلزمه شراؤه . اختاره القاضي . قال في الرعاية الصغرى « والحاوي الصغير : أو بثمان مثله ، ولو في ذمته . وجزم به في التلخيص . وقدمه ابن رزين في شرحه . وأطلقهما في المغنى ، وابن تميم ، والرعاية الكبرى ، وابن عبيدان ، والفائق .

تنبيه : قوله « أو تعدّره إلا بزيادة كثيرة »

قال في المطلع : تقديره : يباح التيمم للعجز عن استعمال الماء لكذا وكذا ، أو لتعذره إلا بزيادة كثيرة . قال في المقنع : تقديره : يباح التيمم للعجز عن استعمال الماء لكذا أو كذا ، لتعذره إلا بزيادة كثيرة . فهو مستثنى من مُثَبَّت . والاستثناء من الإثبات نفى . فظاهره : أن تعذره في كل صورة مبيح للتيمم ، إلا في صورة الاستثناء ، وهي حصوله بزيادة كثيرة على ثمن مثله ، وحصوله بزيادة كثيرة مبيح أيضاً للتيمم . وصورة الاستثناء موافقة للمستثنى منه في الحكم .

قال في الجواب عن هذا : الاشكال في اللفظ . وتصحيحه : أنه مستثنى من منفي معنى . فإن قوله « أو تعذره » في معنى قوله « وبكونه لا يحصل الماء إلا بزيادة كثيرة » فيصير الاستثناء مفرغاً . لأن « بزيادة كثيرة » متعلق بـ « ما لم يحصل » والاستثناء المفرغ ما قبل « إلا » وما بعده فيه كلام واحد . فيصير معنى هذا الكلام : يباح التيمم بأشياء ، منها : حصول الماء بزيادة كثيرة على ثمن مثله ، أو ثمن يعجز عن أدائه .

ثم قال : وإنما تكلمت على إعراب هذا ، لأن بعض مشايخنا ذكر أن هذه العبارة فاسدة . انتهى .

قلت : ويمكن الجواب عن ذلك بما هو أوضح مما قال . بأن يقال : استثناء المصنف من المفهوم . وتقدير الكلام : فإن لم يتعذر ، ولكن وجد ، وما يباع إلا بزيادة كثيرة ، أو بثمان يعجز عن أدائه . وهو كثير في كلامهم .

فأمرنا

إسراءهما : يلزمه قبول الماء قرضاً ، وكذا ثمنه ، وله ما يوفيه . قاله الشيخ تقي الدين . قال في القروع : وهو المراد .

ويلزمه قبوله هبة مطلقاً . على الصحيح من المذهب . وقال ابن الزاغوني : ويحتمل أن لا يلزمه قبوله إذا كان عزيزاً . وهو ظاهر كلام ابن حامد . وقيل : لا يلزمه قبوله مطلقاً . ولا يلزمه قبول ثمن الماء هبة على الصحيح من المذهب .

وعنه يلزمه . ولا يلزمه اقتراض ثمنه على الصحيح من المذهب . وقيل : يلزمه .
الثانية : حكم الحبل والدلو : حكم الماء فيما تقدم من الأحكام . ويلزمه قبولها
 عارية .

قوله ﴿ فَإِنْ كَانَ بَعْضُ بَدَنِهِ جَرِيحًا تَيَمَّمَ لَهُ . وَغَسَلَ الْبَاقِي ۖ ﴾ .
 الصحيح من المذهب : أنه يكفي التيمم للجرح إن لم يمكن مسح الجرح
 بالماء . وعليه جمهور الأصحاب . وقدمه في الفروع ، والمستوعب ، وابن تيميم ،
 والقاتي ، وابن عبيدان . وقيل : يمسح الجرح بالتراب أيضا . قاله القاضي في مقنعه .
 قال ابن تيميم ، وابن عبيدان « وقيل : يمسح الجرح . وفيه نظر . وقال ابن حامد : ولو
 سافر لمصيبة . فأصابه جرح ، وخاف التلف بغسله : لم يباح له التيمم . وأما إذا أمكنه
 مسحه بالماء ، فظاهر كلام المصنف : أنه يكفي التيمم وحده . وهو ظاهر كلام جماعة
 كثيرة . وهو إحدى الروايات . واختاره القاضي . وقدمه في المذهب ، والمستوعب ،
 والرايعتين ، والشرح . وقال : هو اختيار الخرقى . وعنه يجزئه المسح فقط . وهو
 الصحيح من المذهب . نص عليه . قال الشيخ تقي الدين : لو كان به جرح
 ويخاف من غسله ، فمسح بالماء : أولى من مسح الجبيرة . وهو خير من التيمم . ونقله
 الميموني . واختاره هو وابن عقيل . وقدمه في التلخيص ، والقاتي . وقيل : يتيمم .
 قدمه ابن تيميم . وأطلقهما في الحاوي الكبير « وابن عبيدان ، والزرکشي . وعنه
 يتيمم أيضا مع المسح . قدمه ابن تيميم . وأطلقه في الحاوي الكبير ، وابن عبيدان ،
 والزرکشي ، والفروع ، وأطلق الأولى والأخيرة في التلخيص .

ومحل الخلاف عنده : إذا كان الجرح طاهرا . أما إن كان نجسا : فلا يمسح
 عليه قولاً واحداً . وقال في الفروع : وظاهر نقل ابن هاني : مسح البشرة لعذر
 كجريح . واختاره شيخنا . وهو أولى .

فوائد

منها : لو كان على الجرح عصابة ، أو لصوق ، أو جبيرة كجبيرة الكسر :

أجزأ المسح عليها . على الصحيح من المذهب . وعنه ويتمم معه . وتقدم ذلك في حكم الجيرة في آخر باب المسح على الخفين مستوفى فليعاود .

ومنها : لو كان الجرح في بعض أعضاء الوضوء : لزمه مراعاة الترتيب والموالة على الصحيح من المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . قال في مجمع البحرين : « والحاوي الكبير ، وابن عبيدان : يلزمه مراعاة الترتيب والموالة ، عند أصحابنا . قال الزركشي : أما الجريح المتوضئ ، فعند عامة الأصحاب : يلزمه أن لا ينتقل إلى ما بعده ، حتى يتمم للجرح ، نظرا للترتيب ، وأن يغسل الصحيح مع التيمم لكل صلاة ، إن اعتبرت الموالة . وقال في التلخيص : هذا المشهور . قال في الرعاية الكبرى : ويرتبه غير الجنب ونحوه . ويواليه على المذهب فيهما » إن جرح في أعضاء الوضوء . وقدمه ابن رزين . واختاره القاضى وغيره . وجزم به في المستوعب وغيره وقيل : لا يجب ترتيب ولا موالة . اختاره المجد في شرحه . وصاحب الحاوي الكبير . قال ابن رزين في شرحه : وهو الأصح . قال المصنف : ويحتمل أن لا يجب هذا الترتيب . وعمله ومال إليه . قال الشيخ تقي الدين : ينبغي أن لا يرتب . وقال أيضا : لا يلزمه مراعاة الترتيب . وهو الصحيح من مذهب أحمد وغيره . وقال : الفصل بين أنها في أعضاء الوضوء يتمم ووجه . وأطلقهما في الفروع ، والفائق ، وابن تيم .

فعلى المذهب : يجعل محل التيمم في مكان العضو الذي يتمم بدلا عنه . فلو كان الجرح في وجهه ، لزمه التيمم . ثم يغسل صحيح وجهه ، ثم يكمل الوضوء . وإن كان الجرح في عضو آخر : لزمه غسل ما قبله . ثم كان الحكم فيه على ما ذكرنا في الوجه . وإن كان في وجهه ويديه ورجليه : احتاج في كل عضو إلى تيمم في محل غسله ، ليحصل الترتيب .

وعلى المذهب أيضا : يلزمه أن يغسل الصحيح مع التيمم لكل صلاة . وبطل تيممه مع وضوئه إذا خرج الوقت ، إن اعتبرت الموالة . صرح به الأصحاب .

وأما إن كان الجنب جريحاً : فهو مخير ، إن شاء تيمم للجرح قبل غسل الصحيح . وإن شاء غسل الصحيح وتيمم بعده .
قوله « وإن وجد ماءً يَكْفِي بَعْضَ بَدَنِهِ : لَزِمَهُ اسْتِعْمَالُهُ . وَيَتِيمٌ لِلْبَاقِي ، إِنْ كَانَ جُنُبًا » .

وهو الصحيح من المذهب ، وعليه الأصحاب . وقطع به أكثرهم . قال القاضى فى روايته : لا خلاف فيه فى المذهب . قال فى التلخيص : يلزمه فى الجنابة رواية واحدة . وعنه لا يلزمه استعماله . ويجزئه التيمم . حكاه ابن الزاغونى فمن بعده .
تفسير : فى قوله « لزمه استعماله للباقي » إشعار أن تيممه يكون بعد استعمال الماء . وهو صحيح . وهو المذهب . وعليه الأصحاب . وقال ابن الجوزى فى المذهب : فإن تيمم قبل استعمال الماء فى الجنابة جاز . وقال هو وغيره : يستعمله فى أعضاء الوضوء ، وينوى به رفع الحدثين .

قوله « وَإِنْ كَانَ مُحَدَّثًا فَهَلْ يَلْزِمُهُ اسْتِعْمَالُهُ ؟ عَلَى وَجْهَيْنِ » .
وأطلقها فى الهداية ، والمذهب ، والكافى ، والتلخيص ، والبلغة ، والنظم ، والحاويين ، والخلاصة ، والقواعد الفقهية ، وابن عبيدان ، وابن منبج فى شرحه وغيرهم . وحكى الجمهور الخلاف وجهين ، كالمصنف . وفى النوادر ، والرعاية : روايتين إحداهما : يلزمه استعماله . وهو المذهب . وعليه الجمهور . وجزم به فى الوجيز ، والعمدة ، والإفادات ، والمنور ، والمنتخب ، وغيرهم . واختاره ابن عبدوس فى تذكرته . وصححه فى التصحيح ، والمعنى ، والشرح ، والفروع ، وشرح المجد ، والمستوعب ، وابن تيم ، وابن رزين ، وجمع البحرين ، والفاائق ، وتجريد العناية وغيرهم . وقدمه فى المحرر ، والرعاية الكبرى ، وشرح ابن رزين ، وغيرهم . قال الزركشى : هذا أشهر الوجهين . واختاره القاضى وغيره .
والوجه الثانى : لا يلزمه استعماله . اختاره أبو بكر ، وابن أبى موسى . وقدمه فى الرعاية الصغرى .

تفسيه : قال بعضهم : أصل الوجهين : اختلاف الروايتين في الموالاة . نقله ابن تيميم وغيره . وقال المجد : يلزمه استعماله ، وإن قلنا : تجب الموالاة ، فهو كالجنب . وصححه ابن تيميم ، وصاحب مجمع البحرين . وردوا الأول بأصول كثيرة . وقيل : هذا يبنى على جواز تفريق النية على أعضاء الوضوء . واختاره في الرعاية الكبرى . فهذه ثلاث طرق .

وقال في القاعدة الثالثة والأربعين بعد المائة : على القول بأن من مسح على الخلف ثم خلعه : بجزئه غسل قدميه « لو وجد الماء في هذه المسألة بعد تيممه : لم يلزمه إلا غسل باقى الأعضاء .

فوائد

إمراها : إذا قلنا : لا يلزمه استعماله « فلا يلزمه إراقة على الصحيح من المذهب .

قلت : فيعائى بها . وسواء كان فى الحدث الأكبر أو الأصغر . وحكى ابن الزاغونى فى الواضح فى إراقة قبل تيممه روايتين .

الثانية : لو كان على بدنه نجاسة وهو محدث ، والماء يكتفى أحدهما : غسل النجاسة وتيمم للحدث . نص عليه . قاله الأصحاب . قال المجد : إلا أن تكون النجاسة فى محل يصح تطهيره من الحدث . فيستعمله فيه عنهما . ولا يصح تيممه إلا بعد غسل النجاسة بالماء ، تحقيقاً لشروطه . ولو كانت النجاسة فى ثوبه فكذلك فى أصح الروايتين . ويأتى ذلك فى آخر الباب .

الثالثة : قال فى الرعايتين : لو وجد تراباً لا يكفيه للتيمم « فقلت : يستعمله من لزمه استعمال الماء القليل « ثم يصلى « ثم يعيد الصلاة إن وجد ما يكفيه من ماء أو تراب . وإن تيمم فى وجهه ، ثم وجد ماءً طهوراً يكتفى بعض بدنه : بطل تيممه . قلت : إن وجب استعماله بطل ، وإلا فلا . انتهى .

قوله « وَمَنْ عَدِمَ الْمَاءَ لَزِمَهُ طَلَبُهُ فِي رَحْلِهِ وَمَا قَرُبَ مِنْهُ » .

هذا المذهب بشروطه . وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به كثير منهم . وعنه لا يلزمه الطلب . اختاره أبو بكر عبد العزيز ، وأبو الحسن التيمي . قاله ابن رجب في شرح البخاري .

تفصيل : محل الخلاف في لزوم الطلب : إذا احتمل وجود الماء وعدمه . أما إن تحقق عدم الماء : فلا يلزم الطلب ، رواية واحدة . قاله غير واحد . منهم : ابن تيميم . وإن ظن وجوده : إما في رحله ، أو رأى خضرة ونحوها : وجب الطلب ، رواية واحدة . قاله ابن تيميم . قال الزركشي : إجماعاً . وإن ظن عدم وجوده ، فالصحيح من المذهب : يلزمه الطلب . نص عليه . وعليه أكثر الأصحاب . وعنه لا يلزمه الطلب والحالة هذه . ذكرها في التبصرة .

فعلى المذهب - وهو لزوم الطلب حيث قلنا به - لو رأى ما يشك معه في الماء : بطل تيممه ، على الصحيح من المذهب . وقيل : لا يبطل ، كما لو كان في صلاة . قال في القروع : جزم به الأصحاب ، خلافاً لظاهر كلام بعضهم .

فائدتان

إحداهما : يلزمه طلبه من رفيقه ، على الصحيح من المذهب . وقيل : لا يلزمه . اختاره ابن حامد . وقيل : يلزمه إن دل عليه . اختاره المصنف .

الثانية : وقت الطلب : بعد دخول الوقت . فلا أثر لطلبه قبل ذلك . ويلزمه الطلب لوقت كل صلاة بشرطه .

فائدة : قوله « لزمه طلبه في رحله ، وما قرب منه » صفة الطلب : أن يفتش في رحله ما يمكن أن يكون فيه . ويسأل رفقته عن موارد ماء ، أو عن ماء معهم ليبيعوه له ، أو يبذلوه . كما تقدم .

ومن صفته : أن يسعى عن يمينه وشماله ، وأمامه ووراءه ، إلى ما قرب منه . مما عادة القوافل السعي إليه ، لطلب الماء والمرعى . وإن رأى خضرة ، أو شيئاً

يدل على الماء : قصده فاستبرأه . وإن رأى نَشْراً ، أو حائطاً : قصده ، واستبان ما عنده . فإن لم يجد فهو عادم له . وإن كان سائراً طلبه أمامه . قال في الرعاية : وإن ظنه فوق جبل بقربه علاه ، وإن ظنه وراءه فوجهان ، مع أمنه المذكور فيهما **قوله** ﴿ فَإِنْ دُلَّ عَلَيْهِ قَرِيْبًا لَزِمَهُ قَصْدُهُ ﴾ .

يعنى إذا دله ثقة . وهذا صحيح ، لكن لو خاف فوات الوقت لم يلزمه على الصحيح من المذهب . وعليه الأصحاب . وكلام المصنف مقيد بذلك . وعنه يلزمه **فائده** : القريب : ما عد قريباً عرفاً . على الصحيح . جزم به في الفروع . وتذكرة ابن رزين . وقيل : ميل . وقيل : فرسخ . وهو ظاهر كلام أحمد . وقيل : ما تتردد القوافل إليه في المرعى ونحوه . قال المجد : وتبعه ابن عبيدان ، وصاحب مجمع البحرين . وهو أظهر . وفسروه بالعرف ، وقيل : ما يلحقه القوت . ذكر الأخيرين في التلخيص ، وذكر الأربعة ابن تيم . وقيل : مد بصره . ذكره في الرعاية .

تنبيه : مفهوم قوله « قريباً » أنه لا يلزمه قصده إذا كان بعيداً . وهو صحيح . وهو المذهب مطلقاً . وعنه يلزمه إن لم يخف فوات الوقت . قال في التلخيص : ومن أصحابنا من اعتبر اشتراط القرب . قال : وكلامه محمول عندى على القرب . وقيل : وأطلقهما ابن تيم .

فوائد

إمراءها : لو خرج من بلده إلى أرض من أعماله الحاجة ، كالحرارة والاحتطاب ، والاحتشاش ، والصيد ونحو ذلك : حل الماء على الصحيح من المذهب . نص عليه . وقيل : لا يحمله . فعلى المنصوص : يتيمم إن فاتت حاجته برجوعه على الصحيح . وقيل : لا يجوز له التيمم . وعلى القول بالتيمم : لا يعيد على الصحيح من المذهب . يعيد ، لأنه كالمقيم .

ومحل هذا : إذا أمكنه حمله . أما إذا لم يمكنه حمله ، ولا الرجوع للوضوء إلا بتفويت حاجته : فله التيمم . ولا إعادة عليه على الصحيح من المذهب . وقيل : بلى . ولو كانت حاجته في أرض قرية أخرى . فلا إعادة عليه ، ولو كانت قرية . قاله الزركشي وغيره .

الثانية : لو مر بماء قبل الوقت « أو كان معه فأراقه ، ثم دخل الوقت وعدم الماء : صلى بالتيمم . ولا إعادة عليه . وإن مر به في الوقت وأمكنه الوضوء . قال المجد وغيره : ويعلم أنه لا يجد غيره ، أو كان معه فأراقه في الوقت ، أو باعه في الوقت « أو وهبه فيه : حرم عليه ذلك بلا نزاع . ولم يصح البيع والهبة على الصحيح من المذهب . جزم به القاضي ، وابن الجوزي « وأبو المعالي « والمجد ، وغيرهم . واختاره القاضي ، والمصنف ، والشارح . قال في الفروع : أشهرها لا يصح . قال ابن تيمم : لم يصح في أظهر الوجهين . وذلك لتعلق حق الله به . فهو عاجز عن تسليمه شرعاً .

[قلت : فيعابى بها] .

وقيل : يصح البيع ، والهبة . وهو احتمال لابن عقيل . وأطلقهما في الفائق فيهما . وأطلقهما في الهبة ، والتلخيص . ويأتى إذا آثر أبويه بالماء آخر الباب .

الثالثة : لو تيمم وصلى بعد إعدام الماء - في مسألة الإراقة ، والمرور ، والبيع ، والهبة - أو وهب له ماء فلم يقبله ، وتيمم وصلى بعد ماتلف . ففي الإعادة وجهان . وأطلقهما في الفروع ، وابن عبيدان ، وابن رزين ، والمغنى « والشرح .

وأطلقهما في الإراقة والهبة : في التلخيص ، والرعاية الصغرى « والحاوى الصغير . وأطلقهما في الإراقة ، والمرور : في الفائق ، والمغنى ، والشرح .

جزم في الإفادات بالإعادة في الإراقة « والهبة . وصححه في المستوعب . وقدمه في الرعاية الكبرى ، في المرور به والإراقة ، وفي الرعاية الصغرى في المرور به ،

قال المصنف ، والشارح : فإن تيمم مع بقاء الماء : لم يصح . وإن كان بعد تصرفه فهو كالإراقة . ونص في مجمع البحرين على عدم الإعادة في الكل . وقيل : يعيد إن أراقه . ولا يعيد إن مر به . وأطلقهن ابن تيمم .

قوله ﴿ وَإِنْ نَسِيَ الْمَاءَ بِمَوْضِعٍ يُمْكِنُهُ اسْتِعْمَالُهُ وَتَيَمَّمَ ، لَمْ يُجْزِهِ ﴾

هذا المذهب . وعليه جمهور الأصحاب . وقطع به كثير منهم . ونص عليه في رواية عبد الله ، والأثرم ، ومهنا ، وصالح ، وابن القاسم . كما لو نسي الرقبة فكفر بالصيام . وعنه يجرى . ذكرها القاضى في شرحه ، والمجرد في صلاة الخوف والآمدى ، والمجد ، وغيرهم . وعنه التوقف . حكاه ابن تيمم .

فأمره : الجاهل به كالناسى .

تفسير : محل كلام المصنف : فيما إذا ظهر الماء بموضع يظهر به تفریطه وتقصيره في طلبه . بأن يجده في رحله وهو في يده ، أو يبتز بقر به أعلامها ظاهرة . فأما إن ضل عن رحله ، وفيه الماء ، وقد طلبه ، أو كانت البئر أعلامها خفية ، ولم يكن يعرفها : فالصحيح من المذهب : أنه يجزئه التيمم . ولا إعادة عليه ، لعدم تفریطه وعليه الجمهور . وقيل : يعيد . واختاره القاضى في البئر في موضع من كلامه . وأطلقهما ابن تيمم ، فيما إذا ضل عن رحله .

وأما إذا أدرج الماء في رحله ، ولم يعلم به ، أو ضل موضع البئر التي كان يعرفها . فقيل : لا يعيد . اختاره أبو المعالى في النهاية في المسألة الأولى . فقال : الصحيح الذى قطع به : أنه لا إعادة عليه . لأنه لا يعد في هذه الحالة مفرطاً . وصححه في الرعاية الكبرى في الثانية . وكذلك المصنف ، والشارح . وقيل : يعيد . واختاره وصححه المجد ، وصاحب مجمع البحرين ، والحاوى الكبير في الأولى . وهو ظاهر كلام أحمد فيها . وقدم ابن رزين في الثانية : أنه كالناسى . وأطلقهما في الفروع ، وابن عبيدان ، وابن تيمم . وأطلقهما في الثانية في مجمع البحرين . وأطلقهما في الأولى في الرعاية .

وأما إذا كان الماء مع عبده ، ولم يعلم به السيد ، ونسى العبد أن يعلمه حتى صلى بالتييم . فقيل : لا يعيد . لأن التفريط من غيره . وقيل : هو كنسيانه . قال في الفائق : يعيد إذا جهل الماء ، في أصح الوجهين . وأطلقهما في الفروع ، والرعاية الكبرى ، وابن تيميم ، وابن عبيدان ، والمغني ، والشرح ، وابن رزين .
قوله ﴿ وَيَجُوزُ التَّيْمُ لِجَمِيعِ الْأَحْدَاثِ ، وَالنَّجَاسَةِ عَلَى جُرْحٍ تَضُرُّهُ إِزَالَتُهَا ﴾ .

يجوز التيمم لجميع الأحداث بلا نزاع ، ويجوز التيمم للنجاسة على جرح تضره إزالتها ، ولعدم الماء على الصحيح من المذهب فيهما . والله أعلم . وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به كثير منهم . وهو من المفردات . وعنه لا يجوز التيمم لها . قال في الفائق : وفيه وجه لا يجب التيمم لنجاسة البدن مطلقاً ، ونصره شيخنا . وهو المختار . انتهى . وقال ابن أبي موسى : لا يشرع التيمم لنجاسة البدن لعدم الماء . قال ابن تيميم : قال بعضهم : لا يتيمم لنجاسة أصلاً ، بل يصلى على حسب حاله .
قوله ﴿ وَإِنْ تَيَّمَّ لِلنَّجَاسَةِ لَعَدَمِ الْمَاءِ ، وَصَلَّى : فَلَا إِعَادَةَ عَلَيْهِ ، إِلَّا عِنْدَ أَبِي الْخَطَّابِ ﴾ .
يعنى إذا كانت على بدنه .

واعلم أن الصحيح من المذهب : أنه لا يلزم من تيمم للنجاسة على بدنه إعادة لعدم الماء ، سواء كانت على جرح أو غيره . وعليه جماهير الأصحاب . ونص عليه . قال في الفروع : اختاره الأكثر . قال الشارح . قاله أصحابنا . وكذا قال في الهداية ، وغيرها . قال ابن عبيدان : وهو الصحيح والمنصوص عن أحمد . قال في مجمع البحرين : هذا أصح الروايتين . قال في النظم : هذا أشهر الروايتين . قال في تجريد العناية : لا يعيد على الأظهر . قال ابن تيميم : لا إعادة . نص عليه . اختاره ابن عبدوس في تذكرته ، والشيخ تقي الدين . وجزم به في الوجيز ،

وغيره . وقدمه في الفروع ، والمستوعب ، والخلاصة ، والرايتين ، والحاويين ، وغيرهم . وجزم به في الهداية ، فيما إذا كان على جرحه نجاسة تضره إزالتها . وعند أبي الخطاب : عليه الإعادة . يعني : إذا تيمم للنجاسة لعدم الماء . وهو رواية عن أحمد . وذكر في الكافي قول أبي الخطاب ، ثم قال : وقيل : في الإعادة روايتان . وعنه يعيد في المسألتين . وعنه يعيد في الحضر . وأطلق الإعادة مطلقاً ، وعدمها مطلقاً في الفائق .

تفصيل : قال في الحرر : وإذا لم يجد من يبدنه نجاسة ماء تيمم لها . فإن عدم التراب صلى . وفي الإعادة روايتان . فإن قلنا : يعيد ، فهل يعيد إذا تيمم لها ؟ على وجهين [انتهى . والصحيح : عدم الإعادة . قال المجد : نص عليه ، وشهره الناظم . وصححه في تصحيح الحرر ، وباتخاذ عدم الماء والتراب] .

قال ابن تيمم : الخلاف في الإعادة هنا فرع على القول بوجوب الإعادة إذا صلى بنجاسة لا يقدر على إزالتها من غير تيمم ، ذكره بعض أصحابنا . وقال بعضهم : لا يتيمم لنجاسة أصلاً ، بل يصلى على حسب حاله . وفي الإعادة روايتان . وقال ابن عبيدان - بعد أن حكى الخلاف في الإعادة إذا تيمم للنجاسة لعدم الماء وصلى - هذان الوجهان فرع على رواية إيجاب الإعادة على من صلى بالنجاسة عاجزاً عن إزالتها ، وعن التيمم لها . فأما إذا قلنا : لا إعادة هناك ، فلا إعادة مع التيمم وجهاً واحداً . انتهى .

تفصيل : مفهوم قوله ﴿ ويجوز التيمم لجميع الأحداث ، والنجاسة على جرح ﴾ أنه لا يجوز التيمم للنجاسة على ثوبه . وهو صحيح . وهو المذهب . وعليه الأصحاب . وقال ابن عقيل : متى قلنا : يجزى ذلك أسفل الخف والحذاء من النجاسة بالأرض : فقد دخل الجأء في غير البدن . قال في الرعاية ، وقيل : يجوز ذلك . وهو بعيد . قال ابن عبيدان : أراد بذلك قول ابن عقيل . قال في الفروع وحكى قوله . انتهى .

وأما المكان : فلا يتيمم له ، قولاً واحداً . ويأتى إذا كان محدثاً وعليه نجاسة : هل يجزىء تيمم واحد أم لا ؟ وهل تجب النية للتيمم للنجاسة أم لا ؟ قوله ﴿ يَجِبُ تَعْيِينُ النِّيَّةِ لِمَا تَيَمَّمَ لَهُ مِنْ حَدَثٍ أَوْ غَيْرِهِ ﴾ .

فائدة : يلزمه قبل التيمم أن يخفف من النجاسة ما أمكنه بمسحه ، أو حتّاه بالتراب ، أو غيره . قاله الأصحاب . قال فى المستوعب : يمسحها بالتراب حتى لا يبقى لها أثر .

قوله ﴿ وَإِنْ تَيَمَّمَ فِي الْحَضَرِ خَوْفًا مِنَ الْبَرْدِ وَصَلَّى . ففَى وَجُوبِ الْإِعَادَةِ رَوَاتَانِ ﴾ .

يعنى إذا قلنا : يجوز التيمم على ما تقدم . وأطلقهما فى الهداية ، والمذهب ، والكافى ، والخلاصة ، والشرح ، وابن تيمم ، وشرح ابن منجا ، وابن عبيدان ، وغيرهم .

إمراهما : لا إعادة عليه . وهو المذهب . صححه فى التصحيح ، والمغنى ، وابن رزين . قال فى النظم : هذا أشهر القولين . قال فى إدراك الغاية ، وتجريد العناية : لم يعد على الأظهر . واختاره ابن عبدوس فى تذكرته . وجزم به فى الوجيز وغيره . وقدمه فى الفروع ، والحرر ، والمستوعب ، والرايعتين ، والفائق . واختاره الشيخ تقى الدين .

والثانية : عليه إعادة ، كالتدرة على تسخينه . قال فى الحاويين : أعاد فى أصح الروايتين .

تنبيه : مفهوم كلام المصنف : أنه لو تيمم خوفاً من البرد فى السفر : أنه لا إعادة عليه . وهو صحيح . وهو المذهب . وعليه الأصحاب . وجزم به فى الكافى ، والحرر ، والوجيز ، والمستوعب ، والهداية ، وغيرهم . وقدمه فى الفروع وغيره . وعنه عليه إعادة . وأطلقه ابن تيمم .

تنبيه : حيث قلنا : يعيد هنا . فهل الأولى فرضه ، أو الثانية ؟ فيه وجهان .
وأطلقهما في الفروع ، والرعاية الكبرى .
أحدهما : الأولى فرضه . والثاني : الثانية فرضه .

قلت : هذا الأولى ، وإلا لما كان في الإعادة كبير فائدة . [ثم وجدته
جزم به في الفصول . ونقله عن القاضى] ويأتى قريباً إذا عدم الماء والتراب .
وقلنا : يعيد ، هل الأولى ، أو الثانية فرضه ؟ .

قوله ﴿ وَلَوْ عَدِمَ الْمَاءُ وَالتُّرَابُ صَلَّى عَلَى حَسَبِ حَالِهِ ﴾ .

الصحيح من المذهب : وجوب الصلاة عليه والحالة هذه ، فيفعالها وجوباً
في هذه الحالة . وعليه الأصحاب . وعنه يستحب . وعنه تحرم الصلاة حينئذ
فيقضيها . فعلى المذهب : لا يزيد على ما يحزىء في الصلاة . وهو المذهب . وعليه
الأصحاب . وقال الشيخ تقي الدين : يتوجه لو فعل ما شيا . لأنه لا تجزيه مع
العجز ، ولأن له أن يزيد على ما يحزىء في ظاهر قولهم . قال في الفتاوى المصرية :
له فعل ذلك على أصح القولين . قال في الفروع : كذا قال . ثم قال : وقد جزم
جده وجماعة بخلافه .

قلت : قال في الرعايتين ، والحاويين : يقرأ الجنب فيها ما يحزىء فقط .
وقال في الرعاية الكبرى أيضاً : ولا يتنفل . ثم قال : قلت : ولا يزيد
على ما يحزىء في طمأنينة ركوع وسجود ، وقيام وقعود ، وتسبيح وتشهد ، ونحو
ذلك . وقيل : ولا يقرأ جنب في غير صلاة فرض شيئاً مع عدمهما . انتهى . قال
ابن تيمم : ولا يقرأ في غير صلاة إن كان جنباً .

قوله ﴿ وَفِي الْإِعَادَةِ رَوَاتَانِ ﴾ .

وأطلقهما في الجامع الصغير ، والهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ،
والكافي ، والمحزر ، وابن تيمم ، وغيرهم .

إحداها : لا يعيد . وهو المذهب صححها في التصحيح ، والمصنف ، والشارح ،
والجد ، وصاحب مجمع البحرين . والفائق . قال الناظم : هذا المشهور . واختاره
ابن عبدوس في تذكرته ، والشيخ تقي الدين . ونصره ابن عبيدان وغيره . وجزم
به ناظم المفردات ، وهو منها . وقدمها في الفروع .

والرواية الثانية : يعيد . قال في الفروع : نقله واختاره الأكثر . قال في الرعاية
الكبرى : أعاد ، على الأقيس . وقال في الرعاية الصغرى : وأعاد في رواية .
وجزم به في الإفادات .

فعلى القول بالإعادة : لو وجد تراباً تيمم ، وأعاد على الصحيح . نص عليه .
زاد بعض الأصحاب : يسقط به الفرض . وقيل : لا يعيد بوجدان التراب . فعلى
النصوص : إن قدر فيها عليه خرج ، وإن لم يقدر فهو كمتيم يجد الماء على ما يأتي .

فوائد

منها : على القول بالإعادة : الثانية فرضه على الصحيح . جزم به ابن تيمم ، وابن
حمان . وقدمه في الفروع . وقال أبو المعالي : وقيل : الأولى فرضه . وقيل :
هما فرضه . واختاره الشيخ تقي الدين في شرح العمدة . وقيل : إحداها
فرضه لا بعينها .

ومنها : لو أحدث من لم يجد ماء ولا تراباً بنوم أو غيره في الصلاة بطلت
صلاته . جزم به في الفروع . وقال ابن تيمم : ذكره بعض أصحابنا . واقتصر عليه .
وقال في الرعاية : وقيل : إن وجد المصلى الماء أو التراب - وقلنا : تعاد مع دوام
العجز - خرج منها ، وإلا أتمها إن شاء .

وقال أيضاً : وهل تبطل صلاته بخروج الوقت وهو فيها ؟ فيه روايتان .

قلت : الأولى : عدم البطالان بخروج الوقت وهو فيها .

قال في الفائق : ومن صلى على حسب حاله اختص مبطلها بحالة الصلاة .
وقال في الفروع : وتبطل الصلاة على الميت إذا لم يغسل . ولا يتيمم بغسله مطلقاً .

وتعاد الصلاة عليه به . والأصح : وبلتيم ، ويجوز نبشه لأحدهما مع أمن نفسه .
ومنها : لو كان به قروح لا يستطيع معها مسّ البشرة بوضوء ولا يتيم . فإنهما
يسقطان عنه ، ويصلى على حسب حاله . وفي الإعادة روايتان . لأنه عذر نادر غير
متصل . ذكره المجد في شرحه .

وهذه المسألة في الإعادة : كمن عدم الماء والتراب . ذكره في الشرح ،
والقروع ، وابن تيم ، وغيرهم . فالحكم هنا كالحكم هناك .

قوله « ولا يجوز التيمم إلا بتراب طاهر » له غبارٌ يعلق باليد .
هذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به كثير منهم . وعنه يجوز
بالسبغة أيضاً . وعنه بالرمل أيضاً . واختاره الشيخ تقي الدين . وقيد القاضى وغيره
جواز التيمم بالرمل والسبغة : بأن يكون لها غبار ، وإلا فلا يجوز ، رواية
واحدة . وقال صاحب النهاية : يجوز التيمم بالرمل مطلقاً . نقلها عنه أكثر
الأصحاب . ذكره ابن عيدين . وعنه يجوز التيمم بهما عند العدم . واختاره ابن
عبدوس في تذكرته . وعنه يجوز التيمم أيضاً بالنورة والجص . نقلها ابن عقيل .
وقيل : يجوز بما تصاعد على الأرض لا بعدم على الأصح . قال ابن أبى موسى : يتيم
عند عدم التراب بكل طاهر تصاعد على وجه الأرض ، مثل الرمل ، والسبغة ،
والنورة ، والكحل ، وما في معنى ذلك . ويصلى . وهل يعيد ؟ على روايتين .
واختار الشيخ تقي الدين : جواز التيمم بغير التراب من أجزاء الأرض إذا لم يجد
تراباً . وهو رواية عن أحمد .

تنبيه : مراده بقوله « بتراب طاهر » التراب الطهور ، ومراده . غير التراب
المحترق . فإن كان محترقاً لم يصح التيمم به . على الصحيح من المذهب . وقيل : يجوز .
تنبيه : شمل قوله « بتراب » لو ضرب على يد أو على ثوب ، أو بساط ،
أو حصير ، أو حائط ، أو صخرة ، أو حيوان ، أو برذعة حمار ، أو شجر ، أو خشب ،

أو عِدْل ، أو شعر ، ونحوه : مما عليه غبار طهور يعلق بيده . وهو صحيح .
قاله الأصحاب .

فوائد

منها : أعجب الإمام أحمد حمل التراب لأجل التيمم . وعند الشيخ تقي الدين
وغيره : لا يحمله « قال في الفروع : وهو أظهر .
قلت : وهو الصواب . إذ لم ينقل عن الصحابة ولا غيرهم من السلف فعل
ذلك مع كثرة أسفارهم .

ومنها : لا يجوز التيمم بالطين . قال القاضى : بلا خلاف . انتهى . لكن
إن أمكنه تجفيفه والتيمم به قبل خروج الوقت لزمه ذلك . ولا يلزمه إن خرج
الوقت على الصحيح من المذهب . وقيل : يلزمه وإن خرج الوقت ، وهو
احتمال في المغنى .

ومنها : لو وجد ثلجاً ولم يمكن تذويبه ، لزمه مسح أعضائه به على الصحيح
من المذهب . نص عليه . وقيل : لا يلزمه . قال القاضى : مسح الأعضاء بالثلج
مستحب غير واجب . وقدمه في الرعاية الكبرى . وإن كان يجري إذا مس
يده : وجب ، ولا إعادة . ونقل المروذى : لا يتيمم بالثلج .

فعلى المذهب : فى إعادة روايتان . وأطلقهما فى الفروع .

إحداها : يلزمه . قدمه ابن عبيدان فى الرعاية الكبرى ، وابن تيمم .
والثانية : لا يلزمه .

ومنها : لو نحت الحجارة كالسكدن ، والمرمر ونحوهما ، حتى صار تراباً : لم يحز
التيمم به « وإن دق الطين الصلب ، كالأرمنى : جاز التيمم به . لأنه تراب . وقال
فى الرعاية الكبرى : ويصح فى الأشهر بتراب طين يابس خراسانى ، أو أرمنى ،
ونحوهما . وقيل : ما كول قبل طبخه . وقيل : وبعده . وفيه بعد . انتهى .

قوله ﴿وإن خالطه ذُو غبار، لا يجوز التيمم به، كالجُصِّ ونحوه، فهو كالماء إذا خالطته الطَّاهِرَاتُ﴾.

هذا المذهب . وعليه الجمهور ، منهم القاضي « وأبو الخطاب » وغيرهما . وجزم به في النهاية ، والمستوعب ، والخلاصة ، والتلخيص ، والوجيز ، والرعاية الصغرى ، والحاوئ الصغير وغيرهم . وقدمه في الفروع ، والرعاية الكبرى ، ومجمع البحرين . وقيل : لا يجوز التيمم به إذا خالطه غيره مطلقاً . اختاره ابن عقيل ، والمجد في شرحه . قال ابن تيمم ، وابن حمدان : وهو أقيس . وصححه في مجمع البحرين . وأطلقهما الزركشي ، والمذهب . وقيل : يجوز ، ولو خالطه غيره مطلقاً . ذكره في الرعاية .

فائدة : لا يجوز التيمم من تراب مقبرة تكرر نبشها . فإن لم يتكرر جاز على الصحيح من المذهب . قطع به المصنف ، والمجد ، والشارح ، وغيرهم . وقيل : لا يصح . وقيل : يجوز ولو خالطه غيره مطلقاً .

تنبيه : قوله ﴿فهو كالماء﴾ اعلم أن التراب كالماء في مسائل :

منها : ما تقدم .

ومنها : لا يجوز التيمم بتراب مغطوب . قاله الأصحاب . قال في الفروع : وظاهره ولو بتراب مسجد ، ثم قال : ولعله غير مراد .

[وقال في باب صفة الحج والعمرة في « فصل ، ثم يدفع بعد الغروب إلى مُزدلفة » وفي الفصول : إن رمى بحصى المسعى : كره وأجزأ . لأن الشرع نهى عن إخراج ترابه . فدل أنه لو لم يصح أجزأ ، وأنه يلزم من منعه المنع] .

ومنها : لا يجوز التيمم بتراب قد تيمم به . لأنه صار مستعملاً كالماء . وهذا الصحيح في المذهب . وقيل : يجوز التيمم به مرة ثانية ، كما لو لم يتيمم منه على أصح الوجهين فيه .

فائدة : لا يكره التيمم بتراب زمزم مع أنه مسجد . قاله في الفروع . والرعاية

تغييرها

أمرهما : ظاهر قوله ﴿وَقَرَأْنَاهُ أَرْبَعَةً﴾ مسح جميع وجهه أنه يجب مسح ما تحت الشعر الخفيف . وهو أحد الوجهين . قال في المذهب : محل التيمم جميع ما يجب غسله من الوجه ، ما خلا الأنف والقم .

والوجه الثاني : لا يجب مسح ذلك . وهو الصحيح من المذهب . قطع به في المغني ، والشرح ، وجمع البحرين ، وابن رزين . وقدمه ابن عبيدان . وهو الصواب . وأطلقهما في الفروع ، وابن تيمم . قال في الرعاية الكبرى : ويمسح ما أمكن مسحه من ظاهر وجهه ولحيته . قيل : وما نزل عن ذقنه .
والثاني : مراده بقوله «مسح جميع وجهه» سوى المضمضة والاستنشاق قطعاً ، بل يكره .

قوله ﴿وَالترتيبُ وَالْمُوَالاةُ عَلَى إِحْدَى الرّوَايَتَيْنِ﴾

الصحيح من المذهب : أن حكم الترتيب والموالاتة هنا : حكمهما في الوضوء على ما تقدم . وعليه جمهور الأصحاب . وقيل : هما هنا سنة ، وإن قلنا : هما في الوضوء فرضان . وقيل : الترتيب هنا سنة فقط ، وهو ظاهر كلام الخرقى . لأنه ذكر الترتيب في الوضوء ، ولم يذكره هنا . قال المجد في شرحه : قياس المذهب عندى : أن الترتيب لا يجب في التيمم ، وإن وجب في الوضوء . لأن بطون الأصابع لا يجب مسحها بعد الوجه في التيمم بالضربة الواحدة ، بل يعتد بمسحها معه . واختاره في الفائق . قال ابن تيمم : وهو أولى . قال في الحاوى الكبير : إن يتم بضر بتين وجب الترتيب ، وإن يتم بضرمة لم يجب .

قال ابن عقيل : رأيت التيمم بضرمة واحدة قد أسقط ترتيباً مستحقاً في الوضوء ، وهو أنه يعتد بمسح باطن يديه قبل مسح وجهه .

فائرة : قدر الموالاتة هنا : بقدرها زماناً في الوضوء عرفاً . قاله في المغني « والرعاية

تفيس : محل الخلاف في الترتيب والموالة : في غير الحدث الأكبر . فأما الحدث
الأكبر : فلا يجبان له على الصحيح من المذهب ، وعليه الجمهور . وقدمه في
الفروع ، وابن عبيدان . وقيل : يجبان فيه أيضاً . ويحتمله كلام المصنف عليه . وقدمه
في الرعاية . واختاره أبو الحسين . وأبطله المجد في شرحه . وقيل : تجب الموالة
فيه فقط . قال ابن تيم : هذا القول أولى .

تفيس : ظاهر كلامه هنا : أن التسمية ليست من فرائض التيمم . وهو ماش
على ما اختاره في أنها لا تجب في الوضوء . وكذلك عنده في التيمم .
واعلم أن الصحيح من المذهب : أن حكم التسوية هنا حكمها على الوضوء
على ما تقدم . وعليه جماهير الأصحاب . وعنه أنها سنة . وإن قلنا : بوجوبها في
الوضوء والغسل . وهو ظاهر كلام المصنف هنا . وقدمه في إدراك الغاية ، مع
تقديمه في الوضوء أنها فرض .

فوائد

الأولى : لو يَمَّمْه غيره فحكمه حكم مالو وضأه غيره ، على ما تقدم في آخر
باب الوضوء . على الصحيح من المذهب . وعليه أكثر الأصحاب . واختار الآجری
وغيره : لا يصح هنا ، لعدم قصده .

الثانية : لو نوى وصمّد وجهه للريح فعمّ التراب جميع وجهه : لم يصح على
الصحيح من المذهب . اختاره المصنف ، وابن عقيل . وقدمه في الكافي . وهو
ظاهر كلام الخرقى . وقيل : يصح . اختاره القاضي ، والشریف أبو جعفر ،
وصاحب المستوعب ، والتلخيص والمجد ، والحاوى الكبير ، ومجمع البحرين .
وقدمه في الرعاية الكبرى . وأطلقهما في الشرح ، والزرکشی ، والمذهب . وقيل :
إن مسح أجزأ ، وإلا فلا . وجزم به في الفائق [وقدمه في الرعاية الكبرى .
واختاره ابن عقيل ، والشارح] .

قلت : وهذا الصحيح قياساً على مسح الرأس .
وصحح في المغنى عدم الإجزاء إذا لم يمسح ، ومع المسح حكى احتمالين . وأطلقهن
في الفروع ، وابن تيميم ، وابن عبيدان .

الثالثة : لو سَفَتَ الريح غباراً . فمسح وجهه بما عليه : لم يصح . وإن فصله ثم
رده إليه ، أو مسح بغير ما عليه : صح . وذكر الأزرعى : إن نقله من اليد إلى
الوجه ، أو عكسه بنية : فقيه تردد . ويأتى إذا تيمم بيد واحدة ، أو بعض يد .
أو بخرقة ونحوه ، بعد قوله « والسنة في التيمم أن ينوى » .

قوله ﴿ وَيَجِبُ تَعْيِينُ النِّيَّةِ لِمَا يَتَيَّمُ لَهُ : مِنْ حَدَثٍ أَوْ غَيْرِهِ ﴾

فشمل التيمم للنجاسة . فتجب النية لها على الصحيح من الوجهين . صححه
المجد ، وفي مجمع البحرين ، وقدمه ابن عبيدان « وفي المغنى ، والشرح في موضع .
وهذا احتمال القاضى . وقيل : لا تجب النية لها كبذله . وهو الغسل ، بخلاف تيمم
الحدث . وهو احتمال لابن عقيل [في الفروع : والمنع اختاره ابن حامد ، وابن
عقيل ، والظاهر : أنه أراد منع الصحة] وأطلقهما الفروع ، والرعاية ، وابن تيميم .
والفائق ، وفي المغنى ، والشرح ، في موضع .

فعلى الأول : يكفيه تيمم واحد . وإن تعددت مواضعها إن لم يكن محدثاً ،
وإن كان محدثاً وعليه نجاسة فيأتى بعد هذا .

قوله ﴿ فَإِنْ نَوَى جَمِيعَهَا جَازَ ﴾ .

هذا المذهب مطلقاً . وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به كثير منهم . وقال
ابن عقيل : إن كان عليه حدث ونجاسة : هل يكتفى بتيمم واحد ؟ ينبغي على
تداخل الطهارتين فى الغسل . فإن قلنا : لا يتداخلان ، فهنا أولى . لكونهما
من جنسين . وإن قلنا : يتداخلان هناك . فالأشبه عندى : لا يتداخلان هنا ،
كالكفارات والحدود إذا كانتا من جنسين . وأطلقهما ابن تيميم .

قوله ﴿وَإِنْ نَوَى أَحَدُهُمَا لَمْ يُجْزِ عَنِ الْآخَرِ﴾

اعلم أنه إذا كانت عليه أحداث . فتارة تكون متنوعة عن أسباب أحد الحدين ، وتارة لا تتنوع . فإن تنوعت أسباب أحدهما ، ونوى بعضها بالتيمم . فإن قلنا في الوضوء : لا يجزئه عما لم ينوه . فهنا بطريق أولى . وإن قلنا : يجزئ هناك أجزاء هنا على الصحيح . صححه المجد في شرحه ، وصاحب مجمع البحرين . وقدم في الفائق ، والرعاية الكبرى في الحدث الأكبر . وقيل : لا يجزئ هنا . فلا يحصل له إلا ما نواه . ولو قلنا يرتفع جميعها في الوضوء لأن التيمم مبيح ، والوضوء رافع . وهو ظاهر كلام المصنف هنا . وجزم به في الحدث الأكبر في الرعاية الصغرى . وأطلقهما في القروع ، وابن تيمم ، وابن عبيدان . وقيل : إن كانا جنابة وحيضاً أو نفاساً : لم يجزه ، وصححه بعضهم .

فأمراته

إمدهما : لو تيمم للجنابة دون الحدث : أبيح له ما يباح للمحدث : من قراءة القرآن ، واللبث في المسجد . ولم تبح له الصلاة ، والطواف ، ومس المصحف . وإن أحدث لم يؤثر ذلك في تيممه . وإن تيمم للجنابة والحدث ، ثم أحدث بطل تيممه للحدث ، وبقي تيمم الجنابة بحاله . ولو تيممت بعد طهرها من حيضها لحدث الحيض . ثم أجنب لم يحرم وطؤها . على الصحيح من المذهب . وصححه المصنف وغيره . وقال ابن عقيل : إن قلنا كل صلاة تحتاج إلى تيمم ، احتاج كل وطء إلى تيمم يخصه .

الثانية : صفة التيمم : أن ينوى استباحة ما يتيمم له على الصحيح من المذهب وعليه جماهير الأصحاب . وقيل : يصح بنية رفع الحدث . فعلى المذهب : يعتبر معه تعيين ما يتيمم له قبل الحدث . على الصحيح من المذهب . وقيل : إن ظن فائتة ،

فلم تكن ، أو بان غيرها : لم يصح . قال في الفروع : وظاهر كلام ابن الجوزي : إن نوى التيمم فقط صلى نفلاً . وقال أبو المعالي : إن نوى فرض التيمم ، أو فرض الطهارة : فوجهان .

قوله ﴿ وَإِنْ نَوَى نَفْلاً ، أَوْ أَطْلَقَ النِّيَّةَ لِلصَّلَاةِ : لَمْ يُصَلِّ إِلَّا نَفْلاً ﴾ وهذا المذهب . وعليه جمهور الأصحاب . وقطع به كثير منهم . وقال ابن حامد : إن نوى استباحة الصلاة وأطلق : جاز له فعل الفرض والنفل . وخرجه المجد وغيره . وعنه من نوى شيئاً له فعل أعلى منه . قوله ﴿ وَإِنْ نَوَى فَرَضاً فَلَهُ فَعْلُهُ وَاجْتَمُعَ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ وَقَضَاءُ الْفَوَائِتِ ﴾ .

به على الصحيح من المذهب . وعليه الجمهور . وقيل : لا يجمع في وقت الأولى . قال ابن تيمم : له الجمع في وقت الثانية . وفي الجمع في وقت الأولى وجهان . أحدهما : الجواز . وعنه لا يجمع به بين فرضين . ولا يصلى به فائتين . نص عليه في رواية ابن القاسم ، وبكر بن محمد . ذكره ابن عبيدان . واختاره الآجری . قال في الرعاية وغيرها : وعنه يجب التيمم لكل صلاة فرض . فعليها : له فعل غيره مما شاء حتى يخرج الوقت . وفي الفروع : لو خرج الوقت - وفيه نظر - من النوافل ، والطواف ، ومس المصحف والقراءة ، واللبث في المسجد ، إن كان جنباً ، والوطء إن كانت حائضاً على الصحيح . صححه المجد وغيره . وقدمه في الفروع ، وابن عبيدان ، وجمع البحرين عليها . وذكر في الانتصار وجهاً : أن كل نافلة تفتقر إلى تيمم . وقال : هو ظاهر نقل ابن القاسم ، وبكر بن محمد . ذكره في الفروع . وقال ابن عقيل : لا يباح الوطء بتيمم الصلاة على هذه الرواية ، إلا أن يطأ قبلها ، ثم لا تصلى به ، وتيمم لكل وطء . وتقدم بعض ذلك عنه قريباً .

وقال ابن الجوزي في المذهب ، فعليها : لو تيمم لصلاة الجنابة . فهل يصلى به

أخرى ؟ على وجهين . قال في الفروع : وظاهر كلام غير واحد : إن تعييننا لم يصل ، وإلا صلى . انتهى .

وعليها أيضاً : لو كان عليه صلاة من يوم لا يعلم عينها : لزمه خمس صلوات ، يتيمم لكل صلاة . جزم به ابن تيمم ، وابن عبيدان . وقيل : يجزئه تيمم واحد . وأطلقهما في الفروع . قال في الرعاية — بعد أن حكى الرواية — قلت : فعليها من نسي صلاة فرض من يوم « كفاه لصلاة الخمس تيمم واحد . وإن نسي صلاة من صلاتين » وجعل عينها أعادهما بتيمم واحد » وإن كانتا متفقتين من يومين ، وجعل جنسهما : صلى الخمس مرتين بتيممين . وكذلك إن كانتا مختلفتين من يوم وجعلهما . وقيل : يكفي صلاة يوم بتيممين . وإن كانتا مختلفتين من يوم ، فلكل صلاة تيمم . وقيل في المختلفتين من يوم أو يومين : يصلى الفجر ، والظهر ، والعصر ، والمغرب بتيمم . والظهر ، والعصر ، والمغرب » والعشاء بتيمم آخر . انتهى .

وعلى الوجه الذي ذكره في الانتصار : لو نسي صلاة من يوم : صلى الخمس بتيمم لكل صلاة . قاله في الرعاية .

وأما جواز فعل التنفل ، إذا نوى بتيممه الفرض : فهو المذهب مطلقاً . وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به كثير منهم . وقيل : لا يجوز له التنفل به إلا إذا عين الفرض الذي يتيمم له . وعنه : لا يتنفل قبل الفريضة بغير الرتبة .

وتقدم الوجه الذي ذكره في الانتصار : أن كل نافلة محتاج إلى تيمم .

تنبيه : ظاهر قوله « **وَالْتَنَفَّلُ إِلَى آخِرِ الْوَقْتِ** » أن التيمم يبطل بخروج

الوقت . وهو صحيح . وهو المذهب . وقيل : لا يبطل إلا بدخول الوقت . ويأتي الكلام على ذلك بآتم من هذا عند قوله « **وبطل التيمم بخروج الوقت** » .

تنبيه : أقادنا المصنف رحمه الله تعالى بقوله « **وإن نوى فرضاً فله فعله** » ، والجمع بين الصلاتين « وقضاء الفوائت والنوافل » أن من نوى شيئاً استباح فعله . واستباح ما هو مثله أو دونه . ولم يستبح ما هو أعلى منه . وهو صحيح . وهو المذهب .

وعليه جمهور الأصحاب. فهذا هو الضابط في ذلك. وقيل: من نوى الصلاة لم يباح له فعل غيرها. قال في الرعاية وقيل: من نوى الصلاة لم يباح له غيرها، والقراءة فيها. وأن من نوى شيئاً لم يباح له غيره. قال: وفيها بعد. وعنه يباح له أيضاً فعل ما هو أعلى مما نواه. وقيل: إن أطلق النية: صلى فرضاً. وتقدم هو والذي قبله قريباً. فعلى المذهب: النذر دون ماوجب بالشرع على الصحيح.

وقال الشيخ تقي الدين ظاهر كلامهم: لافرق بين ماوجب بالشرع وماوجب بالنذر. انتهى. وفرض الكفاية دون فرض العين. وفرض جنازة أعلى من النافلة على الصحيح. وقيل: يصليها بتيمم نافلة. اختاره ابن حامد. وقال الشيخ تقي الدين: يتخرج أن لا يصلى نافلة بتيمم جنازة. ويباح الطواف بتيمم النافلة على المشهور في المذهب. كس المصحف. قال الشيخ تقي الدين: ولو كان الطواف فرضاً.

وقال أبو المعالي: ولا تباح نافلة بتيممه لمس المصحف، وطواف ونحوهما. على الصحيح من المذهب. وقيل: بلى. وإن تيمم جنب للقراءة، أو لمس مصحف، فله اللبث في المسجد. وقال القاضي: له فعل جميع النوافل. لأنها في درجة واحدة وعلى الأول: يتيمم لمس المصحف. فله القراءة، لا العكس. ولا يستباح لمس المصحف. والقراءة بتيممه للبث. وقيل: في القراءة وجهان. ويباح اللبث ومس المصحف والقراءة بتيممه للطواف، لا العكس على الصحيح. وقيل: العكس بلى، على الصحيح.

وإن تيمم لمس المصحف، ففي جواز فعل نفل الطواف: وجهان. وأطلقهما في الفروع، وابن تيمم، والرعاية. وابن عبيدان. قلت: الصواب عدم الجواز. لأن جنس الطواف أعلى من لمس المصحف كذا نقله ابن عبيدان.

وقال المصنف في المغنى، وتبعه الشارح. وابن عبيدان: إن تيمم جنب

لقراءة . أو لبث ، أو مس مصحف : لم يستبح غيره . قال في الفروع : كذا قال ابن تيم . وفيه نظر . قال ابن حمدان في الرعاية : وفيه بعد .

تفسير : هذا كله مبنى على أن التيمم مبيح . أما على القول بأنه رافع : فتباح الفريضة بنية مطلق النافلة . وقال ابن حامد : تباح الفريضة بنيته مطلقاً ، لا بنية النافلة ، كما تقدم [.

فائدة : قال المصنف في المغنى ، والشارح « وابن رزين في شرحه : لو تيمم صبي لصلاة فرض ، ثم بلغ : لم يحز له أن يصلى بتيممه فرضاً . لأن مانواه كان نفلاً . وجزم به ابن عبيدان ، وجمع البحرين . وقال في الرعاية : لو تيمم صبي لصلاة الوقت ، ثم بلغ فيه - وهو فيها ، أو بعدها - فله التنفل به . وفي الفرض وجهان [والوجه بالجواز ذكره أبو الخطاب] .

قوله ﴿ وَيَبْطُلُ التَّيْمُمُ بِخُرُوجِ الْوَقْتِ ﴾

هذا المذهب مطلقاً . وعليه الجمهور . وجزم به في الوجيز وغيره . وقدمه في الفروع وغيره . وقيل : لا يبطل إلا بدخول الوقت . اختاره المجد . قاله في الفائق . وهو ظاهر كلام الخرق . وحمله المصنف على الأول . وقال ابن تيم : وهو ظاهر كلام أحمد . وأطلقهما في الحرر ، فقال : وهل يبطل التيمم للفجر بطلوع الشمس أو بزوالها ؟ على وجهين . وأطلقهما ابن تيم « والزركشى . وقيل : لا يبطل التيمم عن الحدث الأكبر والنجاسة بخروج الوقت « لتجدد الحدث الأصغر بتجدد الوقت في طهارة الماء عند بعض العلماء .

تفسيرات

منها : أن التيمم على القولين يبطل به مطلقاً على الصحيح من المذهب . نص عليه . وعليه جماهير الأصحاب . فلا يباح له فعل شيء من العبادات المشترط لها التيمم . وقيل : يبطل تيممه بالنسبة إلى الصلاة التي دخل وقتها . فيباح له قضاء التي

تيمم في وقتها « إن لم يكن صلاحها . وفعلُ الفوائت ، والتنفل ، ومس المصحف ، والطواف ، وقراءة القرآن ، واللبث في المسجد » ونحو ذلك . اختاره المجد في شرح الهداية [وصاحب الحاوى ، وصاحب مجمع البحرين] وقال : وعكسه لو تيمم للحاضرة ، ثم نذر في الوقت صلاة : لم يحز فعل المندورة به عندي . لأنه سبق وجوبها . وظاهر قول الأصحاب : الجواز . انتهى كلام المجد ومن تابعه .

ومنها : دخل في كلام المصنف : أنه إذا تيمم الجنب لقراءة القرآن ، واللبث في المسجد ، أو تيممت الحائض للوطء ، أو استباحا ذلك بالتيمم للصلاة . ثم خرج الوقت . بطل تيممه على الصحيح من المذهب . وعليه الأصحاب . وقال المجد في شرحه « وصاحب مجمع البحرين : لا يبطل كما لا تبطل بالحدث . ورد ما علل به الأصحاب . واختار في الفائق في الحائض : استمرار تيممها إلى الحيض الآتى . وأطلقهما ابن تيمم .

ومنها : ظاهر كلام المصنف : أنه لو خرج الوقت - وهو في الصلاة - أنها تبطل . قال الزركشى : ظاهر كلام الأصحاب تبطل بخروج الوقت ، ولو كان في الصلاة . وصرح به في المغنى ، والشرح ، والكافى . وقدمه ابن عبيدان ، والرعاية ، وابن تيمم . وقيل : لا تبطل ، وإن كان الوقت شرطاً . وقاله ابن عقيل في التذكرة . وقيل : حكمه حكم من وجد الماء وهو في الصلاة . وخرجه في المستوعب على رواية وجود الماء في الصلاة . وأطلقهن في الفروع . قال ابن تيمم : وكذا يخرج في المستحاضة إذا خرج الوقت وهى في الصلاة ، أو انقضت مدة المسح . قاله في الرعاية . وكذا الخلاف عن المستحاضة إذا خرج الوقت « وهى تصلى » وانقطاع دم الاستحاضة فيها منوط بشرطه ، وفراغ مدة المسح فيها ، وزوال اللبوس عن محله عدداً قبل السلام فيها .

تنبيه : محل الخلاف في هذه المسألة : إذا كان في غير صلاة الجمعة . أما إذا

خرج وقت الجمعة ، وهو فيها : لم يبطل . ذكره الأصحاب . وجزم به فى الفروع ،
والزرکشی ، وغيرها .
قلت : فيعائى بها .

ومنها : يبطل التيمم لطواف ، وجنابة ، ونافلة بخروج الوقت ، كالقريضة على
الصحيح من المذهب . وعنه إن تيمم الجنابة ، ثم جىء بأخرى ، فإن كان بينهما
وقت يمكنه التيمم فيه : لم يصل عليها حتى يتيمم لها . قال القاضى : هذا للاستحباب
وقال ابن عقيل : للإيجاب . لأن التيمم إذا تقدر للوقت ، فوقت كل صلاة جنابة :
قدر فعلها ، وكذا قال الشيخ تقي الدين . لأن الفعل المتواصل هنا كتواصل الوقت
للمكتوبة . قال وعلى قياسه : ما ليس له وقت محدود « كس المصحف » والطواف
قال فى الفروع : فعلى هذا : النوافل المؤقتة ، كالوتر والسنن الراتبة ، والكسوف
يبطل التيمم لها بخروج وقت تلك النافلة ، والنوافل المطلقة يحتمل أن يعتبر فيها
تواصل الفعل كالجنابة . ويحتمل أن يمتد وقتها إلى وقت النهى عن تلك النافلة .
والنوافل المطلقة يحتمل أن يعتبر فيها تواصل الفعل : كالجنابة . وتقدم كلام ابن
الجوزى فى المذهب .

نفيه : ظاهر قوله ﴿ وَيَبْطُلُ التَّيْمُمُ بِخُرُوجِ الْوَقْتِ ﴾ أن التيمم مبيح لارافع .
وهو صحيح . وهو المذهب . نص عليه . وعليه الأصحاب . قال الزركشى : وهو المختار
للإمام والأصحاب . وقال أبو الخطاب فى الانتصار : يرفعه رفعاً مؤقتاً على رواية
الوقف . وعنه أنه رافع . فيصلى به إلى حديثه . اختاره أبو محمد بن الجوزى ، والشيخ
تقى الدين ، وابن رزين ، وصاحب الفائق . فيرفع الحدث إلى القدرة على المساء .
ويتيمم لقرض ونفل قبل وقته « ولنفل غير معين ، لا سبب له وقت نهى .

وقال الشيخ تقي الدين أيضاً فى الفتاوى المصرية : التيمم لوقت كل صلاة
إلى أن يدخل وقت صلاة أخرى : أعدل الأقوال .

وعلى المذهب : لا يصح ذلك ، كما تقدم أول الباب . وعلى المذهب : يتيمم

للفائنة إذا أراد فعلها . ذكره أبو المعالي ، والأزجى . وقال في الفروع : وظاهر كلام جماعة : إذا ذكرها . قال ، وهو أولى .

ويتميم للكسوف عند وجوده . وللإستسقاء إذا اجتمعوا . وللجنازة إذا غُسل الميت أو يعمم لعدم الماء . فيعائى بها . فيقال : شخص لا يصح تيممه حتى يتمم غيره . وقال في الرعاية : ووقت التيمم لصلاة الجنازة إذا طهر الميت ، وقيل : بل إنجاز غسله .

ووقته لصلاة العيد : ارتفاع الشمس . وقال الزركشى : وقت المنذورة كل وقت على المذهب . ووقت جميع التطوعات : وقت جواز فعلها . وقال في الرعاية : وعنه يصلى به ما لم يحدث . وقيل : أو يجد الماء .

قلت : ظاهر هذا مشكل . فإنه يقتضى : أنه على النص يصلى ، وإن وجد الماء . وهو خلاف الإجماع .

فائدة : وقال في الرعاية الكبرى : لو نوى الجمع في وقت الثانية ، ثم تيمم لها ، أو لثانية في وقت الأولى : لم يبطل بخروج وقت الأولى في الأشهر . وجزم به ابن تيمم ، والزركشى . وجمع البحرين ، وابن عبيدان . وقيل : يبطل . قلت : ويحتملها كلام المصنف .

قوله ﴿ وَيَبْطُلُ التَّيْمُّ بِخُرُوجِ الْوَقْتِ وَوُجُودِ الْمَاءِ ، وَمُبْطَلَاتِ الْوُضُوءِ ﴾ .

أما خروج الوقت : فقد تقدم الكلام عليه .

وأما وجود الماء لفاقده : فيأتى حكمه قريباً .

وأما مبطلات الوضوء : فيبطل التيمم عن الحدث الأصغر بما يبطل الوضوء

بلا نزاع . ويبطل التيمم عن الحدث الأكبر بما يوجب الغسل ، وعن الحيض

والنفاس بحدوثهما . فلو تيممت بعد طهرها من الحيض له ، ثم أجنبت ، جاز وطؤها
لبقاء حكم تيمم الحيض . والوطء إنما يوجب حدث الجنابة على ما تقدم . ويتيمم
الرجل إذا وطئ ثانياً عن نجاسة الذكر إن نجست رطوبة فرجها .

قوله ﴿ فَإِنْ تَيَمَّمَ وَعَلَيْهِ مَا يَجُوزُ الْمَسْحُ عَلَيْهِ ، ثُمَّ خَلَعَهُ : يَبْطُلُ
تَيَمُّمُهُ ﴾ .

هذا اختيار المصنف ، والشارح ، وصاحب الفائق ، والشيخ تقي الدين . قاله
في الفائق . وقدمه الناظم . قال في الرعاية : قلت إلا أن يكون الحائل في محل
التيمم ، أو بعضه . فيبطل بخلعه . وقال أصحابنا : يبطل . وهو المذهب المنصوص
عن أحمد في رواية عبد الله على الخفين . وفي رواية حنبل عليهما وعلى العامة .
ورد المجد وغيره الأول . وهذا من المفردات .

قوله ﴿ وَإِنْ وَجَدَ الْمَاءَ بَعْدَ الصَّلَاةِ لَمْ تَجِبْ إِعَادَتَهَا ﴾ .

بلا نزاع . ولم يستحب أيضاً على الصحيح من المذهب . وعنه يستحب . وهما
وجهان مطلقان في شرح الزركشي .

تنبيه : شمل كلام المصنف : لو صلى على جنازة ، ثم وجده قريباً وهو صحيح .
فلا يلزمه إعادتها على الصحيح من المذهب . وعنه الوقف . وإن تيمم أعاد غسله
في أحد الوجهين . قاله في الفروع .

قوله ﴿ وَإِنْ وَجَدَهُ فِيهَا بَطَلَتْ ﴾ .

هذا المذهب بلا ريب . وعليه جماهير الأصحاب . وعنه لا تبطل ، ويمضي في
صلاته . اختارهما الآجری . وأطلقهما في مجمع البحرين .

فعلى هذه الرواية : يجب المضي على الصحيح . قدمه في الفروع ، ومجمع البحرين
فعلى هذه الرواية : قال الشارح : وهو أولى . وهو ظاهر كلام أحمد . وقيل :
لا يجب المضي ، لكن هو أفضل . وقيل : الخروج منها أفضل ، للخروج من

الخلاف . واختاره الشريف أبو جعفر . قال في الفائق : وعنه يمضي . فقيل : وجوباً . وقيل : جوازاً . وأطلقهما في المغنى . وقال في الرعاية : قلت الأولى قلبها نفلاً فائدة : روى المروذى عن أحمد : أنه رجع عن الرواية الثانية . فلذلك أسقطها أكثر الأصحاب ، وأثبتها ابن حامد وجماعة . منهم المصنف هنا . نظراً إلى أن الروایتين عن اجتهدين في وقتين . فلم ينقض أحدهما بالآخر ، وإن علم التاريخ . بخلاف نسخ الشارع . وهكذا اختلاف الأصحاب في كل رواية علم رجوعه عنها . ذكر ذلك المجد في شرحه وغيره .

تفسيره

أحدهما - على الرواية الثانية - : لو عين نفلاً آتته ، وإن لم يعين علي أقل الصلاة . وعليها متى فرغ من الصلاة بطل تيممه . قاله ابن عقيل وغيره . وتابعه من بعده . واقتصر عليه في الفروع . هكذا الحكم عليها لو انقلب الماء وهو في الصلاة . فيبطل تيممه بعد فراغها . قاله القاضي ، وابن عقيل ، وغيرهما . وقدمه في الفروع . وقال أبو المعالي : إن علم تلفه فيها بقي تيممه بعد فراغها . وقاله القاضي « وابن عقيل » والمصنف ، وإن لم يعلم به لكن لما فرغ شرع في طلبه بطل . وعلى المذهب : تبطل الصلاة والتيمم بمجرد رؤية الماء . ولو انقلب ، قولاً واحداً . وعليها : لو وجدته وهو يصلي على ميت بتيمم بطلت الصلاة . وبطل تيمم الميت أيضاً . على الصحيح فيهما ، فيغسل الميت ويصلي عليه . وقيل : لا تبطل ، ولا يغسل . فهذان الفرعان مستثنيان من الرواية على المقدم . الثاني : ظاهر كلام المصنف : أنه يتطهر ، ويستأنف الصلاة من قوله « بطلت » وهو صحيح . وهو المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . وقيل : يتطهر ويبني . وخرجه القاضي على من سبقه الحدث . ورده المجد ومن تابعه .

فائدته

إصراهما : يلزم من تيمم لقراءة ، أو وطء ، أو لبس ونحوه : الترك بوجود الماء

على الصحيح من المذهب . قاله المجد ، وابن عبيدان ، وغيرها . رواية واحدة . قال
في الفروع . وحكى وجها : لا يلزم .

الثانية : الطواف كالصلاة إن وجبت الموالاة .

قوله ﴿ وَيُسْتَحَبُّ تَأْخِيرُ التَّيْمَمِ إِلَى آخِرِ الْوَقْتِ لِمَنْ يَرْجُو وَجُودَ الْمَاءِ ﴾

هذا المذهب . وعليه الجمهور بهذا الشرط . قال الزركشى : هي المختارة
للجمهور . وجزم به في الهداية ، والحرر ، والوجيز ، والنظم ، والمختص ، وغيرهم .
وقدمه في الكافي ، والفروع ، والرايعتين ، وابن تيم ، والحاويين ، ومجمع البحرين ،
والفائق ، وغيرهم . ونصره المجد في شرحه وغيره . واختاره ابن عبدوس في تذكرته .
وقيده بوقت الاختيار . وهو قيد حسن . وعنه التأخير مطلقاً أفضل . جزم به في
النور . واختاره الخرقى ، وابن عبدوس المتقدم ، والقاضى . وقيل : التأخير أفضل
إن علم وجوده فقط . واختاره الشيخ تقي الدين . وعنه يجب التأخير حتى يضيق
الوقت . ذكرها أبو الحسين . قال الزركشى : ولا عبرة بهذه الرواية . وهي من المفردات

تفسيرها

أمرها : ظاهر كلام المصنف : أنه لو علم عدم الماء آخر الوقت : أن التقديم
أفضل . وهو صحيح . وهو المذهب . وعليه الأصحاب . وقطع به كثير منهم . وعنه
التأخير أفضل . وهو من المفردات . وظاهر كلامه أيضا : أنه لو ظن عدمه : أن
التقديم أفضل . وهو صحيح . وهو المذهب . وعليه الأصحاب . وعنه التأخير أفضل .
وهو من المفردات . فظاهر كلامه : أنه لو استوى الأمران عنده : أن التقديم
أفضل . وهو أحد الوجهين . وهو ظاهر كلام كثير من الأصحاب .

قلت : وهو أولى . وعنه التأخير أفضل . وهو المذهب . قدمه ابن تيم ، وفي
الفروع ، والفائق ، وأطلقهما في الرايعتين ، والحاويين ، والزركشى .

الثاني : أفادنا المصنف رحمه الله بطريق أولى : أنه إذا علم وجود الماء في آخر

الوقت : أن التأخير أفضل . وهو صحيح . لا أعلم فيه خلافا . ولا يجب التأخير على الصحيح من المذهب ، والحالة هذه . وقيل : يجب . قال في الرعاية قلت : إلى مكان الماء لقربه منه ، إن وجب الطلب ، وبقي الوقت . انتهى .

قوله ﴿ فَإِنْ تَيَمَّمَ وَصَلَى فِي أَوَّلِ الْوَقْتِ أَجْزَأَهُ ﴾

هذا المذهب مطلقاً . وعليه جماهير الأصحاب . وعنه ليس له التيمم حتى يضيق الوقت . ذكره أبو الحسين . كما تقدم . وقيل : يجب التأخير إذا علم وجوده كما تقدم .

قوله ﴿ وَالسُّنَّةُ فِي التَّيَمُّمِ : أَنْ يَنْوِيَ وَيُسَمِّي ، وَيَضْرِبَ بِيَدَيْهِ مُفَرَّجَتَيِ الْأَصَابِعِ عَلَى التَّرَابِ ضَرْبَةً وَاحِدَةً ﴾ .

الصحيح من المذهب : أن المسنون والواجب ضربة واحدة . نص عليه . وعليه جمهور الأصحاب . وقطع به كثير منهم . وهو من مفردات المذهب . وقال القاضي : المسنون ضربتان ، يفعل بهما كما قال المصنف عنه . واختاره الشيرازي . وابن الزاغوني ، والمجد . وجزم به في مسبوك الذهب . قاله في الفروع : وحكى رواية . قلت : حكاه ابن تيمم . وابن حمدان . وغيرهما رواية .

وأطلق الوجهين في التلخيص ، والبلغة . وقيل : الأولى ضربة للوجه وضربة لليدين إلى الكوعين . ذكره في الرعاية . وقال : ولو مسح وجهه بيمينه ، ويمينه بيساره . أو عكس . وخلل أصابعهما فيهما : صح . وقيل : لا . وعلى الأقوال الثلاثة : يجزى ضربة واحدة بلا نزاع . وقال المصنف ، وغيره : وإن تيمم بأكثر من ضربتين جاز . وقال في الرعاية : وعنه يسن ضربتين . وقيل : أو أكثر من ضربة .

تبويب : قوله ﴿ فَيَمْسَحُ وَجْهَهُ بِبَاطِنِ أَصَابِعِهِ وَكَفَّيْهِ بِرَاحَتَيْهِ ﴾

يمسح ظاهر الوجه بما لا يشق . فلا يمسح باطن القدم والأنف ، ولا باطن

الشعور الخفيفة . وظاهر كلامه في المستوعب : استثناء باطن الفم والأنف فقط .
وتقدم كلامه في المذهب وغيره .

فائدة : لو تيمم بيد واحدة ، أو بعض يده : أجزاء على الصحيح من المذهب .
قال في الفروع : هو كالوضوء - يعنى في مسح الرأس - وقدم هناك الإجزاء .
قال في الرعاية : وهو بعيد . وقيل : لا يجزئه . وقدمه في الرعاية .
فإن أوصل التراب إلى محل الفرض بخرقة ، أو خشبة : صح على الصحيح .
قال في الفروع : وهو كالوضوء . وصح هناك الصحة . واختاره القاضى . قال ابن
عقيل : فيه وجهان . بناء على مسح الرأس بحائل . انتهى . وقيل : لا يصح .
وأطلقهما في الفائق « والرعاية » .

وإن أمر الوجه على التراب صح ، على الصحيح من المذهب . وقدمه في
الفروع . وقيل : لا يصح . وهو ظاهر الخرقى . قال في الفروع ، وقيل : إن تيمم
بيد أو أمر الوجه على التراب ، لم يصح : وأطلقهما في الرعاية ، والشرح ، وابن
عبيدان ، والفائق . وتقدم إذا يمه غيره ، أو صمد وجهه للريح ، فعم التراب وجهه
وإذا سفت الريح غباراً ، فمسح وجهه بما عليه .
قوله ﴿ والتَّيْمِيمُ وَالْمُؤَالَاةُ ﴾ .

فائدة : لو قطعت يده من الكوع « وجب مسح موضع القطع ، على الصحيح
من المذهب . نص عليه . واختاره ابن عقيل ، وصاحب التلخيص . وقدمه
في مجمع البحرين ، وابن تيمم « والرعاية » . وقال : نص عليه . وقيل : لا يجب ،
بل يستحب . اختاره القاضى ، والآمدى . وقدمه ابن عبيدان . وتقدم التنبيه
على ذلك في آخر باب الوضوء .

وأما إن انقطعت من فوق الكوع : لم يجب قولاً واحداً « لكن يستحب .
نص عليه .

قوله ﴿وَمَنْ حُبِسَ فِي الْمَضَرِّ صَلَّى بِالتَّيْمِ ، وَلَا إِعَادَةَ عَلَيْهِ﴾ .

إذا عدم الحبوس ونحوه الماء ، فالصحيح من المذهب : يتيمم . وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به كثير منهم . وعنه لا يصلي بالتيمم في الحضر حتى يسافر ، أو يقدر على الماء . اختارها الخلال . وتقدم ذلك في أول الباب .

فعلى المذهب : لا يعيد على الصحيح من المذهب ، وعليه الأصحاب . وعنه يعيده وهي تخرج في الحرر وغيره . وأطلقهما في المذهب ، والمستوعب .

قوله ﴿وَلَا يَجُوزُ لِوَاحِدِ الْمَاءِ التَّيْمُ خَوْفًا مِنْ فَوَاتِ الْمَكْتُوبَةِ﴾

هذا المذهب مطلقاً . وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به كثير منهم . فيشتغل بالشرط . وعنه تقديم الوقت على الشرط . فيصلى متيمماً . قاله في الفائق .

واختاره الشيخ تقي الدين ، فيمن استيقظ آخر الوقت وهو جنب ، وخاف إن اغتسل خرج الوقت ، أو نسيها وذكرها آخر الوقت ، وخاف أن يغتسل أو يتوضأ ويصلي خارج الوقت . كالْمذهب .

واختار أيضاً : إن استيقظ أول الوقت . وخاف إن اشتغل بتحصيل الماء يفوت الوقت ، أن يتيمم . ويصلي ، ولا يفوت وقت الصلاة .

واختار أيضاً فيمن يمكنه الذهاب إلى الحمام . لكن لا يمكنه الخروج حتى يفوت الوقت ، كالغلام والمرأة التي معها أولادها ، ولا يمكنها الخروج حتى تغسلهم ونحو ذلك : أن يتيمم ويصلي خارج الحمام . لأن الصلاة في الحمام وخارج الوقت منهي عنهما ، كمن انتقض وضوءه وهو في المسجد .

واختار أيضاً : جواز التيمم خوفاً من فوات الجمعة . وأنه أولى من الجنابة لأنها لا تعاد .

قلت : وهو قوي في النظر . وخرجه في الفائق لنفسه من الرواية التي في العيد ، وجعل القاضي وغيره الجمعة أصلاً للمنع ، وأنهم لا يختلفون فيها .

فأمره : يستثنى من كلام المصنف وغيره : الخائف فوات عدوه . فإنه لا يجوز

له التيمم لذلك . على الصحيح من المذهب . قدمه في الفروع في صلاة الخوف
والرعاية الكبرى . واختاره أبو بكر .
قلت : فيعابى بها .

وعنه لا يجوز . وهو ظاهر كلام المصنف « وأكثر الأصحاب » . قال في الفروع
هنا : وفي فوت مطلوبه روايتان . وأطلقهما ابن تيمم . ويأتى ذلك أيضاً في آخر
صلاة أهل الأعذار .

قوله ﴿ وَلَا الْجَنَازَةَ ﴾

يعنى أنه لا يجوز لواجد الماء التيمم خوفاً من فوات الجنابة . وهو المذهب .
وعليه جماهير الأصحاب . قال في الفروع : قال الأصحاب : وكذا اختاره - يعنى
أنها كالمكتوبة - في عدم جواز التيمم لها خوفاً من فواتها . وعنه يجوز للجنابة ،
اختاره الشيخ تقي الدين . ومال إليه المجد في شرحه « وصاحب مجمع البحرين .
وأطلقهما في المستوعب ، والمحرم « والرعايتين « والحاويين ، وابن تيمم وابن عبيدان
ومجمع البحرين .

تنبيهات

أمرها : مراد المصنف وغيره بفوات الجنابة : فواتها مع الإمام . قاله القاضى
وغيره . قال جماعة : ولو أمكنه الصلاة على قبره لكثرة وقوعه « وعظم المشقة فيه
الثانى : ظاهر كلام المصنف : أن صلاة العيد لاتصل بالتيمم مع وجود الماء
خوفاً من فواتها ، قولاً واحداً . وهو الصحيح عند أكثر الأصحاب . قال ابن
تيمم : وألحق عبد العزيز صلاة العيد بصلاة الجنابة ، وقطع غيره بعدم التيمم
فيها . وقال في الرعايتين : وفي صلاة الجنابة - وقيل : والعيد - إذا خاف الفوت :
روايتان . وحكى في الفائق وغيره رواية كالجنابة . واختاره الشيخ تقي الدين أيضاً
وقال في الفروع : وعنه وعيد وسجود تلاوة . قال ابن حامد : يخرج سجود التلاوة
على الجنابة . وقال ابن تيمم : وهو حسن .

الثالث : ظاهر كلام المصنف : أنه إذا وصل المسافر إلى الماء . وقد ضاق الوقت أنه لا يتيمم . وهو ظاهر كلام جماعة . وجزم به في المغنى « والشرح . وقدمه في النظم ورد غيره . وقيل : تيمم . قال ابن رجب في قواعده : وهو ظاهر كلام أحمد في رواية صالح . وجزم به في الحرر والحاويين . وقدمه في الرعايتين ، والفائق وابن تيمم ، ونصره . واختاره المجد في شرحه ، وابن عبيدان . وقال : ما أدق هذا النظر . ولو طرده في الحضر لكان قد أجاد وأصاب . قلت : وهو المذهب . وهو مخالف لما أسلفناه من القاعدة في الخطبة . وأطلقهما في الفروع .

وكذا الحكم والخلاف إذا علم أن النوبة لاتصل إليه إلا بعد الوقت ، أو علم للماء قريباً ، أو خاف فوت الوقت ، أو دخول وقت الضرورة ، إن حرم التأخير إليه « أودله ثقة . قال في الفروع : والمذهب في خوف دخول وقت الضرورة ، لخوف فوات الوقت بالكلية . وجزم ابن تيمم بالتيمم في الأولى . وأطلق ابن حمدان فيه الوجهين .

قوله ﴿ وَإِنْ اجْتَمَعَ جُنُبٌ وَمَيِّتٌ وَمَنْ عَلَيْهَا غُسْلٌ حَيْضٍ ، فَبَدَّلْ مَا يَكُنِي أَحَدَهُمْ لِأَوَّلِهِمْ بِهِ . فَهُوَ لِلْمَيِّتِ ﴾

هذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . وجزم به في الكافي « والإفادات والوجيز ، والمنور ، والمنتخب ، وغيرهم . ونصره المجد في شرحه ، وابن عبيدان ، ومجمع البحرين ، وغيرهم . قال في تجريد العناية : هذا الأظهر . وقدمه في الحرر ، والفروع « والهادي ، والرعايتين ، والحاويين ، والنظم ، والفائق « وابن رزين في شرحه ، والخلاصة ، وغيرهم .

﴿ وَعَنْهُ أَنَّهُ لِلْحَيِّ ﴾ يعني هو أولى به من . الميت واختارها أبو بكر الخلال ، وأبو بكر عبد العزيز . وأطلقهما في الهداية ، والمذهب والمستوعب ، والمغنى ، والتلخيص ، والبلغة ، والشرح ، وابن تيمم ، ومجمع البحرين ، وابن عبيدان وغيرهم .

قوله ﴿وَأَيُّهُمَا يَقْدَمُ؟ فِيهِ وَجْهَانِ﴾

يعنى على رواية : أن الحى أولى . وأطلقهما فى الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والمغنى ، والتلخيص ، والبلغة ، والشرح ، والحاوى الكبير ، ومجمع البحرين ، وابن عبيدان .

أمرهما : الحائض أولى . وهو الصحيح . قال المجد فى شرحه : والصحيح تقديم الحائض بكل حال . وجزم به فى الكافى . وقدمه فى الفروع ، والحرر ، والنظم ، والفائق ، وابن رزى فى شرحه .

والثاني : الجنب مطلقاً أولى . قدمه فى الخلاصة ، والرايعتين ، والحاوى الصغير . وقيل : الرجل الجنب خاصة أولى من المرأة الجنب والحائض . وأطلقهن ابن تيم . وقيل : يقسم بينهما . وقيل : يقرع . وجزم به فى المذهب .

فوائد

أمرها : من عليه نجاسة : أحق من الميت ، والحائض ، والجنب . على الصحيح من المذهب . وعليه أكثر الأصحاب . وجزم به فى الحرر ، والمغنى ، والشرح ، وغيرهم . وقدمه فى الفروع وغيره . وقيل : الميت أولى أيضاً اختاره المجد وحفيده . قال فى مجمع البحرين : هذا أظهر . وجزم به فى المنور ، والمنتخب . وأطلقهما ابن تيم . والتلخيص . قال فى الرعاية الكبرى : ونَجَسُ البدن غير قُبُل ودُبُر - وقيل : وغير ثوب سترة - : أولى منهم ، ومن الميت إذن « وإلا فالميت أولى . وقيل : الميت أولى منه مطلقاً . ومن غيره .

الثانية : قال فى الفروع : يقدم جُنُب على محدث . وقيل : المحدث إلا أن يكفى من تطهر به منهما ، وإن كفاه فقط قدم .

وقيل : الجنب . وقال ابن تيم : فإن اجتمع محدث وجنب « ووجد ماء يكفى أحدهما : ويفضل منه ما لا يكفى الآخر ، فالجنب أولى فى وجهه . وقدمه

ابن عبيدان . وفي آخر المحدث أولى . قدمه في المذهب . وفي ثالث : هما سواء يقرع بينهما ، أو يعطيه البازل لمن شاء منهما . وأطلقهن في المغنى ، والشرح ، والقواعد الفقهية . وإن كان يكفي الجنب ، ويفضل عن المحدث : فالجنب أولى . وإن كان يكفي المحدث وحده : فهو أولى .

وقال في الرعاية : ومن كفاه وحده ممن يقدم ، ومن المحدث حدثاً أصغر : فهو أولى . وإن لم يكن أحدهم فالجنب ونحوه أولى من المحدث . وقيل : عكسه . وقيل : هما سواء ، فبالقرعة . وقيل : أو بالتخير من باذله . وإن كفى الجنب أو نحوه ، وفصل من المحدث شيء . فوجهان . وإن كان يفضل من واحد ما لا يكفي الآخر : قدم المحدث . وقيل : الجنب ونحوه . وقيل : بل من قرع . وقيل : بل بالتخير من باذله .

الثالثة : لو بادر عن غيره أولى منه ، فتطهر به : أساء ، وصحت صلاته . جزم به في المغنى ، والشرح ، والرعاية ، والفروع ، وغيرهم . وقال ابن تيميم : قاله بعض أصحابنا ، واقتصر عليه .

الرابعة : قال في التلخيص : واعلم أن هذه المسألة لا تتصور إذا كان الماء لبعضهم . لأنه أحق به . وصورها جماعة من أصحابنا في ماء مباح أو مملوك ، أراد مالكه بذله لأحدهم . وفيه نظر . فإن المباح قبل وضع الأيدي عليه لا ملك فيه . وبعد وضع الأيدي : للجميع . والمالك له ولاية صرفه إلى من شاء ، إلا أن يريدوا به الفضيلة . ولفظ « الأحقية » و « الأولوية » لا يشعر بذلك . وعندى لذلك صورة معصومة من ذلك ، وهي أن يوصى بمائه لأولاهم به . انتهى .

قال في القاعدة الأخيرة - بعد حكاية كلامه في التلخيص - ويتصور أيضاً في النذر لأولاهم به ، والوقف عليه ، وفيما إذا طلب المالك معرفة أولاهم به ليوثر به . وفيما إذا ماوردوا على مباح وازدحموا وتشاحوا في تناول أولاً .

الخامسة : قال الشيخ تقي الدين : وتأتى هذه المسألة أيضاً في الماء المشترك .

وقال : هو ظاهر ما نقل عن أحمد . وهو أولى من التشقيص .

السادسة : لو اجتمع جنبان ، أو نحوهما ، أو محدثان حدثا أصغر ، والماء يكفي أحدهما ، ولا يختص به أحدهما : اقترعا . وقيل يقسم بينهما . قال ذلك في الرعاية . وأطلقهما في القواعد الفقهية .

السابعة : لو اجتمع على شخص واحد حدث ونجاسة في بدنه ، ومعه ما يكفي أحدهما : قدم غسل النجاسة . نص عليه . وكذا إن كانت على ثوبه على الصحيح . قدمه في الرعاية ، ومختصر ابن تيمم ، والمغنى ، والشرح . وعنه يقدم الحدث . وهي قول في الرعاية . ولو اجتمع عليه نجاسة في ثوبه وبدنه : قدم الثوب . جزم به ابن تيمم ، والمغنى ، والشرح . وقال في الرعاية : وقيل تقدم نجاسة ثوبه على نجاسة بدنه ، ونجاسة البدن على نجاسة السيلين ، ويستجمر ويتيمم للحدث .

الثامنة : لو كان الماء لأحدهم : لزم استعماله ، ولم يكن له بذله لغير الوالدين على الصحيح من المذهب . وعليه الأصحاب ، لكن إن فضل منه عن حاجته ، استحسب له بذله .

وذكر العلامة ابن القيم في الهدى : أنه لا يمتنع أن يؤثر بالماء من يتوضأ به . ويتيمم هو . وأما إذا كان الماء للولد . فهل له أن يؤثر أحد أبويه به ، ويتيمم ؟ فيه وجهان . وأطلقهما في التلخيص ، والرعاية ، وابن تيمم ، والفروع ، والفتاوى . وقدم ابن عبيدان عدم الجواز . قال في المغنى ، والشرح : إن كان الماء لأحدهم فهو أحق به ، ولا يجوز بذله لغيره . وقال في مجمع البحرين : وإن كان الماء ملكاً لأحدهم تعين . وقال في الكافي : ولا يجوز أن يؤثر به أحداً وأطلق . وقال : فإن أثر به وتيمم ، لم يصح تيممه مع وجوده لذلك ، وإن استعمله الآخر فحكم المؤثر به حكم من أراق الماء على ماتقدم بعد قوله « فإن دُلَّ عليه قريباً » .

وأما إذا كان الماء للميت : غسل به . فإن فضل منه فضل . فهو لورثته . فإن لم يكن الوارث حاضراً فللحي أخذه للطهارة بثمنه في موضعه على الصحيح . قدمه

في المغنى ، والشرح ، والرعاية ، والخواشى . وغيرهم . وقيل : ليس له ذلك .
وأطلقهما ابن تيمم . وتقدم إذا كان رفيق الميت عطشان وله ماء أول الباب .

التاسعة : لو اجتمع حي وميت لاثوب لهما ، وحضر وقت الصلاة . فبذل
ثوب لأولاهما به ، صلى فيه الحى ، ثم كفن فيه الميت في وجهه . وهو الصواب .
وقدمه في الرعاية الكبرى ، والفروع . ذكره في باب ستر العوة .

وفي وجه آخر : يقدم الميت على صلاة الحى فيه . وأطلقهما ابن تيمم . وقال :
ويحتمل أن يكون الحى أولى به مطلقا . قال في الرعاية : وهو بعيد . ويأتى في
الجنائز في فصل الكفن لو وجد كفن واحد ووجد جماعة من الأموات : هل
يجمعون فيه . أو يقسم بينهم ؟

العاشرة : لو احتاج حى لكفن ميت لبرد ونحوه - زاد الجدد وغيره : إن
خشى التلف - فالصحيح من المذهب : أنه يقدم على الميت . قال في الفروع :
يقدم في الأصح من احتياج كفن ميت لبرد ونحوه . وقيل : لا يقدم . وقال ابن
عقيل ، وابن الجوزى : يصلى عليه عادم السترة في إحدى لفافتيه . قال في
الفروع : والأشهر عريانا كلفافة واحدة يقدم الميت بها . ذكره في الكفن .

باب إزالة النجاسة

قوله ﴿ لَا يَجُوزُ إِزَالَتُهَا بِغَيْرِ الْمَاءِ ﴾

يعنى الماء الطهور . وهذا المذهب مطلقا . وعليه معظم الأصحاب . وقطع به
كثير منهم . قال القاضى : قال أصحابنا لا تجوز إزالة النجاسة بمائع غير الماء . أو ما
إليه في رواية صالح وعبد الله . وعنه ما يدل على أنها تزال بكل مائع طاهر مزيل ،
كالخل ونحوه . اختاره ابن عقيل ، والشيخ تقي الدين ، وصاحب الفائق . ذكره
في آخر الباب . وقيل : تزال بغير الماء للحاجة . اختاره المجد . قال حفيده : وهو
أشبه بنصوص أحمد . نقله ابن خطيب السلامة في تعليقه . واختاره الشيخ تقي الدين

وقيل : تزال بماء طاهر غير مطهر . وهو رواية عند الزركشي وغيره . وقيل : لا تزال إلا بماء طهور مباح . وهو من المفردات .

قوله ﴿ وَتُغَسِّلُ نَجَاسَةَ الْكَلْبِ وَالْخَنَزِيرِ بِمَا نَزَاع ﴾

والصحيح من المذهب : أنهما والمتولد منهما أو من أحدهما وجميع أجزائهما : نجس . وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به أكثرهم . وقيل : يغسل ولوغه فقط تعبداً ، وفاقا للمالك . فظاهر القول : أنهما طاهران ، ولكن يغسل الولوغ تعبداً . وعنه طهارة الشعر . اختاره أبو بكر عبد العزيز ، والشيخ تقي الدين ، وصاحب الفائق . قال ابن تيميم : فيخرج ذلك في كل حيوان نجس ، وهو كما قال . وعنه سؤرها طاهر . ذكرها القاضي في شرحه الصغير . نقله ابن تيميم ، وابن حمدان .

قوله ﴿ وَتُغَسِّلُ نَجَاسَةَ الْكَلْبِ سَبْعًا ﴾

تغسل نجاسة الكلب سبعا . على الصحيح من المذهب . نص عليه . وعليه الأصحاب . وعنه ثمانيا . فظاهر ما نقله ابن أبي موسى : اختصاص العدد بالولوغ . قاله ابن تيميم . وقطع المصنف : أن نجاسة الخنزير كنجاسة الكلب . وهو الصحيح من المذهب . وعليه الأصحاب . قال الإمام أحمد : هو شر من الكلب . وقيل : ليست نجاسة الخنزير كنجاسة الكلب . فلم يذكر أحمد فيه عددا . وقيل : لا يعتبر في نجاستهما عدد . قال ابن شهاب في عيون المسائل : قال بعض أصحابنا : لا يشترط العدد ، وإنما يغسل ما يغلب على الظن . وذكره القاضي في شرح المذهب رواية . قال ابن تيميم : قال شيخنا : ظاهر كلام أحمد في رواية عبد الله : أن العدد لا يجب في غير الآنية .

وتقدم في الوضوء هل تشترط النية في غسل النجاسة أم لا ؟

قوله ﴿ إِحْدَاهُنَّ بِالتَّرَابِ ﴾

الصحيح من المذهب : اشتراط التراب في غسل نجاستهما مطلقا . وعليه جماهير

الأصحاب . وعنه استحباب التراب . ذكرها ابن الزاغوني . نقلها في الفروع ،
والفائق . وقال : وهو ضعيف . وقال ابن تميم وغيره : وعنه استعمال التراب في
الولوغ مستحب غير واجب . حكاه ابن الزاغوني . وقيل : إن تضرر المحل
سقط التراب . قال الجدي . وتبعه في مجمع البحرين ، وابن عبيدان : وهو الأظهر
وقيل : يجب في إثناء ونحوه فقط . وحكى رواية .

تنبيه : قوله « إحداهن بالتراب » لاختلاف أنه لو جعل التراب في أى غسلة
شاء : أنه يجزئ ، وإنما الخلاف في الأولوية . فظاهر كلام المصنف هنا : أنه
لا أولوية فيه . وهو رواية عن أحمد . وهو ظاهر كلام الخرقى ، وصاحب الهداية .
والمستوعب ، والتلخيص ، والمحزر ، والرعاية الصغرى ، والحاوى الكبير ، والوجيز ،
ومجمع البحرين . وإدراك الغاية ، وغيرهم . قال في القواعد الأصولية : وهو
الصواب . وبناء على قاعدة أصولية . وعنه الأولى : أن يكون في الغسلة الأولى .
وهو الصحيح . جزم به في المغنى ، والكافى ، والشرح ، والنظم ، والحاوى الصغير ،
وغيرهم . وقدمه في الفائق ، والرعاية الكبرى ، والزر كشى . قال ابن تميم : الأولى
جعله في الأولى إن غسل سبعا . قال في الإفادات : لا يكون إلا في الأخيرة . وعنه
الأخيرة أولى ، وأطلقهن في الفروع ، وأطلق الأخيرتين في المذهب . وعنه إن
غسلها ثمانيا ففي الثامنة أولى . جزم به ابن تميم . وقال : نص عليه . قال في الفروع :
وذكر جماعة : إن غسله ثمانيا « ففي الثامنة أولى .

فوائد

إمداها : لا يكفي ذر التراب على المحل ، بل لابد من مائع يوصله إليه .
ذكره أبو المعالى ، وصاحب التلخيص . وقدمه في الفروع . وقال في الفروع :
ويحتمل أن يكفي ذره . ويتبعه الماء . وهو ظاهر كلام جماعة . وهو أظهر .
قلت : وهو الصواب .

الثانية : يعتبر استيعاب محل الولوغ بالتراب . قاله أبو الخطاب . وقيل : يكفي
مسمى التراب مطلقا . قاله ابن الزاغوني . وقيل : يكفي مسماه فيما يضر دون غيره .
قلت : وهو الصواب .

وقيل : يكفي منه ما يغير الماء . قاله ابن عقيل . وأطلقهن في الفروع .

الثالثة : يشترط في التراب : أن يكون طهوراً على الصحيح من المذهب .
وقيل : يحزى بالطاهر أيضا . وهو ظاهر ما في التلخيص .

قوله ﴿ فَاِنْ جَمَلَ مَكَانَهُ أَشْنَانًا أَوْ نَحْوَهُ ، فَعَلَيَّ وَجْهَيْنِ ﴾

أطلقهما في الهداية « والمستوعب ، والتلخيص ، والبلغة ، والمحرم ، والكافي ،
والمغنى ، والشرح ، والحاويين ، وابن تيم ، ومجمع البحرين » والفاثق ، والزر كشي ،
وتجريد العناية « وابن عبيدان ، والفروع .

إمضاءهما : يحزى ذلك . وهو المذهب . اختاره ابن عبدوس في تذكرته .

قال الشيخ تقي الدين في شرح العمدة : هذا أقوى الوجوه . وصححه في التصحيح
وتصحيح المحرم ، والمجد في شرحه . وجزم به في الوجيز . وقدمه في النظم ،
وإدراك الغاية .

والوجه الثاني : لا يقوم غير التراب مقامه . وهو ظاهر الخرق ، والفصول ،

والعمدة ، والمنور ، والتسهيل ، وغيرهم . لاقتصارهم على التراب . قال في المذهب :
هذا أصح الوجهين . وقدمه في الرعايتين ، وابن رزين في شرحه . وقال ابن حامد :
إنما يجوز العدول عن التراب عند عدمه « أو إفساد المغسول به . وصححه في المستوعب .
وجزم به في الإفادات . وتقدم اختيار المجد وغيره في إسقاط التراب في نجاسة
الكلب والخنزير ، إذا تضرر المحل . وعنه تقدم الغسلة الثامنة عن التراب ،
وأطلقهما في مسبوك الذهب « والخلاصة ، والتلخيص ، والبلغة ، والمحرم في إقامة

الغسلة الثامنة عن التراب . وقيل : تقوم الغسلة الثامنة مقام التراب فيما يخاف تلفه .
وجزم به في الإفادات .

قوله ﴿ وفي سائر النجاسات ثلاث روايات ﴾

وأطلقهن في الحر ، والكافي ، والشرح ، وابن منبج في شرحه .
إحداهن : يجب غسلها سبعاً . وهي المذهب . وعليها جماهير الأصحاب .
قال في الفروع : نقله ، واختاره الأكثر . قال الزركشي : هي اختيار الخرق ،
وجمهور الأصحاب . قال ابن هبيرة : هو المشهور . وصححه في التصحيح ، وتصحيح
الحر . وقال : اختارها الأكثر . قال في المذهب ، والبلغة : هذا المشهور . وجزم
به في الإفادات « وناظم المفردات . وهو منها . وقدمه في الفروع ، والنظم »
والرايتين ، والحاويين « وابن رزين في شرحه وغيرهم .

والرواية الثانية : يجب غسلها ثلاثاً . اختارها المصنف في العمدة ، وابن
عبدوس في تذكرته . وجزم به في الوجيز ، والمنور ، والمتنخب في غير محل
الاستنجاء . وقدمه مطلقاً ابن تيم ، والفائق ، ومجمع البحرين . وقدمه في الاستنجاء
في الرعاية الكبرى في بابه .

والثالثة : تكثر بالماء من غير عدد . اختارها المصنف في المغني ، والشيخ
تقي الدين . وقطع به في الطريق الأقرب . وعنه لا يشترط العدد في البدن . ويجب
في السيلين ، وفي غير البدن سبع . قال الخلال : وهي وهم . وعنه يجب العدد إلا
في الخارج من السيلين . قال الزركشي : واختار أبو محمد في المغني : لا يجب العدد
إلا في الاستنجاء . وعنه يغسل محل الاستنجاء بثلاث « وغيره بسبع . ذكرها
الشارح « وابن تيم « وابن حمدان وغيرهم . والمراد بمحل الاستنجاء : الخارج من
السيلين . قال في الرعاية وقيل : ومن غير نجاستهما . وعنه لا يجب في الثوب
وسائر البدن عدد . ذكرها الآمدي . واختار الشيخ تقي الدين : أنه يجوز
المسح في المتنجس الذي يضره الغسل ، كثياب الحرير والورق ونحوها . قال :

وأصله الخلاف في إزالة النجاسة بغير الماء . وأطلق الثلاثة الأول . والخامسة
والسادسة : في المذهب ، والمستوعب ، والتلخيص .

قوله ﴿وَهَلْ يُشْرِطُ التُّرَابُ؟ عَلَى وَجْهَيْنِ﴾

وهما في الفروع وغيره روايتان . وقاله ابن أبي موسى . يعنى على الرواية الأولى
ذكرها أبو بكر ومن تابعه ، أعنى الوجهين . وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ،
والمستوعب ، والخلاصة ، والسكافي ، والمغني ، والتلخيص ، والبلغة ، والمحرم ،
والنظم ، وابن تيميم ، والرعايتين ، والحاويين ، والفائق ، وابن عبيدان ، والزرکشي ،
وشرح ابن منبجا ، والفروع .

أحدهما : يشترط التراب . وهو المذهب . اختاره الخرقى ، والمصنف ،
والشارح . وقدمه ابن رزین في شرحه .

والوجه الثاني : لا يشترط . اختاره المجد في شرحه . قال في مجمع البحرين :
لا يشترط بالتراب في أصح الوجهين . وصححه في تصحيح المحرر .
قال الشيخ تقي الدين : هذا المشهور .

تفسيرهما

أمرهما : ظاهر كلام المصنف : عدم اشتراط التراب ، قولاً واحداً ، على
الرواية الثانية . وهى وجوب الغسل ثلاثاً ، وهو صحيح : وهو المذهب . وعليه
الجمهور . وفيه وجه آخر : أن حكم التراب في الغسل ثلاثاً حكمه في الغسل سبعاً .
وأطلقهما في التلخيص والبلغة ، وابن تيميم ، والرعاية الكبرى . وصرح بأن
الخلاف حيث قلنا بالعدد .

الثاني : محل الخلاف في التراب : إنما هو في غير محل السبيلين . فأما محل
السبيلين : فلا يشترط فيه تراب ، قولاً واحداً عند الجمهور . ونص عليه . وأوحى عن
الحلواني : أنه أوجب التراب في محل الاستنجاء أيضاً . وصرح بوجوبه في
الفائق عنه .

فوائد

منها : حيث قلنا : يغسل ثلاثاً ، وغسل سبعاً : لم تزل طهورية ما بعد الغسلة الثالثة ، على الصحيح من المذهب . قال ابن عقيل : وجهاً واحداً . وقيل : تزول طهوريته . ذكره القاضي .

قلت : فيعاني بها على هذا القول .

ومنها : قال في الفروع : يحسب العدد في إزالة النجاسة العينية قبل زوالها في ظاهر كلامهم . وفي ظاهر كلام صاحب المحرر : لا يحسب إلا بعد زوالها .

ومنها : يغسل ما نجس ببعض الغسلات بعدد ما بقي بعد تلك الغسلة على الصحيح من المذهب . وقيل : بعدد ما بقي مع تلك الغسلة . وقيل : يغسل سبعاً إن اشترطنا السبع في أصله . واختاره ابن حامد . وهو ظاهر كلام الخرق . وأطلق الأول والأخير ابن عبيدان . فعلى القولين الأولين : يغسل بتراب إن لم يكن غسل به واشترطناه . وعلى الثالث : يغسل بتراب أيضاً إن اشترطناه في أصله .

قوله ﴿ كَالنَّجَاسَاتِ كُلِّهَا ۚ إِذَا كَانَتْ عَلَى الْأَرْضِ ﴾ .

الصحيح من المذهب : أن النجاسة إذا كانت على الأرض تطهر بالمسكثرة سواء كانت من كلب ، أو خنزير ، أو غيرها . وعليه جماهير الأصحاب . وجزم به كثير منهم . وعنه لا تطهر الأرض ونحوها حتى ينفصل الماء . وقيل : يجب العدد من نجاسة الكلب والخنزير . معها . ذكره القاضي في مقنعه ، والنص خلافه . وعنه يجب العدد في غير البول . نقله ابن حامد . وحكى الآمدي رواية في الأرض : يجب لكل بولة ذنوب . وعنه في بركة وقع فيها بول تنزع ، ويقلع الطين . ثم تغسل .

فوائد

الأولى : الصخر ، والأجربة من الحمام ، والأحواض ونحو ذلك : حكمها حكم

الأرض على الصحيح من المذهب . نص عليه . وقيل : لا .

الثانية : يعتبر العصر في كل غسلة ، مع إمكانه فيما يتشرب النجاسة ، أو دَقَهُ ۥ

أو تقلبيه إن كان ثقيلاً ، على الصحيح من المذهب مطلقاً . قال ابن عبيدان : قاله الأصحاب . وقيل : لا يعتبر مطلقاً . وقيل : يعتبر ذلك في غير الغسلة الأخيرة . واختاره المجد في شرحه . وقال : الصحيح لا يحزىء تجفيف الثوب عن عصره ، وصححه في جمع البحرين . وقيل : يحزىء . قال في الرعايتين ، والحاويين : وجفافه كعصره في أصح الوجهين . وأطلقهما في أجزاء التجفيف عن العصر في الفروع ، والتلخيص ، وابن عبيدان ، وابن تميم ، والفائق .

وإن أصابت النجاسة محلاً لا يتشرب بها ، كالآنية ونحوها ، طهر بمرور الماء عليه ۥ وانفصاله عنه . وإن لصقت به النجاسة وجب مع ذلك إزالتها . ويجب الحث والقرض . قال في التلخيص وغيره : إن لم يتضرر الحل بها . وقال في الرعاية : إن تعذرت الإزالة بدونها ، أو لعله مرادهم .

الثالثة : ولو كثر ماء نجساً في إناء بماء كثير : لم يطهر الإناء بدون إراقته ، على

الصحيح من المذهب . نص عليه . وقيل : يطهر ، وإن لم يرق . ولو طهر ماء كثير نجس في إناء بمكثه : لم يطهر الإناء معه على الصحيح من المذهب . فإن انفصل الماء عنه حسب غسلة واحدة ، ثم يكل . وقيل : يطهر الإناء تبعاً ، كالحث من الأرض . وقيل : إن مكث بقدر العدد طهروا إلا فلا . وكذا الحكم في الثوب إذا لم يعتبر عصره ، والإناء إذا غمس في ماء كثير . وأما اعتبار تكرار غمسه : فبني على اعتبار العدد . ولا يكفي تحريكه وخضخضته في الماء ، على الصحيح من المذهب . وقيل : يكفي . وقال المصنف في المغنى : إن مرّ عليه أجزاء ثلاثة . قيل كفى ۥ وإلا فلا . انتهى .

فلو وضع ثوباً في الماء ثم غمره بماء وعصره ، فغسلة واحدة بينى عليها ، ويطهر

على الصحيح من المذهب . نص عليه . لأنه وارد كصبه في غير إناء . وعنه لا يطهر . لأن ما ينفصل بعصره لا يفارقه عقيبه . وعنه يطهر إن تعذر بدونه .

ولو عصر الثوب في الماء ، ولم يرفعه منه : لم يطهر حتى يخرج ، ثم يعيده . قدمه ابن عبيدان ، وجمع البحرين . وقيل : يطهر بذلك . وأطلقهما في القروع ، وابن تيميم الرابعة : لو غسل بعض الثوب النجس طهر ما غسل منه . قال المصنف : ويكون المنفصل نجساً لملاقاته غير المغسول . قال ابن حمدان ، وابن تيميم : وفيه نظر . انتهى . فإن أراد غسل بقيته غسل ما لاقاه .

الخامسة : لا يضر بقاء لون أو ريح أوهما ، على الصحيح من المذهب . قال جماعة من الأصحاب : أو يشق . وذكر المصنف وغيره : أو يتضرر المحل ، وقيل : يكفي بالعدد ، وقيل : يضر بقاءهما أو أحدهما . وقال بعض الأصحاب : يعني عن اللون دون الريح . لأن قلع أثره أعسر .

فعلى المذهب : يطهر مع بقاءهما ، أو بقاء أحدهما ، على الصحيح من المذهب وقال جماعة : يعني عنه . منهم : القاضى في شرحه . وقيل : في زوال لونها فقط وجهان . ويضر بقاء الطعم على الصحيح من المذهب ، وقيل : لا يضر .

السادسة : لو لم تزل النجاسة إلا بملح أو غيره مع الماء : لم يجب في ظاهر كلامهم . قاله في القروع . قال : ويتوجه احتمال يجب ، ويحتمله كلام أحمد . وذكره ابن الزاغوني في التراب تقوية للماء .

قوله ﴿ وَلَا تَطْهَرُ الْأَرْضُ النَّجِسَةُ بِشَمْسٍ ، وَلَا رِيحٍ ، وَلَا بِجِفَافٍ أَيْضًا ۖ ﴾ .

وهذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . وهو المعمول به في المذهب . وقطع به كثير من الأصحاب . وقيل : تطهر في الكل . اختاره المجد في شرحه ، وصاحب الحاوى الكبير ، والفائق ، والشيخ تقي الدين . وغيرهم . قال في الرعاية : وخرج

لنا فيهما الطهارة إن زال لونها وأثرها ، وقيل : وربحها . وقيل : على الأرض .
وقال ابن تيميم : وخرج بعض أصحابنا : الطهارة بذلك على التطهير بالاستحالة .

تنبيه : ظاهر كلام المصنف : أن غير الأرض لا تطهر بشمس ، ولا ريح ،
وهو صحيح . وهو المذهب . وعليه الجمهور . وقيل : تطهر . ونص عليه الإمام أحمد
في حبل الغسيل . واختار هذا القول الشيخ تقي الدين ، وصاحب الفائق .

وقال الشيخ تقي الدين أيضاً : وإحالة التراب ونحوه للنجاسة : كالشمس .
وقال أيضاً : إذا أزالها التراب عن النعل ، فعن نفسه إذ خالطها . وقال في الفروع
كذا قال .

قوله ﴿ وَلَا يَطْهَرُ شَيْءٌ مِنَ النَّجَاسَاتِ بِالِاسْتِحَالَةِ ، وَلَا بِنَارٍ أَيْضًا
إِلَّا الْحُمْرَةُ ﴾ .

هذا المذهب بلا ريب . وعليه جماهير الأصحاب . ونصروه . وعنه بل تطهر .
وهي مخرجة من الحمرة إذا اقلبت بنفسها . خرجها المجد . واختاره الشيخ تقي الدين
وصاحب الفائق . فحيوان متولد من نجاسة - كدود الجروح والقروح وصراصير
الكنيف - طاهر . نص عليه . وأطلق جماعة روايتين في نجاسة وجه تنور سُجَر
بنجاسة . ونقل الأكثر يغسل . ونقل حرب لا بأس . قال في الفروع : وعليها
يخرج عمل زيت نجس صابوناً ونحوه ، وتراب جبل بروث حمار . فإن لم يستحل
عنى عن يسيره في رواية . ذكرها الشيخ تقي الدين . وذكر الأزجى : إن تنحس
التنور بذلك طهر بمسحه بياس . فإن مسح برطب تعين الغسل ، وحمل القاضي
قول أحمد « يسجر التنور مرة أخرى » على ذلك .

وذكر الشيخ تقي الدين : أن الرواية صريحة في التطهير بالاستحالة ، وأن
هذا من القاضي يقتضى أن يكفي بالمسح إذا لم يبق للنجاسة أثر . وذكر الأزجى :
أن نجاسة الجلالة والماء المتغير بالنجاسة : نجاسة مجاورة . وقال : فليتأمل ذلك . فإنه

دقيق . قال في الفروع : كذا قال . فعلى المذهب في أصل المسألة : القَصْرُ ملٌ ودخان النجاسة ونحوها نجس . وعلى الثاني : طاهر . وكذا ما تصاعد من بخار الماء النجس إلى الجسم الصقيل ، ثم عاد فتقطر . فإنه نجس على المذهب . لأنه نفس الرطوبة المتصاعدة وإنما يتصاعد في الهواء كما يتصاعد بخار الحمامات . قال في الفروع : فدل على أن ما يتصاعد في الحمامات ونحوها : طهور ، أو يخرج على هذا الخلاف .

قوله ﴿إِلَّا الْحُمْرَةُ إِذَا انْقَلَبَتْ بِنَفْسِهَا﴾ .

الصحيح من المذهب : أن الحمرة إذا انقلبت بنفسها تطهر مطلقاً . نص عليه . وعليه الجمهور . وجزم به كثير منهم . وحكى القاضى في التعليق : أن نبيذ التمر لا يطهر إذا انقلب بنفسه . لأن فيه ماء . وقيل : لا تطهر الحمرة مطلقاً .

فائرة : دَنُّ الخمر مثلها . فيطهر بطهارتها . وهذا المذهب مطلقاً . وعليه الأصحاب وقال في الفروع : ويتوجه فيما لم يلاق الخل مما فوقه مما أصابه الخمر في غليانه وجهان .

قوله ﴿وَإِنْ خُلَّتْ لَمْ تَطْهُرْ﴾

اعلم أن الحمرة يحرم تحليلها على الصحيح من المذهب . وعليه الأصحاب . وعنه يكره . جزم به في المستوعب . وعنه يجوز . وأطلقهن ابن تميم فيما يليق فيها . فعلى المذهب : لو خالف وفعل : لم تطهر على الصحيح من المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . ونص عليه . وقيل : تطهر . وفي الوسيلة في آخر الرهن رواية : أنها تحل ، وعلى الرواية الثانية والثالثة : لو خللت طهرت . قاله في الفروع ، وابن تميم ، والفائق . وقال في المستوعب : فإن خللت كره ، ولم تطهر في أصح الروايتين . وعلى المذهب أيضاً : لو خللت بنقلها من الشمس إلى الظل « أو بالعكس ، أو فرغ من محل إلى محل آخر ، أو ألقى جامداً فيها : ففيه وجهان . وأطلقهما في الفروع »

وابن تميم ، والرعاية الصغرى . وأطلقتهما في النقل والتفريغ في الفائق . وهما روايتان في الرعاية الكبرى . وهى طريقة موجزة في الرعاية الصغرى . إحداهما : لا تطهر . وهو المذهب ، وهو ظاهر كلام ابن عبدوس في تذكرته . والمصنف هنا ، وصاحب الوجيز وغيرهم . وقدمه في الحرر ، ومجمع البحرين ، وابن عبيدان ، والزر كشى . وقيل : تطهر . كما لو نقلها بغير قصد التخليل وتخلت . وقال في الرعاية : وقيل : تطهر بالنقل فقط . وهو أصح . ثم قال قلت : وكذا إن كشف الزق فتخلل بشمس أو ظل .

فوائد

إصداها : في جواز إمساك خمر ليتخلل بنفسه ثلاثة أوجه : الجواز ، وعدمه . والثالث : يجوز في خمرة الخلال دون غيرها . وهو الصحيح . قال في الفروع : وهو أشهر . قال في الرعاية : وهو أظهر . وجزم ابن تميم بإقامة خمر الخلال . وأطلق في خمر الخلال الوجهين .

فعلى القول بعدم الجواز : لو تخلل بنفسه طهر على الصحيح . قال في الفروع : وعلى المنع تطهر على الأصح . وعنه لا تطهر . وقال في الرعاية الكبرى : لو اتخذ للخل فتخمر - وقلنا : يراق ، فأمسك ليصير خلاً ، فصار خلاً - ففي طهارته وجهان . وفي جواز إمساك الخمر ليصير خلاً وجهان . فإن جاز فصار خلاً طهر ، وإن لم يجز لم يطهر . انتهى . وهما وجهان أطلقهما ابن تميم .

وإن اتخذ عصيراً للخمر ، ولم يتخمر ، وتخلل بنفسه : ففي حله الروايتان اللتان قبله .

الثانية : الخل المباح : أن يصب على العنب أو العصور خل قبل غليانه حتى لا يغلى . نص عليه . في رواية الجماعة .

الثالثة : الحشيشة المسكرة نجسة على الصحيح . اختاره الشيخ تقي الدين .

وقيل : طاهرة . قدمه في الرعاية ، والحواشي . وقيل : نجسة إن أُمِيت ، وإلا فلا .
أطلقهن في الفروع ، والفائق . ويأتي حكم أكلها في باب حد المسكر .
قوله ﴿ وَلَا تَطْهَرُ الْأَذْهَانُ النَّجَسَةَ ﴾ .

هذا المذهب مطلقا . وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به كثير منهم . وقال
أبو الخطاب : يطهر بالغسل منها ما يتأتى غسله . مثل أن تصب في ماء كثير
وتحرك ، ثم تترك حتى تطفو فتؤخذ ، ونحو ذلك . وهو تخريج السكافي . ذكره
في كتاب البيع . وجزم به في الإفادات . وقيل : يطهر زئبق بالغسل . لأنه لقوته
وتماسكه يجري مجرى الجامد . قاله ابن عقيل في الفصول . واقتصر عليه جماعة .
وقطع به في المذهب ، والمستوعب . فيعائى بها . فعلى المذهب : لا يجوز تطهيره
ذكره في الترغيب وغيره . ويأتي في كتاب البيع ما يتعلق ببيعه .

فوائد

منها : تقدم في كتاب الطهارة الخلاف في تنجيس المائعات بملاقاة النجاسة .
فلو كان جامداً : أخذت منه النجاسة وما حولها ، والباقي طاهر . وحد الجامد :
ما لم تسر النجاسة فيه على الصحيح . جزم به في المغنى ، والشرح ، وابن رزين ،
 وغيرهم . وصححه ابن تيم وغيره . وقال ابن عقيل : حده ما لو كسر وعاءه لم تسيل
أجزأؤه . وردّه الأصحاب . قال في الفائق : قلت : ويحتمل ما لو قوّر لم يلتئم حالا .
ولا يطهر ما عدا الماء والأدهان من المائعات بالغسل ، سوى الزئبق على ما تقدم .
فلا يطهر باطن حبّ نُقع في نجاسة بتكرار غسله وتجفيفه كل مرة على الصحيح
من المذهب . كالعجين . وعليه الأصحاب . وعنه يطهر . قال في الفائق : واختاره
صاحب المحرر . وهو المختار .

ومثل ذلك خلافاً : ومذهباً : الإناء إذا تشرب نجاسة ، والسكين إذا أسقيت
ماء نجساً ، وكذلك اللحم إذا طبخ بماء نجس . على الصحيح من المذهب .

وقال المجد في شرحه : الأقوى عندى طهارته ، واعتبر الغليان والتجفيف .
وقال : ذلك في معنى عصر الثوب .

وذكر جماعة في مسألة الجلالة طهارة اللحم . وقيل : لا يعتبر في ذلك كله
عدد . قال ابن تيمم - بعد أن قال : يغلى اللحم في ماء طاهر ، وتجفف الخنطة - :
ثم تغسل بعد ذلك مراراً إن اعتبرنا العدد . والأولى إن شاء الله تعالى على هذه
الرواية : عدم اعتبار العدد . انتهى .

ولا يطهر الجسم الصقيل بمسحه على الصحيح من المذهب . وعنه يطهر .
واختاره أبو الخطاب في الانتصار ، والشيخ تقي الدين . وأطلقهما في الفائق .
وأطلق الحلوانى وجهين . وذكر الشيخ تقي الدين : هل يطهر « أو يعنى عما بقى ؟
على وجهين . وعنه تطهر سكين من دم ذبيحة بمسحها فقط ، ويطهر اللبن والآجر
والتراب المتنجس ببول ونحوه » على الصحيح من المذهب . وقيل : لا يطهر .
وقيل : يطهر ظاهره ، كما لو كانت النجاسة أعياناً وطبخ ، ثم غسل ظاهره . فإنه يطهر
وكذا باطنه في أصح الوجهين إن سُحق « لوصول الماء إليه . وقيل : يطهر بالنار .
تنبيه : قوله ﴿ وَإِذَا خَفِيَ مَوْضِعُ النِّجَاسَةِ : لَزِمَهُ غَسْلُ مَا تَيَقَّنَ بِهِ إِزَالَتَهَا ﴾
أطلق العبارة كأكثر الأصحاب . ومرادهم : غير الصحراء ونحوها . قاله
في الكافي ، والمعنى ، والشرح ، وابن تيمم في الرعاية ، والنسكت ، والزركشى وغيرهم .
قوله ﴿ لَزِمَهُ غَسْلُ مَا تَيَقَّنَ بِهِ إِزَالَتَهَا ﴾ .

هذا المذهب . نص عليه . وعليه الأصحاب . وعنه يكفى الظن في غسل المذى
[وعند الشيخ تقي الدين : يكفى الظن في غسل المذى] وغيره من النجاسات . قال
في القواعد الأصولية : يحتمل أن تخرج رواية في بقية النجاسات من الرواية التى
في المذى . وذكره أبو الخطاب في الجلالة . ويحتمل أن يختص ذلك بالمذى ، لأنه
يعنى عن يسيره على رواية . لكن لازم ذلك : أن يتعدى إلى كل نجاسة يعنى عن
يسيرها . وهو ملتزم . انتهى .

قلت : قال في النسكت : وعنه ما يدل على جواز التحرى في غير صحراء .

تغييرها

أمرهما : قوله ﴿ وَيُجْزَى فِي بَوْلِ الْغُلَامِ الَّذِي لَمْ يَأْكُلِ الطَّعَامَ النَّضْحُ ﴾ وهذا بلا نزاع . وظاهر كلامه : أنه نجس ، وهو صحيح . وهو المذهب . وعليه الأصحاب . وقطع ابن رزين في شرحه : أن بوله طاهر . ويحتمله كلام الخرق . بل هو ظاهره . فإنه قال : وما خرج من الإنسان من بول وغيره « فإنه نجس إلا بول الغلام الذي لم يأكل الطعام . فإنه يرش عليه الماء . واختاره أبو إسحاق ابن شاقلاً . لكن قال : يعيد الصلاة . كما روى عن أبي عبد الله : إذا صلى في ثوب فيه منى ، ولم يغسله ولم يفركه : يعيد « وإن كان طاهراً . قال الأزجي في النهاية : وهذا بعيد . قال في الرعاية : وهو غريب بعيد . قال في الفروع : كذا قال . قال القاضي عن هذا القول : وليس بشيء .

قلت : فيعاني بها على قول أبي إسحاق .

الثاني : مراده بقوله « الذي لم يأكل الطعام » يعني : بشهوة . والنضح : غمره بالماء ، وإن لم يقطر منه شيء .

قوله ﴿ وَإِذَا تَنَجَّسَ اسْفُلُ الْخُفِّ أَوْ الْحِذَاءِ وَجَبَ غَسْلُهُ ﴾ .

هذا المذهب . وعليه الجمهور . قال في الفروع : نقله واختاره الأكثر . وقدمه في الهداية « والمحرم ، والنظم ، والرعايتين » والحاويين ، والفروع ، ومجمع البحرين . وعنه يجزى . دلالة بالأرض . قال في الفروع : وهي أظهر . وقال : اختارها جماعة .

قلت : منهم المصنف « والمجد ، وابن عبدوس في تذكرته ، والشيخ تقي الدين . وجزم به في الوجيز » والنور ، والمنتخب « والتسهيل . وقدمه في مسبوكة الذهب » والشرح ، وابن تيميم ، والفائق ، وابن رزين . وعنه يغسل من البول والغائط . ويدلك من غيرها . وأطلقهن في المذهب ، والمستوعب ، والكافي ، والتلخيص « والبلغة ، وابن عبيدان ، وتجريد العناية . وقيل : يجزى »

دلكه من اليابسة لا الرطبة . وحمل القاضى الروايات على ما إذا كانت النجاسة يابسة . وقال : إذا دلكها وهى رطبة لم يحزه . رواية واحدة . وردة الأصحاب . وأطلق ابن تميم فى إلحاق الرطبة باليابسة الوجهين . وظاهر كلام ابن عقيل : إلحاق طرف الخف بأسفله . قال فى الفروع : وهو متجه .

قلت : يتوجه فيه وجهان من نقض الوضوء بالمس بحرف الكف على القول بأنه لا ينقض إلا مسه بكفه . فعلى القول بأنه يحزىء الدلك : لا يطهره ، بل هو معفو عنه ، على الصحيح من المذهب . قال الجدى فى شرحه : وهذا هو الصحيح . قال فى مجمع البحرين : ولا يطهرها - بحيث لا ينجسان - المائع فى أصح الوجهين . قال فى المذهب : فإن وقعا فى ماء يسير تنجس على الصحيح . قال المصنف والشارح : قال أصحابنا المتأخرون : لا يطهر الحل . قال ابن منبج فى شرحه : حكمه حكم أثر الاستنجاء . وقدمه فى الفروع « والمحرر . وعنه يطهر . قال فى الرعاية : وفيه بعد . قال فى الفروع : اختاره جماعة .

قلت : منهم ابن حامد . وجزم به فى المنور ، والمنتخب . وقدمه فى الفائق . وإليه ميل ابن عبيدان ، وهو من المفردات . وأطلقهما فى الشرح ، والنظم ، والكافى ، وابن تميم .

فائدة : حكم حكه بشيء حكم دلكه .

تغيب مفهوم كلام المصنف : أنه إذا تنجس غير الخف والحذاء : أنه لا يحزىء الدلك « رواية واحدة . وهو ظاهر كلام كثير من الأصحاب ، وأحد الوجهين فى ذيل المرأة . قدمه فى الفائق ، وابن تميم .

والوجه الثانى : أنه - كما نقل اسماعيل بن سعيد - يطهر بمروره على ظاهر بذيلها . اختاره الشيخ تقي الدين ، وصاحب الفائق . وجزم به فى التسهيل . وقدمه فى الرعاية الكبرى . وقال : ذيل ثوب آدمى أو إزاره . وأطلقهما فى الفروع .

ودخل في مفهوم كلامه : الرجل إذا تنجست ، لا يجزىء ذلكها بالأرض . وهو الصحيح من المذهب . وعليه الجمهور . وقيل : هي كالتلف والخذاء . حكاه الشيخ تقي الدين واختاره . قال في الفائق : قلت : ويحتمل في رجل الحافي عادة وجهين . قوله ﴿ وَلَا يُعْفَى عَنْ يَسِيرٍ مِنَ النَّجَاسَاتِ إِلَّا الدَّمُ ، وَمَا تَوَلَّدَ مِنْهُ مِنَ الْقَيْحِ وَالصَّدِيدِ ﴾ .

اعلم أن الدم وما تولد منه ينقسم أقساماً .

أهمها : دم الآدمي . وما تولد منه من القيح والصدید ، سواء كان منه أو من غيره . غير دم الحيض والنفس . وما خرج من السيلين .

الثاني : دم الحيوان الماء كولد لحمه . وظاهر كلام المصنف : العفو عنه ، والصحيح من المذهب في هذين القسمين : العفو عن يسيره . وعليه جماهير الأصحاب . وعنه لا يعفى عنه فيهما . وقيل : لا يعفى عنه إلا إذا كان من دم نفسه . وهو احتمال في التلخيص . وقال الشيخ تقي الدين : ولا يجب غسل الثوب والجسد من المدة والقيح والصدید . ولم يقدّم دليل على نجاسته . حكى جده عن بعض أهل العلم طهارته . وعنه لا يعفى عن يسير شيء من النجاسات في الصلاة . حكاه ابن الزاغوني .

الثالث : دم الحيض والنفس . وظاهر كلام المصنف : أنه يعفى عن يسيره . وهو صحيح . وهو المذهب . جزم به في المغنى والشرح وابن رزين ، والمنور . وهو ظاهر الوجيز . وقدمه في الرعايتين . واختاره القاضي . وهو ظاهر كلام جماعة ، لإطلاقهم العفو عن الدم . وقيل : لا يعفى عن يسيره . اختاره المجد وابن عبيدان ، وصاحب مجمع البحرين . وقدمه في التلخيص . وأطلقهما في الفروع ، وابن تيم ، وابن عبيدان ، والزرکشی ، ومجمع البحرين ، والحاوي الكبير .

الرابع : الدم الخارج من السيلين . وظاهر كلام المصنف : العفو عن

يسيره . وهو أحد الوجهين . وهو ظاهر كلام ابن رزين في شرحه ، وجماعة
والوجه الثاني : لا يعنى عن ذلك . اختاره ابن عبدوس في تذكرته ،
وصاحب التلخيص . وجزم به في المنور . وهو الصواب . وأطلقهما في الفروع ،
والزركشى .

الخامس : دم الحيوان الطاهر الذى لا يؤكل ، غير آدمى والقمل ونحوه .
فظاهر كلام المصنف : أنه يعنى عن يسيره . وهو ظاهر ما قطع به في المستوعب ،
والسكافي ، والمحرم ، والإفادات ، والفائق ، وغيرهم . وقطع به في المذهب ،
والوجيز ، والنظم ، والحاوى الكبير ، وابن عبدوس في تذكرته ، والتسهيل ، وابن
رزين ، وابن منجاف في شرحه . وقدمه في الرعاية الكبرى . وقيل : لا يعنى عن
يسيره . وجزم به في مجمع البحرين ، وابن عبيدان . فإنهما قالا : وما لا يؤكل
لحمه ، وله نفس سائلة ، لا يعنى عن يسيره . ويحتمله كلام الخرقى . وهو ظاهر
ما قطع به في التلخيص ، والبلغة . فإنه قال في العفو عنه : من حيوان مأكول .
وقطع الزركشى بأنه ملحق بدم آدمى . وأطلقهما في الفروع ، وابن تيم .

السادس : دم الحيوان النجس . كالكلب والخنزير ونحوهما . فالصحيح من
المذهب : أنه لا يعنى عن يسيره . وعليه الأصحاب . وفي الفروع احتمال بالعفو عنه
كغيره . وقال في الفائق : في العفو عن دم الخنزير وجهان .

فوائد

الأولى : حيث قلنا بالعفو عن اليسير : فحله في باب الطهارة دون المائعات
على ما يأتي بيانه .

الثانية : حيث قلنا بالعفو عن يسيره : فيضم متفرقاً في ثوب واحد على الصحيح
من المذهب . وجزم به ابن تيم وغيره . وقدمه في الفروع . وقيل : لا يضم ، بل
لكل دم حكم ، وإن كان في ثوبين لم يضم على الصحيح من المذهب ، بل

لكل دم حكم . وقيل : يضم . قدمه في الرعاية . وأطلقهما ابن تميم . ذكره في باب اجتناب النجاسة . ويأتي إذا لبس ثياباً في كل ثوب قدر من الحرير يعفى عنه : هل يباح أو يكره ؟ في آخر ستر العورة .

الثالثة : في الدماء الطاهرة المختلف فيها والمتفق عليها . منها : دم عروق المأ كول طاهر على الصحيح من المذهب . ولو ظهرت حرته نص عليه ، وهو الصحيح من المذهب . وهو من المفردات ، لأن العروق لا تنفك عنه . فيسقط حكمه . لأنه ضرورة . وظاهر كلام القاضى في الخلاف : نجاسته . قال ابن الجوزى : الحرم هو الدم المسفوح . ثم قال القاضى : فأما الدم الذى يبقى في خلل اللحم بعد الذبح ، وما يبقى في العروق فباح . قال في الفروع : ولم يذكر جماعة إلا دم العروق . وقال الشيخ تقي الدين فيه : لا أعلم خلافاً في العفو عنه « وأنه لا ينجس المرق » بل يؤكل معها . انتهى .

قلت : ومن قال بطهارة بقية الدم الذى في اللحم غير دم العروق ، وإن ظهرت حرته : المجد في شرحه ، والناظم ، وابن عبيدان ، وصاحب الفائق ، والرايعتين ، ونهاية ابن رزين ، ونظمها . وغيرهم . ومنها : دم السمك ، وهو طاهر على الصحيح من المذهب ، وعليه الأصحاب ، ويؤكل . وقيل : نجس .

ومنها : دم البق والقمل والبراغيث ، والذباب ، ونحوها . وهو طاهر على الصحيح من المذهب . وقدمه في الفروع ، والفائق « وابن رزين وغيرهم . قال المصنف ، والشارح وغيرهما : هذا ظاهر المذهب . وصححه في تصحيح الحرر . وقال قال بعض شراح الحرر : صححه ابن عقيل . وجزم به في الانتصار في موضع . وحكاها عن الأصحاب . ورجحه المجد . وعنه نجس . وأطلقهما في الحرر « والكافى ، والهاويين ، والرايعتين « وابن تميم ، والمستوعب « والهداية ، ومجمع البحرين ، والمذهب « وابن عبيدان .

ومنها : دم الشهيد . وهو طاهر مطلقاً على الصحيح . صححه ابن تيميم . وقدمه في الرعاية . وقيل : نجس . وعليهما يستحب بقاؤه . فيعالي بها . ذكره ابن عقيل في المنثور . وقيل : طاهر مادام عليه . قدمه المجد في شرحه . وابن عبيدان . وجزم به في مجمع البحرين . ولعله المذهب . وأطلقهن في الفروع .
ومنها : الكبد والطحال . وهما دمان . ولا خلاف في طهارتهما .

ومنها : المسك . واختلف ممّ هو ؟ فالصحيح : أنه سُرّة الغزال . وقيل : هو من دابة في البحر لها أنياب . قال في التلخيص : فيكون مما يؤكل . وقال ابن عقيل في الفنون : هو دم الغزالان . وهو طاهر . وفأرته أيضاً طاهرة على الصحيح . وقال الأزجي : فأرته نجسة . قال في الفروع : ويحتمل نجاسة المسك . لأنه جزء من حيوان لكنه ينفصل بطبعه .

ومنها : العلقة التي يخلق منها آدمي ، أو حيوان طاهر . وهي طاهرة على أحد الوجهين . صححه في التصحيح ، وابن تيميم . وقدمه ابن رزين في شرحه . والصحيح من المذهب : أنها نجسة . لأنها دم خارج من الفرج . قال في المغني : والصحيح نجاستها ، وقدمه في الكافي ، والشرح . قال في مجمع البحرين : نجسة في أظهر الروايتين . وأطلقهما في الفروع ، وابن عبيدان ، والرعايتين ، والحاويين . والمذهب . وحكاها ابن عقيل روايتين . قال في الرعاية الكبرى : قلت والمضغة كالعلقة . ومثلها البيضة إذا صارت دماً . فهي طاهرة على الصحيح . قاله ابن تيميم . وقيل : نجسة . قال المجد : حكمها حكم العلقة . وأطلقهما في الفروع . وذكر أبو المعالي وصاحب التلخيص : نجاسة بيض ند^(١) . واقتصر عليه في الفروع .

تنبيه : أفادنا المصنف رحمه الله : أن القيح والصدید والمدة نجس . وهو صحيح . وهو المذهب وعليه الأصحاب . وقطع به كثير منهم . وعنه طهارة ذلك . اختاره الشيخ تقي الدين . فقال : لا يجب غسل الثوب والجسد من المدة والقيح والصدید . ولم يبق دليل على نجاسته . انتهى .

وأما ماء القروح : فقال في الفروع : هو نجس في ظاهر قوله . وقدمه في الرعاية الكبرى ، وابن تيم . واختاره المجد . وذكر جماعة : إن تغير بنجس وإلا فلا . قلت : منهم صاحب مجمع البحرين وهو أقرب إلى الطهارة من القيح والصدید ، والمدة . وأما ما يسيل من الفم وقت النوم : فظاهر في ظاهر كلامهم . قاله في الفروع . تنبيه : مراده بقوله « وأثر الاستنجاء » أثر الاستنجار . يعني أنه يعني عن يسيره . وهو صحيح . وهو المذهب . وعليه جمهور الأصحاب . وقطع به كثير منهم . وقيل : لا يعني عن يسيره . ذكره ابن رزين في شرحه . وقال : لو قعد في ماء يسير نجسه ، أو عرق فهو نجس ؛ لأن المسح لا يزيل النجاسة بالسكينة .

تنبيه : أفادنا المصنف : أنه نجس . وهو صحيح . وهو المذهب . وعليه الجمهور . قال ابن عبيدان : اختاره أكثر أصحابنا . وقدمه في الفروع ، والرعايتين ، والتلخيص ، وغيرهم . وعنه أنه طاهر . اختاره جماعة من الأصحاب . منهم ابن حامد ، وأبو حفص بن المسلمة العكبري . وأطلقهما ابن تيم في باب اجتناب النجاسة . قال في الرعايتين : والحاويين ، وغيرهما . يعني عن عرق المستجمر في سراويله نص عليه . واستدل في المغنى ومن تبعه بالنص على أن أثر الاستنجار طاهر . لا أنه نجس ويعني عنه . وظاهر كلامه في المغنى ومن تبعه : أنه لا يعني عنه إلا في محله ، ولا يعني عنه في سراويله .

قوله « وعنه في المذني ، والقيء ، وريق البغل ، والحمار ، وسباج البهائم ، غير الكلب والخنزير . والطير ، وعرقهما ، وبول الحفّاش والنبيذ ، والمني : أنه كالدم » .

يعني عن يسيره كالدم « على هذه الرواية . فقدم المصنف : أنه لا يعني عن يسير شيء من ذلك .

وأما المذني : فلا يعني عن يسيره على الصحيح من المذهب . وقدمه في الفروع ،

والرعاية الصغرى ، والحاويين . وقال ابن منبج فى شرحه : وهو المذهب . وعنه يعنى عن يسيره . جزم به فى العمدة « والمنور ، والمنتخب وغيرهم . وقدمه ابن رزين . وصححه الناظم . واختاره ابن تيم . قال فى مجمع البحرين : يعنى عن يسيره فى أقوى الروايتين .

قلت : وهو الصواب . خصوصاً فى حق الشاب .

وأطلقهما فى الهداية ، والمذهب ، والمستوعب « والكافى ، والمحزر ، والشرح وابن تيم ، والرعاية الكبرى ، والتلخيص ، والبلغة ، وابن عبيدان .

تبيين : أفادنا المصنف رحمه الله تعالى : أن المذى نجس . وهو صحيح . فيغسل كبقية النجاسات ، على الصحيح من المذهب . وعليه الجمهور . وعنه فى المذى : أنه يحزىء فيه النضح « فيصير طاهراً به ، كبول الغلام الذى لم يأكل الطعام . جزم به فى الإفادات « والمنور ، والمنتخب ، والعمدة . وقدمه فى الفائق ، وإدراك الغاية « وابن رزين فى شرحه . واختاره الشيخ تقي الدين . وصححه الناظم « وصاحب تصحيح المحزر . وقال بعض شراح المحزر : صححها ابن عقيل فى إشارته . وأطلقهما فى المحزر . وقال فى الرعاية ، وقيل : إن قلنا مخرجه مخرج البول . فينجس . وإن قلنا مخرجه مخرج المنى فله حكمه . انتهى . وعنه ما يدل على طهارته . اختاره أبو الخطاب فى الانتصار . وقدمه ابن رزين فى شرحه . وجزم به فى نهايته ، ونظمها .

فعلى القول بالنجاسة : يغسل الذكر والأنثيين إذا خرج ، على الصحيح من المذهب . نص عليه . وجزم به ناظم المفردات . وهو منها . وقدمه ابن تيم ، والفائق ، والخواشى . واختاره أبو بكر ، والقاضى . وعنه يغسل جميع الذكر فقط « ما أصابه المذى وما لم يصبه .

قلت : فيعابى بها على هاتين الروايتين .

وعنه لا يغسل إلا ما أصابه المذى فقط . اختاره الخلال . قال فى مجمع البحرين ، وابن عبيدان : وهى أظهر . أطلقهن فى الفروع .

فعلى الرواية الأولى : تجزى غسلة واحدة . قاله المصنف . وجزم به ابن تميم ،
والفائق ، والرعاية الكبرى . ذكره فى كتاب الطهارة . وزاد : إن لم يُلوَّثهما
المذى . نص عليه .

وأما القى : فلا يعنى عن يسيره ، على الصحيح من المذهب . قال ابن منجا :
هذا المذهب . وقدمه فى الفروع ، والمصنف هنا . وهو ظاهر ما جزم به فى الهداية .
والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والكافى ، والمحزر ، وغيرهم . وعنه
يعنى عن يسيره . جزم به فى الوجيز ، والنور ، والإفادات . قال القاضى : يعنى
عن يسير القى ، وما لا ينقض خروجه . كيسير الدود والحصى ونحوهما ، إذا خرج
من غير السيلين . واختاره ابن عبدوس فى تذكرته . وأطلقهما فى النظم ، ومجمع
البحرين ، والرعايتين ، والحاويين ، والفائق ، وابن عبيدان .

وأما ريق البغل والحمار وعرقهما - على القول بنجاستهما - : فلا يعنى عن
يسيره . على الصحيح من المذهب . قال ابن منجا : هذا المذهب . وقدمه فى
الفروع ، والمصنف هنا . وهو ظاهر كلام جماعة . وعنه يعنى عن يسيره . قال الخلال :
وعليه مذهب أبى عبد الله . قال المصنف « والشارح : هو الظاهر عن أحمد .
واختاره ابن تميم . وجزم به فى الوجيز وغيره . وقدمه ابن رزين وغيره .
قلت : وهو الصواب .

وأطلقهما فى الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والكافى ، والمحزر ، والنظم ،
ومجمع البحرين ، والرعايتين ، والحاويين ، وابن تميم ، وابن عبيدان .

وأما ريق سباع البهائم - غير الكلب والخنزير - والطيور وعرقها ، على القول
بنجاستها : فلا يعنى عن يسيره ، على الصحيح من المذهب . بناء على ريق البغل
والحمار وعرقهما ، وأولى . وهو الذى قدمه المصنف هنا . وظاهر ما جزم به فى
الفائق . قال ابن منجا فى شرحه : هذا المذهب . وعنه يعنى عن يسيره . جزم به
فى الوجيز ، والنور . وصححه فى تصحيح المحزر . وقال : جزم به فى المغنى فى موضع

وقدمه ابن رزين في شرحه . قال القاضي - بعد أن ذكر النص بالعفو عن يسير ريق البغل والحمار :- وكذلك ما كان في معناهما من سباع البهائم . وكذلك الحكم في أرواثها . وكذلك الحكم في سباع الطير . وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والكافي ، والمحزر ، والنظم ، ومجمع البحرين ، والرعايتين ، والحاويين ، وابن تميم ، وابن عبيدان .

وأما بول الخفاش ، وكذا الخشاف . قاله في الرعاية . وكذا الخطاف . قاله في الفائق :- فلا يعفى عنه على الصحيح من المذهب . قال ابن منبج في شرحه : هذا المذهب . وقدمه في الفروع ، والمصنف هنا . وعنه يعفى عن يسيره . وجزم به في الوجيز . وقدمه الشارح ، وابن رزين . واختاره ابن تميم ، وابن عبدوس في تذكرته وصححه في تصحيح المحرر . وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والكافي ، والمحزر ، والنظم ، والرعايتين ، والحاويين ، والفائق ، وابن عبيدان .

وأما النبيذ النجس : فلا يعفى عن يسيره على الصحيح من المذهب . قال ابن منبج في شرحه : هذا المذهب . قال في مجمع البحرين : لا يعفى عن يسيره في الأشهر . وقدمه في الفروع ، والمصنف هنا . وعنه يعفى عن يسيره . اختاره المجد في شرحه ، وابن عبدوس في تذكرته . وجزم به في الوجيز ، ونهاية ابن رزين ، ونظمها . وصححه في تصحيح الفروع . وقدمه الشارح ، وابن رزين . وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والكافي ، والمحزر ، والنظم ، والرعايتين ، والحاويين ، والفائق ، وابن تميم ، وابن عبيدان .

وأما المنى - إذا قلنا بنجاسته :- فلا يعفى عن يسيره ، على الصحيح من المذهب وقدمه في الفروع ، والمصنف هنا ، والرعاية الصغرى ، والحاويين . قال ابن منبج في شرحه : هذا المذهب . وعنه يعفى عن يسيره . قطع به الخرق . واختاره ابن تميم ، والشيخ تقي الدين في شرح العمدة . قال في مجمع البحرين : يعفى عن يسيره في أظهر الروايتين . قال الزركشي : هذا ظاهر النص . وأطلقهما في الهداية ،

والمستوعب ، والكافي ، والمحزر ، والنظم ، والرعاية الكبرى ، وابن تيم ،
وابن عبيدان ، والزركشي . ويأتي قريبا . إذا قلنا هو نجس : هل يحزى . فرك
يأبسه مطلقا ، أو من الرجل ؟

تنبيه : ظاهر كلام المصنف : أنه لا يعنى عن يسير شيء من النجاسات غير
ما تقدم . وثم مسائل :

منها : دم البق . والقمل ، والبراغيث . والذباب ونحوهما . يعنى عن ذلك على
القول بنجاسته بلا نزاع . قاله الأصحاب .

ومنها : بقية دم اللحم المأكول من غير العروق . يعنى عنه على القول بنجاسته
على ما تقدم .

ومنها : يسير النجاسة ، إذا كانت على أسفل الخف والحذاء بعد الدلك ،
يعنى عنه على القول بنجاسته . وقطع به الأصحاب .

ومنها : يسير سلس البول . مع كمال التحفظ يعنى عنه . قال الناظم : قلت :
وظاهر كلام الأكثر : عدم العقو . وعلى قياسه يسير دم المستحاضة .

ومنها : يسير دخان النجاسة ، وغبارها وبخارها ، يعنى عنه ، ما لم تظهر له صفة
على الصحيح من المذهب . جزم به فى الكافي ، وابن تيم . والنظم . قال فى
الرعايتين ، والحاويين ، ومجمع البحرين ، وابن عبيدان ، وغيرهم : يعنى عن ذلك
ما لم يتكاثف . زاد فى الرعاية الكبرى : وقيل ما لم يجتمع منه شيء . ويظهر له صفة .
وقيل : أو تعذروا أو تعسر التحرز منه . وأطلق أبو المعالى العفو عن غبار النجاسة .
ولم يقيده باليسير . لأن التحرز لا سبيل إليه . قال فى الفروع : وهذا متوجه . وقيل :
لا يعنى عن يسير ذلك . وأطلقهما فى الفروع . وقال : ولو هبَّت ريح ، فأصاب
غبار نجس من طريق أو غيره . فهو داخل فى المسألة . وذكر الأزجى النجاسة به .
ومنها : يسير بول الماء كوروثه ، على القول بنجاستهما ، يعنى عنه فى
رواية . وهو الصحيح من المذهب . جزم به المجد فى شرحه ، وابن عبيدان .

وقدمه في المنفى « والشرح . واختاره ابن تيم . وهو ظاهر ما قدمه في الفروع . وعنه لا يعني عنه . وهو ظاهر كلام المصنف هنا . وأطلقهما في الحاوين ، والرعايتين . وزاد : وَمَنْثِيهِ وَقَيْتِهِ . وذكر الشيخ تقي الدين الرواية الأولى في الفائق .

ومنها : يسير بول الحمار ، والبغل ، وروثهما . وكذا يسير بول كل بهيم نجس أو طاهر لا يוכל ، وينجس بموته ، لا يعني عنه ، على الصحيح من المذهب . قاله المجد . وقدمه في الفروع وغيره . وعنه يعني عنه . وجزم به في الإفادات في روث البغل والحمار « وأطلقهما في الرعايتين ، والحاوین ، وابن عبيدان .

ومنها : يسير نجاسة الجلالة قبل حبسها . لا يعني عنه على الصحيح من المذهب . وقيل : يعني عنه . وهو رواية في الرعاية . وأطلقهما في الرعايتين ، والحاوین ، ومجمع البحرين .

ومنها : يسير الوذى . لا يعني عنه على الصحيح من المذهب . وقيل : يعني عنه . رواية في الرعاية ، وأطلقهما فيها . وابن تيم .

ومنها : ما قاله في الرعاية : يعني عن يسير الماء النجس بما عفى عنه من دم ونحوه في الأصح . واختار العفو عن يسير ما لا يدركه الطرف . ثم قال وقيل : إن سقط ذباب على نجاسة رطبة « ثم وقع في مائع أو رطب نجس « وإلا فلا إن مضى زمن يحف فيه . وقيل : يعني عما يشق التحرز منه غالباً . واختار الشيخ تقي الدين : العفو عن يسير جميع النجاسات مطلقاً ، في الأطعمة وغيرها . حتى بعر الفأر . قال في الفروع : ومعناه اختيار صاحب النظم .

قلت : قال في مجمع البحرين قلت : الأولى العفو عنه في الثياب ، والأطعمة ، لعظم المشقة . ولا يشك ذو عقل في عموم البلوى به . خصوصاً في الطواحين ، ومعاصر السكر « والزيت . وهو أشق صيانة من سؤر الفار ، ومن دم الذباب . ونحوه ورجيعه . وقد اختار طهارته كثير من الأصحاب . انتهى .

قال الشيخ تقي الدين ، إذا قلت : يعنى عن يسير النبذ المختلف فيه لأجل الخلاف فيه . فالخلاف فى الكلب أظهر وأقوى . انتهى .

وأما طين الشوارع : فما ظنت نجاسته من ذلك : فهو طاهر على الصحيح من المذهب . قدمه فى الفروع . وقال ابن تيميم : هو طاهر ما لم تعلم نجاسته . قال فى القاعدة التاسعة والخمسين بعد المائة : طاهر . نص عليه أحمد فى مواضع . وجعله المجد فى شرحه : المذهب ، ترجيحاً للأصل ، وهو الطهارة فى الأعيان كلها . قال فى الرعايتين ، والحاويين ، وجمع البحرين : وطين الشوارع طاهر إن جهل حاله . وجزم به فى المنور ، والمنتخب ، والنظم . وعنه أنه نجس . قال ابن تيميم : اختارها بعض الأصحاب . فعليها يعنى عن يسيره على الصحيح . قال فى الرعايتين ، والحاويين : يعنى عن يسيره فى الأصح . وصححه فى النظم . وجزم به فى الإفادات وإليه ميل صاحب التلخيص . وهو احتمال من عنده فيه . اختاره الشيخ تقي الدين وقيل : لا يعنى عنه . قال فى التلخيص : ولم أعرف لأصحابنا فيه قولاً صريحاً . وظاهر كلامهم : أنه لا يعنى عنه . وأطلقهما فى الفروع . وذكر صاحب المهم : أن ابن تيميم قال : إذا كان الشتاء فى نجاسة الأرض روايتان . فإذا جاء الصيف : حكم بطهارتها رواية واحدة . فان علم نجاستها فهى نجسة . ويعنى عن يسيره على الصحيح من الوجهين . قال فى مجمع البحرين : يعنى عن يسيره فى أصح الوجهين وصححه فى النظم . قال الشيخ تقي الدين : لو تحققت نجاسة طين الشوارع عنى عن يسيره ، لمشقة التحرز عنه . ذكره بعض أصحابنا . واختاره . انتهى . وقيل : لا يعنى عنه . وقيل : يعنى عن يسيره إن شق ، وإلا فلا . وقطع ابن تيميم ، وابن حذر : أن تراب الشارع طاهر . واختاره الشيخ تقي الدين ، وقال : هو أصح القولين .

تنبيه : حيث قلنا : بالغوف فيما تقدم . فمحله فى الجمادات دون المائعات ، إلا عند الشيخ تقي الدين . فان عنده : يعنى عن يسير النجاسات فى الأطعمة أيضاً ، كما تقدم قريباً .

فائرتان

إبراهيم : ما يعنى عن يسيره يعنى عن أثر كثيره على جسم صقيل بعد مسحه
قاله المصنف ومن بعده .

الثانية : حد اليسير هنا : ما لم ينقض الوضوء . وحد الكثير : ما نقض على
ما تقدم فى باب نواقض الوضوء من الأقوال والروايات . فما لم ينقض هناك فهو
يسير هنا ، وما نقض هناك فهو كثير هنا . وهذا المذهب . وعليه أكثر الأصحاب .
وهو ظاهر ما جزم به فى الفروع ، لكن ظاهر عبارته مشكل ، يأتى بيانه . وقطع به
المصنف ، والشارح ، وابن منبج فى شرحه ، وغيرهم . ولكن قدم فى الفائق هنا :
ما يستفحشه كل إنسان بحسبه . وقدم هناك : ما فحش فى أنفس أوساط الناس .
وقدم فى المستوعب هناك : ما فحش فى النفس . وقدم هنا : اليسير ما دون شبر فى
شبر . وقال فى الرعاية الكبرى ، وتبعه ابن عبيدان - بعد أن ذكر بعض الأقوال
التي فى المسألة هنا - وقيل : الكثير ما ينقض الوضوء . وقال فى نواقض الوضوء :
وعنه الكثير ما لا يعنى عنه فى الصلاة . فظاهره عدم البناء . وقدم فى الرعايتين
هنا : أن الكثير ما فحش فى نفوس أوساط الناس ، كما قدمه هناك . وقدم ابن تيم
الموضعين : ما فحش فى نفس كل إنسان بحسبه . وعنه اليسير ما دون شبر فى شبر .
وقدمه فى المستوعب . كما تقدم . وعنه ما دون قدر الكف . وعنه ما دون فتر فى
فتر . وهو قول فى المستوعب . وعنه هو القطرة والقطرتان ، وما زاد عليهما فكثير .
وعنه اليسير ما دون ذراع فى ذراع . حكاه أبو الحسين . وعنه ما دون قدم ، وعنه
ما يرفعه الإنسان بأصابعه الخمس . وعنه هو قدر عشر أصابع . حكاه ابن عبيدان .
وقال ابن أبى موسى : ما فحش فى نفس المصلى ، لاتصح الصلاة معه ، وما لم يفحش
إن بلغ الفتر لم تصح ، وإلا صحت .

قلت : هذه الأقوال التسعة الضعيفة : لادليل عليها . والمذهب أن : الكثير

ماخض في النفس . واليسير مالم يفحش في النفس . لكن كل إنسان بحسبه أو الاعتبار بأوساط الناس ؟ على ماتقدم في باب نواقض الوضوء .

تغييرات

أمرها : قال في القروع : واليسير : قدر مانقض . وظاهره مشكل . لأن اليسير قدر مالم ينقض . فإما أن يكون « والكثير قدر مانقض » وحصل سبق قلم . فكتب « واليسير » وإما أن يكون « قدر مالم ينقض » وسقط لفظ « لم » قال شيخنا : ويحتمل أن يكون لفظ « قدر » منونة ، و « ما » نافية . فيستقيم الكلام وهو بعيد .

الثاني : محل الخلاف هنا في اليسير عند ابن تيميم ، وابن حمدان في الرعاية الكبرى : في الدم ونحوه لا غير . قال ابن تيميم - بعد أن حكى الخلاف المتقدم - كثير التقيء ملء الفم . وعنه نصفه . وعنه ما زاد على النواة . وعنه هو كالدّم سواء ، ذكرها أبو الحسين . وملء الفم : ما يمتنع الكلام معه في وجهه . وفي آخر : مالم يمكن إمساكه . ذكرها القاضي في مقنعه . انتهى . وظاهر كلام غيرهما : شمول غير الدم مما يمكن وجوده ، كالقيء ونحوه . وقدمه في الفائق .

قوله ﴿ وَلَا يَنْجُسُ الْآدَمِيَّ بِالْمَوْتِ ﴾ .

هذا المذهب . وعليه جمهور الأصحاب ، مسلماً كان أو كافراً ، وسواء جملة وأطرافه وأبعاضه . وقاله الزركشي في بعض كتبه ، وقاله القاضي في بعض كتبه . قال المصنف في المغنى : لم يفرق أصحابنا بين المسلم والكافر ، لاستوائهما في الآدمية وفي الحياة . وعنه ينجس مطلقاً . فعليها قال شارح المحرر : لا ينجس الشهيد بالقتل ذكره القاضي ، والشريف أبو جعفر ، والمجد وصاحب المغنى ، وغيرهم . وأطلقهما في المحرر . وقيل : ينجس الكافر ، دون المسلم . وهو احتمال في المغنى . قال المجد في شرحه ، وتابعه في جمع البحرين : ينجس الكافر بموته على كلا المذهبين في المسلم

ولا يظهر بالغسل أبداً . كالشاة . وخص الشيخ تقي الدين في شرح العمدة الخلاف بالمسلم . وأطلقهما ابن تيمم في الكافر . وعنه ينجس طرف الآدمي مسلماً كان أو كافراً . صححهما القاضي وغيره . وأبطل قياس الجملة على الطرف في النجاسة بالشهيد فإنه ينجس طرفه بقطعه ، ولو قتل كان طاهراً . لأن الجملة من الحرمة ما ليس للطرف « بدليل الغسل والصلاة » وردده المصنف في المغنى وغيره . وأطلقهما في الحرر . فعلى القول بأنه لا ينجس بالموت : لو وقع في ماء فغَيَّرَهُ لم ينجس الماء . ذكره في الفصول وغيره . وقدمه في الفروع خلافاً للمستوعب . واقتصر عليه ابن تيمم .

قلت : فيعابى بها على قول صاحب المستوعب .

وقال ابن عقيل ، قال أصحابنا : رواية التنجيس - حيث اعتبر كثرة الماء الخارج - يخرج منه ، لا لنجاسة في نفسه . قال : ولا يصح ، كما لافرق بينه وبين بقية الحيوان ، ويأتى إذا سقطت سِنَّهُ فأعادها بحرارتها .

تفيم : محل الخلاف في غير النبي صلى الله عليه وسلم . فإنه لاخلاف فيه . قاله الزركشى .

قلت : وعلى قياسه سائر الأنبياء عليهم الصلاة والسلام . وهذا مما لاشك فيه

قوله ﴿ وَمَا لَ نَفْسَ لَهُ سَأَلَةٌ ﴾

يعنى : لا ينجس بالموت إذا لم يتولد من النجاسة . وهذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . وعنه ينجس . اختاره بعض الأصحاب « أو لم يكن يؤكل . فعلى المذهب أيضاً : لا يكره مامات فيه . ووجه في الفروع احتمالاً بالكراهة . وعلى المذهب أيضاً : لا ينجس مامات فيه على الصحيح . وقيل : لا ينجس إن شق التحرز منه ، وإلا تنجس . وجزم به ابن تيمم . وقال : جعل بعض أصحابنا الذباب والبق مما لا يمكن التحرز منه .

وعلى الرواية الثانية : ينجس مامات فيه على الصحيح . قدمه الزركشى وابن تيمم ، والفروع . وقيل : لا ينجسه .

قلت : فيعاني بها .

وقيل : لا ينجسه إن شق التحرز منه ، وإلا نجس . قال في الرعاية : وعنه ينجس إن لم يؤكل . فينجس الماء القليل في الأصح إن أمكن التحرز منه غالباً .
تفصيل : قوله « كالذباب ونحوه » فنحو الذباب : البق ، والخنفس ، والعقارب ، والزنابير ، والسرطان ، والقمل ، والبراغيث ، والنحل ، والنمل ، والدود ، والصراصير ، والجمل . ونحو ذلك . والصحيح من المذهب : أن الوزغ لها نفس سائلة . نص عليه كالحية . وقدمه في القروع ، وجمع البحرين . واختاره القاضي وقيل : ليس لها نفس سائلة . وأطلقهما ابن تيميم ، والمذهب ، والرعايتين ، والمغني ، والشرح ، وابن عبيدان ، والحاويين . وقال في الرعاية : وفي تنجيس الوزغ ودود القز وبزره : وجهان .

فائفة : إذا مات في الماء اليسير حيوان لا يعلم هل ينجس بالموت أم لا ؟ لم ينجس الماء على الصحيح من المذهب . جزم به في المغني ، والشرح . قال المجد في شرحه : لم ينجس في أظهر الوجهين . وصححه في مجمع البحرين . قال في القواعد : وهو المرجح عند الأكثرين . وقيل : ينجس . وأطلقهما ابن تيميم ، وابن حمدان ، وابن عبيدان . وكذا الحكم لو وجد فيه روثه خلافاً ومذهباً . قاله في القواعد وغيره . وأطلقهما في القروع في كتاب الطهارة .

قوله ﴿ وَبَوْلٌ مَا يُؤْكَلُ لَحْمُهُ وَرَوْتُهُ وَمَنِيَّهُ طَاهِرٌ ﴾

وهذا المذهب بلا ريب . وعليه الأصحاب . وعنه ينجس . وأطلقهما في الروث والبول في الهداية .

فائفة : قال في الرعاية ، وابن تيميم : ويجوز التداوى ببول الإبل للأثر ^(١) .

(١) عن أنس « أن رهطاً من عكل - أو قال : عرينة - قدموا على رسول الله صلى الله عليه وسلم . فاجتوا المدينة . فأمر لهم رسول الله بلباق . وأمرهم أن يخرجوا فيشربوا من أبوالها وألبانها » متفق عليه

وإن قلنا : هو نجس . وقال في الآداب : يجوز شرب أبوال الإبل للضرورة . نص عليه في رواية صالح ، وعبد الله ، والميموني ، وجماعة . وأما شربها لغير ضرورة ، فقال في رواية أبي داود : أما من علة فنعم ، وأما رجل صحيح ، فلا يعجنى . قال القاضي في كتاب الطب : يجب حمله على أحد وجهين . إما على طريق الكراهة أو على رواية نجاسته . وأما على رواية طهارته : فيجوز شربه لغير ضرورة . كسائر الأشربة انتهى . وقطع بعض أصحابنا بالتحريم مطلقاً لغير التداوى . قال في الآداب : وهو أشهر . ويأتى هذا وغيره في أول كتاب الجنائز مستوفى محرراً .

تفسيره

أمرهما : شمل كلام المصنف بول السمك ونحوه . مما لا ينجس بموته . وهو صحيح . لكن جمهور الأصحاب لم يحك في طهارته خلافاً . وذكر في الرعاية احتمالاً بنجاسته . وفي المستوعب وغيره رواية بنجاسته .

الثاني : مفهوم كلامه : أن بول مالا يؤكل لحمه وروثه إذا كان طاهراً نجس . وهو صحيح . وهو المذهب . وعليه الأصحاب . ومفهوم كلامه : أن مَنَى : مالا يؤكل لحمه إذا كان طاهراً نجس . وهو صحيح . وهو المذهب . جزم به في المغنى ، والشرح وابن عبيدان . وقيل : طاهر ، وأطلقهما في الفروع ، وابن تيميم ، والرعاية ، والقائى ، ومحل هذا : في غير مالا نفس له سائلة . فإن كان مالا نفس له سائلة فبوله وروثه طاهر في قولنا . قاله ابن عبيدان . وقال بعض الأصحاب : وجهاً واحداً . ذكره ابن تيميم وقال : وظاهر كلام أحمد بنجاسته ، إذا لم يكن مأكولاً .

قوله ﴿ وَمَنَى الْآدَمِي طَاهِرٌ ﴾ .

هذا المذهب مطلقاً . وعليه جماهير الأصحاب . ونصروه ، سواء كان من احتلام أو جماع ، من رجل أو امرأة . لا يجب فيه فرك ولا غسل . وقال أبو إسحاق : يجب أحدهما . فإن لم يفعل أعاد ما صلى فيه قبل ذلك . وعنه أنه نجس ، يجوز

فرك يابسه ، ومسح رطبه . واختاره بعض الأصحاب . وعنه أنه نجس يجزىء
فرك يابسه من الرجل دون المرأة . قدمها في fark في الحاوى . وعنه أنه كالبول
فلا يجزىء فرك يابسه . وقطع به ابن عقيل في منى الخصى . لاختلاطه بمجرى بوله .
وقيل : منى الجماع نجس ، دون منى الاحتلام . ذكره القاضى . وقيل : منى المرأة
نجس ، دون منى الرجل . حكاه بعض الأصحاب . وقيل : منى المستجمر نجس
دون غيره .

فائفة : الصحيح من المذهب : أن الودى نجس . وعنه أنه كالمدى . جزم به
ناظم الهداية . وتقدم حكم الذى قريباً ، وحكم المعفو عنه وعن الودى .

قوله ﴿ وفي رطوبة فرج المرأة روايتان ﴾

أطلقهما في المذهب ، ومسبوك الذهب ، والكافى ، والنظم . وابن تيم .
ذكره في باب الاستنجاء ، والرايعتين ، والحاويين ، والفائق وغيرهم .

إمضاءهما : هو طاهر . وهو الصحيح من المذهب مطلقاً . صححه في التصحيح .
والمصنف . والشارح ، والجدة ، وصاحب مجمع البحرين ، وابن منجا ، وابن
عبيدان في شروحه وغيرهم . وجزم به في الوجيز . والمنور ، والمنتخب . وقدمه
في الفروع والمحزر .

والرواية الثانية : هى نجسة . اختارها أبو اسحق بن شاقلا . وجزم به في
الإفادات . وقدمه ابن رزين في شرحه . وقال القاضى : ما أصاب منه في حال الجماع
نجس . لأنه لا يسلم من المذى . ورده المصنف وغيره .

فائفة : بلغم المعدة طاهر على الصحيح من المذهب . اختاره القاضى وغيره .
وقدمه في الفروع ، والرايعتين ، والمحزر ، والحاويين ، والفائق ، والمنفى ، والشرح
ونصره . وعنه أنه نجس . اختاره أبو الخطاب . وقيل : كالقلى .

وأما بلغم الرأس إذا انعقد وازرق ، وبلغم الصدر : فالصحيح من المذهب

طهارتهما . قال في الفروع : والأشهر طهارتهما . وجزم به في الرعاية الصغرى ،
والحاويين . وهو ظاهر ما جزم به الفائق . وقدمه في الرعاية الكبرى ، والمغنى ،
والشرح . ونصراه . وقيل : فيهما الروايتان اللتان في بلغم المعدة .

قلت : ذكر الروايتين فيهما في الرايتين « والحاويين » .

وقيل : بلغم الصدر نجس . جزم به ابن الجوزي في المذهب . وقيل : بلغم
الصدر إن انعقد وازرق كالقيء . وتقدم في أول نواقض الوضوء : هل ينقض
خروج البلغم أم لا ؟

قوله ﴿ وَسَبَّأُ الْبَهَائِمِ وَالطَّيْرِ وَالْبَغْلَ وَالْحِمَارَ الْأَهْلَى نَجَسَةً ﴾

هذا المذهب في الجميع . وعليه جماهير الأصحاب . قال الزركشي : هي المشهورة
عند الأصحاب . قال في المذهب : هذا الصحيح من المذهب . قال في مجمع البحرين :
هذا أظهر الروايتين . واختاره ابن عبدوس في تذكرته . وقطع به الخرقى ، وصاحب
الوجيز . وقدمه في الفروع وغيره . وعنه أنها طاهرة غير الكلب والخنزير . واختارها
الآجرونى . وقدمه ابن رزين في شرحه . وأطلقهما في الكافي ، وابن تيمم ،
والمستوعب ، وعنه طهارة البغل والحمار اختارها المصنف .

قلت : وهو الصحيح ، والأقوى دليلاً .

وعنه في الطير : لا يعجنى عرقه إن أكل الجيف . فدل أنه كرهه لأكله
النجاسة فقط . ذكره الشيخ تقي الدين . ومال إليه . وعنه سؤر البغل والحمار :
مشكوك فيه ، فيتيمم معه للحدث بعد استعماله وللنجس . فلو توضأ به ثم لبس خفاً ثم
أحدث ، ثم توضأ فمسح وتيمم : صلى به . وهو لبس على طهارة لا يصلى بها . فيعابى
بها . وقال ابن عقيل : يحتمل أن يلزمه البداءة بالتيمم ، وأن يصلى بكل واحد منهما
صلاة ، ليؤدى فرضه بيقين . لأنه إن كان نجساً تأدى فرضه بالتيمم . وإن كان
طاهراً كانت الثانية فرضه ، ولم يضره فساد الأولى . أما إذا توضأ ثم تيمم ، ثم
صلى لم يتيقن الصحة « لاحتمال أنه صلى حاملاً للنجاسة » . قال في الحاويين : وهذا

أصح عندي . ومتى تميم معه ، ثم خرج الوقت بطل تيممه دون وضوئه . قاله
ابن تميم « وابن حمدان .

تنبيهاته

أهدهما : قوله ﴿ وسباع البهائم ﴾ مراده غير الكلب والخنزير . فإنهما
نجسان ، قولاً واحداً عنده ، بدليل ما ذكره أول الكتاب ، ومراده : غير الهر
وما دونها في الخلقة ، بدليل ما يأتي بعده .

الثاني : ظاهر كلامه : دخول شعر سباع البهائم في ذلك ، وأنه نجس . وهو
المذهب . قدمه في الحرر ، والرعايتين ، وغيرهم . قال المصنف « والشارح ، وابن
رزين « وابن تميم ، ومجمع البحرين « وابن عبيدان . وغيرهم : كل حيوان حكم
شعره حكمه في الطهارة والنجاسة . وعنه أنه طاهر . قدمه في الفروع في باب الآنية .
وتقدم ذلك مستوفى في آخر باب الآنية .

فائرة : لبن الآدمي والحيوان المأكول طاهر بلا نزاع . ولبن الحيوان النجس
نجس . ولبن الحيوان الطاهر غير المأكول ، قيل : نجس . ونقله أبو طالب في لبن
حمار . قال القاضي : هو قياس قوله في لبن السنور . وجزم به في مجمع البحرين .
ونصره الجدد ، وابن عبيدان . وقدمه في الرعاية الصغرى . وقيل : طاهر . قدمه
في الرعاية الكبرى . وأطلقهما في الفروع « وابن تميم « والفائق ، والمستوعب «
والحاويين . وحكم بيضه حكم لبنه . فعلى القول بطهارتهما لا يؤكلان . صرح به
في الرعاية ، والحاوي .

قوله ﴿ وَسُورُ الْهَرِّ وَمَا دُونَهَا فِي الْخَلْقَةِ طَاهِرٌ ﴾ .

وهو بقية طعام الحيوان وشرابه . وهو مهموز . يعني أنها وما دونها طاهر .
وهذا المذهب مطلقاً بلا ريب . وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به كثير منهم .
وقيل : فيما دون الهر من الطير . وقيل وغيره : وجهان ، وأطلقهما في الطير ابن تميم .

قال الزركشى : الوجه بنجاسته ضعيف . قال الأمدى : سؤر ما دون الهر طاهر
فى ظاهر المذهب . وحكى القاضى وجها بنجاسة شعر الهر المنفصل فى حياتها .

فوائده

إبراهيم : لا يكره سؤر الهر وما دونها فى الخلقة . على الصحيح من المذهب .
ونص عليه فى الهر والفأر . وقدمه فى مختصر ابن تيم . وجزم به فى المذهب ،
والمغنى ، والشرح ، والتلخيص . وقدمه فى الفروع . وقال : وجزم به الأكثر . لأنها
تطوف ، ولعدم إمكان التحرز منها « كحشرات الأرض ، كالحية . قال فى الفروع :
فدل على أن مثل الهر كالحمر . وقال فى المستوعب : يكره سؤر الفأر . لأنه يُنسى .
وحكى رواية . قال فى الحاويين : وسؤر الفأر مكروه فى ظاهر المذهب . قال فى
الرايعتين : يكره فى الأشهر . وأطلق الزركشى فى كراهة سؤر ما دون الهر روايتين .

الثانية : لو وقعت هرة ، أو فأرة ، أو نحوها - مما ينضم دبره إذا وقع فى مائع -
فخرجت حية . فهو طاهر على الصحيح من المذهب . نص عليه . وقيل : لا .
وأطلقهما فى المذهب ، والحاويين . وكذا الحكم لو وقعت فى جامد . وإن وقعت
ومعها رطوبة فى دقيق ونحوه : ألفت وما حولها . وإن اختلط ولم ينضبط حرم .
نقله صالح وغيره . وتقدم ما حدّ الجامد من المائع عند قوله « ولا تطهر الأدهان
النجسة » وتقدم اختيار الشيخ تقي الدين ، وصاحب مجمع البحرين فى آخر
ما يعفى عنه .

الثالثة : لو أكلت الهرة نجاسة ، ثم ولغت فى ماء يسير . فلا يخلو : إما أن
يكون ذلك بعد غيبتها أو قبلها . فإن كان بعدها : فالماء طاهر على الصحيح من
المذهب . جزم به فى المذهب ، والمستوعب ، والكافى ، والمغنى ، والشرح .
وشرح ابن رزين « وغيرهم . وقدمه ابن تيم . واختاره فى مجمع البحرين . وقيل
نجس . وأطلقهما فى الرايعتين ، والحاويين ، والفروع ، والفائق ، والزركشى ،

وغيرهم . وقال المجد في شرحه : والأقوى عندي : أنها إن ولغت عقيب الأكل نجس ، وإن كان بعده بزمن يزول فيه أثر النجاسة بالريق : لم ينجس . قال : وكذلك يقوى عندي جعل الريق مطهراً أفواه الأطفال وبهيمة الأنعام . وكل بهيمة طاهرة كذلك . انتهى . واختاره في الحاوي الكبير . وجزم في الفائق : أن أفواه الأطفال والبهائم طاهرة ، واختاره في مجمع البحرين . ونقل أن ابنة الموفق نقلت أن أباها سئل عن أفواه الأطفال ؟ فقال الشيخ : قال النبي صلى الله عليه وسلم في الهرة « إنها من الطوافين عليكم والطوافات » قال الشيخ : هم البنون والبنات . قال : فشبّه الهرّ بهم في المشقة . انتهى . وقيل : طاهر إن غابت غيبة يمكن ورودها على ما يطهر فيها ، وإلا فنجس . وقيل : طاهر إن كانت الغيبة قدر ما يطهر فيها وإلا فنجس . ذكره في الرعاية الكبرى . وإن كان الولوغ قبل غيبتها . فقيل : طاهر . قدمه ابن تيمم . واختاره في مجمع البحرين . قال الآمدي : هذا ظاهر مذهب أصحابنا . قلت : وهو الصواب .

وقيل : نجس . اختاره القاضي ، وابن عقيل . وجزم به ابن الجوزي في المذهب . وقدمه ابن رزين في شرحه . وتقدم كلام المجد . وأطلقهما في المستوعب ، والفروع ، والسكافي ، والمغني ، والشرح ، والرعايتين ، والحاويين ، ومجمع البحرين ، وابن عبيدان ، والفائق ، والزركشي ، وغيرهم .

الرابعة : سؤر الآدمي طاهر مطلقاً . وعنه سؤر الكافر نجس . وتأوله القاضي . وهما وجهان مطلقان في الحاويين ، والرعاية الكبرى . وقال وقيل : إن لابس النجاسة غالباً ، أو تدين بها ، أو كان وثنيّاً ، أو مجوسياً ، أو يأكل الميتة النجسة : فسؤره نجس . قال الزركشي : وهي رواية مشهورة مختارة لكثير من الأصحاب .

الخامسة : يكره سؤر الدجاجة إذا لم تكن مضبوطة . نص عليه . قاله ابن تيمم ، وغيره . وتقدم أول الباب رواية بأن سؤر الكلب والخنزير طاهر . ويخرج من ذلك في كل حيوان نجس .

باب الحيض

فائدته

إمدهما : قوله ﴿ هُوَ دَمٌ طَبِيعَةٌ وَجِبَلَةٌ ﴾

الْحَيْضُ دم طبيعة وجبلة يرخيه الرحم . فيخرج من قعره عند البلوغ وبعده في أوقات خاصة ، على صفة خاصة « مع الصحة والسلامة » لحكمة تربية الولد إن كانت حاملا . ولذلك لا تحيض . وعند الوضع يخرج ما فضل عن غذاء الولد ، ثم يقبله الله لبناً يتغذى به الولد . ولذلك قل أن تحيض مرضع . فإذا خلت من حمل ورضاع بقي ذلك الدم لا مصرف له . فيخرج على حسب العادة .

والنفاس : خروج الدم من الفرج للولادة .

والاستحاضة : دم يخرج من عرق . فَمُ ذلك العرق في أدنى الرحم دون قعره . يسمى العاذل — بالمهمل والمعجمة — والعاذر ، لفة فيه . حكاها ابن سيده .

والمستحاضة : من عبر دمها أكثر الحيض . والدم الفاسد أعم من ذلك .

الثانية : الحيض : موضع الحيض على الصحيح . وعليه الجمهور [وقطع به أكثرهم . وقيل : زمنه . قاله في الرعاية . وقال قوم : الحيض الحيض . فهو مصدر وقال ابن عقيل : وفائدة كون الحيض الحيض ، أو موضعه ، إن قلنا : هو مكانه . اختص التحريم به ، وإن قلنا : هو اسم للدم جاز أن ينصرف إلى ما عداه]

قوله ﴿ وَيَنْعُ عَشْرَةُ أَشْيَاءَ : فِعْلُ الصَّلَاةِ ، وَوُجُوبُهَا ﴾ .

وهذا بلا نزاع . ولا تقضيها إجماعاً . قيل لأحمد في رواية الأثرم : فإن أحببت أن تقضيها ؟ قال : لا ، هذا خلاف السنة ، ويأتي في أول كتاب الصلاة : هل تقضي النفساء إذا طرحت نفسها . قال في الفروع : فظاهر النهي : التحريم . ويتوجه احتمال يكون . لكنه بدعة . قال : ولعل المراد إلا ركعتي الطواف . لأنها نسك لا آخر لوقته . فيعابى بها . انتهى .

قلت : وفي هذه المعايمة نظر ظاهر .

قال في النكت : ويمنع صحة الطهارة به . صرح به غير واحد . قلت : صرح به المصنف في الكافي ، والمغني ، والشارح ، وابن حمدان في رعايته الكبرى ، وصاحب الفائق ، والفروع ، والحاوي الكبير ، وغيرهم . ويأتي قريباً وجه : أنها إذا توضأت لا تمنع من اللبث في المسجد . وهو دليل على أن الوضوء منها : يفيد حكماً . وتقدم : هل يصح الغسل مع قيام الحيض ؟ في باب الغسل .

قوله ﴿ وقراءة القرآن ﴾ .

تمنع الحائض من قراءة القرآن مطلقاً . على الصحيح من المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به كثير منهم . وقيل : لا تمنع منه ، وحكى رواية . قال في الرعاية : وهو بعيد الأثر . واختاره الشيخ تقي الدين . ومنع من قراءة الجنب . وقال : إن ظنت نسيانه وجبت القراءة . واختاره أيضاً في الفائق . ونقل الشالنجي : كراهة القراءة لها وللجنب . وعنه لا يقرآن ، وهي أشد . فعلى المذهب : تقدم تفاصيل ما يقرأ من لزمه الغسل ، وهي منهم « في أثناء بابه » فليعاود .

قوله ﴿ واللبث في المسجد ﴾ .

تمنع الحائض من اللبث في المسجد مطلقاً ، على الصحيح من المذهب . وعليه جمهور الأصحاب . وقيل : لا تمنع إذا توضأت وأمنت التلويت . وهو ظاهر كلام المصنف في باب الغسل ، حيث قال « ومن لزمه الغسل حرم عليه قراءة آية . ويجوز له العبور في المسجد . ويحرم عليه اللبث فيه ، إلا أن يتوضأ » فظاهره : دخول الحائض في هذه العبارة ، لكن نقول : عموم ذلك اللفظ مخصوص بما هنا . وأطلقهما في الرأيتين ، والحاوي الصغير .

تفصيل : ظاهر كلام المصنف : أنها لا تمنع من المرور منه . وهو المذهب مطلقاً إذا أمنت التلويت . وقيل : تمنع من المرور . وحكى رواية . وأطلقهما في الرعاية . وقيل : لها العبور لتأخذ شيئاً ، كماء وحصير ونحوها . لا لتترك فيه

شيئاً ، كنعش ونحوه . وقدم ابن تميم جواز دخول المسجد لها حاجة . وأما إذا خافت تلويثه : لم يجز لها العبور على الصحيح من المذهب . قال في القروع : تمتنع في الأشهر . وقيل : لا تمتنع . ونص أحمد - في رواية ابن إبراهيم - : تمر ، ولا تقعد . وتقدم في باب الغسل ما يسمى مسجداً وما ليس بمسجد . وتقدم أيضاً هناك : إذا انقطع دمها وتوضأت ما حكمه ؟

قوله ﴿ والطواف ﴾ .

في الصحيح من المذهب : أن الحائض تمتنع من الطواف مطلقاً . ولا يصح منها . وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به كثير منهم . وعنه : يصح « وتجبره بدم . وهو ظاهر كلام القاضى . واختار الشيخ تقي الدين جوازه لها عند الضرورة . ولا دم عليها . وتقدم ذلك بزيادة في آخر باب نواقض الوضوء ، عند قوله « ومن أحدث حرم عليه الصلاة والطواف » .

ويأتى إن شاء الله تعالى ذلك أيضاً في باب دخول مكة بأتم من هذا .

قوله ﴿ وسنة الطلاق ﴾ .

الصحيح من المذهب : أن الحيض يمنع سنة الطلاق مطلقاً . وعليه الجمهور . وقيل : لا يمتنع إذا سأله الطلاق بغير عوض . وقال في الفائق : ويتوجه إباحته حال الشقاق .

فأمره : لو سأله الخلع أو الطلاق بعوض لم يمنع منه على الصحيح من المذهب . وعليه أكثر الأصحاب . وقيل : يمنع . وإليه ميل الزركشى . وحكى في الواضح في الخلع روايتين . وقال في الرعاية : لا يحرم الفسخ .

وأصل ذلك : أن الطلاق في الحيض ، هل هو محرم لحق الله ، فلا يباح وإن سأله . أو لحقها ، فيباح بسؤالها ؟ فيه وجهان . قال الزركشى : والأول ظاهر إطلاق الكتاب والسنة . ويأتى تفاصيل ذلك في باب سنة الطلاق وبدعته . وتقدم هل يصح غسلها من الجنابة في حال حيضها ؟ في باب الغسل بعد قوله « والخامس الحيض »

قوله ﴿والنفس مثله إلا في الاعتداد﴾ .

ويستثنى أيضاً كون النفس لا يوجب البلوغ ، لأنه يحصل قبل النفس بمجرد الحمل ، على ما يأتي بيانه في كلام المصنف في باب الحجر . وهذا المذهب مطلقاً في ذلك . وعليه جماهير الأصحاب . وقيل : لا تمنع من قراءة القرآن وإن منعنا الحائض . وقدمه في الفائق . ونقل ابن ثواب : تقرأ النفساء إذا انقطع دمها دون الحائض . واختاره الخلال . وقال في النكح : قد يؤخذ من كلام بعض الأصحاب إيماء إلى أن الكفارة تجب بوطء النفساء رواية واحدة ، بخلاف الحيض . وذلك لأن دواعي الجماع في النفس تقوى لطول مدته غالباً . فتناسب تأكيد الزاجر بخلاف الحيض . قال : وهو ظاهر كلامه في الحرر . والذي نص عليه الإمام أحمد والأصحاب : أن وطء النفساء كوطء الحائض في وجوب الكفارة . لأن الحيض هو الأصل في الوجوب . قال : ولعل صاحب الحرر قرع على ظاهر المذهب في الحائض .

قوله ﴿وإذا انقطعَ الدمُ أُبيحَ فعلُ الصَّيَّامِ والطلاق﴾ .

وهذا المذهب . وعليه الجمهور . وقيل : لا يباحن حتى تغتسل . وأطلقهما في الطلاق في الرايتين ، والحاويين ، وابن تيم . وقال في الهداية ، والمستوعب : والخلاصة : أبيع الصوم ، ولم تبيح سائر المحرمات .

قوله ﴿ولم يُبيحْ غيرُهما حتَّى تَغْتَسِلَ﴾ .

هذا المذهب مطلقاً . وعليه جماهير الأصحاب ، وقطع به كثير منهم . وعنه تباح القراءة قبل الاغتسال . اختارها القاضي . وقال : هو ظاهر كلامه . وهي من المفردات . ومن يقول : تقرأ الحائض والنفساء حال جريان الدم ، فهنا أولى . وقيل : يباح للنفساء دون الحائض . اختارها الخلال . وتقدم رواية ابن ثواب . وأطلقهن ابن تيم .
تنبيه : شمل كلامه منع الوطء قبل الغسل وهو صحيح ، لكن إن عذمت

الماء تيممت وجاز له وطؤها . فلو وجد الماء حرم وطؤها حتى تغتسل . وتقدم ذلك في باب التيمم . فلو امتنعت من الغسل غسلت المسألة قهراً ، ولا تشترط النية هنا للعذر كالممتنع من الزكاة .

قلت : فيعاني بها .

والصحيح : أنها لا تصلى بهذا الغسل . ذكره أبو المعالي في النهاية . وتغسل المجنونة . قال في الفروع : وتنويه . وقال ابن عقيل : ويحتمل أن يغسلها ليطأها ، وينوى غسلها تخريجاً على الكافرة ، ويأتى غسل الكافرة في باب عشرة النساء وقال أبو المعالي فيهما : لا نية لعدم تعذرهما مآلاً بخلاف الميت ، وأنها تعيده إذا أفاقت وأسأمت . وكذا قال القاضي في الكافرة .

فائدة : لو أراد وطئها فادعت أنها حائض وأمكن قبله . نص عليه فيما خرجه من محبسه . لأنها مؤتمنة . قال في الفروع : ويتوجه تخريج من الطلاق . وأنه يحتمل أن تعمل بقرينة وأمانة .

قلت : مراده بالتخريج من الطلاق « لو قالت : قد حضت وكذبها فيما إذا علّق طلاقها على الحيضة . فإن هناك رواية : لا يقبل قولها . واختاره أبو بكر . وإليه ميل الشارح ، وهو الصواب . فخرج صاحب الفروع من هناك رواية إلى هذه المسألة . وما هو ببعيد .

قوله ﴿ وَيَجُوزُ أَنْ يَسْتَمَعَ مِنَ الْحَائِضِ بِمَا دُونَ الْفَرْجِ ﴾ .

هذا المذهب مطلقاً . وعليه جمهور الأصحاب . وقطع به كثير منهم وهو من المفردات . وعنه لا يجوز الاستمتاع بما بين السرة والركبة . وجزم به في النهاية .

فائدتاه

إحداهما : قال في النكت : وظاهر كلام إمامنا وأصحابنا : لا فرق بين أن يأمن على نفسه مواجهة المحظور أو يخاف . وقطع الأزجى في نهايته : بأنه إذا

لم يأمن على نفسه من ذلك حرم عليه ، لئلا يكون طريقاً إلى موقعة المحذور .
وقد يقال : يحمل كلام غيره على هذا . انتهى .
قلت : وهو الصواب .

الثانية : يستحب ستر الفرج عند المباشرة . ولا يجب على الصحيح
من المذهب . وقيل : يجب . وهو قول ابن حامد .

قوله ﴿ فَإِنْ وَطَّئَهَا فِي الْفَرْجِ فَعَلَيْهِ نِصْفُ دِينَارٍ كَفَّارَةٌ ﴾ .

الصحيح من المذهب : أن عليه بالوطء في الحيض والنفاس كفارة . وعليه
جمهور الأصحاب . وعنه ليس عليه إلا التوبة فقط . وهو قول الأئمة الثلاثة .
واختاره أبو بكر في التنبيه ، وابن عبدوس في تذكرته ، وإليه ميل المصنف .
والشارح . وجزم به في الوجيز . وقدمه ابن تيم . وأطلقهما في الجامع الصغير .
والهداية ، والتلخيص . فعلى المذهب : جزم المصنف هنا : أن عليه نصف دينار .
وهو إحدى الروايتين . جزم به في الإفادات ، والمحرم . وقدمه في الرعاية الصغرى .
والحاويين ، والفائق . وعنه عليه دينار أو نصف دينار . وهو المذهب . نص
عليه . وجزم به في الفصول ، والمذهب ، والخلاصة ، والبلغة ، ونهاية ابن رزين .
وقال الشارح : ظاهر المذهب في الكفارة : دينار أو نصف دينار ، على وجه
التخيير . وصححه في المغنى . قال المجد في شرح الهداية : يحزى نصف دينار .
والكمال دينار . قال في مجمع البحرين : هذا أصح الروايتين . وقدمه في المستوعب ،
وابن تيم ، والرعاية الكبرى ، والنظم ، وابن عبيدان ، وتجريد العناية ، والفروع
وقال : نقله الجماعة عن أحمد .

قلت : ويحتمله كلام المصنف هنا . فعليها لو كفر بدينار كان الكل واجبا .
وخرج ابن رجب في قواعده وجها : أن نصفه غير واجب . انتهى . وقال
الشيخ تقي الدين : عليه دينار كفارة . وعنه عليه نصف دينار في إدباره ، ودينار
في إقباله . وعنه عليه نصف دينار إذا وطئها في دم أصفر ، ودينار إن وطئها

في دم أسود . قال في الرعاية : والأحمر والأسود سواء . وعنه عليه نصف دينار في آخره أو أوسطه ، ودينار في أوله . ذكرها في الرعاية . وذكر أبو الفرج : عليه نصف دينار لعذر . وقيل : إن عجز عن دينار أجراً نصف دينار . ووجوب الكفارة من المفردات .

فوائد

الأولى : لو وطئها بعد انقطاع الدم وقبل غسلها : فلا كفارة عليه على الصحيح من المذهب . وعليه الجمهور . وقيل : هو كالوطء في حال جريان الدم . ويأتي آخر الباب : إذا وطئ المستحاضة من غير خوف العنت . ويأتي في عشرة النساء : إذا امتنعت الذمية من غسل الحيض . هل يباح وطؤها أم لا ؟

الثانية : يلزم المرأة كفارة كالرجل إن طاعته ، على الصحيح من المذهب . وهو من المفردات . وعنه : لا كفارة عليها وأطلقهما في المستوعب ، والتلخيص « والحاوي » . وقيل : عليهما كفارة واحدة يشتركان فيها . قال ابن عبيدان : ذكره شيخنا في شرح العمدة . وأما إذا أكرهت : فإنه لا كفارة عليها الثالثة : الصحيح من المذهب : أن الجاهل بالحيض أو بالتحريم أو بهما والناسي : كالعامد . نص عليه . وكذا لو أكره الرجل . وعنه لا كفارة عليه . واختار ابن أبي موسى : أنه لا كفارة مع العذر . وقدمه في المستوعب . وأطلقهما في المغنى والتلخيص . وقال في القواعد الأصولية : إذا أوجبنا الكفارة على العالم « ففي وجوبها على الجاهل روايتان . وقيل : وجهان . قال القاضي ، وابن عقيل عن هذه الرواية : بناء على الصوم والإحرام . قال في الفروع : وبأن بهذا : أن من كرر الوطء في حيضة أو حيضتين : أنه في تكرار الكفارة كالصوم .

الرابعة : يلزم الصبي كفارة بوطئه فيه ، على الصحيح من المذهب . وقدمه في المغنى « والشرح » ، وابن عبيدان . قال في مجمع البحرين : ابنى على وطء الجاهل .

واختاره ابن حامد . وقيل : لا يلزمه ، وهو احتمال المصنف في المغنى . وقدمه ابن رزين في شرحه .

قلت : وهو الصواب .

وصححه ابن نصر الله في حواشى الفروع . وأطلقهما في الفروع ، وابن تيميم «
والرعاية الكبرى ، والقواعد الأصولية ، والفائق . وحكاها روايتين .

الخامسة : لا يلزمه كفارة بالوطء في الدبر على الصحيح من المذهب . وعليه الأصحاب . وعنه يلزمه . ذكرها ابن الجوزى . واختاره ابن عقيل .

السادسة : لو وطئها وهى طاهرة فحاضت في أثناء وطئه . فإن استدأ : لزمه الكفارة ، وإن نزع في الحال : انبنى على أن النزع هل هو جماع أم لا ؟ فيه وجهان . يأتي بينهما في أثناء باب ما يفسد الصوم محررا .

فعلى القول بأنه جماع : تازمه الكفارة ، بناء على القول بها في المعذور ، والجاهل والناسى ، ونحوهما ، كما تقدم . وعلى القول الذى اختاره ابن أبى موسى : لا كفارة عليه . لأنه معذور .

وعلى القول بأن النزع جماع أيضاً : لو قال لزوجته : أنت طالق ثلاثاً ، إن جامعتك : لم يحز له أن يجامعها أبداً في إحدى الروايتين ، خشية أن يقع النزع في غير زوجته . ذكره ابن عبيدان .

قلت : فيعابى بها .

وعلى القول بأن النزع ليس بجماع : لا كفارة عليه مطلقاً .

السابعة : لو لف على ذكره خرقة . ثم وطئ . فهو كالوطء ، بلا خرقة . جزم به في الفروع ، والرعاية ، وابن تيميم « وغيرهم .

الثامنة : ظاهر قوله « فعليه نصف دينار كفارة » أن المخرج كفارة . فتصرف مصرف سائر الكفارات . وهو صحيح . قال في الفروع : وهو كفارة . قال

أكثر الأصحاب : يجوز دفعها إلى مسكين واحد كنذر مطلق . وذكر الشيخ
تقي الدين وجها : أنه يجوز صرفه أيضاً إلى من له أخذ الزكاة للحاجة . قال في شرح
العمدة : وكذا الصدقة المطلقة .

التاسعة : لو عجز عن التكفير لم تسقط عنه « على الصحيح من المذهب .
وقدمه ابن تيميم . وفي الرعايتين ، والحاويين . وهو ظاهر ما قدمه في الفروع في باب
ما يفسد الصوم . فانه قال : وتسقط كفارة الوطء في رمضان بالعجز « ولا تسقط
غيرها بالعجز . مثل كفارة الظهار واليمين ، وكفارات الحج ونحو ذلك . نص عليه .
قال المجد وغيره : وعليه أصحابنا . انتهى . ويأتي ذلك هناك أيضاً . وعنه تسقط .
اختارها ابن حامد . وصححه في التلخيص ، والمجد في شرحه « وصاحب مجمع
البحرين . وقدمه ابن تيميم . قال في الفروع هناك : وذكر غير واحد تسقط كفارة
وطء الخائض بالعجز على الأصح . وأطلقهما في الفروع هنا ، وابن عبيدان ،
والفائق . وعنه تسقط بالعجز عنها كلها لا عن بعضها . لأنه لا يدرك فيها . ويأتي
ذلك أيضاً في باب ما يفسد الصوم .

العاشرة : يجوز أن يخرج الكفارة من أى ذهب كان ، إذا كان صافياً خالياً
من الغش ، تبرأ كان أو مضروباً ، على الصحيح من المذهب . وعليه الجمهور . منهم
المصنف « والمجد ، والشارح ، وغيرهم . وقال بعض الأصحاب : ويتوجه أنه لا يجوز
إلا المضروب . لأن الدينار اسم للمضروب خاصة . واختاره الشيخ تقي الدين . قال
في الفروع : وهو أظهر .

الحادية عشر : لا يجزى . إخراج القيمة على الصحيح من المذهب . قال
ابن تيميم ، وصاحب مجمع البحرين : هو في إخراج القيمة كالزكاة . وقدمه في
الرعاية الكبرى . قال ابن نصر الله : الأظهر لا يجزى . كزكاة . وقيل : يجزى .
كالخراج والجزية . صححه في الفائق . وقدمه ابن رزين في شرحه . وأطلقهما في

المغنى ، والشرح ، وابن عبيدان ، والفروع . فعلى الأولى : يحزى . إخراج الفضة عن الذهب ، على الصحيح من المذهب . صححه فى المغنى ، والشرح ، والفائق . وقدمه ابن رزى فى شرحه . وقطع به القاضى محب الدين بن نصر الله فى حواشيه . وقال : محل الخلاف فى غيرهما . وليس كما قال . وقيل : لا يحزى . حكاها فى المغنى وغيره . وقال فى الرعاية : هل الدينار هنا عشرة دراهم ، أو اثنا عشر ؟ يحتمل وجهين . قال فى الفروع : ومراده إذا أخرج دراهم : كم يخرج ؟ وإلا فلو أخرج ذهباً لم تعتبر قيمته بلا شك . انتهى .

قوله ﴿ وَأَقْلُ سِنِّ تَحِيضُ لَهَا الْمَرْأَةُ : تِسْعُ سِنِينَ ﴾

هذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به كثير منهم . وعنه أقله عشر سنين . وهو احتمال فى مختصر ابن تيم . وعنه أقله اثنتا عشرة سنة . واختار الشيخ تقي الدين : أنه لا أقل لسن الحيض .

فأمره : حيث قلنا : أقل سن تحيض له كذا . فهو تحديد . فلا بد من تمام تسع سنين ، أو عشرة ، أو اثنتى عشرة سنة . إن قلنا به . وهذا هو الصحيح . جزم به فى المستوعب ، والفصول ، والتلخيص ، والبلغة ، والرعايتين ، والحاويين ، وابن تيم ، والإفادات ، والزركشى ، والفائق ، وتجريد العناية ، وابن عبيدان . [فى الإرشاد والمبهم ، والهداية ، والفصول ، ومسبوك الذهب ، والخلاصة ، والكافى ، والمغنى ، والمقنع ، والهادى ، والمحرم ، والنظم ، والوجيز ، والحاويين ، والمنور ، والمنتخب ، والنهاية ، والفائق ، وإدراك العناية] . وحمل عليه كلام المصنف عليه ، وغيرهم . قال فى الهداية « الوجيز ، وتذكرة ابن عبدوس ، وغيرهم : تحيض قبل تمام تسع سنين ، وقيل تقريباً [وصرح به فى المستوعب ، والرعايتين ، ومختصر ابن تيم ، والبلغة ، وجمع البحرين ، وتجريد العناية ، والزركشى ، وغيرهم . وقيل تقريباً] . قلت : والنفس تميل إليه . وأطلقها فى الفروع بقليل وقيل .

قوله ﴿وَأَكْثَرُهُ خَمْسُونَ سَنَةً﴾

هذا المذهب جزم به في الهداية ، والمذاهب ، ومسبوك الذهب ، والمذهب الأحمد ، والطريق الأقرب ، والهادي ، والخلاصة ، والترغيب ، ونظم نهاية ابن رزين ، والإفادات ، ونظم المفردات . وهو منها ، قال ابن الزاغوني : هو اختيار عامة المشايخ . قال في البلغة : هذا أصح الروايتين . وصححه في تصحيح المحرر . قال ابن منبج في شرحه : هذا المذهب . قال في مجمع البحرين : هذا أشهر الروايات . قال في نهاية ابن رزين : أكثره خمسون في الأظهر . وقدمه في المبهم ، والتلخيص ، والمستوعب ، وشرح الهداية للبعد ، والنظم ، والرايعتين ، والحاويين ، وتجريد العناية ، وإدراك الغاية . قال الزركشي : اختارها الشيرازي . وعنه أكثره ستون سنة . جزم به في الإرشاد ، والإيضاح ، وتذكرة ابن عقيل . وعمدة المصنف ، والوجيز ، والمنور ، والمنتخب ، والتسهيل . وقدمه أبو الخطاب في رموس المسائل ، وابن تيم . واختاره ابن عبدوس في تذكرته . قال في النهاية : وهي اختيار الخلال ، والقاضي . وأطلقهما في المغني ، والشرح ، والمحرر ، والفروع ، وشرح ابن عبيدان . وعنه ستون في نساء العرب . قال في الرعاية : وعنه الخمسون للعجم والنبط ، وغيرهم . والستون للعرب ونحوهم . وأطلقهن الزركشي . وعنه بعد الخمسين : حيض إن تكرر . ذكرها القاضي وغيره . وصححهما في الكافي . قلت : وهو الصواب .

قال في المغني في العدد ، والصحيح : أنه متى بلغت خمسين سنة فانقطع حيضها عن عاداتها مرات لغير سبب : فقد صارت آيسة . وإن رأت الدم بعد الخمسين على العادة التي كانت تراه فيها ، فهو حيض في الصحيح . وعليه فلمصنف في هذه المسألة اختيارات . وعنه بعد الخمسين مشكوك فيه . فتصوم وتصل . اختاره الخرق وناظمه . قال القاضي في الجامع الصغير : هذا أصح الروايات . واختارها أبو بكر الخلال . وجزم به في الإفادات . فعليها تصوم وجوباً على الصحيح . قدمه

ابن تميم ، والرعاية . وعنه استحباباً . ذكرها ابن الحوزي . واختار الشيخ تقي الدين :
أنه لا أحد لأكثر من الحيض .

قوله ﴿ وَالْحَامِلُ لَا تَحِيضُ ﴾ .

هذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به كثير منهم . وعنه أنها
تحيض . ذكرها أبو القاسم ، والبيهقي . واختارها الشيخ تقي الدين ، وصاحب
الفاثق . قال في الفروع : وهي أظهر .

قلت : وهو الصواب . وقد وجد في زمننا وغيره : أنها تحيض مقدار حيضها
قبل ذلك . ويتكرر في كل شهر على صفة حيضها . وقد روى أن إسحاق ناظر
أحمد في هذه المسألة ، وأنه رجع إلى قول إسحاق . رواه الحاكم .

فعلى المذهب : تقتسل عند انقطاع ما تراه استحباباً . نص عليه . وقيل :
وجوباً . وذكر أبو بكر وجهين .

فائدة : لو رأت الدم قبل ولادتها بيومين أو ثلاثة - وقيل بيومين فقط - فهو
نفاس . ولكن لا يحسب من الأربعين . وهو من مفردات المذهب . ويعلم ذلك
بأماراة من الخاض ونحوه . أما مجرد رؤية الدم من غير علامة : فلا تترك له العبادة .
ثم إن تبين قربه من الوضع بالمدة المذكورة : أعادت ما صامته من الفرض فيه .
ولورأته مع العلامة ، فتركت العبادة ، ثم تبين بعده عن الوضع : أعادت ما تركته
فيه من واجب . فإن ظهر بعض الولد اغتدَّ بالخارج معه من المدة في الصحيح
من المذهب . وعليه أكثر الأصحاب . وقدمه الجدل في شرحه ، وابن عبيدان .
قال الزركشي : وإن خرج بعض الولد فالدم الخارج معه قبل انفصاله نفاس .
يحسب من المدة . وخرج أنه كدم الطلق . انتهى . قال في الرعاية : وإن خرج
بعض الولد . فالدم الخارج معه نفاس . وعنه : بل فساد . وأطلقهما ابن تميم .
وصاحب الفائق . قال في الفروع وغيره : وأول مدته من الوضع . ويأتي هذا
أيضاً في النفاس .

قوله ﴿وَأَقَلُّ الْحَيْضِ : يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ﴾

هذا المذهب . وعليه أكثر الأصحاب . منهم : أبو بكر في التنبيه . وعنه يوم . اختاره أبو بكر . قاله في مجمع البحرين وغيره . قال الخلال : مذهب أبي عبد الله - الذي لا اختلاف فيه - : أن أقل الحيض : يوم . قال في الفصول : وقد قال جماعة من أحنابنا : إن إطلاقه اليوم يكون مع ليلته . فلا يختلف المذهب على هذا القول في أنه يوم وليلة . انتهى .

قلت : منهم القاضي في كتاب الروايتين . واختيار الشيخ تقي الدين : أنه لا يتقدر أقل الحيض ولا أكثره ، بل كل ما استقر عادة للمرأة فهو حيض ، وإن نقص عن يوم ، أو زاد على الخمسة عشر ، أو السبعة عشر ، ما لم تصر مستحاضة .
قوله ﴿وَأَكْثَرُهُ خَمْسَةَ عَشَرَ يَوْمًا﴾ .

هذا المذهب . وعليه جمهور الأصحاب . قال الخلال : مذهب أبي عبد الله : أن أكثر الحيض خمسة عشر يوماً ، لا اختلاف فيه عنده . وقيل : خمسة عشر وليلة ، وعنه سبعة عشر يوماً . وقيل : وليلة . وتقدم اختيار الشيخ تقي الدين .

قوله ﴿وَأَقَلُّ الطُّهْرِ بَيْنَ الْحَيْضَتَيْنِ : ثَلَاثَةُ عَشَرَ يَوْمًا﴾

هذا المذهب . وعليه جمهور الأصحاب . قال الزركشي : هو المختار في المذهب . وهو من المفردات . وقيل : خمسة عشر . وهو رواية عن أحمد . قال أبو بكر في روايته : هاتان الروايتان مبنيان على الخلاف في أكثر الحيض . فإذا قيل : أكثره خمسة عشر . فأقل الطهر بينهما : خمسة عشر . وإن قيل : أكثره سبعة عشر . فأقل الطهر بينهما : ثلاثة عشر . [وقطع به القاضي في التعليق ، وقال قاله أبو بكر في كتاب القولين ، والتنبيه] وقاله ابن عقيل في الفصول . ورده المجد وغيره . والمشهور والمختار عند أكثر الأصحاب ، ما قلنا أولاً : أن أكثر الحيض خمسة عشر . وأقل الطهر بين الحيضتين : ثلاثة عشر . وإنما يلزم ما قالوا لو كانت المرأة تحيض في كل شهر حيضة ، لا تزيد على ذلك ولا تنقص . والواقع - قطعاً -

بخلاف ذلك . وقيل : أقل الطهر بين الحيضتين : خمسة عشر ليلة ، وعنه لاحد لأقل الطهر . رواها جماعة عن أحمد . قاله أبو البركات . واختاره بعض الأصحاب . قلت : واختاره الشيخ تقي الدين . وهو الصواب .

قال الزركشى : لاعتبرة بحكاية ابن حمدان ذلك قولاً ثم تخطئته . وعنه لا توقيت فيه إلا في العدة . يعنى إذا ادعت فراغ عدتها في شهر . فإنها تكلف البينة بذلك على الأصح .

فائدة : غالب الطهر بقية الشهر .

قوله « الْمُبْتَدَأَةُ » أى المبتدأ بها الدم « تَجَلِّسُ »

إعلم أن المبتدأة إذا ابتدأت بدم أسود جلسته . وإن ابتدأت بدم أحمر فالصحيح من المذهب ، أنه كالأسود . وهو ظاهر كلام المصنف وأكثر الأصحاب . وصححه المجد فى شرحه ، وابن تيميم « وصاحب الفائق . قال فى الفروع » والأصح أن الأحمر إذا رآته تجلسه كالأسود . وقيل : لا تجلس الدم الأحمر إذا ما قدر . وإن أجلسناها الأسود . اختاره ابن حامد ، وابن عقيل . وقدمه فى الرعاية . قال ابن عقيل : لا يحكم ببلوغها إذا رأت الدم الأحمر .

وإن ابتدأت بصفرة أو كدرة ، فقيل : إنها لا تجلسه ، وهو ظاهر كلام أحمد . وصححه المجد فى شرحه . وقدمه ابن تيميم ، والرعاية الكبرى ، والفائق « وجمع البحرين ، وابن عبيدان . وصححه عند الكلام على الصفرة والكدرة . وقيل : حكمه حكم الدم الأسود . وهو المذهب . اختاره القاضى . ويحتمله كلام المصنف هنا . وجزم به فى المغنى « والشرح » وابن رزین « عند الكلام على الصفرة والكدرة . وصححه فى الرعاية الكبرى . عند أحكام الصفرة والكدرة . فناقض . وأطلقهما فى الفروع والزركشى .

تنبیه : ظاهر قوله « والمبتدأة تجلس » أنها تجلس بمجرد مآتراه . وهو صحيح

وهو المذهب . نقله الجماعة عن أحمد . وعليه الأصحاب قاطبة . ووجه في الفروع احتمالاً : أنها لا تجلس إلا بعد مضي أقل الحيض .

قوله ﴿ تَجْلِسُ يَوْمًا وَلَيْلَةً ﴾

هذا المذهب بلاريب . نص عليه في رواية عبد الله ، وصالح ، والمروزي . وعليه جمهور الأصحاب . قال الزركشي : وهو المختار للأصحاب . قال في الفروع « والشرح ، والمغنى ، وغيرهم : هذا ظاهر المذهب . فعليه تفعل كما قال المصنف . ثم تغتسل وتصلى . فان انقطع دمها لأكثره فمادون : اغتسلت عند انقطاعه . وذكر أبو الخطاب في المبتدأة أول ما ترى الدم الروايات الأربع .

إحداها : تجلس يوماً وليلة . وهى المذهب . كما تقدم . والثانية : تجلس غالب الحيض والثالثة : تجلس عادة نساءها . والرابعة : تجلس إلى أكثره . اختاره المصنف ، وصاحب الفائق .

تنبيه : أثبت طريقة أبي الخطاب في هذه المسألة - أعنى : أن فيها الروايات الأربع - أكثر الأصحاب . منهم أبو بكر ، وابن أبي موسى ، وابن الزاغونى ، والمصنف فى المغنى « والكافى ، والمجد فى شرحه ، والشارح ، وابن تيمم ، وصاحب الفروع » والفائق ، والرعاية الصغرى ، والزركشى ، وصاحب مجمع البحرين . قال المجد فى شرحه ، وابن تيمم : وهى أصح . وجعل القاضى ، وابن عقيل فى التذكرة « والمجد فى المحرر ، وصاحب الرعاية الكبرى » والحاويين ، وغيرهم - وهو الذى قدمه المصنف ، وابن رزى فى شرحه - أن المبتدأة تجلس يوماً وليلة ، رواية واحدة وأطلقهما فى التلخيص ، والبلغة .

وجلووسها يوماً وليلة قبل انقطاعه من مفردات المذهب .

قوله ﴿ وَتَفْعَلُ ذَلِكَ ثَلَاثًا فَإِنْ كَانَ فِي الثَّلَاثِ عَلَى قَدَرٍ وَاحِدٍ : صَارَ عَادَةً . وَانْتَقَلَتْ إِلَيْهِ ﴾ .

الصحيح من المذهب : أنها لا تجلس ما جاوز اليوم والليلة ، إلا بعد تكراره ثلاثاً . وعليه جماهير الأصحاب . وهو من المفردات . فتجلس في الرابعة على الصحيح وقيل : تجلسه في الثالثة . قاله القاضي في الجامع الكبير . وعنه يصير عادة بمرتين . قدمه في تجريد العناية . فتجلسه في الثالث على الصحيح عليها . وقيل : في الثاني . واختاره الشيخ تقي الدين . وقال : إن كلام أحمد يقتضيه . قال القاضي في الجامع الكبير : إن قلنا ثبتت العادة بمرتين : جلست في الثاني . وإن قلنا بثلاث جلست في الثالث .

قوله ﴿ وَأَعَادَتْ مَا صَامَتْهُ مِنَ الْفَرَضِ فِيهِ ﴾

هذا المذهب . نص عليه . وعليه الأصحاب . واختار الشيخ تقي الدين : لا تجب الإعادة .

فأمرناه

إمراهما : وقت الإعادة : بعد أن ثبتت العادة ، على الصحيح من المذهب . وعليه الأكثر . وقيل : قبل ثبوتها « احتياطاً . وهو رواية في الفروع .

الثانية : يحرم وطؤها في مدة الدم الزائد عما أجلسناها فيه قبل تكراره ، على الصحيح من المذهب . ونص عليه احتياطاً . وعليه الأصحاب . وعنه يكره . ذكرها في الرعايتين . وقدمها في الرعاية الصغرى . وأطلق ابن الجوزي في المذهب في إباحته روايتين . وقال في المستوعب وغيره : هي كمستحاضة . انتهى .

ويباح وطؤها في طهرها يوماً فأكثر قبل تكراره ، على الصحيح من المذهب . وقدمه الشارح ، وابن رزين في شرحه ، والرعاية الكبرى ، واختاره المجد . وعنه يكره إن أمن العنت ، وإلا فلا . وجزم به في الإفادات . وقدمه في الرعاية الصغرى ، وابن تميم في موضع . وأطلقهما ابن تميم في موضع ، وابن عبيدان « والمغنى ، والحاويين ، والفروع . فإن عاد الدم فحكمه حكم ما إذا لم ينقطع على ما تقدم . وعنه لا بأس به . قال في الرعاية : وعنه يكره .

تفسير : ظاهر قوله ﴿ وَإِنْ جَاوَزَ دَمُهَا أَكْثَرَ الْحَيْضِ فَهِيَ مُسْتَحَاضَةٌ ﴾ فإن كان دَمُهَا مُتَمَيِّزًا ، بَعْضُهُ تَخِينٌ أَسْوَدٌ مُنْتَنٌ ، وَبَعْضُهُ رَقِيقٌ أَحْمَرٌ . فحَيْضُهَا زَمَنُ الدَّمِ الْأَسْوَدِ) أَنَّهَا تَجْلِسُ الدَّمِ الْمُتَمَيِّزِ الْأَسْوَدَ إِذَا صَلَحَ أَنْ يَكُونَ حَيْضًا مِنْ غَيْرِ تَكَرُّارٍ . وَهُوَ صَحِيحٌ . وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ كَثِيرٍ مِنَ الْأَصْحَابِ . وَهُوَ الْمَذْهَبُ . قَالَ الشَّارِحُ : هُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ شَيْخِنَا هُنَا . وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ أَحْمَدَ ، وَالْخَرَقِيِّ ، وَاخْتِيَارِ ابْنِ عَقِيلٍ . قَالَ فِي الْفُرُوعِ : وَلَا يَعْتَبَرُ تَكَرُّارُهُ فِي الْأَصَحِّ . قَالَ ابْنُ تَيْمٍ : لَا يَفْتَقِرُ التَّمْيِيزُ إِلَى تَكَرُّارِهِ فِي أَصَحِّ الْوُجْهِينَ . وَاخْتَارَهُ الْمَصْنَفُ ، وَالشَّارِحُ ، وَابْنُ رَزِينٍ فِي شَرْحِهِ . وَجُزِمَ بِهِ فِي الْوُجْهِينَ ، وَجَمَعَ الْبَحْرَيْنِ . وَقَالَ الْقَاضِي ، وَأَبُو الْحَسَنِ الْأَمْدِيُّ : إِنَّهَا تَجْلِسُ مِنَ التَّمْيِيزِ إِذَا تَكَرَّرَ ثَلَاثًا أَوْ مَرَّتَيْنِ « عَلَى اخْتِلَافِ الرَّوَايَتَيْنِ ، فَيَا ثَبُتَ بِهِ الْعَادَةُ . وَقَدِمَ فِي الْمَغْنَى ، وَالرَّعَايَتَيْنِ « وَابْنُ عِبِيدَانَ « وَابْنُ رَزِينٍ . وَأُطْلِقَهُمَا الْمَجْدُ فِي شَرْحِهِ ، وَالزَّرْكَشِيُّ . قَالَ فِي الْفُرُوعِ : وَثَبُتَ الْعَادَةُ بِالتَّمْيِيزِ ، لِثَبُوتِهَا بِانْقِطَاعِ الدَّمِ . وَيَعْتَبَرُ التَّكَرُّارُ فِي الْعَادَةِ ، كَمَا سَبَقَ فِي اعْتِبَارِهِ فِي التَّمْيِيزِ خِلَافَ ثَانٍ . فَإِنْ لَمْ يَعْتَبَرِ فَهَلْ يَقْدَمُ وَقْتُ هَذِهِ الْعَادَةِ عَلَى التَّمْيِيزِ بَعْدَهَا ؟ فِيهِ وَجْهَانِ . وَهَلْ يَعْتَبَرُ فِي الْعَادَةِ التَّوَالِي ؟ فِيهِ وَجْهَانِ . قَالَ بَعْضُهُمْ : وَعَدَمُهُ أَشْهَرُ . انْتَهَى . وَقَالَ فِي الرِّعَايَةِ الْكُبْرَى : وَلَا يَعْتَبَرُ فِي الْعَادَةِ التَّوَالِي فِي الْأَشْهُرِ . وَيَأْتِي نَظِيرُ ذَلِكَ فِي الْمُسْتَحَاضَةِ الْمُعْتَادَةِ . فَإِنَّهُمَا سَوَاءٌ فِي الْحُكْمِ . قَالَهُ الْمَصْنَفُ ، وَالشَّارِحُ ، وَصَاحِبُ الْفُرُوعِ ، وَغَيْرُهُمْ وَيَأْتِي قَرِيبًا : هَلْ يَعْتَبَرُ فِي جُلُوسٍ مَنْ لَمْ يَكُنْ دَمُهَا مُتَمَيِّزًا تَكَرُّارَ الْمُسْتَحَاضَةِ . أَمْ لَا ؟

فَائِدَاتُهُ

إِحْرَاهُمَا : تَجْلِسُ الْمُمَيِّزَةُ زَمَنَ الدَّمِ الْأَسْوَدِ ، أَوِ الدَّمِ التَّخِينِ ، أَوِ الدَّمِ الْمُنْتَنِ « بِشَرَطِ أَنْ يَبْلُغَ أَقْلَ الْحَيْضِ ، وَلَمْ يَجَاوِزْ أَكْثَرَهُ . عَلَى الصَّحِيحِ فِي ذَلِكَ . وَذَكَرَ أَبُو الْمَعَالِي : أَنَّهُ يَعْتَبَرُ اللَّوْنُ فَقَطْ . وَقِيلَ : وَلَمْ يَنْقُصْ غَيْرُهُ عَنْ أَقْلِ الطَّهْرِ . وَجُزِمَ بِهِ ابْنُ تَيْمٍ ، وَالنَّائِظُ « وَغَيْرُهُمَا . وَلَوْ جَاوَزَ التَّمْيِيزُ أَكْثَرَ الْحَيْضِ بَطَلَتْ دَلَالَةُ التَّمْيِيزِ

على الصحيح من المذهب . وعنه لا تبطل دلالاته بمجاوزته أكثر الحيض .
فتجلس أكثر الحيض . وتأولها القاضي . وأطلقهما ابن تميم .
فعلى المذهب : لو رأت دماً أحمر ثم أسود . وجاوز الأسود أكثر الحيض
جلست من الدم الأحمر على الصحيح . قدمه في الفروع ، وغيره . وصححه المجد
وغيره . وقيل : تجلس من الأسود . لأنه شبيه بدم الحيض . جزم به في المغنى ،
والشرح ، وشرح ابن رزين ، والمستوعب ، وغيرهم . وأطلقه ابن تميم . ففي
اعتبار التكرار الوجان المتقدمان . ولو رأت دماً أحمر ستة عشر يوماً . ثم رأت
دماً أسود بقية الشهر : جلست الأسود فقط على الصحيح . وقيل : وتجلس من
الأحمر أقل الحيض ، لإمكان حيضة أخرى . ذكره القاضي ، وغيره .

الثانية : لا يعتبر عدم زيادة الدمين على شهر ، على الصحيح من المذهب .
وصححه الزركشي . واعتبره القاضي ، وابن عقيل . قاله في الفائق ، وغيره . وقال
في الفروع : ولا تبطل دلالة التمييز بزيادة الدمين على شهر في الأصح .

قوله « وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُتَمَيِّزاً قَعَدَتْ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ غَالِبَ الْحَيْضِ »
هذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . قال في الفروع وغيره : هذا ظاهر
المذهب . قال المجد في شرحه ، وتبعه ابن عبيدان ، وصاحب مجمع البحرين :
هذا الصحيح من الروايات . واختاره الخرقى ، وابن أبي موسى ، والقاضي .
وأكثر أصحابه ، والمصنف ، والشارح ، والمجد ، وابن عبدوس في تذكرته .
وغيرهم . وجزم به في العمدة والوجيز ، والمنور ، والمنتخب ، والإفادات ، وغيرهم .
وعنه أقله . اختارها أبو بكر ، وابن عقيل في التذكرة ، وغيرهما . وقدمه في
الرايعتين ، والحاويين ، وعنه أكثره . وعنه عادة نسائها . كأمها وأختها وعمتها
وخالتها . وأطلقهن في المستوعب ، والتلخيص ، والبلغة ، والهداية ، والمذهب .

تغيرها

أمرهما : ظاهر قوله « وعنه عادة نسائها » إطلاق الأقارب . وهو ظاهر

كلام أكثر الأصحاب ، قال بعض الأصحاب : القُرْبَى فالقُرْبَى . منهم ابن تميم ، وابن حمدان .

قلت : وهو أولى . ويكون تبينا للمطلق من كلامهم . فلو اختلفت عاداتهن جلست الأقل . قاله القاضي . وقدمه في الرعاية . وقبل : الأقل والأكثر سواء نقله ابن تميم . وقال في الفروع . تبع لابن حمدان . وقيل تجلس الأكثر . وأطلقهما في الفروع ، وابن تميم ، وابن عبيدان . وقال أبو المعالي : تتحرى . انتهى . فإن لم يكن لها أقارب ردت إلى غالب عادة نساء العالم ، وهى الست أو السبع على الصحيح . وقال بعض الأصحاب : من نساء بلدها . منهم ابن حمدان . قلت : وهو أولى .

الثانى : لم يعز المصنف في الكافي نقل الروايات الأربع في المبتدأة المستحاضة غير المميّزة إلا إلى أبى الخطاب .

والحاصل : أن الروايات فيها من غير نزاع بين الأصحاب عند أبى الخطاب وغيره : لم يختلف فيه اثنان . وإنما الخلاف في إثبات الروايات في المبتدأة أول ما ترى الدم كما تقدم . قال الزركشى : وهو سهو من المصنف . قلت : ليس في ذلك كبير أمر . غايته : أن الأصحاب نقلوا الخلاف عن أحمد في المصنف . فعزى النقل إلى أبى الخطاب . واعتمد على نقله . ولا يلزم من ذلك أن لا يكون غيره نقله .

فأمرنا

إمرأهما ، غالب الحيض ست أو سبع ، لكن لا تجلس أحدهما إلا بالتحرى على الصحيح من المذهب . وقيل : الخيرة في ذلك إليهما . فتجلس أيهما شاءت . ذكره القاضي في موضع من كلامه . جزم به في الفصول . وقال : كوجوب دينار أو نصفه في الوطاء في الحيض .

قلت : وهو ضعيف جداً . وهو مفض إلى أن لها الخيرة في وجوب العادة الشرعية وعدمه .

الثانية : يعتبر في جلوس من لم يكن دمها متميزاً تكرار الاستحاضة . على الصحيح من المذهب . نص عليه . واختاره القاضى . وقدمه في المغنى ، والشرح ، وشرح ابن رزين . وصححه في الفروع . قال في الرعاية الكبرى : هذا أشهر . فتجلس قبل تكرره أقله ، ولا ترد إلى غالب الحيض أو غيره . إلا في الشهر الرابع وعنه لا يعتبر التكرار . اختاره المجد في شرحه . قال الشارح : وهو أصح إن شاء الله تعالى . قال في مجمع البحرين : ثبت بدون تكرار في أصح الوجهين . قال في الفروع : اختاره جماعة . وقدمه في الرعاية الصغرى . فعليها تجلس في الشهر الثانى وأطلقهما ابن تيميم ، وابن عبيدان ، والزرکشى .

تنبيه : مثل ذلك الحكم : للمستحاضة المعتادة ، غير المتحيرة . قاله في الفروع . وقال ابن تيميم : في المستحاضة المعتادة . ويثبت ذلك بدون تكرار الاستحاضة . وفيه وجه نفتقر إلى التكرار ، كالبتدئة . ويأتى حكم تكرار الاستحاضة في المستحاضة المتحيرة .

قوله ﴿ وَإِنْ اسْتَحِيضَتِ الْمَعْتَادَةُ رَجَعَتْ إِلَى عَادَتِهَا . وَإِنْ كَانَتْ مُمَيِّزَةً ﴾ .

اعلم أنه إذا كانت المستحاضة لها عادة تعرفها ، ولم يكن لها تمييز ، فإنها تجلس العادة بلا نزاع . وإن كان لها تمييز يصلح أن يكون حيضاً ، ولم يكن لها عادة . أو كان لها عادة ونسيتها : عملت بالتمييز بلا نزاع على ما تقدم ويأتى . وإن كان لها عادة وتميز ، فتارة يتفقان ابتداء وانتهاء . فتجلسهما بلا نزاع . وتارة يختلفان . إما بمداخلة بعض أحدهما في الآخر ، أو مطلقاً . فالصحيح من المذهب : أنها تجلس العادة . وعليه جماهير الأصحاب . قال المصنف ، والشارح ، وابن عبيدان : هو

ظاهر كلام الإمام أحمد . وقول أكثر الأصحاب . قال الزركشي : هو اختيار الجمهور . وجزم به في الوجيز وغيره . وقدمه في الفروع وغيره . وصححه المجد وغيره . وعنه يقدم التمييز . وهو اختيار الخرق . وقدمه في الرعاية الكبرى . وقال في الفروع : واختار في المبهج : إن اجتماع عمل بهما إن أمكن ، وإن لم يمكن سقطا . وقال ابن تيميم : واختار شيخنا ، أبو الفرج - يعني به ابن أبي الفهم - العمل بهما عند الاجتماع إذا أمكن .

فأمره : لاتكون معتادة حتى تعرف شهرها ، ووقت حيضها وطهرها . وشهرها عبارة عن المدة التي لها فيه حيض وطهر صحيحان . [ولو نقصت عاداتها ثم استحيضت في الشهر الآخر جلست مقدار الحيض الأخير ، ولا غير . قطع به المجد وغيره] .

قوله ﴿ وَإِنْ نَسِيتِ الْعَادَةَ عَمِلْتَ بِالتَّمْيِيزِ ﴾ .

بلا نزاع كما تقدم . لكن بشرط أن لا ينقص عن أقل الحيض ولا يزيد على أكثره ، على الصحيح من المذهب . وعليه الجمهور . وجزم به في الوجيز ، والإفادات ونجريد العناية ، وغيرهم . وقدمه في الفروع ، والرعاية ، والفائق ، وغيرهم [ودل على ذلك كلامه في المغني ، وشرح الهداية للمجد] وقال ابن تيميم ، وابن عبيدان ، والزركشي ، وصاحب مجمع البحرين : وأن لا ينقص الأحمر عن أقل الطهر ، حتى يمكن أن يكون طهراً فاصلاً بين حيضتين . فإذا رأت خمسة أسود ، ثم مثلها أحمر ، ثم الأصفر بعدها . فالأسود هو الحيض . والأحمر مع الأصفر استحاضة . وإن رأت خمسة أحمر ، ثم بعدها الأصفر . فالأحمر حيض . لأن حيضها أقوى ماتراً من دمها بالنسبة إلى بقيته . وذكر أبو المعالي : أنه يعتبر في التمييز اللون فقط . وعنه لا تبطل دلالة التمييز بمجاوزة الأكثر . فتجلس الأكثر . وتأولها القاضي . وتقدم ذلك في المبتدأة المستحاضة . وتقدمت الأمثلة على المذهب . والمبتدأة والمعتادة المستحاضتين في تلك الأمثلة سواء فليعاود .

تيميم : ظاهر كلام المصنف : أنه لا يعتبر للتمييز تكرار . بل متى عرفت التمييز جلسته . وهو صحيح . وهو المذهب . وعليه الجمهور . وهو ظاهر كلام أحمد والخرقي . قال في الفروع : ولا يعتبر تكراره في الأصح . قال ابن تيميم : ولا يفتقر التمييز إلى تكراره في أصح الوجهين . وجزم به في الوجيز وغيره . واختاره ابن عقيل « والمصنف » والشارح ، وابن رزين ، وغيرهم . وقال القاضي ، وأبو الحسن الآمدي : يعتبر التكرار مرتين ، أو ثلاثاً . على اختلاف الروايتين . وقدمه في المعنى ، والرايعتين ، وابن عبيدان . وأطلقهما المجد في شرحه ، والزركشي . وتقدم ذلك في المبتدأة المستحاضة الميزة .

قوله ﴿ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا تَمَيُّزٌ جَلَسَتْ غَالِبَ الْحَيْضِ ﴾

يعنى إذا نسيت العادة ولم يكن لها تمييز . وهذه تسمى المتحيرة عند الفقهاء ، ولها ثلاثة أحوال . وفي هذه الأحوال الثلاثة لا تفتقر استحاضتها إلى تكرار ، على أصح الوجهين « بخلاف غير المتحيرة على الصحيح ، على ما تقدم .

أمرها : أن تنسى الوقت والعدد . وهو مراد المصنف هنا . فالصحيح من المذهب : أنها تجلس غالب الحيض . وعليه جماهير الأصحاب . قال المصنف ، والشارح ، وغيرهما : هذا ظاهر المذهب . قال الزركشي : هو المختار للأصحاب قال ابن عبيدان ، وابن رجب : وهو الصحيح . قال في مجمع البحرين : هذا أقوى الروايتين . وجزم به في الوجيز وغيره . وقدمه في الفروع ، وغيره . وعنه أقله . قدمه في الرايعتين ، والحاويين . وجعلها المصنف في الكافي تخريجاً . وحكى القاضي في شرحه الصغير فيها وجهاً : لا تجلس شيئاً ، بل تغتسل لكل صلاة ، وتصلى وتصوم ، ويمتنع وطؤها . وتقضى الصوم الواجب .

وخرج القاضي رواية ثالثة من المبتدأة : تجلس عادة نساءها . وأثبتها في الكافي رواية . فلذلك قال الزركشي — لما حكى في الكافي الرواية الثانية تخريجاً —

وتخرج القاضي رواية ، وهو سهو . بل الثانية رواية ثابتة عن أحمد . والثالثة مخرجة وقيل : فيها الروايات الأربع - يعنى التى فى المبتدأة المستحاضة إذا كانت غير مميزة - وهى طريقة القاضي . وخرج فيها روايتى المبتدأة . وقدمها فى الحاويين . وجزم به فى نهاية ابن رزين ، ونظمها . وهى طريقة ضعيفة عن الأصحاب . وفرقوا بينها وبين المبتدأة بفروق جيدة . وقدم فى الفروع هذه الطريقة . لكن قال : المشهور انتفاء رواية الأ أكثر . وعادة نساؤها . وحيث أجلسناها عدداً ، ففى محله الخلاف الآتى .

[تنبيه : محل جلوسها غالب الحيض : إن اتسع شهرها لأقل الطهر . وكان الباقي غالب الحيض فأكثر . وإن لم يتسع لذلك أجلسناها الزائد عن أقل الطهر فقط ، كأن يكون شهرها حيضها . وطهرها ثمانية عشر يوماً . فإنها لا تجلس إلا خمسة أيام . وهو الباقي عن أقل الطهر بين الحيضتين « ولا ينقص الطهر عن أقله . وإن لم يعرف شهرها جلست من الشهر المعتاد غالب الحيض » .

قوله ﴿ وَإِنْ عَلِمْتَ عَدَدَ أَيَّامِهَا ، وَنَسِيتَ مَوْضِعَهَا ، جَلَسْتَ مِنْ أَوَّلِ كُلِّ شَهْرٍ فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ . وَهَذَا الْحَالُ الثَّانِي مِنْ أَحْوَالِ النَّاسِيَةِ وَهُوَ نَوْعَانِ ﴾ .

أمرهما : هذا . وهو المذهب . صححه فى التصحيح « والنظم » . قال فى الفروع « اختاره الأ أكثر . قال الزركشى : وهو المشهور . قال فى الحاويين : هو قول غير أبى بكر . وكذا قال فى الهداية ، وغيرها . وجزم به فى الوجيز ، والمنور « والمنخب ، وغيرهم . وقدمه فى الحرر ، والرايعتين « والفروع « والفائق ، وتجريد العناية ، وغيرهم . وفى الآخر : تجلسه بالتحرى .

قلت : وهو الصواب . وجزم به فى الإفادات . واختاره أبو بكر ، وابن أبى موسى . وقدمه فى نهاية ابن رزين ، ونظمها . وأطلقهما فى الشرح ، وشرح ابن

منجا ، والشرح ، والحاويين . وقيل : تجلس من تميز لاتعتمد به إن كان . لأنه أشبه بدم الحيض .

قلت : وهو قوى . وذكر المجد في شرحه . وتبعه صاحب مجمع البحرين « وغيرها : إن ذكرت أول الدم كمعتادة انقطع حيضها أشهراً ، ثم جاء الدم خامس يوم من الشهر مثلاً ، أو استمرت وقد نسيت العادة . ففيها الوجهان الأخيران . ووجه ثالث : تجلس من خامس كل شهر . قال المجد : وهو ظاهر كلام أحمد . واختاره . قال في مجمع البحرين : وهو أصح . اختار المجد ، وصاحب مجمع البحرين أيضاً : أنه إن طال عهدها بزمن افتتاح الدم ونسيته : أنها تتحرى وقت جلوسها . وقال ابن حامد ، والقاضي في شرحيهما ، فيمن علمت قدر العادة ، وجهلت موضعها : إنها لا تجلس شيئاً . وتغتسل كلما مضى قدرها . وتقضى من رمضان بقدرها ، والطواف . ولا توطأ . وذكر أبو بكر رواية لا تجلس شيئاً .

تنبيه : كل موضع أجلسناها بالتحرى « أو بالأولية . فإنها تجلس في كل شهر حيضة .

فائرة : إذا تعذر أحد الأمرين - من الأولية أو التحرى - عملت بالآخر . قطع به المجد في شرحه ، وصاحب مجمع البحرين ، وغيرهما . وقدمه في الفروع . قال : ولما ذكر أبو المعالي الوجهين في أول كل شهر أو التحرى « قال : وهذا إذا لم تعرف ابتداء الدم . فإن عرفت فهو أول دورها . وجعلناه ثلاثين يوماً . لأنه الغالب . قال : وإن لم تذكر ابتداء الدم « لكن ذكرت أنها طاهرة في وقت « جعلنا ابتداء حيضها عقب ذلك الطهر . انتهى .

وإن تعذر التحرى - بأن يتساوى عندها الحال ، ولم تظن شيئاً - وتعذرت الأولية أيضاً « بأن قالت : حيضى في كل عشرين يوماً خمسة أيام ، وأنسيتُ زمن افتتاح الدم . والأوقات كلها في نظرى سواء . ولا أعلم : هل أنا الآن طاهر أو حائض ؟ فقال المجد ، وتبعه في مجمع البحرين : لا أعرف لأصحابنا في هذه

كلاما . وقياس المذهب : لا يلزمها سلوك طريق اليقين . بل يجوزها البناء على أصل لا يتحقق معه فساد في صومها وصلاتها . وإن كان محتملا . فتصوم رمضان كله ، وتقضى منه خمسة أيام . وهو قدر حيضها . وهو الذي يتحقق فساد . وما زاد عليه لم يتحقق فيه ذلك . فلا تفسده . وتوجب قضاءه بالشك . وأما الصلاة : فتصلها أبدا ، لكنها تغتسل في الحال غسلا . ثم عقيب انقضاء قدر حيضها غسلا ثانيا . وتتوضأ لكل صلاة فيما بينهما . وفيما بعدها ، بقدر مدة طهرها . فإن انقضت لزمها غسلان بينهما قدر الحيضة . وكذلك أبدا كلما مضى قدر الطهر اغتسلت غسلين بينهما قدر الحيضة . انتهى . قال في الفروع كذا قال والمعروف . خلافة . فائدة : متى ضاعت أيامها في مدة معينة فما عدا المدة طهر . ثم إن كانت أيامها نصف المدة فأقل حيضها بالتحري أو من أولها . وإن زاد ضم الزائد إلى مثله مما قبله . فهو حيض بيقين . والشك فيما بقى .

فائدة : ما جلسته الناسية من الحيض المشكوك فيه : فهو كالحيض المتيقن في الأحكام . وما زاد على ما تجلسه إلى الأكثر ، فقليل : هي فيه كالاستحاضة في الأحكام الآتية فيها . وقيل : هو كالطهر المشكوك فيه . قاله القاضى : واقتصر عليه ابن تيم . وجزم به في الرعاية . قال في المستوعب : هو طهر مشكوك فيه . وحكمه حكم الطهر بيقين في جميع الأحكام ، إلا في جواز وطئها . فإنها مستحاضة . وأطلقها في الفروع .

تنبيه : قولنا في الوجه الثاني ﴿ هو طهر مشكوك فيه ﴾ .

اعلم أن الطهر المشكوك فيه : حكمه حكم الطهر المتيقن ، على الصحيح . قدمه في الفروع . وجزم به في مجمع البحرين ، وغيره من الأصحاب . وتقدم كلامه في المستوعب . وجزم الأزجى في النهاية بمنعها مما لا يتعلق بتركه إثم ، كس المصحف ، ودخول المسجد ، والقراءة خارج الصلاة . ونقل الصلاة والصوم ، ونحوه . قال : ويحتمل أن تمنع عن سنة راتبة . انتهى . وقيل : تقضى ما صامته فيه . وقيل : يحرم

وطؤها فيه وقبلة في مبتدأة استحيضت وقلنا لا تجلس إلا أكثر .

نبيي : قوله ﴿ وكذا الحكم في كل موضع حيض من لاعادة لها ولا تميز ﴾ مثل المبتدأة إذا لم تعرف ابتداء دمها ولا تميز لها .

قوله ﴿ وإن علمت أيامها في وقت من الشهر ، كنصفه الأول : جلستها فيه ، إما من أوله ، أو بالتخري ﴾ .

على اختلاف الوجهين المتقدمين فيما إذا علمت عدد أيامها ونسيت موضعها . وهي المسألة بعينها . لأنها هناك علمت عدد أيامها ونسيت موضعها . وهنا كذلك ، إلا أن هذه محصورة في جزء من الشهر . وفيها من الخلاف ما تقدم . وهذا النوع الثاني من الحال الثاني .

قوله ﴿ وإن علمت موضع حيضها ، ونسيت عدده ، جلست فيه غالب الحيض ، أو أقله ﴾

على اختلاف الروايتين المتقدمتين فيما إذا لم تكن المستحاضة المعتادة عادة ولا تميز ، كما تقدم . والحكم هنا كالحكم هناك ، خلافا ومذهباً . وقد علم ذلك هناك . وهذا الحال الثالث .

وتقدم أن الاستحاضة يعتبر تكرارها إذا كان دمها متميزاً على الصحيح ، وإن كان غير متميز فهل يعتبر تكرار التميز أم لا ؟ .

قوله ﴿ وإن تغيرت العادة بزيادة ، أو تقدم ، أو تأخر ، أو انتقال فالذهب : أنها لا تلتفت إلى ما خرج عن العادة ، حتى يتكرر ثلاثاً أو مرتين ﴾ .

على اختلاف الروايتين المتقدمتين في المبتدأة إذا رأت الدم أكثر من يوم وليلة . وتقدم المذهب من الروايتين . وهذا هنا هو المذهب كما قال . نص عليه . وعليه جماهير الأصحاب ، بل كل المتقدمين ، وهو من مفردات المذهب .

قال المصنف هنا « وعندي أنها تصير إليه من غير تكرار » .

قلت : وهو الصواب . وعليه العمل . ولا يسع النساء العمل بغيره . قال ابن تيميم : وهو أشبه . قال ابن عبيدان : وهو الصحيح . قال في الفائق : وهو المختار . واختاره الشيخ تقي الدين . وإليه ميل الشارح . وأوماً إليه في رواية منصور . قال المجد : وروى عن أحمد مثله . ورواه ابن رزين في شرحه . وقال الشيخ أبو الفرج : إن كانت الزيادة متميزة لم تحتج إلى تكرار .

فعلى المذهب : لا تلتفت إلى الخارج عن العادة قبل تكراره . فتصوم وتصلي في المدة الخارجة عن العادة ، ولا يقربها زوجها فيها . وتغتسل عقب العادة ، وعند انقضاء الدم ، على الصحيح من المذهب . وعنه لا يجب الغسل عقب الخارج عن العادة . وهو قول في الفائق . وعنه لا يحرم الوطء . ولا تغتسل عند انقطاعه . فإذا تكرر ذلك مرتين أو ثلاثاً صار عادة . وأعادت ما فعلته من واجب الصوم ، والطواف ، والاعتكاف . وعنه يحتاج الزائد عن العادة إلى التكرار ، ولا يحتاج إلى التكرار في التقدم والتأخر . وقال أبو الفرج الشيرازي : إن كانت الزيادة متميزة لم تحتج إلى تكرار .

فائدة : لو ارتفع حيضها ولم يعد ، أو يئست قبل التكرار . لم تقض على الصحيح من المذهب . وقيل : تقضى . وقال في القروع : ويحتمل لزوم القضاء كصوم النفاس المشكوك فيه ، لقلة مشقته ، بخلاف صوم المستحاضة في طهر مشكوك . وهو قول في الفائق .

قوله « وإن طهرت في أثناء عاداتها اغتسلت وصَلَّت »

هذا المذهب ، فحكمها حكم الطاهرات في جميع أحكامها ، على الصحيح من المذهب . وعنه يكره الوطء . اختاره المجد في شرحه . ذكره عنه ابن عبيدان في النفاس . وقدمه ابن تيميم هناك . وخرجه القاضي وابن عقيل على روايتين من المبتدأة على ما تقدم . وقال في الانتصار : هو كبقاء مدة النفاس في رواية . وفي

أخرى : النفس آكد . لأنه لا يتكرر . فلا مشقة . وعنه يجب قضاء واجب صوم ونحوه إذا عاودها الدم عادت . قال الزركشي : ولم يعتبر ابن أبي موسى النقاء الموجود بين الدمين . وأوجب عليها فيه قضاء ما صامته فيه من واجب ونحوه . قال : لأن الطهر الكامل لا يكون أقل من ثلاثة عشر يوماً .

تميم : ظاهر قوله « وإن طهرت في أثناء عادت . اغتست وصَلَّتْ » أنه سواء كان الطهر قليلاً أو كثيراً . وهو صحيح . قال المصنف في المغنى : ولم يفرق أصحابنا بين قليل الطهر وكثيره . انتهى . قال بعض الأصحاب : إذا رأت علامة الطهر مع ذلك . قال في الفروع : وأقل الطهر زمن الحيض : أن يكون نقاء خالصاً لا تتغير معه القطنة إذا احتشت بها في ظاهر المذهب . ذكره صاحب المحرر . وجزم به القاضى وغيره . وعن بكر : هي طاهر إذا رأت البياض . قال شيخنا : إنه قول أكثر أصحابنا إن كان ساعة . وعنه أقله ساعة . انتهى .

واختار المصنف : أنها لا تعتد بما دون اليوم ، إلا أن تدرك ما يدل عليه . وخرجه من الرواية التي في النفس . قال ابن تميم : وهو أصح .

قوله ﴿ فَإِنْ عَاوَدَهَا الدَّمُّ فِي الْعَادَةِ ، فَهَلْ تَلْتَفِتُ إِلَيْهِ ؟ عَلَى رَوَاتَيْنِ ﴾ وأطلقهما ابن عبيدان « والزركشى ، والفائق » والشرح « والكافى ، والمغنى » أحدهما : تلتفت إليه بمجرد العادة فتجلسه ، وهو المذهب . قال في الكافى : وهو الأولى . قال في مجمع البحرين : هذا أظهر الرواتين . واختاره القاضى في روايته . وجزم به في الوجيز ، والنور ، والمنتخب ، وتجريد العناية ، والإفادات . ونظم نهاية ابن رزين ، وغيرهم . وصححه في التصحيح « والنظم » وقدمه في الفروع والمحرر ، والرايعتين ، والحاويين ، وابن رزين في شرحه .

والرواية الثانية : لا تلتفت إليه حتى يتكرر . وهو ظاهر كلام الخرقى . واختاره ابن أبي موسى . قال أبو بكر : وهو الغالب عن أبي عبد الله في الرواية . وعنه مشكوك فيه . فتصوم وتصلى « وتقضى الصوم للفرض على سبيل الاحتياط ، كدم النفساء العائد في مدة النفس .

تنبيه : محل الخلاف : إذا عاد في العادة ، ولم يتجاوزها . فأما إن جاوز العادة فلا يخلو : إما أن يجاوز أكثر الحيض أولاً . فإن جاوز أكثر الحيض فليس بحيض وإن انقطع لأكثر الحيض فما دون . فمن قال في المسألة الأولى : ليس العائد بحيض ، فهذا أولى أن لا يكون حيضاً . ومن قال : هو حيض هناك - وهو المذهب - فهذا ثلاثة أوجه .

أحدها : أن الجميع ليس بحيض إذا لم يتكرر . وهو الصحيح . جزم به في الكافي . وقدمه في مجمع البحرين .

والوجه الثاني : جميعه حيض ، بناء على الوجه الذي ذكرنا : أنه اختيار المصنف في أن الزائد على العادة حيض ، ما لم يعبر أكثر الحيض . وأطلقهما في الرعايتين ، والحاويين .

والوجه الثالث : ما وافق العادة فهو حيض . وما زاد عليها فليس بحيض . وأطلقهن ابن عبيدان ، والزرکشی ، والشرح ، والمغنى ، وابن رزین في شرحه ، وابن تيم .

وأما إذا عاودها بعد العادة ، فلا يخلو : إما أن يمكن جعله حيضاً أولاً . فإن أمكن جعله حيضاً ، بأن يكون بضمه إلى الدم الأول لا يكون بين طرفيهما أكثر من خمسة عشر يوماً . فتلق إحداها إلى الأخرى . ويجعلان حيضة واحدة إذا تكرر ، أو يكون بينهما أقل الطهر ثلاثة عشر يوماً على المذهب . وكل من الدمين يصلح أن يكون حيضاً بمفرده . فيكونان حيضتين إذا تكرر . وإن نقص أحدهما عن أقل الحيض : فهو دم فاسد ، إذا لم يمكن ضمه إلى ما بعده .

وإن لم يمكن جعله حيضاً لعبوره أكثر الحيض . وليس بينه وبين الدم الأول أقل الطهر . فهو استحاضة ، سواء تكرر أولاً .

ويظهر ذلك بالمثال . فنقول : إذا كانت العادة عشرة أيام مثلاً . فرأت منها خمسة دمًا . وطهرت الخمسة الباقية . ثم رأت خمسة دمًا ، وتكررت ذلك . فالخمس

الأولى والثالثة : حيضة واحدة ، تلفق الدم الثانى إلى الأول ، وإن رأت الثانى ستة أو سبعة ، لم يمكن أن يكون حيضاً . ولو كانت رأت يوماً دماً وثلاثة عشر يوماً طهراً ، ثم رأت يوماً دماً وتكرر هذا ، كانا حيضتين . لوجود طهر صحيح بينهما . ولو كانت رأت يومين دماً ، ثم اثنتى عشر طهراً ، ثم يومين دماً . فهذا لا يمكن جعلها حيضة واحدة . لزيادة الدمين ، مع ما بينهما من الطهر على أكثر الحيض . ولا جعلها حيضتين على المذهب ، لانتفاء طهر صحيح . فيكون حيضها منهما : ما وافق العادة والآخر استحاضة .

فائدتاه

إمراهما : اختلف الأصحاب فى مراد الخرقى بقوله « فإن عاودها الدم فلا تلتفت إليه حتى تجيء أيامها » فقال أبو الحسن التيمى ، والقاضى « وابن عقيل : مراده إذا عاودها بعد العادة ، وعبراً أكثر الحيض . بدليل أنه منعها أن تلتفت إليه مطلقاً . ولو أراد غير ذلك لقال « حتى يتكرر . وقدمه ابن رزى فى شرحه . قال القاضى : ويحتمل أنه أراد إذا عاودها بعد العادة ولم يعبر . فإنها لا تلتفت إليه قبل التكرار . وقال أبو حفص العكبرى : أراد معاودة الدم فى كل حال « سواء كان فى العادة أو بعدها . لأن لفظه مطلق . فيتناول بإطلاقه الزمان . قال المصنف فى المغنى : وهذا أظهر . قال الزركشى : وهو الظاهر ، اعتماداً على الإطلاق . وسكت عن التكرار لتقدمه له فيما إذا زادت العادة أو تقدمت . وعلى هذا : إذا عبر أكثر الحيض لا يكون حيضاً انتهى . واختاره الأصهبانى فى شرحه . وصححه ابن رزى فى شرحه .

الثانية : إذا عاودها الدم فى أثناء العادة - وقلنا لا تحتاج إلى تكرار - وجب قضاء ماصمته فى الطهر وطافته فيه . ذكره ابن أبى موسى . وقال ابن تيم : وقياس قول أحمد فى مسألة النفاس : لا يجب قضاء ذلك . قال : وهو أصح .

قوله ﴿والصفرة والكدرّة في أيام الحيض : من الحيض﴾ .

يعنى في أيام العادة . وهذا المذهب . وعليه الأصحاب . وحكى الشيخ تقي الدين وجها : أن الصفرة والكدرّة ليستا بحيض مطلقاً .

فأمره : لو وجدت الصفرة والكدرّة بعد زمن الحيض ، وتكررتا . فليستا بحيض ، على الصحيح من المذهب . صححه الناظم ، وابن تيم ، وابن حمدان وغيرهم وهو ظاهر كلام المصنف هنا ، وصاحب الوجيز ، وتذكرة ابن عبدوس . واختاره الشيخ تقي الدين وغيره . وحزم به ابن رزين ، وناظم المفردات . وقدمه في الفروع والفتاوى ، وشرح المجد ، وجمع البحرين ، وابن عبيدان . ونصره . وقال الزركشى : وهو المنصوص . وهو من المفردات . وزاد صاحب المفردات : أنها لا تقتسل بعده . فقال : ليس بحيض ذا ولو تكرّر . وغسلها ليس بذا تقررأ . وعنه إن تكرّر فهو حيض . اختاره جماعة منهم القاضى ، وابن عقيل ، وصاحب التلخيص . قلت : وهو الصواب .

وأطلقهما ابن تيم ، والرعايتين ، والحاويين . وشرط جماعة من الأصحاب اتصالها بالعادة . وقطع في المغنى ، والشرح : أن حكمها مع اتصال العادة حكم الدم الأسود . قال ابن تيم : فعلى رواية أنه حيض ، إذا تكرّر : لو رآته بعد الطهر ، وتكرّر لم تلتفت إليه في أصح الوجهين . وصححه في الرعاية . وذكر الشيخ تقي الدين في الصفرة والكدرّة وجهين : هل هما حيض مطلقاً ، أو لا يكونان حيضاً مطلقاً ؟ تنبيه : محل الخلاف في ذلك كله : إذا لم يجاوز أحدهما أكثر الحيض . قاله ابن تيم ، وابن حمدان ، وصاحب الحاوى ، وغيرهم .

قوله ﴿وَمَنْ كَانَتْ تَرَى يَوْمًا دَمًا ، وَيَوْمًا طُهْرًا . فَإِنَّهَا تَضُمُّ الدَّمَ إِلَى الدَّمِ . فَيَكُونُ حَيْضًا . وَالْبَاقِي طُهْرًا﴾ .

هذا قاله على سبيل ضرب المثال . وإلا فمتى رأت دما متفرقا يبلغ مجموعه أقل

الحيض ، ونقاء . فالنقاء طهر ، والدم حيض . وهذا الصحيح من المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به أكثرهم . قال المجد في شرحه : هذا قول أصحابنا . وعنه أيام النقاء والدم حيض . اختاره الشيخ تقي الدين ، وصاحب الفائق . وقيل : إن تقدم دم يبلغ الأقل على ما نقص عن الأقل . فهو حيض تبعاله ، وإلا فلا . فعلى الأول والثالث : تغتسل وتصلى وتصوم في الطهر . ولا تقضى . ويأتيها زوجها . وهذا الصحيح من المذهب . وعليه الأكثر . وفيه وجه لا يحتاج إلى غسل ، حتى ترى من الدم ما يبلغ أقل الحيض . وقال في الفروع : ومتى انقطع قبل بلوغ الأقل ففي وجوب الغسل أيضاً وجهان انتهى . وكذا قال المجد في شرحه . وتبعه في مجمع البحرين ، وابن عبيدان ، والحاويين . وقيل : تغتسل بعد تمام الحيض في أنصاف الأيام فأقل . قال في الرعاية الكبرى : وهو أولى . وقيل : بل بعد تمام الحيض من الدم في المبتدأة . وقيل : إن نقص النقاء عن يوم لم يكن طهرًا تغتسل عنه ، ولا تجلس غير الدم الأول .

فعلى المذهب : يكره وطؤها زمن طهرها ورعًا . قدمه في الرعاية وعنه يباح . قوله ﴿إلا أن يجاوز أكثر الحيض . فتكون مُسْتَحَاضَةً﴾ .

هذا المذهب . وعليه جمهور الأصحاب . وجزم به كثير منهم . وعند القاضي كل ملفقة غير معتادة لم يتصل دمها المجاوز الأ أكثر بدم الأ أكثر ، فالنقاء بينهما فاصل بين الحيض والاستحاضة . وأطلق بعض الأصحاب : أن الزائد استحاضة .

تغييرها

أمرهما : ظاهر قوله ﴿والمستحاضة تغتسل فرجها وتغصبه ، وتتوضأ لوقت كلِّ

صلاة﴾ أنه لا يلزمها إعادة شدّه وغسل الدم لكل صلاة إذا لم تفرط . وهو صحيح وهو المذهب . وعليه جمهور الأصحاب . وقدمه في الفروع وغيره . وجزم به المصنف ، والشارح ، وغيرهما . وصححه المجد في شرحه ، وابن عبيدان ، وصاحب

مجمع البحرين ، والفائق . وغيرهم . وقيل : يلزمها ذلك . وأطلقهما ابن تيميم .
وابن حمدان . وقيل : يلزمها ، إن خرج شيء . وإلا فلا .
الثاني : مراده بقوله ﴿ وتوضاً لوقت كل صلاة ﴾ إذا خرج شيء . بعد الوضوء
فأما إذا لم يخرج شيء : فلا تتوضاً على الصحيح من المذهب . جزم به في المغنى ،
والشرح ، وغيرها . وقدمه في الفروع وغيره . ونص عليه فيمن به سلس البول .
وقيل : يجب .

قلت : وهو ظاهر كلام المصنف وكثير من الأصحاب . فيعالي بها .

قوله ﴿ وَتَوَضَّأَ لِقَوْلِ كُلِّ صَلَاةٍ ﴾ .

وكذا قال في المغنى ، والمحرم ، والشرح ، والرايعتين ، والحاويين ، والفروع
والفائق ، وغيرهم . فلا يجوز الفرض قبل وقته على الصحيح من المذهب . وعليه
الأصحاب . وقيل : يجوز . حكاه في الرعاية .
إذا علمت ذلك « فيحتمل أن يقال : إن ظاهر كلامهم : أنه لا يبطل طهرها
إلا بدخول الوقت . ولا يبطل بخروجه . وهذا أحد الوجهين . قال المجد في
شرحه : وهو ظاهر كلام أحمد . قال : وهو أولى . وكذا قال في مجمع البحرين .
وجزم به ناظم المفردات . فقال :

وبدخول الوقت طهر يبطل لمن بها استحاضة « قد نقولوا

لا بالخروج منه لو تطهرت للفجر لم تبطل بشمس ظهرت

وهي شبيهة بمسألة التيميم . والصحيح فيه : أنه يبطل بخروج الوقت كما تقدم .
وقال القاضي : يبطل بدخول الوقت ، وبخروجه أيضاً . قال في الرعاية الكبرى :
فإن توضأت قبل الوقت لغير فرض الوقت ، وقبل أوله : بطل بدخوله . وتصلى
قبله نفلاً . ثم قال : وإن توضأت فيه له أو لغيره ، بطل بخروجه في الأصح . كما
لو توضأت لصلاة الفجر بعد طلوعه ، ثم طلعت الشمس . انتهى . وهو ظاهر ما جزم
به في المغنى ، والشرح في مكانين . وقدمه في المستوعب ، وابن تيميم . وهو ظاهر

كلام المصنف على مقدمه في الفروع . وأطلقهما ابن تيميم ، وابن عبيدان والزرکشی .
قوله ﴿ وَتُصَلِّي مَا شَاءَتْ مِنْ الصَّلَوَاتِ ﴾ .

هذا هو المذهب . وعليه أكثر الأصحاب . وعنه لا تجمع بين فرضين . قال
في الفروع : أطلقهما غير واحد . وهي ظاهر كلامه في المستوعب وغيره . وقيدها
بعض الأصحاب . فقال : لا تجمع بين فرضين بوضوء ، للأمر بالوضوء لكل
صلاة ، وخفة عذرها فإنها لا تصلى قائمة بخلاف المريض . وقال ابن تيميم : وظاهر
كلام السامري أن الاستحاضة لا تبيح الجمع انتهى .

قلت : قال في المستوعب ، والواجب عليها : أن تتوضأ لوقت كل صلاة . ولها
أن تصلى بتلك الطهارة ما شاءت من صلاة الوقت والقوائت والنوافل . وتجمع
بين الصلاتين في وقت إحداها . ذكره القاضى في المجرد . وقال : إن توضأت ودخل
عليها وقت صلاة ، أو خرج وقت صلاة : بطلت طهارتها . وذكر الخرقى وابن
أبى موسى : أنها تتوضأ لكل صلاة .

وظاهر قولها : أنه لا يجوز لها أن تصلى صلاتين في وقت واحد ، لا أداء
ولا قضاء . وقد حمل القاضى قول الخرقى « لكل صلاة » على أن معناه لوقت
كل صلاة . وعندي أنه محمول على ظاهره . فيكون في المسألة روايتان ، كما في
التيميم انتهى . قال في المغنى ، والزرکشی ، وغيرهم : ظاهر كلام الخرقى : تتوضأ
لكل فريضة . قال القاضى في الخلاف وغيره : تجمع بالغسل . لا تختلف الرواية
فيه . نقله المجدى في شرحه ، وابن تيميم وغيرهما . وقال في الجامع الكبير : وإنما
تجمع في وقت الثانية . وقدمه في الرعاية الكبرى .

فوائد

إمداها : لها أن تطوف مطلقا على الصحيح من المذهب . نص عليه . وقدمه
ابن تيميم ، وابن حمدان . ونقل صالح : لا تطوف إلا أن تطول استحاضتها . قال
أبو حفص البرمكى في مجموعه : لعله غلط .

الثانية : الأولى لها : أن تصلى عقيب طهارتها . فإن أخرت لحاجة من انتظار جماعة ، أو لسترية أو توجه ، أو تنفل ونحوه ، أو لما لا بد منه : جاز . وإن كان لغير ذلك جاز أيضا . على الصحيح من المذهب . صححه المجد في شرحه ، وابن تيميم ، وفي مجمع البحرين . وقدمه في الفروع . وقيل : لا يجوز . وأطلقهما في الرعايتين والفائق الثالثة : لو كان لها عادة بانقطاعه في وقت يتسع لفعل الصلاة . فهذا تعين فعل الصلاة فيه على الصحيح من المذهب . وعليه أكثر الأصحاب . وعنه لا عبرة بانقطاعه . اختاره جماعة ، منهم المجد ، وصاحب الفائق .

الرابعة : لو عرض هذا الانقطاع لمن عادتها الاتصال أبطل طهارتها . فإن وجد قبل الدخول في الصلاة لم يحز الشروع فيها . فإن خالفت وشرعت واستمر الانقطاع زمنا يتسع للوضوء والصلاة فيه ، فصلاتها باطلة . وإن عاد قبل ذلك فطهارتها صحيحة ، وفي إعادة الصلاة وجهان . وأطلقهما في المغنى ، والشرح . قال في الفروع : وإن عرض هذا الانقطاع لمن عادتها الاتصال ، ففي بقاء طهرها وجهان . أحدهما : يجب إعادتها . وهو الصحيح . صححه المجد . وقدمه ابن تيميم ، والزرکشي وفي مجمع البحرين . وقدمه ابن رزين . والوجه الثاني : لا تجب الإعادة .

الخامسة : لو عرض هذا الانقطاع المبطل للوضوء في أثناء الصلاة أبطلها مع الوضوء . ولزمها استثنافهما . على الصحيح من المذهب . صححه المجد . وقدمه ابن تيميم . وابن عبيدان ، والزرکشي . وفيه وجه آخر : تخرج تنوضاً وتبني . وذكر ابن حامد وجهاً ثالثاً : لا يبطل الوضوء ولا الصلاة بل تتمهما . قال الشارح : انبنى على التيميم يجد الماء في الصلاة . ذكره ابن حامد ، واقتصر عليه الشارح . وفرق المجد بينهما بأن الحدث هنا متجدد ، ولم يوجد عنه بدل . وتقدم ذلك ونظيره في التيميم عند قوله « ويبطل التيميم بخروج الوقت » .

السادسة : بمجرد الانقطاع يوجب الانصراف . على الصحيح من المذهب .

اختاره الأصحاب ، إلا أن تكون لها عادة بانقطاع يسير . وقيل : لا تنصرف بمجرد الانقطاع . اختاره المجد في شرحه . فقال : وعندى لا تنصرف ، ما لم تمض مدة الاتساع . واختاره في مجمع البحرين . وأطلقهما ابن تيميم ، والراعيين ، والحاويين ، فعلى المذهب : لو خالفت ولم تنصرف ، بل مضت فعاد الدم قبل مدة الاتساع ، فعند الأصحاب : فيه الوجهان في الانقطاع قبل الشروع على ما تقدم .

السابعة : لو توضأت من لها عادة بانقطاع يسير ، فاتصل الانقطاع حتى اتسع أو برأت : بطل وضوءها إن وجد منها دم معه أو بعده ، وإلا فلا .

الثامنة : لوكثر الانقطاع . واختلف بتقديم وتأخر ، وقلة وكثرة ، ووجد مرة وعدم أخرى ، ولم يكن لها عادة مستقيمة باتصال ولا بانقطاع : فهذه كمن عاداتها الاتصال عند الأصحاب في بطلان الوضوء بالانقطاع المتسع للوضوء والصلاة دون مادونه وفي سائر ما تقدم ، إلا في فصل واحد . وهو أنها لا تمنع من الدخول في الصلاة ، والمضى فيها بمجرد الانقطاع قبل تبين اتساعه . وقال المجد في شرحه : والصحيح عندى هنا : أنه لا عبرة بهذا الانقطاع . بل يكفي وجود الدم في شيء من الوقت . قال : وهو ظاهر كلام أحمد في رواية أحمد بن القاسم . واختاره الشارح . واختاره في مجمع البحرين . قال ابن تيميم : وهو أصح إن شاء الله تعالى .

التاسعة : لا يكفيها نية رفع الحدث . لأنه دائم . ويكفى فيه الاستباحة . فأما تعيين النية للفرض : فلا يعتبر على ظاهر كلام أصحابنا . قاله ابن عبيدان . والظاهر أنه كلام المجد .

قوله ﴿ وَكَذَلِكَ مَنْ بِهِ سَلَسُ الْبَوْلِ وَالْمَذْيِ وَالرَّيْحِ ، وَالْجَرِيحُ الَّذِي لَا يَرَقًا ، وَالرُّعَافُ الدَّائِمُ ﴾

بلا نزاع ، لكن عليه أن يحتشى . نقله الميموني ، وغيره . ونقل ابن هاني : لا يلزمه .

فأمره : لو قدر على حبسه حال القيام لأجل الركوع ، والسجود : لزمه أن يركع ويسجد . كالمكان النجس . وهو المذهب . نص عليه . وعليه الأصحاب . قال في الفروع : ويتخرج أنه يؤمر . وجزم به أبو المعالي لأن فوات الشرط لا بدل له . وقال أبو المعالي أيضا : ولو امتنعت القراءة ، أو لحقه السلس إن صلى قائما ، صلى قائما . وقال أيضا : لو كان لو قام وقعد لم يحبسه ، ولو استلقى حبسه : صلى قائما أو قاعداً . لأن المستلقي لا نظير له اختياراً . ويأتي قريباً من ذلك ستر العورة بعد قوله « وإن وجد السترة قريبة منه » .

قوله « وَهَلْ يُبَاحُ وَطْءُ الْمُسْتَحَاضَةِ فِي الْفَرْجِ مِنْ غَيْرِ خَوْفِ الْعَنْتِ ؟ عَلَى رَوَاتَيْنِ » .

وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والشرح ، وابن منبجا في شرحه .

أمرهما : لا يباح . وهو المذهب . وعليه الأصحاب ، مع عدم العنت . قال في الكافي ، والفروع : اختاره أصحابنا . وجزم به ناظم المفردات وغيره . وهو منها الثانية : يباح . قال في الحاويين : ويباح وطء المستحاضة من غير خوف العنت على أصح الروايتين . وعنه يكره . فعلى المذهب : لو فعل فلا كفارة عليه على الصحيح من المذهب . وقيل : هو كالوطء في الحيض . وعلى الثانية والثالثة : لا كفارة عليه قولاً واحداً . وفي الرعاية : احتمال بوجوب الكفارة . وإن قلنا : إنه غير حرام .

تفصيلها

أمرهما : شمل قوله « خوف العنت » الزوج . أو الزوجة . أوهما . وهو صحيح صرح به الأصحاب .

الثاني : ظاهر كلام المصنف : أنه إذا خاف العنت يباح له وطؤها مطلقاً . وهو

صحيح . وهو المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . وقيل : لا يباح إلا إذا عدم الطول لنكاح غيرها . قاله ابن عقيل في روايته . وقدمه في الرعاية الكبرى . وقال : الشَّبَق الشديد كخوف العنت .

فائده

إبراهيم : يجوز شرب دواء مباح لقطع الحيض مطلقاً . مع أمن الضرر ، على الصحيح من المذهب . نص عليه . وقال القاضي : لا يباح إلا بإذن الزوج . كالعزل قلت : وهو الصواب . قال : في الفروع يؤيده : قول أحمد في بعض جوابه « والزوجة تستأذن زوجها » وقال : ويتوجه بكره . وقال : وفعل الرجل ذلك بها من غير علم يتوجه تحريمه . لإسقاط حقها مطلقاً من النسل المقصود . وقال : ويتوجه في الكافور ونحوه له لقطع الحيض .

قلت : وهو الصواب الذي لا شك فيه .

قال في الفائق : ولا يجوز ما يقطع الحمل . ذكره بعضهم .

الثانية : يجوز شرب دواء لحصول الحيض . ذكره الشيخ تقي الدين ، واقتصر عليه في الفروع ، إلا قرب رمضان لتفطره . ذكره أبو يعلى الصغير .

قلت : وليس له مخالف . والظاهر : أنه مراد من ذكر المسألة ، ويأتى في أثناء النفاس : إذا شربت شيئاً لتلقى ما في بطنها .

قوله « وَأَكْثَرُ النَّفَاسِ : أَرْبَعُونَ يَوْمًا » .

هذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . وعنه ستون . حكاه ابن عقيل فمن بعده . وقال الشيخ تقي الدين : لاحد لأكثر النفاس . ولو زاد على الأربعين أو الستين ، أو السبعين وانقطع . فهو نفاس ، لكن إن اتصل فهو دم فساد . وحينئذ : فالأربعون منتهى الغالب . وتقدم إذا رأت قبل ولادتها بيومين أو ثلاثة وابتداء المدة من أى وقت عند قوله « والحامل لا تحيض » فليعاود .

فعلى المذهب . لو جاوز الأربعين . فالزائد استحاضة ، إن لم يصادف عادة ولم يجاوزها . فإن صادف عادة ولم يجاوزها . فهو حيض . وإن جاوزها فاستحاضة ، إن لم يتكرر ، إذا لم يجاوز أكثر الحيض .

قلت : وكذا ينبغي أن يكون الحكم بعد الستين على القول به . ولا فرق ، وإنما اقتصر الأصحاب على ذلك بناء على المذهب .

قوله ﴿ وَلَا حَدَّ لَأَقْلَهُ ﴾ .

يعنى : لا حد بزمن . وهو المذهب . وعليه الأصحاب . وعنه أقله يوم . ذكرها أبو الحسين : وعنه أقله ثلاثة أيام . ذكرها أبو يعلى الصغير لقوله فى رواية أبى داود . وقد قيل له : إذا طهرت بعد يوم — فقال « بعد يوم ؟ لا يكون » ولكن بعد أيام « فعلى المذهب : لو وجد فأقله قطرة . جزم به فى الهداية ، والمذهب « والمستوعب ، والخلاصة ، وابن تيم ، وغيرهم . وقدمه فى الرايتين . وقيل : بحجة . قدمه فى الحاويين وصححه . وقيل : قدر لحظة . وقال فى الرعاية الكبرى — بعد أن حكى هذه الأقوال ، ورواية : أن أقله يوم — وقيل : لا حد لأقله . ولم يذكر فى الرعاية الصغرى « والحايين ، وغيرهم : أنه لا حد لأقله .

قوله ﴿ وَيُسْتَحَبُّ أَنْ لَا يَقْرَبَهَا زَوْجُهَا فِي الْفَرْجِ حَتَّى تَتِمَّ الْأَرْبَعِينَ ﴾ .

يعنى إذا طهرت فى أثناء الأربعين . فلو خالف وفعل : كره له على الصحيح من المذهب ، مطلقاً . وعليه الجمهور [ونص عليه] وهو من الفردات أيضاً . وقيل : يحرم مع عدم خوف العنت . وقيل : يكره إن أمن العنت « وإلا فلا . وعنه : لا يكره وطؤها . ذكره الزركشى وغيره .

قوله ﴿ وَإِذَا انْقَطَعَ دَمُهَا فِي مُدَّةِ الْأَرْبَعِينَ ، ثُمَّ عَادَ فِيهَا . فَهُوَ نِفَاسٌ ﴾

على إحدى الرايتين . اختارها المصنف « والمجد ، وابن عبدوس فى تذكرته .

قال في الفائق : فهو نفاس في أصح الروايتين . وجزم به في الوجيز ، والمنور ،
والمنتخب ، والإفادات . وقدمه في المذهب الأحمد ، والمحرم ، وابن تيم ، والرعايتين
والحاويين ، وابن رزين في شرحه ، والكافي ، والهادي . وعنه : أنه مشكوك
فيه . تصوم وتصل ، وتقضى الصوم المفروض . وهو المذهب . نص عليه . وعليه
جمهور الأصحاب . قال في الفروع : نقله واختاره الأكثر . وجزم به في الفصول ،
وأبو الخطاب ، والشريف أبو جعفر في رءوس مسائلهما وغيرهم . وقدمه في الهداية ،
والمستوعب ، والفروع ، وإدراك الغاية . وغيرهم . وصححه في الخلاصة وغيره .
قال المصنف ، والشارح ، وابن عبيدان وغيرهم : هذا أشهر . وأطلقهما في المذهب
ومسبوك الذهب ، والتلخيص ، والبلغة ، والشرح ، والنظم ، وابن عبيدان ، ومجمع
البحرين . وقال القاضي في المجرد : إن كان الثاني يوم ليلة فهو مشكوك فيه .
وإن كان أقل من ذلك ، فهو دم فساد ، تصوم وتصل معه ، ولا تقضى . قال المجدي في
شرحه : وهذا لا وجه له . وقال القاضي أيضاً : إن كان العائد يوماً أو يومين فإنها
تقضى ما وجب فيهما ، من صوم ، وطواف ، وسعى ، واعتكاف احتياطاً . نقله ابن تيم

فأمرناه

إمدهما : لو ولدت من من غير دم ، ثم رأت الدم في أثناء المدة . فالصحيح
من المذهب : أنه مشكوك فيه . قال في الفروع : مشكوك فيه في الأصح . وقدمه
في الرعاية . وقيل : هو نفاس . قال ابن تيم : يخرج هذا الدم على روايتين . هل
هو مشكوك فيه ، أو نفاس ؟ ثم قال : فإن صلح العائد أن يكون حيضاً ، وصادف
العادة : لم يبق مشكوكاً فيه . سواء كان زمن الانقطاع طهراً كاملاً أولاً . ذكره
بعض أصحابنا . وسائرهم أطلق . انتهى .

الثانية : الطهر الذي بين الدمين : طهر صحيح ، على الصحيح من المذهب .
وعليه جماهير الأصحاب . وعنه مشكوك فيه . تصوم ، وتصل ، وتقضى الصوم

الواجب ونحوه . وحكى عن ابن أبي موسى . وعنه تقضى الصوم مع عوده . ولا تقضى الطواف . اختارها الخلال .

تنبيه : ظاهر قوله « وإذا انقطع دمها في مدة الأربعين ثم عاد فيها » أن الطهر الذي بينهما ، سواء كان قليلاً أو كثيراً : طهر صحيح . وهو صحيح . وهو المذهب . وعليه الأصحاب . وعنه إن رأت النقاء أقل من يوم : لا تثبت لها أحكام الطاهرات . ومنها خرج المصنف في النقاء المتخلل بين الحيض فيما إذا انقطع في أثناء العادة ثم عاد فيها .

فائدتان

إمدهما : يجوز شرب دواء لاسقاط نطفة . ذكره في الوجيز ، وقدمه في الفروع . وقال ابن الجوزي في أحكام النساء : يحرم . وقال في الفروع : وظاهر كلام ابن عقيل في الفنون : أنه يجوز إسقاطه قبل أن ينفتح فيه الروح . قال : وله وجه . انتهى . وقال الشيخ تقي الدين : والأحوط أن المرأة لا تستعمل دواء يمنع نفوذ المني في مجارى الحبل .

الثانية : من استمر دمها يخرج من فمها بقدر العادة في وقتها ، وولدت فخرجت المشيمة . ودم النفاس من فمها . فقائمه : ينقض الوضوء . لأنها لا تتحققه حيضاً ، كزائد على العادة ، أو كمن خرج من غير مخرجه . ذكره في الفنون .

قوله « وَإِنْ وَلَدَتْ تَوَأَّمَيْنِ . فَأَوَّلُ النَّفَاسِ مِنْ الْأَوَّلِ . وَآخِرُهُ مِنْهُ » وهذا المذهب . وعليه الأصحاب . فعليها لو كان بين الولدين أربعون يوماً . فلا نفاس للثاني . نص عليه . بل هو دم فساد . وقيل : تبدأ للثاني بنفاس . اختاره أبو المعالي والأزجي . وقال : لا يختلف المذهب فيه . وعنه أنه من الأخير ، يعني أن أول النفاس من الأول ، وآخره من الأخير . فعليها تبدأ للثاني بنفاس من ولادته . فلو كان بينهما أربعون يوماً أو أكثر . فمها نفاسان . قاله في الرعاية الكبرى ، والتلخيص . وعنه نفاس واحد . وهو الصحيح على هذه الرواية . قال

ابن تميم : وقال غير صاحب التلخيص : الكل نفاس .
قلت : فيعاني بها .

وقيل : إن كان بينهما طهر تام ، والثاني دون أقل الحيض : فليس بنفاس .
قاله في الرعاية الكبرى . وعنه أوله وآخره : من الثاني . فما قبله كدم الحامل . إن
كان ثلاثة أيام فأقل : نفاس ، وإن زاد : ففاسد . وقيل : بل نفاس لا يعد من
غير مدة الأول .

فائدتاه

إمضاءها : أول مدة النفاس : من الوضع « إلا أن تراه قبل ولادتها بيومين ،
أو ثلاثة بأمارة من المخاض ونحوه . فلو خرج بعد الولد : اعتد بالخارج معه من
المدة على الصحيح من المذهب . وعليه الجمهور . وخرج المجد في شرحه : أنه كدم
الطلق . وأطلقهما ابن تميم ، وفي الفائق .
وتقدم ذلك محرراً عند قوله « والحامل لا تحيض » فليعاود .

الثانية : يثبت حكم النفاس بوضع شيء فيه خلق الإنسان ، على الصحيح من
المذهب . ونص عليه . قال ابن تميم ، وابن حمدان ، وغيرهما : « ومدة تبين خلق
الإنسان غالباً : ثلاثة أشهر . وقد قال المصنف في هذا الكتاب في باب العدد :
وأقل ما يبين به الولد : واحد وثمانون يوماً . فلو وضعت علقة أو مضغة لا تخطيط
فيها ، لم يثبت لها بذلك حكم النفاس . نص عليه . وقدمه في الفروع ، والمجد في
شرحه . وصححه « وابن تميم ، والفائق . وعنه يثبت بوضع مضغة . وهما وجهان
مطلقان في المغنى « والشرح ، وابن عبيدان « وغيرهم . وعنه وعلقه . وهو وجه
في مختصر ابن تميم وغيره . وقيل : يثبت لها حكم النفساء إذا وضعت لأربعة أشهر .
قدمه في الرعاية الكبرى . قال في الفروع : ويتوجه أنه رواية مخرجة من العدة .
قال في الرعاية الصغرى « ودم السقط : نفاس دون دونه في الأصح » أي دم السقط
نفاس دون من وضع لدون أربعة أشهر . صرح به في الرعاية الكبرى . وصححه
أيضاً . وقال في الحاويين : ودم السقط نفاس .

كتاب الصلاة

فائدتاه

إسراءهما : للصلاة معنيان : معنى فى اللغة « ومعنى فى الشرع . فعنها فى اللغة : الدعاء . وهى فى الشرع : عبارة عن الأفعال المعلومة : من القيام ، والقعود ، والركوع والسجود ، وما يتعلق به من القراءة ، والذكر ، مفتوحة بالتكبير « مختمة بالتسليم . قال الزركشى : هى عبارة عن هيئة مخصوصة « مشتملة على ركوع وسجود . وذكره . انتهى . وسميت « صلاة » لاشتغالها على الدعاء . وهذا هو الصحيح الذى عليه جمهور العلماء من الفقهاء ، وأهل العربية وغيرهم .

وقال بعض العلماء : إنما سميت « صلاة » لأنها ثمانية لشهادة التوحيد . كالمصلى من السابق فى الخليل . وقيل : سميت صلاة ، لما يعود على صاحبها من البركة . وتسمى البركة صلاة فى اللغة . وقيل : لأنها تفضى إلى المغفرة التى هى مقصودة بالصلاة . وقيل : سميت صلاة ، لما تتضمن من الخشوع والخشية لله . مأخوذ من صليتُ العود إذا ليَّنته ، والمصلى يلين ويخشع . وقيل : سميت صلاة . لأن المصلى يتبع من تقدمه . فجبريل أول من تقدم بفعلها ، والنبي صلى الله عليه وسلم تبعاً له ومصلياً ، ثم المصلون بعده . وقيل : سميت صلاة لأن رأس المأموم عند صلّوى إمامه ، و « الصلوان » عظامان عن يمين الذنب ويساره فى موضع الردف ، ذكر ذلك فى النهاية . إلا القول الثانى . فإنه ذكره فى الفروع .

الثانية : فرضت الصلاة ليلة الإسراء . وهو قبل الهجرة بنحو خمس سنين .

وقيل : ستة . وقيل : بعد البعثة بنحو سنة .

تنبيه : دخل فى عموم قوله ﴿ وهى واجبة على كلِّ مسلمٍ ﴾ من أسلم قبل بلوغ الشرع له ، كمن أسلم فى دار الحرب ونحوه . وهو المذهب . وعليه جماهير

الأصحاب . وقطع به الأكثر . قال في الفروع : ويقضيها مسلم قبل بلوغ الشرع . وقيل : لا يقضيها . ذكره القاضى . واختاره الشيخ تقي الدين « بناء على أن الشرائع لا تنزم إلا بعد العلم . قال في الفائق : وخرج روايتان في ثبوت حكم الخطاب قبل المعرفة . انتهى . وقيل : لا يقضى حربى . قال الشيخ تقي الدين : والوجهان في كل من ترك واجبا قبل بلوغ الشرع ، كمن لم يتيمع لعدم الماء ، لظنه عدم الصحة به . أو لم يُزَكَّ ، أو أكل حتى تبين له الخيط الأبيض من الخيط الأسود ، لظنه ذلك . أو لم تصل مستحاضة ونحوه ، قال : والأصح لافرضا . قال في الفروع . ومراده ولم يقض ، وإلا أثم . وكذا لو عامل برئى « أو نكح فاسداً . ثم تبين له التحريم .

قوله ﴿ وَهِيَ وَاجِبَةٌ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ بَالِغٍ عَاقِلٍ إِلَّا الْحَائِضَ وَالنَّفْسَاءَ ﴾
يعنى : لا تجب الصلاة عليهما . وهو الصحيح من المذهب مطلقا . وعليه الأصحاب . ولنا وجه : أن النفساء إذا طرحت نفسها لا تسقط الصلاة عنها . وأطلق الخلاف جماعة ، منهم ابن تيميم .

قوله ﴿ وَتَجِبُ عَلَى النَّائِمِ وَمَنْ زَالَ عَقْلُهُ بِسُكْرٍ ، أَوْ إِنْغَمَاءٍ ، أَوْ شُرْبِ دَوَاءٍ ﴾

أما النائم : فتجب الصلاة عليه إجماعا . ويجب إعلامه إذا ضاق الوقت ، على الصحيح . جزم به أبو الخطاب في التمهيد . وقيل : لا يجب إعلامه . وقيل : يجب ولو لم يضق الوقت ، بل بمجرد دخوله . وهذه احتمالات مطلقات في الرعاية والفروع .

وأما من زال عقله بسكر : فالصحيح من المذهب : وجوب الصلاة مطلقا عليه . وعليه الأصحاب . وقطع به أكثرهم . وكذا من زال عقله بمحرم . واختار الشيخ تقي الدين : عدم الوجوب في ذلك كله . وقال في الفتاوى المصرية : تلزمه بلا نزاع

وقيل : لا تجب إذا سكر مكرها . وذكره القاضي في الخلاف قياس المذهب .
وتجب على من زال عقله بمرض بلا نزاع . فعلى المذهب : لو جُنَّ متصلاً بكره
ففي وجوبها عليه زمن جنونه احتمالان . وأطلقهما في الفروع . وهى لأبى المعالى
في النهاية .

قلت : الذى يظهر : الوجوب تغليظاً عليه ، كالمرتد على ما يأتى قريباً . وقال
ابن تميم : ويباح من السموم تداويها ما الغالبُ عنه السلامة فى أصحاب الوجهين .
الثانى : لا يباح ، كما لو كان الغالب منه الهلاك . وهو احتمال فى المغنى ، والذى قدمه
وصححه فيه : ما صححه ابن تميم وغيره .

وأما المغنى عليه : فالصحيح من المذهب : وجوبها عليه مطلقاً . نص عليه فى
رواية صالح ، وابن منصور ، وأبى طالب ، وبكر بن محمد . كالنأثم . وعليه جماهير
الأصحاب . وهو من المفردات . وقيل : لا تجب عليه ، كالجنون . واختاره فى الفائق
وأما إذا زال عقله بشرب دواء ، يعنى مباحاً . فالصحيح من المذهب : وجوب
الصلاة عليه . وعليه جماهير الأصحاب . وهى من المفردات . وقيل : لا تجب عليه .
وذكر القاضي وجها : أن الإغماء بتناول اللباح يسقط الوجوب . والإغماء بالمرض
لا يسقطه . لأنه ربما امتنع من شرب الدواء خوفاً من مشقة القضاء . فتفتوت
مصلحته . وقال المصنف فى المغنى ، ومن تبعه : من شرب دواء فزال عقله به . فإن
كان زوالاً لا يدوم كثيراً ، فهو كالإغماء . وإن تطاول فهو كالجنون .

قوله ﴿ وَلَا تَجِبْ عَلَى كَافِرٍ ﴾ .

الكافر لا يخلو : إما أن يكون أصلياً ، أو مرتداً . فإن كان أصلياً : لم تجب
عليه ، بمعنى أنه إذا أسلم لم يقضها . وهذا إجماع . وأما وجوبها ، بمعنى أنه مخاطب
بها : فالصحيح من المذهب : أنهم مخاطبون بفروع الإسلام . وعليه الجمهور . وعنه
ليسوا بمخاطبين بها . وعنه مخاطبون بالنواهي دون الأوامر . قال فى الرعاية : ولا تلزم
كافراً أصلياً . وعنه تلزمه ، وهى أصح . انتهى . ومحل ذلك أصول الفقه .

وإن كان مرتدًا ، فالصحيح من المذهب : أنه يقضى ما تركه قبل رده . ولا يقضى ما فاتته زمن رده . قال القاضي ، وصاحب الفروع ، وغيرها : هذا المذهب . واختاره ابن حامد ، والشارح . وقدمه المجد في شرحه ، وابن عبيدان ، ونصره . وقدمه ابن تميم ، وابن حمدان في رعايته الصغرى ، مع أن كلامه محتمل . قال في الفائدة السادسة عشر : والصحيح عدم وجوب العبادة عليه في حال الردة ^(١) وعدم إلزامه بقضائها بعد عوده إلى الإسلام . انتهى . وعنه يقضى ما تركه قبل رده ، وبعدها . وجزم به في الإفادات في الصلاة ، والزكاة ، والصوم ، والحج . وقدمه في الفروع . لكن قال : المذهب الأول . كما تقدم . وقدمه في الرعاية الكبرى ، وابن عبيدان ، ونصره . وعنه لا يقضى ما تركه قبل رده ولا بعدها . وهو ظاهر كلام الخرق . قال ابن منبج في شرحه : هذا المذهب . قال في التلخيص والبلغة : هذا أصح الروايتين ، واختاره . وأطلقهن في المغنى ، والشرح ، والفاائق . واختار الأخيرة . وقدم في الحاويين : أنه لا قضاء عليه فيما تركه حالة رده . وأطلق الوجهين في وجوب ما تركه قبل الردة . وقال في المستوعب : ويقضى ما تركه قبل رده ، رواية واحدة . وقد قال المصنف في هذا الكتاب ، في باب حكم المرتد : وإذا أسلم ، فهل يلزمه قضاء ما تركه من العبادات في رده ؟ على روايتين قال في القواعد الأصولية : إذا أسلم المرتد ، فهل يلزمه قضاء ما تركه من العبادات زمن الردة ؟ على روايتين . المذهب عدم اللزوم . بناهما ابن الصيرفى والطوفى على أن الكفار : هل يخاطبون بفروع الإسلام أم لا ؟ قال : وفيه نظر من وجهين . وذكرها فائدة : في بطلان استطاعة قادر على الحج برده ووجوبه باستطاعته في رده فقط . هاتان الروايتان نقلًا ومذهبًا . فعلى القول بالقضاء في أصل المسألة : لو طرأ

(١) الأولى أن يعبر بأنه ليس أهلا لها ، لما ينزل عليه من اللعنة والغضب ما يتنافى مع شرف العبادة لله ، والمثول بين يديه سبحانه .

عليه جنون في رده ، فالصحيح من المذهب : أنه يقضى ما فاتته في حال جنونه .
لأن عدمه رخصة تخفيفاً . قدمه في الفروع ، ومختصر ابن تيميم ، وابن عبيدان ،
وغيرهم . واختاره أبو المعالي بن منجا وغيره .
قلت : فيعاني بها . وقيل : لا يقضى كالحائض .

تبيين : الخلاف المتقدم في قضاء الصلاة : جار في الزكاة إن بقي ملكه على
ما يأتي . وكذا هو جار في الصوم . فإن لزمته الزكاة أخذها الإمام . وينوي بها
للتعذر . وإن لم تكن قرينة كسائر الحقوق . والمتنع من الزكاة : كالمتنع من أداء
الحقوق . ذكره الأصحاب . وإن أسلم بعد أخذ الإمام . أجزأته ظاهراً . وفيه باطناً
وجهاً . وأطلقهما في الفروع .
قلت : الصواب الإجزاء .

وقيل : إن أسلم قضاها على الأصح . ولا يجزيه إخراجها حال كفره . زاد
غير واحد من الأصحاب : وقيل ولا قبله . قاله في الفروع .

ولم أفهم معناه ، إلا إن يريد أن أخرجها قبل الردة مراعى . فإن استمر على
الإسلام أجزأت . وإن ارتد لم تجزه كالحج . ويحتمل أن يريد إذا عجلها قبل أن
يرتد ثم ارتد وحال الحول عليه . وهو لم ينقطع حوله برده فيه . وإلا انقطع .

وأما إعادة الحج ، إذا فعله قبل رده ، فالصحيح من المذهب : أنه لا يلزمه
إعادته . نص عليه . قال الجدي في شرحه : هذا هو الصحيح . قال في تجريد العناية :
ولا تبطل عباداته في إسلامه إذا عاد . ولو الحج على الأظهر . وجزم به المصنف
في هذا الكتاب في باب حكم المرتد . وصححه القاضي والوقوف . في شرح مناسك
المقنع . وقدمه ابن تيميم ، وابن عبيدان ، والحاوي الكبير . واختاره ابن عبدوس
في تذكرته . ذكره في باب الحج . ونص على ذلك الإمام أحمد . وعنه يلزمه .
جزم به ابن عقيل في الفصول . ذكره في كتاب الحج . وجزم به في الجامع
الصغير ، والإفادات . قال أبو الحسن الحوزي وجماعة : يبطل الحج بالردة . واختار

الإعادة أيضا القاضى . وصححه فى الرعايتين ، والحاويين ، فى كتاب الحج . وأطلقهما فى الحرر ، والقروع ، والرعاية الكبرى ، والفائق .
ويأتى ذلك فى كلام المصنف فى باب حكم المرتد .

فعلى القول بلزوم الإعادة : قيل بحبوط العمل . وتقدم كلام الجوزى وغيره . وقيل : كإيمانه . فإنه لا يبطل . ويلزمه ثانياً . والوجهان فى كلام القاضى وغيره . قال الشيخ تقي الدين : اختار الأكثر أن الردة لا تجب العمل إلا بالموت عليها . قال جماعة : الإحباط إنما ينصرف إلى الثواب دون حقيقة العمل ، لبقاء صحة صلاة من صلى خلفه ، وحل ما كان ذبحه ، وعدم نقض تصرفه .

فأمرنا

إمراءهما لو أسلم بعد الصلاة فى وقتها - وكان قد صلاها قبل رده - فحكمها حكم الحج ، على ما تقدم من الخلاف فى المذهب . على الصحيح من المذهب . وقال القاضى : لا يلزمه هنا إعادة الصلاة . وإن لزمه إعادة الحج ، لفعلها فى إسلامه الثانى . وقدمه فى الرعاية الكبرى .

الثانية : قال الأصحاب : لا تبطل عبادة فعلها فى الإسلام السابق إذا عاد إلى الإسلام ، إلا ما تقدم من الحج والصلاة . وهذا المذهب . وقال فى الرعاية : إن صام قبل الردة فى القضاء وجهان .
قوله ﴿ ولا مجنون ﴾ .

يعنى أنها لا تجب على المجنون . وهو المذهب . وعليه الأصحاب . وعنه تجب عليه فيقضيا . وهى من المفردات . وأطلقهما فى الحاويين . وقال فى المستوعب : لا تجب على الأبله الذى لا يعقل . وقال فى الصوم : لا يجب على المجنون ، ولا على الأبله للذين لا يفيقان . وقال فى الرعاية : يقضى الأبله ، مع قوله فى الصوم : الأبله كالمجنون . ذكره عنه فى القروع ، ثم قال : كذا ذكر .

قلت : ليس المراد - والله أعلم - ما قاله صاحب الفروع . وإنما قال : يقضى على قول . وهذا لفظه « ويقضيها مع زوال عقله بنوم كذا وكذا » ثم قال « أو بشرب دواء ، ثم قال وقيل محرم ، أو أبله ، وعنه أو مجنون » فهو إنما حكى القضاء في الأبله قولاً . فهو موافق لما قاله في الصوم . فما بين كلامه في الموضعين تنافٍ . بل كلامه متفق فيهما . وجزم بعض الأصحاب : إن زال عقله بغير جنون لم يسقط . وقدمه بعضهم . وقال في القاعدة الثانية بعد المائة : لو ضرب رأسه فجن لم يجب عليه القضاء على الصحيح .

قوله ﴿ وَإِذَا صَلَّى الْكَافِرُ حُكِمَ بِإِسْلَامِهِ ﴾ .

هذا المذهب مطلقاً . نص عليه . وعليه الأصحاب . وجزم به كثير منهم . وهو من مفردات المذهب . وذكر أبو محمد التميمي في شرح الإرشاد : إن صلى جماعة حكم بإسلامه ، لا إن صلى منفرداً . وقال في الفائق : وهل الحكم للصلاة . أو لتضمنها الشهادة ؟ فيه وجهان . ذكرهما ابن الزاغوني .

فائدة : في صحة صلاته في الظاهر : وجهان . وذكر ابن الزاغوني روايتين . وأطلقهما في الفروع . وجزم في المستوعب ، والرايعيتين ، وتذكرة ابن عبدوس وغيرهم : بإعادة الصلاة . قال القاضي : صلاته باطلة . ذكره في النكت . قال الشيخ تقي الدين : شرط الصلاة تقدم الشهادة المسبوقه بالإسلام . فإذا تقرب بالصلاة يكون بها مسلماً . وإن كان محدثاً . ولا يصح الائتمام به ، لفقد شرطه ، لالفقد الإسلام . وعلى هذا عليه أن يعيدها .

والوجه الثاني : تصح في الظاهر . اختاره أبو الخطاب . فعليه تصح إمامته على الصحيح . نص عليه . وقيل تصح . قال أبو الخطاب : الأصوب أنه إن أقال بعد الفراغ : إنما فعلتها وقد اعتقدت الإسلام . قلنا صلاته صحيحة ، وصلاة من صلى خلفه . وإن قال : فعلتها تهزواً قبلنا منه فيما عليه من إلزام الفرائض . ولم تقبل

منه فيما يؤثره من دينه . قال في المغنى : إن علم أنه كان قد أسلم ثم توطأ وصلى بنية صحيحة . فصلاته صحيحة ، وإلا فعليه الإعادة .

تفيم : ظاهر كلام المصنف : أنه لا يسلم بغير فعل الصلاة من العبادات . والمذهب : أنه يسلم إذا أذن في وقته ومحلّه . لا أعلم فيه نزاعاً . ويحكم بإسلامه أيضاً إذا أذن في غير وقته ومحلّه . على الصحيح من المذهب . وهو ظاهر ما جزم به في الرعاية الصغرى ، والحاوى الكبير في باب الأذان . وقدمه في الفروع . وقيل : لا يحكم بإسلامه . وأطلقهما في الرعاية الكبرى ، وابن تيم . فعلى المذهب : لا يعتد بذلك . والصحيح من المذهب : أنه لا يحكم بإسلامه بصومه قاصداً رمضان . وزكاة ماله ، وحجّه . وهو ظاهر كلام أكثر الأصحاب . وجزم به في المغنى في باب المرتد . والتزمه المجد ، وابن عبيدان في غير الحج . وهو ظاهر كلام المصنف هنا . وقيل : يحكم بإسلامه بفعل ذلك . اختاره أبو الخطاب . وأطلقهما في الفروع ، والرعاية ، وابن تيم . واختار القاضي : يحكم بإسلامه بالحج فقط . والتزمه المجد ، وابن عبيدان . وقيل : يحكم بإسلامه ببقية الشرائع والأقوال المختصة بنا ، كجنازة وسجدة تلاوة . قال في الفروع : ويدخل فيه كل ما يكفر المسلم بإنكاره إذا أقر به الكافر ، قال : وهذا متجه .

قوله ﴿ وَلَا تَجِبْ عَلَى صَبِيٍّ ﴾

لا يخلو الصبي : إما أن يكون سنّه دون التمييز ، أو يكون مميزاً . فإن كان دون التمييز : لم تجب عليه العبادة ، قولاً واحداً . ولم تصح منه ، على الصحيح . وذكر المصنف وغيره : أن ابن سبع تصح طهارته . وذكر المصنف أيضاً : أن ظاهر الخرقى : صحة صلاة العاقل « من غير تقدير بسن . وذكر المصنف أيضاً : أن ظاهر الخرقى : ابن ثلاث سنين أيضاً ونحوه ، يصح إسلامه إذا عقله . وأما إن كان مميزاً ، أو هو ابن سبع سنين عند الجمهور . واختار في الرعاية ابن ست . وقال في القواعد الأصولية : وفي كلام بعضهم ما يقتضى : أنه ابن عشر

وقال ابن أبي الفتح في المطلع : هو الذى يفهم الخطاب ويرد الجواب ، ولا ينضب بسن . بل يختلف باختلاف الأفهام . وقاله الطوفى في مختصره في الأصول . قلت : وهو الصواب والاشتقاق يدل عليه . ولعله مراد الأول ، وأن ابن ست أو سبع يفهم ذلك غالباً . وضبطوه بالنس .

إذا علمت ذلك « فالمذهب : أن الصلاة وغيرها من العبادات البدنية لا تجب عليه إلا أن يبلغ ، وعليه جماهير الأصحاب . وعنه تجب على من بلغ عشرين . قال في الفائق ، والقواعد : اختارها أبو بكر . وظاهر كلامه في الجارية إذا بلغت تسعا : تجب عليها . وعنه تجب على المراهق . اختارها أبو الحسن التيمى ، وابن عقيل أيضاً . ذكره في الأصول . قال أبو المعالى : ونقل عن أحمد في ابن أربع عشرة : إذا ترك الصلاة قتل . وعنه تجب على المميز . ذكرها المصنف وغيره . وأنه مكلف وذكرها في المذهب وغيره في الجمعة . قال في الجمعة ، قال في القواعد الأصولية : وإذا أوجبت الصلاة عليه « فهل الوجوب مختص بما عدا الجمعة أم يعم الجمعة وغيرها ؟ فيه وجهان لأصحابنا . أحدهما : لا يلزمه الجمعة ، وإن قلنا بتكليفه في الصلاة . قال المجد : هو كالاجماع للخبر^(١) .

قلت : ظاهر كلام كثير من الأصحاب : التسوية بين الجمعة وغيرها . وهو الصحيح من المذهب . قدمه في الفروع في باب الجمعة ، ويأتى أيضاً هناك .

فعلى القول بعدم الوجوب على المميز : لو فعلها صحت منه ، بلا نزاع . ويكون ثواب عمله لنفسه . ذكره المصنف في غير موضع من كلامه . وذكره الشيخ تقي الدين . واختاره ابن عقيل في المجلد التاسع عشر من الفنون . وقاله ابن هبيرة وقال ابن عقيل أيضاً في بعض كتبه : الصبي ليس من أهل الثواب والعقاب ،

(١) روى أحمد وأبو داود والحاكم والترمذى والدارقطنى عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « مروا أبناءكم بالصلاة لسبع سنين واضربوهم عليها لعشر سنين . وفرقوا بينهم في المضاجع » .

ورده في الفروع . وقال بعض الأصحاب في طريقته في مسألة تصرفه : ثوابه لوالديه

قوله ﴿ وَيُؤْمَرُ بِهَا لِسَبْعٍ ﴾

اعلم أنه يجب على الولي أمره بها ، وتعليمه إياها ، والطهارة . نص عليه في رواية أبي داود ، خلافا لما قاله ابن عقيل في مناظراته . وقال ابن الجوزي : لا يجب على ولي صغير ومجنون أن ينزهما عن النجاسة . ولا أن يزيلها عنهما . بل يستحب . وذكرونها : أن الطهارة تلزم للمميز .

قوله ﴿ وَيُضْرَبُ عَلَى تَرْكِهَا لْعَشْرِ ﴾

اعلم أن ضرب ابن عشر على تركها : واجب على القول بعدم وجوبها عليه . قاله القاضي وغيره .

فائدة : حيث قلنا « تصح من الصغير » فيشترط لها ما يشترط لصحة صلاة الكبير مطلقا ، على الصحيح من المذهب . قال المصنف ، وتبعه الشارح : إلا في السترة . لأن قوله عليه أفضل الصلاة والسلام « لا يقبل الله صلاة حائض إلا بخمار » يدل على صحتها بدون الخمار من لم تحض .

قوله ﴿ فَإِنْ بَلَغَ فِي أَثْنَائِهَا ، أَوْ بَعْدَهَا فِي وَقْتِهَا : لَزِمَهُ إِعَادَتُهَا ﴾

يعنى إذا قلنا : إنها لا تجب عليه إلا بالبلوغ . وهذا المذهب . نص عليه . وعليه الجمهور . وقطع به كثير منهم . وقيل : لا يلزمه الإعادة فيهما . وهو تخريج لأبي الخطاب . واختاره الشيخ تقي الدين ، وصاحب الفائق . واختار القاضي : أنه لا يجب قضاؤها إذا بلغ بعد فراغها . إختاره في شرح المذهب . وقيل : إن لزمته وأتمها كفته ، ولم يجب قضاؤها إذا بلغ . قاله في الرعاية .

فائدة : حيث وجبت - وهو فيها - لزمه إتمامها على القول بإعادتها .

قلت : فيعابى بها .

وحيث قلنا « لا تجب » فهل يلزمه إتمامها ؟ مبنى على الخلاف فيمن دخل

في نفل : هل يلزمه إتمامه ؟ على ما يأتي في صوم التطوع . وقدم أبو المعالي في النهاية ، وتبعه ابن عبيدان : أنه يتمها . وذكر الثاني احتمالاً .

فعلى المذهب في أصل المسألة : لو توضأ قبل بلوغه ، ثم بلغ وهو على تلك الطهارة : لم يلزمه إعادتها ، كوضوء البالغ قبل الوقت . وهو غير مقصود في نفسه . وقصاراه : أن يكون كوضوء البالغ للنافلة ، بخلاف التيمم على ما تقدم محرراً في التيمم قبل قوله « ويبطل التيمم بخروج الوقت » .

فائده : لو أسلم كافر لم يلزمه إعادة الإسلام بعد إسلامه . لأن أصل الدين لا يصح نفلاً . فإذا وجد فهو على وجه الوجوب . ولأنه يصح بفعل غيره وهو الأب . وذكر أبو المعالي خلافاً . وقال أبو البقاء : الإسلام أصل العبادات ، وأعلاها . فلا يصح القياس عليه . ومع التسليم ، فقال بعض أصحابنا : يجب عليه إعادته .

قوله ﴿ وَلَا يَجُوزُ لِمَنْ وَجَبَتْ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ تَأْخِيرُهَا عَنْ وَقْتِهَا ، إِلَّا أَنْ يَنْوِيَ الْجَمْعَ ، أَوْ لِمُسْتَعْلٍ بِشَرَطِهَا ﴾ .

زاد غير واحد « إذ كان ذا كراً لها ، قادراً على فعلها » وهو مراد لمن لم يذكر ذلك .

ويجوز تأخير الصلاة عن وقتها لمن ينوى الجمع ، على ما يأتي في بابه . لأن الوقتين كالوقت الواحد ، لأجل ذلك .

وقطع المصنف هنا بجواز التأخير إذا كان مشغلاً بشرطها . وكذا قال في الوجيز ، وابن تيم ، والراغب ، والحاويين ، والشرح ، وغيرهم . ولم يذكر الاشتغال بالشرط في الهداية ، والمستوعب ، والخلاصة ، والنهاية له ، وغيرهم .

واعلم أن اشتغاله بشرطها على قسمين . قسم لا يحصل إلا بعد زمن طويل . فهذا لا يجوز تأخيرها لأجل تحصيله . جزم به في الفروع .

وقسم يحصل بعد زمن قريب فأكثر الأصحاب : يجوزونه . وقدمه في الفروع

وغيره . وجزم به المصنف وغيره . ولم يذكره في المستوعب ، والهداية ، والخلاصة ،
والنهاية كما تقدم .

وقال الشيخ تقي الدين : وأما قول بعض الأصحاب « لا يجوز تأخيرها عن وقتها
إلا لناوى جمعها ، أو لمشتغل بشرطها » فهذا لم يقله أحد قبله من الأصحاب . بل
من سائر طوائف المسلمين ، إلا أن يكون بعض أصحابنا والشافعي . فهذا لا شك فيه
ولا ريب أنه ليس على عمومه . وإنما أراد صوراً معروفة ، كما إذا أمكن الوصول
إلى البئر أن يضع حبلاً يستقي به ، ولا يفرغ إلا بعد الوقت . أو أمكن العريان أن
يخيط ثوباً ، ولا يفرغ إلا بعد الوقت ، ونحو هذه الصور . ومع هذا فالذي قاله هو
خلاف المذهب المعروف عن أحمد وأصحابه وجمهور العلماء . وما أظن يوافقه إلا
بعض أصحاب الشافعي . قال : ويؤيد ما ذكرناه أيضاً : أن العريان لو أمكنه أن
يذهب إلى قرية يشتري منها ثوباً ، ولا يصل إلا بعد الوقت : لا يجوز له التأخير
بلا نزاع . وكذلك العاجز عن تعلم التكبير والتشهد الأخير ، إذا ضاق الوقت صلى
حسب حاله . وكذلك المستحاضة إذا كان دمها ينقطع بعد الوقت : لم يحز لها
التأخير ، بل تصلى في الوقت بحسب حالها . انتهى .
وتقدم اختياره إن استيقظ أول الوقت .

واختار أيضاً تقديم الشرط إذا استيقظ آخر الوقت وهو جنب وخاف إن
اغتسل خرج الوقت : اغتسل وصلى ، ولو خرج الوقت . وكذلك لو نسيها . تقدم
ذلك كله عند قوله « ولا يجوز لواجد الماء التيمم خوفاً من فوات المكتوبة » .
وقال ابن منجاف في شرحه : في جواز التأخير لأجل الاشتغال بالشروط : نظر
وذلك من وجهين .

أحدهما : أنه لم ينقله أحد من الأصحاب ممن تقدم المصنف رحمه الله ممن يعلمه .
بل نقلوا عدم الجواز . واستثنوا : من نوى الجمع لا غير . وذكر ذلك أبو الخطاب
في هدايته ، وصاحب النهاية فيها « وفي خلاصته .

وثانيهما : أن ذلك يدخل فيه من آخر الصلاة عمداً حتى بقي من الوقت مقدار الصلاة ، ولا وجه لجواز التأخير له . انتهى . وقال ذلك أيضاً ابن عبيدان في شرحه . وتقدم في آخر التيمم : إذا خاف فوت الصلاة المكتوبة ، أو الجنابة ونحوها : هل يشتغل بالشرط ، أو يتيمم ؟ ويأتى آخر صلاة الخوف : هل يؤخر الصلاة عن وقتها إذا اشتد الخوف أم لا ؟ .

نفي : مفهوم قوله (ولا يجوز تأخير الصلاة عن وقتها) أنه يجوز تأخيرها إلى أثناء وقتها . وهو صحيح . إذ لا شك أن أوقات الصلوات الخمس أوقات موسعة . لكن قيد ذلك الأصحاب بما إذا لم يظن مانعاً من الصلاة ، كموت وقتل وحيض ، ومكن أغير سترة أول الوقت فقط ، أو متوضئ عديم الماء في السفر ، وطهارته لا تبقى إلى آخر الوقت . ولا يرجو وجوده . وتقدم إذا كانت للمستحاضة عادة بالقطاع دمه في وقت يتسع لفعل الصلاة : أنه يتعين لها .

فإذا انتفت هذه الموانع جاز له تأخيرها إلى أن يبقى قدر فعلها ، لكن بشرط عزمه على الفعل . على الصحيح من المذهب . وعليه أكثر الأصحاب . وقيل : يجوز التأخير بدون العزم . واختاره أبو الخطاب في التمهيد . وذكره المجد . ذكره القاضي في بعض المواضع . قاله ابن عبيدان . قال في القواعد الأصولية : ومال إليه القاضي في الكفاية . وينبئ على القولين : هل يأنم المتردد حتى يضيق وقتها عن بعضها أم لا ؟ .

فائدتاه

إمراهما : يحرم التأخير بلا عذر إلى وقت الضرورة . على الصحيح من المذهب . وقاله أبو المعالي وغيره في العصر . وقيل : لا يحرم مطلقاً . قال في الفروع : ولعل مرادهم لا يكره أداؤها . ويأتى في باب شروط الصلاة .

الثانية : لو مات من جاز له التأخير قبل الفعل ، لم يأنم على الصحيح من

المذهب . وقيل : يَأْتَم . فعلى المذهب : يسقط إذن بموته . قال القاضى وغيره :
لأنها لا تدخلها النيابة . فلا فائدة فى بقاءها فى الذمة ، بخلاف الزكاة والحج .
قوله « وَإِنْ تَرَكَهَا تَهَاوُنًا ، لاجْهُودًا ، دُعِيَ إِلَى فِعْلِهَا . فَإِنْ أَبَى حَتَّى
تَضَاقِقَ وَقْتُ الَّتِي بَعْدَهَا : وَجَبَ قَتْلُهُ » .

هذا المذهب . وعليه جمهور الأصحاب . قال فى الفروع : اختاره الأكثر .
قال الزركشى : وهو المشهور . انتهى . واختاره ابن عبدوس فى تذكرته . وجزم به
فى الوجيز ، والمنور ، والمنتخب ، وغيرهم . وقدمه فى الفروع « والرعايتين »
والحاويين ، وإدراك الغاية ، وتجريد العناية ، وغيرهم . وعنه يجب قتله إذا أبى
حتى تضايق وقت أول صلاة . اختاره المجد . وصاحب مجمع البحرين ، والحاوى
الكبير وغيرهم . قال فى الفروع : وهى أظهر . وهو ظاهر الكافى . وقدمه ابن
عبيدان « وصاحب الفائق ، وابن تيم . ويأتى لفظه . وقال أبو اسحاق بن شاقلاً :
يقتل بصلاة واحدة ، إلا الأولى من المجموعتين لا يجب قتله بها ، حتى يخرج وقت
الثانية . قال المصنف : وهذا قول حسن . وعنه لا يجب قتله حتى يترك ثلاثاً
ويضيق وقت الرابعة . قدمه فى التلخيص ، والبلغة ، والمبهم . وجزم به فى الطريق
الأقرب . وعنه يجب قتله إن ترك ثلاثاً . وذكر ابن الزاغونى فى الواضح «
والشيرازى فى المبهم ، والحاوانى فى التبصرة . رواية : يجب قتله إن ترك صلاة
ثلاثة أيام . وقال ابن تيم : فإن أبى بعد الدعاء حتى خرج وقتها وجب قتله » وإن
لم يضيق وقت الثانية . نص عليه . وعنه يجب قتله إن ترك صلاتين . وعنه إن ترك
ثلاثاً . قال : وحكى الأصحاب اعتبار ضيق وقت الثانية . على الرواية الأولى . وضيق
وقت الرابعة « على الرواية الثالثة . وقال الزركشى : وغالى بعض الأصحاب . فقال :
يقتل لترك الأولى » ولترك كل فائتة إذا أمكنه من غير عذر . إذ القضاء على الفور .

نسيب : قولنا فى الرواية الأولى « حتى تضايق وقت التى بعدها » وفى الرواية

الثالثة « ويضيق وقت الرابعة » قيل في الأولى : يضيق الوقت عن فعل الصلاتين . وفي الرواية الثالثة : عن فعل الصلوات المتروكة . وقدمه في الحاويين . وقيل : حتى يضيق وقت التي دخل وقتها عن فعلها فقط . قدمه في الرعايتين .

فائدتاه

إمضاء : الداعي له : هو الإمام أو نائبه . فلو ترك صلوات كثيرة قبل الدعاء لم يجب قتله . ولا يكفر على الصحيح من المذهب . وعليه جماهير الأصحاب وقطع به كثير منهم . وكذا لو ترك كفارة أو نذراً . وذكر الأجرى : أنه يكفر بترك الصلاة ، ولو لم يدع إليها . قال في الفروع : وهو ظاهر كلام جماعة . ويأتي كلامه في المستوعب في باب ما يفسد الصوم « عند قوله « أو اغتسل » يعني بعد أن أصبح .

الثانية : اختلف العلماء : بم كفر إبليس ؟ فذكر أبو اسحاق بن شاقلا : أنه كفر بترك السجود . لا بجهوده . وقيل : كفر لخالفه الأمر الشفاهي من الله تعالى . فإنه سبحانه وتعالى خاطبه بذلك . قال الشيخ برهان الدين : قاله صاحب الفروع في الاستعاذة له . وقال جمهور العلماء : إنما كفر لأنه أبى واستكبر ، وعاند ، وطفى وأصر ، واعتقد أنه محق في تمرده . واستدل بأنه (خير منه) فكان تركه للسجود تسفياً لأمر الله تعالى وحكمته . قال الإمام أحمد : إنما أمر بالسجود فاستكبر . وكان من الكافرين . والاستكبار كفر . وقالت الخوارج : كفر بمعصية الله . وكل معصية كفر . وهذا خلاف الإجماع .

قوله ﴿ وَلَا يُقْتَلُ حَتَّى يُسْتَأْذِنَ ﴾ .

حكم استنابته هنا : حكم استنابة المرتد ، من الوجوب وعدمه . نص عليه على ما يأتي إن شاء الله تعالى في بابه .

فائدة : يصير هذا الذي كفر بترك الصلاة مسلماً بفعل الصلاة . على الصحيح من المذهب . نقل حنبل : توبته أن يصلي . قال الشيخ تقي الدين : الأصوب :

أنه يصير مسلماً بالصلاة . لأن كفره بالامتناع منها . وبمقتضى ما في الصور : أنه يصير مسلماً بنفس الشهادتين . وقيل : يصير مسلماً بالصلاة والإتيان بها . ذكر ذلك في النكت .

تنبيه : ظاهر قوله ﴿ فَإِنْ تَابَ وَإِلَّا قُتِلَ ﴾ أنه لا يزداد على القتل . وهو صحيح . وهو المذهب . وقال القاضي : يضرب ثم يقتل .

وظاهر قوله « أنه لا يكفر بترك شيء من العبادات تهاوناً » غيرها . وهو صحيح وهو المذهب . وعليه جمهور الأصحاب . قال في الفروع : اختاره الأكثر . قال ابن شهاب وغيره : وهو ظاهر المذهب . فلا يكفر بترك زكاة بخلا . ولا بترك صوم وحج يحرم تأخير تهاوناً . وعنه : يكفر . اختارها أبو بكر . وقدم في النظم أن حكمهما حكم الصلاة . وعنه : يكفر بتركه الزكاة إذا قاتل عليها . وعنه : يكفر بها ، ولو لم يقاتل عليها . ويأتي ذلك في باب إخراج الزكاة .

وحيث قلنا « لا يكفر بالترك في غير الصلاة » فانه يقتل على الصحيح من المذهب . وعنه لا يقتل . وعنه يقتل بالزكاة فقط . وقال المجد في شرحه : وقولنا في الحج : يحرم تأخير كعزمه على تركه . أو ظنه الموت من عامه باعتقاده الفورية : يخرج على الخلاف في الحد بوطء في نكاح محتاف فيه . وحمل كلام الأصحاب عليه . قال في الفروع : وهذا واضح . ذكره في الرعاية قولاً . ولا وجه له . ثم اختار في الرعاية : إن قلنا بالفورية قتل . وهو ظاهر كلام القاضي في الخلاف . فانه قال : قياس قوله : يقتل كالزكاة . قال القاضي : وقد ذكره أبو بكر في الخلاف . فقال : الحج والزكاة والصلاة والصيام سواء . يستتاب . فان تاب وإلا قتل . قال في الفروع : ولعل المراد فيمن لا اعتقاد له « إلا فالعمل باعتقاده أولى . ويأتي من أتى فرعاً مختلفاً فيه . هل يفسق به أم لا ؟ ويأتي بعض ذلك في باب المرتد .

فائده

إمراهما : قال الأصحاب : لا يقتل بصلاة فائتة ، للخلاف في الفورية . قال

في الفروع : فيتوجه فيه ما سبق . وقيل : يقتل . لأن القضاء يجب على الفور . فعلى هذا لا يعتبر أن يضيق وقت الثانية . وتقدم ذلك .

الثانية : لو ترك شرطاً أو ركناً مجعاً عليه ، كالطهارة ونحوها . فحكمه حكم تارك الصلاة . وكذا على الصحيح من المذهب : لو ترك شرطاً أو ركناً مختلفاً فيه يعتقد وجوبه . ذكره ابن عقيل وغيره . وقدمه في الفروع وغيره . وعند المصنف ومن تابعه : يختلف فيه ليس هو كالجمع عليه في الحكم . وقال ابن عقيل في الفصول أيضاً : لا بأس بوجوب قتله ، كما نَحَدَه بفعل ما يوجب الحد على مذهبه . قال في الفروع : وهذا ضعيف . وفي الأصل نظر مع أن الفرق واضح .

قوله ﴿ وَهَلْ يُقْتَلُ حَدًّا ، أَوْ لِكُفْرِهِ ؟ ﴾

على روايتين . وأطلقهما في الهداية ، والمستوعب ، والكافي ، والهادي ، والتلخيص ، والبلغة ، وابن عبيدان ، والزرکشی ، والشارح .

إمروهما : يقتل لكفره . وهو المذهب . وعليه جمهور الأصحاب . قال صاحب الفروع ، والزرکشی : اختاره الأكثر . قال في الفائق : ونصره الأكثرون . قال في الإفصاح : اختاره جمهور أصحاب الإمام أحمد . وذكره القاضي في شرح الخرق « وابن منجاني شرحه وغيرهما . وهو ظاهر المذهب . وذكر في الوسيلة : أنه أصح الروايتين . وأنها اختيار الأئمة والبرمكي .

قلت : واختارها أبو بكر ، وأبو اسحاق بن شاقلا ، وابن حامد ، والقاضي ، وأصحابه ، وغيرهم . وقدمه في الفروع ، والمهجع ، والرعايتين ، والحاويين ، وإدراك الغاية . وهو من المفردات .

والرواية الثانية : يقتل حدًّا . اختاره أبو عبد الله بن بطة . وأنكر قول من

قال : إنه يكفر « وقال : المذهب على هذا . لم أجد في المذهب خلافه . واختاره المصنف . وقال : هو أصوب القولين . ومال إليه الشارح . واختاره ابن عبدوس في تذكرته ، وابن عبدوس المتقدم . وصححه المجد « وصاحب المذهب ، ومسبوك

الذهب « ابن رزين » والنظم ، والتصحيح ، ومجمع البحرين . وجزم به في الوجيز ، والمنور ، والمنتخب . وقدمه في الحرر ، وابن تيم ، والفائق . وقال في الرعاية : وعنه يقتل حدا . وقيل : لفسقه . وقال الشيخ تقي الدين : قد فرض متأخرو الفقهاء مسألة يمتنع وقوعها . وهو أن الرجل إذا كان مقرراً بوجوب الصلاة . فدعى إليها ثلاثاً ، وامتنع مع تهديده بالقتل ولم يصل « حتى قتل : هل يموت كافراً أو فاسقاً ؟ على قولين . قال : وهذا الفرض باطل . إذ يمتنع أن يقتنع أن الله فرضها ولا يفعلها ، ويصبر على القتل . هذا لا يفعله أحد قط . انتهى .

قلت : والعقل يشهد بما قال . ويقطع به . وهو عين الصواب الذي لا شك فيه . وأنه لا يقتل إلا كافراً .

فعلى المذهب : حكمه حكم الكفار . فلا يغسل . ولا يصلى عليه ، ولا يدفن في مقابر المسلمين ، ولا يرث مسلماً ، ولا يرثه مسلم . فهو كالمرتد . وذكر القاضى يدفن منفرداً . وذكر الأجرى : أن من قتل مرتداً يترك بمكانه ولا يدفن ولا كرامة . وعليها لا يُرَقُّ ولا يُسَبَّحُ له أهل ولا ولد . نص عليه . وعلى الثانية : حكمه كأهل الكبائر .

فائمه : يحكم بكفره حيث يحكم بقتله . ذكره القاضى والشيرازى ، وغيرهما وهو مقتضى نص أحمد .

باب الأذان

فوائمه

إمدها : الأذان أفضل من الإقامة على الصحيح من المذهب . وقيل : الإقامة أفضل . وهو رواية في الفائق . وقيل : هما في الفضيلة سواء .

الثانية : الأذان أفضل من الإمامة ، على الصحيح من المذهب . قال الشيخ تقي الدين : هذا أصح الروايتين . واختيار أكثر الأصحاب . قال في المغنى : اختاره

ابن أبي موسى « والقاضي ، وجماعة . وعنه الإمامة أفضل : وهو وجه في الفائق ، وغيره . واختاره ابن حامد » وابن الجوزي . وقيل : هما سواء في الفضيلة . وقيل : إن علم من نفسه القيام بحقوق الإمامة وجميع خصالها فهي أفضل ، وإلا فلا .
الثالثة : له الجمع بينهما . وذكر أبو المعالي : أنه أفضل . وقال : ما صلح له فهو أفضل .

تفسيرات

الأول : ظاهر قوله « **وَمِنْهَا مَشْرُوعَانِ لِلصَّلَاةِ الْخَمْسِ** » سواء كانت حاضرة أو فائتة . ويحتمل أن يريد غير الفائتة . ويأتي الخلاف في ذلك قريبا . ويأتي أيضا إذا جمع بين صلاتين « أو قضاء فوائت .

الثاني : مفهوم قوله « **الصَّلَاةِ الْخَمْسِ** » أنه لا يشرع لغيرها من الصلوات . وهو صحيح . وهو المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . وقيل : يشرع للمندورة . وأطلقهما ابن عبيدان ، والزركشي ، والرعاية الكبرى . ويأتي آخر الباب ما يقول صلاة العيد ، والكسوف ، والاستسقاء ، والجنازة ، والتراويح .

الثالث : ظاهر قوله (**لِلرِّجَالِ**) أنه يشرع لكل مصل منهم ، سواء صلى في جماعة أو منفردا ، سافراً أو حضراً . وهو صحيح . قال المصنف : والأفضل لكل مصل أن يؤذن ويقيم ، إلا أن يكون يصلي قضاء أو في غير وقت الأذان . قال في القروع : وهما أفضل لكل مصل « إلا لكل واحد ممن في المسجد ، فلا يشرع . بل حصل له الفضيلة كقراءة الإمام للمأموم . وقال المجد في شرحه : وإن اقتصر المسافر أو المنفرد على الإقامة جاز من غير كراهة . نص عليه . وجمعهما أفضل . انتهى . ويأتي قريبا : هل يكون فرض كفاية للمنفرد والمسافر أم لا ؟

الرابع : مفهوم قوله « **لِلرِّجَالِ** » أنه لا يشرع للخثائي ، ولا للنساء . وهو صحيح ، بل يكره . وهو المذهب . وعليه الجمهور . قال الزركشي : هو المشهور من

الروايات . قال الجحد في شرحه : لا يستحب لمن في أظهر الروايتين . وقدمه ابن تميم ، والرايعتين ، والحاويين . وعنه يباحان لهما مع خفض الصوت . ذكرها في الرعاية . وقال في الفصول : تمتنع من الجهر بالأذان . وعنه يستحبان للنساء . ذكرها في الفائق . وعنه يسن لمن الإقامة ، لا الأذان . ذكرها في الفروع وغيره . فقال في الفروع : وفي كراهتهما للنساء ، بلا رفع صوت - وقيل مطلقاً - روايتان . وعنه يسن الإقامة فقط . ويتوجه في التحريم جهراً : الخلاف في قراءة وتليية . انتهى . ومنعهن في الواضح من الأذان . ذكره عنه في الفروع في آخر الاحرام .

قوله ﴿ وَهُمَا فَرَضٌ كِفَايَةٌ ﴾

اعلم أنهما تارة يفعلان في الحضر ، وتارة في السفر . فإن فعلهما في الحضر فالصحيح من المذهب : أنهما فرض كفاية في القرى والأمصار وغيرهما . وعليه الجمهور . وهو من مفردات المذهب . وعنه هما فرض كفاية في الأمصار ، سنة في غيرها . وعنه هما سنة مطلقاً . قال المصنف وغيره : وهو ظاهر كلام الخرقي . وقال في الروضة : الأذان فرض ، والإقامة سنة . وعنه هما واجبان للجمعة فقط . اختاره ابن أبي موسى ، والجحد في شرحه ، وغيرهما . وأقام الأدلة على ذلك . قال الزركشي : لا نزاع فيما نعلمه في وجوبهما للجمعة ، لاشتراط الجماعة لها .

قلت : قد تقدم الخلاف في ذلك . ذكره ابن تميم ، وصاحب الفروع ، وغيرهما ، لكن عذره أنه لم يطلع على ذلك . وقال بعض الأصحاب : يسقط الفرض للجمعة بأول أذان .

وإن فعلاً في السفر : فالصحيح من المذهب ، أنهما سنة . وعليه جمهور الأصحاب . منهم أبو بكر ، والقاضي في الحرر . قال الزركشي : هي المشهورة . وعليها أكثر الأصحاب . وقدمه في الفروع ، والرعاية الكبرى ، والفائق ، وغيرهم . وجزم به في الرعاية الصغرى ، وغيره . وعنه حكم السفر حكم الحضر فيهما .

قلت : وهو ظاهر كلام المصنف هنا ، وظاهر كلام جماعة . قال الزركشي :

وهو ظاهر إطلاق طائفة من الأصحاب . وجزم به ناظم المفردات . واختاره صاحب المستوعب « والحاويين ، والفائق . وهو من مفردات المذهب .

فائفة : فعلى القول بأنهما فرض كفاية في أصل المسألة : يستثنى من ذلك المصلى وحده ، والصلاة المنذورة ، والقضاء على الصحيح من المذهب . فليس هما في حقهم فرض كفاية . قدمه في الفروع . وقيل : بفرضيتهما فيهن . وهى رواية في المنفرد . واختاره في المنفرد في المستوعب ، والحاويين « والفائق ، وأطلقهما في الرعاية . والزركشى ، وابن عبيدان .

تنبيه : ظاهر قوله ﴿ إِنْ اتَّفَقَ أَهْلُ بَلَدٍ عَلَى تَرْكِهِمَا قَاتَلَهُمُ الْإِمَامُ ﴾

أما إذا قلنا : إنهما سنة ، وانفقوا على تركهما ، فلا يقاتلون . وهو صحيح . وهو المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . وقيل : يقاتلون أيضاً على القول بأنهما سنة . واختاره الشيخ تقي الدين .

فائفة : يكفي مؤذن واحد في المصر . نص عليه . قال في الفروع : وأطلقه جماعة . وقال جماعة من الأصحاب : يكفي مؤذن واحد بحيث يسمعهم . قال الحجد ، وابن تيم وغيرهما : بحيث يحصل لأهله العلم . وقال في المستوعب : متى أذن واحد سقط عمن صلى معه . لا عمن لم يصل معه وإن سمعه ، سواء كان واحداً أو جماعة في المسجد الذى صلى فيه بأذان أو غيره . وقيل : يستحب أن يؤذن اثنان . وجزم به في الحاويين . قال في الفروع : ويتوجه في الفجر فقط . كبلال وابن أم مكتوم ، ولا يستحب الزيادة عليهما على الصحيح . جزم به المصنف في المغنى ، والشارح « وغيرها . وقدمه في الفروع ، وابن تيم ، وغيرها . وقال القاضى « لا يستحب الزيادة على أربعة لفعل عثمان ، إلا من حاجة . وتابعه في المستوعب ، والرعايتين ، والحاويين . والأولى : أن يؤذن واحد بعد واحد . ويقيم من أذن أولاً .

وإن لم يحصل الإعلام بواحد يزيد بقدر الحاجة كل واحد من جانب ، أو دفعة

واحدة بمكان واحد . وقيم أحدهم . قال في الفروع : والمراد بلا حاجة . وهو كما قال . فإن تشاحوا أقرع بينهم .

قوله ﴿ وَلَا يَجُوزُ أَخْذُ الْأَجْرَةِ عَلَيْهِمَا فِي أَظْهَرِ الرُّوَايَتَيْنِ ﴾

وهو المذهب . وعليه الأصحاب . والرواية الأخرى : يجوز . وعنه يكره . ونقلها حنبل . وقيل : يجوز إن كان فقيراً . ولا يجوز مع غناه . واختاره الشيخ تقي الدين . قال : وكذا كل قرية . ذكره عنه في تجريد العناية . ويأتي في أثناء باب الإجارة : هل تصح الإجارة على عمل يختص فاعله أن يكون من أهل القرية . **قوله** ﴿ فَإِنْ لَمْ يُوجَدْ مُتَطَوِّعٌ بِهِمَا رَزَقَ الْإِمَامُ مِنْ يَتِّتِ الْمَالِ مَنْ يَقُومُ بِهِمَا ﴾

كرزق القضاة ونحوهم ، على ما يأتي في بابه . وظاهر كلام المصنف : أنه إذا وجد متطوع بهما ، لا يجوز أن يرزق الإمام غيره ، لعدم الحاجة إليه . وهو صحيح . وهو المذهب . وعليه الأصحاب . قال في الفروع : ويتوجه احتمال لا يجوز إلا مع امتياز بحسن صوت .

نفيه : قوله ﴿ وَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ الْمُؤَذِّنَ صَيِّتًا ، أَمِينًا ، عَلَمًا بِالْأَوْقَاتِ ﴾

أنه لا فرق في ذلك بين الحر والعبد ، والبصير والأعمى . وهو صحيح . وهو ظاهر كلام غيره من الأصحاب في العبد . وصرح به أبو المعالي . وقال : يستأذن سيده . وقال ابن هبيرة في الإفصاح : وأجمعوا على أنه يستحب أن يكون المؤذن حرّاً بالغا طاهراً . قال في الفروع : وظاهر كلام غيره لا فرق .

قلت : قال في المذهب : يستحب أن يكون حرّاً : وأما الأعمى : فصرح بأذاته الأصحاب . وأنه لا يكره إذا علم بالوقت . ونص عليه .

فأمرناه

إمراهما : قوله « وينبغي » مراده : يستحب . قاله كثير من الأصحاب .

الثانية : يشترط في المؤذن ذكر ربه ، وعقله ، وإسلامه . ولا يشترط علمه بالوقت ، على الصحيح من المذهب . وقال أبو المعالي : يشترط ذلك . ويأتي ذكر بقية الشروط عند قوله « ولا يصح الأذان إلا مرتباً » .

قوله ﴿ فَإِنْ تَشَاحَّ فِيهِ نَفْسَانِ قَدَّمَ أَفْضَلَهُمَا فِي ذَلِكَ ﴾

يعنى في الصوت والأمانة والعلم بالوقت . وهذا المذهب . وعليه الجمهور .

قوله ﴿ ثُمَّ أَفْضَلُهُمَا فِي دِينِهِ وَعَقْلِهِ ﴾

هذا المذهب ، وعليه الجمهور . وقيل : يقدم الأدين على الأفضل . قدمه في

الرعايتين .

قوله ﴿ ثُمَّ مَنْ يَخْتَارُهُ الْجِرَانِ ، أَوْ أَكْثَرُهُمْ ﴾ وهو المذهب

قوله ﴿ فَإِنْ اسْتَوَيَا أُقْرِعَ بَيْنَهُمَا ﴾

وهو المذهب . وقدم في الكافي القرعة بعد الأفضلية في الصوت ، والأمانة .

والعلم . وعنه تقدم القرعة على من يختاره الجيران . نقلها الجماعة . قاله القاضي . قدمه

في التلخيص والبلغة ، والرعايتين ، والحاويين . وأطلقهما في الهداية ، والمذهب .

والمستوعب . وقال أبو الخطاب وغيره : إذا استويا في الأفضلية في الخصال المعتبرة .

والأفضلية في الدين والعقل : قدم أعمارهم للمسجد ، وأتمهم له مراعاة . وأقدمهم

تأديناً . وجزم به في التلخيص ، والبلغة . وقال أبو الحسن الأمدى : يقدم الأقدم

تأديناً . أو أبوه . وقال : السنة أن يكون المؤذن من أولاد من جعل رسول الله

صلى الله عليه وسلم الأذان فيه ، وإن كان من غيرهم جاز .

واعلم أن عبارات المصنفين مختلفة في ذلك . بعضها مبين لبعض . فأنا أذكر

لفظ كل مصنف . تكميلاً للفائدة .

فقال في الكافي « فَإِنْ تَشَاحَّ فِيهِ اثْنَانِ قَدَّمَ أَكْمَلَهُمَا فِي هَذِهِ الْخِصَالِ . وَهِيَ

الصوت ، والأمانة ، والعلم بالوقت ، والبصر . فإن استويا في ذلك : أقرع بينهما .
وعنه يقدم من يرضاه الجيران » .

وقال في الوجيز « فإن تشاح اثنان قدم الأدين الأفضل فيه . ثم من قرع » .
وقال في تذكرة ابن عبدوس « ويقدم الأفضل فيه ، ثم الأدين » ثم مختار
جار مصل ، ثم من قرع » وهي طريقة المصنف بعينها . لكن شرط في الجار :
أن يكون مصلياً ، وهو كذلك .

وقال في الفائق « ويقدم عند التشاحن أفضلهما في ذلك ، ثم في الدين ،
ثم من يختاره الجيران . فإن استويا فالإقراع » .

وقال في المنور ، والمختب « ويقدم الأفضل فيه ، ثم في دينه ، ثم مرتضى
الجيران ، ثم القارع » .

وقال في تجريد العناية « ويقدم أعلم ، ثم أدين » ثم مختار ، ثم قارع »
فهؤلاء الأربعة طريقتهم كطريقة المصنف .

وقال الناظم « يقدم متقن عند التنازع ، ثم أدين ، ثم أعقل ، ثم من يختاره
الجيران ، ثم الإقراع » فقدم الأدين على الأعقل ، ولا ينافي كلام المصنف .

وقال في الرعاية الكبرى « وإن تشاح فيه اثنان » قدم من له التقديم ، ثم
الأعقل ، ثم الأدين ، ثم الأفضل فيه ، ثم الأخير بالوقت ، ثم الأعمر للمسجد
المراعى له ، ثم الأقدم تأدينا فيه . وقيل : أو أبوه ، ثم من قرع مع التساوى . وعنه :
بل من رضيه الجيران . وقيل : يقدم أفضلهما في صوته ، وأمانته ، وعلمه بالوقت ،
ثم في دينه وعقله » .

وهذا القول الأخير طريقة المصنف ومن تابعه . وهي المذهب ، كما تقدم .

وقال في الرعاية الصغرى « فإن تشاح اثنان ، قدم الأدين ، ثم الأفضل فيه ،
ثم الأخير بالوقت ، ثم الأعمر للمسجد المراعى له ، ثم الأقدم تأدينا فيه ، ثم من قرع
وعنه من رضيه الجيران » .

وقال في الإفادات « فإن تشاح فيه اثنان . قدم أدينيهما ، ثم أفضلهما ، ثم أعرهما للمسجد » وأكثرهما مراعاة له ، ثم أسبقهما تأذينا فيه ، ثم من رضىه الجيران ثم من قرع . »

وقال في الحاويين « وإن تشاح فيه اثنان » قدم الأفضل فيه ، والأدين الأعقل » الأخبر بالوقت ، الأعر للمسجد المراعى له ، الأقدم تأذينا ، ثم من قرع . وعنه من رضىه الجيران . »

وقال في إدراك الغاية « وأحقهم به : أفضلهم ، ثم أصلحهم للمسجد ، ثم مختار الجيران ، ثم القارع . وعنه القارع » ثم مختار الجيران . »

وقال في التلخيص والبلغة « فإن تشاحوا قدم أكملهم في دينه وعقله وفضله . فإن تشاحوا أقرع بينهم ، إلا أن يكون لأحدهم مزية في عمارة المسجد ، أو التقديم بالأذان » وعنه يقوم من يرتضى الجيران . »

وكذا قال في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة .

وقال في الفصول « وإن تشاحوا قدم من رضىه الجيران في إحدى الروايتين والأخرى يقدم من تخرجه القرعة » ولم يزد عليه .

وقال في المبهج « وإن تشاح اثنان في الأذان : أذن أحدهما بعد الآخر » ولم يزد عليه .

وقال في الفروع « ومع التشاجر : يقدم الأفضل في ذلك ، ثم الأدين . وقيل : يقدم هو ، ثم اختيار الجيران ، ثم القرعة . وعنه هي قبلهم . نقله الجماعة . قاله القاضي : وعنه يقدم عليهما بمزية عمارة . وقيل : أو سبقه بأذان » انتهى .

وهي أحسن الطرق وأصحها ، ولم يذكر المسألة ابن تيميم ، وصاحب المحرر ، والعقود ، والجامع الصغير .

قوله ﴿ وَالْأَذَانُ خَمْسَ عَشْرَةَ كَلِمَةً ، لَا تَرْجِعُ فِيهِ ﴾

الصحيح من المذهب : أن المختار من الأذان أذان بلال » وليس فيه ترجيع

وعليه الإمام والأصحاب . وعنه الترجيع أحب إلى . وعليه أهل مكة إلى اليوم . نقلها حنبل . ذكره القاضى فى التعليق .

فائدة : قال أبو المعالى فى النهاية : يكره أن يقول قبيل الأذان (١٧ : ١١١)
وقل الحمد لله الذى لم يتخذ ولداً ولم يكن له شريك فى الملك ولم يكن له ولى من
الذل وكبره تكبيراً) وقال فى الفصول : لا يوصل الأذان بذكر قبله ، خلاف
ما عليه أكثر العوام اليوم . وليس موطن قرآن . ولم يحفظ عن السلف . فهو محدث
اتهمى . وقال فى التبصرة . يقول فى آخر دعاء القنوت (قل الحمد لله - الآية)
فقال فى الفروع : فيتوجه عليه قولها قبل الأذان .

قوله ﴿ وَالْإِقَامَةُ إِحْدَى عَشْرَةَ كَلِمَةً ﴾ .

هو المذهب . وعليه الإمام والأصحاب . وعنه : هو مخير بين هذه الصفة وتثنيتهما
فائدة : لا يشرع الأذان بغير العربية مطلقاً . على الصحيح من المذهب .
وقيل : لا يجوز الأذان بغير العربية ، إلا لنفسه مع عجزه . قاله أبو المعالى . ذكره
عنه فى الفروع فى آخر باب الإحرام .

قوله ﴿ فَإِنْ رَجَعَ فِي الْأَذَانِ ، أَوْ ثَنَّى فِي الْإِقَامَةِ ، فَلَا بَأْسَ ﴾ .

وهذا المذهب . وعليه الإمام والأصحاب . وعنه لا يعجنى ترجيع الأذان .
وعنه الترجيع وعدمه سواء .

فائدة : « الترجيع » : قول الشهادتين سرّاً بعد التكبير . ثم يجهر بهما .

قوله ﴿ وَيَقُولُ فِي أَذَانِ الصُّبْحِ : الصَّلَاةُ خَيْرٌ مِنَ النَّوْمِ - مرتين ﴾

لا نزاع فى استحباب قول ذلك . ولا يجب على الصحيح من المذهب . وعليه
جواهر الأصحاب . وعنه يجب ذلك . جزم به فى الروضة . واختاره ابن عبدوس
فى تذكرته ، وهو من المفردات .

فائدتاه

إبراهيم : يكره التشويب في غير أذان الفجر . ويكره بعد الأذان أيضاً . ويكره النداء بالصلاة بعد الأذان . والأشهر في المذهب : كراهة نداء الأمراء بعد الأذان ، وهو قوله « الصلاة يا أمير المؤمنين » ونحوه . قال في الفصول : يكره ذلك ، لأنه بدعة . ويحتمل أن يخرج عن البدعة لفعله زمن معاوية . انتهى .

الثانية : قوله ﴿ وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَتَرَسَّلَ فِي الْأَذَانِ وَيَحْدَرَ الْإِقَامَةَ ﴾ وهذا بلا نزاع . لكن قال ابن بطة ، وأبو حفص ، وغيرهما من الأصحاب : إنه يكون في حال ترسله وحدّره : لا يصل الكلام بعضه ببعض مُعَرَّباً ، بل جزماً وإسكاناً . وحكاة ابن بطة عن ابن الأنباري عن أهل اللغة . قال : وروى عن إبراهيم النخعي أنه قال « شيثان مجزومان ، كانوا لا يعربونهما : الأذان ، والإقامة » قال ، وقال أيضاً « الأذان جزم » قال المجد في شرحه : معناه : استحباب تقطيع الكلمات بالوقف على كل جملة . فيحصل الجزم والسكون بالوقف ، لا أنه مع عدم الوقف على الجملة يترك إعرابها ، كما قال . انتهى .

وقال ابن تميم : ويستحب أن يترسل في الأذان . ويحذر الإقامة ، وأن يقف على كل كلمة . وقال ابن بطة : يستحب ترك الإعراب فيهما . قال في الفروع : ويجزهما ، ولا يعربهما . وكذا قال غيره .

قوله ﴿ وَيُؤَذَّنُ قَائِماً ﴾ .

يعنى : يُسْتَحَبُّ أَنْ يُؤَذَّنَ قَائِماً . فلو أذن أو أقام قاعداً ، أو راكباً لغير عذر ، أو ماشياً : جاز ، ويكره . على الصحيح من المذهب . قال المصنف ، والشارح ، وغيرهما : فإن أذن قاعداً لغير عذر : فقد كرهه أهل العلم . ويصح . وهو ظاهر ما جزم به في الوجيز لغير القائم . وقدمه ابن تميم في الجميع . وقال أحمد : إن أذن قاعداً لا يعجبنى . وجزم في التلخيص بالكراهة للعاشي ، وبعدهم للراكب المسافر

قال في الرعاية الصغرى : ويباحان للمسافر ماشياً وراكباً في السفينة والمرض جالسا وقاله في الحاويين . وقال في الرعاية الكبرى : ويباحان للمسافر حال مشيه وركوبه في رواية . وقال في مكان آخر : ولا يمشى فيهما ، ولا يركب . نص عليه فإن ركب كره . وقال في الفائق : ويباحان للمسافر ماشياً وراكباً . انتهى . وعنه لا يكره ذلك في السكل . وعنه يكره . وعنه يكره في الحضردون السفر . قال القاضي : إن أذن راكباً أو ماشياً ، حضراً كره . وعنه يكره ذلك في الإقامة في الحضرة . وقال ابن حامد : إن أذن قاعداً ، أو مشى فيه كثيراً بطل . وهو من المفردات . وهو رواية في الثانية . وقال في الرعاية : وعنه إن مشى في الأذان كثيراً عرفاً بطل . ومال الشيخ تقي الدين إلى عدم إجزاء أذان القاعد . وأطلقهن في الفروع بعنه وعنه . حكى أبو البقاء في شرحه رواية : أنه يعيد إن إذن قاعداً . قال القاضي : هذا محمول على نفي الاستحباب . وحمله بعضهم على نفي الاعتداد به . قوله ﴿ مُتَطَهَّرًا ﴾ .

يعنى أنه تستحب الطهارة له . وهذا بلا نزاع من حيث الجملة . ولا تجب الطهارة الصغرى له بلا نزاع . ويصح الأذان والإقامة « لكن تكره له الإقامة بلا نزاع . جزم به في الفروع ، والمستوعب » والتلخيص ، والرعاية ، وابن تيمم والزركشى ، وغيرهم . ولم يكره الأذان . نص عليه . وقدمه في الرعاية ، وابن تيمم ، والزركشى ، والفروع . وقيل : يكره الأذان أيضاً . وهى في الإقامة أشد . وجزم به في المستوعب ، والتلخيص . ويصح من الجنب ، على الصحيح من المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . ونص عليه في رواية حرب . وعنه يعيد . اختاره الخرقى ، وابن عبدوس المتقدم . وأطلقهما في الإيضاح . فعلى المذهب : قال في الفروع : يتوجه في إعادته احتمالان . فعلى المذهب إن كان أذانه في مسجد . فإن كان مع جواز اللبث ، إما بوضوء على المذهب ، أو نجس ونحو ذلك . صح . ومع تحريم اللبث ، فهو كالأذان ، والزكاة في مكان غصب . وفي ذلك قولان . المذهب

عند المجد وغيره : الصحة . والمذهب عند ابن عقيل في التذكرة : البطلان . وهو مقتضى قول ابن عبدوس المتقدم . وقطع باشتراط الطهارة كمسكان الصلاة .

قوله ﴿ فَإِذَا بَلَغَ الْحَيْمَلَةَ التَّفَتَ يَمِينًا وَشِمَالًا . وَلَمْ يَسْتَدِرْ ﴾ .

هذا المذهب مطلقاً . وعليه الجمهور . وقال في تجريد العناية : هذا الأظهر . وجزم به في الوجيز ، والمنتخب ، وغيرهما . واختاره ابن عبدوس في تذكرته . وقدمه في الفروع ، والرايعيتين ، والحاويين ، والنظم ، وابن تيم ، والمحزر . وعنه يزيل قدمه في منارة ونحوها . نصره القاضي في الخلاف وغيره . واختاره المجد . وجزم به في الروضة ، والمذهب الأحمد ، والإفادات ، والمنور .

قلت : وهو الصواب . لأنه أبلغ في الإعلام . وهو المعمول به .

زاد أبوالمعالى : يفعل ذلك مع كبر البلد . وأطلقهما في المستوعب ، والتلخيص . والبلغة ، والفائق ، وابن عبيدان . قال في الإقناع : يشرع إزالة قدميه في المنارة . فعلى المذهب : قال الفروع : وظاهره يزيل صدره . انتهى .

قلت : قال في التلخيص : ولا يحول صدره عن القبلة .

تفصيل : ظاهر قوله « التفت يميناً وشمالاً » أنه سواء كان على منارة ، أو غيرها ، أو على الأرض . وهو صحيح . وهو المذهب . وعليه الأصحاب . وجزم به أكثرهم . وقال القاضي في المجرد : إن أذن في صومعة التفت يميناً وشمالاً . ولم يحول قدميه . وإن أذن على الأرض : فهل يلتفت ؟ على روايتين . ذكره ابن عبيدان . وهي طريقة غريبة .

فأمرناه

إصراهما : يقول « حى على الصلاة » في المرتين متواليتين عن يمينه . ويقول « حى على الفلاح » كذلك عن يساره . على الصحيح من المذهب . وعليه الأصحاب . وقيل يقول « حى على الصلاة » يميناً ، ثم يعيده يساراً ، ثم يقول

« حى على الفلاح » يميناً ، ثم يعيده يساراً ، وقيل : يقول « حى على الصلاة » مرة عن يمينه ، ثم يقول عن يساره « حى على الفلاح » مرة . ثم كذلك ثانية قال فى الفروع : وهو سهو . وهو كما قال . والظاهر : أنه خلاف إجماع المسلمين .

الثانية : لا يلتفت يميناً ولا شمالاً فى الحيلة فى الإقامة ، على الصحيح من المذهب . جزم به الآجرى وغيره . قال ابن نصر الله فى حواشى الفروع : هذا أظهر الوجهين . وذكر أبو المعالى فيه وجهين .

قوله ﴿ وَيَجْمَلُ إِصْبَعِيهِ فِي أُذُنِيهِ ﴾ .

يعنى السبابتين . وهذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . وجزم به فى العمدة ، والنظم ، والوجيز ، والإفادات ، والفائق ، والمحرم ، وتجريد العناية ، وغيرهم . واختاره ابن عقيل ، والمصنف ، وغيرهم . وصححه المجد فى شرحه وغيره . وقدمه فى الفروع ، وابن تيم . وعنه يجعل أصابعه على أذنيه مبسوطة مضمومة . سوى الإبهام . ويحتمله كلام الخرقى . قال فى التلخيص « والبلغة ، والهداية : وليجعل أصابعه مضمومة على أذنيه . وقدمه فى الرعاية الكبرى . وعنه يفعل ذلك مع قبضه على كفيه . وهو اختيار الخرقى . نقله عنه ابن بطة . فقال : سألت أبا القاسم الخرقى عن صفة ذلك ؟ فأرانيه بيديه جميعاً . وضم أصابعه على راحتيه ، ووضعها على أذنيه . واختاره ابن عبدوس المتقدم « وابن البناء . وذكره الزركشى عن صاحب البلغة . وقد تقدم لفظه . وأطلقهن فى المذهب ، والمستوعب . وخيَّره فى الرعاية الصغرى ، والحاويين بين وضع أصابعه وإصبعيه .

فائدة : يرفع وجهه إلى السماء فى الأذان كله . على الصحيح من المذهب .

ونص عليه . وجزم به فى الفائق . ونقله المصنف ، والشارح عن القاضى . واقتصر عليه . وقدمه فى الفروع ، وابن تيم ، وابن عبيدان . واختاره الشيخ تقي الدين . وقيل : عند كلمة الإخلاص فقط . جزم به فى المستوعب ، والترغيب ، والرعاية

الصغرى ، وتجريد العناية . وقدمه في الرعاية الكبرى . وقيل : يرفع وجهه إلى السماء عند كلمة الإخلاص ، والشهادتين .

قوله ﴿ وَيَتَوَلَّاهُمَا مَعًا ﴾ .

يعنى : يستحب للمؤذن أن يتولى الإقامة . وهو المذهب . وعليه الجمهور . وقطع به أكثرهم . وعنه المؤذن وغيره في الإقامة سواء . ذكرها أبو الحسين . وقيل : تكره الإقامة لغير الذى أذن ، وعند أبي الفرج : تكره إلا أن يؤذن المغرب بمنارة . فلا تكره الإقامة لغيره . وتقدم . إذ اتشاح فيه اثنان فأكثر . وهل تستحب الزيادة على الواحد ؟ قريباً .

قوله ﴿ وَيُقِيمُ فِي مَوْضِعٍ أَذَانِهِ ، إِلَّا أَنْ يَشُقَّ عَلَيْهِ ﴾ .

وهو المذهب . وعليه الأصحاب . وهو من المفردات . وقال فى النصيحة : السنة أن يؤذن بالمنارة « ويقم أسفل » .

قلت : وهو الصواب . وعايه العمل فى جميع الأمصار والأعصار . ونقل جعفر بن محمد : يستحب ذلك ليلحق « آمين » مع الإمام .

قوله ﴿ وَلَا يَصِيحُّ الْأَذَانَ إِلَّا مُرْتَبًّا مُتَوَالِيًّا ﴾

بلا نزاع . ولا يصح أيضاً إلا بينة . ويشترط فيه أيضاً : أن يكون من واحد . فلو أذن واحد بعضه وكلمه آخر « لم يصح بلا خلاف أعلاه .

فائدة : رفع الصوت فيه ركن . قال فى الفائق ، وغيره : إذا كان لغير حاضر . قال فى البلغة : إذا كان لغير نفسه . قال ابن تيم : إن أذن لنفسه . أو لجماعة حاضرين . فإن شاء رفع صوته - وهو أفضل - وإن شاء خافت بالكل أو بالبعض .

قلت : والظاهر أن هذا مراد من أطلق ، بل هو كالمقطوع به . وهو واضح . وقال فى الرعاية الكبرى : ويرفع صوته إن أذن فى الوقت للغائبين « أو فى

الصحراء . فزاد « في الصحراء » وهي زيادة حسنة . وقال أبو المعالي : رفع الصوت بحيث يُسمع من يقوم به جماعة : ركن . انتهى .

فائفة : يستحب رفع صوته قدر طاقته ، مالم يؤذن لنفسه . وتكره الزيادة وعنه يستحب التوسط [ولا بأس بالتحنن قبلهما . نص عليه] .

فائفة : يشترط في المؤذن ذكر كوريته وعقله . وإسلامه . وتقدم ذلك في اشتراط بلوغه وعدالته ، بخلاف ما يأتي .

قوله ﴿ فَإِنْ نَكَّسَهُ ، أَوْ فَرَّقَ يَنْتَهُ بِسُكُوتٍ طَوِيلٍ ، أَوْ كَلَامٍ كَثِيرٍ ، أَوْ مُحَرَّمٍ : لَمْ يُعْتَدَّ بِهِ ﴾ .

يعنى لو فرق بين الأذان بكلام محرم : لم يعتد به . واعلم أن الكلام المحرم تارة يكون كثيراً . وتارة يكون يسيراً . فإن كان كثيراً أبطل الأذان على الصحيح من المذهب . وعليه الأصحاب . وهو من المفردات . وفي الرعاية وجه يعتد به . فعلى المذهب : لو كان يسيراً ، لم يعتد بالأذان . وأبطله على الصحيح من المذهب . وعليه أكثر الأصحاب . وهو ظاهر كلام المصنف ، وصاحب مسبوك الذهب ، والحاوي الكبير ، وغيرهم . وجزم به في الفصول ، والتلخيص ، والبلغة ، والمحرم ، والإفادات ، والوجيز ، والتسهيل ، وتجريد العناية ، والمنور ، والمنتخب . وصححه ابن تيم . واختاره في الفائق . وقدمه المجد في شرحه ، والرعاية الصغرى . [وقال في الحاويين : ولا يقطعهما بفصل كثير . ولا كلام محرم . وإن كان يسيراً] وهو من المفردات . وقيل : لا يبطله ، ويعتد بالأذان . وأطلقهما في الفروع . والرعاية الكبرى ، والفائق .

فائفة

إمراهما : لو ارتد في الأذان ، أبطله على الصحيح من المذهب . وقيل : لا يبطله إن عاد في الحال ، كجنونه وإفاقته سريعاً . وبالغ القاضي فأبطل الأذان

بالردة بعده . قياساً على قوله في الطهارة . وهو من المفردات .

الثاني : الصحيح من المذهب : أن الكلام اليسير المباح ، والسكوت اليسير .

يكره لغير حاجة . قاله المجد في شرح الهداية . وقدمه في الفروع وغيره . وعنه لا بأس باليسير . وأطلقهما في الرعاية . وقيل : لا يتكلم في الإقامة بحال . والصحيح من المذهب : أنه يرد السلام من غير كراهة . وعنه يكره . وقاله القاضي في موضع من كلامه .

قوله ﴿ وَلَا يَجُوزُ إِلَّا بَعْدَ دُخُولِ الْوَقْتِ ، إِلَّا الْفَجْرُ . فَإِنَّهُ يُؤْذَنُ لَهَا بَعْدَ مُتْتَصِفِ اللَّيْلِ ﴾ .

الصحيح من المذهب : صحة الأذان ، وإجزاؤه بعد نصف الليل لصلاة الفجر وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به كثير منهم . قال الزركشي : لا إشكال أنه لا يستحب تقديم الأذان قبل الوقت كثيراً . قاله الشيخان وغيرهما . وقيل : لا يصح إلا قبل الوقت يسيراً . ونقل صالح لا بأس به قبل الفجر ، إذا كان بعد طلوع الفجر - يعني الكاذب - . وقيل : الأذان قبل الفجر سنة . واختاره الآمدي . وعنه لا يصح الأذان قبلها كثيراً إجماعاً . وكالإقامة . قاله في الفروع . وعند أبي الفرج الشيرازي : يجوز الأذان قبل دخول الوقت للفجر ، والجمعة . قاله في الإيضاح . قال الزركشي : وهو أجود من قول ابن حمدان . وقيل : للجمعة قبل الزوال . لعموم كلام الشيرازي . وقال الزركشي : واستثنى ابن عبدوس ، مع الفجر : الصلاة المجموعة . قال : وليس بشيء . لأن الوقتين صاراً وقتاً واحداً . وعنه يكره قبل الوقت مطلقاً . ذكرها في الرعاية وغيرها . وقال في الفائق : يجوز الأذان للفجر خاصة بعد نصف الليل . وعنه لا . إلا أن يعاود بعده . وهو المختار . انتهى . ويستحب لمن أذن قبل الفجر : أن يكون معه من يؤذن في الوقت ، وأن يتخذ ذلك عادة . لئلا يضر الناس . وفي الكافي : ما يقتضي اشتراط ذلك .

فائدة : الصحيح من المذهب : أن يكره الأذان قبل الفجر في رمضان . نص عليه . وعليه جمهور الأصحاب . جزم به في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب والمستوعب ، والخلاصة ، والتلخيص ، والبلغة ، والنظم ، والوجيز ، والمنور ، وغيرهم وقدمه في الفروع ، والشرح ، والمغنى ، والرعاية الكبرى ، وابن عبيدان ، وابن رزين في شرحه . قال في الرعاية الكبرى : يكره على الأظهر . وعنه لا يكره . وهو ظاهر كلامه في المحرر ، والمصنف هنا ، وتجريد العناية ، والإفادات ، وغيرهم . وأطلقهما في الفائق ، وابن تيم . وعنه يكره في رمضان وغيره إذا لم يعده . نقله حنبلي . وقيل : يكره إذا لم يكن عادة . فإن كان عادة لم يكره . جزم به في الحاويين . وصححه الشارح ، وغيره . واختاره الجدي .

قلت : وهو الصواب . وعليه عمل الناس من غير نسكير .

وعنه لا يجوز ذكرها الآمدى . وهى ظاهر إدراك الغاية . فإنه قال : ويجوز فيه لفجر غير رمضان من نصف الليل . وعنه يحرم قبله في رمضان وغيره . إلا أن يعاد . ذكرها أبو الحسين .

قوله «وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَجْلِسَ بَعْدَ أَذَانِ الْمَغْرِبِ جَلْسَةً خَفِيفَةً ثُمَّ يُقِيمُ» هذا المذهب ، أعنى أن الجلسة تكون خفيفة . جزم به في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والخلاصة ، والتلخيص ، والبلغة ، والمغنى ، والكافي ، والشرح ، والنظم والوجيز ، وابن تيم ، والحاويين ، ومجمع البحرين ، وابن منجا في شرحه ، وغيرهم . وقدمه في الرايتين . وقيل : يجلس بقدر صلاة ركعتين . جزم به في المستوعب ، والمحرم ، والفائق ، وتذكرة ابن عبدوس . قال أحمد : يقعد الرجل مقدار ركعتين . قال في الإفادات : يفصل بين الأذان والإقامة بقدر وضوء ركعتين وأطلقهما في الفروع . وكذا الحكم في كل صلاة يسن تعجيلها . قاله أكثر الأصحاب وذكر الحلواني : يجلس بقدر حاجته ووضوئه وصلاة ركعتين في صلاة يسن تعجيلها وفي المغرب يجلسه . وقال في التبصرة : يجلس في المغرب وما يسن تعجيلها بقدر

حاجته ووضوئه . وقال في الإفادات : ويفصل بين كل أذان وإقامة بقدر وضوء
وركعتين . وقال في المذهب ، ومسبوك الذهب : يفصل بين الأذان والإقامة بقدر
الوضوء ، وصلاة ركعتين إلا المغرب . فإنه يجلس جلسة خفيفة ، واستجاب الجلس
بين أذان المغرب ، وكراهة تركه : من المفردات .

فائدة : تباح صلاة ركعتين قبل صلاة المغرب . على الصحيح من المذهب .
نص عليه . وعليه جمهور الأصحاب . وجزم به في المغنى ، والشرح . ذكره في
صلاة التطوع . وهو من المفردات . وقيل : يكره . قال ابن عقيل : لا يركع قبل
المغرب شيئاً . وعنه يسن فعلهما . جزم به ناظم المفردات . وهى من المفردات أيضاً .
وقال في مجمع البحرين « وابن تيميم : لا يكره . رواية واحدة . وهل يستحب ؟
على روايتين وعنه « بين كل أذنين صلاة » وقاله ابن هبيرة في غير المغرب .

قوله « وَمَنْ جَمَعَ بَيْنَ صَلَاتَيْنِ ، أَوْ قَضَاءِ فَوَائِتَ : أَذَنَ وَأَقَامَ
لِلأُولَى . ثُمَّ أَقَامَ لِكُلِّ صَلَاةٍ بَعْدَهَا »

وهى المذهب . صححه المصنف في المغنى ، والشارح ، وابن عبيدان ، وغيرهم .
وجزم به في الهداية ، والمذهب ، والخلاصة ، والمحزر ، والنظم ، والوجيز ، والإفادات ،
والمنور ، والمنتخب ، وغيرهم . وقدمه في الفروع ، والتلخيص ، والبلغة ، وابن تيميم ،
والفائق ، والرعاية الصغرى ، والحاويين ، وغيرهم . بل لا يشرع الأذان صرح^(١)
به ابن عقيل ، والشيرازى ، وغيرهما . وعنه تجزئ الإقامة لكل صلاة من غير
أذان . اختاره الشيخ تقي الدين . وعنه تجزئ إقامة واحدة لمن كلهن . وقال في
النصيحة : يقيم لكل صلاة « إلا أن يجمع في وقت الأولى أو الثانية ، فيؤذن لها
أيضاً . وقال في الرعاية الكبرى : ومن جمع في وقت الأولى أو الثانية « أو قضى
فرائض : أذن لكل صلاة « وأقام . قال في النكت في الجمع : إذا جمع في وقت

(١) في نسخة الشيخ « جزم »

الثانية . وفرق بينها ، صلاحها بأذنين وإقامتين ، كالفائتين إذا فرقهما . قطع به جماعة ، وجماعة لم يفرقوا . وقال في المستوعب : ومن فاتته صلوات ، أو جمع بين صلاتين . فإن شاء أذن لكل صلاة وأقام . وإن شاء أذن للأولى خاصة ، وأقام لكل صلاة . وقال ابن أبي موسى : إذا قضى فوائت أو جمع . فإن شاء أذن لكل صلاة وأقام . وقال المصنف ومن تبعه : لو دخل مسجداً ، قد صلى فيه : خير ، إن شاء أذن وأقام ، وإن شاء تركهما من غير كراهة .

قوله ﴿ وَهَلْ يُجْزَى أَذَانُ الْمُؤْمِنِ لِلْبَّالَغِينَ ؟ عَلَى رَوَاتَيْنِ ﴾

وأطلقهما في الكافي ، والخلاصة ، والفروع ، والقواعد الأصولية ، وابن عبيدان إصراهما : يجزى . وهو المذهب . وعليه الجمهور . وصححه في الفصول . والمذهب . ومسبوك الذهب ، والتلخيص ، والبلغة ، والنظم ، والفاثق ، وحواشي المحرر لصاحب الفروع ، وغيرهم . واختاره القاضي ، والمصنف ، والشارح ، وابن عبدوس في تذكرته ، وغيرهم . قال الشيخ تقي الدين : اختاره أكثر الأصحاب . وقدمه في المحرر ، وابن تميم ، وإدراك الغاية . وجزم به في الإيضاح ، والوجيز . والرواية الثانية : لا يجزى . جزم به في الإفادات . وقدمه في الرعايتين ، والحاويين ، وابن رزين في شرحه . قال في مجمع البحرين : لا يجزى . أذان المميز . للبالغين في أقوى الروايتين . ونصره . وإليه ميل المجد في شرحه . واختاره الشيخ تقي الدين . ونقل حنبل : يجزى . أذان المراهق . قال القاضي : يصح أذان المراهق ، رواية واحدة . وقدمه في الرعاية الكبرى أيضاً في المراهق .

فائرة : علل بعض الأصحاب عدم الصحة : بأنه فرض كفاية . وفعل الصبي نفل . وعلة المصنف والمجد وغيرهما : بأنه لا يقبل خبره . قال في الفروع : كذا قالوا . وقال الشيخ تقي الدين : يتخرج في أذانه روايتان . كشهادته وولايته . وقال : أما صحة أذانه في الجملة ، وكونه جائزاً إذا أذن غيره : فلا خلاف في جوازه . ومن

الأصحاب من أطلق الخلاف . قال : والأشبه أن الأذان الذى يسقط الفرض عن أهل القرية ، ويعتمد فى وقت الصلاة والصيام : لا يجوز أن يباشره صبي . قولاً واحداً . ولا يسقط الفرض . ولا يعتد به فى مواقيت العبادات . وأما الأذان الذى يكون سنة مؤكدة فى مثل المساجد التى فى المصر ونحو ذلك : فهذا فيه الروايتان . والصحيح جوازه . انتهى .

قوله ﴿وَهَلْ يُعْتَدَ بِأَذَانِ الْفَاسِقِ وَالْأَذَانِ الْمَلْحَنِ ؟ عَلَى وَجْهَيْنِ﴾

أما أذان الفاسق : فأطلق المصنف فى الاعتداد به وجهين . وأطلقهما فى الهداية . والفصول ، والخلاصة ، والمغنى ، والكافى ، والبلغة ، والشرح ، والمحزر ، وابن تيميم ، والفائق .

أمرهما : لا يعتد به . وهو المذهب . قال المجد فى شرحه : لا يعتد به فى أظهر الوجهين . قال الشيخ تقي الدين : هذه الرواية أقوى . وصححه فى المذهب ، ومسبوك الذهب ، والتلخيص ، وجمع البحرين . وقدمه فى الفروع ، والحاويين . قال فى المبهم : يجب أن يكون المؤذن تقياً .

والوجه الثانى : يعتد به . اختاره ابن عبدوس فى تذكرته . وصححه فى التصحيح . وجزم به فى الوجيز ، والإفادات والمنور ، والمختب . وقال فى تجريد العناية : ويصح من صبي بالغ وفاسق على الأظهر .

تيميم : حكى الخلاف وجهين صاحب الهداية ، والمستوعب ، والمذهب والمصنف ، والمجد . وغيرهم . وحكاها روايتين فى الخلاصة ، والرايعتين ، والحاويين والفروع . والشيخ تقي الدين ، وغيرهم . وهو الصواب .

وأما الأذان الملحن ، إذا لم يُحْلِ المعنى : فأطلق المصنف فيه وجهين . وأطلقهما فى الهداية ، والمذهب ، والمغنى ، والكافى ، والبلغة ، والشرح ، والخلاصة والمحزر ، والرايعتين ، والحاويين ، وابن تيميم . والنظم ، والفائق ، وجمع البحرين . وابن عبيدان .

أمرهما : يعتد به مع الكراهة وبقاء المعنى . وهو المذهب . صححه في التصحيح ، والشرح . وشيخنا في تصحيح الحرر . وجزم به في الوجيز ، والإفادات والمنور ، والمنتخب . وقدمه في الفروع .

والوجه الثاني : لا يعتد به . قدمه ابن رزين .

فأمره : الصحيح من المذهب : أن حكم الأذان الملحون حكم الأذان الملحن جزم به في الفروع وغيره . وقال في الرعاية الكبرى : وفي إجزاء الأذان الملحن وقيل : والملحون - وجهان .

فأمره : لا يعتد بأذان امرأة وخنى . قال جماعة من الأصحاب : ولا يصح لأنه منهي عنه . قال في الفروع : وظاهر كلام جماعة صحته . لأن الكراهة لا تمنع الصحة . قال : فيتوجه على هذا بقاء فرض الكفاية . لأنه لم يفعله من هو فرض عليه .

قوله ﴿ وَيُسْتَحَبُّ لِمَنْ سَمِعَ الْمُؤَذِّنَ أَنْ يَقُولَ كَمَا يَقُولُ ، إِلَّا فِي الْحَيْعَةِ فَإِنَّهُ يَقُولُ : لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ ﴾

الصحيح من المذهب : أنه يستحب أن يقول السامع في الحيلة « لا حول ولا قوة إلا بالله » فقط . وعليه جماهير الأصحاب . وجزم به في الهداية ، والمذهب ، والخلاصة ، والحرر ، والشارح ، والنظم ، والإفادات ، والوجيز ، والرعاية الصغرى ، والحاويين ، والمنور ، والمنتخب ، وتجريد العناية ، وإدراك الغاية ، وغيرهم . قال في النكت : هو قول أكثر الأصحاب . وقدمه في الفروع وابن تيم ، وابن عبيدان ، والفائق ، وغيرهم . وقيل : يجمع بينهما . حكاه المجد في شرحه عن بعض الأصحاب . قال في شرح البخارى : وهو ضعيف . وأطلقهما في الرعاية الكبرى ، والقواعد الفقهية . وقال الخرق ، وصاحب المستوعب ، وغيرهما : يقول كما يقول . وقاله القاضى . قال ابن رجب في شرح البخارى : كان بعض مشايخنا

يقول : إذا كان في المسجد حَيْعَل . وإن كان خارجه حَوْقَل . وقيل : بخير .
اختاره أبو بكر الأثرم . قاله في شرح البخارى . وقال في الفروع : ويتوجه احتمال
تجب إجابته .

تنبيهات

أمرها : يدخل في قوله « ويستحب لمن سمع المؤذن أن يقول كما يقول »
المؤذن نفسه وهو المذهب المنصوص عن أحمد . فيجب نفسه خفية . وعليه
الجمهور . فإن في قوله « ويستحب لمن سمع المؤذن » من ألفاظ العموم . وقيل :
لا يجب نفسه . ويحتمله كلام المصنف وغيره . وحكى رواية عن أحمد . قال ابن
رجب في القاعدة السبعين : هذا الأرجح .

الثاني : ظاهر كلامه أيضاً : إجابة مؤذن ثان وثالث ، وهو صحيح . قال في
القواعد الأصولية : ظاهر كلام أصحابنا : يستحب ذلك . قال في الفروع ومرادهم :
حيث يستحب ، يعنى الأذان . قال الشيخ تقي الدين : محل ذلك إذا كان الأذان
مشروعاً .

الثالث : ظاهر كلامه أيضاً : أن القارى ، والطائف ، والمرأة : يحيونه .
وهو صحيح . صرح به الأصحاب . وأمّا المصلى إذا سمع المؤذن : فلا يستحب أن
يحيى ، ولو كانت الصلاة نفلاً بل يقضيه إذا سلم . وقال الشيخ تقي الدين : يستحب
أن يحييه ، ويقول مثل ما يقول ، ولو في الصلاة . انتهى . فإن أجابه فيها بطلت
بالحيلة فقط مطلقاً . على الصحيح من المذهب وقال أبو المعالى : إن لم يعلم أنها
دعاء إلى الصلاة . ففيه روايتان أيضاً وقال : وتبطل الصلاة بغير الحيلة أيضاً . إن
نوى الأذان ، لا إن نوى الذكر .

وأمّا المتخلى : فلا يحييه على الصحيح من المذهب ، لكن إذا خرج أجابه .
وقال الشيخ تقي الدين : يحييه في الخلاء . وتقدم ذلك في باب الاستنجاء .

الرابع : شمل كلام المصنف الأذان والإقامة . وهو صحيح ، لكن يقول عند قوله « قد قامت الصلاة » « أقامها الله وأدامها » زاد في المذهب ، ومسبوك الذهب ، والتلخيص ، والبلغة ، والرعايتين ، والحاويين ، وغيرهم « ما دامت السموات والأرض » وقيل : يجمع بين قوله « أقامها الله » وبين « قد قامت الصلاة » .

الخامس : أن يقول عند التثويب « صدقت وبررت » فقط على الصحيح من المذهب . وقيل : يجمع بينهما . وأطلقهما في القواعد الفقهية . وقطع المجد في شرحه أنه يقول « صدقت وبالحق نطقت » .

السادس : قول المصنف « العلي العظيم » لم يرد في الحديث . فلا يقلهما . وقد حكى لى بعض طلبة العلم : أنه مرّ به في مسند الإمام أحمد رواية فيها « العلي العظيم » .

فائدة : لو دخل المسجد والمؤذن قد شرع في الأذان : لم يأت بتحية المسجد ولا بغيرها حتى يفرغ . جزم به في التلخيص ، والبلغة ، وابن تيم . وقال : نص عليه . وقدمه في القروع . وعنه : لأبأس . قال في القروع : ولعل المراد : غير أذان الخطبة ، لأن سماع الخطبة أهم . اختاره في مجمع البحرين . قال في الفائق : ومن دخل المسجد ، وهو يسمع التأذين . فهل يقدم إجابته على التحية ؟ على روايتين .

نبيه : قوله « وابعثه المقام المحمود » بالألف واللام . هكذا ورد في لفظ رواه النسائي « وابن حبان ، وابن خزيمة في صحيحهما ، وتابع المصنف على هذه العبارة صاحب الرعاية الكبرى « والحاوي الكبير ، وجماعة . والصحيح من المذهب أنه لا يقولها إلا منكرين . فيقول : « وابعثه مقاماً محموداً » موافقة للقرآن . وهو الوارد في الصحيحين وغيرهما . ورد ابن القيم الأول في بدائع الفوائد من خمسة أوجه

فوائد

الأولى : لا يجوز الخروج من المسجد بعد الأذان « بلا عذر ونيته الرجوع

على الصحيح من المذهب . وكرهه أبو الوفا ، وأبو المعالي . ونقل ابن الحكم : أحب إلى أن لا يخرج . ونقل صالح : لا يخرج . ونقل أبو طالب : لا ينبغي . وقال ابن تيم : ويجوز للمؤذن أن يخرج بعد أذان الفجر . نص عليه . قال الشيخ تقي الدين : إلا أن يكون التأذين للفجر قبل الوقت . فلا يكره الخروج . نص عليه . قلت : الظاهر أن هذا مراد من أطلق .

الثانية : لا يؤذن قبل المؤذن الراتب إلا بإذنه . إلا أن يخاف فوت وقت التأذين كالإمام . وجزم أبو المعالي بتحريمه . ومتى جاء المؤذن الراتب ، وقد أذن قبله : استحباب إعادته . نص عليه .

الثالثة : لا يقيم المؤذن للصلاة إلا بإذن الإمام . لأن وقت الإقامة إليه . وتقدم قريبا إذا دخل المسجد حال الأذان .

الرابعة : الصحيح من المذهب : أنه ينادى للكسوف والاستسقاء والعيد بقوله « الصلاة جامعة » أو « الصلاة » وقيل : لا ينادى لمن . وقيل : لا ينادى للعيد فقط ، وقال الشيخ تقي الدين : لا ينادى للعيد والاستسقاء ، وقاله طائفة من أصحابنا « ويأتى هل النداء للكسوف سنة ، أو فرض كفاية في بابه ؟ إذا علمت ذلك فنصب « الصلاة » على الإغراء ، ونصب « جامعة » على الحال . وقال في الرعاية الكبرى : يرفعهما . وينصبهما .

والصحيح من المذهب : أنه لا ينادى على الجنائز والترأويح . نص عليه في الفروع . وعنه ينادى لهما . وقال القاضي : ينادى لصلاة التراويح ، ويأتى ذلك مفرقاً في أبوابه

باب شروط الصلاة

فائدة : قوله ﴿أولها دُخُولُ الوقتِ﴾ .

اعلم أن الأصحاب ذكروا من شروط الصلاة دخول الوقت ، وقال في الفروع : وسبب وجوب الصلاة الوقت . لأنها تضاف إليه . وهي تدل على السببية . وتتكرر بتكرره . وهي سبب نفس الوجوب . إذ سبب وجوب الأداء : الخطاب . وكذا قال الأصوليون : إن من السبب وقتي كالزوال للظهر . وقال في الفروع في باب النية ، عن النية : هي الشرط السادس ولا تسكون شرطاً سادساً إلا بكون دخول الوقت شرطاً . فظاهره أنه سماء سبياً . وحكم بأنه شرط .

قلت : السبب قد يجمع مع الشرط ، وإن كان ينفك عنه . فهو هنا سبب للوجوب وشرط للوجوب والأداء ، بخلاف غيره من الشروط . فإنها شروط للأداء فقط . قال في الحاوي الكبير : وجميعها شروط للأداء مع القدرة ، دون الوجوب إلا الوقت . فإن دخوله شرط للوجوب والأداء جميعاً ، إلا ما استثنى من الجميع . انتهى .

واعلم أن الصلاة إنما تجب بدخول الوقت بالاتفاق : فإذا دخل وجبت . وإذا وجبت وجبت بشروطها المتقدمة عليها . كالطهارة وغيرها .

قوله ﴿وَالصَّلَوَاتُ الْمَفْرُوضَاتُ خَمْسٌ . الظُّهْرُ . وَهِيَ الْأُولَى﴾

الصحيح من المذهب : أن الظهر هي الأولى . لأنها أول الخمس افتراضاً . وبها بدأ جبريل حين أمّ النبي صلى الله عليه وسلم عند البيت . وبدأ بها الصحابة حين سئلوا عن الأوقات ، وعليه جماهير الأصحاب . وبدأ — في الإرشاد والشيروازي في الإيضاح . والمبهيج ، وأبو الخطاب في الهداية . وتابعه في المذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والحاويين ، والرعاية الصغرى ، وإدراك الغاية وغيرهم — : بالفجر . وقاله القاضي في الجامع الصغير . واختاره الشيخ تقي الدين ، فقال : بدأ جماعة من أصحابنا ، كالخرقي والقاضي في بعض كتبه وغيرهما بالظهر . ومنهم من

بدأ بالفجر كابن أبي موسى ، وأبي الخطاب ، والقاضي في موضع . قال : وهذا أجود . لأن الصلاة الوسطى هي العصر . وإنما تكون الوسطى إذا كانت الفجر الأولى . انتهى . وإنما بدأ بالفجر لبداءته عليه أفضل الصلاة والسلام بها للسائل . وهو متأخر عن الأول . وناسخ لبعضه . وبدأ في الرعاية الكبرى ، وابن تيمم بالفجر . ثم ثنيا بالظهر . وقال هي الأولى .

قوله ﴿ وَالْأَفْضَلُ تَعْجِيلُهَا إِلَّا فِي شِدَّةِ الْحَرِّ وَالْغَيْمِ لِمَنْ يُصَلِّيْ جَمَاعَةً ﴾

اعلم أنه إذا اتقى الغيم وشدة الحر : استحب تعجيلها بلا خلاف أعلمه . وأما في شدة الحر : فحرم المصنف هنا أنها تؤخر لمن يصلي جماعة فقط . وهو أحد الوجهين . وجزم به في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والبلغة ، والحرر ، والرعاية الصغرى ، والحاوى الصغير ، والوجيز ، وإدراك الغاية ، وتجريد العناية وقدمه في الفصول ، والنظم .

والوجه الثاني : أنها تؤخر لشدة الحر مطلقاً ، وهو المذهب . جزم به في الحاوى الكبير . واختاره المصنف ، والشارح . ورجحه الترمذى . وهو ظاهر كلام الإمام أحمد ، والخرقي ، وابن أبي موسى في الإرشاد ، والقاضي في الجامع الكبير ، وابن عقيل في التذكرة ، والمصنف في الكافي ، والفخر في التلخيص وغيرهم لإطلاقهم . وقدمه في الفروع . وأطلقهما ابن تيمم والرعاية الكبرى . والفائق ، وشرط القاضي في الحرر - مع الخروج إلى الجماعة - كونه في بلد حار . قال ابن رجب في شرح البخارى ، اشترط ذلك طائفة من أصحابنا ، وقال : ومنهم من يشترط مسجد الجماعة فقط . انتهى . وشرط ابن الزاغوني كونه في مساجد الدروب .

فأمره : قال ابن رجب في شرح البخارى . اختلف في المعنى الذى من أجله أمر بالإبراد . فمنهم من قال : هو حصول الخشوع فيها . فلا فرق بين من يصلى وحده أو في جماعة . ومنهم من قال : هو خشية المشقة على من بعد من المسجد بمشيه في الحر . فتختص بالصلاة في مساجد الجماعة التى تقصد من الأمكنة المتباعدة

ومنهم من قال : هو وقت تنفس جهنم . فلا فرق بين من يصلى وحده أو في جماعة : انتهى .

تنبيه : فعلى القول بالتأخير إما مطلقاً ، وإما لمن يصلى جماعة . قال جماعة من الأصحاب : يؤخر ليشئ في الشيء . منهم صاحب التلخيص ، وقال المصنف ، ومن تبعه : يؤخر حتى ينكسر الحر . وقال ابن الزاغوني : حتى ينكسر الشيء ، ذراعاً ونحوه . وقال جماعة منهم صاحب الحاوى الكبير إلى وسط الوقت . وقال القاضى : بحيث يكون بين الفراغ من الصلاتين آخر وقت الصلاة فضل . واقتصر عليه ابن رجب في شرح البخارى .

وأما تأخيرها مع الغيم : فالصحيح من المذهب : أنه يستحب تأخيرها . نص عليه . وجزم به في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والمحرم ، والنظم ، والوجيز ، وإدراك الغاية ، وتجريد العناية ، والمنور ، والمنتخب ، والحاوى الصغير ، والإفادات . وصححه فى الحاوى الكبير ، واختاره القاضى . وقدمه فى الرعايتين . وابن عبيدان . وجمع البحرين ، وشرح المجد . ونصروه . وعنه لا يؤخر مع الغيم . وهو ظاهر كلام الخرقى ، وصاحب الكافى ، والتلخيص ، والبلغة ، وجماعة ، لعدم ذكرهم لذلك . وإليه ميل المصنف ، والشارح . وأطلقهما فى الفروع ، وابن تيميم . والفائق .

تنبيه : قوله ﴿ فى الغيم لمن يُصَلَّى جماعة ﴾ هو الصحيح من المذهب . وجزم به فى الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والمحرم ، والوجيز ، والرعاية الصغيرى ، والحاولى الصغير ، وغيرهم . وقاله القاضى وغيره . وقيل : يستحب تأخيرها سواء صلى فى جماعة ، أو وحده . قال المجد فى شرحه : ظاهر كلام أحمد : أن المنفرد كالمصلى جماعة . وهو ظاهر نهاية ابن رزين .

قلت : وهذا ضعيف . وأطلقهما فى الفروع ، والرعاية الكبرى .

فعلى القول بالتأخير - إما مطلقاً أو لمن يصلى جماعة - قال ابن الزاغوني : يؤخر

إلى قريب من وسط الوقت ، وقال في الحاوى : تؤخر لقرب وقت الثانية .

تفيم : يستثنى من كلام المصنف فى مسألة الحر الشديد والغيم : الجمعة . فإنها لا تؤخر لذلك ، ويستحب تعجيلها مطلقاً . قاله الأصحاب .

تفيم : ظاهر كلام المصنف : أنه لا يستحب تأخير المغرب مع الغيم ، وهو ظاهر كلام أبى الخطاب وصاحب الوجيز ، وجماعة .

قلت : وهو الأولى ليخرج من الخلاف . وهو ظاهر كلام أحمد فى رواية الميمونى ، والأثرم . والصحيح من المذهب : أن حكم تأخير المغرب فى الغيم حكم تأخير الظهر فى الغيم على ما تقدم . ونص عليه . وعليه الجمهور . وجزم به فى الحر والرعاية الصغرى ، والحاوى الصغير ، وغيرهم . وقدمه فى الفروع ، وابن تيمم والرعاية الكبرى ، والحاوى الكبير .

فأثرة : قوله ﴿ عَنْ الْعَصْرِ وَهِيَ الْوَسْطَى ﴾ هو المذهب . نص عليه الإمام أحمد ، وقطع به الأصحاب . ولا أعلم عنه . ولا عنهم فيها خلافاً .

قلت : وذكر الحافظ الشيخ شهاب الدين بن حجر فى شرح البخارى فى تفسير سورة البقرة ، فيها عشرين قولاً . وذكر القائل بكل قول من الصحابة وغيرهم ودليله . فأحببت أن أذكرها ملخصة .

فنقول : هى صلاة العصر ، المغرب ، العشاء ، الفجر ، الظهر جميعاً بها ، واحدة غير معينة ، التوقف ، الجمعة ، الظهر فى الأيام ، والجمعة فى غيرها ، الصبح ، أو العشاء ، الصبح ، أو العصر ، الصبح ، أو العصر على التردد . وهو غير الذى قبله . صلاة الجماعة . صلاة الخوف ، صلاة عيد النحر ، صلاة عيد الفطر . الوتر ، صلاة الضحى ، صلاة الليل .

قوله ﴿ وَوَقْتُهَا مِنْ خُرُوجِ وَقْتِ الظُّهْرِ ﴾

وهذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب ، وقطع به أكثرهم ، يعنى أن وقت

العصر يلى وقت الظهر ليس بينهما وقت . وقيل : لا يدخل وقت العصر إلا بعد زيادة يسيرة عن خروج وقت الظهر . ويحتمله كلام الخرق ، والتذكرة لابن عقيل والتلخيص . وقال ابن تميم ، وصاحب الفروع وغيرهما : وعن أحمد آخر وقت الظهر أول وقت العصر . قال فى الفروع فيبينهما وقت مشترك قدر أربع ركعات .

قوله ﴿إِلَى اصْفِرَارِ الشَّمْسِ﴾

هذا إحدى الروايتين عن أحمد . اختارها المصنف ، والشارح ، والمجد فى شرحه وابن تميم ، وابن عبدوس فى تذكرته ، وابن رزين فى شرحه . قال فى الفروع : وهى أظهر . وجزم بها فى الوجيز ، والمنتخب . وعنه إلى أن يصير ظل كل شيء مثليه . وهو المذهب . وعليه الجمهور . منهم الخرق ، وأبو بكر ، والقاضى ، وأكثر أصحابه . وجزم به فى تذكرة ابن عقيل ، والتلخيص ، والبلغة ، والإفادات ، ونظم النهاية ، والمنور ، والتسهيل وغيرهم . وقدمه فى الإرشاد ، والهداية ، والفصول ، والمستوعب ، والمحزر ، والرايعتين ، والحاوى ، وابن تميم ، وابن رزين فى شرحه ، والفاائق ، والفروع ، وإدراك الغاية ، وتجريد العناية . وصححه فى المذهب ، والنظم . وأطلقهما فى المستوعب ، ومسبوك الذهب ، والمذهب الأحمد .

قوله ﴿وَيَبْقَى وَقْتُ الضَّرُورَةِ إِلَى غُرُوبِ الشَّمْسِ﴾

يعنى إن قلنا : وقت الاختيار : إلى اصفرار الشمس ، فما بعده وقت ضرورة إلى الغروب . وإن قلنا : إلى مصير ظل كل شيء مثليه . فكذلك . فلها وقتان فقط . على الصحيح من المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به كثير منهم . وقال فى التلخيص ، والبلغة : وقت الاختيار إلى أن يصير ظل كل شيء مثليه . وبعده وقت جواز الاصفرار . وبعده وقت الكراهة إلى الغروب . وقال فى الكافى : يبقى وقت الجواز إلى غروب الشمس . قال ابن نصر الله فى حواشى الفروع : هو غريب . وقال فى الفروع : ولعله أراد أن الأول باق .

قلت : لو قيل : إنه أراد الجواز مع الكراهة : لكان له وجه . فإن لنا وجهها

بجواز تأخير الصلاة إلى وقت الضرورة « مع السكراهة . فيكون كلامه موافقا لذلك القول . واختاره ابن حمدان وغيره ، على ما يأتي . مع أن المصنف لم ينفرد بهذه العبارة ، بل قالها في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، وغيرهم . وقال في المستوعب : ويبقى وقت الضرورة والجواز . انتهى . ونقول : هو وقت جواز في الجملة لأجل المعذور . قال ابن تيم : وظاهر كلام صاحب الروضة : أن وقت العصر يخرج بالكلية بخروج وقت الاختيار . وهو قول حكاة في الفروع وغيره .

قوله ﴿ وَتَعْجِيلُهَا أَفْضَلُ بِكُلِّ حَالٍ ﴾

هذا المذهب مطلقاً . وعليه الأصحاب . وعنه يستحب تعجيلها مع الغيم ، دون الصحو . نقلها صالح . قاله القاضي . ولفظ رواية صالح « يؤخر العصر أحبُّ إلى . آخر وقت العصر عندى : ما لم تصفر الشمس » فظاهره مطلقاً . قاله في الفروع . وقال في الرعاية الكبرى : وعنه يسن تعجيلها إلا مع الصحو إلى آخر وقت الاختيار . وقيل : عنه يستحب تأخيرها مع الصحو .

قوله عَنِ الْمَغْرِبِ ﴿ وَوَقْتُهَا مِنْ مَغِيبِ الشَّمْسِ إِلَى مَغِيبِ الشَّفَقِ الْأَحْمَرِ ﴾

هذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به كثير منهم . وعنه إلى مغيب الشفق الأبيض في الحضر ، والأحمر في غيره . اختاره الخرق . قال المصنف : تعتبر غيبوبة الشفق الأبيض ، لدلالاتها على غيبوبة الأحمر لا لنفسه . وحكى ابن عقيل : إذا غاب قرص الشمس « فهل يدخل وقت المغرب مع بقاء الحمرة » أو حتى يذهب ذلك ؟ فيه روايتان .

فائدة : المغرب وقتان ، على الصحيح من المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . وقال الأجرى في النصيحة : لها وقت واحد لخبر جبريل . وقال : من آخر حتى يبدو النجم فقد أخطأ .

قوله ﴿وَالْأَفْضَلُ تَعْجِيلُهَا إِلَّا لَيْلَةَ جَمْعٍ﴾ ، لمن قصدها ﴿

يعنى لمن قصدها محرما . وهذا إجماع . وقال صاحب الفروع : وكلامهم يقتضى لو دفع من عرفة قبل المغرب ، وحصل بمزدلفة وقت الغروب : أنه لا يؤخرها . وبصليها في وقتها . قال : وكلام القاضى يقتضى الموافقة .

تنبيه : ظاهر كلام المصنف : أنها لا تؤخر لأجل الغيم . وهو قول جماعة من الأصحاب ، وهو المختار . والصحيح من المذهب : أنها في الغيم كالظاهر ، كما تقدم . وتقدم ذلك قريبا .

فأمرناه

إمراهما : يكون تأخيرها غير محرم . قاله القاضى في التعليق وغيره . واقتصر في الفصول على قوله : والأفضل تعجيلها إلا بئى ، يؤخرها لأجل الجمع بالعشاء ، وذلك نسك وفضيلة . قال في الفروع : كذا قال . وقوله « إلا بئى » هو في الفصول . وصوابه « إلا بمزدلفة » .

الثانية : لا يكره تسميتها بالعشاء على الصحيح من المذهب . وقال ابن هبيرة : يكره . وقال الشيخ تقي الدين : إن كثر تسميتها بذلك كره . وإلا فلا . ويأتى ذلك في تسمية العشاء بالعتمة . وعلى المذهب تسميتها بالمغرب .

قوله عَنْ الْعِشَاءِ ﴿وَوَقْتُهَا مِنْ مَغِيبِ الشَّفَقِ إِلَى ثُلُثِ اللَّيْلِ﴾

يعنى وقت الاختيار . وهذا المذهب . نص عليه . وعليه الجمهور . قال في الفروع : نقله واختاره الأكثر . منهم الخرقي ، وأبو بكر ، والقاضى في الجامع . وجزم به في الوجيز « والإفادات ، والمنور ، والمنتخب . وقدمه في الهداية ، والمستوعب ، والتلخيص ، والبلغة ، والكافى ، والحرر ، والرايعين ، والحاويين . والفروع ، وابن رزين في شرحه ، وإدراك الغاية » وتجريد العناية . قال الشارح : الأولى أن لا تؤخر عن ثلث الليل . فإن أخرها جاز . انتهى . وعنه نصفه . جزم

به في العمدة . وقدمه في المبهج . وابن تيميم ، والفائق . واختارها القاضي في الروايتين ، وابن عقيل في التذكرة ، والمصنف ، والمجد ، وصاحب مجمع البحرين . وصححه في نظمه . قال في الفروع : وهي أظهر . وأطلقهما في المذهب ، ومسبوك الذهب ، والمذهب الأحمد .

قوله ﴿ ثُمَّ يَذْهَبُ وَقْتُ الْاِخْتِيَارِ ، وَيَبْقَى وَقْتُ الضَّرُورَةِ إِلَى طُلُوعِ الْفَجْرِ الثَّانِي ﴾

هذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به كثير منهم . وقال في الكافي : ثم يذهب وقت الاختيار ، ويبقى وقت الجواز إلى طلوع الفجر الثاني . كما قال في العصر . قال في الفروع : ولعل مراده : أن الأداء باق . وتقدم ما قلنا في كلامه . ووافق الكافي صاحب الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والتلخيص ، والبلغة . فقالوا : وقت الجواز إلى طلوع الفجر . انتهى . وقيل : يخرج الوقت مطلقا بخروج وقت الاختيار . وهو ظاهر كلام الحرقي ، وأحد الاحتمالين لابن عبدوس المتقدم .

فائدتاه

إمدهما : لم يذكر في الوجيز للعشاء وقت ضرورة . قال في الفروع : ولعله اكتفى بذكره في العصر ، وإلا فلا وجه لذلك .

الثانية : لا يجوز تأخير الصلاة ولا بعضها إلى وقت ضرورة ما لم يكن عذر . على الصحيح من المذهب . قال في الفروع : ويحرم التأخير بلا عذر إلى وقت ضرورة في الأصح . وقاله أبو المعالي وغيره في العصر . وجزم به المصنف في المغني ، والشارح ، وابن رزين في شرحه ، وابن عبيدان ، وابن تيميم ، والزرکشي ، ومجمع البحرين . وغيرهم . وقدمه في الفائق . وقيل : يكره . قدمه في الرايتين . وجزم به في الإفادات . وأطلقهما في الحاويين . وتقدم التنبيه على ذلك في كتاب الصلاة

بعد قوله « ولا يجوز لمن وجبت عليه الصلاة تأخيرها عن وقتها » .

قوله « وَتَأْخِيرُهَا أَفْضَلُ مَا لَمْ يُشَقَّ »

اعلم أنه إن شق التأخير على جميع المأمومين كره التأخير . وإن شق على بعضهم كره أيضاً ، على الصحيح من المذهب . وعنه لا يكره . وهى طريقة المصنف ، والشارح ، وصاحب الفروع ، وغيرهم . وقال كثير من الأصحاب : هل يستحب التأخير مطلقاً ، أو يراعى حال المأمومين عند الأشق عليهم ؟ فيه روايتان . فحكوا الخلاف مطلقاً . وقال فى الرعاية الكبرى ، وابن تيم ، والفائق : يسن تأخيرها . وعنه الأفضل مراعاة المأمومين . وظاهر كلام الخرقى ، وأبى الخطاب ، وغيرهم : استحباب التأخير مطلقاً .

نفيه : يستثنى من كلام المصنف وغيره : إذا أخر المغرب لأجل الغيم أو الجمع . فإنه حينئذ يستحب تعجيل العشاء . قاله فى الفروع وغيره . وقال فى الرعاية ، وقيل : يسن تعجيلها مع الغيم . نص عليه . وقيل : مع تأخير المغرب معه . والخروج إليها .

فوائده

يكره النوم قبلها مطلقاً على الصحيح من المذهب . وعنه لا يكره إذا كان له من يوقظه . واختاره القاضى . وجزم به فى الجامع . وما هو ببعيد .

ويكره الحديث بعدها إلا فى أمر المسلمين أو شغل أو شيء يسير ، والأصح أومع الأهل . وقيل : يكره مع الأهل . وقدمه فى الفائق . قال فى الرعاية ، وابن تيم : ولا يكره لمسافر ولمصل بعدها .

ولا يكره تسميتها بالعمرة على الصحيح من المذهب ، ولا تسمية الفجر بصلاة الغداة . وقيل : يكره فيهما . وقيل : يكره فى الأخيرة . واختاره صاحب النهاية .

وقيل : يكره فى الأولى . قال الزركشى : وظاهر كلام ابن عبدوس : المنع من ذلك . وقال الشيخ تقي الدين ، فى اقتضاء الصراط المستقيم : الأشهر عنه : إنما يكره الإكثار ، حتى يغلب عليها الاسم ، وأن مثلها فى الخلاف تسمية المغرب بالعشاء .

قوله عن الفجر ﴿وَتَعْجِلْهَا أَفْضَلُ﴾

وهو المذهب مطلقاً، وعليه الجمهور. قال ابن منجا في شرحه: هذا المذهب. وجزم به الخرقى، والوجيز، والنور، والمنتخب، وتجريد العناية، وغيرهم. وقدمه في الهداية، والمستوعب، والكافى، والمغنى، والشرح، والرعايتين، والحاويين، والنظم، والفائق، وابن تيم، والخلاصة، وغيرهم. وصححه في مجمع البحرين، وإدراك الغاية. فعلى هذا: يكره التأخير إلى الإسفار بلا عذر. وعنه إن أسفر المأمومون فالأفضل: الإسفار. والمراد أكثر المأمومين. واختاره الشيرازى في المبہج. ونصرها أبو الخطاب في الانتصار. وأطلقهما في المذهب، والتلخيص، والبلغة، والمحرم، والفروع. وعنه الإسفار مطلقاً أفضل. قال في الفروع: أطلقها بعضهم. وقال في الحاوى الكبير: وغيره: وعنه الإسفار أفضل بكل حال إلا الحاج بمزدلفة. قال في الفروع: وكلام القاضى وغيره: يقتضى أنه وفاق.

قلت: وهو عين الصواب. وهو مراد من أطلق الرواية.

تفہيم: قال الزركشى - بعد أن حكى الخلاف المتقدم -: ومحل الخلاف فيما إذا كان الأرفق على المأمومين الاسفار مع حضورهم، أو حضور بعضهم. أما لو تأخر الجبران كلهم، فالأولى هنا: التأخير بلا خلاف، على مقتضى ما قاله القاضى في التعليق. وقال: نص عليه في رواية الجماعة. انتهى.

فائدة: الصحيح من المذهب: أنه ليس لها وقت ضرورة، بل وقت فضيلة وجواز. كما في المغرب والظهر. قدمه في الفروع، وابن تيم. قال الزركشى: هو المذهب. قال في الرعاية الصغرى: ويكره التأخير بعد الإسفار بلا عذر. وقيل: يحرم. وجعل القاضى في المجرد، وابن عفيل في التذكرة، وابن عبدوس المتقدم: لها وقتين، وقت اختيار. وهو إلى الأسفار، ووقت ضرورة. وهو إلى طلوع الشمس. قال في الحاويين: ويحرم التأخير بعد الإسفار بلا عذر. وقيل: يكره. قال ابن رجب في شرح اختيار الأولى في اختصام الملاء الأعلى: وقد أوماً إليه أحمد.

وقال : هذه صلاة مفرط . إنما الإسفار : أن ينتشر لضوء على الأرض .

فائدة : حيث قلنا : يستحب تعجيل الصلاة ، فيحصل له فضيلة ذلك ، بأن يشتغل بأسباب الصلاة ، إذا دخل الوقت . قال في التلخيص : ويقرب منه قول المجد : قدر الطهارة والسعى إلى الجماعة ، ونحو ذلك ، وذكر الأزجى قولاً يتطهر قبل الوقت .

قوله ﴿ وَمَنْ أَدْرَكَ تَكْبِيرَةَ الْإِحْرَامِ مِنْ صَلَاةٍ فِي وَقْتِهَا : فَقَدْ أَدْرَكَهَا ﴾ .

وهذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به كثير منهم . وعليه العمل في المذهب . ولو كان آخر وقت الثانية من المجموعتين لمن أراد جمعهما . وعنه لا يدركها إلا بركعة . وهو ظاهر كلام الخرق ، وابن أبي موسى ، وابن عبدوس تلميذ القاضي . وقدمه في النظم . وأطلقهما في المغنى ، والشرح ، وابن عبيدان .

فائدتاه

أما أما : مقتضى قوله « فقد أدركها » بناء ما خرج منها عن الوقت على تحريمه الأداء في الوقت ، ووقوعه موقعه في الصحة والاجزاء . قاله المجد في شرحه ، وتابعه في مجمع البحرين ، وابن عبيدان . قال في الفروع : وظاهر كلامه في المغنى أنها مسألة القضا والأداء الآتية بعد ذلك .

الثانية : جميع الصلاة التي قد أدرك بعضها في وقتها أداء مطلقاً . على الصحيح من المذهب . وعليه الجمهور . قال المجد في شرحه : وصاحب الفروع وغيرهما : هذا ظاهر المذهب . قال الزركشى : هذا المشهور . وقيل : تكون جميعها أداء في المعذور ، دون غيره . وقطع به أبو المعالي . وهو ظاهر كلام الخرق ، وابن أبي موسى وأحد احتمالي ابن عبدوس المتقدم . قال الزركشى : وهو متوجه . وقيل : قضاء مطلقاً . وقيل : الخارج عن الوقت قضاء . والذي في الوقت أداء .

تنبيه : يستثنى من كلام المصنف في أصل المسألة : الجمعة . فإنها لا تدرك بأقل من ركعة ، على الصحيح من المذهب ، على ما يأتي في بابه . وعنه تدرك بتكبيرة الإحرام كغيرها . وهو ظاهر كلام المصنف هنا ، لكن عموم كلامه هنا مخصوص بما قاله هناك . وهو أولى .

قوله ﴿ وَمَنْ شَكَّ فِي الْوَقْتِ لَمْ يُصَلِّ حَتَّى يَغْلِبَ عَلَى ظَنِّهِ دُخُولُهُ ﴾ فإذا غلب على ظنه دخوله صلى على الصحيح من المذهب . وعليه أكثر الأصحاب . وقطع به كثير منهم . وعنه لا يصلى حتى يتيقن دخول الوقت . اختاره ابن حامد وغيره . فعلى المذهب : يستحب التأخير حتى يتيقن دخول الوقت . قاله ابن تيميم وغيره . قال المصنف : والشارح ، وغيرهما : الأولى تأخيرها احتياطاً ، إلا أن يخشى خروج الوقت ، أو تكون صلاة العصر في وقت الغيم . فإنه يستحب التبكير للخبر الصحيح ^(١) . وقال الأمدى : يستحب تعجيل المغرب إذا تيقن غروب الشمس ، أو غلب على ظنه غروبها .

تنبيه : محل الخلاف : إذا لم يجد من يخبره عن يقين ، أو لم يمكنه مشاهدة الوقت بيقين .

قوله ﴿ فَإِنْ أَخْبَرَهُ بِذَلِكَ مُخْبِرٌ عَنْ يَقِينٍ : قَبْلَ قَوْلِهِ ﴾ .

يعنى إذا كان يثق به . وهذا بلا نزاع . وكذا لو سمع أذان ثقة عارف يثق به . قال في الفصول « وأبو المعالي في نهايته ، وابن تيميم ، وابن حمدان في رعايته ، يعمل بالأذان في دار الإسلام . ولا يعمل به في دار الحرب » حتى يعلم إسلام المؤذن . قال الشيخ تقي الدين : لا يعمل بقول المؤذن في دخول الوقت ،

(١) روى البخارى في باب من ترك العصر . عن بريدة الأسلمى قال « كما مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في غزوة قفال : بكروا بالصلاة في اليوم الغيم . فإن من فاتته صلاة العصر فقد حبط عمله » ورواه أحمد وابن ماجه .

مع إمكان العلم بالوقت ، وهو مذهب أحمد ، وسائر العلماء المعتبرين ، كما شهدت به النصوص ، خلافاً لبعض أصحابنا . انتهى .

قوله ﴿وَإِنْ كَانَ عَنْ ظَنٍّ لَمْ يُقْبَلْ﴾ .

مُراده : إذا لم يتعذر عليه الاجتهاد . فإن تعذر عليه الاجتهاد عمل بقوله . وفي كتاب أبي على العكبري ، وأبي المعالي ، وابن حمدان ، وغيرها : لا يقبل أذان في غيم . لأنه عن اجتهاد ، فيجتهدهو . قال في الفروع : فدل على أنه لو عرف أنه يعرف الوقت بالساعات ، أو تقليد عارف : عمل به . وجزم بهذا المجد في شرحه . وتبعه في مجمع البحرين ، وابن عبيدان . وقال الشيخ تقي الدين ، قال بعض أصحابنا : لا يعمل بقول المؤذن ، مع إمكان العلم بالوقت . وهو خلاف مذهب أحمد ، وسائر العلماء المعتبرين ، وخلاف ما شهدت به النصوص . قال في الفروع : كذا قال .
فأمره : الأعمى العاجز يقلد . فإن عدم من يقلده وصلى أعاد مطلقاً ، على الصحيح من المذهب . وقيل : لا يعيد إلا إذا تبين خطؤه . وجزم به في المستوعب وغيره .

قوله ﴿وَمَنْ أَدْرَكَ مِنَ الْوَقْتِ قَدْرَ تَكْبِيرَةٍ﴾ .

اعلم أن الصحيح من المذهب : أن الأحكام تترتب بإدراك شيء من الوقت ولو قدر تكبيرة . وأطلقه الإمام أحمد . فلهذا قيل : بخير . وعليه جماهير الأصحاب وقطع به كثير منهم . وهو من المفردات . وعنه لا بد أن يمكنه الأداء . اختارها جماعة . منهم ابن بطة ، وابن أبي موسى ، والشيخ تقي الدين . واختار الشيخ تقي الدين أيضاً : أنه لا تترتب الأحكام إلا إن تضايق الوقت عن فعل الصلاة ، ثم يوجد المانع .

قوله ﴿ثُمَّ جُنَّ أَوْ حَاضَتْ الْمَرْأَةُ لَزِمَهُ الْقَضَاءُ﴾ .

يعنى : إذا طرأ عدم التكليف .

واعلم أن الصلاة التي أدركها تارة تُجمع إلى غيرها ، وتارة لا تجمع . فإن كانت لا تجمع إلى غيرها : وجب قضاؤها بشرطه قولاً واحداً . وإن كانت تجمع فالصحيح من المذهب : أنه لا يجب إلا قضاء التي دخل وقتها فقط . ولو خلا جميع وقت الأولى من المانع ، وسواء فعلها أو لم يفعلها . وعليه جمهور الأصحاب . منهم ابن حامد ، وصححه المجد في شرحه ، وصاحب مجمع البحرين فيه ، وفي النظم . وحزم به في الوحيز وغيره . وقدمه في الفروع وغيره . وعنه يلزمه قضاء المجموعة إليهما . وهي من المفردات . وأطلقهما في المعنى ، والشرح ، والمحرم . والقواعد الفقهية ، وابن عبيدان وغيرهم .

قوله ﴿ وَإِنْ بَلَغَ صَبِيٌّ ، أَوْ أَسْلَمَ كَافِرٌ ، أَوْ أَفَاقَ مَجْنُونٌ ، أَوْ طَهَرَتْ حَائِضٌ - قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ بِقَدَرٍ تَكْبِيرَةٍ : لَزِمَهُمُ الصُّبْحُ . وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ قَبْلَ غُرُوبِ الشَّمْسِ : لَزِمَهُمُ الظُّهْرُ وَالْعَصْرُ . وَإِنْ كَانَ قَبْلَ طُلُوعِ الْفَجْرِ : لَزِمَهُمُ الْمَغْرِبُ وَالْعِشَاءُ 》 .

يعنى إذا طرأ التكليف . واعلم أن الأحكام مترتبة بإدراك قدر تكبيرة من الوقت ، على الصحيح من المذهب . وعليه أكثر الأصحاب . وقيل : بقدر جزء ما . قال في الفروع : وظاهر ما ذكره أبو المعالي حكاية القول بإمكان الأداء . قال : وقد يؤخذ منه القول بركعة . فيكون فائدة المسألة « وهو متجه . وذكر الشيخ تبقى الدين الخلاف عندنا فيما إذا طرأ مانع أو تكليف : هل يعتبر بتكبيرة أو ركعة ؟ واختار بركعة في التكليف . انتهى .

إذا علمت ذلك . فإنه إذا طرأ التكليف في وقت صلاة لا تجمع . لزمته فقط . وإن كان في وقت صلاة تجمع مع ما قبلها إليها ، لزمه قضاؤها بلا نزاع . قوله ﴿ وَمَنْ فَاتَتْهُ صَلَوَاتٌ لَزِمَهُ قَضَاؤُهَا عَلَى الْفَوْرِ 》 .

هذا المذهب . نص عليه . وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به كثير منهم .

واختاره الشيخ تقي الدين . وقيل : لا يجب القضاء على الفور مطلقاً . وقيل : يجب على الفور في خمس صلوات فقط . واختاره القاضي في موضع من كلامه . واختار الشيخ تقي الدين : أن تارك الصلاة عمداً إذا تاب لا يشرع له قضاؤها . ولا تصح منه « بل يكثر من التطوع . وكذا الصوم . قال ابن رجب في شرح البخاري : ووقع في كلام طائفة من أصحابنا المتقدمين : أنه لا يحزىء فعلها إذا تركها عمداً . منهم الجوزجاني ، وأبو محمد البرزنجي ، وابن بطة .

تنبيه : قوله « لزمه قضاؤها على الفور » مقيد بما إذا لم يتضرر في بدنه أو في معيشة يحتاجها . فإن تضرر بسبب ذلك سقطت الفورية . نص عليه .

قوله « مُرْتَبّاً ، قَلَّتْ أَوْ كَثُرَتْ »

هذا المذهب مطلقاً . وعليه جمهور الأصحاب . وهو من المفردات . وعنه لا يجب الترتيب . قال في المبهج : الترتيب مستحب . واختاره في الفائق . قال ابن رجب في شرح البخاري : وجزم به بعض الأصحاب . ومال إلى ذلك . وقال : كان أحمد - لشدة ورعه - يأخذ من هذه المسائل المختلف فيها بالاحتياط ، وإلا فأجاب سنين عديدة ببقاء صلاة واحدة فائته في الذمة : لا يكاد يقوم عليه دليل قوى . قال : وقد أخبرني بعض أعيان شيوخنا الحنبلين : أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم في النوم ، وسأله عما يقوله الشافعي وأحمد في هذه المسائل : أيها أرجح ؟ قال : ففهمت منه أنه أشار إلى رجحان ما يقوله الشافعي . انتهى . وقيل : يجب الترتيب في خمس صلوات فقط . واختاره القاضي أيضاً في موضع . قال في الفروع : ويتوجه احتمال يجب الترتيب . ولا يعتبر للصحة . وله نظائر .

فأمره : لو كثرت الفرائض الفوائت « فالأولى ترك سننها . قاله الجدي في

شرحه ، وصاحب الفروع « وغيرها . واستثنى الإمام أحمد سنة الفجر . وقال : لا يهملها . وقال في الوتر : إن شاء قضاؤه ، وإن شاء فلا . ونقل مهنا : يقضى سنة

الفجر والوتر . قال المجد : لأنه عنده دونها . وأطلق القاضي وغيره : أنه يقضى السنن . قال — بعد رواية مهنا المذكورة وغيره — المذهب : أنه يقضى الوتر كما يقضى غيره من الرواتب . نص عليه . قال في الفروع : وظاهر هذا من القاضي : أنه لا يقضى الوتر في رواية خاصة . ونقل ابن هاني : لا يتطوع وعليه صلاة متقدمة إلا الوتر . فإنه يوتر . وقال في الفصول : يقضى سنة الفجر رواية واحدة . وفي بقية الرواتب من النوافل : روايتان . نص على الوتر لا يقضى . وعنه يقضى انتهى . وأما انعقاد النفل المطلق إذا كان عليه فوائت : فالصحيح من المذهب والروايتين : أنه لا ينعقد ، لتحريمه إذن ، كأوقات النهي . قاله المجد وغيره . وذكر غيره الخلاف في الجواز ، وأن على المنع لا يصح . قال المجد : وكذا يتخرج في النفل المبتدأ بعد الإقامة ، أو عند ضيق وقت القوات ، مع علمه بذلك وتحريمه . انتهى وعنه ينعقد النفل المطلق . وهما وجهان مطلقان في ابن تيميم وغيره . ويأتي قريباً من ذلك في صلاة الجماعة عند قوله « فإذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة » قوله ﴿ فَإِنْ خَشِيَ فَوَاتَ الْحَاضِرَةَ ﴾ .

سقط وجوبه . يعني وجوب الترتيب . فيصل الحاضرة إذا بقي من الوقت بقدر ما يفعلها فيه ، ثم يقضى . وهذا المذهب . وعليه أكثر الأصحاب . وعنه لا يسقط مطلقاً . اختارها الخلال ، وصاحبه . وأنكر القاضي هذه الرواية . وحكى عن أحمد ما يدل على رجوعه عنها . وكذا قال أبو حفص . قال : إما أن يكون قولاً قديماً أو غلطاً . وعنه يسقط إذا ضاق وقت الحاضرة عن قضاء كل الفوائت ، فيصل الحاضرة في أول الوقت . اختارها أبو حفص العكبري . وعنه يسقط بخشية فوات الجماعة . وجزم به في الحاويين . وصححه في الرعاية الصغرى . وعنه يسقط الترتيب بكونها جمعة . جزم به في الحاويين . وصححه في الرعاية الصغرى . وقاله القاضي . قلت : وهو الصواب . وقدمه ابن تيميم . وقال : نص عليه ، لكن عليه فعل الجمعة ، وإن قلنا : بعدم السقوط ، ثم يقضيها ظهراً . وفيه وجه ليس عليه فعل

الجمعة إذا قلنا لا يسقط الترتيب . قال في الفروع : في أول الجمعة : ويبدأ بالجمعة
لخوف فوتها . ويترك فجراً فاتته . نص عليه .

فوائد

أمرها : لو بدأ بغير الحاضرة مع ضيق الوقت صح . على الصحيح من
المذهب . نص عليه . وقيل : لا يصح .

الثانية : لا تنعقد النافلة مع ضيق الوقت عن الحاضرة ، إذا فعلها عمداً على
الصحيح من المذهب . وقيل : تنعقد . وتقدم تحريج المجد . وهو أعم .

الثالثة : خشية خروج وقت الاختيار كخشية خروج الوقت بالسكينة .
فإذا خشى الاصفرار صلى الحاضرة . قاله الزركشي ، والمجد ، وابن عبيدان ، وابن
نسيم وغيرهم .

قوله ﴿ أَوْ نَسِيَ التَّرْتِيبَ : سَقَطَ وَجُوبُهُ ﴾ .

وهذا المذهب . نص عليه في رواية الجماعة . وعليه الأصحاب . وقطع به
أكثرهم . حتى قال القاضي : إذا نسي الترتيب سقط وجوبه رواية واحدة . وعنه
لا يسقط الترتيب بالنسيان . حكاه ابن عقيل . قال أبو حفص : هذه الرواية تخالف
مانقله الجماعة عنه . فإما أن تكون غلطاً أو قولاً قديماً .

تنبيه : ظاهر كلام المصنف : أنه لو جهل وجوب الترتيب : أنه لا يسقط وجوبه
وهو صحيح . وهو المذهب . وعليه جمهور الأصحاب . قال في القواعد الأصولية :
هذا المذهب . جزم به غير واحد . وقيل : يسقط . اختاره الآمدي . فقال : هو
كالناسي للترتيب . فعلى المذهب : لو ذكر فائتة ، وقد أحرم بحاضرة . فتارة يكون
إماماً ، وتارة يكون غيره . فإن كان غير إمام فالصحيح من المذهب — وعليه
جماهير الأصحاب — لا يسقط الترتيب ، ويتمها نفلاً ، إما ركعتين وإما أربعاً .
وعنه يتمها المأموم دون المنفرد . وعنه عكسها . حكاه المصنف . وعنه يتمها فرضاً

اختاره الجحد في شرحه . وعنه تبطل . نفلها حنبل . ووهه الخلال . وعنه ذكر
الفائنة في الحاضرة : يسقط الترتيب عن المأموم خاصة . وإن كان إماماً فالصحيح
عن أحمد : أنه يقطعهما . وعلاه بأنهم مفترضون خلف متنفل . فعلى هذا : إذا قلنا
يصح الفرض خلف المتنفل : أتمها كالمفرد والمأموم . واختار الجحد سقوط الترتيب
والحالة هذه . فيتمها الإمام والمأموم فرضاً . وعنه تبطل .

فوائد

الأولى : لو نسي صلاة من يوم وجهل عينها ، صلى خمّاً ، على الصحيح
من المذهب . نص عليه بنية الفرض . وعنه يصلى فجراً ، ثم مغرباً ، ثم رباعية .
وهل في الفائت : ويتخرج إيقاع واحدة بالاجتهاد ، أخذاً من القبلة .

الثانية : لو نسي ظهراً وعصراً من يومين ، وجهل السابقة ، تحرى في إحدى
الروايتين . قدمه ابن تيم . وحزم به في الكافي . والرواية الأخرى : يبدأ بالظهر ،
وأطلقهما في الفروع ، والشرح ، وجمع البحرين ، وابن عبيدان ، والقواعد
الأصولية . وقدم في الرعاية : أنه يصلى ظهراً ، ثم عصراً ، ثم ظهراً . قال وقيل :
عصراً ، ثم ظهراً ، ثم عصراً . فعلى الرواية الأولى : لو تحرى فلم يقو عنده شيء : بدأ
بأيهما شاء . قدمه ابن تيم ، وابن عبيدان . وحزم به في الرعاية الكبرى . وعنه
يصلى ظهريين بينهما عصراً ، أو عكسه . ذكرها في الفروع . وذكرها المصنف في
المغنى احتمالاً . ولم يفرق بين أن يستوى عنده الأمران أو لا . فقال : ويحتمل أن
يلزمه ثلاث صلوات : ظهر ، ثم عصر ، ثم ظهر ، أو بالعكس . قال : وهذا أقيس
لأنه أمكنه أداء فرضه بيقين . أشبه ما لو نسي صلاة لا يعلم عينها . قل في القواعد
الأصولية : اختاره أبو محمد المقدسي ، وأبو المعالي ، وابن منجا . ونقل أبو داود
مايدل على ذلك .

الثالثة : لو علم أن عليه من يوم الظهر وصلاة أخرى لا يعلم : هل هي المغرب

أو الفجر؟ لزمه أن يصلي الفجر، ثم الظهر، ثم المغرب. ولم يحز له البداءة بالظهر. لأنه لا يتحقق براءة ذمته مما قبلها.

الرابعة: قال المجد في شرحه: لو توضأ وصلى الظهر. ثم أحدث وتوضأ وصلى العصر. ثم ذكر أنه ترك فرضاً من إحدى طهارته ولم يعلم عينيها: لزمه إعادة الوضوء والصلاتين. ولو لم يعلم حدثه بينهما، ثم توضأ للثانية تجديداً، وقلنا: لا يرتفع الحدث - فكذلك. وإن قلنا يرتفع: لزمه إعادة الوضوء للأولى خاصة. لأن الثانية صحيحة على كل تقدير.

باب ستر العورة

فأمرناه

إصداهما: قوله (وَسَتَرُهَا عَنِ النَّظَرِ يَمَّا لَا يَصِفُ الْبَشَرَةَ وَاجِبٌ).

فلا يجوز كشفها. واعلم أن كشفها في غير الصلاة: تارة يكون في خلوة وتارة يكون مع زوجته، أو سريته، وتارة يكون مع غيرها. فإن كان مع غيرها: حرم كشفها. ووجب سترها إلا للضرورة، كاللداوى والختان، ومعرفة البلوغ، والبركة، والثبوبة، والعيب، والولادة، ونحو ذلك. وإن كان مع زوجته أو سريته جازله ذلك. وإن كان في خلوة، فإن كان ثم حاجة كالتخلى ونحوه جاز، وإن لم تكن حاجة، فالصحيح من المذهب: أنه يحرم. جزم به في التلخيص. قال في المستوعب: وستر العورة واجب في الصلاة وغيرها. وصححه المجد في شرحه، وابن عبيدان في مجمع البحرين، والحاوي الكبير. وقدمه في الرعايتين. وعنه يكره. اختاره القاضي وغيره. وقدمه في الفائق. وقدم في النظم: أنه غير محرم، وأطلقهما في القروع في باب الاستنجاء، وابن تيم. وتقدم هذا أيضاً هناك. وعنه يجوز من غير كراهة. ذكرها في النكت. وهو وجه ذكره أبو المعالي، وصاحب الرعاية.

فعلى القول بالتحريم أو الكراهة : لافرق بين أن يكون في ظلمة ، أو حمام أو بحضرة ملك ، أو جنى ، أو حيوان بهيم أولا . ذكره في الرعاية وغيره .

الثانية : يجب ستر العورة في الصلاة عن نفسه وعن غيره . فلو صلى في قميص واسع الجيب ، ولم يَزُرْهُ ولا شَدَّ وسطه ، وكان بحيث يرى عورته في قيامه أو ركوعه فهو كروية غيره في منع الإجزاء . نص عليه ، ولا يعتبر سترها من أسفل على الصحيح من المذهب . واعتبره أبو المعالي إن تيسر النظر . وقال في الرعاية الكبرى قلت : فلو صلى على حائط ، فرأى عورته من تحت . بطلت صلاته . انتهى .

ويكفى في سترها نبات ونحوه ، كالخشيش والورق على الصحيح من المذهب . وقيل : لا يكفى الخشيش مع وجود ثوب . ويكفى متصل به ، كيده ولحيته ، على الصحيح من المذهب . ونص عليه . وعنه لا يكفى . وهى وجه في ابن تيم . وقد تردد القاضى في شرح المذهب في الستر بلحيته . فجزم تارة بأن الستر بالمتصل ليس بستر في الصلاة . ثم ذكر نص أحمد . ورجع إلى أنه ستر في الصلاة . انتهى . ولا يلزمه لبس بارية وحصير ونحوها مما يضره . ولا ضفيرة .

ولا يلزم سترها بالطين ولا بالماء الكدر . جزم به في الكافي ، والإفادات ، والفاائق « والرعاية الصغرى ، والحاوى الصغير . وجزم به ابن الجوزى « والشارح » وابن رزين في الماء . وقدمه في الطين . وقيل : يلزمه الستر بهما . وأطلقهما في الفروع ، والرعاية الكبرى . واختار ابن عقيل : يجب بالطين لا بالماء الكدر . وقال المجد في شرحه ، وابن عبيدان ، وصاحب الحاوى : أظهر الوجهين لا يلزمه أن يطين به عورته . قال الشيخ تقى الدين : اختار الآمدى وغيره عدم لزوم الاستتار بالطين . قال : « وهو الصواب للمقطوع به وقيل : إنه المنصوص عن أحمد . انتهى . وجزم في التلخيص بأنه لا يلزمه الستر بالماء . وأطلق في الطين الوجهين . فعلى القول بوجوب سترها بالطين : لو طلى به ، ثم تنثر شيء لم يلزمه إعادته على الصحيح . وقال ابن أبى الفهم : يلزمه . وأطلق الوجهين في الرعاية الكبرى .

تنبيه : مفهوم قوله « بما لا يصف البشرة » أنه إذا كان يصف البشرة لا يصح الستر به . وهو صحيح . وهو المذهب . وعليه الأصحاب ، مثل أن يكون خفيفاً فيبين من ورائه الجلد وحمته . فأما إن كان يستر اللون ، ويصف الخلقة : لم يضر . قال الأصحاب : لا يضر إذا وصف التقاطيع ، ولا بأس بذلك . نص عليه « لمشقة الاحتراز . ونقل منها تغطي خفها لأنه يصف قدمها ، واحتج به القاضي على أن القدم عورة .

قوله « وَعَوْرَةُ الرَّجُلِ وَالْأَمَّةُ : مَا بَيْنَ السُّرَّةِ وَالرُّكْبَةِ »

الصحيح من المذهب : أن عورة الرجل ما بين السرة والركبة . وعليه جماهير الأصحاب . نص عليه في رواية الجماعة . وجزم به في الإيضاح ، والتذكرة لابن عقيل « والإفادات » والوجيز . والمنور ، والمنتخب ، والمذهب الأحمد ، والطريق الأقرب ، وغيرهم . وقدمه في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والهادي ، والكافي ، والتلخيص « والبلغة ، والمحرم ، والرعايتين ، والحاويين ، وابن تيم ، والفروع ، والفائق ، والنظم ، وإدراك الغاية ، وتجريد العناية وغيرهم . واختاره ابن عبدوس في تذكرته . وعنه أنها الفرجان . اختاره المجد في شرحه ، وصاحب مجمع البحرين ، والفائق . قال في الفروع : وهي أظهر . وقدمه ابن رزين في شرحه . وقال : هي أظهر . وإليها ميل صاحب النظم أيضاً فيه .

وأما عورة الأمة : فقدم المصنف هنا أنها ما بين السرة والركبة كالرجل . وهو المذهب . جزم به ابن عقيل في التذكرة ، والمذهب الأحمد ، والطريق الأقرب . وقدمه في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب . والفروع ، والخلاصة ، والتلخيص ، والبلغة ، والهادي ، وابن تيم ، وإدراك الغاية ، ومجمع البحرين . واختاره ابن حامد والشيرازي ، وأبو الخطاب ، وابن عقيل ، وغيرهم . وعنه عورتها : ما لا يظهر غالباً . جزم به في الوجيز ، والمنور ، والمنتخب . واختاره

ابن عبدوس في تذكرته . قال في تجريد العناية : وأمة ما لا يظهر غالباً ، على الأظهر . وقدمه في السكافي ، والمحرم ، والرعايتين ، والنظم ، والحاويين . واختاره القاضي والآمدى ، وابن عبيدان . قال القاضي في الجامع : ماعدا رأسها ويديها إلى مرفقيها ورجليها إلى ركبتيها فهو عورة . قال الآمدى : عورة الأمة ما خلا الوجه ، والرأس ، والقدمين إلى أنصاف الساقين ، واليدين إلى المرفقين . انتهى . وقيل : الأمة البرزة كالرجل ، بخلاف الخفيرة . قال في الإفادات : والأمة البرزة كالرجل . والخفيرة ما لا يظهر غالباً . انتهى . وقيل : ماعدا رأسها عورة . اختاره ابن حامد . ذكره عن ابن تميم . وهو ظاهر كلام الخرق . وقول الزركشى : أن إظهار كلام الخرق لا قائل به ، غير مسلم له . وعنه عورة الأمة : الفرجان كالرجل . ذكرها جمهور الأصحاب . منهم أبو الخطاب ، وابن عقيل ، والشيرازى ، وابن البناء ، والحوانى ، وابن الجوزى ، والسامرى ، والمصنف ، وصاحب التلخيص ، والبلغة . وابن تميم ، والرعايتين ، والحاويين ، والفروع ، وغيرهم .

قال الشيخ تقي الدين : لا يختلف المذهب أن ما بين السرة والركبة من الأمة عورة . قال : وقد حكى جماعة من أصحابنا : أن عورتها السوأتان فقط ، كالرواية في عورة الرجل . قال : وهذا غلط قبيح فاحش على المذهب خصوصاً . وعلى الشريعة عموماً . وكلام أحمد أبعد شيء عن هذا القول . انتهى .

قلت : قد حكى جده - وتابعه في مجمع البحرين ، وابن عبيدان - : أن ما بين السرة والركبة من الأمة عورة إجماعاً ، ورد هذه الرواية في الشرح وغيره . ويأتى حكم ما إذا عتقت في الصلاة قريباً .

فأمره : قيل : لا يستحب للأمة ستر رأسها في الصلاة . وقيل : يستحب . قدمه في الرعاية ، وأطلقهما ابن تميم . قال الزركشى : ولقد بالغ بعض الأصحاب فقال : لو صلت مغطاة الرأس لم يصح . وقيل : يستحب ستر رأس أم الولد . إن قلنا هي كرجل . ذكره في الرعايتين .

تفسيرات

الأول : ظاهر قوله « ما بين السرة والركبة » عدم دخولها في العورة . وهو صحيح . وهو المذهب . وعليه الأصحاب . وعنه هما من العورة . نقله ابن عقيل وغيره . وعنه الركبة فقط من العورة .

الثاني : مفهوم قوله « وعورة الرجل » أن عورة من هو دون البلوغ من الذكور ، مخالف لعورة الرجل . وهو ظاهر كلام غيره . ولم أر من صرح بذلك إلا أبا المعالي ابن المنجا . فإنه قال : الصغير - بعد العشر - كالبالغ . ومن السبع إلى العشر عورته الفرجان فقط . وقد تقدم في كتاب الصلاة - بعد قوله « ويضرب على تركها لعشر » - أن المصنف والشارح . قالوا : يشترط لصحة صلاة الصغير ما يشترط لصحة صلاة الكبير ، إلا في ستر العورة . وعللاه .

الثالث : مفهوم قوله « وعورة الرجل » أن عورة الخنثى مخالفة لعورته في الحكم . ومفهوم قوله « والحرة كلها عورة » أن الخنثى مخالف لها في الحكم ، وفيه روايتان .

إحداها : أن عورته كعورة الرجل . وهو المذهب . وعليه جمهور الأصحاب . قال في المذهب : هذا قول أكثر أصحابنا . وصححه في النظم . والحاوي الكبير ، والمجد في شرحه ، ومجمع البحرين . قال في تجريد العناية : هذا الأظهر . وجزم به في الإفادات « والوجيز ، والنور ، والمنتخب . وقدمه في الفروع ، والرايعتين ، وابن تيميم ، والشرح ، والمحرم ، والحاوي الصغير . والرواية الثانية : عورته كعورة المرأة . اختاره القاضي في أحكام الخنثى . قال في الرعاية « وهو أولى . واختاره ابن عقيل . قاله في المذهب . وقدمه في المستوعب قلت : وهو الأولى والأحوط .

فعلى المذهب : إذا قلنا « العورة الفرجان » ستر الخنثى فرجه ، وذكره ودبره . وعلى المذهب أيضاً : يحتاط فيستر كالمراة .

قوله ﴿وَالْحَرَّةُ كُلُّهَا عَوْرَةٌ، حَتَّى ظَفَرُهَا وَشَعْرُهَا، إِلَّا الْوَجْهَ﴾

الصحيح من المذهب : أن الوجه ليس بعورة . وعليه الأصحاب . وحكاه القاضى إجماعاً . وعنه الوجه عورة أيضاً . قال الزركشى : أطلق الإمام أحمد القول بأن جميعها عورة . وهو محمول على ما عدا الوجه ، أو على غير الصلاة . انتهى . وقال بعضهم : الوجه عورة . وإنما كشف في الصلاة للحاجة . قال الشيخ تقي الدين : والتحقيق أنه ليس بعورة في الصلاة . وهو عورة في باب النظر ، إذا لم يحز النظر إليه . انتهى .

قوله ﴿وَفِي الْكَفَّيْنِ رِوَايَتَانِ﴾ .

وأطلقهما في الجامع الصغير ، والهداية ، والمهيج ، والفصول ، والتذكرة له ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والكافي ، والهادى ، والخلاصة ، والتلخيص ، والبلغة ، والمحرر ، والشرح ، وابن تيم ، والفائق ، وابن عبيدان ، والزركشى ، والمذهب الأحمدي ، والحاوي الصغير .

إمراهما : هما عورة . وهى المذهب . عليه الجمهور . قال في الفروع : اختارها الأكثر . قال الزركشى : هى اختيار القاضى في التعليق . قال : وهو ظاهر كلام أحمد . وجزم به الخرقى . وفي المنور ، والمنتخب ، والطريق الأقرب . وقدمه في الإيضاح ، والرعاية ، والنظم ، وتجريد العناية ، وإدراك الغاية ، والفروع .

والرواية الثانية : ليستا بعورة . جزم به في العمدة ، والإفادات ، والوجيز ، والنهية ، والنظم . واختارها المجد في شرحه ، وصاحب مجمع البحرين ، وابن منبج ، وابن عبيدان ، وابن عبدوس في تذكرته ، والشيخ تقي الدين .

قلت : وهو الصواب . وقدمه في الحاوي الكبير ، وابن رزين في شرحه وصححه شيخنا في تصحيح المحرر .

تفصيلها

أمرهما : صرح المصنف : أن ماعدا الوجه والكفين عورة . وهو صحيح .
وهو المذهب . وعليه الأصحاب . وحكاه ابن المنذر إجماعاً في الخمار . واختار
الشيخ تقي الدين : أن القدمين ليسا بعورة أيضاً .
قلت : وهو الصواب .

الثاني : قد يقال : شمل قوله « والحرمة كلها عورة » الميزة والمراهقة . وهو
قول لبعض الأصحاب في المراهقة . وهو ظاهر كلام كثير من الأصحاب فيها . قال
في النكت : وكلام كثير من الأصحاب يقتضي أنها كالبالغة في عورة الصلاة .
وجزم المصنف في المغني في كتاب النكاح ، والمجد في شرحه ، وابن تيم ، والناظم
وصاحب الحاوي الكبير ، وجمع البحرين ، وابن عبيدان : أن المراهقة كالأمة .
وقدمه الزركشي . قال في الفروع : قال بعضهم : ومراهقة . وقال بعضهم : وميزة
كأمة . نقل أبو طالب ، في شعر وساق وساعد : لا يجب ستره حتى تحيض . قال
في الرعايتين ، والحاوي الصغير ، وقيل : الميزة كالأمة . وقال أبو المعالي : هي
بعد تسع كبالغ . ثم ذكر عن الأصحاب - إلا في كشف الرأس ، وقبل التسع :
وقيل السبع - الفرجان ، وأنه يجوز نظر ما سواهما . انتهى .

قوله ﴿ وَأُمُّ الْوَلَدِ وَالْمُعْتَقِ بَعْضُهَا كَالْأَمَةِ ﴾ .

أمّا أم الولد : فالصحيح من المذهب أنها كالأمة في حكم العورة . وعليه
أكثر الأصحاب . قال الزركشي : هي اختيار الأكثرين . قال في جمع البحرين :
هذا أقوى الروايتين ، وصححه ابن تيم ، والناظم ، واختاره الخرق ، وابن
أبي موسى ، والقاضي ، وابن عبدوس في تذكرته . وقدمه في الكافي ، والفروع ،
والفائق ، وتجريد العناية ، والحرر ، والنهاية ، ونظمها . وجزم به في العمدة ،
والوجيز ، والمنور ، والمنتخب . وعنه كالحرمة . اختاره أبو بكر . وجزم به في

الإفادات . وقدمه في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والخلاصة ، وابن تيم ،
والرايعتين ، والحاويين « وابن رزين في شرحه ، والتلخيص « والبلغة . وهو من
المفردات . وأطلقهما في المستوعب « والمذهب الأحمد « والهادي ، وابن عبيدان .
وأما المعتقد بعضها : فالصحيح من المذهب : أنها كالأمة أيضاً . كما قدمه
المصنف هنا . قال ابن تيم : هي كالأمة على الأصح . وجزم به في العمد . وقدمه
في الفروع « والفائق . وعنه كالخبرة . جزم به في الإفادات ، والوجيز ، والمنور ،
والمنتخب . وقدمه في الهداية ، والمذهب ، والرايعتين « والحاويين ، وابن تيم ،
وابن رزين في شرحه . قال في المحرر ، ومسبوك الذهب ، وجمع البحرين :
والمعتقد بعضها كالخبرة على الأصح . قال المجد في شرح الهداية : الصحيح أن
المعتقد بعضها كالخبرة . قال الناظم : هذا أولى . قال الزركشي : هذا الصحيح من
المذهب . قال في تجريد العناية : هذا الأظهر .

قلت : وهو الصواب . وهذه الرواية من المفردات . وأطلقهما في المستوعب ،
والمذهب الأحمد « والهادي ، والتلخيص « والبلغة « وابن عبيدان .

فائدة : المكاتب ، والمدبرة ، والمعلق عتقها على صفة : كالأمة على الصحيح
من المذهب . وعنه كالخبرة . وعنه المدبرة كأم الولد . وقال ابن البنا : هي كأم الولد

قوله ﴿ وَيُسْتَحَبُّ لِلرَّجُلِ أَنْ يُصَلِّيَ فِي ثَوْبَيْنِ ﴾

بلا نزاع . بل ذكره بعضهم إجماعاً . لكن قال جماعة من الأصحاب : مع
ستر رأسه ، والإمام أبلغ .

قوله ﴿ فَإِنْ اقْتَصَرَ عَلَى سِتْرِ الْعَوْرَةِ أَجْزَأُهُ ، إِذَا كَانَ عَلَى عَاتِقِهِ شَيْءٌ »

مِنْ اللَّبَاسِ ﴿

الصحيح من المذهب : أن ستر المنسكين في الجماعة شرط في صحة صلاة
الفرض « وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به كثير منهم . قال القاضي : عليه

أصحابنا . قال المصنف « والشارح ، وصاحب الفروع » وغيرهم : هذا ظاهر المذهب وهو من المفردات . وعنه سترها واجب لا شرط . وهو من المفردات أيضاً . وعنه سنة . وقدمه الناظم . قال الزركشى : وخرج القاضى ، ومن وافقه : صحة الصلاة مع كشف المنكبين ، وأبى ذلك الشيخان .

وأما فى النقل : فقدم المصنف أنه لا تجزئته إذا لم يكن على عاتقه شئ من اللباس ، فهو كالقرض . وهو إحدى الروايتين . وجزم به الخرقى . قال فى الإفادات : وعلى الرجل القادر ستر عورته ومنكبيه ، وأطلق . وكذا قال فى المذهب الأحمد . وقال القاضى : يجزئته ستر العورة فى النقل ، دون القرض . وهو الرواية الأخرى . نص عليها فى رواية حنبل . وهو المذهب . قال المجد فى شرحه ، وجمع البحرين ، والحاوى الكبير « والزركشى ، وابن عبيدان وغيرهم : هذه المشهورة . وجزم به فى الهداية ، والمستوعب ، والوجيز » وغيرهم . وهو ظاهر ما جزم به فى التلخيص ، والبلغة ، وإدراك الغاية ، والمنور ، والمنتخب وغيرهم . لاقتصارهم على وجوبه فى القرض . واختاره ابن عبدوس فى تذكرته . وقدمه فى المغنى ، والنظم ، وابن تيم ، والرايعتين . وصححه فى الحاوى الصغير ، وشيخنا فى تصحيح الحرر . وأطلقهما فى الفروع « والحرر » والفائق ، والحاوى الكبير ، والزركشى ، وابن عبيدان .

تغييرها

أمرهما : ظاهر قوله « إذا كان على عاتقه شئ من اللباس » أنه يجزئ . اليسير الذى يصلح للستر . وهو ظاهر الخرقى . واختيار المصنف ، والمجد فى شرحه ، وصاحب مجمع البحرين ، وابن عبيدان . والصحيح من المذهب : أنه يجب ستر الجميع . اختاره القاضى « وأبو الخطاب ، وابن عقيل . وقدمه فى الفروع ، والفائق » وابن تيم « والراية الكبرى . وقال بعض الأصحاب : يجزئ ، ولو بجبل أو خيط . وهو رواية فى الواضح . ونسبه أبو الخطاب فى الهداية ، وابن الجوزى فى

المذهب ، ومسبوك الذهب ، وصاحب الحاوى الكبير : إلى أكثر الأصحاب .
وقدمه فى المستوعب .

الثانى : ظاهر كلام المصنف : أنه يكفى ستر أحد المنكبين . وهو إحدى
الروايتين . نص عليها فى رواية مثنى بن جامع . وهو المذهب . اختاره المصنف .
والمجد فى شرحه ، وابن عبيدان . وقدمه فى الرايتين ، والحاويين ، والفائق ،
ومجمع البحرين ، وابن تيمم . والإقناع . وجزم به فى الوجيز ، والمنتخب ، والمنور .
وهو ظاهر كلام الخرقى . وعنه لا بد من ستر المنكبين . وهما عاتقه . اختاره
القاضى . وجماعته ، وصححه الطوفى فى شرح الخرقى . وجزم به فى التلخيص ،
والبلغة ، والإفادات . ويحتمله كلام المصنف هنا . لأن عاتقه مفرد مضاف فيعم
وأطلقهما فى الفروع .

الثالث : قوله (وَيُسْتَحَبُّ لِلْمَرْأَةِ أَنْ تُصَلِّيَ فِي دِرْعٍ وَخِمَارٍ وَمِلْحَقَةٍ)
يعنى الحرة . وأما الأمة : فتقدم ما يستحب لبسه لها فى الصلاة .

قوله ﴿ وَإِذَا انْكَشَفَ مِنَ الْعَوْرَةِ يَسِيرُ لَا يَفْحُشُ فِي النَّظَرِ : لَمْ
تُبْطِلْ صَلَاتَهُ ﴾

وهو المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به كثير . منهم صاحب الهداية
والمستوعب ، والوجيز ، وإدراك الغاية ، والإفادات ، والمنور ، والمنتخب . وقدمه
فى الفروع ، والمغنى ، والشرح . ونصره ، والمحرم ، وابن تيمم . قال الزركشى :
هو المشهور والمختار للأصحاب . وعنه يبطل . اختارها الآجرى . ويقتضيه
كلام الخرقى . وأطلقهما فى الرايتين ، والفائق ، والحاويين . وعنه يبطل فى الغلظة
فقط . وقاله ابن عقيل . وجزم به فى الرعاية الكبرى أيضاً . وقدر ابن أبى موسى
العفو بظهور العورة فى الركوع فقط . وغيره أطلق .

تنبيه : ظاهر قوله « إذا انكشف » أنه إذا انكشف من غير قصد . وهو

محل الخلاف . أما لو كشف يسير من العورة قصداً فإنه يبطلها على الصحيح من المذهب . قدمه في الفروع . وقاله القاضى . وقدمه في الرعايتين . وقيل : لا يبطل . وقدمه ابن تيميم في مختصره .

فائده

إمراهما : قدر اليسير ما عدَّ يسيراً عرفاً ، على الصحيح من المذهب . وقال بعض الأصحاب : اليسير من العورة ما كان قدر رأس الخنصر . وجزم به فى المذهب . قال ابن تيميم : ولا وجه له ، وهو كما قال .

الثاني : كشف الكثير من العورة فى الزمن القصير ، كالكشف اليسير فى الزمن الطويل ، على ما تقدم على الصحيح من المذهب . وقيل : لا يصح هنا . وإن صححناه هناك . وقيل : إن احتاج عملاً كثيراً فى أخذها ، فوجهان . وأطلق فى الرعايتين ، والحاويين : الخلاف فى كشف اليسير من العورة . وجزم فى الرعاية الصغرى ، والحاويين . وقدمه فى الكبرى : بالعفو عن الكشف الكثير فى الزمن اليسير .

قوله ﴿ وَمَنْ صَلَّى فِي ثَوْبٍ حَرِيرٍ ، أَوْ مَغْصُوبٍ : لَمْ تَصِحْ صَلَاتُهُ ﴾

هذا المذهب بلا ريب ، مطلقاً وعليه جماهير الأصحاب . وهو من المفردات وعنه يصح مع التحريم . اختارها الخلال ، وابن عقيل فى الفنون . قال ابن رزى فى شرحه : وهو أظهر . وقيل : تصح مع الكراهة . وأطلقهما ابن تيميم . وعنه لا تصح من عالم بالنهى ، وتصح من غيره . وقيل : لا تصح إن كان شعاراً - يعنى يلى جسده - واختاره ابن الجوزى فى المذهب ، ومسبوك الذهب . وجزم به فى الوجيز . وقيل : إذا كان قدر ستر عورة ، كسراويل وإزار . وقيل : تصح صلاة النفل دون غيرها . وذكر أبو الخطاب فى بحث المسألة : أن النافلة لا تصح بالاتفاق . قال الآمدى : لا تصح صلاة النفل قولاً واحداً .

فهذه ثلاث طرق في النافلة . ذكرها في النكت ، ويأتي نظيرها في الموضع
المغصوب .

وقال في الفائق : والمختار وقف الصحة على تحليل المالك في الغصب . وقد نص
على مثله في الزكاة والأضحية . قال في الفروع : وعنه يقف على إجازة المالك .
ويأتي الكلام في النفل قريباً بأعم من هذا .

فائدة : لو لبس عمامة منهيها عنها ، أو تيكّة ، وصلى فيها ، صحت صلاته على
الصحيح من المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . وجزم به كثير منهم . وقيل :
لا تصح . وجزم به في مسبوك الذهب ، والمذهب . واختاره أبو بكر . قاله في
القواعد . وعنه التوقف في التكة . ولو صلى وفي يده خاتم ذهب ، أو دملج ، أو
في رجله خف حرير : لم تبطل صلاته على الصحيح من المذهب . وذكر ابن عقيل
في التبصرة احتمالاً في بطلانها بجميع ذلك ، إن كان رجلاً . وقيل : تصح مع
الكرامة . قال في الفروع : وهو ظاهر كلامه في المستوعب . وفيه نظر . وقال
أبو بكر : إذا صلى وفي يده خاتم حديد أو صفر : أعاد صلاته .

فائدة : لو لم يجد إلا ثوب حرير ، صلى فيه ، ولم يعد . على الصحيح من
المذهب . وقيل : يصلى ويعيد . قال المجد ، وتبعه في الحاوي الكبير : فأما
الحرير إذا لم يجد غيره فيصلّى فيه ولا يعيد . وخرج بعض أصحابنا الإعادة على
الروایتين في الثوب النجس . قال : وهو وهم . لأنّ علة الفساد فيه التحريم . وقد
زالت في هذه الحال إجماعاً . فأشبهه زوالها بالجهل والمرض . انتهى .

ولو لم يجد إلا ثوباً مغصوباً لم يصل فيه ، قولاً واحداً . وصلى عريانا . قاله
الأصحاب . فلو خالف وصلى لم تصح صلاته على الصحيح من المذهب . لا ارتكاب
النهى . وقيل تصح .

فائدة : حكم النفل فيما تقدم حكم الفرض ، على الصحيح من المذهب . وعليه
جماهير الأصحاب . وهو ظاهر كلام المصنف هنا . وقيل : يصح في النفل ، وإن لم

نصحها في الفرض ، لأنه أخف . قال في الفروع : ونفله كفره كثوب نجس .
وقيل : يصح . لأنه أخف . وذكر القاضي وجماعة : لا . وقال في الرعاية وقيل :
من صلى نفلاً في ثوب مغصوب ونحوه ، أو في موضع مغصوب ونحوه : سحت
صلاته . ثم قال : قلت فإن كان معه ثوبان نجس وحرير ، ولا يجد غيرها .
فالحرير أولى .

فوائد

منها : لو جهل أو نسي كونه غصباً أو حريراً ، أو حبس في مكان غصب :
سحت صلاته على الصحيح من المذهب . وذكره المجد إجماعاً ، وعنه لاتصح .
وأطلق القاضي في حبسه بغصب ، روايتين : ثم جزم بالصحة في ثوب يجهل غصبه
لعدم إثمه . قال في الفروع : كذا قال .

ومنها : لا يصح نفل الآبق ، ويصح فرضه . ذكره ابن عقيل ، وابن الزاغوني
وغیرهما . وقدمه في الفروع وغيره . لأن زمن فرضه مستثنى شرعاً ، فلم يفصه .
وقال الشيخ تقي الدين : بطلان فرضه قوى . وظاهر كلام ابن هبيرة : صحة صلاته
مطلقاً ، إن لم يستحل الإباق .

ومنها : تصح صلاة من طولب برداً وديعة ، أو غصب ، قبل دفعها إلى ربها ،
على الصحيح من المذهب . وذكر ابن الزاغوني عن طائفة من الأصحاب : أنها
لاتصح . وقال في الفروع : ويتوجه مثل المسألة من أمره سيده أن يذهب إلى
مكان مخالفه وأقام .

ومنها : لو غير هيئة مسجد ، فكفيره من المغصوب . وإن منعه غيره . وقيل :
أوزحه وصلى مكانه ، ففي الصحة وجهان . وأطلقهما في الفروع ، وابن تيم .
قال في الفروع : وعدم الصحة فيها أولى لتحريم الصلاة فيها . وقدم في الرعاية
الصحة مع الكراهة . قال في الفائق : سحت في أصح الوجهين . وصححه المجد في
شرحه ، وصاحب الحاوي الكبير . وقال الشيخ تقي الدين : الأقوى البطلان .

ومنها : يصح الوضوء ، والأذان ، وإخراج الزكاة ، والصوم ، والعقد في مكان غصب . على الصحيح من المذهب . وقيل : هو كصلاة . ونقله المروزي وغيره في الشراء .

ومنها : لو تقوى على أداء عبادة بأكل محرم : سحت . وقال أحمد : في بئر حفرت بمال غصب : لا يتوضأ منها . وعنه إن لم يجد غيرها : لا أدرى . ويأتى إذا صلى على أرض غيره أو مصلاه في الباب الآتى بعد قوله « ولا تصح الصلاة في الموضع المغصوب » .

قوله ﴿ وَمَنْ لَمْ يَجِدْ إِلَّا تَوْبًا نَجَسًا صَلَّى فِيهِ ﴾

هذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به كثير منهم . وقيل : لا تصح فيه مطلقاً . بل يصلى عريانا ، وهو تخريج للمجد في شرحه . واختاره في الحاوى الكبير . وعنه إن ضاق الوقت صلى فيه وإلا فلا . وقيل : لا تصح الصلاة فيه مطلقا مع نجاسة عينية - كجلد الميتة - فيصلى عريانا . قاله ابن حامد .
فائدة : حيث قلنا « يصلى عريانا » فإنه لا يعيد على الصحيح . وقيل : يعيد .

قوله ﴿ وَأَعَادَ عَلَى الْمَنُصُوصِ ﴾

هذا المذهب . نص عليه . وعليه الجمهور . وجزم به في الوجيز ، وغيره . وقدمه في الفروع وغيره . ويتخرج أن لا يعيد . وجزم به في التبصرة ، والعمدة . واختاره جماعة . منهم المصنف ، والمجد ، وصاحب الحاوى الكبير ، ومجمع البحرين ، وابن منجا في شرحه ، وغيرهم . وذكره في المذهب ، وابن تيم ، وغيرهما رواية . وأطلقهما في المذهب ، وابن تيم .

تفصيل : قوله ﴿ وَيَتَخَرَّجُ أَنْ لَا يُعِيدَ ﴾ بناء على من صلى في موضع نجس لا يمكنه الخروج منه . فإنه قال : لا إعادة عليه . فمن خرج عدم الإعادة : أبو الخطاب في الهداية ، وصاحب التلخيص ، والبلغة ، والحرر ، والفائق ، والراعتين والحاويين ، وغيرهم .

قال ابن مفلح في أصوله : سَوَّى بعض أصحابنا بين المسألتين . ولم يخرج طائفة من الأصحاب . قال في الفروع : وهو أظهر لظهور الفرق بينهما . وكذا قال في أصوله . وأكثر من خرج خرجها ممن صلى في موضع نجس ، كما خرجه المصنف هنا . وخرجها القاضي في التعليق من مسألة مَنْ عدم الماء والتراب . وأما من صلى في موضع نجس لا يمكنه الخروج منه : فإنه لإعادة عليه على الصحيح من المذهب ونص عليه . وخرج الإعادة من المسألة التي قبلها . ولم يخرج بعضهم . قال في الفروع والأصول : وهو أظهر .

واعلم أن مذهب الإمام أحمد : هو ما قاله أو جرى منه مجرى القول من تنبيه أو غيره . وفي جواز نسبته إليه من جهة القياس ، أو من فعله ، أو من مفهوم كلامه : وجهان للأصحاب . فعلى القول بأن ما قيس على كلامه مذهبه : لو أفتى في مسألتين متشابهتين بمحكمين مختلفين في وقتين : لم يحز النقل والتخريج من كل واحدة منهما إلى الأخرى . كقول الشارع . ذكره أبو الخطاب في التمهيد وغيره . وقدمه ابن مفلح في أصوله ، والطوفي في أصوله وشرحه ، وصاحب الحاوي الكبير . وجزم به المصنف في الروضة . وذكر ابن حامد عن بعض الأصحاب : الجواز . قال الطوفي في أصوله : والأولى جواز ذلك ، بعد الجد والبحث من أهله . وجزم به في المطلع . وقدمه في الرايتين .

قلت : كثير من الأصحاب - متقدمهم ومتأخرهم - على جواز النقل والتخريج . وهو كثير في كلامهم في المختصرات والمطولات . وفيه دليل على الجواز . وأطلقهما في الفروع في خطبة الكتاب .

فعلى الأول : يكون هذا القول المخرج وجهاً لمن خرجه .

وعلى الثاني : يكون رواية مخرجة ، على ما يأتي بيانه وتحريره آخر الكتاب في القاعدة . وكذا لو نص على حكم في المسألة وسكت عن نظيرتها . فلم ينص على حكم فيها . لا يجوز نقل حكم المنصوص عليه إلى المسكوت عنه ، بل هنا عدم النقل أولى .

قاله الطوفى فى مختصره وغيره . وقال فى شرحه : وقياس الجواز فى التى قبلها : نقل حكم المنصوص عليه إلى المسكوت عنه . إذا عدم الفرق المؤثر بينهما بعد النظر البالغ من أهله . انتهى .

قلت : وهو الصواب فيها ، وعليه العمل عند أكثر الأصحاب .
فالمسألة الأولى لاتكون إلا فى نصين مختلفين فى مسألتين متشابهتين . وأما التخريج وحده : فهو أعم . لأنه من القواعد الكلية التى تكون من الإمام أو الشرع ، لأن حاصله أنه بنى فرعاً على أصل بجامع مشترك .
فائدة : إذا صلى فى موضع نجس لا يمكنه الخروج عنه . فإن كانت النجاسة رطبة : أوماً غاية ما يمكنه ، وجلس على قدميه ، قولاً واحداً . قاله ابن تيم . وجزم به فى الكافى . وإن كانت يابسة : فكذلك . قال فى الوجيز : ومن محلّه نجس بضرورة أوماً ، ولم يُعَد . وقدمه فى المستوعب . فقال : يؤمى بالركوع والسجود . نص عليه . وقدمه فى الرعاية الكبرى . قال ابن نصر الله فى حواشى الفروع : أصح الروايتين أنه كمن صلى فى ماء وطين . قال القاضى : يقرب أعضاؤه من السجود . بحيث لو زاد شيئاً لمستته النجاسة . ويجلس على رجله ، ولا يضع على الأرض غيرها . وعنه يجلس ويسجد بالأرض . قال المجد فى شرحه . وصاحب الحاوى الكبير : هى الصحيحة . وهى ظاهر ما جزم به فى الكافى . وأطلقهما فى الفروع ، وابن تيم ، والمذهب .

قوله ﴿ وَمَنْ لَمْ يَجِدْ إِلَّا مَا يَسْتُرْ عَوْرَتَهُ سَتَرَهَا ﴾

إن كانت السترة لا تكفى إلا العورة فقط ، أو منكبيه فقط . فالصحيح من المذهب : أنه يستر عورته ، ويصلى قائماً . وعليه الجمهور . وهو ظاهر كلام المصنف هنا . وقال القاضى : يستر منكبيه ويصلى جالساً . قال ابن تيم : وهو بعيد . قال ابن عقيل : هذا محمول على سترة تنسع أن يتركها على كتفيه ويشدها من ورائه

فتستر دُبْره ، والقبل مستور بضم فخذيه عليه . فيحصل ستر الجميع . انتهى . وهذا القول من المفردات . وأطلقهما في البلغة . وإن كانت السترة تكفي عورته فقط . أو تكفي منكبيه وعَجْزَه فقط . فظاهر كلام المصنف هنا أيضاً : أنه يستر عورته ، ويصلي قائماً ، وهو أحد القولين . وظاهر كلامه في الوجيز ، واختاره المجد في شرحه — وصاحب الحاوى الكبير . قلت : وهو الصواب . والصحيح من المذهب — أنه يستر منكبيه وعجزه ، ويصلي جالساً . نص عليه . وجزم به في المستوعب ، والحرر ، والإفادات ، والرعاية الصغرى ، والحاوى الصغير . وقدمه في الفروع ، والفاائق . والرعاية الكبرى ، وابن عبيدان وغيرهم .

قوله ﴿ فَإِنْ لَمْ يَكْفِ جَمِيعاً سَتَرَ الْفَرْجَيْنِ ﴾ .

هذا المذهب . وعليه الجمهور . وعلى قول القاضى : بستر منكبيه ويصلي جالساً .

قوله ﴿ فَإِنْ لَمْ يَكْفِهُمَا جَمِيعاً سَتَرَ أَيُّهُمَا شَاءَ ﴾

بلا نزاع أعلمه . والخلاف إنما هو في الأولوية .

قوله ﴿ وَالْأُولَى سَتَرُ الدُّبْرِ ، عَلَى ظَاهِرِ كَلَامِهِ ﴾

وهو المذهب . صححه المجد في شرحه ، وصاحب الحاوى الكبير . قال في تجريد العناية : ستره على الأظهر . وجزم به في الوجيز ، والهادى ، والإفادات ، والمنور . والمنتخب . واختاره ابن عبدوس في تذكرته . وقدمه في الحرر . والرعايتين ، وابن تيم ، والفاائق . والحاوى الصغير ، وإدراك الغاية ، والشرح . وقيل : القُبْلُ أولى ، وهو رواية حكاهما غير واحد .

قلت : والنفس تميل إلى ذلك .

وأطلقهما في المستوعب ، والكافى . وقيل : بالتساوى . قال في العمدة ، والمذهب الأحمد : فَإِنْ لَمْ يَكْفِهُمَا سَتَرَ أَحَدَهُمَا ، واقتصرأ عليه . وقدمه ابن رزين

في شرحه وأطلقهن في التلخيص « والبلغة ، وقيل : سترأكثرهما أولى . واختاره في الرعاية الكبرى .

قوله ﴿ وَإِنْ بُذِلَتْ لَهُ سِتْرَةٌ لَزِمَهُ قَبُولُهَا ، إِذَا كَانَتْ عَارِيَةً ﴾ وهو المذهب . وعليه الجمهور . وقطع به أكثرهم . وقيل : لا يلزمه .

فأمرناه

إمراها : لو وهبت له سترة لم يلزمه قبولها ، على الصحيح من المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . وهو ظاهر كلام المصنف هنا . وقيل : يلزمه . وهو ظاهر كلام أبي الخطاب .

الثانية : يلزمه تحصيل السترة بقيمة المثل ، والزيادة هنا على قيمة المثل مثل الزيادة في ماء الوضوء ، على ما تقدم في باب التيمم .

قوله ﴿ فَإِنْ عَدِمَ بِكُلِّ حَالٍ صَلَّى جَالِسًا ، يُؤْمِيءُ إِيمَاءً . فَإِنْ صَلَّى قَائِمًا جَازَ ﴾

صرح بأن له الصلاة جالساً وقائماً . وهو المذهب . وإذا صلى قائماً فإنه يركع ويسجد . وهو المذهب . وقوة كلامه : أن الصلاة جالساً أولى ، وهو المذهب . وعليه أكثر الأصحاب . قال الزركشي : عليه عامة الأصحاب . وهو ظاهر كلام الإمام أحمد في رواية الأثرم . وقدمه في الفروع ، والمحرم « وابن تيمم ، وغيرهم . وجزم به في التلخيص وغيره .

وقيل : تجب الصلاة جالساً والحالة هذه . وهو ظاهر كلام الإمام أحمد في رواية أبي طالب . فإنه قال : لا يصلون قياماً . إذا ركعوا وسجدوا بدت عوراتهم . وهو ظاهر كلام الخرق . وعنه أنه يصلي قائماً ويسجد بالأرض . يعني يلزمه ذلك . اختارها الآجری « وصاحب الحاوي الكبير وغيرهما . وقدمه ابن الجوزي . قاله في الفروع .

وقول الزركشي : وأما ما حكاه أبو محمد في المقنع - من جوب القيام على رواية فنكر لانعرفه - لاعتبر به ، ولا التفات إليه .

وهذا أعجب منه . فإن هذه الرواية مشهورة منقولة في الكتب المطولة والمختصرة . وذكرها ابن حمدان في رعايته ، وابن تيم ، وصاحب الفروع ، والحاويين ، والنظم ، وغيرهم . واختاره الآجري ، وصاحب الحاوي ، وهو مذهب مالك ، والشافعي ، بل قوله منكر . لا يعرف له موافق على ذلك . غاية أن بعضهم لم يذكرها . ولا يلزم من عدم ذكرها عدم إثباتها . وإنما نفاه ابن عقيل على ما يأتي من كلامه في المصلى جماعة . ومن أثبت مقدم على من نفى .

وقيل : يصلى قائماً ويومئ . وحكى الشيرازي ومن تابعه وجهاً في المنفرد : أنه يصلى قائماً . بخلاف من يصلى جماعة . قال : بناء على أن الستركان لمعنى في غير العورة . وهو عن أعين الناس . ونقل الأثرم : إن توارى بعض العراة عن بعض ، فصلوا قياماً ، فلا بأس . قال القاضي : ظاهره : لا يلزم القيام خلوة . ونقل بكر بن محمد : أحبُّ إلى أن يصلوا جلوساً . وظاهره : لا فرق بين الخلوة وغيرها . وقال : وهو المذهب . قال ابن عقيل في روايته : لا تختلف الرواية : أن العراة إذا صلوا جماعة يصلون جلوساً . ولا يجوز قياماً . واختلف في المنفرد . والصحيح أنه كالجماعة . انتهى .

قوله ﴿ فَإِنْ عَدِمَ بِكُلِّ حَالٍ صَلَّى جَالِسًا ، يُؤْمِيءُ إِيْمَاءً ﴾

الصحيح من المذهب : أنه إذا صلى جالساً ، أو ما بالركوع والسجود . وعليه الجمهور . وقطع به كثير منهم . وعنه أنه يسجد بالأرض . اختاره ابن عقيل . وصاحب الحاوي . وأطلقهما في المذهب ، ومسبوك الذهب ، والتلخيص والبلغة .

فائده

إمامهما : حيث قلنا « يصلى جالساً » فإنه لا يترعب ، بل ينضم « بأن يضم إحدى فخذه على الأخرى . وهذا الصحيح من المذهب . ونقله الأثرم والميموني .

وعليه الجمهور . وعنه يتربع . جزم به في الإفادات ، والرعاية الصغرى . والحاويين .
وقدمه في الرعاية الكبرى . وقال : نص عليه .

قلت : وهو بعيد . وأطلقهما ابن تيميم .

الثانية : حيث صلى عرياناً ، فإنه لا يعيد إذا قدر على السترة ، على الصحيح من
المذهب . وعليه الأصحاب . وألحقه الدينورى بعدام الماء والتراب على ماتقدم .

قوله ﴿ وَإِنْ وَجَدَ السُّتْرَةَ قَرِيبَةً مِنْهُ فِي أَثْنَاءِ الصَّلَاةِ ﴾

يعنى قريبة عرفاً ﴿ سَرَّ وَبَنَى . وَإِنْ كَانَتْ بَعِيدَةً عُرْفًا سَرَّ وَابْتَدَأ ﴾
وهذا المذهب . وعليه الجمهور . وقيل بينى مطلقاً . وقيل : لا بينى مطلقاً . وقيل :
إن انتظر من يناوله إياها لم تبطل . لأنه انتظار واجد ، كانتظار المسبوق . وقال ابن
حامد : إذا قدر على السترة في الصلاة ، فهل يستأنف أو يبنى ؟ يخرج على التيميم يجد
الماء في الصلاة . وجوز للأمة إذا عتقت في الصلاة : البناء مع القرب . وجهاً واحداً
فائدة : لو قال لأتمته : إن صليت ركعتين مكشوفة الرأس فأنت حرة . فصلت
كذلك عاجزة عن سترة عتقت . وصحت الصلاة . ومع القدرة عليه تصح الصلاة ،
دون العتق . قاله في الرعاية الكبرى .

فائدتان

إمدهما : حكم المعتقة في الصلاة حكم واجد السترة في الصلاة . خلافاً ومذهباً
وتفصيلاً على الصحيح . وتقدم كلام ابن حامد . وقال ابن تيميم : ولو عتقت الأمة
في الصلاة ، فهي كالعريان يجد السترة ، لكن حكمها في البناء مع العمل الكثير
كمن سبقه الحدث . وكذا إن أطارت الريح ستراً له واحتاج إلى عمل كثير .
بخلاف العارى . إذ الصحيح فيه عدم تخريجه على من سبقه الحدث . انتهى .
ولو جهلت العتق ، أو وجوب السترة ، أو القدرة عليه : لزمها الإعادة . كخيار معتقة
تحت عبد . ذكره القاضى وغيره . واقتصر عليه في الفروع . وجزم به ابن تيميم .

الثانية : لو طعن في دبره ، فصارت الريح تتماسك في حال جلوسه . فإذا سجد خرجت منه : لزمه السجود بالأرض . نص عليه ، ترجيحاً للركن على الشرط لكونه مقصوداً في نفسه . وخرج المجد في شرحه ، ومن تبعه : أنه يومئذ ، بناء على العريان . وقواه هو وصاحب الحاوي . وتقدم ما يشبه ذلك في الحيض ، بعد قوله « وكذلك من به سلس البول » .

قوله ﴿ وَيُصَلِّيُ الْعُرَاةَ جَمَاعَةً ﴾

قال في الفروع : وجوباً .

قلت : وهو ظاهر كلام الأصحاب .

﴿ وَإِمَامُهُمْ فِي وَسْطِهِمْ ﴾ .

الصحيح من المذهب : أن إمام العراة يجب أن يقف بينهم . وعليه جماهير الأصحاب . وقيل : يجوز أن يؤمهم متقدماً عليهم . فعلى الأول : لو خالف وفعل بطلت . وعلى الثاني : لا تبطل . ولو كان المكان يضيق عنهم صفّاً واحداً : صلى الكل جماعة واحدة ، وإن كثرت صفوفهم في أحد الوجهين . صححه المجد ، وصاحب الحاوي الكبير . وقيل : يصلون جماعةً فأكثر . كالنساء والرجال . وهذا المذهب . جزم به في الرعاية الصغرى ، والحاوي . وقدمه ابن تيميم ، والرعاية الكبرى . وقال في المغنى ، والشرح ، وابن رزين : فإن لم يسعهم صف واحد وقفوا صفوفاً ، وغَضُّوا أبصارهم . وإن صلى كل صف جماعة فهو أحسن .

فأمرنا

إمامهما : لو كانت السترة لواحد لزمه أن يصلي بها . فلو أعارها وصلى عرياناً لم تصح صلاته . ويستحب إعارتها بعد صلاته وصلى بها واحد بعد واحد . فإن خافوا خروج الوقت دفعت السترة إلى من يصلي فيها إماماً على الصحيح من المذهب . ويصلي الباقي عراة . وقيل : لا يقدم الإمام بالسترة ، بل يصلي فيها

واحد بعد واحد ، ولو خرج الوقت . وهل يلزم انتظار السترة ، ولو خرج الوقت في غير مسألة الإمام المتقدمة أم لا يلزم انتظارها ، كالقدرة على القيام بعده ؟ فيه وجهان . وأطلقهما في الفروع .

أمرهما : لا يلزمه . قدمه ابن تيمم ، والشارح ، وابن عبيدان « وابن رزين ، وهو الصحيح الصواب . وجزم به في الكافي .

والوجه الثاني : يلزمه انتظارها ليصلي فيها « ولو خرج الوقت . قال المصنف في المنع : وهذا أقيس . وقدمه في الرعاية ، وقال : وإن ضاق الوقت صلى بها واحد . قلت : إن عينه ربه ، وإلا اقترعوا إن تشاحوا . انتهى .

قال المصنف ، والشارح : وإن صلى صاحب الثوب - وقد بقى وقت صلاة واحدة - استحب أن يعيره لمن يصلح لإمامتهم . وإن أعاره لغيره جاز . وصار حكمه حكم صاحب الثوب . فإن استوا ولم يكن الثوب لواحد منهم : أقرع بينهم . فيكون من تقع له القرعة أحق به ، وإلا قدم من يستحب البداءة بعاريته . وجعل المصنف واجد الماء أصلاً للزوم . قال في الفروع : كذا قال . ولا فرق . وأطلق أحمد في مسألة القدرة على القيام بعد خروج الوقت : الانتظار . وحمله ابن عقيل على اتساع الوقت .

الثانية : المرأة أولى بالسترة للصلاة من الرجل . وتقدم آخر التيمم : إذا بذلت سترة الأولى من الحى والميت : أن يصلى الحى ثم يكفن الميت . على الصحيح من المذهب . وتقدم بعدها إذا احتاج إلى لفافة الميت . وهل يصلى عليه عرياناً . أو يأخذ لفافته ؟

قوله ﴿ وَيُكْرَهُ فِي الصَّلَاةِ السَّدْلُ ﴾

هذا المذهب . نص عليه . وعليه الأصحاب . وعنه إن كان تحته ثوب لم يكره . وإلا كره . وعنه إن كان تحته ثوب وإزار لم يكره . وإلا كره . وعنه لا يكره

مطلقاً . حكاه الترمذى عن الإمام أحمد . وعنه يجرم فيعيد ، وهى من المفردات . وأطلق الروایتين فى الإعادة فى المستوعب ، وابن تيميم . وقال أبو بكر : إن لم تبد عورة لم يعد باتفاق .

قوله ﴿ وَهُوَ أَنْ يَطْرَحَ عَلَى كَتِفَيْهِ ثَوْبًا ، وَلَا يَرُدَّ أَحَدَ طَرَفَيْهِ عَلَى الْكَتِفِ الْأُخْرَى ﴾ .

وهذا التفسير هو الصحيح . وعليه جمهور الأصحاب . وجزم به فى الهداية . والمذهب ، والخلاصة ، والشرح ، وغيرهم . وقدمه فى التلخيص ، والفروع ، والرعاية الصغرى ، والحاويين ، والمستوعب . ذكره فى أول باب ما يكره فى الصلاة فى اللباس ، وغيرهم . وقال الشيخ تقي الدين فى شرح العمدة : هذا الصحيح المنصوص عنه .

وقدم فى الرعاية الكبرى : هو أن يضع على كتفيه ثوباً منشوراً ولا يرد أحد طرفيه على أحد كتفيه . ونقل صالح : هو أن يطرح الثوب على أحدهما ، ولا يرد أحد طرفيه على الأخرى . وقدمه فى الفائق . وقال : نص عليه . وعنه أن يتخلل بالثوب ويرى طرفيه ، ولا يرد واحداً منهما على الكتف الأخرى . ولا يضم طرفيه بيديه . وهو قول فى الرعاية . ونقل ابن هانى : هو أن يرخى ثوبه على عاتقه لا يمس . وقيل : هو إسبال الثوب على الأرض . اختاره الآمدى ، وابن عقيل . وقال فى موضع آخر : مع طرحه على أحد كتفيه . وقيل : هو وضع وسط الرداء على رأسه . وإرساله من ورائه على ظهره . وهى لبسة اليهود . وقيل : هو وضعه على عنقه ولم يرد على كتفيه . اختاره القاضى .

قوله ﴿ وَأَشْتَمَالَ الصَّمَاءِ ﴾

الصحيح من المذهب : كراهة اشتمال الصماء فى الصلاة . وعليه الأصحاب . وعنه يجرم فيعيد . وهى من المفردات . قال ابن تيميم : وحكى ابن حامد وجهاً فى

بطلان الصلاة به مطلقاً . وقال ابن أبي موسى : إذا لم يكن تحته ثوب أعاد .
وأطلق الخلاف في الإعادة في الرعايتين .

قوله ﴿ وَهُوَ أَنْ يَضْطَبَعَ بِثَوْبٍ لَيْسَ عَلَيْهِ غَيْرُهُ ﴾ .

هذا المذهب . جزم به في الهداية ، والمذهب ، والخلاصة ، وغيرهم . وقدمه في
الفروع ، والمستوعب ، والفائق ، والشارح ، والنظم ، وغيرهم . وعنه يكره . وإن كان
عليه غيره . وأطلقهما ابن تيمم . وقيل : يكره . إذا كان فوق الإزار دون القميص .
وقال صاحب التبصرة : هو أن يضع الرداء على رأسه . ثم يسدل طرفيه إلى رجليه .
وقال ابن تيمم : وقال السامري : هو أن يلتحف بالثوب ويرفع طرفيه إلى أحد
جانبيه . ولا يبقى ليديه ما يخرجهما منه . ولم أره في المستوعب . قال في الفروع : وهو
المعروف عند العرب . والأول : قول الفقهاء . قال أبو عبيد : وهم أعلم بالتأويل .

قوله ﴿ وَيُكْرَهُ تَغْطِيَةُ الْوَجْهِ ﴾ . وَالتَّلْمُّ عَلَى الْفَمِ وَالْأَنْفِ ، وَلَفُّ
الْكُمِّ .

الصحيح من المذهب : أن تغطية الوجه والتلم على الفم ولف الكم مكروه .
وعليه الأصحاب . وقطع به كثير منهم . وعنه لا يكره . وأما التلم على الأنف :
فالصحيح من المذهب : أنه يكره أيضاً . قال في الفصول : يكره التلم على الأنف
على أصح الروايتين . وجزم به في الوجيز ، والنظم ، والهادي ، والمغني ، وابن رزين
في شرحه . واختاره المصنف ، والمجد في شرحه . وصححه . وقدمه في الشرح .
والرواية الثانية : لا يكره . وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ،
والخلاصة ، والتلخيص ، والبلغة ، وابن تيمم ، والرعايتين ، والحاويين ،
والفروع ، والفائق .

قوله ﴿ وَشَدُّ الْوَسْطِ بِمَا يُشَبِّهُ شَدَّ الزَّنَّارِ ﴾

يعني أنه يكره . وهو المذهب . وعليه الأصحاب . ونص عليه . وعنه

لا يكره إلا أن يشده لعمل الدنيا . فيكره . نقله ابن إبراهيم ، وجزم بعضهم بكرهه شدة على هذه الصفة لعمل الدنيا . منهم ابن تيميم ، وصاحب الفائق . ويأتى كلامه فى المستوعب .

تغييرات

الأول : كراهة شد وسطه بما يشبه شد الزنار : لا تختص بالصلاة ، كالذى قبله . ذكره غير واحد . واقتصر عليه فى الفروع . لأنه يكره التشبه بالنصارى فى كل وقت . وقيل : يحرم التشبه بهم .

الثانى : مفهوم قوله « بما يشبه شد الزنار » أنه إذا كان لا يشبهه لا يكره . وهو صحيح . بل قال المجد فى شرحه : يستحب . نص عليه للخبر ^(١) ، وأنه أستر للعورة . وجزم به ابن تيميم بمنديل ، أو منطقة ونحوها . وقال ابن عقيل : يكره الشد بالحياصة - يعنى للرجل - قال فى المستوعب : فإن شد وسطه بما يشبه الزنار - كالحياصة ونحوها - كره . وعن أحمد أنه كره المنطقة فى الصلاة . زاد بعضهم : وفى غير الصلاة . ونقل حرب : يكره شد وسطه على القميص . لأنه من زى اليهود . ولا بأس به على القباء . قال القاضى : لأنه من عادة المسلمين . وجزم به فى الحاوى . وقدمه فى الرعاية الكبرى . قال ابن تيميم : لا بأس بشد القباء فى السفر على غيره . نص عليه ، واقتصر عليه .

الثالث : قال المجد فى شرحه : محل الاستحباب فى حق الرجل . فأما المرأة : فيكره الشد فوق ثيابها ، لثلاث يحكى حجم أعضائها وبدنها . انتهى . قال ابن تيميم وغيره : ويكره للمرأة فى الصلاة شد وسطها بمنديل ومنطقة ونحوها . قوله « **وَإِسْبَالُ شَيْءٍ مِنْ ثِيَابِهِ خِيَلًا** » .

(١) ذكر المجد فى المنتقى (رقم ٦٧٨) عن أبى هريرة أن النبى صلى الله عليه وسلم «نهى أن يصلى الرجل حتى يحتزم» رواه أحمد وأبو داود اهـ ولكن لم يوجد فى مسند أحمد ولا فى سنن أبى داود . وإنما وجدته فى سنن البيهقى . وانظر التعليق عليه فى المنتقى .

يعنى يكره . وهو أحد الوجهين . وجزم به في الهداية ، والمذهب ،
والمذهب الأحمد ، والمستوعب ، والوجيز ، والرعاية الصغرى ، والحاويين ،
والفائق ، وإدراك الغاية ، وتجريد العناية ، وغيرهم . وقدمه في الرعاية الكبرى .
قلت : وهذا ضعيف جداً ، إن أرادوا كراهة تنزيه . ولكن قال المصنف
في المغنى ، والمجد في شرحه : المراد كراهة تحريم . وهو الأليق . وحكى في الفروع «
والرعاية الكبرى : الخلاف في كراهته وتحريمه .

والوجه الثانى : يحرم إلا فى حرب ، أو يكون ثم حاجة .

قلت : هذا عين الصواب الذى لا يعدل عنه . وهو المذهب . وهو ظاهر
نص أحمد . قال فى الفروع : ويحرم فى الأصح إسبال ثيابه خيلاء فى غير حرب
بلا حاجة . قال الشيخ تقي الدين : المذهب هو حرام . قال فى الرعاية : وهو
أظهر . وجزم به ابن تيمم ، والشارح ، والناظم ، والإفادات .
نفية : قوله « يَحْرُمُ » ، أَوْ يُكْرَهُ بِلاَ حَاجَةٍ » .

قالوا فى الحاجة : كونه حَمَسُ السَّاقِينَ . قاله فى الفروع . والمراد : ولم يرد
التدليس على النساء . انتهى . فظاهر كلامهم : جواز إسبال الثياب عند الحاجة .
قلت : وفيه نظر بين . بل يقال : يحوز الإسبال من غير خيلاء لحاجة . وقال
فى الفروع : ويتوجه هذا فى قصيرة اتخذت رجلين من خشب فلم تعرف .

فوائد

منها : يحوز الاحتباء على الصحيح من المذهب . وعنه يكره . وعنه يحرم
وأما مع كشف العورة : فيحرم قولاً واحداً .

ومنها : يكره أن يكون ثوب الرجل إلى فوق نصف ساقه . نص عليه .
ويكره زيادته إلى تحت كعبيه بلا حاجة ، على الصحيح من الروايتين . وعنه
« ما تحتها فى النار » وذكر الناظم : من لم يخف خيلاء لم يكره . والأولى تركه .
هذا فى حق الرجل .

وأما المرأة ، فيجوز زيادة ثوبها إلى ذراع مطلقاً ، على الصحيح من المذهب .
وقال جماعة من الأصحاب : ذيل نساء المدن في البيت كالرجل . منهم السامري
في المستوعب ، وابن تيميم ، والرايعتين .

ومنها : قال جماعة من الأصحاب : يسن تطويل كُمِّ الرجل إلى رؤوس
أصابعه . أو أكثر يسير ، ويوسعها قصداً . ويسن تقصير كُمِّ المرأة . قال في
الفروع : واختلف كلامهم في سعة قصداً . قال في التلخيص : ويستحب لها
توسيع الكم من غير إفراط . بخلاف الرجل .

ومنها : يكره لبس ما يصف البشرة للرجل والمرأة الحى والميت ، ولو لامرأة
في بيتها . نص عليه . وقال أبو المعالي : لا يجوز لبسه . وذكر جماعة : لا يكره لمن لم
يرها إلا زوج أو سيد . وذكره أبو المعالي ، وصاحب المستوعب ، والنظم في آدابه .
قال في الرعاية ، وهو الأصح . وأما لبسها ما يصف اللين والخشونة والحجم فيكره .
ومنها : كره الإمام أحمد الزيق العريض للرجل . واختلف قوله فيه للمرأة .
قال القاضي : إنما كرهه لافضائه إلى الشهرة . وقال بعضهم : إنما كره الإفراط
جمعاً بين قوليه . وقال أحد في القُرَج للدرّاعة من بين يديها . قد سمعت . ولم
أسمع من خلفها ، إلا أن فيه سعة عند الركوب ومنفعة .
ومنها : كره الإمام أحمد والأصحاب لبس زى الأعاجم ، كهامة صحاء .
وكنعل صرّارة للزينة لا للوضوء ونحوه .

ومنها : يكره لبس ما فيه شهرة ، أو خلاف زى بلدة من الناس على الصحيح
من المذهب . وقيل : يحرم . ونصه لا . وقال الشيخ تقي الدين : يحرم شهرة . وهو
ما قصد به الارتفاع ، وإظهار التواضع . لكرهه السلف لذلك . وأما الإسراف
في المباح : فالأشهر لا يحرم . قاله في الفروع . وحرمه الشيخ تقي الدين .

قوله ﴿ وَلَا يَجُوزُ لِبُسِّ مَا فِيهِ صُورَةُ حَيَوَانَ فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ ﴾

وهو المذهب . صححه في التصحيح ، والنظم . وجزم به في الهداية ، والمذهب ،

ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والمذهب الأحمد ، والتلخيص ، والبلغة ،
والإفادات ، والآداب المنظومة لابن عبد القوى ، والوجيز ، والحاويين ، والمنور ،
والمنتخب . وقدمه في الفروع ، والمحزر . قال الإمام أحمد : لا ينبغي .

والوجه الثاني : لا يحرم ، بل يكره . وذكره ابن عقيل ، والشيخ تقي الدين
رواية . وقدمه ابن تيم . وأطلقهما في الرعايتين ، والفائق .

فوائد

الأولى : لو أزيل من الصورة ما لا تبقى معه الحياة : زالت الكراهة ، على
الصحيح من المذهب . نص عليه . وقيل : الكراهة باقية . ومثل ذلك صور
الشجر ونحوه ، وتمثال .

الثانية : يحرم تصوير ما فيه روح . ولا يحرم تصوير الشجر ونحوه . والتمثال
مما لا يشابه ما فيه روح ، على الصحيح من المذهب . وأطلق بعضهم تحريم التصوير .
وهو من المفردات . وقال في الوجيز : ويحرم التصوير ، واستعماله . وكره الأجرى
وغيره : الصلاة على ما فيه صورة . وقال في الفصول : يكره في الصلاة صورة ،
ولو على ما يداس .

الثالثة : يحرم تعليق ما فيه صورة حيوان ، وستر الجدار به ، وتصويره ، على
الصحيح من المذهب . وقيل : لا يحرم . وحكى رواية . وهو ظاهر ما جزم به في
المغنى ، والشرح في باب الوليمة . ولا يحرم افتراشه ، ولا جعله مخدة . بل ولا يكره
فيها ، لأنه عليه أفضل الصلاة والسلام انكأ على مخدة فيها صورة . رواه الإمام
أحمد . ويأتى ذلك في كلام المصنف في باب الوليمة .

الرابعة : يكره الصليب في الثوب ونحوه ، على الصحيح من المذهب . وعليه
الأصحاب ، ويحتمل تحريمه . وهو ظاهر نقل صالح .
قلت : وهو الصواب .

قوله ﴿وَلَا يَجُوزُ لِلرَّجُلِ لُبْسُ ثِيَابِ الْحَرِيرِ﴾

بلا نزاع من حيث الجملة . فتحرم تكة الحرير والشرابة المفردة . نص عليه .
ويحرم اقتراشه ، والاستناد إليه . ويحرم ستر الجدر به ، على الصحيح من المذهب .
وعليه الأصحاب . ونقل المروذي : يكره . قال في الفروع : وهو ظاهر كلام من
ذكر تحريم لبسه فقط . ومثله تعليقه . وذكر الأزجي وغيره : لا يجوز الاستجار
بما لا ينقى ، كالحرير الناعم . وحرم الأكثر استعماله مطلقاً . قال في الفروع :
فدل أن في فشخانة والخيمة والبجعة وكدالة ونحوه الخلاف .

قوله ﴿وَمَا غَالِبُهُ الْحَرِيرُ﴾

أى : لا يجوز لبسه . والصحيح من المذهب : أن الغالب يكون بالظهور .
وهو ظاهر كلام الإمام أحمد . وجزم به في الوجيز وغيره . وقدمه في التلخيص
وغيره . وقيل : الاعتبار بالغالب في الوزن . وقدمه في الرعاية الكبرى . وأطلقهما
في الفروع ، والآداب ، والفائق ، وابن تيم ، والحواشي .

تغيير : ظاهر كلام المصنف : أنه لا يجوز للكافر لبس ثياب الحرير .

قال في القواعد الأصولية : وهو ظاهر كلام الإمام أحمد والأصحاب . قاله
بعض المتأخرين « وبناء بعضهم على القاعدة . واختار الشيخ تقي الدين : الجواز .
قال وعلى قياسه : بيع آنية الذهب والفضة للكفار . وإذا جاز بيعها لهم جاز صنعها
ليبيعها لهم « وعملها لهم بالأجرة . انتهى .

فائدة : انخنى المشكل في الحرير ونحوه كالذكر . جزم به في الحاويين «
والرعاية الصغرى . وقال في الكبرى : وانخنى في الحرير ونحوه في الصلاة . وعنه
وغيرها - كذا ذكر .

قوله ﴿فَإِنْ اِمْتَوَى هُوَ وَمَا نُسِجَ مَعَهُ فَعَلَى وَجْهِينِ﴾

وأطلقهما في الهداية ، والمذهب : ومسبوك الذهب ، والمذهب الأحمد ،

والمستوعب « والمغنى » والكافى ، والهادى ، والتلخيص ، وابن تيميم ، والحرر ،
والحاويين ، وابن منجافى شرحه ، والنظم ، والشرح ، والفائق ، وشرح ابن رزين ،
والفروع ، والرايعتين . لكن إنما أُطلق فى الرعاية الكبرى : الخلاف فيما إذا
استويا وزناً ، بناء على ما قدمه .

أمرهما : يجوز . وهو المذهب . صححه فى التصحيح . وجزم به فى الوجيز .
وصححه فى تصحيح الحرر . وقال : صححه المصنف - يعنى المجد - وهو ظاهر
ما جزم به فى البلغة ، وتذكره ابن عبدوس ، والإفادات « والمنور ، والمنتخب ،
والتسهيل . لأنهم قالوا فى التحريم : أو ما غالبه الحرير . وإليه أشار ابن البناء .

والوجه الثانى : يحرم . قال ابن عقيل فى الفصول ، والشيخ تقي الدين فى
شرح العمدة : الأشبه أنه يحرم . لعموم الخبر^(١) . قال فى الفصول : لأن النصف
كثير « وليس تغليب التحليل بأولى من التحريم . ولم يحك خلافه . قال فى
المستوعب ، وإليه أشار أبو بكر فى التنبيه : أنه لا يباح لبس القسّى والملتحم .

تنبيه : ظاهر كلام المصنف : دخول الخبز فى الخلاف ، إذا قلنا : إنه من
إبريسم وصوف « أو وير . وهو اختيار ابن عقيل ، وصاحب المذهب ، ومسبوك
الذهب « والمستوعب « والرعاية » وغيرهم . وهو ظاهر كلام كثير من الأصحاب ،
والصحيح من المذهب : إباحة الخبز . نص عليه . وقرئ الإمام أحمد بأنه قد لبسه
الصحابة « وبأنه لاسرف فيه ولا خيلاء . وجزم به فى الكافى ، والمغنى ، والشرح «
والرعاية الكبرى . وقدمه فى الآداب وغيره .

فائده : « الخبز » ما عمل من صوف وإبريسم . قاله فى المطلع فى كتاب
النفقات قال فى المذهب ، والمستوعب : هو المعمول من إبريسم ووبر طاهر . كوبر

(١) روى أحمد وأبو داود عن ابن عباس قال « إنما نهى رسول الله صلى الله
عليه وسلم عن الثوب المصمت من قز . قال ابن عباس : أما السدى والعلم :
فلا نرى به بأساً » .

الأرنب وغيرها . واقتصر على هذا في الرعاية والآداب . قال وما عمل من سَقَط
حرير ومِشاقته ، وما يلقيه الصانع من بله ^(١) من تقطع الطاقات إذا دق وغزل
ونسج . فهو كحرير خالص في ذلك . وإن سُمي الآن خزاناً . قال في المطلع : والخز
الآن المعمول من الابر يسَم . وقال المجد في شرحه ، وغيره : الخز : ما سُدي
بالابر يسَم والحُم بوبر أو صوف ، لغلبة اللحم على الحرير . انتهى .

قوله ﴿ وَيَحْرُمُ لُبْسُ الْمَنَسُوجِ بِالذَّهَبِ وَالْمَمُوءِ بِهِ ﴾

هذا المذهب مطلقاً . وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به كثير منهم . وقيل :
يكره . وقيل : حكم المنسوج بالذهب حكم الحرير المنسوج مع غيره على ما سبق .
فأمره : الصحيح من المذهب : أن المنسوج بالفضة والمموه بها كالمنسوج
بالذهب والمموه به ، فيما تقدم . وقال في الرعاية : وما نسج بذهب - وقيل : أو
فضة - حرم .

قوله ﴿ فَإِنْ اسْتَحَالَ لَوْنُهُ فَعَلَى وَجْهَيْنِ ﴾

وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ،
والتلخيص ، والبلغة ، والهادي ، والرعاية الصغرى ، والحاويين ، والنظم . فهؤلاء
أطلقوا الخلاف فيما استحال لونه مطلقاً . وقال ابن تيم : فإن استحال لون المموه
فوجهان . فإن كان بعد استحاله لا يحصل عنه شيء . فهو مباح وجهاً واحداً .
وكذا قال في الفائق . وقال في الوجيز ، والمنور ، والمنتخب : ويحرم استعمال
المنسوج والمموه بذهب قبل استحاله . وقال ابن عبدوس في تذكرته : يحرم
ما نسج ، أو موه بذهب باق . وقال في الفروع : فإن استحال لونه ، ولم يحصل
منه شيء - وقيل : مطلقاً - أبيض في الأصح . وقال في الرعاية الكبرى : وفيما
استحال لونه من المموه ونحوه بذهب - وقيل : لا يجتمع منه شيء إذا حك -

(١) كذا في الأصول فليحرر .

وجهان . وقيل : يكره . ولا يحرم . وقيل : ما استحال . ولم يجتمع منه شيء إذا حك : حل وجها واحدا . انتهى .

وحاصل ذلك : أنه إذا لم يحصل منه شيء : يباح على الصحيح من المذهب . وقطع به جماعة . وإن كان يحصل منه شيء - بعد حكمة - لم يباح على الصحيح من المذهب . ففي المستحيل لونه ثلاثة أقوال : الإباحة ، وعدمها ، والفرق . وهو المذهب قوله ﴿ فَإِنْ لَبَسَ الْحَرِيرَ لِمَرَضٍ أَوْ حِكَّةٍ ﴾ .

فعلى روايتين ، وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والهادي والتلخيص ، وابن تيم ، والنظم ، والرايعتين ، والحاويين ، والفاائق ، والمذهب الأحمد . وغيرهم .

إصدارهما : يباح لهما . وهو المذهب . جزم به في الوجيز ، والإفادات ، والمنور ، والمنتخب . قال المصنف ، والشارح وغيرهما : هذا ظاهر المذهب . قال في الفروع ، والخلاصة ، وحفيده : يباح لهما على الأصح . قال في تجريد العناية : يباح على الأظهر . وصححه في التصحيح . واختاره ابن عبدوس في تذكرته . وجزم به في إدراك الغاية في الحسكة . وقدمه في الكافي ، والمحزر .

والرواية الثانية : لا يباح لهما . قدمه في المستوعب .

تنبيه : ظاهر قوله « أو حكمة » أنه سواء أترلبيه في زوالها أم لا . وهو ظاهر كلام أكثر الأصحاب . وهو المذهب . قدمه في الفروع . وقيل : لا يباح إلا إذا أثر في زوالها . جزم به ابن تيم . وقدمه في الرعاية الكبرى . قلت : وهو الصواب .

قوله ﴿ أَوْ فِي الْحَرْبِ ، عَلَى رَوَايَتَيْنِ ﴾ .

وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والهادي ، والمنفى ، والشرح ، والكافي ، والتلخيص ، والبلغة ، وابن تيم ، والنظم ، والفروع ، والفاائق ، والرايعتين ، والحاويين ، وغيرهم .

إحداهما : يباح . وهو المذهب . قال المصنف والشارح : وهو ظاهر كلام الإمام أحمد . قال في تجريد العناية : يباح على الأظهر . قال في الخلاصة : يباح على الأصح . قال الشيخ تقي الدين في شرح العمدة : هذه الرواية أقوى . قال في الآداب الكبرى ، والوسطى : يباح في الحرب من غير حاجة في أرجح الروایتين في المذهب . وصححه في التصحيح . وجزم به في الوجيز ، والإفادات ، والمنتخب ، وإدراك الغاية ، وغيرهم .

والرواية الثانية : لا يباح . اختاره ابن عبدوس في تذكرته . وهي ظاهر كلامه في المنور . فإنه لم يستثن للاباحة إلا المرض والحسكة . وقدمه في المستوعب ، والمحرم . وعنه يباح مع مكايده العدو به . وقيل : يباح عند مفاجأة العدو ضرورة . وجزم به في التلخيص وغيره . وقيل : يباح عند القتال فقط من غير حاجة . قال ابن عقيل في الفصول : إن لم يكن له به حاجة في الحرب حرم قولاً واحداً . وإن كان به حاجة إليه كالجبة للقتال « فلا بأس به . انتهى . وقيل : يباح في دار الحرب فقط . وقيل : يجوز حال شدة الحرب ضرورة . وفي لبسه أيام الحرب بلا ضرورة روايتان . وهذه طريقتاه في التلخيص . وجعل الشارح وغيره محل الخلاف في غير الحاجة . وقدمه ابن منجاء في شرحه . وقال وقيل : الروايتان في الحاجة وعدمها . وهو ظاهر كلام المصنف هنا . قال في معنى الحاجة : ما هو محتاج إليه ، وإن قام غيره مقامه . وقاله المصنف ، والشارح ، وغيرهما . وقال في المستوعب : في آخر باب فيه : ويكره لبس الحرير في الحرب .

تنبيه : محل الخلاف : إذا كان القتال مباحاً من غير حاجة . وقيل : الروايتان ولو احتاجه في نفسه ووجد غيره . وتقدم في كلام ابن عقيل وغيره ما يدل على ذلك .

قوله ﴿ أَوْ أَلْبَسَهُ الصَّبِيَّ . فَعَلَى رِوَايَتَيْنِ ﴾ .

وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والهادي والتلخيص ، والبلغة ، والرعايتين « والحاويين ، والفائق .

إمراهما : يحرم على الولي إلباسه الحرير . وهو المذهب . نقله الجماعة عن الإمام أحمد . وصححه في التصحيح ، والنظم . قال الشارح : التحريم أولي . وجزم به في الوجيز . وهو ظاهر ما جزم به في الإفادات ، والمنور ، والمنتخب . لتقييدهم التحريم بالرجل . وقدمه في الفروع ، والكافي ، والحرر .

والرواية الثانية : لا يحرم ، لعدم تكليفه . فعلى المذهب : لو صلى فيه لم تصح صلاته ، على الصحيح من المذهب . وقيل : تصح . وقال في المستوعب ، في آخر باب عنه : ويكره لبس الحرير والذهب للصبيان في إحدى الروايتين . والأخرى : لا يكره .

فأمره : حكم إلباسه الذهب حكم إلباسه الحرير . خلافاً ومذهباً .

قوله ﴿ وَيُبَاحُ حَشْوُ الْجَبَابِ وَالْفَرَشِ بِهِ ﴾ .

وهو المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . ويحتمل أن يحرم . وهو وجه لبعض الأصحاب . وذكره ابن عقيل رواية . وأطلقهما في المذهب ، والرعايتين ، والحاويين « والفائق .

فأمره : يكره كتابة المهر في الحرير ، على الصحيح من المذهب . قدمه في الرعاية الكبرى « وتبعه في الآداب . وقيل : يحرم في الأقيس . ولا يبطل المهر بذلك [واختاره الشيخ تقي الدين وابن عقيل] وأطلقهما في الفروع . قلت : لو قيل بالإباحة لكان له وجه .

قوله ﴿ وَيُبَاحُ الْعَلَمُ الْحَرِيرُ فِي الثَّوْبِ ، إِذَا كَانَ أَرْبَعُ أَصَابِعَ فَمَا دُونَ ﴾

يعنى مضمومة . وهذا المذهب . نص عليه . وقدمه في الفروع « وابن تيم . وجزم به في المغنى ، والشرح ، والهداية ، والمستوعب ، والتلخيص ، وإدراك

الغاية ، والفائق ، وغيرهم . وقيل : يباح قدر الكف فقط . جزم به في المحرم ،
والرعاية الصغرى ، والنظم ، والحاويين ، والمنور . وقدمه في الرعاية الكبرى ،
والآداب . وقال : ليس للأول مخالف لهذا ، بل هما سواء . انتهى . وغير بين
القولين في الفروع . وجزم في الوجيز : أنه لا يباح إلا دون أربع أصابع .
وما رأيت من وافقه على ذلك . وقال ابن أبي موسى : لا بأس بالعلم الدقيق ، دون
العريض . وقال أبو بكر : يباح ، وإن كان مذهباً . وهو رواية عن أحمد . اختارها
المجد ، والشيخ تقي الدين . وأطلقهما في الفائق ، والمذهب : يحرم . نص عليه .

فائده : لو لبس ثياباً في كل ثوب قدر يعفى عنه ، ولو جمع صار ثوباً : لم يكره
بل يباح في أصح الوجهين . جزم به في المستوعب ، والفائق . وابن تيميم . وقيل :
يكره . جزم به في الرعاية . وأطلقهما في الفروع إذا كان عليه نجاسة يعفى عنها
هل يضم متفرق في باب إزالة النجاسة .

قوله ﴿ وَيُكْرَهُ لِلرَّجُلِ لُبْسُ الْمُزْعَفَرِ وَالْمَعْصَفَرِ ﴾ .

هذا المذهب . وعليه جمهور الأصحاب . وجزم به في المغنى ، والشرح ،
والوجيز ، وغيرهم . وقدمه في الفروع وغيره . وقيل : لا يكره . قال المجد في شرحه ،
وتبعه في الفروع . ونقله الأكثر في المزعفر . وجزم به في النظم . واختاره لخلال ،
والمجد في شرحه في المزعفر . وذكر الآجروى والقاضى وغيرهما : تحريم المزعفر .
وفي المزعفر وجه : يكره في الصلاة فقط . وهو ظاهر ما في التلخيص . قاله في الآداب

فائده : فعلى القول بالتحريم : لا يعيد من صلى في ذلك ، على الصحيح من
المذهب . وكذا لو كان لباساً ثياباً مُسْبَلة أو خيلاء ونحوه . وعليه الجمهور . وقيل :
يعيد . واختاره أبو بكر .

فوائد

الأولى : يكره للرجل لبس الأحمر المصمت . على الصحيح من المذهب .

نص عليه . وعليه الجمهور . وهو من المفردات . وقيل : لا يكره . اختاره المصنف والشارح ، وصاحب الفائق . وجزم به في النهاية ونظمها . قال في الفروع : وهو أظهر . ونقل المروزي : يكره للمرأة كراهة شديدة لغير زينة . وعنه يكره للرجل شديد الحرمة . وهو وجه في ابن تيميم . قال الإمام أحمد ، يقال : أول من لبسه آل قارون وآل فرعون . قال في الرعاية الكبرى : وكذا الخلاف في البطانة .

الثانية : يسن لبس الثياب البيض والنظافة في ثوبه وبدنه . قال في الرعاية . قلت : ومجلسه . قال في الفروع وغيرها : وهي أفضل اتفاقاً .

الثالثة : يباح لبس السواد مطلقاً . على الصحيح من المذهب . وعنه يكره للجنود . وقيل : لا يكره لهم في الحرب . وقيل : يكره إلا لمصاب . ونقل المروزي يخرقه الوصي . قال في الفروع : وهو بعيد ولم يَرُدَّ الإمام أحمد سلاماً لابسه .

الرابعة : يباح السكتان إجمالاً . ويباح أيضاً الصوف . ويسن الرداء . على الصحيح من المذهب . وقيل : يباح كقتل طرفه . نص عليه . وظاهر نقل الميموني فيه : يكره . قاله القاضي . ويكره الطيلسان في أحد الوجهين . قال ابن تيميم : وكره السلف الطيلسان ، واقتصروا عليه . زاد في التلخيص : وهو المقور .

والوجه الثاني : لا يكره . بل يباح . وقدمه في الرعاية ، والآداب . وأطلقهما في الفروع . قال في الآداب وقيل : يكره المقور والمدور . وقيل : وغيرهما غير المربع

الخامسة : يسن إرخاء ذؤابتين خلقه . نص عليه . قال الشيخ تقي الدين : وإطالتها كثيراً من الإسهال . وقال الآجري : وإن أرخى طرفها بين كتفيه فحسن . قال غير واحد من الأصحاب : يسن أيضاً أن تكون العمامة محنكة .

السادسة : يسن لبس السراويل . وقال في التلخيص : لا بأس . قال الناظم :

وفي معناه الثُّبَانُ . وجزم بعضهم بإباحته . قال في الفروع : والأول أظهر . قال الإمام أحمد : السراويل أستر في الإزار . ولباس القوم كان الإزار . قال في

الفروع : فدل أنه لا يجمع بينهما . وهو أظهر ، خلافاً للرعاية . قال الشيخ تقي الدين :
الأفضل مع القميص السراويل ، من غير حاجة إلى الإزار والرداء . وقال القاضي :
يستحب لبس القميص .

السابعة : يباح لبس العباءة . قال الناظم : ولو للنساء . قال في الفروع : والمراد
بلا تشبه .

الثامنة : يباح نعل خشب . ونعل فيه حرف لا بأس لضرورة .

التاسعة : ما حرم استعماله حرم بيعه وخياطته وأجرتها . نص عليه .

العاشرة : يكره لبسه وافتراشه جلدًا مختلفًا في نجاسته ، على الصحيح من المذهب
وقيل : لا يكره . وعنه يحرم . وفي الرعاية وغيرها : إن طهر بدنه لبس بعده ،
وإلا لم يجز . ويجوز له إلباسه دابة . وقيل : مطلقاً كثياب نجسة .

باب اجتناب النجاسة

قوله ﴿ وَهِيَ الشَّرْطُ الرَّابِعُ . فَتَى لَاقَى بَيْدَنِهِ ، أَوْ ثَوْبِهِ نَجَاسَةً ،
غَيْرَ مَعْفُورٍ عَنْهَا ، أَوْ حَمَلَهَا : لَمْ تَصِحْ صَلَاتُهُ ﴾ .

الصحيح من المذهب : أن اجتناب النجاسة في بدن المصلي وسترته وبقعته —
وهي محل بدنه وثيابه — مما لا يعفى عنه : شرط لصحة الصلاة . وعليه جماهير الأصحاب
وقطع به كثير منهم . وقيل : طهارة محل ثيابه ليست بشرط . وهو احتمال لابن
عقيل ، وعنه : أن اجتناب النجاسة واجب لا شرط . وقدمه في الفائق . وأطلقهما
في المستوعب ، وابن تيميم [وذكر ابن عقيل فيمن لاقاها ثوبه إذا سجد احتمالين .
قال المجد : والصحيح البطلان] في باب شروط الصلاة . ويأتى قريباً إذا حمل
قارورة فيها نجاسة ، أو آدمياً ، أو غيره ، أو مس ثوباً ، أو حائطاً نجساً ، أو قابلها
ولم يلاقها .

قوله ﴿ وَإِنْ طَيْنَ الْأَرْضَ النَّجِسَةَ ، أَوْ بَسَطَ عَلَيْهَا شَيْئًا طَاهِرًا :
صَحَّتْ صَلَاتُهُ عَلَيْهَا مَعَ الْكَرَاهَةِ ۝ ﴾ .

وهذا المذهب . وهو ظاهر كلام الإمام أحمد . قال الشارح : هذا أولى .
وصححه في المذهب ، والناظم . قال ابن منبج في شرحه : هذا المذهب . وجزم به
في الوجيز ، والنور ، والمتنخب ، والإفادات ، وغيرهم . وقدمه في الفروع ، والهداية ،
والخلاصة ، والمحرم ، والكافي ، والرايعتين ، والحاويين ، وغيرهم . وقيل :
لا يصح . وهو رواية عن أحمد . وأطلقهما في المستوعب ، وابن تيم ، والفاثق ،
وتجريد العناية . وقال ابن أبي موسى : إن كانت النجاسة المبسوطة عليها رطبة :
لم تصح الصلاة ، وإلا صحت الصلاة . وهو رواية عن أحمد . فعلى المذهب : تصح
الصلاة مع الكراهة . وهذا المذهب . وعليه الأصحاب . وعنه تصح
من غير كراهة .

تنبيه : محل هذا الخلاف : إذا كان الحائل صقيفاً . فإن كان خفيفاً أو مهلهلاً
لم تصح على الصحيح من المذهب . وحكى ابن منبج في شرحه وجهاً
بالصحة . وهو بعيد .

فائدة : حكم الحيوان النجس - إذا بسط عليه شيئاً طاهراً وصلى عليه - حكم
الأرض النجسة إذا بسط عليها شيئاً طاهراً . على الصحيح من المذهب . وقيل :
تصح هنا ، وإن لم نصحبها هناك . وكذا الحكم لو وضع على حرير يحرم جلوسه
عليه شيئاً ، وصلى عليه . ذكره أبو المعالي . قال في الفروع : فيتوجه - إن صح -
جواز جلوسه ، وإلا فلا . ولو بسط على الأرض الغصب ثوباً له ، وصلى عليه : لم
تصح . ولو كان له علو ، فغصب السفلى وصلى في العلو : صحت صلاته . ذكره
ابن تيم وغيره . وقال في الرايعتين ، والحاوي الصغير : وإن بسط طاهراً على
أرض غصب ، أو بسط على أرضه ما غصبه : بطلت .

قلت : ويتخرج صحتها . زاد في الكبرى ، وقيل : تصح في الثانية فقط . انتهى .
قلت : الذي يظهر إنما يكون هذا القول في المسألة الأولى . وهي ما إذا بسط
طاهراً على أرض غضب . وفي الفروع هنا بعض نقص .

قوله ﴿ وَإِنْ صَلَّى عَلَى مَكَانٍ طَاهِرٍ مِنْ بَسَاطٍ طَرَفُهُ نَجَسٌ : صَحَّتْ صَلَاتُهُ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ مُتَعَلِّقًا بِهِ ، بِحَيْثُ يَنْجَرُ مَعَهُ إِذَا مَشَى ﴾ .

اعلم أنه إذا صلى على مكان طاهر ، من بساط ونحوه ، وطرفه نجس ، فصلاته
صحيحة . وكذا لو كان تحت قدمه جبل مشدود في نجاسة ، وما يصلى عليه طاهر .
والصحيح من المذهب : ولو تحرك النجس بحركته ، ما لم يكن متعلقاً به . وقال
بعض الأصحاب : إذا كان النجس يتحرك بحركته لم تصح صلاته . وأطلقهما ابن
تيم ، والراعيين ، والحاوي الصغير . قال في الفروع : والأول المذهب . وإن كان
متعلقاً به — بحيث ينجر معه إذا مشى — لم تصح صلاته . مثل أن يكون بيده
أو وسطه شيء مشدود في نجس ، أو سفينة صغيرة فيها نجاسة ، أو أمسك بجبل ملقى
على نجاسة ونحوه . وإن كان لا ينجر معه إذا مشى — كالسفينة الكبيرة ، والحيوان
الكبير الذي لا يقدر على جره إذا استعصى عليه — صحت صلاته مطلقاً . على الصحيح
من المذهب . وهو مفهوم كلام المصنف هنا . واختاره المصنف ، والشارح .
وجزم به في الفصول ، والراعيين ، والحاوي الصغير . وقدمه في الفروع . وذكر
القاضي وغيره : إن كان الشد في موضع نجس مما لا يمكن جره معه — كالقيل — لم
يصح ، كحمله ما يلاقيها . وجزم به صاحب التلخيص ، والحرر ، وغيرهما .

فأمره : قال في الفروع : وظاهر كلامهم : أن ما لا ينجر تصح الصلاة معه
لو انجر . قال : ولعل المراد خلافه ، وهو أولى .

قوله ﴿ وَمَتَى وَجَدَ عَلَيْهِ نَجَاسَةٌ لَا يَعْلَمُ : هَلْ كَانَتْ فِي الصَّلَاةِ ،
أَوْ لَا ؟ فصلاته صحيحة ﴾ .

هذا المذهب بلا ريب . وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به أكثرهم . وذكر
في التبصرة وجهاً : أنها تبطل .
قوله ﴿ فَإِنْ عَلِمَ أَنَّهَا كَانَتْ فِي الصَّلَاةِ ، لَكِنْ جَهْلَهَا أَوْ نَسِيَهَا ،
فَعَلَى رَوَاتَيْنِ 》 .

وأطلقهما في الهداية ، والخلاصة في الناسي . وأطلقهما فيهما في المستوعب .
والمحرر ، والشرح ، والفائق ، وتجريد العناية .
إحداها : تصح . وهي الصحيحة عند أكثر المتأخرين . اختارها المصنف ،
والمجد . وابن عبدوس في تذكرته . والشيخ تقي الدين . وصححه في التصحيح ،
والنظم ، وشرح ابن منبج ، وتصحيح المحرر . وجزم بهما في العمدة . والوجيز .
والمنور ، والمنتخب ، والتسهيل ، وغيرهم . وقدمه ابن تيم وغيره .
والرواية الثانية : لا تصح ، فيعيد . وهو المذهب . قال في الفروع : والأشهر
الإعادة . قال في الحاويين : أعاد في أصح الروايتين . وجزم به الإفادات . وقدمه
في الرعايتين . وجزم به القاضي ، وابن عقيل ، وغيرهما في الناسي . وقيل : إن كانت
إزالتها شرطاً أعاد . وإن كانت واجبة فلا . ذكره في الرعاية . وقال الآمدي :
يعيد . إن كان قد توانى ، رواية واحدة . وقطع في التلخيص : أن المفرط في الإزالة
- وقيل في الصلاة - لا يعيد بالنسيان .

غيرها

الأول : قال القاضي في المجرد ، والآمدي ، وغيرهما « محل الروايتين في
الجاهل . فأما الناسي : فيعيد رواية واحدة . قال الشيخ تقي الدين : ليس عنه نص
في الناسي . انتهى . والصحيح : أن الخلاف جار في الجاهل والناسي . قاله المجد .
وحكى الخلاف فيهما أكثر المتأخرين . وأطلق الطرفين في السكافي .

الثاني : محل الخلاف في أصل المسألة : على القول بأن اجتناب النجاسة شرط

أما على القول بأن اجتنابها واجب : فيصح قولاً واحداً عند الجمهور . وتقدم أن صاحب الرعاية حكى قولاً واحداً : أنه لا يعيد « إن قلنا واجب ، وإن قلنا شرط : أعاد . فدل أن المقدم خلافه .

الثالث : مراد المصنف بقوله «أو جهلها» جهل عينها . هل هي نجاسة أم لا ؟ حتى فرغ منها . أو جهل أنها كانت عليه ، ثم تحقق أنها كانت عليه بقرائن . فأما إن علم أنها نجاسة وجهل حكمها : فعليه الإعادة عند الجمهور . وقطعوا به . وقال في الرعاية الكبرى : حكم الجهل بحكمها : حكم الجهل بأنها نجاسة أم لا . وجزم به في تجريد العناية . وأما إذا جهل كونها في الصلاة أم لا : فتقدم في كلام المصنف وهو قوله « ومتى وجد عليه نجاسة لا يعلم : هل كانت في الصلاة أم لا ؟ »

فوائد

الأولي : حكم العاجز عن إزالتها عنه حكم الناسي لها في الصلاة . قاله جماعة من الأصحاب . منهم ابن حمدان ، وابن تيم . وقال أبو المعالي وغيره : وكذا لو زاد مرضه لتحريكه أو نقله . وقال ابن عقيل وغيره : أو احتاجه لحرب .

الثاني : لو علم بها في الصلاة لم تبطل صلاته ، على الصحيح من المذهب . وقيل : تبطل مطلقا . فعلى المذهب : إن أمكن إزالتها من غير عمل كثير . ولا مضى زمن طويل : فالحكم كالحكم فيها إذا علم بها بعد الصلاة . فإن قلنا : لا إعادة هناك : أزالتها هنا وبني ، على الصحيح من المذهب . وقال ابن عقيل : تبطل رواية واحدة ، وأما إذا لم تزل إلا بعمل كثير ، أو في زمن طويل ، فالمذهب تبطل الصلاة . وقيل : يزيلها ويبنى . قلت : وهو ضعيف .

الثالثة : لو مس ثوبه ثوباً نجساً ، أو قابلها راكعاً أو ساجداً ، ولم يلاقها . أو سقطت عليه فأزالها سريعاً ، أو زالت هي سريعاً ، أو مس حائطاً نجساً لم يستند

إليه : صحت صلاته ، على الصحيح من المذهب في الجميع . وقيل : لا يصح .
ولو استند إليه : لم يصح .

الرابعة : لو حمل قارورة فيها نجاسة أو آجرة باطنها نجس : لم تصح صلاته .
ولو حمل حيواناً طاهراً صحت صلاته بلا نزاع . وكذا لو حمل آدمياً مستجماً على
الصحيح من المذهب . وقيل : لا تصح إذا حمل مستجماً . وأطلقهما في التلخيص
والرعايتين ، والحاويين . وابن تيم . ولو حمل بيضة مَذْرَة ، أو عنقود غنب حباته
مستحيلة خمرأ : لم تصح صلاته . جزم به الناظم . وإليه ميل المجد في شرحه . فإن
البيضة المذرة قاسها على القارورة . وقال : بل أولى بالمنع . وقيل : تصح صلاته .
وجزم به في المنور . وأطلقهما في الفروع . وقال المجد في شرحه « وابن تيم ،
وصاحب الرعايتين ، والحاويين : ولو حمل بيضة فيها فرخ ميت فوجهان .

الخامسة : قال المجد في شرحه في هذا الباب : باطن الحيوان مقول للدم والرطوبات
النجسة ، بحيث لا يخلو منها . فأجرينا لذلك حكم الطهارة ما دام فيه تبعاً . وقال في
باب إزالة النجاسة - عند قوله « ولا يطهر شيء من النجاسات بالاستحالة » - وأما
المنى واللبن والقروح : فليست مستحيلة عن نجاسة . لأن ما كان في الباطن مستتراً
بستار خلقة ليس بنجس « بدليل أن الصلاة لا تبطل بحمله . وتابعه في مجمع
البحرين « وابن عبيدان .

فظاهر كلام المجد في المكانين يختلف . لأنه في الأول حكم بنجاسة ما في
الباطن « ولكن أجرى عليها حكم الطهارة تبعاً وضرورة . وفي الثاني : قطع بأنه
ليس بنجس . وهذا الثاني ضعيف . قال في الفروع في باب إزالة النجاسة ، قال
بعض أصحابنا : ما استتر في الباطن استتار خلقة ليس بنجس . بدليل أن الصلاة
لا تبطل بحمله . كذا قال . انتهى .

قوله ﴿ وَإِذَا جَبَرَ سَاقَهُ بِعِظْمٍ نَجَسَ فَجُبِرَ لَمْ يَلْزِمَهُ قَلْعُهُ إِذَا خَافَ

الضرر ﴾ .

وهو المذهب . وعليه الأصحاب ، كما لو خاف التلف . وعنه يلزمه . فعلى المذهب : إن غطاه اللحم صحت صلاته من غير تيمم . وإذا لم يغطه اللحم ، فالمذهب أنه يتيمم له . وعليه الجمهور . وقيل : لا يلزمه التيمم . ولو مات من يلزمه قلعه : قلع على الصحيح من المذهب . وقال أبو المعالي : إن غطاه اللحم لم يقلع للثلاثة . وإلا قلع . وقال جماعة : يقلع ، سواء لزمه قلعه أم لا .

قوله ﴿ فَإِنْ سَقَطَتْ سِنُّهُ فَأَعَادَهَا بِحَرَارَتِهَا ، فَثَبَّتَتْ . فَبَيَّ طَاهِرَةٌ ﴾ هذا المذهب . وعليه الجمهور . وقطع به أكثرهم . وعنه أنها نجسة ، حكمها حكم العظم النجس إذا جَبَر به ساقه ، كما تقدم في التي قبلها . وقال ابن أبي موسى : إن ثبت ولم يتغير فهو طاهر . وإن تغير فهو نجس يؤمر بقلعه . ويعيد ما صلى معه . وكذا الحكم لو قطع أذنه فأعاده في الحال . قاله في القواعد .

فأئمة : لو شرب خمرًا ، ولم يزل عقله : غسل فيه وصلى ، ولم يلزمه قيؤه . نص عليه . وجزم به كثير من الأصحاب . قال في الفروع : ويتوجه يلزمه ، لإمكان إزالتها .

قوله ﴿ وَلَا تَصِحُّ الصَّلَاةُ فِي الْمَقْبَرَةِ وَالْحَمَامِ وَالْحَشِّ وَأَعْطَانِ الْإِبْلِ ﴾ هذا المذهب . وعليه الأصحاب . قال في الفروع : هو أشهر وأصح في المذهب . قال المصنف وغيره : هذا ظاهر المذهب . وهو من المفردات . وعنه إن علم النهي لم تصح ، وإلا صحت . وعنه تحرم الصلاة فيها . وتصح . قال المجد : لم أجد عن أحمد لفظًا بالتحريم مع الصحة . وعنه تكره الصلاة فيها . وقيل : إن خاف فوت الوقت ، صحت . وقيل : إن أمكنه الخروج لم يصل فيه بحال ، وإن فات الوقت . ذكرهما في الرعاية . قال في القاعدة التاسعة : لا تصح الصلاة في مواضع النهي على القول بأن النهي للتحريم . وتصح على القول بأن النهي للتنزيه . هذه طريقة المحققين . وإن كان من الأصحاب من يحكي الخلاف في الصحة ، مع القول بالتحريم . انتهى .

نغيب : عموم قوله « ولا تصح الصلاة في المقبرة » يدل أن صلاة الجنازة لا تصح فيها . وهو ظاهر كلامه في المستوعب ، والوجيز ، والمنور ، وغيرهم ^(١) . وهو إحدى الروايات عن أحمد . وصححها الناظم . وقدمه في الرعاية ، والحاوي الصغير . قال في الفصول في آخر الجنائز : أصح الروايتين لا تجوز . وعنه تصح مع الكراهة . اختارها ابن عقيل ، وأطلقهما في المذهب ، والمنفى ، وابن تيميم ، والفائق . وعنه تصح من غير كراهة . وهو المذهب . قال ابن عبدوس في تذكرته : تباح في مسجد ومقبرة . قال في المحرر : لا يكره في المقبرة . قال في الكافي : ويجوز في المقبرة . قال في الهداية ، والتلخيص ، والبلغة ، والحاوي الكبير ، وغيرهم : لا بأس بصلاة الجنازة في المقبرة . قال في الخلاصة ، والإفادات ، وإدراك الغاية : لا تصح صلاة في مقبرة لغير جنازة . وقدمه المجد في شرحه . وأطلقهن في الفروع .

فوائد

الأولى : لا يضر قبر ولا قبران على الصحيح من المذهب ، إذا لم يصل إليه ، جزم به ابن تيميم . وقاله المصنف وغيره . وقدمه في الفروع ، والشرح ، والرعاية ، والفائق . وقيل : يضر . اختاره الشيخ تقي الدين ، والفائق . قال في الفروع : وهو أظهر ، بناء على أنه : هل يسمى مقبرة أم لا ؟ وقال في الفروع : ويتوجه أن الأظهر : أن الخشخاشة فيها جماعة قبر واحد ، وأنه ظاهر كلامه .

الثانية : لو دفن بداره موقى لم تصر مقبرة . قاله ابن الجوزي في المذهب ، وغيره

الثالثة : قوله عن أعطان الإبل « التي تقيم فيها وتأوى إليها » هو الصحيح من

المذهب . نص عليه . وعليه جماهير الأصحاب . وقيل : هو مكان اجتماعها إذا صدرت

(١) ثبت في الصحيحين : أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى الجنازة على قبر الذي

مات ودفن بالليل .

عن النهل . زاد صاحب الرعاية وغيره : وما تقف فيه لترد الماء . زاد المصنف في المغنى - بعد كلام الإمام أحمد - فقال وقيل : هو ما تقف فيه لترد الماء . قال : والأول أجود . وقال جماعة من الأصحاب : أو تقف لعلفها .

الرابعة : الحش : ما أعد لقضاء الحاجة . فيمنع من الصلاة داخل بابه . ويستوى في ذلك موضع الكنيف وغيره .

الخامسة : المنع من الصلاة في هذه الأمكنة : تعبد ، على الصحيح من المذهب . وعليه الجمهور . قال الزكشي : تعبد عند الأكثرين . واختاره القاضى وغيره . وقدمه في الشرح ، والرعاية الكبرى . قال ابن رزين في شرحه : الأظهر أنه تعبد . وقيل : معلل . وإليه ميل المصنف . فهو معلل بمظنة النجاسة . فيختص بما هو مظنة من هذه الأماكن . وأطلقهما في الفروع ، وابن تيم . فعلى الأولى : حكم مسلح الحام وأتونه كداخله . وكذا ما يتبعه في البيع . نص عليه . وكذا غيره . قال بعضهم : وهو المذهب . قال في الرعاية الكبرى : ولا تصح الصلاة في حمام وأتونه وبيوته وجمع وقوده ، وكل ما يتبعه في البيع من الأماكن وتحويه حدوده . ويتناول أيضاً كل ما يقع عليه الاسم . فلا فرق في المقبرة بين القديمة والحديثة ، والمنبوشة وغير المنبوشة^(١) . وعلى الثانى : تصح في أسطح هذه المواضع .

قوله ﴿والموضع المغصوب﴾

يعنى لا تصح الصلاة فيه . وهو المذهب . وعليه جمهور الأصحاب . وقطع به كثير منهم في المختصرات . وهو من المفردات . وعنه تصح مع التحريم . اختارها الخلال ، وابن عقيل في فنونه ، والطوفى في مختصره في الأصول ، وغيرهم . وقيل : تصح إن جهل النهى . وقيل : تصح مع الكراهة . حكاه ابن مفلح في أصوله وفروعه وغيره . وقال : إن خاف فوت الوقت صحت صلاته ، وإلا فلا . وقيل : إن أمكنه الخروج منه : لم تصح فيه بحال ، وإن فات الوقت . وقيل يصح النفل . وذكر أبو الخطاب في بحث المسألة : أن النافلة لا تصح بالانفاق .

(١) هو في المقبرة معلل بأنه تعظيم للقبور وداع إلى دعائه وعبادته .

فهذه ثلاث طرق في النفل تقدم . نظيرها في الثوب المغصوب . وحيث قلنا « لا تصح في الموضع المغصوب » فهو من المفردات .

فائفة : لا بأس بالصلاة في أرض غيره أو مصلاه . بلا غصب ، بغير إذنه على الصحيح من المذهب . وقيل : لا تصح . وأطلقهما في الرايتين ، والحاوي . وقال ابن حامد : ويحتمل أن لا يصلى في كل أرض إلا بإذن صاحبها . ويحتمل أن يكون مراده عدم الصحة . ويحتمل أن يكون مراده الكراهة . فلهذا قال في الفروع : ولو صلى على أرض غيره أو مصلاه بلا غصب صح في الأصح . وقيل : حملها على الكراهة أولى . قال في الرايتين قلت : وحمل الوجهين على إرادة الكراهة وعدمها أولى . قال في الفروع ، وظاهر المسألة : أن الصلاة هنا أولى من الطريق . وأن الأرض المزدرة : كغيرها . قال : والمراد ولا ضرر ، ولو كانت لكافر . قال : ويتوجه احتمال لعدم رضاه بصلاة مسلم بأرضه .

قوله ﴿ وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا : حُكْمُ الْمُجْزَرَةِ وَالْمَزْبَلَةِ وَقَارِعَةِ الطَّرِيقِ وَأَسْطَحَتِهَا : كَذَلِكَ ﴾

يعنى كالمقبرة ونحوها . وهو المذهب . قال الشارح : أكثر أصحابنا على هذا . قال في الفروع : اختاره الأكثر . قال الزركشى : وألحق عامة الأصحاب بهذه المواضع : المجزرة . ومحجة الطريق . وجزم به في الوجيز ، والإفادات ، والمنور ، والمنتخب . وقدمه في الفروع ، والنظم ، والفائق . وهو من المفردات . وعنه تصح الصلاة في هذه الأمكنة ، وإن لم يصححها في غيرها ، ويحتمله كلام الخرقى . واختاره المصنف . وعنه تصح على أسطحها ، وإن لم يصححها في داخلها . واختاره المصنف ، والشارح . وقال أبو الوفا : سطح النهر لا تصح الصلاة عليه ، لأن الماء لا يصلى عليه . وهو رواية حكاهما المجد في شرحه . وقال غيره : هو كالطريق . قال المجد : والمشهور عنه المنع فيها . وعنه لا تصح الصلاة على أسطحها . وكرهها في رواية عبد الله وجعفر على نهر وساباط . وقال القاضي

- فيما تجرى فيه سفينة - كالطريق . وعلمه بأن الهواء تابع للقرار . واختار أبو المعالي وغيره : الصحة كالسفينة . قال أبو المعالي . ولو جمد الماء فكالطريق . وذكر بعضهم فيه الصحة .

قلت : وجزم به ابن تيميم ، فقال : لو جمد ماء النهر فصلى عليه : صح .
غنية : مفهوم كلام المصنف : أن الصلاة تصح في المدبغة . وهو صحيح .
 وهو ظاهر كلام أكثر الأصحاب . وقدمه في الفروع ، وابن تيميم ، والفايق . وقيل : هي كالجزرة . واختاره في الروضة . وجزم به في الإفادات . وقدمه في الرايتين .

فوائد

إمداها : «الجزرة» : ما أعد للذبح والنحر . و «المزبلة» ما أعد للنجاسة والكناسة والزبالة . وإن كانت طاهرة . و «قارعة الطريق» ما كثر سلوك السابلة فيها . سواء كان فيها سالك أو لا . دون ما علا عن جادة المارة يَمْنَةً ويسرة . نص عليه . وقيل : يصح فيه طولا ، إن لم يضر على الناس ، لا عرضاً . ولا بأس بالصلاة في طريق الأبيات القليلة .

الثانية : إن بنى المسجد بمقبرة : فالصلاة فيه كالصلاة في المقبرة . وإن حدثت القبور بعده حوله ، أو في قبلته ، فالصلاة فيه كالصلاة إلى المقبرة . على ما يأتي قريباً . هذا هو الصحيح من المذهب . قال في الفروع : ويتوجه تصح . يعنى مطلقاً ، وهو ظاهر كلام جماعة .

قلت : وهو الصواب . وقال الأمدى : لا فرق بين للمسجد القديم والحديث . وقال في الهدى : لو وضع القبر والمسجد معاً لم يحز . ولم يصح الوقف ولا الصلاة . وقال ابن عقيل في الفصول : إن بنى فيها مسجد ، بعد أن انقلبت أرضها بالدفن : لم تجز الصلاة فيه . لأنه بنى في أرض الظاهر نجاستها ^(١) . كالبقعة النجسة ، وإن

(١) ثبت في الصحيحين : أن الرسول صلى الله عليه وسلم بنى مسجده مكان مقبرة للمشركين ، بعد أن نبشت قبورها . فليس النهى لذلك . وإنما النهى لإفائها إلى الشرك

بنى في ساحة طاهرة ، وجعلت الساحة مقبرة جازت . لأنه في جوار مقبرة .
ولو حدث طريق بعد بناء مسجد على ساباط : صحت الصلاة فيه . على الصحيح
من المذهب . قدمه ابن تميم ، وغيره . وقيل : لا يصلى فيه . ذكره في التبصرة .
وأطلقهما في الرعاية الكبرى ، والفروع . وقال القاضى : قد يتوجه الكراهة فيه .

الثالثة : يستثنى من كلام المصنف وغيره ، ممن أطلق صلاة الجمعة ونحوها في
الطريق وحافتيها . فإنها تصح للضرورة . نص عليه . وكذا تصح على الرحلة في
الطريق . وقطع به المصنف في المغنى ، والشارح ، والمجد في شرحه ، وصاحب
الحاوى الكبير ، والفروع ، وغيرهم : تصح صلاة الجمعة والجنائز والأعياد ونحوها
بحيث يضطرون إلى الصلاة في الطرقات . وقال في الرعاية الكبرى : تصح صلاة
الجمعة . وقيل : صلاة العيد والجنائز والكسوفين . وقيل : والاستسقاء في كل
طريق . وقال في الصغرى : تصح صلاة الجمعة - وقيل : العيد والجنائز - في
طريق ، وموضع غصب . وقال ابن منجا في شرحه : نص أحمد على صحة الجمعة
في الموضع المغصوب . وخص كلام المصنف به . وهو ظاهر ما قدمه في الفروع في
باب الإمامة بعد إمامة الفاسق . ويأتى هناك أيضاً بأتم من هذا .

الرابعة : من تعذر عليه فعل الصلاة في غير هذه الأمكنة : صلى فيها . وفي
الاعادة روايتان . وأطلقهما في الفروع ، ومختصر ابن تميم .

قلت : الصواب عدم الاعادة . وجزم به في الحاوى الصغير . وقد تقدم نظير
ذلك متفرقا ، كمن صلى في موضع نجس لا يمكنه الخروج منه ونحوه .

قلت : قواعد المذهب : تقتضى أنه يعيد . لأن النهى عنها لا يعقل معناه .
وقال بعض الأصحاب : إن عجز عن مفارقة الغصب صلى ، ولا إعادة ، رواية واحدة .

قوله ﴿ وَتَصِحُّ الصَّلَاةُ إِلَيْهَا ﴾

هذا المذهب مطلقا مع الكراهة . نص عليه في رواية أبى طالب وغيره . وعليه

الجمهور . وجزم به في الوجيز ، والإفادات . وقدمه في الهداية ، والمستوعب ،
والخلاصة ، والتلخيص ، والفروع ، وابن تيميم ، والحاويين ، والفائق ، وإدراك
الغاية ، وغيرهم . وقيل : لاتصح إليها مطلقاً . وقيل : لاتصح الصلاة إلى المقبرة
فقط . واختاره المصنف ، والمجد ، وصاحب النظم ، والفائق . وقال في الفروع :
وهو أظهر . وعنه لاتصح إلى المقبرة والحش . اختاره ابن حامد ، والشيخ تقي الدين .
وجزم به في المنور . وقيل : لاتصح إلى المقبرة ، والحش ، والحمام . وعنه لا يصلى إلى
قبر أو حش أو حمام أو طريق . قاله ابن تيميم . قال أبو بكر : فإن فعل ففى الإعادة
قولان . قال القاضي : ويقاس على ذلك سائر مواضع النهى إذا صلى إليها إلا الكعبة
نفيه : محل الخلاف : إذا لم يكن حائل . فإن كان بين المصلى وبين ذلك
حائل ، ولو كؤخرة الرحل صحت الصلاة على الصحيح من المذهب ^(١) . قدمه في
الفروع وغيره . وجزم به في الفائق وغيره . قال في الفروع : وظاهره أنه ليس
كسنة صلاة ، حتى يكفي الخط . بل كسنة المتخلى . قال : ويتوجه أن مرادهم
لا يضر بعد كثير عرفاً ، كما لا أثر له في مار أمام المصلى . وعنه لا يكفي حائط
المسجد . نص عليه . وجزم به المجد ، وابن تيميم ، والناظم ، وغيرهم . وقدمه في
الراغبين ، والحاويين ، وغيرهم . لكرهية السلف الصلاة في مسجد في قبلته حش
وتأول ابن عقيل النص على سرية النجاسة تحت مقام المصلى ، واستحسنه صاحب
التلخيص . وعن أحمد نحوه . قال ابن عقيل : يبين صحة تأويل لو كان الحائل
كأخرة الرحل : لم تبطل الصلاة بمرور الكلب . ولو كانت النجاسة في القبلة كهي
تحت القدم لبطلت . لأن نجاسة الكلب آكد من نجاسة الخلاء ، لغسلها بالتراب
قال في الفروع : فيلزمه أن يقول بالخط هنا . ولا وجه له . وعدمه يدل على الفرق .

(١) الواضح من النصوص الصحيحة في الكتاب والسنة : أن العلة في النهى عن اتخاذ
المساجد على القبور ولعن ، و متخذتها : أن النهى شامل لكل قبر . وبالأخص قبور
الأنبياء والصالحين . وأنه مهما اتخذت حوائل من جدر أو نصب أو نحوها لا يبيح الصلاة

فائدة : لو غيرت مواضع النهى بما يزيل اسمها ، كجعل الحمام داراً ، ونش
المقبرة ، ونحو ذلك : صحت الصلاة فيها ، على الصحيح من المذهب . وحكى قولاً :
لا تصح الصلاة .

قلت : وهو بعيد جداً .

فوائد : تصح الصلاة في أرض السباخ ، على الصحيح من المذهب . نص
عليه . قال في الرعاية : مع الكراهة . وعنه لا تصح . قال في الرعاية : إن كانت
رطبة . ثم قال : قلت مع ظن نجاستها . وعنه الوقف .

وتكره في أرض الخسف . نص عليه ، وتكره في مقصورة تحمى . نص عليه .
وقيل : أولاً ، إن قطعت الصفوف . وأطلقهما في الرعاية .

وتكره في الرحى . وعليها ذكره الآمدى ، وابن حمدان ، وابن تيم ، وصاحب
الحاوى وغيرهم . وسئل الإمام أحمد . فقال : ما سمعت في الرحى شيئاً .

وله دخول بيعة وكنيسة والصلاة فيهما ، من غير كراهة ، على الصحيح من
المذهب . وعنه تكره . وعنه : مع صور . وظاهر كلام جماعة : يحرم دخوله معها .
وقال الشيخ تقي الدين : وإنها كالمسجد على القبر . وقال : وليست ملكاً لأحد .
وليس لهم منع من يعبد الله . لأننا صالحناهم عليه . نقله في الفروع في الولاية .

قوله ﴿ وَلَا تَصِحُّ الْفَرِيضَةُ فِي السَّكَنِ ﴾ . وَلَا عَلَى ظَهَرِهَا .

هذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به كثير منهم . وهو من
المفردات . وعنه تصح . واختارها الآجرى ، وصاحب الفائق .

فائدته

إبراهيم : لو نذر الصلاة فيها : صحت من غير نزاع أعلمه ، إلا توجيهاً لصاحب
الفروع بعدم الصحة من قول ذكره القاضى فيمن نذر الصلاة على الراحلة : لا تصح
الثانية : لو وقف على منتهى البيت ، بحيث إنه لم يبق وراءه منه شيء ، أو

صلى خارجه لكن سجد فيه : صحت صلاة الفريضة والحالة هذه ، على الصحيح من المذهب . نص عليه . وجزم به في الحرر . وقدمه في الفروع ، والمجد في شرحه ، والحاوى . وقيل : لا تصح . وهو ظاهر كلام المصنف هنا . وإليه ميل المجد في شرحه ، وصاحب الحاوى . وأطلقهما في المختصر « وابن تيم ، والرعاية .

قوله ﴿ وَتَصَحُّ النَّافِلَةُ إِذَا كَانَ بَيْنَ يَدَيْهِ شَيْءٌ مِنْهَا ﴾ .

الصحيح من المذهب : صحة صلاة النافلة فيها وعليها ، بشرطه مطلقاً . وعليه جماهير الأصحاب . وعنه لا تصح مطلقاً .

قلت : وهو بعيد . وعنه إن جهل النهى صحت ، وإلا لم تصح . وقيل : لا تصح فيها إن نُقِضَ البناء وصلى إلى موضعه . وقيل : لا يصح النفل فوقها . ويصح فيها . وهو ظاهر كلام ابن حامد . وصححه في الرعايتين .

ولا يصح نفل فوقها في الأصح . ويصح فيها في الأصح . وهو ظاهر كلامه في الخلاصة . فإنه قال : ويصلى النافلة في الكعبة ، وكذا في المنور .

تفصيل : ظاهر قوله « إذا كان بين يديه شيء منها » أنه ولو لم يكن بين يديه شاخص منها : أنها تصح . واعلم أنه إذا كان بين يديه شاخص منها : صحت صلاته . والشاخص كالبناء ، والباب المغلق ، أو المفتوح ، أو عتبة المرتفعة . وقال أبو الحسن الآمدي : لا يجوز أن يصلى إلى الباب إذا كان مفتوحاً .

وإن لم يكن بين يديه شاخص منها فتارة يبقى بين يديه شيء من البيت إذا سجد ، وتارة لا يبقى شيء ، بل يكون سجوده على منتهاه . فإن كان سجوده على منتهى البيت ، بحيث إنه لم يبق منه شيء : فهذا لا تصح صلاته قولاً واحداً ، بل هو إجماع .

وإن كان بين يديه شيء منها إذا سجد ، ولكن ما تم شاخص . فظاهر كلام المصنف هنا الصحة . وهو أحد الروايتين في الفروع ، والوجهين لأكثرهم . وعبارته

في الهداية ، والكافي ، وغيرها كذلك . وهو ظاهر ما قدمه في الرعاية الصغرى . واختاره المصنف في المغنى ، والمجد في شرحه ، وابن تيميم ، وصاحب الحاوى الكبير ، والفائق . وهو المذهب على ما أسلفناه في الخطبة .

والرواية الثانية : لا تصح الصلاة إذا لم يكن بين يديه شاخص . وعليه جماهير الأصحاب . قال في المغنى ، والشرح : فإن لم يكن بين يديه شاخص ، أو كان بين يديه آجر معبأ غير مبني ، أو خشب غير مسمور فيها . فقال أصحابنا : لا تصح صلاته . قال المجد في شرحه ، وصاحب الحاوى : اختاره القاضى . وهو ظاهر كلامه في تذكرة ابن عبدوس ، والمنور . فإنه قال « ويصح النفل في الكعبة إلى شاخص منها » وهو ظاهر كلامه في الوجيز . فإنه قال « وتصح النافلة باستقبال متصل بها » وأطلقهما في الفروع ، والمجد ، والتلخيص ، والرعاية الكبرى . وابن تيميم .

فوائد

الأولى : لا اعتبار بالآجر المعبأ من غير بناء . ولا الخشب غير المسمور ، ونحو ذلك . ولا يكون ذلك سترة . قاله الأصحاب . قال الشيخ تقي الدين : ويتوجه أن يكتفى بذلك بما يكون سترة في الصلاة . لأنه شيء شاخص .

الثانية : إذا قلنا « تصح الصلاة في الكعبة » فالصحيح من المذهب : أنه يستحب . وعليه أكثر الأصحاب . وعنه لا يستحب . وقال القاضى : تكره الصلاة في الكعبة وعليها . ونقله ابن تيميم . ونقل الأثرم : يصلى فيه إذا دخله وجاهه كذا فعل النبي صلى الله عليه وسلم . ولا يصلى حيث شاء . ونقل أبو طالب : يقوم كما قام النبي صلى الله عليه وسلم بين الاسطوانتين .

الثالثة : لو نقض بناء الكعبة . أو خربت . والعياذ بالله تعالى . صلى إلى موضعها

دون أنقاضها . وتقدم في النفل وجه بعدم الصحة فيها لحال نقضها . وإن صححناه ، ولو كان البناء باقياً . وأما التوجه إلى الحِجْر : فيأتي في أثناء الباب الذي بعد هذا .

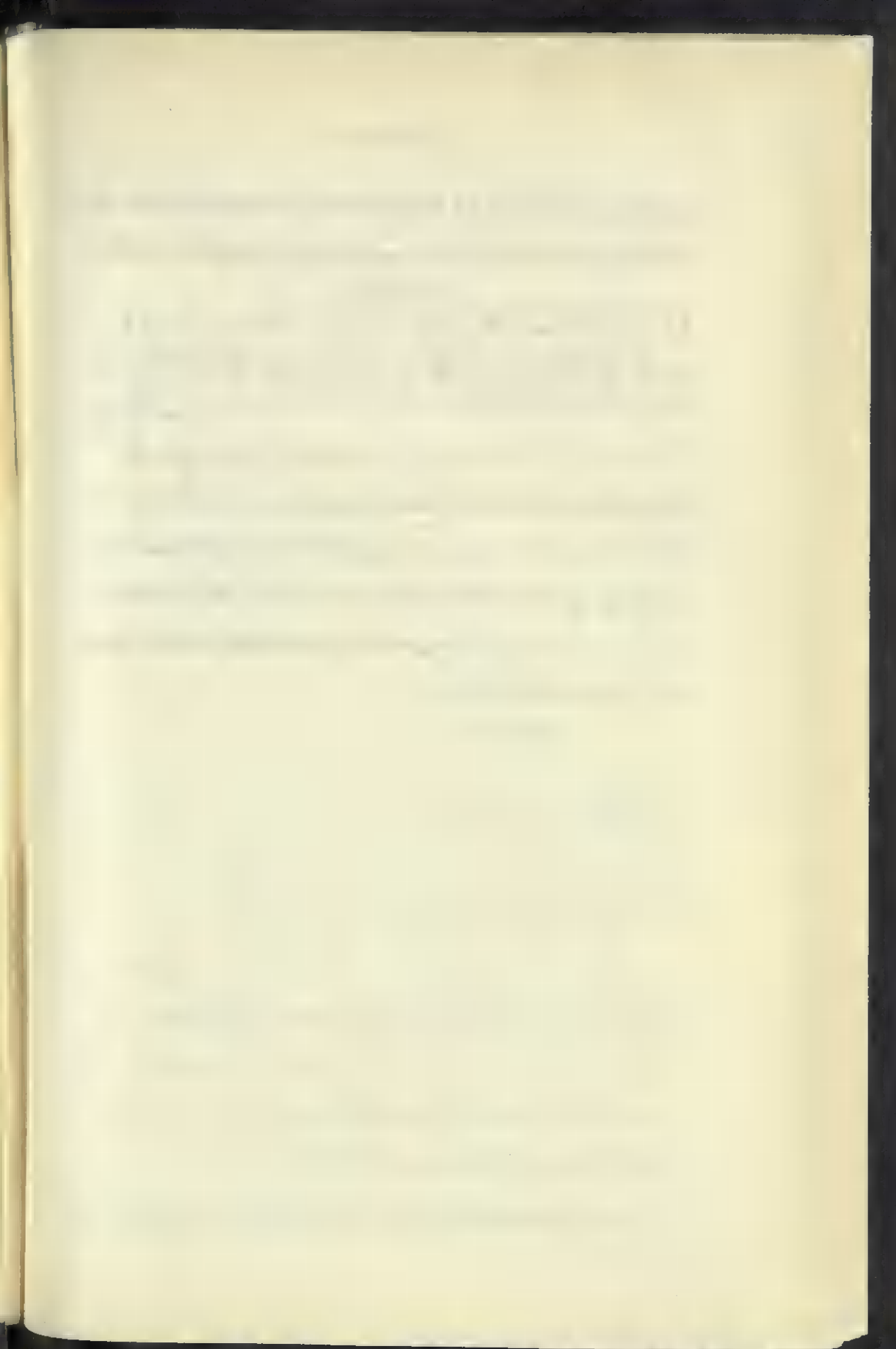
وإلى هنا نقف بالجزء الأول . وقد تم طبعه بمطبعة السنة المحمدية في غرة ذى الحجة الحرام آخر شهور سنة ١٣٧٤ من هجرة خاتم المرسلين صلى الله عليه وعلى آله وسلم .

وقد صحح على أقصى ما تبلغه طاقة الحريص .
والله المستول « أن يوفق ويعين على طبع الجزء الثاني الذي سيكون أوله » باب استقبال القبلة ■ إن شاء الله تعالى .

والحمد لله أولاً وآخراً . وأفضل صلواته وتحياته المباركات على خير خلقه ،
وصفوة رسله إمام المهتدين محمد وعلى آله أجمعين .

وكتبه فقير عفو الله ورحمته

محمد مدينى



فهرست

الجزء الثاني من الإنصاف

- | | |
|--|---|
| » لو كان البصير محبوساً لا يجد من
يخبره الخ | ٣ باب استقبال القبلة |
| » فإن لم يجد الأعمى من يقلده صلى .
وفي الإعادة وجهان | » الشرط الخامس لصحة الصلاة الخ |
| ١٧ ومن صلى بالاجتهاد ، ثم علم أنه
أخطأ | » صلاة النافلة على الراحلة في السفر |
| ١٨ فإن تغير اجتهاده عمل بالثاني | ٤ جواز ترك الاستقبال في التنفل للماشي |
| ١٩ باب النية | ٥ لا يجوز النفل على الراحلة لراكب
التعاسيف |
| » يجب أن ينوي الصلاة بعينها | » افتتاح الصلاة إلى القبلة |
| ٢٠ هل يشترط نية القضاء في الفائتة ،
ونية الفرضية في الفرض ؟ | ٨ الفرض في القبلة : إصابة العين |
| ٢١ لو نوى من عليه ظهر فائتتان الخ
» لو ظن أن عليه ظهراً فائتة قضاها الخ | ١٠ ليس المراد بالبعد مسافة القصر الخ |
| » لو نوى ظهر اليوم في وقتها الخ
» يصح القضاء بنية الأداء وعكسه | » فإن أمكنه ذلك بخبر ثقة عن يقين الخ |
| ٢٢ اشتراط نية الأداء للحاضرة الخ
» لا يشترط في النية إضافة الفعل إلى الله | ١١ الاستدلال بمحاريب المسلمين |
| ٢٣ فإن تقدمت قبل ذلك بالزمن اليسير
» يشترط لصحة تقدمها الخ | ١٢ فإن اشتبهت عليه القبلة في السفر الخ |
| ٢٤ تصح نية الفرض من القاعد الخ
» فإن قطعها في أثنائها الخ | » الاستدلال بالقطب |
| » لو عزم على فسخاها فهو كما لو تردد الخ
٢٦ فإن أحرم بفرض ، فإن قبل وقته | » الرياح التي يستدل بها |
| » لو أحرم بفائتة فلم تكن عليه الخ | ١٣ الاستدلال بالأنهار الكبار |
| | » يستحب أن يتعلم أدلة القبلة والوقت |
| | ١٤ إذا اختلف اجتهاد رجلين لم يتبع
أحدهما صاحبه |
| | » لو اتفق اجتهادهما فاقم أحدهما بالآخر |
| | » لو اجتهد أحدهما ولم يجتهد الآخر |
| | ١٥ يتبع الجاهل والأعمى أو ثقهما |
| | » متى أمكن الأعمى الاجتهاد |
| | » إذا صلى البصير في حضر فأخطأ الخ |
| | ١٦ مكة والمدينة كغيرهما الخ |

- ٢٦ إن أحرم به في وقته ، ثم قلبه
تقلاً جاز
- ٢٧ إذا بطل الفرض الذي انتقل منه الخ
» من شرط الجماعة : أن ينوى الإمام
والمأموم حالهما
- ٢٨ لو اعتقد كل واحد منهما أنه إمام
الآخر أو مأمومه
- » لو شك في كونه إماماً أو مأموماً الخ
٢٩ فإن أحرم منفرداً ثم نوى الائتمام الخ
» وإن نوى الإمامة صح في النفل الخ
- ٣٠ لو نوى الإمامة ظاناً بحضور مأموم
» إذا بطلت صلاة المأموم الخ
- ٣١ العذر : مثل تطويل إمامه الخ
- ٣٢ متى زال العذر فله الدخول مع الإمام
» إن نوى الإمامة لاستخلاف الإمام له
- ٣٣ المذهب المنصوص : له أن يستخلف
مسبقاً . الخ
- ٣٥ يبني الخليفة على صلاة الإمام الخ
» من استخلف فيما لا يعتد له به
- » لو أدى الإمام جزءاً من صلاته بعد حدثه
» لو لم يستخلف الإمام وصلوا وحدانا
- ٣٦ من حصل له مرض أو خوف الخ
» إن سبق اثنان فائتم أحدهما بصاحبه
في قضاء ما فاتهما
- » لو أم مقيم مثله إذا سلم إمام مسافر
» لا يجوز ائتمام مسبوق بمسبوق في الجمعة
- ٣٧ إن أحرم إماماً لغية إمام الحى الخ
- ٣٨ باب صفة الصلاة
- ٣٨ متى يقوم إلى الصلاة ؟
- ٣٩ تسوية الصفوف وحرصها الخ
- ٤٠ إذا مشى إلى الصف الأول وفاتته
ركعة الخ
- » الصف الأول ويعين كل صف
- ٤١ تأخير المفضل
- » الصف الأول الخ
- » ليس بعد الإقامة دعاء مسنون
- » مفتاحها « الله أكبر »
- ٤٢ شرط الإتيان بقول « الله أكبر » الخ
» لو زاد على التكبير
- » فإن لم يحسن التكبير لزمه تعلمه
- » فإن خشي فوات الوقت كبر بلفظه
- ٤٣ لو كان آخرس ونحوه كبر بقلبه
» من عجز عن التعلم بالعربية في كل
ذكر مفروض الخ
- ٤٤ الجهر والإسرار بالتكبير والقراءة
» رفع اليدين مع ابتداء التكبير .
وكيفية مد اليدين
- ٤٥ رفع اليدين إشارة إلى رفع الحجاب
بينه وبين ربه
- ٤٦ يضع كف يده اليمنى على كوع
اليسرى الخ
- ٤٧ الاستفتاح والتعوذ والبسملة
- ٤٨ يحرر في غير الصلاة في الجهر بها
» ثم يقرأ الفاتحة الخ
- ٥٠ « آمين » يجهر الإمام والمأموم بها
- ٥١ فإن لم يحسن الفاتحة وضاق الوقت الخ

- ٥٢ لو كان يحسن آية من الفاتحة أو بعض آية من غيرها
- ٥٣ فإن لم يحسن شيئاً من القرآن الخ
- ٥٦ لو خالف ذلك بلا عذر
- » المأموم لا يجهر بالقراءة
- » يخير المنفرد والقائم لقضاء مافاته
- » لا تجهر المرأة
- ٥٨ أقوال الأئمة في جواز القراءة بالقراءات وغيرها الخ
- ٥٩ تكبير الحفض والرفع والنهوض
- ٦٢ قول « ربنا ولك الحمد »
- » قول « ملء السماء وملء الأرض »
- ٦٣ لو رفع رأسه من الركوع فغطس فحمد الله الخ
- ٦٣ قول الإمام أحمد : إذا رفع رأسه من الركوع الخ
- ٦٤ فإن كان مأموماً لم يزد على « ربنا ولك الحمد »
- » يزيد على « ماشئت من شيء بعد » الخ
- » محل قول « ربنا ولك الحمد » في حق الإمام والمنفرد .
- ٦٥ فائدة : حيث استحب رفع اليدين الخ
- » لو سجد على ظهر القدم الخ
- » يستحب ضم أصابع يديه في السجود
- ٦٦ لو سقط إلى الأرض من قيام أو ركوع الخ
- » السجود على هذه الأعضاء الخ
- ٦٧ يجزىء السجود على بعض العضو
- ٦٧ لو عجز عن السجود بالجبهة أو ما أمكنه الخ
- ٦٨ لا يجب عليه مباشرة المصلي بغير الجبهة
- ٦٩ محل الخلاف فيما تقدم إذا لم يكن عذر
- » يحافى عضديه عن جنبه وبطنه عن خضيه الخ
- ٧٠ لو سجد على حشيش أو قطن الخ
- ٧١ لا تكره الزيادة على « رب اغفر لي » الخ
- ٧٢ يجلس على قدميه وأُليته
- » إذا جلس للاستراحة فيقوم بالتكبير الخ
- ٧٣ ليست جلسة الاستراحة من الركعة الأولى
- » الثانية كالأولى إلا في تكبيرة الإحرام
- » في الاستعاذة روايتان
- ٧٤ استثنى أبو الخطاب النية
- ٧٥ ثم يجلس مفترشاً
- » يضع يده اليمنى على خضيه اليمنى الخ
- » ويشير بالسبابة في تشهده مراراً
- ٧٦ لا يحرك إصبعه حالة الإشارة
- » يشير بالسبابة طول الصلاة
- » لا يزيد على التشهد الأول
- ٧٧ التسمية في أول التشهد
- ٧٨ الأفضل ترتيب الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم الخ
- ٧٩ لو أبدل « آل » بأهل في الصلاة الخ
- » « آله » أتباعه على دينه الخ
- ٨٠ تجوز الصلاة على غير الأنبياء منفرداً الخ

- ٨٠ تستحب الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في غير الصلاة وتناكده كثيراً عند ذكره
- ٨١ يستحب أن يتعوذ من عذاب جهنم الخ
» إن دعا بغير ماورد في الأخبار
- ٨٢ جواز الدعاء في الصلاة لشخص معين
» محل الخلاف إذا لم يأت في الدعاء بكاف الخطاب
» ثم يسلم عن يمينه
- ٨٣ الجهر والاسرار بالسلام
- ٨٤ أقوال العلماء في قوله «ورحمة الله»
- ٨٥ تنكيس السلام وتكبيره والكلام عليه
» الخروج من الصلاة بغير نية
- ٨٨ إذا فرغ من التشهد الأول نهض مكبراً الخ
» في صلاة النفل في الثلاثة والرابعة
- ٨٩ التورك والجلوس في التشهد الخ
- ٩٠ المرأة كالرجل في الركوع والسجود وتجلس متربعة الخ
» الحثي المشكل كالمرأة
- ٩١ الالتفات في الصلاة ورفع بصره إلى السماء والإبقاء في الجلوس
- ٩٣ دفع المار بين يديه
- ٩٤ يحرم المرور بين المصلي وسترته ولو كان بعيداً عنها الخ
- ٩٥ عدو الآي والتسييح بأصابعه
- ٩٨ قتل الحية والعقرب والقملة الخ
- ٩٧ قصة ذي اليمين : في حديث النبي صلى الله عليه وسلم « مشى وتكلم ودخل منزله »
- » إبطال الفعل للصلاة إذا لم تكن ضرورة
- ٩٨ إشارة الأخرس كالعمل
- ٩٩ الجمع بين سور في الفرض الخ
- ١٠٢ التخاطب بشيء من القرآن
» البصاق في المسجد وغير المسجد
- ١٠٦ بطلان الصلاة بمرور الكلب الأسود
- ١٠٩ جواز نظر المصلي في المصحف
- ١١١ أركان الصلاة اثناعشر
- ١١٢ هل الفاتحة ركن في كل ركعة؟ الخ
- ١١٣ التشهد الأخير والجلوس له وفيه أقوال
- ١١٤ جمهور الأصحاب عد الترتيب من الأركان
- ١١٥ التحيات لله إلى آخره من الواجب المجزئ من التشهد الأخير
- ١١٦ الصلاة على رسول الله واجبة في التشهد الأخير
- ١١٧ التسليمة الثانية وفيها روايات
- ١٢٣ باب سجود السهو
» المشروع للسهو في زيادة ونقص الخ
- ١٢٩ العمل الكثير من غير جنس الصلاة يبطلها
- ١٣٤ التكلم في صلب الصلاة يبطلها

- ١٨٧ صلاة القاعد على النصف من صلاة القائم
١٨٨ القيام إذا ابتدأ الصلاة جالساً وعكسه
١٨٩ صلاة التطوع سرّاً
١٩٠ صلاة الضحى
١٩١ استحباب المداومة على فعلها
١٩٢ صحة صلاة التطوع بركعة
١٩٣ سجود التلاوة سنة
١٩٥ السجود في صلاة لقراءة غير إمامه
١٩٦ عدد السجودات في القرآن
١٩٨ إن سجد في الصلاة رفع يديه
١٩٩ هل للإمام السجود في صلاة لا يجهر فيها ؟
٢٠٠ سجود الشكر
٢٠٤ صلاة النذر
٢٠٧ التطوع بغيرها في الأوقات الخمسة الخ
٢٠٩ الصلاة عقب الوضوء
٢١٠ باب صلاة الجماعة
» الجماعة في الصلوات الخمس واجبة على الرجال
٢١١ لو صلى منفرداً صحت صلاته
٢١٢ للنساء صلاة الجماعة
٢١٣ تنعقد الجماعة باثنين
٢١٦ كثرة الجمع أفضل من فضيلة أول الوقت
٢١٧ يحرم أن يؤم قبل إمامه
٢١٨ يكره قصد المساجد لإعادة الجماعة

- ١٩١ باب صلاة التطوع
١٦٢ النفقة في الجهاد أفضل من النفقة في غيرها
» الرحلة لسماع الحديث أفضل من الغزو
١٦٢ أكدها : صلاة الكسوف والاستسقاء
١٦٦ الوتر على الراحلة
١٦٩ إن أوتر بخمس لم يجلس إلا في آخرهن
١٧٠ أدنى الوتر ثلاث بتسليمتين
١٧١ القنوت
» الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعد الدعاء
١٧٣ مسح وجهه بيديه إذا دعا
١٧٤ لا يقنت في غير الوتر
» قنوت الإمام إذا نزل بالمسلمين نازلة
١٧٦ يستحب تخفيف سنة الفجر
١٧٧ فعل الرواتب في البيت أفضل
١٧٨ قضاء الرواتب
١٧٩ يكره ترك السنن الرواتب
١٨٠ التراويح ، وعدد ركعاتها
١٨١ النية في أول كل تسليمة
١٨٢ الدعاء بعد التراويح
١٨٣ يكره التطوع بين التراويح
١٨٤ يسلم من كل ركعتين
١٨٥ صلاة الليل أفضل

- ٢١٩ لو أدرك ركعتين من الرابعة العادة
٢٢٠ إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة
٢٢١ الشروع في النافلة بالمسجد أو خارجه .
٢٢٢ قيام السبوق قبل سلام إمامه من الثانية
٢٢٣ من أدرك الركوع أدرك الركعة
٢٢٤ الخلاف في نية تكبيرة الإحرام
٢٢٥ إذا أدرك الإمام في غير الركوع استحبه له الدخول
» التعوذ في كل ركعة
» الجهر والإخفات في القراءة الخ
٢٢٦ قراءة السورة في كل ركعة
٢٢٧ تطويل الركعة الأولى وترتيب السورتين في الركعتين
٢٢٨ قراءة المأموم ، والخلاف بين السرية والجهرية
٢٢٩ نيابة الإمام عن المأموم في قراءة الفاتحة وسجود السهو وغير ذلك
٢٣٠ للمأموم أن يقرأ في مكنتات الإمام
٢٣١ للمأموم إذا لم يسمع الإمام أن يقرأ بعده
٢٣٢ هل يستفتح المأموم ويستعيد فيما يجهر فيه الإمام ؟
٢٣٤ قراءة المأموم وقت مخافة إمامه
٢٣٤ يحرم ركوع المأموم أو سجوده قبل إمامه عمداً
- ٢٣٩ للإمام تخفيف الصلاة مع إتمامها
٢٤٠ تطويل الركعة الأولى
» انتظار داخل وهو في الركوع
٢٤٢ كراهة منع المرأة من المسجد إذا استأذنت ، وبيتها خير لها خشية الفتنة .
٢٤٣ كراهة تطيب المرأة إذا أرادت حضور المسجد وغيره
٢٤٤ السنة أن يؤم القوم أقرؤهم . ثم أقمهم الخ
٢٥٠ إذا أتم الإمام المسافر الصلاة صحت صلاة المأموم المقيم
٢٥٢ كراهة إمامة المفضول بدون إذن الفاضل .
٢٥٤ صحة إمامة العدل إذا كان نائباً لفاسق
٢٥٥ حكم من صلى الجمعة ونحوها في بقعة غضب
٢٥٧ إمامة أقطع الدين
٢٥٨ حكم مقطوع الرجلين أو أحدهما أو أحد الدين .
» لاتصح الصلاة خلف كافر
٢٥٩ حكم من قال بعد سلامه من الصلاة ١ هو كافر
٢٥٩ صحة إمامة الأخرس
٢٦١ هل يصلي المأموم جالساً وراء الإمام القاعد
٢٦٢ إذا ترك الإمام ركناً أو شرطاً عنده . لزوم المأموم الإعادة

- ٢٩٩ ويكره للإمام إطالة القعود بعد الصلاة مستقبل القبلة
 » لو صلت امرأة بنساء قامت وسطهن
 » لو أمت امرأة واحدة لم يصح وقوف واحدة منهن خلفها منفردة
 ٣٠٠ عذر للمريض في ترك الجمعة
 ٣٠٣ فضل من قدر أن يذهب في المطر
 ٣٠٥ **باب صلاة أهل الأعذار**
 » للمريض أن يصلي قائماً أو قاعداً
 ٣٠٦ الصلاة على جنبه الأيمن
 ٣٠٧ إن صلى على ظهره ، ورجلاه إلى القبلة . صحت صلاته
 ٣٠٨ لو سجد قدر ما أمكنه على شيء رفعه .
 ٣٠٩ لو قدر على الصلاة قائماً منفرداً وجالساً في الجماعة خير
 ٣١١ يشترط لقبول قول الطيب أن يكون عن يقين
 » الصلاة في السفينة قاعداً للقادر على القيام
 » صلاة الفرض على الراحلة
 ٣١٤ قصر الصلاة في السفر
 ٣١٥ يجوز الترخّص للزاني ولقاطع الطريق إذا غُرب وشرّد
 ٣١٥ جواز القصر والترخيص للمسافر مكرها
 ٣١٦ تقصر الزوجة والعبد تبعاً للزوج والسيد في نيته وسفره

- ٢٦٣ لاتصح إمامة المرأة للرجل
 ٢٦٥ لاتصح إمامة الخنثى للرجال ولا للخنثى .
 ٢٦٦ إعادة الصلاة خلف من يعلمه خنثى ، ثم بان بعد الصلاة رجلاً ، ولا إمامة الصبي البالغ إلا في النفل
 ٢٧٠ من لا يحسن الفاتحة أو يدغم حرفاً لا يدغم الخ
 ٢٧٢ إمامة اللحن والفأفأ والتمام ومن لا يفصح ببعض الحروف
 ٢٧٣ يكره للإمام أن يؤم نساء أجنب لا رجل معهن
 ٢٧٤ لأبأس بإمامة ولد الزنى والجندي
 ٢٧٦ لا يؤم عادم الماء والتراب للتطهر بأحدهما . ويأتى المتوضئ بالمسح
 » ائتمام المفترض بالمتنفل
 ٢٨٠ الوقوف خلف الإمام
 ٢٨١ وقوف الواحد عن يمين الإمام
 ٢٨٢ فإن وقف عن يساره لم تصح
 ٢٨٣ لو كان الإمام عرياناً والمأموم امرأة تقف خلفه
 » لو أم رجل خنثى صح
 ٢٨٣ تقديم الرجال ، ثم الصبيان ، ثم الخنثى ، ثم النساء في الصلاة
 ٢٩٧ لأبأس للإمام بالعلو اليسير
 » لو ساوى الإمام بعض المأموين
 ٢٩٨ يكره للإمام أن يصلي في طاق القبلة
 » يباح اتخاذ المحراب

٣٧٨ من شرطها : قرية يستوطنها
أربعون الخ

٣٨٠ من أدرك مع الإمام ركعة أتمها
جمعة

٣٨٦ من شرطها : أن يتقدمها خطبتان

٣٨٧ شروط الخطبة

» الصلاة والسلام على رسول الله
(ص) وقراءة آية عند الخطبة

٣٨٨ جواز ما يفيد مقصود الخطبة من
قراءة آية الخ

٣٨٩ وجوب الثناء على الله تعالى

٣٩٠ القدر الواجب من الخطبة وحضور
العدد المشترك

٣٩٢ يشترط لها الطهارة الكبرى دون
الصغرى

٣٩٣ حكم ستر العورة وإزالة النجاسة الخ

٣٩٥ ومن سنها : أن يخطب على منبر
أو موضع عال

» ويسلم على المأمومين إذا أقبل عليهم

٣٩٦ الجلوس إلى فراغ الأذان

٣٩٧ الجلوس بين الخطبتين

» يخطب قائماً

٤٠٣ إذا وقع العيد يوم الجمعة فاجترأ بالعيد

٤٠٥ أقل السنة بعد الجمعة

٤٠٧ يستحب أن يغتسل للجمعة

٤٠٨ الدنو من الإمام والاشتغال بالقراءة

والذكر والدعاء

٣١٦ يقصر من حبس ظمأ ، أو حبسه
مرض ، أو مطر ونحوه

٣١٧ لا يترخص من قصد مشهداً أو
مسجداً ، غير المساجد الثلاثة ، أو
قصد قبراً

٣٢١ البروز بمكان لقصد الاجتماع ، ثم
بعد اجتماعهم ينشئون السفر من
ذلك المكان . فلا قصر حتى يفارقوه

٣٢٢ إذا دخل وقت الصلاة على مقيم
ثم سافر : أتمها

٣٢٣ لا تتعقد صلاة من نوى القصر
خلف مقيم عالماً

٣٤٧ فصل في صلاة الخوف

٣٤٨ إذا كان العدو في غير جهة القبلة
جعل طائفة حذاء العدو

٣٦٤ باب صلاة الجمعة

» الجمعة أفضل من الظهر

٣٦٥ صلاة الجمعة واجبة على كل مسلم
مكلف

» ولا تجب على غير مستوطن

٣٦٧ الخلاف في التقدير بالفرسخ

٣٦٨ ولا تجب على مسافر

٣٦٩ وتجب على العبد بإذن سيده

٣٧٠ هل تجب على المرأة ؟

٣٧٢ من لا تجب عليه الجمعة يصلى

الظهر بعد صلاة الإمام

٣٧٥ شروط صحة الجمعة

٤٢٠ باب صلاة العيدين

» هي فرض على الكفاية

٤٢٣ ذهابه في طريق ورجوعه في أخرى

٤٢٤ يشترط في العيدين : الاستيطان

وإذن الإمام. والعدد المشترك للجمعة

» وجوب صلاة العيد بدون العدد

المشترط للجمعة

٤٢٦ وتسبب في الصحراء

» وتكره في الجامع إلا من عذر

٤٢٧ يباح للنساء حضورها

» كيفية الصلاة

٤٢٨ الذكر بعد التكبيرة الأخيرة

٤٢٩ خطبة العيدين كخطبة الجمعة الخ

٤٣٠ الجلوس عند صعود المنبر ليسترخ

٤٣١ التكبيرات في الخطبة

» التكبيرات انزوائد في الصلاة

والله ذكر بينهما سنة

» الخطبتان من شرط صلاة العيد

٤٣١ كراهة التنفل قبل صلاة العيد

وبعدها في موضعها

٤٣٢ صلاة تحية المسجد

» ومن كبر قبل سلام الإمام صلى

ما فاته على صفته

٤٣٣ يستحب أن يقضيها إن فاتته الصلاة

٤٣٤ يسن التكبير في ليلتي العيدين

٤٣٥ لا يسن التكبير عقب المكتوبات

الثلاث في ليلة عيد الفطر

٤٣٥ الجهر بالتكبير في الخروج إلى

المصلى في عيد الفطر

» رفع الصوت بالتكبير

» التكبير في ليلة الفطر آكد من

التكبير في ليلة الأضحى

٤٣٦ يكبر في الأضحية عقب كل فريضة

» المحرم يكبر من صلاة الظهر يوم

النحر

٤٣٧ إذا سلم الإمام من الصلاة يكبر وهو

مستقبل القبلة

» لو قضى صلاة مكتوبة في أيام

التكبير ، والمقضية من غير أيام

التكبير ، كبر لها .

٤٣٨ تكبير المرأة كالرجل

» قضاء التكبير إذا نسيه

٤٣٩ إذا أحدث أو خرج من المسجد

لم يكبر

» يكبر المأموم إذا نسيه الإمام .

ويكبر المسبوق إذا كمل وسلم

٤٤٠ التكبير عقب صلاة العيدين

٤٤١ صفة التكبير شفعا الخ

» باب صلاة الكسوف

٤٤٢ فزع الناس إلى الصلاة جماعة

وفرادى إذا كسفت الشمس أو القمر

» النداء لها « الصلاة جامعة »

٤٤٣ صلاة الكسوف سنة

» الجهر بالقراءة فيها

» التطويل في الركوع والرفع وتعددتها

- ٤٤٤ لا يطيل القيام من رفعه الذى
يسجد بعده
» سجود سجدتين طويلتين
٨٤٥ القيام إلى الثانية
» فإن تجلى الكسوف فيها أتمها خفيفة
٤٤٦ وإن تجلى قبلها أو غابت الشمس
كاسفة. أو طلعت والقمر خامف :
لم يصل
» إذا طلع الفجر والقمر خامف
لم يمنع من الصلاة
» لا تقضى صلاة الكسوف كصلاة
الاستسقاء ، وتحية المسجد ،
وسجود الشكر
٤٤٧ لأبأس إن أتى فى كل ركعة بثلاث
ركوعات أو أربع
» جواز فعلها بكل صفة وردت
٤٤٨ الركوع الثانى وما بعده سنة
» لاخطبة فى الاستسقاء
٤٤٩ لا يصلى لشيء من الآيات إلا الزلزلة
الدائمة
» تقديم الجنازة على الكسوف
٤٥٠ تقديم الوتر . ولو اجتمع كسوف
وتراويع
» تقديم الجنازة على فجر وعصر فقط
٤٥١ هل يجتمع خسوف القمر وكسوف
الشمس ؟
» استحباب العتق فى كسوف الشمس
- ٤٥١ باب صلاة الاستسقاء
» قحط المطر
٤٥٢ هل يصلى إذا غار ماء العيون
أو الأنهار وضر ذلك ؟
» صفتها فى موضعها وأحكامها صفة
صلاة العيد
» لا يصلى الاستسقاء وقت نهى
٤٥٣ وقت صلاتها وقت صلاة العيد
» الأمر بالتوبة من المعاصى والخروج
من المظالم
» للامام أن يأمر بالصيام والصدقة
» يستحب الخروج صائماً
٤٥٤ ويتنظف لها
» جواز خروج الصبيان والعجائز
٤٥٥ وإن خرج أهل الذمة لم يمنعوا .
ولم يختلطوا بالمسلمين
٤٥٦ كراهة إخراج أهل الذمة
» التوسل بدعاء الرجل الصالح
٤٥٧ خطبة الاستسقاء
٤٥٨ يفتتحها بالتكبير
» يرفع يديه فيدعو
» استقبال القبلة أثناء الخطبة
» يحول رداءه بعد استقبال القبلة
» إن سقوا قبل خروجهم شكروا
الله تعالى
٤٥٩ النداء لها « الصلاة جامعة »
٤٦٠ هل يشترط إذن الإمام ؟
» ضروب الاستسقاء

- ٤٦٠ يستحب أن يقف في أول المطر
ويخرج رحله وثيابه ليصيدها
- ٤٦١ ما يفعل إن زادت المياه . خيف منها
- ٤٦١ كتاب الجنائز
- » يستحب عيادة المريض
- ٤٦٢ المريض الذي يعاد
- » لا يطيل الجلوس عند المريض
- » يعود المريض بكرة وعشيا
- ٤٦٣ كراهة عيادة الذي
- » حسن الظن بالله تعالى
- ٤٦٤ تذكيره التوبة والوصية
- » ما يلزم المحتضر
- » تلقينه قول « لا إله إلا الله » مرة
- ولا يزيد على ثلاث الخ
- ٤٦٥ كراهة تلقين الورثة للمحتضر
- بلا عذر
- » يقرأ عنده سورة يس .
- » توجيهه إلى القبلة على جنبه الأيمن
- ٤٦٦ تطهير ثيابه قبيل موته
- ٤٦٦ إذا مات غمض عينه
- » جعل مرآة ونحوها على بطنه
- » يسارع في قضاء دينه وتجهيزه
- ٤٦٧ آيات وقوع الموت
- ٤٦٨ يكره تركه في بيت وحده إذا
- مات عشة
- » لأبأس بتقيل الميت والنظر إليه .
- ولو بعد تكفينه
- ٤٦٩ غسل الميت فرض كفاية
- » شروط غسله
- ٤٧٠ تكفينه والصلاة عليه ودفنه فرض
- كفاية .
- ٤٧١ هل ينبش إذا دفن قبل غسله ؟
- ٤٧٢ أولى الناس بغسله وصيه
- » شرط الغاسل أن يكون عدلا
- » ثم أبوه . ثم جده . ثم الأقرب
- فالأقرب من عصباته
- ٤٧٣ ثم ذوو أرحامه
- » الأمير أحق بالصلاة عليه بعد وصيه
- » حكم الوصية إليه كحكمها بالنكاح
- ٤٧٤ الخلاف في صحة وصيته إلى فاسق
- » لو وصى بالصلاة عليه إلى اثنين
- » إذا اجتمع السلطان وغيره قدم
- السلطان
- ٤٧٦ السيد أحق بالصلاة على رقيقه من
- السلطان
- » إذا تشاح وليا الميت واستويا في
- الصلاة عليه أقرع بينهما
- » تقديم الحر البعيد على العبد القريب
- ٤٧٧ من يلي غسل المرأة ؟
- ٤٧٨ لكل واحد من الزوجين غسل
- الآخر .
- ٤٨٠ أم الولد مع السيد وهو معها كالسيد
- مع أمته وهي معه
- » جواز نظر كل من الزوجين الى
- الآخر غير العورة

- ٤٨٠ المرأة الأجنبية تقدم على الزوج والسيد
- ٤٨١ لا يجوز له غسل أمته الزوجة ولا المعتدة من زوج » للرجل والمرأة غسل من له دون سبع سنين
- ٤٨٢ غسل من له سبع سنين
- ٤٨٣ إن مات رجل بين نساء أو امرأة بين رجال أو خنثى مشكل ولا يغسل مسلم كافراً ولا يدفنه »
- ٤٨٤ دفنه إذا لم يجد من يواريه غيره .
- ٤٨٥ يستحب أن يبدأ في الغسل بالأقرب ، ثم الأفضل
- ٤٨٦ ستر الميت عن العيون » لا يخضر إلا من يعين في غسله » لا يغطي وجهه » يستحب توجيهه في كل أحواله للقبلة .
- » يرفع رأسه برفق ويصبر بطنه عصرأ رقيقاً » يلف على يده خرقة وينجيّه
- ٤٨٧ لا يمسه عورته ولا ينظر إليها » لا يمسه سائر بدنه إلا بخرقة » ثم ينوي غسله
- ٤٨٨ ويسمى ويدخل إصبعيه مبلولين بالماء بين شفتيه فيمسح أسنانه وفي منخربيه فينظفهما
- ٤٨٩ ويوضيه .
- ٤٨٩ يضرب الصدر ، فيغسل برغوته رأسه ولحيته وسائر بدنه
- ٤٩٠ يغسل شقه الأيمن ثم الأيسر
- ٤٩١ يقبله على جنبه مع غسل شقيه ويمر في كل مرة يده
- ٤٩٢ لو لمسته أثنى لشهوة وانتقض يطهر الملموس
- ٤٩٣ يحتمل أنه لا يعاد الغسل » الكافور في الغسلة الأخيرة » يستعمل الماء الحار والخلال والأشنان إن احتيج إليه » لا بأس بغسله في الحمام
- ٤٩٤ جواز قص شاربه وتقليم أظفاره » الخلاف في أخذ شعر إبطيه
- ٤٩٥ تحريم حلق رأسه » يخضب شعره بخمء ، ولا يسرحه
- ٤٩٦ ضفر شعر المرأة وسدله من ورأها ثم ينشفه بثوب » فإن خرج منه شيء بعد السبع حشاه بالقطن . فإن لم يمسه فبالطين الحر . وفيه أقوال
- ٤٩٦ يغسل المحل ويوضأ
- ٤٩٧ يغسل المحرم بماء وسدر
- ٤٩٨ لا يغسل الشهيد
- ٤٩٩ إلا أن يكون جنباً
- ٥٠٠ ولا يصلى عليه
- ٥٠١ الخلاف في الشهيد الذي لا يغسل » لماذا سمى شهيداً ؟ » إذا سقط من دابته أو وجد ميتاً

٥١٢ التكفين في قميص ومئزر ولفافة .

٥١٣ تكفن المرأة في خمسة أثواب

٥١٤ تكفين الصغير في ثوب واحد وجوازه في ثلاثة

» وجوب ستر جميعه

٥١٥ الصلاة على الميت

» لا تنقص الصفوف عن ثلاثة

٥١٦ السنة أن يقوم الإمام عند رأس الرجل ووسط المرأة

٥١٧ يقدم إلى الإمام الرجل الحر

٥١٨ تقدم المرأة على الصبي والعبد على الحر

» جعل وسط المرأة حذاء الخ

٤١٩ لو جعل المرأة عند صدر الرجل أو أسفله فلا بأس

» إذا اجتمع موتى قدم من الأولياء

للصلاة عليهم الخ

٥٢٠ يكبر أربع تكبيرات

» التعوذ قبل قراءة الفاتحة

٥٢٠ الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في الثانية

٥٢١ ويدعو في الثالثة

» الدعاء لوالد الصبي

٥٢٢ الوقوف بعد الرابعة قليلا

٥٢٣ لا يتشهد بعد الرابعة ولا يسبح

» يسلم تسليمه واحدة عن يمينه

٥٢٤ وجوب القيام والتكبيرات والفاتحة

والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم

٥٢٥ والسلام

٥٠٢ أو حمل فأكل أو طال بقاؤه

٥٠٣ من قتل مظلوماً

» إذا قتل الباغي العادل

٥٠٤ السقط يغسل ويصلى عليه لأكثر من أربعة أشهر

٥٠٥ تسمية المولود

» إذا تعذر غسله يم وكفن وصلى عليه

٥٠٦ الغاسل يستر ما رآه إن لم يكن حسناً .

» وجوب كفن الميت في ماله مقدماً على الدين

٥٠٧ وجوب ثوب واحد لحق الله

٥٠٨ جواز التكفين بالحرير

» لا يكره تعميمه

٥٠٩ يلزم من تلزمه نفقته إذا لم يكن له مال

٥١٠ تقديم الكفن على دين الرهن وأرش الجناية

» الزوج لا يلزمه كفن امرأته

» تكفين الرجل في ثلاث لفائف بيض

٥١١ وضعه مستلقياً

» استحباب الحنوط والطيب

» جعل قطن بين ألبتية

» وإن طيب جميع بدنه كان حسناً

» لا يوضع في عينيه كافور

٥١٢ رد طرف اللفافة العليا على شقه

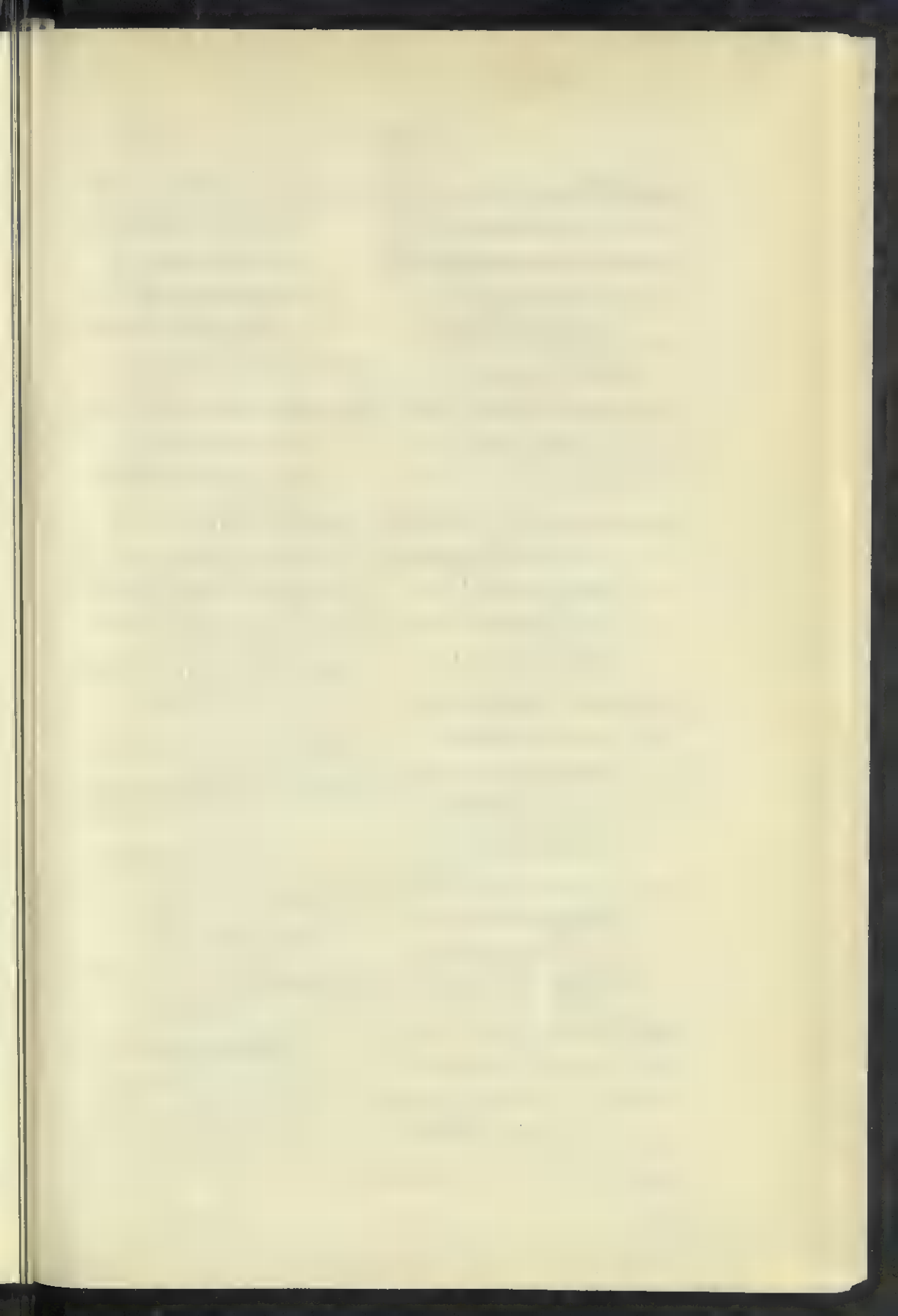
الأيمن وطرفها الآخر فوقه

» تحل العقد في القبر ، ولا يغرق

الكفن

- ٥٢٥ شروط صلاة الجنازة
 ٥٢٦ إن كبر خمسا كبروا بتكبيره
 ٥٢٧ لا يتابع الإمام إذا زاد على أربع
 ٥٢٨ الدعاء عقيب كل تكبيرة
 » لا تبطل بمجاوزة سبع تكبيرات عمداً
 ٥٢٩ للمسبوق أن يدخل بين التكبيرتين
 » من فاته شيء من التكبيرات قضاء
 ٥٣٠ إن سلم ولم يقضه
 ٥٣١ يكره لمن صلى عليها أن يعيد الصلاة
 » الصلاة على القبر لمن فاته الصلاة
 ٥٣٢ الصلاة على الغريق ونحوه
 ٥٣٣ لو فاته الصلاة مع الجماعة استحباب له أن يصلي عليها
 ٥٣٣ لا تجوز الصلاة على الميت من وراء حائل قبل الدفن
 » الصلاة على الغائب بالنية
 ٥٣٤ لا يصلى عليه بالنية إن كان في أحد جانبي البلد . وفيه أوجه
 » لا يصلى على المفترس المأكول في بطن السبع
 ٥٣٥ لا يصلى الإمام على الغال ولا من قتل نفسه . وفيه خلاف
 ٥٣٦ إن وجد بعض الميت صلى عليه
 ٥٣٨ إذا اختلط من يصلى عليه بمن لا يصلى عليه نوى من يصلى عليه
 ٥٣٨ لا بأس بالصلاة على الميت في المسجد
 ٥٣٩ إن لم يحضره غير النساء صلين عليه
 ٥٣٩ حمل الميت ودفنه
 » كراهة أخذ الأجرة للحمل والخفر والغسل ونحوه . وفيه أقوال
 ٥٤٠ الترييع في حمله
 » وضع قائمة السرير اليسرى المقدمة على كتفه اليمنى وبالعكس .
 » إن حمل بين العمودين فحسن
 » ستر نعش المرأة
 ٥٤١ الإسراع بها ، والمشاة أمامها ، والركبان خلفها
 ٥٤٢ لا يجلس من تبعها حتى توضع وإن جاءت وهو جالس لم يقيم لها
 ٥٤٣ لا بأس بقيامه على القبر حتى تدفن
 » اتباعها ومعها منكر عاجز عن منعه
 » النساء لا يعشين في الجنازة
 ٥٤٤ يدخل قبره من عند رجل القبر إن كان أسهل عليهم
 » تقديم المحارم على الزوج في دفن المرأة
 ٥٤٥ الزوج أحق من الأولياء
 ٥٤٥ تقديم الأقرب فالأقرب
 » تعميق القبر وتوسعته
 » يلحد له لحداً
 ٥٤٦ ينصب عليه اللبن نصبا
 » كراهة الدفن في تابوت
 » وضعه في لحده على جنبه الأيمن مستقبل القبلة
 ٥٤٧ يضع تحت رأسه لينة كاللحفة للحي

- ٥٤٧ يحثو التراب في القبر ثلاث حثيات
٥٤٨ تعليمه بحجر أو خشبة
» يرش عليه الماء
» تلقين الميت بعد دفنه
٥٤٩ لا بأس بتطيئنه
» كراهة تجصيصه والبناء، والكتابة
٥٥٠ كراهة الجلوس والوطء عليه
والاتكاء إليه
٥٥١ كراهة الحديث عند القبور
» لا يدفن فيه اثنان إلا لضرورة
» تقديم الأفضل إلى القبلة
٥٥٢ جعل بين كل اثنين حاجزاً من التراب
» جمع الأقارب في بقعة واحدة
٥٥٣ وإن وقع في القبر ماله قيمة نبش
وأخذ.
٥٥٣ إن كفن بثوب غصب لم ينبش
٥٥٤ لو بلغ مال غيره غرم ذلك من
تركه.
٥٥٥ دفن الشهيد بمصرعه سنة
٥٥٦ إن مات حامل لم يشق بطنها إلا
إذا غلب على الظن أنه حي
٥٥٧ إن ماتت ذمية حامل من مسلم
دفنت وحدها
» جعل ظهرها إلى القبلة
» القراءة على القبر.
٥٥٨ إهداء القرب للميت المسلم
٥٦٠ يستحب أن يصلح لأهل الميت طعام
يبعث به إليهم
٥٦١ ولا يصلحون هم طعاماً للناس
» للرجال زيارة القبور
» وتكره زيارتها للنساء
٥٦٢ جواز زيارة المسلم قبر الكافر
» يقف الزائر أمام القبر
» كثرة زيارة القبور
» لمس القبر من غير كراهة
٥٦٣ ما يقول إذا زارها أو مر بها
» تعزية أهل الميت
٥٦٤ كراهة تكرار التعزية
٥٦٥ كراهة الجلوس لها
» الجلوس بقرب دار الميت
» ما يقول في تعزية المسلم بالمسلم
» ما يقول في تعزية المسلم عن كافر
٥٦٦ ما يقول في تعزية الكافر بمسلم
وفي تعزيته عن كافر
» بماذا يدعى لأهل الذمة ؟
٥٦٧ البكاء على الميت
» اتخاذ المصاب ما يعرف به
» كراهة تغيير حاله
٥٦٨ لا يجوز النذب ولا التياحة
٥٦٩ لا يجوز شق الثياب ولطم الحدود
وما أشبه ذلك
٥٧٠ إخراج الصدقة مع الجنازة بدعة
مكروهة.



الْأَنْصَافُ

فِي مَعْرِفَةِ الرَّاجِحِ مِنَ الْخِلَافِ عَلَى مَذْهَبِ الْإِمَامِ الْبَیْهَقِ الْحَمْدُ بْنُ حَسَنِ بْنِ

تَأْلِيفِ شَيْخِ الْإِسْلَامِ الْعَلَمَةِ الْفَقِيهِ الْحَقِّقِ

عَلَّامِ الْبَرِّ ابْنِ الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ سُلَيْمَانَ الْمَرْدَوِيِّ

الْحَنْبَلِيِّ تَعَمَّدَهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ

صَحَّحَهُ وَحَقَّقَهُ

مُحَمَّدُ حَامِدُ الْفَيْقِي

الْجُزْءُ الثَّانِي

الطَّبْعَةُ الْأُولَى

حَقَّ الطَّبْعُ مَحْفُوظٌ

رَبِيعُ الْأَوَّلِ ١٣٧٥ هـ - أَيْ كُتِبَ ١٩٥٥ م

مطبعة السنة الحميدة
١٧ شارع شريف باشا الكبير - القاهرة
ت ٧٩.١٧

بسم الله الرحمن الرحيم

باب استقبال القبلة

قوله ﴿وَهُوَ الشَّرْطُ الْخَامِسُ لِصِحَّةِ الصَّلَاةِ إِلَّا فِي حَالِ الْعِزْرِ عَنْهُ﴾
الصحيح من المذهب : سقوط استقبال القبلة في حال العجز مطلقاً . كالتمحام
الحرب ، والهرب من السيل والسبع ونحوه ، على ما يأتي . وعجز المريض عنه وعن
يديره ، والمربوط ونحو ذلك . وعليه الأصحاب . وجزم ابن شهاب أن التوجه لا يسقط
حال كسر السفينة ، مع أنها حالة عذر . لأن التوجه إنما يسقط حال المسابقة لمغنى
متعد إلى غير المصلى . وهو الخذلان عند ظهور الكفار . وهذا ضعيف جداً .

قوله ﴿وَالنَّافِلَةُ عَلَى الرَّاحِلَةِ فِي السَّفَرِ الطَّوِيلِ وَالْقَصِيرِ﴾ .

هذا المذهب مطلقاً . نص عليه . وعليه الأصحاب . وعنه لا يصلى سنة الفجر
عليها . وعنه لا يصلى الوتر عليها . والذي قدمه في القروع : جواز صلاة الوتر راكباً
ولو قلنا إنه واجب .

قال ابن تيميم : وكلام ابن عقيل يحتمل وجهين ، إذا قلنا إنه واجب .

تنبيهات

أمرها : ظاهر قوله « النافلة على الراحلة في السفر الطويل والقصير » أنها
لا تصح في الحضر من غير استقبال القبلة . وهو صحيح ، وهو المذهب . وعليه
الأصحاب . وعنه يسقط الاستقبال أيضاً إذا تنفل في الحضر ، كالراكب السائر في
مصره . وقد فعله أنس^(١) . وأطلقهما في الفائق والإرشاد .

(١) قال ابن حزم : وقد رويناه عن وكيع عن سفيان عن منصور بن العتير عن =

الثاني : كلام المصنف وغيره - ممن أطلق - مقيد بأن يكون السفر مباحاً .

فلو كان محرماً ونحوه لم يسقط الاستقبال . قاله في الفروع وغيره .

الثالث : لو أمكنه أن يدور في السفينة والحفة إلى القبلة في كل الصلاة لزمه

ذلك على الصحيح من المذهب . نص عليه . وقدمه ابن تيم ، وابن منجا في شرحه
والرعاية . وزاد : العمّارية والحمل ونحوها .

قال في الكافي : فإن أمكنه الاستقبال والركوع والسجود - كالذي في

العمّارية - لزمه ذلك . لأنه كراكب السفينة . وفي المغني والشرح نحو ذلك .

وقيل : لا يلزمه . اختاره الآمدي . ويحتمله كلام المصنف في الحفة ونحوها .

قال في الفروع : لا يجب في أحد الوجهين . وقال : وأطلق في رواية أبي طالب

وغيره أن يدور . قال : والمراد غير الملاح لحاجته .

الرابع : يدور في ذلك في الفرض . على الصحيح من المذهب . وقيل :

لا يجب عليه ذلك ، وهو احتمال لابن حامد [ويأتي في صلاة أهل الأعذار] .

قوله ﴿ وَهَلْ يَجُوزُ تَرْكُ الْإِسْتِقْبَالِ فِي التَّنْفِيلِ لِلْمَاشِي؟ عَلَى رَوَاتَيْنِ ﴾

وأطلقهما في الكافي والشرح ، وابن منجا في شرحه ، والزررشي .

إمدهما : يجوز . وهو المذهب . جزم به في الهداية والمذهب ، والخلاصة ،

والتلخيص ، والبلغة ، والرعايتين ، ونظم نهاية ابن رزين . وصححه في التصحيح ،

والمجد في شرحه ، وابن تيم ، والناظم . قال في الفروع : وعلى الأصح : وماشياً .

وقدمه في الحرر ، والفائق . واختاره القاضي .

والرواية الثانية : لا يجوز . وهو ظاهر كلام الحرق . وجزم به في الوجيز ،

والإفادات . ونصها المصنف في المغني للخلاف .

= إبراهيم النخعي قال « كانوا يصلون على رحلهم ودوابهم حيثما توجهت » قال :

وهذا حكاية عن الصحابة والتابعين عموماً في الحضر والسفرا . قال النووي في شرح

مسلم : وهو محكي عن أنس .

فعلى المذهب : تصح الصلاة إلى القبلة بلا خلاف أعلمه . ويأتى الجواب عن قول المصنف « فإن أمكنه افتتاح الصلاة إلى القبلة » .

ويركع ويسجد فقط إلى القبلة ، ويفعل الباقي إلى جهة سيره على الصحيح من المذهب فى ذلك كله . قدمه فى المغنى والشرح ، والفروع « وشرح الهداية ، والمجد ، والرعاية » وابن منجا وشرحه . واختاره القاضى وغيره .

وقيل : يومى بالركوع والسجود إلى جهة سيره ، كراكب . اختاره الآمدى . والمجد فى شرحه . وقيل : يمشى حال قيامه إلى جهته . وما سواه يفعله إلى القبلة غير ماش ، بل يقف ، ويقوله . وأطلقهن ابن تيميم .

فائدة

لا يجوز التنفل على الراحلة لراكب التعاسيف . وهور كواب القلاة وقطعها على غير صوب ^(١) . ذكره صاحب التلخيص ، والرعاية « والفروع ، وابن تيميم ، وغيرهم قلت : فيعائى بها . وهو مستثنى من كلام من أطلق .

قوله « فإن أمكنه - أى الراكب - افتتاح الصلاة إلى القبلة فهل يلزمه ذلك ؟ على روايتين »

وأطلقهما فى الشرح ، والفائق . وحكماهما فى الكافى وجهين .

أمرهما : يلزمه . وهو المذهب . جزم به فى الهداية . والمذهب ، والمستوعب ،

والخلاصة ، والمحزر ، والوجيز ، والمنور وغيرهم . وصححه الناظم . قال أبو المعالى وغيره : وهى المذهب . قال المجد فى شرحه : هذا ظاهر المذهب . قال فى الفروع : ويلزم الراكب الإحرام إلى القبلة بلا مشقة . نقله واختاره الأكثر . قال ابن تيميم : يلزمه فى أظهر الروايتين . قال فى تجريد العناية : يلزمه على الأظهر . وهو ظاهر كلام الخرقى . وقدمه الزركشى .

(١) أى على غير هدى .

والرواية الثانية: لا يلزمه . واختاره أبو بكر . وجزم به في الإرشاد . وقدمه في الرايتين . وهذه الرواية خرجها أبو المعالي والمصنف من الرواية التي في صلاة الخوف . وقد نقل أبو داود وصالح ■ يعجبني ذلك » .

فوائد

الأولى : إذا أمكن الراكب فعلها راعياً وساجداً بلا مشقة لزمه ذلك ، على الصحيح من المذهب . نص عليه . وقيل : لا يلزمه . قال في الفروع : وذكره في الرعاية رواية ، للتساوي في الرخص العامة . انتهى . ولم أجده في الرعاية إلا قولاً . واختاره الآمدي والمجد في شرحه . وأطلقهما في الفائق . وتقدم نظيره في دورانه . الثانية : لو عدلت به دابته عن جهة سيره ، لعجزه عنها ، أو لجحاحها ونحوه « أو عدل هو إلى غير القبلة غفلة ، أو نوماً ، أو جهلاً ، أو لظنه أنها جهة سيره وطال : بطلت » على الصحيح من المذهب . وقيل : لا تبطل . فيسجد للسهو . لأنه مغلوب كسأه . وأطلقهما ابن تيميم « وابن حمدان في الرعاية . وقيل : يسجد بعدوله هو . وإن قصر لم تبطل . ويسجد للسهو .

قلت : وحيث قلنا : يسجد لفعل الدابة ، فيعابى بها . وإن كان غير معذور في ذلك بأن عدلت دابته وأمكنه ردها ، أو عدل إلى غير القبلة مع علمه : بطلت . وإن انحرف عن جهة سيره « فصار قفاه إلى القبلة عمداً : بطلت ، إلا أن يكون انحرافه إلى جهة القبلة . ذكره القاضي . وهي مسألة الالتفات المبطل .

الثالثة : متى لم يدم سيره ، فوقف لتعب دابته « أو منتظراً للرفقة ، أو لم يسر كسيرهم « أو نوى النزول ببلد دخله : استقبل القبلة .

الرابعة : يشترط في الراكب طهارة محله . نحو سرج وركاب .

الخامسة : لو ركب المسافر النازل ، وهو يصلي في نفل : بطلت على الصحيح من المذهب . وقيل : يتمه كركوب ماشٍ فيه . وإن نزل الراكب في أثناءها نزل مستقبلاً وأتمها . نص عليه .

تفسيرها

أمرهما : الضمير في قوله « فإن أمكنه » عائد إلى الراكب فقط . ولا يجوز عوده إلى الماشي ولا إلى الماشي والراكب قطعاً . لأن الماشي إذا قلنا يباح له التطوع . فإنه يلزمه افتتاح الصلاة إلى القبلة « قولاً واحداً ، كما تقدم . وأيضاً فإن قوله « فإن أمكنه » فيه إشعار بأنه تارة يمكنه وتارة لا يمكنه . وهذا لا يكون إلا في الراكب . إذ الماشي لا يتصور أنه لا يمكنه . ولا يصح عوده إليهما لعدم صحة الكلام .

فيتعين أنه عائد إلى « الراكب » وهو صحيح . لسكن قال ابن منبج في شرحه : في عوده إلى الراكب أيضاً نظر . لأن الروایتين المذكورتين إنما هما في حال المسابقة قال : ولقد أمنت في المطالعة والمبالغة من أجل تصحيح كلام المصنف هنا .

قلت : ليس الأمر كما قال : فإن جماعة من الأصحاب صرحوا بالروایتين . منهم الشارح ، وابن تيم ، وصاحب الفروع ، والفاثق « وتجريد العناية ، وغيرهم . وقد تقدم أن أبا المعالي والمصنف خرجا رواية بعدم اللزوم . فذكر المصنف الروایتين هنا اعتماداً على الرواية المخرجة . فلا نظر في كلامه . وإطلاق الرواية المخرجة من غير ذكر التخريج كثير في كلام الأصحاب .

وأيضاً فقد قال في الفروع : نقل صالح وأبو داود « يعجبنى للراكب الإحرام إلى القبلة » وجمهور الأصحاب أن ذلك للتدب فلا يلزمه ، فهذه رواية بأنه لا يلزمه . الثاني : مفهوم كلام المصنف : أنه إذا لم يمكنه الافتتاح إلى القبلة لا يلزمه

قولا واحداً . وهو صحيح . وهو المذهب . وعليه الأصحاب . وقال القاضي : يحتمل أن يلزمه . ذكره عنه في الشرح .

قوله ﴿وَالْفَرَضُ فِي الْقِبْلَةِ : إِصَابَةُ الْعَيْنِ لِمَنْ قَرُبَ مِنْهَا﴾ .

بلا نزاع . وألحق الأصحاب بذلك مسجد النبي صلى الله عليه وسلم وما قرب منه . قال الناظم : وفي معناه كل موضع ثبت أنه صلى فيه . صلوات الله وسلامه عليه إذا ضبطت جهته . وألحق الناظم بذلك أيضاً مسجد الكوفة . قال : لاتفاق الصحابة عليه . ولم يذكره الجمهور . وقال في النكت : وفيما قاله الناظم نظر . لأنهم لم يجمعوا عليه . وإنما أجمع عليه طائفة منهم . وظاهر كلام ابن منجا في شرحه وجماعة : عدم الإلحاق في ذلك كله . وإليه ميل بعض مشايخنا . وكان ينصره . وقال الشارح : وفيما قاله الأصحاب نظر . ونصر غيره .

فوائد

الأولى : يلزمه استقبال القبلة بيدنه كله ، على الصحيح من المذهب . نص عليه وقيل : ويجزىء ببعضه أيضاً . اختاره ابن عقيل .

الثانية : المراد بقوله « لمن قرب منها » المشاهد لها . ومن كان يمكنه من أهلها أو نشأ بها من وراء حائل محدث « كالجدران ونحوها » . فلو تعذر إصابة العين للقريب ، كمن هو خلف جبل ونحوه « فالصحيح من المذهب : أنه يجتهد إلى عيناها . وعنه أو إلى جهتها . وذكر جماعة من الأصحاب : إن تعذر إصابة العين للقريب فحكمه حكم البعيد . وقال في الواضح : إن قدر على الرؤية « إلا أنه مستتر بمنزل أو غيره ، فهو كمشاهد . وفي رواية : كبعيد .

الثالثة : نص الإمام أحمد : أن « الحِجْر » من البيت . وقدره ستة أذرع وشئ . قاله في التلخيص وغيره . وقال ابن أبي الفتح : سبعة . وقدم ابن تيميم وصاحب الفائق جواز التوجه إليه . وصححه في الرعاية . وهو ظاهر ما قدمه في الفروع . قال الشيخ تقي الدين : هذا قياس للمذهب .

والداخل في حدود البيت ستة أذرع وثى . قال القاضى فى التعليق : يجوز التوجه إليه فى الصلاة . وقال ابن حامد : لا يصح التوجه إليه . وجزم به ابن عقيل فى النسخ . وجزم به أبو المعالى فى المسكى . وأما صلاة النافلة : فمستحبة فيه . وأما الفرض : فقال ابن نصر الله فى حواشى القروع : لم أر به نقلاً . والظاهر : أن حكمها حكم الصلاة فى الكعبة انتهى .

قلت : يتوجه الصحة فيه « وإن منعنا الصحة فيها .

قوله « وَإِصَابَةُ الْجِهَةِ لِمَنْ بَعْدَ عَنْهَا » .

وهذا المذهب . نص عليه . وعليه جمهور الأصحاب . وهو المعمول به فى المذهب . قال فى القروع : على هذا كلام أحمد والأصحاب . وصححه فى الحاويين . فعليهما يعنى عن الانحراف قليلاً . قال المجد فى شرحه وغيره : فعليهما لا يضر التيامن والتياسر ما لم يخرج عنها . وعنه فرضه الاجتهاد إلى عينها والحالة هذه . قدمه فى الهداية ، والخلاصة ، والرعايتين ، والحاويين . قال أبو المعالى : هذا هو المشهور . فعليهما يضر التيامن والتياسر عن الجهة التى اجتهد إليها .

وقال فى الرعاية على هذه الرواية : إن رفع وجهه نحو السماء ، فخرج به عن القبلة : منع .

قال أبو الحسين ابن عبدوس فى كتاب المذهب : إن فائدة الخلاف فى أن الفرض فى استقبال القبلة : هل هو العين أو الجهة ؟ إن قلنا : العين ، فتنى رفع رأسه ووجهه إلى السماء حتى خرج وجهه عن مسامتة القبلة فسدت صلاته .

قال ابن رجب فى الطبقات : كذا قال . وفيه نظر انتهى .

ونقل مهنا وغيره : إذا تجشأ وهو فى الصلاة « ينبغى أن يرفع وجهه إلى فوق لئلا يؤذى من حوله بالأرثعة . وقال ابن الجوزى فى المذهب : يستدير الصف الطويل . وقال ابن الزاغونى فى فتاويه : فى استدارة الصف الطويل روايتان .

إحداهما : لا يستدير لخفائه وعمره اعتباره .

الثانية : ينحرف طرف الصف يسيراً ، يجمع به توجه الكل إلى العين .

فائـرة

البعد هنا : هو بحيث لا يقدر على المعاينة « ولا على من يخبره عن علم . قاله غير واحد من الأصحاب . وليس المراد بالبعد مسافة القصر ، ولا بالقرب دونها . قال في الفروع : ولم أجدهم ذكروا هنا ذلك .

قوله ﴿ فَإِنْ أَمَكَنَهُ ذَلِكَ بِخَبَرٍ ثَقَةٍ عَنْ يَقِينٍ ، أَوْ اسْتِدْلَالٍ بِمَحَارِبِ الْمُسْلِمِينَ : لَزِمَهُ الْعَمَلُ بِهِ ﴾ .

الصحيح من المذهب : أنه يشترط في الخبر : أن يكون عدلاً ظاهراً وباطناً ، وأن يكون بالغاً . جزم به في شرحه . وهو ظاهر كلام الشارح وغيره . وقدمه في الفروع « والرعاية الكبرى ، وصححه .

وقيل : ويكفي مستور الحال أيضاً . صححه ابن تيم . وجزم به في الرعاية الصغرى ، والحاويين .

وقيل : يكفي أيضاً خبر المميز . وأطلقهما ابن تيم فيه .

تفصيل : ظاهر كلام المصنف : أنه لا يقبل خبر الفاسق في القبلة . وهو صحيح ، لكن قال ابن تيم : يصح التوجه إلى قبلته في بيته . ذكره في الإشارات وقال في الرعاية الكبرى : قلت : وإن كان هو عملها فهو كإخباره بها .

قوله ﴿ عَنْ يَقِينٍ ﴾ .

الصحيح من المذهب أنه لا يلزمه العمل بقوله إلا إذا أخبره عن يقين ، فلو أخبره عن اجتهاد ، لم يحز تقليده . وعليه الجمهور . قال في الفروع : لم يحز تقليده في الأصح . قال ابن تيم : لم يقلده . واجتهد في الأظهر . وهو ظاهر ما جزم به في الوجيز وغيره . وقدمه في الرعاية وغيرها .

وقيل : يجوز تقليده . وقيل : يجوز تقليده إن ضاق الوقت وإلا فلا . وذكره

القاضي ظاهر كلام الإمام أحمد ، واختاره جماعة من الأصحاب . منهم الشيخ تقي الدين . ذكره في الفائق .

وقيل : يجوز تقليده إن ضاق الوقت ، أو كان أعلم منه .
وقال أبو الخطاب في آخر التمهيد : يصلحها حسب حاله ثم يعيد إذا قدر .
فلا ضرورة إلى التقليد ، كمن عدم الماء والتراب صلى ويعيد .
قوله ﴿ لَزِمَهُ الْعَمَلُ بِهِ ﴾ .

الصحيح من المذهب : أنه يلزمه العمل بقول الثقة إذا كان عن يقين .
وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به كثير منهم . وقال في التلخيص : ليس للعالم تقليده . قال ابن تيمم : وهو بعيد . وقيل : لا يلزمه تقليده مطلقاً .

قوله ﴿ أَوْ اسْتَدْلَالٌ بِمَحَارِبِ الْمُسْلِمِينَ : لَزِمَهُ الْعَمَلُ بِهِ ﴾ .

الصحيح من المذهب : أنه يلزمه العمل بمحارِبِ المسلمين . فيستدل بها على القبلة ، وسواء كانوا عدولاً أو فساقاً . وعليه الأصحاب . وعنه يحتج إذا كان بمدينة النبي صلى الله عليه وسلم . وعنه يحتج ولو بالمدينة ، على ساكنها أفضل الصلاة والسلام . ذكرها ابن الزاغوني في الإقناع والوجيز .
قلت : وهما ضعيفان جداً . وقطع الزركشي بعدم الاجتهاد في مكة والمدينة ، وحكى الخلاف في غيرها .

تفيم : مفهوم قوله «أو استدلال بمحارِبِ المسلمين» أنه لا يجوز الاستدلال

بغير محارِبِ المسلمين . وهو صحيح . وهو المذهب . وعليه الجمهور . وجزم به في الوجيز وغيره . وقدمه في الفروع ، والرعاية . وقال المصنف - وتبعه الشارح - لا يجوز الاستدلال بمحارِبِ الكفار إلا أن يعلم قبلتهم ، كالنصارى . وجزم به ابن تيمم . وقال أبو المعالي : لا يحتج في محراب لم يعرف بمطعن بقرية مطروقة قال : وأصح الوجهين : ولا ينحرف . لأن دوام التوجه إليه كالقطع ، كالحرمين .

قوله ﴿ فَإِنْ اشْتَبَهَتْ عَلَيْهِ الْقِبْلَةُ فِي السَّفَرِ اجْتَهِدْ فِي طَلَبِهَا بِالَدَّلَائِلِ ﴾
الصحيح من المذهب : أنه إذا اشتبهت عليه القبلة في السفر : اجتهد في
طلبها . فتي غلب على ظنه جهة القبلة صلى إليها . وعليه الجمهور . وفيه وجه :
لا يجتهد . ويجب عليه أن يصلى إلى أربع جهات . وخرجه أبو الخطاب في
الاتصاف وغيره . من منصوصه في الثياب المشتبهة . وهو رواية في التبصرة .

قوله ﴿ وَأَثْبَتْنَا الْقُطْبُ . إِذَا جَعَلَهُ وَرَاءَ ظَهْرِهِ ، كَانَ مُسْتَقْبِلًا الْقِبْلَةَ ﴾
وهذا المذهب ، وعليه الجمهور . وقطع به كثير منهم .
وقيل : ينحرف في دمشق وما قاربها إلى المشرق قليلا ، وكلما قرب إلى
المغرب كان انحرافه أكثر . وينحرف بالعراق وما قارب به إلى المغرب قليلا . وكلما
قرب إلى الشرق كان انحرافه أكثر .

تفصيل : مراده بقوله « إذا جعله وراء ظهره كان مستقبلا القبلة » إذا كان
بالعراق والشام وحران وسائر الجزيرة وما حاذى ذلك . قاله في الحاوى وغيره .
فلا تتفاوت هذه البلدان في ذلك إلا تفاوتاً يسيراً معفواً عنه .

قوله ﴿ وَالرِّيَّاحُ ﴾ .

الصحيح من المذهب : أن الرياح مما يستدل به على القبلة على صفة ما قاله
المصنف ، وعليه الأصحاب . وقال أبو المعالي : الاستدلال بالرياح ضعيف .

فوائد

الأولى : « الجنوب » تهب بين القبلة والمشرق . و « الشمال » تقابلها
و « الدبور » تهب بين القبلة والمغرب ، و « الصبا » تقابلها ، وتسمى « القبول » لأن
باب الكعبة يقابله . وعادة أبواب العرب إلى مطلع الشمس فتقابلهم . ومنه :
سميت القبلة .

قال ابن منجاف في شرحه : والرياح التي ذكرها المصنف دلائل أهل العراق .

فأما قبلة الشام : فهي مشرقة عن قبلة العراق . فيكون مهب الجنوب لأهل الشام قبلة . وهو من مطلع سهيل إلى مطلع الشمس في الشتاء ، و « الشمال » مقابلتها تهب من ظهر المصلى . لأن مهبها من القطب إلى مغرب الشمس في الصيف . و « الصبا » تهب عن يسرة المتوجه إلى قبلة الشام ، لأن مهبها من مطلع الشمس في الصيف إلى مطلع « القيوق » قاله الفراء . و « الدبور » مقابلتها .

الثانية : مما يستدل به على القبلة : الأنهار الكبار غير المحدودة . فكلها بخلة الأصل تجري من مهب الشمال من يمنية المصلى إلى يسرته على انحراف قليل ، إلا نهراً بخراسان ونهراً بالشام عكس ذلك . فلهذا سمي الأول « المقلوب » والثاني « العاصي » .

وممن قال يستدل بالأنهار الكبار : صاحب الهداية ، والمذهب ، والمستوعب والجد في شرحه ، والرايعتين ، والحاويين ، وابن تيمم وغيرهم .

ومما يستدل به أيضاً على القبلة : الجبال . فكل جبل له وجه متوجه إلى القبلة يعرفه أهله ومن مرّ به . قال في الفروع : وذلك ضعيف . ولهذا لم يذكره جماعة .

ومما يستدل به أيضاً على القبلة : الجرة في السماء ، ذكره الأصحاب . فتكون ممتدة على كتف المصلى الأيسر إلى القبلة [في أول الليل] ، وفي آخره على الكتف الأيمن في الصيف . وفي الشتاء تكون أول الليل ممتدة شرقاً وغرباً على الكتف الأيسر إلى نحو جهة المشرق . وفي آخره على الكتف الأيمن . قاله غير واحد . وقال في الفروع : وهذا إنما هو في بعض الصيف .

الثالثة : يستحب أن يتعلم أدلة القبلة والوقت . وقال أبو المعالي : يتوجه وجوبه وأنه يحتمل عكسه لندرته . قال أبو المعالي وغيره : فإن دخل الوقت وخفيت القبلة عليه لزمه ، قولاً واحداً ، لقصر زمنه . وقال الزركشي وغيره : ويقلد لضيق الوقت لأن القبلة يجوز تركها للضرورة . قال في الحاوي الصغير : ويلزمه التعلم مع سعة

الوقت ، ومع ضيقه يصلى أربع صلوات إلى أربع جهات . قال فى الرعاية الصغرى :
فإن أمكن التعلم فى الوقت لزمه . وقيل : بل يصلى أربع صلوات إلى أربع جهات .
قوله ﴿ وَإِذَا اخْتَلَفَ اجْتِهَادُ رَجُلَيْنِ لَمْ يَتَّبِعْ أَحَدُهُمَا صَاحِبَهُ ﴾ .

إذا اختلف المجتهدان لم يتبع أحدهما الآخر قطعاً ، بحيث إنه ينحرف إلى جهته .
وأما اقتداء أحدهما بالآخر : فتارة يكون اختلافهما فى جهة ، بأن يميل أحدهما
يميناً والآخر شمالاً ، وتارة يكون فى جهتين .

فإن كان اختلافهما فى جهة واحدة . فالصحيح من المذهب : أنه يصح ائتمام
أحدهما بالآخر . وعليه جماهير الأصحاب حتى قال الشارح وغيره : لا يختلف المذهب
فى ذلك . وفيه وجه لا يجوز أن يأتى أحدهما بالآخر والحالة هذه . ذكره القاضى .
وإن كان اختلافهما فى جهتين . فالصحيح من المذهب : أنه لا يصح اقتداء
أحدهما بالآخر . نص عليه . وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به كثير منهم . وقال
المصنف : قياس المذهب جواز الاقتداء . قال الشارح : وهو الصحيح . وذكره
فى الفائق قولاً . وقال : كإمامة لابس جلود الثعالب ولا مس ذكره . وقد نص
فيهما على الصحيح .

قلت : يأتى الخلاف فى ذلك - أعنى : إذا ترك الإمام ركناً أو شرطاً معتقداً
أنه غير شرط ، والمأموم يعتقد أنه شرط - فى باب الإمامة .

وقال الآمدى : إذا اقتدى به صحت صلاة الإمام دون المأموم . ثم قال : والصحيح
بطلان صلاتهما جميعاً وقال فى القروع : وظاهر كلامهم يصح ائتمامه به إذا لم يعلم حاله .

فائدتان

الأولى : لو اتفق اجتهداهما فائتم أحدهما بالآخر فن بان له الخطأ انحرف
وآتم . وينوى المأموم المفارقة للعدو ويتم . ويتبعه من قلده فى أصح الوجهين .

الثانية : لو اجتهد أحدهما ولم يجتهد الآخر لم يتبعه ، عند الإمام أحمد وأكثروا

الأصحاب . وقيل : يتبعه إن ضاق الوقت وإلا فلا . جزم به في الحاوى . وأطلقهما الزركشى .

قوله ﴿ وَيَتَّبِعُ الْجَاهِلُ الْأَعْمَىٰ أَوْتَقَهُمَا فِي نَفْسِهِ ﴾ .

الصحيح من المذهب : وجوب تقليد الأوثق من المجتهدين في أدلة القبلة للجاهل بأدلة القبلة والأعمى . وعليه أكثر الأصحاب . قال المجد وغيره : هذا ظاهر المذهب . وقدم في التبصرة لا يجب . واختاره الشارح وغيره ، فيخير . وهو تخريج في الفروع كعامى في الفتيا ، على أصح الروايتين فيه . وقال في الرعاية : متى كان أحدهما أعلم والآخر أدين . فأيهما أولى ؟ فيه وجهان .

فأمرناه

إمرأهما : متى أمكن الأعمى الاجتهاد . كعرفته مهب الريح . أو بالشمس ونحو ذلك : لزمه الاجتهاد . ولا يجوز له أن يقلد .

الثانية : لو تساوى عنده اثنان فلا يخلو إما أن يكون اختلافهما في جهة واحدة أو في جهتين . فإن كان في جهة واحدة خُير في اتباع أيهما شاء . وإن كان في جهتين . فالصحيح من المذهب : أنه يخير أيضاً . وعليه الجمهور ، وقال ابن عقيل : يصلى إلى الجهتين .

قوله ﴿ وَإِذَا صَلَّى الْبَصِيرُ فِي حَضَرٍ فَأَخْطَأَ ، أَوْ صَلَّى الْأَعْمَىٰ بِلَا دَلِيلٍ : أَعَادَ ﴾ .

الصحيح من المذهب : أن البصير إذا صلى في الحضر فأخطأ عليه الإعادة مطلقاً . وعليه الأصحاب . وعنه لا يعيد إذا كان عن اجتهاد . احتج أحمد بقضية أهل قباء^(١) . وتقدم أن ابن الزاغوني حكى رواية : أنه يجتهد ولو في الحضر .

(١) عن ابن عمر رضى الله عنهما قال « بيننا الناس بقباء في صلاة الصبح ، إذ =

تغييرات

الأول : مفهوم كلامه : أن البصير إذا صلى في الحضر ولم يخطئ . أنه لا يعيد . وهو صحيح . وهو المذهب . وقيل : يعيد ، لأنه ترك فرضه . وهو السؤال .

الثاني : ظاهر كلامه : أن مكة والمدينة — على ساكنها أفضل الصلاة والسلام — كغيرهما في ذلك . وهو صحيح . وهو ظاهر كلام كثير من الأصحاب . وصرح به ابن تيميم ، وغيره . قال القاضي في التعليق : ومكّي كغيره . على ظاهر كلامه . لأنه قال في رواية صالح « قد تحرّى » فجعل العلة في الاجزاء وجود التحري . وهذا موجود في المسكى ، وعلى أن المسكى إذا علم بالخطأ فهو راجع من اجتهاد إلى يقين . فينقض اجتهاده . كالحاكم إذا اجتهد ثم وجد النص . وفي الانتصار : لا نسلمه . وإلا صح تسليمه .

الثالث : لو كان البصير محبوساً لا يجد من يخبره تحرّى وصلى ولا إعادة . قاله أبو الحسن التيمي . وجزم به في الشرح . ويأتى كلام أبي بكر قريباً . قوله « فَإِنْ لَمْ يَجِدِ الْأَعْمَى مَنْ يُقْلِدُهُ صَلَّى . وَفِي الإِعَادَةِ وَجْهَان » وهذه الطريقة هي الصحيحة . وعليها جماهير الأصحاب . وأطلقهما في الهداية ، والمذهب . والخلاصة ، والكافي ، والتلخيص ، والبلغة ، وابن تيميم ، والزعايتين ، والحاويين .

أمرهما : لا يعيد ، لكن يلزمه التحري . وهو المذهب . جزم به في الوجيز والمنور . وصححه في التصحيح . والمجد في شرحه . وصاحب النظم . والحاوي الكبير وقدمه في الفروع ، والمحزر ، والمستوعب ، والفائق ، وإدراك الغاية .

== جاءهم آت . فقال : إن النبي صلى الله عليه وسلم قد أنزل عليه الليلة قرآن . وقد أمر أن يستقبل القبلة . فاستقبلوها . وكانت وجوههم إلى الشام فاستداروا إلى الكعبة » متفق عليه .

والثاني : يعيد بكل حال . وهو ظاهر كلام الخرقى . وجزم به فى الإفادات .
وقال ابن حامد : إن أخطأ أعاد ، وإن أصاب فعلى وجهين . وأطلق الأوجه
الثلاثة فى تجريد العناية ، والزركشى .

فأمرتان

إمراهما : قد تقدم أنا إذا قلنا لا يعيد : لا بد من التحرى . فلو لم يتحرى
وصلى أعاد إن أخطأ ، قولاً واحداً . وكذا إن أصاب ، على الصحيح من المذهب
وفيه وجه لا يعيد إن أصاب . ذكره القاضى فى شرحه الصغير .

الثانية : لو تحرى المجتهد أو المقلد ، فلم يظهر له جهة ، أو تعذر التحرى عليه
لكونه فى ظلمة ، أو كان به ما يمنع الاجتهاد ، أو تفاوتت عنده الأمارات ، أو
لضيق الوقت عن زمن يجتهد فيه : صلى ولا إعادة عليه ، سواء كان أعمى أو
بصيراً ، حضراً أو سقراً . وهذا المذهب . وعنه يعيد . وهو وجه فى ابن تيميم فى
المجتهد . وقال أبو بكر : المحبوس إذا لم يعرف جهة يصلى إليها صلى على حسب
حاله ولا يعيد ، إن كان فى دار الحرب . وإن كان فى دار الإسلام فروايتان .
وتقدم كلام التميمى والشارح فى المحبوس قريباً .

قوله ﴿ وَمَنْ صَلَّى بِالْاجْتِهَادِ ثُمَّ عَلِمَ أَنَّهُ أَخْطَأَ الْقِبْلَةَ فَلَا إِعَادَةَ عَلَيْهِ ﴾

هذا المذهب . وعليه الأصحاب ، سواء كان خطؤه يقيناً أو عن اجتهاد .

وخرج ابن الزاغونى رواية يعيد من مسألة « لو بان الفقير غنياً » وفرق بينهما القاضى
وغيره . وذكر أبو الفرج الشيرازى وغيره : أن عليه إعادة إن بان خطؤه يقيناً ،
ولا إعادة إن كان عن اجتهاد . وحكى عن أحمد . نقله ابن تيميم .

وفرق الأصحاب بين القبلة . وبين الوقت وبين أخذ الزكاة بأنه يمكنه اليقين

فى الصلاة والصوم بأن يؤخر . وفى الزكاة بأن يدفع إلى الإمام .

قوله ﴿فَإِنْ تَغَيَّرَ اجْتِهَادُهُ عَمِلَ بِالثَّانِي، وَلَمْ يُعَدِّ مَا صَلَّى بِالْأَوَّلِ﴾.

اعلم أنه إذا تغير اجتهاده ، فتارة يكون بعد أن فرغ من الصلاة . وتارة يكون وهو فيها . فإن كان قد تغير اجتهاده بعد فراغه من الصلاة اجتهد للصلاة قطعاً . وهي مسألة المصنف . وإن كان إنما تغير اجتهاده وهو فيها . فالصحيح من المذهب أن يعمل بالثاني ويبنى . نص عليه الإمام أحمد في رواية الجماعة . وعليه جمهور الأصحاب . وعنه يبطل . وقيل : يلزمه جهته الأولى . اختاره ابن أبي موسى والآمدى ثلثا ينقض الاجتهاد بالاجتهاد .

فوائد

إمراها : لو دخل في الصلاة باجتهاد ، ثم شك : لم يلتفت إليه وبني . وكذا إن زال ظنه ولم يبين له الخطأ ، ولا ظهر له جهة أخرى . ولو غلب على ظنه خطأ الجهة التي يصلى إليها « ولم يظن جهة غيرها : بطلت صلاته ، على الصحيح من المذهب مطلقاً . وعليه جمهور الأصحاب . وقال أبو المعالي : إن بان له صحة ما كان عليه ، ولم يطل زمنه استمر ، وصحت . وإن بان له الخطأ فيها بني .

وقيل : إن أبصر فيها من كان في ظلمة ، أو كان أعمى فأبصر ، وفرضه الاجتهاد « ولم ير ما يدل على صوابه بطلت . وتقدم في كلام المصنف : إذا تغير اجتهاده . فإن غلب على ظنه خطأ الجهة التي يصلى إليها ، وظن القبلة في جهة أخرى « فإن بان له يقين الخطأ ، وهو في الصلاة : استدار إلى جهة الكعبة وبني . وإن كانوا جماعة قدموا أحدهم ، ثم بان لهم الخطأ في حال واحدة : استداروا وأتموا صلاتهم . وإن بان للإمام وحده « أو للمؤمنين أو لبعضهم : استدار من بان له الصواب . ونوى بعضهم مفارقة بعض إلا على الوجه الذي قلنا يجوز الالتئام مع اختلاف الجهة .

وإن كان فيهم مقلد تبع من قلده وانحرف بانحرافه .

الثانية : لو أخبر وهو في الصلاة بالخطأ يقينا : لزم قبوله ، وإلا لم يجز . وقال جماعة : إلا إن كان الثاني يلزمه تقليده ، فيكون كمن تغير اجتهاده . وقدمه في الحاوي الكبير وغيره .

الثالثة : لو صلى من فرضه الاجتهاد بغير اجتهاد ، ثم بان مصيبا : لزمه الإعادة على الصحيح من المذهب . وقيل : لا يلزمه .

باب النية

قوله ﴿ وَهِيَ الشَّرْطُ السَّادِسُ ﴾

الصحيح من المذهب : وعليه أكثر الأصحاب . وقطع به كثير منهم : أن النية شرط لصحة الصلاة . وعنه فرض . وهو قول في الفروع ، ووجه في المذهب وغيره . وأطلقهما في المذهب : ومسبوك المذهب . قال في المستوعب : وقال القاضي وغيره من أصحابنا : شرائطها خمسة . فنقصوا منها النية وعدوها ركنا . وقال الشيخ عبد القادر وهي قبل الصلاة شرط ، وفيها ركن . قال في مجمع البحرين : فيلزمهم مثله في بقية الشروط . ذكره في أركان الصلاة .

قوله ﴿ وَيَجِبُ أَنْ يَنْوِيَ الصَّلَاةَ بَعِيْنَهَا ، إِنْ كَانَتْ مُعَيَّنَةً ۖ وَإِلَّا أَجْزَأَتْهُ نِيَّةُ الصَّلَاةِ ﴾

الصحيح من المذهب : أنه يجب تعيين النية لصلاة الفرض والنفل المعين . وهو المشهور والمعمول به عند الأصحاب ، وقطع به كثير منهم . قال الزركشي : هذا مقصود أحمد وعامة الأصحاب في صلاة الفرض . وعنه لا يجب التعيين لها ، ويحتمل كلام الخرق . وأبطله المجد بما لو كانت عليه صلوات فصلى أربعا ينويها مما عليه ، فإنه لا يجزئه إجماعا . فلولا اشتراط التعيين أجزأه ، كما في الزكاة . فإنه

لو كان عليه شياه عن إبل أو غنم ، أو آصع طعام من عُشْرُوزِ كَافَةِ فطر ، فأخرج شاة أو صاعاً ينويه مما عليه أجزاءه ، لما لم يكن التعيين شرطاً . انتهى .

قال في الفروع : كذا قال . قال : وظاهر كلام غيره لا فرق . وهو متوجه إن لم تصح بينهما فرق . انتهى .

وقال في الترغيب : يجب التعيين للفرض . فلا يجب في نفل معين انتهى .
وقيل : متى نوى فرض الوقت ، أو كانت عليه صلاة لا يعلم هل هي ظهر أو عصر ؟ فصلى أربعاً ينوى الواجبة عليه من غير تعيين أجزاءه . وقد أوماً إليه . ذكره ابن تيميم . ويحتمله كلام الحرقى أيضاً . قاله الزركشى . واختاره القاضى .

قوله ﴿وَالَا أَجْزَأَتْهُ الصَّلَاةُ﴾

يعنى وإن لم تسكن الصلاة معينة ، مثل النفل المطلق . فإنه يجزئ نية الصلاة ، ولا يجب تعيينها . وهذا بلا نزاع أعلمه .

قوله ﴿وَهَلْ يُشْتَرَطُ نِيَّةُ الْقَضَاءِ فِي الْفَائِتَةِ ، وَنِيَّةُ الْفَرْضِيَّةِ فِي

الفرض ؟ عَلَى وَجْهَيْنِ﴾

عند الأكثر . وهما روايتان في الفروع . وقال ابن تيميم : وجهان . وقيل : روايتان .

أما اشتراط نية القضاء في الفائتة : فأطلق المصنف فيه وجهين . وأطلقهما في الهداية ، والمستوعب ، والهادى ، والتلخيص ، والبلغة ، وشرح المجد ، والنظم ، وابن تيميم ، والشرح ، وشرح ابن منجا ، والزركشى ، والحاوى الكبير .

أحدهما : يشترط . وهو المذهب . اختاره ابن حامد . قاله في المحرر وغيره . قال في الفروع : وتجب نية القضاء في الفائتة على الأصح . وجزم به في مسبوكه الذهب ، والإفادات . قال ابن نصر الله في حواشيه : ما قاله في الفروع خلاف المذهب في المسائل الثلاثة . وإنما المذهب عدم الوجوب .

والوجه الثاني : لا يشترط . صححه في التصحيح ، والرعاية الكبرى ، والفائق وابن تيميم . واختاره في الكافي ، والشرح ، وتذكرة ابن عبدوس . وجزم به في الوجيز [والمنور] وقدمه في المحرر ، والرعاية الصغرى ، والحاوى الصغير ، وإدراك الغاية ، وتجريد العناية .

فعلى المذهب : لو كان عليه ظهران حاضرة وفائنة فصلها ، ثم ذكر أنه ترك شرطاً في إحداها لا يعلم عينها : لزمه ظهران ، حاضرة ومقضية ، كما كان عليه ابتداء . وعلى الوجه الثاني : يحجزه ظهر واحدة ، ينوى بها ما عليه .

فوائد

الأولى : لو نوى من عليه ظهران فائنتان ظهرا منها لم يحجزه عن إحداها حتى يعين السابقة لأجل الترتيب . وقيل : لا يحجزه ، كصلاتي نذر ، لأنه مخير هنا في الترتيب . كإخراج نصف دينار عن أحد نصابين ، أو كفارة عن إحدى أيمان حث فيها . قال في الفروع : ويتوجه تخريج واحتمال يعين السابقة .

الثانية : لو ظن أن عليه ظهراً فائنة فقصاها في وقت ظهر اليوم ، ثم بان أنه لا قضاء عليه . لم يحجزه عن الحاضرة في أصح الوجهين . صححه ابن تيميم . وقدمه في الفروع . وجزم به في الحاوى الكبير . وقيل : يحجزه . قدمه ابن رزين في شرحه وأطلقهما في الشرح .

الثالثة : لو نوى ظهر اليوم في وقتها ، وعليه فائنة لم يحجزه عنها على الصحيح من المذهب . جزم به في المغنى ، والشرح ، وابن رزين . وقدمه في الفروع . وخرج المصنف ومن تبعه فيها كالتى قبلها . وجعلها ابن تيميم كالتى قبلها . وتقدم في آخر شروط الصلاة : إذا نسى صلاة من يوم . وجهل عينها ، أو نسى ظهراً وعصراً من يومين .

الرابعة : يصح القضاء بنية الأداء وعكسه إذا بان خلاف ظنه . قاله الأصحاب

قاله في الفروع . قال المصنف وغيره : لا يختلف المذهب في ذلك . وقال ابن تيميم : فلا إعادة ، وجهاً واحداً . قاله بعض الأصحاب ، وذكر ابن أبي موسى : أن القضاء لا يصح بنية الأداء ، ولا بالعكس . انتهى .

وقال الأصحاب : لا يصح القضاء بنية الأداء وعكسه مع العلم .

وأما اشتراط نية الفرضية في القرض : فأطلق المصنف فيه الوجهين . وأطلقهما في المذهب ، والتلخيص ، والبلغة ، والنظم ، وابن تيميم ، والشرح والتركيب . أحدهما : يشترط . وهو المذهب . اختاره ابن حامد . قال في الفروع : وتجب نية الفرضية للفرض على الأصح . قال في الخلاصة : وينوى الصلاة الحاضرة فرضاً . والوجه الثاني : لا يشترط . وعليه الجمهور . قال في الكافي : وقال غير ابن حامد لا يلزمه . قال المجد في شرحه ، وصاحب الحاوي الكبير : وأما نية القرض للمكتوبة فلا يشترط أداء إلا بنية التعيين عند أكثر أصحابنا . وقالوا : هو أولى . وصححه في التصحيح ، والرعاية الكبرى « والفائق ، وابن تيميم ، وغيرهم . واختاره ابن عبدوس في تذكرته [وجزم به في الوجيز ، والمنور] وقدمه في الهداية « والمستوعب « والمحرم ، والرعاية الصغرى « والحاوي الصغير « وإدراك الغاية ، وتجريد العناية « وابن رزين في شرحه وغيرهم . قلت : الأولى أن يكون هذا هو المذهب .

فأمرناه

إمراءهما : اشتراط نية الأداء للحاضرة كاشتراط نية الأداء لقضاء الفائتة ونية الفرضية للفرض خلافاً ومذهباً .

الثانية : لا يشترط في النية إضافة الفعل إلى الله تعالى في العبادات كلها ، على الصحيح من المذهب . وعليه الأصحاب . قال ابن تيميم : ولم يشترط أصحابنا في النية إضافة الفعل إلى الله تعالى في سائر العبادات . وقال أبو الفرج بن أبي الفهم : الأشبه اشتراطه .

قلت : وجزم به في الفائق .

وقيل : يشترط في الصلاة والصوم ونحوهما ، دون الطهارة والتميم .

قوله ﴿ فَإِنْ تَقَدَّمَتْ قَبْلَ ذَلِكَ بِالزَّمَنِ الْيَسِيرِ جَاز ﴾

هذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به كثير منهم . وحمل القاضي كلام الخرق عليه . وقال في التبصرة : يجوز ، ما لم يتكلم . وقيل : يجوز زمن طويل أيضاً ، ما لم يفسخها . نقل أبو طالب وغيره « إذا خرج من بيته يريد الصلاة فهو نية . أترأه كبر وهو لا ينوي الصلاة ؟ » وهذا مقتضى كلام الخرق . واختاره الآمدي والشيخ تقي الدين في شرح العمدة . وقال الآجري : لا يجوز تقديمها مطلقاً قلت : وفيه حرج ومشقة .

فعلى القول بالتقديم : لو تكلم بعدها وقبل التكبير لم تبطل على الصحيح من المذهب . وقيل : تبطل كما لو كفر .

نفيه : اشترط الخرق في التقديم : أن يكون بعد دخول الوقت . وعليه شرح ابن الزاغوني وغيره . وقاله القاضي أبو يعلى وولده أبو الحسن « وصاحب المذهب ، والمستوعب ، والراعيين ، والحاويين ، وغيرهم . وجزم به في الوجيز وغيره . وأكثر الأصحاب لا يشترطون ذلك . وهو ظاهر كلام المصنف هنا وغيره . قال الزركشي : إما لإهمالهم له « أو اعتماداً على الغالب .

وظاهر ما قدمه في الفروع لا يشترط ذلك . قاله في الفائق بعد حكاية الخلاف . قال القاضي : وقبل الوقت لا يجوز . انتهى .

قلت : المسألة تحتل وجهين . اختيار القاضي وغيره عدم الجواز « وظاهر كلام غيرهم الجواز ، لكن لم أر بالجواز تصريحاً .

فأمرناه

إمراءهما : يشترط لصحة تقدمها عدم فسخها وبقاء إسلامه . قال القاضي

في التعليق ، والوسيلة ، والمجد ، وصاحب الحاوى ، وغيرهم : أو يشتغل بعمل كثير مثل عمل من سلم عن نقص ، أو نسي موجود السهو ، على ما يأتي . قاله القاضى في الرعاية « أو أعرض عنها بما يليه ، وقطع جماعة » أو يعتمد حدث . وتقدم كلام صاحب التبصرة .

الثانية : تصح نية الفرض من القاعد على الصحيح من المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . وقال في التلخيص : لو نوى فرضاً وهو قاعد ، مع القدرة على القيام . لم ينقصد فرضاً ولا نفلاً . وقال في الرعاية الكبرى : قلت : ويحتمل أن يصير نفلاً . قوله ﴿ فَإِنْ قَطَعَهَا فِي أَثْنَاءِهَا بَطَلَتِ الصَّلَاةُ ﴾

وهو المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به أكثرهم . وقيل : إن نوى قريباً لم تبطل . قال في الرعاية الكبرى : وهو بعيد .

قوله ﴿ وَإِنْ تَرَدَّدَ فِي قَطْعِهَا فَعَلَى وَجْهَيْنِ ﴾

وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والكافى والمنفى ، والهادى ، والتلخيص ، والبلغة ، والمحزر ، والرايعتين ، والنظم ، والحاويين ، وابن تيم ، والشرح ، والفائق ، والزرکشی ، وإدراك الغاية ، وتجريد العناية ، والفروع ، وشرح العمدة للشيخ تقى الدين وغيرهم .

أمرهما : تبطل . وهو المذهب . اختاره القاضى . ونصره الشريف أبو جعفر ، والمجد فى شرحه . وصححه فى التصحيح ، وابن نصر الله فى حواشى الفروع ، وجزم به فى الوجيز ، والإفادات ، والمنتخب .

والوجه الثانى : لا تبطل . وهو ظاهر كلام الخرقى . واختاره ابن حامد . وجزم به فى المنور . وقدمه ابن رزین فى شرحه .

فأمره : لو عزم على فسخا فهو كما لو تردد فى قطعها ، خلافاً ومذهباً ، على

الصحيح . وقيل : تبطل بالعزم وإن لم تبطل بالتردد . وجزم به فى الرعاية

الصغرى « والحاوى . وقال فى الكبرى : إن عزم على قطعها أو تردد فأوجه .
 الثالث : تبطل مع العزم دون التردد . وقال فى باب صفة الصلاة : وإن
 قطعها أو عزم على قطعها عاجلاً بطلت . وإن تردد فيه ، أو توقف ، أو نوى أنه
 سيقطعها ، أو علق قطعها على شرط : فوجهان .
 والوجهان أيضاً : إذا شك هل نوى فعل معه - أى مع الشك - عملاً ثم ذكر .
 فقال ابن حامد : يبنى . لأن الشك لا يزيل حكم النية . فجاز له البناء كما لو لم
 يحدث عملاً .

وقال القاضى : تبطل ، لخلوه عن نية معتبرة . وهو ظاهر ما قدمه الشارح .
 وقال المجد أيضاً : إن كان العمل قولاً لم تبطل لتعمد زيادته ، ولا يعتد به .
 وإن كان فعلاً بطلت « لعدم جوازه ، كتعمده فى غير موضعه .
 وقال فى مجمع البحرين : إنما قال الأصحاب « عملاً » والقراءة ليست عملاً على
 أصلنا . ولهذا لو نوى قطع القراءة ، ولم يقطعها ، لم تبطل قولاً واحداً .
 قال الآملى : وإن قطعها بطلت بقطعه لا بنيته . لأن القراءة لا تحتاج
 إلى نية .

قال فى مجمع البحرين : ولو كان عملاً لاحتاجت إلى نية كسائر أعمال العبادات
 قال صاحب الفروع : وما ذكره الناظم خلاف كلام الأصحاب . والقراءة عبادة
 تعتبر لها النية . قال الأصحاب : وكذا شكه هل أحرم بظهر أو عصر ، وذكر فيها «
 يعنى هل تبطل أو لا ؟

وقيل : يتمها نفلاً كما لو أحرم بفرض فإن قبل وقته ، وهو احتمال فى المغنى
 والشرح . كشكه هل أحرم بفرض أو نفل ؟ فإن الإمام أحمد سئل عن إمام صلى
 بقوم العصر . فظانها الظهر فطول القراءة ، ثم ذكر ، فقال : يعيد ، وإعادتهم على
 اقتداء مفترض بمقتفل .

قال المصنف ، والمجد ، والشارح : وإن شك هل نوى فرضاً أو نفلاً ؟ أتت

نفلا ، إلا أن يذكر أنه نوى الفرض قبل أن يحدث عملاً فيتمها فرضاً . وإن ذكره بعد أن أحدث عملاً خرج فيه الوجهان انتهى .

قال المجد : والصحيح بطلان فرضه .

قال في الفروع : إن أحرم بفرض رباعية ، ثم سلم من ركعتين يظنها جمعة أو فجراً أو التراويح . ثم ذكر : بطل فرضه ولم يبين . نص عليه ، كما لو كان عالماً . قال : ويتوجه احتمال وتخرج يبنى ، كظنه تمام ما أحرم به .

وقال الشيخ تقي الدين : يحرم خروجه بشككه في النية ، للعلم بأنه ما دخل إلا بالنية . وكشكه هل أحدث أم لا ؟ .

قوله ﴿ فَإِنْ أَحْرَمَ بِفَرْضٍ ، فَبَانَ قَبْلَ وَقْتِهِ : انْقَلَبَ نَفْلًا ﴾

هذا المذهب . وعليه الأصحاب « لبقاء أصل النية . وعنه لا تتعقد . لأنه لم ينو

[قال ابن تيميم : وخرج الأمدى رواية : أنها لا تتعقد أصلاً . واختاره بعض

أصحابنا] كما لو أحرم به قبل وقته عالماً بذلك ، على الصحيح من الوجهين .

فأمره : مثل هذه لو أحرم بفائتة فلم تكن عليه [أو أحرم قبل وقته مع علمه

فالأشبه أنها لا تتعقد . قاله ابن تيميم] .

قوله ﴿ وَإِنْ أَحْرَمَ بِهِ فِي وَقْتِهِ ، ثُمَّ قَلَبَهُ نَفْلًا جَازٍ ﴾ .

إذا أحرم بفرض في وقته ثم قلبه نفلاً . فتارة يكون لغرض صحيح ، وتارة

يكون لغير ذلك . فإن كان لغير غرض صحيح ، فالصحيح من المذهب : أنه يصح

مع الكراهة . جزم به في الوجيز . وقدمه في الهداية والمستوعب ، والخلاصة ،

والشرح ، والنظم ، والرايعتين ، وإدراك الغاية « والحاويين . ويحتمل أن لا يجوز

ولا يصح . وهو رواية ذكرها في الفروع .

قال القاضى في موضع : لا تصح رواية واحدة . وقال في الجامع : يخرج على

روایتين . وأطلقهما ابن تيميم ، والفروع .

وأما إذا قلبه نفلاً لغرض صحيح ، مثل أن يحرم منفرداً ثم يريد الصلاة في جماعة : فالصحيح من المذهب أنه يجوز وتصح ، وعليه الأصحاب . وأكثرهم جزم به . ولو صلى ثلاثة من أربعة ، أو ركعتين من المغرب . وعنه لا تصح . ذكرها القاضي ومن بعده ، لكن قال المجد في شرحه على المذهب : إن كانت فحراً أتمها فريضة . لأنه وقت نهى عن النفل . فعلى المذهب : هل فعله أفضل أم تركه ؟ فيه روايتان . وأطلقهما في الفروع ، وابن تيميم .
قلت : الصواب أن الأفضل فعله ، ولو قيل بوجوبه . إذا قلنا بوجوب الجماعة . لسكان أولى . وقدم في الرعاية الكبرى الجواز من غير فضيلة .

تغييرها

أمرهما : في قول المصنف ﴿ وإن انتقل من فرض إلى فرض بطلت الصلاتان ﴾ تساهل . إذ الثانية لم يدخل فيها حتى تبطل ، بل لم تنعقد بالكلية .

الثاني : قال في الفروع : وإن انتقل من فرض إلى فرض بطل فرضه . والمراد ولم ينو الثاني من أوله بتكبير الإحرام . والأصح الثاني .

فأمره : إذا بطل الفرض الذي انتقل منه ، ففي صحة نفله الخلاف المتقدم فيمن أحرم به في وقته ثم قلبه نفلاً على ما تقدم . وكذا حكم ما يفسد الفرض فقط ، إذا وجد فيه ، كترك القيام ، والصلاة في الكعبة ، والائتمام بمتنفل ، إذا قلنا : لا يصح الفرض والائتمام بصبي إن اعتقد جوازه ، صح نفلاً في الصحيح من المذهب ، وإلا فالخلاف . وهي فائدة حسنة .

قوله ﴿ وَمِنْ شَرَطِ الْجَمَاعَةِ : أَنْ يَنْوِيَ الْإِمَامُ وَالْمَأْمُومُ حَالَهُمَا ﴾ .

أما المأموم : فيشترط أن ينوي حاله بلا نزاع . وكذا الإمام على الصحيح من المذهب مطلقاً . وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به كثير منهم . وهو من

المفردات . وعنه لا يشترط نية الإمامة في الإمام في سوى الجمعة . وعنه يشترط أن ينوى الإمام حاله في الفرض دون النفل .

وقيل : إن كان المأموم امرأة لم يصح ائتمامها به حتى ينويه . لأن صلاته تفسد إذا وقفت بجانبه . ونحن نمنعه . ولو سلم فالأماموم مثله ، ولا ينوى كونها معه في الجماعة . فلا عبرة بالفرق . وعلى هذا لو نوى الإمامة برجل صح ائتمام المرأة به ، وإن لم ينوها كالعكس .

وعلى رواية عدم اشتراط نية الإمامة : لو صلى منفرداً وصلى خلفه ، ونوى من صلى خلفه الائتمام : صح وحصلت فضيلة الجماعة . فيعابى بها . فيقال : مقتد ومقتدى به حصلت فضيلة الجماعة للمقتدى دون المقتدى به . لأن المقتدى به نوى منفرداً ولم ينو الإمامة ، والمقتدى نوى الاقتداء . وقد صححناه على هذه الرواية . وعند أبي الفرج : ينوى المنفرد حاله .

فائدتان

إبراهيم : لو اعتقد كل واحد منهما أنه إمام الآخر ، أو مأمومه : لم تصح مطلقاً على الصحيح من المذهب . نص عليهما .

وقيل : تصح فرادى في المسألتين . وهو من المفردات .

وقيل : تصح فرادى إذا نوى كل واحد منهما أنه مأموم الآخر فقط . جزم به في الفصول . وقال ابن تيميم : وفيه وجه إذا اعتقد كل واحد أنه إمام الآخر فصلاتهما صحيحة ، وإن لم تعتبر نية الإمام ، صحت الصلاة فرادى فيما إذا نوى كل واحد منهما أنه إمام الآخر . وكذا إذا نوى إمامة من لا يصح أن يؤمه ، ك امرأة تؤم رجلاً ، لا تصح صلاة الإمام في الأشهر . وهو من المفردات . وقيل : تصح . وكذا الحكم إن أمّ أمي قارئاً .

الثانية : لو شك في كونه إماماً أو مأموماً لم تصح ، لعدم الجزم بالنية . وقال القاضى في المجرد : لا تصح أيضاً . ولو كان الشك بعد الفراغ .

قوله ﴿ فَإِنْ أَحْرَمَ مُنْفَرِدًا ثُمَّ نَوَى الْإِتِمَامَ لَمْ يَصِحَّ فِي أَصَحِّ الرِّوَايَتَيْنِ ﴾ وكذا في الهداية . وهو المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . وجزم به في الوجيز ، وغيره . وقدمه في الفروع ، والمحزر ، وابن تيميم وغيرهم . وصححه الشارح وغيره .

والثانية : وتصح ويكره على الصحيح . وأطلقهما في الكافي ، والرعاية الصغرى ، والحاويين . وقال ابن تيميم : وعنه يصح . وفي الكراهة روايتان . فعلى هذه الرواية متى فرغ قبل إمامه فارقه وسلم . نص عليه . وإن انتظره ليسلم معه جاز قوله ﴿ وَإِنْ نَوَى الْإِمَامَةَ صَحَّ فِي النَّفْلِ ^(١) ﴾

يعنى : إذا أحرم منفرداً ، ثم نوى الإمامة ، فإنه يصح في النفل . وهذا إحدى الروایتين . نص عليه . واختاره المصنف ، والشيخ تقي الدين ، والمجد في شرحه . وجزم به في الشرح ، والوجيز ، والإفادات ، وشرح ابن منبجا . قال في الفروع : وهو المنصوص . وعنه لا يصح ، وهو المذهب . وعليه الجمهور . قال في الفروع : اختاره الأكثر . قال المجد : اختاره القاضي ، وأكثر أصحابنا . وقدمه في الفروع والهداية ، والمجد في شرحه . وهو من المفردات . وأطلقهما في الرعايتين . والحاويين ، وابن تيميم .

قوله ﴿ وَلَمْ تَصِحَّ فِي الْفَرَضِ ﴾ .

وهو المذهب . وعليه الجمهور . قال في الفروع ، والمجد : اختاره الأكثر .

(١) هكذا في النسخ التي بأيدينا . ونص المتن « في أصح الروایتين . ويحتمل أن يصح . وهو أصح عندي . فإن أحرم مأموماً ثم نوى الانفراد لعذر جاز . وإن كان لعذر لم يحز في إحدى الروایتين . وإن نوى الإمامة لاستخلاف الإمام له إذا سبقه الخ » .

وجزم به في الوجيز وغيره . وقدمه في الفروع ، والشرح ، والمجد في شرحه . وغيرهم . وهو من المفردات .

قال المصنف ﴿ ويحتمل أن يصح ، وهو أصح عندى ﴾ .

وهو رواية عن أحمد . واختاره المصنف ، والشيخ تقي الدين . وأطلقهما في الرايتين « والحاويين ، والكافي ، وابن تيم . وقال ابن عقيل في موضع : يصح في حق من له عادة بالإمامة . قال في الرعاية الكبرى : وإن نوى المنفرد المفترض إمامة من لحقه قبل ركوعه ، فوجهان في الصحة . وقيل : روايتان . وعنه يصح في النفل فقط . نص عليه . وعنه إن رضى المفترض بحج . من يصلي معه أول ركعة ، فجاء وركع معه صح . نص عليه « وإلا فلا يصح . وقيل : إن صلى وحده ركعة لم يصح . وإن أدركه أحد قبل ركوعه . فروايتان . وقيل : إن لم يركع معه أحد ، وإلا صلى وحده . وقيل : يصح ذلك ممن عادته الإمامة انتهى .

فوائد

الأولى : لو نوى الإمامة ظاناً حضور مأموم : صح ، وإن شك لم يصح . فلو ظن حضوره فلم يحضر ، أو أحرم بحاضر فانصرف قبل إحرامه ، أو عين إماماً أو مأموماً . وقيل : إن ظنهما - وقلنا : لا يجب تعيينهما في الأصح فأخطأ - فالصحيح من المذهب : أنه لا يصح . وقيل : يصح منفرداً ، كأنصرف الحاضر بعد دخوله معه . قال بعض الأصحاب : وإن عين جنازة فأخطأ فوجهان .

قال الشيخ تقي الدين : إن عين وقصده خلف من حضر ، وعلى من حضر : صح ، وإلا فلا .

الثانية : إذا بطلت صلاة المأموم أتمها إمامه منفرداً . لأنها لا هي منها ولا متعلقة بها ، بدليل السهو ، وعلمه بحديثه . وعنه تبطل .

وذكرها المصنف في المغنى قياس المذهب .

الثالثة : تبطل صلاة المأموم ببطان صلاة إمامه لعذر أو غيره على الصحيح

من المذهب . وعليه الجمهور . قال في الفروع ، والمجد في شرحه : اختاره الأكثر .
وعنه لا تبطل . صححه ابن تيميم . فعليها يتمونها فرادى . وقدمه في الفروع . وقال
والأشهر أو جماعة . وكذا جماعتين .

وقال القاضي : تبطل بترك فرض من الإمام ، وفي منهي عنه ، كحدث : عنه روايتان .
وقال المصنف : تبطل بترك شرط من الإمام أو ركن ، أو تعمد مفسد ، وإلا
فلا . على أصح الروايتين .

قوله ﴿ فَإِنْ أَحْرَمَ مَأْمُومًا ثُمَّ نَوَى الْإِنْفِرَادَ لِعُذْرٍ جَازٍ ﴾ .

بلا نزاع ، لسكن استثنى ابن عقيل في الفصول مسألة . وصورتها : ما إذا كان
الإمام يعجل في الصلاة ، ولا يتميز انفراده عنه بنوع تعجيل . فإنه لا يجوز انفرد
المأموم والحالة هذه ، وإنما يملك الانفرد إذا استفاد به تعجيل لحوقه لحاجته .
قال في الفروع : ولم أجد خلافا ، فيعائني بها .

قلت : الذي يظهر أن هذه المسألة ليست داخلة في كلامهم ، لأنهم قالوا
« لعذر » وهنا ليس هذا بعذر . فلا يجوز الانفرد .

فائدة : العذر مثل تطويل إمامه ، أو مرض أو خوف نعاس ، أو شيء يفسد
صلاته ، أو على مال ، أو أهل ، أو فوات رقعة ونحوه .

قال في الفروع وغيره من الأصحاب : العذر ما يبيح ترك الجماعة .

قوله ﴿ وَإِنْ كَانَ لِعَيْرٍ عُذْرٌ لَمْ يَجْزُ فِي إِحْدَى الرِّوَايَتَيْنِ ﴾

وهو المذهب . صححه في التصحيح . قال في الهداية وابن تيميم : لم يجوز في
أصح الروايتين . وجزم به في الوجيز . وقدمه في الفروع ، والكافي ، والمجد في
شرحه ، ونصره .

والرواية الثانية : يجوز ، وإليها ميل الشارح ، وأطلقهما في الرعايتين ، والحاويين ،
والنظم ، وابن منجا في شرحه .

فوائد

منها : متى زال العذر - وهو في الصلاة - فله الدخول مع الإمام .
ومنها : لو كان فارقته في القيام أتى ببقية القراءة . وإن كان قد قرأ الفاتحة فله
أن يركع في الحال . وإن ظن في صلاة السر أن الإمام قرأ : لم يقرأ على الصحيح
من المذهب . واختاره المجد وغيره . وقدمه في الفروع وغيره . وعنه يقرأ . لأنه لم
يدرك معه الركوع .

ومنها : لو فارقته لعذر . وقد صلى معه ركعة في الجمعة : أتمها جمعة بركعة
أخرى . كسبوق . وإن فارقته في الركعة الأولى ، فقال في الفروع « والمجد في شرحه :
فحكمه حكم المرحوم في الجمعة حتى تفوته الركعتان » على ما يأتي في بابها . وإن
قلنا : لا يصح الظهر قبل الجمعة أتم نفلاً فقط . قال ابن تيميم : وإن فارقته في الأولى
فوجهان . أحدهما : يتمها جمعة . والثاني : يصلّيها ظهراً .
وهل يستأنف أو يبنى ؟ على وجهين .

وعلى قول أبي بكر : لا يصح الظهر قبل الجمعة فيهما . فيتمها نفلاً . سواء فارقته
في الأولى أو بعدها انتهى .
وقدم في الرعاية الكبرى ، والحاوي الكبير : أنه إذا فارقته في الأولى لعذر
يتمها جمعة .

قوله « وإن نوى الإمامة لاستخلاف الإمام له إذا سبقه الحدث
صح في ظاهر المذهب »

اعلم أن الإمام إذا سبقه الحدث تبطل صلاته ، على الصحيح من المذهب .
كتعمده . وعنه تبطل إذا سبقه الحدث من السبيلين « ويبني إذا سبقه الحدث
من غيرهما . وعنه لا تبطل مطلقاً . فيبنى إذا تطهر . اختاره الآجری . وذكر ابن
الجوزي وغيره رواية أنه يخير بين البناء والاستئناف .

وأما المأموم : فتبطل صلاته « على الصحيح من المذهب . وعنه لا تبطل .
اختاره ابن تميم . وتقدم ذلك .

فحيث قلنا بالصحة : فله أن يستخلف ، على الصحيح من المذهب . وعليه الجمهور .
وهو ظاهر المذهب . كما قال المصنف . وعنه لا يصح الاستخلاف . وأطلقهما في
الحاوي .

وحيث قلنا بالبطان وصحة صلاة المأموم : فحكمه في الاستخلاف حكم المسألة
التي قبلها على الصحيح من المذهب . قال في الفروع : وعلى صحتها والأشهر «
وبطالانها نقله صالح ، وابن منصور ، وابن هاني . وقاله القاضي وغيره ، وذكره
في الكافي . والمذهب . واختار المجد : له أن يستخلف على الأصح . قال في مختصر
ابن تميم : هذا الأشهر .

قلت : وهو ظاهر كلام المصنف هنا .

وقيل : ليس له أن يستخلف هنا . وإن جاز الاستخلاف في التي قبلها . وهي
ما إذا قلنا لا تبطل صلاته . واختاره الآمدي وغيره .

وحيث قلنا : يستخلف ، فاستخلف ثم توضأ وحضر ، ثم صار إماماً : فعنه
يصح . وعنه لا يصح . وعنه يستأنف . وأطلقهن في الفروع في باب صلاة الجماعة .
قلت : الصواب الصحة ، قياساً على ما إذا أحرم لغيبة إمام الحى ثم حضر ،
على ما يأتي قريباً . قال ابن تميم : وإن تطهر - يعنى الإمام - قريباً . ثم عاد قائم
بهم جاز . ولم يحك خلافاً . قال في الرعاية الكبرى : صح في المذهب .

فوائد

الأولى : المذهب المنصوص عن أحمد : أن له أن يستخلف مسبقاً ، ويحتمله
كلام المصنف هنا . وقيل : لا يصح استخلاف المسبوق . اختاره المصنف .
فعلى المذهب : الأولى له أن يستخلف من يسلم بهم « ثم يقوم » فيأتى بما عليه
فتكون هذه الصلاة بثلاثة أئمة .

قال المجد ، وابن تميم وغيرهما : فإن لم يستلخف وسلموا منفردين أو انتظروه حتى سلم بهم . جاز . نص عليه كله .

وقال القاضي في موضع من المجرى : يستحب انتظاره حتى يسلم بهم . وقيل : لا يجوز سلامهم قبله .

والمذهب المنصوص أيضاً عن أحمد : أن له أن يستلخف من لم يكن دخل معه أيضاً ، سواء كان في الركعة الأولى أو غيرها .

قال في الفروع : وظاهر الانتصار وغيره : يستلخف أمياً في تشهد أخير . وقيل : لا يجوز أن يستلخف هنا .

إذا علمت ذلك فعلى المنصوص في المسألتين : يبنى على ماضى من صلاة الإمام مرتباً ، على الصحيح من المذهب . فإن أدركه في الثانية واستلخفه فيها جلس عقيبها . قدمه في الفروع ، والرعاية ، والفائق ، وابن تميم . وعنه : يخير بين ترتيب إمامه وبين أن يبنى على ترتيب نفسه ، فيجلس عقيب ركعتين من صلاته ، وهى نائمة للمؤمنين ويتبعونه فى ذلك . وأطلقهما المجد فى شرحه . واختاره المجد فى الثانية . وهى استخلاف من لم يكن دخل معه .

قلت : فيعالي بها .

وأطلقهما المجد فى شرحه فى المسبوق الذى دخل معه . وقال فى الذى لم يدخل معه : أظهر فيه التخيير . لأنه لم يلتزم المتابعة ابتداء .

الثانية : يبنى الخليفة فى المسألة الأولى على صلاة الإمام قبله من حيث بلغ .

وأما الخليفة فى المسألة الثانية - إذا قلنا يبنى على ترتيب الأول - فإنه يأخذ فى القراءة من حيث بلغ الأول ، على الصحيح من المذهب . نص عليه . وقدمه المجد فى شرحه . وابن تميم . وابن حمدان فى رعايته .

وقال بعض الأصحاب : لا بد من قراءة مافاته من الفاتحة سرّاً . وجزم به فى الفروع . وهى عجيب منه .

قال المجد في شرح الهداية : والصحيح عندي أنه يقرأ سرّاً ما فاتته من فرض القراءة ، لثلاث تقوته الركعة ■ ثم يبنى على قراءة الأول جهراً إن كانت صلاة جهراً . وقال عن المنصوص : لا وجه له عندي ، إلا أن يقول معه بأن هذه الركعة لا يعتد له بها . لأنه لم يأت فيها بفرض القراءة ، ولم يوجد ما يسقطه عنه . لأنه لم يصرمأموماً بحال ، أو يقول : إن الفاتحة لا تتعين . فيسقط فرض القراءة بما يقرأه انتهى .

وقال الشارح : وينبغي أن تجب عليه قراءة الفاتحة . ولا يبنى على قراءة الإمام لأن الإمام لم يتحمل القراءة هنا .

الثالثة : من استخلف فيما لا يعتد له به : اعتد به للمأموم . ذكره بعض الأصحاب ■ وهو ظاهر ما قدمه في الفروع . وقدمه في الرعاية .

وقال ابن تيميم : لو استخلف مسبوقاً في الركوع لفت تلك الركعة . وقاله جماعة كثيرة . وقدمه في الرعاية أيضاً .

وقال ابن حامد : إن استخلفه في الركوع أو بعده ، قرأ لنفسه وانتظره المأموم ثم ركع ولحق المأموم .

الرابعة : لو أدى الإمام جزءاً من صلاته بعد حدثه ، مثل أن يحدث راکعاً فرفع رأسه وقال « سمع الله لمن حمده » أو حدث ساجداً فرفع وقال « الله أكبر » لم تبطل صلاته . إن قلنا يبنى . ظاهر كلامهم يبطل ■ ولو لم يرد أداء ركن . قاله في الفروع . واشتبهت المسألة على بعضهم فزاد ونقص .

الخامسة : لو لم يستخلف الإمام وصلوا وحداناً : صح . واحتج الإمام أحمد بأن معاوية لما طعن صلى الناس وحداناً . وإن استخلفوا لأنفسهم صح ، على الصحيح من المذهب . ونص عليه . وعنه لا يصح . وإن استخلف كل طائفة رجلاً ، أو استخلف بعضهم وصلى الباقون فرادى فلا بأس .

السادسة : حكم من حصل له مرض أو خوف ، أو حصر عن القراءة الواجبة أو قصر ونحوه . قال في الفروع : وظاهره ، وجنون وإغماء . وصرح به القاضى وغيره في الإغماء والموت . والمتييم إذا رأى الماء . وقال في الترغيب وغيره : أو بلا عذر - حكم من سبقه الحدث في الاستخلاف : على ما تقدم .

قوله ﴿ وَإِنْ سُبِقَ اثْنَانِ بِيَعْضِ الصَّلَاةِ فَأَتَتْهُمَا أَحَدُهُمَا بِصَاحِبِهِ فِي قَضَاءِ مَا فَاتَهُمَا ، فَعَلَى وَجْهَيْنِ ﴾

وحكى بعضهم الخلاف روايتين . منهم ابن تيم . وأطلقهما في المستوعب ، والمذهب ، والكافى ، والمحزر ، والفروع ، والفاثق ، وابن منبج في شرحه .

أمرهما : يجوز ذلك . وهو المذهب . قال المصنف والشارح : وصاحب الفروع

وغيرهم ، لما حكوا الخلاف هنا : بناء على الاستخلاف . وتقدم جواز الاستخلاف على الصحيح من المذهب . وجزم بالجواز هنا في الوجيز ، والإفادات ، والمنور ، وغيرهم . وصححه في التصحيح ، والنظم ، وتصحيح المحرر . وقدمه في الهداية ، والتلخيص ، والرعاية ، وابن تيم . قال المجد في شرحه : هذا ظاهر رواية مهنا .

والوجه الثانى : لا يجوز . قال المجد في شرحه : هذا منصوص أحمد في رواية

صالح . وعنه لا يجوز هنا . وإن جوزنا الاستخلاف . اختاره المجد في شرحه . وفرق بينها وبين مسألة الاستخلاف من وجهين .

فائدة : وكذا الحكم والخلاف والمذهب : لو أمّ مقيم مثله إذا سلم مسافر .

ذكره في الفروع وغيره .

تنبيه : يستثنى من كلام المصنف وغيره ممن أطلق : المسبوق في الجمعة . فإنه

لا يجوز إتمام مسبوق بمسبوق فيها . قطع به الجمهور . لأنها إذا أقيمت بمسجد مرة لم تقم فيه ثانية . وذكر ابن البناء في شرح المجرى : أن الخلاف جارٍ في الجمعة أيضاً . ويحتمله كلام المصنف وغيره .

قوله ﴿وَإِنْ كَانَ لَغَيْرُ عُذْرٍ لَمْ يَصِحْ﴾

قال في الفروع : وبلا عذر سبق كاستخلاف الإمام بلا عذر . قال في النكت : صرح في المغني بأن هذه المسألة تخرج على مسألة الاستخلاف . قال : وعلى هذا يكون كلامه في المقنع عقيب هذه المسألة : وإن كان لغير عذر ، لم يصح في هذه المسألة . ومسألة الاستخلاف . لأن المسألتين في المغني واحدة . ذكره المجد في شرحه ، وذكر بعضهم في الاستخلاف لغير عذر روايتين . انتهى .

وقال الشارح : وإن كان لغير عذر ، لم يصح إذا انتقل عن إمامه إلى إمام آخر قائم به . أو صار المأموم إماماً لغيره من غير عذر .

قوله ﴿وَإِنْ أَحْرَمَ إِمَامًا لَغَيْبِهِ إِمَامٌ الْحَيُّ﴾ ، ثم حَضَرَ في أثناء الصلاة فأحرم بهم ، وبني على صلاة خليفته ، فصار الإمام مأموماً فهل يصح ؟ على وجهين ﴿

وأطلقهما في المذهب ، والكافي ، والشرح ، وشرح المجد ، وشرح ابن منبجا ، والفائق .

أمرهما : يصح . وهو المذهب . نص عليه في رواية أبي الحارث . جزم به في الوجيز ، والإفادات ، والمنور . وصححه في التصحيح . واختاره ابن عبدوس في تذكرته . وقدمه في الفائق . قال ابن رزين في شرحه : وهو أظهر .

والثاني : لا يصح . قال في الفصول : هو الأصح عند شيخنا أبي يعلى . قال المجد : وهو مذهب أكثر العلماء . وعنه يصح من الإمام الأعظم دون غيره . وأطلقهما في المغني ، والشرح ، والفروع ، وابن تيميم ، والرايعتين ، والحاويين ، والنظم .

تنبيه : حكى المصنف الخلاف هنا أوجهاً . وكذا حكاه في الشرح ، والكافي ، وشرح المجد ، وابن منبجا ، والرعاية الصغرى ، والحاوي الصغير . وقدمه في الرعاية

الكبرى . وحكاها روايات في المغنى والشرح في باب صلاة الجماعة ، ومجمع البحرين ،
والحاوى الكبير ، وابن تيم . وقدمه في الفروع . وقال : في ذلك روايات منصوصة .
وتقدم « إذا سبقه الحدث فاستخلف ثم صار إماماً » .

فأمرناه

إمراهما : الخلاف في الجواز كالتخلف في الصحة .

الثانية : قال المجد في شرحه ، وابن تيم ، وصاحب مجمع البحرين : لا تختلف
الروايات عن الإمام أحمد « أن النبي صلى الله عليه وسلم لما خرج من مرضه - بعد
دخول أبي بكر في الصلاة - أنه كان إماماً لأبي بكر ، وأبو بكر كان إماماً للناس »
وفي جواز ذلك ثلاث روايات . فكانت الصلاة بإمامين . وصرح ابن رجب في
شرح البخارى بذلك .

قال في مجمع البحرين : أصح الروايات أن ذلك خاص به ، عليه أفضل الصلاة
والسلام . واختاره أبو بكر وغيره .

وقال في الرعاية الكبرى : وقيل كان النبي صلى الله عليه وسلم إماماً أبي بكر
وأبو بكر إمام الناس . وقيل : كان أبو بكر إماماً ، والنبي صلى الله عليه وسلم عن
يسار أبي بكر ، لأن وراءهما صفاً . وفي جوازه وجهان . انتهى . ويأتى الخلاف
إذا كان عن يسار الإمام وخلفه صف في الموقف .

باب صفة الصلاة

تنبيه : ظاهر . قوله ﴿ السُّنَّةُ : أَنْ يَقُومَ إِلَى الصَّلَاةِ إِذَا قَالَ الْمُؤَذِّنُ »

قد قامت الصَّلَاةُ ﴿

أنه يقوم عند كلمة الإقامة ، سواء رأى الإمام أو لم يره ، وسواء كان الإمام
في المسجد ، أو قريباً منه أو لا ، وهو ظاهر كلامه في الوجيز وغيره . وهو رواية
عن الإمام أحمد .

قال في الفروع : جزم به بعضهم . وقدمه في الفائت .
والصحيح من المذهب : أن المأموم لا يقوم حتى يرى الإمام إذا كان غائباً .
وتقدم غيرها إذا كان الإمام في المسجد ، سواء رآه أو لم يره . وعليه جمهور
الأصحاب . وقدمه في الفروع وغيره . وصححه المجد وغيره .
وقال المصنف : إن أقيمت وهو في المسجد أو قريباً منه ، قاموا عند ذكر
الإقامة . وإن كان في غيره ، ولم يعلموا قر به ، لم يقوموا حتى يروه .
وقيل : لا يقومون إذا كان الإمام في المسجد ، حتى يروه . وذكره الآجری
عن أحمد .

وقيام المأموم عند قوله « قد قامت الصلاة » من المفردات .

قوله ﴿ ثُمَّ يُسَوِّيَ الْإِمَامُ الصُّفُوفَ ﴾

هكذا عبارة كثير من الأصحاب في كتبهم . وقال في الإفادات ، والتسهيل :
ويسوي الإمام صفه .

إذا علمت ذلك ، فالصحيح من المذهب - وعليه الأصحاب - أن تسوية
الصفوف سنة . وظاهر كلام الشيخ تقي الدين وجوبه . وقال : مراد من حكاه
إجماعاً استحبابه ، لا نفى وجوبه .

وذكر في النسكت الأحاديث الواردة في ذلك . وقال : هذا ظاهر في الوجوب
وعلى هذا : بطلان الصلاة به محل نظر . انتهى .

وقال في الفروع : ويحتمل أن يمنع الصحة . ويحتمل لا .
قلت : وهو الصواب .

فوائد

الأولى : التسوية المسنونة في الصفوف : هي محاذاة المناكب والأكعب
دون أطراف الأصابع .

الثاني : يستحب تراص الصفوف ، وسد الخلل الذي فيها ، وتكميل الصف الأول فالأول . فلو ترك الأول كره على الصحيح من المذهب . وهو المشهور . قال في النكت : هذا المشهور ، وهو أولى . وعند ابن عقيل : لا يكره ، لأنه اختار أنه لا يكره تطوع الإمام في موضع المكتوبة . وقاسه على ترك الصف الأول للمأمومين . وأطلق الوجهين في الكراهة في الفروع .

الثالث : قال في النكت : يدخل في إطلاق كلامهم : لو علم أنه إذا مشى إلى الصف الأول فاتته ركعة ، وإن صلى في الصف المؤخر لم تفته . قال : لكن هي في صورة نادرة . ولا يبعد القول بالمحافظة على الركعة الأخيرة . وإن كان غيرها مشى إلى الصف الأول . وقد يقال : يحافظ على الركعة الأولى والأخيرة . وهذا كما قلنا : لا يسعى إذا أتى الصلاة « للخبر المشهور ^(١) » .

قال : الإمام أحمد : فإن أدرك التكبيرة الأولى فلا بأس أن يسرع ، ما لم يكن عجل لفتح .

قال : وقد ظهر مما تقدم : أنه يعجل لإدراك الركعة الأخيرة . لكن هل يقيد المسألان بتعذر الجماعة ؟ فيه تردد انتهى .

قال في الفروع : وظاهر كلامهم : يحافظ على الصف الأول ، وإن فاتته ركعة قال : ويتوجه المحافظة على الركعة من نصه « يسرع إلى التكبيرة الأولى » قال : والمراد من إطلاقهم إذا لم تفته الجماعة مطلقا ، وإلا حافظ عليها ، فيسرع لما انتهى . الرابعة : الصف الأول ويمين كل صف للرجال أفضل . قال الأصحاب :

وكما قرب من الإمام فهو أفضل . وكذا قرب الأفضل والصف منه .

وقال في الفروع : ويتوجه احتمال أن بعد يمينه ليس أفضل من قرب يساره . قال : ولعله مرادهم .

(١) عن أبي قتادة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « إذا أتيتم الصلاة فعليكم بالسكينة . فما أدركتم فصلوا . وما فاتكم فأتموا » متفق عليه .

الخامسة : قال بعض الأصحاب : الأفضل تأخير المفصول والصلاة مكانه . قال

ابن رزين في شرحه : يؤخر الصبيان . نص عليه [وجزم به في المغنى والشرح]
قال في الفروع : وظاهر كلامهم في الإيثار بمكانه ، وفيمن سبق إلى مكان ليس له
ذلك . وصرح به غير واحد ، منهم المجد في شرحه .

قلت : وهو الصواب . ويأتى ذلك أيضاً في باب الجماعة في الموقف .

السادسة : الصف الأول : هو ما يقطعه المنبر على الصحيح من المذهب . وعليه

الأصحاب . قال في رواية أبي طالب : « والمروذى ، وغيرهما : المنبر لا يقطع الصف .
وعنه الصف الأول » هو الذى يلى المنبر ولم يقطعه . حكى هذا الخلاف كثير من
الأصحاب .

وقال ابن رجب في شرح البخارى : المنصوص عن أحمد : أن الصف الأول

هو الذى يلى المقصورة . وما تقطعه المقصورة فليس بأول . نقله المروذى ، وأبو طالب .
وابن القاسم وغيرهم . ثم قال : ورجح كثير من الأصحاب أنه الذى يلى الإمام بكل
حال . قال : ولم أقف على نص لأحمد به . انتهى . مع أنه اختاره .

السابعة : ليس بعد الإقامة وقبل التكبير دعاء مسنون . نص عليه . وعنه

أنه كان يدعو بينهما ويرفع يديه .

قوله « ثُمَّ يَقُولُ » الله أَكْبَرُ « لا يجزئه غيرها » .

يعنى لا يجزئه غير هذا اللفظ . ويكون مرتباً . وهذا المذهب بلا ريب .

وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به كثير منهم . وقيل : يجزئه « الله الأكبر ، والله
الأعظم » جزم به فى الرعاية الكبرى . وجزم فى الحاوى الكبير بالإجزاء فى
« الله الأكبر » وقيل : يجزئه « الأكبر الله ، أو الكبير الله ، أو الله الكبير »
ذكرها فى الرعاية . وقال فى التعليق « أكبر » كالكبير ، لأنه إنما يكون أبلغ إذا
قيل : أكبر من كذا . وهذا لا يجوز على الله . قال فى الفروع : كذا قال .

تفسير : من شرط الإتيان بقول « الله أكبر » أن يأتي به قائماً ، إن كانت الصلاة فرضاً ، وكان قادراً على القيام . فلو أتى ببعضه راكعاً ، أو أتى به كله راكعاً ، أو كبر قاعداً ، أو أتمه قائماً : لم تنعقد فرضاً . وتنعقد نفلاً ، على الصحيح من المذهب . وقيل : لا تنعقد أيضاً . وقيل : لا تنعقد ممن كملها راكعاً فقط . وأطلقهن ابن تيميم وابن حمدان .

فعلى الأول : يدرك الركعة إن كان الإمام في نفل . ذكره القاضي . واقتصر عليه في القروع .

ويأتي حكم ما لو كبر للركوع أو لغيره ، أو سمع أو حمد قبل انتقاله ، أو كمله بعد انتهائه عند قوله « ثم يرفع يديه ، ويركع مكبراً » .

فائدة : لو زاد على التكبير ، كقوله « الله أكبر كبيراً ، أو الله أكبر وأعظم ، أو وأجل » ونحوه كره . جزم به في الرعايتين « والحاوى الصغير .

قال المصنف في المغنى والشرح ، وابن رزین وغيرهم : لم يستحب . نص عليه . وكذا قال ابن تيميم . وقال في القروع : والزيادة على التكبير ، قيل : يجوز . وقيل : يكره .

قوله ﴿ فَإِنْ لَمْ يُحْسِنْهَا لَزِمَهُ تَعَلُّمُهَا ﴾ .

بلا نزاع من حيث الجملة . والصحيح من المذهب : أنه يلزمه تعلمها في مكانه أو ما قرب منه فقط . جزم به في الرعاية الكبرى . وقيل : يلزمه ولو كان بادياً بعيداً فيقصد البلد لتعلمها فيه . وأطلقهما في القروع .

قوله ﴿ فَإِنْ خَشِيَ فَوَاتَ الْوَقْتِ كَبَّرَ بِلُغَتِهِ ﴾ .

وكذا إن عجز : وهذا المذهب . وعليه الجمهور . وقطع به أكثرهم . وعنه لا يكبر بلغته . ذكرها القاضي في التعليق . واختاره الشريف أبو جعفر . نقله عنه القاضي أبو الحسين .

وكذا حكم التسبيح في الركوع والسجود وسؤال المغفرة والدعاء . قاله في

القاعدة العاشرة . وذكره في المحرر قولاً . وذكره الآمدى ، وابن تيميم وجهاً .
 فعليه : يحرم بلغته على الصحيح . وقيل : يجب تحريك لسانه . وعلى المذهب
 لو كان يعرف لغات « فقال في المنور : يقدم السرياني « ثم الفارسي ، ثم التركي .
 وهذا الصحيح عند من ذكر الخلاف في ذلك . ويخير بين التركي والهندي . قال
 في الرعايتين ، والحاوى الصغير : فإن عرف لساناً فارسياً وسريانياً فأوجه .
 الثالث : يخير بينهما ، ويقدمان على التركي . وقيل : يتخير بين الثلاثة . ويخير
 بين التركي والهندي . قال في الرعاية الكبرى ، قلت : إن لم يقدم عليه ، وأطلقهن
 ابن تيميم . وقال : ذكر ذلك كله بعض أصحابنا .
 قلت : وأكثر الأصحاب لم يذكروا ذلك ، بل أطلقوا . فيجزيه التكبير بأى
 لغة أراد .

فائدته

إمدهما : لو كان أخرس أو مقطوع اللسان كبر بقلبه « ولا يحرك لسانه .
 قال الشيخ تقي الدين : ولو قيل ببطالان الصلاة بذلك كان أقوى . وقيل : يجب
 تحريك لسانه بقدر الواجب . ذكره القاضى . وجزم به فى التلخيص والإفادات .
 فإن عجز أشار بقلبه . وكذا حكم القراءة والتسبيح ونحوه .
 وقيل : لا يحرك لسانه إلا فى التكبير فقط . قال ابن تيميم : وهو ظاهر كلام
 الشيخ ، يعنى به المصنف .

الثانية : الحكم فيمن عجز عن التعلم بالعربية فى كل ذكر مفروض - كالتشهد
 الأخير والسلام ونحوه - كالحكم فيمن عجز عن تكبيرة الإحرام بالعربية . فإنه
 يأتى به بلغته .

وأما المستحب : فلا يترجم عنه . فإن فعل بطلت صلاته . نص عليه . وقيل :
 إن لم يحسنه بالعربية أتى به بلغته .

تبيين : قوله ﴿ وَيَجْهَرُ الْإِمَامُ بِالتَّكْبِيرِ كُلَّهُ ﴾ وَيُسِرُّ غَيْرُهُ بِهِ

يعنى يستحب للإمام الجهر بالتكبير كله . ويكره لغيره الجهر به من غير حاجة . فإن كان نَمَّ حاجة لم يكره . بل يستحب بإذن الإمام وغير إذنه وبالتحميد .

قوله ﴿ وَبِالْقِرَاءَةِ بِقَدَرٍ مَا يُسْمَعُ نَفْسَهُ ﴾

يعنى أنه يجب على المصلى أن يجهر بالقراءة فى صلاة السرو فى التكبير وما فى معناه بقدر ما يسمع نفسه . وهذا المذهب . وعليه الأصحاب . وقطع به أكثرهم واختار الشيخ تقي الدين الاكتفاء بالإتيان بالحروف . وإن لم يسمعها . وذكره وجهها فى المذهب .

قلت : والنفس تميل إليه .

واعتبر بعض الأصحاب سماع من يقر به . قال فى الفروع : ويتوجه مثله فى كل ما يتعلق بالنطق . كطلاق وغيره .

قلت : وهو الصواب .

تبيين : مراده بقوله « بقدر ما يسمع نفسه » إن لم يكن ثم مانع ، كطرش أو أصوات يسمعها تمنعه من سماع نفسه . فإن كان ثم مانع أتى به ، بحيث يحصل السماع مع عدم المعارض .

قوله ﴿ وَيَرْفَعُ يَدَيْهِ مَعَ ابْتِدَاءِ التَّكْبِيرِ ﴾

هذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . وعنه يرفعهما قبل ابتداء التكبير ويخفضهما بعده . وقيل : يتخير بينهما . قال فى الفروع : وهو أظهر .

قوله ﴿ مَمْدُودَةَ الْأَصَابِعِ ، مَضْمُومًا بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ ﴾ .

هذا المذهب . وعليه الأصحاب . وعنه مفرقة .

فائدة : يستحب أن يستقبل ببطون أصابع يديه القبلة حال التكبير ، على

الصحيح من المذهب . وعليه الأصحاب . وقيل : قائمة حال الرفع والخط . وذكره في الفروع . قال الناظم : ولليت لاللاذن واجه بأجود .

قوله ﴿إِلَى حَذْوِ مَنْكِبَيْهِ وَإِلَى فُرُوعِ أُذُنَيْهِ﴾ .

هذا إحدى الروايات . يعنى أنه يحير . واختاره الخرق . وجزم به في العمدة . والكافي ، والجامع الصغير ، والشرح ، وتجريد العناية ، والبلغة ، والنظم ، والإفادات ، وابن رزين . وقال : لاختلاف فيه . وغيرهم . قال في الفروع : وهو أشهر . وقدمه في التلخيص .

وعنه : يرفعهما إلى حذو منكبيه فقط . وهو المذهب . قال الزركشى : هو المشهور . وجزم به في الوجيز ، والتسهيل ، والمذهب الأحمد ، والمنور ، والمنتخب ، ونظم النهاية ، وغيرهم . وقدمه في الهداية ، والمستوعب ، والخلاصة ، والحرر ، وإدراك الغاية ، وابن تميم ، والفروع ، والرعايتين ، والحاويين ، ومسبوك الذهب . واختاره ابن عبدوس في تذكرته .

وعنه إلى فروع أذنيه . اختارها الخلال . وأطلقه في المذهب .

وعنه إلى صدره . ونقل أبو الحارث : يحاوز بهما أذنيه . وقال أبو حفص : يجعل يديه حذو منكبيه ، وإبهاميه عند شحمة أذنيه . وقاله القاضي في التعليق وقال : أو مأ إليه أحمد .

وقال في الحاويين : والأولى أن يحاذى بمنكبيه كوعيه ، وإبهاميه شحمتي أذنيه ، وبأطراف أصابعه فروع أذنيه .

فأمرنا

إبراهيم : قال في الفروع : ولعل مرادهم : أن تكونا في حال الرفع مكشوفتان

فإنه أفضل هنا وفي الدعاء .

الثانية : قال ابن شهاب : رفع اليدين إشارة إلى رفع الحجاب بينه وبين ربه
كما أن السبابة إشارة إلى الوجدانية .

قوله ﴿ ثُمَّ يَضَعُ كَفَّ يَدِهِ الْيُمْنَى عَلَى كُوعِ الْيُسْرَى ﴾ .

هذا المذهب . نص عليه . وعليه جمهور الأصحاب . وقال في التلخيص ،
والبلغة : ثم يرسلهما ، ثم يضع اليمنى على اليسرى .

ونقل أبو طالب : يضع بعض يده على الكف وبعضها على الذراع .

وجزم بمثله القاضي في الجامع ، وزاد : والرسغ والساعد . قال : ويقبض بأصابعه
على الرسغ . وفعله الإمام أحمد .

فائدة : معنى ذلك : ذُلَّ بين يدي عَزَّ . نقله أحمد بن يحيى الرقي عن
الإمام أحمد .

قوله ﴿ وَيَجْعَلُهُمَا تَحْتَ سُرَّتِهِ ﴾ .

هذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . وعنه يجعلهما تحت صدره . وعنه
يخير . اختاره صاحب الإرشاد ، والحرر . وعنه يرسلهما مطلقاً إلى جانبيه . وعنه
يرسلهما في النفل دون القرض .

زاد في الرعاية في الرواية : الجنازة مع النفل . ونقل عن الخلال : أنه أرسل
يديه في صلاة الجنازة .

قوله ﴿ وَيَنْظُرُ إِلَى مَوْضِعِ سُجُودِهِ ﴾ .

الصحيح من المذهب : أن النظر إلى موضع سجوده مستحب في جميع
حالات الصلاة . وعليه أكثر الأصحاب .

وقال القاضي - وتبعه طائفة من الأصحاب - ينظر إلى موضع سجوده ،
إلا حال إشارته في التشهد . فإنه ينظر إلى سبافته .

فأمره

الذى يظهر : أن مراد من أطلق في هذا الباب : غير صلاة الخوف إذا كان العدو في القبلة . فإنهم لا ينظرون إلى موضع سجودهم ، وإنما ينظرون إلى العدو . وكذا إذا اشتد الخوف . أو كان خائفاً من سيل ، أو سبع ، أو فوت الوقوف بعرفة ، أو ضياع ماله . وشبه ذلك مما يحصل له به ضرر إذا نظر إلى موضع سجوده ، فإنهم لا ينظرون في هذه الحالات إلى موضع سجودهم ، بل لا يستحب . ولو قيل بتحريم ذلك لكان قوياً ، بل لعله مرادهم .

وهذا في النظر هو الصواب الذى لا يعدل عنه . فإن فعل ذلك واجب في بعض الصور . والنظر إلى موضع سجوده مستحب . فلا يترك الواجب لأمر مستحب . وهو واضح .

قوله ﴿ ثُمَّ يَقُولُ : سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ ، وَتَبَارَكَ أَسْمُكَ ، وَتَعَالَى جَدُّكَ ، وَلَا إِلَهَ غَيْرُكَ ﴾ .

هذا الاستفتاح هو المستحب عند الإمام أحمد وجمهور أصحابه . وقطع به أكثرهم . واختار الآجری الاستفتاح بخبر على رضى الله عنه كله . وهو « وجهى وجهى - إلى آخره » واختار ابن هبيرة والشيخ تقي الدين جمعهما . واختار الشيخ تقي الدين أيضاً : أنه يقول هذا تارة وهذا أخرى .

قلت : وهو الصواب ، جمعاً بين الأدلة .

قوله ﴿ ثُمَّ يَقُولُ : أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ ﴾ .

وكيفما تعوذ من الوارد فحسن . لكن أكثر الأصحاب على أنه يستعذ ، كما قال المصنف . وعنه يقول مع ذلك « إن الله هو السميع العليم » اختاره أبو بكر في التنبيه ، والقاضى فى المجرى ، وابن عقيل .

وعنه يقول « أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم » جزم به فى

البلغة » والمحزر . وقدمه في التلخيص ، والرعاية الصغرى ، والفائق .
وعنه يزيد معه « إن الله هو السميع العليم » جزم به في الهداية ، والمستوعب ،
والخلاصة » واختاره ابن أبي موسى .

قوله ﴿ ثُمَّ يَقُولُ : بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ . وَلَيْسَتْ مِنَ الْفَاتِحَةِ ﴾
وهو المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . ونص عليه . قال المصنف ،
والشارح : هي المنصورة عند أصحابنا .

وعنه أنها من الفاتحة . اختارها أبو عبد الله بن بطة ، وأبو حفص العكبري .
وأطلقهما في المستوعب ، والكافي .

فعلى المذهب : هي قرآن ، وهي آية فاصلة بين كل سورتين سوى براءة ،
وهذا المذهب . وعليه جمهور الأصحاب . وفي كلا المصنف إشعار بذلك ، لقوله :
« ثم يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم » .

وعنه ليست قرآناً مطلقاً ، بل هي ذكر . قال ابن رجب في تفسير الفاتحة :
وفي ثبوت هذه الرواية عن أحمد نظر .

فائدة

ليست البسمة آية من أول كل سورة سوى الفاتحة بلا نزاع . قال الزركشي
وغيره : ولا خلاف عنه نعله أنها ليست آية من أول كل سورة إلا في الفاتحة .
وجزم به في الفروع ، والرعاية ، وابن تيميم ، وغيرهم .

تنبيه : ظاهر قوله ﴿ ولا يجهر بشيء من ذلك ﴾ أنه لا يجهر بالبسمة . سواء
قلنا هي من الفاتحة أو لا . وهو صحيح . وصرح به المجد في شرحه . وقال : الرواية
لا تختلف في ترك الجهر » وإن قلنا هي من الفاتحة . وصرح به ابن حمدان ، وابن
تيميم ، وابن الجوزي [وصاحب التلخيص] والزركشي ، وغيرهم . وقدموه . وعليه
الجمهور . فيعابى بها .

وحكى ابن حامد وأبو الخطاب وجهاً في الجهر بها ، إن قلنا هي من الفاتحة .
وذكره ابن عقيل في إشارات .

وعنه أنه يحجر بها وعنه : أنه يحجر بها في المدينة ، على ما كنها أفضل الصلاة والسلام . وعنه يحجر بها في النفل فقط . وقاله القاضي أيضاً .

واختار الشيخ تقي الدين : أنه يحجر بها وبالتعوذ والفاتحة في الجنابة ونحوها أحياناً . وقال : هو المخصوص ، تعليماً للسنة . وقال : يستحب ذلك للتأليف . كما استحب الإمام أحمد ترك القنوت في الوتر تأليفاً للمأموم .

فائدة

يخير في غير الصلاة في الجهر بها . نص عليه في رواية الجماعة . قال القاضي : كالقراءة والتعوذ . وعنه يحجر . وعنه لا يحجر . ويأتي إذا عطس فقال « الحمد لله رب العالمين » أو قال عند رفع رأسه من الركوع « ربنا ولك الحمد » ينوي بذلك العطسة ، والقراءة ، أو الذكر ، عند قوله « فإذا قام قال : ربنا ولك الحمد » .

تنبيه : قوله ﴿ ثُمَّ يقرأ الفاتحة . وفيها إحدى عشرة تشديداً ﴾ .
يأتي : هل تعين الفاتحة أم لا ؟ .

قوله ﴿ فإن ترك ترتيبها ﴾ .

لزمه استئنافاً . الصحيح من المذهب : أن ترتيب قراءة الفاتحة ركن تبطل الصلاة بتركه مطلقاً . وعليه جماعة الأصحاب . وقطع به أكثرهم . وقيل : يتسامح إذا ترك ترتيبها سهواً .

قوله ﴿ أو تشديداً منها ﴾

يعنى إذا ترك تشديداً منها ﴿ لزمه استئنافاً ﴾ وهو المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به أكثرهم . وقال القاضي في الجامع الكبير : إن ترك التشديد لم تبطل صلاته . وقال ابن تيميم وغيره : لا خلاف في صحتها مع تليينه ، أو إظهار المدغم

قال في الكافي : وإن خفف الشدة صح ، لأنه كالنطق به ، مع العجلة . وهو قول في الفروع غير قول ترك التشديد .

تنبيهاته

أمرهما : مفهوم قوله ﴿ أو قطعها بذكر كثير ، أو سكوت طويل ، لزمه استثنافها ﴾ أنه إذا كان يسيراً لا يلزمه استثنافها . وهو صحيح . وهو المذهب . وعليه الجمهور . وقيل : يلزمه أيضاً . اختاره القاضي في العمدة .

الثاني : محل قوله « أو قطعها بذكر كثير أو سكوت طويل » إذا كان عمداً . فلو كان سهواً عفى عنه . على الصحيح من المذهب . قدمه في الفروع وغيره وجزم به في الكافي وغيره .

قال ابن تميم : لو سكت كثيراً نسياناً أو نوماً ، أو انتقل إلى غيرها غلطاً فطال . بنى على ماقرأ منها . وقيل : لا يعفى عن شيء من ذلك .

قلت : وهو ظاهر كلام المصنف هنا . وجزم به ابن منبج في شرحه فيما إذا كان عن غفلة ، أو أرتج عليه .

ومحل ذلك أيضاً : أن يكون غير مشروع . فلو كان القطع أو السكوت مشروعاً ، كالتأمين ، وسجود التلاوة ، والتسبيح للتنبيه ونحوه ، أو لاستماع قراءة الإمام : لم يعتبر ذلك ، وإن طال .

ويأتي التنبيه على هذا الأخير عند قوله « ويستحب أن يقرأ في سكتات الإمام » ولا تبطل بنية قطعها مطلقاً . على الصحيح من المذهب . وقيل : تبطل إذا سكت . واختاره القاضي .

قوله ﴿ فَإِذَا قَالَ « وَلَا الضَّالِّينَ » قَالَ : آمِينَ ﴾

في محل قول المأموم « آمين » وجهان .

أحدهما : يقوله الإمام والمأموم معاً ، قاله المصنف في المغني « والكافي ، والمجد

في شرحه ، والشارح ، وابن تيميم ، والزركشي . وهو للمذهب على ما اصطلاحناه في الخطبة .

والوجه الثاني : يقوله بعد الإمام . وقدمه في الرايتين ، والحاويين ، والخواشي ، وتجريد العناية .

قلت : وهو الأظهر . وأطلقهما في الفروع .

قوله ﴿ يَجْهَرُ بِهَا الْإِمَامُ وَالْمَأْمُومُ ﴾

هذا المذهب . وعليه الأصحاب . وهو من المفردات . وعنه ترك الجهر .

فائدة : لو ترك الإمام التأمين أتى به المأموم جهراً ليذكره . وكذا لو أسرّه

الإمام جهر به المأموم .

قوله ﴿ فَإِنْ لَمْ يُحْسِنْ الْفَاتِحَةَ وَصَاقَ الْوَقْتُ عَنْ تَعْلَمِهَا قَرَأَ قَدْرَهَا فِي عَدَدِ الْحُرُوفِ ﴾

هذا أحد الوجوه . قدمه في الهداية ، والخلاصة ، والهادي ، والتلخيص . والرايتين ، والحاويين ، وإدراك الغاية ، وتجريد العناية . وأنكر بعضهم هذا الوجه . وعلى تقدير صحته ضعفه .

وقيل : يقرأ قدرها في عدد الحروف والآيات ، وهو المذهب . جزم به في الوجيز ، والمنور ، والمنتخب . قال الشارح : وهو أظهر . وصححه المجد في شرحه وتصحيح الحرر . واختاره القاضي ، وابن عقيل . وقدمه في الفروع ، والنظم .

وقيل : يقرأ قدرها في عدد الآيات من غيرها ﴿ قدمه في مسبوك الذهب . وأطلقه هو والأول في المذهب . وأطلق هذا والذي قبله في المستوعب ، والكافي ، والمغني ، والحرر ، وابن تيميم ، والفائق . وفي بعض نسخ المقنع : قرأ قدرها في عدد الآيات من غيرها . وفي عدد الحروف وجهان .

وقيل : يقرأ بعدد حروفها وآياتها . جزم به في الإفادات . واختاره بعض المتأخرين . وقيل : يحزى آية .

تنبيه : ظاهر قوله « قرأ قدرها إذا ضاق الوقت عن تعلمها » أنه يسقط تعلمها إذا خاف فوات الوقت . وهو صحيح . وهو المذهب . وعليه الجمهور . وقال الشيرازي : لا يسقط تعلمها لخوف فوات الوقت . ولا يصلى بغيرها ، إلا أن يطول زمن ذلك .

قوله « فَإِنْ لَمْ يَحْسُنْ إِلَّا آيَةً كَرَّرَهَا بِقَدْرِهَا »

على الخلاف المتقدم . وهذا المذهب . وعليه جمهور الأصحاب . سواء كانت الآية من الفاتحة أو من غيرها . ويحتمله كلام المصنف . وعنه يحزى قراءتها من غير تكرار . اختارها ابن أبي موسى . وقيل : يقرأ الآية ، ويأتى بقدر بقية الفاتحة من الذكر . وقال ابن منجافى شرحه : يحتمل قوله « فَإِنْ لَمْ يَحْسُنْ إِلَّا آيَةً » أن تسكور من الفاتحة . ويحتمل أنه أراد من غيرها . وما قلناه من الاحتمال الأول : أعم وأولى .

فائدة : لو كان يحسن آية من الفاتحة وشيئاً من غيرها . فالصحيح من المذهب : أنه يكرر الآية التي من الفاتحة بقدرها . وقيل : يقرأ الآية والشيء الذي من غيرها من غير تكرار ، إن كان قدر الفاتحة ، وإلا كرر بقدرها . لكن قال في الرعاية : إن كان الذي يحسنه من آخر الفاتحة ، فليجعل قراءته أخيراً . وأطلقهما الجدل في شرحه . وابن تميم .

تنبيه : ظاهر كلام المصنف وكلام غيره : أنه لو كان يحسن بعض آية : أنه لا يكررها . وهو صحيح . جزم به المصنف في المغنى ، والشارح ، وابن تميم ، وغيرهم . وقيل : هو كالأية . قال في الرعاية : وقيل : إن عرف بعض آية لا يلزمه تكرار فظاهره : أن المقدم خلاف ذلك .

قوله ﴿ فَإِنْ لَمْ يُحْسِنْ شَيْئًا مِنَ الْقُرْآنِ لَمْ يَحْزَنْ أَنْ يُتَرْجَمَ عَنْهُ بِلُغَةٍ أُخْرَى ﴾

وهو المذهب . نص عليه ، وعليه الأصحاب . وقطع به أكثرهم .
وقيل : يجوز الترجمة عنه بغير العربية . إذ لم يحسن شيئاً من القرآن .
قوله ﴿ وَلَزِمَهُ أَنْ يَقُولَ : سُبْحَانَ اللَّهِ ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ ، وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ .
وَاللَّهُ أَكْبَرُ . وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ ﴾ .

وكذا قال في الكافي والهادي . وافق المصنف هنا على زيادة « ولا حول
ولا قوة إلا بالله » صاحب الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمذهب
الأحمد والتلخيص ، والخلاصة ، والنظم ، والوجيز ، والرايعتين ، والحاويين ، وابن
تيم . وزاد في المستوعب ، والبلغة « العلى العظيم » .
والذى قدمه في الفروع : أنه لا يقول « ولا حول ولا قوة إلا بالله » وقدمه
في تجريد العناية . وجزم به في المحرر ، والفائق ، والمنثور . وهذا المذهب على
ما اصطالحناه في الخطبة .

وعنه يكرر هذا بقدر الفاتحة ، أو يزيد على ذلك شيئاً من الثناء والذكر بقدر
الفاتحة . وذكره في الحاوي الكبير عن بعض الأصحاب . وقطع به الصرصري
في زوائد الكافي . قال في المذهب : لزمه أن يقول « سبحان الله ، والحمد لله ،
ولا إله إلا الله ، والله أكبر ، ولا حول ولا قوة إلا بالله » ويكرره ، أو يضيف
إليه ذكراً آخر حتى يصير بقدر الفاتحة [قال في مسبوك الذهب : ويكرره
بقدر الفاتحة] وما قاله في المذهب : هو قول ابن عقيل .

وقال القاضي : يأتي بالذكر المذكور . ويزيد كلمتين من أى ذكر شاء
ليكون سبعا .

وقال الحلواني : يحمد ويكبر . وقال ابنه في تبصرته « يسبح » ونقله صالح وغيره

ونقل ابن منصور « يسبح ويكبر » ونقل الميموني « يسبح ويكبر ويهمل »
ونقل عبد الله « يحمد ويكبر ويهمل » .

قال في الفروع : واحتج أحمد بخبر رفاة^(١) .

فدل أنه لا يعتبر الكل رواية واحدة ، ولا شيء معين .

قوله ﴿ فَإِنْ لَمْ يُحْسِنْ إِلَّا بَعْضَ ذَلِكَ كَرَّرَهُ بِقَدْرِهِ ﴾

يعنى بقدر الذكر . وهو المذهب . وقيل : يكرره بقدر الفائحة . ذكره في
الرعاية الكبرى .

وقال ابن تيمم : فإن لم يحسن إلا بعض ذلك كَرَّرَهُ بِقَدْرِهِ . وفيه وجه يحزیه
التحميد والتهيل والتكبير .

قوله ﴿ فَإِنْ لَمْ يُحْسِنْ شَيْئًا مِنَ الذِّكْرِ وَقَفَ بِقَدْرِ الْقِرَاءَةِ ﴾

كالآخرس . وهذا بلا نزاع في المذهب أعلمه . لكن يلزم من لا يحسن
الفائحة ، والآخرس : الصلاة خلف قارىء . فإن لم يفعل مع القدرة لم تصح صلاتهما
في وجه . وجزم به الناظم .

قلت : فيعالي بها .

والصحيح من المذهب : خلاف ذلك ، على ما يأتي في الإمامة .

وقال في الفروع : ويتوجه - على الأشهر - يلزم غير حافظ أن يقرأ في
المصحف .

تنبيه : ظاهر كلام المصنف : أنه لا يجب عليه تحريك لسانه . وهو صحيح ،
وهو المذهب ، وعليه جماهير الأصحاب ، وأوجه القاضي .

(١) وهو ما رواه أبو داود والترمذي - وحسنه - والنسائي عن رفاة بن رافع
« أن رسول الله صلى الله عليه وسلم علم رجلا الصلاة . فقال : إن كان معك قرآن
فاقرأ ، وإلا فاحمد الله وكبره وهله . ثم اركع »

قال ابن رجب في القاعدة الثامنة : وهو بعيد جداً انتهى . وهو كما قال . بل
لوقيل ببطالان الصلاة بذلك إذا كبر لكان متجهاً . فإن هذا كالعبء .
وتقدم نظير ذلك للشيخ تقي الدين في تكبيرة الإحرام . وتقدم حكم الأخرس
ومقطوع اللسان هناك .

قوله ﴿ ثُمَّ يَقْرَأُ بَعْدَ الْفَاتِحَةِ سُورَةً . تَكُونُ فِي الصُّبْحِ مِنْ طَوَالِ
الْمَفْصَلِ . وَفِي الْمَغْرِبِ مِنْ قِصَارِهِ ﴾

بلا نزاع . ويأتى حكم السورة في ذكر السنن .
وأول المفصل : من سورة « ق » على الصحيح من المذهب . وعليه الجمهور .
قدمه في الفروع وغيره . وصححه الزركشي وغيره .

وقال ابن عقيل في القنون : أولهن « الحجرات » وقال ابن أبي الفتح في المطلاع :
للعلماء في المفصل أربعة أقوال . فذكر هذين القولين . والثالث : من أول « الفتح »
والرابع : من أول « القتال » وصححه ولد صاحب التخليص . وذكرهن الزركشي ،
وزاد في الآداب قولين ، وهما : وقيل من « هل أتى على الإنسان » وقيل من
« والضحى » .

قوله ﴿ وَفِي الْبَاقِي مِنْ أَوْسَاطِهِ ﴾

وهو المذهب . وعليه جمهور الأصحاب . ونقل حرب في « العصر » نصف
« الظهر » واختاره الخرقى . وجماعة من الأصحاب . وجزم به في المذهب ،
ومسبوك الذهب ، والمستوعب وغيرهم . وقال في الرعايتين ، والحاويين ، والفائق ،
 وغيرهم : يقرأ في الظهر أكثر من العصر . وذكر في الرعاية الكبرى ما اختاره
الخرقى قولاً غير هذا . فيحتمل أن يكون ما قاله في الرعايتين والحاويين وغيرهم
مراد القول الأول : ويكون بياناً له .

نبيه : مراد المصنف وغيره — ممن أطلق — إذا لم يكن عذر . فإن كان ثم عذر :

لم تسكره الصلاة بأقصر من ذلك . وكذلك المريض والمسافر ونحوهما ، بل استحبه القاضى فى الجامع .

فائده : لو خالف ذلك بلا عذر كره بقصار المفصل فى الفجر . ولم يكره بطواله فى المغرب ، على الصحيح من المذهب . نص عليه . وقيل : يكره مطلقاً . قال فى الحواشى : وهو ظاهر كلام غير واحد . وصرح به فى الواضح فى المغرب . وقيل : لا يكره مطلقاً . قال الشارح : لا بأس بذلك . ويأتى فى كلام المصنف فى باب صلاة الجماعة استحباب تطويل الركعة الأولى أكثر من الثانية .

تفصيل : مفهوم قوله ﴿ ويجهر الإمام بالقراءة فى الصبح والأوليين من المغرب والعشاء ﴾ أن المأموم لا يجهر بالقراءة . وهو صحيح . وهو المذهب . وعليه الأصحاب وحكى قول بالجهر .

قلت : وهو ضعيف جداً . لا يلتفت إليه ، ولا يعمل عليه .

فوائد

منها : المنفرد والقائم لقضاء مافاته مع الإمام ، يخير بين الجهر والإخفات . على الصحيح من المذهب . ونقل الأثرم وغيره : يخير ، وتركه أفضل . قال الناظم : هذا أقوى . وكذا قال الزركشى : هذا المذهب . وقيل : يجهر فى غير الجمعة . ذكره فى الحاوى وغيره . وعنه بسن الجهر . وقيل : يكره . وقاله القاضى فى موضع .

قلت : الذى يظهر أن محل هذا الخلاف فى قضاء مافاته ، على القول بأن ما يدركه مع الإمام آخر صلاته ، وما يقضيه أولها . فأما على القول بأن ما يقضيه آخرها ، فإنه يسر . قولاً واحداً ، على ما يأتى بيانه فى الفوائد هناك .

ومنها : لا تجهر المرأة ، ولو لم يسمع صوتها أجنبى « بل يحرم . قال الإمام أحمد « لا ترفع صوتها » قال القاضى : أطلق الإمام أحمد المنع . قال فى الحاوى : وتسرى

بالقراءة في أصح الوجهين . وقدمه في الرعايتين وغيره . وقال في الكبرى ، في
أواخر صلاة الجماعة : وتجهر المرأة في الجهر مع المحارم والنساء انتهى .
وقيل : تجهر إذا لم يسمع صوتها أجنبي . وقدمه ابن تيم . وأطلق التحريم
وعدمه في الفروع ، والفائق .

وقال الشيخ تقي الدين : تجهر إن صلت بنساء . ولا تجهر إن صلت وحدها .
ومنها : حكم الخنثى في ذلك حكم المرأة . قاله في الرعاية الكبرى .
ومنها : يكره جهره نهاراً في صلاة النفل . في أصح الوجهين . ويخير ليلاً .
قدمه في الرعايتين ، والحاويين ، والخواشي . زاد بعضهم : نفل لا تسن له الجماعة .
واختاره ابن حمدان . وقال في الفروع ، في صلاة التطوع : ويكره الجهر نهاراً في
الأصح . قال أحمد : لا يرفع ليلاً ، يراعى المصلحة .

ومنها : لو قضى صلاة سر لم يجهر فيها ، سواء قضاها ليلاً أو نهاراً . لا أعلم
فيه خلافاً . وإن قضى صلاة جهر في جماعة ليلاً جهر فيها . لا أعلم فيه خلافاً . وإن
قضاها نهاراً لم يجهر فيها ، على الصحيح من المذهب . جزم به في الكافي ، والمجد .
وصححه الناظم إذا صلاها جماعة .

وقيل : يجهر . وأطلقهما في الفروع . وقيل : يخير . قال المصنف والشارح :
وهو ظاهر كلام الإمام أحمد . وأطلقهن في الشرح ، وابن تيم ، والرعايتين ،
والحاويين .

وفي المنفرد الذي يقضى : الخلاف . قاله في الفروع وغيره .

ومنها : لو نسي الجهر في الصلاة الجهرية فأسر ، ثم ذكر جهر ، وبني على
ما أسره ، على الصحيح من المذهب . وعنه يبتدىء القراءة ، سواء كان قد فرغ
منها أولاً . وأما إذا نسي الإسرار في صلاة السر فجهر ثم ذكر ، فإنه يبني على
قراءته ، قولاً واحداً . وفرق بينهما الشارح وغيره .

ومنها : قال ابن نصر الله في حواشي الفروع : الأظهر أن المراد هنا بالنهار : من طلوع الشمس ، لا من طلوع الفجر . وبالليل : من غروب الشمس إلى طلوعها . قوله ﴿ وَإِنْ قَرَأَ بِقِرَاءَةٍ تَخْرُجُ عَنْ مَصْحَفِ عُثْمَانَ لَمْ تَصِحَّ صَلَاتُهُ ﴾ وتحرم . لعدم تواتره . وهذا المذهب « وعليه جماهير الأصحاب . وجزم به في الوجيز ، والإفادات ، والنور ، والمنتخب » وغيرهم . وقدمه في الهداية ، والخلاصة والرايعتين ، والحاويين . وعنه يكره . وتصح إذا صح سنده . لصلاة الصحابة بعضهم خلف بعض . واختارها ابن الجوزي ، والشيخ تقي الدين . وقال : هي أنص الروايتين . وقال وقول أئمة السلف وغيرهم : مصحف عثمان أحد الحروف السبعة . وقدمه في الفائق « وابن تيميم .

قلت : وهو الصواب .

وأطلقهما في المذهب ، والمستوعب ، والمغني « والشرح ، والنظم » والفروع . واختار المجد أنه لا يجرى عن ركن القراءة « ولا تبطل الصلاة به . واختاره في الحاوي الكبير .

تنبيه : ظاهر كلام المصنف : صحة الصلاة بما في مصحف عثمان ، سواء كان من العشرة أو من غيرها . وهو صحيح . وهو المذهب المنصوص عنه . وقطع به الأكثر . وعنه لا يصح ما لم يتواتر . حكاه في الرعاية .

فائفة : اختار الإمام أحمد قراءة نافع من رواية اسماعيل بن جعفر . وعنه قراءة أهل المدينة سواء ، قال : إنها ليس فيها مد ولا همز ، كأبي جعفر يزيد بن القعقاع « وشيبة » ومسلم . وقرأ نافع « عليهم » ثم قراءة عاصم . نقله الجماعة . لأنه قرأ على أبي عبد الرحمن السلمي . وقرأ أبو عبد الرحمن على عثمان « وعلى ، وزيد وأبي بن كعب » وابن مسعود .

وظاهر كلام أحمد : أنه اختارها من رواية أبي بكر بن عياش عنه . لأنه أضبط منه ، مع علم وعمل وزهد .

وعن أحمد : أنه اختار قراءة أهل الحجاز . قال : وهذا يعم أهل المدينة ومكة . وقال له الميموني : أى القراءات تختار لى فأقرأ بها ؟ قال : قراءة أبي عمرو ابن العلاء لغة قریش والفصحاء من الصحابة انتهى . وفى هذا كفاية .

قوله ﴿ ثُمَّ يَرْفَعُ يَدَيْهِ وَيَرْكَعُ ، مُكَبِّرًا ﴾ .

فيكون رفع يديه مع ابتداء الركوع عند فراغه من القراءة ، على الصحيح من المذهب . وعليه الجمهور . وعنه يرفع مكبراً بعد سكتة يسيرة .

فأمره : قال المجد فى شرحه ، وصاحب مجمع البحرين ، والحاوى الكبير ، وغيرهم : ينبغى أن يكون تكبير الخفض والرفع والنهوض ابتداءً مع ابتداء الانتقال ، وانتهاءً مع انتهائه . فإن كمله فى جزء منه أجزأه . لأنه لم يخرج به عن محله بلا نزاع . وإن شرع فيه قبله ، أو كمله بعده ، فوقع بعضه خارجاً عنه ، فهو كتركه . لأنه لم يكمله فى محله . فأشبهه من تم قراءته راکعاً ، أو أخذ فى التشهد قبل قعوده . وقالوا : هذا قياس المذهب . وجزم به فى المذهب . كما لا يأتى بتكبير ركوع أو سجود فيه . ذكره القاضى وغيره وفاقاً . ويحتمل أن يعنى عن ذلك . لأن التحرز منه يعسر ، والسهو به يكثر . فى الإبطال به أو السجود له مشقة . قال ابن تيميم : فيه وجهان ، أظهرهما : الصحة . وتابعه ابن مفلح فى الحواشى .

قلت : وهو الصواب .

وأطلقهما فى الفروع . ذكره فى واجبات الصلاة .

وحكم التسبيح والتحميد حكم التكبير . ذكره فى الفروع وغيره . وتقدم أول الباب : لو أتى ببعض تكبيرة الإحرام راکعاً .

قوله ﴿ وَقَدَّرَ الْإِجْزَاءَ الْإِنْجَاءَ ، بِحَيْثُ يُمَكِّنُهُ مَسُّ رُكْبَتَيْهِ ﴾ .

مراده : إذا كان الراكع من أوسط الناس وقدره من غيره . وهذا المذهب .

وجزم به الجمهور . منهم : صاحب الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ،
والحاوي ، وإدراك الغاية ، والفائق ، والمحرر ، وغيرهم .

وصرح جماعة بأن يمس ركبتيه بكفيه . منهم الآمدى ، وابن البنا ، وصاحب
التلخيص . قال في الوسيلة : نص عليه .

قال في مجمع البحرين : واختلف كلام الأصحاب في قدر الإجزاء . فظاهر
كلام الشيخ - يعنى به المصنف - في المقنع ، وأبى الخطاب ، وابن الزاغوني ،
وابن الجوزي : أنه بحيث يمكنه مس ركبتيه بيديه . فيصدق بركبتيه أصابعه .
قال : والصحيح ما صرح به الآمدى ، وابن البنا في العقود : أنه قدر ما يمكنه من
أخذ ركبتيه بكفيه في حق أوساط الناس ، أو قدره من غيرهم .

وقال في الرعاية : في أقل من ذلك احتمالان . وقال المجد : وضابط الإجزاء
الذى لا يختلف : أن يكون انحناءه إلى الركوع المعتدل أقرب منه إلى القيام المعتدل .
قوله ﴿ وَيَقُولُ : سُبْحَانَ رَبِّيَ الْعَظِيمِ ﴾ .

الصحيح من المذهب : أن الأفضل قول « سبحان ربى العظيم » فقط ، كما
قال المصنف . وقطع به الجمهور . وعنه الأفضل قول « سبحان ربى العظيم
وبحمده » اختاره المجد في شرحه ، وصاحب مجمع البحرين . قال في الفائق وغيره :
ولا يجزئ غير هذا اللفظ .

قوله ﴿ ثَلَاثًا . وَهُوَ أَذْنَى الْكَمَالِ ﴾ .

هذا بلا نزاع أعلمه في تسبيح الركوع والسجود .

وأما أعلى الكمال : فتارة يكون في حق الإمام ، وتارة يكون في حق المنفرد .
فإن كان في حق الإمام : فالصحيح من المذهب : أن الكمال في حقه يكون إلى
عشر . قال المجد ، وتابعه صاحب مجمع البحرين : الأصح ما بين الخمس إلى
العشر . قالوا : وهو ظاهر كلامه . وقدمه في الفروع .

وقيل : ثلاث ، ما لم يوتر^(١) المأموم قال في التلخيص والبلغة : ولا يزيد الإمام على ثلاث .

وقيل : ما لم يشق . وقاله القاضي . وقيل : لا يزيد على ثلاث إلا برضا المأموم ، أو بقدر ما يحصل الثلاث له .

وقيل : سبع . قدمه في الحاويين ، وحواشي ابن مفلح .

قال صاحب الفائق ، وابن تيم : هو ظاهر كلام الإمام أحمد . وظاهر كلام ابن الزاغوني في الواضح : أن السكالم في حقه قدر قراءته . وقال الآجري : السكالم خمس ، ليدرك المأموم ثلاثاً . وقيل : ما لم يخف سهواً . وقيل : ما لم يطل عرفاً . وقيل : أوسطه سبع . وأكثره بقدر القيام .

وأما السكالم في حق المنفرد : فالصحيح « أنه لا حد لفائته ، ما لم يخف سهواً اختاره القاضي . وقدمه الزركشي . وجزم به في المستوعب .

وقيل : بقدر قيامه . ونسبه المجد إلى غير القاضي من الأصحاب . وقدمه في الفائق . وأطلقهما ابن تيم . وقيل : العرف ، وأطلقهن في الفروع .

وقيل : سبع . وقدمه في الحاويين والحواشي .

وقيل : عشر . وقيل : أوسطه سبع . وأكثره بقدر قراءة القيام ، كما تقدم في حق الإمام .

قوله « ثُمَّ يَرْفَعُ رَأْسَهُ ، قَائِلًا : سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ . وَيَرْفَعُ يَدَيْهِ » ويحتمل أن يكون مراده : أن يرفع يديه مع رفع رأسه . وهو إحدى الروايتين في حق الإمام والمنفرد . وهو المذهب . وهو ظاهر كلام جمهور الأصحاب قال المجد : وهي أصح . وصححه في مجمع البحرين . وقدمه في الرعايتين ، والحوايين والفائق . وإليه ميل المصنف والشارح .

وعنه محل رفع يديه : بعد اعتداله . ويحتمله كلام المصنف أيضاً . وقدمه

(١) كذا . ولعله « ما لم يشق » أو « يؤذ » أو نحوها .

ابن رزين في شرحه . وأطلقهما في الفروع ، وابن تيميم ، والحواشي .
وقال القاضي : يرفع يديه مع رفع رأسه إن كان مأموماً ، رواية واحدة .
وكذا المنفرد ، إن قلنا : لا يقول بعد الرفع شيئاً . وجزم به ابن منبج في
شرحه . فقال : أما المأموم فيبتدئه عند رفع رأسه « رواية واحدة . وكذلك المنفرد
إن لم يشرع له قول « ربنا ولك الحمد » وقد قطع المصنف ، والشارح « وغيرها :
بأن رفع اليدين في حق المأموم يكون مع رفع رأسه .
قوله ﴿ فَإِذَا قَامَ قَالَ : رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ ﴾ .

الصحيح من المذهب : أن الإتيان بالواو أفضل في قوله « ربنا ولك الحمد »
نص عليه . وعليه الأصحاب ، وعنه الإتيان بلا واو أفضل . فالخلاف في الأفضلية ،
على الصحيح من المذهب . وعنه لا يتخير في تركها ، بل يأتي بها . قال في الرعاية :
ويجوز حذف الواو على الأصح .

فأمره : له قول « اللهم ربنا ولك الحمد » وبلا واو أفضل . نص عليه . وعنه
يقول « ربنا ولك الحمد » ولا يتخير بينه وبين « اللهم ربنا ولك الحمد » بالواو
وجاز على الأصح . فحكي الخلاف في الفروع مع عدم الواو . وحكاها في الرعاية مع
الواو . وهي أولى .

قوله ﴿ مِلءَ السَّمَاءَ وَمِلءَ الْأَرْضِ ﴾ :

هكذا قاله الإمام أحمد وكثير من الأصحاب - يعني « ملء السماء » على
الأفراد - منهم ابن عقيل في الفصول ، والتذكرة ، وابن تيميم في الهداية ، والإيضاح ،
والوجيز ، وتذكرة ابن عبدوس ، والإفادات ، والمغني ، والخرق ، والكافي ،
والعمدة ، والمذهب ، والمستوعب ، والتلخيص ، والبلغة ، والشرح ، والمحرم ،
والمنور ، والتسهيل ، والحاوئين ، وغيرهم . وقال في الفروع : والمعروف في الأخبار

« ملء السموات ^(١) » بالجمع .

قلت : وجزم به في الرعايتين .

فأمرناه

إصراهما : لو رفع رأسه من الركوع فعطس ، فقال « ربنا ولك الحمد » ينوى بذلك عن العطسة وذكر الرفع : لم يجزئه . على الصحيح من المذهب . نص عليه في رواية حنبل . وقدمه في الرعاية « والفائق » ، وابن تيميم ، والشرح . وقال المصنف : يجزئه . وحمل كلام الإمام أحمد على الاستحباب . فعلى المذهب : لا تبطل صلاته على الصحيح . وعنه تبطل .

ومثل ذلك : لو أراد الشروع في الفاتحة فعطس . فقال « الحمد لله » ينوى بذلك عن العطاس والقراءة ، قال في الفروع - في باب صفة الحج والعمرة - : وفي الإجزاء عن فرض القراءة وجهان . وأطلقهما ابن تيميم . ذكره في باب ما يبطل الصلاة فظاهر كلامهما : أنهما لا تبطل . وإنما الخلاف في الإجزاء عن فرض القراءة . الثانية : قال الإمام أحمد : إذا رفع رأسه من الركوع : إن شاء أرسل يديه ، وإن شاء وضع يمينه على شماله .

وقال في الرعاية : فإذا قام أحدهما أو المأموم حطها وقال « ربنا ولك الحمد » ووضع كل مصل يمينه على شماله تحت سرتة . وقيل : بل فوقها تحت صدره ، أو أرسلهما . نص عليه كما سبق . وعنه إذا قام رفعها « ثم حطها فقط انتهى » . وقال في المذهب ، والإفادات « والتلخيص » ، وغيرهم : إذا انتصب قائماً أرسل يديه . وقاله القاضي في التعليق في افتراشه في التشهد . قال في الفروع « وهو بعيد » .

(١) رواه أحمد ومسلم والترمذي - وصححه - من حديث علي بن أبي طالب في دعاء الاستفتاح الطويل . ورواه مسلم والنسائي من حديث ابن عباس .

قوله ﴿ فَإِنْ كَانَ مَأْمُومًا لَمْ يَزِدْ عَلَى رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ ﴾

وهو المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . قال أبو الخطاب : هو قول أصحابنا .
وعنه يزيد « ملء السماء - إلى آخره » اختاره أبو الخطاب ، وصاحب النصيحة ،
والمجد في شرحه ، وصاحب الحاوي الكبير ، والشيخ تقي الدين .

وعنه يزيد على ذلك أيضاً « سمع الله لمن حمده » قال في الفائق : اختاره
أبو الخطاب أيضاً . قال الزركشي : كلام أبي الخطاب محتمل .

تنبيه : ظاهر قوله « فَإِنْ كَانَ مَأْمُومًا لَمْ يَزِدْ عَلَى رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ » أن المنفرد
كالإمام . وهو صحيح ، وهو المذهب . وعليه الأصحاب . وعنه يُسمع ويحمد
فقط . وعنه يسمع فقط . قال الزركشي : وفيها ضعف . وعنه يحمد فقط .

فأمرناه

الأولى : يستحب أن يزيد على « ماشئت من شيء بعد » فيقول « أهل الثناء
والمجد . أحق ما قال العبد - وكلنا لك عبد - اللهم لا مانع لما أعطيت ، ولا معطي
لما منعت ، ولا ينفع ذا الجِدِّ منك الجِدُّ » وغير ذلك مما صح .
وهذه إحدى الروایتين . وهي الصحيحة . صححه المصنف ، والشارح .
واختاره في الفائق ، وأبو حفص .

والرواية الثانية : لا يجاوز « من شيء بعد » قدمه في الفائق ، والرعاية
الكبرى . وقال المجد في شرحه : الصحيح أن الأولى ترك الزيادة لمن يكتفي في
ركوعه وسجوده بأدنى السكالم ، وقولها إذا أطالهما . وقال في الرعاية : قلت :
يجوز ، للأثر . وقال في مجمع البحرين : لا بأس بذلك .

الثانية : محل قول « ربنا ولك الحمد » في حق الإمام والمنفرد : بعد القيام من
الركوع . لأنهما في حال قيامهما يقولان « سمع الله لمن حمده » ومحلّه في حق
المأموم : حال رفعه .

قوله ﴿ ثُمَّ يُكَبِّرُ وَيَحْزِرُ سَاجِدًا ، وَلَا يَرْفَعُ يَدَيْهِ ﴾ .
وهذا المذهب . وعليه الأصحاب . وعنه يرفعهما . وعنه يرفع في كل خفض ورفع .
فائدة

حيث استحسب رفع اليدين ، فقال الإمام أحمد : هو من تمام الصلاة . مَنْ رَفَعَ أَيْمُ صَلاةٍ مَنْ لَمْ يَرْفَعْ . وعنه لا أدرى .

قال القاضي : إنما توقف على نحو ما قاله ابن سيرين « إنَّ الرِّفْعَ مِنْ تَمَامِ صَحتِهَا » ولم يتوقف عن التمام الذي هو تمام فضيلة وسنة . قال الإمام أحمد « مَنْ تَرَكَهُ فَقَدْ تَرَكَ السَّنةَ » وقال المروزي « مَنْ تَرَكَ الرِّفْعَ يَكُونُ تَارِكًا لِلسَّنةِ » قال : لا يقول هكذا ، ولكن يقول : رَأَيْتُ عَنْ فَعْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

قوله ﴿ فَيَضَعُ رُكْبَتَيْهِ . ثُمَّ يَدَيْهِ ﴾
هذا المذهب . وعليه الأصحاب . وهو المشهور عن أحمد . وعنه يضع يديه ثم ركبتيه .

قوله ﴿ وَيَكُونُ عَلَى أَطْرَافِ أَصَابِعِهِ ﴾
الصحيح من المذهب : أن هذه الصفة هي المستحبة . وتكون أصابعه مفرقة موجهة إلى القبلة . وقيل : يجعل بطونها على الأرض . وقيل : يخير في ذلك . وقال في التلخيص : وهل يجب أن يجعل باطن أطراف أصابع الرجلين إلى القبلة في السجود ؟ فظاهر إطلاق الأصحاب : وجوب ذلك « إلا أن يكون في رجله نعل أو خُفٌّ » . وقال في الرعاية « وقيل : يجب فتح أصابع رجله إن أمكن .

فوائد

الأولى : لو سجد على ظهر القدم ، جاز . قاله ابن تيميم وغيره .

الثانية : يستحب ضم أصابع يديه في السجود . قال الإمام أحمد « ويوجههما نحو القبلة » .

الثالثة : لو سقط إلى الأرض من قيام أو ركوع ، ولم يطمئن عاد قائماً به .
وإن اطمأن عاد فانتصب قائماً ثم سجد . فإن اعتدل حتى سجد سقط .
وقال المجد في شرحه : إن سقط من قيامه ساجداً على جبهته أجزأه
باستصحاب النية الأولى ، لأنه لم يخرج عن هيئة الصلاة .
قال أبو المعالي : إن سقط من قيام لما أرد الانحناء قام راکعاً ، فلو أكمل
قيامه ثم ركع لم يجزئه ركوعين .

قوله ﴿ وَالسُّجُودَ عَلَى هَذِهِ الْأَعْضَاءِ ﴾ وَاجِبُ أَيُّ رُكْنٍ ﴿ إِلَّا الْأَنْفَ ﴾
عَلَى إِحْدَى الرَّوَايَتَيْنِ

وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والخلاصة ، والمغنى ،
والكافي ، والهادي ، والمستوعب ، والتلخيص ، والبلغة ، والحرر ، والشرح ،
والنظم ، وشرح المجد ، والزرکشی .

إحداهما : يجب السجود عليه . وهو المذهب . وعليه أكثر الأصحاب . قال
القاضي : اختاره أبو بكر وجماعة . قال في الفروع : اختاره الأكثر . وصححه
ابن عقيل في الفصول ، وصاحب تصحيح الحرر . واختاره ابن عبدوس في
تذكرته . وجزم به في الإفادات ، والمتنخب ، ونظم المفردات . وهو منها . وقدمه
في الخلاصة ، والرعايتين ، والحاويين ، والفروع ، وابن تيم ، والفائق ، وابن
رزين في شرحه .

والرواية الثانية : لا يجب . اختاره القاضي . وصححه في التصحيح . وجزم به
في الوجيز . وقدمه في إدراك الغاية .

وروى الآمدي عن الإمام أحمد : أنه لا يجب السجود على غير الجهة .
قال القاضي في الجامع : هو ظاهر كلام الإمام أحمد . وجزم الناظم أن
السجود على هذه الأعضاء ومباشرة المصلي بها واجب لا ركن . وقال : يجره
إذا تركه ساهياً أتى بسجود السهو .

قال في القروع : ولعله أخذ من إطلاق بعضهم الوجوب عليه . وليس بمتجه وهو كما قال . إذ لم تر أحداً وافقه على ذلك صريحاً .

فأمرناه

الأولى : يحزى السجود على بعض العضو ، على الصحيح من المذهب .

وقيل : ولو كان بعضها فوق بعض ، كأن يضع يديه على فخذه حالة السجود . ونقل الشائعى : إذا وضع من يديه بقدر الجبهة أجزأه .

قال ابن تيم : ويجوز السجود ببعض الكف ، ولو على ظهره أو أطراف أصابعه . وكذا على بعض أطراف أصابع قدميه ، وبعض الجبهة . وذكر في التلخيص : أنه يجب على باطن الكف .

وقال ابن حامد : لا يحزئه أن يسجد على أطراف أصابع يديه . وعليه أن يستغرق اليدين بالسجود . ويحزى السجود على ظهر القدم . انتهى .

الثانية : لو عجز عن السجود بالجبهة أو ما أمكنه ، سقط السجود بما يقدر عليه من غيرها ، على الصحيح من المذهب . وقيل : لا يسقط ، فيلزمه السجود بالأنف . ولا يحزى على الأنف مع القدرة على السجود بالجبهة ، قولاً واحداً . ولو قدر على السجود بالوجه تبعه بقية الأعضاء . ولو عجز عن السجود به لم يلزمه بغيره ، خلافاً لتعليق القاضى . لأنه لا يمكنه وضعه بدون بعضها . ويمكن رفعه بدون شيء منها . قوله **﴿وَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ مُبَاشَرَةُ الْمُصَلَّى بِشَيْءٍ مِنْهَا إِلَّا الْجَبْهَةَ﴾** ، على إحدى الروايتين :

وأطلقهما في الهداية ، والمذهب « ومسبوك الذهب » والمستوعب ، والخلاصة ، والكافي ، والحاوى .

إمراهما : لا تجب المباشرة بها ، يعنى أنها ليست بركن . وهذا المذهب ، وعليه جمهور الأصحاب . منهم أبو بكر ، والقاضى .

قال في الفروع : هذا ظاهر المذهب . وصححه الشارح ، والمجد في شرحه .
وصاحب مجمع البحرين ، والتصحيح ، وغيرهم . واختاره ابن عبدوس في تذكرته .
وجزم به في الوجيز ، والإفادات ، والمنور ، والمنتخب . وقدمه في الفروع ، والمحرم
والمغنى ، والرايعتين ، والفائق ، وإدراك الغاية . قال القاضى في المجرى ، وابن رزين
في شرحه : لو سجد على كَوْرِ العمامة أو كُمِّه أو ذيله ، صحت الصلاة ، رواية واحدة
والرواية الثانية : تجب المباشرة بهما . صححه في النظم . وقدمه في الحاويين ،
وابن تميم . وقال : قطع به بعض أصحابنا . وقال ابن أبى موسى : إن سجد على
قلنسوته لم يحزه قولاً واحداً . وإن سجد على كور العمامة لتوقى حرَّ أو برد : جاز
قولاً واحداً .

وقال صاحب الروضة : إن سجد على كور العمامة ، وكانت محنكة . جاز ،
وإلا فلا .

فعلى المذهب : فى كراهة فعل ذلك روايتان . وأطلقهما فى المغنى ، والشرح
والفروع ، ومختصر ابن تميم ، والراية الكبرى . وحكماهما وجهين .
قلت : الأولى الكراهة .

تنبيه : صرح المصنف أنه لا يجب عليه مباشرة المصلّى بغير الجبهة . وهو صحيح
أما بالقدمين والركبتين : فلا يجب المباشرة بها إجماعاً . قاله المجد فى شرحه ، بل
يكراه كشف ركبتيه ، على الصحيح من المذهب . وعنه لا يكره .
وأما باليدين فالصحيح عن المذهب : كما قال المصنف . وعليه الأصحاب .
وقطع به أكثرهم . وعنه يجب . قال القاضى فى موضع من كلامه : اليد كالجبهة
فى اعتبار المباشرة .

ونقل صالح : لا يسجد ويداه فى ثوبه إلا من عذر . وقال ابن عقيل : لا يسجد
على ذيله أو كُمِّه . قال : ويحتمل أن يكون مثل كور العمامة .

وقال صاحب الروضة : إذا سجد ويده في كمه من غير عذر كره . وفي الإجزاء روايتان . فعلى المذهب يكره سترهما . وعنه لا يكره .

تنبيه : : محل الخلاف فيما تقدم إذا لم يكن عذر . فإن كان ثم عذر من حر أو برد ونحوه ، أو سجد على ما ليس بجائل له ، فلا كراهة . وصلاته صحيحة . رواية واحدة . قاله ابن تميم .

قال في الفروع : ولا يكره لعذر . نقله صالح وغيره . وقال في المستوعب : ظاهر ما نقله أكثر أصحابنا : لا فرق بين وجود العذر وعدمه .

قال في الفروع : كذا قال . وليس بمراد .

وقد قال جماعة : تكره الصلاة بمكان شديد الحر والبرد . قال ابن شهاب : لترك الخشوع ، كمدافعة الأخبثين .

فائدة

قوله ﴿ وَيُجَافِي عَضْدِيهِ عَنْ جَنْبَيْهِ ، وَبَطْنُهُ عَنْ فَخْذِيهِ ﴾ .

قال الأصحاب « وفخذه عن ساقيه » وذلك مقيد بما إذا لم يؤذ جاره . فإن أذى جاره بشيء من ذلك لم يفعله . وله أن يعتمد برفقيه على فخذه إن طال ، على الصحيح من المذهب . ولم يقيد جماعة بالطول « بل أطلقوا . وقيل : يعتمد في النقل دون القرض . وعنه يكره .

فوائد

منها : يستحب أن يفرق بين رجله حال قيامه ، ويرأوح بينهما في النقل والقرض . ويأتي ذلك عند قوله « يكره التراوح » يأتي من هذا . وقال في المستوعب : يكره أن يلصق كعبيه .

ومنها : لو سجد على مكان أعلى من موضع قدميه - كمنشز ونحوه - جاز ، وإن لم تكن حاجة . قدمه ابن تميم . وقال : قاله بعض أصحابنا .

قال ابن عقيل : **يكون موضع سجوده أعلى من موضع قدميه** . وقيل : تبطل بذلك .

وقال في التلخيص : استعلاء الأسفل واجب . وقيل : تبطل إن كثر .

قال أبو الخطاب وغيره : إن خرج عن صفة السجود لم يحزه .

وقال ابن تيم : الصحيح أن السير من ذلك لا بأس به دون الكثير . قاله شيخنا أبو الفرج بن أبي الفهم . وقدمه في الرايتين . قال في الحاويين : لم يكره في أحد الوجهين . وأطلقهن في الفروع .

ومنها : قال الأصحاب : لو سجد على حشيش ، أو قطن ، أو ثلج ، أو برد ونحوه ، ولم يجد حجمه : لم يصح ، لعدم المكان المستقر .

قوله ﴿ وَيَضَعُ يَدَيْهِ حَذْوَ مَنْكِبَيْهِ ﴾ .

قال في النكت : وفيه نظر ، أو يكون مراده : يجعل يديه حذو منكبيه أو أذنيه ، يعني على ما تقدم من الخلاف .

قوله ﴿ وَيَقُولُ : سُبْحَانَ رَبِّيَ الْأَعْلَى - ثَلَاثًا ﴾ .

واعلم أن الخلاف هنا في أدنى الكمال وأعلاه وأوسطه كالخلاف في « سبحان ربّي العظيم » في الركوع على مامر .

قوله ﴿ يَفْتَرِشُ رِجْلَهُ الْيُسْرَى ، وَيَجْلِسُ عَلَيْهَا ، وَيَنْصِبُ الْيُمْنَى ﴾ .

هذا المذهب في صفة الافتراش لا غير . وعليه الجمهور ، وجمهورهم قطع به . وقال ابن الزاغوني في الواضح : يفعل ذلك ، أو يضعهما تحت يسراه .

قوله ﴿ ثُمَّ يَقُولُ : رَبِّ اغْفِرْ لِي ، ثَلَاثًا . ثُمَّ يَسْجُدُ الثَّانِيَةَ كَالأُولَى ﴾ .

اعلم أن الصحيح من المذهب : أن الكمال هنا ثلاث لا غير . قال المجذ في شرحه ، وصاحب مجمع البحرين : هذا ظاهر المذهب . وقدمه في الفروع ، والمجد في شرحه ، وصاحب مجمع البحرين ، والرايتين ، والحاوي الصغير . وقال ابن

أبي موسى : السنة أن لا يزيد على مرتين . وهو ظاهر كلام الخرق .
وقال المصنف والشارح ، وابن الزاغوني في الواضح ، وابن تيم ، وابن
رزين في شرحه : أدنى السكال ثلاث . والسكال فيه مثل السكال في تسبيح
الركوع والسجود ، على مامضى .

قال الزركشى : هذا المشهور . وقدمه ابن تيم . وقال في الحاوى الكبير ،
والسكال هنا سبعاً . وقيل : لغير الإمام . ولم يزد على ذلك . وقال ابن عبدوس
في تذكرته : ويسن ماسهل وتراً .

فائدة : لا تسكره الزيادة على قوله « رب اغفرلى » ولا على « سبحان ربى
العظيم » وسبحان ربى الأعلى « في الركوع والسجود . مما ورد في الأخبار ، على
الصحيح من المذهب . وقيل : يكره . وعنه يستحب في النفل . وقيل : والقرض
أيضاً . اختاره المصنف ، وصاحب الفائق .

وتقدم هل تستحب الزيادة على « ماشئت من شىء بعد » في الرفع من الركوع ؟
قوله « وَيَقُومُ عَلَى صُدُورِ قَدَمَيْهِ ، مُعْتَمِدًا عَلَى رُكْبَتَيْهِ ، إِلَّا أَنْ يَشُقَّ
عَلَيْهِ ، فَيَعْتَمِدُ بِالْأَرْضِ »

الصحيح من المذهب : أنه إذا قام من السجدة الثانية لا يجلس جلسة الاستراحة
بل يقوم على صدور قدميه ، معتمداً على ركبتيه . نص عليه ، إلا أن يشق عليه .
كما قدمه المصنف ، وعليه أكثر الأصحاب .

قال الزركشى : هو المختار من الروایتين عند ابن أبى موسى ، والقاضى ،
وأبى الحسين .

قال ابن الزاغوني : هو المختار عند جماعة المشايخ .
وجزم به فى الخرق ، والعمدة ، والوجيز ، والمنور ، والمنخب ، والمذهب الأحمد .
وقدمه فى القروع ، والمحرم ، والمستوعب ، والخلاصة ، والحاوى الكبير ، والفائق ،
وإدراك الغاية ، ومجمع البحرين .

وعنه أنه يجلس جلسة الاستراحة . اختاره أبو بكر عبد العزيز ، والخلال ، وقال : إن أحمد رجع عن الأول « وجزم به في الإفادات . وقدمه في الرايتين » والحاوي الصغير . وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والتلخيص والبلغة ، وشرح المجد .
وقيل : يجلس جلسة الاستراحة من كان ضعيفاً . واختاره القاضي والمصنف وغيرها .

تنبيه

قوله في جلسة الاستراحة « يجلس على قدميه ، وأليتيه »
في صفة جلسة الاستراحة روايات .

إمراها : ما قاله المصنف هنا . وجزم به في الهداية ، والمستوعب ، والمحزر ، والفاثق ، وغيرهم . وقدمه المجد في شرحه ، ومجمع البحرين ، والزرکشی . قال في المذهب : هذا ظاهر المذهب .

والرواية الثانية : أن صفة جلسة الاستراحة كالجلسة بين السجدين . وهي الصحيحة من المذهب . قدمه في الفروع ، والحاويين ، والشرح ، والرايتين . وهو احتمال القاضي .

والرواية الثالثة : يجلس على قدميه ، ولا يلبصق أليتيه بالأرض . اختاره الآجری والآمدی . وقال : لا يختلف الأصحاب في ذلك .

فعليه إذا قام لا يعتمد بالأرض على الصحيح « بل ينهض على صدور قدميه ، معتمداً على ركبتيه . واختار الآجری : أنه يعتمد بالأرض إذا قام .

فائدتان

إمراها : إذا جلس للاستراحة فيقوم بلا تكبير على الصحيح من المذهب ،

ويكفيه تكبيره حين رفعه من السجود . وقيل : ينهض مكبراً . وقاله أبو الخطاب وهو من المفردات ، ورده الشارح وغيره . وحكاها المجد إجماعاً .

الثانية : ليست جلسة الاستراحة من الركعة الأولى . وهل هي فصل بين الركعتين ، أو من الثانية ؟ على وجهين . ذكرهما ابن البناء في شرحه . وأطلقهما ابن تيميم ، وابن حمدان في رعايته . قلت : الذي يظهر : أنها فصل بينهما . لأنه لم يشرع في الثانية . وقد فرغ من الأولى .

قوله ﴿ ثُمَّ يُصَلِّي الثَّانِيَةَ كَالأُولَى ، إِلَّا فِي تَكْبِيرَةِ الإِحْرَامِ ﴾ بلا نزاع ﴿ والاستفتاح ﴾ بلا خلاف أيضاً إذا أتى به في الأولى . وكذا لو لم يأت به فيها ، على الصحيح من المذهب . وسواء قلنا بوجوبه أولاً . وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به كثير منهم .

وقال الآمدي : متى قلنا بوجوب الاستفتاح فنسيه في الأولى ، أتى به في الثانية . إن لم نقل بوجوبه ، فهل يأتي به في الثانية ؟ فيه خلاف في المذهب . قال : وظاهر المذهب لا يأتي به .

قوله ﴿ وَفِي الاسْتِعَاذَةِ رَوَاتَانِ ﴾ .

وأطلقهما في الهداية ، والمذهب الأحمد ، والمستوعب ، والهادي ، والكافي ، والخلاصة ، والشرح ، والتلخيص ، وشرح المجد ، وابن تيميم ، والرعاية الصغرى ، والحاويين ، والفاثق ، والزركشي ، ومجمع البحرين .

إمامهما : لا يتعوذ . وهو المذهب . نص عليه في رواية الجماعة ، وصححه في التصحيح . وجزم به في المذهب ، ومسبوك الذهب ، والإفادات ، والمنور ، والمنتخب . وقدمه في الفروع ، والحرر ، والرعاية الكبرى ، وإدراك الغاية ، وابن رزين في شرحه . قال في النسكت : هي الراجح مذهباً ودليلاً .

والرواية الثانية : يتعوذ. اختاره الناظم . و بعد الرواية الأولى ، واختاره الشيخ

الشيخ تقي الدين . وجزم به في الوجيز .

قلت : وهو الأصح دليلاً .

تنبيه : محل الخلاف إذا كان قد استعاذ في الأولى . أما إذا لم يستعذ في الأولى

فإنه يأتي بها في الثانية . قاله الأصحاب . قال ابن الجوزي وغيره : رواية واحدة .

قلت : ويؤخذ ذلك من فحوى كلام المصنف من قوله « ثم يصلى الثانية

كالأولى » ثم استثنى « الاستعاذة » فدل أنه أتى بها في الأولى .

فأمره

استثنى أبو الخطاب أيضاً النية « أى تجديدها . وكذا صاحب المستوعب »

والخلاصة . والفروع ، والرعاية « والوجيز ، وإدراك الغاية ، وابن تيم » وغيرهم .

وهو مراد من أطلق . وهذا مما لا نزاع فيه . لكن قال المجد في شرحه - وتبعه في

الحاوى الكبير - لو ترك أبو الخطاب استثناءها لكان أحسن . لأنها من الشرائط

دون الأركان . ولا يشترط مفارقتها عندنا لجزء من الأولى ، بل يجوز أن تتقدمها

اكتفاءً بالدوام الحكيم . وقد تساوت الركعتان فيه .

قال في مجمع البحرين : قلت إن أراد أبو الخطاب باستثناءها أنه لا تسن

ذكرًا . فليس كذلك . فإن استصحابها ذكر مسنون في جميع الصلاة . وإن

أراد حكماً فباطل ، لأن التكرار عبارة عن إعادة شيء فرغ منه وانقضى . ولو حكم

بانقضاء النية حكماً لبطلت الصلاة . فلا حاجة إلى الاستثناء إذن . انتهى .

قلت : إنما أراد أبو الخطاب أنه لا يحدد لها نية ، كما جردها للركعة الأولى .

وهذا مما لا نزاع فيه . لكن ترك استثنائها أولى ، لما قاله المجد . وكذلك

تركها خلق كثير من الأصحاب ، مع اتفاقهم على أنه لا يحدد نية للركعة الثانية .

قوله ﴿تُمْ يَجْلِسُ مُفْتَرِشًا﴾

هذا المذهب ، وعليه الأصحاب . وعنه إن تورك جاز . والأفضل تركه . حكاه ابن تميم وغيره .

قوله ﴿وَيَضَعُ يَدَهُ الْيُمْنَى عَلَى فِخْذِهِ الْيُمْنَى ، وَيَقْبِضُ مِنْهَا الْخِنْصَرَ وَالْبِنْصَرَ ، وَيُحَلِّقُ الْإِبْهَامَ مَعَ الْوُسْطَى﴾

هذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . وهو المعمول به . وجزم به في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والعمدة والبلغة ، والمحزر ، والوجيز ، والفائق ، وإدراك الغاية ، والمنور ، والمنتخب ، والمذهب الأحمد وغيرهم . وقدمه في الكافي ، والتلخيص ، والفروع . والرعايتين . والحاوي الكبير وغيرهم . وعنه يقبض الخنصر والبصر والوسطى ويعقد إبهامه كخمسين . اختارها الجدد . وقدمه ابن تميم .

وعنه يبسطها كاليسرى . وعنه يحلق الإبهام بالوسطى ويبسط ما سواها ، وهو ظاهرهم كلام الخرق . فإنه قال : يبسط كفه اليسرى على فخذ اليسرى ، ويده اليمنى على فخذ اليمنى ، ويحلق الإبهام مع الوسطى .

قوله ﴿وَيُشِيرُ بِالسَّبَابَةِ فِي تَشْهِيدِهِ مَرَارًا﴾

وكذا قال في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة والمحزر ، وشرح الجدد ، وإدراك الغاية ، وتجريد العناية ، والمنور ، ومجمع البحرين . وغيرهم . وقدمه في الفروع . وقال في الرعاية الصغرى ، والحاويين : يشير بالسبحة ثلاثاً . وجزم به في الوجيز ، وتذكرة ابن عبدوس .

قلت : يحتمل أنه مراد الأول .

وقال في التلخيص ، والبلغة ، والرعاية الكبرى : مرتين أو ثلاثاً . وذكر جماعة يشير بها . ولم يقولوا «مراراً» منهم الخرق ، والمصنف في العمدة . قال

في الفروع : وظاهره مرة . وهو ظاهر كلام أحمد والأخبار . وقال : ولعله أظهر .
تنبيه : الإشارة تكون عند ذكر الله تعالى فقط . على الصحيح من المذهب .
وجزم به في الكافي ، والمغني ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، وغيرهم . وقدمه في
الفروع وغيره .

وقيل : عند ذكر الله وذكر رسوله . قدمه في الشرح ، وابن تيم ، والفاائق .
وذكر بعضهم : أن هذا أصح الروايتين . وعنه يشير بها في جميع تشهده .
وقيل : هل يشير بها عند ذكر الله وذكر رسوله فقط ، أو عند كل تشهد ؟
فيه روايتان .

فائده

الأولي : لا يحرك إصبعه حالة الإشارة ، على الصحيح من المذهب . وقيل :
يحركها . ذكره القاضي .

الثانية : قوله « ويشير بالسبابة » هذا المذهب . وعليه الأصحاب . قال في
الفروع : وظاهره لا غيرها ، ولو عدمت . ووجه احتمالاً أنه يشير بغيرها إذا
عدمت . وما هو بعيد .

وقال في الرعاية الكبرى : وعنه يشير بالإبهام طول الصلاة على النبي صلى الله
عليه وسلم . ويقبض الباقي .

قوله ﴿ وَيَسْطُ الْيُسْرَى عَلَى الْفَخَذِ الْيُسْرَى ﴾

هكذا قال أكثر الأصحاب . وقدمه في الفروع وغيره . وقال في الكافي :
ويستحب أن يفعل ذلك ، أو يلقمها ركبته . قال في النكت : وهو متوجه لصحة
الرواية . واختاره صاحب النظم .

تنبيه : ظاهر قوله ﴿ هذا التشهد الأول ﴾ أنه لا يزيد عليه . وهو صحيح .
وهو المذهب . وعليه الجمهور . ونص أحمد : أنه إن زاد أساء . ذكره القاضي في

الجامع » واختار ابن هبيرة زيادة الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم . واختاره
الآجري وزاد « وعلى آله »

فائدة

لا تذكره التسمية في أول التشهد ، على الصحيح من المذهب ، بل تركها أولى
وقدme في الفروع ، وابن تيميم ، وكرهاها القاضي . وأطلقهما في الرعاية .
وذكر جماعة من الأصحاب : أنه لا بأس بزيادة « وحده لاشريك له »
وقيل : قولها أولى . وأطلقهما ابن تيميم . والأولى تخفيفه بلا نزاع .

قوله ﴿ هَذَا التَّشَهُدُ الْأَوَّلُ ﴾

يعنى تشهد ابن مسعود « وهو أفضل الشهادات الواردة عن الإمام أحمد
والأصحاب . وذكر في الوسيلة رواية : تشهد ابن مسعود وتشهد ابن عباس سواء ،
وتشهد ابن عباس « التحيَّات المباركات الصلوات الطيبات لله - إلى آخره » ولفظ
مسلم « وأن محمداً رسول الله » وتشهد عمر « التحيَّات لله ، الزاكيات الطيبات ،
الصلوات لله ، سلام عليك - إلى آخره » ويأتى الخلاف في قدر الواجب منه
في الواجبات .

تفسير : ظاهر قوله : وإن شاء قال ﴿ كما صليت على إبراهيم ، وآل إبراهيم ،
وكما باركت على إبراهيم ، وآل إبراهيم ﴾ .

أن صفة الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم الأولى وهذه في الفضيلة سواء .
فيخير ، وهى رواية عن الإمام أحمد . ذكرها في الرعاية الكبرى .

والصحيح من المذهب : أن الصفة التى ذكرها المصنف أولاً أولى وأفضل .
وعليه الجمهور . ويحتمله كلام المصنف . قال المجد فى شرحه : هذا اختيار أكثر
أصحابنا .

قال الزركشى : هذا هو المشهور من الروایتين « والمختار لأكثر الأصحاب .
وجزم به فى المحرر ، والوجيز ، والفائق « وغيرهم . وقدمه فى الفروع ، وابن تيميم ،

والرعايتين ، والحاويين ، والتلخيص ، والهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ،
والمستوعب ، والخلاصة ، وغيرهم .

وعنه الأفضل « كما صليت على إبراهيم ، وعلى آل إبراهيم » وكما باركت على
إبراهيم « وعلى آل إبراهيم » وعنه يحير . ذكرها في الفروع . وعنه الأفضل « كما
صليت على إبراهيم وآل إبراهيم ، وكما باركت على إبراهيم وآل إبراهيم » بإسقاط
« على » كما ذكره المصنف ثانياً . واختاره ابن عقيل .

وأنكرهاتين الصفتين الشيخ تقي الدين . وقال : لم أجد في شيء من الصحاح
« كما صليت على إبراهيم » وآل إبراهيم » بل المشهور في أكثر الأحاديث والطرق
لفظ « آل إبراهيم » وفي بعضها لفظ « إبراهيم » وروى البيهقي : الجمع بين لفظ
« إبراهيم ، وآل إبراهيم » بإسناد ضعيف عن ابن مسعود مرفوعاً . ورواه ابن ماجه
موقوفاً . انتهى .

قال جامع الاختيارات ، قلت : قد روى الجمع بينهما البخاري في صحيحه «
وأخذوا ذلك من كلام شيخه في قواعده في القاعدة الثامنة عشرة ، وقال : أخرجه
أيضاً النسائي . وهو كما قال .

تفصيل : يأتي مقدار الواجب من التشهد الأول ، والصلاة على النبي صلى الله
عليه وسلم في التشهد ، والخلاف في ذلك في آخر الباب ، في الأركان والواجبات .

فوائد

الأولى : الأفضل ترتيب الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والتشهد على
ماورد ، فيقدم التشهد على الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في التشهد الأخير .
فإن قدم وأخر في الأجزاء وجهان . وأطلقهما في المغنى ، والشرح ، والتمام
لأبي الحسين ، والزركشي ، وابن تيميم .

قال في الرعاية : وإن صلى على النبي صلى الله عليه وسلم في التشهد الأخير قبله «
أو نكسه مع بقاء المعنى لم يجزئه ، وقيل : بلى . ذكره القاضي .

الثانية : لو أبدل «آل» بأهل في الصلاة ، فهل يحزته ؟ فيه وجهان . وأطلقهما
المجد في شرحه ، وابن تيم ، وصاحب المطلع ، والرعاية ، والفروع ، ومجمع البحرين ،
والفائق ، وابن عبيدان ، والزركشي . وهو ظاهر ما في المغني والشرح .
أحدهما : يجوز ويحز به ، اختاره القاضي . وقال : معناها واحد . وكذلك
لو صغر . فقال «أهل» وقدمه ابن رزين في شرحه . وهو ظاهر ما قدمه ابن
مفلح في حواشيه .

والوجه الثاني : لا يحز به ، اختاره ابن حامد وأبو حفص . لأن «الأهل»
القرابة ، و«الآل» الأتباع في الدين .

الثالثة : «آله» أتباعه على دينه صلوات الله وسلامه عليه ، على الصحيح من
المذهب . اختاره القاضي وغيره من الأصحاب . قاله المجد ، وقدمه في المغني ،
والشرح ، وشرح المجد ، ومجمع البحرين ، وابن تيم ، وابن رزين في شرحه ،
والرعاية الكبرى ، والمطلع ، وابن عبيدان ، وابن منجا في شرحيهما .
وقيل «آله» أزواجه وعشيرته ممن آمن به . قيده به ابن تيم .

وقيل : بنو هاشم المؤمنون ، وأطلقهن في الفروع .
وقيل «آله» بنو هاشم ، وبنو المطلب . ذكره في المطلع . وقيل : أهله .
وقال الشيخ تقي الدين «آله» أهل بيته ، وقال : هو نص أحمد ، واختيار
الشريف أبي جعفر وغيرهم . فمنهم بنو هاشم ، وفي بني المطلب رواية الزكاة . قال
في الفائق «آله» أهل بيته في المذهب . اختاره أبو حفص . وهل أزواجه من
آله ؟ ^(١) على روايتين . انتهى .

قال الشيخ تقي الدين : والمختار ، دخول أزواجه في أهل بيته .
وقال الشيخ تقي الدين أيضاً ، أفضل أهل بيته : علي ، وفاطمة ، وحسن ،
وحسين . الذين أدار عليهم الكساء وخصهم بالدعاء .

(١) آية الأحزاب واردة في أزواجه .

قال في الاختيارات : وظاهر كلام الشيخ تقي الدين في موضع آخر : أن حمزة أفضل من حسن وحسين . واختاره بعضهم .

الرابعة : تجوز الصلاة على غير الأنبياء صلى الله عليهم وسلم منفرداً . على الصحيح من المذهب . نص عليه في رواية أبي داود وغيره . قال الأصفهاني في شرح خطبة الخرق : ولا تختص الصلاة بالأنبياء عندنا ، لقول عليّ لعمر « صلى الله عليك » وقدمه في الفروع . وحكى ابن عقيل عن القاضي : أنه لا بأس به مطلقاً . وقيل : لا يصلى على غيرهم إلا تبعاً له . جزم به المجد في شرحه « ومجمع البحرين ، والنظم . وقدمه ابن تيم » والرعاية الكبرى ، والآداب الكبرى . قال في الفروع : وكرهها جماعة .

وقال في الرعاية : وقيل : يسن الصلاة على غيره مطلقاً . فيحتمل أن يكون موافقاً للمذهب .

وقيل : يحرم . اختاره أبو المعالي . واختار الشيخ تقي الدين منع الشعار . ومحل الخلاف في غيره صلوات الله وسلامه عليه . أما هو : فإنه قد صح عنه الصلاة على آل أبي أوفى وغيرهم . ولقوله تعالى (٩ : ١٠٤ وَصَلِّ عَلَيْهِمْ) .

الخامسة : تستحب الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في غير الصلاة وتناً كد كثيراً عند ذكره .

قلت : وفي يوم الجمعة وليلتها للأخبار في ذلك .

وهذا هو الصحيح من المذهب ، وعليه جماهير الأصحاب . وقيل : تجب كلما ذكر . اختاره ابن بطة . ذكره عنه ولد صاحب الفروع في شرح المقنع . وقال : ذهب إليه المتقدمون من أصحابنا . واختاره أيضاً الحلبي من الشافعية . ذكره ابن رجب وغيره عنه . والطحاوي من الحنفية . ذكره المجد في شرحه عنه وغيره . وكذا البزدوى منهم . ذكره ولد صاحب الفروع عنه . وأظن أن اللخمي من المالكية اختاره . وقال الطحاوي أيضاً : تجب في العمر مرة . وحكى ذلك عن أبي حنيفة ، ومالك « وأصحابه ، والثوري ، والأوزاعي .

وقال ابن عبد البر والقاضي عياض : هو قول جمهور الأمة .
وقال في آداب الرعاية الكبرى - بعد أن قال : تسن الصلاة على النبي
صلى الله عليه وسلم في غير الصلاة - وهي فرض كفاية . انتهى . وتبعه في الآداب
الكبرى .

قوله ﴿وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَتَعَوَّذَ . فَيَقُولَ : أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ عَذَابِ جَهَنَّمَ -
إلى آخره﴾ .

وهذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . وعنه التتعوذ واجب . حكاه القاضي .
وقال أبو عبدالله بن بطة : من ترك من الدعاء المشروع شيئاً مما يقصد به الثناء على
الله تعالى أعاد . وعن أحمد : من ترك شيئاً من الدعاء عمداً يعيد .

قوله ﴿وَإِنْ دَعَا بِمَا وَرَدَ فِي الْأَخْبَارِ فَلَا بَأْسَ﴾ .

وهذا بلا نزاع . قال الشيخ شمس الدين بن مفلح في حواشيه : المراد بالأخبار
أخبار النبي صلى الله عليه وسلم . قال في المذهب : لا يدعو بما ليس في القرآن والسنة
ومثّل . قال في التلخيص : وليتخير من الأدعية الواردة في الحديث ما أحب ،
ولا يدعو في الصلاة بغيرها . انتهى . زاد غيرهم : وأخبار الصحابة أيضاً . قال
الشارح وغيره : المراد بالأخبار أخبار النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه والسلف .
تنبيه : مفهوم كلام المصنف : أنه إن دعا بغير ماورد في الأخبار : أن به بأساً
وهو قسمان .

أحدهما : أن يكون الدعاء من أمر الآخرة ، كالدعاء بالرزق الحلال ، والرحمة
والعصمة من الفواحش ونحوه ، ولولم يكن المدعو به يشبه ماورد . فهذا يجوز الدعاء
به في الصلاة ، على الصحيح من المذهب . نص عليه . وعليه الجمهور . منهم القاضي
والمصنف ، والمجد في شرحه ، والشارح وغيرهم . وقدمه في الفروع « وابن تيميم »
والزركشي . وجزم به في الفائق .

وعنه لا يجوز . وتبطل الصلاة به في وجه في مختصر ابن تميم . قال الشارح :
 قاله جماعة من الأصحاب ، ويحتمله كلام أحمد . وهو ظاهر كلام الخرقى . وجزم به
 في المستوعب ، والتلخيص . وقدم أنه لا يدعو بذلك في الرعايتين ، والحاويين .
 القسم الثانى : الدعاء بغير ماورد ، وليس من أمر الآخرة . فالصحيح من
 المذهب : أنه لا يجوز الدعاء بذلك في الصلاة . وتبطل الصلاة به . وعليه أكثر
 الأصحاب . وعنه يجوز الدعاء بجوائج دنياه . وعنه يجوز الدعاء بجوائج دنياه
 وملاذها . كقوله : اللهم ارزقنى جارية حسناء ، وحلة خضراء ، ودابة هملجة ،
 ونحو ذلك .

فأمرناه

الأولى : يجوز الدعاء في الصلاة لشخص معين ، على الصحيح من المذهب .
 كما كان الإمام أحمد يدعو لجماعة في الصلاة ، منهم الإمام الشافعى رضى الله عنهم
 وعنه لا يجوز . وأطلقهما في المغنى ، والشرح ، والفائق . وعنه يجوز في النقل دون
 الفرض . واختاره أبو الحسين .
 قلت : وهو أولى . وعنه يكره . قدمه في الرعاية .

الثانية : محل الخلاف فيما تقدم : إذا لم يأت في الدعاء بكاف الخطاب . فإن
 أتى بها بطلت قولاً واحداً . ذكره جماعة من الأصحاب . قاله في الفروع . وقال
 أيضاً : ظاهر كلامهم : لا تبطل بقوله « لعنه الله » عند ذكر الشيطان ، على الأصح
 ولا تبطل صلاة من عوذ نفسه بقرآن مُحَمَّى « ولا من لدغته عقرب . فقال « بسم
 الله » ولا بالحوالة في أمر الدنيا . ويأتى ذلك بأنهم من هذا عند قوله « وله أن يفتح
 على الإمام إذا أرتج عليه » .

قوله ﴿ ثُمَّ يُسَلِّمُ عَنْ يَمِينِهِ ﴾

الصحيح من المذهب : أن ابتداء السلام يكون حال التفاته . قدمه في

الفروع ، وابن تميم . وابن رزين . وهو ظاهر ماجزم به في المغنى ، والشرح ،
وشرح المجد ، وجمع البحرين .

وذكر جماعة يستقبل القبلة : « السلام عليكم » ويلتفت « بالرحمة » منهم
صاحب التلخيص ، والبلغة ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ،
والرايعتين ، والحاويين . واختاره ابن عقيل ، وابن عبدوس في تذكرته .
ويأتى إذا سلم المأموم قبل سلام الإمام ، هل تبطل الصلاة ، عند قوله في
صلاة الجماعة « وإن ركع ورفع قبل ركوعه » .

فوائد

الأولى : يحجر به إذا سلم عن يمينه ، ويسر به إذا سلم عن يساره ، على
الصحيح من المذهب . ونص عليه . وعليه جمهور الأصحاب .
قال في الرعاية الكبرى : وهو أولى . واختاره الخلال ، وأبو بكر عبد العزيز ،
وأبو حفص العكبرى . وقدمه في الفروع « وشرح المجد ، وجمع البحرين . وابن
تميم ، وابن رزين في شرحه .

وقيل : يسر به عن يمينه ، ويحجر به عن يساره ، عكس الأول اختاره
ابن حامد . وقدمه في الرعاية الكبرى « والحاوى الكبير ، لثلاث يساقه المأموم في
السلام . وقال في الفروع : وظاهر كلام جماعة يحجر فيهما ، ويكون الجهر في الأولى
أكثر . وقيل : يسرها .

ثانية : محل الخلاف في ذلك : إذا كان إماماً أو منفرداً . فإن كان مأموماً
أسرها بلا نزاع أعلمه .

وقيل : المنفرد كالمأموم . جزم به في المذهب « ومسبوك الذهب .

الثالثة : يستحب أن يكون التفاته عن يساره أكثر من التفاته عن يمينه .
فعله عليه أفضل الصلاة والسلام . وحذّه التفاته بحيث يرى خداه . قاله في التلخيص

والبلغة ، والمستوعب ، والرعاية ، وغيرهم . للأخبار في ذلك ^(١) .
الثالثة : حذف السلام سنة . وروى عن الإمام أحمد : أنه الجهر بالتسليمة الأولى
وإخفاء الثانية .

قال في التلخيص : والسنة أن تكون التسليمة الثانية أخفى . وهو حذف
السلام في أظهر الروايتين . وروى عنه : أنه لا يطوله . ويمدده في الصلاة ، وعلى
الناس . وجزم به في المغنى ، والشرح ، وابن رزين في شرحه ، وغيرهم . قال في
الفروع ، ويتوجه إرادتهما . وأطلق الروايتين في الفروع ، وابن تيميم .

الرابعة : يستحب جزمه وعدم إعرابه .

قوله ﴿ فَإِنْ لَمْ يَقُلْ » ورحمة الله « لم يُجْزَ »

يعنى أن قوله « ورحمة الله » في سلامه ركن . وهو المذهب . صححه في
المذهب . قال الناظم : وهو الأقوى . واختاره أبو الخطاب ، وابن عقيل ، وابن البناء
في عقوده . قال ابن منجاف في شرحه : هذا المذهب . وجزم به في الوجيز . وقدمه
في الهداية ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والهادى ، والرايعتين .
والحاويين . وهو ظاهر كلام الأكثر لذكركم . وهو من مفردات المذهب .
وقال القاضى : يجزئ به . يعنى أن قولها سنة . وهو رواية عن أحمد . اختارها
المجد في شرحه . وقدمه في الفائق . وأطلقهما في الفروع ، والمغنى ، والكافى ،
والتلخيص . والبلغة ، والمحرر ، والشرح ، وابن تيميم ، والزرکشى ، وغيرهم .
وقيل : هى من الواجبات . اختاره الآمدى . وجزم به في المنور .

وأما قول « ورحمة الله » في الجنائزة ، فنص أحمد : أنه لا يجب . وهو المذهب
وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به كثير منهم . وفيه وجه : لا يجزئ بدون ذكر

(١) روى أحمد ومسلم والنسائى وابن ماجه عن ابن مسعود رضى الله عنه « أن
النبي صلى الله عليه وسلم كان يسلم عن يمينه وعن يساره - السلام عليكم ورحمة الله ،
السلام عليكم ورحمة الله - حتى يرى بياض خده »

« الرحمة » وقال المجد في شرحه : إذا لم نوجه في الصلاة المكتوبة فهذا أولى ، وإن أوجبناه هناك احتمل في الجنابة وجهين .

فأمرنا

إمراهما : لو نكس السلام . فقال « عليكم السلام » أو نكس السلام في التشهد فقال « عليك السلام أيها النبي » أو علينا السلام ، وعلى عباد الله « لم يجزه على الصحيح من المذهب .

وقيل : يجزيه ، ذكره القاضى . وهما وجهان . ذكرهما القاضى فى الجامع الكبير . وأطلقهما ابن تيميم .

الثانية : لو نكر السلام . فقال « سلام عليكم » أو نكس السلام . فى التشهد . فقال « عليك السلام أيها النبي » أو « علينا السلام . وعلى عباد الله » لم يجزه على الصحيح من المذهب . قال المجد فى شرحه : هذا الصحيح عندنا . وصححه فى الفروع وغيره .

وقيل : يجزيه . قدمه فى الرعاية ، وشرح ابن رزين . وأطلقهما فى المغنى . والشرح . والفائق . وقيل : تنكيره أولى . قال فى الرعاية : وفيه ضعف . وقال ابن تيميم وغيره : وفيه وجه ثالث يجزىء مع التنوين . ولا يجزى مع عدمه . ذكره الآمدى نبيهم : ظاهر كلام المصنف وغيره : أنه لا يزيد بعد ذكر الرحمة « وبركاته »

وهو الأولى . قاله الأصحاب . وقال فى المغنى ، والشرح « وابن تيميم ، وغيرهم : إن زاد « وبركاته » فحسن . قال المصنف ، والشارح : والأول أحسن . قال فى الرعاية فإن زاد « وبركاته » جاز .

قوله ﴿ وَيَنْوِي بِسَلَامِهِ الْخُرُوجَ مِنَ الصَّلَاةِ . فَإِنْ لَمْ يَنْوِ جَازَ ﴾
يعنى أن ذلك مستحب . وهو المذهب . نص عليه . وعليه أكثر الأصحاب . قال ابن رجب فى شرح البخارى : اختاره الأكثر . قال الزركشى :

هو المنصوص المشهور ، إذ هو بعض الصلاة ، فشملته نيتها . وجزم به في الوجيز وغيره . وقدمه في القروع ، والمنفى ، والحاوي ، وابن تيم ، والفائق وغيرهم . واختاره المجد وغيره .

وقال ابن حامد : تبطل صلاته . يعني أنها ركن . وهو رواية عن أحمد . ولم يذكر ابن هبيرة عن أحمد غيره . وصححه ابن الجوزي ، وأطلقهما في الهداية ، والتلخيص ، والبلغة ، والمستوعب ، والخلاصة .
وقيل : إن سها عنها . سجد للسهو . يعني أنها واجبة . وجزم به في الإفادات ، وإدراك الغاية .

قال في المذهب : واجبة في أصح الوجهين . وقدمه في الرعايتين . والحاوي الصغير . قال الآمدي : إن قلنا بوجودها . فتركها عمداً : بطلت صلاته ، وإن كان سهواً صححت ، ويسجد للسهو .

فوائد

الأولي : لو نوى بسلامه الخروج من الصلاة وعلى الحفظة ، والإمام والمأموم جاز . ولم يستحب ، على الصحيح من المذهب . نص عليه . واختاره الآمدي . وقدمه في القروع ، والزرركشي ، والفائق . قال في التلخيص : لم تبطل على الأظهر . وقيل : تبطل للتشريك . وقيل : يستحب . وقيل : يستحب بالتسليمة الثانية .

الثانية : لو نوى بسلامه على الحفظة ، والإمام والمأموم ، ولم ينو الخروج فالصحيح من المذهب : الجواز . نص عليه . قال في القروع : والأشهر الجواز . وقدمه في الحرر ، والمذهب ، والمستوعب ، والفائق ، والرعايتين ، والحاويين ، وشرح المجد .

وقيل : تبطل لتمحضه كلام آدمي . اختاره ابن حامد . وعنه ينوي المأموم بسلامه الرد على إمامه . قال ابن رجب في شرح البخاري : ونص عليه أحمد في رواية جماعة . قال : وهل هو مسنون ، أو مستحب ، أو جائز ؟ فيه روايتان .

إبراهيم : يسن . وهو اختيار أبي حفص العكبري .

والثانية : الجواز . وهو اختيار القاضي أبي يعلى « وغيره » .

وقال في روايه ابن هاني : إذا نوى بتسليمه الرد على الإمام أجزأه . قال ، وظاهر هذا : أنه واجب لأنه رد سلام . فيكون فرض كفاية « إلا أن يقال : إن المسلم في الصلاة لا يجب الرد عليه ، أو يقال : إنه يجوز تأخير الرد إلى بعد السلام . انتهى . قال في الفروع ، والرعاية : وقيل : تبطل بترك السلام على إمامه . قال ابن تيميم : وعنه لا يترك السلام على الإمام في الصلاة .

وقال أبو حفص العكبري : السنة أن ينوي بالأولى : الخروج من الصلاة . وبالثانية : الرد على الإمام والحفظة ومن يصلي معه ، إن كان في جماعة . وقيل : عكسه . قاله في الفروع .

قال ابن تيميم - بعد قول أبي حفص - : وفيه وجه « ينوي كذلك ، إن قلنا الثانية : سنة » وإن قلنا واجبة : نوى بالأولى الحفظة ، وبالثانية الخروج . وقال الآمدي : لا يختلف أصحابنا أنه ينوي بالأولى الخروج فقط . وفي الثانية : وجهان . أحدهما : كذلك . والثاني : يستحب أن يضيف إلى ذلك نية الحفظة ومن معه .

وقال صاحب الإيضاح : نية الخروج في الأولى إن قلنا الثانية سنة . وفي الثانية إن قلنا : هي واجبة . وكذا قال في المبهج وقال : يستحب أن ينوي الخروج في الثانية « وقال بعض أصحابنا : بل في الأولى .

الثالثة : قال ابن تيميم : لورد سلامه الحاضرون ولم ينو الخروج . فقال ابن حامد : تبطل صلاته ، وجهاً واحداً . وقال غيره : فيه وجهان .

الرابعة : قال في الفروع : إن وجبت الثانية اعتبرت نية الخروج فيها ، واقتصر عليه . وتقدم ما يشهد لذلك .

وقال ابن رجب في شرح البخارى : والصحيح : أنه ينوى الخروج بالأولى سراً . إن قلنا يخرج بها من الصلاة « أو قلنا لا يخرج إلا بالثانية . ومن الأصحاب من قال : إن قلنا الثانية سنة نوى بالأولى الخروج . وإن قلنا الثانية فرض نوى الخروج بالثانية خاصة .

تنبيه : ظاهر قوله « وإن كان في مغرب » أو رابعة ، نهض مكبراً إذا فرغ من التشهد الأول « أنه لا يرفع يديه إذا نهض مكبراً . وهو صحيح . وهو المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به كثير منهم .

وعنه يرفعهما . اختاره المجد ، والشيخ تقي الدين ، وصاحب الفائق ، وابن عبدوس في تذكرته . قال في الفروع : وهو أظهر .

قلت : وهو الصواب . فإنه قد صح عنه عليه أفضل الصلاة والسلام « أنه كان يرفع يديه إذا قام من التشهد الأول » رواه البخارى وغيره . وهو من المفردات .

قوله « إِلَّا أَنَّهُ لَا يَجْهَرُ ، وَلَا يَقْرَأُ شَيْئًا بَعْدَ الْفَاتِحَةِ »

لا يجهر في الثالثة والرابعة بلا نزاع . ولا يستحب أن يقرأ فيهما بعد الفاتحة شيئاً من القرآن ، على الصحيح من المذهب . وعليه الأصحاب . وعنه يسن . ذكرها القاضى في شرحه الصغير ، والقاضى أبى الحسين في فروعه .

فعلى المذهب : لا تكرر القراءة بعد الفاتحة ، بل تبسح ، على الصحيح من المذهب . قدمه في الفروع وغيره وصححه .

فأمره : النقل في الثالثة والرابعة كالفرض في ظاهر كلام الأصحاب . قاله في الفروع . وقال أيضاً : فيما إذا شفع المغرب برابعة في إعادتها يقرأ بالحمد وسورة كالتطوع . نقله أبو داود . وقطع به [المجد في شرحه وغيره . قال في مجمع البحرين : هذا أقوى الروايتين . وعنه يكره . ولعله أولى .

قوله ﴿ثُمَّ يَجْلِسُ فِي التَّشَهُدِ الثَّانِي مُتَوَرِّكًا، يَفْرَشُ رِجْلَهُ الْيُسْرَى وَيَنْصِبُ رِجْلَهُ الْيُمْنَى، وَيُخْرِجُهُمَا عَنْ يَمِينِهِ. وَيَجْعَلُ أَلْيَتَيْهِ عَلَى الْأَرْضِ﴾

يتورك في التشهد الثاني . واختلف الأصحاب في صفته . فالصحيح . من المذهب : مقاله المصنف هنا . جزم به في الفروع ، والحرر ، والمذهب وغيرهم . واختاره أبو الخطاب وغيره . وقدمه ابن تميم ، وصاحب [الشرح و] الرعاية ، والحاوي ، وغيرهم . وقال الخرق : إذا جلس للتشهد الأخير تورك ، فنصب رجله اليمنى ، وجعل باطن رجله اليسرى تحت فخذه اليمنى ، وجعل أليتيه على الأرض . واختاره القاضي ، والمجد في شرحه ، وصاحب الحاوي .

قال المصنف : فأيهما فعل لحسن . وقال في الرعاية الكبرى : وقيل يخرج قدمه الأيسر من تحت ساقه الأيمن ، ويقعد على أليتيه ، أو يجعل فخذ رجله اليمنى على باطن قدم رجله اليسرى ، ويقعد على أليتيه . وقيل : أو يؤخر رجله اليسرى ، ويجلس متوركاً على شقه الأيسر ، أو يجعل قدمه اليسرى تحت فخذه وساقه .

تنبيه : ظاهر قوله ﴿ثُمَّ يَجْلِسُ فِي التَّشَهُدِ الثَّانِي مُتَوَرِّكًا﴾ أنه سواء كان من رابعة ، أو ثلاثية . وهو صحيح . وهو المذهب . وعليه الأصحاب . وقطع به كثير منهم . وعنه لا يتورك في المغرب .

فأمره : لو سجد للسجود بعد السلام من ثلاثية أو رابعة . تورك بلا خلاف أعلمه . ونص عليه . وإن كان من ثنائية : فهل يتورك أو يفتش ؟ فيه وجهان . وأطلقهما في الفروع ، وابن تميم ، والرعايتين ، والحاويين .

أمرهما : يفتش . وهو الصحيح . قال المجد في شرحه : هو ظاهر كلام الإمام أحمد . قال : وهو أصح . قال في مجمع البحرين : افتش في الأصح . وقدمه في المغنى ، والشرح ، وشرح ابن رزين .

والوجه الثاني : يتورك . اختاره القاضي . ويأتي ذلك أيضاً في آخر باب

سجود السهو . ويأتى أيضاً ترك المسبوق فى باب صلاة الجماعة عند قوله « وما أدرك مع الإمام فهو آخر صلاته » .

قوله ﴿ وَالْمَرْأَةُ كَالرَّجُلِ فِي ذَلِكَ ، إِلَّا أَنَّهَا تَجْمَعُ نَفْسَهَا فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ . وَكَذَا فِي بَقِيَّةِ الصَّلَاةِ بِلَا نِزَاعٍ . وَتَجْلِسُ مُتْرَبَةً أَوْ تَسْدِلُ رِجْلَيْهَا فَتَجْعَلُهَا فِي جَانِبِ يَمِينِهَا ﴾

فظاهر كلام المصنف وأكثر الأصحاب : أنها مخيرة بين السدل والتربع ، وقدمه فى الحاويين ، والرايعتين . لكن قالوا : تجلس متربعة ، أو متوركة . والمنصوص عن الإمام أحمد : أن السدل أفضل . وجزم به ابن تيمم ، والمجد فى شرحه وجمع البحرين . وحكاه رواية فى الرايعتين ، والحاويين . واختاره الخلال . واقتصر عليه الزركشى . وجزم فى الوجيز ، والمنور ، والمختب ، وغيرهم : أنها تجلس متربعة .

وأما إسرارها بالقراءة : فتقدم عند قوله « ويجهر الإمام بالقراءة فى الصبح » .

قوله ﴿ وَهَلْ يُسَنُّ لَهَا رَفْعُ الْيَدَيْنِ ؟ عَلَى رَوَايَتَيْنِ ﴾ .

وأطلقهما فى الشرح ، والحاويين ، والمذهب . وهما فيه وجهان .

إصدارهما : يسن لها رفع اليدين . وهو المذهب . قدمه فى القروع ، والفاثق ،

وابن تيمم .

الثانية : لا يسن . جزم به فى الوجيز ، والإفادات ، والتسهيل . واختاره

القاضى ، وهو ظاهر الخرقى ، والهداية ، وإدراك الغاية ، لعدم استثنائه .

وعنه ترفعهما قليلا . اختاره أبو بكر . وإليه ميل المجد فى شرحه . فإنه قال :

هو أوسط الأقوال . وعنه يجوز . وعنه يكره . قال فى المستوعب : وهل يسن لها رفع اليدين ؟ توقف أحمد .

فأمره : الخشى المشكل كالمراة . قاله ابن تيمم ، وابن حمدان فى رعايته .

تنبيه : قوله ﴿ وَيُكْرَهُ الْاَلْتِفَاتُ فِي الصَّلَاةِ ﴾ .

مقيد بما إذا لم يكن ثم حاجة . فإن كان ثم حاجة ، كما إذا اشتد الحرب ونحوه لم يكره . ومقيد أيضاً بما إذا كان يسيراً . فأما إن كان كثيراً ، مثل إن استدار بجملته أو استدبرها . فإن صلاته تبطل بلا نزاع .

قلت : ويستثنى من عموم ذلك مسألة . وهي ما إذا استدار بجملته ، وكان داخل البيت الحرام . فإنه إذا فعل ذلك لم تبطل صلاته بلا نزاع . فيعابى بها . وقد يستثنى أيضاً : ما إذا اختلف اجتهاده وهو في الصلاة . فإنه يستدير إلى جهة ما أداه اجتهاده إليها ، لكن يمكن أن يقال : هذه الجهة بقيت قبلته فيما إذا استدار عن القبلة .

تنبيه : ظاهر قوله « ويكره الالتفات في الصلاة » أنه لو التفت ب صدره مع وجهه : أنها لا تبطل . وهو المذهب . وعليه أكثر الأصحاب . منهم ابن عقيل « والمصنف ، وغيرهما . وقدمه في الفروع . وذكر جماعة أنها تبطل . وجزم به ابن تيميم

قوله ﴿ وَرَفَعَ بَصَرِهِ إِلَى السَّمَاءِ ﴾

يعنى يكره . وهو المذهب . وعليه الأصحاب .

وقيل : تبطل به وحده . ذكره في الحاوى وغيره .

تنبيه : يستثنى من ذلك : حالة التَّجَشُّى . فإنه يرفع رأسه إلى السماء . نص عليه في رواية مهنا وغيره : إذا تجشأ وهو في الصلاة ينبغي أن يرفع وجهه إلى فوق . لئلا يؤذى من حوله بالرائحة . ونقل أبو طالب : إذا تجشأ وهو في الصلاة . فليرفع رأسه إلى السماء ، حتى يذهب الريح « وإذا لم يرفع آذى من حوله من ريحه . قلت : فيعابى بها .

قوله ﴿ وَالْإِقْعَاءُ فِي الْجُلُوسِ ﴾

يعنى يكره . وهو المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . وعنه سنة . اختاره

الخلال . وعنه جازئ .

نبيه : الصحيح من المذهب : أن صفة الإقعاء ماقاله المصنف ﴿ وهو أن يفرش قدميه ﴾ ويجلس على عقبيه ﴿ وجزم به في الفروع وغيره .
وقال في المستوعب وغيره : هو أن يقيم قدميه ، ويجلس على عقبيه ، أو يجلس على أليتيه ويقيم قدميه .

وقال في المحرر وغيره : هو أن يجلس على عقبيه أو بينهما ، ناصباً قدميه .
قوله ﴿ وَيُكْرَهُ أَنْ يُصَلِّيَ وَهُوَ حَاقِنٌ ﴾
هذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . وعنه يعيد مع مدافعة أحد الأخبثين ، وعنه يعيد إن أزعجه . وذكر ابن أبي موسى : أنه الأظهر من قوله . وحكاها في الرعاية قولاً .

قال في النكت : ولم أجد أحداً صرح بکراهة صلاة من طرأ عليه ذلك . ولا من طرأ عليه التوقان إلى الأكل في أثناء الصلاة . واستدل لذلك بمسائل فيها خلاف ، فخرّج منها وجهاً بالكراهة .

فائرة : يكره أن يصلي مع ريح محتبسة « على الصحيح من المذهب .
وقال في المطالع : هي في معنى مدافعة أحد الأخبثين ، فتجىء الروايات التي في المدافعة هنا .

وذكر أبو المعالي كلام ابن أبي موسى في المدافعة : أن الصلاة لاتصح . قال : وكذا حكم الجوع المفرط ، والعطش المفرط . واحتج بالأخبار^(١) . قال في الفروع : فتجىء الروايات . قال : وهذا أظهر . وكذا قال أبو المعالي : يكره ما يمنعه من إتمام الصلاة بخشوعها ، كحر وبرد . وجزم به في الفروع في مكان . وقال في الروضة - بعد ذكر أعذار الجمعة والجماعة - لأن من شرط صحة الصلاة : أن يعي

(١) روى مسلم عن عائشة رضي الله عنها قالت : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « لا صلاة بحضرة طعام ، ولا وهو يدافعه الأخبثان » .

أفعالها ويعقلها . وهذه الأشياء تمنع ذلك . فإذا زالت فعلها على كمال خشوعها وفعلها على كمال خشوعها بعد فوت الجماعة أولى من فعلها مع الجماعة بدون كمال خشوعها .

قوله ﴿ أَوْ بِحَضْرَةِ طَعَامٍ تَتَوَقُّ نَفْسُهُ إِلَيْهِ ﴾

هكذا قال كثير من الأصحاب . قال الزركشي : المنع على سبيل الكراهة عند الأصحاب . وقال في الفروع : ويكره ابتداؤها تائفاً إلى طعام ، وهو أولى . قال ابن نصر الله : وإن كان تائفاً إلى شراب أو جماع ما الحكم ؟ لم أجده ، والظاهر : الكراهة . انتهى .
قلت : بل هما أولى بالكراهة .

تنبيه : ظاهر كلام المصنف وغيره : أنه يبدأ بالخلاء والأكل ، وإن فاتته الجماعة . وهو كذلك .

قوله ﴿ وَالتَّرَوُّحِ ﴾

يعني يكره . وهو مقيد بما إذا لم تسكن حاجة . فإن كان ثم حاجة ، كغم شديد ونحوه ، جاز من غير كراهة . نص عليه . وجزم به في الفروع وغيره . وهو من المفردات . وقال في الرعاية : ويكره تروحه . وقيل : يسيراً لغم أو حزن . ولعله يعني لا يكره .

تنبيه : مراده هنا بالتروح : أن يروح على نفسه بمروحة أو خرقة أو غير ذلك . وأما مراوحته بين رجله فمستحبة . زاد بعضهم : إذا طال قيامه ، ويكره كثرتها . لأنه من فعل اليهود .

قوله ﴿ وَلَهُ رَدُّ الْمَارِّ بَيْنَ يَدَيْهِ ﴾

الصحيح من المذهب : أنه يستحب له رد المار بين يديه ، سواء كان آدمياً أو غيره ، وعليه الأصحاب . وتنقص صلاته إن لم يرده . نص عليه . وحمله

القاضى - وتابعه فى الفائق وغيره - على تركه قادراً . وعنه يجب رده . والمراد إذا لم يغلبه . وعنه يردده فى الفرض .

نفيه : ظاهر كلام المصنف : أن له رده ، سواء كان المسار محتاجاً إلى المرور أولاً ، وهو أحد الوجهين . وجزم به ابن الجوزى فى المذهب .
والصحيح من المذهب : أنه لا يردده . قطع به جماعة . منهم المجد فى شرحه ، وابن حمدان فى رعايته الكبرى ، والفائق . وقدمه فى الفروع .

فوائد

منها : يحرم المرور بين المصلى وسترته ، ولو كان بعيداً عنها ، على الصحيح من المذهب . قال فى النكت : قطع به جماعة ، منهم ابن رزين فى شرحه ، والكافى قال فى تجريد العناية : ويحرم على الأصح . وقدمه فى الفروع . وقال القاضى ، وابن عقيل فى الفصول ، وصاحب الترغيب وغيرهم ، يكره . وجزم به فى المستوعب ، والرعاية الكبرى .

ومنها : يحرم عليه أيضاً المرور بين يدى المصلى قريباً من غير سترة ، على الصحيح من المذهب . جزم به فى الكافى وغيره . وقدمه فى الفروع وغيره . وقيل يكره . قدمه فى الرعاية الكبرى .

ومنها : القرب هنا : ثلاثة أذرع ، على الصحيح من المذهب . وعليه أكثر الأصحاب .

قال المجد فى شرحه : هذا أقوى عندى . وقدمه فى الفروع ، والرعاية الكبرى ، وتجريد العناية ، والفائق . وقيل : العرف . وقيل : ماله المشى إليه لقتل الحية ، على ما يأتى قريباً . اختاره المصنف وغيره .

وقال فى الرعاية الصغرى ، والحاويين : وإن مر بقربه عن ثلاثة أذرع ، أو ماله المشى إليه .

تبيين : ظاهر كلام المصنف وكثير من الأصحاب : أن مكة كغيرها في السترة والمرور . وهو إحدى الروايتين . قال في النكت : قدمه غير واحد . وقدمه هو في حواشيه . وقدمه في الرعاية الكبرى في موضع .

والرواية الثانية : جواز المرور بين يديه في مكة من غير سترة ولا كراهة . وهو الصحيح من المذهب . نص عليه . وجزم به المجد في شرحه « والشارح » وصاحب التلخيص ، والبلغة ، والإفادات ، والرعاية الصغرى ، والحاويين ، ومجمع البحرين ، والنظم « وابن رزين . واختاره المصنف وغيره . وقدمه ابن تميم ، وصاحب الفائق . وأطلقهما في الفروع .

قال في الرعاية الكبرى : ومن مرّ بقربه دون ثلاثة أذرع ولا سترة له . أو مر دون سترته ، في غير المسجد الحرام ، ومكة . وقيل : والحرم . وقال في موضع آخر : وله رد المار أمامه دون سترته . وقيل : يرده في غير المسجد الحرام ومكة . وقيل : والحرم . وقيل : وفيهما . انتهى .

وقال المصنف ، وتابعه الشارح « وصاحب الفائق ، وغيرهم : الحرم مككة . قال في النكت : ولم أعلم أحداً من الأصحاب قال به .

فأمره

حيث قلنا : له رد المار ، وردّه فأبى . فله دفعه . فإن أصر فله قتاله . على الصحيح من المذهب ، والروايتين . وعنه ليس له قتاله .

ومتى خاف فساد صلاته لم يكرر دفعه ، ويضمنه إن كرره ، على الصحيح من المذهب . والروايتين فيهما . وعنه له تكرار دفعه . ولا يضمنه .

قوله « وَعَدُّ الْآيِ ، والتسبيح » .

له عد الآي بأصابعه . على الصحيح من المذهب . وعليه أكثر الأصحاب وقطع به كثير منهم . وقيل : يكره . ذكره الناظم .

وله عد التسييح من غير كراهة ، على الصحيح من المذهب . قال أبو بكر :
هو في معنى عد الآي . قال ابن أبي موسى : لا يكره . في أصح الوجهين . قال
في الرعاية الصغرى : له عد التسييح في الأصح .

قال المجد في شرحه - وتبعه في مجمع البحرين - : لا يكره عند أصحابنا .
واختاره ابن عبدوس في تذكرته . وجزم به في الهداية ، والخلاصة ، والكافي ،
والحرر ، والتلخيص ، والبلغة ، والإفادات ، والحاوئين ، والمنور ، والمنتخب ،
وغيرهم . وقدمه في المستوعب ، والنظم ، والرعاية الكبرى .

والرواية الأخرى : يكره . قال الناظم : هو الأجود . وهو ظاهر كلامه في
الوجيز ، لعدم ذكره في المباح . وقدمه في الفائق ، وابن تميم ، وقالوا : نص عليه .
وصححه ابن نصر الله في حواشيه . وهو ظاهر كلامه في المغني . وأطلقهما في
الفروع ، والمذهب .

قال الشارح : قد توقف أحد في ذلك . قال ابن عقيل : لا يكره عد الآي ،
وجهاً واحداً . وفي كراهة عد التسييح وجهان .

قوله ﴿ وَلَهُ قَتْلُ الْحَيَّةِ وَالْعَقْرَبِ وَالْقَمَلَةِ ﴾ .

بلا خلاف أعلمه بشرطه ، وله قتل القملة من غير كراهة ، على الصحيح من
المذهب . وعنه يكره . وعند القاضي : التغافل عنها أولى . وعنه يصرها في ثوبه .
وقال القاضي : إن رمى بها جاز .

فأمره

إذا قتل القملة في المسجد جاز دفنها من غير كراهة في أحد الوجهين ،
كاللبصاق . اختاره القاضي . وقيل : يكره . وقيل : لا يجوز . وأطلق الجواز
وعدمه صاحب الفروع ، وابن تميم ، وابن حمدان في الكبرى .

قلت : ويحتمل أن لا يجوز دفنها ، إن قيل بنجاسة دما . ولهذا قال ابن عقيل

في الفصول وغيره : أعماق المسجد كظاهره في وجوب صيانه عن النجاسة ، ولعله مراد القول بعدم الجواز .

قوله ﴿ فَإِنْ طَالَ الْفِعْلُ فِي الصَّلَاةِ أَبْطَلَهَا ، عَمْدًا كَانَ أَوْ سَهْوًا ﴾ .

وهذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به كثير منهم . وعنه لا يبطلها إلا إذا كان عمداً . اختاره المجد . لقصة ذي الدين . فإنه عليه أفضل الصلاة والسلام « مشى وتكلم ودخل منزله » وفي رواية « ودخل الحجرة » ومع ذلك بنى على صلاته . وقيل : لا تبطل بالعمل الكثير من الجاهل بالتحريم . قال ابن تيميم : ومع الجهل بتحريمه لا تبطل . قاله بعض أصحابنا . والأولى جعله كالناسي .

قوله ﴿ إِلَّا أَنْ يَفْعَلَهُ مُتَقَرِّقًا ﴾ .

يعنى أنه لو فعل أفعالا متفرقة ، وكانت بحيث لو جمعت متوالية لكانت كثيرة : لم تبطل الصلاة بذلك . وهو الصحيح من المذهب . جزم به في الوجيز . وغيره . وقدمه في الفروع وغيره . وقيل : تبطل . وأطلقهما ابن تيميم « والفائق » .

تنبيهاته

الأول : مراده بقوله « فَإِنْ طَالَ الْفِعْلُ فِي الصَّلَاةِ أَبْطَلَهَا » إذا لم تكن ضرورة . فإن كان ثم ضرورة ، كحالة الخوف ، والهرب من عدو ، أو سيل ، أو سبع ، ونحو ذلك : لم تبطل بالعمل الكثير . قاله الأصحاب . وعُدَّ في المذهب ومسبوك الذهب من الضرورة : إذا كان به حكمة لا يصبر عنه . ويأتى ذلك في كلام المصنف في صلاة الخوف .

الثاني : يرجع في طول الفعل وقصره في الصلاة إلى العرف . فما عد في العرف كثيراً فهو كثير . وما عد في العرف يسيراً فهو يسير . وهذا المذهب . اختاره القاضى وغيره . وجزم به في الوجيز « والمذهب » والنظم « والمصنف في هذا الكتاب في باب سجود السهو . وقدمه في الفروع ، والفائق » .

وقال في الفروع : ويتوجه أن يكون العرف عند الفاعل .
وقيل : قدر الكثير ما خُيِّل للنظر أنه ليس في صلاة .
وقال ابن عقيل : الثلاث في حد الكثير . قال في الفائق : وهو ضعيف لنص
أحمد فيمن رأى عقرباً في الصلاة : إنه يخطو إليها ويأخذ النعل ويقتلها ويرد
النعل إلى موضعها . وهي أكثر من ثلاثة أفعال . وأطلقهن ابن تيميم .
وقيل : اليسير كفعل أبي برزة حين مشى إلى الدابة ، وقد انفلتت ^(١)
وما فوقه كثير .

فوائد

الأولى : إشارة الآخرس كالعمل ، سواء فهمت أو لا . ذكره ابن الزاغوني
وذكر أبو الخطاب معناه . وقال أبو الوفاء : إشارته المفهومة كالسلام تبطل
الصلاة إلا برّد السلام .

الثانية : عمل القلب لا يبطل الصلاة « وإن طال . على الصحيح من المذهب
نص عليه . وقيل : يبطل إن طال . اختاره ابن حامد ، وابن الجوزي . قاله الشيخ
تقي الدين . قال : وعلى الأول لا يثاب إلا على ما عمله بقلبه .

الثالثة : لا تبطل الصلاة بإطالة النظر في كتاب إذا قرأ بقلبه ولم ينطق بلسانه
على الصحيح من المذهب . قدمه في الفروع وغيره .

(١) روى البخاري عن الأزرق بن قيس قال « كنا بالأهواز نقاتل الحرورية ،
مع المهلب بن أبي صفرة . فبينما أنا على حرف نهر إذا رجل يصلي ، وإذا لجام دابته
بيده ، فجعلت الدابة تنازعه ، وجعل يتبعها - قال شعبة : هو أبو برزة الأسلمي -
قال : وجعل رجل من الخوارج يقول : اللهم افعل بهذا الشيخ . فلما انصرف الشيخ
قال : إني سمعت قولكم ، وإني غزوت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ست غزوات ،
أو سبع غزوات ، أو ثمان غزوات . وشهدت تيسير رسول الله صلى الله عليه وسلم .
ولأن كنت أرجع مع دابتي أحب إليّ من أن أدعها تذهب إلى مألها ، فيشق عليّ »

قال المصنف وغيره : هذا المذهب . وقد روى عن الإمام أحمد : أنه فعله .
وقيل : تبطل . قاله جماعة من الأصحاب . منهم ابن حامد . وأطلقهما ابن تيم .
الرابعة : قال في الفروع : لا أثر لعمل غيره . في ظاهر كلامهم ، كصبي مص
تدى أمه ثلاثاً فنزل لبنها .

قوله ﴿ وَيُكْرَهُ تَكَرَّرُ الْفَاتِحَةِ ﴾ .

هذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به كثير منهم . وقيل : تبطل .
وهو رواية في الفائق وغيره . وأطلقهما في الرعاية الكبرى .
قوله ﴿ وَالْجُمُعُ بَيْنَ سُورٍ فِي الْفَرَضِ ﴾ .
يعني يكره . وهذا إحدى الروايات عن أحمد . نقلها ابن منصور . وجزم
به في المذهب . وقدمه في الهداية ، والتلخيص .

وعنه لا يكره . وهو المذهب . رواه الجماعة عن أحمد .
قال أبو حفص : العمل على ما رواه الجماعة لا بأس . وصححه القاضي وغيره .
وجزم به في الوجيز . وغيره . وقدمه في الفروع ، والحرر ، والنظم ، وغيرهم .
قال الناطم عن الأول : وهو بعيد ، كتكرار سورة في ركعتين ، وتفريق
سورة في ركعتين . نص عليهما ، مع أنه لا يستحب الزيادة على سورة في ركعة .
ذكره غير واحد . واقتصر عليه في الفروع . وأطلقهما في الهادي ، والشارح .
والفائق . وعنه تكره المداومة .

قوله ﴿ وَلَا يُكْرَهُ فِي النَّفْلِ ﴾ .

هذا المذهب . وعليه الأصحاب . وقيل : يكره . وهو غريب بعيد .
قوله ﴿ وَلَا يُكْرَهُ قِرَاءَةُ أَوَاخِرِ السُّورِ وَأَوَسَاطِهَا ﴾ .
هذا المذهب . نقله الجماعة . وعليه الأصحاب . وعنه يكره مطلقاً . وعنه تكره
المداومة . وعنه يكره أوساط السور دون أواخرها .

فوائد

منها : لا يكره قراءة أوائل السور . وقيل : أواخرها أولى .
ومنها : يكره قراءة كل القرآن في فرض ، لعدم نقله ، وللإطالة . على الصحيح
من المذهب . وعنه لا يكره .
ومنها : قال في الفروع : وظاهر كلامهم لا يكره ملازمة سورة ، مع اعتقاد
جواز غيرها . قال : ويتوجه احتمال وتخريج ، يعنى بالسكرامة ، لعدم نقله .
قلت : وهو الصواب .

قوله « وله أن يفتح على الإمام إذا أُرْتِجَ عَلَيْهِ » .

هذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . وعنه يفتح عليه إن طال وإلا فلا .
وعنه يفتح عليه في النفل فقط . وقال ابن عقيل : إن كان في النفل جاز ، وإن
كان في الفرض جاز في الفاتحة ، ولم يحز في غيرها . قال في الفروع : وظاهر المسألة
لا تبطل « ولو فتح بعد أخذه في قراءة غيرها .

تنبيهاته

الأول : عموم قوله « وله أن يفتح على الإمام » يشمل الفاتحة وغيرها ، وأنه
لا يجب . أما في غير الفاتحة : فلا يجب بلا خلاف أعلمه . وأما في الفاتحة : فالصحيح
من المذهب - وعليه جماهير الأصحاب - وجوب الفتح عليه . وقيل : لا يجب ،
وهو ظاهر كلام المصنف هنا .

الثاني : الألف واللام في قوله « وله أن يفتح على الإمام » للعهد ، أى إمامه
فلا يفتح على غير إمامه . نص عليه . سواء كان مصلياً أو قارئاً ، لكن لو فتح
عليه لم تبطل صلاته ، على الصحيح من المذهب . ويكره . وعنه تبطل . وصححه
في المذهب . وقيل : تبطل لتجرده للتفيم . اختاره القاضى . وكذا إذا عطس
فحمد الله ، على ما يأتى قريباً ، لا تبطل . وهو من المفردات .

فائدة : لو أرتج على المصلى في الفاتحة ، وعجز عن إتمامها ، فهو كالعاجز عن القيام في أثناء الصلاة . يأتي بما يقدر عليه ، ولا يعيد . ذكره ابن عقيل في الفصول .
قال في الفروع : ويؤخذ منه : ولو كان إماماً . والمذهب : أنه يستخلف .
وعليه جماهير الأصحاب . ويأتي ذلك في صلاة الجماعة في إمام الحى العاجز عن القيام .

تنبيهاته

الأول : قوله ﴿ وإذا ناب عنه شيء - مثل سهو إمامه ، أو استئذان إنسان عليه - سبَّح إن كان رجلاً ﴾ .

بلا نزاع . ولا يضر ولو كثر . ويكره له التصفيق ، وتبطل الصلاة به إن كثر .
الثاني : ظاهر قوله ﴿ وإن كانت امرأة صفحت بطن كفها على ظهر الأخرى ﴾ أن ذلك مستحب في حقها . وهو صحيح . لكن محله أن لا يكثر .
فإن كثر بطلت الصلاة . فلو سبحت كالرجل كره . نص عليه . وقيل : لا يكره .
قال ابن تيميم : قاله بعض أصحابنا . قال في الفروع : وظاهر ذلك لا تبطل بتصفيقها على جهة اللعب . قال : ولعله غير مراد . وتبطل به لمنافاته الصلاة .

فوائده

منها : قال في الفروع : وفي كراهة التنبيه بنحنحة روايتان . وأطلقهما **هو** والمصنف في المغنى « والشارح .
قلت : الصواب الكراهة . ثم وجدت ابن نصر الله في حواشي الفروع قال :
أظهرهما يكره .

والثانية : لا يكره . وقدمه ابن رزين . قال : وهو أظهر .
ومنها : لا يكره تنبيهه بقراءة وتكبير وتهليل وتسييح . وقدمه في الفروع ،
وابن تيميم . وقال : وعنه تبطل بذلك ، إلا في تنبيه الإمام والمار بين يديه . قال في
الفروع : إلا أنها لا تبطل بتنبيه مار بين يديه .

ومنها : لو عطس ، فقال « الحمد لله » أو لسمعه شيء ، فقال « بسم الله » أو سمع ، أو رأى ما يغمه ، فقال « إنا لله وإنا إليه راجعون » أو رأى ما يعجبه فقال « سبحان الله » ونحوه : كره ذلك « على الصحيح من المذهب . وقيل : ترك الحمد للعاطس أولى . نقل أبو داود : يحمد في نفسه ولا يحرك لسانه . ونقل صالح : لا يعجبني رفع صوته بها . انتهى .

ولا تبطل صلاته ، على الصحيح من المذهب . نص عليه في رواية الجماعة فيمن عطس فحمد الله . ونقل ههنا فيمن قيل له في الصلاة « ولد لك غلام » فقال : « الحمد لله » أو « احترق دكانك » فقال « لا إله إلا الله » أو « ذهب كيسك » فقال « لاحول ولا قوة إلا بالله » فقد مضت صلاته . وقدمه في المغنى ، والشرح ، والفروع ، وابن تيميم وصححه . وعنه تبطل .

وكذا لو خاطب بشيء من القرآن ، مثل أن يُستأذن عليه . فيقول « ادخلوها بسلام » أو يقول لمن اسمه يحيى « يا يحيى خذ الكتاب » ونحو ذلك ، خلافاً ومذهباً . وصحح الصحة ابن تيميم وغيره .

وقال القاضي : إن قصد بما تقدم من ذلك كله الذكر فقط : لم تبطل . وإن قصد خطاب آدمي بطلت . وإن قصدتها فوجهان .

وقال القاضي في التعليق وغيره : ويتأني الخلاف أيضاً في تحذير ضرير من وقوعه في بئر ونحوه ، وتقدم إذا نبه غير الإمام .

قوله ﴿ وَإِنْ بَدَرَهُ الْبُصَاقُ بَصَقَ فِي ثَوْبِهِ ﴾ .

يعنى إذا كان في المسجد وبدره البصاق فلا يبصق إلا في ثوبه . وهذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به كثير منهم . واختار المجد جوازه في المسجد ودفنه فيه .

قوله ﴿ وَإِنْ كَانَ فِي غَيْرِ الْمَسْجِدِ جَازَ أَنْ يَبْصُقَ عَنْ يَسَارِهِ ﴾ . أو تحت قدميه .

وكذا قال في الهداية ، والمذهب ، والخلاصة ، والرعاية الصغرى ، والحاوى الصغير ، والفاثق ، وغيرهم . بل أكثر الأصحاب .
فظاهره : سواء كان قدمه اليمنى أو اليسرى . وهو الصحيح . وقدمه فى الفروع . وقال جماعة من الأصحاب : يبصق عن يساره . أو تحت قدمه اليسرى . وجزم به فى المستوعب ، والرعاية الكبرى ، والحاوى الكبير .

تفصيله

الأول : قوله « وإن كان فى غير المسجد جاز أن يبصق عن يساره أو تحت قدمه » قال فى الرعاية الكبرى ، والحاوى الكبير ، وغيرهما : لكن إن كان يصلى فى ثوبه أولى . وهو ظاهر ما قدمه فى الفروع .
وقال المجد فى شرحه : إن كان خارج المسجد جاز الأمران ، وفى البقرة أولى . لأن نظافة البدن والثياب من المستقذرات الطاهرات مستحب . ولم يعارضه حرمة البقرة .

وقال فى الوجيز : ويبصق فى الصلاة والمسجد فى ثوبه ، وفى غيرهما عن يساره . فظاهره : أنه لا يبصق عن يساره إذا كان يصلى خارج المسجد . ولعله أراد أنه كالأولى ، كما قال فى الرعاية والحاوى ، وإلا فلا أعلم له متابعاً .

الثانى : مفهوم قوله « جاز أن يبصق عن يساره ، أو تحت قدمه » أنه لا يبصق عن يمينه ولا أمامه . وهو صحيح . فإن المذهب لا يختلف أن ذلك مكروه .
قوله ﴿ وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يُصَلِّيَ إِلَى سِتْرَةٍ ، مِثْلَ آخِرَةِ الرَّحْلِ ﴾ .
هذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به أكثرهم . وأطلق فى الواضح الوجوب .

قوله ﴿ مِثْلَ آخِرَةِ الرَّحْلِ ﴾ .

قال الإمام أحمد والأصحاب : يكون طولها ذراعاً ، وعرضها لاحده . قال

ابن تميم وغيره : وعنه مثل عظم الذراع . وقال في الرعايتين . وقيل : علو شبر ، زاد في الرعاية الكبرى . وقيل : ثلاثة أصابع . قال في الحاوى الصغير : وهو علو شبر .

فائدتاه

الأولى : تكفى السترة ، سواء كانت من جدار قريب ، أو سارية ، أو جاد غيره ، أو حربة ، أو شجرة . نص عليه . أو عصا ، أو إنسان ، أو حيوان بهيم طاهر ، غير وجهيهما . ويكره إلى وجه آدمي . نص عليه . وفي الرعاية : أو حيوان غيره . قال في الفروع : والأول المذهب ، أو لبنة ونحوها ، أو نخدة ، أو شيء شاخص غير ذلك في الفضاء ، كبعير أو رحله . فإن تعذر ذلك فعصا ملقاة عرضا . نص عليه ، أو سوط ، أو سهم ، أو مصلاة الذي تحته ، أو خيط ، أو ما اعتقده سترة . فإن تعذر غررُ العصي وضعها .

الثانية : عرض السترة أعجب إلى الإمام أحمد . قال في الرعاية وغيرها : يستحب ذلك . ويستحب أيضاً أن ينحرف عنها يسيراً . ويستحب أيضاً القرب من سترته ، بأن يكون بينه وبينها ثلاثة أذرع من قدميه . نص عليهما . قوله ﴿ فَإِنْ لَمْ يَجِدْ خَطَّ خَطًّا ﴾ .

هذا المذهب . وعليه الأصحاب . وعنه يكره الخط . فعلى المذهب : يكون مثل الهلال . نص عليه . وعليه الأصحاب . وقال غير واحد من الأصحاب : يكفي طولاً .

فائدتاه

الأولى : السترة المغصوبة والنجسة في ذلك كغيرها . قدمه في الرعاية الكبرى وقيل : لا تفيد شيئاً . وجزم ابن رزين في شرحه في المغصوبة . قلت : الصواب أن النجسة ليست كالمغصوبة .

وأطلقهما في المغصوبة في الرعاية الصغرى « والمغنى » والشرح ، والحاويين ، والفروع . وقال : فالصلاة إليها كالقبر . قال صاحب النظم : وعلى قياسه سترة الذهب .

قال في الفروع : ويتوجه معها : لو وضع المار سترة ومر ، أو تستر بدابة جاز . قال الشارح : أصل الوجهين إذا صلى في ثوب مغصوب على ما تقدم . قال في الكافي : الوجهان هنا ، بناء على الصلاة في الثوب المغصوب . قلت : فعلى هذا لا يكون ذلك سترة .

الثاني : سترة الإمام سترة لمن خلفه . وسترة المأموم لا تكفي أحدهما ، بل لا يستحب له سترة . وليست سترة له . وذكر الأصحاب أن معنى ذلك : إذا مر ما يبطلها . قال في الفروع ، فظاهره : أن هذا فيما يبطلها خاصة ، وأن كلامهم في نهى الآدمي عن المرور على ظاهره .

وقال صاحب النظم : لم أجد أحداً تعرض لجواز مرور الإنسان بين يدي المأمومين . فيحتمل جوازه « اعتباراً بستره الإمام لهم حكماً . ويحتمل اختصاص ذلك بعدم الإبطال . لما فيه من المشقة على الجميع .

قال في الفروع ومراده : عدم التصريح به « وقال : احتجساجهم بقضية ابن عباس والبهيمة التي أرادت أن تمر بين يديه — عليه أفضل الصلاة والسلام — فدارها حتى التصقت بالجدار فمرت من ورائه ^(١) ، مختلف على وجهين . والأول أظهر . قال ابن نصر الله في حواشي الفروع : صوابه الثاني أظهر . لأنه محل وفاق الشافعية . أعني عموم : سترة الإمام سترة لما يبطلها وغيره ، كمرور الآدمي « ومنع

(١) روى البخاري ومسلم وأصحاب السنن عن ابن عباس قال « أقبلت راكباً على أتان ، وأنا يومئذ قد ناهزت الاحتلام ، ورسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي بالناس بمنى إلى غير جدار . فمرت بين يدي بعض الصف . فنزلت . وأرسلت الأتان ترتع . فدخلت في الصف . فلم ينكر ذلك عليّ أحد »

المصلي المار . انتهى . وقال ابن تميم : من وجد فرجة في الصف قام فيها إذا كانت
بجذائه فإن مشى إليها عرضاً كره . وعنه لا .

قوله ﴿ وَإِنْ لَمْ تَكُنْ سِتْرَةً فَمَرَّ بَيْنَ يَدَيْهِ الْكَلْبُ الْأَسْوَدُ الْبَيْمُ
بَطَلَتْ صَلَاتُهُ ﴾

لأعلم فيه خلافاً من حيث الجملة . وهو من المفردات . وتقدم قريباً جملة من
أحكام المرور ، عند قوله « وله رد المار » .

فائدتاه

الروى « الأسود البهيم » هو الذى لالون فيه سوى السواد . على الصحيح
من المذهب . وعليه أكثر الأصحاب . وقال فى الفروع ، فى باب الصيد : هو
مالايباض فيه . نص عليه . وقيل : لالون فيه غير السواد . انتهى .

وعنه إن كان بين عينيه بياض لم يخرج بذلك عن كونه بهيماً . وتبطل الصلاة
بمروره . اختاره المجد فى شرحه . وصححه ابن تميم .

قال فى المغنى والشرح : لو كان بين عينيه نسكتان يخالفان لونه ، لم يخرج بهما
عن اسم « البهيم » وأحكامه . وأطلقهما فى الفائق . ويأتى ذلك فى باب الصيد أيضاً .
الثانية « البهيم » فى اللغة هو الذى لا يخالط لونه لون آخر . ولا يختص ذلك
بالسواد . قاله الجوهري وغيره .

قوله ﴿ وَفِي الْمَرْأَةِ وَالْحَمَارِ رَوَاتَانِ ﴾

وأطلقهما فى الهداية ، وخصال ابن البنا ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ،
والخلاصة ، والتلخيص ، والبلغة ، والمحزر ، والشرح ، والنظم ، والحاويين ،
والرايعتين ، والفائق ، والفروع ، ونهاية ابن رزين .

إهداهما : لا تبطل . وهى المذهب . نقلها الجماعة عن الإمام أحمد . وجزم به
فى الخرقى ، والمبهم ، والوجيز ، والإفادات ، والمنور ، والمتنخب . قال فى المغنى :

هي المشهورة . قال في الكافي : هذا المشهور . قال الزركشي : هي أشهرهما . واختاره ابن عبدوس في تذكرته « وصححه في التصحيح ، ونظم نهاية ابن رزين . قال في الفصول : لا تبطل ، في أصح الروايتين . وقدمه في المغني ، والكافي « وإدراك الغاية .

والرواية الثانية : تبطل . اختارها المجد ، ورجحه الشارح . وقدمه في المستوعب

وابن تميم ، وحواشي ابن مفلح . وجزم به ناظم المفردات . وهو منها . واختاره الشيخ تقي الدين . وقال : هو مذهب أحمد .

نفية : مراده بالجمار الحمار الأهلي . وهو الصحيح . وعليه أكثر الأصحاب . وفي حمار الوحش وجه : أنه كالجمار الأهلي . ذكره أبو البقاء في شرح الهداية ، وقدمه في الرعاية الكبرى .

وقال في النكت : اسم الحمار إذا أطلق « إنما ينصرف إلى المعهود المألوف في الاستعمال ، وهو الأهلي . وهذا هو الظاهر . ومن صرح به من الأصحاب فالظاهر أنه صرح بمراد غيره . فليست المسألة على قولين ، كما يوهم كلامه في الرعاية انتهى . قلت : وليس الأمر كما قال . فقد ذكر أبو البقاء في شرحه وجهاً بذلك ، كما تقدم . وذكره العلامة ابن رجب في قاعدة تخصيص العموم بالعرف . قال : والمسألة نظائر كثيرة ، مثل ما لو حلف لا يأكل لحم بقر . فهل يحنت بأكل لحم بقر الوحش ؟ على وجهين . ذكرهما في الترغيب . وكذا لو حلف لا يركب حماراً ، فركب حماراً وحشياً ، هل يحنت أم لا ؟ على وجهين . وكذا وجوب الزكاة في بقر الوحش وما أشبهه . انتهى . فالوجه له وجه حسن .

فوائد

الأولى : قال في النكت : ظاهر كلام الأصحاب : أن الصغيرة التي لا يصدق عليها أنها امرأة لا تبطل الصلاة بمرورها . وهو ظاهر الأخبار . قال : وقد يقال : تشبه خلوة الصغيرة بالماء ، هل يلحق بخلوة المرأة ؟ على وجهين . انتهى .

قلت : المذهب أنه لا تأثير لخلوتها على ما مر .
وقال في الفروع : كلامهم في الصغيرة يحتمل وجهين .
الثانية : حكم مرور الشيطان بين يدي المصلي حكم مرور المرأة والحمار . قاله
أكثر الأصحاب . وحكى ابن حامد فيه وجهين .

الثالثة : ظاهر كلام المصنف وغيره من الأصحاب : أن الصلاة لا تبطل بمرور
غير من تقدم ذكره . وهو صحيح . وهو المذهب ، وعليه الأصحاب . وحكى القاضى
في شرح المذهب رواية : أن السنور الأسود في قطع الصلاة كالكلب الأسود .
الرابعة : حيث قلنا : تبطل الصلاة بالمرور ، فلا تبطل بالوقوف قدامه
ولا الجلوس . على الصحيح من المذهب . قال في الفروع ، والفائق : وليس وقوفه
كمروره . على الأصح . كما لا يكره . إلى بعير وظهر ورحل ونحوه . ذكره المجد .
واختاره الشيخ تقي الدين . وصححها المجد في شرحه .

وعنه تبطل . وهما وجهان عند الأكثر . وأطلقهما في المغنى ، والكافى .
والشرح ، والتلخيص ، والبلغة . وابن تيميم ، والرايعتين ، والحاويين ، والزر كشي .
الخامسة : لافرق في المرور بين النقل والفرض والجنابة ، على الصحيح من
المذهب . وعليه الأصحاب ، وعنه لا يضر المرور إذا كان في النقل . ذكرها في التمام
ومن بعده . وعنه لا يضر إذا كان في نفل أو جنازة .

السادسة : يجب رد الكافر المعصوم دمه عن بئر إذا كان يصلى ، على
أصح الوجهين . كرد مسلم عن ذلك . فيقطع الصلاة ثم يستأنفها ، على الصحيح من
المذهب . وقيل : يتمها [وقيل : لا يجب رد الكافر . اختاره ابن أبى موسى]
وتقدم ماقاله في التعليق من حكاية الخلاف في عدم بطلان صلاة من حذر
ضرباً قبيل قوله « وإن بدره البصاق » وكذا يجوز له قطع الصلاة إذا هرب منه
غريته . نقل حبيش : يخرج في طلبه . وكذا إنقاذ غريق ونحوه ، على الصحيح من

المذهب . وقيل : نفلا . فلو أبى قطعها صحت ، ذكره الأصحاب في الدار المغصوبة .
 السابعة : لو دعاه النبي صلى الله عليه وسلم وجب عليه إجابته في الفرض
 والنفل بلا نزاع ، لكن هل تبطل ؟ الأظهر البطلان . قاله ابن نصر الله . ولا
 يجيب والديه في الفرض قولاً واحداً ، ولا في النفل إن لم بالشروع . وإن لم يلزم
 بالشروع - كما هو المذهب - أجابهما .

ونقل المروذي : أجب أمك ، ولا تجب أباك . وهل ذلك وجوباً أو استحباباً ؟
 لم يذكره الأصحاب . قال ابن نصر الله في حواشي الفروع : الأظهر الوجوب .
 قلت : الصواب عدم الوجوب .

أو ينظر إلى قرينة الحال ، وهو ظاهر كلام الأصحاب في الجهاد ، حيث قالوا :
 لاطاعة لها في ترك فريضة . وكذا حكم الصوم لو دعواه أو أحدهما إلى الفطر .

قوله ﴿ وَيَجُوزُ لَهُ النَّظَرُ فِي الْمُصْحَفِ ﴾

يعني القراءة فيه . وهذا المذهب . وعليه أكثر الأصحاب . وقطع به كثير منهم .
 وعنه يجوز له ذلك في النفل . وعنه يحسوز لغير حافظ فقط . وعنه فعل ذلك
 يبطل الفرض . وقيل : والنفل . وتقدم إذا نظر في كتاب وأطال ، بعد قوله « إلا
 أن يفعله متفرقاً » .

قوله ﴿ وَإِذَا مَرَّتْ بِهِ آيَةٌ رَحْمَةٍ أَنْ يَسْأَلَهَا ، أَوْ آيَةٌ عَذَابٍ أَنْ

يَسْتَعِذَّ مِنْهَا ﴾

هذا المذهب . يعني يجوز له ذلك [وعليه الأصحاب . ونص عليه . وعنه
 يستحب . قال في الفروع : ظاهره لكل مصلٍ . وقيل : السؤال والاستعاذة
 هنا إعادة قراءتها] اختاره أبو بكر الدينوري ، وابن الجوزي .

قال في الرعاية الكبرى ، والحاوي : وفيه ضعف . قال ابن تيميم : وليس
 بشيء . وتابعوا في ذلك المجد في شرحه . فإنه قال : هذا وهم من قائله .

وعنه يكره في الفرض . وذكر ابن عقيل في جوازه في الفرض روايتين . وعنه يفعلُه وحده .

وقيل : يكره فيما يجهر فيه من الفرض ، دون غيره .
ونقل الفضل : لا بأس أن يقوله مأموم ، ويخفض صوته . وقال أحمد : إذا قرأ (أليس ذلك بقادر على أن يحجي الموتى ؟) في صلاة وغيرها . قال « سبحانك فبلى » في فرض ونفل .

وقال ابن عقيل : لا يقوله فيها ، وقال أيضاً : لا يجيب المؤذن في نفل . قال : وكذا إن قرأ في نفل (أليس الله بأحكم الحاكمين ؟) فقال « بلى » لا يفعل .
وقيل لأحمد : إذا قرأ (أليس ذلك بقادر على أن يحجي الموتى ؟) هل يقول « سبحان ربى الأعلى » ؟ قال : إن شاء قال في نفسه . ولا يجهر به

فوائد

إمراها : لو قرأ آية فيها ذكر النبي صلى الله عليه وسلم . فإن كان في نفل فقط صلى عليه . نص عليه . وهذا المذهب . جزم به ابن تيميم . وقدمه في الفروع . وقال : وأطلقه بعضهم .

قال ابن القيم في كتابه الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم : المنصوص أنه يصلى عليه في النفل فقط .

وقال في الرعاية الكبرى ، والحاوى : وإن قرأ آية فيها ذكره - صلوات الله وسلامه عليه - : جازله الصلاة عليه . ولم يقيداه بنافلة . قال ابن القيم : هو قول أصحابنا

الثانية : له رد السلام من إشارة « من غير كراهة » ، على الصحيح من المذهب .
وعنه يكره في الفرض . وعنه يجب . ولا يرد في نفسه . بل يستحب الرد بعد فراغه منها .

الثالثة : له أن يسلم على المصلى من غير كراهة ، على الصحيح من المذهب .
وعنه يكره .

قلت : وهو الصواب .

وقاسه ابن عقيل على المشغول بمعاش أو حساب . قال في الفروع : كذا قال .
وقال : ويتوجه أنه إن تأذى به كره ، وإلا لم يكره . وعنه يكره في الفرض .
وقيل : لا يكره إن عرف المصلى كيفية الرد به ، وإلا كره .

قوله ﴿ أَرُكَّانُ الصَّلَاةِ إِثْنَا عَشَرَ الْقِيَامِ ﴾ .

محل ذلك : إذا كانت الصلاة فرضاً ، وكان قادراً عليه . وتقدم الحكم لو كان
عريانا ، أو لم يجد إلا ما يستر عورته أو منكبيه . فلو كان نفلاً لم يجب القيام مطلقاً .
وقيل : يجب في الوتر .

قال في الرعاية ، قلت : إن وجب وإلا فلا . وأطلقهما ابن تميم .

تفسير : عدَّ الأصحاب « القيام » من الأركان . وقال ابن نصر الله في حواشي
الفروع : في عد القيام من الأركان نظر . لأنه يشترط تقدمه على التكبير . فهو أولى
من النية بكونه شرطاً . انتهى .

قلت : الذي يظهر قول الأصحاب . لأن الشروط هي التي يؤتى بها قبل
الدخول في الصلاة ، وتستصحب إلى آخرها ، والركن يفرغ منه وينتقل إلى
غيره . والقيام كذلك .

فوائد

إمداها : قال أبو المعالي وغيره : حد القيام ما لم يصبر راکعاً . قال القاضي
في الخلاف ، وأبو الخطاب في الانتصار : حده الانتصاب قدر التحريمة ، فقد أدرك
المسبوق فرض القيام . ولا يضرب ميل رأسه .

الثانية : لوقام على رجل واحدة ، فظاهر كلام أكثر الأصحاب : الإجزاء .
قاله في الفروع . وهو ظاهر كلام المصنف . ونقل خطاب بن بشر عن أحمد :
لا أدري . وقال ابن الجوزي : لا يجزئه . قال في النكت : قطع به ابن الجوزي

وغيره . وتقدم « لو أتى بتكبيرة الإحرام أو ببعضها راکعاً » عند قوله « ثم يقول : الله أكبر لا يجزئه غيرها » .

الثالثة : قوله ﴿ وتكبيرة الإحرام ﴾ بلا نزاع . وليست بشرط ، بل هي من الصلاة . نص عليه . ولهذا يعتبر لها شروطها .

قوله ﴿ وَقِرَاءَةُ الْفَاتِحَةِ ﴾

الصحيح من المذهب : أن قراءة الفاتحة ركن في كل ركعة . وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به كثير منهم . وعنه ركن في الأولين . وعنه ليست ركناً مطلقاً . ويجزئه آية من غيرها . قال في الفروع : وظاهره ولو قصرت ، ولو كانت كلمة ، وأن الفاتحة سنة .

وأطلق في المستوعب الرويتين في تعيين الفاتحة .

واختار الشيخ تقي الدين : أنها لا تجب في الجنائز ، بل تستحب . وذكر الحلواني رواية : لا يكفي إلا سبع آيات من غيرها .

وعنه ماتيسر . وعنه لا تجب قراءة في الأولين والفجر . وعنه إن نسيها فيهما قرأها في الثالثة والرابعة مرتين وسجد للسهو . زاد عبد الله في هذه الرواية : وإن ترك القراءة في ثلاث ، ثم ذكر في الرابعة ، فسدت صلاته واستأنفها . وذكر ابن عقيل : إن نسيها في ركعة أتى بها فيما بعدها مرتين ويعتد بها . ويسجد للسهو . قال في القنون : وقد أشار إليه أحمد .

فأمثاله

إمراهما : تجب الفاتحة على الإمام والمنفرد . وكذا على المأموم ، لكن الإمام يتحملها عنه . هذا المعنى في كلام القاضى وغيره . واقتصر عليه في الفروع . وقيل : تجب القراءة على المأموم في الظهر والعصر ، حيث تجب فيهما على الإمام والمنفرد . ذكره في الرعاية .

الثانية : قوله ﴿ والطمأنينة في هذه الأفعال ﴾ .

بلا نزاع . وحدها : حصول السكون وإن قل . على الصحيح من المذهب .
جزم به في النظم . وقدمه في الفروع ، وابن تيميم ، والرعاية ، والفائق ، وجمع البحرين .
قال في الرعاية : فإن نقص عنه فاحتمالان .

وقيل : هي بقدر الذكر الواجب . قال المجد في شرحه ، وتبعه في الحاوي
الكبير : وهو الأقوى . وجزم به في المذهب ، والحاوي الصغير .

وفائدة الوجهين : إذا نسي التسبيح في ركوعه ، أو سجوده ، أو التحميد في
اعتداله ، أو سؤال المغفرة في جلوسه ، أو عجز عنه لعجمة أو خرس ، أو تعمد تركه .
وقلنا : هو سنة . واطمأن قادراً لا يتسم له - فصلاته صحيحة على الوجه الأول -
ولا تصح على الثاني .

وقيل : هي بقدر ظنه أن مأموه أتى بما يلزمه .

قوله ﴿ والتشهد الأخير ، والجلوس له ﴾ .

هذا المذهب . وعليه الأصحاب . وعنه أنهما واجبان . قال في الرعاية : وهو
غريب بعيد . وقال أيضاً وقيل : التشهد الأخير واجب . والجلوس له ركن . وهو
غريب بعيد .

وقال أبو الحسين : لا يختلف قوله أن الجلوس فرض . واختلف قوله في الذكر
فيه . وعنه أنهما سنة . وعنه التشهد الأخير فقط سنة .

فائدتاه

إمراهما : حيث قلنا بالوجوب . فيجزى . بعد التشهد الأول قوله « اللهم صل
على محمد » فقط ، على الصحيح من المذهب . اختاره المصنف . والمجد ، والقاضي
وغيرهم . قال في الفروع : وتجزى الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في الأصح
قال ابن تيميم : هذا أصح الوجهين . قال الزركشي : واختاره القاضي . وجزم
به في الوجيز .

وقيل : الواجب الجميع إلى قوله « إنك حميد مجيد » الأخيرتان . اختاره ابن حامد . قال أبو الخطاب ، في الهداية ، وصاحب المستوعب ، وجمع البحرين : والمجزئ . التشهد ، والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم إلى « حميد مجيد » على الصحيح من المذهب . وهو ظاهر كلامه في المذهب ، والتخليص .

قال في الكافي « وقال بعض أصحابنا : وتجب الصلاة على هذه الصفة - يعني حديث كعب بن عُجرة ^(١) - ويأتى قريباً مقدار الواجب من التشهد الأول .

الثانية : قال ابن عقيل في الفنون : كان يلزم النبي صلى الله عليه وسلم أن يقول في التشهد « وأشهد أن محمداً عبده ورسوله . اللهم صل على محمد وعلى آل محمد ، كما صليت على إبراهيم ، وعلى آل إبراهيم . إنك حميد مجيد » والشهادتان في الأذان . وقال ابن حمدان في الرعاية : يحتمل لزوم ذلك . وجهين .

قوله ﴿ والتَّسْلِيمَةُ الْأُولَى ﴾

هذا المذهب . وعليه الأصحاب . وعنه أنها واجبة . ذكرها في الرعاية الكبرى .

قوله ﴿ والترتيب ﴾

اعلم أن جمهور الأصحاب عدَّ الترتيب من الأركان .

وقال المجد في شرحه ، وتابعه في مجمع البحرين ، والحاوي الكبير : الترتيب صفة معتبرة للأركان لا تقوم إلا به . ولا يلزم من ذلك أن يكون ركناً زائداً ، كما أن الفاتحة ركن وترتيبها معتبر ، ولا يعد ركناً آخر . والتشهد كذلك . وكذا

(١) روى البخارى ومسلم وأصحاب السنن عن كعب بن عجرة قال « قلنا : يا رسول الله ، علمنا كيف السلام عليك . فكيف الصلاة عليك ؟ قال : قولوا : اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على آل إبراهيم . إنك حميد مجيد . اللهم بارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على آل إبراهيم . إنك حميد مجيد » .

السجود ركن . ويعتبر أن يكون على الأعضاء السبعة ، ولا يجعل ذلك ركنًا ، إلى نظائر ذلك . انتهى .

قال الزركشي : بعضهم يعد الترتيب ركنًا ، وبعضهم يقول : هو مقوم للأركان لا تقوم إلا به . انتهى .

قال في جمع البحرين : لكن يلزم أن لا تعد الطمأنينة ركنًا . لأنها أيضاً صفة الركن وهيئته فيه . انتهى .

قلت : لعل الخلاف لفظي . إذ لا يظهر له فائدة .

قوله ﴿وَوَاجِبَاتُهَا تِسْعَةٌ: التَّكْبِيرُ غَيْرُ تَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ، وَالتَّسْمِيعُ وَالتَّحْمِيدُ فِي الرَّفْعِ مِنَ الرُّكُوعِ، وَالتَّسْبِيحُ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودَ مَرَّةً مَرَّةً﴾

هذا المذهب . وعليه الأصحاب . وعنه أن ذلك ركن . وعنه سنة . وعنه التكبير ركن إلا في حق المأموم فواجب . ذكره الزركشي وغيره .

قوله ﴿وَسُؤَالُ الْمَغْفِرَةِ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ مَرَّةً﴾

يعنى أنه واجب . وهو المذهب . وعليه الأصحاب . وعنه ركن . وعنه سنة . وإن قلنا : التسميع والتحميد ونحوهما واجب . ذكره في الفروع : ونبه عليه ابن نصر الله في حواشي الفروع . وقال جماعة : يجزى « اللهم اغفر لي » .

قوله ﴿وَالْتَّشَهُدُ الْأَوَّلُ، وَالْجُلُوسُ لَهُ﴾

هذا المذهب . وعليه الأصحاب . وعنه ركن . وعنه سنة .

فأمره : الصحيح من المذهب : أن الواجب المجزئ من التشهد الأول « التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ . سَلَامٌ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ ، سَلَامٌ عَلَيْنَا » وعلى عباد الله الصالحين . أشهد أن لا إله إلا الله ، وأن محمداً رسول الله » جزم به في الوجيز . وقدمه ابن تيم . قال الزركشي : اختاره القاضي والشيخان .

وزاد بعض الأصحاب « والصلوات » وزاد ابن تيميم ، وحواشي صاحب
الفروع « وبركاته » وزاد بعضهم « والطيبات » وذكر المصنف « والشارح
« السلام » معرفاً ، وهو قول في الرعاية . وذكر ابن منبج في الأول . وأطلقهما في
المغنى .

وقال في الرعاية الكبرى : إن أسقط « أشهد » الثانية في الإجزاء وجهان .
والمنصوص الإجزاء .

وقال القاضي أبو الحسين في التمام : إذا خالف الترتيب في ألفاظ التشهد .
فهل يحرز به ؟ على وجهين . وقيل : الواجب جميع ما ذكره المصنف في التشهد الأول
وهو تشهد ابن مسعود . وهو الذي في التلخيص وغيره .

قال ابن حامد : رأيت جماعة من أصحابنا يقولون : لو ترك واواً أو حرفاً .
أعاد الصلاة . قال الزركشي : هذا قول جماعة منهم ابن حامد ، وغيره .

قال في الفروع — بعد حكاية تشهد ابن مسعود — وقيل : لا يحرز به غيره .
وقيل : متى أخل بلفظة ساقطة في غيره أجزأ . انتهى .

وفيه وجه لا يحرز به من التشهد ما لم يرفع إلى النبي صلى الله عليه وسلم . ذكره
ابن تيميم .

وتقدم قريباً قدر الواجب من الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في التشهد
الأخير . وما تقدم من الواجب من مفردات المذهب .

قوله ﴿ وَالصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي مَوَاضِعِهَا ﴾

يعني أنها واجبة في التشهد الأخير . وهو إحدى الروايات عن الإمام أحمد .
جزم به في العمدة ، والهادي ، والوجيز . واختارها الخرقى ، والمجد في شرحه ،
وابن عبدوس في تذكرته . وصححها في النظم ، والحاوي الكبير .

قال في المغنى : هذا ظاهر المذهب . وقدمه في الفائق .

وعنه أنها ركن . وهي المذهب ، وعليه أكثر الأصحاب .

قال في المذهب ، ومسبوك الذهب : ركن في أصح الروايتين . قال في البلغة
هي : ركن في أصح الروايات .

قال في إدراك الغاية : ركن في الأصح . قال في مجمع البحرين : هذه أظهر
الروايات . قال في الفروع : ركن ، على الأشهر عنه . اختاره الأكثر . وجزم به
في الهداية ، والمذهب الأحمد ، والخلاصة ، والمنور . وقدمه في الفروع ، والمحرم ،
والرعايتين ، والحاويين . واختاره ابن الزاغوني ، والآمدى وغيرهما .

وعنه أنها سنة . اختارها أبو بكر عبد العزيز ، كخارج الصلاة . ونقل أبو زرعة
رجوعه عن هذه الرواية . وأطلقه في المستوعب ، والتلخيص .

وتقدم هل تجب الصلاة عليه - صلوات الله وسلامه عليه - أو تستحب خارج
الصلاة عند قوله « وإن شاء قال : كما صليت على إبراهيم » .

قوله ﴿ وَالتَّسْلِيمَةُ الثَّانِيَّةُ فِي رَوَايَةٍ ﴾

وكذا قال في الهادي ، والمذهب الأحمد ، وهذه إحدى الروايات مطلقاً .
جزم بها في الإفادات ، والتسهيل . قال القاضي : وهي أصح .

وقال في الجامع الصغير : وهما واجبان ، لا يخرج من الصلاة بهما . وصححها
ناظم المفردات . وهو منها . وقدمها في الفائق .

والرواية الثانية : أنها ركن مطلقاً كالأولى . جزم به في المنور ، والهداية في
عد الأركان . وقدمه في التلخيص ، والبلغة ، والرعايتين ، والحاويين ، والنظم ،
والزركشي ، وإدراك الغاية . قال في المذهب : ركن في أصح الروايتين . وصححها
في الحواشي . واختاره أبو بكر ، والقاضي ، والأكثر . كذا قاله الزركشي . مع
أن ما قاله في الجامع الصغير يحتمله ، وهي من المفردات .

وعنه أنها سنة . جزم به في العمدة ، والوجيز . واختارها المصنف ، والشارح .
وابن عبدوس . وقدمه ابن رزين في شرحه .

قلت : وهو قول أكثر أهل العلم : وحكاه ابن المنذر إجماعاً . فقال : أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم : على أن صلاة من اقتصر على تسليمة واحدة جائزة ، وتبعه ابن رزين في شرحه .

قلت : هذا مبالغة منه . وليس بإجماع .

قال العلامة ابن القيم : وهذه عادته إذا رأى قول أكثر أهل العلم حكاه إجماعاً وعنه هي سنة في النفل ، دون الفرض . وجزم في المحرر ، والزركشي : أنها لا تجب في النفل . وقدم أبو الخطاب في رموس مسائله : أنها واجبة في المكتوبة . وقال القاضي : التسليمة الثانية سنة في الجنابة والنافلة ، رواية واحدة . وأطلقهن في الفروع ، وأطلق الروایتين : هل هي سنة أم لا ؟ في الهداية « والمستوعب ، والخلاصة .

قال في المحرر : وفي وجوبها في الفرض روايتان .

قال في مسبوک الذهب : وفي التسليمة الثانية روايتان .

فوائد

الأولى : السلام من نفس الصلاة . قاله الأصحاب ، وهو ظاهر كلام الإمام أحمد . قال في الفروع : وظاهره التسليمة الثانية .

وقال القاضي في التعليق : فيها روايتان . إحداها : هي منها . والثانية : لا . لأنها لا تصادف جزءاً منها . قال في الفروع : كذا قال .

الثانية : الصحيح من المذهب : أن الخشوع في الصلاة سنة . قاله المصنف وغيره . وقدمه في الفروع وغيره . ومعناه في التعليق وغيره .

وقال الشيخ تقي الدين : إذا غلب الوسواس على أكثر الصلاة لا يبطلها . ويسقط الفرض .

وقال أبو المعالي وغيره : هو واجب . قال في الفروع : ومراده - والله أعلم -

في بعضها . وقال ابن حامد ، وابن الجوزي : تبطل صلاة من غلب الوسواس على أكثر صلاته . وتقدم نظير ذلك قبيل قوله « ويكره تكرار الفاتحة » .

الثالثة : ألحق في الرعايتين ، والحاويين : الجهل بالسهو في ترك الأركان والواجبات والسنن . وفي الكافي ما يدل عليه . فإنه قال في الفصل الثالث ، من باب شرائط الصلاة ، فيما إذا علم بالنجاسة ثم أنسبها : فيه روايتان . كما لو جهلها لأن ما يعذر فيه بالجهل يعذر فيه بالنسيان ، كواجبات الصلاة .

الرابعة : يستثنى من قوله « من ترك منها شيئاً بطلت صلاته » تكبيرة الركوع لمن أدرك الإمام راكعاً . فإن تكبيرة الإحرام تجزئه . ولا يضره ترك تكبيرة الركوع . كما جزم به المصنف في صلاة الجماعة . وهو المنصوص عن الإمام أحمد في مواضع . وسيأتي هناك .

قلت : فيعابى بها .

ولو قيل : إنها غير واجبة والحالة هذه لكان سديداً ، كوجوب الفاتحة على المأموم ، وسقوطها عنه بتحمل الإمام لها عنه . أو يقال : هنا سقطت من غير تحمل ولعله مرادهم . والله أعلم .

قوله ﴿ وَسُنُّنُ الْأَقْوَالِ اثْنَا عَشَرَ : الْاسْتِفْتَاخُ ، وَالتَّعَوُّذُ ﴾ .

هذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به كثير منهم . وعنه أنهما واجبان . اختاره ابن بطة . وعنه : التعوذ وحده واجب . وعنه يجب التعوذ في كل ركعة .

قوله ﴿ وَقِرَاءَةُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾ .

تقدم الخلاف فيها . هل هي من الفاتحة أم لا ؟ مستوفى في أول الباب .

قوله ﴿ وَقَوْلُ : آمِينَ ﴾ .

يعنى أن قولها سنة . وهو المذهب . وعليه الأصحاب . وعنه واجب . قال في

رواية إسحاق بن إبراهيم : أمين . أمر من النبي صلى الله عليه وسلم . وهو آكد من الفعل . ويجوز فيها القصر والمد ، وهو أولى . ويحرم تشديد الميم .
قوله ﴿ وَقِرَاءَةُ السُّورَةِ ﴾ .

الصحيح من المذهب : أن قراءة السورة بعد الفاتحة في الركعتين الأوليين سنة . وعليه الأصحاب . وعنه يجب قراءة شيء بعدها . وهى من المفردات . قال فى الفروع : وظاهره ولو بعض آية ، لظاهر الخبر . فعلى للمذهب : يكرهه الاقتصار على الفاتحة .

فائفة

يبتدئ السورة التى يقرأها بعد الفاتحة بالبسملة . نص عليه . زاد بعض الأصحاب : سراً . قال الشارح : الخلاف فى الجهر هنا كالخلاف فى أول الفاتحة .
قوله ﴿ وَالْجَهْرُ وَالْإِخْفَاتُ ﴾ .

هذا المذهب المعمول عليه . وعليه جماهير الأصحاب . وقيل : هما واجبان . وقيل : الإخفات وحده واجب .

ونقل أبو داود : إذا خافت فيما يجهر فيه حتى فرغ من الفاتحة ثم ذكر ، يبتدئ الفاتحة ، فيجهر ويسجد للسهو .

وتقدم ذلك عند قوله « ويجهر الإمام بالقراءة » وتقدم هناك من يشرع له الجهر والإخفات مستوفى .

تنبيه : فى عد المصنف « الجهر والإخفات » من سنن الأقوال نظر . فإنهما فيما يظهر من سنن الأفعال . لأنهما هيئة للقول لأنهما قول ، مع أنه عدّها أيضاً من سنن الأقوال فى الكافى .

تنبيه : وقوله ﴿ ملء السماء بعد التحميد ﴾ .

يعنى فى حق من شرع له قول ذلك . على ما تقدم . وهذا المذهب . وعليه الأصحاب . وعنه واجب إلى آخره .

قوله ﴿وَالْتَعَوَّذُ فِي التَّشْهَدِ الْآخِرِ﴾ .

هذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . وعنه واجب . ذكرها القاضي وقال ابن بطة : من ترك من الدعاء المشروع شيئاً مما يقصد به الثناء على الله تعالى أعاد . وعنه من ترك شيئاً من الدعاء عمداً أعاد .

وتقدم ذلك عند قوله « ويستحب أن يتعوذ » .

قوله ﴿وَالْقُنُوتُ فِي الْوُتْرِ﴾ .

هذا المذهب . وعليه الأصحاب . وقطع أكثرهم به . وقال ابن شهاب : سنة في ظاهر المذهب .

فأمة

قوله ﴿فَهَذِهِ سُنَنٌ، لَا تَبْطُلُ الصَّلَاةُ بِتَرْكِهَا، وَلَا يَجِبُ السُّجُودُ لَهَا﴾

لا يختلف المذهب في ذلك . لأنه بدل عنها . قاله المجد وغيره .

قوله ﴿وَهَلْ يُشْرَعُ عَلَى رَوَاتَيْنِ﴾ .

وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والحاوي ، والسكافي ، والتلخيص ، والبلغة ، والمحزر ، وشرح المجد ، والخلاصة ، وشرح ابن منجا ، والفروع ، والفائق ، والمذهب الأحمد ، والحاويين في سجود السهو .

إمراهما : يشرع له السجود . وهو المذهب . وصححه في التصحيح . وجزم به في المنور ، والمنتخب ، وقدمه ابن تيميم « والرايتين » . وإليه ميله في مجمع البحرين . والرواية الثانية : لا يشرع . قال في الإفادات : لا يسجد لسهوه . وهو ظاهر ما قدمه في النظم ، وإدراك الغاية ، وتجريد العناية . فإنهم قالوا : سُنَّ في رواية . وقدمه ابن رزين في شرحه ، والحاوي الكبير في آخر صفة الصلاة . قال الزركشي : الأولى تركه .

قوله ﴿وَمَا سَوَىٰ هَذَا مِنْ سُنَنِ الْأَفْعَالِ لَا تَبْطُلُ الصَّلَاةُ بِتَرْكِهٖ
بَلَا نِزَاعٍ . وَلَا يُشْرَعُ السُّجُودُ لَهُ﴾

وهذه طريقة المصنف . وجزم بها في المغنى ، والكافي .

قال الشارح والناظم : ترك السجود هنا أولى . وقدمه في الفائق . وقاله القاضي
في شرح المذهب . وهو الصحيح من المذهب .

والذى عليه أكثر الأصحاب : أن الروايتين في سنن الأفعال أيضاً ، وأنهما
في سنن الأقوال والأفعال مخرجتان من كلام الإمام أحمد . وصرح بذلك
أبو الخطاب في الهداية وغيره .

قال المجد في شرحه : وقد نص الإمام أحمد في رواية ابن منصور : أنه قال
« إن سجد فلا بأس ، وإن لم يسجد فليس عليه شيء » وقال في رواية صالح
« يسجد لذلك . وما يضره إن سجد ؟ » .

فائدتاه

إصراهما : حيث قلنا لا يسجد في سنن الأفعال والأقوال — لو خالف وفعل .
فلا بأس . نص عليه . قاله في الفروع . وجزم به في شرح المجد ، ومجمع البحرين .
وقال ابن تيميم ، وابن حمدان : تبطل صلاته . نص عليه .
قلت : قد ذكر الأصحاب : أنه لا يسجد لتلاوة غير إمامه . فإن فعل فذكروا
في بطلان صلاته وجهين .

وقالوا : إذا قلنا : سجدة « ص » سجد شكر لا يسجد لها في الصلاة . فإن خالف
وفعل — فالمذهب تبطل . وقيل لا تبطل . فليس يبعد أن يخرج هنا مثل ذلك .
الثانية : عدّ المصنف في الكافي سنن الأفعال اثنين وعشرين سنة . وذكر
في الهداية : أن الهيئات خمسة وعشرون . وذكرها في المستوعب خمسة وأربعين
هيئة . وقال في الرعاية الكبرى : هي خمسة وأربعون في الأشهر . وقالوا : سميت
هيئة ، لأنها صفة في غيرها .

قال في الرعاية : فكل صورة ، أو صفة لفعل أو قول : فهي هيئة .
قال في الخلاصة : والهيئات هي صور الأفعال وحالاتها . فمرادهم بذلك سنن
الأفعال .

[وقد عدها في المستوعب ، والمذهب « وغيرها . وهي تشمل سنن الأفعال
وغيرها ، وقد تكون ركناً . كالطمأنينة . ذكره في الرعاية . وعدّها فيها : أن من
الهيئات الجهر والإخفات . وعدها المصنف في سنن الأقوال . كما تقدم] .

باب سجود السهو

قوله ﴿ وَلَا يُشْرَعُ فِي الْعَمْدِ ﴾

هذا المذهب . وعليه الأصحاب . وبنى الحلواني سجوده لترك سنة على كفارة
قتل العمد . قال في الرعاية : وقيل يسجد لعمد ، مع صحة صلاته .

تفسيحات

أمرها : يستثنى من قوله ﴿ وَيُشْرَعُ لِلسَّهْوِ فِي زِيَادَةٍ وَنَقْصٍ وَشَكٍّ لِلنَّافِلَةِ ،
وَالْفَرَضِ ﴾ سوى صلاة الجنازة وسجود التلاوة . فلا يسجد للسهو فيهما . قاله
الأصحاب . زاد ابن تيميم ، وابن حمدان ، وغيرها : وسجود الشكر . وكذا
لا يسجد إذا سها في سجدة السهو . نص عليه . وكذا إذا سها بعدها . وقيل :
سلامه في السجود بعد السلام ، لأنه في الجائز .

فأما سهوه في سجود السهو قبل السلام : فلا يسجد له أيضاً في أقوى
الوجهين . قاله في مجمع البحرين « والنسكت . قال في المغنى والشرح : ولو سها بعد
سجود السهو لم يسجد لذلك « وقطعا به .

والوجه الثاني : يسجد له . وأطلقهما المجد في شرحه ، وابن تيميم ، والقروع «

والرعايتين .

وكذا لا يسجد لحديث النفس ، ولا للنظر إلى شيء . على الصحيح من المذهب . وعنه أنه يسجد . وقال : تلخصت ذلك في الكتاب .

الثاني : ظاهر قوله ﴿ فَأَمَّا الزِّيَادَةُ : فَمَتَى زَادَ فَقَلَّ مِنْ جِنْسِ الصَّلَاةِ - قِيَامًا أَوْ قُعُودًا ، أَوْ رُكُوعًا أَوْ سُجُودًا ، عَمْدًا - بَطَلَتْ صَلَاتُهُ . وَإِنْ كَانَ سَهْوًا سَجَدَ لَهُ ﴾

أنه لو جلس سهواً في محل جلسة الاستراحة بمقدراها : أنه يسجد للسهو . وهو أحد الوجهين . والصحيح منهما . صححه في النظم . وهو ظاهر كلام الخرق . واختاره القاضي . وقدمه في الرعايتين ، وابن رزين في شرحه . وحزم به في المغنى . والشارح في موضع . وفي آخر : ظاهره إطلاق الخلاف . وصححه المجد في شرحه . وقال : هو ظاهر كلام أبي الخطاب .

والوجه الثاني : لا يلزمه السجود . وهو احتمال في المغنى . قال في الحاويين : وهو أصح عندي . قال الزركشي : إن كان جلوسه يسيراً فلا سجود عليه . قال في التلخيص : هذا قياس المذهب . ولا وجه لما ذكره القاضي ، إلا إذا قلنا تجبر الهيئات بالسجود . انتهى . وأطلقهما في الفروع . وابن تيم .

الثالث : ظاهر كلام المصنف وغيره : أنه يسجد للسهو في صلاة الخوف وغيرها في شدة الخوف وغيرها . وقال في الفائق : ولا سجود لسهو في الخوف . قاله بعضهم ، واقتصر عليه .

قلت : فيعابى بها .

لكن لم أر أحداً من الأصحاب ذكر ذلك في شدة الخوف . وهو موافق لقواعد المذهب .

ويأتى أحكام سجود السهو في صلاة الخوف إذا لم يشتد في الوجه الثاني . وتقدم سجود السهو للنفل إذا صلى على الراحة في استقبال القبلة .

[الرابع : قال ابن أبي موسى ومن تبعه : من كثر منه السهو ، حق صار كالوسواس فإنه يلهو عنه . لأنه يخرج به إلى نوع مكابرة . فيفضى إلى الزيادة في الصلاة مع تيقن إتمامها ونحوه . فوجب اطراحه . وكذا في الوضوء والغسل وإزالة النجاسة نحوه .]

قوله ﴿ وَإِنْ سَبَّحَ بِهِ اثْنَانِ لَزِمَهُ الرَّجُوعُ ﴾

يعنى إذا كانا ثقتين . هذا المذهب . وعليه الأصحاب ، سواء قلنا : يعمل بغلبة ظنه أولا . وعنه يستحب الرجوع . فيعمل بيقينه أو بالتحرى . وذكر في مجمع البحرين في الفاسق احتمالا يرجع إلى قوله ، إن قلنا يصح أذانه . قال في الفروع : وفيه نظر . وقيل : إن قلنا يبنى على غلبة ظنه رجعا وإلا فلا . اختاره ابن عقيل . ذكره في القاعدة التي قبل الأخيرة .

تفسيرات

الأول : ظاهر كلام المصنف وغيره من الأصحاب : أنه يرجع إلى ثقتين « ولو ظن خطأهما . وهو صحيح . جزم به المصنف ، وابن تيم ، والفائق . وقال : نص عليه . قال في الفروع : وهو ظاهر كلامهم . قال : ويتوجه تخريج احتمال من الحكم مع الريبة « يعنى أنه لا يلزمه الرجوع إذا ظن خطأهما .

الثانى : مفهوم كلام المصنف : أنه لا يلزمه الرجوع إذا سبح به واحد . وهو صحيح . وهو المذهب . وأطلق الإمام أحمد أنه لا يرجع لقوله .

وقيل : يرجع إلى ثقة في زيادة فقط . واختار أبو محمد الجوزى : يجوز رجوعه إلى واحد يظن صدقه . وجزم به في الفائق .

قال في الفروع : ولعل المراد ما ذكره الشيخ - يعنى به المصنف - إن ظن صدقه عمل بظنه لا بتسحيحه .

الثالث : محل قبول الثقتين والواحد إذا قلنا يقبل إذا لم يتيقن صواب نفسه .

فإن يتيقن صواب نفسه لم يرجع إلى قولهم ، ولو كثروا . هذا جادة المذهب . وعليه جماهير الأصحاب .

وقال أبو الخطاب : يرجع إلى قولهم ، ولو يتيقن صواب نفسه . قال المصنف : وليس بصحيح . قال في الفائق : وهو ضعيف . وذكره الحلواني رواية ، حكمه بشاهدين وتركه يقين نفسه .

قال في الفروع : وهذا سهو . وهو خلاف ما جزم به الأصحاب . إلا أن يكون المراد ما قاله القاضي بترك الإمام اليقين . ومراده الأصل . قال : كالحاكم يرجع إلى الشهود ويترك الأصل واليقين . وهو براءة الذم . وكذا شهادتهما برؤية الهلال يرجع إليهما ويترك اليقين والأصل . وهو بقاء الشهر .

الرابع : قد يقال : شمل كلام المصنف المصلي وحده . وأنه كالإمام في تنبيهه . وهو صحيح . وهو المذهب . فحيث قلنا : يرجع الإمام إلى التنبيه : يرجع المنفرد إذا نبه .

قال القاضي : هو الأشبه بكلام الإمام أحمد . وقدمه في الفروع . وقيل : لا يرجع المنفرد ، وإن رجع الإمام . لأن من في الصلاة أشد تحفظاً . وأطلقهما ابن تيميم .

الخامس : قال في الفروع : ظاهر كلامهم : أن المرأة كالرجل في هذا ، وإلا لم يكن في تنبيهها فائدة ، ولما كره تنبيهها بالتسبيح ونحوه . وقد ذكره في مجمع البحرين احتمالاً له . وقواه ونصره . وقال في الفروع : ويتوجه في المميز خلافه وكلامهم ظاهر فيه .

السادس : لو اختلف عليه من ينبيهه سقط قولهم . ولم يرجع إلى أحد منهم على الصحيح من المذهب . ونقله المروزي عن الإمام أحمد . واختاره ابن حامد . وقدمه في الفروع ، والفائق .

وقيل : يعمل بقول موافقه . قال في الوسيلة : هو أشبه بالمذهب وهو اختيار أبي جعفر .

وقيل : يعمل بقول مخالفه . اختاره ابن حامد . قاله ابن تيم .

[السابع : يلزم المأمومين تنبيه الإمام إذا سها . قاله المصنف وغيره . فلو تركوه

فالقياص فساد صلاتهم] .

قوله ﴿ فَإِنْ لَمْ يَرْجِعْ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ وَصَلَاةُ مَنْ اتَّبَعَهُ عَالِمًا ﴾ .

على الصحيح من المذهب : أن صلاة من اتبعه عالماً تبطل . وعليه الأصحاب .
وعنه لا تبطل . وعنه يجب متابعتة في الركعة . لا احتمال ترك ركن قبل ذلك . فلا
يترك بتعين المتابعة بالشك . وعنه يخير في متابعتة . وعنه يستحب متابعتة .

وقيل : لا تبطل إلا إذا قلنا : يبنى على اليقين . فأما إن قلنا يبنى على غلبة
ظنه لم تبطل . ذكره في الرعاية .

قوله ﴿ وَإِنْ فَارَقَهُ ، أَوْ كَانَ جَاهِلًا . لَمْ تَبْطُلْ ﴾ .

يعنى صلاته . وكذا إن نسي . وهذا المذهب . وعليه الأصحاب . وعنه
تبطل . وأطلق في الفائق فيما إذا جهلوا وجوب المفارقة الروايتين .

فوائد

الدولى : تجب المفارقة على المأموم ، على الصحيح من المذهب . وعليه أكثر

الأصحاب . وعنه يجب انتظاره . نقلها المروذى . واختارها ابن حامد . وعنه
يستحب انتظاره . وعنه يخير في انتظاره ، كما تقدم التخيير في متابعتة .

الثانية : تنعقد صلاة المسبوق معه فيها . على الصحيح من المذهب . وهو

ظاهر ما جزم به في القروع .

قال في الرعاية الكبرى : وإن أدرك المأموم ركعة من رابعة ، وقام الإمام

إلى خامسة سهواً ، فتبعه يظنها رابعة ، انعقدت صلاته في الأصح انتهى .

وقيل : لا تعتقد . فعلى المذهب لا يعتد بهذه الركعة ، على الصحيح من المذهب . نص عليه . جزم به فى الحرر وغيره . وقدمه فى الرعاية وغيره . وقال القاضى والمصنف : يعتد بها . وتوقف الإمام أحمد فى رواية أبى الحارث وقال فى الحاوى الكبير وغيره : ويحتمل أن يعتد بها المسبوق إن صح اقتداء المفترض بالمتنفل . واختاره القاضى أيضاً . وقدمه ابن تيم .

الثالثة : ظاهر كلام الأصحاب : أن الإمام لا يرجع إلى فعل المساموم ، من قيام وقعود وغير ذلك ، للأمر بالتنبيه . وصرح به بعضهم . قال فى مجمع البحرين : قاله شيخنا « وتابعه على ذلك . قال فى الفروع : ويتوجه تحريج واحتمال . وفيه نظر . قلت : فعل ذلك بعضهم مما يستأنس به ، ويقوى ظنه ^(١) .

ونقل أبو طالب : إذا صلى بقوم تحرى ، ونظر إلى من خلفه . فإن قاموا تحرى وقام . وإن سبحوه به تحرى وفعل ما يفعلون .

قال القاضى فى الخلاف : ويجب حمل هذا على أن للإمام رأياً . فإن لم يكن له رأى بنى على اليقين .

الرابعة : لو نوى صلاة ركعتين نقلا وقام إلى الثالثة . فالأفضل له أن يتمها أربعاً . ولا يسجد للسهو ، لإباحة ذلك . وله أن يرجع ويسجد للسهو . هذا إذا كان نهاراً . وإن كان ليلاً فرجوعه أفضل ، فيرجع ويسجد للسهو . نص عليه . فلو لم يرجع ففى بطلانها وجهان . وأطلقهما ابن تيم . والفاثق .

والمنصوص عن الإمام أحمد : أن حكم قيامه إلى الثالثة ليلاً كقيامه إلى الثالثة فى صلاة الفجر . وجزم به فى المغنى والشرح . وقدمه ابن مفلح فى حواشيه . وهو المذهب . ويأتى ما يتعلق بذلك عند قوله « وإن تطوع فى النهار بأربع فلا بأس » فى الباب الذى بعده .

(١) كذا بالأصل .

قوله ﴿وَالْعَمَلُ الْمُسْتَكْتَرُ فِي الْعَادَةِ مِنْ غَيْرِ جِنْسِ الصَّلَاةِ يُبْطِلُهَا عَمْدُهُ وَسَهْوُهُ﴾ .

اعلم أن الصلاة تبطل بالعمل الكثير عمداً ، بلا نزاع أعلمه . وتبطل به أيضاً سهواً . على الصحيح من المذهب . كما جزم به المصنف هنا . وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به كثير منهم . وحكاه الشارح وغيره إجماعاً . وحكى بعض الأصحاب في سهوه روايتين . واختار المجد في شرحه : لا تبطل بالعمل الكثير سهواً لقصة ذي اليمين^(١) . فإنه مشى وتكلم . ودخل منزله . وبنى على صلاته ، على ما تقدم .

تفسير : مراده ببطلان الصلاة بالعمل المستكثر : إذا لم تكن حاجة إلى ذلك على ما تقدم في الباب قبله عند قوله « فإن طال الفعل في الصلاة أبطلها » وتقدم هناك حد الكثير واليسير ، والخلاف فيه . فليعاود . وتقدم حكم عمل الجاهل في الصلاة هناك أيضاً .

قوله ﴿وَلَا تَبْطُلُ بِالْيَسِيرِ . وَلَا يَشْرَعُ لَهُ سُجُودٌ﴾ .

هذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به كثير منهم . منهم صاحب الوجيز وغيره . وقدمه في الفروع وغيره . وقيل : يشرع له السجود . قال في الرعاية وقيل : يحتمل وجهين .

فأمره : لا بأس بالعمل اليسير لحاجة . ويكره لغيرها .

قوله ﴿وَأِنْ أَكَلَ أَوْ شَرَبَ عَمْدًا بَطَلَتْ صَلَاتُهُ ، قَلَّ أَوْ كَثُرَ﴾ .

إذا أكل عمداً : ففارة يكون في نفل ، وتارة يكون في فرض . فإن كان

(١) في حديث ابن سيرين عن أبي هريرة في سلام النبي صلى الله عليه وسلم من ركعتين في إحدى صلاتي العشي ، فقال له ذو اليمين - واسمه الخرباق - أقصرت الصلاة الخ » رواه البخاري ومسلم وغيرهما . وانظر فتح الباري (ج ٣ ص ٦٥)

في فرض . بطلت الصلاة بقليله وكثيره ، على الصحيح من المذهب . وعليه الأصحاب . وقطعوا به . وحكاه ابن المنذر إجماعاً . وحكى في الرعاية قولاً بأنها لا تبطل بشرب يسير .

وإن كان في نفل : فتارة يكون كثيراً « وتارة يكون يسيراً . فإن كان كثيراً بطلت الصلاة . وإن كان يسيراً » فظاهر كلام المصنف : أنها تبطل أيضاً . وهو إحدى الروايات . قال في المغنى والشارح : هذا الصحيح من المذهب . قال في الكافي - بعد أن قدمه - هذا أولى . قال ابن رزين : وقدمه ابن تميم « والرعايتين ، والحاويين ، وإدراك الغاية . قال في الحواشي : قدمه جماعة . والرواية الثانية : لا تبطل . قدمه في الفروع « ومجمع البحرين ، ونصره . فهو إذن المذهب . وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والهادي ، والتلخيص وشرح المجد « والمحرم ، والخلاصة ، والفائق . والرواية الثالثة : تبطل بالأكل فقط . قال ابن هبيرة : هي المشهورة عنه . قال في الفروع : هي الأشهر عنه .

قوله « وَإِنْ كَانَ سَهْوًا لَمْ تَبْطُلْ إِذَا كَانَ يَسِيرًا » .

وهذا المذهب ، فرضاً كان أو نفلاً . وعليه أكثر الأصحاب . وعنه تبطل . قدمه في الكافي . وقيل : تبطل بالأكل فقط .

تفصيل : مفهوم كلام المصنف : أن الأكل والشرب سهواً يبطل الصلاة إذا كان كثيراً . وهو صحيح ، فرضاً كان أو نفلاً . وهو المذهب . وعليه أكثر الأصحاب وقطع به كثير منهم . وعنه لا تبطل . وهو ظاهر المستوعب ، والتلخيص . وأطلقهما ابن تميم . وقيل : يبطل الفرض فقط .

فوائد

منها : الجهل بذلك كالسهو ، على الصحيح من المذهب . قدمه في الفروع .

وقال : ولم يذكر جماعة الجهل في الأكل والشرب . منهم المصنف ، والشارح وصاحب الفائق .

ومنها : لو كان في فمه سكر أو نحوه مذاب وبلعه ، فالصحيح من المذهب : أنه كالأكل . قدمه في الفروع ، والرعاية . وجزم به في المغني ، والشرح . وقيل : لا تبطل . وهما وجهان في التلخيص ، وابن تيميم . وأطلقهما . وذكر في المذهب في النفل روايتين . قال : وكذا لو فتح فاه فنزل فيه ماء المطر فابتلعه . وذكر في الرعاية : إن بلع ماء وقع عليه من ماء مطر لم تبطل .

ومنها : لو بلع ما بين أسنانه مما يجري فيه الريق من غير مضغ ، لم تبطل صلاته . نص عليه ، وهو المذهب . وعليه جمهور الأصحاب . وجزم به المصنف ، والشارح وغيرهما . وقدمه في الفروع ، وابن تيميم ، والرعاية ، وغيرهم .

وقيل : تبطل . وقال في الروضة : ما يمكن إزالته من ذلك يفسد ابتلاعه .
قوله ﴿ وَإِنْ أَتَى بِقَوْلٍ مَشْرُوعٍ فِي غَيْرِ مَوْضِعِهِ - كَالْقِرَاءَةِ فِي السُّجُودِ وَالْقُعُودِ ، وَالتَّشَهُدِ فِي الْقِيَامِ ، وَقِرَاءَةِ السُّورَةِ فِي الْآخِرَتَيْنِ - لَمْ تَبْطُلِ الصَّلَاةُ بِهِ ﴾

هذا المذهب ، سواء كان عمداً أو سهواً . وعليه أكثر الأصحاب . ونص عليه . وقيل : تبطل بقراءته راكعاً وساجداً عمداً . اختاره ابن حامد ، وأبو الفرج . وقيل : تبطل به عمداً مطلقاً . ذكر هذا الوجه في المذهب ، ومسبوك الذهب فعلى القول بالبطلان بالعمدية : يجب السجود لسهوه .

تفسير : مراد المصنف بذلك : غير السلام ، على ما يأتي بعد ذلك من التفصيل

في كلام المصنف فيما إذا سلم عمداً أو سهواً .

قوله ﴿ وَلَا يَجِبُ السُّجُودُ لِسَهْوِهِ ﴾

يعني إذا قلنا : لا يبطل بالعمدية ، على ما تقدم .

قوله ﴿وَهَلْ يُشْرَعُ؟ عَلَى رَوَاتَيْنِ﴾ .

وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والتلخيص ، والبلغة ، والمحرم والنظم ، والشرح ، والحاويين ، والكافي .

إصدارهما : يشرع . وهو المذهب . قال في الفروع ، والرعاية : ويستحب لسهوه ، على الأصح . قال ناظم المفردات : يشرع في الأصح .

قال المجد في شرحه : هذه أقوى . وجزم به في الوجيز ، والمنور . وقدمه أبو الحسين في فروعه ، والخلاصة ، وابن تيميم ، والرعاية الصغرى . ونصره أبو الخطاب ، وابن الجوزي في التحقيق . وهو من مفردات المذهب .

الرواية الثانية : لا يشرع . قال الزركشي : الأولى تركه .

قوله ﴿وَإِنْ سَلَّمَ قَبْلَ إِتْمَامِ صَلَاتِهِ غَمَدًا أَبْطَلَهَا﴾

بلا نزاع . فإن كان سهواً ثم ذكر قريباً : أتمها وسجد ، بلا خلاف أعلمه ولو خرج من المسجد . نص عليه في رواية ابن منصور . وهذا إن لم يكن شرع في صلاة أخرى ، أو تكلم ، على ما يأتي ذلك مفصلاً .

وشرط المصنف في المغنى ، والكافي ، والشارح ، وابن تيميم ، وغيرهم أيضاً : عدم الحدث . فإن أحدث بطلت . ولو كان الفصل يسيراً . قال الزركشي : والذي ينبغي أن يكون حكم الحدث هنا حكم الحدث في الصلاة . هل يبنى معه أو يستأنف ، أو يفرق بين حدث البول والغائط وغيرهما ؟ على الخلاف .

تنبيه : كلامه كالصريح أنها لا تبطل . وهو صحيح إن كان سلامه ظناً أن صلاته قد انقضت . أما لو كان السلام من العشاء يظنها التراويح ، أو من الظهر يظنها الجمعة ، أو الفجر . فإنها تبطل . ولاتناقض عليه . لاشتراط دوام النية ذكراً أو حكماً . وقد زالت باعتقاد صلاة أخرى . قاله الزركشي وغيره .

قلت : يتوجه عدم البطلان .

قوله ﴿ فَإِنْ طَالَ الْفَصْلُ بَطَلَتْ ﴾

هذا المذهب . جزم به في المغنى ، والشرح ، وابن تيميم ، والزرکشی ، وغيرهم .
فائدة : لو لم يطل الفصل ، ولكن شرع في صلاة أخرى ، فالصحيح من
المذهب : أنه يعود إلى الأولى بعد قطع ما شرع فيها . وهو ظاهر كلام المصنف
هنا ، والخرق وغيرهما . قال الزرکشی : هذا المشهور . وقدمه في المغنى ، والمجد في
شرحه ، والشرح ، وابن تيميم ، والزرکشی . وغيرهم .

وقال في المبهج : يجعل ما يشرع فيه من الصلاة الثانية تماماً للصلاة الأولى .
فينبغي إحداها على الأخرى ، ويصير وجود السلام كعدمه . لأنه سهو معذور فيه ،
وسواء كان ما شرع فيه فرضاً أو نفلاً . ورده المصنف ، والشارح ، وغيرهما .
وعنه تبطل الأولى ، إن كان ما شرع فيه نفلاً وإلا فلا .
وعنه تبطل الأولى مطلقاً . نقله أبو الحارث ومُهَنَا . وهو الذي في الكافي .
ويأتي ذلك فيما إذا ترك ركناً ولم يذكره إلا بعد سلامه .

قوله ﴿ أَوْ تَكَلَّمَ لَغَيْرِ مَصْلَحَةِ الصَّلَاةِ بَطَلَتْ ﴾

يعنى إذا ظن أن صلاته قد تمت وتكلم عمداً لغير مصلحة الصلاة . كقوله :
يا غلام ، اسقني ماء ونحوه . فالصحيح من المذهب : بطلان الصلاة . نص عليه ،
وعليه الأصحاب . وعنه لا تبطل والحالة هذه ، وأطلقهما جماعة .

قوله ﴿ وَإِنْ تَكَلَّمَ لِمَصْلَحَتِهَا ، فَفِيهِ ثَلَاثُ رَوَايَاتٍ . إِحْدَاهُنَّ

لَا تَبْطُلُ ﴾

نص عليها في رواية جماعة من أصحابه . واختارها المصنف ، والشارح ، لقصة
ذی الیدین . وهی ظاهر كلام الخرق . وجزم به في الإفادات . وقدمه ابن تيميم .
وابن مفلح في حواشيه .

وأجاب القاضى وغيره عن القصة : بأنها كانت حالة إباحة الكلام . وضعفه
المجد وغيره . لأن الكلام حرم قبل الهجرة عند ابن حبان وغيره ، أو بعدها بيسير
عند الخطابى وغيره .

فعلى هذه الرواية : لو أمكنه إصلاح الصلاة بإشارة ونحوها فتكلم . فقال
فى المذهب وغيره : تبطل .

﴿ والرواية الثانية تَبْطُلُ ﴾

وهى المذهب . وعليه أكثر الأصحاب . قاله المجد وغيره . منهم أبو بكر
الخلال ، وأبو بكر عبد العزيز ، والقاضى ، وأبو الحسين .

قال المجد : هى أظهر الروايات . وصححه الناظم . وجزم به فى الإيضاح . وقدمه
فى الفروع ، والحرر ، والفائق .

﴿ والثالثة : تَبْطُلُ صَلَاةُ الْمَأْمُومِ ، ذَوْنِ الْإِمَامِ . اختارها الخرقى ﴾

فعلى هذه : المنفرد كالمأموم . قاله فى الرعاية . وهو ظاهر كلامه فى الحرر وغيره
وعنه رواية رابعة : لَا تَبْطُلُ إِذَا تَكَلَّمَ لِمَصْلَحَتِهَا سَهْوًا . اختاره المجد فى

شرحه ، وفى الحرر ، وصاحب مجمع البحرين والفائق . ونصره ابن الجوزى .

قوله ﴿ وَإِنْ تَكَلَّمَ فِي صَلَاةِ الْإِمَامِ بَطَلَتْ ﴾

إن كان عالماً عمداً بَطَلَتْ الصَّلَاةُ . وإن كان ساهياً بغير السلام ، قدم
المصنف : أن صلاته تبطل أيضاً . وهو المذهب . قدمه فى الفروع ، والحرر ،
والحاويين ، والقاضى أبو الحسين ، والفائق وغيرهم .

قال الزركشى : إذا تكلم سهواً فروايات . أشهرها - وهو اختيار ابن أبى موسى
والقاضى ، وغيرهما - البطلان . ونصره ابن الجوزى فى التحقيق .

وعنه لا تبطل إذا كان ساهياً . اختاره ابن الجوزى ، وصاحب مجمع البحرين
والنظم ، والشيخ تقي الدين ، وصاحب الفائق . وقدمه ابن تيميم .

[ويحتمل كلامه فى الفروع إطلاق الخلاف ، وإليه ذهب ابن نصر الله فى

حواشيه [وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، والخلاصة ، والكافي ، وشرح المجد والشرح] وشرح ابن منجا « والتخليص ، والرعايتين » .

وتقدم قريباً رواية ثالثة : لا تبطل إذا تكلم سهواً لمصلحتها ، ومن اختارها . وإن كان جاهلاً بتحريم الكلام ، أو الإبطال به : فهل هو كالناسي ؟ أم لا تبطل صلاته ؟ فإن بطلت صلاة الناسي ، فيه روايتان .

فالمصنف جعل الجاهل كالناسي . وقدم أنه ككلام العامد .

إحدهما : أنه كالناسي : فيه من الخلاف وغيره ما في الناسي . وهو الصحيح من المذهب . قدمه ابن مفلح في حواشي المقنع . قال في الكافي والرعايتين : وفي كلام الناسي والجاهل روايتان . قال في المغني : والأولى أن يخرج فيه رواية الناسي . انتهى .

والرواية الثانية : أن كلام الجاهل لا يبطل « وإن أبطل كلام الناسي . وجزم ابن شهاب بعدم البطلان في الجاهل .

قال في مجمع البحرين : ولا يبطلها كلام الجاهل في أقوى الوجهين . وإن قلنا يبطلها كلام الناسي . اختاره القاضي ، والمجد . وأطلق الخلاف المجد في شرحه « وابن تيمم ، وصاحب الفروع . وحكى المجد ، وابن تيمم الخلاف وجهين . وحكاها في الفروع روايتان .

وقال القاضي في الجامع : لا أعرف عن أحمد نصاً في ذلك .

فوائد

إحدها : قسم المصنف رحمه الله المتكلم إلى قسمين :

أحدهما : من يظن تمام صلاته فيسلم ، ثم يتكلم ، إما لمصلحتها أو لغيرها .

الثاني : من يتكلم في صلب الصلاة .

فحكي في الأول إذا تكلم لمصلحتها ثلاث روايات . وحكي في الثاني روايتين

وهذه إحدى الطريقتين للأصحاب ، واختيار المصنف والشارح . وجزم به في الإفادات . وقدمه في النظم .

والطريقة الثانية : الخلاف جار في الجميع . لأن الحاجة إلى الكلام هنا قد تكون أشد . كإمام نسي القراءة ونحوها . فإنه يحتاج أن يأتي بركة . فلا بد له من إعلام المأمومين .

وهذه الطريقة هي الصحيحة في المذهب . جزم بها في الحرر ، والفائق . وقدمها في الفروع ، والرعاية . واختارها القاضي ، والمجد في شرحه ، وصاحب مجمع البحرين ، وابن تيميم .

الثانية : اختار المصنف ، وابن شهاب العكبري في عيون المسائل - بطلان صلاة المكروه على الكلام - وهو إحدى الروايتين . قال المجد في شرحه - وتبعه في مجمع البحرين - وإذا قلنا : تبطل بكلام الناسي ، فكذا كلام المكروه وأولى . لأن عذره أندر . وقال القاضي : لا تبطل بخلاف الناسي . قال في الفروع : والناسي كالمتمعد . وكذا جاهل ومكروه في رواية . وعنه لا .

فظاهره : أن المتقدم عنده البطلان . وقال في الرعاية الكبرى : وإن قلنا لا يعذر الناسي . ففي المكروه ونحوه - وقيل : مطلقاً - وجهان .

وقال في التلخيص : ولا تبطل بكلام الناسي ، ولا بكلام الجاهل بتحريم الكلام إذا كان قريب العهد بالإسلام في إحدى الروايتين . وعليها يخرج سبق اللسان . وكلام المكروه . انتهى .

قال في القواعد الأصولية : ألحق بعض أصحابنا المكروه بالناسي . وقال القاضي : بل أولى بالعفو من الناسي . وكذا قال ابن تيميم .

ونصر ابن الجوزي في التحقيق ما قاله القاضي . واختاره ابن رزين في شرحه .

الثالثة : لو وجب عليه الكلام ، كما لو خاف على ضرير ونحوه ، فتكلم محذراً له بطلت الصلاة « على الصحيح » من المذهب . وعليه جماهير الأصحاب .

قال في الفائق ، وحواشي ابن مفلح : هو قول أصحابنا . وقدمه في الفروع وغيره .

وقيل : لا تبطل . قال المصنف : هو ظاهر كلام الإمام أحمد ، لأنه علل صحة صلاة من أجاب النبي صلى الله عليه وسلم بوجوب الكلام . وفرق بينهما بأن الكلام هنا لم يجب عيناً .

وقال القاضي وغيره : لزوم الإجابة للنبي صلى الله عليه وسلم لا يمنع الفساد . لأنه لو رأى من يقتل رجلاً منعه . فإذا فعل فسدت .

قال في الرعاية الكبرى : وإن وجب الكلام لتحذير معصوم ضرير أو صغير لا تكفيه الإشارة عن وقوعه في بئر ونحوها . فوجهان . أحدهما : العفو والبناء . وقدمه في الفائق . وأطلقهما ابن تيميم ، ومجمع البحرين .

الرابعة : لو نام فيها فتكلم ، أو سبق على لسانه حال قراءته ، أو غلبه سعال أو عطاس ، أو تثاؤب ونحوه . فبان حرفان : لم تبطل الصلاة به ، على الصحيح من المذهب . وعليه الأكثر . وقيل : حكمه حكم الناسي . وإن لم يغلبه ذلك بطلت « على الصحيح من المذهب . وقال الشيخ تقي الدين : هو كالنسي وأولى .

الخامسة : حيث قلنا لا تبطل بالكلام ، فمحله في الكلام اليسير . وأما الكلام الكثير : فتبطل به مطلقاً عند الجمهور . وقطع به جماعة . قال القاضي في المجرد : هو رواية واحدة .

وعنه لا فرق بين قليل الكلام وكثيره . اختاره القاضي أيضاً وغيره . قال في الجامع الكبير : لا فرق بين الكلام القليل والكثير في حق الناسي ، في ظاهر كلام الإمام أحمد .

وقال في المجرد : إن طال من الناسي أفسد . رواية واحدة . وهما وجهان في ابن تيميم وغيره . وأطلقهما هو والزرکشی .

تنبيه : مفهوم قوله ﴿وَإِنْ قَهَقَهَ فَبَانَ حَرْفَانِ فَهُوَ كَالْكَلَامِ﴾ أنه إذا لم يبين حرفان : أنه لا يضر ، وأن صلاته صحيحة . وهو ظاهر كلام كثير من الأصحاب . وهو أحد الوجهين ، أو الروایتين . جزم به في الهداية ، وشرحها للمجد ، والحاوي الكبير ، والقاضى في المجرد ، والمستوعب . وقدمه في الرعاية الكبرى ، وابن تيميم وغيرهما .

وعنه أنه كالكلام ، ولو لم يبين حرفان . اختاره الشيخ تقي الدين . وقال : إنه الأظهر . وجزم به في الكافي ، والمغنى . وقال : لا نعلم فيه خلافاً . وقدمه في الشرح . وحكاه ابن هبيرة إجماعاً . وأطلقهما في الفروع ، والفائق .

قوله ﴿أَوْ تَفَخَّحَ فَبَانَ حَرْفَانِ فَهُوَ كَالْكَلَامِ﴾ .

وهذا المذهب . وعليه الأصحاب . واختار الشيخ تقي الدين : أن النفخ ليس كالكلام . ولو بان حرفان فأكثر . فلا تبطل الصلاة به . وهو رواية عن الإمام أحمد .

تنبيه : مفهوم كلامه : أنه إذا لم يبين حرفان : أن صلاته صحيحة . وهو المذهب . وعليه أكثر الأصحاب ، ونصروه . وقدمه في الفروع . وعنه أنه كالخرفين . وأطلقهما ابن تيميم ، وصاحب الفائق .

قوله ﴿أَوْ انْتَحَبَ ، فَبَانَ حَرْفَانِ﴾ .

فهو كالكلام . إلا ما كان من خشية الله تعالى . فالصحيح من المذهب : أن صلاته لا تبطل . وعليه جماهير الأصحاب . وجزم به في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والحرر ، والمجد في شرحه ، ومجمع البحرين ، والحاوي الكبير ، وإدراك الغاية ، والوجيز ، والمنور ، وغيرهم . وقدمه في الفروع . والرايعتين . والحاوي الصغير . وقيل : إن غلبه لم تبطل ، وإلا بطلت قال المصنف : وهو الأشبه بأصول أحمد . وأطلقهما في الفائق . وابن تيميم .

وأمره : لو استدعى البكاء كرهه كالضحك ، وإلا فلا .

وأما إذا لحن في الصلاة : فيأتى عنه كلام المصنف في باب صلاة الجماعة « وتكره إمامة اللحن » .

قوله ﴿ وَقَالَ أَصْحَابُنَا التَّخَنُّعُ مِثْلُ ذَلِكَ ﴾ .

وهو المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . وجزم به كثير منهم . وقدمه في الفروع وغيره . وقد روى عن أبي عبد الله : أنه كان يَتَخَنَّنُ في صلاته . ولا يراها مبطلّة للصلاة . وهي رواية عن الإمام أحمد . واختارها المصنف . وأطلقهما في المحرر ، وابن تيميم ، والفاائق .

تنبيه : محل الخلاف إذا لم تكن حاجة . فإن كان ثمّ حاجة فليست كالكلام رواية واحدة « عند جمهور الأصحاب . وقيل : هي كالكلام أيضاً . وتقدم .

قوله ﴿ فَتَمَى تَرَكَ رُكْنًا فَذَكَرَهُ بَعْدَ شُرُوعِهِ فِي قِرَاءَةِ رَكْعَةٍ أُخْرَى ، بَطَلَتْ الَّتِي تَرَكَ مِنْهَا ﴾ .

وهذا المذهب مطلقاً ، وعليه أكثر الأصحاب . وهو من المفردات . وفيه وجه لا تبطل الركعة بشروعه في قراءة ركعة أخرى . فتى ذكر قبل سجود الثانية رجع فسجد للأولى . وإن ذكر بعد أن سجد كان السجود عن الأولى « ثم يقوم إلى الثانية . ذكره ابن تيميم وغيره .

وقال في المبهج : من ترك ركناً ناسياً ، فذكره حين شرع في ركن آخر ، بطلت الركعة . قال في الفروع : حكى ذلك رواية .

وقد تقدم في أركان الصلاة رواية بأنه إذا نسي الفاتحة في الأولى والثانية قرأها في الثالثة والرابعة مرتين . وزاد عبد الله في هذه الرواية : وإن ترك القراءة في الثلاث ، ثم ذكر في الرابعة فسدت صلاته واستأنفها . وذكر ابن

عقيل : إن نسيها في ركعة فأتى بها فيما بعدها مرتين يعتد بها ، ويسجد للسهو .
قال في فنونه : وقد أشار إليه أحمد .
فعلى المذهب : لو رجع إلى الركعة التي قد بطلت عالماً عمداً ، بطلت صلاته .
قاله في الفروع وغيره .

تفسيره

أمرهما : مراده بقوله « ففتى ترك ركناً فذكره بعد شروعه في قراءة ركعة أخرى » غير النية « إن قلنا هي ركن » وغير تكبيرة الإحرام . وهو واضح .
الثاني : مفهوم قوله « ففتى ترك ركناً فذكره بعد شروعه في قراءة ركعة أخرى بطلت التي تركه منها » أنه لا يبطل ما قبل تلك الركعة المتروكة منها الركن ولا تبطل قبل الشروع في القراءة . وهو صحيح . وهو المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . ونص عليه . وحكاها المجد في شرحه إجماعاً . وقيل : لا يبطل أيضاً ما قبلها . اختاره ابن الزاغوني . قال ابن تيميم ، وابن حمدان : وهو بعيد .
قوله ﴿ وإن ذكر قبل ذلك ﴾ .

يعنى قبل شروعه في القراءة ﴿ عاد فأتى به ﴾ وبما بعده ﴿
مثل إن قام ولم يشرع في القراءة . نص عليه . لأن القيام غير مقصود في نفسه .
لأنه يلزم منه قدر القراءة الواجبة ، وهي المقصودة . ولو كان قام من السجدة وكان قد جلس للفصل « لم يجلس له إذا أراد أن يأتي بالسجدة الثانية ، على الصحيح من المذهب والوجهين .

والوجه الثاني : يجلس للفصل بينهما أيضاً . قال في الحاوي الصغير : عندي يجلس ليأتي بالسجدة الثانية عن جلوس . وهو احتمال في الحاوي الكبير . وأما إذا قام ولم يكن جلس للفصل : جلس له ، على الصحيح من المذهب . وقال ابن عقيل في الفنون : يحتمل جلوسه وسجوده بلا جلسة .

قلت : فيعاني بها .

ولو سجد سجدة ، ثم جلس للاستراحة . وقام قبل السجدة الثانية ، لم تجزئه
جلسة الاستراحة عن جلسة الفصل ، على الصحيح من المذهب .
وقال في الحاوي الصغير : وعندى يجزئه . وعلمه .

قوله ﴿ فَإِنْ لَمْ يَعُدَّ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ ﴾

يعنى إذا ذكره قبل شروعه في القراءة ، ولم يعد عمداً ، بطلت صلاته بلا خلاف
أعلمه . وإن لم يعد سهواً بطلت الركعة فقط ، على الصحيح من المذهب . قدمه
في الفروع ، وغيره . وجزم به في الحرر وغيره . وهو ظاهر ما جزم به في المغنى
والشرح .

وقيل : إن لم يعد لم يعتد بما يفعله بعد المتروك . جزم به في الهداية ، والمذهب ،
والمستوعب ، والخلاصة .

قال المجد في شرحه : يعنى من تمام الركعة فقط .

وقال ابن عقيل في الفصول : فإن ترك ركوعاً أو سجدة ، فلم يذكر حتى قام
إلى الثانية جعلها أولته . وإن لم ينتصب قائماً عاد فتم الركعة . كما لو ترك القراءة
يأتى بها ، إلا أن يذكر بعد الانحطاط من قيام تلك الركعة . فإنها تلغو ويجعل
الثانية أولته . قال في الفروع : كذا قال .

قوله ﴿ وَإِنْ عَلِمَ بَعْدَ السَّلَامِ فَهُوَ كَتَرَكَ رَكْعَةً كَامِلَةً ﴾

الصحيح من المذهب : أنه إذا لم يعلم بترك الركن إلا بعد سلامه : أن صلاته
صحيحة ، وأنه كترك ركعة . وجزم به في الإفادات ، والوجيز ، والمنور . وقدمه
في الفروع ، والحرر ، وابن تيميم ، والرعاية ، والفائق .

وقيل : يأتى بالركن وبما بعده . قال ابن تيميم « وابن حمدان : وهو أحسن إن
شاء الله تعالى .

ونص أحمد في رواية الجماعة : أنها لا تبطل إلا بطول الفصل . ونقل الأثرم

وغيره عن أحمد : تبطل صلاته . وجزم به في المستوعب ، والتبصرة ، والتلخيص ، والبلغة . واختاره أبو الخطاب .

فعلى القول بالصحة : إذا أتى بذلك سجد للسهو قبل السلام ، على الصحيح من المذهب . نص عليه في رواية حرب . لأن السجود ترك الركن ، والسلام تبع . وقيل : يسجد بعد السلام . لأنه سلم عن نقص .

تنبيه : قوله « فهو كترك ركعة كاملة » يعنى يأتي بها . وهو مقيد بقرب الفصل عرفاً ، ولو انحرف عن القبلة أو خرج من المسجد . نص عليه .

وقيل : بدوامه في المسجد . قدمه في الرعاية . فلو كان الفصل قريباً ، ولكن شرع في صلاة أخرى ، عادت ثم الأولى ، على الصحيح من المذهب ، بعد قطع ما شرع فيها ، وعليه جمهور الأصحاب . وعنه يستأنفها لتضمن عمله قطع نيتها ، وعنه يستأنفها إن كان ما شرع فيه نفلاً .

وقال أبو الفرج الشيرازي في المبهج : يتم الأولى من صلاته الثانية . وتقدم لفظه في الباب عند قوله « وإن طال الفصل بطلت » .

وقال ابن عقيل في الفصول : إن كانتا صلاتي جمع اتما ثم سجد عقبا للسهو عن الأولى . لأنهما كصلاة واحدة ، ولم يخرج من المسجد ، وما لم يخرج منه يسجد عندنا للسهو . انتهى .

فأمره : لو ترك ركناً من آخر ركعة سهواً ، ثم ذكره في الحال ، فإن كان سلاماً أتى به فقط . وإن كان تشهداً أتى به وسجد ثم سلم . وإن كان غيرها أتى بركعة كاملة . نص عليه . قال ابن تيميم ، وابن حنبل : ويحتمل أن يأتي بالركن وبما بعده . وهو أحسن إن شاء الله تعالى على ما تقدم .

قوله « وَإِنْ نَسِيَ أَرْبَعَ سَجَدَاتٍ مِنْ أَرْبَعِ رَكَعَاتٍ ، وَذَكَرَ فِي التَّشَهُّدِ ، سَجْدَ سَجْدَةً . فَصَحَّتْ لَهُ رَكْعَةٌ ، وَيَأْتِي بِثَلَاثٍ »

هذا المذهب . نص عليه في رواية الجماعة . وعليه أكثر الأصحاب . وعنه

تبطل صلاته . وأطلقهما الخرق . وعنه يبنى على تكبيرة الإحرام . ذكرها
الأمدي . ونقلها الميموني . وعنه يصح له ركعتان . ذكرها ابن تميم ، وصاحب
الفائق ، وغيرها وجها . وهو تخريج في النظم وغيره .

قال المصنف : ويحتمل أن يكون هو الصحيح ، وأن يكون قولاً لأحمد .
لأنه رضى الله عنه نقله عن الشافعي ، وقال : هو أشبه من قول أصحاب الرأي .
تنبيه : ظاهر كلام المصنف : أنه لو ذكر بعد سلامه « أنه ليس كمن ذكر وهو
في التشهد ، وأن صلاته تبطل . وهو المذهب . نص عليه . اختاره ابن عقيل ،
والمصنف وغيرها .

قال الزركشي ، قلت : قياس المذهب قول ابن عقيل . لأن من أصلنا أن من
ترك ركعاً من ركعة ، فلم يدر حتى سلم : أنه كمن ترك ركعة . وهنا الفرض أنه لم
يذكر إلا بعد السلام . وإذا كان كمن ترك ركعة ، والحاصل له من الصلاة ركعة .
فتبطل الصلاة رأساً . وجزم به في الشرح ، والرعاية الصغرى ، والحاوى الصغير ،
والتلخيص . وقال : ابتدأ الصلاة رواية واحدة . وقدمه في الرعاية الكبرى ،
والفائق ، وابن تميم .

وقيل : حكمها حكم ما لو ذكر وهو في التشهد . قال المجد في شرحه : إنما
يستقيم قول ابن عقيل على قول أبي الخطاب فيمن ترك ركعاً ، فلم يذكره حتى
سلم : أن صلاته تبطل . فأما على منصوص أحمد في البناء ، إذا ذكر قبل طول
الفصل : فإنه يصنع كما يصنع إذا ذكر في التشهد . انتهى . وأطلقهما في الفروع .

فوائد

الأولى : لو ذكر أنه نسي أربع سجديات من أربع ركعات « بعد أن قام
إلى خامسة وشرع في القراءة » وكان ذلك سهواً أو جهلاً : لم تبطل صلاته .
وكانت هذه الخامسة أولاه ، ولغا ما قبلها ، ولا بعيد الافتتاح فيها . جزم به في
الفروع وغيره .

الثانية : تشهد قبل سجدي الأخيرة زيادة فعلية ، وقبل السجدة الثانية زيادة قولية .

الثالثة : لو ترك سجدين أو ثلاثاً من ركعتين جهلها : صلى ركعتين . وإن ترك ثلاثاً أو أربعاً من ثلاث : صلى ثلاثاً . وإن ترك من الأولى سجدة ، ومن الثانية سجدين ومن الرابعة سجدة ، وذكر في التشهد : سجد سجدة وصلى ركعتين . وإن ترك خمس سجديات من ثلاث ركعات : أو من أربع : أتى بسجدين . فصحت له ركعة كاملة .

قوله ﴿ وَإِنْ نَسِيَ التَّشْهَدَ الْأَوَّلَ وَنَهَضَ ، لَزِمَهُ الرَّجُوعُ ، مَا لَمْ يَنْتَصِبْ قَائِمًا . فَإِنْ اسْتَمَّ قَائِمًا لَمْ يَرْجِعْ . وَإِنْ رَجَعَ جَازَ ﴾

اعلم أنه إذا ترك التشهد الأول ناسياً وقام إلى ثالثة ، لم يخل من ثلاثة أحوال أحدها : أن يذكر قبل أن يعتدل قائماً . فهذا يلزمه الرجوع للتشهد . كما جزم به المصنف هنا . ولا أعلم فيه خلافاً . ويلزم المأموم متابعتها ، ولو بعد قيامهم وشروعهم في القراءة .

الحال الثانية : ذكره بعد أن استم قائماً وقبل شروعه في القراءة . فجزم المصنف أنه لا يرجع ، وإن رجع جاز . فظاھرہ : أن الرجوع مكروه ، وهو إحدى الروايات . وهو الصحيح من المذهب . قال في الفروع : والأشهر يكره الرجوع . وصححه في النظم . قال الشارح : الأولى أن لا يرجع ، وإن رجع جاز . قال في الحاوي الكبير : والأولى له أن لا يرجع . وهو أصح . قال في الحرر والمغني : أولى . وجزم به في التلخيص ، وناظم المفردات . وهو منها . وقدمه في مجمع البحرين . وعنه يخير بين الرجوع وعدمه . وعنه يمضي في صلاته ، ولا يرجع وجوباً . اختاره المصنف ، وصاحب الفائق . وعنه يجب الرجوع ، وأطلقهما في الفروع .

فأمره : لو كان إماماً فلم يذكره المأموم حتى قام ، فاختار المضى أو شرع في القراءة : لزم المأموم متابعتها ، على الصحيح من المذهب . وعنه يتشهد المأموم وجوباً . قال ابن عقيل في التذكرة : يتشهد المأموم ولا يتبعه في القيام . فإن تبعه ولم يتشهد بطلت صلاته .

الحال الثالثة : ذكره بعد أن شرع في القراءة . فهنا لا يرجع قولاً واحداً كما قطع به المصنف بقوله « وإن شرع في القراءة لم يجزله الرجوع » .
قوله ﴿ وَعَلَيْهِ السُّجُودُ لِذَلِكَ كُلَّهُ ﴾

أما في الحال الثاني والثالث : فيسجد للسهو فيهما بلا خلاف أعلمه . وأما في الحال الأول ، وهو ما إذا لم ينتصب قائماً ورجع : فقطع المصنف هنا بأنه يسجد له أيضاً . وهو الصحيح من المذهب . وعليه أكثر الأصحاب . وقيل : لا يجب السجود لذلك . وعنه إن كثر نهوضه سجد له وإلا فلا . وهو وجه لبعض الأصحاب وقدمه ابن تيميم .

وقال في التلخيص : يسجد إن كان انتهى إلى حد الراكعين . وإلا فلا . وقال في الرعاية : وقيل بل يخير بينهما .

فأمره : لو نسي التشهد دون الجلوس له ، فحكمه في الرجوع إليه حكم ما لو نسيه مع الجلوس . لأنه المقصود .

فأمره : حكم التسبيح في الركوع والسجود ، وقول « رب اغفر لي » بين السجدين ، وكل واجب إذا تركه سهواً ثم ذكره : حكم التشهد الأول ، فيرجع إلى تسبيح الركوع قبل اعتداله « على الصحيح من المذهب . قدمه في الفروع وغيره . وجزم به الجمد في شرحه في صفة الصلاة . فقال : ومن نسي تسبيح الركوع ثم ذكر قبل أن ينتصب قائماً رجع . واختاره القاضي . وقيل : لا يرجع ويبطل . لعدمه . وجزم به في المغنى في باب صفة الصلاة ، والشرح . وقدمه في الحاوى الكبير .

وإن ذكره بعد اعتداله لزمه المضي . ولم يجوز الرجوع ، على الصحيح من المذهب . جزم به في المغنى ، والكافي ، والشرح ، والمنور ، وابن رزين في شرحه . وقدمه في الفائق ، والحاوى الكبير .

وقيل : يجوز الرجوع ، كما في التشهد الأخير . اختاره القاضى . واقتصر عليه في المحرر . وقدمه المجد في شرحه . فقال : وإذا انتصب فالأولى أن لا يرجع . فإن رجع جاز . ذكره القاضى . كالتشهد الأول .

وقيل : لا يجوز أن يرجع . انتهى . وأطلقهما في الفروع .

فعلى القول بجواز الرجوع فيهما : لو رجع فأدركه مسبوق ، وهو راكم . فقد أدرك الركعة بذلك . على الصحيح من المذهب . جزم به المجد في شرحه ، والحاوى الكبير . وقدمه في الفروع . وقيل : لا يدركها بذلك . لأنه نقل ، كرجوعه إلى الركوع سهواً .

قوله ﴿ وَأَمَّا الشَّكُّ ، فَمَتَى شَكَّ : فِي عَدَدِ الرَّكْعَاتِ بَنَى عَلَى الْيَقِينِ ﴾

هذا المذهب مطلقاً . وعليه جماهير الأصحاب ، منهم : أبو بكر ، والقاضى ، وأبو الخطاب ، والشريف أبو جعفر ، والمجد ، وصاحب مجمع البحرين فيه .

قال في الفروع : اختاره الأكثر . وجزم به في المنور . وقدمه في المحرر . والفروع ، والرايعتين ، والحاويين ، وابن تيميم . وفروع القاضى أبى الحسين ، والمستوعب ، وإدراك الغاية .

وعنه يبنى على غالب ظنه . قدمه في الفائق . واختاره الشيخ تقي الدين . وقال : على هذا عامة أمور الشرع . وأن مثله يقال في طواف وسعى ورمى جمار وغير ذلك .

قال الشريف أبو جعفر ، وأبو الخطاب : هذا اختيار الخرقى .

قوله ﴿وَظَاهِرُ الْمَذْهَبِ : أَنَّ الْمَنْفَرِدَ يَبْنِي عَلَى الْيَقِينِ ، وَالْإِمَامَ عَلَى غَالِبِ ظَنِّهِ 》 .

وكذا قال في الكافي ۝ والمذهب الأحمد ۝ والحاويين . يعنون ظاهر المذهب عندهم . قال في القواعد الفقهية : هذه المشهورة في المذهب . واختاره المصنف والشارح ۝ وقال : هي المشهورة عن أحمد ۝ واختيار الخرق .

قال في الفروع : واختلف في اختيار الخرق . قال في تجريد العناية : ويأخذ منفرد بيقينه ، وإمام بظنه ، على الأشهر فيها . واختاره ابن عبدوس في تذكرته . وصححه الناظم . وجزم به في العمدة ، والوجيز ، والإفادات . وقدمه في الخلاصة . وقطع في التلخيص والبلغة بأن المنفرد يبنى على اليقين . وأطلق في الإمام والمنفرد الروايتين . وقال في المذهب : يبنى المنفرد على اليقين . رواية واحدة . وكذا الإمام في أصح الروايتين ۝ وكذا في مسبوك الذهب .

فعلى القول بأن الإمام يبنى على غالب ظنه ، قال الأصحاب ۝ لأن له من ينبهه . قال في الفروع : ومرادهم ما لم يكن المأموم واحداً . فإن كان المأموم واحداً أخذ الإمام باليقين . لأنه لا يرجع إليه . وبديل المأموم الواحد لا يرجع إلى فعل إمامه ، ويبني على اليقين ، المعنى المذكور . فيعالي بها انتهى . وبديل المأموم الواحد لا يرجع .

قلت : قد صرح بذلك ابن تميم . فقال : إن كان المأموم واحداً لا يقلد إمامه ويبني على اليقين .

وكذا لا يرجع الإمام إلى تسبيح المأموم الواحد ، لكن متى كان من سبع على يقين من خطأ إمامه لم يتابعه ولا يسلم قبله . انتهى .

قال المجد في شرحه : لو كان المأموم واحداً ، فشك المأموم ، فلم أجد فيها نصاً عن أصحابنا . وقياس المذهب : لا يقلد إمامه ، ويبني على اليقين كالمنفرد ، لكن لا يفارقه قبل السلام . فإذا سلم أتى بالركعة المشكوك فيها وسجد للسهو .

فائدتاه

الأولى : يأخذ المأموم بفعل إمامه . وفى فعل نفسه يبنى على اليقين ، على الصحيح من المذهب . وقيل : يأخذ بغلبة ظنه .

الثانية : حيث قلنا يبنى على اليقين أو التحرى ، ففعل ثم يتقن أنه مصيب فيما فعله ، فلا سجود عليه . على الصحيح من المذهب . قدمه ابن تيميم . قال المجد فى شرحه : لم يسجد إلا أن يزول شكه بعد أن فعل معه ما يجوز أن يكون زائداً فإنه يسجد . مثاله : لو كان فى سجود ركعة من الرابعة ، وشك هل هى أولاه أو ثانيته ؟ فبنى على اليقين وصلى أخرى ركعتين ، ثم زال شكه لم يسجد . لأنه لم يفعل إلا ما هو مأمور به على كل تقدير .

قال فى مجمع البحرين : قلت بل قد زاد التشهد الأول فى غير موضعه ، وتركه فى موضعه ، على تقدير أن يعلم أنها ثانية . انتهى .

قال المجد : ولو صلى مع الشك ثلاثاً ، أو شرع فى الثالثة ، ثم تحقق أنها رابعة سجّد . لأنه فعل ما عليه متردداً فى كونه زيادة . وذلك نقص من حيث المعنى . ولو شك وهو ساجد هل هو فى السجدة الأولى أو الثانية ؟ ثم زال شكه لما رفع رأسه من سجوده ، فلا سهو عليه . ولو لم يزل شكه حتى سجّد ثانياً ، لزمه سجود السهو . لأنه أدى فرضه شاكاً فى كونه زائداً . قال : هذا هو الصحيح من مذهبنا . وفيهما وجه لا يسجد فى القسمين جميعاً . وهو ظاهر ما ذكره القاضى فى المجرّد . فقال : وإذا سها فتذكر فى صلاته لم يسجد . انتهى كلام المجد . وتابعه فى مجمع البحرين . وفيه وجه آخر يسجد . قاله فى التلخيص . وقدمه فى القواعد الأصولية .

قلت : فيعابى بها على هذا الوجه . وأطلقهما فى الفروع .

قوله ﴿وَمَنْ شَكَ فِي تَرْكِ رُكْنٍ فَهُوَ كَثَرُ كَيْهِ﴾

هذا المذهب . وعليه أكثر الأصحاب . وقطع به كثير منهم . وقيل : هو كترك ركعة قياساً ، فيتحرى ويعمل بغلبة الظن . وقاله أبو الفرج في قول وفعل .
فائدة : قال ابن تيمم وغيره : لو جهل عين الركن المتروك بنى على الأحوط .
فإن شك في القراءة والركوع جعله قراءة ، وإن شك في الركوع والسجود جعله ركوعاً . وإن ترك آيتين متواليتين من الفاتحة جعلهما من ركعة . وإن لم يعلم تواليهما جعلهما من ركعتين .

وفيه وجه آخر : أنه يتحرى ، ويعمل بغلبة الظن في ترك الركن كالركعة .
وقال أبو الفرج : التحرى سائغ في الأقوال والأفعال كما تقدم . انتهى .

قوله ﴿وَإِنْ شَكَ فِي تَرْكِ وَاجِبٍ ، فَهَلْ يَلْزِمُهُ السُّجُودُ ؟ عَلَى

وجهين﴾

وأطلقهما في الفروع ، والتلخيص ، والبلغة ، والرعاية الصغرى ، والحاويين ،
والكافى ، والقواعد الفقهية .

﴿إمراهما : لا يلزمه وهو المذهب﴾

وعليه أكثر الأصحاب . قال في المذهب : هو قول أكثر الأصحاب .
قال في مجمع البحرين : لم يسجد في أصح الوجهين . واختاره ابن حامد ،
والمصنف ، والمجد . وجزم به في الوجيز . وقدمه في المستوعب ، والرعاية
الكبرى . وشرح ابن رزين .

والوجه الثاني : يلزمه . صححه في التصحيح ، والنظم ، والشرح . واختاره
القاضى « ابن عبدوس في تذكرته . وقدمه في المحرر ، والفائق . وجزم به في
الإفادات ، والمنور .

فأمره : لو شك ، هل دخل معه في الركعة الأولى أو الثانية ؟ جعله في الثانية ولو أدرك الإمام راكعاً ، ثم شك بعد تكبيره : هل رفع الإمام رأسه قبل إدراكه راكعاً أم لا ؟ لم يعتد بتلك الركعة ، على الصحيح من المذهب . وقيل : يعتد بها . ذكره في التلخيص .

قوله ﴿ وَإِنْ شَكَّ فِي زِيَادَةِ لَمْ يَسْجُدْ ﴾

هذا المذهب . نص عليه . وعليه أكثر الأصحاب . وعنه يسجد .
اختاره القاضي ، كشكه في الزيادة وقت فعلها . وأطلقهما ابن تيميم .

فوائد

إمدها : لو سجد لشك . ثم تبين أنه لم يكن عليه سجود - وهي مسألة الكسائي مع أبي يوسف . قاله في مجمع البحرين والنكت - : ففي وجوب السجود عليه وجهان . وأظهرهما في الفروع « وابن تيميم ، والمجد في شرحه ، والراعيين والحاويين . أحدهما : يسجد . جزم به في التلخيص . والثاني : لا يسجد .

وهو ظاهر ما اختاره في مجمع البحرين .

وقال في الرعاية الكبرى ، وقيل : يسجد للسهو في النقص لافي الزيادة . وهو أظهر . انتهى .

الثانية : لأثر لشك من سلم ، على الصحيح من المذهب . نص عليه . وقيل : بلى ، مع قصر الزمن .

الثالثة : إذا علم أنه سها في صلاته ولم يعلم : هل هو عما يسجد له أم لا ؟ لم يسجد ، على الصحيح من المذهب . وقيل : يسجد .

الرابعة : لو شك في محل سجوده يسجد قبل السلام . قاله ابن تيميم ، وابن حمدان .

الخامسة : لو شك هل سجد لسهوه أم لا ؟ سجد مرة . وقيل : مرتين قبل

السلام . وقيل : يفعل ما تركه ولا يسجد له . وقيل : إن شك هل سجد له :

سجد له سجدتين ، وسجد لسهوه سجدتين بعد فعل ما تركه . كل ذلك في الرعاية الكبرى وغيره .

قوله ﴿ وَلَيْسَ عَلَى الْمَأْمُومِ سُجُودٌ سَهْوٌ ﴾

زاد في الرعاية الكبرى : ولو أتى بما تركه بعد سلام إمامه . وخالفه المجد وغيره في ذلك . على ما تقدم إذا شك في عدد الركعات .

قوله ﴿ إِلَّا أَنْ يَسْهُوَ إِمَامُهُ فَيَسْجُدَ مَعَهُ ﴾

يعنى ولو لم يتم المأموم التشهد سجد معه ثم يتمه . على الصحيح من المذهب . وقيل : يتمه ثم يعيد السجود ثانياً . وأطلقهما ابن تيميم .

قوله ﴿ فَإِلَّا لَمْ يَسْجُدِ الْإِمَامُ فَهَلْ يَسْجُدُ الْمَأْمُومُ ؟ عَلَى رَوَايَتَيْنِ ﴾

وأطلقهما في الهداية ، والكافي ، والتلخيص ، والخلاصة ، وابن تيميم والمغنى . إصداهما : يسجد . وهو المذهب . قال في الفروع : سجد هو على الأصح . قال في الفائق : الأصح فعله . اختاره ابن عقيل ، والمصنف ، والقاضى في التعليق ، والروايتين . قال في الحاويين : سجد المأموم في أصح الروايتين . قال في الرايتين : يسجد المأموم على الأصح . ونصرها الشريف ، وأبو الخطاب . وجزم به في الإفادات . والمنور . وقدمه أبو الحسين في فروعه . وهو من المفردات .

والرواية الثانية : لا يلزمه السجود . وهو مقتضى كلام الخرقى . واختاره أبو بكر ، والمجد في شرحه . قال في مجمع البحرين : لم يسجد في أظهر الروايتين . قال في الوجيز : ولا سجود على مأموم إلا تبعاً لإمامه . وقدمه في المحرر . والنظم .

فوائد

منها : قال المجد « ومن تابعه : محل الروايتين فيما إذا تركه الإمام سهواً . قال في مجمع البحرين ، قلت : وزاد ابن الجوزى : قيذا آخر ، وهو ما إذا لم يسه المأموم .

فإن سهواً معاً ولم يسجد الإمام سجد المأموم ، رواية واحدة : لثلاث تخلو الصلاة عن جابر في حقه « مع نقصها منه حساً ، بخلاف ما قبله .

وأما المسبوق : فإن سجوده لا يخل بمتابعة إمامه . فلذا قلنا : يسجد بلا خلاف كما تقدم . انتهى .

قال المجد ومن تابعه : وأما إن تركه الإمام عمداً — وهو مما يشرع قبل السلام — بطلت صلاته في ظاهر المذهب . وهل تبطل صلاة من خلفه ؟ على روايتين يأتي أصلهما . انتهى .

قال الزركشي : نعم إن تركه عمداً لا اعتقاده عدم وجوبه فهو كتركه سهواً عند أبي محمد ، ثم قال : والظاهر أنه يخرج على ترك الإمام ما يعتقد المأموم وجوبه . ومنها : حيث قلنا يسجد المأموم إذا لم يسجد إمامه : فمحله بعد سلام إمامه ، والأولى بآس من سجوده ظاهراً . لأنه ربما ذكر فسجد . وقد يكون ممن يرى السجود بعد السلام ، فلا يعلم أنه تارك إلا بذلك .

قال في مجمع البحرين : قلت ويحتمل أن يقول « سبح به » فإن لم يفهم المراد أشار له إلى السجود ، على ما مضى من التفصيل . ولم أقف على من صرح به . غير أنه يدخل في عموم كلام الأصحاب . انتهى .

ومنها : المسبوق يسجد تبعاً لإمامه إن سها الإمام فيما أدركه معه . وكذا إن سها فيما لم يدركه معه ، على الصحيح من المذهب . وعنه يسجد معه إن سجد قبل السلام « وإلا قضى بعد سلام إمامه ثم سجد . وعنه يقضى ثم يسجد . سواء سجد إمامه قبل السلام أو بعده . وعنه يخير في متابعته . وعنه يسجد معه ثم يعيده وهو من المفردات . وأطلقهما في التلخيص . وقال : أصلهما هل يسجد المأموم لسهو إمامه ، أو لمتابعته ؟ فيه روايتان . فإذا قلنا : يسجد المسبوق مع إمامه ، فلم يسجد إمامه سجد هو « رواية واحدة . وحكاية غير واحد إجماعاً . لأنه لم يوجد جابر من إمامه . قال في النكت : وفي معناه : إذا انفرد المأموم بعذر . فإنه يسجد

وإن لم يسجد إمامه ، قطع به غير واحد « منهم : صاحب الرعاية . ويأتى فى صلاة الخوف فى الوجه الثانى أحكام السهو إذا فارقتة إحدى الطائفتين .

ومنها : لو قام المسبوق بعد سلام إمامه جهلاً بما عليه من سجود بعد السلام أو قبله « وقد نسيه ولم يشرع فى القراءة : رجع فسجد معه وبني . نص عليه . وقيل : لا يرجع ، وقيل : إن لم يتم قيامه رجع وإلا فلا . بل يسجد هو قبل سلام إمامه . قال فى الحاويين : وعندى إن لم يستتم قائماً رجع وإلا فلا . وإن شرع فى القراءة لم يرجع قولاً واحداً .

ومنها : لو أدرك المسبوق الإمام فى إحدى سجدي السهو وسجد معه . فإذا سلم أتى بالسجدة الثانية ثم قضى صلاته . نص عليه . وقيل : لا يأتى بالسجدة الأخرى . بل يقضى صلاته بعد سلام إمامه ثم يسجد . ومنها : لو أدركه بعد أن سجد للسهو وقبل السلام لم يسجد . ذكره فى المذهب . واقتصر عليه فى الفروع .

ومنها : لو سها فسلم معه أو سها معه ، أو فيما انفرد به : سجد .

قوله ﴿ وَسُجُودُ السَّهْوِ لَمْ يَبْطُلْ عَمْدُهُ الصَّلَاةُ : وَاجِبٌ ﴾

وهو المذهب . وعليه الأصحاب . وعنه يشترط السجود لصحة الصلاة . قال ابن هبيرة : وهو المشهور عن أحمد . وعنه مسنون . قال ابن تيميم : وتأولها بعض الأصحاب .

قلت : هو المصنف فى المغنى .

تنبيه : يستثنى من عموم كلام المصنف هنا : سجود السهو نفسه . فإن الصلاة تصح مع سهوه « على الصحيح من المذهب ، على ما يأتى ، دون عمد الذى قبل السلام ، وكذا الذى بعده ، على قول يأتى . ولا يجب لسهوه سجود آخر ، على ما تقدم أول الباب .

ويستثنى أيضاً : إذا لحن لحناً يحيل المعنى سهواً أو جهلاً ، وقلنا لا تبطل

صلاته . كما هو اختيار أكثر الأصحاب . فإن المجد قطع في شرحه : أنه لا يسجد
لسهوه . قال في النكت : وفيه نظر . لأن عمده مبطل . فوجب السجود لسهوه .
وهذا ظاهر ما قطع به في الفروع .

قوله ﴿ وَحَلَّهٖ قَبْلَ السَّلَامِ ، إِلَّا فِي السَّلَامِ قَبْلَ إِتْمَامِ صَلَاتِهِ ، وَفِيمَا
إِذَا بَنَى الْإِمَامُ عَلَى غَالِبِ ظَنِّهِ 》 .

وهذا المذهب في ذلك كله . وهو المشهور والمعروف عند الأصحاب . قال
الزركشي ، وابن حمدان ، وغيرهما : هو المذهب . قال ابن تيميم : اختارها مشايخ
الأصحاب . وقدمه في الفروع وغيره . وجزم به في الوجيز ، وغيره . وهو من المفردات .
وأما إذا قلنا يبنى الإمام على اليقين : فإنه يسجد قبل السلام ، ويكون
السجود بعده في صورة واحدة .

تفصيل : أطلق أكثر الأصحاب قولهم « السلام قبل إتمام صلاته » وهو معنى
قول بعضهم « السلام عن نقص » وقدمه في الفروع وغيره . وقال القاضي ، والمجد
ومن تابعهما : والأفضل قبله إلا إذا سلم عن نقص ركعة فأكثر ، وإلا سجد قبل
السلام . نص عليه في رواية حرب . وجزم به في الوجيز . والحاويين . قال
الزركشي : وهو موجب الدليل .

وعنه أن الجميع يسجد له قبل السلام . اختاره أبو محمد الجوزي ، وابنه أبو الفرج
قال القاضي في الخلاف وغيره : وهو القياس . قال الناظم : وهو أولى . وقدمه ابن
تيميم ، والرايعتين ، والفائق . وعنه أن الجميع بعد السلام .

وعنه ما كان من زيادة فهو بعد السلام ، وما كان من نقص كان قبله . فيسجد
من أخذ باليقين قبل السلام . ومن أخذ بظنه بعده . اختارها الشيخ تقي الدين .
وعنه ما كان من نقص فهو بعد السلام ، وما كان من زيادة كان قبله ، عكس
التي قبلها .

فائرة : محل الخلاف في سجود السهو : هل هو قبل السلام ، أو بعده ، أو قبله إلا في صورتين ، أو ما كان من زيادة أو نقص ؟ على سبيل الاستحباب والأفضلية . فيجوز السجود بعد السلام إذا كان محله قبل السلام وعكسه . وهذا هو الصحيح من المذهب . وعليه أكثر الأصحاب . وذكره القاضي ، وأبو الخطاب وغيره . وجزم به المجد وغيره . وقدمه في الفروع وغيره .

قال القاضي : لا خلاف في جواز الأمرين . وإنما الكلام في الأولى والأفضل وذكره بعض المالكية والشافعية إجماعاً .

وقيل : محله وجوباً . اختاره الشيخ تقي الدين . وقال : عليه يدل كلام الإمام أحمد . وهو ظاهر كلام صاحب المستوعب ، والتلخيص ، والمصنف وغيرهم .

قال الزركشي : وظاهر كلام أبي محمد ، وأكثر الأصحاب : أنه على سبيل الوجوب وقدمه في الرعاية . وأطلقهما في الفائق ، وابن تيم .

قوله ﴿ وَإِنْ نَسِيَ قَبْلَ السَّلَامِ قَضَاءَهُ ، مَا لَمْ يَطْلُ الْفَصْلُ ، أَوْ يَخْرُجَ مِنَ الْمَسْجِدِ ﴾ .

اشتراط المصنف لقضاء السجود شرطين . أحدهما : أن يكون في المسجد . والثاني : أن لا يطول الفصل . وهو المذهب . نص عليه . قال في الفروع : ولعله أشهر . قال الزركشي « وابن منجيا في شرحه : هذا المذهب . قال في تجريد العناية : على الأظهر . وجزم به في الإفادات ، والنور . وقدمه في الهداية » والخلاصة ، والمنفى ، والشرح - ونصراه - والتلخيص ، والمحزر ، وابن تيم . والرعاية الصغرى ، والحاويين ، وجمع البحرين « وإدراك الغاية .

قال في الرعاية الكبرى : فإن نسيه قبله سجد بعده إن قرب الزمن . وقيل : أو طال وهو في المسجد . وعنه يشترط أيضاً أن لا يتكلم . ذكرها الشريف في مسائله . وقيل : يسجد إن تكلم لمصلحة الصلاة ، وإلا فلا . وعنه يسجد مع قصر

الفصل ، ولو خرج من المسجد . اختارها المجتهد في شرحه . وقال : نص عليه في رواية ابن منصور . وهو ظاهر كلامه في الوجيز . فإنه قال : وإن نسيه وسلم سجدة إن قرب زمنه . قال الشارح : اختارها القاضي .

قال ابن تيميم : ولو خرج من المسجد ولم يطل « سجد في أصح الوجهين . وقدمه الزركشي . وهو ظاهر ما قدمه في السكافي . فإنه قال : فإن نسي السجود فذكره قبل طول الفصل سجد .

وعنه لا يسجد ، سواء قصر الفصل أو طال ، خرج من المسجد أولاً .

وعنه يسجد وإن بعد . اختارها الشيخ تقي الدين . وجزم به ابن رزين في نهايته . وقيل : يسجد مع طول الفصل مادام في المسجد . وهو ظاهر كلام الخرق . وأطلقهما ابن تيميم . وأطلق الخلاف في الفروع .

فوائد

الأولى : مثل ذلك - خلافاً ومذهباً - لو نسي سجود السهو المشروع بعد السلام في القضاء وغيره . قال في الفروع : وإن نسي سجوداً ، وأطلق .

الثانية : حيث قلنا يسجد فلو أحدث بعد صلاته . فقيل : لا يسجد إذا توضأ . وهو الصحيح . اختاره المصنف . وقيل : يسجد إذا توضأ . وأطلقهما في الفروع . وابن تيميم ، والرعاية ، والخواشي .

قلت : ظاهر كلام كثير من الأصحاب : أن حكمه حكم من لم يحدث لإطلاقهم . وتقدم إذا سلم عن نقص سهواً ، وخرج من المسجد « أو شرع في صلاة أخرى ، أو طال الفصل : هل تبطل صلاته أم لا ؟ في كلام المصنف وغيره أول الباب .

الثالثة : حيث قلنا يسجد فلم يذكر إلا وهو في صلاة أخرى « سجد إذا سلم أطلقه بعض الأصحاب . قاله في الفروع . وقدمه هو وصاحب الرعاية ، والخواشي ،

وابن رزين في شرحه . وقيل : يسجد مع قصر الفصل . فيخففها مع قصر الفصل ليسجد . وجزم به المجد في شرحه . قال في المغنى « والشرح : يسجد بعد فراغه في ظاهر كلام الخرقى ، ما دام في المسجد . وعلى قول غيره : إن طال الفصل لم يسجد ، وإلا سجد انتهى .

وقال في الرعاية : وقيل يسجد إن قصر الزمن بينهما ، أو كانتا صلاتى جمع . وإلا فلا . وأطلقهما ابن تميم .

الرابعة : طول الفصل وقصره مرجعه إلى العرف ، على الصحيح من المذهب . وقيل : طول الفصل قدر ركة طويلة . قاله القاضى فى الجامع . وقيل : بل قدر الصلاة التى هو فيها ثانياً .

قوله ﴿ وَيَكْفِيهِ لْجَمِيعِ السَّهْوِ سَجْدَتَانِ ﴾ ، إلا أن يختلف محلّهما . ففيه وجهان .

وأطلقهما فى الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والكافى ، والتلخيص .

أحدهما : يكفيه سجدتان . وهو المذهب . نص عليه . وصححه فى التصحيح . والرعاية الصغرى . قال فى مجمع البحرين : هذا أقوى الوجهين . واختاره المصنف ، والشراح . وإليه ميل المجد فى شرحه . قال ابن رزين فى شرحه : وهو أظهر . وقدمه فى الفروع ، والرعايتين ، والحاويين ، والنظم . وغيرهم . وجزم به فى الوجيز . وغيره .

والوجه الثانى : لكل سهو سجدتان . صححه فى الفائق . وجزم به فى الإفادات والمنور . وقدمه فى المحرر . واختاره أبو بكر .

قال القاضى وغيره : لا يجوز إفراد سهو بسجود . بل يتداخل . فعلى المذهب فى أصل المسألة - وهو القول بأنه يحز به سجدتان - يغلب ما قبل السلام ، على الصحيح من المذهب . قال فى مجمع البحرين : هذا أقوى

الوجهين . وجزم به في الكافي ، والمغني « والشرح . وقدمه في الرعايتين ،
والفائق ، والحاوي الصغير ، وشرح ابن منجا ، وغيرهم .
وقيل : يغلب أسبقهما وقوعاً . وأطلقهما المجد في شرحه ومحرره ، والحاوي
الكبير .

وقيل : ما محله بعد السلام . قاله في الفروع ، وحكاه بعده ^(١) ، وأطلقهن في
الفروع « وتجريد العناية ، والحاوي الكبير .

فأمرنا

إصدارهما : معنى اختلاف محلها : هو أن يكون أحدهما قبل السلام ،
والآخر بعده ، لاختلاف سببهما وأحكامهما . على الصحيح من المذهب . جزم
به المجد في شرحه ، وصاحب مجمع البحرين فيه . وقدمه ابن تميم « والرعايتين .
واختاره المصنف والشارح . وقال بعض الأصحاب « معناه أن يكون أحدهما عن
نقص ، والآخر عن زيادة . منهم صاحب التلخيص فيه . وقدمه ابن رزين
في شرحه .

الثانية : قال المصنف والشارح « وغيرهما : لو أحرم منفرداً ، فصلى ركعة ، ثم نوى
متابعة الإمام - وقلنا يجوز ذلك - فهي فيما إذا انفرد به وسها إمامه فيما تابعه
فيه . فإن صلاته تنتهي قبل صلاة الإمام .

فعلى قولنا : هما من جنس واحد إن كان محلها واحد . وعلى قول من فسر
الجنسين بالزيادة والنقص : يحتمل كونهما من جنسين .

قالوا : وهكذا لو صلى من الرباعية ركعة ؛ ودخل مع مسافر فنوى متابعته ،
فلما سلم قام إمامه ليم ماعليه ، فقد حصل مأموماً في وسط صلاته « منفرداً في طرفيها .
وإذا سها في الوسط والطرفين جميعاً ، فعلى قولنا : إن كان محل سجودهما

(١) كذا في الأصول .

واحد ، فهي جنس واحد . وإن اختلف محل السجود فهي جنسان . وقال بعض أصحابنا : هي جنسان . انتهى .

وقال في التلخيص عن المثال الأول : خرج عن السهو من جنسين ، لتغاير الفرادى والمتابعة .

وقيل : لا يوجب ذلك جعلهما جنسين .

وقال في الفروع : ويكفيه سجود في الأصح لسهوين . أحدهما : جماعة ، والآخر : منفرداً . وأطلقهما في الرعاية في هذه الصورة .

قوله ﴿ وَمَتَى سَجَدَ بَعْدَ السَّلَامِ جَلَسَ فَتَشَهَّدَ ثُمَّ سَلَّمَ ﴾ .

هذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به كثير منهم . وقيل : لا يتشهد . واختاره الشيخ تقي الدين . قال في الرعاية : لا يتشهد ، ولو نسيه وفعله بعده . وإليه ميل المصنف والشارح .

فعلى المذهب : يتشهد التشهد الأخير . قاله في المستوعب ، والحاوى الكبير ، والفروع ، وغيرهم . وقال في الرعاية الكبرى : ويتشهد فيما بعده . وقيل : ويصلى على النبي صلى الله عليه وسلم . كما يصلى عليه في الصلاة .

وعلى المذهب أيضاً : يجلس مفترشاً إذا كانت الصلاة ركعتين على الصحيح . صححه في مجمع البحرين ، والمجد في شرحه . وقال : هو ظاهر كلام أحد . وقدمه في المغنى ، والشرح « وشرح ابن رزين . ذكره في صفة الصلاة .

وقيل : يتورك . اختاره القاضى . وأطلقهما في الفروع ، وابن تيم « والرعايتين » والحاويين . وتقدم ذلك في صفة الصلاة عند قوله « ثم يجلس في التشهد الثانى متوركا » .

وأما إن كابت الصلاة ثلاثية أو رباعية ، فإنه يتورك بلا نزاع أعلمه .

فائدة : سجود السهو وما يقوله فيه وبعد الرفع منه كسجود الصلاة . فلو خالف

أعاده بنيته . جزم به في الفروع . وقدمه في الرغبة . وقال : وقيل : إن سجد بعد السلام كبر مرة واحدة وسجد سجدتين ثم رفع .

قوله ﴿ وَمَنْ تَرَكَ السُّجُودَ الْوَاجِبَ قَبْلَ السَّلَامِ عَمْدًا بَطَلَتْ الصَّلَاةُ ﴾ .

وهو المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به كثير منهم . قال في الفروع : بطلت على الأصح . قال المجد في شرحه ، ومجمع البحرين : هذا أصح . وهو ظاهر المذهب . وجزم به في الوجيز وغيره . وقدمه في المحرر وغيره . وعنه لا تبطل . وهو وجه حكاه المجد وغيره .

قوله ﴿ وَإِنْ تَرَكَ الْمَشْرُوعَ بَعْدَ السَّلَامِ لَمْ تَبْطُلْ ﴾ .

وهو المذهب . وعليه الأصحاب . قال في الفصول : ويأثم بترك ما بعد السلام . وإنما لم تبطل لأنه منفرد عنها واجب لها كالأذان . وعنه تبطل . وهو وجه . ذكره المجد وغيره .

فائدة : قال في الفروع : وفي بطلان صلاة المأموم الروايتان . قال المجد في شرحه : إذا بطلت صلاة الإمام ففي بطلان صلاة المأموم روايتان . وقال في الرعاية الكبرى : ومن تعمد ترك السجود الواجب قبل السلام بطلت صلاته . وعنه لا تبطل ، كالذي بعده في الأصح فيه . وقيل : تبطل صلاة المنفرد والإمام دون المأموم . وقيل : إن بطلت صلاة الإمام بتركه ففي صلاة المأموم روايتان . وقيل : وجهان . انتهى . وتقدم أول الباب : الذي لا يسجد له .

باب صلاة التطوع

تفسير : يحتمل قوله ﴿ وهى أفضل تطوع البدن ﴾ أن يكون مراده أنها أفضل من جميع التطوعات . فيدخل فى ذلك التطوع بالجهاد وغيره . وهو أحد الوجوه . وقدمه فى الرعاية الكبرى ، وحواشى ابن مفلح . وهو ظاهر تعليل ابن منجاء فى شرحه .

ويحتمل أن يكون مراده : أنها أفضل التطوعات سوى الجهاد . لقوله فى كتاب الجهاد « وأفضل مايتطوع به الجهاد » ويكون عموم كلامه هنا مخصوصا . أو يقال : لم يدخل الجهاد فى كلامه . لأنه فى الغالب لا يحصل بالبدن فقط .

ويحتمل أن يكون مراده : أنها أفضل التطوعات المقصورة على البدن ، كالصوم والوضوء والحج ونحوه ، بخلاف المتعدى نفعه ، كعيادة المريض ، وقضاء حاجة المسلم ، والإصلاح بين الناس ، والجهاد ، وصلة الرحم ، وطلب العلم ونحوه . وهو وجه اختاره كثير من الأصحاب على مايتأتى .

قال فى مجمع البحرين : وقول الشيخ - يعنى به المصنف - « تطوع البدن » أى غير المتعدى نفعه ، المقصور على فاعله . فأما المتعدى نفعه : فهو آكد من نفل الصلاة . قال المجد فى شرحه عن كلامه فى الهداية - وهو كلام المصنف - وهذه المسألة محمولة عندى على نفل البدن غير المتعدى . انتهى .

واعلم أن تحرير المذهب فى ذلك ، أن أفضل التطوعات مطلقاً الجهاد ، على الصحيح من المذهب . نص عليه . وعليه جماهير الأصحاب ، متقدمهم ومتأخرهم . قال فى الفروع : الجهاد أفضل تطوعات البدن . أطلقه الإمام أحمد ، والأصحاب . والصحيح من المذهب أيضاً : أنه أفضل من الرباط . وقيل : الرباط أفضل . وحكى رواية .

وقال الشيخ تقي الدين : العمل بالقوس والرمح أفضل فى الثغر ، وفى غيره نظيرها .

فعلى المذهب : النفقة فى الجهاد أفضل من النفقة فى غيرها ، على الصحيح من المذهب . ونقل جماعة عن الإمام أحمد : الصدقة على قريبه المحتاج أفضل مع عدم حاجته إليه . ذكره اللال وغيره . ونقل ابن هانئ أن أحمد قال لرجل أراد الثغر « أقم على أختك أحب إلى . أرأيت إن حدث بها حدث ؟ من يليها ؟ » ونقل حرب : أنه قال لرجل له مال كثير « أقم على ولدك وتعاهدهم أحب إلى » ولم يرخص له - يعنى فى غزو غير محتاج إليه .

قال ابن الجوزى فى كتاب صفوة الصفوة : الصدقة أفضل من الحج ، ومن الجهاد .

ويأتى فى آخر باب ذكر أهل الزكاة عند قوله « والصدقة على ذى الرحم صدقة وصلة أهل » : « هل الصدقة أفضل من العتق أم لا ، أم هى أفضل زمن الجماعة ، أو على الأقارب ؟ وهل هى أفضل من الحج أم لا ؟ »

وقال الشيخ تقي الدين : استيعاب عشر ذى الحجة بالعبادة ليلاً ونهاراً أفضل من الجهاد الذى لم تذهب فيه نفسه وماله . وهى فى غير العشر تعدل الجهاد . قال فى الفروع : ولعل هذا مرادهم . انتهى .

وعنه العلم تعلمه وتعليمه أفضل من الجهاد وغيره .

ونقل مهنا : طلب العلم أفضل الأعمال لمن صحت نيته . قيل : بأى شئ تصح النية ؟ قال : ينوى يتواضع فيه ، وينفى عنه الجهل . واختاره فى مجمع البحرين . واختار بعده الجهاد ، ثم بعد الجهاد إصلاح ذات البين ، ثم صلة الرحم ، والتكسب على العيال من ذلك . نص عليه الأصحاب انتهى .

وقال فى نظمه : الصلاة أفضل ، بعد العلم والجهاد ، والنكاح المؤكد . واختار الحافظ عبد الغنى : أن الرحلة إلى سماع الحديث أفضل من الغزو ، ومن سائر النوافل .

وذكر الشيخ تقي الدين : أن تعلم العلم وتعليمه يدخل بعضه فى الجهاد ، وأنه

نوع من الجهاد من جهة أنه من فروض الكفايات . قال : والمتأخرون من أصحابنا أطلقوا القول أن أفضل ما يتطوع به الجهاد . وذلك لمن أراد أن ينشئه تطوعاً ، باعتبار أنه ليس بفرض عين عليه ، باعتبار أن الفرض قد سقط عنه . فإذا باشره . وقد سقط عنه الفرض . فهل يقع فرضاً أو نفلاً ؟ على وجهين . كالوجهين في صلاة الجنائزة إذا أعادها بعد أن صلاها غيره .

وانبنى على الوجهين جواز فعلها بعد العصر والفجر مرة ثانية ، والصحيح : أن ذلك يقع فرضاً ، وأنه يجوز فعلها بعد العصر والفجر . وإن كان ابتداء الدخول فيه تطوعاً ، كما في التطوع الذي يلزم بالشروع . فإنه كان نفلاً ، ثم يصير إتمامه واجباً . انتهى .

وقال في آداب عيون المسائل : العلم أفضل الأعمال . وأقرب العلماء إلى الله . وأولاهم به : أكثرهم له خشية . انتهى .

واعلم أن الصلاة - بعد الجهاد والعلم - أفضل التطوعات ، على الصحيح من المذهب . وعليه الجمهور . قال في الفروع : ذكره أكثر الأصحاب . وقدمه في الفروع ، والحاوي الصغير ، والرعاية الصغرى ، وغيرهم .

وقيل : الصوم أفضل من الصلاة . قال الإمام أحمد : لا يدخله رياء . قال بعضهم : وهذا يدل على فضيلته على غيره . قال ابن شهاب : أفضل ما يتعبد به المتعبد الصوم . وقيل : ماتعدى نفعه أفضل . اختاره المجد ، وصاحب الحاوي الكبير ، ومجمع البحرين . وقال : اختاره المجد ، وغيره من الأصحاب . وقال : صرح به الشيخ - يعني به المصنف - في كتبه ، وحمل المجد كلامه في الهداية على هذا ، وكذا صاحب مجمع البحرين ، حمل كلام المصنف على هذا ، كما تقدم .

ونقل المروذي : إذا صلى وقرأ واعتزل فلنفسه . وإذا أقرأ فله ولغيره . يقرئ أعجب إلى . وأطلقهن ابن تيميم .

ونقل حنبل : اتباع الجنائزة أفضل من الصلاة .

وفي كلام القاضي : التكسب للإحسان أفضل من التعلم ، لتعديده .
قال في الفروع : وظاهر كلام ابن الجوزي وغيره : أن الطواف أفضل من
الصلاة في المسجد الحرام . واختاره الشيخ تقي الدين . وذكره عن جمهور العلماء للخبر .
ونقل حنبل أن الإمام أحمد قال : نرى لمن قدم مكة أن يطوف . لأنه
صلاة ، والطواف أفضل من الصلاة ، والصلاة بعد ذلك . وعن ابن عباس
« الطواف لأهل العراق ، والصلاة لأهل مكة » وكذا عطاء . هذا كلام أحمد .
وذكر في رواية أبي داود عن عطاء ، والحسن ، ومجاهد : الصلاة لأهل مكة
أفضل ، والطواف للقرباء أفضل . قال في الفروع : فدل ماسبق أن الطواف أفضل
من الوقوف بعرفة ، لاسيما وهو عبادة بمفرده . يعتبر له ما يعتبر للصلاة . انتهى .
قلت : وفي هذا نظر .

وقيل : الحج أفضل ، لأنه جهاد . وذكر في الفروع الأحاديث في ذلك .
وقال : فظهر أن نفل الحج أفضل من صدقة التطوع « ومن العتق ومن الأضحية .
وعلى هذا إن مات في الحج فكما لو مات في الجهاد » يكون شهيداً . وذكر
الوارد في ذلك . وقال : على هذا فالموت في طلب العلم أولى بالشهادة على ما سبق .
ونقل أبو طالب : ليس يشبه الحج شيء ، للتعب الذي فيه ، ولتلك المشاعر «
وفيه مشهد ليس في الإسلام مثله ، عشية عرفة . وفيه إهلال المال والبدن ، وإن
مات بعرفة فقد طهر من ذنوبه .

ونقل منها : الفكر أفضل من الصلاة والصوم . قال في الفروع : فقد يتوجه
أن عمل القلب أفضل من عمل الجوارح . ويكون مراد الأصحاب : عمل الجوارح .
ولهذا ذكر في القنون رواية منها ، فقال : يعنى الفكر في آلاء الله ، ودلائل صنعه ،
والوعد والوعيد . لأنه الأصل الذي ينتج أفعال الخير . وما أثمر الشيء فهو خير من
ثمرته . وهذا ظاهر المنهاج ، لابن الجوزي . فإنه قال فيه : من انفتح له طريق
عمل بقلبه بدوام ذكر أو فكر : فذلك الذي لا يعدل به النية .

قال في الفروع : وظاهره أن العالم بالله و بصفاته أفضل من العالم بالأحكام الشرعية . لأن العلم يشرف بشرف معلومه و بثمراته .

وقال ابن عقيل في خطبة كفايته : إنما تشرف العلوم بحسب مؤدياتها ، ولا أعظم من الباري . فيكون العلم المؤدى إلى معرفته وما يجب له وما يجوز : أجل العلوم . واختار الشيخ تقي الدين : أن كل أحد بحسبه ، وأن الذكر بالقلب أفضل من القراءة بلا قلب . وهو معنى كلام ابن الجوزي . فإنه قال : أصوب الأمور : أن ينظر إلى ما يظهر القلب ويصفيه للذكر والأنس فيلازمه .

وقال الشيخ تقي الدين في الرد على الرافضي - بعد أن ذكر تفضيل أحمد للجهاد ، والشافعي للصلاة ، وأبي حنيفة ومالك للذكر - والتحقيق : أنه لا بد لكل واحد من الآخرين . وقد يكون كل واحد أفضل في حال انتهى .

قال في الفروع : والأشهر عن الإمام أحمد الاعتناء بالحديث والفقه والتحريض على ذلك . وعجب ممن احتج بالفضيل . وقال : لعل الفضيل قد اكتفى . وقال لا يثبط عن طلب العلم إلا جاهل . وقال : ليس قوم خير من أهل الحديث . وعاب على محدث لا يتفقه . وقال : يعجبنى أن يكون الرجل فهماً في الفقه . قال الشيخ تقي الدين : قال أحمد : معرفة الحديث ، والفقه فيه أعجب إلّ من حفظه .

وقال ابن الجوزي في خطبة المذهب : بضاعة الفقه أربح البضائع . والفقهاء يفهمون مراد الشارع . ويفهمون الحكمة في كل واقع . وفتاويهم تميز العاصي من الطائع .

وقال في كتاب العلم له : الفقه عمدة العلوم .

وقال في صيد الخاطر : الفقه عليه مدار العلوم . فإن اتسع الزمان للتزيد من العلم فليكن في التفقه . فإنه الأنفع . وفيه : المهم من كل علم هو المهم .

قوله ﴿وَأَكْذُهَا صَلَاةُ الْكُسُوفِ وَالْإِسْتِسْقَاءِ﴾ .

يعنى آكد صلاة التطوع . وهذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . وجزم به فى الوجيز وغيره . وقدمه فى الفروع وغيره . وقيل : الوتر آكد منهما . وأطلقهما ابن تيم . ونقل حنبل : ليس بعد المكتوبة أفضل من قيام الليل .
فأمره : صلاة الكسوف آكد من صلاة الاستسقاء . قاله ابن منبج فى شرحه .
 وقال : صرح فى النهاية - يعنى جده أبا المعالى - بأن التراويح أفضل من صلاة الكسوف .

تفصيل : ظاهر قوله ﴿ثم الوتر ، ثم السنن الراتبة﴾ .

أنهما أفضل من صلاة التراويح وهو كالصريح على ما يأتى من كلامه . وهو وجه لبعض الأصحاب . وقدمه ابن رزى فى شرحه . واختاره المصنف . وهو ظاهر كلامه فى النظم ، والوجيز والتسهيل ، وغيرهم .
 والصحيح من المذهب : أن التراويح أفضل من الوتر ، وأنها فى الفضيلة مثل ما تسن له الجماعة ، من الكسوف والاستسقاء وغيرها وأفضل منهما . فإنها مما تسن لها الجماعة . قاله فى الفروع وغيره . وجزم به المجد فى شرحه وغيره . وقدمه فى الرايتين ، والحاويين ، والفائق . وأطلقهما ابن تيم .

وظاهر كلامه أيضاً : أن الوتر أفضل من سنة الفجر وغيرها من الرواتب . وهو صحيح . وهو المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . وجزم به فى الوجيز وغيره . وقدمه فى الفروع وغيره . وعنه سنة الفجر آكد منها . اختارها القاضى « لاختصاصها بعدد مخصوص . وهما وجهان مطلقان فى ابن تيم » والفائق . ويأتى : هل سنة الفجر آكد من سنة المغرب أم هى آكد ؟ .

قوله ﴿وَلَيْسَ بِوَاجِبٍ﴾ .

هذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . ونص عليه . وعنه أنه واجب .

اختاره أبو بكر . واختار الشيخ تقي الدين وجوبه على من يتعبد بالليل .

قوله ﴿وَوَقْتُهُ : مَا بَيْنَ صَلَاةِ الْعِشَاءِ وَطُلُوعِ الْفَجْرِ﴾

هذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به كثير منهم . وعنه آخره إلى صلاة الفجر . وجزم به في الكافي .

فائدة : أفضل وقت الوتر : آخر الليل لمن وثق بنفسه ، على الصحيح من المذهب . جزم به في المغني ، والشرح ، والمجد في شرحه ، وغيرهم . وقدمه في الفروع ، وابن تيم وغيرهما . وقيل : وقته المختار كصلاة العشاء . اختاره القاضي . وقدمه في الرعاية الكبرى ، والحاوي الكبير . وقيل : الكل سواء .

قوله ﴿وَأَقَلُّهُ رَكْعَةً . وَأَكْثَرُهُ عَشْرَةَ رَكْعَةً﴾

هذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . وجزم به في الوجيز ، وغيره . وقدمه في الفروع وغيره .

وقيل : أ كثره ثلاث عشرة ركعة . ذكره في التبصرة . وقيل : الوتر ركعة ، وما قبله ليس منه . نقل ابن تيم : أن أحمد قال « أنا أذهب إلى أن الوتر ركعة ، ولكن يكون قبلها صلاة » قال في الحاوي الكبير وغيره : وهو ظاهر كلام الخرق .

تنبيه : محل القول - وهو أن الوتر ركعة - إذا كانت مفصولة . فأما إذا اتصلت بغيرها ، كما لو أوتر بخمس أو سبع أو تسع ، فالجميع وتر . قاله الزركشي . كما ثبت في الأحاديث ، ونص عليه أحمد .

قال شيخنا الشيخ تقي الدين البعلی ، تعمد الله برحمته : والذي يظهر أن على هذا القول ، لا يصلي خمسا ولا سبعا ولا تسعا . بل لابد من الواحدة مفصولة . كما هو ظاهر كلام الخرق . وما قاله الزركشي لم يذكر من قاله من أشياخ المذهب ، وإنما قال : الأحاديث الصحيحة انتهى .

قلت : قد صرح بأن أحمد نص عليه .

فأمره : الصحيح من المذهب : أنه لا يكره أن يوتر بركة ، وعنه يكره حتى في حق المسافر ومن فاته الوتر . وتسمى البتراء . وأطلقهما المجد في شرحه ، وابن تيميم ، والفاثي ، والزركشي . وعنه يكره بلا عذر . وقال أبو بكر : لا بأس بالوتر بركة لعذر ، من مرض أو سفر ونحوه .

وتقدم حكم الوتر على الراحة في أول استقبال القبلة ، وتقدم هل يجوز فعله قاعداً ؟ في أول أركان الصلاة .

قوله ﴿ وَأَكْثَرُهُ إِحْدَى عَشْرَةَ رَكْعَةً . يُسَلِّمُ مِنْ كُلِّ رَكْعَتَيْنِ ﴾ هذا المذهب . وعليه الجمهور . وقيل كالتسع . وجزم به أبو البقاء في شرحه وقال في الرعاية الكبرى : وإن سرد عشرأً وجلس للشهد ، ثم أوتر بالأخيرة ، وتحمى وسلم صح . نص عليه . وقيل : له سرد إحدى عشرة فأقل بتشهد واحد وسلام .

قال الزركشي : وله سرد الإحدى عشرة . وحكى ابن عقيل وجهان بأن ذلك أفضل . وليس بشيء انتهى . وقال القاضي في المجرّد : إن صلى إحدى عشرة ركعة أو ما شاء منهن بسلام واحد أجزأه .

قوله ﴿ وَإِنْ أَوْتَرَ بِتِسْعٍ سَرَدَ ثَمَانِيًا ، وَجَلَسَ . وَلَمْ يُسَلِّمْ . ثُمَّ صَلَّى التَّاسِعَةَ ، وَتَشَهَّدَ وَسَلَّم ﴾

وهذا المذهب . وعليه الجمهور . وجزم به في الوجيز ، وغيره . وقدمه في المحرر والفروع ، وابن تيميم ، وغيرهم . وهو من المفردات .

وقيل : كإحدى عشرة . فيسلم من كل ركعتين .

قوله ﴿ وَكَذَلِكَ السَّبْعُ ﴾

هذا أحد الوجوه . اختاره المصنف هنا . وجزم به في الكافي . وقدمه في

الشرح .

والصحيح من المذهب : أنه يسرد السبع كالتحس . نص عليه . وعليه الجمهور .
وجزم به في المحرر ، والوجيز ، والمنور . وغيرهم . وقدمه في الفروع ، وابن تيم ،
والرايعتين ، والحاويين ، وغيرهم . وهو من المفردات . وقيل : كإحدى عشرة .

قوله ﴿ وَإِنْ أَوْتَرَ بِخَمْسٍ لَمْ يَجْلِسْ إِلَّا فِي آخِرِهِنَّ ﴾

وهو المذهب . نص عليه . وعليه جواهر الأصحاب . وجزم به في المحرر ،
والوجيز ، والمنور ، وغيرهم . وقدمه في الفروع ، وابن تيم ، والرايعتين ، والحاويين ،
وغيرهم . وهو من المفردات . وقيل : كتسع . وقيل : كإحدى عشرة .

وقال ابن عقيل في الفصول : إن أوتر بأكثر من ثلاث ، فهل يسلم من كل
ركعتين كسائر الصلوات ؟ - قال : وهذا أصح - أو يجلس عقيب الشفع . ويتشهد
ثم يجلس عقيب الوتر ، ويسلم ؟ فيه وجهان . انتهى .

وهذه الصفات من مفردات المذهب .

فائدة : ذكر القاضي في الخلاف : أن هذه الصفات الواردة عن النبي صلى الله
عليه وسلم إنما هي على صفات الجواز ، وإن كان الأفضل غيره . وقد نص أحمد
على جواز هذا . فحل نصوص أحمد على الجواز .

قلت : وهو ظاهر كلامه في المذهب . فإنه قال : ويجوز أن يصلي الوتر
بتسليمة واحدة . ويحتمله كلامه في الوجيز . فإنه قال : وله سرد خمس أو سبع .

وقال ابن عبدوس في تذكرته : ويجوز بخمس « وسبع » ، وتسع بسلام .
والصحيح من المذهب : أن فعل هذه الصفات مستحب ، وأنها أفضل من صلاته
مثنى . قدمه المجد في شرحه ، وابن تيم ، ومجمع البحرين . وقالوا : نص عليه . وهو
ظاهر ما قدمه في الفروع . فإنه حكى وجهاً أن الوتر بخمس أو سبع ، كإحدى عشرة
قلت : وهو ظاهر كلام أكثر الأصحاب « لاقتصارهم على هذه الصفات . وتقدم

كلام ابن عقيل في الفصول .

قوله ﴿وَأَدْنَى الْكَمَالِ ثَلَاثُ رَكَعَاتٍ بِتَسْلِيمَتَيْنِ﴾

أى بسلامين . وهذا بلا خلاف أعلمه . وظاهر كلام المصنف : أنه يجوز بتسليم واحد أ . وهو المذهب . قال الإمام أحمد : وإن أوتر بثلاث لم يسلم فيهن لم يضيق عليه عندى . قال فى الفروع : وبتسليمة يجوز . وجزم به المجد فى شرحه . وقال : نص عليه . وقال ابن تيميم ، وصاحب الفائق : وبواحدة لا بأس . قال فى الرعايقن ، والحاويين ، وغيرهم : بسلامين « أوسردا بسلام . وظاهر ماقدمه فى الفروع : إذا قلنا بسلام واحد : أنها تكون سرداً .

قال القاضى فى شرحه الصغير : إذا صلى الثلاث بسلام واحد ، ولم يكن جلس عقيب الثانية جاز . وإن كان جلس فوجهان . أحدهما : لا يكون وتراً انتهى . وقيل : يفعل الثلاث كالمغرب . قال فى المستوعب : وإن صلى ثلاثاً بسلام واحد جاز . ويجلس عقيب الثانية كصلاة المغرب . وخير الشيخ تقي الدين بين الفصل والوصل .

تنبيه : ظاهر قوله ﴿وَيَقْنَتُ فِيهَا﴾ أنه يقنت فى جميع السنة . وهو المذهب وعليه الأصحاب ، وقطع به كثير منهم .

وعنه لا يقنت إلا فى نصف رمضان الأخير نقله الجماعة . وهو وجه فى مختصر ابن تيميم وغيره . واختاره الأثرم . ونقل صالح : اختار القنوت فى النصف الأخير من رمضان « وإن قنت فى السنة كلها فلا بأس .

قال فى الحاوى ، والرعاية : رجع الإمام أحمد عن ترك القنوت فى غير النصف الأخير من رمضان . قال القاضى : عندى أن أحمد رجع عن القول بأن لا يقنت فى الوتر إلا فى النصف الأخير . لأنه صرح فى رواية خطاب ، فقال : كنت أذهب إليه ثم رأيت السنة كلها .

وخير الشيخ تقي الدين فى دعاء القنوت بين فعله وتركه . وأنه إن صلى بهم قيام رمضان ، فإن قنت جميع الشهر ، أو نصفه الأخير ، أو لم يقنت بحال فقد أحسن .

قوله ﴿بَعْدَ الرُّكُوعِ﴾

يعنى على سبيل الاستحباب . فلو كبر ورفع يديه ثم قنت قبل الركوع جاز . ولم يسن على الصحيح من المذهب . وعليه الأصحاب . وقطع به كثير منهم . وعنه يسن ذلك . وقيل : لا يجوز ذلك . قدمه فى الرايتين .

تنبيه : قولى « فلو كبر ورفع يديه ثم قنت قبل الركوع جاز . ولم يسن ، على الصحيح من المذهب . وعليه أكثر الأصحاب . وقطع به كثير منهم . وعنه يسن ذلك » هكذا قاله المجد فى شرحه ، وصاحب الفروع ، وابن تيميم . وقال : نص عليه . وقال كثير من الأصحاب : وإن قنت قبل الركوع جاز .

قوله ﴿فَيَقُولُ : اللَّهُمَّ إِنَّا نَسْتَغِينُكَ - إِلَى قَوْلِهِ - أَنْتَ كَمَا أَثْنَيْتَ عَلَى نَفْسِكَ﴾ .

اعلم أن الصحيح من المذهب : أنه يدعو فى القنوت بذلك كله . قال الإمام أحمد : يدعو بدعاء عمر « اللهم إنا نستعينك - الخ » و بدعاء الحسن « اللهم اهدنا فيمن هديت - الخ » وقال فى التلخيص : ويقول بعد قوله « إن عذابك الجد بالكفار ملحق » - « ونخلع ونترك من يفجرك » وقال فى النصيحة « ويدعو معه بما فى القرآن . ونقل أبو الحارث : بما شاء . اختاره بعض الأصحاب . قال أبو بكر فى التنبيه : ليس فى الدعاء شىء مؤقت ، ومهما دعا به جاز .

واقصر بعض الأصحاب على دعاء « اللهم اهدنا فيمن هديت » قال فى الفروع : ولعل المراد يستحب هذا وإن لم يتعين . وقال فى الفصول : اختاره أحمد . ونقل المروذى : يستحب بالسورتين .

فوائد

الأولى : يصلى على النبى صلى الله عليه وسلم بعد الدعاء . نص عليه . وهو المذهب . وقال فى التبصرة : يصلى على النبى صلى الله عليه وسلم وعلى آله « وزاد

(١٧ : ١١١) وقل الحمد لله الذي لم يتخذ ولداً ولم يكن له شريك في الملك - الآية)
قال في الفروع : فيتوجه عليه قولها قبيل الأذان . وفي نهاية أبي المعالي : يكره .
قال في القصول : لا يوصل الأذان بذكر قبله ، خلاف ما عليه أكثر العوام اليوم .
وليس موطن قرآن . ولم يحفظ عن السلف . فهو محدث . انتهى .
وقال ابن تيمم : محل الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم : أول الدعاء ،
ووسطه وآخره .

الثانية : يفرد المنفرد الضمير . على الصحيح من المذهب . وعند الشيخ تقي الدين
لا يفرده « بل يجمعه ، لأنه يدعو لنفسه والمسلمين .

الثالثة : يؤمن المأموم ولا يقنت . على الصحيح من المذهب . نص عليه .
وعنه يقنت . قدمه في المستوعب . وعنه يقنت في الثناء . جزم به في الخلاصة .
وعنه يخير بين القنوت وعدمه . وعنه إن لم يسمع الإمام دعا . وجزم به في
الكافي ، وابن تيمم ، والشرح ، والرايتين « والحاوي الكبير .
وحيث قلنا يقنت : فإنه لا يجهر ، على الصحيح من المذهب . وقيل : يجهر بها
الإمام . قال في النكت : ثم الخلاف في أصل المسألة . قيل : في الأفضلية . وقيل
بل في الكراهة .

الرابعة : يجهر المنفرد بالقنوت كالإمام . على الصحيح من المذهب . وظاهر
كلام جماعة من الأصحاب : لا يجهر إلا الإمام فقط . وقال القاضي في الخلاف «
قال في الفروع : وهو أظهر .

الخامسة : يرفع يديه في القنوت إلى صدره ويبسطهما ، وتكون بطونهما نحو
السماء نص عليه .

قوله ﴿ وَهَلْ يَمَسُّهُ مِنْ يَدَيْهِ ؟ ﴾ على روايتين .

وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك المذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ،
والهادي « والتلخيص ، وابن تيمم ، والنظم ، والمذهب الأحمد .

إسماهما : يمسح . وهو المذهب . فعله الإمام أحمد . قال المجد في شرحه ،
وصاحب مجمع البحرين : هذا أقوى الروایتين . قال في الكافي : هذا أولى .
وجزم به في الوجيز ، والإفادات ، والمنور . والمنتخب . وصححه المصنف ، والشارح .
وصاحب التصحيح ، وغيرهم . واختاره ابن عبدوس في تذكرته . وقدمه في
الفروع ، والكافي ، والمحزر ، والرايعتين ، والحاويين ، والفائق ، وإدراك
الغاية وغيرهم .

والرواية الثانية : لا يمسح . قال القاضي : نقلها الجماعة . واختارها الآجری .
فعلیها روى عنه : لا بأس . وعنه يكره المسح صححها في الوسيلة ، وأطلقها في
الفروع . وقال الشيخ عبد القادر في الغنية : يمسح بهما وجهه في إحدى الروایتين .
والأخرى يضعهما على صدره . قال في الفروع : كذا قال .

فوائد

الأولى : يمسح وجهه بيديه خارج الصلاة إذا دعا ، عند الإمام أحمد . ذكره
الآجری وغيره . ونقل ابن هانئ عن أحمد رفع يديه ، ولم يمسح . وذكر أبو حفص
أنه رخص فيه .

الثانية : إذا أراد أن يسجد - بعد فراغه من القنوت - رفع يديه ، على الصحيح
من المذهب . ونص عليه . لأنه مقصود في القيام . فهو كالقراءة . ذكره القاضي
وغيره . قال في النكت : قطع به القاضي وغيره . وكان الإمام أحمد رحمه الله
يفعله . وقطع به في التلخيص . وقدمه في الفروع ، والراية ، وابن تيميم ، والفائق
وغيرهم .

قلت : فيعابى بها .

وقيل : لا يرفع يديه . قال في الفروع : وهو أظهر . وقال في التلخيص - في
صفة الصلاة في الركن السابع - وهل يرفعهما لرفع الركوع ، أو يمسح بهما وجهه ؟

على روايتين . وكذا الحكم إذا سجد للتلاوة وهو في الصلاة « على ما يأتي قريباً في كلام المصنف .

الثالثة : يستحب أن يقول إذا سلم « سبحان الملك القدوس - ثلاثاً » ويرفع صوته في الثالثة . زاد ابن تيمم وغيره « رب الملائكة والروح » .

قوله ﴿ وَلَا يَقْنُتُ فِي غَيْرِ الْوَتْرِ ﴾ .

الصحيح من المذهب : أنه يكره القنوت في الفجر كغيرها . وعليه الجمهور . وقال في الوجيز : لا يجوز القنوت في الفجر .

قلت : النص الوارد عن الإمام أحمد « لا يقنت في الفجر » محتمل الكراهة والتحريم . وقال الإمام أحمد أيضاً « لا يعجبني » وفي هذا اللفظ للأصحاب وجهان ، على ما يأتي محرراً آخر الكتاب في القاعدة .

وقال أيضاً « لا أعنف من يقنت » وعنه الرخصة في الفجر ، ولم يذهب إليه . قاله في الرعاية الكبرى ، والحاوي ، وابن تيمم . وقيل : هو بدعة . قال ابن تيمم : القنوت في غير الوتر من غير حاجة بدعة .

فائدة : لو اتهم بمن يقنت في الفجر تابعه ، فأمن أو دعا . جزم به في المحرر . والرعاية الصغرى ، والحاويين . وجزم في الفصول بالمتابعة . وقال الشريف أبو جعفر « في رموس المسائل : تابعه في الدعاء . قال ابن تيمم : أمن على دعائه . وقال في الرعاية الكبرى : تبعه فأمن ودعا . وقيل : أوقنت . وقال في الفروع : ففي سكوت مؤتم ومتابعته كالوتر روايتان . وفي فتاوى ابن الزاغوني : يستحب عند أحمد متابعتة في الدعاء الذي رواه الحسن بن علي . فإن زاد كره متابعتة . وإن فارقه إلى تمام الصلاة كان أولى . وإن صبر وتابعه جاز . وعنه لا يتابعه . قال القاضي أبو الحسين : وهي الصحيحة عندي .

قوله ﴿ إِلَّا أَنْ يَنْزَلَ بِالمُسْمِلِينَ نَازِلَةً ﴾ ، فَلِلْإِمَامِ خَاصَّةُ الْقُنُوتِ

هذا المذهب . قدمه في الفروع ، والرعايتين ، والحاوي الصغير ، والفاثق .

واختاره ابن عبدوس في تذكرته . وعنه ويقنت نائبه أيضاً . جزم به في المذهب والحرر ، والمنور . وقدمه في الحاوى الكبير . واختاره في مجمع البحرين . وقال الزركشى : يختص القنوت بالإمام الأعظم وبأمير الجيش لا بكل إمام . على المشهور . وعنه يقنت نائبه بإذنه . اختاره القاضي ، وأبو الحسين . وعنه يقنت إمام جماعة . وعنه وكل مصل . اختاره الشيخ تقي الدين . قال في الحرر : وهل يشرع لسائر الناس ؟ على روايتين .

قوله ﴿ في صلاة الفجر ﴾ .

هذا إحدى الروايات . اختارها المصنف ، والشارح ، وابن منجا في شرحه . وجزم به في التسهيل . وقدمه في الحاوى الكبير . ومال إليه في مجمع البحرين . وعنه يقنت في الفجر ، والمغرب والعشاء ، في صلاة الظهر . وفي بعض نسخ المقنع : وللإمام خاصة القنوت في صلاة الظهر . قال في الحاوى الكبير ، وابن تيم ، وقال صاحب المغنى : يقنت في الجهريات فقط . ولهله أخذه من المقنع . وجزم به في المنتخب ، والمنور . وعنه يقنت في الفجر والمغرب فقط . اختاره أبو الخطاب . قال في المغنى : ولا يصح هذا ولا الذى قبله .

وقال في المذهب : يقنت في صلاة الصبح في النوازل ، رواية واحدة . وهل يقنت مع الصبح في المغرب ؟ على روايتين . انتهى .

وعنه يقنت في جميع الصلوات المكتوبات خلا الجمعة . وهو الصحيح من المذهب . نص عليه . اختاره المجد في شرحه ، وابن عبدوس في تذكرته ، والشيخ تقي الدين . وجزم به في الوجيز . وقدمه في الفروع ، والحرر ، والرايعتين ، والحاوى الصغير ، والفائق . وقيل : يقنت في الجمعة أيضاً . اختاره القاضي ، لكن المنصوص خلافه .

تنبيه : قد يقال : ظاهر كلام المصنف وغيره : أنه يقنت لرفع الوباء . لأنه شبيه بالنازلة . وهو ظاهر مقدمه في الفروع . وقال : ويتوجه أنه لا يقنت لرفعه في الأظهر

لأنه لم يثبت القنوت في طاعون عُمَاس ولا في غيره ، ولأنه شهادة للأخير ، فلا يسأل رفعه . انتهى .

فائدة : قال الإمام أحمد : يرفع صوته بالقنوت . قال في الفروع : ومراده - والله أعلم - في صلاة جهرية . وظاهره وظاهر كلامهم : مطلقاً .

قوله ﴿ ثُمَّ السُّنُّ الرَّاتِبَةُ . وَهِيَ عَشْرُ رَكَعَاتٍ ﴾

هذا المذهب ، وعليه جماهير الأصحاب . وذكر القاضي في موضع : أن السنن الراتبة ثمان . قال في المستوعب : فلم يذكر . قبل الظهر شيئاً . وقال في التلخيص : الرواتب إحدى عشرة ركعة . فعد ركعة الوتر . وذكره كثير من الأصحاب . قلت : وهو مراد من لم يذكره ، لكن له أحكام كثيرة فأفرد .

قوله ﴿ رَكَعَتَانِ قَبْلَ الظُّهْرِ ﴾

هذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . وعند الشيخ تقي الدين أربع قبلها ، وهو قول في الرعاية . وقيل : بسلام أو سلامين . وحكى : لاسنة قبلها . وحكى ست قبلها . قال ابن تيم : وجعل القاضي قبل الظهر ستا . وتقدم كلامه في المستوعب . ويأتي في باب الجمعة سنة الجمعة قبلها وبعدها .

قوله ﴿ وَرَكَعَتَانِ قَبْلَ الْفَجْرِ . وَهُمَا آكِدُهُمَا ﴾

هذا المذهب . وعليه الأصحاب . قال ابن عقيل : وجهاً واحداً . وحكى أن سنة المغرب آكد . وحكاها في الرعاية وغيرها قولاً .

فوائد

يستحب تخفيف سنة الفجر ، وقرآته بعد الفاتحة في الأولى « قل يا أيها الكافرون » وفي الثانية بعدها « قل هو الله أحد » وفي الأولى بعدها « ٢ : ١٢٦ » قولوا آمنا بالله - الآية » وفي الثانية « ٣ : ٦٤ » قل يا أهل الكتاب تعالوا - الآية » ويجوز فعلها راكباً ، على الصحيح من المذهب ، وعليه الأصحاب .

وقال القاضي في الجامع الكبير : توقف أحمد في موضع في سنة الفجر راكباً .
فنقل أبو الحارث : ماسمت فيه شيئاً . ما أجترى عليه . وسأله صالح عن ذلك .
فقال : قد أوتر النبي صلى الله عليه وسلم على بعيره . وركعتا الفجر ماسمت فيهما
بشيء . ولا أجترى عليه . وعلة القاضي بأن القياس منع فعل السنن راكباً ، تبعاً
للفرائض . خولف في الوتر للخبر . فبقى غيره على الأصل . قال في الفروع
كذا قال .

فقد منع — يعني القاضي — غير الوتر من السنن . وقد ورد في مسلم « غير أنه
لا يصلى عليها المكتوبة » وللبخاري « إلا الفرائض » انتهى .

ويستحب الاضطجاع بعدها ، على الصحيح من المذهب . نص عليه .
ويكون على الجانب الأيمن . وعنه لا يستحب . وأطلقهما في الفائق . ونقل
صالح ، وابن منصور ، وأبو طالب ومهما : كراهة الكلام بعدها . وقال الميموني :
كننا ننظر في المسائل ، أنا وأبو عبد الله ، قبل صلاة الفجر . ونقل صالح : أنه
أجاز في قضاء الحاجة ، لا الكلام الكثير .

وقال في الفروع : ويتوجه احتمال بعدم الكراهة .

قوله ﴿ وقال أبو الخطاب : وأربع قبل العصر ﴾

واختاره الآجري . وقال : اختاره أحمد . قال في الفائق وغيره : بسلام
أو سلامين . وقال في المذهب ، والخلاصة ، والمستوعب : بسلامين .

وذكر ابن رجب في الطبقات : أن أبا الخطاب انفرد بهذا القول . وأطلق
في المحرر فيها وجهين .

فائدة : فعل الرواتب في البيت أفضل ، على الصحيح من المذهب . وعنه
الفجر والمغرب فقط . جزم به في العمدة . وقدمه في الفائق . وقال في المغني : الفجر
والمغرب والعشاء . وعنه التسوية . وعنه لا تسقط سنة المغرب بصلاتها في المسجد .

ذكره البرمكي . نقله عنه في الفائق . وفي آداب عيون المسائل : صلاة النوافل في البيوت أفضل منها في المساجد إلا الرواتب .

قال عبد الله لأبيه : إن محمد بن عبد الرحمن قال في سنة المغرب : لا تجزيه إلا في بيته ، لأنه عليه أفضل الصلاة والسلام قال « هي من صلاة البيوت » قال : ما أحسن ما قال

قوله ﴿ وَمَنْ فَاتَهُ شَيْءٌ مِنْ هَذِهِ السُّنَنِ سُنَّ لَهُ قَضَاؤُهَا ﴾ .

هذا المذهب والمشهور عند الأصحاب . قال في الفروع ، والرعاية ، وابن تيميم ، والفائق ، ومجمع البحرين : سن على الأصح . ونصره المجد في شرحه . واختاره الشيخ تقي الدين . وجزم به في الوجيز ، والهداية ، والخلاصة ، وغيرهم . وقدمه في المستوعب وغيره . وعنه لا يستحب قضاؤها . وعنه يقضى سنة الفجر إلى الضحى وقيل : لا يقضى إلا سنة الفجر إلى وقت الضحى وركعتي الظهر . وقال في الرعاية . وقيل : يأنم تاركهن مراراً ويرد قوله . قال أحمد : من ترك الوتر فهو رجل سوء . وأما قضاء الوتر : فالصحيح من المذهب : أنه يقضى . وعليه جماهير الأصحاب منهم : المجد في شرحه ، وصاحب مجمع البحرين ، والفروع ، وغيرهم . وهو داخل في كلام المصنف . لأنه من السنن .

فعلى هذا : يقضى مع شفعه على الصحيح . صححه المجد في شرحه . وهو ظاهر كلام من يقول : إن الوتر المجموع . وعنه يقضيه منفرداً وحده . قدمه ابن تيميم . وأطلقهما في الفروع [ومجمع البحرين] وعنه لا يقضى . اختاره الشيخ تقي الدين وعنه لا يقضى بعد صلاة الفجر . وقال أبو بكر : يقضى ما لم تطلع الشمس . وتقدم حكم قضاء رواتب القرائن الفائتة في آخر شروط الصلاة ، عند قوله « ومن فاتته صلوات لزمه قضاؤها » مع أنها داخلة في كلام المصنف هنا .

فوائد

إمداها : يكره ترك السنن الرواتب . ومتى داوم على تركها سقطت عدالته .
قاله ابن تميم . قال القاضي : ويأثم . وذكر ابن عقيل في الفصول : أن الإدمان على ترك السنن الرواتب غير جائز . وقال في الفروع : ولا إثم بترك سنة ، على ما يأتي في العدالة . وقال عن كلام القاضي : مراده إذا كان سبباً لترك فرض .
ويأتي مزيد بيان على ذلك في باب شروط من تقبل شهادته .

الثانية : تجزئ السنة عن تحية المسجد ولا عكس .

الثالثة : يستحب الفصل بين الفرض وسنته بقيام أو كلام ،

الرابعة : للزوجة والأجير والولد والعبد فعل السنن الرواتب مع الفرض ، ولا يجوز منعهم .

الخامسة : لو صلى سنة الفجر بعد الفرض ، وقبل خروج وقتها ، أو سنة الظهر التي قبلها بعدها ، وقبل خروج وقتها : كانت قضاء ، على الصحيح من المذهب وعليه الجمهور . وقيل : أداء [أو صلى] بعد خروج الوقت قضاء بلا نزاع . فعلى كلا الوجهين قال ابن تميم : قضى بعدها وبدأ بها .

قال شيخنا الشيخ تقي الدين بن قندس البعلی : ولم أجد من صرح بهذا غيره .
وقد قال في المنتقى : باب ما جاء في قضاء سنتي الظهر « عن عائشة رضي الله عنها قالت « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قاتته الأربع قبل الظهر صلاهن بعد الركعتين بعد الظهر » رواه ابن ماجه . فهذا مخالف لما قاله ابن تميم .

قلت : الحكم كما قاله ابن تميم . وقد صرح به المجد في شرحه « ومجمع البحرين . وقالوا : بدأ بها عندنا ، ونصره على دليل المخالف . وقاساه على المكتوبة . والظاهر : أنه قول جميع الأصحاب لقولها « عندنا » .

السادسة : يستحب أن يصلى غير الرواتب : أربعاً قبل الظهر ، وأربعاً بعدها ، وأربعاً قبل العصر ، وأربعاً بعد المغرب . وقال المصنف : ستاً . وقيل : أو أكثر ، وأربعاً بعد العشاء . وأما الركعتان بعد الوتر جالساً ، فقليل : هما سنة . قدمه ابن تيميم ، وصاحب الفائق . وهو من المفردات . وعددها الآمدى من السنن الرواتب . قال فى الرعاية : وهو غريب . قال المجد فى شرحه : عددها بعض الأصحاب من السنن الرواتب . والصحيح من المذهب : أنهما ليستا بسنة . ولا يكره فعلهما . نص عليه . اختاره المصنف . وقدمه فى الفروع ، والرعاية ، وحواشى ابن مفلح . وقال : قدمه غير واحد . وهو ظاهر كلامه . وإليه ميل المجد فى شرحه وقال فى الهدى : هما سنة الوتر .

وتقدم الكلام على الركعتين بعد أذان المغرب فى باب الأذان .

قوله ﴿ ثُمَّ التَّرَاوِيحُ ﴾ .

يعنى أنها سنة . وهذا المذهب . وعليه الأصحاب . وقطع به أكثرهم . وقيل : بوجوبها . حكاه ابن عقيل عن أبى بكر .

تفصيل : ظاهر قوله « ثُمَّ التَّرَاوِيحُ » أن الوتر والسنن الرواتب أفضل منها . وهو وجه . اختاره المصنف وجماعة . وقدمه ابن رزين فى شرحه . والصحيح من المذهب : أن التراويح أفضل منها . وعليه الجمهور . وتقدم ذلك أول الباب أيضاً .

قوله ﴿ وَهِيَ عِشْرُونَ رَكْعَةً ﴾

هكذا قال أكثر الأصحاب . وقال فى الرعاية : عشرون « وقيل : أو أزيد . قال فى الفروع ، والفائق : ولا بأس بالزيادة . نص عليه . وقال : روى فى هذا ألوان . ولم يقض فيها بشئ . »

وقال الشيخ تقي الدين : كل ذلك - أو إحدى عشرة ، أو ثلاث عشرة - حسن ، كما نص عليه أحمد ، لعدم التوقيت . فيكون تكثير الركعات وتقليلها بحسب طول القيام وقصره .

فوائد

منها : لا بد من النية في أول كل تسليم ، على الصحيح من المذهب . وقيل :
يكفيها نية واحدة . وهو احتمال في الرعاية .

ومنها : أول وقتها بعد صلاة العشاء وسنتها ، على الصحيح من المذهب .
وعليه الجمهور . وعليه العمل . وعنه بل قبل السنة وبعد الفرض . نقلها حرب
وجزم به في العمدة . ويحتمله كلامه في الوجيز : فإنه قال : وتسبب التراخي
في جماعة بعد العشاء . انتهى .

وأفتى بعض المتأخرين من الأصحاب بجوازها قبل العشاء . وقال الشيخ
تقي الدين : من صلاها قبل العشاء فقد سلك سبيل المبتدعة المخالفين للسنة .

ومنها : فعلها أول الليل أفضل : أطلقه في الفروع . فقال فعلها أول الليل
أحب إلى أحمد . وقال ابن تيميم : إلا بمكة . فلا بأس بتأخيرها . وقال في الرعاية :
ولا يكره تأخيرها بمكة . وليس ذلك منافياً لما في الفروع .

ومنها : فعلها في المسجد أفضل . جزم به في المستوعب وغيره .

قلت : وعليه العمل في كل عصر ومصر .

وعنه في البيت أفضل . ذكره هاتين الروايتين الشيخ تقي الدين ، وأطلقهما
في الفروع .

قلت : وصرح الأصحاب أن صلاتها جماعة أفضل . ونص عليه في رواية
يوسف بن موسى .

ومنها : يستريح بعد كل أربع ركعات بمجلسة يسيرة . فعله السلف . ولا بأس
بتركه . ولا يدعو إذا استراح . على الصحيح من المذهب . وقيل : ينحرف إلى
المصلين ويدعو . وكره ابن عقيل الدعاء .

قوله ﴿ فَإِنْ كَانَ لَهُ تَهَجُّدٌ جَعَلَ الْوُتْرَ بَعْدَهُ . فَإِنْ أَحَبَّ مُتَابَعَةَ
الإِمَامِ فَأَوْتَرَ مَعَهُ قَامَ إِذَا سَلَّمَ الإِمَامُ فَشَفَّعَهَا بِأُخْرَى ﴾ .
هذا المذهب المشهور في ذلك كله . وعليه جمهور الأصحاب .
وعنه يعجبني أن يوتر معه . اختاره الآجری .

[و ذكر أبو جعفر العسکری فی شرح المبسوط : أن الوتر مع الإمام في قيام
رمضان أفضل ، لقوله عليه أفضل الصلاة والسلام « من قام مع الإمام حتى
ينصرف » ذكره عنه ابن رجب] .

وقال القاضي : إن لم يوتر معه لم يدخل في وتره ، ثلثا يزيد على ما اقتضته
تحرمة الإمام . وحمل نص أحمد على رواية إعادة المغرب وشفعها .
وقال في الرعاية : وإن سلم معه جاز ، بل هو أفضل .

فوائد

إمداها : لا يكره الدعاء بعد التراويح « على الصحيح من المذهب . وقيل :
يكره . اختاره ابن عقيل .

الثانية : إذا أوتر ثم أراد الصلاة بعده ، فالصحيح من المذهب : أنه لا ينقض
وتره ويصلى . وعليه جمهور الأصحاب . منهم المصنف ، والمجد ، وصاحب
مجمع البحرين . قال في المذهب : فإن كان قد أوتر قبل التهجيد لم ينقضه في أصح
الوجهين . وقدمه في الفروع . ومختصر ابن تيم .

فعلى هذا : لا يوتر إذا فرغ . وقال في الفروع : ويتوجه احتمال يوتر .
وعنه ينقضه استحباباً بركعة يصلحها فتصير شفعاً ، ثم يصلى مثنى مثنى . ثم يوتر
قدمه في الحاوى الكبير .

وعنه ينقضه وجوباً على الصفة المتقدمة . وعنه يخير بين نقضه وتركه . وأطلقهن
في الفائق . وقال في الرعايتين ، والحاول الصغير : وله أن يصلى بعد الوتر مثنى

مثنى . زاد في الكبرى ، وقيل : يكره . قالوا : وإن نقضه بركعة صلى ماشاء وأوتر . وعنه يكره نقضه . وعنه يجب . انتهى . وقال في الكبير : إن قرب زمنه شفعه بأخرى ، وإن بعد فلا . بل يصلى مثنى « ولا يوتر بعده .

الثالثة : قوله « وَيُكْرَهُ التَّطَوُّعُ بَيْنَ التَّرَاوِيحِ » .

بلا نزاع أعلمه ، ونص عليه . والصحيح من المذهب : أنه لا يكره الطواف بين التراويح مطلقاً . نص عليه . وقيل : لا يكره إذا طاف مع إمامه وإلا كره . جزم به ابن تميم .

قوله « وَفِي التَّقْيِيبِ رَوَايَتَانِ » .

وأطلقهما في الفروع ، والشرح ، وابن تميم « والفاثق .

إمدهما : لا يكره . وهو المذهب . نقله الجماعة عن أحمد . وصحهما في المغنى ، والشرح « وابن منبج في شرحه ، وصاحب التصحيح في كتابيه . وقدمه في الكافي ، وشرح ابن رزين . وجزم به في الوجيز ، والمنتخب . قال المصنف وغيره : الكراهة قول قديم . نقله محمد بن الحكم .

قلت : ليس هذا بقادح .

والرواية الثانية : يكره . نقلها محمد بن الحكم . قال الناظم : يكره في الأظهر قال في مجمع البحرين : يكره التعقيب ، في أصح الروايتين . وجزم به في الهداية ، والمذهب « ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والتلخيص ، والبلغة ، والمحرم ، وشرح الهداية للمجد ، والمنور ، والإفادات ، وإدراك الغاية ، والحاوي الكبير . وقدمه في الرعايتين ، والحاوي الصغير .

قوله « وَهُوَ أَنْ يَتَطَوَّعَ بَعْدَ التَّرَاوِيحِ وَالْوُتْرِ فِي جَمَاعَةٍ » .

هذا المذهب . نص عليه ، سواء طال ما بينهما أو قصر . قدمه في الفروع ، وهو ظاهر ما جزم به في الهداية ، والمذهب « والمستوعب « والخلاصة ، وغيرهم .

وقال أبو بكر ، والمجد في محرره : إذا أخر الصلاة إلى نصف الليل لم يكره ، رواية واحدة . وإنما الخلاف إذا رجعوا قبل الإمام .

قال المجد في شرحه : لو تنقلوا جماعة بعد رقدة ، أو من آخر الليل ، لم يكره . نص عليه . واختاره القاضي . وجزم به ابن تيمم ، والرعاية الصغرى ، والحاويين ، والفائق ، وابن منجا في شرحه . وقدمه في الرعاية الكبرى .

وقيل : إذا أخره بعد أكل ونحوه لم يكره . وجزم به ابن تيمم أيضاً . واستحسنه ابن أبي موسى لمن نقض وتره .

وقال ابن تيمم : فإن خرج ثم عاد فوجهان .

قوله ﴿ في جماعة ﴾ .

هذا الصحيح . وقطع به الأكثر . ولم يقل في الترغيب وغيره « في جماعة » بل أطلقوا . واختاره في النهاية .

فوائد

إبراهيم : يستحب أن يسلم من كل ركعتين . فإن زاد ، فقال في الفروع : وظاهر كلامهم : أنها كغيرها . وقد قال الإمام أحمد - فيمن قام من التروايح إلى ثالثة - : يرجع وإن قرأ ، لأن عليه تسليمة ولا بد ، ويأتى ذلك أيضاً قريباً .

الثانية : يستحب أن يبتدئها بسورة القلم ^(١) بعد الفاتحة . لأنها أول ما نزل .

نص عليه . فإذا سجد قرأ من البقرة . هذا المذهب . ونقل إبراهيم بن محمد بن الحارث : أنه يقرأ بها في عشاء الآخرة . قال الشيخ تقي الدين : وهو أحسن .

الثالثة : يستحب أن لا يزيد الإمام على ختمة ، إلا أن يؤثر المأمون ، ولا ينقص

عنها . نص عليه . وهذا الصحيح من المذهب . وقدمه في الفروع وغيره . وجزم به المجد ، وابن تيمم وغيرهما .

(١) هي سورة اقرأ باسم ربك .

قال في الرعاية : يكره النقص عن ختمة . نص عليه . وقيل : يعتبر حال المأمومين . قدمه في الشرح ، وشرح ابن رزين . واختاره المصنف . وقال : التقدير بحال المأمومين أولى .

وقال الشيخ عبد القادر في الغنية : لا يزيد على ختمة ، لئلا يشق فيساموا ، فيتركوا بسببه فيعظم إثمه .

ويدعو لختمة قبل الركوع آخر ركعة من التراويح ، ويرفع يديه ويطيل . نص عليه في رواية الفضل بن زياد . قال في الفائق : ويسن ختمة آخر ركعة من التراويح قبل الركوع ، وموعظته بعد الختم ، وقراءة دعاء القرآن مع رفع الأيدي . نص عليه . انتهى . وقيل للإمام أحمد : يحتم في الوتر ويدعو ؟ فسهل فيه .

قوله ﴿ وَصَلَاةُ اللَّيْلِ أَفْضَلُ مِنْ صَلَاةِ النَّهَارِ ﴾ بلا نزاع أعلمه .

﴿ وَأَفْضَلُهَا : وَسَطُ اللَّيْلِ ﴾ والنصف الأخير أفضل من الأول ﴿

هكذا قال كثير من الأصحاب . وقطعوا به . يعني أن أفضل الأثلاث : الثلث الوسط ، وأفضل النصفين : النصف الأخير . جزم به في الهداية ، وشرحها للمجد ، والتلخيص ، والبلغة ، ومجمع البحرين ، وشرح ابن منبج ، والخلاصة ، والحاوي الكبير ، وابن تيميم ، والفائق ، وتجريد العناية ، وتذكرة ابن عبدوس ، وغيرهم . وقال في الكافي : والنصف الأخير أفضل ، واقتصر عليه . وجزم به في المذهب ، ومسبوك الذهب ، والشرح .

وجزم في النظم ، وإدراك الغاية : أن أفضله الثلث بعد النصف ، كصلاة داود عليه الصلاة والسلام . نص عليه في رواية أحمد بن الحسن . نقله القاضي أبو الحسين .

وقال في الإفادات : وسطه أفضل ، ثم آخره .

وقال في الحاوي الصغير : والأفضل عندي : أن ينام نصفه الأول ، أو ثلثه

الأول ، أو سدسه الأخير ، ويقوم بينهما . وقال في الرعايتين : آخره خير من أوله . ثم وسطه .

وقيل : خيره : أن ينام نصفه الأول . وقيل : بل ثلثه الأول ، ثم سدسه الأخير ، ويقوم ما بينهما . انتهى .

وقال في الفروع : أفضله نصفه الأخير ، وأفضله ثلثه الأول . نص عليه . وقيل : آخره . وقيل : ثلث الليل الوسط . انتهى .

فإن أراد بقوله « ثلثه الأول » الثلث الأول من الليل ، فلا أعلم به قائلًا . وإن أراد الثلث الأول من النصف الأخير - وهو ظاهر كلامه - فلا أعلم به قائلًا . فلهذا أراد ثلث الليل من أول النصف الثاني . وفيه بعد . ثم بعد ذلك رأيت القاضي أبا الحسين ذكر في فروعه : أن المروذي نقل عن الإمام أحمد : أفضل القيام قيام داود . وكان ينام نصف الليل ، ثم يقوم سدسه « أو ربه . فقوله « ثم يقوم سدسه » موافق لظاهر ما في الفروع .

فائرة : الصحيح من المذهب : أن النصف الأخير أفضل من الثلث الوسط ومن غيره . قدمه في الفروع ، والرعايتين . وقيل : ثلثه الأوسط أفضل . وقيل : الأفضل الثلث بعد النصف . جزم به في النظم ، وإدراك الغاية . وقدمه القاضي أبو الحسين في فروعه . وقيل : أفضله النصف بعد الثلث الأول . حكاه في الرعايتين كما تقدم .

قوله « وَإِنْ تَطَوَّعَ فِي النَّهَارِ بِأَرْبَعِ فَلَا بَأْسَ » .

اعلم أن الأفضل في صلاة التطوع في الليل والنهار : أن يكون مثنى . كما قال المصنف هنا . وإن زاد على ذلك صح « ولو جاوز ثمانيا ليلا ، أو أربعين نهاراً . وهذا المذهب . قال المجد في شرحه ، وصاحب مجمع البحرين « وغيرهما : هذا ظاهر المذهب . وهو أصح . وقدمه في الفروع . وقال : وظاهره عِلْمُ العدد أو نسيه . واختاره القاضي ، وأبو الخطاب ، والمجد وغيرهم . قال الزركشي : وهو المشهور .

وقيل : لا يصح إلا مثنى فيهما . ذكره في المنتخب .

وقيل : لا يصح إلا مثنى في الليل فقط . وهو ظاهر كلام المصنف هنا . واختاره هو وابن شهاب ، والشارح . وقدمه في الرعاية الكبرى . قال الإمام أحمد - فيمن قام في التراويح إلى ثلاثة - يرجع ، وإن قرأ . لأن عليه تسليم ولا بد . فعلى القول بصحة التطوع بزيادة على مثنى ليلاً : لو فعله كره ، على الصحيح من المذهب . جزم به في الحرر ، والفائق ، والزرکشی . وقدمه في الفروع . وعنه لا يكره . جزم به في التبصرة .

وعلى القول بصحة التطوع في النهار بأربع : لو فعل لم يكره ، كما هو ظاهر كلام المصنف هنا . وهو الصحيح من المذهب ، وعنه يكره . وأطلقهما في المذهب . ولو زاد عليها كره . جزم به ابن تيميم . وقال في المذهب : فإن زاد على أربع نهراً بتسليمة واحدة كره ، رواية واحدة . وفي الصحة روايتان .

فائدتاه

إحدهما : لو زاد على ركعتين - وقلنا : يصح ، ولم يجلس إلا في آخرهن - فقد ترك الأولى ويجوز ، بدليل الوتر ، وكالمسكوبة على رواية . قال في الفروع : وظاهر كلام جماعة : لا يجوز . وقال في الفصول : إن تطوع بست ركعات بسلام واحد ففي بطلانه وجهان . أحدهما : يبطل . لأنه لا نظير له في الفرض .

الثانية : لو أحرم بعدد . فهل يجوز الزيادة عليه ؟ قال في الفروع : ظاهر كلامه - فيمن قام إلى ثلاثة في التراويح - : لا يجوز . وفيه في الانتصار خلاف . ذكره في حقوق زيادة بالعقد . وتقدم في أول سجود السهو « لو نوى ركعتين نفلاً وقام إلى ثلاثة ليلاً أو نهراً » .

قوله ﴿ وَصَلَاةُ الْقَاعِدِ عَلَى النِّصْفِ مِنْ صَلَاةِ الْقَائِمِ ﴾

هذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . وقطعوا به . وقال صاحب الإرشاد

في آخر باب جامع الصلاة والسهو ، وصاحب المستوعب : هي على النصف من صلاة القائم إلا المتربع ^(١) . انتهى .

قلت : قد روى الإمام أحمد في مسنده حديثاً بهذه الزيادة .

قوله ﴿وَيَكُونُ فِي حَالِ الْقِيَامِ مُتَرَبِّعًا﴾

يعنى يستحب ذلك . وهو المذهب ، وعليه الأصحاب . وعنه يفترش . وذكر في الوسيلة رواية : إن أكثر ركوعه وسجوده لم يتربع ، وإلا تربع .

فعلى المذهب : يثنى رجله في سجوده ، بلا نزاع . وكذا في ركوعه ، على الصحيح من المذهب . وعليه أكثر الأصحاب . قال الزركشي : اختاره الأكثرون وقطع به في الحرق ، والمستوعب ، والحرر ، والحاوي الصغير ، وغيرهم . وقدمه في الرعاية ، والزركشي ، والشرح . وعنه لا يثنيهما في ركوعه .

قال المصنف : هذا أقيس وأصح في النظر ، إلا أن أحمد ذهب إلى فعل أنس ، وأخذ به . قال في حواشي ابن مفلح : هذا أقيس . وقدمه في مجمع البحرين وأطلقهما في الفروع ، والفائق ، وابن تيم . وقال في الرعاية الصغرى : ومتربعاً أفضل . وقيل : حال قيامه . ويثنى رجله إن ركع أو سجد .

تنبيه : محل الخلاف في كون صلاة القاعد على النصف من صلاة القائم : إذا كان غير معذور . فأما إن كان معذوراً لمرض أو نحوه : فإنها كصلاة القائم في الأجر . قال في الفروع : ويتوجه فيه فرضاً ونفلاً .

فائدة : يجوز له القيام إذا ابتدأ الصلاة جالساً وعكسه .

تنبيه : ظاهر كلام المصنف : أن صلاة المضطجع لا تنصح . وهو الصحيح من

(١) روى البخاري وأصحاب السنن عن عمران بن حصين رضي الله عنه « أنه سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن صلاة الرجل قاعداً ؟ فقال : إن صلى قائماً فهو أفضل . ومن صلى قاعداً فله نصف أجر القائم . ومن صلى نائماً فله نصف أجر القائم » .

المذهب . قال الجحد في شرحه - وتبعه في مجمع البحرين « والزركشي - : ظاهر قول أصحابنا : المنع . وقدمه في الفروع ، والرعاية .

قال الشيخ تقي الدين : جوزه طائفة قليلة . ونقل ابن هاني : يصح . فيكون على النصف من صلاة القاعد . واختاره بعض الأصحاب .

قال الشيخ تقي الدين : وهو قول شاذ لا يعرف له أصل في السلف .

قال الجحد : وهو مذهب حسن . وجزم به في نظم نهاية ابن رزين . وأطلقهما ابن تميم والفائق .

وقال الشيخ تقي الدين : لا يجوز التطوع مضطجاً لغير عذر . وجزم به في الرعايتين والإفادات . وجعل محل الخلاف في الرعاية الكبرى في غير المعذور . وغالب من ذكر المسألة أطلق .

فعلى القول بالصحة : هل يومى ، أو يسجد ؟ على وجهين . وأطلقهما في الرعاية الكبرى ، والفائق ، والفروع ، وابن تميم ، والحواشى « والنكت .

فائده

إمدهما : التطوع سراً أفضل ، على الصحيح من المذهب . قال في الفروع :

ويسر بنيته . وعنه هو والمسجد سواء . انتهى .

ولا بأس بالجماعة فيه . قال في الفروع : ويجوز جماعة . أطلقه بعضهم .

قات : منهم الشيخ في المعنى ، والكافي ، والشارح ، وشرح ابن رزين ، والرعايتين « والحاوى الصغير .

وقيل : ما لم يتخذ عادة وسنة . قطع به الجحد في شرحه ، ومجمع البحرين .

وقيل : يستحب . اختاره الآمدى . وقيل : يكره . قال الإمام أحمد : ما سمعته .

وتقدم هل يكره الجهر نهاراً ، وهل يخبر ليلاً ؟ في صفة الصلاة ، عند قوله « ويحجر الإمام بالقراءة » .

الثانية : اعلم أن الصلاة قائماً أفضل منها قاعداً . والصحيح من المذهب : أن كثرة الركوع والسجود أفضل من طول القيام . قال في القاعدة السابعة عشرة : المشهور أن الكثرة أفضل . وقدمه في الهداية ، والمستوعب ، والخلاصة ، والتلخيص ، والحرر ، وابن تيميم ، والفروع ، ومجمع البحرين ، ونصره . وقال : هذا أقوى الروايتين . وجزم به في الفائق ، والإفادات . وقال الشيخ عبد القادر في الغنية ، وابن الجوزي في المذهب ، ومسبوك الذهب ، وصاحب الحاويين : كثرة الركوع والسجود أفضل من طول القيام في النهار . وطول القيام في الليل أفضل . قال في مجمع البحرين : اختاره جماعة من أصحابنا .

وعنه طول القيام أفضل مطلقاً . وقدمه في الرعايتين ، ونهاية ابن رزين ونظمها . وعنه التساوى . اختاره المجد ، والشيخ تقي الدين . وقال : التحقيق أن ذكر القيام - وهو القراءة - أفضل من ذكر الركوع والسجود ، وهو الذكر والدعاء . وأما نفس الركوع والسجود : فأفضل من نفس القيام ، فاعتدلاً . ولهذا كانت صلاته - عليه أفضل الصلاة والسلام - معتدلة . فكان إذا أطال القيام أطال الركوع والسجود بحسب ذلك حتى يتقارب .

قوله ﴿ وَأَذِّنْ صَلَاةَ الضُّحَى رَكْعَتَانِ . وَأَكْثَرُهَا ثَمَانٌ ﴾

وهذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . وعنه أكثرها اثنا عشر . وجزم به في الغنية ، ونظم نهاية ابن رزين .

قوله ﴿ وَوَقْتُهَا : إِذَا عَلَتِ الشَّمْسُ ﴾

يعنى إذا خرج وقت الكراهة . وهكذا قال أكثر الأصحاب . وهو المذهب وقال في الهداية ، والكافي ، والتلخيص : إذا علت الشمس واشتد حرها . ونص عليه الإمام أحمد . وقال في المستوعب ، والحاوي الكبير : حين تبيض الشمس .

وقال في الرعاية الكبرى : من علو الشمس . وقيل : وبياضها . وقيل : وشدة حرها . وقيل : بل زوال وقت النهى انتهى .

وقال المجدد عن كلامه في الهداية ، والنص : وهو محمول عندى على وقت

الفضيلة . قال في مجمع البحرين : وهو محمول عند الأصحاب على وقت الفضيلة

فأمره : آخر وقتها : إلى الزوال ، على الصحيح من المذهب . وعليه الأصحاب .

وقطع به أكثرهم . قال في الفروع : والمراد - والله أعلم - قبيل الزوال . انتهى .

قلت : هو كالصریح في كلامهم . فإن قولهم « إلى الزوال » لا يدخل الزوال

في ذلك ، لكن ينتهى إليه . وله نظائر . وقال الشيخ عبد القادر : له فعلها بعد

الزوال . وإن أخرها حتى صلى الظهر قضاها ندباً .

فأمرناه

إمراً : الصحيح من المذهب : أنه لا يستحب المداومة على فعلها ، بل

تفعل غيباً . نص عليه في رواية المروذى . وعليه جمهور الأصحاب .

قال في الهداية : لا يستحب المداومة عليها عند أصحابنا .

قال في مجمع البحرين : أكثر الأصحاب قالوا : لا تستحب المداومة عليها . ونص

عليه . وقدمه في الفروع وغيره . واختار الآجورى ، وابن عقيل استحباب المداومة

عليها . ونقله موسى بن هارون عن أحمد .

قال في الهداية : وعندى تستحب المداومة عليها . قال في المذهب ، ومسبوك

الذهب : ومجمع البحرين : ويستحب المداومة عليها في أصح الوجهين .

قال المجدد في شرحه ، وصاحب الحاوى الكبير : وهو الصحيح عندى .

قال ابن تيميم : واستحباب المداومة عليها أولى .

قال في الإقادات : ولا تسكره مداومتها .

فتلخص : أن الآجورى ، وابن عقيل ، وأبا الخطاب ، وابن الجوزى ، والمجدد ،

وابن حمدان « وابن تميم ، وصاحب مجمع البحرين ، والحاوي الكبير : اختاروا استحباب المداومة عليها . وأطلق الوجهين في التلخيص . واختار الشيخ تقي الدين المداومة عليها لمن لم يقيم من الليل ، وله قاعدة في ذلك . وهي : ما ليس براتب لا يداوم عليه كالراتب .

الثانية : أفضل وقتها : إذا اشتد الحر ، للحديث الصحيح الوارد في ذلك ^(١) .

قوله ﴿ وَهَلْ يَصِحُّ التَّطَوُّعُ بِرُكْعَةٍ ؟ عَلَى رَوَاتَيْنِ ﴾

وأطلقهما في المذهب ، والبلغة « وابن تميم ، والنظم ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والحاوي الصغير ، والزرکشی .

إمضاءهما : يصح . وهو المذهب . صححهما في التصحيح ، وابن منجا في شرحه . قال في الخلاصة : يصح أن يتطوع بركعة على الأصح . قال في التلخيص : ويصح التطوع بركعة في أصح الرواتين . ونصره في مجمع البحرين ، والمجد في شرحه . وقدمه في الفروع ، والمحرم ، والهداية ، والرعايتين « والحاوي الكبير ، والفاثق وغيرهم . وجزم به في الإفادات ، ونهاية ابن رزين ، ونظمها . وصححه أبو الخطاب في رموس المسائل .

الرواية الثانية لا يصح . جزم به في الوجيز . وهي ظاهر كلام الخرق . ونصرها

المصنف في المعنى والشرح . وقال فيه ابن تميم ، والشارح : أقل الصلاة ركعتان . على ظاهر المذهب .

فائدة : قال المجد في شرحه ، وابن تميم ، والزرکشی ، وابن حمدان في رعايته

(١) روى أحمد ومسلم عن زيد بن أرقم « أنه رأى قوماً يصلون من الضحى . فقال : أما لقد علموا أن الصلاة في غير هذه الساعة أفضل . إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : صلاة الأوابين حين ترمض الفصال » قال النووي : أي حين تحترق من شدة حر الرمال خفاف الفصال . وهي صغار أولاد الإبل .

وصاحب الحاوى ، ومجمع البحرين ، وغيرهم : حكم التنفل بالثلاث والخمس حكم التنفل بركعة . فيه الروايتان . ولا نعلم لهم مخالفاً . قال فى الفروع : ويصح التطوع بفرد ركعة .

قوله ﴿ وَسُجُودُ التَّلَاوَةِ صَلَاةٌ ﴾

فيشترط له ما يشترط للنافلة . وهذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به أكثرهم . وعند الشيخ تقي الدين : سجود التلاوة وسجود الشكر خارج الصلاة . لا يفتقر إلى وضوء ، وبالوضوء أفضل . وقد حكى النووى : الإجماع على اشتراط الطهارة لسجود التلاوة والشكر .

قوله ﴿ وَهُوَ سُنَّةٌ ﴾

هذا المذهب . وعليه الأصحاب . وعنه واجب مطلقاً . اختاره الشيخ تقي الدين . [فعلها يتيم محدث . قاله فى الفروع . وقال فى الرعاية : لا يتيم لخوف فوته . وقيل : بلى ، وبعضهم خرجها على التيمم للجنابة . واستحسنه ابن تيمم . وقال الجذ : لا يسجد وهو محدث ، ولا يقضيها إذا توضأ . انتهى]

وعنه واجب فى الصلاة . فعلى المذهب فى استحبابها للطائف روايتان . وأطلقهما فى الفروع ، والفائق ، والرعاية ، وابن تيمم ، والمذهب .

قلت : الأظهر من الوجهين : أنه يسجد ، وهو ظاهر كلام كثير من الأصحاب [قال ابن نصر الله : هما مبنيان على قطع الموالاة به وعدمه]

وعلى كل قول : يشترط لسجوده قصر الفصل ، على الصحيح من المذهب ، فيسجد متوضئاً ، ويتيمم من يسبح له التيمم مع قصر الفصل . قال فى الفنون : سهوه عنه كسجود سهو ، يسجد مع قصر الفصل . وعنه ويتطهر أيضاً محدث ويسجد . وهو قول فى الرعاية .

قوله ﴿ وَهُوَ سُنَّةٌ لِلْقَارِئِ وَالْمُسْتَمِعِ ، دُونَ السَّامِعِ ﴾

وهو المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . وجزم به فى الحرر . والوجيز ،

والكافي ، وغيرهم . وقدمه في الفروع ، والرايعتين ، وغيرهم . وصححه في الحاويين وغيره . وهو من المفردات .

وقيل : يسجد السامع أيضاً . وأطلقهما في الفائق ، وابن تيم .
قوله ﴿ وَيُعْتَبَرُ أَنْ يَكُونَ الْقَارِئُ يَصْلِحُ إِمَامًا لَهُ . فَلَا يَسْجُدُ قَدَامَ إِمَامِهِ ، وَلَا عَنْ يَسَارِهِ ﴾

على الصحيح من المذهب . وقدمه في الفروع ، والرايعتين ، والفائق . وقيل : يسجد . وهو ظاهر ماجزم به الناظم . فإنه قال : وليس بشرط موقف متعين ، وقطع به في مجمع البحرين ، كسجوده لتلاوة أمي ، وزمن . لأن القراءة والقيام ليسا من فروضه . لا أعلم فيهما خلافا .

ولا يسجد رجل لتلاوة امرأة وخنثى . وفي سجوده لتلاوة صبي وجهان . وأطلقهما في الفائق .

قلت : الصحيح من المذهب : سجوده لتلاوة الصبي . لأنه كالنافلة . والمذهب : صحة إمامة الصبي في النافلة ، على ما يأتي . قال في الفروع ، والمحرم وغيرهما : ويسن للقارئ ولستمعه الجائز اقتداؤه به . وقيل : يصح إن صحت إمامته . وأطلقهن في الرعاية . وجزم في المذهب أنه لا يسجد لتلاوة صبي .

فائدة : قال في مجمع البحرين : لم أر من الأصحاب من تعرض للرفع قبل القارئ فيحتمل المنع ، كالصلاة . ويحتمل الجواز . لأنه سجدة واحدة ، فلا يفضى إلى كبير مخالفة وتخليط . وقالوا : لا يسجد قبله ، لعموم الأدلة . ولأنه لا يدرى : هل يسجد أم لا ؟ بخلاف رفعه قبله انتهى .

قلت : الثاني : هو الصواب .

قوله ﴿ فَإِنْ لَمْ يَسْجُدِ الْقَارِئُ لَمْ يَسْجُدْ ﴾

هذا المذهب . نص عليه . وعليه أكثر الأصحاب . وهو من المفردات . وقيل : يسجد غير مصل ، وقدمه في الوسيلة .

فوائد

الأولى : لا يسجد في صلاة لقراءة غير إمامه ، على الصحيح من المذهب . نص عليه ، كقراءة مأموم . وعنه يسجد . وعنه يسجد في النفل ، دون القرض . وهو قول في الرعاية ، والفائق ، وغيرها . وخص القاضي في موضع من كلامه الخلاف بالنفل . قاله في مجمع البحرين ، والمجد . وقطع به في المذهب . وقيل : يسجد إذا فرغ . اختاره القاضي .

فعلى القول بعدم السجود : لو خالف وفعل ففي بطلان الصلاة به وجهان . حكاهما القاضي في التخريج . وأطلقهما في الفروع ، والرعاية ، وابن تيم . وقدم في الفائق البطلان .

الثانية : لا يقوم ركوع ولا سجود عن سجدة التلاوة في الصلاة ، على الصحيح من المذهب . قدمه في الفروع ، والمغنى ، والشرح ، وغيرهم . وعنه بلى ، وقيل : يحزى الركوع مطلقاً ، أعنى سواء كان في الصلاة أو لا . قاله في الفروع وغيره . وحكى عن القاضي .

وقال في الرعاية : وعنه يحزى ركوع الصلاة وحده . انتهى . قلت : اختارها أبو الحسين .

وقال في الفائق : لا يقوم الركوع مقامه ، وتقوم سجدة الصلاة عنه . نص عليه . وجزم به في مجمع البحرين . وقدمه ابن تيم .

الثالثة : لو سجد ثم قرأ . ففي إعادته وجهان . وأطلقهما في الفروع . وقال : وكذا يتوجه في تحية المسجد إن تكرر دخوله . وأطلقهما في الفائق ، والتلخيص . وقال ابن تيم : وإن قرأ سجدة فسجد ، ثم قرأها في الحال مرة أخرى ، لا لأجل السجود . فهل يعيد السجود ؟ على وجهين . وقال القاضي في تخرجه : إن سجد في غير الصلاة ، ثم صلى فقرأها فيها ، أعاد السجود . وإن سجد في

صلاة ، ثم قرأها في غير صلاة » لم يسجد . وقال : إذا قرأ سجدة في ركعة فسجد ،
ثم قرأها في الثانية . فقيل : يعيد السجود . وقيل : لا .
وإن كرر سجدة » وهو راكب في صلاة لم يكرر السجود ، وإن كان في
غير صلاة لم يكرر السجود . كذا وجد في النسخ . وقال في الرعاية : وكلما قرأ آية
سجد سجدة .

قلت : إن كررها في ركعة سجد مرة .

وقيل : إن كانت السجدة آخر سورة فله السجود وتركه . وقيل : إن قرأ
سجدة في مجلس مرتين ، أو في ركعتين ، أو سجد قبلها . فهل يسجد للثانية أو للأولى ؟
فيه وجهان . وقيل : إن قرأها ، فسجد ثم قرأها . وقيل : في الحال فوجهان .

الرابعة : لو سمع سجدين معا » فهل يسجد سجدين ، أم يكتفي بواحدة ؟
قال ابن رجب في القاعدة الثامنة عشرة : المنصوص في رواية البزراطي : أنه يسجد
سجدين . قال : ويتخرج أن يكتفي بواحدة . وقد خرج الأصحاب في الاكتفاء
بسجدة الصلاة عن سجده التلاوة وجها . فهذا أولى . انتهى .

قوله ﴿ وَهُوَ أَرْبَعُ عَشْرَةِ سَجْدَةٍ : فِي الْحَجِّ مِنْهَا اثْنَتَانِ ﴾ .

هذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به كثير منهم . وعنه في الحج
واحدة فقط . وهي الأولى . نقله الآمدي . وعنه هي الثانية . فتكون السجدة
ثلاث عشرة . وعنه سجدة « ص » منه . فتكون خمس عشرة . اختارها أبو بكر ،
وابن عقيل .

فعلى المذهب : سجدة « ص » سجدة شكر . فيسجد بها خارج الصلاة
على كل رواية . ولا يسجد بها في الصلاة . فإن فعل عالما بطلت الصلاة ، على
الصحيح من المذهب . قدمه في الفروع ، والرعايتين . وجزم به في المنور . وقيل :
لا تبطل . قال في الفروع : وهو أظهر . لأن سببها من الصلاة . وأطلقها ابن تيم
والمذهب ، والفاائق والحاويين « وجمع البحرين » والمجد في شرحه . وقال :

على القول بأنها لا تبطل لافائدة في اختلاف الروايتين من حيث المعنى « إلا هل هذه السجدة مؤكدة كتأكيده سجود التلاوة ، أم هي دونه في التأكيده كسجود الشكر ؟ لأن سجود التلاوة أكد من سجود الشكر .

فأمره : السجدة في « حم » عند قوله « يأسأمون » على الصحيح من المذهب . وعليه أكثر الأصحاب . قاله المجد في شرحه ، وجمع البحرين ، والزر كشي . وقدمه في الفروع وغيره . وقيل : عند قوله « يعبدون » اختاره ابن أبي موسى . وقدمه في الرعاية الكبرى . وأطلقهما المجد في شرحه « وابن تيم » وجمع البحرين . وعنه يخير .

تنبيه : ظاهر قوله ﴿ ويكبر إذا سجد ﴾ أنه لا يكبر للإحرام . وهو صحيح . وهو المذهب ، وعليه أكثر الأصحاب . قال المجد : هو قول القاضي وغيره من أصحابنا . وقيل : يشترط تكبيرة الإحرام . اختاره أبو الخطاب . وجزم به في الإفادات ، وصححه في الرايتين . وأطلقهما في الفائق .

قوله ﴿ وَيُكَبِّرُ إِذَا سَجَدَ ﴾

هذا المذهب . وعليه الأصحاب . وجزم به في الفروع وغيره . قال الرايتين : ويكبر غير المصلي في الأصح للإحرام والسجود والرفع منه . فظاهر كلامه : أن في تكبيرة السجود خلافا .

قوله ﴿ وَإِذَا رَفَعَ ﴾

يعني يكبر إذا رفع . وهو المذهب . وعليه أكثر الأصحاب . وقيل : يجرئه تكبيرة للسجود . وهو ظاهر كلام الخرق . واختاره بعض الأصحاب .

قوله ﴿ وَيَجْلِسُ ﴾

هكذا صرح به جماعة كثيرة من الأصحاب . قال في الفروع : فعل المراد الندب . ولهذا لم يذكروا جلوسه في الصلاة كذلك .

قوله ﴿وَيُسَلِّمُ﴾

الصحيح من المذهب : أن السلام ركن . نص عليه . وعليه أكثر الأصحاب .
وعنه ليس بركن . وهما وجهان في الفائق وغيره . وأطلقهما في الحاويين ، والفائق .
فعلى المذهب : يحزئه تسليمة واحدة . وتكون عن يمينه . وهذا المذهب .
نص عليه . وعليه الأصحاب . وعنه تجب الثنتان .

قوله ﴿وَلَا يَتَشَهَّدُ﴾

هذا المذهب . نص عليه . وعليه أكثر الأصحاب . وقيل : بلى . وهو
تخريج لأبي الخطاب ، واختاره . وهو من المفردات . وأطلقهما في الرعايتين
والحاويين ، والتلخيص . قال في الفروع : ونصه لايسن .

فأمرناه

إمراها : الأفضل أن يكون سجوه عن قيام . جزم به المجد في شرحه ،
ومجمع البحرين ، وغيرهما . وقدمه في الفروع ، وغيره . واختاره الشيخ تقي الدين .
وقال : قاله طائفة من أصحاب الإمام أحمد . وقيل للإمام أحمد : يقوم ثم يسجد ؟
فقال : يسجد وهو قاعد . وقال ابن تيمم : الأفضل أن يسجد عن قيام . وإن
سجد عن جلوس فحسن .

الثانية . يقول في سجوده مايقوله في سجود الصلاة . وإن زاد على ذلك
مما ورد في سجود التلاوة فحسن .

قوله ﴿وَإِنْ سَجَدَ فِي الصَّلَاةِ رَفَعَ يَدَيْهِ ، نَصَّ عَلَيْهِ﴾ .

يعنى في رواية أبي طالب . وهو للمذهب . وعليه جماهير الأصحاب . وجزم به
في الوجيز ، والنور . وقدمه في الهداية ، والمستوعب ، والخلاصة ، والرعايتين ،
والنظم ، وابن تيمم ، ومجمع البحرين ، والفائق ، والحاويين .

وقال القاضي في الجامع الكبير : لا يرفعهما . وهو رواية عن أحمد . قال في النكت : ذكر غير واحد : أنه قياس المذهب .

قلت : منهم : المصنف ، والشارح .

قال ابن نصر الله في حواشيه : هذا الأصح . وأطلقهما في الفروع « والكافي ، والمجد في شرحه » والمذهب ، والتلخيص . وتقدم هل يرفع يديه بعد فراغه من القنوت إذا أراد أن يسجد ؟ في أحكام الوتر .

فائدتاه

إمدهما : الصحيح من المذهب : أنه إذا سجد في غير الصلاة يرفع يديه ، سواء قلنا يرفع يديه في الصلاة أولا . نص عليه . وعليه أكثر الأصحاب . وجزم به في التلخيص . وقدمه في الفروع « والرايعتين » وابن تيم . وهو من المفردات . وقيل : لا يرفعهما . ويحتمل كلام المصنف هنا ، وصاحب الوجيز . وأطلقهما في الفائق .

الثانية : إذا قام المصلي من سجود التلاوة . فإن شاء قرأ ، ثم ركع . وإن شاء ركع من غير قراءة . نص عليه .

قوله ﴿ وَلَا يُسْتَحَبُّ لِلْإِمَامِ السُّجُودُ فِي صَلَاةٍ لَا يَجْهَرُ فِيهَا ﴾

بل يكره . وهذا المذهب ، وعليه أكثر الأصحاب . وقدمه في الفروع ، والراية ، وغيرها . وقيل : لا يكره . اختاره المصنف .

قوله ﴿ فَإِنْ فَعَلَ فَأَلْأَمُّومٌ مُخَيَّرٌ بَيْنَ اتِّبَاعِهِ وَتَرْكِهِ ﴾ .

هذا المذهب . وعليه أكثر الأصحاب . وأكثرهم جزم به . وهو من المفردات . وقيل : يلزمه متابعتة . اختاره القاضي والمصنف .

تخييم : مفهوم كلامه : أن المأموم يلزمه متابعة إمامه في السجود في صلاة

الجهري . وهو صحيح . وهو المذهب ، وعليه أكثر الأصحاب .

قال في الفروع ، والرعاية : يلزمه في الأصح . وجزم به المجد في شرحه ،
ومجمع البحرين .

وقيل : لا يلزمه . جزم به في الحاوى الكبير .

فعلى المذهب : لو ترك متابعتة عمداً بطلت صلاته . جزم به المجد في شرحه ،
ومجمع البحرين ، وغيرها .

وعلى الثانى : لا تبطل ، بل يكره .

فأمره : الراكب يومى بالسجود ، قولاً واحداً . وأما الماشى : فالصحيح من
المذهب : أنه يسجد بالأرض . وقيل : يومى أيضاً . وأطلقهما في الحاوى . وقيل :
يومى . إن كان مسافراً وإلا سجد .

قوله ﴿ وَاسْتَحَبُّ سُجُودَ الشُّكْرِ ﴾ .

هذا المذهب مطلقاً . وعليه الأصحاب . وقال ابن تيم : يستحب لأمر الناس
لاغير . قال في الفروع : وهو غريب بعيد .

قوله ﴿ عِنْدَ تَجَدُّدِ النِّعَمِ ، وَأَنْدِفَاعِ النِّقَمِ ﴾ .

يعنى العامتين للناس . هكذا قال كثير من الأصحاب ، وأطلقوا .

وقال القاضى وجماعة : يستحب عند تجدد نعمة أو دفع نقمة ظاهرة . لأن
العقلاء يَهْنُونَ بالسَّلامة من العارض ، ولا يفعلونه فى كل ساعة ، وإن كان الله
يصرف عنهم البلاء والآفات ، ويمتنعهم بالسمع والبصر ، والعقل والدين . ويفرقون
فى التهنئة بين النعمة الظاهرة والباطنة ، كذلك السجود للشكر . انتهى .

فأمره : الصحيح من المذهب : أن يسجد لأمر يخصه . نص عليه . وجزم به
فى الرعاية الكبرى . وهو ظاهر كلام أكثر الأصحاب . وقيل : لا يسجد [قدمه
فى الرعاية الكبرى . فقال : يسن سجود الشكر لتجدد نعمة ، ودفع نقمة عامتين
للناس . وقيل : أو خاصتين] وأطلقهما فى الفروع ، والفائق ، وابن تيم .

قوله ﴿وَلَا يَسْجُدُ لَهُ فِي الصَّلَاةِ﴾ .

هذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به كثير منهم . واستحبه ابن الزاغوني فيها . واختاره بعض الأصحاب . وهو احتمال في انتصار أبي الخطاب كسجود التلاوة . وفرق القاضي وغيره بينهما بأن سبب سجود التلاوة عارض من أفعال الصلاة .

فعلى المذهب : لو سجد جاهلاً ، أو ناسياً ، لم تبطل الصلاة . وإن كان عامداً بطلت ، على الصحيح من المذهب . وعند ابن عقيل فيه روايتان ، من حد لنعمة ، أو استرجع لمصيبة .

فأمره : لو رأى مبتلى في دينه سجد شكراً بحضوره وغيره . وإن كان مبتلى في بدنه سجد وكتمه . وهذا المذهب . وعليه الأصحاب ، وقطع به أكثرهم . قال القاضي وغيره : يسأل الله العافية . قال في الفروع : وظاهر كلام جماعة لا يسجد . ولعله ظاهر الخبر .

فعلى المذهب : قال في الفروع ، والمراد إن قلنا : يسجد لأمر يخصه . قلت : فهو كالصریح في كلام ابن تيميم . فإنه قال : وهل يسجد لأمر يخصه ؟ فيه وجهان . لكن إن سجد لرؤية مبتلى في بدنه لم يشعره .

فاستدرك من السجود لأمر مخصوص ذلك .

قوله ﴿فِي أَوْقَاتِ النَّهْيِ : هِيَ خَمْسَةٌ﴾ .

هذا المذهب بلا ريب . وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به كثير منهم . وظاهر كلام الخرق : أن عند قيامها ليس بوقت نهى لقصره .

قال في الفروع : وفيه وجه : أنه ليس بوقت نهى . قال الزركشي : ظاهر كلام الخرق أن أوقات النهي ثلاثة : بعد الفجر حتى تطلع الشمس ، و بعد العصر حتى تغرب . وهذا الوقت يشتمل على وقتين . وعنه لا نهى بعد العصر مطلقاً . ويأتى ذلك مفصلاً قريباً . أتم من هذا .

قوله ﴿بَعْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ﴾ .

يعنى الفجر الثانى . وهذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به كثير منهم . وعنه من صلاة الفجر . اختاره أبو محمد رزق الله التميمى .

قوله ﴿وَبَعْدَ الْعَصْرِ﴾ .

يعنى صلاة العصر . وهذا المذهب . وعليه الأصحاب . ويأتى قريباً إذا جمع . وعنه لا نهى بعد العصر مطلقاً ، كما تقدم . وعنه لا نهى بعد العصر ما لم تصفر الشمس .

فائدة : الاعتبار بالفراغ من صلاة العصر . لا بالشروع . فلو أحرم بها ثم قلبها فلا لعذر : صح أن يتطوع بعدها . قاله ابن تيميم . وابن حمدان . وصاحب الفائق ، وغيرهم . والاعتبار أيضاً : بصلاته . فلو صلى منع من التطوع ، وإن لم يصل غيره . ومتى لم يصل فله التطوع وإن صلى غيره . قاله الأصحاب .

قوله ﴿وَعِنْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ حَتَّى تَرْتَفِعَ قَيْدَ رُمْحٍ﴾ .

هكذا قال أكثر الأصحاب . وقال فى المستوعب : حتى تبيض . وحكاة فى الرعاية قولاً .

قوله ﴿وَعِنْدَ قِيَامِهَا حَتَّى تَزُولَ﴾ .

هذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به كثير منهم . وظاهر كلام الخرقى : أنه ليس بوقت نهى ، لقصره كما تقدم . اختاره بعض الأصحاب . واختاره الشيخ تقي الدين فى يوم الجمعة خاصة . قال الإمام أحمد فى الجمعة : إذن لا يعجبني . قال فى الفروع : وظاهره الجواز ولو لم يحضر الجامع . وقال القاضى : ليستظهر بترك الصلاة ساعة بقدر ما يعلم زوالها كسائر الأيام .

فائدتاه

إحداهما : لو جمع بين الظهر والعصر فى وقت الأولى منع من التطوع المطلق

بعد الفراغ منهما . قاله ابن تيميم ، وابن حمدان ، وصاحب الفروع ، والفائق ،
والزركشى وغيرهم .

وأما سنه الظهر الثانية : فالصحيح من المذهب : أنها تقبل بعد العصر إذا
جمع ، سواء جمع في وقت الأولى أو الثانية . قدمه في الفروع . وقيل : يفعلها إذا
جمع في وقت الظهر . وقيل : بالمنع مطلقاً . وقال ابن عقيل في الفصول : يصلى
سنة الأولى إذا فرغ من الثانية ، إذا لم تكن الثانية عصرًا . وهذا في العشاءين
خاصة . وتقدم سنة الأولى منهما على الثانية ، كما قدم فرض الأولى على الثانية .
قال في الفروع : كذا قال .

الثاني : الصحيح من المذهب : أن المنع في وقت النهى متعلق بجميع البلدان
وعليه الأصحاب . وعنه لانهى بمكة . وهى قول فى الحاوى وغيره . وتأوله القاضى
على فعل ماله سبب ، كركعتى الطواف . قال الجدى فى شرحه : هو خلاف الظاهر
ووجه فى الفروع توجيهاً - إن قلنا الحرم كمسكة فى المرور بين يدي المصلى - : أن
هنا مثله . وكلام القاضى فى الخلاف أنه لا يصلى فيه اتفاقاً .

قوله « وَإِذَا تَضَيَّقَتْ لِلْغُرُوبِ حَتَّى تَغْرُبَ » .

هذا المذهب . وعليه الأصحاب . وتقدم رواية : أنه لانهى بعد العصر مطلقاً .
تنبيه : ظاهر قوله « وإذا تضيق للغروب » أن ابتداء وقت النهى يحصل
قبل شروعه فى الغروب . فيكون : أوله إذا اصفرت . وهو إحدى الروايتين .
اختاره المصنف . قال الجدى فى شرحه : هذا أولى وأحوط . وقدمه فى الرعاية
الكبرى ، والحاوى الكبير ، والشرح ، وحواشى ابن مفلح .

والرواية الثانية : أوله إذا شرعت فى الغروب . وعليه أكثر الأصحاب . قال
الجدى فى شرحه ، وتبعه فى مجمع البحرين . قاله أصحابنا . قال الزركشى : عليه عامة
الأصحاب . وجزم به فى المحرر ، والفائق وغيرهما . وقدمه فى مجمع البحرين . قال ابن

تميم : واختلف قوله في الخامس . فعنه أوله : إذا شرعت في الغروب . وعنه أوله إذا
اصفرت . وقال في الفروع ، في تعداد أوقات النهي : وعند غروبها ، حتى تتم .
قوله ﴿ وَيَجُوزُ قَضَاءُ الْفَرَائِضِ فِيهَا ﴾ .

هذا المذهب . وعليه الأصحاب . وقطع به أكثرهم . وحكى في التبصرة في
قضاء الفرائض في وقت النهي روايتين .

فوائد

إمراها : يجوز صلاة النذر في هذه الأوقات على الصحيح من المذهب .
جزم به في الوجيز ، والرعاية الصغرى ، والحاويين وغيرهم . وصححه في مجمع
البحرين ، وابن تيم . ونصره المجد في شرحه ، وغيره .
قال في القواعد الفقهية : الأشهر الجواز . قال الزركشي : هذا أشهر الروايتين
وقدمه في الفروع « والرعاية الكبرى » والمغنى « والشرح وغيرهم . وعنه لا يفعلها .
ذكرها أبو الحسين . وأطلقهما في الفائق .

الثانية : لو نذر صلاة في أوقات النهي . فالصحيح من المذهب : أن حكمها
حكم صلاة النذر المطلق في وقت النهي على ما تقدم . قال المجد في شرحه - وتبعه
في مجمع البحرين - قال أصحابنا : ينعقد النذر ، ويأتي به فيها . وجزم به في الوجيز «
وابن تيم ، وغيرهما « وقدمه في الفروع وغيره . وقال المجد في شرحه ، والمصنف
في المغنى « والشارح : ويتخرج أن لا ينعقد موجباً لها . وتبعهم في مجمع البحرين
والفروع . وقال ابن عقيل في الفصول : يفعلها في غير وقت النهي ويكفر ، كمنذره
صوم يوم العيد . وقال القاضي في الخلاف وغيره : أو نذر صلاة مطلقة أو في وقت
وفات . فقياس المذهب : يجوز فعلها في وقت النهي . لأن أحمد أجاز صوم النذر
في أيام التشريق « على إحدى الروايتين ، مع تأكد الصوم .

الثالثة : لو نذر الصلاة في مكان غضب . ففي مفردات أبي يعلى : ينعقد .

فقيل له : يصلى في غيرها ؟ فقال : فلم يف بنذره .

وقال في الفروع : ويتوجه أنه كصوم يوم العيد .
قوله ﴿ وَيَجُوزُ صَلَاةُ الْجَنَازَةِ ، وَرَكَعَتَا الطَّوَافِ ، وَإِعَادَةُ الْجَمَاعَةِ إِذَا أُقِيمَتْ وَهُوَ فِي الْمَسْجِدِ ، بَعْدَ الْفَجْرِ وَالْعَصْرِ ﴾ .

الصحيح من المذهب : جواز صلاة الجنائز بعد الفجر والعصر . وعليه الأصحاب . وحكاه ابن المنذر ، والمجد ، وغيرها إجماعاً . وجزم به في الوجيز وغيره وقدمه في الفروع ، وابن تيميم ، والفاثق وغيرهم . قال المصنف « والشارح : بغير خلاف » وقيده ابن تيميم . وحكى في الرعاية وغيرها قولاً بصلاة الفرض منهما . وعنه المنع من الصلاة عليهما . نقله ابن هاني . وعنه المنع بعد الفجر فقط .

والصحيح من المذهب : جواز فعل ركعتي الطواف بعد الفجر والعصر . وعليه الأصحاب . وقطع به كثير منهم . وعنه المنع .

والصحيح من المذهب : جواز إعادة الجماعة فيهما مطلقاً . جزم به في المذهب ، والشرح ، والوجيز ، والمنعني ، والمنتخب . وقدمه في الفروع . واختاره ابن عقيل . واختار القاضي وغيره : لا يجوز إعادة الجماعة إلا مع إمام الحي . وجزم به في الهداية ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والمحزر ، ومجمع البحرين ، والتلخيص والحاوي الصغير . قال ابن تيميم : وتعاد الجماعة مع إمام الحي إذا أقيمت وهو في المسجد ، أو دخل وهم يصلون ، سواء صلى جماعة أو فرادى ، لكن لا يستحب له الدخول انتهى . وعنه المنع فيها مطلقاً . ويأتي ذلك مستوفى في صلاة الجماعة عند قوله « فإن صلى ثم أقيمت الصلاة وهو في المسجد استحب له إعادتها » .

قوله ﴿ وَهَلْ يَجُوزُ فِي الثَّلَاثَةِ الْبَاقِيَةِ ؟ عَلَى رَوَاتَيْنِ ﴾ .

يعنى هل يجوز فعل صلاة الجنائز وركعتي الطواف ، وإعادة الجماعة في الأوقات الثلاثة الباقية ؟ وأطلقهما ابن منجاء في شرحه « وابن تيميم ، والزركشي ، والمجد في شرحه ، والخلاصة . الصحيح من المذهب : جواز فعل ركعتي الطواف وإعادة

الجماعة في هذه الأوقات الثلاثة أيضاً . جزم به في التلخيص ، والوجيز ، والهداية .
والمذهب ، والحرر ، ومسبوك الذهب . وقدمه في الفروع ، والرعاية الكبرى .
وغيرهم . واختاره الشيخ تقي الدين ، وصاحب الفائق . قال ابن تيم : وقطع به
بعض أصحابنا . واختار ابن عقيل : جواز إعادة الجماعة فيها .

والرواية الثانية : لايجوز . قال في مجمع البحرين : لايجوز في أقوى الروايتين .
وصححه في النظم ، والتصحيح ، والقاضى ، وأبو الخطاب ، والشرح . والصحيح
من المذهب ، لايجوز صلاة الجنائز في هذه الأوقات الثلاثة . قال في مجمع البحرين :
لايجوز صلاة الجنائز في الأشهر . وصححه في النظم ، والتصحيح . وقدمه في الفروع ،
والمغنى . والشرح ، ونصراه . وقدمه في الحرر . ذكره في الصلاة على الجنائز .
والرواية الثانية : يجوز . جزم به في الوجيز . واختاره الشيخ تقي الدين ،
وصاحب الفائق . وأطلقهما في الهداية ، وشرحهما للمجد ، والخلاصة ، والمذهب ،
ومسبوك الذهب . ذكراه في الجنائز .

وقال ابن أبي موسى : يصلى عليها في جميع الأوقات إلا حال الغروب .
وذكر في الرعاية قولاً بالجواز في جميع الأوقات ، إلا حال الغروب والزوال .
تنبيه : محل الخلاف في الصلاة على الجنائز : إذا لم يخف عليها . أما إذا خيف
عليها فإنه يصلى عليها في هذه الأوقات قولاً واحداً .

فائفة : الصحيح من المذهب : تحريم الصلاة على القبر والغائب في أوقات
النهى كلها . وعليه جماهير الأصحاب . وجزم به المصنف ، والرعاية الصغرى .
والحاويين . وصححه في الرعاية الكبرى . وقدمه في الفروع .
وقيل : إن كانت فرضاً لم يحرم ، وإن كانت نفلاً حرمت . وأطلقهما ابن تيم .
وصحح ابن الجوزى في المذهب جواز الصلاة على القبر في الوقتين الطويلين .
وحكى قولاً : لايجوز الصلاة على القبر في الأوقات الخمس .

وقال في الفصول : لا يجوز بعد العصر ، لأن العلة في جوازها على الجنابة خوف الانفجار . وقد أمن في القبر . قال : وصلى قوم من أصحابنا بعد العصر بفتوى بعض المشايخ . ولعله قاس على الجنابة . قال : وحكى عنه : أنه علل بأنها صلاة مفروضة . وهذا يلزم عليه فعلها في الأوقات الثلاث . انتهى .

قوله ﴿ وَلَا يَجُوزُ التَّطَوُّعُ بِغَيْرِهَا فِي شَيْءٍ مِنَ الْأَوْقَاتِ الْخَمْسَةِ إِلَّا مَالَهُ سَبَبٌ ﴾

التطوع بغير ما تقدم ذكره في الأوقات الخمسة نوعان : نوع له سبب ، ونوع لا سبب له .

فأما الذي لا سبب له - وهو التطوع المطلق - فحزم المصنف هنا : أنه لا يجوز فعله في شيء منها . وهو المذهب بلا ريب . وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به كثير منهم . وقيل : يجوز .

فعلى المذهب : لو شرع في التطوع المطلق فدخل وقت النهي وهو فيها حرم ، على الصحيح من المذهب . قدمه في الفروع . وقيل : لا يحرم . وهو ظاهر كلام الخرقي . فإنه قال : ولا يبتدىء في هذه الأوقات صلاة يتطوع بها . وكذا قال في المنور . والمنتخب . وقطع به الزركشي . لكن قال : يخففها . واقتصر عليه ابن تيميم . وهو الصواب .

وعلى المذهب : لو ابتدأ التطوع المطلق فيها لم ينعقد . على الصحيح من المذهب . حزم به في الوجيز . والمجد في شرحه ، والرعاية الصغرى ، والحاويين ، والزركشي ، والقواعد الفقهية في التاسعة ، ومجمع البحرين . قال ابن تيميم ، وصاحب الفائق : لم تنعقد ، على الأصح . قال في التلخيص : لم تنعقد على الصحيح من المذهب . وقدمه في الفروع . والرعاية الكبرى . وعنه تنعقد .

فعلى القول بعدم الانعقاد لا تنعقد من الجاهل ، على الصحيح من المذهب .

وهو ظاهر كلام ابن تيميم . وقدمه في الفائق ، ومجمع البحرين . وعنه تنعقد منه .
قدمه في الرعاية الكبرى ، والحاوي الكبير ، وحاوي ابن مفلح ، وأطلقهما في
الفروع ، والرعاية الصغرى ، والحاوي الصغير ، والزركشى .

النوع الثاني : ماله سبب - كتحية المسجد ، وسجود التسلاوة ، وصلاة
الكسوف ، وقضاء السنن الرواتب - فأطلق المصنف فيها الروايتين . وأطلقهما
في الخلاصة ، والتلخيص ، والبلغة ، والفروع ، والنظم ، وإدراك الغاية ، والزركشى
وابن تيميم ، والمادى ، والكافى .

إحداها : لا يجوز . وهى المذهب . وعليها أكثر الأصحاب . قاله ابن الزاغونى
وغيره . قال فى الواضح فى تحية المسجد ، والسنن الراتبية : إنه اختيار عامة المشايخ .
قال الشريف أبو جعفر [هو] قول أكثرهم . قال فى الفروع ، وتجريد العناية :
وهو الأشهر . قال الشارح : هو المشهور فى المذهب . قال ابن هبيرة : هو المشهور
عند أحمد فى الكسوف . قال ابن منجا فى شرحه : هذا الصحيح . ونصره
أبو الخطاب وغيره . وجزم به فى الوجيز . وقدمه فى الرايتين ، والحاويين ،
وفروع القاضى أبى الحسين . واختاره الخرقى ، والقاضى ، والمجد ، وغيرهم .

والرواية الثانية : يجوز فعلها فيها . اختارها أبو الخطاب فى الهداية ، وابن عقيل
وابن الجوزى فى المذهب ، ومسبوك الذهب ، والسامرى فى المستوعب ، وصاحب
الفائق ، ومجمع البحرين ، والشيخ تقي الدين . قال فى مجمع البحرين : وهو ظاهر
قول الشيخ فى الكافى . وقدمه فى المحرر .

وعنه رواية ثالثة : يجوز قضاء ورده ووتره قبل صلاة القجر . قال المصنف فى
المغنى والشارح : وهو المنصوص عن أحمد فى قضاء وتره . واختاره ابن أبى موسى
وصححه فى الحاوي الكبير . قال الزركشى : وهو حسن . وجزم فى المنتخب
بجواز قضاء السنن فى الأوقات الخمسة . واختار المصنف فى العمدة جواز قضاء
السنن الراتبية فى الوقتين الطويلين ، وهما بعد الفجر والعصر . واختار المصنف أيضاً

في المغنى ، والشارح ، جواز قضاء سنة الفجر بعد صلاة الفجر ، وجواز قضاء السنن
الراتبة بعد العصر . واختاره في التصحيح الكبير . وقال : صححه القاضي . واختار
ابن عبدوس في تذكرته جواز ماله سبب في الوقتين الطويلين .
وعنه رواية رابعة : يجوز قضاء وتره ، والسنن الراتبة مطلقاً ، إن خاف إهماله .
فعلى القول بالمنع في الكسوف : فإنه يذكر ويذكر ويدعو حتى ينجلي . ويأتى
ذلك في بابه .

تنبيه محل الخلاف : في غير تحية المسجد حال خطبة الجمعة . فإنه يجوز فعلها
من غير كراهة ، على الصحيح من المذهب . وعليه الجمهور . وجزم به في الفروع .
وقال : ليس عنها جواب صحيح .

وأجاب القاضي وغيره بأن المنع هناك لم يختص الصلاة . ولهذا يمنع من
القراءة والكلال . فهو أخف . والنهي هنا اختص الصلاة . فهو أكدر . قال في
الفروع : وهذا على العلتين أظهر . ثم قال القاضي : مع أن القياس المنع . تركناه
نظير سليك^(١) .

فأمره : مما له سبب : الصلاة بعد الوضوء . وألحق الشيخ تقى الدين صلاة
الاستخارة بما يفوت . وقال في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والتلخيص ،
والبلغة ، ومجمع البحرين هنا ، وغيرهم : وسجود الشكر ، وصلاة الاستسقاء .
فعدوها فيما له سبب . وصححوا جواز الفعل كما تقدم عنهم .
قلت : ذكر الاستسقاء فيما له سبب : ضعيف بعيد . قال في الفروع : ولا يجوز
صلاة الاستسقاء وقت نهى .

قال صاحب المغنى ، والمحرم ، ومجمع البحرين هناك وغيرهم : بلا خلاف .

(١) عن جابر رضى الله عنه قال « دخل رجل - وعند مسلم : دخل سليك
الغطفاني - يوم الجمعة ، ورسول الله صلى الله عليه وسلم يخطب . فقال : صليت ؟
فقال : لا . قال : فصلى ركعتين » .

قال ابن رزين في شرحه إجماعاً . وأطلق جماعة الروائين . ويأتى أيضاً في باب الاستسقاء بأنهم من هذا .

ولا تصلى ركعتا الإحرام . على الصحيح . وقال في الفروع : ويتوجه فيه بخلاف صلاة الاستسقاء . ويأتى في باب الإحرام .

باب صلاة الجماعة

قوله ﴿ وَهِيَ وَاجِبَةٌ لِلْمُصَلَّاتِ الْخَمْسِ عَلَى الرِّجَالِ لَا بِشَرَطٍ ﴾ .

هذا المذهب بلاريب . وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به كثير منهم . ونص عليه . وهو من مفردات المذهب . وقيل : لا تجب إذا اشتد الخوف .

وقيل : لا تنعقد أيضاً في اشتداد الخوف . اختاره ابن حامد ، والمصنف . على ما يأتى هناك . وعنه الجماعة سنة .

وقيل : فرض كفاية . ذكره الشيخ تقي الدين وغيره . ومقاتلة تاركها كالأذان على ماتقدم . وذكره ابن هبيرة وفاقاً للأئمة الأربعة .

وعنه أن الجماعة شرط لصحة الصلاة . ذكرها القاضى ، وابن الزاغونى فى الواضح ، والإقناع . وهى من المفردات . واختارها ابن أبى موسى ، وابن عقيل . والشيخ تقي الدين . فلو صلى وحده من غير عذر لم تصح .

قال فى الفتاوى المصرية : هو قول طائفة من أصحاب الإمام أحمد . ذكره القاضى فى شرح المذهب عنهم . انتهى .

قال ابن عقيل : بناء على أصلنا فى الصلاة فى ثوب غضب . والنهى يختص بالصلاة . وقال فى الحاوى الكبير : وفى هذا القول بعد . وعنه حكم الفائنة والمنذورة حكم الحاضرة . وأطلق فى الحاوى وغيره فيهما وجهين . قال فى الفروع : وظاهر كلام جماعة أن حكم الفائنة فقط حكم الحاضرة .

تغييرات

الأول : ظاهر قوله « على الرجال » دخول العبيد في ذلك . وهو إحدى الروايتين . نقلها ابن هاني . وهو ظاهر كلامه في المستوعب ، والشرح ، والتلخيص والمحرم ، وغيرهم . وقدمه في الرعاية الكبرى ، والحاوي الكبير .

وقال في الصغرى : تلزم - على الأصح - كل مسلم مكلف ذكر قادر . والصحيح من المذهب : أنها لا تجب عليهم . قدمه في القروع . وجزم به المجد في شرحه إذا لم تجب عليه الجمعة . وأطلق ابن الجوزي في المذهب ، وابن تيميم ، وصاحب الفائق وغيرهم فيهم روايتين .

الثاني : مفهوم كلام المصنف : أنها لا تجب على الخنثى . وهو صحيح . جزم به في الفائق ، وابن تيميم ، وغيرهما . قال في الرعاية الكبرى ، والمذهب وجوبها على كل مكلف ، غير خنثى وأثنى . وقيل : تجب عليهم . قال في المستوعب : تجب على غير النساء .

الثالث : مفهوم كلامه أيضاً : أنها لا تجب على النساء أيضاً . وهو صحيح ، وهو المذهب . وعليه الأصحاب ، إلا أن أبا يعلى الصغير مال إلى وجوبها عليهم إذا اجتمعن . وهو غريب .

الرابع : مفهوم قوله « الرجال » أنها لا تجب على المميز . وهو صحيح . وهو المذهب . قدمه في القروع . قال في الرعايتين : تجب على كل ذكر مكلف ، وكذا في الحاوي الكبير . قال في الصغير : تلزم الرجال . وقيل : هو كالرجل إذا قلنا تجب عليه . قاله الناظم . وجزم به ابن الجوزي في المذهب .

فائدة : فعلى المذهب في أصل المسألة : لو صلى منفرداً صحت صلاته ، لكن إن كان لعذر لم ينقص أجره ، وإن كان لغير عذر فإنه يأثم . وفي صلاته فضل . خلافاً لأبي الخطاب وغيره في المسألة الأولى . ولنقله عن الأصحاب في الثانية . قاله

في الفروع . واختار الشيخ تقي الدين كآبي الخطاب فيمن عادته الانفراد « مع عدم العذر وإلا تم أجره .

قلت : وهو الصواب . اللهم إلا أن يتوب حال وجود العذر ، فإن أجره يكمل . وقال الشيخ تقي الدين ، في الصارم المسلول « خير التفضيل في المعذور الذي تباح له الصلاة وحده . قال في الفروع : ويتوجه احتمال تساويهما في أصل الأجر وهو الجزاء . والفضل بالمضاعفة .

فائدة : يستحب للنساء صلاة الجماعة ، على الصحيح من المذهب . وعليه الجمهور . قال الزركشي : هذا أشهر الروايتين . وصححه في الفائق . وجزم به في المنور . وقدمه في الفروع « والحرر « وابن تميم « والرعايتين ، والحاويين . ذكره في أواخر الباب ، والتلخيص « والبلغة « والخلاصة ، والهداية ، والمستوعب . وقال ابن عقيل « يستحب لمن إذا اجتمع أن يصلين فرائضهن جماعة ، في أصح الروايتين .

والرواية الثانية : يكره في القريضة . ويجوز في النافلة . انتهى . وعنه لا يستحب لمن الصلاة جماعة . وعنه يكره . هذا الحكم إذا كن منفردات ، سواء كان إمامهن منهن أو لا .

فأما صلاتهن مع الرجال جماعة : فالمشهور في المذهب : أنه يكره للشابة . قاله في الفروع . وقال : والمراد - والله أعلم - المستحسنة . واختاره القاضي « وابن تميم . وجزم به في المذهب ، ومسبوك الذهب . وقدمه في الرعاية الكبرى ، وابن تميم . قال في الهداية والخلاصة ، والرعاية الصغرى ، والحاويين « وغيرهم : وللعجز والبرزة حضور جمع الرجال . قال في الحرر : ولا يكره أن تحضر العجائز جمع الرجال .

وعنه يباح مطلقا . وهو ظاهر ما جزم به في المنور . قال ابن تميم : وظاهر كلام الشيخ - يعني به المصنف - لا يكره . وهو أصح . وقدمه في الفروع . وعنه

يباح في الفرض . واختار ابن هبيرة : يستحب لمن . وقيل : يحرم في الجمعة . قال في الفروع : ويتوجه في غيرها مثلها .

تفيم : حيث قلنا : يستحب لها ، أو يباح الصلاة جماعة . فصلاتها في بيتها أفضل بكل حال ، بلا نزاع . كما قال المصنف بعد ذلك « وبيتها خير لها » ويأتى في كلام المصنف « إذا استأذنت المرأة إلى المسجد » .

قوله ﴿ وَلَهُ فَعَلَهَا فِي بَيْتِهِ فِي أَصَحِّ الرَّوَاتِينِ ﴾

وكذا قال في التلخيص ، والبلغة ، ومجمع البحرين . قال في الشرح والنظم : هذا الصحيح من المذهب . وصححه في الحاوى وغيره . وقدمه في الفروع ، والكافي ، والرعاية الكبرى « وابن تميم وغيرهم . قال المجد في شرحه : هي اختيار أصحابنا . وهي عندي بعيدة جداً إن حملت على ظاهرها .
والرواية الثانية : ليس له فعلها في بيته . قدمه في الحاوى .

فأمرناه

إصراهما : تنعقد الجماعة باثنين . فإن أم الرجل عبده أو زوجته ، كانا جماعة كذلك ، وإن أم صبيّاً في النفل جاز . وإن أمه في الفرض « فقال أحمد : لا يكون مسقطاً له . لأنه ليس من أهله . وعنه يصح ، كما لو أم رجلاً متنفلاً . قاله في الكافي .

الثانية : الصحيح من المذهب : أن فعلها في المسجد سنة . وصححه في الحاوى وغيره . وقدمه في الفروع « والرعاية « وابن تميم ، وغيرهم . وعنه فرض كفاية . جزم به في المنور . وقدمه في المحرر .

قال في الفروع : قدمه في المحرر لاستبعاده أنها سنة . ولم أجد أحداً صرح به غيره . قال في النكت : ولم أجد أحداً من الأصحاب قال بفرض الكفاية قبل

الشيخ مجد الدين . قال : وكلامه في شرح الهداية يدل على أنه هو لم يجد أحداً منهم قال به .

وعنه واجبة على القريب منه . جزم به في الإفادات . وقدمه في الرعاية الصغرى ، والحاوى الكبير . وقال في الرعاية الكبرى ، وقيل : لا يصح في غير مسجد مع القدرة عليه . وقلت : وهو بعيد انتهى .

وقيل : شرط للصحة . قال في الحاوى الكبير . وفيه بعد . قال في الرعاية الكبرى ، وقلت : وهو بعيد .

قال الشيخ تقي الدين : ولو لم يمكنه إلا بمشيئه في ملك غيره ، وإن كان بطريقه منكر - كغناء - لم يدع المسجد ، وينكره . نقله يعقوب .

تنبيه : قوله « وَيُسْتَحَبُّ لِأَهْلِ الشَّعْرِ الْاجْتِمَاعُ فِي مَسْجِدٍ وَاحِدٍ »
بلا نزاع أعلمه . وقيده الناظم بما إذا لم يحصل ضرر .

قوله « وَالْأَفْضَلُ لِمَنْ لَمْ يَغْيِرْ فِي الصَّلَاةِ فِي الْمَسْجِدِ الَّذِي لَا تَقَامُ فِيهِ الْجَمَاعَةُ إِلَّا بِحُضُورِهِ »

وهذا المذهب . وعليه الأصحاب . وجزم به في الشرح ، وابن منبج في شرحه ، والمجد في شرح الهداية ، والتلخيص ، والهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة . ومجمع البحرين . والنور ، والمنتخب ، وتجريد العناية ، والإفادات . والحرر ، والرعايتين . والحاويين ، وابن تيم وغيرهم . وهو ظاهر ما جزم به في الفروع . قال المصنف ، والشارح ، وابن تيم ، وابن حمدان . وغيرهم : وكذا لو كانت الجماعة تقام فيه إلا أن في قصد غيره كسر قلب إمامه أو جماعة . زاد ابن حمدان وقيل : أو كثرت جماعة المسجد بحضوره . وقال في الوجيز : والعتيق أفضل ، ثم الأبعد ثم ماتمت جماعته به . فقطع أن العتيق والأبعد أفضل من ذلك .

قوله ﴿ ثُمَّ مَا كَانَ أَكْثَرَ جَمَاعَةٍ ، ثُمَّ فِي الْمَسْجِدِ الْعَتِيقِ ﴾

هذا أحد الوجوه . جزم به في الكافي ، وابن منبج في شرحه ، والمذهب الأحمَد ، والمنتخب ، والخلاصة . قال الشارح : وهو أولى . قال ابن تيميم : وهو الأصح . قال في الرعاية الصغرى : وهو أظهر . وقدمه في النظم .

والصحيح من المذهب : أن المسجد العتيق أفضل من الأكثر جماعة . جزم به في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والتلخيص ، والبلغة ، والمحرم ، والمنور ، ومجمع البحرين ، والإفادات ، والحاويين وغيرهم . وقدمه في الفروع ، وابن تيميم ، والرعايتين ، وتجريد العناية . وقيل : إن استويا في القرب والبعد فالأكثر جمعا أولى . قال في الرعاية الكبرى : وهو أظهر . وقيل : الأبعد والأقرب أفضل من الأكثر جمعا [حكاه في الفروع ، وقدم في المحرم : أن الأبعد أفضل من الأكثر جمعا] وجزم به في المنور .

قوله ﴿ وَهَلِ الْأَوَّلَى قَصَدُ الْأَبْعَدِ أَوِ الْأَقْرَبِ ؟ عَلَى رَوَاتَيْنِ ﴾ .

وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والكافي ، والمنفى ، والشرح ، وابن منبج ، والحاويين .

إمضاءهما : الأبعد أولى . وهو المذهب . جزم به في الوجيز ، والمنور . وقدمه في الفروع ، والمحرم ، والنظم ، وابن تيميم ، وحواشي ابن مفلح ، وتجريد العناية ، والرعايتين . زاد في الكبرى : فالأبعد أفضل ، وإن قل جمعه ، ولم يكن أعتق .
والرواية الثانية : الأقرب أولى ، كما لو تعلقت الجماعة بحضوره . قدمه في

الخلاصة ، والفائق . وعنه رواية ثالثة : الأقرب أولى إن استويا في القدم وكثرة الجمع ، وإلا فالأبعد أولى . وقيل : يرجح أحدهما هنا بالقدم . لا بكثرة الجمع . ذكرها في الرعاية . وقال أيضاً : وقيل : إن استويا في العتق فالأكثر جمعا أفضل وإن استويا في كثرة الجمع فالعتيق أفضل . وقال أيضا : إذا كان القريب العتيق

فالأكثر جمعا أفضل . وإن استويا في كثرة الجمع فالعتيق أفضل من الأبعد .
والأعتق أولى إن استويا في الكثرة والعتق ، وإن كان أحدهما أعتق والآخر
أكثر جمعا ، رجح الأبعد . وعنه بل الأقرب . انتهى . وفي كلامه بعض تكرار .
قال المجد في شرحه : محل الروايتين في مسجدين جديدين أو عتيقين سواء ،
اختلفا في كثرة الجمع وقلته ، أو استويا .

فائنة : انتظار كثرة الجمع أفضل من فضيلة أول الوقت ، مع قلة الجمع في
أحد الوجهين . قال ابن حامد : الانتظار أفضل . وقد أوما إليه أحد .
والوجه الثاني : أن أول الوقت أفضل مع قلة الجمع من انتظار كثرة الجمع .
قال القاضي : يحتمل أن يصلى ولا ينتظر ، ليدرك فضيلة أول الوقت .
قلت : وهو الصواب .

وأطلقهما في الفروع ، والرعاية الكبرى ، وابن تيميم ، والحاوي الكبير ، والفائق
وأما تقديم انتظار الجماعة - ولو قلت - على أول الوقت إذا صلى منفرداً : فهو
المذهب . ذكره الأصحاب في كتب الخلاف ، والمصنف في المغني ، وأبو المعالي في
النهاية ، وغيرهم . قال في الفروع : ويتوجه تخريج واحتمال من المتيمم أول الوقت
مع ظن الماء آخر الوقت ، على ما تقدم .

قوله ﴿ وَلَا يُؤْمُ فِي مَسْجِدٍ قَبْلَ إِمَامِهِ الرَّائِبِ إِلَّا بِإِذْنِهِ ﴾

يعنى يحرم ذلك . صرح به في الفروع ، وأبو الخطاب ، والسامري وغيرهم .
قال الإمام أحمد : ليس لهم ذلك . وقدمه في الفروع وغيره . قال القاضي : منع
غير إمام الحى أن يؤذن ويقيم ويؤم بالمسجد . ذكره في الفروع آخر الأذان .
وقال القاضي في الخلاف : قد كره أحمد ذلك .

قوله ﴿ إِلَّا أَنْ يَتَأَخَّرَ لِعُذْرٍ ﴾

الصحيح من المذهب : أن غير الإمام لا يؤم ، إلا أن يتأخر الإمام ويضيق

الوقت . قال في الفروع : هذا الأشهر . وجزم به ابن تميم ، والفائق . وقال في الكافي : يجوز أن يؤم غير الإمام ، مع غيبته ، كفعل أبي بكر ، وعبد الرحمن ابن عوف رضي الله عنهما .

قوله ﴿فَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ عُذْرَهُ انْتَظِرْ، وَرُوسِلَ، مَا لَمْ يَخْشَ خُرُوجَ الْوَقْتِ﴾
إذا تأخر الإمام عن وقته المعتاد ، رُوسل إن كان قريباً ولم يكن مشقة ، وإن كان بعيداً ، ولم يغلب على الظن حضوره ، صلوا . وكذا لو ظن حضوره ولكن لا ينكر ذلك ولا يكرهه . قاله صاحب الفروع وابن تميم .

فائدتاه

إمراهما : حيث قلنا يحرم أن يؤم قبل إمامه . فلو خالف وأم ، فقال في الفروع : وظاهره لا يصح . وقال في الرعاية الكبرى : ولا يؤم ، وإن فعل صح ويكره ، ويحتمل البطلان ، للنهي . انتهى .

الثانية : لو جاء الإمام بعد شروعهم في الصلاة . فهل يجوز تقديمه ، ويصير إماماً والإمام مأموماً ؟ لأن حضور إمام الحى يمنع الشروع . فكان عذراً بعد الشروع ، أم لا يجوز تقديمه ، أم يجوز للإمام الأعظم فقط ؟ فيه روايتان منصوصتان عن الإمام أحمد . قاله في الفروع . وأطلقهن فيه . وقيل : ثلاثة أوجه .

وتقدم ذلك في آخر باب النية في كلام المصنف عند قوله « وإن أحرم إماماً لغيبة إمام الحى ثم حضر في أثناء الصلاة » وتقدم المذهب في ذلك مستوفى .

قوله ﴿فَإِنْ صَلَّى ثُمَّ أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ - وَهُوَ فِي الْمَسْجِدِ - اسْتَحَبَّ لَهُ إِعَادَتُهَا﴾

وكذا لو جاء مسجداً في غير وقت نهى ، ولم يقصده للإعادة ، وأقيمت . هذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . وجزم به في الوجيز ، والحرر ، وغيرها . وقدمه

في الفروع ، والرايعتين ، والحاويين ، والفائق ، والحواشي ، وغيرهم . ولو كان صلى
جماعة . وهو من المفردات .

وقال في الهداية ، والمستوعب ، وغيرهما : استحب إعادتها مع إمام الحى .
واختار الشيخ تقى الدين لا يعيدها من بالمسجد وغيره بلا سبب . قال في
الفروع : وهو ظاهر كلام بعضهم . وعنه تجب الإعادة . وعنه تجب مع إمام الحى
وأطلقهما ابن تيم .

قوله **إِلَّا** **الْمَغْرِبَ**

الصحيح من المذهب : أنه لا يستحب إعادة المغرب . وعليه جماهير الأصحاب .
وعنه يعيدها . صححها ابن عقيل ، وابن حمدان في الرعاية . وقطع به في التسهيل .
فعليها يشفعها برابعة على الصحيح . يقرأ فيها بالحمد وسورة كالتطوع . نص
عليه في رواية أبى داود . وقيل : لا يشفعها . قال في الفائق : وهو المختار .
فعلى القول بأنه يشفعها : لو لم يفعل ابنى على صحة التطوع بوتر ، على ما تقدم
قاله في الفروع وغيره .

فائدتاه

إمراهما : حيث قلنا : يعيد . فالأولى فرض . نص عليه ، كإعادتها منفرداً
لا أعلم فيه خلافاً في المذهب . وينوى المعادة نفلاً . ثم وجدت الشيخ تقى الدين
في الفتاوى المصرية قال : وإذا صلى مع الجماعة نوى بالثانية معادة ، وكانت الأولى
فرضاً ، والثانية نفلاً ، على الصحيح . وقيل : الفرض أكملهما . وقيل : ذلك إلى
الله . انتهى . فيحتمل أنه أراد أن القولين الأخيرين للعلماء . ويحتمل أنه أراد
أنهما في المذهب .

الثانية : يكره قصد المساجد لإعادة الجماعة . زاد بعض الأصحاب : ولو كان
صلى وحده . ولأجل تكبيرة الإحرام لقوتها له ، لا لقصد الجماعة . نص على
الثلاث .

وأما دخول المسجد وقت نهى للصلاة معهم : فينبى على فعل ماله سبب « على ماتقدم . قاله فى الفروع ، وابن تيميم » وغيرهما . وقال فى التلخيص : لا يستحب دخوله وقت نهى للصلاة مع إمام الحى . ويحرم مع غيره . ويخير مع إمام الحى إذا كان غير وقت نهى ، ولا يستحب مع غيره .

[وقال القاضى : يستحب الدخول وقت النهى للإعادة مع إمام الحى] . ويستحب مع غيره ، فيما سوى الفجر والعصر . فإنه يكره دخول المسجد بعدها . ونقله الأثرم . وتقدم اختيار الشيخ تقي الدين قريباً .

قوله ﴿ وَلَا تُكْرَهُ إِعَادَةُ الْجَمَاعَةِ فِي غَيْرِ الْمَسَاجِدِ الثَّلَاثَةِ ﴾

معنى إعادة الجماعة : أنه إذا صلى الإمام الراتب ، ثم حضر جماعة لم يصلوا « فإنه يستحب لهم أن يصلوا جماعة . وهذا المذهب ، يعنى أنها لا تكره . وعليه جماهير الأصحاب . وجزم به فى المغنى ، والمستوعب ، والوجيز ، والشرح ، وناظم المفردات ، وغيرهم . وقدمه فى الفروع ، وابن تيميم ، والفاائق ، وغيرهم . وهو من المفردات . وقيل : تكره . وقاله القاضى فى موضع من كلامه . وقال فى الفروع : ويتوجه احتمال تكره فى غير مساجد الأسواق . وقيل : تكره بالمساجد العظام . وقاله القاضى فى الأحكام السلطانية . وقيل : لا يجوز .

تنبيه : الذى يظهر أن مراد من يقول « يستحب أو لا يكره » نفي الكراهة لا أنها غير واجبة . إذ المذهب أن الجماعة واجبة . فإما أن يكون مرادهم : نفي الكراهة ، وقالوه لأجل المخالف ، أو يكون على ظاهره ، لكن ليصلوا فى غيره . فأمره : لو أدرك ركعتين من الرابعة المعادة ، لم يسلم مع إمامه « بل يقضى ما فاتته . نص عليه . وهذا الصحيح من المذهب . قدمه فى الفروع » وابن تيميم . وجزم به فى التلخيص وغيره . وقال الآمدى : له أن يسلم معه .

تنبيه : مفهوم قوله « ولا تكره إعادة الجماعة فى غير المساجد الثلاثة » أنها

تكره في المساجد الثلاثة . وهي مسجد مكة والمدينة والأقصى . وهو إحدى الروايات عن الإمام أحمد . وهو مفهوم كلامه في الوجيز ، فإنه قال : وإعادة جماعة تقام ، إلا المغرب ، بمسجد غير الثلاثة ، هو فيه . وكذا في التسهيل . وهو ظاهر ما جزم به ناظم المفردات . وقدمه في النظم . وهو من المفردات .

والرواية الثانية : لا تكره إلا في مسجدى مكة والمدينة فقط . وهو المذهب . جزم به في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والتلخيص ، والبلغة ، والمنور . وقدمه في الفروع ، وابن تيم ، والرايعتين ، والحاويين ، والفائق . قال المجد : هي الأشهر عن أحمد . وذكره المصنف عن الأصحاب .

والرواية الثالثة : تستحب الإعادة أيضاً فيهن . اختاره المصنف ، والشارح . وأطلق الكراهة وعدمها في المسجدين في الحرر .

والرواية الرابعة : تستحب الإعادة فيهن مع ثلاثة فأقل . قال في الرعاية : وفيه بعد للخبر .

قوله ﴿ وَإِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَلَا صَلَاةَ إِلَّا الْمَكْتُوبَةُ ﴾

بلا نزاع . فلو تلبس بناقلة بعد ما أقيمت الصلاة لم تنعقد . على الصحيح من المذهب . وهو ظاهر اختيار المجد ، وغيره . وقيل : تصح . وهما مخرجان من الروايتين فيمن شرع في النقل المطلق وعليه فوائت . على ما تقدم في آخر شروط الصلاة . وتقدم نظير ذلك بعد قضاء الفرائض في شروط الصلاة فليعاود . وأطلقهما في الفائق ، والفروع ، في باب الأذان ، وابن تيم .

قوله ﴿ وَإِنْ أُقِيمَتِ وَهُوَ فِي نَافِلَةٍ أَتَمَّهَا ، إِلَّا أَنْ يَخْشَى فَوَاتَ الْجَمَاعَةِ فَيَقْطَعُهَا ﴾

هذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . وعنه يتمها وإن خشي فوات الجماعة خفيفة ركعتين . إلا أن يشرع في الثالثة فيمن الأربع . نص عليه ، لكراهة

الاقتصار على ثلاث ، أو لا يجوز . قاله في الفروع في باب الأذان . وقال ابن تميم ، وابن حمدان ، وصاحب الفائق ، وغيرهم : وإن سلم من الثالثة جاز . نص عليه . وأطلقهما في الهداية . وقال ابن تميم : إذا أقيمت الصلاة وهو في نافلة ، ولم يخف فوت ما يدرك به الجماعة أتمها . وقال في الرعاية : وإن خاف فوتها . وقيل : أو فوت الركعة الأولى منها مع الإمام قطعه . وعنه بل يتمه ، ويسلم من اثنتين ، ويلحقهم . وعنه يتمه ، وإن خاف الفوات . انتهى .

وقال ابن منجاني في شرحه : ظاهر كلام المصنف : أنه أراد فوت جميع الصلاة . وقال صاحب النهاية فيها : المراد بالفوات فوت الركعة الأولى . وكل متبج . انتهى . وقال في الفروع : ويتم النافلة من هو فيها ، ولو فاتته ركعة . وإن خشي فوت الجماعة قطعها .

فائدتاه

إمدهما : قال في الفروع : ولا فرق - على ما ذكره - في الشروع في نافلة بالمسجد أو خارجه ، ولو ببنيته . وقد نقل أبو طالب : إذا سمع الإقامة - وهو في بيته - فلا يصلي ركعتي الفجر ببنيته ولا بالمسجد .

الثانية : لو جهل الإقامة فكجهل وقت نهى ، في ظاهر كلامهم . قال في الفروع : لأنه أصل المسألة . قال : وظاهر كلامهم « ولو أراد الصلاة مع غير ذلك الإمام ، قال : ويتوجه احتمال ، كما لو سمعها في غير المسجد الذي يصلي فيه . فإنه يبعد أقول به . »

قوله ﴿ وَمَنْ كَبَّرَ قَبْلَ سَلَامِ إِمَامِهِ فَقَدْ أَدْرَكَ الْجَمَاعَةَ ﴾ .

هذا المذهب . نص عليه . وعليه جماهير الأصحاب . وهو المعمول به في المذهب قال في النكت ، في الجمع : قطع به الأصحاب . قال المجد في شرحه : هذا إجماع من أهل العلم .

وقيل : لا يدركها إلا بركة . وهو ظاهر كلام ابن أبي موسى . واختاره الشيخ تقي الدين . وذكره رواية عن أحمد . وقال : اختاره جماعة من أصحابنا . وقال : وعليها إن تساوت الجماعة فالثانية من أولها أفضل . قال في الفروع : ولعل مراده : مانقله صالح ، وأبو طالب ، وابن هانيء في قوله صلى الله عليه وسلم « الحج عرفة » أنه مثل قوله « من أدرك ركعة من الصلاة ، فقد أدرك الصلاة » إنما يريد بذلك فضل الصلاة ، وكذلك يدرك فضل الحج .

قال صاحب المحرر : ومعناه : أصل فضل الجماعة ، لا حصولها فيما سبق به . فإنه فيه منفرد حساً وحكماً إجماعاً .

تفصيل : ظاهر كلامه : أنه يدركها بمجرد التكبير قبل سلامه ، سواء جلس أو لم يجلس . وهو صحيح . وهو المذهب . وقال بعض الأصحاب : يدركها بشرط أن يجلس بعد تكبيره ، وقبل سلامه .

وحمل ابن منجاء في شرحه كلام المصنف عليه . وظاهر كلام المصنف أيضاً : أنه لا يدركها إذا كبر بعد سلام الإمام من الأولى ، وقبل سلامه من الثانية . وهو صحيح . وهو المذهب . وعليه الأصحاب ، وقيل : يدركها . وأطلقهما في الفائق . وعنه يدركها أيضاً إذا كبر بعد سلامه من الثانية إذا سجد للسهو بعد السلام ، وكان تكبيره قبل سجوده .

فائدتان

إمروهما : لا يقوم المسبوق قبل سلام إمامه من الثانية . فلو خالف وقام قبل سلامه لزمه العود ، فيقوم بعد سلامه منها ، إن قلنا بوجوبها ، وأنه لا يجوز مفارقتها بلا عذر . فإن لم يعد خرج من الائتمام ، وبطل فرضه وصار نفلاً . زاد بعضهم : صار نفلاً بلا إمام . وهذا أحد الوجوه . قدمه ابن تيميم ، وابن مفلح في حواشيه .

والوجه الثاني : يبطل ائتمامه . ولا يبطل فرضه ، إن قيل : يمنع المفارقة لغير عذر . وأطلقهما في الفائق .

والوجه الثالث : تبطل صلاته رأساً . فلا يصح له نفل ولا فرض . وهو احتمال في مختصر ابن تيميم . وأطلقهن في الفروع ، والرعاية ، ثم قال - بعد حكاية الأقوال الثلاثة - وقلت : إن تركه عمداً بطلت صلاته ، وإلا بطل ائتمامه فقط .
الثانية : يقوم المسبوق إلى القضاء بتكبير مطلقاً ، على الصحيح من المذهب . نص عليه . وقيل : إن أدركه في التشهد الأخير لم يكبر عند قيامه .

وقيل : لا يكبر من كان جالساً لمرض أو نفل ، أو غيرها . ذكره في الرعاية الكبرى . وقال في الصغرى : فإذا سلم إمامه قام مكبراً . نص عليه . وقيل : لا . فظاهر هذا القول : أنه لا يكبر عند قيامه مطلقاً .

قوله ﴿ وَمَنْ أَدْرَكَ الرَّكْعَةَ أَدْرَكَ الرَّكْعَةَ ﴾ .

هذا المذهب مطلقاً ، سواء أدرك معه الطمأنينة أولاً ، إذا اطمأن هو . وعليه جماهير الأصحاب . وجزم به في الوجيز . وقدمه في الفروع ، والفائق .

وقيل : يدركها إن أدرك معه الطمأنينة . وأطلقهما في المغنى ؛ والشرح ، والرعاية الكبرى ، وابن تيميم ، وابن عقيل ، والمستوعب ، والحاويين ، تبعاً لابن عقيل .

وقال ابن رجب في القاعدة الثالثة : إذا أدرك الإمام في الركوع بعد فوات قدر الإجزاء منه : هل يكون مدركا له في الفريضة ؟ ظاهر كلام القاضي وابن عقيل : تحريمها على الوجهين ، إذا قلنا : لا يصح اقتداء المفترض بالمتنفل . قال ابن عقيل : ويحتمل أن تجرى الزيادة مجرى الواجب في باب الاتباع خاصة . إذ الاتباع قد يسقط الواجب ؛ كما في المسبوق ومصلى الجمعة ، من امرأة وعبد ومسافر . انتهى . فعلى المذهب : عليه أن يأتي بالتكبير في حال قيامه . وتقدم في أول باب صفة الصلاة « لو أتى به أو ببعضه راكعاً أو قاعداً ، هل تنعقد ؟ » .

فأمره : إن شك هل أدرك الإمام راکعاً أم لا ؟ لم يدرك الركعة ، على الصحيح من المذهب . وعليه أكثر الأصحاب . وذكر في التلخيص وجها أنه يدركها . وهو من المفردات . لأن الأصل بقاء ركوعه .
قوله ﴿ وَأَجْزَأُ أَنَّهُ تَكْبِيرَةٌ وَاحِدَةٌ ﴾ .

يعنى تكبيرة الإحرام . فتجزئه عن تكبيرة الركوع . وهذا المذهب . نص عليه . وعليه أكثر الأصحاب . وجزم به في الكافي ، والمغنى ، والحرر والشرح ، والوجيز ، وغيرهم . وقدمه في الفروع ، وغيره .
وعنه يعتبر معها تكبيرة الركوع . اختارها جماعة من الأصحاب . منهم ابن عقيل ، وابن الجوزي في المذهب .

قال في المستوعب : وإن أدركه في الركوع فقد أدرك الركعة إذا كبر تكبيرتين للإحرام وللركوع . قال في الرعاية الصغرى : وإن لحقه راکعاً لحق الركعة ، وكبر للإحرام قائماً . نص عليه . ثم كبر للركوع على الأصح إن أمكن . وكذا قال في الكبرى . وقال : إن أمكن وأمن فوته . وقال : إن ترك الثانية ولم ينوها بالأولة بطلت صلاته . وعنه بصح ، ويجزى . وقيل : إن تركها عمداً بطلت صلاته . وإن تركها سهواً صحت . وسجدله في الأقيس . انتهى .

فأمرناه

إمره : لو نوى بالتكبيرة الواحدة تكبيرة الإحرام والركوع لم تنعقد الصلاة . على الصحيح من المذهب . جزم به في الحرر وغيره . وقدمه في الفروع .
والرعايتين ، والتلخيص ، وغيرهم . واختاره القاضي وغيره . وعنه تنعقد . اختاره ابن شاقلا ، والمصنف ، والمجد ، والشارح . قال في الحاوي الكبير : وإن نواها بتكبيرة واحدة أجزأه ، في ظاهر المذهب . نص عليه ، وأطلقهما ابن تميم . والفائق ، والحاوي الصغير .

قال في القواعد الفقهية : ومن الأصحاب من قال : إن قلنا تكبيرة الركوع

سنة أجزأته » وإن قلنا واجبة لم يصح التشريك . قال : وفيه ضعف . وهذه المسألة تدل على أن تكبيرة الركوع تجزئ . في حال القيام ، خلاف ما يقوله المتأخرون . انتهى .

الثانية : لو أدرك إمامه في غير الركوع استحب له الدخول معه . والصحيح من المذهب « والمنصوص : أنه ينحط معه بلا تكبيرة . جزم به في المغنى » والشرح ، وغيرهما . وقدمه في الفروع وغيره . وقيل : يكبر . وأطلقهما ابن تيمم والفائق .

قوله ﴿ وَمَا أَدْرَكَكَ مَعَ الْإِمَامِ فَهُوَ آخِرُ صَلَاتِهِ . وَمَا يَقْضِيهِ أَوَّلُهَا ﴾ . هذا المذهب بلا ريب . وعليه الأصحاب . وجزم به في الهداية ، والحرر ، والوجيز ، وغيرهم . وقدمه في الفروع « والرايعتين ، والحاويين ، وابن تيمم ، والفائق ، وغيرهم . وعنه ما أدرك مع الإمام فهو أول صلاته » وما يقضيه آخرها . تنبيه : لهذا الخلاف فوائد كثيرة . ذكرها ابن رجب في قواعده وغيره . فمنها : محل الاستفتاح . فعلى المذهب : يستفتح فيما يقضيه . وعلى الثانية : فيما أدركه . وهذا الصحيح من المذهب . وقال القاضى فى شرح المذهب : لا يشرع الاستفتاح على كلا الروايتين لفوت محله .

ومنها : التعوذ - إذا قلنا : هو مخصوص بأول ركعة . فعلى المذهب : يتعوذ فيما يقضيه . وعلى الثانية : فيما أدركه .

قلت : الصواب هنا : أن يتعوذ فيما أدركه على الروايتين . ولم أر أحداً من الأصحاب قاله . وأما على القول بمشروعيته فى كل ركعة : فتلغو هذه الفائدة .

ومنها : صفة القراءة فى الجهر والإخفات . فإذا فاتته ركعتان من المغرب والعشاء جهر فى قضائهما من غير كراهة . نص عليه فى رواية الأثرم . وإن أم فيهما - وقلنا : بجوازه - سن له الجهر بناء على المذهب . وعلى الثانية : لاجهر هنا . وتقدمت المسألة فى صفة الصلاة ، عند قوله « ويجهر الإمام بالقراءة » باتم من هذا .

ومنها : مقدار القراءة . وللأصحاب فيه طريقتان .

أمرهما : إن أدرك ركعتين من الرباعية ، فإنه يقرأ في المقضيتين بالحمد وسورة معها ، على كلا الروايتين . قال ابن أبي موسى : لا يختلف قوله في ذلك . وذكر الخلال : أن قوله استقر عليه . قال المصنف في المغنى : هو قول الأئمة الأربعة لانعلم عنهم فيه خلافا . وذكره الآجری عن أحمد .

الثاني : يبنى قراءته على الخلاف في أصل المسألة . ذكره ابن هبيرة . وفاقا للأئمة الأربعة . وقاله الآجری . وهى طريقة القاضى ومن بعده . قال فى الفروع : وجزم به جماعة . وذكره ابن أبى موسى .

قال العلامة ابن رجب فى فوائده : وقد نص عليه الإمام أحمد فى رواية الأثرم وأوماً إليه فى رواية حرب وغيره . واختاره الجدد . وأنكر الطريقة الأولى . وقال : لا يتوجه إلا على رأى من رأى قراءة السورة فى كل ركعة ، أو على رأى من رأى قراءة السورة فى الآخرين إذا نسيها فى الأولين . وقال : أصول الأئمة تقتضى الطريقة الثانية . صرح به جماعة . قال ابن رجب ، قلت : وقد أشار الإمام أحمد إلى مأخذ ثالث . وهو الاحتياط للتردد فيهما . وقراءة السورة سنة مؤكدة . فيحتاج لها أكثر من الاستفتاح والتعوذ . انتهى .

ومنها : لو أدرك من الرباعية ركعة . فعلى المذهب : يقرأ فى الأولين بالحمد وسورة . وفى الثالثة : بالحمد فقط . ونقل عنه الميمونى : يحتسب ويقرأ فى الثلاثة بالحمد وسورة . قال الخلال : رجع عنها أحمد .

ومنها : قنوت الوتر إذا أدركه المسبوق مع من يصليه بسلام واحد . فإنه يقع فى محله . ولا يعيد على المذهب . وعلى الثانية : يعيده فى آخر ركعة يقضيها .

ومنها : تكبيرات العيد الزوائد إذا أدرك المسبوق الركعة الثانية . فعلى المذهب : يكبر فى المقضية سبعا ، وعلى الثانية : خمسا .

ومنها : إذا سبق ببعض تكبيرات صلاة الجنائزة .

فعلى المذهب : يتابع الإمام فى الذكر الذى هو فيه ، ثم يقرأ فى أول تكبيرة يقضيها . وعلى الثانية : لا يتابع الإمام ، بل يقرأ الفاتحة خلف الإمام .

ومنها : محل التشهد الأول فى حق من أدرك من المغرب ، أو من رباعية : ركعة . فالصحيح من المذهب : أنه يتشهد عقيب ركعة على كلا الروایتين . وعليه الجمهور . منهم الخلال ، وأبو بكر ، والقاضى . قال الخلال : استقرت الروايات عليها . وقدمه فى الفروع ، والحرر . وقال : فى الأصح عنه . وعنه يتشهد عقيب ركعة فى المغرب فقط . وعنه يتشهد عقيب ركعتين فى الكل . نقاه حرب . وقدمه فى الرعاية الكبرى . وأطلقهما ابن تيمم والشارح .

وقال المصنف والشارح : الكل جائز . ورد ابن رجب .

واختلف فى بناء هاتين الروایتين . فقيل : هما مبنيتان على الروایتين فى أصل المسألة . إن قلنا : ما يقضيه أول صلاته ، لم يجلس إلا عقب ركعتين ، وإن قلنا : ما يقضيه آخرها تشهد عقيب ركعة . وهى طريقة ابن عقيل فى الفصول . وأوماً إليه فى رواية حرب .

وقيل : هما مبنيتان على القول بأن ما يدركه آخر صلاته . وهى طريقة المجد . ونص على ذلك صريحاً فى رواية عبد الله والبرقانى .

ومنها : تطويل الركعة الأولى على الرواية الثانية ، وترتيب السورتين فى الركعتين . ذكره ابن رجب تخريجاً له . وقال أيضاً : فأما رفع اليدين إذا قام من التشهد الأول — إذا قلنا : باستحبابه — فيحتمل أن يرفع إذا قام إلى الركعة المحكوم بأنها ثالثة ، سواء قام عن تشهد أو غيره . ويحتمل أن يرفع إذا قام من تشهده الأول المعتد به ، سواء كان عقيب الثانية أو لم يكن . قال : وهو أظهر . انتهى . ومنها : التورك مع إمامه . والصحيح من المذهب : أنه يتورك مع إمامه ، على الرواية الأولى ، كما يتورك إذا قضى . قال فى الفروع : وعلى الأولى يتورك مع إمامه ، كما يقضيه فى الأصح . وعنه يفترش . وعنه يخيّر ، وهو وجه فى الرعاية .

فأمره : قال في الفروع : ومقتضى قوله « إنه هل يتورك مع إمامه أو يفترش ؟ » أن هذا القعود هل هو ركن في ؟ حقه على الخلاف . وقال القاضي في التعليق : القعود الفرض ما يفعله آخر صلاته ، ويعقبه السلام . وهذا معدوم هنا . فجزى مجزى التشهد الأول ، على أن القعود هل هو ركن في حقه بعد سجدتي السهو من آخر صلاته وليس بفرض ؟ كذا هنا .

وقال المجد : لا يحتسب له بتشهد الإمام الأخير إجماعاً ، لا من أول صلاته ولا من آخرها . ويأتي فيه بالتشهد الأول فقط « لوقوعه وسطاً . ويكرره حتى يسلم إمامه .

وقال في الرعاية الكبرى : وعنه من سبق بركتين لا يتورك إلا في الآخر وحده . وقيل : في الزائدة على ركعتين يتورك إذا قضى ما سبق به . وقيل : هل يوافق إمامه في توركه ، أم يخير بينهما ؟ فيه روايتان . انتهى .

قوله ﴿ ولا تجب القراءة على المأموم ﴾

هذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . نص عليه . وقطع به كثير منهم . وعنه تجب القراءة عليه . ذكرها الترمذی ، والبيهقي ، وابن الزاغوني . واختارها الآجری^(١) . نقل الأثرم : لا بد للمأموم من قراءة الفاتحة . ذكره ابن أبي موسى في شرح الخرق . وقال : إن كثيراً من أصحابنا لا يعرف وجوبها . حكاه في النوادر قال في الفروع : هذه الرواية أظهر .

وقيل : تجب في صلاة السر . وحكاه عنه ابن المنذر . وأطلقهما ابن تيميم . ونقل أبو داود : يقرأ خلفه في كل ركعة إذا جهر . قال : في الركعة الأولى يجزى . . . وقيل : تجب القراءة في سككات الإمام وما لا يجهر فيه .

تفيم : قوله « ولا تجب القراءة على المأموم » معناه : أن الإمام يتحملها عنه .

(١) في ش « الأزجي » .

وإلا فهي واجبة عليه . هذا معنى كلام القاضى وغيره « واقتصر عليه فى الفروع وغيره .

فأمره : يتحمل الإمام عن المأموم قراءة الفاتحة ، وسجود السهو ، والستره « على ما تقدم . قال فى التلخيص وغيره : وكذا التشهد الأول إذا سبقه بركعة ، وسجود التلاوة ، ودعاء القنوت .

قوله ﴿ وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَقْرَأَ فِي سَكَتَاتِ الْإِمَامِ ﴾ .

هذا المذهب . وعليه الجمهور . وقطع به كثير منهم . وقيل : يجب فى سكاتات الإمام ، كما تقدم .

تنبيهات

الرسول : قوله « ويستحب أن يقرأ فى سكاتات الإمام » يعنى أن القراءة بالفاتحة وهو المذهب . وعليه الأصحاب . وقال الشيخ تقي الدين : هل الأفضل قراءته للفاتحة — للاختلاف فى وجوبها — أم غيرها . لأنه استمع الفاتحة ؟ ومقتضى نصوص الإمام أحمد ، وأكثر أصحابه : أن القراءة غيرها أفضل . نقل الأثرم فىمن قرأ خلف إمامه إذا فرغ الفاتحة : يؤمن ؟ قال : لا أدرى . مسمعت . ولا أرى بأساً . وظاهره التوقف . ثم بين أنه سنة . انتهى .

قال فى جامع الاختيارات : مقتضى هذا إنما يكون غيرها أفضل إذا سمعها ، وإلا فهي أفضل من غيرها .

الثانى : أفادنا المصنف رحمه الله تعالى أن تفريق قراءة الفاتحة فى سكاتات الإمام لا يضر . وهو صحيح . وهو المذهب . ونص عليه . وتقدم التنبيه على ذلك فى صفة الصلاة .

الثالث : أفادنا المصنف أيضاً : أن للإمام سكاتات . وهو صحيح . قال المجد ومن تابعه : هما سكاتتان على سبيل الاستحباب . إحداها : تحتص بأول ركعة

للاستفتاح . والثانية : سكتة يسيرة بعد القراءة كلها ، ليرد إليه نفسه . لا لقراءة الفاتحة خلفه ، على ظاهر كلام الإمام أحمد .

قال الشيخ تقي الدين : استحَب الإمام أحمد في صلاة الجهر سكتتين : عقيب التكبير للاستفتاح ، وقبل الركوع . لأجل الفصل . ولم يستحب أن يسكت سكتة تسع قراءة المأموم ، ولكن بعض الأصحاب استحَب ذلك . انتهى .

وقال في المطلع : سكتات الإمام ثلاث : في الركعة الأولى قبل الفاتحة . وبعدها وقبل الركوع ، واثنان في سائر الركعات : بعد الفاتحة ، وقبل الركوع . انتهى . وهو ظاهر كلام المصنف ، وكثير من الأصحاب .

إذا علمت ذلك . فالصحيح من المذهب : أنه يستحب أن يسكت الإمام بعد الفاتحة بقدر قراءة المأموم . جزم به في الكافي ، وابن تيم ، والفائق ، والرعاية الصغرى ، والحاوى الصغير . وقدمه في الفروع . وعنه يسكت قبل الفاتحة . وعنه لا يسكت لقراءة المأموم . وهو ظاهر كلام المجد ومن تابعه ، والشيخ تقي الدين رحمه الله تعالى ، كما تقدم .

قال في الرعاية الكبرى ، والحاوى الكبير : ويقف قبل الحمد ساكتا وبعدها وعنه بل قبلها . وعنه بل بعدها . وعنه بل بعد السورة ، قدر قراءة المأموم الحمد . فائدة : لا تكرر القراءة في سكتة الإمام لتنفسه . نقله ابن هانئ عن أحمد . واختاره بعض الأصحاب « وقدمه في الفروع .

وقال الشيخ تقي الدين : لا يقرأ في حال تنفسه إجماعاً . قال في الفروع كذا قال .

تنبيهان

أمرهما : قوله ﴿ وَمَا لَا يَجْهَرُ فِيهِ ﴾ .

يعنى أنه يستحب للمأموم أن يقرأ في سكتات الإمام « وفيما لا يجهر فيه »

فيقرأ فيما يجهر فيه في سكتات الإمام الفاتحة أو غيرها على ماتقدم . ويقرأ بها أيضاً فقط في غير الأوليين ، ويقرأ بالفاتحة وغيرها في الأوليين فيما لا يجهر فيه نص عليه .

الثاني : ظاهر قوله « ويستحب أن يقرأ في سكتات الإمام » أنه لا يستحب للمأموم القراءة حال جهر الإمام . وهو صحيح ، بل يكره ، على الصحيح من المذهب . قدمه في الفروع ، والرعاية ، والحاوي ، وغيرهم . وعنه يستحب بالحمد اختاره المجد . وهو ظاهر كلام ابن هبيرة . وقاله أحمد في رواية إبراهيم بن أبي طالب . وقيل : يحرم . قال الإمام أحمد : لا يقرأ . وقال أيضاً : لا يعجبني . وقدمه ابن تيم .

وقيل : يحرم ، وتبطل الصلاة به أيضاً . اختاره ابن حامد . وأوماً إليه أحمد .
قوله ﴿ أَوْ لَا يَسْمَعُهُ لِبُعْدِهِ ﴾ .

يعني أنه يستحب أن يقرأ إذا لم يسمع الإمام لبعده . وهذا المذهب . وعليه أكثر الأصحاب . قال الزركشي : اختاره الأصحاب . وجزم به في الوجيز وغيره وقدمه في الفروع وغيره .

وقيل : لا يقرأ . وحكاها الزركشي وغيره رواية . وأطلقهما في مختصر ابن تيم ، والتلخيص ، والبلغة ، والرعايتين ، والحاويين ، وتجريد العناية .

فعلى المذهب : لو سمع هممة الإمام ، ولم يفهم مايقول : لم يقرأ ، على الصحيح من المذهب . نقلها الجماعة عن الإمام أحمد . وقدمه في الفروع ، والرعاية . وعنه يقرأ . نقلها عبد الله ، واختارها الشيخ تقي الدين . قال في الفروع : وهي أظهر . قلت : وهو الصواب . وأطلقهما الزركشي .

قوله ﴿ فَإِنْ لَمْ يَسْمَعْهُ لِيُطَرِّشِ ﴾ فَعَلَى وَجْهَيْنِ .

وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والتلخيص ، والبلغة ، والرعاية الصغرى ، والحاويين . وكذا في الرعاية الكبرى في باب صلاة

الجماعة ، وشرح المجد ، وابن منبج ، والنظم ، وابن تيم ، والفروع ، وتجريد العناية
أمرهما : يستحب أن يقرأ إذا كان قريباً بحيث لا يشغل من إلى جنبه ،
وهو المذهب . اختاره المصنف . قال في الرعاية الكبرى ، في صفة الصلاة : قرأ
في الأقيس . وجزم به في الإفادات .

والوجه الثاني : لا يقرأ ، بل يكره . جزم به في الوجيز ، وصححه في التصحيح .
قال في مجمع البحرين : هذا أولى .

خبر : منشأ الخلاف : كون الإمام أحمد رحمه الله سئل عن الأطرش أيقراً ؟
قال : لا أدري . فقال الأصحاب : يحتمل وجهين . فبعض الأصحاب حكى
الخلاف في الكراهة والاستحباب مطلقاً ، منهم أبو الخطاب ، ومن تابعه . وهو
ظاهر كلام المصنف هنا . وبعضهم خص الخلاف بما إذا خلط على غيره . منهم
ابن حمدان في رعايته ، والمصنف في المغنى .

قال في مجمع البحرين : الوجهان إذا كان قريباً لا يمنعه إلا الطرش . وكذا
أضافه الشيخ - يعنى به المصنف - في المقنع . وإضافة الحكم إلى سبب تقتضى
استقلاله ، لكن لا يفهم من لفظ الشيخ الحكم على الوجه الثانى ماهو ؟ لتوسط
الإباحة بينهما .

فإن اجتمع مع الطرش البعد قرأ بطريق الأولى ، على ما تقدم . فأما إن قلنا
لا يقرأ البعيد الذى لا يسمع : لم يقرأ صاحب الطرش هنا ، قولاً واحداً . وكذا
قال المجد في شرحه .

قوله ﴿ وَهَلْ يَسْتَفْتَحُ وَيَسْتَعِيدُ فِيمَا يُحْجَرُ فِيهِ الْإِمَامُ ؟ عَلَى رَوَاتَيْنِ ﴾

وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة .

اعلم أن للأصحاب في محل الخلاف طراً .

أمرها : أن محل الخلاف : في حال سكوت الإمام . فأما في حال قراءته ،

فلا يستفتح ولا يستعيد ، رواية واحدة . وهى طريقة المصنف في المغنى ، والشارح ،

وصاحب الفائق « وابن حمدان في رعايته الكبرى ، في باب صفة الصلاة .

قال الشيخ تقي الدين : من الأصحاب من قال ذلك .

الطريق الثاني : أن محل الروایتين : يختص حالة جهر الإمام ، وسماع المأموم

له دون حالة سكنته . وهي طريقة القاضي في المجرى ، والخلاف ، والطريقة . نقله

عنه المجد في شرحه ، وصاحب مجمع البحرين .

قال الشيخ تقي الدين : المعروف عند أصحاب الإمام أحمد : أن النزاع في حالة

الجهر . لأنه بالاستماع يحصل مقصود القراءة ، بخلاف الاستفتاح والتعوذ . وقطع به في المحرر وغيره .

الطريق الثالث : أن الخلاف جار في حال جهر الإمام وسكوته . وهو ظاهر

كلام المصنف هنا ، وأبي الخطاب « وابن الجوزي وغيرهم . وهو كالصریح في

الفروع « والرعايتين ، والحاويين ، وغيرهم ، لكونهم حكوا الروایتين مطلقتين « ثم حكوا رواية بالتفرقة .

قلت : وهذه الطريقة هي الصحيحة . فإن الناقل مقدم على غيره . والتفريع

عليها . فأحدى الروايات : أنه يستحب له أن يستفتح ويستعيد مطلقاً . جزم به في

الوجيز . وقدمه في الرعايتين في صلاة الجماعة ، والحاويين .

والرواية الثانية : يكره أن يستفتح ويستعيد مطلقاً . صححه في التصحيح .

واختاره الشيخ تقي الدين .

وعنه رواية ثالثة : إن سمع الإمام كرها ، وإلا فلا . جزم به في المنور .

وقدمه في المحرر . وصححه ابن منجا في شرحه . قال في الرعاية الكبرى ، في

باب صفة الصلاة : ولا يستفتح ، ولا يتعوذ مع جهر إمامه ، على الأصح . قال في

النكت : هذا هو المشهور .

وعنه رواية رابعة : يستحب أن يستفتح . ويكره أن يتعوذ . اختاره القاضي

في الجامع . قال في مجمع البحرين : وهو الأقوى . وأطلقهن في الفروع .

فأمره : قال ابن الجوزي : قراءة المأموم وقت مخافته إمامه أفضل من استفتاحه وغلطه الشيخ تقي الدين . وقال : قول أحمد وأكثر الأصحاب : الاستفتاح أولى ، لأن استماعه بدل عن قراءته . وقال الآجزي : أختار أن يبدأ بالحمد أولها « بسم الله الرحمن الرحيم » وترك الاستفتاح . لأنها فريضة . وكذا قال القاضي في الخلاف ، فيمن أدركه في ركوع صلاة العيد : لو أدرك القيام رتب الأذكار ، فلو لم يتمكن من جميعها بدأ بالقراءة ، لأنها فرض . انتهى .

قوله ﴿ وَمَنْ رَكَعَ أَوْ سَجَدَ قَبْلَ إِمَامِهِ ، فَعَلَيْهِ أَنْ يَرْفَعَ ، لِيَأْتِيَ بِهِ بَعْدَهُ ﴾ .

اعلم أن ركوع المأموم أو سجوده أو غيرها قبل إمامه عمداً محرم ، على الصحيح من المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . وقيل : مكروه . واختاره ابن عقيل .

فعلى المذهب : لا تبطل صلاته بمجرد ذلك . على الصحيح من المذهب وعليه الجمهور . واختاره القاضي وغيره . قال في الفصول : ذكر أصحابنا فيها روايتين والصحيح : لا تبطل . قال في الفروع : والأشهر لا تبطل ، إن عاد إلى متابعتها حتى أدركه فيه . وعنه تبطل إذا فعله عمداً . ذكرها الإمام أحمد في رسالته . وقدمه الشارح ، فقال : وتبطل صلاته في ظاهر كلام الإمام أحمد . فإنه قال : ليس لمن سبق الإمام صلاة . لو كان له صلاة لرُجِيَ له الثواب ، ولم يخشَ عليه العقاب . قال في الحواشي : اختاره بعض أصحابنا .

وأما إذا فعل ذلك سهواً أو جهلاً فإنها لا تبطل ، على الصحيح من المذهب . ولو قلنا تبطل بالعمدية . وقيل : تبطل . ذكره ابن حامد وغيره .

قوله ﴿ فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ عَمْدًا بَطَلَتْ صَلَاتُهُ ، عِنْدَ أَصْحَابِنَا ، إِلَّا الْقَاضِي ﴾ يعني إذا ركع أو سجد قبل إمامه عمداً أو سهواً . ثم ذكر . فإن عليه أن

يرفع ليأتى به بعد إمامه . فإن لم يفعل عمداً حتى أدركه الإمام فيه ، قال الأصحاب : بطلت صلاته . وهذا المذهب . وعليه أكثر الأصحاب . قال في القروع : اختاره الأكثر . وقدمه هو وغيره . وهو من المفردات .

وقال القاضى : لا تبطل . واختاره جماعة من الأصحاب . وصححه ابن الجوزى فى المذهب . وذكر فى التلخيص : أنه المشهور . وعلمه القاضى وغيره بأن العادة أن المأموم يسبق الإمام بالقدر اليسير - يعنى يعنى عنه - كفعله سهواً أو جهلاً . وقيل : تبطل بالركوع فقط . وقال المجد : إذا تعمد سبقه إلى الركن عالماً بالنهى - وقلنا : لا تبطل صلاته - لم يعد . ومتى عاد بطلت صلاته على كلا الوجهين . قال : لأنه قد زاد ركوعاً أو سجوداً عمداً . وذلك يبطل عندنا قولاً واحداً . انتهى . وهى من المفردات أيضاً . وجزم به ابن تيمم على قول القاضى . قال فى الرعاية : وفيه بعد .

تنبيه : مفهوم كلام المصنف : أنه إذا لم يعد سهواً أن صلاته لا تبطل . وهو صحيح . وهو المذهب . وكذا الجاهل . ويعتد به . وقيل : تبطل منهما أيضاً . قوله ﴿ وَإِنْ رَكَعَ وَرَفَعَ قَبْلَ إِيمَانِهِ عَمَلًا عَمْدًا . فَبَلَّغْ صَلَاتَهُ ؟ عَلَى وَجْهَيْنِ ﴾ .

وأطلقتهما فى القروع ، وابن تيمم ، والشرح ، والهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، وشرح ابن منجا .

أمرهما : تبطل . وهو الصحيح من المذهب . نص عليه . اختاره القاضى ، وصححه فى التصحيح ، والنظم . وجزم به فى الوجيز ، والحرر ، والمنور . وقدمه فى الرعايتين ، والحاويين ، والفائق .

الوجه الثانى : لا تبطل . وذكر فى التلخيص : أنه أشهر . فعليه يعتد بتلك الركعة . صرح به ابن تيمم . وهو ظاهر ما قطع به فى الرعاية الكبرى « وبنيا - هما

وغيرهما - الخلاف في أصل المسألة على قولنا بالصحة فيما إذا اجتمع معه في الركوع في المسألة السابقة .

فائده

حكى الآمدى والسامري في المستوعب ، وابن الجوزي في المذهب ، وصاحب الفروع ، وغيرهم ، الخلاف روايتين . وحكاها في الهداية ، والخلاصة ، وابن تيميم ، وغيرهم وجهين .

قوله ﴿وَأِنْ كَانَ جَاهِلًا ، أَوْ نَاسِيًا . لَمْ تَبْطُلْ صَلَاتُهُ﴾ بلا نزاع
﴿وهل تبطل تلك الركعة ؟ على روايتين﴾

وأطلقهما في الهداية ، والمستوعب ، والخلاصة ، والفروع .

إمضاءهما : تبطل . وهو المذهب . قال في المذهب : لا يعتد له بتلك الركعة ، في أصح الروايتين . قال في الرعايتين « والحاويين : ويعيد الركعة ، على الأصح . وصححه في التصحيح ، والنظم . وجزم به في الوجيز . وقدمه في الحرر ، والمغنى ، والشرح ، والفائق .

والرواية الثانية : لا تبطل . قدمه ابن تيميم . قال في الفائق : وخرج منها صحة صلاته عمداً . انتهى .

ومحل الخلاف في هذه المسألة : إذا لم يأت بها مع إمامه . فأما إن أتى بذلك مع إمامه . صحت ركعته . جزم به ابن تيميم . قال ابن حمدان : يعيدها إن فاتته مع الإمام .

قوله ﴿وَأِنْ رَكَعَ أَوْ رَفَعَ قَبْلَ رُكُوعِهِ ، ثُمَّ سَجَدَ قَبْلَ رَفْعِهِ . بَطَلَتْ صَلَاتُهُ ، إِلَّا الْجَاهِلُ وَالنَّاسِي تَصَحُّ صَلَاتِهِمَا . وَتَبْطُلُ تِلْكَ الرُّكْعَةُ﴾ .
لعدم اقتدائه بإمامه فيها . قال في الفروع : وتبطل الركعة ما لم يأت بذلك مع إمامه .

فوائد

الأولى : مثال ما إذا سبقه بركن واحد كامل : أن يركع ويرفع قبل ركوع إمامه . ومثال ما إذا سبقه بركنين : أن يركع ويرفع قبل ركوعه ، ثم يسجد قبل رفعه ، كما قاله المصنف فيهما .

الثانية : الركوع كركن ، على الصحيح من المذهب . قدمه في القروع . وقيل : كركنين . وقال في الرعاية : والسجدة وحدها كالركوع فيما قلنا . وقيل : بل السجدة تان .

الثالثة : ذكر المصنف هنا حكم سبق المأموم للإمام في الأفعال . فأما سبقه له في الأقوال : فلا يضر ، سوى بتكبيرة الإحرام وبالسلام .

فأما تكبيرة الإحرام : فإنه يشترط أن يأتي بها بعد إمامه . فلو أتى بها معه لم يعتد بها « على الصحيح من المذهب مطلقاً . وعنه يعتد بها إن كان سهواً .

وأما السلام : فإن سلم قبل إمامه عمداً بطلت . وإن كان سهواً لم تبطل ، ولا يعتد بسلامه . وتقدم ذلك في كلام المصنف في أول سجود السهو .

قال في الرعاية : ولا يعتد بسلامه ، وجهاً واحداً . وقال في المستوعب : إذا سبق المأموم إمامه في جميع الأقوال لم يضره إلا تكبيرة الإحرام . فإنه يشترط أن يأتي بها بعده . والمستحب أن يتأخر عنه بما عداها .

الرابعة : الأولى أن يشرع المأموم في أفعال الصلاة بعد شروع الإمام . قاله ابن تيميم وغيره . وقال المصنف في المغنى ، والشارح « وابن رزين في شرحه ، وابن الجوزي في المذهب وغيرهم : يستحب أن يشرع المأموم في أفعال الصلاة بعد فراغ الإمام مما كان فيه . انتهى .

فإن وافقه في غير تكبيرة الإحرام كره ، ولم تبطل صلاته ، على الصحيح من المذهب . وعليه أكثر الأصحاب . وقال في المبهم : تبطل . وقيل : تبطل بالركوع

فقط . وقيل : تبطل بسلامه مع إمامه . واختاره في الرعاية إن سلم عمداً . وتقدم سبقه في الأفعال والأقوال .

الخامسة : قال ابن رجب في شرح البخارى : الأولى أن يسلم المأموم عقيب فراغ الإمام من التسليمتين . فإن سلم بعد الأولى جاز عند من يقول إن الثانية غير واجبة . ولم يحز عند من يرى أن الثانية واجبة « لا يخرج من الصلاة بدونها . انتهى وظاهره مشكل . ولعله أراد : أن الأولى سلام المأموم عقيب فراغ الإمام من كل تسليمه ، وأنه إن سلم المأموم الثانية بعد سلام الإمام الأولى وقبل الثانية ترتب الحكم الذى ذكره .

السادسة : فى تخلف المأموم عن الإمام عكس ماتقدم . قال فى الفروع وغيره : وإن تخلف عنه بركن بلا عذر فكالسبق به « على ماتقدم ، ولعذر يفعل له ويلحقه . وفى اعتداده بتلك الركعة الروايتان المتقدمتان فى الجاهل والناسى فى قوله « وهل تبطل تلك الركعة ؟ على روايتين » .

وإن تخلف عن إمامه بركنين بطلت صلاته ، إن كان لغير عذر . وإن كان لعذر ، كنوم وسهو وزحام - إن أمن فوت الركعة الثانية - أتى بما تركه وتبعه ، وصحت ركعته . وإن لم يأمن فوت الركعة الثانية تبع إمامه ولغت ركعته ، والتى تليها عوض لتكامل ركعة مع إمامه على صفة ماصلاها . وهذا الصحيح من المذهب وعنه يحتسب بالأولى .

قال الإمام أحمد فى مزحوم أدرك الركوع ، ولم يسجد مع إمامه حتى فرغ « قال : يسجد سجدةين للركعة الأولى « ويقضى ركعة وسجدةين لصحة الأولى ابتداء . فعلى الثانى ركوعين . وعنه يتبعه مطلقاً وجوباً . وتلفوا أولاه . وعنه عكسه . فيكمل الأولى وجوباً . ويقضى الثانية بعد السلام ، كسبوق وعنه يشتغل بما فاتته « إلا أن يستوى الإمام قائماً فى الثانية فتلفوا الأولى . قال ابن تيميم : إذا

تخلف عن الإمام بركنين فصاعداً بطلت صلاته ، وإن كان بركن واحد فثلاثة أوجه . الثالث : إن كان ركوعاً بطل وإلا فلا .

وعلى المذهب الأول : لو زال عذر من أدرك ركوع الأولى - وقد رفع إمامه من ركوع الثانية ، تابعه في السجود . فتم له ركعة ملفقة من ركعتي إمامه ، يدرك بها الجمعة .

قلت : فيعابى بها .

وقيل : لا يعتد له بهذا السجود . فيأتى بسجديتين آخرتين والإمام في تشهده وإلا عند سلامه . ثم في إدراك الجمعة الخلاف .

وإن ظن تحريم متابعة إمامه فسجد جهلاً : اعتدَّ له به ، كسجود من يظن إدراك المتابعة ففاته . وقيل : لا يعتد به « لأن فرضه الركوع » ولا تبطل لجهله . فعلى الأولى : إن أدركه في التشهد . ففي إدراكه الجمعة الخلاف . وإن أدركه في ركوع الثانية تبعه فيه ، وتمت جمعته . وإن أدركه بعد رفعه منه تبعه « وقضى كمسبوق يأتى بركعة ، فتم له جمعة ، أو بثلاث تتم بها رباعية ، أو يستأنفها على الروايات المتقدمة .

وعلى الثاني : أنه لا يعتد بسجوده . إن أتى به ثم أدركه في الركوع تبعه . وصارت الثانية أولاه ، وأدرك بها جمعة . وإن أدركه بعد رفعه تبعه في السجود . فيحصل القضاء والمتابعة معاً . وتم له ركعة يدرك بها الجمعة . وقيل : لا يعتد به . لأنه معتد به للإمام من ركعة . فلو اعتد به للمأموم من غيرها : اختل معنى المتابعة فيأتى بسجود آخر ، وإمامه في التشهد ، وإلا بعد سلامه .

ومن ترك متابعة إمامه مع علمه بالتحريم ، بطلت صلاته . وإن تخلف بركعة فأكثر لعذر تابعه وقضى كمسبوق . وكما في صلاة الخوف . وعنه تبطل .

تنبيه : مراده بقوله « ويستحب للإمام تخفيف الصلاة مع إتمامها » إذا لم يؤثر المأموم التطويل . فإن أثر المأموم التطويل استحباب .

قال في الرعاية : إلا أن يؤثر المأموم ، وعددهم محصور .
قوله ﴿ وَتَطْوِيلُ الرَّكْعَةِ الْأُولَى أَكْثَرُ مِنَ الثَّانِيَةِ ﴾ .

هذا المذهب بلا ريب . نص عليه . وعليه الأصحاب في الجملة ، لكن قال في الفروع : ويتوجه هل يعتبر التفاوت بالآيات أم بالكلمات والحروف ؟ يتوجه كعاجز عن الفاتحة ، على ما تقدم في باب صفة الصلاة . قال : ولعل المراد لا أثر لتفاوت يسير ، ولو في تطويل الثانية على الأولى . لأن « الغاشية » أطول من « سبح » وسورة « الناس » أطول من « الفلق » وصلى النبي - عليه أفضل الصلاة والسلام - بذلك ، وإلا كره .

فأمرناه

إمراهما : لو طول قراءة الثانية على الأولى . فقال أحمد : يجزئه ، وينبغي أن لا يفعل .

الثانية : يكره للإمام سرعة تمنع المأموم من فعل ما يسن فعله . وقال الشيخ تقي الدين : يلزمه مراعاة المأموم ، إن تضرر بالصلاة أوّل الوقت أو آخره ونحوه . وقال : ليس له أن يزيد على القدر المشروع . وقال : ينبغي له أن يفعل غالباً ما كان عليه أفضل الصلاة والسلام يفعله غالباً ، ويزيد وينقص للمصلحة كما كان عليه أفضل الصلاة والسلام يزيد وينقص أحياناً .

قوله ﴿ وَلَا يُسْتَحَبُّ أَنْتَظَرُ دَاخِلٍ وَهُوَ فِي الرَّكْعَةِ ، فِي إِحْدَى الرَّوَائِيْنِ ﴾ .

وأطلقهما في المذهب ، وجمع البحرين « والفائق » .

إمراهما : يستحب انتظاره بشرطه . وهو المذهب . جزم به في الكافي ، والوجيز ، والمنور ، والمنتخب ، والإفادات . وقدمه في الفروع « والمهذبة ، والمستوعب ، والخلاصة » والمحرم ، وابن تيم ، والرعايتين ، والحاويين « والشرح .

وصححه في التصحيح » والمجد في شرحه . ونصره المصنف ، والشارح . واختاره القاضي ، والشریف أبو جعفر ، وأبو الخطاب في ردوس مسائلهما ، والرعاية .

الثانية : لا يستحب انتظاره ، فيباح . قال في الفروع : اختاره جماعة منهم القاضي في المجد ، وابن عقيل . قال في مجمع البحرين : والشيخ - يعني به المصنف - وعنه رواية ثالثة يكره . وتحتمله الرواية الثانية للمصنف هنا . وقال في الفروع : ويتوجه بطلانها تخريج من تشريكه في نية خروجه من الصلاة . وتخريج من السكراهة هنا في تلك .

فعلى المذهب : إنما يستحب الانتظار بشرط أن لا يشق على المأمومين . ذكره جمهور الأصحاب . ونص عليه . وقال جماعة من الأصحاب : يستحب ما لم يشق أو يكثر الجمع [منهم المجد] والمصنف في السكافي وغيره ، والشارح . وقال جماعة من الأصحاب : ما لم يشق أو يكثر الجمع [أو يطول . وجزم به في الرعايتين] والحاويين .

تفيم : قوله « ولا يستحب انتظار داخل » نكرة في سياق النفي . فيعم أي داخل كان . وهو المذهب . وهو ظاهر كلامه في الوجيز ، وغيره . وقدمه في الفروع ، وابن تيميم ، والرعاية الكبرى .

وقيل : يشترط أن يكون ذا حرمة . قال المصنف ، والشارح : إنما ينتظر من كان من أهل العلم والفضل ونحوه . ويحتمل أن يكون من كلام القاضي . فإنه معطوف عليه .

قلت : وهذا القول ضعيف على إطلاقه .

وقال ابن عقيل : لا بأس بانتظار من كان من أهل الديانات والهيئات في غير مساجد الأسواق . وقيل : ينتظر من عادته يصلي جماعة .

قلت : وهو قوى .

وقال القاضي ، في موضع من كلامه : يكره تطويل القراءة والركوع انتظاراً

لأحد في مساجد الأسواق . وفي غيرها لا بأس بذلك لمن جرت عادته بالصلاة معه من أهل الفضل ، ولا يستحب .

فائدة : حكم الانتظار في غير الركوع حكمه في الركوع ، على الصحيح من المذهب . قدمه في الفروع وغيره . وصرح جماعة : أن حال القيام كالركوع في هذا . منهم المصنف في الكافي ، والرايعتين ، والحاويين . وقطع المجد في شرحه . وصاحب الحاوي الكبير ، وجمع البحرين : بأن التشهد كالركوع على الخلاف ، لثلاث فتوات صلاة الجماعة بالكلية . زاد في جمع البحرين : والاستحباب هنا أظهر ، لثلاث فتوات الداخل الجماعة بالكلية . ثم قال قلت : ولأنه مظنة عدم المشقة لجلوسهم . وإن كان عدمها شرطاً في الانتظار حيثما جاز . لأن الذين معه أعظم حرمة وأسبق حقا . انتهى .

وقال في التلخيص : ومتى أحسن بداخل استحب انتظاره ، على أحد الوجهين وقال ابن تيميم : وإن أحسن به في التشهد فوجهان . وقال القاضي : لا ينتظره في السجود . وقال في الرعاية الكبرى : ويسن للإمام أن ينتظر في قيامه وركوعه . وقيل : وتشهده ، وقيل : وغيره . ممن دخل مطلقاً ليصلي .

قوله ﴿ وَإِذَا اسْتَأْذَنْتِ الْمَرْأَةُ إِلَى الْمَسْجِدِ كُرِهَ مَنَعُهَا . وَيَنْتَهَا خَيْرٌ لَهَا ﴾ الصحيح من المذهب : كراهة منعها من الخروج إلى المسجد ليلاً أو نهاراً . جزم به في الشرح والفائق . وقدمه في الفروع . وقال في المعنى : ظاهر الخبر ^(١) منع الرجل من منعها . فظاهر كلامه : تحريم المنع .

قال المجد في شرحه : متى خشى فتنة أو ضرراً منعها . قال في جمع البحرين :

(١) روى أحمد ومسلم عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « لا تمنعوا إماء الله مساجد الله » ورواه مسلم وأبو داود من حديث أبي هريرة ، وزاد « ولكن ليخرجن تفلات » وعند أحمد وأبي داود من حديث ابن عمر « ويوتهن خير لهن » .

ومتى خشي فتنة أو ضرراً جاز منعها أو وجب . قال ابن الجوزى : فإن خيف فتنة نهيت عن الخروج . قال القاضى : مما ينكر خروجها على وجه يخاف منه الفتنة . وقال ابن تيميم « وابن حمدان فى الرعاية الكبرى ، والحاوى الكبير : يكره منعها إذا لم يخف فتنة ولا ضرراً . وقال فى النصيحة : يمنع من العيد أشد المنع ، مع زينة وطيب ومفتنات . وقال : منعهم فى هذا الوقت من الخروج أنفع لهم وللرجال من جهات .

ومتى قلنا : لا تمتنع فيتها خير لها . وتقدم أول الباب « هل يسن لمن حضور الجماعة أم لا ؟ »

فائدتاه

إصراهما : ذكر جماعة من الأصحاب : كراهة تطييبها إذا أرادت حضور المسجد وغيره . وقال فى القروع : وتحريمه أظهر لما تقدم . وهو ظاهر كلام جماعة .

الثانية : السيد مع أمته كالزوج مع زوجته فى المنع وغيره . فأما غيرها ، فقال فى القروع : فإن قلنا بما جزم به ابن عقيل وغيره : إن من بلغ رشيداً له أن ينفرد بنفسه - ذكراً كان أو أنثى - : فواضح ، لكن إن وجد ما يمنع الخروج شرعاً فظاهر أيضاً .

وعلى المذهب : ليس للأنثى أن تنفرد « وللاب منعها منه . لأنه لا يؤمن دخول من يفسدها ، ويلحق العار بها وبأهلها . فهذا ظاهر فى أن له منعها من الخروج . وقول أحمد « الزوج أملك من الأب » يدل على أن الأب ليس كغيره فى هذا . فإن لم يكن أب قام أولياؤها مقامه . أطلقه المصنف . قال فى القروع : والمراد المحارم ، استصحاباً للحضانة .

وعلى هذا : فى الرجال ذوى الأرحام - كالخال أو الخالصة - الخلف فى الحضانة .

وقال أيضاً في الفروع : ويتوجه إن علم أنه لا مانع ولا ضرر . حرم المنع على ولي أو على غير أب . انتهى .

قوله « السُّنَّةُ أَنْ يُؤَمَّ الْقَوْمَ أَقْرَأَهُمْ » أى لكتاب الله « ثُمَّ أَفْقَهُهُمْ » هذا المذهب بلا ريب . نص عليه . وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به كثير منهم . وهو من المفردات . وعنه يقدم الأفقه على الأقرأ ، إن قرأ ما يجزئ في الصلاة . اختاره ابن عقيل . وحكى ابن الزاغوني عن بعض الأصحاب : أنه رأى تقديم الفقيه على القارىء .

فأمرنا

إمراهما : يقدم الأقرأ الفقيه على الأفقه القارىء . على الصحيح من المذهب . قدمه في النظم . وقيل : عكسه .

فعلى المذهب في أصل المسألة : يقدم الأجود قراءة على الأقل قرآناً ، على الصحيح من المذهب . قدمه في الفروع ، والرعاية ، والفاق ، وتجريد العناية ، والنظم ، وغيرهم . وجزم به في الوجيز ، وغيره . واختاره المصنف ، والمجد ، والشارح ، وغيرهم .

وقيل : يقدم أكثرهم قرآناً . اختاره صاحب روضة الفقه .

الثانية : من شرط تقديم الأقرأ — حيث قلنا به — أن يكون عالماً فقه صلاته فقط . حافظاً للفتاوى . وقيل : يشترط — مع ذلك — أن يعلم أحكام سجود السهو . تنبيه : ظاهر كلام المصنف وغيره : لو كان القارىء جاهلاً بما يحتاج إليه في الصلاة ، ولكن يأتي بها في العادة صحيحة : أنه يقدم على الفقيه . قال الزركشى : هو ظاهر كلام الإمام أحمد ، والخرقي ، والأكثرين ، وهو أحد الوجهين .

والوجه الثاني : أن الأفقه الحافظ من القرآن ما يجزئه في الصلاة يقدم على ذلك . وهو المذهب . نص عليه . وهو ظاهر كلامه في الوجيز . وجزم به في

الحرر . واختاره ابن عقيل . وحسنه المجد في شرحه . قال في مجمع البحرين :
وهو أولى . وقدمه في الفروع ، والفائق . وأطلقهما ابن تيم .

فائدة

قوله « ثم أفقههم » يعنى إذا استويا في القراءة قدم الأفقه . وكذا
لو استويا في الفقه قدم أقرأهما . ولو استويا في جودة القراءة قدم أكثرهما قرآنا .
ولو استويا في السكثرة قدم أجودهما . ولو كان أحد الفقيهين أفقه ، أو أعلم بأحكام
الصلاة قدم . ويقدم قارىء لا يعرف أحكام الصلاة على فقيه أمى .

قوله « ثُمَّ أَسَنَّهُمْ »

يعنى إذا استويا في القراءة والفقه قدم أسنهم . وهذا المذهب . جزم به في
الهداية ، والإيضاح ، والمبہج ، والخرق ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ،
والوجيز ، والمنتخب ، والمذهب الأحمد ، وإدراك الفاية . واختاره ابن عبدوس في
تذكرته . وصححه ابن الجوزى في المذهب ، ومسبوك المذهب . وقدمه في الفروع ،
والرعايتين ، والحاويين .

وظاهر كلام الإمام أحمد : تقديم الأقدم هجرة على الأسن . جزم به في
الإفادات ، وانظم ، وتجريد العناية ، والمنور . وقدمه في الكافي ، والحرر ، والفائق
وصححه الشارح . قال الزركشى : اختاره الشيخان . وجزم به في النهاية ونظمها
وتجريد العناية بتقديم الأقدم إسلاماً على الأسن . وقال ابن حامد : يقدم الأشرف
ثم الأقدم هجرة ، ثم الأسن . عكس ما قال المصنف هنا ، وأطلقهن ابن تيم .

قوله « ثُمَّ أَقَدَمَهُمْ هِجْرَةً ، ثُمَّ أَشْرَفَهُمْ »

هذا أحد الوجوه . حكاه في التلخيص . وجزم به في المبہج ، والإيضاح .
والنظم ، والإفادات ، وتجريد العناية ، والمنور ، والمنتخب . وقدمه في الفائق .
واختاره الشيخ تقي الدين ، وابن عبدوس في تذكرته .

والوجه الثاني : يقدم الأشرف على الأقدم هجرة . وهو المذهب . وجزم به الخرقى ، والهداية والمذهب ، والخلاصة ، والوجيز ، والمذهب الأحمد . وقدمه فى الفروع ، والمحرم ، والرعايتين . والحاويين ، واختاره المصنف كما تقدم .

وقيل : يقدم الأتقى على الأشرف . ولم يقدم الشيخ تقى الدين بالنسب . ذكره عن أحمد ، وهو ظاهر كلامه فى الإيضاح .

فأمره : قيل الأقدم هجرة : من هاجر بنفسه . جزم به فى الكافى ، والمغنى ، والشرح ، وشرح ابن رزين . وقيل : السبق بآبائه . قال الأمدى : الهجرة منقطعة فى وقتنا . وإنما يقدم بها من كان لآبائه سبق . وقيل : السبق بكل منهما . قطع به فى مجمع البحرين ، والزركشى . وقدمه ابن تيمم ، والرعاية الكبرى ، والحاوى الكبير والخواشى . وأطلقهن فى الفروع .

وأما الأشرف : فقال فى الفروع : والمراد به القرشى . وقاله المجد . وهو ظاهر ما قدمه فى الرعاية . وقدمه الزركشى . قال فى مجمع البحرين : ومعنى الشرف الأقرب فالأقرب منه عليه أفضل الصلاة والسلام . فيقدم العرب على غيرهم ، ثم قريش ، ثم بنو هاشم . وكذلك أبدا . وقال ابن تيمم : ومعنى الشرف : علو النسب والقدرة . قاله بعض أصحابنا « واقتصر عليه .

قلت : وقطع به المغنى ، والكافى ، والشرح ، والفائق ، وغيرهم .

فأمره : السبق بالإسلام كالهجرة . وقاله فى الفروع وغيره .

قوله « ثُمَّ اتَّقَاهُمْ »

يعنى بعد الأسن والأشرف والأقدم هجرة : الاتقى . وهذا المذهب . جزم به فى الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والوجيز ، والإفادات ، والرعاية الصغرى ، والحاويين ، والمذهب الأحمد . وقدمه فى الفروع ، والمغنى ، والشرح والرعاية الكبرى وغيرهم . وقيل : يقدم الاتقى على الأشرف كما تقدم . وهو

احتمال للمصنف . واختاره الشيخ تقي الدين كما تقدم . وهو الصواب .
وقيل : يقدم الأمر للمسجد على الأتقى والأورع . وجزم به في المبهج ،
والإيضاح . والفصول . وزاد : أو يفضل على الجماعة المنعقدة . قدمه في الرعاية .
وقيل : بل الأمر للمسجد ، الراعى له . والمتعاهد لأمره .

فائدة : ذكر في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، وحواشى الفروع ، والزركشى
وغيرهم : أن الأتقى والأورع سواء . وقال في الرعاية الكبرى : ثم الأتقى . ثم
الأورع . ثم من قرع . وعنه يقسم بينهما .
قوله ﴿ ثُمَّ مَنْ تَقَعُّ لَهُ الْقُرْعَةُ ﴾

يعنى بعد الأتقى . وهو إحدى الروايتين . وهو المذهب . جزم به في الهداية ،
والمذهب . ومسبوك الذهب ، والخلاصة ، والمذهب الأحمد ، والكافي .
والتلخيص ، والبلغة . والوجيز ، والحاوى الكبير ، وتجريد العناية ، والإفادات ،
والمنتخب . واختاره ابن عبدوس في تذكرته . وقدمه في الرعايتين ، والقواعد
الفقهية . وعنه يقدم من اختاره الجماعة على القرعة . قدمه ابن تيمم ، والفائق .
وجزم به في المبهج ، والإيضاح ، والنظم .

قال في المغنى ، والشرح : فإن استووا في التقوى أقرع بينهم . نص عليه .
فإن كان أحدهما يقوم بعبارة المسجد وتعاهده ، فهو أحق به . وكذلك إن رضى
الجيران أحدهما دون الآخر .

قال الزركشى : فإن استووا في التقوى والورع قدم أمرهم للمسجد ، وما رضى
به الجيران أو أكثرهم . فإن استووا في القرعة قال في مجمع البحرين : ثم
بعد الأتقى من يختاره الجيران أو أكثرهم ، لمعنى مقصود شرعاً ، ككونه أمر
للمسجد ، أو أنفع لجيرانه ونحوه مما يعود بصلاح المسجد وأهله ، ثم القرعة انتهى .
وأطلقهما في المستوعب ، والحاوى الصغير ، والفروع .

فعلى الرواية الثانية : لو اختلفوا فى اختيارهم عمل باختيار الأكثر . فإن استووا فقل : يقرع .

قلت : وهو أولى .

وقيل : يختار السلطان الأولى . وأطلقهما فى الفروع .

فعلى القول باختيار السلطان : لا يتجاوز المختلف فيهما « على الصحيح من المذهب . قدمه فى الرعاية الكبرى . وقيل : للسلطان أن يختار غيرها . ذكره فى الرعاية . وهما احتمالان مطلقان فى الفروع .

تنبيه : قولى فى الرواية الثانية « من اختاره الجماعة » هكذا قال فى الفروع ومختصر ابن تيم وغيرهما . وقال فى الرعاية الكبرى : من رضيه وأراد المصلون . وقيل : الجماعة . وقيل : الجيران . وقيل : أكثرهم .

تنبيه : ظاهر كلام المصنف وغيره : أن القرعة بعد الأتقى والأورع ، أو من تختاره الجماعة على الرواية الأخرى . وهو صحيح . وقيل : يقدم بحسن خلقه . جزم به فى الرعاية فى موضع . وكذلك ابن تيم . وقيل : يقدم أيضاً بحسن الخلقة ، وأطلقهما ابن تيم .

فائدة : تحرير الصحيح من المذهب فى الأولى بالتقديم فى الإمامة فالأولى : الأقرأ جودة ، العارف فقه صلاته . ثم القارىء كذلك . ثم الأفقه . ثم الأسن . ثم الأشرف . ثم الأقدم هجرة ، والأسبق بالإسلام . ثم الأتقى والأورع . ثم من يختاره الجيران ، ثم القرعة .

واعلم أن الخلاف إنما هو فى الأولوية ، لافى اشتراط ذلك ووجوبه ، على الصحيح من المذهب . وعليه الأكثر . وقطعوا به . ونص عليه ، ولكن يكره تقديم غير الأولى . ويأتى بأتم من هذا قريباً .

قوله ﴿وَصَاحِبُ الْبَيْتِ ، وَإِمَامُ الْمَسْجِدِ أَحَقُّ بِالْإِمَامَةِ﴾

يعنى أنهما أحق بالإمامة من غيرهما ممن تقدم ذكره ، إذا كان ممن تصح إمامته
قاله فى مجمع البحرين ، والزركشى وغيرهما . قال فى الرعاية : قلت : إن صلحا
للإمامة بهم مطلقا ، وإن كان أفضل منهما . وهذا المذهب . وعليه جماهير
الأصحاب . وقطع به كثير منهم . وقال ابن عقيل : هما أحق من غيرهما مع التساوى .
ووجه فى الفروع أنه يستحب لهما أن يقدموا أفضل منهما .

فأمره : لهما تقديم غيرهما . ولا يكره . نص عليه . وعنه يكره تقديم أبيهما
مطلقا ، فغيرهما أولى أن يكره . وكذا الخلاف فى إذن من استحق التقديم غيرهما .
ويأتى قريبا بأعم من هذا .

فأمره : المعبر والمستأجر أحق بالإمامة من المستعير والمؤجر ، على الصحيح من
المذهب . وقيل : عكسه . وقدم فى الرايتين والحاويين أن المستعير أولى من
المالك . قال الزركشى : قلت : ويخرج أن المستعير أولى ، إن قلنا : العارية هبة منفعة .
وأطلقهما ابن تيم فى المؤجر والمستأجر .

قوله ﴿إِلَّا أَنْ يَكُونَ بَعْضُهُمْ ذَا سُلْطَانٍ﴾

يعنى فيكون أحق بالإمامة من صاحب البيت ، ومن إمام المسجد . وهو
الصحيح من المذهب ، وعليه الجمهور . نص عليه . وقيل : هما أحق منه . واختاره
ابن حامد فى صاحب البيت . وأطلقهما فى التلخيص فى صاحب البيت والسلطان .
فأمره : لو كان البيت لعبد فسيده أحق منه بالإمامة . قاله فى الكافى وغيره
وهو واضح . لأن السيد صاحب البيت . ولو كان البيت للمكاتب كان أولى .
قاله فى الرعاية الكبرى . وقيل : يقدمان فى بيتهما على غير سيدهما .

قوله ﴿وَالْحُرُّ أَوْلَى مِنَ الْعَبْدِ وَمِنَ الْمَكَاتِبِ ، وَمَنْ بَعْضُهُ حُرٌّ﴾ .

وهو المذهب مطلقا . وعليه الأصحاب . وجزم به فى المغنى والشرح ، والحرر ،

والفائق ، والوجيز ، وغيرهم . وقدمه في الفروع وغيره . وعنه لا يقدم عليه إلا إذا تساوا . وقيل : إذا لم يكن أحدهما إماماً راتباً . ذكره في الرعاية .

فأمرناه

إمراهما : العبد المكلف أولى من الصبي . إذا قلنا : تصح إمامته بالبالغين .
قاله في الرعاية .

الثانية : أفادنا المصنف - رحمه الله - أن إمامة العبد صحيحة من حيث الجملة ، وهو صحيح . لا أعلم فيه خلافاً في المذهب ، إلا ما يأتي في إمامته في صلاة الجمعة . بل ولا يكره بالأحرار . نص عليه .

قوله ﴿ وَالْحَاضِرُ أَوْلَى مِنَ الْمُسَافِرِ ﴾ .

هذا المذهب مطلقاً . وعليه أكثر الأصحاب . وجزم به في المحرر ، والوجيز ، والفائق ، وشرح ابن منبجا ، وغيرهم . وقدمه في المغني ، والشرح ، والفروع ، والرعاية ، وغيرهم . وقال القاضي : إن كان فيهم إمام ، فهو أحق بالإمامة ، قال القاضي وإن كان مسافراً . وجزم به ابن تيميم .

فوائده

الأولى : لو أتم الإمام المسافر الصلاة صحّت صلاة المأموم المقيم . على الصحيح من المذهب . وعليه عامة الأصحاب . ونص عليه في رواية الميموني ، وابن منصور . وعند أبي بكر : إن أتم المسافر ففي صحة صلاة المأموم روايتنا متنفل بمقتضى . وذكرهما القاضي .

وقال ابن عقيل وغيره : ليس بجيد . لأنه الأصل . فليس بمتنفل .
قال في مجمع البحرين : أنكر عامة الأصحاب قول أبي بكر في صحة صلاته خلفه روايتين . لأنه في الأخيرتين متنفل ، لسقوطهما بالترك لا إلى بدل ، ومنعه

الأصحاب . لأن القصر عندنا رخصة . فإذا لم يحتره تعين الفرض الأصلي ، وهو الأربع . ونقل صالح التوقف فيها ، وقال : دعها . انتهى .

وقال أبو الخطاب في الانتصار : يجوز في رواية ، لصحة بناء مقيم على نية مسافر ، وهو الإمام .

الثانية : إذا أتم المسافر كره تقديمه ، للخروج من الخلاف . وإن قصر لم يكره الاقتداء به . قال في جمع البحرين : إجماعاً .

الثالثة : لو كان المقيم إماماً لمسافر ، ونوى المسافر القصر : صحت صلاته على الصحيح من المذهب . وقال ابن عقيل في الفصول : إن نوى المسافر القصر احتمل أن لا يجزئه . وهو أصح ، لوقوع الآخرين منه بلا نية . ولأن المأموم إذا لزمه حكم المتابعة لزمه نية المتابعة ، كنية الجمعة ممن لا تلزمه خلف من يصلحها . واحتمل أن يجزئه . لأن الإتمام لزمه حكماً .

الرابعة : الحضري أولى من البدوي ، والمتوضىء أولى من المقيم .

قوله « والبصيرُ أولى من الأعْمى ، في أحد الوجهين » .

وهما روايتان . فالخلاف عائد إليهما فقط . وأطلقهما في التلخيص ، والفائق .
أصحهما : البصير أولى . وهو المذهب . قال المصنف : وهو أولى . قال في المذهب : هذا أصح الوجهين . قال في البلغة : والبصير أولى منه ، على الأصح . قال في الهداية : والبصير أولى من الأعْمى عندي . وجزم به في الوجيز ، والإفادات ، وتجريد العناية ، والنهاية ، ونظمها . واختاره الشيرازي . وقدمه في الفروع ، والحرر ، والشرح ، والخلاصة ، والنظم ، والرايعتين ، والحاوي ، وإدراك الغاية .
الوجه الثاني : هما سواء . اختاره القاضي . وقدمه في المستوعب . وقيل :

الأعْمى أولى من البصير . وهو رواية عن أحمد في الرعاية وغيرها .

فائدة : لو كان الأعْمى أصم صحت إمامته . على الصحيح من المذهب . قدمه في الكافي ، والمنعني . وصححه فيهما . وقدمه في الشرح ، وشرح ابن رزين .

وقال بعض الأصحاب : لا يصح . وجزم به في الإيضاح . وأطلقهما في
 الفروع ، وابن تيميم ، والنظم ، وجمع البحرين ، والرايعتين ، والحاوي الصغير .
فأئمة : لو أذن الأفضل للمفضول - ممن تقدم ذكره - لم تكره إمامته . على
 الصحيح من المذهب . نص عليه . وقيل : تكره . وهو رواية في صاحب البيت .
 وإمام المسجد ، كما تقدم .

وفي رسالة أحمد في الصلاة ، رواية منها : لا يجوز أن يقدموا إلا أعلمهم
 وأخوفهم . وإلا لم يزالوا في سفال . وكذا قال في الغنية .
 وقال الشيخ تقي الدين : يجب تقديم من يقدمه الله ورسوله ، ولو مع شرط
 واقف بخلافه . انتهى .

فإمامة المفضول بدون إذن الفاضل مكروهة على الصحيح من المذهب . نص
 عليه . وقيل : الأخوف أولى . وقال في الفروع : وأطلق بعضهم النص ، ولعل
 المراد سوى إمام المسجد . وصاحب البيت . فإنه يحرم . وذكر بعضهم : يكره .
 قال في الفروع : واحتج جماعة - منهم القاضي - والمجد - على منع إمامة الأئمة
 بالآقرأ بأمر الشارع بتقديم الأقرأ . فإذا قدم الأئمة خولف الأمر ودخل تحت النهي
 وكذا احتج في الفصول ، مع قوله : يستحب للإمام إذا استخلف أن يرتب كما
 يرتب الإمام في أصل الصلاة ، كالإمام الأول . لأنه نوع إمامة .

قوله ﴿ وَهَلْ تَصِحُّ إِمَامَةُ الْفَاسِقِ وَالْأَقْلَفِ ؟ عَلَى رِوَايَتَيْنِ ﴾ .
 وأطلقهما في الهداية ، والخلاصة ، والتلخيص ، والبلغة ، وابن تيميم ، والفاوق
 أما الفاسق : ففيه روايتان .

إحداهما : لا تصح . وهو المذهب . سواء كان فسقه من جهة الاعتقاد
 أو من جهة الأفعال من حيث الجملة . وعليه أكثر الأصحاب . قال ابن الزاغوني :
 هي اختيار المشايخ . قال الزركشي : هي المشهورة . واختيار ابن أبي موسى ،

والقاضي ، والشيرازي « وجماعة . قال في المذهب « ومسبوك الذهب »
والرعايتين « والحاوي الصغير » وجمع البحرين : لا يصح في أصح الروايتين . قال
في الحاوي الكبير : هي الصحيحة من المذهب . قال ابن هبيرة : هي الأشهر ،
قال الناظم : الأولى . ونصرها أبو الخطاب ، والشريف أبو جعفر . واختارها
أبو بكر ، والآمدي ، والمجد ، وغيرها . وجزم به ابن عقيل في التذكرة ، وغيره .
قال في الوجيز : ولا تصح إمامة الفاسق . وهو المشهور . وقدمه في الفروع
والمستوعب « وغيرها . قال الشيخ تقي الدين : لا تصح خلف أهل الأهواء والبدع
والفسقة مع القدرة .

والرواية الثانية : تصح « وتكره . وعنه تصح في النفل . جزم به جماعة .
قال ابن تيميم : ويصح النفل خلف الفاسق ، رواية واحدة . قاله بعض أصحابنا .
والظاهر أن مراده : المجد . فإنه قال ذلك . وعنه لا تصح خلف فاسق بالاعتقاد بحال
فعلى المذهب : يلزم من صلى خلفه الإعادة « سواء علم بفسقه وقت الصلاة
أو بعدها ، وسواء كان فسقه ظاهراً أولاً . وهذا الصحيح من المذهب . قدمه
في الفروع ، والزركشي ، وابن تيميم ، وجمع البحرين . ونص عليه في رواية صالح ،
والأثرم . وهو ظاهر كلامه في الكافي .

وقال ابن عقيل : لا إعادة إذا جهل حاله مطلقاً ، كالحدث ، والنجاسة . وفرق
بينهما في مجمع البحرين بأن الفاسق يعلم بالمانع في حقه ، بخلاف الحدث الناسي .
إذ لو علم لم تصح خلفه [بحال] .

وقيل : إن كان فسقه ظاهراً أعاد ، وإلا فلا ، للعذر . وصححه المصنف ،
والمجد . وجزم به الخرقى ، والوجيز . وقال في الرعاية : الأصح أن يعيد خلف
المعلن . وفي غيره روايتان . وقيل : إن علم لما سلم فوجهان . وإن علم قبله فروايتان .
قال في الحرر ، والفائق : وإن ائتم بفاسق من يعلم فسقه : فعلى روايتين .
وقيل : يعيد لفسق إمامه المجرد . وقيل : تقليداً فقط .

فائدة : المعلن بالبدعة ، هو المظهر لها ، ضد الإسرار ، كالتكلم بها ، والداعى إليها ، والمناظر عليها . وهكذا فسرهُ المصنف والشارح وغيرهما .
وقال القاضى : المعلن بالبدعة : من يعتقدُها بدليل . وضده : من يعتقدُها تقليداً . وقال : المقلد لا يكفر ولا يفسق .

فوائد

الأولى : تصح إمامة العدل إذا كان نائباً لفاسق ، على الصحيح من المذهب .
وعليه الأكثر . قال الزركشى وغيره : هذا الصحيح من الروايتين . وقدمه فى الفروع . وحزم به فى الرعاية الكبرى . وعنه لا تصح . لأنه لا يستتبع من لا يباشر . وقيل : إن كان المستنيب عدلاً وحده فوجهان . صححه الإمام أحمد . وخالف القاضى وغيره . فعلى المذهب : لا يعيد . نص عليه . وعنه يعيد .
الثانية : قال فى الفروع : وظاهر كلامهم : لا يؤم فاسق فاسقاً . وقاله القاضى وغيره . لأنه يمكنه رفع ما عليه من النقص .

قلت : وصرح به ابن تيم ، وابن حمدان ، فقالا : ولا يؤم فاسق مثله .
الثالثة : حيث قلنا : لا تصح الصلاة خلفه ، فإنه يصلى معه خوف أذى ويعيد . نص عليه . وإن نوى الانفراد ووافقه فى أفعالها لم يعدها . على الصحيح من المذهب . قدمه فى الفروع . وعنه يعيد .

تنبيه : يستثنى من كلام المصنف وغيره : صلاة الجمعة . فإنها تصلى خلفه ، على الصحيح من المذهب . وعليه جماهير الأصحاب .

وقال كثير منهم : يصلى خلفه صلاة الجمعة ، رواية واحدة . لكن بشرط عدم جمعة أخرى خلف عدل . قاله فى مجمع البحرين وغيره . وعنه لا يصلى الجمعة أيضاً خلفه . وهو ظاهر كلام جماعة من الأصحاب .

قال ابن تيم : وسَوَّى الأمدى بين الجمعة وغيرها فى تقديم الفاسق . فعلى

المذهب : لا يلزمه إعادتها على الصحيح من المذهب . قدمه في الفروع .
قال في الرعاية الكبرى : هي أشهر . وعنه من أعادها فابتدع مخالف
للسنة . ليس له من فضل الجمعة شيء ، إذا لم ير الصلاة خلفه . وعنه يعيدها .
جزم به في المذهب ، ومسبوك الذهب . وصححه ابن عقيل وغيره . قال الزركشي :
فيعاد على المذهب . قال في الحاويين : هذا الصحيح عندى . وصححه في مجمع
البحرين . قال في الفروع : ذكر غير واحد الإعادة ظاهر المذهب كغيرها .
قلت : ممن قاله : هو في حواشيه .

وقدمه في الرايتين . نقل ابن الحكم : أنه كان يصلى الجمعة ، ثم يصلى الظهر
أربعاً . قال : فإن كانت الصلاة فرضاً ، فلا تضر صلاتى . وإن لم تكن كانت
تلك الصلاة ظهراً أربعاً .

ونقل أبو طالب : أيتها أحب إليك : أصلى قبل الصلاة أو بعدها ؟ قال : بعد
الصلاة . ولا أصلى قبل .

قال القاضى في الخلاف : يصلى الظهر بعد الجمعة ليخرج من الخلاف . وأطلق
الروایتين - وهما : الإعادة - وعدمها - ابن تميم .

فأمره : ألحق المصنف بالجمعة صلاة العيدين . وتابعه في الشرح والنظم ،
ومجمع البحرين ، والرعاية الصغرى ، والحاويين ، وغيرهم . وقال في الرعاية الكبرى :
ويصلى الجمعة . وقيل : والعيد .

قال ابن عقيل : لا يقتضى بالفاسق في غير الجمعة . ولم يذكرهما في الفروع .

فوائده

إمدها : حكم من صلى الجمعة ونحوها في بقعة غصب للضرورة : حكم صلاة
الجمعة خلف الفاسق . ذكره في الفروع . وقال : وذكرهما ابن عقيل ، وصاحب
الحرر فيمن كفر باعتقاده . ويعيد .

وتقدم التنبيه على ذلك في آخر باب اجتناب النجاسة .

الثانية : تصح الصلاة خلف إمام لا يعرفه . على الصحيح من المذهب .
وعنه لا تصح . وروى عنه أنه لا يصلى إلا خلف من يعرف . قال أبو بكر :
وهذا على الاستحباب .

الثالثة : قال المجد ، وابن تيم ، وابن حمدان ، وصاحب مجمع البحرين ،
والتلخيص ، وغيرهم : تصح الصلاة خلف من خالف فى الفروع ، لدليل أو تقليد .
نص عليه ، ما لم يعلم أنه ترك ركناً أو شرطاً على ما يأتى .

قال المجد - لمن قال لا تصح - : هذا خرق لإجماع من تقدم من الصحابة
فمن بعدهم . قال فى الفروع : ومراد الأصحاب : ما لم يفسق بذلك [وذكر ابن
أبى موسى فى الصلاة خلف شارب نبيذ « معتقدا حله » روايتين] وذكر أنه لا يصلى
خلف من يقول « الماء من الماء » وقيل : ولا خلف من يميز ربا الفضل ،
كبيع درهم بدرهمين « للاجماع الآن على تحريمها .
ويأتى قريباً إذا ترك الإمام ركناً أو شرطاً .

وأما الأقلف : فأطلق المصنف فى صحة إمامته روايتين . وهما روايتان عند
الأكثر . وقدم فى الرعاية : أنهما وجهان . وأطلقهما فى الهداية ، والمذهب «
والتلخيص ، والبلغة ، وابن تيم ، والرعايتين ، والحاوى الكبير ، والشرح ،
وشرح ابن منبجا .

إمدهما : تصح مع الكراهة . وهو المذهب . جزم به فى الخلاصة ،
والحرر ، والإفادات ، والوجيز ، والمذهب الأحمد « والمنور » والمنتخب . وقدمه
فى الفروع ، والفائق « وابن تيم . وصححه فى التصحيح ، والنظم ، ومجمع البحرين .
واختاره ابن عبدوس فى تذكرته .

والرواية الثانية : لا تصح . صححه فى الحاوى الصغير . وهى من المفردات .
وقدمه فى المستوعب .

وقيل : تصح إمامة الأقل المفتوق قلّفته . وخص في الحاوى الكبير وغيره الخلاف بالأقل المرتقى . وقيل : إن كثرت إمامته لم تصح ، وإلا صحت .

فأمرناه

إصدارهما : هل المنع من صحة إمامته لترك الختان واجب ، أو لعجزه عن غسل النجاسة ؟ فيه وجهان . قاله في الرعاية .

قال ابن تميم : اختلف الأصحاب في مأخذ المنع . فقال بعضهم : تركه الختان واجب . فعلى هذا إن قلنا : بعدم الوجوب ، أو سقط القول به لضرر : صحت إمامته .

وقال جماعة آخرون : هو عجزه عن شرط الصلاة . وهو التطهر من النجاسة . فعلى هذا : لا تصح إمامته إلا بمثله ، إن لم يجب الختان . انتهى .

قال في مجمع البحرين : إن كان تاركاً للختان من غير خوف ضرر ، وهو يعتقد وجوبه : فسق على الأصح . وفيه : الروايتان لفسقه ، لا لكونه أقل ، وإن تركه تأولاً ، أو خائفاً على نفسه التلف لكبر ونحوه : صحت إمامته . انتهى . قلت : الذى قطع به المصنف ، والشارح ، وابن منجا ، وغيرهم : أن المنع لعجزه عن غسل النجاسة .

الثانية : تصح إمامة الأقل بمثله . قدمه في الرعاية ، والحواشى . قال ابن تميم : تصح إمامته بمثله إن لم يجب الختان . انتهى .

وقيل : لا تصح مطلقاً . وأطلقهما في الفروع . وقيل : تصح في التراويح إذا لم يكن قارىء غيره .

قوله ﴿ فِي إِمَامَةِ أَقْطَعَ الْيَدَيْنِ وَجْهَانِ ﴾ .

وحكاها الأمدى روايتين . وأطلقهما في المذهب ، والتلخيص ، والبلغة ، والشرح . وابن تميم . والرعايتين ، والحاويين . والنظم .

إمامهما : تصح مع الكراهة . وهو المذهب . صححه في التصحيح . وجزم به في الوجيز » والإفادات . واختاره القاضي . وقدمه في الفروع .

والوجه الثاني : لا تصح » اختاره أبو بكر .

تغيب : منشأ الخلاف : كون الإمام أحمد سئل عن ذلك . فتوقف .

فأمرناه

إمامهما : حكم أقطع الرجلين » أو أحدهما ، أو أحد اليدين : حكم أقطع اليدين ، كما تقدم . قاله في الفروع ، والحاوي الكبير ، والإفادات ، وغيرهم . وأطلق في الرعايتين » والحاوي الصغير : الخلاف في أقطع اليدين أو الرجلين ، ثم قال : وقيل أو إحداهن .

واختار المصنف صحة إمامه أقطع أحد الرجلين دون أقطعهما ، وتبعه الشارح . وأطلق في الفائق الخلاف في أقطع يد أو رجل . فظاھر أنه إمامة أقطعهما لا تصح ، قولاً واحداً .

وصرح بصحة إمامة أقطع اليد أو الرجل بمثله . وأطلق في الحرر في أقطع اليد أو الرجل الوجهين .

الثانية : قال ابن عقيل : تكره إمامة من قطع أنفه . ولم يذكره الأكثر . وإنما ذكروا الصحة .

قوله ﴿ وَلَا تَصِحُّ الصَّلَاةُ خَلْفَ كَافِرٍ ﴾ .

هذا المذهب بلا ريب . وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به كثير منهم . وقيل : تصح إن أسر الكفر . وعنه لا يعيد خلف مبتدع كافر ببدعته . وحكي ابن الزاغوني رواية بصحة صلاة الكافر ، بناء على صحة إسلامه بها . وبني على صحة صلاته صحة إمامته على احتمال .

قال الزركشى : وهو بعيد . وتقدم ذلك فى كتاب الصلاة عند قوله « وإذا صلى الكافر حكم بإسلامه » .

فائدتان

إمراهما : لو قال - بعد سلامه من الصلاة - هو كافر ، وإنما صلى تهزؤاً . فنص أحمد : يعيد المأموم ، كمن ظن كفره أو حدثه ، فبان بخلافه . وقيل : لا يعيد ، كمن جهل حاله .

الثانية : لو علم من إنسان حال ردة ، وحال إسلام ، أو حال إفاقة ، وحال جنون : كره تقديمه . فإن صلى خلفه ، ولم يعلم على أى الحالين هو ؟ أعاد على الصحيح . قدمه فى الرعاية الكبرى . وقيل : لا يعيد . وقيل : إن علم قبل الصلاة إسلامه « وشك فى رده » فلا إعادة . وأطلقهن فى مختصر ابن تيم . والفروع .

تنبيه : دخل فى قوله ﴿ ولا أخرس ﴾ عدم صحة إمامته بمثله وبغيره .

أما إمامته بغيره : فلا تصح « قولاً واحداً عند الجمهور . وقيل : تصح إمامة من طرأ عليه الخرس دون الأصلي . ذكره فى الرعاية .

وأما إمامته بمثله : فالصحيح من المذهب : أن إمامته لا تصح ، وعليه جمهور الأصحاب . قال فى مجمع البحرين : اختاره أكثر الأصحاب . منهم القاضى ، والآمدى ، وابن عقيل ، والمصنف فى المغنى . وجزم به « وغيرهم . وجزم به فى المذهب ، والمستوعب ، والتلخيص وغيرهم . وعبارة كثير من الأصحاب كعبارة المصنف . وقدمه فى الفروع ، والرعايتين . وقال القاضى فى الأحكام السلطانية « والمصنف فى الكافى : يصح أن يؤم مثله . وجزم به فى الحاويين . قال الشارح : هذا قياس المذهب . وهو أولى ، كالأئمة والعاجز عن القيام يؤم مثله . وأطلقهما فى الفائق « وابن تيم .

تنبيه : دخل فى قوله ﴿ ولا من به سأس البول ﴾ عدم صحة إمامته بمثله ،

وبغيره . أما بغيره : فلا تصح إمامته به . وأما بمن هو مثله : فالصحيح من المذهب : الصحة . جزم به في الهداية ، والمذهب ، والكافي ، والعمدة ، والشرح ، والحاوي الكبير . قال في المستوعب : ولا تصح إمامة من به سلس البول لمن لا سلس به . وهو ظاهر كلام ابن عبدوس في تذكرته . فإنه قال : ولا يؤم أخرس ولا دائم حدثه ، وعاجز عن ركن ، وأثنى بعكسهم .

وقال في المحرر : ومن عجز عن ركن ، أو شرط : لم تصح إمامته بقادر عليه . وقدمه ابن تيم . وقيل : تصح . جزم به في الخلاصة ، والوجيز . وصححه الناظم . وهو ظاهر ما جزم به في التلخيص . وقدمه في الرعايتين ، وأطلقهما في الفروع .

قوله ﴿ وَلَا عَاجِزٍ عَنِ الرَّكُوعِ وَالسُّجُودِ وَالْقُعودِ ﴾ .

الواو هنا : بمعنى « أو » وكذلك العاجز عن الشرط . وهذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . وجزم به في المحرر ، والوجيز ، والمذهب ، وغيرهم . وقدمه في الفروع وغيره . واختار الشيخ تقي الدين : الصحة . قاله في إمامة من عليه نجاسة يعجز عن إزالتها .

فأمره : يصح اقتداؤه بمثله . قاله ابن عقيل في التذكرة ، وابن الجوزي في المذهب ، والمستوعب وغيرهم . قال الشارح : وقياس المذهب صحته . واقتصر عليه . ومنع ابن عقيل في المفردات الإمامة جالساً مطلقاً .

فأمره : قال في الفروع : ولا خلاف أن المصلي خلف المضطجع لا يضطجع ، وتصح بمثله .

قوله ﴿ وَلَا تَصْحُ خَلْفَ عَاجِزٍ عَنِ الْقِيَامِ ﴾ .

حكم العاجز عن القيام : حكم العاجز عن الركوع ، أو السجود ، على ما تقدم .

قوله ﴿ إِلَّا إِمَامُ الْحَيِّ الْمَرْجُوزِ وَالْعَلَّةِ ﴾ .

الصحيح من المذهب : أن إمامة إمام الحي - وهو الإمام الراتب - العاجز عن

القيام لمرض يرجى زواله جالساً ، صحيحة . وعليه أكثر الأصحاب . وجزم به في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والوجيز ، وغيرهم ، وقدمه في الفروع ، وغيره . وهو من المفردات . وقال القاضي : لاتصح . ومنع ابن عقيل في المفردات الإمامة جالساً مطلقاً ، كما تقدم .

قوله ﴿ وَيُصَلُّونَ وَرَاءَهُ جُلُوسًا ﴾ .

هذا المذهب بلا ريب . وعليه أكثر الأصحاب . وجزم به في المحرر ، والوجيز ، وغيرهما . وقدمه في الفروع ، وغيره . وهو من المفردات . قال القاضي : هذا استحسان . والقياس لا يصح . وعنه يصلون قياماً . ذكرها في الإيضاح . واختاره في النصيحة ، والتحقيق .

قوله ﴿ فَإِنْ صَلُّوا قِيَامًا صَحَّتْ صَلَاتُهُمْ فِي أَحَدِ الْجَوَهِينِ ﴾ .

يعنى على القول بأنهم يصلون جلوساً . وهما روايتان . وأطلقهما في المغنى والشرح ، والفائق ، والنظم .

أمرهما : تصح . وهو المذهب . قال في الفروع : صحت على الأصح . قال في المذهب ، ومسبوك الذهب : هذا المشهور في المذهب . قال في البلغة : صحت في الأصح . قال في التلخيص ، والحاويين : صحت في أصح الوجهين . وصححه الجدي في شرحه ، وناظم المفردات ، وابن رزين في شرحه . قال الزركشى : قطع به القاضي في التعليق فيما أظن . واختاره عمر بن بدر المعاربى في التصحيح الكبير . اختاره في النصيحة والتحقيق . وجزم به في الوجيز . وقدمه في المحرر ، والهداية ، والرايعتين :

والوجه الثانى : لاتصح . وهو ظاهر كلام الخرقى . قال ابن الزاغونى : اختاره أكثر المشايخ . قاله الزركشى . وقيل : تصح إذا جهل وجوب الجلوس ، وإلا لم تصح . وهو احتمال للمصنف .

تغييره

أصحهما : مفهوم كلام المصنف : أن إمام الحلي إذا لم يرج زوال علته أن إمامته لاتصح . وهو صحيح . وهو المذهب . وعليه أكثر الأصحاب . وفي الإيضاح ، والمنتخب : إن لم يرج صحت مع إمام الحلي قائماً .

الثانية : مفهوم كلام المصنف أيضاً : أنها لاتصح مع غير إمام الحلي . وهو صحيح . وهو المذهب . وعليه الأصحاب . وعنه تصح أيضاً ، وإن لم يرج زوال علته . قال في الفائق : إلا إمام الحلي ، والإمام السكبير .

قوله ﴿ وَإِنْ ابْتَدَأَ بِهِمُ الصَّلَاةَ قَائِمًا ، ثُمَّ اعْتَدَلَ جُلُوسًا : أَتَمُّوا خَلْفَهُ قِيَامًا ﴾

بلا نزاع « ولم يجز الجلوس . نص عليه . وذكر الحلواني : ولو لم يكن إمام الحلي

فوائد

الأولى : لو أرتج على المصلي في الفاتحة ، وعجز عن إتمامها ، فهو كالعاجز عن القيام في أثناء الصلاة . يأتي بما يقدر عليه ولا يعيدها . ذكره ابن عقيل في الفصول . قال في الفروع : ويؤخذ منه ولو كان إماماً . والصحيح من المذهب : أنه يستخلف وعليه جماهير الأصحاب . وتقدم ذلك في باب النية ، وفي صفة الصلاة ، فيما إذا أرتج على الإمام أيضاً .

الثانية : إذا ترك الإمام ركناً أو شرطاً عنده وحده ، وهو عالم بذلك : لزم المأموم الإعادة . على الصحيح من المذهب مطلقاً . وعليه أكثر الأصحاب « كالإمام . قال في المستوعب : يعيد إن علم في الصلاة وإلا فلا . ورده في الفروع . وقال : يتوجه مثله في إمام يعلم حدث نفسه .

وإن كان الركن والشرط المتروك يعتقد المأموم ركناً وشرطاً ، دون الإمام :

لم يلزمه الإعادة على الصحيح من المذهب . قدمه ابن تيمم ، والشارح ، ومال إليه . واختاره المصنف ، والشيخ تقي الدين ، وصاحب الفائق .

وقال الشيخ تقي الدين في موضع آخر : لو فعل الإمام ما هو محرم عند المأموم دونه . مما يسوغ فيه الاجتهاد - صحت صلاته خلفه - وهو المشهور عن أحمد . وقال في موضع آخر : الروايات المنقولة عن أحمد لا توجب اختلافاً دائماً ، ظواهرها : أن كل موضع يقطع فيه بخطأ المخالف يجب الإعادة . وما لا يقطع فيه بخطأ المخالف لا يوجب الإعادة . وهو الذي عليه السنة والآثار ، وقياس الأصول . انتهى . وعنه يعيد . قال في الفروع : اختاره جماعة .

قلت : صححه الناضم . وجزم به في الإفادات . وقدمه في الحرر . واختاره ابن عقيل . وأطلقهما في الفروع ، والرعايتين ، والحاويين . وقال في المستوعب : إن كان في وجوبه عند المأموم روايتان ، ففي صلاته خلفه روايتان . قال في الفروع : كذا قال .

تنبيه : محل الخلاف في هذه المسألة : إذا علم المأموم وهو في الصلاة . فأما إذا علم بعد سلامه : فلا إعادة . هذا هو الصحيح . قال في الفروع : لا يعيد . وهو الأصح . وقدمه في الرعاية . وقيل : يعيد أيضاً .

فائدة : لو ترك المصلي ركناً أو شرطاً مختلفاً فيه ، بلا تأويل ولا تقليد : أعاد الصلاة على الصحيح من المذهب . ذكره الآجری إجماعاً . وعنه لا يعيد . وعنه يعيد اليومين والثلاثة . قال في الفروع : وعنه لا يعيد إن طال .

قوله ﴿ وَلَا تَصِحُّ إِمَامَةُ الْمَرْأَةِ لِلرَّجُلِ ﴾

هذا المذهب مطلقاً . قال في المستوعب : هذا الصحيح من المذهب . ونصره المصنف . واختاره أبو الخطاب ، وابن عبدوس في تذكرته . وجزم به في الكافي ، والحرر ، والوجيز ، والمنور ، والمنتخب ، وتجريد العناية ، والإفادات . وقدمه في

الفروع ، والرعايتين ، والحاويين ، والنظم ، ومجمع البحرين ، والشرح ، والفاثق ، وإدراك الغاية ، وغيرهم . وهو ظاهر كلام الخرقى . وعنه تصح في النقل . وأطلقهما ابن تميم . وعنه تصح في التراويح . نص عليه . وهو الأشهر عند المتقدمين .

قال أبو الخطاب ، وقال أصحابنا : تصح في التراويح . قال في مجمع البحرين . اختاره أكثر الأصحاب . قال الزركشى : منصوص أحمد واختيار عامة الأصحاب : يجوز أن يؤمهم في صلاة التراويح . انتهى . وهو الذى ذكره ابن هبيرة عن أحمد . وجزم به في الفصول ، والمذهب ، والبلغة . وقدمه في التلخيص وغيره . وهو من المفردات . ويأتى كلامه في الفروع .

قال القاضى في المجرى : ولا يجوز في غير التراويح .

فعلى هذه الرواية « قيل : يصح . إن كانت قارئة وهم أميون . جزم به في المذهب » والفاثق ، وابن تميم ، والحاويين .

قال الزركشى : وقدمه ناظم المفردات ، والرعاية الكبرى . وقيل : إن كانت أقرأ من الرجال . وقيل : إن كانت أقرأ وذارحم . وجزم به في المستوعب . وقيل : إن كانت ذا رحم أو عجوز . واختار القاضى : يصح إن كانت عجوزاً . قال في الفروع : واختار الأكثر صحة إمامتها في الجملة . لخبر أم ورقة العام والخاص . والجواب عن الخاص : رواه المروذى بإسناد يمنع الصحة ، وإن صح : فيتوجه حمله على النقل ، جمعاً بينه وبين النهى . ويتوجه احتمال في الفرض والنهى : تصح مع الكراهة . انتهى .

فأمره : حيث قلنا : تصح إمامتها بهم ، فإنها تقف خلفهم . لأنه أستر . ويقعدون بها . هذا الصحيح . قدمه في الفروع ، والفاثق ، ومجمع البحرين ، والزركشى ، والرعاية الكبرى . وجزم به في المذهب والمستوعب . قلت : فيعابى بها .

وعنه تقتدى هى بهم في غير القراءة . فينوى الإمامة أحدهم . اختاره القاضى

في الخلاف . فقال : إنما يجوز إمامتها في القراءة خاصة ، دون بقية الصلاة .

قلت : فيعابى بها أيضاً .

قوله ﴿ وَلَا تَصِحُّ إِمَامَةُ الْخُنْثَى لِلرِّجَالِ وَلَا لِلْخَنَاثَى ﴾

هذا المذهب . وعليه الأصحاب . وجزم به في الوجيز وغيره . وقدمه في الفروع

وغيره . وحكى ابن الزاغوني احتمالاً بصحة إمامته بمثله للتساوى .

قال ابن تميم : وقال بعض أصحابنا : يقتدى الخنثى بمثله . وهو سهو . قال في

الرعاية : وفيه بعد . وقيل : بل هو سهو .

تفصيلها

أمرهما : يجوز أن يؤم الخنثى الرجال فيما يجوز للمرأة أن تؤم فيه الرجل ،

على ما تقدم .

الثاني : مفهوم كلام المصنف : صحة إمامة الخنثى بالنساء . وهو صحيح . وهو

المذهب . وعليه جواهر الأصحاب . وقيل : لا تصح . وأطلقهما في التلخيص .

وقال أبو حفص العكبري : لا تصح صلاته في جماعة . قال القاضي : رأيت لأبي جعفر

البرمكي أن الخنثى لا تصح صلاته في جماعة ، لأنه إن قام مع الرجال احتمل أن

يكون امرأة ، وإن قام مع النساء ، أو وحده ، أو ائتم بامرأة ، احتمل أن يكون

رجلاً . وإن أمّ الرجال احتمل أن يكون امرأة . قال الزركشي ، قلت : وهذا

ظاهر إطلاق الخرق . انتهى .

قلت : وفيه نظر ، إذ ليس مراد الخرق بقوله « وإن صلى خلف مشرك ،

أو امرأة أو خنثى مشكل أعاد » العموم قطعاً . فإن إمامة المرأة بالمرأة صحيحة ، كما

صرح به بعد ، بل مراده : ولا تصح صلاة من صلى خلفهم من حيث الجملة .

وأيضاً : فإنه ليس في كلامه : أن الخنثى يكون مأموماً . ورد على من يقول :

لا تصح صلاة جماعة لو أم امرأة وكانت خلفه . فإن صلاتهما صحيحة . لأنه إن

كان رجلا صحت صلاتهما . وإن كانت امرأة صحت إمامته بها . لأن القائل بذلك أدخل في حصره إمامته بقوله « وإن أمّ الرجال احتمل أن يكون امرأة » لكنه ما ذكر : إذا أمّ امرأة ، ولكن تسمى جماعة في ذلك .

قال في الفروع : وإن قلنا : لا تؤم خنثى نساء ، وتبطل صلاة امرأة بجنب رجل : لم يصل جماعة .

فعلى المذهب - وهو صحة إمامة الخنثى بالمرأة - فالصحيح من المذهب : أنها تقف وراءه . وقال ابن عقيل : إذا أمّ الخنثى نساء قام وسطهن .

فأمره : لو صلى رجل خلف من يعلمه خنثى ثم بان بعد الصلاة رجلا : لزمته الإعادة . على الصحيح من المذهب . وفيه وجه : لا يعيد إذا علمه خنثى ، أو جهل إشكاله .

قوله « وَلَا إِمَامَةُ الصَّبِيِّ لِإِلَافٍ فِي النَّفْلِ ، عَلَى إِحْدَى الرِّوَايَتَيْنِ »

وأطلقهما في الشرح ، والنظم ، وابن تيميم ، والفاائق ، والمحزر . اعلم أن إمامة الصبي تارة تكون في الفرض ، وتارة تكون في النفل . فإن كانت في الفروض ، فالصحيح من المذهب : أنها لا تصح . وعليه جماهير الأصحاب وقطع به كثير منهم . وعنه تصح . اختارها الآجری . وحكاها في الفائق تخریجا ، واختاره . وأطلقهما ابن تيميم .

وقال ابن عقيل : يخرج في صحة إمامة ابن عشر وجه ، بناء على القول بوجوب الصلاة عليه .

وإن كان في النفل : فالصحيح من المذهب : أنها تصح . قال في المستوعب ، والحاوی الكبير : صح في أصح الروايتين . قال في الفروع : وتصح على الأصح . اختاره الأكثر . وكذا قال المجدد ، ومجمع البحرين . وجزم به في الهداية ، والمذهب ، والخلاصة ، والبلغة ، وتذكرة ابن عبدوس ، والحاوی الصغير ، والمنور ،

والمنتخب » والإفادات . واختاره أبو جعفر » وأكثر الأصحاب . قاله في التصحيح الكبير .

والرواية الثامنة : لا تصح في النفل أيضاً . قال في الوجيز : ولا تصح إمامة صبي ولا امرأة إلا بمثلهم . وأطلقهما في التعليق الكبير ، وانتصار أبي الخطاب ، والكافي » والمحرم ، والنظم .

فائدة : قال في الفروع والقواعد الأصولية - تبعاً لصاحب مجمع البحرين - : ظاهر المسألة : ولو قلنا يلزمه الصلاة . وصرح به ابن البنا في العقود ، فقال : لا تصح ، وإن قلنا تجب عليه وبنائهم المسألة على أن صلاته نافلة . تقتضي صحة إمامته إن لزمته . قال ذلك في مجمع البحرين من عنده . قال في الفروع : وهو متجه . وصرح به غير واحد وجهاً . انتهى .

قلت : قد تقدم أن ابن عقيل خرج وجهاً بصحة إمامة ابن عشر - إن قلنا بوجوب الصلاة عليه - وصرح به القاضي أيضاً . فقال : لا يجوز أن يؤم في الجمعة ، ولا في غيرها . ولو قلنا تجب عليه . نقله ابن تيم في الجمعة ، ويأتي . وقال بعض الأصحاب : تصح في التراويح إذا لم يكن غيره قارئاً وجهاً واحداً . قال في القواعد الأصولية : تنبيه مفهوم قول المصنف « لبالغ » صحة إمامته بمثله . وهو صحيح ، وهو المذهب . وعليه أكثر الأصحاب . وقال في المنتخب عن ابن الشيرازي : لا تصح إمامته بمثله .

قوله ﴿ وَلَا تَصِحُّ إِمَامَةُ مُحَدِّثٍ ، وَلَا نَجِسٌ يَعْلَمُ ذَلِكَ ﴾ .

هذا المذهب مطلقاً . وعليه الأصحاب . وقطع به كثير منهم . وقال في الإشارة : تصح إمامة المحدث ، والنجس » إن جهله المأموم وعلمه الإمام . وبناء القاضي في الخلاف أيضاً على إمامة الفاسق لفسقه بذلك . وقال الشيخ تقي الدين : وتصح إمامة من عليه نجاسة يعجز عن إزالتها بمن ليس عليه نجاسة .

قوله ﴿ فَإِنْ جَهِلَ هُوَ وَالْمَأْمُومُ حَتَّى قَضَوْا الصَّلَاةَ صَحَّتْ صَلَاةُ الْمَأْمُومِ وَحْدَهُ ﴾ .

هذا المذهب . وعليه أكثر الأصحاب . وعنه يعيد المأموم أيضاً . اختاره أبو الخطاب في الانتصار . قال القاضي : وهو القياس ، لولا الأثر عن عمر « وابنه ، وعثمان ، وعلى .

تنبيه : مفهوم كلامه : أنه لو علم الإمام بذلك أو المأموم فيها : أن صلاته باطلة فيستأنفها . وهو صحيح ، وهو المذهب . وعليه الأصحاب . وعنه يبنى المأموم . نقل بكر بن محمد : يبنون جماعة أو فرادى ، فيمن صلى بعض الصلاة وشك في وضوئه لم يجزه « حتى يتيقن أنه كان على وضوء . ولا تفسد صلاتهم . إن شاءوا قدموا واحداً ، وإن شاءوا صلوا فرادى .

قال القاضي : نص أحمد على أن علمهم بفساد صلاته لا يوجب عليهم إعادة . انتهى . وأما الإمام : فصلاته باطلة في المسألتين .

فأمره : لو علم مع الإمام واحد أعاد جميع المأمومين . على الصحيح من المذهب . نص عليه . وعليه أكثر الأصحاب . واختار القاضي ، والمصنف ، والشارح ، وصاحب الحاويين : أنه لا يعيد إلا العالم فقط . وكذا نقل أبو طالب إن علمه اثنان . وأنكر هو إعادة الكل . واحتج بخبر ذي اليمين .

قوله ﴿ وَلَا تَصِحُّ إِمَامَةُ الْأُتَمَى ﴾ .

هذا المذهب . وعليه الأصحاب . وعنه تصح . وقيل : تصح صلاة القارىء خلفه في النافلة . وجوز المصنف - وتبعه الشارح - اقتداء من يحسن قدر الفاتحة بمن لا يحسن قرآنًا .

قلت : وهو الصواب .

قال ابن تيميم : وفيه نظر . وقال في الرعاية : ولا يصح اقتداء العاجز عن النصف الأول من الحمد بالعاجز عن النصف الآخر ولا عكسه .

قوله ﴿إِلَّا بِمِثْلِهِ﴾ .

الصحيح من المذهب : صحة إمامة الأئمة . وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به كثير منهم . قال الزركشي : هو المعروف من مذهبنا . وقيل : لا تصح . اختاره بعض الأصحاب . وقيل : تصح إذا لم يمكنه الصلاة خلف قارىء . جزم به في المستوعب . وقال في الرعاية - بعد حكاية الأقوال الثلاثة - وقيل : تكره إمامتهم ، وتصح مطلقاً . وقيل : إن كثرت ذلك منع الصحة ، وإلا فلا . وقيل : لا تصح مطلقاً . ويأتى قريباً في الأرت والألغ ، وصحة إمامتهما وعدمها ، وإن كانا داخلين في كلام المصنف . وتقدم كلام المصنف والشارح في التي قبلها .

فائدته

إمامهما : لو اقتدى قارىء وأمى بأمى . فإن كانا عن يمينه ، أو الأئمة عن يمينه : صححت صلاة الإمام والأئمة ، وبطلت صلاة القارىء . على الصحيح . وإن كانا خلفه ، أو القارىء عن يمينه والأئمة عن يساره : فسدت صلاتهما . جزم به في المستوعب وغيره . وفسدت صلاة الإمام أيضاً ، على الصحيح من المذهب . قال الزركشي : فإن كانا خلفه فإن صلاتهما تفسد . وهل تبطل صلاة الإمام ؟ فيه احتمالان . أشهرهما البطلان .

وقال في الرعايتين : فإن كانا خلفه بطل فرض القارىء في الأصح ، وبقي نفلاً . وقيل : لا يبقى . فتبطل صلاتهم . وقيل : إلا الإمام انتهى . وفي المذهب : وجه آخر - حكاه ابن الزاغوني - أن الفساد يختص بالقارىء . ولا تبطل صلاة الأئمة .

قال ابن الزاغوني : واختلف القائلون بهذا الوجه في تعاليه . فقال بعضهم : لأن القارىء تكون صلاته نافلة ، فما خرج من الصلاة فلم يصر الأئمة بذلك فذاً . وقال بعضهم : صلاة القارىء باطلة على الإطلاق ، لكن اعتبار معرفة هذا على الناس أمر يشق ، ولا يمكن الوقوف عليه . فعفى عنه للمشقة . انتهى .

قال الزركشى : ويحتمل أن الخرق اختار هذا الوجه . فيكون كلامه على إطلاقه . انتهى .

قال ابن تيميم : فإن كان خلفه بطل فرض القارىء . وفي بقائه نفلاً وجهان . فإن قلنا بصحة صلاة الجميع : صحت . وإن قلنا لا تصح : بطلت صلاة المأموم . وفي صلاة الإمام وجهان .

وقال في الفروع : فإن بطل فرض القارىء ، فهل تبقى نفلاً فتصح صلاتهم ؟ أم لا يبقى فتبطل ، أم تبطل إلا صلاة الإمام ؟ فيه أوجه .

الثانية : الأُمى نسبة إلى الأم . وقيل : المراد بالأُمى الباقي على أصل ولادة أمه لم يقرأ ولم يكتب . وقيل : نسبة إلى أمة العرب .

قوله ﴿ وَهُوَ مَنْ لَا يُحْسِنُ الْفَاتِحَةَ ، أَوْ يُدْغِمُ حَرْفًا لَا يُدْغِمُ ، أَوْ يُبَدِّلُ حَرْفًا ، أَوْ يَلْحَنُ فِيهَا لَحْنًا يُحِيلُ الْمَعْنَى ﴾ .

فاللحن الذى يحيل المعنى : كضم التاء أو كسرهما من « أنعمت » أو كسر كاف « إياك » قال في الرعاية : وقلنا تجب قراءتها . وقيل : أو قراءة بدلهما انتهى . فلو فتح همزة « اهدنا » فالصحيح من المذهب : أن هذا لحن يحيل المعنى . قال في الفروع : يحيل في الأصح . قال في مختصر ابن تيميم : يحيل في أصح الوجهين . وقيل : فتحها لا يحيل المعنى .

فائدة : لو قرأ قراءة تحيل المعنى - مع القدرة على إصلاحها - متعمداً حرم عليه . فإن عجز عن إصلاحها قرأ من ذلك فرض القراءة ، وما زاد تبطل الصلاة بعمره . ويكفر إن اعتقد بإباحته . ولا تبطل إن كان لجهل أو نسيان ، أو أنه جعلاً له كالمعذور . فلا يمنع إمامته . وهذا الصحيح من المذهب . وعليه أكثر الأصحاب . قال في جمع البحرين : هذا اختيار ابن حامد « والقاضى ، وأبى الخطاب وأكثر أصحابنا . وقدمه في الفروع ، وجمع البحرين ، وغيره .

وقال أبو إسحاق بن شاقلا : هو ككلام الناس . فلا يقرؤه . وتبطل الصلاة به . وأطلقهما في الرعاية . وخرج بعض الأصحاب من قول أبي إسحاق عدم جواز قراءة ما فيه لحن يحيل معناه « مع عجزه عن إصلاحه . وكذا إبدال حرف لا يبدل . فإن سبق لسانه إلى تغيير نظم القرآن بما هو منه على وجه يحيل معناه ، كقوله « إن المتقين في ضلال وسعر » ونحوه لم تبطل صلاته على الصحيح . ونص عليه في رواية محمد بن الحكم . وإليه ميله في مجمع البحرين . وقدمه ابن تميم « والرعاية ولا يسجد له . وعنه تبطل . نقلها الحسن بن محمد . وهو قول في الرعاية . ومنها أخذ ابن شاقلا قوله . قاله ابن تميم ، وأطلقهما في مجمع البحرين .

تنبيه : ظاهر قوله « أو يبدل حرفا » أنه لو أبدل ضاد « المفضوب » عليهم و « الضالين » بطاء أمثلة : أن لا تصح إمامته .

(*) وهو أحد الوجوه . قال في الكافي : هذا قياس المذهب . واقتصر عليه . وجزم به ابن رزين في شرحه .

والوجه الثاني : تصح . قدمه في المغنى والشرح . واختاره القاضي . وأطلقهما في الرعايتين ، والماويين . وقيل : تصح مع الجهل . قال في الرعاية الكبرى : قلت : إن علم الفرق بينهما لفظاً ومعنى بطلت صلاته ، وإلا فلا . وأطلقهن في الفروع . فائدة : « الأرت » هو الذي يدغم حرفاً لا يدغم ، أو حرفاً في حرف . وقيل : من يلحقه دَغَمٌ في كلامه . و « الأثغ » الذي يبدل حرفاً بحرف لا يبدل به ، كالعين بالزاي وعكسه ، أو الجيم بالشين « أو اللام أو نحوه . وقيل : من أبدل حرفاً بغيره . قال ذلك في الرعاية وغيره . فالصحيح من المذهب : لا تصح إمامة الأرت والأثغ كما تقدم . وظاهر كلام ابن البناء : صحة إمامتهما مع الكراهة . وقال الآمدي : يسير ذلك لا يمنع الصحة ، ويمنع كثيره .

(*) من أول هنا زيادة من نسخة حضرة صاحب الفضيلة والسماحة الشيخ

قوله ﴿تُكْرَهُ إِمَامَةُ اللَّحَّانِ﴾

يعنى الذى لا يحيل المعنى . وهذا المذهب . وعليه الأصحاب . ونقل إسماعيل ابن إسحاق الثقفى : لا يصلى خلفه .

تنبيهاته

أمرهما : قال فى مجمع البحرين : وقول الشيخ « ويكره إمامة اللحن » أى الكثير اللحن ، لامن يسبق لسانه باليسير . فقد لا يخلو من ذلك إمام أو غيره .
الثانى : أفادنا المصنف بقوله « وتكره إمامة اللحن » صحة إمامته مع الكراهة . وهو المذهب مطلقا . والمشهور عند الأصحاب . وقال ابن منجافى شرحه : فإن تعمد ذلك ، لم تصح صلاته . لأنه مستهزى . ومتعمد . قال فى الفروع : وهو ظاهر كلام ابن عقيل فى الفصول . قال : وكلامهم فى تحريمه يحتمل وجهين . أولهما : يحرم . وقال ابن عقيل فى الفنون « فى التلحين المغير للنظم : يكره ، لقوله يحرم ؛ لأنه أكثر من اللحن . قال الشيخ تقي الدين : ولا بأس بقراءته عجزاً . قال فى الفروع : ومراده غير المصلى .

قوله ﴿وَالْفَافَاءُ﴾ الذى يكرر الفاء ﴿وَالْتَّمَامُ﴾ الذى يكرر التاء ، ولا يفصح ببعض الحروف « تكره إمامتهم .

وهو المذهب . وعليه الأصحاب . وحكى قول : لا تصح إمامتهم . حكاة ابن تيم .

قلت : قال فى المبهج : والتتمام والفاء : تصح إمامتهم بمنثلهم . ولا تصح بمن هو أكمل منهم . قلت : وهو بعيد .

تنبيه : قوله ﴿وَمَنْ لَا يُفْصِحُ بِبَعْضِ الْحُرُوفِ﴾ كالقاف والضاد . وتقدم قريبا إذا أبدل الضاد ظاء .

قوله ﴿وَأَنْ يَوْمَ نِسَاءُ أَجَانِبَ لَرَجُلٍ مَعَهُنَّ﴾

يعنى يكره . هذا المذهب مطلقا . قدمه فى الفروع . وقيل : ولا رجل معهن قريب لإحداهن . جزم به فى الوجيز . وقيل : ولا رجل معهن محرما . وجزم به فى الإفادات ، ومجمع البحرين . وفسر كلام المصنف بذلك . وقال فى الفصول - آخر الكسوف - يكره للشواب وذوات الهيئة الخروج « ويصلين فى بيوتهن . فإن صلى بهم رجل محرم جاز ، وإلا لم يحز . وصحت الصلاة . وعنه يكره فى الجهر فقط مطلقا .

فأمره . قال فى الفروع : كذا ذكروا هذه المسألة . وظاهره : كراهة تنزيه فيهن . هذا فى موضع الإجازة فيه . فلا وجه إذن لاعتبار كونه مسببا ومحرمًا مع أنهم احتجوا - أو بعضهم - بالنهى عن الخلوة بالأجنبية . فيلزم منها التحريم « والرجل الأجنبي لا يمنع تحريمها ، على خلاف يأتى آخر العدد . والأول أظهر ، للعرف والعادة « فى إطلاقهم الكراهة ، ويكون المراد الجنس . فلا تلزم الأحوال ، ويعمل بخوف الفتنة . وعلى كل حال لا وجه لاعتبار كونه فيها انتهى .

وقد تقدم كلامه فى الفصول قريبا . قال الشارح : ويكره أن يؤم نساء أجانب لارجل معهن ، ولا بأس أن يؤم ذوات محارمه .

قوله ﴿أَوْ قَوْمًا أَكْثَرُهُمْ لَهُ كَارِهُونَ﴾

يعنى يكره . وهذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به كثير منهم . وجزم به فى الوجيز وغيره . وقدمه فى الفروع وغيره . وجزم بعضهم بأن تركه أولى . وقيل : يفسد صلاته . نقل أبو طالب : لا ينبغي أن يؤمهم . قال الشيخ تقي الدين : أتى بواجب ونحو . مقاوم صلاته فلم تقبل ، إذ الصلاة المقبولة ما يثاب عليها . وهذا القول من مفردات المذهب . وقال فى الرعاية : وقيل إن تعمده .

تفسيرها

أصدهما : مفهوم قوله « أ أكثرهم له كارهون » أنه لو كرهه النصف : لا يكره

أن يؤمهم . وهو صحيح . وهو المذهب . وعليه أكثر الأصحاب . وهو ظاهر كلام كثير منهم . وقيل : يكره أيضاً .

قال المصنف والشارح : فإن استوى الفريقان . فالأولى أن لا يؤمهم ، إزالة ذلك الاختلاف . وأطلق ابن الجوزي فيما إذا استويا وجهين .

الثاني : ظاهر كلام المصنف : أن الكراهة متعلقة بالإمام فقط . فلا يكره الائتمام به . وهو صحيح . وهو المذهب . وعليه أكثر الأصحاب . وقال ابن عقيل في الفصول : يكره له الإمامة ، ويكره الائتمام به .

فائدتان

إحداهما : قال الأصحاب : يشترط أن يكونوا يكرهونه بحق . قال في الفروع : قال الأصحاب : يكره لخلل في دينه أو فضله . اقتصر عليه في الفصول والغنية وغيرهما . قال الشيخ تقي الدين : إذا كان بينهم معاداة من جنس معاداة أهل الأهواء والمذاهب لم ينبغ أن يؤمهم . لأن المقصود بالصلاة جماعة ائتلافهم بلا خلاف . وقال المجد في شرحه - وتبعه في مجمع البحرين - : يكرهونه لشحناء بينهم في أمر ديني ونحوه . وهو ظاهر كلام جماعة من الأصحاب .

الثانية : لو كانوا يكرهونه بغير حق - كما لو كرهوه لدين أو سنة - لم تكره إمامته . على الصحيح من المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . واستحب القاضي أن لا يؤمهم ، صيانة لنفسه .

قوله ﴿وَلَا بَأْسَ بِإِمَامَةٍ وَلَدِزْنِي﴾

هذا المذهب مطلقاً . وعليه الأصحاب . وعنه لا بأس بإمامته إذا كان غير راتب . وهو قول في الرعاية ، وعدم كراهة إمامته من مفردات المذهب .

قوله ﴿وَالْجَنْدَى﴾

يعني لا بأس بإمامته . وهو المذهب . وعليه الأصحاب . وعنه أحبُّ إلى أن يصلى خلف غيره .

فائدتاه

إصدارهما : لأبأس بإمامة اللقيط ، والمنفى بلعان ، والخصى ، والأعرابي . نص عليه « البدوي » . إن سلم دينهم وصلحوا لها . قال في الفائق : وكذا الأعرابي في أصح الروایتين . وعنه تذكره إمامة البدوي . قاله في الرعاية .

الثانية : فائدة غريبة . قال أبو البقاء : تصح الصلاة خلف الخنثى . واقتصر عليه في الفائق . وقال في النوادر : تنعقد الجماعة والجمعة بالملائكة وبمسلم الجن . وهو موجود زمن النبوة . قال في الفروع : كذا قالوا . والمراد في الجمعة : من لزمته . لأن المذهب لا تنعقد الجمعة بآدمي لا تلزمه ، كسافر وصبي . فهنا أولى . انتهى . وقال ابن حامد : الجن كالإنس في العبادات والتكليف . قال : ومذهب العلماء إخراج الملائكة عن التكليف ، والوعد والوعيد . قال في الفروع : وقد عرف مما سبق من كلام ابن حامد ، وأبى البقاء : أنه يُعتبر لصحة صلاته ما يعتبر لصحة صلاة الآدمي قوله ﴿ وَيَصِحُّ اِتِّمَامُ مَنْ يُؤَدِّي الصَّلَاةَ بِمَنْ يَقْضِيهَا ﴾

مثل أن يكون عليه ظهر أمس ، فأراد قضاءها ، فإتم به من عليه ظهر اليوم في وقتها . وهذا المذهب . وعليه أكثر الأصحاب . قال في الفروع : يصح ، على الأصح . قال في المغنى والشرح : أصح الروایتين الصحة « نص عليه في رواية ابن منصور . واختاره الخرقى . وهذا هو المذهب عندى رواية واحدة . وغلط من نقل غيرها . قال في الرايتين والحاوى الكبير : وهو أظهر . قال الناظم [هو أصح] واختاره ابن عبدوس في تذكرته ، وصاحب الفائق . وجزم به في الوجيز والإفادات . قال في الفصول : ^(١) تصح ؛ لأنه اختلاف في الوقت فقط . وعنه لا تصح . نقلها صالح . وقدمه في الحرر ، والرايتين ، والحاوى الكبير ، والخلاصة . وجزم به في المنور . وأطلقهما في الهداية . والمذهب والتلخيص ، والمذهب الأحمد ، وابن تيم ، والفائق ، والحاوى الصغير .

(١) هنا تأكل في الأصل قدر كلمتين لم نستطع قراءتهما

فائدتاه

إحداهما : حكم اتمام من يقضى الصلاة بمن يؤديها حكم اتمام من يؤدي الصلاة بمن يقضيها ، عكس مسألة المصنف ، خلافاً ومذهباً . وهذا هو الصحيح من المذهب . قدمه في الفروع ، وابن تيميم ، والرعاية . وغيرهم .

وقال ابن عقيل في الفصول : يصح القضاء خلف الأداء وفي العكس روايتان . وكذا في المذهب . فإنه أطلق الخلاف في المسألة الأولى . وقطع في هذه المسألة بالصحة . وقال : وجهاً واحداً . وقال في الرعاية ، وقيل : إن قضى فرضاً خلف من يؤديه صح على الأصح . وإن أداه خلف من يقضيه لم يصح على الأصح .

الثانية : مثل ذلك أيضاً : اتمام قاضى ظهر يوم بقاضى ظهر يوم آخر ، خلافاً ومذهباً . على الصحيح من المذهب . قاله في الفروع وغيره . وقيل : يصح هنا وجهاً واحداً . قال ابن تيميم : كما لو كانا ليوم واحد .

تنبيه : قوله ﴿ وائتمام المتوضئ بالمتيمم ﴾

هذه المسألة وجدتها في نسخة مقروءة على المصنف من أولها إلى آخرها ، وعليها خطه . وأكثر النسخ ليس فيها ذلك . والحكم صحيح ، وصرح به الأصحاب .

فائدة : لا يؤم من عدم الماء والتراب من تطهر بأحدهما . ويأتى المتوضئ بالمسح على كل حال . قاله في الرعاية وغيرها .

قوله ﴿ وَيَصِحُّ اِتِّمَامُ الْمُفْتَرِضِ بِالْمَتَنَفِّلِ فِي إِحْدَى الرَّوَاتِينِ ﴾ .

اختارها صاحب الفصول ، والتبصرة ، والمصنف ، والشارح ، والشيخ تقي الدين ، وصاحب الفائق .

والرواية الأخرى : لا يصح . وهى المذهب . وعليها جماهير الأصحاب . قال في مجمع البحرين : لا يصح في أقوى الروايتين . اختارها أصحابنا . قال المصنف ، والشارح وصاحب الفروع وغيرهم : اختارها أكثر الأصحاب .

قلت : منهم : القاضى ، والشريف أبو جعفر ، وأبو الخطاب ، وصاحب التلخيص ، والحرر ، وغيرهم . وجزم به فى الوجيز وغيره . وقدمه فى الفروع وغيره . وأطلقهما فى الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والكافى ، وابن تيم . وقيل : يصح للحاجة . وهى كونه أحق بالإمامة . ذكره الشيخ تقي الدين .

فأمره : عكس هذه المسألة - وهو اتمام المتنفل بالمفترض - يصح . وقطع به أكثر الأصحاب . قال المصنف - وتبعه الشارح - لانعم فى صحتها خلافاً . قال فى الفروع : يصح على الأصح . وعنه لا يصح . قال فى الرعاية : وقيل يصح على الأصح . قوله ﴿ وَمَنْ يُصَلِّ الظُّهْرَ بِمَنْ يُصَلِّي الْعَصْرَ فِي إِحْدَى الرَّوَاتِينِ ﴾ . وأطلقهما فى الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والكافى ، والشرح ، وابن تيم ، والفائق ، والحاوى الصغير .

إحداها : لا يصح . وهو المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . قال فى مجمع البحرين : لا يصح فى أقوى الروايتين . اختاره أصحابنا . قال فى الفروع - بعد قوله ولا يصح اتمام مفترض بمتنفل - اختاره الأكثر . وعنه يصح . والروايتان فى ظهر خلف عصر ، ونحوها عن بعضهم . قال الشارح - بعد ذكره الروايتين فيمن يصلى الظهر بمن يصلى العصر - وهذا فرع على صحة إمامة المتنفل بالمفترض . وقد مضى ذكرها . انتهى . وقدمه فى الحرر ، والرعايتين ، والحاوى الكبير ، والنظم والرواية الثانية : يصح . اختارها ابن عقيل فى الفصول ، والمصنف ، وصاحب الفائق ، والشيخ تقي الدين . وصححه فى التصحيح الكبير .

فأمره : عكس هذه المسألة - وهو اتمام من يصلى العصر بمن يصلى الظهر - مثل التى قبلها فى الحكم . قاله فى المستوعب ، والتلخيص . قال فى الفروع : والروايتان فى ظهر خلف عصر ، ونحوها عن بعضهم . فشمل كلامه اتمام من يصلى الظهر بمن يصلى العشاء وعكسه .

تفبيہ : ظاهر كلام المصنف : عدم صحة صلاة الجمعة أو الفجر خلف من يصلي رباعية تامة أو ثلاثية . وعدم صحة صلاة المغرب خلف من يصلي العشاء ، قولاً واحداً . وهو أحد الطريقتين . قال الشارح وغيره : لاتصح رواية واحدة . واختاره في المستوعب وغيره . وهو معنى ما في الفصول وغيره . وقدمه في الفروع ، والفائق ، والرعاية .

والطريقة الثانية : الخلاف أيضاً جآر هنا ، كالخلاف فيما قبله . وأطلق الطريقتين ابن تيم . واختار المجد في شرحه . وصاحب مجمع البحرين ، والفائق ، والشيخ تقي الدين : الصحة هنا . قال المجد : صح على منصوص أحمد . قال الشيخ تقي الدين : هي أصح الطريقتين . وقيل : تصح . إلا المغرب خلف العشاء . فإنها لاتصح . وحكى الشيخ تقي الدين في صلاة الفريضة خلف صلاة الجنازة روايتين . واختار الجواز .

فعلى القول بالصحة : مفارقة المأموم عند القيام إلى الثالثة ، ويتم لنفسه ، ويسلم قبله . وله أن ينتظره ليسلم معه . هذا هو الصحيح من المذهب . قدمه في الفروع .

قال في التلخيص : هذا الأخير في المذهب . وقطع به المجد في شرحه . ومجمع البحرين ، ونصراه . قال في الترغيب : يتم . وقيل : أو ينتظره . قال في التلخيص : يحتمل أن يفارقه ، ويحتمل أن يتخير بين انتظار الإمام والمفارقة . قال ابن تيم : هل ينتظره ، أو يسلم قبله ؟ فيه وجهان . أحدهما : يسلم قبله . والثاني : إن شاء سلم وإن شاء انتظر . قال في الرعاية : وهل يتم هو لنفسه ويسلم ، أو يصبر ليسلم معه ؟ فيه وجهان . وفي تحييره بينهما احتمال . وقيل : وجه .

قال في الفروع : وكذا - يعنى على الصحة في أصل المسألة - إن استخلف في الجمعة صبيّاً ، أو من أدركه في التشهد خيروا بينهما ، أو قدموا من يسلم بهم ، حتى يصلى أربعاً . ذكره أبو المعالي .

وقال القاضي في الخلاف وغيره : إن استخلف في الجمعة من أدركه في التشهد ، إن دخل معهم بنية الجمعة على قول أبي إسحاق صح . وإن دخل بنية الظهر لم يصح . لأنه ليس من أهل فرضها ولا أصلاً فيها . وخرجه المجد في شرحه ، ومجمع البحرين وغيرهم على ظهر مع عصر وأولى ، لاتحاد وقتها . انتهى .

تنبيه : ظاهر كلام المصنف أيضاً : عدم صحة صلاة المأموم إذا كانت أكثر من صلاة الإمام ، كمن يصلي الظهر أو المغرب خلف من يصلي الفجر ، أو من يصلي العشاء خلف من يصلي التراويح . وهو الصحيح . وهو المذهب . جزم به في المستوعب ، والشرح . قال في الرعاية : لم يصح في الأقوى . وقدمه في الفروع . وقيل : يصح فيهما . ونص الإمام أحمد على الصحة في التراويح .

قال في الفائق : وتشرع عشاء الآخرة خلف إمام التراويح . نص عليه . ومنعه في المستوعب . وهو ضعيف . انتهى .

وقال ابن تيميم : وإن صلى الظهر أربعاً خلف من يصلي الفجر فطريقان . قطع بعضهم بعدم الصحة . ومنهم من أجراه على الخلاف . انتهى . وأطلق في الكافي الخلاف بصحة الصلاة خلف من يصلي التراويح .

فعلى القول بالصحة : يتم إذا سلم إمامه كمسبوق ومقيم خلف قاصر . اختاره المصنف . واقتصر عليه في الفروع .

وعلى القول بالصحة أيضاً : لا يجوز الاستخلاف إذا سلم الإمام . قاله القاضي وغيره . ونقله صالح في مقيمين خلف قاصر (لأن الأول لا يتم بالمسبوق . فكذا بناء بيوم^(١) . لأن تحريمه اقتضت انفراده فيما يقضيه . وإذا أتم بغيره بطلت ، كمفرد صار مأموماً » ولكمال الصلاة جماعة ، بخلافه في سبق الحدث . وأما صلاة الظهر خلف مصلّي الجمعة - مثل أن يدركهم في التشهد - فقال المجد في شرحه « وصاحب مجمع البحرين : قياس المذهب أنه ينبغي على جواز بناء الظهر على نية الجمعة . فإن قلنا بجوازه صح الاقتداء وجهاً واحداً . وجزم به ابن تيميم . وإن قلنا بعدم البناء خرج

(١) كذا في الأصول .

الاعتداء على الروایتین فیمن یصلی الظهر خلف من یصلی العصر . وقال ابن تیمیم : وقد اختار الخرق جواز الاعتداء ، مع متعه من بناء الظهر على الجمعة . فهذا يدل على أن مذهبه جواز اتمام المفترض بالمتنفل ، ومصلی الظهر بمصلی العصر .

قال ابن تیمیم : واعتذر له بكونه لم يدرك ما يعتد به ، فيخرج منه صحة الدخول إذا أدرك ما يعتد به مع اختلاف الصلاة . انتهى .

قوله ﴿ السُّنَّةُ أَنْ يَقِفَ الْمَأْمُومُونَ خَلْفَ الْإِمَامِ . فَإِنْ وَقَفُوا قُدَّامَهُ لَمْ تَصِحَّ ﴾ .

هذا المذهب بلا ريب . وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به كثير منهم . وذكر الشيخ تقي الدين وجهاً قاله : وتصح مطلقاً . قال في الفروع : والمراد وأمكن الاعتداء . وهو متجه . انتهى .

وقيل : تصح في الجمعة والعيد والجنائز ونحوها عذر . اختاره الشيخ تقي الدين . وقال : من تأخر بلا عذر ، فلما أذن جاء فصلی قدامه عذر . واختاره في الفائق . وقال : قلت وهو مخرج من تأخر المرأة في الإمامة . انتهى . قلت : وفيه نظر .

تنبيهات

أمرهما : ظاهر قوله « فَإِنْ وَقَفُوا قُدَّامَهُ لَمْ تَصِحَّ » أن عدم الصحة متعلق بالمأموم فقط . فلا تبطل صلاة الإمام . وهو صحيح . وهو المذهب . قدمه في الرايتين . وقيل : تبطل أيضاً . وأطلقهما في الحاويين ، وابن تیمیم ، والفروع . وقال في النسكت : الأولى أن يقال : إن نوى الإمامة من يصلی قدامه ، مع علمه ، لم تنعقد صلاته ، كما لو نوت المرأة الإمامة بالرجال . لأنه لا يشترط أن ينوى الإمامة بمن يصح اقتداؤه به . وإن نوى الإمامة ظناً واعتقاداً أنهم يصلون خلفه فصلاؤه قدامه ، انعقدت صلاته ، عملاً بظاهر الحال ، كما لو نوى الإمامة من عادته حضور جماعة عنده على ماتقدم .

الثانية : أطلق المصنف هنا : عدم صحة الصلاة قدام الإمام ، ومراده غير حول الكعبة . فإنه إذا استداروا حول الكعبة ، والإمام منها على ذراعين ، والمقابلون له على ذراع صحت صلاتهم . نص عليه . قال المجد في شرحه لا أعلم فيه خلافاً . قال أبو المعالي ، وابن منبج : صحت إجماعاً . قال القاضي في الخلاف : أوماً إليه في رواية أبي طالب . انتهى . هذا إذا كان في جهات أما إن كان في جهة ، فلا يجوز تقدم المأموم عليه . على الصحيح من المذهب . وقيل : يجوز ، وهو من المفردات .

وقال أبو المعالي : إن كان خارج المسجد بينه وبين الكعبة مسافة فوق بقية جهات المأمومين . فهل يمنع الصحة ، كالجهة الواحدة أم لا ؟ على وجهين . ومراده أيضاً : صلاة الخوف في شدة الخوف ، فإنها تنعقد مع إمكان المتابعة . ويُعفى عن التقدم على الإمام . نص عليه الأصحاب . منهم صاحب الفروع . والرايعتين ، والحاويين ، والمصنف ، والشارح وغيرهم . وقال في الفصول : يحتمل أن يعفى « ولو لم يذكره غيره .

قال ابن حامد : لا تنعقد . ورجحه المصنف . وتقدم أول الباب ، وقال في صلاة الخوف ، ومراده : إذا لم يكن داخل الكعبة « فلو كان داخلها فجعل ظهره إلى ظهر إمامه صحت إمامته به ، لأنه لم يعتقد خطأه ، وإن جعل ظهره إلى وجه إمامه لم تصح ، لأنه مقدم عليه ، وإن تقابلها صحت على الصحيح من المذهب . قال في الفروع : صحت في الأصح . وجزم به أبو المعالي وابن منبج . وهو من المفردات . وقيل : لا تصح . وأطلقهما في الفائق ، والرايعتين ، والحاويين ، وابن تيميم ، وجمع البحرين ، والتلخيص .

فائدة : قوله ﴿ وَإِنْ كَانَ وَاحِدًا وَقَفَ عَنْ يَمِينِهِ ﴾ .

بلا نزاع ، لكن لو بان عدم صحة مصافته لم تصح الصلاة . قال في الفروع والمراد - والله أعلم - من لم يحضره أحد ، فيجئ الوجه تصح منفرداً . ونقل

أبو طالب - في رجل أم رجلاً قام عن يساره - يعيد . وإن صلى الإمام وحده .
وظاهره : تصح منفرداً دون المأموم . قال في الفروع : وإنما يستقيم على الصلاة بنية
الإمام . ذكره صاحب المحرر .

قوله ﴿ فَإِنْ وَقَفَ عَنْ يَسَارِهِ لَمْ تَصَحَّ ﴾

يعنى إذا لم يكن عن يمينه أحد . فإن كان عن يمينه أحد . صحت ، كما جزم
به المصنف هنا . فإن لم يكن عن يمينه أحد ، فالصحيح من المذهب : أن صلاته
لا تصح إذا صلى ركعة منفرداً . نص عليه . وعليه جماهير الأصحاب ، وجزم به في
الوجيز وغيره . وقدمه في الفروع وغيره . وهو من المفردات . وعنه تصح .
اختاره أبو محمد التيمي . قال في الفروع : وهو أظهر . قال في المبهج ، والفائق :
وقال الشريف : تصح مع الكراهة . قال الشارح : وهو القياس . قال في
الفروع : اختاره الشيخ - يعنى به المصنف - ولم أره في كتبه .
قلت : وهذا القول هو الصواب .

وقيل : تصح إن كان خلفه صف ، وإلا فلا . وهو احتمال للمصنف . وقدمه
ابن رزین في شرحه .

فائدة : قال ابن تيميم : لو انقطع الصف عن يمينه أو خلفه فلا بأس . وإن
كان الانقطاع عن يساره ، فقال ابن حامد : إن كان بعده مقام ثلاث رجال
بطلت صلاته . وجزم به في الرعاية الكبرى . وقال في الفروع : ولا بأس بقطع
الصف عن يمينه أو خلفه . وكذا إن بعد الصف منه . نص عليه . انتهى .

تنبيه : ظاهر قوله ﴿ وَإِنْ أُمَّ امْرَأَةٌ وَقَفَتْ خَلْفَهُ ﴾ أنه ليس لها موقف إلا
خلف الإمام . وهو صحيح . وقال في الفروع : وإن وقفت عن يساره فظاهر
كلامهم - إن لم تبطل صلاتها ولا صلاة من يليها - : أنها كالرجل . وكذا ظاهر
كلامهم يصح إن وقفت عن يمينه .

قال في الفروع : ويتوجه الوجه في تقديمها أمام النساء انتهى .

قال في المستوعب : وإذا كان المأموم رجلاً واحداً ، فوقفه عن يمين الإمام .
فإن كان امرأة وحدها فوقفها خلف الإمام .
فظاهر كلامه : أن صلاتها لا تصح إذا وقفت عن يمين الإمام . لأنه جعل
لها موقفاً كما جعل للرجل موقفاً .

فوائد

الرؤى : قال القاضي في التعليق : لو كان الإمام رجلاً عرياناً ، والمأموم
امرأة . فإنها تقف إلى خلفه .
قلت : فيعابى بها .

الثانية : لو أم رجل خثنى صح ، على الصحيح من المذهب . وعليه الجمهور .
قال في مجمع البحرين ، وغيره : هذا ظاهر المذهب . وقيل : لا يصح . اختاره أبو بكر
وأبو حفص .

فعلى المذهب « قيل : يقف عن يمينه . قال المجد في شرحه : والصحيح
عندى - على أصلنا - أنه يقف عن يمينه . لأن وقوف المرأة جنب الرجل غير مبطل .
ووقوفه خلفه فيه احتمال كونه رجلاً فذاً ، ولا يختلف المذهب في البطلان به . قال :
ومن تدبر هذا منهم ، علم أن قول القاضي وابن عقيل سهو على المذهب . انتهى .
قال الشارح : فالصحيح أنه يقف عن يمينه . وقيل : يقف خلفه . اختاره
القاضي وابن عقيل . وقدمه ابن تيم ، والرعاية الكبرى . وأطلقهما في الفروع .
قوله ﴿ فَإِنْ اجْتَمَعَ أَنْوَاعٌ يُقَدَّمُ الرَّجَالُ ، ثُمَّ الصِّبْيَانُ ، ثُمَّ الْخَنَائِيُّ ،
ثُمَّ النِّسَاءُ 》 .

أى على سبيل الاستحباب . وهو المذهب ، وعليه أكثر الأصحاب .
اختاره ابن عبدوس في تذكرته . وجزم به في الشرح ، والوجيز ، والرايعتين ،
والحاويين ، وابن تيم ، والمنتخب ، والمذهب الأحمد . وقدمه في الفروع ، والنظم .

وعنه تقدم المرأة على الصبي . فالخنثى بطريق أولى . ذكرها ابن الجوزى .
وجزم به فى الإفادات .

فائفة : قال المجد فى شرحه - وتابعه فى مجمع البحرين - : اختيار أكثر
الأصحاب فى الخنائى : جواز صلاتهم صفا .
قلت : وهو ظاهر كلام المصنف هنا .

قالا : فإن بنينا على أن وقوف الرجل مع المرأة لا يبطل ، ولا يكون فذاً - كما
يحيى عن القاضى - فلا إشكال فى صحته . وأما إذا أبطلنا صلاة من يليها - كقول
أبى بكر - أو جعلناه معها فذاً - كقول ابن حامد ، وأبى الخطاب ، وأكثر
الأصحاب - بعد القول جداً - يجعل الخنائى صفاً ، لتطرق الفساد إلى بعضهم
بالأمرين أو أحدهما .

والذى يمكن أن يوجه به قولهم : كون الفساد هنا أنها تقع فى حق مكلف
غير معين . وذلك لا يلتفت إليه . كالمنى والريح من واحد غير معين . فإننا
لا نوجب غسلا ولا وضوءاً ، كذا هنا .

قال المجد فى شرحه : والصحيح عندى : فساد صلاتهم صفاً ، لشككنا فى
انعقاد صلاة كل منهم منفردا . والأصل عدمه . وإن نظرنا إليهم مجتمعين ، فقد
شككنا فى الانعقاد فى البعض . فيلزمهم الإعادة . ولا يمكن إلا بإعادة الجميع .
فيلزمهم ذلك ليخرجوا من العهدة بتعين ، كقوله فى الجمعة لغير حاجة إذا جهلت
السابقة . انتهى . وتابعهما فى الفروع .

قال فى التلخيص : والخنثى يقفون خلف الرجال .

وعندى : أن صلاة الخنائى جماعة إنما تصح إذا قلنا بصحة صلاة من يلي المرأة
إذا صلت فى صف الرجال . فأما على قول من يبطلها من أصحابنا : فلا تصح
للخنثى جماعة . لأن كل واحد منهم يحتمل أن يكون رجلا إلى جنب امرأة ،

وإن لم يقفوا صفًا ، باحتمال الذكورية . فيكون فذًا . فإذا حكنا بالصحة وقفوا كما قلنا . انتهى .

قوله ﴿ وَكَذَلِكَ يَفْعَلُ فِي تَقْدِيمِهِمْ إِلَى الْأَمَامِ إِذَا اجْتَمَعَتْ جَنَائِزُهُمْ ﴾ . وهذا المذهب أيضاً . نقله الجماعة . وجزم به في الوجيز والمنتخب ، والفائق . وغيرهم . وقدمه في الفروع وغيره . ولكن يقدم الصبي على العبد . اختارها الخلال . وعنه تقدم المرأة على الصبي . اختارها الخرق ، وابن عقيل . ونصره القاضي وغيره ، وهو من مفردات المذهب .

وقيل : تقدم المرأة على الصبي والعبد . وهو خلاف ما ذكره غير واحد إجماعاً . ويأتي ذلك أيضاً في كتاب الجنائز بأتم من هذا عند قوله « ويقدم إلى الإمام أفضلهم » .

فأمرنا

إسراءهما : السنة أن يتقدم في الصف الأول أولو الفضل والسن ، وأن يلي الإمام أكملهم وأفضلهم . قال الإمام أحمد « يلي الإمام الشيوخ ، وأهل القرآن . ويؤخر الصبيان » .

لكن لو سبق مفضول هل يؤخر الفاضل ؟ جزم المجد أنه لا يؤخر . وقال في مجمع البحرين : قد تقدم في صفة الصلاة : أن أبي بن كعب أخر قيس بن عباد من الصف الأول ، ووقف مكانه . وقال في النكت - بعد أن ذكر النقل في المسألة في صلاة الجنائز - فظهر من ذلك : أنه هل يؤخر المفضول بحضور الفاضل ، أو لا يؤخر ، أو يفرق بين الجنس والأجناس ؛ أو يفرق بين مسألة الجنائز ومسألة الصلاة ؟ فيه أقوال . انتهى .

قلت : الذي قطع به العلامة ابن رجب في القاعدة الخامسة والثمانين : جواز تأخير الصبي عن الصف الفاضل ، وإذا كان في وسط الصف . وقال : صرح به القاضي . وهو ظاهر كلام الإمام أحمد . وعليه حمل فعل أبي بن كعب بقیس بن عباد . انتهى .

وتقدم التنبيه على ذلك في أول صفة الصلاة . ويأتى بعضه في آخر باب صلاة الجمعة .

الثانية : لو اجتمع رجال أحرار وعبيد . قدم الأحرار ، على الصحيح من المذهب . وعنه يقدم العبد على الحر إذا كان دونه .

قوله ﴿ وَمَنْ لَمْ يَقِفْ مَعَهُ إِلَّا كَافِرٌ أَوْ امْرَأَةٌ ، أَوْ مُحَدِّثٌ يَعْلَمُ حَدِيثَهُ فَهُوَ فَذٌّ ﴾ .

أما إذا لم يقف معه إلا كافر : فإنه يكون فذاً ، بلا خلاف أعلمه . وكذا لو وقف معه مجنون .

وأما إذا لم يقف معه إلا امرأة ، فالصحيح من المذهب : أنه يكون فذاً . وذكره المجد وصاحب مجمع البحرين عن أكثر الأصحاب . منهم ابن حامد ، وأبو الخطاب ، وابن البناء ، والمصنف ، وأبو المعالي . وقدمه في الرعايتين ، والنظم . وهو من المفردات .

وعنه لا يكون فذاً . اختاره القاضى ، وابن عقيل . وأطلقهما في الحر ، والشرح ، وابن تيم ، والفائق ، والحاويين . قال في الفروع : وإن وقفت مع رجل . فقال جماعة : فذٌّ . وعنه لا .

فأثرناه

إبراهيم : حكم وقوف الخنثى المشكل : حكم وقوف المرأة على ما تقدم .

الثانية : لو وقفت امرأة مع رجل فإنها تبطل صلاة من يليها ، ولا تبطل صلاة من خلفها ولا أمامها ، على الصحيح من المذهب . قدمه في الهداية والخلاصة . والفروع ، والرعايتين ، والحاويين ، والشرح ، والفائق ، والسكاكى . وغيرهم . قال في الفروع : ذكره ابن حامد . واختاره ^(١) وذكر ابن عقيل رواية :

(١) هنا تأكل في الأصل بقدر كلمة لم تظهر

تبطل صلاة من يليها . قال في الفصول : هو الأشبه ، وأن أحمد توقف . وذكره الشيخ تقي الدين في المنصوص عن أحمد . واختاره أبو بكر . ذكره في المحرر ، والفروع ، والرعاية وغيرهم .

وقيل : تبطل أيضاً صلاة من خلفها . واختاره ابن عقيل في الفصول أيضاً . قال الشارح ، وقال أبو بكر : تبطل صلاة من يليها ومن خلفها . قال في الرعاية ، وفيه بعد ، وأطلق الأول والثالث ابن تميم .

وقيل : تبطل أيضاً صلاة من أمامها . واختاره ابن عقيل أيضاً في الفصول . تفسير : هذا الحكم في صلاتهم . فأما صلاتها : فالصحيح من المذهب : أنها لا تبطل . وعليه أكثر الأصحاب . قال ابن تميم : صحيحة عند أصحابنا . وقدمه في المغنى ، والشرح ، والرايعتين ، والحاويين ، والفروع ، والفائق . وقال ابن الشريف ، وابن عقيل : تبطل . هذا الأشبه بالمذهب عندى ، وهو من المفردات . وأما إذا لم يقف معه إلا محدث يعلم حديثه : فالصحيح من المذهب : أنه يكون فذاً . وعليه الأصحاب . وكذا لو وقف معه نجس .

تفسير : مفهوم كلام المصنف : أنه إذا لم يعلم حديثه ، بل جهله ، وجعل مصافته أيضاً : أنه لا يكون فذاً . وهو صحيح . وهو المذهب . نص عليه . وجزم به في الفائق ، وابن تميم ، والشرح . وقدمه في الفروع . وقال القاضى وغيره : حكمه حكم جهل المأموم حدث الإمام . على ما سبق .

قوله ﴿ وَكَذَلِكَ الصَّبِيُّ إِلَّا فِي النَّافِلَةِ ﴾ .

يعنى لو وقف مع رجل خلف الإمام كان الرجل فذاً ، إلا في النافلة . فإنه لا يكون فذاً . وتصح مصافته . وهذا الصحيح من المذهب فيهما . وهو من المفردات .

واعلم أن حكم مصافة الصبي حكم إمامته ، على الصحيح من المذهب . وعليه

جواهر الأصحاب . وقيل : تصح مصافته « وإن لم تصح إمامته . اختاره ابن عقيل .
قال في القواعد الأصولية : وما قاله أصوب .

فعلى هذا القول : يقف الرجل والصبي خلفه . قال في الفروع « وهو أظهر .
وعلى المذهب : يقفان عن يمينه ، أو من جانبيه . نص عليه .

وقيل : تصح إمامته دون مصافته . ذكره في الرعاية .

قوله ﴿ وَمَنْ جَاءَ فَوَجَدَ فُرْجَةً وَقَفَ فِيهَا ﴾ .

يعنى إذا كانت مقابلته . فإن كانت غير مقابلة له يمشى إليها عرضاً : كره . على
الصحيح . وعنه لا يكره .

فأمره : لو كان الصف غير مرصوص دخل فيه . نص عليه ، كما لو كانت
فرجة .

قوله ﴿ فَإِنْ لَمْ يَجِدْ وَقَفَ عَنْ يَمِينِ الْإِمَامِ . فَإِنْ لَمْ يُمْكِنْ فَلَهُ أَنْ
يَنْتَبِهَ مَنْ يَقُومُ مَعَهُ ﴾ .

الصحيح من المذهب : إذا لم يجد فرجة — وكان الصف مرصوصاً — أن له
أن يخرج الصف « ويقف عن يمين الإمام إذا قدر . جزم به ابن تيميم . وقيل : بل
يؤخر واحداً من الصف إليه . وقيل : يقف فداً . اختاره الشيخ تقي الدين .

قال في النكت : وهو قوى . بناء على أن الأمر بالمصافة : إنما هو مع الإمكان
وإذا لم يقدر أن يقف عن يمين الإمام : فله أن ينتبه من يقوم معه بكلام أو نحنحة
أو إشارة ، بلا خلاف أعلمه . ويتبعه . ويكره جذبه على الصحيح من المذهب .
نص عليه . قال في الفروع : ويكره جذبه في المنصوص . قال المجد في شرحه «
وصاحب مجمع البحرين : اختاره ابن عقيل . وصححه المجد وغيره . ونصره
أبو المعالي وغيره .

وقيل : لا يكره . واختاره المصنف . ويحتمله كلامه هنا . قال في مجمع

البحرين : اختاره الشيخ وبعض أصحابنا . وجزم به في الإفادات . قال ابن عقيل
جوز أصحابنا جذب رجل يقوم معه . وقيل : يحرم . وهو من المفردات . قال في
الفروع والشرح : اختاره ابن عقيل .

قال : ولو كان عبده أو ابنه لم يجز . لأنه لا يملك التصرف فيه حال العباد .
كالأجنبي . قال في الرعاية : وفي جواز جذبه وجهان . وقال في الفائق : وإذا لم
يجد من يقف معه ، فهل يخرق الصف ليصلي عن يمين الإمام ؟ أو يؤخر واحداً من
الصف ، أو يقف فذاً ؟ على أوجه . اختار شيخنا الثالث . انتهى . ومراده بشيخنا :
الشيخ تقي الدين .

وقال الشيخ تقي الدين : لو حضر اثنان وفي الصف فرجة ، فأنا أفضل وقوفهما
جميعاً ، أو يسد أحدهما الفرجة . وينفرد الآخر . رجح أبو العباس : الاصطفاً
مع بقاء الفرجة . لأن سد الفرجة مستحب ، والاصطفاً واجب .

قوله ﴿ وَإِنْ صَلَّى رَكْعَةً فَذَاً لَمْ تَصِح ﴾ .

هذا المذهب مطلقاً بلا ريب . وعليه جماهير الأصحاب . قال الزركشي :
هو المشهور . وجزم به في الشرح « والوجيز وغيرهما . وقدمه في الفروع ، والمحرم
وغيرهما . وهو من المفردات . وعنه تصح مطلقاً . وعنه تصح في النفل فقط »
وهو احتمال في تعليق القاضي . وبناء في الفصول على من صلى بعض الصلاة
منفرداً . ثم نوى الائتمام . وعنه تبطل إن علم النهي ، وإلا فلا . ويكون . . . (١)
وأنه يصح صلاتهم تلفيقاً . قال في الفروع : وذكره بعضهم قولاً . وهو معنى
قول بعضهم : لعذر .

قلت : قال في الرعاية ، وقيل يقف فذاً مع ضيق الموضع . أو ارتصاص الصف .
وكرهه أهله دخوله . انتهى .

قال الشيخ تقي الدين : وتصح صلاة الفذ لعذر . انتهى .

(١) كلمة لم نستطع قراءتها لتأكلها .

وقيل : لاتصح إن كان لغير غرض وإلا صحت . وقيل : يقف فذاً في الجنائزة . اختاره القاضي في التعليق ، وابن عقيل ، وأبو المعالي ، وابن منبج ، قال : فإنه أفضل أن يقف صفّاً ثالثاً . وجزم به في الإفادات . قال في الفصول : فتكون مسألة معاياة . ويأتى قريباً إذا صلت امرأة واحدة خلف امرأة .

تنبيهان

أمرهما : حيث قلنا «يصح في غير الجنائزة» فالمراد مع الكراهة . قال في الفروع وقال : ويتوجه يكره إلا لعذر . وهو ظاهر كلام شيخنا - يعني به الشيخ تقي الدين . قلت : وهو الصواب .

مفهوم كلام المصنف في قوله « وإن صلى ركعة فذاً لم تصح » أنه إذا لم تفرغ الركعة حتى دخل معه آخر ، أو دخل هو في الصف : أنه لا يكون فذاً ، وأن صلاته صحيحة . وهو كذلك . وهو المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . وقيل : تبطل بمجرد إحرامه فذاً . اختاره في الروضة . وذكره رواية .

فأمره : قال ابن تميم : إذا صلى ركعة من الفرض فذاً بطل اقتداؤه ، ولم تصح صلاته فرضاً . وفي بقائها نفلاً وجهان . وقال في الفائق : وهل تبطل الصلاة أو الركعة وحدها ؟ على روايتين . اختار أبو حفص البرمكي الثانية .

قوله « وَإِنْ رَكَعَ فَذَا ، ثُمَّ دَخَلَ فِي الصَّفِّ ، أَوْ وَقَفَ مَعَهُ آخَرُ قَبْلَ رَفْعِ الْإِمَامِ : صَحَّتْ صَلَاتُهُ »

هذا المذهب . نص عليه . وعليه الأصحاب . قال الزركشي : هذا المنصوص المشهور المجزوم به . وعنه لاتصح . قال في المستوعب : كان القياس أنها تنعقد الركعة ، لحديث أبي بكر^(١) . وعنه لاتصح إن علم النهي^(٢) ، وإلا صحت . وهو

(١) اسمه نفع بن الحرث « ركع دون الصف . فقال له النبي صلى الله عليه وسلم : زادك الله حرصاً . ولا تعد » رواه البخاري . وفعل ذلك أيضاً زيد بن ثابت وابن مسعود
(٢) روى أحمد وابن ماجه من حديث علي بن شيان أن النبي صلى الله عليه =

ظاهر كلام الخرقى . قال في جمع البحرين وغيره : وقال القاضى فى شرحه الصغير إذا كبر الاحرام دون الصف ، طمعاً فى إدراك الركعة جاز ، وإلا فوجهان . أحدهما لا يجوز .

قوله ﴿ وَإِنْ رَفَعَ وَلَمْ يَسْجُدْ صَحَّتْ ﴾ .

يعنى إذا ركع المأموم فذاً ، ثم دخل فى الصف راكعاً . والإمام قد رفع رأسه من الركوع ولم يسجد . فالصحة مطلقاً إحدى الروايات . وهى المذهب . جزم به فى الوجيز ، وشرح ابن رزى . قال ابن منجاف فى شرحه : هذا المذهب . وقدمه فى الهداية . والمستوعب ، والخلاصة ، والمحزر ، والنظم ، والخواشى . واختاره الشيخ تقي الدين .

وقيل : إن علم النهى لم تصح ، وإلا صحت . وهو رواية عن أحمد نص عليها . وجزم به فى الإفادات ، والطوفى فى شرحه . وقدمه فى المغنى ونصره . وحمل هو والشارح كلام الخرقى عليه .

قال الزركشى : صرف أبو محمد كلام الخرقى عن ظاهره . وحمله على ما بعد الركوع ، ليوافق المنصوص . وجمهور الأصحاب . وأطلقهما فى التلخيص ، والبلغة ، وجمع البحرين ، والفائق .

وعنه رواية ثالثة : لا تصح مطلقاً . اختارها المجد فى شرحه . وقدمها فى الرايتين ، والحاويين . وابن تيم ، وإدراك الغاية . قال فى المذهب : بطلت فى أصح الروايتين ، والحاويين . وأطلقهن فى الفروع ، والشرح ، والكافى ، والزركشى تنبيه : مفهوم قوله « وإن رفع ولم يسجد صحت » أنه لو رفع وسجد إمامه قبل دخوله فى الصف ، أو قبل وقوف آخر معه : أن صلاته لا تصح . وهو صحيح . وهو المذهب . وعليه الجمهور .

== وسلم قال « لا صلاة لفرد خلف الصف » وروى أحمد والترمذى - وحسنه - وابن ماجه من حديث وابصة بن معبد أن النبى صلى الله عليه وسلم « رأى رجلاً يصلى خلف الصف . فأمره أن يعيد الصلاة » .

قال الزركشى : لم تصح تلك الركعة بلا نزاع . وهل يختص البطلان بها حتى لو دخل الصف بعدها ، أو انضاف إليه آخر ، ويصح ما بقي ، ويقضى تلك الركعة ، أم لا تصح الصلاة رأساً ، وهو المشهور ؟ فيه روايتان منصوصتان . حكاهما أبو حفص . واختار هو أنه يعيد ما صلى خلف الصف . انتهى .

وقال في المنتخب والموجز : حكمه حكم ما لو رفع الإمام ولم يسجد . قال في الفائق : وقال الحلواني تصح ولو سجد .

قوله ﴿ وَإِنْ فَعَلَهُ لَغَيْرِ عُدْرٍ لَمْ تَصِح ﴾ .

وهو المذهب . قال في مجمع البحرين : هذا ظاهر المذهب . قال في الفروع : وإن فعله لغير عذر لم تصح في الأصح . قال في الفائق : ولو فعله لغير غرض فهو باطل في أصح الوجهين . وجزم به في الوجيز ، والمنور ، والمنتخب وغيرهم . قال الزركشى : لا تنعقد الصلاة على المختار من الوجهين لأبي الخطاب والشيخين . وقيل : حكمه حكم فعله لعذر . قدمه في الكافي . وأطلقهما في التلخيص ، والشرح ، وابن تيميم ، والرعايتين ، والحاويين ، والمنعني . وقال الزركشى ، وقيل : تنعقد صلاته وتصح إن زالت فذوديته قبل الركوع ، وإلا فلا . وأطلق في الفصول . فيما إذا كان لغرض في إدراك الركعة . وجهين ، لخبر أبي بكر . قال في الفروع : ولعل المراد قبل رفع الإمام .

فائدة : مثال فعل ذلك لغير غرض : أن لا يخاف فوت الركعة . قاله في المستوعب وغيره .

فائدة : لو زحم في الركعة الثانية من الجمعة ، فأخرج من الصف وبقي فذا . فإنه ينوى مفارقة الإمام ؛ لأنها مفارقة لعذر . ويتمها جمعة . لإدراكه معه ركعة ، كالمسبوق . فإن أقام على متابعة إمامه ، وتابعه فذاً صحت معه . قدمه في الرعاية . وعنه يلزمه إعادتها ظهراً . قدمه ابن تيميم . وأطلقهما في الفروع ، ومجمع البحرين . وقيل : بل يكملها بعد صلاة الإمام جمعة ، وإن كان قد صلاها معه .

قوله ﴿وَإِذَا كَانَ الْمُؤْمُومُ يَرَى مِنْ وَرَاءِ الْإِمَامِ صَحَّتْ صَلَاتُهُمْ بِهِ ، إِذَا اتَّصَلَتِ الصَّفُوفُ ﴾ .

عمومه يشمل إذا كانا في المسجد ، أو كانا خارجين عنه ، أو كان المأموم وحده خارجاً عن المسجد . فإن كان في المسجد . فلا يشترط اتصال الصفوف بلا خلاف . قاله الآمدى . وحكاه المجد إجماعاً . قال في النكت وغيره : وقطع به الأصحاب . وإن كان خارجاً عنه ، أو المأموم وحده . فاشترط المصنف هنا اتصال الصفوف ، مع رؤية من وراء الإمام . وجزم به الخرقى ، والكافى ، والمغنى ، ونهاية أبى المعالى ، والمذهب الأحمد ، والشرح ، والوجيز ، والرعاية الصغرى ، والحاويين ، والمنور ، وغيرهم .

والصحيح من المذهب : أنه لا يشترط اتصال الصفوف إذا كان يرى الإمام . أو من وراءه فى بعضها ، وأمكن الاقتداء . ولو جاوز ثلاثمائة ذراع . جزم به أبو الحسين وغيره . وذكره المجد فى شرحه الصحيح من المذهب . قال الزركشى : وهو ظاهر كلام غير الخرقى من الأصحاب .

قال فى النكت : قطع به غير واحد . وهو ظاهر ماجزم به فى المحرر وغيره . وقدمه فى الفروع ، والرعاية ، وابن تيميم .

فائدتان

إمراهما : يرجع فى اتصال الصفوف إلى العرف ، على الصحيح من المذهب حيث قلنا بأشتراطه . جزم به فى الكافى . ونهاية أبى المعالى . وابن منجا فى شرحه ، وصاحب الفائق . وقدمه فى الفروع . ومختصر ابن تيميم . وقال فى التلخيص . والبلغة : اتصال الصفوف أن يكون بينهما ثلاثة أذرع . وقيل : متى كان بين الصفيين ما يقوم فيه صف آخر فلا اتصال . اختاره المجد . وهو معنى كلام القاضى وغيره للحاجة للركوع والسجود ، حيث اعتبر اتصال الصفوف .

وفسر المصنف في المعنى اتصال الصفوف ببعد غير معتاد لا يمنع الاقتداء . وفسره الشارح ببعد غير معتاد . بحيث يمنع إمكان الاقتداء . لأنه لا نص فيه ولا إجماع . فرجع إلى العرف .

قال في النكت - عن تفسير المصنف والشارح - تفسير اتصال الصفوف بهذا التفسير غريب . وإمكان الاقتداء لا خلاف فيه . انتهى . وقيل : يمنع شبهة كونه . وحكى رواية في التلخيص وغيره .

وقد يكون الاتصال حساً مع اختلاف البنيان . كما إذا وقف في بيت آخر عن يمين الإمام . فلا بدّ من اتصال الصف بتواصل المناكب ، أو وقف على علو عن يمينه والإمام في سفلى . فالاتصال بموازاة رأس أحدهما ركبة الآخر .

تفيم : قال الزركشى : هذا فيما إذا تواصلت الصفوف للحاجة . كالجمعة ونحوها . أما لغير حاجة - بأن وقف قوم في طريق وراء المسجد ، وبين أيديهم من المسجد أو غيره ما يمكنهم فيه الاقتداء - لم تصح صلاتهم على المشهور . انتهى . الثانية : لو كان بين الإمام والمأموم نهر . قال جماعة من الأصحاب : مع القرب الصحيح . وكان النهر تجري فيه السفن ، أو طريق ، ولم تتصل فيه الصفوف . إن صحّت الصلاة فيه - لم تصح الصلاة على الصحيح من المذهب . وعند أكثر الأصحاب . قال في الفروع : اختاره الأكثر .

قال المصنف والشارح : اختار الأصحاب عدم الصحة . وكذا قال في النكت والخواشي . وقطع به أبو المعالي في النهاية وغيره . وقدمه في الفروع وغيره . قال الزركشى : أما إن كان بينهما طريق . فيشترط لصحة الاقتداء اتصال الصفوف على المذهب . وعنه يصح الاقتداء به . اختاره المصنف وغيره . وإليه ميل الشارح .

قال المجد : هو القياس ، لكنه ترك للأثر . وصححه الناظم . وقدمه ابن تيميم .

وأطلقهما في المحرر ، والراعتين « والحاويين . وعنه يصح مع الضرورة .
اختارها أبو حفص . وعنه يصح في النفل .

ومثال ذلك : إذا كان في سفينة وإمامه في أخرى مقرونة بها . لأن الماء
طريق ، وليست الصفوف متصلة . قاله الأصحاب . قال في الفروع : والمراد في
غير صلاة الخوف ، كما ذكره القاضى وغيره . وإن كانت السفينة غير مقرونة لم
تصح . نص عليه في رواية أبي جعفر محمد بن يحيى الطيب . وعليه الأصحاب .
وخرج الصحة من الطريق . وألحق الآمدى النار والبئر بالنهر . قاله أبو المعالى في
الشوك والنار . وألحق في المبهج النار والسبع بالنهر .

قال الشارح وغيره : وإن كانت صلاة الجمعة ، أو عيد ، أو جنازة : لم يؤثر
ذلك فيها . وتقدم في اجتناب النجاسة جواز صلاة الجمعة والعيد وغيرها في الطريق
وغيره للضرورة .

قوله ﴿ وَإِنْ لَمْ يَرَمْ مِنْ وَّرَاءَهُ لَمْ تَصْح ﴾ .

شمل ما إذا كانا في المسجد « أو كانا خارجين عنه ، أو كان المأموم وحده
خارجا عنه . فإن كان فيه لكنه لم يره ولم يرم وراءه ويسمع التكبير : فعموم
كلام المصنف هنا يقتضى عدم الصحة . وهو إحدى الروايات (*) .

قال ابن منجا في شرحه : هو ظاهر المعنى ، وصححه في النهاية ، والخلاصة .
وقدمه في الحاويين في غير الجمعة . وقال : نص عليه . وقدمه في الهداية « وابن
تميم ، والفائق . وعنه تصح إذا سمع التكبير . وهى المذهب . اختاره القاضى .
قال ابن عقيل : الصحيح الصحة . وصححه في السكاكى . وقدمه في الفروع ،
والمحرر « والنظم « والراعتين . وجزم به في الإفادات . وأطلقهما في المذهب ،
ومجمع البحرين ، والمذهب الأحمد .

(*) إلى هنا تنتهى الزيادة من نسخة الإدارة الثقافية في جامعة الدول العربية
رقم ٨٤٩ (أحمد الثالث) وكان بدء الزيادة من صفحة ٢٧١ وكتب هناك في الهامش
غلطا « أن الزيادة من نسخة فضيلة الشيخ عبد الله بن حسن » .

وعنه يصح في النفل دون الفرض . وعنه لا يضر المنبر مطلقاً . وعنه لا يضر للجمعة ونحوها . نص عليه . فمن الأصحاب من قال : هذا قاله على رواية عدم اعتبار المشاهدة . ومنهم من خص الجمعة ونحوها . فقال : يجوز فيها ذلك على كلا الروایتين . نظراً للحاجة . ومنهم من ألحق بذلك البناء إذا كان لمصلحة المسجد . قال في التكت والرعاية ، وقيل : إن كان المانع لمصلحة المسجد صح وإلا لم تصح . قلت : قطع في الرعاية الصغرى ، والحاويين ، وغيرهم بصحة صلاة الجمعة إذا سمع التكبير ، مع عدم رؤية الإمام ومن خلفه . وقدمه في الرعاية الكبرى . قلت : وهو كالإجماع . وفعل الناس ذلك مع عدم الرؤية بالمنبر ونحوه من غير تكبير . وأما إذا لم يره ولا من وراءه ، ولم يسمع التكبير : فإنه لا يصح اقتداؤه قولاً واحداً ، وإن كان ظاهر كلام المصنف . لكن يحمل على سماع التكبير . لعدم الموافقة على ذلك .

وإن كانا خارجين عن المسجد ، أو كان المأموم خارج المسجد والإمام في المسجد . ولم يره ولا من وراءه ، ولكن سمع التكبير ، فالصحيح من المذهب : لا يصح . قدمه في الفروع ، والرعاية الكبرى ، والمحرم ، والفائق « ابن تيم . وهو ظاهر كلام كثير من الأصحاب . وهو ظاهر كلام المصنف هنا . وعنه يصح . قال أحمد - في رجل يصلى خارج المسجد يوم الجمعة وأبواب المسجد مغلقة - أرجو أن لا يكون به بأس .

قلت : وهو عين الصواب في الجمعة ونحوها للضرورة .

وعنه يصح في النفل . وعنه يصح في الجمعة خاصة . وعنه وإن كان الحائل حائط المسجد لم يمنع ، وإلا منع . وأما إن كان يراه من وراءه : فقد تقدم في أول المسألة .

فائدتاه

إمدهما : لو منع الحائل الاستطراق ، دون الرؤية ، كالشباك : لم يؤثر على الصحيح من المذهب ، كما تقدم . وحكى في التبصرة رواية بتأثيره . وذكره الآمدى وجهاً .

الثانية : تسكنى الرؤية في بعض الصلاة . صرح به الأصحاب .

قوله ﴿ وَلَا يَكُونُ الْإِمَامُ أَعْلَى مِنَ الْمَأْمُومِينَ ﴾

يعنى يكره . وهذا الصحيح من المذهب مطلقاً ، وعليه الأكثر ، منهم القاضى « والشرىف أبو جعفر ، والمجد ، وصاحب المستوعب . وعنه يكره . اختاره أبو الخطاب . وعنه لا يكره إن أراد التعليم وإلا كره . اختاره ابن الزاغونى قوله ﴿ فَإِنْ فَعَلَ كَانَ كَثِيراً ، فهل تصح صلاته ؟ على وجهين ﴾ وأطلقهما فى الهداية « والمذهب ، والمستوعب » وابن تيم .

إصراهما : تصح . وهو المذهب . جزم به فى الوجيز ، وتذكرة ابن عبدوس والإفادات « والمنور ، وغيرهم . وقدمه فى الفروع ، والمحرر ، والخلاصة ، والرايعتين « والحاويين ، والفائق . واختاره القاضى « والشرىف أبو جعفر ، وأبو الخطاب ، والمجد فى شرحه ، والناظم . قال فى مجمع البحرين : لم تبطل فى أصح الوجهين .

والوجه الثانى : لاتصح . اختاره ابن حامد . وقدمه فى التلخيص . قال الناظم :

وهو بعيد .

فوائد

إصراها : لا بأس بالعلو اليسير ، كدرجة المنبر ونحوها . قاله المصنف ، والمجد وابن تيم ، وغيرهم . وأطلق فى المذهب « والمستوعب ، وغيرهما : الكراهة .

الثانية : مقدار الكثير ذراع على الصحيح . قاله القاضى « واقتصر عليه ابن تيم . وقدمه فى الفروع ، والراية . وقطع المصنف « والمجد : أن اليسير كدرجة المنبر ونحوها . كما تقدم . وقال أبو المعالى ، فى شرح الهداية : مقداره قدر قامة المأموم . وقيل : مازاد على علو درجة « وهو كقول المصنف والمجد .

الثالثة : لو ساوى الإمام بعض المأمومين صحت صلاته وصلاتهم على الصحيح

من المذهب . وفي صحة صلاة النازلين عنهم الخلاف المتقدم . والمصنف احتمال بطلان صلاة الجميع .

الرابعة : لا بأس بعلو المأمومين على الإمام مطلقاً ، على الصحيح من المذهب . نص عليه ، كسطح مسجد ونحوه . وعنه اختصاص الجواز بالضرورة . وقيل : يباح مع اتصال الصفوف . نص عليه . قاله في الرعاية .

قوله ﴿ وَيُكْرَهُ لِلْإِمَامِ أَنْ يُصَلِّيَ فِي طَاقِ الْقِبْلَةِ ﴾

هذا المذهب ، وعليه الأصحاب . وعنه لا يكره ، كسجوده فيه . وعنه تستحب الصلاة فيه .

تنبيه : محل الخلاف في الكراهة : إذا لم تكن حاجة . فإن كان ثم حاجة - كضيق المسجد - لم يكره ، رواية واحدة . كما صرح به المصنف هنا . ومحل الخلاف أيضاً : إذا كان المحراب يمنع مشاهدة الإمام . فإن كان لا يمنعه - كالخشب ونحوه - لم يكره الوقوف فيه . قاله ابن تيم ، وابن حمدان .

فائدتاه

إمدهما : يباح اتخاذ المحراب ، على الصحيح من المذهب . ونص عليه . وعليه أكثر الأصحاب . وعنه ما يدل على الكراهة . واقتصر عليه ابن البناء . وعنه يستحب . اختاره الآجری . وابن عقيل . وقطع به ابن الجوزي في المذهب ، وابن تيم في موضع . وقدمه في الآداب الكبرى .

الثانية : يقف الإمام عن يمين المحراب إذا كان المسجد واسعاً . نص عليه . قاله ابن تيم ، وابن حمدان .

قوله ﴿ وَأَنْ يَتَطَوَّعَ فِي مَوْضِعِ الْمَكْتُوبَةِ إِلَّا مِنْ حَاجَةٍ ﴾

يعني يكره . وهذا المذهب . نص عليه . وعليه أكثر الأصحاب . وقطع به كثير منهم . وقال ابن عقيل : تركه أولى ، كالماموم .

قوله ﴿ وَيُكْرَهُ لِلْمَأْمُومِينَ الْوُقُوفَ بَيْنَ السَّوَارِي إِذَا قَطَعَتْ صُفُوفَهُمْ ﴾

وهذا المذهب . وعليه الأصحاب . وهو من المفردات . وعنه لا يكره لهم ذلك ، كالإمام ، وكالمبصر .

تنبيه : محل الخلاف : إذا لم تكن حاجة . فإن كان ثمَّ حاجة لم يكره الوقوف بينهما .

فائدة : قوله « إِذَا قَطَعَتْ صُفُوفَهُمْ » أطلق ذلك كغيره ، وكأنه يرجع إلى العرف . قال ابن منبج في شرحه : شرط بعض أصحابنا : أن يكون عرض السارية ثلاثة أذرع . لأن ذلك هو الذي يقطع الصف . ونقله أبو المعالي أيضاً . وقال في الفروع : ويتوجه أكثر من ثلاثة أو العرف ، ومثل نظائره .

تنبيه : مفهوم قوله ﴿ وَيُكْرَهُ لِلإِمَامِ إِطَالَةُ الْقُعُودِ بَعْدَ الصَّلَاةِ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ ﴾ أن القعود اليسير لا يكره . وهو صحيح . وهو المذهب . وعنه يكره .

قوله ﴿ وَإِذَا صَلَّتْ امْرَأَةٌ بِنِسَاءٍ قَامَتْ وَسَطَهُنَّ ﴾

هذا مما لا نزاع فيه . لكن لو صلت أمامهن وهن خلفها ، فالصحيح من المذهب : أن الصلاة تصح . قال في الفروع : والأشهر يصح تقديمها . قال الزركشي : هذا أشهر الروايتين . وقيل : يتعين كونها وسطا . فإن خالفت بطلت الصلاة . وأطلقهما ابن تيميم .

وتقدم موجه لصاحب الفروع عند قوله « وَإِنْ أُمَّ امْرَأَةً » .

فائدة : لو أمت امرأة واحدة ، أو أكثر ، لم يصح وقوف واحدة منهن خلفها منفردة . على الصحيح من المذهب . قطع به القاضي في التعليق . واقتصر عليه في مجمع البحرين . وقدمه في الفروع . وصحح المصنف في الكافي الصحة .

قلت : فيعابى بها . وأطلقهما ابن تميم .
قوله ﴿ وَيُعْذَرُ فِي تَرْكِ الْجُمُعَةِ وَالْجَمَاعَةِ الْمَرِيضُ ﴾ .
بلا نزاع . ويعذر أيضاً في تركهما لخوف حدوث المرض .

فائدة ثالثة

إدراهما : إذا لم يتضرر بإتيانها راكباً ، أو محملاً ، أو تبرعاً أحد به ، أو بأن
يقود أعمى : لزمته الجمعة ، على الصحيح من المذهب . وقيل : لا تلزمه ، كالجماعة .
وأطلقهما ابن تميم . ونقل المروذى في الجمعة : يكترى ويركب . وحمله القاضى على
ضعف عقب المرض . فأما مع المرض : فلا يلزمه ، لبقاء العذر . ونقل أبو داود
فيمن يحضر الجمعة فيعجز عن الجماعة يومين من التعب . قال : لا أدرى .

الثانية : تجب الجماعة على من هو في المسجد ، مع المرض والمطر . قاله ابن تميم .
قوله ﴿ أَوْ بِحَضْرَةِ طَعَامٍ هُوَ مُحْتَاجٌ إِلَيْهِ ﴾ .

بلا نزاع . والصحيح من المذهب : أن له أن يأكل حتى يشبع . نص عليه ،
وقدمه في الفروع ، والخواشى ، والرعاية الكبرى . وعنه : يأكل ما يسكن نفسه
فقط . وأطلقهما ابن تميم . وجزم به جماعة في الجمعة . منهم ابن تميم . قال في مجمع
البحرين : ويأكل . تبعه في إحدى الروايتين في الجماعة لا الجمعة .

والرواية الثانية : بقدر ما يسكن نفسه ويسد رمقه ، كأكل خائف فوات
الجمعة .

قلت : هذا إذا رجي إدراكها . انتهى .
والذى يظهر : أن هذا مراد الأصحاب ، والإمام أحمد . وإلا فما كان في
الخلافاً فائدة .

قال ابن حامد : إن بدأ بالطعام ، ثم أقيمت الصلاة ، ابتدر إلى الصلاة . قال
في الفروع : ولعل مراده مع عدم الحاجة .

قوله ﴿وَالْخَائِفُ مِنْ ضِيَاعِ مَالِهِ﴾ .

كشُرود دابته ، وإباق عبده ، ونحوه ، أو يخاف عليه من لص أو سلطان .
أو نحوه .

قوله ﴿أَوْ فَوَاتِهِ﴾ .

كالضائع ، فدل عليه في مكان ، أو قُدم به من سفر . لكن قال المجد :
الأفضل ترك ما يرجو وجوده ، ويصلي الجمعة مع الجماعة .

قوله ﴿أَوْ ضَرَرٍ فِيهِ﴾ .

كاحتراق خبزه أو طبيخه ، أو أطلق الماء على زرعه ويخاف إن تركه فسد ،
ونحوه . قال المجد : والأفضل فعل ذلك ، وترك الجمعة والجماعة . وهذا المذهب في
ذلك كله . ولو تعمد سبب ضرر المال .

وقال ابن عقيل : يعذر في ترك الجمعة إذا تعمد السبب . قال : كسائر الخيل
لإسقاط العبادات . قال في القروع : كذا أطلق ، واستدل . وعنه إن خاف ظمأ
في ماله فليجعله وقاية لدينه . ذكره الخلال .

فائدة : وما يعذر به في ترك الجمعة والجماعة : خوف الضرر في معيشة يحتاجها ،
أو مال استؤجر على حفظه . وكنطارة بستان ونحوه « أو تطويل الإمام .

قوله ﴿أَوْ مَوْتٍ قَرِيبٍ﴾ .

بلا نزاع . ونص عليه . قال في مجمع البحرين : إذا لم يكن عنده من يسد
مسده في أموره .

فائدة : ويعذر أيضاً في تركها لمرض قريبه . ونقل ابن منصور فيه : وليس
له من يخدمه ، وأنه لا يترك الجمعة . وقال في النصيحة : وليس له من يخدمه ، إلا أن
يتضرر ، ولم يجد بداً من حضوره . ومثله موت رقيقه أو تمر يسه .

نبيه : قوله ﴿أَوْ مِنْ فَوَاتِ رُقُقَتِهِ﴾ .

هكذا قال أكثر الأصحاب . وقيده بعضهم بأن يكون في سفر مباح إنشاء واستدامة . منهم ابن تيمم ، وابن حمدان .

قوله ﴿أَوْ غَلَبَةِ النَّعَاسِ﴾ .

هذا المذهب فيهما . وعليه أكثر الأصحاب . وقطع به كثير منهم ، وعدّ في السكافي الأعذار ثمانية ، ولم يذكر فيها « غلبة النعاس » .

نبيه : يشترط في غلبة النعاس : أن يخاف فوت الصلاة في الوقت . وكذا مع الإمام مطلقاً . على الصحيح من المذهب . جزم به في الرعاية الصغرى ، والحاويين . وقدمه في الفروع ، والرعاية الكبرى . وقيل : ذلك عذر في ترك الجماعة والجمعة . قدمه ابن تيمم . وجزم به في مجمع البحرين .

وقيل : ليس ذلك عذر فيهما . ذكره في الفروع .

وقطع ابن الجوزي في المذهب « صاحب الوجيز » : أنه يعذر فيهما بخوفه بطلان وضوئه بانتظارهما .

فأمره : قال المجد ، وصاحب مجمع البحرين ، وغيرهما : الصبر والتجلد على دفع النعاس ويصلى معهم أفضل .

قوله ﴿وَالْأَذَى بِالْمَطَرِ وَالْوَحَلِ﴾ .

وكذا الثلج ، والجليد . هذا المذهب . وعليه الأصحاب . وعنه ذلك عذر في السفر فقط .

قوله ﴿وَالرَّيْحِ الشَّدِيدَةِ فِي اللَّيْلِ الْمُظْلِمَةِ الْبَارِدَةِ﴾ .

اشترط المصنف في الريح : أن تكون شديدة باردة . وهو أحد الوجهين . وجزم به ابن تيمم ، وابن حمدان في رعايته ، والحاويين ، والمذهب .

اليوم الثاني : يكفي كونها باردة فقط . وهو المذهب . وقدمه في الفروع .
وجزم به في الفائق .

واشترط المصنف أيضاً : أن تكون الليلة مظلمة . وهو المذهب . وعليه الجمهور . ولم يذكر بعض الأصحاب « مظلمة » .

إذا علمت ذلك فالصحيح من المذهب : أن هذه أعذار صحيحة في ترك الجمعة والجماعة مطلقاً ، خلا الريح الشديدة في الليلة المظلمة الباردة . وعنه في السفر لا في الحضر . وقال في الفصول : يعذر في الجمعة بمطر وخوف وبرد وفتنة . قال في الفروع : كذا قال .

فوائد

إمراها : نقل أبو طالب : من قدر أن يذهب في المطر فهو أفضل . وذكره أبو المعالي . ثم قال : لو قلنا يسعى مع هذه الأعذار ، لأذهب الخشوع . وجلبت السهو . فتركه أفضل .

قال في الفروع : ظاهر كلام أبي المعالي : أن كل ما أذهب الخشوع - كالحر المزعج - عذر . ولهذا جعله أصحابنا كالبرد المؤلم في منع الحكم ، وإلا فلا .

الثانية : قال ابن عقيل في المفردات : تسقط الجمعة بأيسر عذر ، كن له عروس تجلي عليه . قال في الفروع ، في آخر الجمعة : كذا قال .

الثالثة : قال أبو المعالي : الزلزلة عذر . لأنها نوع خوف .

الرابعة : من الأعذار : من يكون عليه قود إن رجا العقو عنه ، على الصحيح من المذهب مطلقاً . قدمه في الفروع . وهو ظاهر ما جزم به في الرايتين . والحاويين . وقيل : ليس بعذر ، إذا رجاه على مال فقط . وأطلقهما ابن تيم . قال في الفروع : ولم يذكر هذه المسألة جماعة .

وأما من عليه حد الله ، أو حد قذف : فلا يعذر به ، قولاً واحداً . قاله في

الفروع . ويتوجه في حد القذف : أنه عذر إن رجا العفو .

الخامسة : ذكر بعض الأصحاب : أن فعل جميع الرخص أفضل من تركها ، غير المجموع . وتقدم أن المجد وغيره قال : التجلد على دفع الناس ويصلى معهم أفضل . وأن الأفضل ترك ما يرجوه ، لا ما يخاف تلفه . وتقدم كلام أبي المعالي قريباً ، ونقل أبي طالب .

السادسة : لا يعذر بمنكر في طريقه . نص عليه . لأن المقصود لنفسه لا قضاء حق لغيره . وقال في الفصول : كلاً لا يترك الصلاة على الجنازة لأجل ما يتبعها من نوح وتعداد ، في أصح الروايتين . وكذا هنا . قال في الفروع : كذا قال السابعة : لا يعذر أيضاً بجهل الطريق إذا وجد من يهديه .

الثامنة : لا يعذر أيضاً بالعمى إذا وجد من يقوده . وقال في الفنون : الإسقاط به هو مقتضى النص . وقال في الفصول : المرض والعمى مع عدم القائد لا يكون عذراً في حق المجاور في الجامع ، وللمجاور للجامع لعدم المشقة . وتقدم هل يلزمه إذا تبرع له من يقوده أول الفصل .

قال القاضي في الخلاف ، وغيره : ويلزمه إن وجد ما يقوم مقام القائد ، كمد الحبل إلى موضع الصلاة .

التاسعة : يكره حضور المسجد لمن أكل ثوماً أو بصلاً أو فجلاً أو نخوه ، حتى يذهب ريحه ، على الصحيح من المذهب . وعنه يحرم . وقيل : فيه وجهان . قال في الفروع : وظاهره ولو خلى المسجد من آدمى لتأذى للملائكة . قال : والمراد حضور الجماعة ، ولو لم تكن بمسجد ، ولو في غير صلاة . قال : ولعله مراد قوله في الرعاية - وهو ظاهر الفصول - وتكره صلاة من أكل ذا رائحة كريهة مع بقائها ، أراد دخول المسجد أولاً .

وقال في المغنى في الأطعمة : يكره أكل كل ذي رائحة كريهة ، لأجل رائحته

أراد دخول المسجد أولاً . واحتج بخبر المغيرة أنه لا يحرم . لأنه عليه أفضل الصلاة والسلام لم يخرج من المسجد . وقال « إن لك عذراً » قال في الفروع : وظاهره أنه لا يخرج . وأطلق غير واحد أنه يخرج منه مطلقاً .

قال في الفروع : لكن إن حرم دخوله وجب إخراجه وإلا استحب . قال : ويتوجه مثله من به رائحة كريهة . ولهذا سأله جعفر بن محمد عن النبط ، أسرج به ؟ قال : لم أسمع فيه شيئاً ، ولكن يُتَأَذَى برائحته . ذكره ابن البناء في أحكام المساجد .

باب صلاة أهل الأعدار

قوله « وَيُصَلِّي الْمَرِيضُ ، كَمَا قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِعِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ « صَلِّ قَائِماً » .

وهذا بلا نزاع . مع القدرة عليه . وكذا يلزمه لو أمكنه القيام معتمداً على شيء ، أو مستنداً على حائط أو غيره . وعند ابن عقيل : لا يلزمه اكتراء من يقيمه ويعتمد عليه .

فائدة : لو قدر على قيام في صورة راكم - لحَدَب أو كبر - أو مرض ونحوه - لزمه ذلك بقدر ما أمكنه . ويأتي كلام ابن عقيل في الأحذب .

قوله « فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ قَاعِداً » .

بلا نزاع . وكذا إن كان يلحقه بالقيام ضرر ، أو زيادة مرض ، أو تأخر برء ونحوه . فإنه يصلي قاعداً ، على الصحيح من المذهب . وعنه لا يصلي قاعداً إلا إذا عجز عن القيام رويناه . وأسقط القاضي القيام بضرر متوهم . وأنه لو تحمل الصيام والقيام حتى زاد مرضه أثم . ونقل عبد الله : إذا كان قيامه يوهنه ويضعفه : أحبُّ إلى أن يصلي قاعداً .

وقال أبو المعالي : يصلي شيخ كبير قاعداً إن أمكن معه الصوم .

فائرتانه

إمداهما : لو كان في سفينة ، أو بيت قصير سقفه ، وتعذر القيام والخروج ، أو خاف عدواً إن انتصب قائماً : صلى جالساً ، على الصحيح من المذهب . نص عليه . وقيل : يصلي قائماً ما أمكنه ، لأنه إن جلس جلس منحنياً . ثم إذا ركع ، فقليل : يستحب أن يزيد قليلاً . وقيل : يزيد . فإن عجز حتى رقبته . قال في الفروع : فظاھرہ يجب . وجزم بالثاني ابن تيمم ، وابن حمدان . وأطلقهما في الفروع .

الثانية : حيث قلنا « يصلي قاعداً » فإنه يترع استحباً ، على الصحيح من المذهب . وعنه يجب التربع ، وعنه إن أطل القراءة ترع . وإلا افترش وحيث ترع فإنه يثنى رجليه ، كالمتنفل قاعداً على مامر ، لكن إن قدر أن يرتفع إلى حد الركوع لزمه ذلك ، وإلا ركع قاعداً . قاله أبو المعالي في النهاية . وصاحب الرعاية .

وقال ابن تيمم : ويثنى رجليه في سجوده . وفي الركوع روايتان . وتقدم الصحيح من المذهب : هل يثنى رجليه في ركوعه كسجوده أم لا ؟ في باب صلاة التطوع .

تنبيه : ظاهر قوله ﴿ فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَعَلَى جَنْبٍ ﴾ أنه لو لم يشق القعود عليه أنه لا يصلي على جنب . بل يصلي قاعداً . وهو أحد الوجهين .

والصحيح من المذهب « أنه يصلي على جنبه إذا شق عليه الصلاة قاعداً ولو بتعديه بضرب ساقه ونحوه ، وعليه أكثر الأصحاب . ويحتمله كلام المصنف .

فائرة : حيث جاز له الصلاة على جنبه . فالأفضل : أن يكون على جنبه الأيمن ، وليس بواجب . على الصحيح من المذهب . وعليه أكثر الأصحاب . وقيل : يلزمه الصلاة على جنبه الأيمن .

قوله ﴿ فَإِنْ صَلَّى عَلَى ظَهْرِهِ ، وَرَجَلَاهُ إِلَى الْقَبْلَةِ ، صَحَّتْ صَلَاتُهُ فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ ﴾ .

وهما روايتان . وأطلقهما في المستوعب « والرعاية الكبرى ، وابن تيميم » وابن منبج في شرحه .

إمدهما : تصح صلاته . وهو المذهب . جزم به في الهداية ، والمذهب « والخلاصة ، والعمدة [والتلخيص] والمحرر ، والإفادات ، والوجيز ، وإدراك الغاية ، وتجريد العناية . وصححه في مجمع البحرين » ونصره . وقدمه في الكافي ، والفروع « والفاثق » والنظم . قال الزركشي : هذا الأشهر .

والوجه الثاني : لا يصح . ونصره المصنف ومال إليه . قال في الشرح : عدم الصحة أظهر . وقدمه في الرعاية الصغرى ، والحاويين . وهو ظاهر ماجزم به في المنور ، والمنتخب ، والمذهب الأحمد . لأنهم ما أباحوا الصلاة على الظهر إلا مع العجز عن الصلاة على جنبه . وعنه يخير . نقل الأثرم وغيره : يصلى كيف شاء كلاهما جائز ، ونقل صالح ، وابن منصور : يصلى على ما قدر وتيسر له . انتهى . فعلى المذهب : يكره فعل ذلك . قطع به في الفروع ، والرعاية . وقال في الهداية ، والمذهب « وغيرهما : يكون تاركاً للمستحب . قال في مجمع البحرين : يكون تاركاً للأولى .

تنبيه : محل الخلاف : إذا كان قادراً على الصلاة على جنبه وصلى على ظهره . أما إذا لم يقدر على الصلاة على جنبه : فإن صلاته صحيحة على ظهره بلا نزاع .

فائدة : قال في مجمع البحرين : فعلى القول بالصحة : صلاته على جنبه الأيسر أفضل من استلقائه في أصح الوجهين . وعكسه ظاهر كلام القاضي ، وأبى الخطاب

قوله ﴿ وَيُؤْمِيءُ بِالرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ ﴾ .

يعنى مهما أمكنه . وهذا المذهب . نص عليه . وقال أبو المعالي : أقل ركوعه مقابلة وجهه ما وراء ركبته من الأرض أدنى مقابلة . وتتمتها الكمال .

فائده : لو سجد قدر ما أمكنه على شيء رفعه : كره ، وأجزأه . نص عليهما . وعنه بخير . وذكر ابن عقيل رواية : لا يحزئه ، كيده . انتهى .

والصحيح من المذهب : أنه لا بأس بسجوده على وسادة ونحوها . وعنه هو أولى من الإيماء .

قوله ﴿ فَإِنْ عَجَزَ عَنْهُ أَوْ مَأْ بِطَرَفِهِ ﴾ .

هذا المذهب بلا ريب . ويكون ناوياً مستحضراً للفعل والقول إن عجز عنه بقلبه . وقال في التبصرة : صلى بقلبه أو طرفه . وقال القاضي في الخلاف - وتبعه في المستوعب - : أو مأ بعينه وحاجبيه « أو قلبه » . وقاس على الإيماء برأسه . وقال في الفروع : وظاهر كلام جماعة لا يلزمه الإيماء بطرفه . وهو متجه « لعدم ثبوته انتهى . قال في النكت - عن كلام القاضي وصاحب المستوعب - : ظاهره الاكتفاء بعمل القلب . ولا يجب الإيماء بالطرف ، وليس ببعيد . ولعل مراده : أو بقلبه ، إن عجز عن الإيماء بطرفه . وقال الشيخ تقي الدين : لو عجز المريض عن الإيماء برأسه سقطت عنه الصلاة . ولا يلزمه الإيماء بطرفه . وهو رواية عن أحمد . فائده : قال ابن عقيل في الفنون : الأحذب يحدد للركوع نية « لكونه لا يقدر عليه . كمرىض لا يطيق الحركة يحدد لكل فعل وركن قصدا ، كـ « فُلُكٍ » فإنه يصلح في العرية للواحد والجمع بالنية .

قوله ﴿ وَلَا تَسْقُطُ الصَّلَاةُ ﴾ .

يعنى بحال من الأحوال . وهذا المذهب . وعليه الأصحاب . وقال في الكافي كما قال هنا ، وزاد « مادام عقله ثابتاً » قال في النكت : فيحتمل أنه إذا عجز عن الإيماء بطرفه سقطت الصلاة . ويكون قوله « ولا تسقط الصلاة مادام عقله

ثابتاً « على الوجه المذكور . وهو قدرته على الإيماء بطرفه . ويدل عليه : أن الظاهر أنه ينوى بقلبه مع الإيماء بطرفه . انتهى .

وعنه تسقط الصلاة والحالة هذه . اختارها الشيخ تقي الدين . وضعفها الخلال .

قوله ﴿ فَإِنْ قَدَرَ عَلَى الْقِيَامِ ، أَوْ الْقُعُودِ فِي أَثْنَائِهَا : انْتَقَلَ إِلَيْهِ . وَأَتَمَّهَا ﴾

وهذا بلا نزاع ، لكن إن كان لم يقرأ قام فقرأ . وإن كان قد قرأ قام وركع بلا قراءة . ويبني على إيمائه . ويبني عاجز فيهما .

ولو طرأ عجز فأتى الفاتحة في انحطاطه أجزأ ، إلا من يرى فأتى في ارتفاعه . فإنه لا يجزئه . قطع به أكثر الأصحاب . قال في الفروع : ويتوجه من عدم الأجزاء بالتحريم منحنياً لا تجزئه . وقال المجد : لا تجزئه التحريم .

فوائد

إمراها : لو قدر على الصلاة قائماً منفرداً وجالساً في الجماعة : خيّر بينهما . على الصحيح من المذهب . قطع به في الكافي . والمجد في شرحه . ومجمع البحرين ، والرعاية الصغرى . والحاوى الصغير ، وغيرهم . وقدمه في الفروع [والنكت] ، وابن تيم . والرعاية الكبرى . وغيرهم . قال في النكت : قدمه غير واحد . وقيل : صلاته في الجماعة أولى . وقيل : تلزمه الصلاة قائماً .

قلت : وهو الصواب . لأن القيام ركن لا تصح الصلاة إلا به مع القدرة عليه . وهذا قادر . والجماعة واجبة تصح الصلاة بدونها ، وقعودهم خلف إمام الحي دليل خاص . ثم وجدت أبا المعالي قدم هذا .

وتقدم لو كان به ريح ونحوه ، ويقدر على حبسه حال القيام ، ولا يقدر على حبسه حال الركوع والسجود . فهل يركع ويسجد . أو يرمي . ؟ في باب الحيض عند قوله « وكذلك من به سلس البول » .

الثانية : لو قال : إن أفطرت في رمضان قدرت على الصلاة قائماً . وإن صمت صليت قاعداً . أو قال : إن صليت قائماً لحقني سلس البول ، أو امتنعت على القراءة ، وإن صليت قاعداً امتنع السلس . فقال أبو المعالي : يصلي قاعداً فيهما ، لما فيه من الجمع بينهما في الأولى ، ولسقوط القيام في النفل . ولا صحة مع ترك القراءة والحدث .

وقال في النكث : ومقتضى إطلاق كلام المجد : أنه يصلي قائماً . قلت : وهو ظاهر كلام المصنف هنا .

الثالثة : لو عجز المريض عن وضع جبهته على الأرض ، وقدر على وضع بقية أعضاء السجود : لم يلزمه وضع ذلك ، على الصحيح من المذهب . لأنه إنما وجب تبعاً . وقيل : يلزمه . قاله في القاعدة الثامنة .

تنبيه : ظاهر قوله ﴿ وإذا قال ثقات من العلماء بالطب للمريض : إن صليت مستلقياً : أمكن مداواتك . فله ذلك ﴾ إلا أنه لا يقبل إلا قول ثلاثة فصاعداً . قال في الفائق : له الصلاة كذلك إذا قال أهل الخبرة إنه ينفعه .

قال في المحرر : ويجوز لمن به رمد أن يصلي مستلقياً إذا قال ثقات الطب : إنه ينفعه . وكذا قال ابن تيم وغيره . قال ابن مفلح في حواشيه : ظاهر كلام الشيخ وجماعة : أنه لا يقبل إلا قول ثلاثة . وقال ابن منجاف في شرحه : وليس بمراد . انتهى .

قلت : الذي يظهر أن مراد المصنف : الجنس مع الصفة . وليس مراده العدد . إذ لم يقل باشتراط الجمع في ذلك أحد من الأصحاب فيما وقفت عليه من كلامهم . وأيضاً فإن ظاهر كلام المصنف متفق عليه . وإنما مفهومه عدم القبول في غير الجمع وليس بمراد .

واعلم أن الصحيح من المذهب : جواز فعل ذلك ، بقول مسلم ثقة ، إذا كان طبيباً حاذقاً فطناً . وعليه أكثر الأصحاب . وجزم به في الوجيز ، وتذكرة ابن

عبدوس ، والإفادات ، والمنتخب ، وغيرهم . وقدمه في الفروع ، والرعايتين ،
والحاويين ، وغيرهم . وقيل : يشترط اثنان . وتقدم ظاهر كلام المصنف وغيره .

فوائد

إبراهيم : حيث قبلنا قول الطيب : فإنه يكفي فيه غلبة الظن ، على الصحيح
من المذهب . وقيل : يشترط لقبول خبره أن يكون عن يقين .
قلت : وهو بعيد جداً .

الثانية : قوله ﴿ وَلَا تَجُوزُ الصَّلَاةُ فِي السَّفِينَةِ قَاعِدًا لِقَادِرٍ عَلَى الْقِيَامِ ﴾
بلا نزاع ، ولو كانت سائرة . ويجوز إقامة الجماعة فيها ، على الصحيح من
المذهب . وعنه لا تقام إن صلاوا جالوساً . نص عليه . حكاه ابن أبي موسى .

الثالثة : لو كان في السفينة ، ولا يقدر على الخروج منها : صلى على حسب
حاله فيها . وأتى بما يقدر عليه من القيام وغيره ، على ما تقدم . وكلما دارت انحراف
إلى القبلة في الفرض : على الصحيح من المذهب . وقيل : لا تجب كالنفل ، على
الأصح فيه .

قلت : فيعابى بها على هذا القول ، وعلى القول الثاني في النافلة .
[وتقدم هذا في باب استقبال القبلة .]

تنبيه : ظاهر كلام المصنف : صحة الصلاة في السفينة ، مع القدرة على
الخروج منها . وهو الصحيح من المذهب . وعنه لا تصح [.]

قوله ﴿ وَتَجُوزُ صَلَاةُ الْفَرَضِ عَلَى الرَّاحِلَةِ ، خَشْيَةَ التَّأَذِّي بِالْوَحَلِ ﴾
وكذا بالمطر ، وهذا المذهب . وعليه أكثر الأصحاب . وقطع به كثير منهم
وعنه لا تصح . واختاره في الإرشاد .

قوله ﴿ وَهَلْ يَجُوزُ ذَلِكَ لِلْمَرِيضِ ؟ عَلَى رَوَاتَيْنِ ﴾
وأطلقهما في الهداية ، والخلاصة ، وابن تيم ، والإرشاد .

إمدهما : لا يجوز . وهو المذهب . نقله الأكثر . واختاره أيضاً أكثر
الأصحاب . قال المجد ، وصاحب الفروع ، وجمع البحرين : اختاره أكثر
الأصحاب . وصححه في الرايتين . وصححه في النظم إذا لم يتضرر . وقدمه في
الفروع ، والمستوعب . وجمع البحرين ، وغيرهم .

والرواية الثانية : يجوز . صححه في التصحيح . واختاره أبو بكر . وجزم به
في الوجيز ، وتذكرة ابن عبدوس . وقدمه في المحرر ، والفاثق ، والخواشي .
قلت : وهو الصواب .

وعنه يجوز إذا لم يستطع النزول . نص عليها في رواية إسحاق بن إبراهيم .
قال في الفروع : ولم يصرح بخلافه . وجزم به في الفصول وغيره .

وقيل : إن زاد تضرره جاز ، وإلا فلا . وجزم به في الشرح . وقدمه في النظم
قال المجد : والصحيح عندي : أنه متى تضرر بالنزول ، أو لم يكن له من
يساعده على نزوله وركوبه : صلى عليها . وإن لم يتضرر به كان كالصحيح . انتهى .
وقال في المذهب : إن كانت صلاته عليها كصلاته على الأرض : لم يلزمه النزول
فإن كان إذا نزل أمكنه أن يأتي بالأركان أو بعضها ، أو لم يكن ذلك ممكناً على
الراحلة : لزمه النزول إذا كان لا يشق عليه مشقة شديدة . فإن كانت المشقة
متوسطة فعلى روايتين .

وتقدم في باب استقبال القبلة صفة الصلاة على الراحلة في الفرض وغيره .

فوائد

إمدها : أجرة من ينزله للصلاة ، كماء الوضوء على ماتقدم . ذكره أبو المعالي

الثانية : لو خاف المريض بالنزول : أن ينقطع عن رفقته إذا نزل ، أو يعجز
عن ركوبه إذا نزل : صلى عليها ، كالخائف على نفسه بنزوله من عدو ومحوه .

الثالثة : وكذا حكم غير المريض . ذكره جماعة من الأصحاب ، منهم القاضي

وابن عقيل . ونقل معناه ابن هاني . ولا إعادة عليه ، ولو كان عذراً نادراً .
وذكر ابن أبي موسى : إن لم يستقبل ، لم يصح إلا في حال المسايقة .
قال في الفروع : ومقتضى كلام الشيخ - يعني به المصنف - جوازه لخائف
ومريض .

الرابعة : لو كان في ماء وطين أو ماء ، كمتصوب ومربوط ، على الصحيح
من المذهب . وعنه يسجد على متن الماء كالغريق ، على الصحيح من المذهب فيه
وقيل في الغريق : يومي . والصحيح من المذهب : أنه لا إعادة على واحد من
هؤلا . وعنه يعيد الكل .

الخامسة : لو أتى بالمأمور الذي عليه ، وصلى على الراحلة بلا عذر قائماً « أو صلى
في السفينة من أمكنه الخروج منها ، وهي واقفة أو سائرة : صح على الصحيح
من المذهب . قدمه في الفروع . وعنه لا تصح . وقطع به في المستوعب ، والمغنى »
وغيرهما في الراحلة . وقدمه أبو المعالي وغيره .

وقال في الفصول - في السفينة - : هل تصح ، كما لو كانت واقفة أم لا .
كالراحلة ؟ فيه روايتان . انتهى .

وحكم العجلة والحفة ونحوهما في الصلاة فيها : حكم الراحلة والسفينة « على
ما تقدم ، على الصحيح من المذهب . قدمه في الفروع ، ومجمع البحرين .

قال ابن تيم : وفي الصلاة على العجلة من غير عذر وجهان ، أحدهما :
الصحة . قال في الفروع : وقطع جماعة لا تصح هنا . كعلق في الهواء من غير ضرورة
قال في مجمع البحرين : المنع هنا أوجه من المنع هناك . قال ابن عقيل :
لا تصح في العجلة . لأنها غير مستقرة ، كالأرجوحة ، مع أنه اختار الصحة على
الراحلة والسفينة كما تقدم . قال في مجمع البحرين : وما قاله بعيد جداً ، لكون
السفينة فوق الماء . وظهر الحيوان أقرب إلى التزلزل وعدم القرار من جماد معظمه
على الأرض . فهي أولى بالصحة . انتهى .

قال في القروع : فظاهر ما جزم به أبو المعالي وغيره : أنها تصح في الواقعة .
وجزم أبو المعالي وغيره : أنه لا يصح السجود ، وأنها لا تصح في أرجوحة لعدم
تمسكه عرفاً . قال ابن عقيل ، وابن شهاب : ومثلها زورق صغير .

وجزم المجد في شرحه : أنها لا تصح في أرجوحة ، ولا من معلق في الهواء
وساجد على هواء أو ماء قدامه ، أو على حشيش أو قطن أو ثلج ، ولم يجد حجمه
ونحو ذلك ، لعدم إمكان المستقر عليه . انتهى .

فعلى رواية عدم الصحة في السفينة يلزمه الخروج منها للصلاة . زاد ابن حمدان
وغيره : إلا أن يشق على أصحابه . نص عليه .

السادة : لا يشترط كون ما يحاذى الصدر مقراً . فلو حاذاه رَوْزَنَةٌ ونحوها
صحت ، بخلاف ماتحت الأعضاء . فلو وضع جبهته على قطن منتفش لم تصح .

[قصر الصلاة في السفر]

تفصيل : اشتمل قول المصنف في قصر الصلاة ﴿ ومن سافر سَفَرًا مباحًا ﴾ على
منطوق ومفهوم . والمفهوم ينقسم إلى قسمين : مفهوم موافقة ، ومفهوم مخالفة .
فالمنطوق : جواز القصر في السفر المباح مطلقاً ، وهو صحيح . وهو المذهب .
وعليه جماهير الأصحاب . وعنه يشترط أن يكون مباحاً غير نزهة ولا فرجة . اختاره
أبو المعالي . لأنه لهوٌ بلا مصلحة ولا حاجة . وأطلقهما في الرايتين ، والحاويين ،
والمذهب .

ونقل محمد بن العباس : يشترط أن يكون سفر طاعة . وهو ظاهر كلام
ابن حامد .

وقال في المبهيح : إذا سافر للتجارة مكثراً في الدنيا . فهو سفر معصية^(١) .

(١) هذا إذا قصد من المكثرة الفخر والكبرياء والعلو في الأرض بغير الحق .

قال في الرعاية ، وحواشي ابن مفلح : وفيه نظر .
فعلى المذهب : إن كان أكثر قصده في سفره مباحاً جاز القصر . على
الصحيح من المذهب . وعليه أكثر الأصحاب . وجزم به المجد ، ومجمع
البحرين ، وغيرهما . قال في الفروع : هو الأصح . وقيل : لا يجوز . ولو تساوى
في قصده ، أو غلب الحظر : لم يقصر قولاً واحداً .

فوائد

إمراها : لو نقل سفره المباح إلى محرم ، امتنع القصر . على الصحيح من
المذهب . قدمه في الفروع ، وغيره . واختاره المجد ، وغيره . وصححه في مجمع
البحرين [والنظم] وغيرهما . قال القاضى في التعليق : هو ظاهر كلام أحمد . وقيل :
له القصر . وأطلقهما الزركشى .

ولو نقل سفره المحرم إلى مباح — كما لو تاب ، وقد بقي مسافة قصر — فله القصر
على الصحيح من المذهب . وعليه الأكثر . وقيل : لا يقصر . وقيل : يقصر ولو
بقي أقل من مسافة القصر . وقطع به ابن الجوزى في المذهب ، ومسبوك الذهب .

الثانية : يجوز الترخص للزاني إذا غرَّب ، ولقاطع الطريق إذا شُرِّد ،
ونحوهما . على الصحيح من المذهب . قال ابن تيم : جاز في أصح الوجهين . وقدمه
المجد في شرحه . ومجمع البحرين ، وحواشي ابن مفلح ، والفروع . وكلامه فيه
بعض تعقيد . وقيل : لا يجوز لهم الترخص . وأطلقهما في الرعايتين . والحاويين .

الثالثة : يجوز القصر والترخص للمسافر مكرها . على الصحيح من المذهب
كالأسير . وعنه لا يقصر المسكر . وقال الللال : إن أكره على سفر في دار
الإسلام قصر . وفي دار الحرب لا يقصر . ومتى صار الأسير في بلد الكفار أتم .
نص عليه . وفيه وجه يقصر .

الرابعة : تقصر الزوجة والعبد تبعاً للزوج والسيد ، في نيته وسفره . على الصحيح من المذهب .

قلت : فيعالي بها .

وفيها وجه في النواذر : لا قصر . وقدمه في الرعاية الكبرى ، لكن قال : الأول أقيس وأشهر . وذكر أبو المعالي : تعتبر نية من لها أن تمتنع . قال : والجيش مع الأمير ، والجندي مع أميره « إن كان رزقهم من مال أنفسهم ، ففي أيهما تعتبر نيته ؟ فيه وجهان . وإن لم يكن رزقهم في مالهم - كالأجير والعبد لشركيين - ترجح نية إقامة أحدهما .

الخامسة : يقصر من حبس ظلماً ، أو حبسه مرض ، أو مطر ونحوه ، على الصحيح من المذهب . بخلاف الأسير . قال في الفروع : ويحتمل أن يبطل حكم سفره . لوجود صورة الإقامة .

قال أبو المعالي : كقصره لوجود صورة السفر في التي قبلها .
وأما المفهوم : فمفهوم الموافقة . وهو ما إذا كان سفره مستحباً أو واجباً ، كسفر الحج ، والجهاد والهجرة ، وزيارة الإخوان ، وعيادة المرضى ، وزيارة أحد المسجدين^(١) والوالدين ونحوه . فيجوز القصر فيه بلا نزاع .
ومفهوم المخالفة : يشمل قسمين .

القسم الأول : سفر المعصية . فلا يجوز القصر فيه ، على الصحيح من المذهب وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به كثير منهم . واختار الشيخ تقي الدين جواز القصر فيه . ورجحه ابن عقيل في بعض المواضع . وقاله بعض المتأخرين .
فعلى المذهب : لا يجوز له القصر ، ولأكل الميتة إذا اضطر إليه . على الصحيح من المذهب . ونص عليه . قال في التلخيص : وعليه الأصحاب .

(١) المساجد المستحب السفر للصلاة فيها ثلاثة

وقيل : يجوز له أكل الميتة ، ولا يمنع منه . اختاره في التلخيص . وحكاه في الفروع رواية . وقال : هي أظهر .

فعلى المذهب : إن خاف على نفسه قيل : له تَبُّ وكُلُّ .
ويأتى في أول الحَجَر إذا سافر وعليه دين يحل في سفره ، أو هو حالٌّ : هل له الترخص أم لا ؟

فأمره : قال في الرعاية الكبرى : لا يترخص من قصد مَشْهداً أو مسجداً غير المساجد الثلاثة ، أو قصد قبراً غير قبر النبي صلى الله عليه وسلم .

قلت : أو نبى غيره ^(١) . وجزم بهذا في الرعاية الصغرى .
قال في التلخيص : قاصدُ المشاهد وزيارتها لا يترخص انتهى . [وجزم به في النظم] والصحيح من المذهب : جواز الترخص ^(٢) . قاله في المغنى وغيره .

القسم الثانى : السفر المكروه . فلا يجوز القصر فيه . صرح به ابن منجاء في شرحه . وقاله ابن عقيل في السفر إلى المشاهد . قال في الفروع : وهو ظاهر كلام الأصحاب .

قلت : قال في الهداية : إذا سافر سَفَرًا في غير معصية فله أن يقصر . وكذا في الخلاصة .

(١) بل النص في صحيح البخارى وغيره صريح في النهى الشديد عن هذا ، لأن اتخاذها عيدا هو من الوثنية . وقبور الأنبياء أولى بالتحريم . لأن النفوس أسرع إلى تعظيمها وتقديسها بالعبادة والطواف بها .

(٢) عجيب جدا أن يكون هذا الصحيح ، مع مخالفته الصريحة لنصوص السنة الصحيحة الصريحة . ولشيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم تحقيق قيم جدا في هذا . فارجع إليه في « اقتضاء الصراط المستقيم » وغيره من كتب شيخ الإسلام ، وفي « إغاثة اللهفان » وغيره من كتب ابن القيم . وفي كتاب التوحيد لشيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب وشرحه « فتح المجيد » للشيخ عبد الرحمن بن حسن .
رحمهم الله .

فظاهرها : جوز المسح في السفر المكروه . قال في تذكرة ابن عبدوس :
ويسن لمسافر لغير معصية انتهى . ومن يحيز القصر في سفر المعصية فهذا بطريق أولى
قوله ﴿ يَبْلُغُ سِتَّةَ عَشَرَ فَرَسَخًا ﴾

الصحيح من المذهب : أنه يشترط في جواز القصر : أن تكون مسافة السفر
ستة عشر فرسخاً برأ أو بحراً . وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به كثير منهم . وعنه
يشترط أن يكون عشرين فرسخاً . حكاه ابن أبي موسى فمن بعده .
واختار الشيخ تقي الدين جواز القصر في مسافة فرسخ . وقال أيضاً : إن حُدِّ
فتحديده بغيره أجود .

وقال المصنف ، والشيخ تقي الدين أيضاً : لا حجة للتحديد ، بل الحجة مع
من أباح القصر لكل مسافر ، إلا أن يتعقد الإجماع على خلافه .

فوائد

إصراها : الصحيح من المذهب ، أن مقدار المسافة : تقريب لا تحديد . قال
في الفروع : وظاهر كلامهم تقريباً . وهو أولى .
قلت : هذا مما لا يشك فيه .

وقال أبو المعالي : المسافة تحديد . قال ابن رجب في شرح البخاري : الأميال
تحديد . نص عليه الإمام أحمد .

الثانية : الستة عشر فرسخاً يومان قاصدان . وذلك أربعة برود . والبريد
أربعة فراسخ . والفرسخ ثلاثة أميال هاشمية . وبأميل بني أمية ميلان ونصف .
والميل اثنا عشر ألف قدم . قاله القاضي وغيره . وقطع به في الفروع ، وغيره .
وذلك ستة آلاف ذراع . والذراع أربعة وعشرون إصباعاً معترضة معتدلة . قطع
به في الفروع وغيره . وقال أبو الفرج بن أبي الفهم : الميل أربعة آلاف ذراع
بالواسطي . انتهى .

وقيل : هو ألف خطوة بخطى الجمل .

وقدم في الرعاية أنه ألفا خطوة . ثم قال قلت : يحتمل أن يكون الخلاف باختلاف خطوته . ثم قال : وقيل الميل ألف باع . كل باع أربعة أذرع فقط ، كل ذراع أربعة وعشرون إصبعاً ، كل إصبع ست حبات شعير بطون بعضها إلى بطون بعض ، عرض كل شعيرة ست شعرات برذون . انتهى .

وقال الحافظ العلامة ابن حجر ، في فتح الباري شرح صحيح البخاري : وقيل : الميل ثلاثة آلاف ذراع . نقله صاحب البيان . وقيل : ثلاثة آلاف وخسمائة . وصححه ابن عبد البر ، ثم قال : الذراع الذي ذكر : قد حرر بذراع الحديد المستعمل الآن في مصر والحجاز في هذه الأعصار ينقص عن ذراع الحديد بقدر الثمن . فعلى هذا : فالميل بذراع الحديد على القول المشهور : خمسة آلاف ذراع ومائتان وخمسون ذراعا . قال : وهذه فائدة نفيسة قلّ من تنبه إليها انتهى .

الثالثة : قال الجوهرى : الميل من الأرض : منتهى مد البصر . وقيل : حده أن ينظر إلى الشخص في أرض مسطحة . فلا يدرى : هو رجل أو امرأة ، أهو ذاهب أم هو آتٍ ؟

الرابعة : المعتبرية المسافة لاحقيقتها . فلو رجع قبل استكمالها فلا إعادة عليه . على الصحيح من المذهب . وعنه يعيد من لم يبلغ المسافة . حكاه القاضى في شرحه قال : وهى أصح . وهى من المفردات .

ولو شك في قدر المسافة لم يقصر . فلو خرج لطلب آبق ونحوه ، على أنه متى وجده رجع : لم يقصر ولو بلغ مسافة القصر . على الصحيح من المذهب . نص عليه . واختار ابن أبى موسى ، وابن عقيل : القصر ببلوغ المسافة ، وإن لم ينوها . وجزم به فى المستوعب ، كنية بلد بعينه يحول مسافته ثم علمها ، فإنه يقصر بعد علمه كجاهل بجواز القصر ابتداء .

ويأتى إذا سافر غير مكلف سفرأ طويلاً ، ثم كلف فى أثناءه بعد قوله « وإذا أقام لقضاء حاجته ■ .

الخاصة : لا يقصر سائح ولا هائم لا يقصد مكاناً معيناً . جزم به فى الرعاية الصغرى . قال فى الكبرى : لا يترخص فى الأصح . وقال : كذا لا يترخص تأثبه .
تنبيه : ظاهر كلام المصنف : أن أهل مكة ومن حولهم كغيرهم إذا ذهبوا إلى عرفة ومزدلفة ومنى « وهو صحيح . فلا يجوز لهم القصر ولا الجمع ، على الصحيح من المذهب ^(١) نص عليه ، وعليه أكثر الأصحاب . وجزم به فى المستوعب وغيره . وقدمه فى الفروع « وقال : اختاره الأكثر . وقدمه فى الفائق ، وقال : لا يجمعون ولا يقصرون عند جمهور أصحابنا . واختار أبو الخطاب فى العبادات الخمس « والشيخ تقي الدين : جواز القصر والجمع لهم . فيعابى بها . واختار المصنف جواز الجمع فقط . قال فى الفروع : وهو الأشهر عن أحمد . فيعابى بها .

تنبيهات

أمرها : ظاهر قوله ﴿ إذا فارق بيوت قرَّيته ﴾ أنه لا بد أن يفارق البيوت العامرة والخربة . وهو وجه اختاره القاضى . والصحيح من المذهب ، وعليه أكثر الأصحاب : أنه لا يشترط أن يفارق البيوت الخربة ، بل له القصر إذا فارق البيوت العامرة ، سواء وليها بيوت خربة أو البرية . ويحتمله كلام المصنف هنا .
أما إن ولى البيوت الخربة بيوت عامرة : فلا بد من مفارقة البيوت الخربة والعامرة التى تليها . قال أبو المعالى : وكذا لو جعل الخراب مزارع وبساتين يسكنه أهله ولو فى فصل النزهة .

الثانى : مفهوم كلامه : أنه لا يقصر إلا إذا فارق البيوت ، سواء كانت داخل السور أو خارجه . وهو صحيح . وهو المذهب . وعليه الأصحاب .

(١) حقق ابن القيم فى زاد المعاد وغيره : أنهم كانوا يصلون قصرأ بمنى مع رسول الله صلى الله عليه وسلم .

وقيل : له القصر إذا فارق سور بلده ، ولولم يفارق البيوت . قدمه في الفائق .
الثالث : ظاهر كلامه أيضاً . وكثير من الأصحاب - : جواز القصر إذا فارق
بيوت قريته ، سواء اتصل به بلد آخر أو لا . واعتبر أبو المعالي انفصاله ولو بذراع .
موجود في كلام المجد وغيره : لا يتصل . وقال في الرعاية الكبرى : وإذا تقاربت
قريتان أو حلتان فهما كواحدة . وإن تباعدتا فلا .

فأمرنا

إبراهيم : قال أبو المعالي : لو برزوا بمكان لقصد الاجتماع ، ثم بعد اجتماعهم
ينشئون السفر من ذلك المكان . فلا قصر حتى يفارقوه . قال في الفروع : وظاهر
كلامهم يقصرون . وهو متجه . انتهى .

الثانية : يعتبر في سكان القصور والبساتين مفارقة ما نسبوا إليه عرفاً . واعتبر
أبو المعالي ، وأبو الوفاء مفارقة من صعد جبلاً : المكان المحاذي لروس الحيطان
ومفارقة من هبط : لأساسها . لأنه لما اعتبر مفارقة البيوت إذا كانت محاذية اعتبر
هنا مفارقة ستمتها .

قوله ﴿ وَهُوَ أَفْضَلُ مِنَ الْإِتْمَامِ ﴾ .

وهذا المذهب بلا ريب . نص عليه . وعليه جماهير الأصحاب . وقيل : الإتمام
أفضل .

قوله ﴿ وَإِنْ أَتَمَّ جَازَ ﴾ .

يعنى من غير كراهة . وهو المذهب . وعليه أكثر الأصحاب . ونص عليه .
وقيل : لا يجوز الإتمام . قال في الفائق : وعنه التوقف . وعنه لا يعجبني الإتمام .
وقيل : يكره الإتمام . اختاره الشيخ تقي الدين . قال في الفروع : وهو أظهر .
قلت : ويحتمله كلام المصنف .

قال في القاعدة الثالثة ، وعن أبي بكر : أن الركعتين الأخيرتين تنفل

لا يصح اقتداء المفترض به فيهما . وهو متمش على أصله . وهو عدم اعتبار نية القصر ،
ويأتى عنه اشتراط النية : هل الأصل فى صلاة المسافر أربع أو ركعتان ؟

فائدة : يوتر فى السفر ، ويصلى سنة الفجر أيضاً . ويخبر فى غيرها . هذا المذهب .

وقال الشيخ تقي الدين : يسن ترك التطوع بغير الوتر ، وسنة الفجر . قيل
للإمام أحمد : التطوع فى السفر ؟ قال : أرجو أنه لا بأس به . وأطلق أبو المعالى
التخيير فى النوافل والسنن الراتبة .

قلت : هو فعل كثير من السلف .

ونقل ابن هانئ : يتطوع أفضل . وجزم به فى الفصول ، والمستوعب ،
والرعاية ، وغيرهم . واختاره الشيخ تقي الدين فى غير الرواتب . ونقله بعضهم
إجماعاً . قال فى الفائق : لا بأس بتنفل المسافر . نص عليه .

قوله ﴿ فَإِنْ أَحْرَمَ فِي الْحَضَرِ ثُمَّ سَافَرَ ، أَوْ فِي السَّفَرِ ثُمَّ أَقَامَ : لَزِمَهُ
أَنْ يُتِمَّ 》 .

هذا المذهب بلا ريب فيهما . قال فى الفروع : ومن أوقع بعض صلاته مقبلاً
— كراكب سفينة — أتم . وجعلها القاضى وغيره أصلاً لمن ذكر صلاة سفر فى حضر
وقيل : إن نوى القصر ، مع علمه بإقامته فى أثناءها ، صح .

فعلى المذهب : لو كان مسح فوق يوم وليلة بطلت فى الأشهر . لبطلان الطهارة
ببطلان المسح .

فائدتان

إحداهما : لو دخل وقت الصلاة على مقيم ثم سافر : أتمها . على الصحيح
من المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . قال فى الحواشى : هو قول أصحابنا . وهو
من المفردات . وعنه يقصر . اختاره فى الفائق . وحكاه ابن المنذر إجماعاً ، كقضاء
المريض ما تركه فى الصحة ناقصاً ، وكوجوب الجمعة على العبد الذى عتق بعد

الزوال ، وكالمسح على الخفين . وقيل : إن ضاق الوقت لم يقصر . وعنه إن فعلها في وقتها قصر . اختارها ابن أبي موسى .

الثانية : لو قصر الصلاتين في السفر في وقت أولاهما ، ثم قدم قبل دخول وقت الثانية : أجزاء . على الصحيح من المذهب . وقيل : لا يجزئه . ومثله لو جمع بين الصلاتين في وقت أولاهما بتيمم ، ثم دخل وقت الثانية وهو واجد للماء . قوله ﴿ وَإِذَا ذَكَرَ صَلَاةَ حَضَرٍ فِي سَفَرٍ ، أَوْ صَلَاةَ سَفَرٍ فِي حَضَرٍ لَزِمَهُ أَنْ يُتِمَّ 》 .

هذا المذهب فيهما . نص عليه . وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به كثير منهم .

وقيل : يقصر فيما إذا ذكر صلاة سفر في حضر .

وحكى وجه يقصر أيضاً في عكسها ، اعتباراً بحالة أدائها ، كصلاة صحة في مرض . وهو خلاف ما حكاه الإمام أحمد وابن المنذر إجماعاً .

قوله ﴿ أَوْ إِيَّاكُمْ بِمُحَقِّمٍ ، أَوْ بِمَنْ يَشْكُ فِيهِ : لَزِمَهُ أَنْ يُتِمَّ 》 وهذا المذهب . وعليه الأصحاب .

وعنه لا يلزمه الإتمام إلا إذا أدرك معه ركعة فأكثر . اختارها في الفائق . فعليها يقصر من أدرك التشهد في الجمعة .

وعلى المذهب : يتم . نص عليه . قال في الفروع : ويتوجه تخريج من صلاة الخوف يقصر مطلقاً ، كما خرج بعضهم إيقاعها مرتين على صحة اقتداء مفترض بمقتفل . فائدة : لو نوى المسافر القصر - حيث يحرم عليه - عالماً به ، كمن نوى القصر خلف مقيم عالماً . فالصحيح من المذهب : أن صلاته لا تنعقد . لنيته ترك المتابعة ابتداءً . كنية مقيم القصر ونية مسافر ، وعقد الظهر خلف إمام جمعة نص عليه . وقيل : تنعقد . لأنه لا يعتبر للإتمام تعيينه بنية . ف يتم تبعاً ، كما لو كان غير

عالم . وإن صح القصر بلا نية قصر . قال في الرعاية - وتابعه في الفروع وغيره -
وتتخرج الصحة في العبد إن لم تجب عليه الجمعة . وإن صلى المسافر خلف من يصلي
الجمعة ونوى القصر : لزمه الإتمام . على الصحيح من المذهب .

وقال أبو المعالي : يتجه أن تجزئه إن قلنا الجمعة ظهر مقصورة . قال أبو المعالي
وغيره : وإن ائتم من يقصر الظهر بمسافر أو مقيم يصلي الصبح : أتم .

قوله ﴿أَوْ أَحْرَمَ بِصَلَاةٍ يَلْزِمُهُ إِتْمَامُهَا فَفَسَدَتْ وَأَعَادَهَا﴾ . لزمه أن يُتِمَّ

إذا أحرم بصلاة يلزمه إتمامها ففسدت . إن كان فسادها عن غير حدث
الإمام ، لزمه إتمامها قولاً واحداً . وإن كان فسادها لكون الإمام بان محدثاً
بعد السلام ، لزمه الإتمام أيضاً . وإن بان محدثاً قبل السلام : ففي لزوم الإتمام
وجهان . وأطلقهما في التلخيص ، والفروع ، وابن تيم ، والرعايتين ، والحاويين .
وقال في الرعاية الكبرى ، في موضع آخر : فله القصر في الأصح .

قال أبو المعالي : إن بان محدثاً مقيماً معاً قصر . وكذا إن بان حدثه أولاً ،
لا عكسه .

فأمرنا

إبراهيم : لو صلى مسافر خائف بالطائفة الأولى ركعة ، ثم أحدث
واستخلف مقيماً ، لزم الطائفة الثانية الإتمام لائتمامهم بمقيم . وأما الطائفة الأولى : فإن
نوو مفارقة الأول قصرُوا ، وإن لم ينووا مفارقتَهُ أتموا ، لائتمامهم بمقيم . قاله في
مجمع البحرين ، والفروع ، وغيرهما .

الثانية : لو ائتم من له القصر جاهلاً حدث نفسه بمقيم ، ثم علم حدث نفسه
فله القصر . لأنه باطل لا حكم له .

قوله ﴿أَوْ لَمْ يَنْوِ الْقَصْرَ﴾ يعني عند الإحرام ﴿لَزِمَهُ أَنْ يُتِمَّ﴾ .

الصحيح من المذهب : أنه يشترط في جواز القصر : أن ينويه عند الإحرام .
وعليه جماهير الأصحاب . وقال أبو بكر : لا يحتاج القصر والجمع إلى نية . واختاره
الشيخ تقي الدين . واختاره جماعة من الأصحاب في القصر .
قال ابن رزين في شرحه : والنصوص صريحة في أن القصر أصل . فلا حاجة
إلى نيته . قال في الفروع : والأشهر ولو نوى الإتمام ابتداء . لأنه رخصة . فيتخير
مطلقاً كالصوم .

قال الزركشي : قلت قد ينبني على ذلك فعل الأصل في صلاة المسافر الأربع
وجوز له ترك ركعتين . فإذا لم ينو القصر لزمه الأصل ، ووقعت الأربع فرضاً
أو أن الأصل في حقه ركعتان ، وجوز له أن يزيد ركعتين تطوعاً . فإذا لم ينو
القصر فله فعل الأصل ، وهو ركعتان ؟ فيه روايتان . المشهور منهما : الأول .
والثاني : أظنه اختيار أبي بكر .

وينبني على ذلك إذا أتم به مقيم : هل يصح بلا خلاف ، أو هو كالمفترض
خلف المتنفل ؟

ويشترط أيضاً : أن يعلم أن إمامه إذن مسافر ، ولو بأمارة وعلامة كهيئة
لباس . لأن إمامه نوى القصر عملاً بالظن . لأنه يتعذر العلم . ولو قال : إن قصر
قصرت ، وإن أتم أتممت - : لم يضر .

ثم في قصره إن سبق إمامه الحدث قبل علمه بحاله وجهان . لتعارض الأصل
والظاهر . وأطلقهما في الفروع [ومختصر ابن تيم] قال في الرعاية : وله القصر في
الأصح [وقدمه في المغنى والشرح] .

فأمره : لو استخلف الإمام المسافر مقيماً لزم المأمومون الإتمام . لأنهم باقتداءهم
التزموا حكم تحريمته . ولأن قدوم السفينة بلده يوجب الإتمام وإن لم يلتزمه .
وتقدم إذا استخلف مسافر مقيماً في الخوف ، وإذا استخلف مقيم مسافراً لم
يكن معه : قصر .

فوائد

منها : لو شك في الصلاة : هل نوى القصر أم لا ؟ لزمه الإتمام . وإن ذكر فيما بعد أنه كان نوى « لوجود ما يوجب الإتمام في بعضها . فكذا في جميعها . قاله الأصحاب . وقال المجد : ينبغي عندى أن يقال فيه من التفصيل ما يقال فيمن شك هل أحرم بفرض أو نفل ؟

ومنها : لو ذكر من قام إلى الثالثة سهواً قطع . فلو نوى الإتمام أتم وأتى له بركعتين سوى ما سها به . فإنه يلغو . ولو كان من سها إماماً بمسافر تابعه ، إلا أن يعلم سهوه . فتبطل صلاته بمتابعته . ويتخرج لا تبطل .

ومنها : لو نوى القصر فأتم سهواً : ففرضه الركعتان « والزيادة سهو يسجد لها على الصحيح من المذهب . وقيل : لا . قلت : فيعالي بها .

ومنها : لو نوى القصر « ثم رفضه ونوى الإتمام جاز . قال ابن عقيل : وتكون الأوليان فرضاً . وإن فعل ذلك عمداً مع بقاء نية القصر ، بطلت صلاته في أحد الوجهين . وأطلقهما في مختصر ابن تيمم والفروع « والرعاية الكبرى . قلت : الصواب الجواز . وفعله دليل بطلان نية القصد .

قوله ﴿ وَمَنْ لَهُ طَرِيقَانِ طَرِيقٌ بَعِيدٌ وَطَرِيقٌ قَرِيبٌ . فَسَلَكَ الْبَعِيدَ . فَلَهُ الْقَصْرُ ﴾

هذا المذهب . وعليه أكثر الأصحاب . وقطع به كثير منهم . وقيل : لا يقصر إلا لفرض . لا في سلوكه سوى القصر . وخرجه ابن عقيل وغيره على سفر الزهة . ورد في الفروع . قال في الرعاية : وقيل لا يقصر . إن سلكه ليقصر فقط ، ثم قال وقلت : ومثله بقية رخص السفر .

قوله ﴿ أَوْ ذَكَرَ صَلَاةَ سَفَرٍ فِي آخِرِ فَلَهُ الْقَصْرُ ﴾

هذا المذهب . وعليه أكثر الأصحاب . وجزم به في الوجيز وغيره . وقدمه

في الفروع ، والمغنى ، والشرح ، وغيرهم . وصححه الزركشى ، وغيره . ونصره المجد وغيره . وقيل : يلزمه الإتمام . وهو احتمال في المغنى وغيره . وصححه في الرعاية الكبرى ، ونظم نهاية ابن رزين . وأطلقهما ابن تيمم ، والمحمر ، والفائق ، والرعاية الصغرى ، والحاويين .

فائدة : قال في الفروع : لو ذكرها في إقامة متخللة آتم . وقيل : يقصر . لأنه لم يوجد ابتداء وجوبها فيه . انتهى .

والذى يظهر : أن مراده بالإقامة المتخللة : التى يتم فيها الصلاة فى أثناء سفره . ومراده أيضاً : إذا كان سفرأ واحداً . بدليل قوله قبل ذلك « ومن ذكر صلاة حضر فى سفر أو عكسه » وقال فى الرعاية : وإن نسيها فى سفر ، ثم ذكرها فى حضر ، ثم قضاها فى سفر آخر : أتمها .

فيحتمل أن صاحب الفروع أراد هذا ، ويكون قوله « ومن ذكر صلاة سفر فى حضر وأراد قضاءها فى الحضر » .

تنبيهاته

أمرهما : مفهوم كلام المصنف - وهو من مفهوم الموافقة - أنه لو ذكر الصلاة فى ذلك السفر : أنه يقصر بطريق أولى . وهو صحيح . وهو المذهب . وعليه أكثر الأصحاب . وقيل : يلزمه الإتمام . لأنه يختص بالأداء كالجمعة . ونقل المروذى ما يدل عليه . قاله المجد . وهو من المفردات .

الثانى : ظاهر قوله « أو ذكر صلاة سفر » أنه لو تعمد المسافر ترك الصلاة حتى خرج وقتها ، أضاف عنها : أنه لا يقصر . وجزم به فى المحرر ، والرعاية الصغرى ، والحاويين ، والمنور ، ونظم المفردات . قدمه فى الرعاية الكبرى ، وابن تيمم ، والفائق . وقاله المجد فى شرحه ، وجمع البحرين .

قال فى الفروع : وأخذ صاحب المحرر من تقييد المسألة - يعنى التى قبل هذه -

بالناسي ، وما ذكره ابن أبي موسى في التي قبلها - يعني إذا سافر بعد وجوبها عليه على ما تقدم - أنه يتم من تعمد تأخيرها بلا عذر حتى ضاق وقتها عنها . وقاسه على السفر المحرم . وقاله الحلواني . فإنه اعتبر أن تفعل في وقتها .

وقال القاضي في التعليق - في وجوب الصلاة بأول الوقت - : إن سافر بعد خروج وقتها لم يقصرها . لأنه مفرط . ولا تثبت الرخصة مع التفريط في المرخص فيه . انتهى .

قال شيخنا في حواشي الفروع : لا يصلح أن يكون ما ذكره الحلواني مأخذاً لمسألة المحرم . لأنه جزم بعدم قصرها . وجزم بأنه إذا نسي صلاة في سفر فذكرها : أنه يقصرها . فلم أنه لا يشترط للقصر كونها مؤداة . لأنه لو اعتبره لم يصح قصر المنسية . انتهى .

قلت : في قول شيخنا نظر . لأنه إنما استدل على صاحب الفروع بما إذا نسيها . وصاحب الفروع إنما قال « إذا تركها عمداً » وأنه مقاس على السفر المحرم ، وأن الحلواني قال ذلك . ولا يلزم من تجويز الحلواني قصرها إذا نسيها : أن يقصرها إذا تركها عمداً .

قال ابن رجب : ولا يعرف في هذه المسألة كلام للأصحاب . إلا أن بعض الأئمة المتأخرين ذكر أنه لا يجوز القصر . واستشهد على ذلك بكلام جماعة من الأصحاب في مسائل . وليس فيما ذكره حجة . انتهى . وأراد بذلك المجد . قال في النكت : ولم أجد أحداً ذكرها قبل صاحب المحرم . انتهى .

وقيل : له القصر ، ولو تعمد التأخير . وهو احتمال في ابن تيم . وقال : وهو ظاهر كلام الشيخ - يعني به المصنف - واختاره في القائق . وإليه ميل ابن رجب ونصره في النكت . ورد ما استدل به المجد . قال ابن البنا في شرح المجد : من أخر الصلاة عمداً في السفر وقضاها في السفر ، فله القصر كالناسي . قال : فلم يفرق أصحابنا بينهما ، وإنما يختلفان في المأثم . انتهى .

قال ابن رجب : وهو غريب جداً . وذكر القاضي أبو يعلى الصغير في شرح المذهب نحوه . وقال في النكت : وعموم كلام الأصحاب يدل على جواز القصر في هذه المسألة . وصرح به بعضهم . وذكره في الرعاية وجهاً . وهو ظاهر اختياره في المغنى . وذكر عنه ما يدل على ذلك . وجعل ناظم المفردات إتمام الصلاة إذا تركها عمداً حتى يخرج وقتها : من المفردات . فقال :

وهكذا في الحكم من إذا ترك صلاته ، حتى إذا الوقت انفرك
وكان عمداً فرضه الإتمام وليس كالناسي يا غلام
وهو قد قال « هياتها على الصحيح الأشهر » وكأنه اعتمد على ما في الحرر
قوله ﴿ إِذَا نَوَى الْإِقَامَةَ فِي بَلَدٍ أَكْثَرَ مِنْ إِحْدَى وَعِشْرِينَ صَلَاةً
أَتَمَّ ، وَإِلَّا قَصَرَ ﴾ .

هذا إحدى الروايات عن أحمد . اختارها الخرقى ، وأبو بكر ، والمصنف .
قال في الكافي : هي المذهب . قال في المغنى : هذا المشهور عن أحمد . ونصرها
في مجمع البحرين . قال ابن رجب ، في شرح البخارى : هذا مذهب أحمد
المشهور عنه . واختيار أصحابه . وجعله أبو حفص البرمكى مذهب أحمد من غير
خلاف عنه . وتأول كل ما خالفه مما روى عنه . وجزم به في العمدة . وناظم
المفردات « وهو منها . وقدمه الناظم .

وعنه إن نوى الإقامة أكثر من عشرين صلاة أتم ، وإلا قصر . وهذه
الرواية هي المذهب . قال ابن عقيل : هذه المذهب قال في عمدة الأدلة ، والقاضى
في خلافه : هذه أصح الروايتين . واختاره ابن عبدوس في تذكرته . وجزم به في
الإيضاح ، والإفادات « والوجيز ، والنور ، ونهاية ابن رزين ، ونظما ، ومنتخب
الأدمى . وقدمه في الفروع « والهداية ، والمستوعب ، والخلاصة « والتلخيص «
وابن تيميم « والرعاية الصغرى ، والحاوئين ، والفائق . وأطلقهما في المذهب «
ومسبوك المذهب ، والحرر .

وعنه إن نوى الإقامة أكثر من تسعة عشر صلاة أتم وإلا قصر . قدمه في
الرعاية الكبرى وأطلقهن في مجمع البحرين .
وقال في النصيحة : إن نوى الإقامة فوق ثلاثة أيام أتم وإلا قصر .

فائدته

إصراهما : يحسب يوم الدخول والخروج من المدة ، على الصحيح من
المذهب . وعنه لا يحسبان منها .

الثانية : لو نوى المسافر إقامة مطلقة ، أو أقام بيادية لا يقام بها ، أو كانت
لا تقام فيها الصلاة : لزمه الإتمام . على الصحيح من المذهب . جزم به في الفائق
وغيره . وقدمه في الفروع ، وابن تيم ، والرعاية ، وغيرهم .

وقيل : لا يلزمه الإتمام إلا أن يكون بموضع تقام فيه الجمعة . وقيل : أو غيرها .
ذكره أبو المعالي . وقال في التلخيص ، والبلغة : إقامة الجيش للغزو لا تمنع الترخص
وإن طالت . ففعله عليه أفضل الصلاة والسلام .

قال في النكته : يشترط في الإقامة التي لا تقطع السفر ، إذا نواها : الإمكان
بأن يكون موضع لبث وقرار في العادة . فعلى هذا : لو نوى الإقامة بموضع لا يمكن :
لم يقصر ، لأن المانع نية الإقامة في بلدة . ولم توجد . وقال أبو المعالي « في شرح
الهداية : فإن كان لا يتصور الإقامة فيها أصلاً ، كالمفازة . ففيه وجهان . انتهى .
وقال الشيخ تقي الدين وغيره : إن له القصر والفطر ، وإنه مسافر ، ما لم يجمع
على إقامة ويستوطن .

قوله ﴿ وَإِذَا أَقَامَ لِقَضَاءِ حَاجَةٍ ﴾ .

قصر أبداً . يعني إذا لم ينو الإقامة . ولا يعلم فراغ الحاجة قبل فراغ مدة
القصر . وهذه الصورة يجوز فيها القصر بلا خلاف . وإن ظن أن الحاجة
لا تنقضي إلا بعد مضي مدة القصر . فالصحيح من المذهب : أنه لا يجوز له

القصر . قدمه في الفروع ، والرعاية . وقيل : له ذلك . جزم به في الكافي ،
ومختصر ابن تميم . قال في الحواشي : وهو الذي ذكره ابن تميم وغيره .

فوائد

إحداها : لو نوى إقامة بشرط ، مثل أن يقول : إن لقيت فلانا في هذا البلد
أقمت فيه ، وإلا فلا : لم يصبر مقياً بذلك . ثم إن لم يلقه فلا كلام . وإن لقيه
صار مقياً إذا لم يفسخ نيته الأولى . فإن فسخها قبل لقائه ، أو حال لقائه ، فهو
مسافر . فيقصر بلانزع . وإن فسخها بعد لقائه ، فهو كمن نوى الإقامة المانعة من
القصر ، ثم نوى السفر قبل تمام الإقامة ، هل له القصر قبل شروعه في السفر ؟
على وجهين . قاله ابن تميم ، والرعاية . وقدمه في مجمع البحرين .

والصحيح من المذهب : أنه لا يجوز له القصر حتى يشرع في السفر . ويكون
كالمبتدئ ، له كما لو تمت مدة الإقامة . وعليه أكثر الأصحاب . قاله الجسد ،
ومجمع البحرين .

قال في الفروع : واختار الأكثر : يقصر إذا سافر ، كما لو تمت مدة الإقامة .
والوجه الثاني : - ونقله صالح - : أنه يقصر من حين نوى السفر . فأبطل
النية الأولى بمجرد النية . لأنها تثبت بها . وأطلقهما في الفروع .

الثانية : لو مر بوطنه أتم مطلقاً . على الصحيح من المذهب . ونص عليه .
وعنه يقصر ، إذا لم يكن له حاجة سوى المرور .

ولو مر ببلد له فيه امرأة ، أو تزوج فيه ، أتم على الصحيح من المذهب . نص
عليه . وعنه يتم أيضاً إذا مر ببلد له فيه أهل أو ماشية . وهي من المفردات .
وقيل : أو مال .

وقال في عمدة الأدلة : لا مال منقول . وقيل : إن كان له به ولد أو والد
أو دار : قصر ، وفي أهل غيرها ، أو مال : وجهان .

الثالثة : لو فارق وطنه بنية رجوعه بقرب حاجة : لم يترخص حتى يرجع ويفارقه . نص عليه . وكذا إن رجع عليه لغرض الاجتياز به فقط ، لكونه في طريق مقصده . على الصحيح من المذهب . قدمه في الفروع وغيره . قال المجد ، ومجمع البحرين : هذا ظاهر مذهبنا .

وأما على قولنا « يقصر المجتاز على وطنه » فيقصر هنا في خروجه منه أولاً ، وعوده إليه واجتياز به .

قال في مجمع البحرين ، قلت : وهو ظاهر عبارة الكافي . انتهى .
وإذا فارق أولاً وطنه بنية المضي بلا عود ، ثم بدا له العود لحاجة فترخصه قبل نية عوده جائز . وبعدها غير جائز ، لا في عودته ولا في بلده حتى يفارقه . على الصحيح من المذهب . قدمه في مجمع البحرين . وقال : ذكره القاضى . وقدمه في الفروع .

وعنه يترخص في عودته إليه لافيه . كنية طارئة للإقامة بقرية قريبة منه .
قال المجد : ويقوى عندي أنه لا يقصر إذا دخل وطنه ، ولكن يقصر في عودته إليه .

الرابعة : لا ينتهى حكم السفر ببلوغ البلد الذى يقصده إلا إذا لم ينو الإقامة هذا الصحيح من المذهب . نص عليه . قال في مجمع البحرين : اختاره أكثر الأصحاب . قال الزركشى : هو المنصوص والمختار للأكثر . وقيل : بلى .

الخامسة : لو سافر من ليس بمكلف - من كافر وحائض - سفرأ طويلاً ، ثم كلف بالصلاة في أثناءه ، فله القصر مطلقاً فيما بقى . وقيل : يقصر إن بقى مسافة القصر ، وإلا فلا . واختاره في الرعايتين .

السادسة : لو رجع إلى بلد أقام به إقامة مانعة : ترخص مطلقاً حتى فيه . نص عليه ، لزوال نية إقامته ، كعوده مختاراً . على الصحيح من المذهب . وقيل : كوطنه .

فأمره: كل من جاز له القصر جاز له الفطر ، ولا عكس . لأن المريض ونحوه لامشقة عليه في الصلاة ، بخلاف الصوم . وقد ينوى المسافر مسيرة يومين ويقطعهما من الفجر إلى الزوال - مثلاً - فيفطر ، وإن لم يقصر . أشار إليه ابن عقيل ، لكنه لم يذكر الفطر . قال في الفروع : فقد يعاين بها . وقال أيضاً : ولعل ظاهر ما سبق : أن من قصر جمع . لكونه في حكم المسافر . قال : وظاهر ما ذكره في باب الجمع لا يجمع .

وقال القاضي - في الخلاف في بحث المسألة - إذا نوى إقامة أربعة أيام : له الجمع ، لا ما زاد . وقيل للقاضي : إذا لم يجمع إقامة لا يقصر ، لأنه لا يجمع ؟ فقال : لا يسلم هذا ، بل له الجمع . انتهى .

وقال في الفروع : وهل يحسب مسح مسافر من قصر ؟ قال الأصحاب - كلقاضي وغيره - هو مسافر ما لم يفسخ ، أو ينوى الإقامة ، أو يتزوج ، أو يقدر على أهل . وقال الأصحاب - منهم ابن عقيل - الأحكام المتعلقة بالسفر الطويل أربعة : القصر ، والجمع ، والمسح ، ثلاثاً ، والفطر . قال ابن عقيل : فإن نوى إقامة تزيد على أربعة أيام صار مقياً . وخرج عن رخصة السفر ، ويستبيح الرخص ولا يخرج عن حكم السفر إذا نوى مادونها .

تنبيه: مفهوم قوله ﴿ والملاح الذي معه أهله ، وليس له نيّة الإقامة ببلد ﴾ ليس له الترخّص ، أنه إذا لم يكن معه أهله : له الترخص . وهو المذهب . وهو صحيح . وعليه أكثر الأصحاب ، وقطع به كثير منهم . ولم يعتبر القاضي - في موضع من كلامه - في الملاح ومن في حكمه كون أهله معه ، فلا يترخص وحده . قال في الفروع : وهو خلاف نصوصه .

فعلى قول القاضي . وعلى المذهب أيضاً - فيما إذا كان معه أهله مع عدم الترخص - من المفردات . قال الأصحاب : لتقويت رمضان بلا فائدة ، لأنه يقضيه في السفر ، وكما تقعد امرأته مكانها كقيم .

فأمره : قال في الرعاية : ومثل الملاح من لا أهل له ، ولا وطن ، ولا منزل يقصده ، ولا يقيم بمكان « ولا يأوى إليه . انتهى .
وتقدم أن الهائم والسائح والتائه لا يترخصون .

فأمرناه

إمدهما : المسكاري والراعي والفَيَّج والبريد ونحوهم : كالملاح لا يترخصون .
على الصحيح من المذهب . ونص عليه . وعليه أكثر الأصحاب . وهو من المفردات . وقيل : عنه يترخصون « وإن لم يترخص الملاح . اختاره المصنف .
وقال : سواء كان معه أهله أولا . لأنه مسافر مشقوق عليه . بخلاف الملاح ، واختاره أيضاً الشارح ، وأبو المعالي « وابن منجا . وإليه ميل صاحب مجمع البحرين .
وأطلقهما في الرعايتين ، والحاويين .

الثاني : الفيج - بالفاء المفتوحة والياء المشناة من تحت الساكنة ، والجيم -
رسول السلطان مطلقاً . وقيل : رسول الساطان إذا كان راجلاً . وقيل : هو الساعي . قاله أبو المعالي . وقيل : هو البريد .

قوله ﴿ فَصَلِّ فِي الْجَمْعِ . وَيَجُوزُ الْجَمْعُ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ ، وَالْعِشَاءِ فِي وَقْتِ إِحْدَاهُمَا . لِثَلَاثَةِ أُمُورٍ : السَّفَرِ الطَّوِيلِ ﴾ .

الصحيح من المذهب : أنه يشترط لجواز الجمع في السفر : أن تكون مدته مثل مدة القصر ، وعليه الأصحاب . وقيل : ويجوز أيضاً الجمع في السفر القصير . ذكره في المبهج . وأطلقهما .

تنبيه : يؤخذ من قول المصنف « ويجوز الجمع » أنه ليس بمستحب . وهو كذلك ، بل تركه أفضل . على الصحيح من المذهب . وعليه أكثر الأصحاب . قاله المجد « وصاحب مجمع البحرين . ونص عليه . وقدمه في الفروع . وغيره . وعنه الجمع أفضل . اختاره أبو محمد الجوزي وغيره ، كجَمْعِي عُرْفَةٍ وَمَزْدَلْقَةٍ . وعنه التوقف .

قوله ﴿ فِي وَقْتِ إِحْدَاهُمَا ﴾ .

الصحيح من المذهب : جواز الجمع في وقت الأولى كالثانية . وعليه جماهير الأصحاب . قال الزركشي : هو المشهور المعمول به في المذهب . قال في مجمع البحرين : هذا المشهور عن أحمد . وجزم به في الوجيز وغيره . وقدمه في الفروع وغيره .

وقيل : لا يجوز الجمع للمسافر إلا في وقت الثانية ، إذا كان سائراً في وقت الأولى . اختاره الخرق . وحكاه ابن تيمم وغيره رواية . وحمله بعض الأصحاب على الاستحباب . قاله في الحواشي .

وقيل : لا يجوز الجمع إلا لساير مطلقاً . وقال ابن أبي موسى : الأظهر من مذهبه : أن صفة الجمع : فعل الأولى آخر وقتها وفعل الثانية أول وقتها .

وقال الشيخ تقي الدين : الجمع بين الصلاتين في السفر يختص بمحل الحاجة ، لأنه من رخص السفر المطلقة كالقصر .

وقال أيضاً : في جواز الجمع للمطر في وقت الثانية وجهان . لأننا لا نثق بدوام المطر إلى وقتها .

وقيل : لا يصح جمع المستحاضة إلا في وقت الثانية فقط . قاله في الرعاية .
تنبيه : ظاهر قوله « السفر الطويل » أنه لا يجوز الجمع للسكي ومن قاربه بعرفة ومزدلفة ومنى . وهو صحيح . وهو المذهب . وعليه [أكثر] الأصحاب . ونص عليه . واختار أبو الخطاب في العبادات الخمس والمصنف والشيخ تقي الدين : جواز الجمع لهم . وتقدم ذلك قريباً أول الباب في القصر .

قوله ﴿ وَالْمَرَضُ الَّذِي يَلْحَقُهُ بترك الجمع فيه مَشَقَّةٌ وَضَعْفٌ ﴾ .

الصحيح من المذهب : أنه يجوز الجمع للمرض بشرطه . وعليه الأصحاب . وعنه لا يجوز له الجمع . ذكرها أبو الحسين في تمامه ، وابن عقيل . وقال بعضهم : إن جاز له ترك القيام جاز له الجمع « وإلا فلا .

فوائد

منها : يجوز الجمع للرض للمشقة بكثرة النجاسة . على الصحيح من المذهب نص عليه . وذكر في الوسيلة رواية : لا يجوز . وهو ظاهر كلام المصنف وغيره . وقال أبو المعالي : هو كمر يض .

ومنها : يجوز الجمع أيضاً لعاجز عن الطهارة والتيم لكل صلاة . جزم به في الرعاية . والفروع .

ومنها : يجوز الجمع للمستحاضة ومن في معناها . على الصحيح من المذهب . نص عليه . وقيل : لا يجوز . وعنه إن اغتسلت لذلك جاز وإلا فلا .

وتقدم وجه أنه لا يجوز لها الجمع إلا في وقت الثانية .

ومنها : يجوز الجمع أيضاً للعاجز عن معرفة الوقت ، كالأعمى ونحوه . قال في الرعاية : أوماً إليه .

ومنها : ما قاله في الرعاية وغيرها : يجوز الجمع لمن له شغل أو عذر يبيح ترك الجمعة والجماعة ، كخوفه على نفسه ، أو حرمة ، أو ماله ، أو غير ذلك . انتهى .

وقد قال أحمد في رواية محمد بن مشيش : الجمع في الحضر إذا كان عن ضرورة مثل مرض أو شغل . قال القاضي : أراد بالشغل ما يجوز معه ترك الجمعة والجماعة من الخوف على نفسه أو ماله .

قال المجد في شرحه - وتبعه في مجمع البحرين - : وهذا من القاضي يدل على أن أَعذار الجمعة والجماعة كلها تبيح الجمع .

وقالاً أيضاً : الخوف يبيح الجمع في ظاهر كلام الإمام أحمد ، كالمرض ونحوه ، وأولى ، للخوف على ذهاب النفس والمال من العدو . قال في الفروع وشرحه : [ويتوجه أن] مراد القاضي غير غلبة النعاس .

قلت : صرح بذلك في الوجيز . فقال : ويجوز الجمع لمن له شغل أو عذر يبيح ترك الجمعة والجماعة ، عدا نَعاس ونحوه .

وقال في الفائق — بعد كلام القاضي — قلت : إلا النعاس . وجزم في التسهيل بالجواز في كل ما يبيح ترك الجمعة .

واختار الشيخ تقي الدين جواز الجمع للطباخ ، والخباز ونحوهما ، ممن يخشى فساد ماله ومال غيره بترك الجمع .

قوله ﴿ وَالْمَطَرُ الَّذِي يَبِلُ الثِّيَابُ ﴾ .

ومثله : الثلج والبرد والجليد .

واعلم أن الصحيح من المذهب : جواز الجمع لذلك من حيث الجملة بشرطه ، نص عليه . وعليه الأصحاب . وقيل : لا يجوز الجمع . وهو رواية عن أحمد .

تفسير : مراده بقوله « الذي يبيل الثياب » أن يوجد معه مشقة . قاله الأصحاب .

ومفهوم كلامه : أنه إذا لم يبيل الثياب لا يجوز الجمع . وهو صحيح . وهو المذهب . وعليه جمهور الأصحاب . وقيل : يجوز الجمع للطل .

قلت : وهو بعيد . وأطلقهما ابن تيم .

قوله ﴿ إِلَّا أَنْ يَجْمَعَ الْمَطَرُ يَخْتَصُّ الْعِشَاءَيْنِ ، فِي أَصْحَ الْوَجْهَيْنِ ﴾ .

وهما روايتان . وهذا المذهب بلا ريب . نص عليه في رواية الأثرم . وعليه أكثر الأصحاب ، منهم أبو الخطاب في رؤوس المسائل . فإنه جزم به فيها .

والوجه الآخر : يجوز الجمع كالعشاءين . اختاره القاضي ، وأبو الخطاب في

الهداية ، والشيخ تقي الدين وغيرهم . ولم يذكر ابن هبيرة عن أحمد غيره . وجزم به

في نهاية ابن رزين ، ونظمها ، والتسهيل . وصححه في المذهب . وقدمه في الخلاصة ،

وإدراك الغاية . وأطلقهما في مسبوكة الذهب ، والمستوعب ، والتلخيص ، والبلغة ،

وخصال ابن البناء ، والطوفي في شرح الخرق ، والحاويين .

فعلى الثاني لا يجمع الجمعة مع العصر [في محل يبيح الجمع] قال القاضي

أبو يعلى الصغير وغيره : ذكره في الجمعة . ويأتي هناك .

قوله ﴿وَهَلْ يَجُوزُ لِأَجْلِ الْوَحْلِ؟﴾ .

على وجهين عند الأكثر . وهما روايتان عند الحلواني . وأطلقهما في الهداية ،
والخلاصة ، والبلغة ، وشرح ابن منبج ، والرايعتين ، والحاويين ، والفائق ،
والحرر ، والشرح .

أمرهما : يجوز . وهو المذهب . قال القاضي قال أصحابنا : الوحل عذر يبيح
الجمع . قال في مجمع البحرين : هذا ظاهر المذهب . قال ابن رزين : هذا أظهر
وأقرب . وصححه ابن الجوزي في المذهب ، ومسبوك الذهب ، والمصنف في المغني ،
وصاحب التلخيص ، وشرح المجد ، والنظم ، وابن تيم ، والتصحيح وغيرهم . وجزم
به الشريف ، وأبو الخطاب في ردوس مسائلهما ، والمبهيج ، وتذكرة ابن عبدوس ،
والإفادات ، والتسهيل وغيرهم . وقدمه في الفروع ، والسكافي ، ومجمع البحرين ،
وشرح ابن رزين .

والوجه الثاني : لا يجوز . وجزم به في الوجيز . وهو ظاهر كلامه في العمدة .

فإنه قال : ويجوز الجمع في المطر بين العشاءين خاصة . وقيل : يجوز إذا كان معه
ظلمة . وهو ظاهر كلام ابن أبي موسى .

فائدتاه

أمرهما : لم يقيد الجمهور الوحل بالبلل . وذكر الشريف ، وأبو الخطاب في
ردوس مسائلهما وغيرهما : أن الجواز مختص بالبلل .

الثانية : إذا قلنا يجوز للوحل ، فمحله بين المغرب والعشاء . فلا يجوز بين الظهر
والعصر ، وإن جوزناه للمطر ، على الصحيح . قدمه في الفروع . وأطلق بعضهم
الجواز .

قوله ﴿وَهَلْ يَجُوزُ لِأَجْلِ الرِّيحِ الشَّدِيدَةِ الْبَارِدَةِ؟﴾

على وجهين عند الأكثر . وهما روايتان عند الحلواني .

واعلم أن الحكم هنا كالحكم في الوحل خلافاً ومذهباً . فلاحاجة إلى إعادته .
فأمره : الصحيح أن ذلك مختص بالعشاءين . ذكره غير واحد . زاد في المذهب
والمستوعب ، والكافي : مع ظلمة . وأطلق الخلاف - كالمصنف - في التلخيص
والحرر .

قوله ﴿وَهَلْ يَجُوزُ لِمَنْ يُصَلِّي فِي يَتِّهِ ، أَوْ فِي مَسْجِدٍ طَرِيقُهُ تَحْتَ
سَابَاطٍ ؟ عَلَى وَجْهَيْنِ﴾ .

وكذا لو ناله شيء يسير . وأطلقهما في الهداية ، والمستوعب ، والكافي ،
والمغنى ، والخلاصة ، والتلخيص ، والبلغة ، وشرح ابن منجا ، والحرر ، والشرح ،
وابن تيم ، والرايعتين ، والحاويين ، والخواشي ، والفائق ، وتجريد العناية .
أمرهما : يجوز . وهو المذهب . قال القاضي : هذا ظاهر كلام أحمد ، وصححه
في التصحيح . ونصره في مجمع البحرين .

قال في المنور : ويجوز لمطر يبل الثياب ليلاً . وجزم به في النظم ، ونهاية ابن
رزين وإدراك الغاية . وقدمه في القروع ، والنظم ، وشرح ابن رزين .

والوجه الثاني : لا يجوز . اختاره ابن عقيل . وجزم به في الوجيز . وصححه
في المذهب ، ومسبوك الذهب . وهو ظاهر كلامه في العمدة ، كما تقدم .

وقيل : يجوز الجمع هنا لمن خاف فوت مسجد أو جماعة جمع .
قال المجدد : هذا أصح . وجزم به في الإفادات ، والحاويين . وقدمه في
الرايعتين ، مع أنهم أطلقوا الخلاف في غير هذه الصورة كما تقدم .

وقدم أبو المعالي يجمع الإمام . واحتج بفعله عليه أفضل الصلاة والسلام .
فأمره : لا يجوز الجمع لعذر من الأعذار سوى ما تقدم . على الصحيح من
المذهب . وعليه الأصحاب .

واختار الشيخ تقي الدين : جواز الجمع لتحصيل الجماعة ، وللصلاة في حمام مع
جوازها فيه خوف فوت الوقت ، ولخوف يخرج في تركه أى مشقة .

قوله ﴿ وَيَفْعَلُ الْأَرْفَقَ بِهِ : مِنْ تَأْخِيرِ الْأَوَّلَى إِلَى وَقْتِ الثَّانِيَةِ ،
أَوْ تَقْدِيمِ الثَّانِيَةِ إِلَيْهَا 》 .

هذا أحد الأقوال مطلقاً . اختاره الشيخ تقي الدين ، وقال : هو ظاهر المذهب
المنصوص عن أحمد . وجزم به في الوجيز ، وتذكرة ابن عبدوس ، وشرح ابن منجا
وقيل : يفعل المريض الأرفق به ، من التقديم والتأخير ، وهو أفضل . ذكره
ابن تيمم ، وصاحب الفائق ، والمصنف وغيرهم . زاد المصنف : فإن استويا عنده ،
فالأفضل التأخير .

وقال ابن رزين : ويفعل الأرفق إلا في جمع المطر . فإن التقديم أفضل .
وعنه جمع التأخير أفضل . جزم به في المحرر ، والإفادات ، ومجمع البحرين ،
والمنور ، وتجريد العناية . وقدمه في المستوعب « والنظم ، والخواشي . وقال : ذكره
جماعة . قال الشارح : لأنه أحوط . وفيه خروج من الخلاف ، وعملاً بالأحاديث كلها .
قال الزركشي : المنصوص — وعليه الأصحاب — أن جمع التأخير أفضل . ذكره
في جمع السفر .

وقال في روضة الفقه : الأفضل في جمع المطر : التأخير . وقيل : جمع التأخير
أفضل في السفر دون الحضر . جزم به في الهداية ، والخلاصة . وقدمه ابن تيمم في
حق المسافر . وقال : نص عليه .

وقال الآمدي : إن كان سائراً فالأفضل التأخير ، وإن كان في المنزل فالأفضل
التقديم . وقال في المذهب : الأفضل في حق من يريد الارتحال في وقت الأولى «
ولا يغلب على ظنه النزول في وقت الثانية : أن يقدم الثانية . وفي غير هذه الحالة
الأفضل تأخير الأولى إلى دخول وقت الثانية . انتهى .

وقيل : جمع التقديم أفضل مطلقاً . وقيل : جمع التقديم أفضل في جمع المطر ،
نقله الأثرم ، وجمع التأخير أفضل في غيره . وجزم به في الكافي ، والحاويين .
وقدمه ابن تيمم ، والرايعتين .

وقال الشيخ تقي الدين : في جواز الجمع للمطر في وقت الثانية وجهان . لأننا لا نشق بدوامه كما تقدم عنه .

قلت : ذكر في المبهج وجهاً بأنه لا يجمع مؤخراً بعذر المطر . نقله ابن تيميم .
وقال : هو ظاهر كلام الإمام أحمد . وظاهر الفروع : إطلاق هذه الأقوال .
فعلى القول بأنه يفعل الأرفق به عنده : فلو استويا ، فقال في الكافي ، وابن منبج في شرحه : الأفضل التأخير في المرض ، وفي المطر التقديم . وتقدم كلام المصنف في المرض .

قوله ﴿ وَلِلْجَمْعِ فِي وَقْتِ الْأُولَى ثَلَاثَةُ شُرُوطٍ : نِيَّةُ الْجَمْعِ ﴾

يعنى أحدها : نية الجمع . وهذا المذهب . وعليه أكثر الأصحاب . وقيل : لا تشترط النية للجمع . اختاره أبو بكر ، كما تقدم في كلام المصنف . والشيخ تقي الدين . وقدمه ابن رزين . وأطلقهما ابن تيميم ، والمستوعب . وتقدم ذلك .

قوله ﴿ عِنْدَ إِحْرَامِهَا ﴾

الصحيح من المذهب : أنه يشترط أن يأتي بالنية عند إحرام الصلاة الأولى . وعليه أكثر الأصحاب .

﴿ وَيَحْتَمِلُ أَنْ تَجْزِيَهُ النِّيَّةُ قَبْلَ سَلَامِهَا ﴾

وهو وجه . اختاره بعض الأصحاب . قال في المذهب : وفي وقت نية الجمع هذه وجهان . أحدهما : أنه ينوي الجمع في أى جزء كان من الصلاة الأولى ، من حين تكبيرة الإحرام إلى أن يسلم . وأطلقهما في المستوعب .

وقيل : تجزئته النية بعد السلام منها ، وقبل إحرام الثانية . ذكره ابن تيميم عن أبي الحسين . وقيل : تجزئته النية عند إحرام الثانية . اختاره في الفائق . وقيل : محل النية إحرام الثانية ، لا قبله ولا بعده . ذكره ابن عقيل . وجزم في الترغيب باشتراط النية عند إحرام الأولى وإحرام الثانية أيضاً . قال ابن تيميم : ومتى قلنا :

محل النية الأولى ، فهل تجب في الثانية ؟ على وجهين . وقال في الحواشي : ومتى قلنا محل النية الأولى : لم تجب في الثانية . وقيل : تجب .

قوله « وَأَنْ لَا يُفَرَّقَ بَيْنَهُمَا إِلَّا بِقَدَرِ الْإِقَامَةِ وَالْوُضُوءِ »

اعلم أن الصحيح من المذهب — وعليه جماهير الأصحاب ، وقطع به أكثرهم — أنه تشترط الموالاة في الجمع في وقت الأولى . واختار الشيخ تقي الدين عدم اشتراط الموالاة . وأخذه من رواية أبي طالب ، والروزي « للمسافر أن يصلي العشاء قبل مغيب الشفق » وعله الإمام أحمد بأنه يجوز له الجمع .

وأخذه أيضاً : من نصه في جمع المطر إذا صلى إحداها في بيته ، والصلاة الأخرى في المسجد ، فلا بأس .

تفصيل : قوله « وَأَنْ لَا يُفَرَّقَ بَيْنَهُمَا إِلَّا بِقَدَرِ الْإِقَامَةِ وَالْوُضُوءِ » هكذا قال كثير من الأصحاب ، منهم صاحب الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والتلخيص ، والبلغة ، والمحرم ، والنظم ، ومجمع البحرين والرعاية الصغرى ، والحاويين ، والفائق ، وغيرهم . وقدمه في الفروع وغيره . زاد جماعة فقالوا : لا يفرق بينهما إلا بقدر الإقامة والوضوء . إذا أحدث . والتكبير في أيام العيد « أو ذكر يسير ، منهم صاحب التلخيص ، والبلغة فيها . وهو قول في الرعاية .

وقال المصنف في المغنى والشارح : المرجع في اليسير والكثير إلى العرف . لا حد له سوى ذلك . قال : وقدره بعض أصحابنا بقدر الإقامة والوضوء . والصحيح : أنه لا حد له « وقدم ما قاله المصنف في المغنى « وابن تيميم » وحواشي ابن مفلح .

قال المجد في شرحه — وتبعه في مجمع البحرين — : والمرجع في طوله إلى العرف وإنما قرَّب تحديده بالإقامة والوضوء . لأن هذا هو محل الإقامة ، وقد يحتاج إلى الوضوء فيه . وهما من مصالح الصلاة . ولا تدعو الحاجة غالباً إلى غير ذلك ،

ولا إلى أكثر من زمنه . انتهى . وجزم به في الوجيز ، وتذكرة ابن عبدوس .
قال ابن زين في شرحه : وهو أقيس . وقال في الرعاية الكبرى : وإن
فرق بينهما عرفاً « أو أزيد من قدر وضوء معتاد ، أو إقامة صلاة : بطل .
واعتبر ابن عقيل في الفصول الموالة . وقال : معناها أن لا يفصل بينهما بصلاة
ولا كلام ، لثلاث يزل معنى الاسم . وهو الجمع .
وقال أيضاً : إن سبقه الحدث في الثانية - وقلنا : تبطل به - فتوضاً أو اغتسل
ولم يبطل « ففي بطلان جمعه احتمالان .

وحكى القاضى في شرحه الصغير وجهاً : أن الجمع يبطله التفريق اليسير .
فعلى الأول ، قال في النسكت : هذا إذا كان الوضوء خفيفاً . فأما من طال
وضوءه ، بأن يكون الماء منه على بعد ، بحيث يطول الزمان . فإنه يبطل جمعه .
انتهى . وفي كلام الرعاية المتقدم إيماء إليه . وقطع به الزركشى وغيره .

قوله ﴿ فَإِنْ صَلَّى السَّنَةَ بَيْنَهُمَا بَطَلَ الْجَمْعُ فِي إِحْدَى الرَّوَايَتَيْنِ ﴾

وهى المذهب . صححه فى التصحيح ، والخلاصة ، والنظم ، ومجمع البحرين ،
والفائق ، والزركشى . وجزم به فى الوجيز ، والإفادات ، والمنور . وقدمه فى
الفروع ، والمغنى ، والحرر ، والشرح ، وحواشى ابن مفلح ، وشرح ابن رزى .
والرواية الثانية : لا تبطل كما لو تيمم . قال الطوفى فى شرح الخرقى : أظهر
القول دليلاً على عدم البطلان ، إلحاقاً للسنة الراتبة بجزء من الصلاة لتأكيدها .

وأما صلاة غير الراتبة : فيبطل الجمع عند الأكثر . وقطعوا به .

وقال فى الانتصار : يجوز التنفل أيضاً بينهما .

ونقل أبو طالب : لا بأس أن يتطوع بينهما قال القاضى فى الخلاف : رواية

أبى طالب تدل على صحة الجمع ، وإن لم تحصل الموالة .

وتقدم أن الشيخ تقى الدين لا يشترط الموالة فى الجمع .

وأطلق الروایتین فی الهدایة ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ،
والسكافي ، والتلخیص ، والبلغة ، وابن تیمیم ، والرعايتين ، والحاويين .
تنبيه : محل الخلاف : إذا لم يُطَلَّ الصلاة . فإن أطالها بطل الجمع ، رواية
واحدة . قاله الزركشي وغيره . وتقدم نظيره في الوضوء .

فائرة : يصلى سنة الظهر بعد صلاة العصر من غير كراهة . قاله أكثر الأصحاب
وقيل : لا يجوز . وقيل : إن جمع في وقت العصر لم يجز ، وإلا جاز ، لبقاء
الوقت إذن [ويصلى في جمع ^(١)] ولتقديم سنة العشاء بعد سنة المغرب ، على
الصحيح . وقال ابن عقيل : الأشبه عندي : أن يؤخرها إلى دخول وقت العشاء .
وذكر الأول احتمالاً] .

قوله ﴿ وَأَنْ يَكُونَ الْعذرُ موجوداً عند افتتاح الصلاتين ، وسَلَامَ
الأولى ﴾ .

هذا المذهب . وعليه أكثر الأصحاب . وجزم به في الهداية ، والمذهب ،
والمستوعب ، والسكافي ، والتلخیص ، والبلغة ، والمحرم ، والنظم ، والإفادات ،
والوجيز ، والمنور ، وتذكرة ابن عبدوس ، والفائق ، والشرح . وقدمه في الفروع ،
والرعايتين ، والحاويين ، وشرح المجد ، ومجمع البحرين ، وحواشي ابن مفلح ،
وغيرهم . قال ابن تیمیم : سواء قلنا باعتبار نية الجمع أم لا .

وقيل : لا يشترط وجود العذر عند سلام الأولى . قال ابن عقيل : لا أثر
لانقطاعه عند سلام الأولى إذا عاد قبل طول الفصل . وأطلقهما ابن تیمیم . وقيل :
يشترط وجود العذر في جميع الصلاة الأولى . اختاره صاحب التبصرة .

فوائد

منها : لو أحرم بالأولى مع قيام المطر ، ثم انقطع ، ولم يعد . فإن لم يحصل منه
وحل بطل الجمع ، وإلا إن حصل منه وحل - وقلنا : يجوز الجمع لأجله - لم

(١) أى في مزدلفة .

تبطل . جزم به ابن تيميم ، وابن مفلح في حواشيه . وقال في الرعاية الكبرى :
وإن حصل به وحل ، فوجهان . انتهى .

ولو شرع في الجمع مسافر لأجل السفر . فزال سفره ووجد وحل أو مرض أو
مطر ، بطل الجمع .

ومنها : يعتبر بقاء السفر والمرض ، حتى يفرغ من الثانية . فلو قدم في أثناءها
أو صح « أو أقام . بطل الجمع . على الصحيح من المذهب ، كالقصر . وجزم به في
العمدة . فقال : واستمرار العذر حتى يشرع في الثانية فيتمها نفلاً وقيل : تبطل .
وقيل : لا يبطل الجمع . كانقطاع المطر في الأشهر .

والفرق : أن نتيجة المطر وحل فتبعه . وهما في المعنى سواء . قاله في الفروع .
وقال في الحواشي : والفرق أنه لا يتحقق انقطاع المطر لاحتمال عوده في أثناء
الصلاة . وقد يخلفه عذر مبيح . وهو الوحل . بخلاف مسألتنا . انتهى .
ومنها : ذكر المصنف ثلاث شروط « وبقى شرط رابع . وهو الترتيب «
لكن تركه لوضوحه .

قوله « وَإِنْ جَمَعَ فِي وَقْتِ الثَّانِيَةِ كَفَاهُ نِيَّةُ الْجَمْعِ فِي وَقْتِ الْأُولَى
مَا لَمْ يَضِقْ عَنْ فِعْلِهَا » .

هذا المذهب . وعليه الأكثر . قاله في الفروع . قال في مجمع البحرين : هذا
ظاهر المذهب . قال الشارح : متى جمع في وقت الثانية فلا بد من نية الجمع في
وقت الأولى . وموضعها في وقت الأولى : من أوله إلى أن يبقى منه قدر ما يصلحها .
هكذا ذكره أصحابنا . انتهى .

وقال المجد : وإن جمع في وقت الثانية : اشترطت نية الجمع قبل أن يبقى من
وقت الأولى بقدرها « لفوات فائدة الجمع . وهو التخفيف بالمقارنة بينهما . وقاله
غيره . وقدمه في الفروع ، وابن تيميم .

وقيل : يصح ولو بقي قدر تكبيرة من وقتها أو ركعة . قال ابن البناء في

العقود : وقت النية إذا أخر من زوال الشمس أو غروبها إلى أن يبقى من وقت الأولى قدر ما ينويها فيه . لأنه به يكون مدركا لها أداء .

قوله ﴿ وَاسْتَمَرَّارُ الْعُذْرِ إِلَى دُخُولِ وَقْتِ الثَّانِيَةِ مِنْهُمَا ﴾ .
لا أعلم فيه خلافاً .

قوله ﴿ وَلَا يُشْتَرَطُ غَيْرُ ذَلِكَ ﴾ .

مراده غير الترتيب . فإنه يشترط بينهما مطلقاً ، على الصحيح من المذهب .
وعليه أكثر الأصحاب . وجعله في الكافي ، والمغنى « ونهاية أبي المعالي : أصلاً لمن
قال بعدم سقوط الترتيب بالنسيان في قضاء الفوائت .

قال في النكت : فدل على أن المذهب لا يسقط بالنسيان .

وقيل : يسقط الترتيب بالنسيان . لأن إحداهما هنا تبع لاستقرارهما «
كالفوائت . وقدمه ابن تيميم ، والفاثي . قال المجد في شرحه - وتبعه الزركشي - :
الترتيب معتبر هنا ، لكن بشرط الذكر ، كترتيب الفوائت .

ووجه في الفروع منها تحريجاً بالسقوط مطلقاً .

وقيل : ويسقط الترتيب أيضاً بضيق وقت الثانية ، كفائته مع مؤداة ، وإن
كان الوقت لها أداء . قاله القاضي في الجرد .

تفسير : أخرج بقوله « ولا يشترط غير ذلك » الموالاة . فلا تشترط ، على
الصحيح من المذهب . وعليه أكثر الأصحاب . وقيل : تشترط . فيأثم بالتأخير عمداً ،
وتسكون الأولى قضاء . ولا يقصرها المسافر .

وقدم أبو المعالي : أنه لا يأثم به ، وأما الصلاة : فصحيحة بكل حال ، كما
لو صلى الأولى في وقتها مع نية الجمع « ثم تركه .

فعلى المذهب : لا بأس بالتطوع بينهما . نص عليه . وعنه منعه .

فائدة : لا يشترط اتخاذ الإمام ولا المأموم في صحة الجمع « على الصحيح من

المذهب . فلو صلى الأولى وحده ، ثم صلى الثانية إماماً أو مأموماً ، أو تعدد الإمام بأن صلى بهم الأولى ، وصلى الثانية إمام آخر أو بعدد المأموم في الجمع ، بأن صلى معه مأموماً في الأولى . وصلى في الأخرى مأموماً آخر . أو نوى الجمع المعذور من الإمام والمأموماً ، كمن نوى الجمع خلف من لا يجمع^(١) أو بمن لا يجمع : صح على الصحيح من المذهب . قال في القروع : صح في الأشهر . قال الإمام أحمد : إذا صلى إحدى صلاتي الجمع في بيته ، والأخرى مع الإمام فلا بأس [وصححه ابن تيميم . وقدم في الرعاية عدم اتخاذه الإمام . وقال ابن عقيل : يعتبر اتخاذه المأموم] قال في الرعاية : يعتبر في الأصح . وقيل : يعتبر اتخاذ الإمام والمأموماً أيضاً . ذكره في الرعاية .

قوله ﴿ فصل في صلاة الخوف ﴾ قال الإمام أبو عبد الله : صح عن النبي صلى الله عليه وسلم صلاة الخوف من خمسة أوجه ، أو ستة . كل ذلك جائز لمن فعله .

وفي رواية عن الإمام أحمد « من ستة أوجه أو سبعة » قال الزركشي . وقيل : أكثر من ذلك .

﴿ فمن ذلك : إذا كان العدو في جهة القبلة ، صف الإمام المسلمين خلفه صفين ﴾ .

يعنى فأكثر . فهذه صفة ما صلى عليه أفضل الصلاة والسلام في عُسْقان . ﴿ فيصلى بهم جميعاً إلى أن يسجد ، فيسجد معه الصف الذي يليه ويحرس الآخر حتى يقوم الإمام إلى الثانية ﴾ فيسجد ويلحقه .

الصحيح من المذهب : أن الأولى أن الصف المؤخر هو الذي يحرس أولاً كما قال المصنف . قال في النسكت : هو الصواب . واختاره المجد في شرحه .

(١) في مخطوطة الشيخ عبد الله بن حسن « له الجمع »

وجزم به في المغنى ، والشرح ، وشرح ابن منبج ، والوجيز ، والنظم ، وتذكرة ابن عبدوس ، والتسهيل ، وحواشي ابن مفلح ، وابن تيمم ، وغيرهم . وقدمه في الفروع ، وجمع البحرين ، وتجريد العناية .

وقال القاضي وأصحابه : يحرس الصف الأول أولاً . لأنه أحوط . قال في مجمع البحرين : ذكره أكثر الأصحاب . وجزم به في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والتلخيص ، والبلغة ، والمحزر ، والرايعتين ، والإفادات ، والحاويين ، وإدراك الغاية ، والفاائق وغيرهم . قال ابن تيمم . وابن حمدان ، وغيرهما : وإن صف في نوبة غيره فلا بأس .

فوائد

إمراها : قال في الرعاية الكبرى : يكون كل صف ثلاثة أو أكثر . وقيل : أو أقل . ولم أره لغيره .

الثانية : لو تأخر الصف المقدم ، وتقدم الصف المؤخر كان أولى ، للتسوية في فضيلة الموقف . وجزم به في المغنى ، والشرح ، والوجيز ، وتذكرة ابن عبدوس ، وابن تيمم . وقيل : يجوز من غير أفضلية . جزم به في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والتلخيص ، والبلغة ، والرايعتين ، والحاويين . وأطلقهما في الفروع .

الثالثة : لو حرس بعض الصف ، أو جعلهم الإمام صفّاً واحداً جاز .

الرابعة : لا يجوز أن يحرس صف واحد في الركعتين .

الخامسة : يشترط في صلاة هذه الصفة : أن لا يخافوا كميناً . وأن يكون قتالهم مباحاً ، سواء كان حضراً أو سفيراً ، وأن يكون المسلمون يرون الكفار يخوف هجومهم قوله ﴿ الْوَجْهُ الثَّانِي : إِذَا كَانَ الْعَدُوُّ فِي غَيْرِ جِهَةِ الْقِبْلَةِ : جَعَلَ طَائِفَةً

حِذَاءَ الْعَدُوِّ .

بلا نزاع ، لكن يشترط في الطائفة : أن تكفي العدو . زاد أبو المعالي : بحيث يحرم فرارها ، فلا يشترط في الطائفة عدد على كلا القولين . وهذا المذهب . وهو ظاهر ما جزم به في الخرق ، والمبهج ، والإيضاح ، والعقود لابن البناء ، والحرر والإفادات ، والوجيز ، والنظم ، وتجريد العناية ، والمنور ، والحاويين ، والرعاية الصغرى ، وغيرهم . لإطلاقهم الطائفة .

قال في مجمع البحرين : هذا القياس . وصححه في الفائق ، وابن تيميم . قال المصنف : والأولى أن لا يشترط عدد . وقدمه في الفروع ، والرعاية الكبرى . وقيل : يشترط كون كل طائفة ثلاثة فأكثر . قال في الرعاية الكبرى : وهو أشهر . وجزم به في الهداية ، والمستوعب ، والخلاصة ، والتلخيص ، والبلغة . وقدمه في مجمع البحرين . وقيل : يكره أن تكون الطائفة أقل من ثلاثة . اختاره القاضي ، والمجد في شرحه . وجزم به في المذهب ، ومسبوك الذهب . ويأتي في أوائل كتاب الحدود مقدار الطائفة .

فائدة : لو فرط الإمام في ذلك أو فيما فيه حظ للمسلمين : أثم ، ويكون قد أتى صغيرة . هذا الصحيح من المذهب . قدمه في الفروع [تبعاً لصاحب الفصول] ولا يقدح في الصلاة إن قارنها على الأشبه . قال في الفصول وتبعه في الفروع .

وقيل : يفسق بذلك ، وإن لم يتكرر منه ، كالمودع والوصى والأمين إذا فرط في الأمانة . ذكره ابن عقيل ، وقال : وتكون الصلاة معه مبنية على إمامة الفاسق . وأطلقهما ابن تيميم .

قلت : إن تعمد ذلك فسق قطعاً ، وإلا فلا .

قال في الفروع : ويتوجه في المودع والوصى والأمين إذا فرط : هذا الخلاف وأطلقهما في الرعاية .

قوله ﴿ فَإِذَا قَامُوا إِلَى الثَّانِيَةِ ثَبَتَ قَائِمًا ، وَأَتَمَّتْ لِأَنْفُسِهَا أُخْرَى ،
وَسَلَّمَتْ وَمَضَتْ إِلَى الْعَدُوِّ 》 .

الركعة الثانية التي تتمها لنفسها : تقرأ فيها بالحمد وسورة . وتنوي المفارقة .
لأن من ترك المتابعة ولم ينو المفارقة تبطل صلاته . ويلزمها أيضاً أن تسجد لسهو
إمامها الذي وقع منه قبل المفارقة عند فراغها .
قلت : فيغايى بها .

والصحيح من المذهب : أنها بعد المفارقة منفردة . قدمه في الفروع ، وابن
تيم . وقال ابن حامد : هي منوية . وأما الطائفة الثانية : فهي منوية في كل
صلاته فيسجدون لسهوه فيما أدركوه وفيما فاتهم كالمسبوق . ولا يسجدون لسهوهم ،
ومنع أبو المعالي انفراده . فإن من فارق إمامه فأدركه مأموماً بقي على حكم إمامته .
تنبيه : قوله « ثبت قائماً » يعنى يطيل القراءة حتى تحضر الطائفة الأخرى .
قوله ﴿ وَجَاءَتِ الطَّائِفَةُ الْأُخْرَى ، فَصَلَّتْ مَعَهُ الرُّكْعَةَ الثَّانِيَةَ 》 .

فيقرأ الإمام إذا جاءوا الفاتحة وسورة « إن لم يكن قرأ ، وإن كان قرأ قرأ بقدر
الفاتحة وسورة . ولا يؤخر القراءة إلى مجيئها . قال ابن عقيل : لأنه لا يجوز
السكوت « ولا التسبيح ، ولا الدعاء ، ولا القراءة بغير الفاتحة . لم يبق إلا القراءة
بالفاتحة وسورة طويلة . قال في الفروع : كذا قال « لا يجوز » أى يكره .
فأمره : يكفى إدراكها لركوعها . ويكون ترك الإمام المستحب ، وفي الفصول :
فعل مكروها .

قوله ﴿ فَإِذَا جَلَسَ لِلتَّشَهُدِ أَتَمَّتْ لِأَنْفُسِهَا أُخْرَى ، وَتَشَهَّدَتْ وَسَلَّمَتْ
بِهِمْ 》 .

هذا المذهب . أغنى أنها تتم صلاتها إذا جلس الإمام للتشهد ، ينتظرهم حتى

يسلم بهم ، وعليه جماهير الأصحاب . وجزم به الخرق ، والحرر ، والوجيز ، وغيرهم .
وقدمه في الفروع ، والرعاية ، وابن تيميم ، وغيرهم .
وقيل : له أن يسلم قبلهم . وجزم به الناظم . قال ابن أبي موسى : لو أئمت
بعد سلامه جاز . وقيل : تقضى الطائفة بعد سلامه . وهو ظاهر كلام أبي بكر
في التنبيه .

فوائد

الأولى : تسجد الطائفة الثانية معه لسهوه ، ولا تعيده . لأنها تنفرد عنه .
وهذا المذهب . وجعلها القاضى وابن عقيل كمسبوق . وقيل : إن سها في حال
انتظارها ، أو سعت بعد مفارقتها . فهل يثبت حكم القدوة ؟ وإذا لحقوه في التشهد
هل يعتبر تجديد نية الاقتداء ؟ فيه خلاف مأخوذ من زحم عن سجود إذا سها فيما
يأتى به ، أو سها إمامه قبل لحوقه ، أو سها المنفرد ثم دخل في جماعة . وفيه
وجهان . قاله أبو المعالى . وأوجب أبو الخطاب سجود السهو على المرحوم . لانفراده
بفعله . وقياس قوله في الباقي كذلك .
قال المجد : وانفراد أبو الخطاب عن أكثر أصحابنا وعامة العلماء : أن انفراد
المأموم بما لا يقطع قدوته ، متى سهى فيه ، أو به حمله عنه الإمام . ونص عليه أحمد
في مواضع ، لبقاء حكم القدوة .
وأما الطائفة الأولى : فهي في حكم الائتمام قبل مفارقتها . إن سها لزمهم حكم
سهوه ، وسجدوا له ، وإن سهوا لم يلحقهم حكم سهوهم . وإذا فارقوه صاروا
منفردين لا يلحقهم سهوه . وإن سهوا سجدوا . قاله في الكافي . وهو مشكل
بما تقدم في آخر باب السهو : أن المسبوق لو سهى مع الإمام أنه يسجد .
الثانية : هذه الصلاة بهذه الصفة اختارها الإمام أحمد وأصحابه ، حتى قطع بها
كثير منهم . وقدموها على الوجه الثالث الآتى بعد . وفضلوها عليه . وفعليها عليه
أفضل الصلاة والسلام بذات الرقاع .

الثالث : هذه الصفة تفعل وإن كان العدو في جهة القبلة ، على الصحيح من المذهب . نص عليه . وقدمه في الفروع ، والفائق ، وابن تيم . وقال القاضي وأبو الخطاب وجماعة : من شروط هذه الصلاة بهذه الصفة : كون العدو في غير جهة القبلة . وجزم به في المستوعب . قال المجد : نص أحمد محمول على ما إذا لم تكن صلاة عسقلان . لاستئثار العدو ، وقول القاضي محمول على ما إذا كانت صلاة عسقلان .

قوله ﴿ وَإِنْ كَانَتْ الصَّلَاةُ مَغْرِبًا صَلَّى بِالْأُولَى رَكْعَتَيْنِ وَبِالثَّانِيَةِ رَكْعَةً ﴾ .

بلا نزاع . ونص عليه . ولو صلى بالأولى ركعة وبالثانية ركعتين - عكس الصفة الأولى - صحت ، على الصحيح من المذهب . وعليه الأصحاب . ونص عليه . وفي الفروع تخريج بفسادها من بطلانها إذا فرقه أربع فرق .

قوله ﴿ وَإِنْ كَانَتْ رُبَاعِيَّةً غَيْرَ مَقْصُورَةٍ صَلَّى بِكُلِّ طَائِفَةٍ رَكْعَتَيْنِ ﴾ بلا نزاع . ولو صلى بطائفة ركعة ، وبالأخرى ثلاثاً . صح ولم يخرج فيها في الفروع . وخرج ابن تيم البطلان . وهو احتمال في الرعاية .

قوله ﴿ وَهَلْ تَفَارَقَهُ الْأُولَى فِي النَّشِيدِ ، أَوْ فِي الثَّلَاثَةِ ؟ عَلَى وَجْهَيْنِ ﴾ وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والحاويين ، والفائق ، والزرکشی ، والشرح .

أمرهما : تفارقه عند فراغ التشهد . وهو المذهب . جزم به في الوجيز ، والإفادات ، والمنثور ، والمنتخب . وقدمه في الفروع ، والمحرم ، والنظم ، والخلاصة وابن تيم ، والرعايتين ، وغيرهم . وصححه في التصحيح ، وتجريد العناية .

والوجه الثاني : تفارقه في الثالثة . قال في مجمع البحرين : هذا أصح الوجهين

فعلى المذهب : ينتظر الإمام الطائفة الثانية جالساً « يكرر التشهد . فإذا أتت قام - زاد أبو المعالي : تحرم معه - ثم ينهض بهم . وعلى الوجه الثانى : يكون الانتظار فى الثالثة ، فيقرأ سورة مع الفاتحة ، على الصحيح من المذهب .

قلت : فيعابى بها .

وفىها احتمال لابن عقيل فى الفنون : يكرر الفاتحة .

فأمره : لا تشهد الطائفة الثانية بعد ثلثة المغرب ، على الصحيح من المذهب لأنه ليس محل تشهدا . وقيل : تشهد معه ، إن قلنا تقضى ركعتين متواليتين « لثلاثى المغرب بتشهد واحد .

قلت : فعلى الأول - إن قلنا : تقضى ركعتين متواليتين - يعابى بها ، لكن يظهر بعد هذا أن يقال : لا تشهد بعد الثالثة . وإذا قضت تقضى ركعتين متواليتين . ويتصور فى المغرب أيضاً ست تشهدات بأن يدرك المأموم الإمام فى التشهد الأول « فيتشهد معه . ويكون على الإمام سجود سهو محله بعد السلام . فيتشهد معه ثلاث تشهدات . ثم يقضى فيتشهد عقيب ركعة ، وفى آخر صلاته . ولسهو لما يجب سجوده بعد السلام « بأن يسلم قبل إتمام صلاته . فيعابى بها .

قوله ﴿ وَإِنْ فَرَّقَهُمْ أَرْبَعُ فِرَقٍ ، فَصَلَّى بِكُلِّ طَائِفَةٍ رَكْعَةً ، صَحَّتْ صَلَاةُ الْأُولَيْنِ ﴾ .

لمفارقتهم قبل الانتظار الثالث « وهو المبطل . ذكر هذا التعليل ابن حامد وغيره . قال ابن عقيل وغيره : سواء احتاج إلى هذا التفريق أولا .

قوله ﴿ وَبَطَلَتْ صَلَاةُ الْإِمَامِ ، وَالْآخَرَيْنِ إِنْ عَلِمَتْما بطلان صلاته ﴾

وهذا المذهب فى المسألتين . وعليه أكثر الأصحاب . وقال المجد فى شرحه :

والصحيح عندي - على أصلنا - إن كان هذا الفعل لحاجة صحت صلاة الكل كحاجتهم

إلى ثلاثمائة يزاء العدو ، والجيش أربعائة . لجواز الانفراد لعذر . والانتظار إنما هو تطويل قيام وقراءة وذكر . وإن كان لغير حاجة صحت صلاة الأولى « لجواز مفارقتها . بدليل جواز صلاته بالثانية الركعات الثلاث . وبطلت صلاة الإمام والثانية لانفرادها بلا عذر . وهو مبطل على الأشهر . وبطلت صلاة الثالثة والرابعة « لدخولها في صلاة باطلة . قال ابن تيميم : وهو أحسن .

وقيل : تبطل صلاة الكل بنية صلاة محرم ابتداؤها .

وقيل : تصح صلاة الإمام فقط . وحزم به القاضي في الخلاف ، ووجه في الفروع بطلان صلاة الأولى والثانية ، لانصرافهما في غير محله .

تنبيه : مفهوم قوله « وبطلت صلاة الإمام والأخريين . إن علمتا بطلان صلاته » أنهما إذا جهلتا بطلان صلاته تصح صلاتهما . وهو صحيح . وهو المذهب بشرط أن يجهل الإمام أيضاً بطلان صلاته . اختاره ابن حامد وغيره . وحزم به في الوجيز وغيره . وقدمه في الفروع وغيره . قال ابن تيميم : وينبغي أن يعتبر جهل الإمام أيضاً . وقيل : لا تبطل ، ولو لم يجهل الإمام بطلان صلاته .

قال في الفروع : وفيه نظر . ولهذا قيل : لاتصح كحديثه .

وقيل : لاتصح صلاتهم ولو جهلوا « للعلم بالفسد .

قال المجد : وهو أقيس على أصلنا . والجهل بالحكم لا تأثير له كالحدث . قال في مجمع البحرين : قلت : ولو قال قائل يبطلان صلاة الجميع إذا لم يكن التفريق لحاجة « ولم يعذر المأمومون لجهلهم ، لم يبعد .

قوله « الوجه الثالث : أَنْ يُصَلَّى بِطَائِفَةٍ رَكْعَةً ، ثُمَّ تَمْضِي إِلَى الْعَدُوِّ . وَتَأْتِي الْأُخْرَى ، فَيُصَلِّي بِهَا رَكْعَةً ، وَيُسَلِّمُ وَحْدَهُ . وَتَمْضِي هِيَ ، ثُمَّ تَأْتِي الْأُولَى فَتُتِمُّ صَلَاتَهَا ، ثُمَّ تَأْتِي الْأُخْرَى فَتُتِمُّ صَلَاتَهَا »

وهذا بلا نزاع . لكن إذا أتمتها الطائفة الأولى تلزمها القراءة فيما تقضيه

على الصحيح من المذهب . قدمه في الفروع ، ومجمع البحرين ، وابن تيم .
وقال القاضى فى جامعه الصغير : لاقراءة عليها ، بل إن شاءت قرأت وإن
شاءت لم تقرأ . لأنها مؤتممة بالإمام حكما . انتهى .
ولو زحم المأموم أو نام حتى سلم إمامه قرأ فيما يقضيه . نص عليه . وعلى قول
القاضى : لا يحتاج إلى قراءة . قاله ابن تيم وصاحب الفروع .
قلت : فيعابى بها على قول فيهما .
وأما الطائفة الأخرى : فتلزمها القراءة فيما تقضيه « وجهاً واحداً » .

فائدتان

إمراهما : هذه الصلاة بهذه الصفة : وردت فى حديث ابن عمر . رواه
البخارى ، ومسلم ، والإمام أحمد ، وأبو داود وغيرهم . وليست مختارة عند الإمام
أحمد والأصحاب ، بل المختار عندهم : الوجه الثانى ، كما تقدم .

الثانية : لو قضت الطائفة الأخرى ركعتها حين تفارق الإمام وسلمت « ثم
مضت ، وأتت الأولى فأنتمت - كخبر ابن مسعود - صح . وهذه الصفة أولى عند
بعض الأصحاب . قاله فى الفروع ، واقتصر عليه . قال ابن تيم : وهو أحسن .
قوله « الوجه الرابع : أَنْ يُصَلِّيَ بِكُلِّ طَائِفَةٍ صَلَاةً وَيُسَلِّمَ بِهَا »

تصح الصلاة بهذه الصفة « على الصحيح من المذهب . وإن منعنا اقتداء
المقتضى بالمتنفل . نص عليه . وقدمه فى الفروع ، والرعاية « وابن تيم « والفائق -
وقال : هو أصح - وغيرهم . وبناء القاضى وغيره على اقتداء المقتضى بالمتنفل .
وهذه الصفة فعلها عليه أفضل الصلاة والسلام . رواه الإمام أحمد ، وأبو داود ،
والنسائى من حديث أبى بكر .

قوله « الوجه الخامس : أَنْ يُصَلِّيَ الرَّبَاعِيَّةَ الْمُقْصُورَةَ تَامَّةً . وَتُصَلِّيَ

مَعَهُ كُلُّ طَائِفَةٍ رَكَعَتَيْنِ . وَلَا يَقْضِي شَيْئًا . فَتَكُونُ لَهُ تَامَّةً ، وَلَهُمْ
مَقْصُورَةٌ ﴿

الصحيح من المذهب : أن الصلاة بهذه الصفة صحيحة . نص عليه . وعليه
أكثر الأصحاب . وجزم به في الوجيز وغيره . وقدمه في الفروع وغيره . وقال
المجد : لا تنصح ، لاحتمال سلامه من كل ركعتين . فتكون الصفة التي قبلها . قال :
وتبعه في مجمع البحرين ، فلا يجوز إثبات هذه الصفة مع الشك والاحتمال .
ونصره . وهذه الصفة فعلها عليه أفضل الصلاة والسلام في ذات الرقاع . رواه
الإمام أحمد ، والبخاري ، ومسلم .
قلت : فعلى المذهب يعاين بها .

فائدتاه

إمدهما : لو قصر الصلاة الجائز قصرها ، وصلى بكل طائفة ركعة بلا قضاء
صح في ظاهر كلامه . قدمه في الفروع ، والرعاية ، ومجمع البحرين ، وابن تيميم ،
والفائق . وقال : وهو المختار . واختاره المصنف . وهو من المفردات .
قال في الفروع : ومنع الأكثر صحة هذه الصفة . قال الشارح : وهذا قول
أصحابنا ، ومال إليه . قال الزركشي : هذا المشهور .
قال القاضى : الخوف لا يؤثر في نقص الركعات .
قال في الكافي : كلام أحمد يقتضى أن يكون من الوجوه الجائزة إلا أن
أصحابه قالوا : لا تأثير للخوف في عدد الركعات . وحملوا هذه الصفة على شدة
الخوف . انتهى .

وهذا : هو الوجه السادس .

قال الشارح : وذكر شيخنا :

﴿ الوجه السادس : أَنْ يُصَلَّى بِكُلِّ طَائِفَةٍ رَكَعَةً وَلَا يَقْضِي شَيْئًا ﴾

وكذا قال ابن منبج في شرحه ، وكان بعض مشايخنا يقول : الوجه السادس :

إذا اشتد الخوف . وهذه الصفة صلاحها عليه أفضل الصلاة والسلام بذى قَرَد . رواه النسائي والأثرم . من حديث ابن عباس وحذيفة وزيد بن ثابت وغيرهم .
الثانية : تصح صلاة الجمعة في الخوف . فيصلى بطائفة ركعة بعد حضورها الخطبة . فيشترط لصحتها : حضور الطائفة الأولى لها . وقيل : أو الثانية . قاله في الفروع ، والرعاية . وإن أحرم بالتى لم تحضرها ، لم تصح حتى يخطب لها . ويعتبر أن تكون كل طائفة أربعين ، بناء على اشتراطه في الجمعة . وتقضى كل طائفة ركعة بلا جهر .

قال في الفروع : ويتوجه أن تبطل إن بقى منفرداً بعد ذهاب الطائفة ، كما لو نقص العدد . وقيل : يجوز هنا للعدول . لأنه مترقب للطائفة الثانية .

قال أبو المعالي : وإن صلاحها كخبر ابن عمر جاز .

وأما صلاة الاستسقاء : فقال أبو المعالي - واقتصر عليه في الفروع - : تصلى ضرورة كالمكتوبة . وكذا الكسوف والعيد . إلا أنه أكد من الاستسقاء .
 قوله ﴿ وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَحْمِلَ مَعَهُ فِي الصَّلَاةِ مِنَ السَّلَاحِ مَا يَدْفَعُ بِهِ عَنْ نَفْسِهِ ، وَلَا يَثْقِلُهُ ، كَالسَّيْفِ وَالسَّكِينِ ﴾ .

وهذا المذهب وعليه أكثر الأصحاب . ويحتمل أن يجب . وهو وجه اختاره صاحب الفائق . ونصره المصنف . وحكاه أبو حكيم النهرواني عن أبي الخطاب . قال الشارح : هذا القول أظهر . وقال في مجمع البحرين « قلت : أما على بعض الوجوه - فيما إذا حرست إحدى الطائفتين ، وهى في حكم الصلاة - فينبغى أن يجب قولاً واحداً ، لوجوب الدفع عن المسلمين . وأما في غير ذلك » فإن قلنا : يجب الدفع عن النفس ، فكذلك . وإلا كان مستحباً . انتهى .

وقال في المنتخب : هل يستحب ؟ فيه روايتان . نقل ابن هاني : لا بأس . وقيل : يجب مع عدم أذى مطر أو مرض . ولو كان السلاح مُدْهَباً . ولا يشترط حمله قولاً واحداً . وقال في الفروع : ويتوجه فيه تخريج واحتمال .

تفسيره

أمرهما : مفهوم قوله « ولا يثقله » أنه إذا أثقله لا يستحب حمله في الصلاة كالجوشن^(١) . وهو صحيح ، بل يكره . قاله الأصحاب .

الثاني : يستثنى من كلام المصنف ما لا يثقله ، ولكن يمنعه من إكمال الصلاة كالمففر ، أو يؤذى غيره كالرمح إذا كان متوسطاً . فإن حمل ذلك لا يستحب . بل يكره ، على الصحيح من المذهب . إلا من حاجة . وقد جزم المصنف والشارح وغيرهما بأنه لا يستحب .

وقال ابن عقيل في الفصول : يكره ما يمنعه من استيفاء الأركان . قال في الفروع ومراده : استيفائها على السكال . وقال في الفصول ، في مكان آخر : إلا في حرب مباح . قال في الفروع : وكذا قال . ولم يستثن في مكان آخر .

فأمرناه

أمرهما : يجوز حمل النجس في هذه الحال للحاجة . جزم به في الفروع . قال المصنف والشارح : ولا يجوز حمل نجس إلا عند الضرورة ، كمن يخاف وقوع الحجارة والسهام . وقال في الرعاية : ويسن حمل كذا . وقيل : يجب مع عدم أذى ، وإن كان السلاح مذهباً . وقيل : أو نجساً ، من عظم أو جلد أو عصب . وریش . وشعر . ونحو ذلك .

وقال في المستوعب : ولا يجوز أن يحمل في الصلاة سلاحاً فيه نجاسة . فلعله أراد : مع عدم الحاجة . جمعاً بين الأقوال ، لكن ظاهر الرعاية : أن في المسألة خلافاً . وحيث حمل ذلك وصلى ، ففي الإعادة روايتان . ذكرهما في الفروع . وأطلقهما . وقال في الرعاية : من عنده يحتمل الإعادة وعدمها وجهين . قلت : يعطى لهذه المسألة حكم نظائرها ، مثل مالو تيمع خوفاً من البرد . وصلى ، على ما تقدم .

(١) في القاموس : الجوشن الصدر والدرع

الثانية : قال ابن عقيل : حمل السلاح في غير الخوف في الصلاة محذور .
وقاله القاضي . وقال القاضي أيضاً : من رفع الجناح عنهم رفع الكراهة عنهم .
لأنه مكروه في غير العذر . قال في الفروع : وظاهر كلام الأكثر : ولا يكره في
غير العذر ، وهو أظهر . انتهى .

**قوله ﴿ وَإِذَا اسْتَدَّ الْخَوْفُ صَلُّوا رِجَالًا وَرُكْبَانًا ، إِلَى الْقِبْلَةِ وَغَيْرَهَا
يُؤْمِنُونَ إِيْمَاءً عَلَى الطَّاقَةِ ﴾**

فأفادنا المصنف رحمه الله : أن الصلاة لا تؤخر في شدة الخوف . وهو صحيح .
وهو المذهب . وعليه الأصحاب ، وعنه له التأخير إذا احتاج إلى عمل كثير .
قال في الفائق : وفي جواز تأخير الصلاة عن وقتها لقتال رويان . قال في
الرعاية : رجع أحمد عن جواز تأخيرها حال الحرب . قال في التلخيص : والصحيح
الرجوع . قال في مجمع البحرين ، فعلى المذهب : فالحكم في صلاة تجمع مع
مابعدا ، فإن كانت أولى المجموعتين ، فالأولى تأخيرها . والخوف يبيح الجمع في
ظاهر كلام أحمد ، كالمرض ونحوه .

**قوله ﴿ فَإِنْ أَمَكْنَهُمْ افْتِتَاحُ الصَّلَاةِ إِلَى الْقِبْلَةِ ، فَهَلْ يَلْزَمُهُمْ
ذَلِكَ ؟ عَلَى رَوَايَتَيْنِ ﴾**

وأطلقهما في الهداية ، والمذهب « ومسبوك الذهب » والمغنى ، والشرح
والفائق ، وابن تيم .

إحداهما : لا يلزمهم . وهى المذهب . صححه في التصحيح . قال في المستوعب :
أصحهما لا يجب . قال في الخلاصة « والبلغة : ولا يجب على الأصح . قال في
التلخيص ، وتجريد العناية : ولا يلزم على الأظهر .

قال ابن منجاف في شرحه : والصحيح لا يجب . وقدمه في الفروع ، والحرر ،
والرعايتين ، وغيرهم . واختاره أبو بكر .

والرواية الثانية : يلزمهم . قال الزركشى : هذا المشهور . وجزم به الخرقى ،
وفى الوجيز .

تفسيرها

أمرهما : مفهوم كلام المصنف : أنه إذا لم يمكنه افتتاح الصلاة متوجهاً إليها :
أنه لا يلزمه . وهو صحيح . وهو المذهب ، رواية واحدة عن أكثر الأصحاب . وحكى
أبو بكر فى الشافى وابن عقيل رواية باللزم « والحالة هذه . وهو بعيد . وكيف يلزم
شئ لا يمكن فعله ؟ وقدم هذه الطريقة فى الرعاية . ويحتمل كلام الخرقى .
قال ابن تيم : وفى وجوب افتتاح الصلاة إلى القبلة روايتان . قال بعض أصحابنا :
ذلك مع القدرة . ولا يجب ذلك مع العجز رواية واحدة .

وقال عبد العزيز فى الشافى : يجب ذلك مع القدرة . ومع عدم الإمكان
روايتان . وذكر ابن عقيل ذلك . انتهى .

الثانى : ظاهر كلام المصنف : أن صلاة الجماعة — والحالة هذه — تنعقد .
وهو صحيح . وهو المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . وجزم به فى الهادى . ونص
عليه فى رواية حرب . قال المصنف « والشارح : قاله الأصحاب . قال فى
القروع : تنعقد . نص عليه فى المنصوص . فدل على أنها تجب . وهو ظاهر ما احتجوا
به . انتهى . واختار ابن حامد ، والمصنف أنها لا تنعقد .

وقيل : تنعقد ولا تجب . قال فى مجمع البحرين : وليس يبعد . قال : وهو
ظاهر كلام الأصحاب من قولهم « ويجوز أن يصلوا جماعة » فعلى المذهب : يعنى
عن تقدم الإمام وعن العمل الكثير ، بشرط إمكان المتابعة . ويكون سجوده
أخفض من ركوعه ، ولا يجب سجوده على دابته . وله السكر والقر « والضرب
والطعن ، ونحو ذلك للمصلحة ، ولا يزول الخوف إلا بانهمزام السكل .

قوله ﴿وَمَنْ هَرَبَ مِنْ عَدُوِّ هَرَبًا مُبَاحًا ، أَوْ مِنْ سَيْلٍ ، أَوْ مِنْ سَبْعٍ كَالنَّارِ . فَلَهُ أَنْ يُصَلِّيَ كَذَلِكَ﴾ .

وهو المذهب . وعليه جمهور الأصحاب . وقيل : إن كثر دفع العدو - من سيل وسبع ، وسقوط جدار ونحوه - أ بطل الصلاة .

فائدة : مثل السيل والسبع : خوفه على نفسه ، أو أهله ، أو ماله ، أو ذبّه عنه . على الصحيح من المذهب ، أو خوفه على غيره .

وعنه لا يصلي كذلك لخوفه على غيره . والصحيح من المذهب : أنه لا يصلي كذلك لخوفه على مال غيره . وعنه بلى .

قوله ﴿وَهَلْ لَطَالِبِ الْعَدُوِّ الْخَائِفِ فَوْتَهُ الصَّلَاةُ كَذَلِكَ ؟ عَلَى رَوَاتَيْنِ﴾ .

وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، والتلخيص ، والبلغة ، والشرح ، وابن تيميم ، والحاويين .

إمراهما : تجوز له الصلاة كذلك . وهو المذهب . وصححه في التصحيح . قال في النظم : يجوز في الأولى . ونصره في مجمع البحرين . قال في تجريد العناية : يجوز على الأظهر . وجزم به في الوجيز ، وتذكرة ابن عبدوس ، والمنور ، والمنتخب . وقدمه الخرق في المستوعب ، والفروع ، والحرر ، والرعايتين ، والفتاوى وغيرهم . وهو من المفردات .

والرواية الثانية : لا يجوز . اختارها القاضي . ومحمدا ابن عقيل . قال في الخلاصة : ولا يصليها إلا إذا كان طالبا للعدو على الأصح . وقيل : إن خاف عوده عليه صلى كخائف ، وإلا فكأمن . قاله ابن أبي موسى . وجزم به الشارح ونقل أبو داود - في القوم يخافون فوت الغارة ، فيؤخرون الصلاة حتى تطلع الشمس ، أو يصلون على دوابهم ؟ - قال : كل أرجو .

فوائد

إمداها : من خاف كميناً أو مكيدة ، أو مكروهاً ، إن تركها : صلى صلاة خوف . قال ابن تيمم وابن حبان وغيرهما : رواية واحدة . ولا يعيد ، على الصحيح . قدمه في الرعاية ، وابن تيمم . وعنه تلزمه الإعادة .

الثانية : يجوز التيمم مع وجود الماء للخائف فوت عدوه كالصلاة ، على الصحيح من المذهب . قدمه في الفروع هنا ، فيعالي بها .
وعنه : لا يجوز . وهو ظاهر كلام أكثر الأصحاب . وقال في الفروع في باب التيمم : وفي فوت مطلوبه روايتان .

الثالثة : يجوز للخائف فوت وقت الوقوف بعرفة صلاة الخوف ، على الصحيح من المذهب . قدمه في الفروع . واختاره الشيخ تقي الدين . وهو الصواب . وهو احتمال وجه في الرعاية . قال ابن أبي المجد في مصنفه : صلى ماشياً في الأصح .
الرابعة : لو رأى سواداً ، فظنه عدواً أو سبعاً ، فتيمم وصلى ، ثم بان بخلافه ، ففي الإعادة وجهان . ذكرهما المجد وغيره . وصحح عدم الإعادة لكثرة البلوى بذلك في الأسفار ، بخلاف صلاة الخوف . فإنها نادرة في نفسها .
وقيل : يقدم الصلاة . ولا يصلى صلاة خائف ، وهو احتمال وجه في الرعاية أيضاً .

وقيل : يؤخر الصلاة إلى أمنه ، وهو احتمال أيضاً في مختصر ابن تيمم . وأطلقهن في الفروع ، وابن تيمم . وهن أوجه في الفروع .

قوله ﴿ وَمَنْ صَلَّى صَلَاةَ الْخَوْفِ لِسَوَادٍ ظَنَّهُ عَدُوًّا . فَبَانَ أَنَّهُ لَيْسَ بِعَدُوٍّ . فَعَلَيْهِ الْإِعَادَةُ ﴾ .

هذا الصحيح من المذهب ، وعليه أكثر الأصحاب . وقيل : لا إعادة عليه .

وذكره ابن هبيرة رواية . وقال في التبصرة : إذا ظنوا سواداً عدواً لم يجوز أن يصلوا صلاة الخوف .

فائدة : لو ظهر أنه عدو ، ولكنه يقصد غيره « فالصحيح من المذهب : أنه لا إعادة عليه » لوجود سبب الخوف بوجود عدو يخاف هجومه ، كما لا يعيد من خاف عدواً في تخلفه عن رفيقه فصلّاها « ثم إن أمن الطريق . وقيل : عليه الإعادة . قوله ﴿ أَوْ يَنْتَه وَيَنْتَه مَا يَنْتَه . فَعَلَيْهِ الْإِعَادَةُ ﴾ .

وهو المذهب أيضاً . وعليه أكثر الأصحاب . وقيل : لا إعادة عليه . وقيل : لا إعادة إن خفي المانع ، وإلا أعاد .

فائدتان

إمدهما : لو خاف هدم سور ، أو طمّ خندق إن صلى آمناً « صلى صلاة خائف ما لم يعلم خلافه » ، على الصحيح من المذهب . وقال ابن عقيل : يصلى آمناً ما لم يظن ذلك .

الثانية : صلاة النفل منفرداً يجوز فعلها ، كالفرض . وتقدم في أول باب سجود السهو « هل يسجد للسهو في اشتداد الخوف ؟ »

باب صلاة الجمعة

فأمرناه

إصدارهما : سميت « جمعة » لجمعها الخلق الكثير . قدمه المجد ، وابن رزين ، وغيرها .

وقال ابن عقيل في الفصول : إنما سميت جمعة لجمعها الجماعات . قدمه في المستوعب ، وجمع البحرين ، والحاويين . وهو قريب من الأول .
وقيل : لجمع طين آدم فيها . قال في مجمع البحرين : وهو أولى . وقيل : لأن آدم جمع فيها خلقه . رواه أحمد وغيره مرفوعاً .
قال الزركشي : واشتقاقها قيل : من اجتماع الناس للصلاة . قاله ابن دريد . وقيل : بل لاجتماع الخليقة فيه وكلها ، ويروى عنه عليه أفضل الصلاة والسلام : أنها سميت بذلك لاجتماع آدم فيه مع حواء في الأرض .

الثانية : الجمعة أفضل من الظهر بلا نزاع . وهي صلاة مستقلة . على الصحيح من المذهب ، لعدم انعقادها بنية الظهر ممن لا تجب عليه ، ولجوازها قبل الزوال لا أكثر من ركعتين . قال أبو يعلى الصغير وغيره : فلا يجمع في محل يبيح الجمع ، وليس لمن قلدها أن يؤم في الصلوات الخمس . ذكره في الأحكام السلطانية . وقدمه في الفروع ، والفائق ، وغيرها . وجزم به في مجمع البحرين .
وعنه هي ظهر مقصورة . وأطلقهما في التلخيص ، والرعاية .

قال في الانتصار والواضح وغيرها : الجمعة هي الأصل ، والظهر بدل . زاد بعض الأصحاب : رخصة في حق من فاتته . وذكر أبو إسحاق وجهين : هل هي فرض الوقت ، أو الظهر فرض الوقت ، لقدترته على الظهر بنفسه بلا شرط ؟ ولهذا يقضى من فاتته ظهراً . وقطع القاضي في الخلاف وغيره بأنها فرض الوقت عند أحمد ، لأنها مخاطب بها ، والظهر بدل . وذكر كلام أبي إسحاق : ويبدأ بالجمعة خوف فوتها ، ويترك فجرًا فائتة . نص عليه .

وقال في القصر : قد قيل : إن الجمعة تقضى ظهراً . ويدل عليه : أنها قبل فواتها لا يجوز الظهر . وإذا قاتت الجمعة لزمت الظهر . قال : فدل أنها قضاء للجمعة

تفسيرها

أمرهما : مفهوم قوله ﴿ وهي واجبة على كل مسلم مكلف ﴾ .

أنها لا تجب على غير المكلف . فلا تجب على المجنون ، بلا نزاع . ولا على الصبي . لكن إن لزمته المكتوبة لزمته الجمعة . على الصحيح من المذهب . وهو ظاهر كلام كثير من الأصحاب . وقدمه في الفروع . وقيل : لا تجب عليه ، وإن وجبت عليه المكتوبة . اختاره الجدد ، وقال : هو كالإجماع . وصححه ابن تيميم ، وصاحب مجمع البحرين ، والقواعد الأصولية ، والزركشي . وتقدم هذا في كتاب الصلاة .

الثاني : مفهوم قوله ﴿ مُسْتَوْطِنٍ بِنَاء ﴾ أنها لا تجب على غير مستوطن ، ولا على مستوطن بغير بناء ، كبيوت الشعر ، والحرابي ، والخيام ونحوها . وهو صحيح . وهو المذهب . وعليه أكثر الأصحاب . وقدم الأزجي صحتها ووجوبها على المستوطنين بعمود أو خيام . واختاره الشيخ تقي الدين . قال في الفروع : وهو متجه . وهو من مفردات المذهب . واشترط الشيخ تقي الدين في موضع آخر من كلامه : أن يكونوا يزرعون كما يزرع أهل القرية . ويأتي ذلك في كلام المصنف صريحاً .

قوله ﴿ لَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَوْضِعِ الْجُمُعَةِ أَكْثَرُ مِنْ فَرَسِيخٍ ﴾ .

هذا المذهب . نص عليه . وجزم به في الوجيز ، والخرقي ، وابن رزين في شرحه ، وتذكرة ابن عبدوس . وقدمه في المغني ، والشرح ، والفروع ، والرعاية الصغرى .

وعنه المعتبر إمكان سماع النداء . قدمه في المذهب ، ومسبوك الذهب ،

والرعاية الكبرى « وابن تيم . وزاد فقال : المعتبر إمكان سماع النداء غالباً . انتهى
وعنه بل المعتبر سماع النداء لإمكانه . وهو ظاهر ما جزم به ابن رزين « وصاحب
تجريد العناية .

وقال في الهداية : إذا كان مستوطناً يسمع النداء ، أو بينه وبين موضع ما تقام
فيه الجمعة « فرسخ » وتابعه على ذلك في الخلاصة « والمحزر » والنظم ، والإفادات
والخواصين ، والنور ، وإدراك الغاية وغيرهم .

وعنه إن فعلوها ، ثم رجعوا لبيوتهم لزمهم ، وإلا فلا . وأطلق الأولى
والثالثة في التلخيص « والبلغة . وأطلق الأولى والثانية والرابعة في المستوعب .

تنبيهان

أمرهما : أطلق أكثر الأصحاب ذكر الفرسخ . وقال بعضهم : فرسخ
تقريباً . وهو الصواب .

الثاني : أكثر الأصحاب يحكى الروايتين الأوليين . كما تقدم .

وقال في الفائق : والمعتبر إمكان السماع . فيحدد بفرسخ . وعنه بحقيقته .
وقال ابن تيميم — بعد أن قدم الرواية الثانية — وعنه تحديده بالفرسخ فمادون
فمن الأصحاب من حكى ذلك رواية ثانية . ومنهم من قال : هما سواء ، الصوت
قد يسمع عن فرسخ .

فأمره : فعلى رواية « أن المعتبر إمكان سماع النداء » فحله : إذا كان المؤذن
صَيِّتاً ، والأصوات هادئة « والرياح ساكنة » والموانع منتفية .

تنبيهان

أمرهما : قوله « ليس بينه وبين موضع الجمعة أكثر من فرسخ » إذا
حددنا بالفرسخ ، أو باعتبار إمكان السماع . فالصحيح من المذهب : أن ابتداءه
من موضع الجمعة . قدمه في الفروع ، والخواص .

وعنه ابتداءؤه من أطراف البلد . صححه المجد في شرحه ، وصاحب مجمع البحرين ، والنظم . وجزم به في التلخيص ، والبلغة ، والوجيز . وقدمه في الرعاية الكبرى ، والزركشى . وأطلقهما ابن تيم ، والفائق . ويكون إذا قلنا « من مكان الجمعة » من المنارة ونحوها . نص عليه . وقال أبو الخطاب : المعتبر من أيهما وجد : من مكان الجمعة ، أو من أطراف البلد .

الثاني : محل الخلاف في التقدير بالفرسخ ، أو إمكان سماع النداء ، أو سماعه . أو ذهابهم ورجوعهم في يومهم : إنما هو في المقيم بقرية لا يبلغ عددهم ما يشترط في الجمعة ، أو فيمن كان مقيماً في الخيام ونحوها . أو فيمن كان مسافراً دون مسافة قصر . فحل الخلاف في هؤلاء وشبههم . أما من هو في البلد التي تقام فيها الجمعة فإنها تلزمه ، ولو كان بينه وبين موضع الجمعة فراسخ ، سواء سمع النداء أو لم يسمعه ، وسواء كان بنيانه متصلاً أو متفرقاً ، إذا شمله اسم واحد .

فوائد

الأولى : حيث قلنا : تلزم من تقدم ذكره ، وسعى إليها ، أو كان في موضع الجمعة من غير أهلها ، وإنما هو [فيها] لتعلم العلم ، أو شغل غيره ، غير مستوطن ، أو كان مسافراً سافراً لا قصر معه - فإنما يلزمهم بغيرهم لا بأنفسهم ، على ما يأتي في بعضها من الخلاف . ولا تنعقد بهم . لثلاث يصير التابع أصلاً . وفي صحة إمامتهم وجهان ، ووجهها كونها واجبة عليهم ، وكونها لا تنعقد بهم . وأطلقهما في الفروع ، والحرر ، والرعايتين ، والحاويين ، والفائق ، والخواشي . وأطلقهما في مجمع البحرين ، في المقيم غير المستوطن .

أحدهما : لا تصح إمامتهم . وهو الصحيح . وهو ظاهر كلام القاضي . وصححه في النظم . وجزم به في الإفادات .

والثاني : تصح إمامتهم . وهو ظاهر كلام الإمام أحمد ، وأبي بكر . لأنهما عللا منع إمامة المسافر فيها بأنها لا تجب عليه . قاله في مجمع البحرين .

الثانية : لو سمع النداء أهل قرية صغيرة من فوق فرسخ ، لعلو مكانها ، أو لم يسمعه من دونه لجبل حائل أو انخفاضها . فعلى الخلاف المتقدم . قاله في الفروع . وقدم ابن تيم في المسألة الأولى الوجوب . وقدم في الرعاية الكبرى في المسألتين الأخيرتين عدم الوجوب .

فإن قلنا : الاعتبار به في المنخفضة ، أو من كان بينهم حائل : لزمهم قصد الجمعة .

وإن قلنا : الاعتبار بالسماع فيها . فقال القاضي : تجعل كأنها على مستوى من الأرض ، ولا مانع . فإن أمكن سماع النداء وجبت عليه ، وإلا فلا . وقيل : لا تجب عليه بحال .

الثالثة : لو وجد قريتان متقاربتان ليس في كل واحدة العدد المعتبر : لم يتم العدد منهما ، لعدم استيطان المتمم .

ولا يجوز لجميع أهل بلد كامل في ناقص ، على الصحيح من المذهب . واختار المجد : الجواز إذا كان بينهما كما بين البنيان ومصلى العيد ، لعدم خروجهم عن حكم بعضهم . وجزم به في مجمع البحرين ، تبعاً للمجد .

الرابعة : لو وجد العدد في كل واحدة من البلدتين . فالأولى بجميع كل قوم في بلدهم . وقيل : يلزم القرم قصد مصر بينها وبينهما فرسخ فأقل . ولو كان فيهما العدد المعتبر . وحكى رواية .

قوله ﴿ وَلَا تَجِبُ عَلَى مُسَافِرٍ ﴾ .

يحتمل أن مراده : المسافر السفر الطويل . فإن كان ذلك مراده — وهو الظاهر — فالصحيح من المذهب : كما قال ، وعليه الأصحاب . ولم يجز أن يؤم فيها . وهو من المفردات .

وقال الشيخ تقي الدين : يحتمل أن تلزمه تبعاً للمقيمين . قال في الفروع :

وهو متجه . وهو من المفردات . وذكر بعض أصحابنا وجهاً - وحكى رواية - :
تلزمه بحضورها في وقتها « ما لم يتضرر بالانتظار ، وتنعقد به ويؤم فيها . وهو من
المفردات أيضاً .

فعلى المذهب : لو أقام مدة تمنع القصر ، ولم ينو استيطاناً . فالصحيح من
المذهب : أن الجمعة تلزمه بغيره . قدمه في الفروع . وقال : إنه الأشهر . وجزم به
في المستوعب ، والمحرم ، والزركشى في موضع ، وغيرهم .
وعنه لا تلزمه . جزم به في التلخيص « وغيره . وهو ظاهر ما في السكافي .

وهو من المفردات . وأطلقهما ابن تميم ، والفائق .
ويحتمل أن يكون مراد المصنف : ما هو أعم من ذلك . فيشمل المسافر سافراً
قصيراً فوق فرسخ .

والصحيح من المذهب : أنها لا تجب عليه ولا تلزمه . وجزم به في الفروع .
وقيل : تلزمه بغيره « وجزم به في المستوعب « والمحرم « والزركشى . وأطلقهما
ابن تميم ، والفائق .

قوله ﴿ وَلَا عَيْدٍ ﴾ .

يعنى لا تجب عليه . وهو المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . قال الزركشى :
هذا أشهر الروايات وأصحها عند الأصحاب .

وعنه تجب عليه . اختارها أبو بكر . وهى من المفردات . وأطلقهما في المستوعب
فعليهما : يستحب أن يستأذن سيده . ويحرم على سيده منعه . فلو منعه خالفه
وذهب إليها . وقال ابن تميم : وحكى الشيخ رواية الوجوب . وقال : لا يذهب
بغير إذنه .

وعنه تجب عليه بإذن سيده . وهى من المفردات أيضاً .

وعلى المذهب : لا يجوز أن يؤم فيها ، على الصحيح . وهو من المفردات . قاله
ناظمها . وعنه يجوز أن يؤم فيها .

فائدة : المدبر والمكاتب ، والمعلق عتقه بصفة : كالفن في ذلك . وأما المعتق
بعضه : فظاهر قول المصنف « ولا تجب على عبد » وجوبها عليه . لأنه ليس بعبد .
وظاهر قوله : في أول الباب « حرًا » أنها لا تجب عليه . لأنه ليس بحر . وفيه
خلاف . والصحيح من المذهب : أنها لا تجب عليه مطلقاً . وقيل : تلزمه إذا كان
بينه وبين سيده مهايأة . وكانت الجمعة في نوبته . وأطلقهما ابن تميم .
وأما إذا قلنا : بوجوبها على القن : فالمعتق بعضه بطريق أولى .
قوله ﴿ وَلَا امْرَأَةً ﴾

يعنى لا تجب عليها . وهو المذهب . وعليه الأصحاب . وقطع به كثير منهم .
وحكى الأرجى في نهايته : رواية بوجوبها على المرأة .
قلت : وهذه من أبعد ما يكون ، وما أظنها إلا غلطاً . وهو قول لا يعمل
عليه . ولعل الإجماع على خلافه في كل عصر ومصر . ثم وجدت ابن المنذر حكاة
إجماعاً [ووجدت ابن رجب ، في شرح البخارى غلط من قاله] ولعله أراد : إذا
حضرتها . والخنى كالمرأة .

قوله ﴿ وَمَنْ حَضَرَهَا مِنْهُمْ أَجْزَأَتْهُ ﴾

بلا نزاع . ولم تنعقد به . ولم يجزأن يؤم فيها . وهذا مبني على عدم وجوبها
عليهم . أما المرأة : فلا نزاع فيها . وتقدم حكم المسافر .
وأما العبد - إذا قلنا : لا تجب عليه - فالصحيح من المذهب ، كما قال
المصنف : أنها لا تنعقد به ، ولم يجزأن يؤم فيها . وعنه تنعقد به . ويجوز أن يؤم
فيها والحالة هذه . وتقدم إذا قلنا : تجب عليه .

وكذلك الصبي المميز . قال في الفروع « ومميز كعبد » وهو من المفردات . فإن
قلنا : تجب عليه انعقدت به وأمّ فيها . وإلا فلا . هذا الصحيح . وقال القاضى :
لا تنعقد بالصبي . ولا يجوز أن يؤم فيها . وإن قلنا : تجب عليه . قال : وكذا
لا يجوز أن يؤم في غيرها ، وإن قلنا : تجب عليه . قاله ابن تميم .

فأمرناه

إصراهما : كل من لم تجب عليه الجمعة ، لمرض أو سفر ، أو اختلف في وجوبها عليه - كالعبد ونحوه - فصلاة الجمعة أفضل في حقه . ذكره ابن عقيل وغيره . واقتصر عليه في القروع .

قلت : لو قيل : إن كان المريض يحصل له ضرر بذهابه إلى الجمعة : أن تركها أولى : لكان أولى .

الثانية : قوله ﴿ وَمَنْ سَقَطَ عَنْهُ لِعُذْرٍ إِذَا حَضَرَهَا وَجِبَتْ عَلَيْهِ وَأَنْعَقَدَتْ بِهِ ﴾ .

قال في مجمع البحرين : نحو المرض والمطر ، ومدافعة الأخبثين ، والخوف على نفسه أو ماله . ونحو ذلك . فلو حضرها إلى آخرها ولم يصلها ، أو انصرف لشغل غير دفع ضرره : كان عاصيا . أما لو اتصل ضرره بعد حضوره ، فأراد الانصراف لدفع ضرره : جاز عندنا ، لوجود المسقط . كالسافر سواء .

لكن كلام الشيخ هنا عام يدخل فيه المسافر ومن دام ضرره بمطر ونحوه فإنه لا تجب عليه . ويجوز له الانصراف على ما حكاه الأصحاب . فيكون مراده التخصيص . وهو ما إذا لم يذهبوا حتى جمعوا . فإنه يوجد المسقط في حقهم . وهو اشتغالهم بدفع ضررهم . فبقى الوجوب بحاله . فيخرج المسافر . فإن سفره هو المسقط ، وهو باق . ذكره المجد .

قلت : وهو ضعيف . لأنه يقتضى أن الموجب : هو حضورهم وتجميعهم ، فيكون علة نفسه . انتهى كلام صاحب مجمع البحرين .

وقال في موضع آخر : مراده الخاص ، إن أراد بالحضور حضور مكانها . وإن أراد فعلها : بخلاف الظاهر . انتهى .

قوله ﴿وَمَنْ صَلَّى الظُّهْرَ يَمُنْ عَلَيْهِ حُضُورُ الْجُمُعَةِ قَبْلَ صَلَاةِ الْإِمَامِ
لَمْ تَصِحَّ صَلَاتُهُ﴾ .

هذا المذهب مطلقاً . وعليه جماهير الأصحاب . فإن ظن أنه يدركها لزمه السعي
إليها . وإن ظن أنه لا يدركها انتظر حتى يتيقن أن الإمام قد صلى وفرغ ، ثم
يصل . وفي مختصر ابن تيميم : احتمال أنه متى ضاق الوقت عن إدراك الجمعة ، فله
الدخول في صلاة الظهر . وهو قول في الفروع . وقال : وسبق وجه أن فرض
الوقت الظهر . فعليه تصح مطلقاً .

وقيل : إن أخر الإمام الجمعة تأخيراً منكراً ، فلغير أن يصلي ظهراً ، وتجزئه عن
فرضه . جزم به المجد في شرحه . وقال : هو ظاهر كلام أحمد ، لخبر تأخير الأمراء
الصلاة عن وقتها ^(١) . وتبعه ابن تيميم . وقيده ابن أبي موسى بالتأخير ، إلى أن
يخرج أول الوقت .

فائدة : وكذا الحكم لو صلى الظهر أهل بلد مع بقاء وقت الجمعة . فلا تصح
على الصحيح من المذهب . وقيل : تصح .

قوله ﴿وَالْأَفْضَلُ لِمَنْ لَا تَجِبُ عَلَيْهِ الْجُمُعَةُ : أَنْ لَا يُصَلِّيَ الظُّهْرَ
حَتَّى يُصَلِّيَ الْإِمَامُ﴾ .

وهذا بلا نزاع . وأفادنا أنهم لو صلوا قبل صلاة الإمام : أن صلاتهم صحيحة .
وظاهره : سواء زال عذرهم أولاً ، وهو كذلك . وهو المذهب . وعليه أكثر
الأصحاب . في غير الصبي إذا بلغ . وعنه لا تصح مطلقاً قبل صلاة الإمام . اختارها
أبو بكر في التنبيه . وفي الإمامة في الشافعي . واختاره ابن عقيل في المريض .

(١) عن أبي ذر رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « كيف
أنت إذا كانت عليك أمراء يمتنون الصلاة — أو قال : يؤخرون الصلاة عن وقتها — ؟
قلت : فما تأمرني ؟ قال : صل الصلاة لوقتها . فإن أدركتها معهم ، فصل . فإنها لك
نافلة » رواه أحمد ومسلم .

وقيل : لاتصح إن زال العذر قبل صلاة الإمام ، وإلا صحت . وهو رواية في الترغيب . وقال ابن عقيل : من لزمته الجمعة بحضوره ، لم تصح صلاته قبل صلاة الإمام . انتهى . وقال القاضي في موضع من تعليقه : نقله ابن تيميم . فعلى المذهب : لو حضر الجمعة فصلها ، كانت نفلاً في حقه . على الصحيح . وقيل : فرضاً . وقال في الراية قلت : فتكون الظهر إذن نفلاً . وأما الصبي إذا بلغ قبل صلاة الإمام ، فالصحيح من المذهب : أن صلاته لا تصح . قال في الفروع : لاتصح في الأشهر . وقيل : تصح ، كغيره . وهو ظاهر كلام المصنف . وقال في الفروع : والأصح فيمن دام عذره - كامراً - تصح صلاته ، قولاً واحداً .

وقيل : الأفضل له التقديم . قال : ولعله مراد من أطلق . انتهى . فائدة : لا يكره لمن فاتته الجمعة « أو لمن لم يكن من أهل وجوبها » صلاة الظهر في جماعة . على الصحيح من المذهب . وجزم به في مجمع البحرين « وغيره . وقال في الفروع : ولا يكره لمن فاتته ، أو لمعذور ، الصلاة جماعة في المصر . وفي مكانها وجهان . وأطلقهما ابن تيميم ، وابن حمدان . ولم يكرهه أحمد . ذكره القاضي . قال : وما كان يكره إظهارها .

ونقل الأثرم وغيره « لا يصلي فوق ثلاثة جماعة . ذكره القاضي » وابن عقيل وغيرهما . وقال ابن عقيل : وكره قوم التجميع للظهر في حق أهل العذر ، لثلاثيها بها جماعة أخرى ، احتراماً للجمعة المشروعة في يومها كامراً . وهو من المفردات . قوله ﴿ وَلَا يَجُوزُ لِمَنْ تَلَزَّمَهُ الْجُمُعَةُ السَّفَرُ فِي يَوْمِهَا بَعْدَ الزَّوَالِ ﴾ مراده : إذا لم يخف فوت رفقته . فإن خاف فوتهم جاز . قاله المصنف « والشارح » والمجد ، وأبو الخطاب ، وغيرهم من الأصحاب . وقد تقدم ما يعذر فيه في ترك الجمعة والجماعة .

فإذا لم يكن عذر لم يجوز السفر بعد الزوال ، حتى يصلى ، على الصحيح من المذهب . وعليه الأصحاب ، بناء على استقرارها بأول وقت وجوبها .
قال فى القروع : فلهذا خرج الجواز مع الكراهة ما لم يحرم . لعدم الاستقرار .
قوله ﴿ وَيَجُوزُ قَبْلَهُ ﴾

يعنى وبعد الفجر . لأنه ليس بوقت للزوم على الصحيح ، على ما يأتى .
وهذا المذهب . قال ابن منبج فى شرحه : هذا المذهب . قال فى مجمع البحرين :
هذا أصح الروايات . واختاره المصنف ، وابن عبدوس فى تذكرته . وقدمه فى المستوعب ، والفائق ، والنظم .

وعنه لا يجوز . جزم به فى الوجيز ، والمنور . وقدمه فى المحرر ، والرايتين .
وشرح ابن رزين ، وإدراك الغاية . وصححه ابن عقيل .

وعنه يجوز للجهاد خاصة . جزم به فى الإفادات ، والكافى . وقدمه فى الشرح .
قال فى المغنى : وهو الذى ذكره القاضى . وهذا يكون المذهب على ما أسلفناه
فى الخطبة . وأطلقهن فى الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والخلاصة ،
والتلخيص ، والبلغة ، وابن تيميم ، والحاويين ، وشرح الطوفى ، والقروع .
وأطلق فى السكافى فى غير الجهاد الروايتين .

وقال الطوفى فى شرحه : قلت ينبغى أن يقال : لا يجوز له السفر بعد الزوال
أو حين يشرع فى الأذان لها ، لجواز أن يشرع فى ذلك فى وقت صلاة العيد ،
على الصحيح من المذهب . ولا نزاع فى تحريم السفر حينئذ . لتعلق حق الله بالإقامة
وليس ذلك بعد الزوال . انتهى .

تفسيرات

القول : هذا الذى قلنا . من ذكر الروايات . هو أصح الطريقتين . أعنى
أن محل الروايات : فيما إذا سافر قبل الزوال وبعد طلوع الفجر . وعليه أكثر

الأصحاب . وهو ظاهر ما قطع به المصنف هنا . لأنه ليس وقت وجوبها ، على ما يأتي قريباً . قال المجد : الروايات الثلاث مبنية على أن الجمعة تجب بالزوال ، وما قبله وقت رخصة وجواز ، لا وقت وجوب . وهو أصح الروايتين .

وعنه تجب بدخول وقت جوازها . فلا يجوز السفر فيه قولاً واحداً . انتهى وقدمه في الفروع ، وابن تيميم ، وقال : وذكر القاضي في موضع : منع السفر بدخول وقت فعل الجمعة ، وجعل الاختلاف فيما قبل ذلك . انتهى .

الثاني : محل الخلاف في أصل المسألة : إذ لم يأت بها في طريقه . فاما إن أتى بها في طريقه : فإنه يجوز له السفر من غير كراهة .

الثالث : إذا قلنا : برواية الجواز ، فالصحيح : أنه يكره . قدمه في الفروع وغيره . قال بعض الأصحاب : يكره رواية واحدة . قال الإمام أحمد : قل من يفعله إلا رأى ما يكره . وقال في الفروع : وظاهر كلام جماعة لا يكره .

قوله ﴿ وَيُشْتَرَطُ لِمَصَحَّةِ الْجُمُعَةِ أَرْبَعَةُ شُرُوطٍ . أَحَدُهَا : الْوَقْتُ ، وَأَوَّلُهُ : أَوَّلُ وَقْتِ صَلَاةِ الْعِيدِ ﴾

هذا المذهب . وعليه أكثر الأصحاب . ونص عليه . قال في الفروع : اختاره الأكثر . قال الزركشي : اختاره عامة الأصحاب .

قلت : منهم القاضي وأصحابه .

وقدمه في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والتلخيص ، والبلغة ، والمحزر ، والرايعتين ، والحاويين وغيرهم . وجزم به في الوجيز وغيره . وهو من المفردات .

وقال الخرق : يجوز فعلها في الساعة السادسة . وهو رواية عن أحمد . اختارها أبو بكر ، وابن شاقلا ، والمصنف ، وهو من المفردات أيضاً .

واختار ابن أبي موسى يجوز فعلها في الساعة الخامسة . وجزم به في الإفادات .

وهو في نسخة من نسخ الخرق . وجزم بها عنه في الهداية . والمذهب ،
والمستوعب ، والحاويين ، وأبو إسحاق بن شاقلا ، وغيرهم . وهو من المفردات .
وذكر ابن عقيل في عمد الأدلة والمفردات عن قوم من أصحابنا : يجوز فعلها
بعد طلوع الفجر ، وقبل طلوع الشمس . وهو من المفردات .
وقال في الفائق : وقال ابن أبي موسى : بعد صلاة الفجر . وهو من المفردات .
وتلخيصه : أن كل قول قبل الزوال فهو من المفردات .
وعنه أول وقتها : بعد الزوال . اختارها الآجری . وهو الأفضل .
فائدة : الصحيح من المذهب : أنها تلزم بالزوال . وعليه أكثر الأصحاب .
قال الزركشي : اختاره الأصحاب .
وعنه تلزم بوقت العيد . اختارها القاضي . قال في مجمع البحرين : اختارها
القاضي ، وأبو حفص المغازلي . وأطلقهما ابن تيمم .
وتقدم أن صاحب الفروع ذكر : هل تستقر بأول وقت وجوبها أو لا تستقر
حتى يحرم بها ؟ .

قوله ﴿ وَإِنْ خَرَجَ وَقَدْ صَلَّوْا رَكْعَةً : أَتَمَّوْهَا جُمُعَةً ﴾

وهذا المذهب . وعليه الأصحاب . وعنه يعتبر الوقت فيها كلها إلا السلام .
قوله ﴿ وَإِنْ خَرَجَ قَبْلَ رَكْعَةٍ ﴾ فَهَلْ يُتِمُّونَهَا ظُهُراً ، أَوْ يَسْتَأْنِقُونَهَا ؟
على وجهين .

وأطلقهما في السكافي ، والحرر ، والفروع ، وابن تيمم ، وشرح ابن منجا ،
والزركشي ، ومجمع البحرين ، والفائق ، والحواشي ، والحاويين ، وشرح المجد .
أمرهما : يتمونها ظهراً . وهو الصحيح من المذهب . صححه في التصحيح .
وجزم به في المذهب ، والوجيز . وقدمه في النظم ، والرايعتين .

والوجه الثاني : يستأنفونها ظهراً . قال في المغنى : قياس قول الخرق تستأنف
ظهراً . ولم يحك خلافاً .

قال الطوفى فى شرحه : الوجهان مبنيان على قول أبى إسحاق والخرق الآتيان .
قال الشارح : فعلى قياس قول الخرق : تفسد صلاته ، ويستأنفها ظهراً . وعلى
قياس قول أبى إسحاق : يتمها ظهراً .

تنبيه : فى كلام المصنف إشعار أن الوقت إذا خرج قبل ركعة لا يجوز إتمامها
جمعة . وهو رواية عن أحمد . وهو ظاهر كلام الخرق ، وصاحب الوجيز وغيرهما .
وقدمه ابن رزى فى شرحه . واختاره المصنف . قال ابن منجافى فى شرحه : هو
قول أكثر أصحابنا ، وليس كما قال .

وعنه يتمونها جمعة . وهو المذهب . نص عليه . قاله ابن تيم ، وابن حمدان
قال فى الفروع : هو ظاهر المذهب .

قال القاضى وغيره : من تلبس بها فى وقتها أتمها جمعة . قياساً على سائر
الصلوات . وقالوا : هو المذهب . واختاره أبو بكر ، وابن حامد ، وابن أبى موسى ،
والقاضى ، وأصحابه . قال فى المذهب : أتمها جمعة . على الصحيح من المذهب .

قال الجذ : اختاره الأصحاب إلا الخرق . وتبعه فى مجمع البحرين . وسبقهما
الفخر فى التلخيص . وقدمه فى المحرر ، والنظم ، وابن تيم ، والرعايتين ، والفروع ،
والفائق ، وناظم المفردات . وهو منها .

فعلى المذهب : لو بقى من الوقت قدر الخطبة والتحرية لزمهم فعلها ، وإلا لم
يجز . وكذا يلزمهم إن شكوا فى خروجه ، عملاً بالأصل .

وعليه : لو دخل وقت المغرب وهو فيها ، فهو كدخول وقت العصر . قدمه
فى الرعاية الكبرى . وقيل : يبطل وجهاً واحداً . وأطلقهما فى الفروع ، وابن تيم .
والظاهر : أن مرادهم إذا جاوزنا الجمع بين الجمعة والعصر ، وجمع جمع تأخير .

قوله ﴿الثاني: أَنْ يَكُونَ بَقْرِيَّةً يَسْتَوْطِنُهَا أَرْبَعُونَ مِنْ أَهْلِ وَجُوبِهَا. فَلَا يَجُوزُ إِقَامَتُهَا فِي غَيْرِ ذَلِكَ﴾

وهو المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به كثير منهم . وقدم الأزجي صحتها ووجوبها على المستوطنين بعمود أو خيام . واختاره الشيخ تقي الدين . قال في الفروع : وهو متجه . واشترط الشيخ تقي الدين في موضع من كلامه : أن يكونوا يزرعون كما يزرع أهل القرية . وهو من المفردات . وقد تقدم ذلك عند قوله « مستوطنين » .

قوله ﴿وَيَجُوزُ إِقَامَتُهَا فِي الْأَبْنِيَةِ الْمُتَفَرِّقَةِ ، إِذَا شَمِلَهَا اسْمٌ وَاحِدٌ وَفِيهَا قَارِبَ الْبُنْيَانِ مِنَ الصَّخْرَاءِ﴾ .

وهو المذهب مطلقاً . وعليه أكثر الأصحاب . وقطع به كثير منهم . وقيل : لا يجوز إقامتها إلا في الجامع . قال ابن حامد : هي في غير مسجد لغير عذر باطلة وقال القاضي في الخلاف : كلام أحمد يحتمل الجواز ولو بعد ، وأن الأشبه بتأويله المنع ، كالعيد . يجوز فيما قرب لافيا بعد . قال ابن عقيل : إذا أقيمت في صحراء استخلف من يصلي بالضعفة .

قوله ﴿الثالث: حُضُورُ أَرْبَعِينَ مِنْ أَهْلِ الْقَرْيَةِ فِي ظَاهِرِ الْمَذْهَبِ﴾ وكذا قال في الفروع ، والشرح ، والفائق ، وغيرهم . وهو المذهب بلاريب . وعليه أكثر الأصحاب . ونصروه . قال ابن الزاغوني : اختاره عامة المشايخ .

وعنه تنعقد بثلاثة . اختارها الشيخ تقي الدين . وعنه تنعقد في القرى بثلاثة . وباربعين في أهل الأمصار . نقلها ابن عقيل . قال في الحاويين : وهو الأصح عندي .

وعنه تنعقد بحضور سبعة . نقلها ابن حامد ، وأبو الحسين في رموس مسائله . وعنه تنعقد بخمسة . وعنه تنعقد بأربعة . وعنه لا تنعقد إلا بحضور خمسين .

تفيم : حيث اشترطنا عدداً من هذه الأعداد . فَيُعَدُّ الإمام منهم ، على الصحيح من المذهب . نص عليه . وجزم به في المذهب وغيره . وقدمه في الفروع . وابن تيميم ، والراعيين ، والتلخيص . وغيرهم . قال في مجمع البحرين ، والزركشي : هذا أصح الروايتين .

وعنه يشترط أن يكون زائداً عن العدد . وهو من المفردات . قال في الحاويين : وهل يشترط كون الإمام من جملة العدد على كل رواية ؟ فيه روايتان أصحهما : لا يشترط . حكاه أبو الحسين في رموس المسائل ، وأطلقهما في الفائق . فعلى الرواية الثانية : لو بان الإمام محدثاً ناسياً له ، لم يجزهم . إلا أن يكونوا بدونه العدد المعتبر . قال في الفروع : ويتخرج لا يجزهم مطلقاً . قال المجد : بناء على رواية : أن صلاة المؤتم بناسٍ حَدَّثَهُ : يفيد إلا أن يكون قرأ خلفه بقدر الصلاة صلاة انفراد .

فوائد

لورأى الإمام اشتراط عدد دون المأمومين ، فنقص عن ذلك : لم يجز أن يؤمهم . ولزمه استخلاف أحدهم . ولو رآه المأمومون دون الإمام : لم يلزم واحداً منهما . ولو أمر السلطان أن لا يصلى إلا بأربعين . لم يجز بأقل من ذلك العدد ، ولا أن يستخلف ، لقصر ولايته . ويحتمل أن يستخلف أحدهم .

قوله ﴿ فَإِنْ تَقَصُّوا قَبْلَ إِتْمَامِهَا اسْتَأْنَفُوا ظُهُرًا ﴾

هذا المذهب . نص عليه . جزم به في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والتلخيص ، والبلغة ، والوجيز وغيرهم . وقدمه في الفروع . وابن تيميم ، والراعيين ، والحاويين ، والفائق ، ومجمع البحرين ، وغيرهم . قال الشارح : المشهور في المذهب : أنه يشترط كمال العدد في جميع الصلاة . قال أبو بكر : لا أعلم خلافاً عن أحمد : إن لم يتم العدد في الصلاة والخطبة أنهم يعيدون الصلاة . انتهى .

وقيل : يتمونها ظهراً . اختاره القاضى . وقيل : يتمونها جمعة . وقيل : يتمونها جمعة إن بقى معه اثنى عشر .

ويحتمل أنهم إن نقصوا قبل ركعة أتموا ظهراً ، وإن نقصوا بعد ركعة أتموا جمعة . واختاره المصنف . وقال : هو قياس المذهب ، كمسبوق . قال بعضهم : وهو قياس قول الخرق . وقال فى مجمع البحرين : احتمال المصنف إنما هو على قول ابن شاقلا فى المسبوق . لأنه لم يذكر النية ، كقول الخرق . انتهى .
وفرق ابن منبجا بينهما بأن المسبوق أدرك ركعة من جمعة تمت شرائطها وصحت . فجاز البناء عليها ، بخلاف هذه .

قال فى الفروع : وفرق غير المصنف بأنها صحت من المسبوق تبعاً . كصحتها ممن لم يحضر الخطبة تبعاً . انتهى .

فائدة : لو نقصوا ، ولكن بقى العدد المعتبر أتموا جمعة . قال أبو المعالى : سواء كانوا سمعوا الخطبة ، أو لحقوهم قبل نقصهم . بلا خلاف . كبقائه مع السامعين . وجزم به غير واحد . قال فى الرعاية ، وابن تيم وغيرهما : لو أحرم يثانين رجلا ، قد حضر الخطبة منهم أربعون ثم انقصوا ، وبقى معه من لم يحضرها : أتموا جمعة . قال فى الفروع : وظاهر كلام بعضهم خلافه .

قوله ﴿ وَمَنْ أَدْرَكَ مَعَ الْإِمَامِ مِنْهَا رُكْعَةً أَتَمَّ جُمُعَةً ﴾

بلا خلاف أعلمه . وإن أدرك أقل من ذلك أتمها ظهراً . إذا كان قد نوى الظهر فى قول الخرق ، وهو المذهب . وروى عن أحمد . حكاه ابن عقيل . وجزم به فى الوجيز . وقدمه فى الحرر ، والفروع ، والنظم ، والمستوعب ، والرعايتين ، والحاويين ، ومجمع البحرين ، والفائق ، وإدراك الغاية ، وغيرهم . وصححه الحلوانى . قال ابن تيم ، وابن مفلح فى حواشيه : هذا أظهر الوجهين .

وقال أبو إسحاق بن شاقلا : ينوى جمعة . ويتمها ظهراً . وذكره ابن عقيل رواية عن أحمد . وهى من المفردات . قال القاضى فى موضع من التعليق : هذا

المذهب . وهو ظاهر العمدة ، فإنه قال : فمن أدرك منها ركعة أتمها جمعة ، وإلا أتمها ظهراً . انتهى .

قال المجد في شرحه وهو ضعيف : فإنه فرّ من اختلاف النية ، ثم التزمه في البناء . والواجب العكس أو التسوية . ولم يقل أحد من العلماء بالبناء مع اختلاف يمنع الاقتداء . انتهى .

قال في مجمع البحرين : قوله بَعِيدٌ جِدًّا . يَنْقُضُ بَعْضُهُ بَعْضًا . وأطلقهما في الكافي ، والهداية . قال الزركشي : وقيل إن مبنى الوجهين : أن الجمعة هل هي ظهر مقصورة ، أو صلاة مستقلة ؟ فيه وجهان على ما تقدم أول الباب .

وقيل : لا يجوز إتمامها ولا يصح ، لاختلاف النية . قال ابن منبج وغيره : وقال بعض أصحابنا : لا يصلحها مع الإمام . لأنه إن نوى الظهر خالف نية إمامه . وإن نوى الجمعة وأتمها ظهراً فقد صحت له الظهر من غير نيتها .

وقال ابن عقيل في عمد الأدلة ، أو الفنون : لا يجوز أن يصلحها ولا ينويها ظهراً . لأن الوقت لا يصلح . فإن دخل نوى جمعة وصلى ركعتين ، ولا يمتد بها .

تفصيلها

أمرهما : قال ابن رجب في شرح الترمذی : إنما قال أبو إسحاق : ينوي جمعة ويتمها أربعاً . وهي جمعة لا ظهر ، سكن لما قال « يتمها أربعاً » ظن الأصحاب أنها تكون ظهراً . وإنما هي جمعة . قال ابن رجب : وأنا وجدت له مصنفًا في ذلك . لأن صلاة الجمعة كصلاة العيد . فصلاة العيد إذا فاتته صلاتها أربعاً . انتهى الثاني : ظاهر قوله ﴿ وإن أدرك أقلّ من ذلك أتمها ظهراً ﴾ أنه لا يصح إتمامها جمعة . وهو صحيح . وهو المذهب . وعليه الأصحاب . قال ابن عقيل : لا يختلف الأصحاب فيه . قال في النكت : قطع به أكثر الأصحاب .

وعنه يتمها جمعة . ذكرها أبو بكر ، وأبو حكيم في شرحه ، قياساً على غيرها من

الصلوات . ولأن من لزمه أن يبنى على صلاة الإمام بإدراك ركعة لزمه بإدراك أقل منها ، كالمسافر يدرك المقيم .

وأجيب بأن المسافر إدراكه إدراك إلزام . وهذا إدراك إسقاط للعدد . فافتقرا . وبأن الظهر ليس من شرطها الجماعة ، بخلاف مسألتنا .

فائدة : إن كان الإمام صلى الجمعة قبل الزوال ، لم يصح دخول من فاتته معه . على الصحيح من الوجهين . جزم به في الشرح ، والتلخيص ، وغيرها . لأنها في حقه ظهراً . ولا يجوز قبل الزوال . فإن دخل انعقدت نفلاً .

والوجه الثاني : يصح أن يدخل بنية الجمعة . ثم يبنى عليها ظهراً . حكاه القاضي في الروايتين ، والآمدى عن ابن شاقلا . ويجب أن يصادف ابتداء صلاته زوال الشمس على هذا .

قوله ﴿ وَمَنْ أَحْرَمَ مَعَ الْإِمَامِ ثُمَّ زُجِمَ عَنِ السُّجُودِ سَجَدَ عَلَى ظَهْرِ
إِنْسَانٍ أَوْ رَجُلٍ ﴾

هذا المذهب . يعنى أنه يلزمه ذلك إن أمكنه . نص عليه . وعليه أكثر الأصحاب . وجزم به في الهداية ، والمستوعب ، والكافي ، والمغنى ، والشرح ، والوجيز وغيرهم . وقدمه في الفروع ، والرايعتين ، والحاويين ، وصححوه ، وجمع البحرين ، وابن تيميم ، وابن منجافى شرحه وغيرهم . وقال ابن عقيل : لا يسجد على ظهر أحد ، ولا على رجله . ويومى غاية الإمكان .

وعنه إن شاء سجد على ظهره . وإن شاء انتظر زوال الزحام . والأفضل السجود . ويحتمله كلام المصنف وغيره .

فائدتاه

إمدهما : لو احتاج إلى موضع يديه وركبتيه أيضاً ، فهل يجوز وضعهما - إذا قلنا بجوازه في الجهة - ؟ فيه وجهان .

أمرهما : لا يجوز . قال المجدي في شرحه : هذا الأقوى عندي . وهو قول
إسحاق بن راهويه .

والوجه الثاني : يجوز . وهو ظاهر كلام الإمام أحمد . وقدمه في مجمع البحرين
وأطلقهما في الفروع ، وابن تيميم ، والرعاية الكبرى . قال ابن تيميم : والتفريع على
الجواز . قال أبو المعالي : وإن لم يمكنه السجود إلا على متاع غيره صحت . كهذه
المسألة . وجعل طرف المصلي وذيل الثوب أصلا للجواز .

الثانية : الصحيح من المذهب : أن التخلف عن السجود مع الإمام لمرض .
أو غفلة بنوم أو غيره . أو سهو ونحوه : كالتخلف بالزحام . واختار بعض الأصحاب
الفرق بينهما . فيسجد المزحوم إذا أمن فوات الثانية . ولا يسجد الساهي بحال .
بل تلغى ركعته .

قوله ﴿ فَإِنْ لَمْ يُمْسِكْنَهُ سَجَدَ إِذَا زَالَ الزَّحَامُ ﴾

بلا نزاع بشرطه .

قوله ﴿ إِلَّا أَنْ يَخَافَ فَوْتَ الثَّانِيَةِ ، فَيَتَابِعَ الْإِمَامَ فِيهَا ، وَتَصِيرُ أُولَاهُ

فتلغو الأولى . ويتمها جمعة ﴾

هذا المذهب . والصحيح من الروايات . جزم به في الهداية ، والمذهب ،
والمستوعب ، والكافي ، والمغنى ، والتلخيص ، والوجيز . وغيرهم . وقدمه في
الفروع ، وابن متجا في شرحه ، وابن تيميم . وقال : هذا أصح . قال الشارح : هذا
قياس المذهب ، واقتصر عليه .

وعنه لا يتابعه ، بل يشغل بسجود الأولى . وعنه : رواية ثالثة تلغو الأولى
ويتابع الإمام ، وإن لم يخف فوت الثانية . ولا يشغل بسجود .

فوائد

ولو أدرك مع الإمام ما تنعقد به فأحرم ، ثم زحم عن السجود أو نسيه ، وأدرك القيام ، وزحم عن الركوع والسجود ، حتى سلم . أو توطأ لحدث - وقلنا : يبنى ونحو ذلك - استأنف ظهراً . على الصحيح من المذهب . نص عليه أكثر الأصحاب منهم أبو بكر ، وابن أبي موسى ، والخرقي ، والقاضي . قاله الزركشي . وعنه يتمها ظهراً . وعنه جمعة . واختاره الخلال في المسألة الأولى .

وعنه يتم جمعة من زحم عن سجود أو نسيه ، لإدراك الركوع . كمن أتى بالسجود قبل سلام إمامه . على الصحيح من الروايتين . لأنه أتى به في جماعة . والإدراك الحكمي كالحقيقي ، كحمل الإمام السهو عنه . وإن أحرم فزحم وصلى فذا لم تصح .

وإن أخرج في الثانية : فإن نوى مفارقتها أتم جمعة ، وإلا فعنه يتم جمعة . وعنه يعيد . لأنه فذ في ركعة . وأطلقهما في الفروع ، والرعاية ، والمغنى ، والشرح .

تنبيه : قوله ﴿ إِلَّا أَنْ يَخَافَ فَوْتَ الثَّانِيَةِ ﴾

الاعتبار في فوت الثانية بغلبة الظن . فمن غلب على ظنه الفوت ، فتابع إمامه فيها ، ثم طول : لم يضره ذلك . وإن غلب على ظنه عدم الفوت ، فبادر الإمام فركع : لم يضره الإمام . قاله ابن تيميم وغيره .

فعلى المذهب من أصل المسألة : لو زال عذر من أدرك ركوع الأولى - وقد رفع إمامه من ركوع الثانية - تابعه في السجود . فتم له ركعة ملققة من ركعتي إمامه يدرك بها الجمعة ، على الصحيح من المذهب . فيعالي بها .

ولو لم نقل بالتلفيق فيمن نسي أربع سجعات من أربع ركعات ، لتحصيل الموالاة بين ركوع وسجود معتبر .

وقيل : لا يعتد له بهذا السجود ، وهو ظاهر كلام القاضي في الجرد . فيأتي

بسجدتين آخرين والإمام في تشهده ، وإلا عند سلامه . ثم في إدراكه الجمعة
الخلاف . وتقدم ذلك في صلاة الجماعة بعد قوله « إذا ركع ورفع قبل ركوعه » .

فائدتاه

إصراهما : لو زحم عن الركوع والسجود . فهو كالمرحوم عن السجود . فيشتغل
بقضاء ذلك « ما لم يخف فوت الثانية على ما تقدم » .

وفيه وجه تلغو ركعته بكل حال . وعلى هذا الوجه : إن زحم عن الركوع
وحده فوجهان .

أحدهما : يأتي به ويلحقه . اختاره القاضي .

والثاني : تلغو ركعته . وأطلقهما ابن تميم .

الثانية : لو زحم عن الجلوس للتشهد . فقال ابن حامد : يأتي به قائماً ويجزيه
وقال ابن تميم : الأولى انتظار زوال الزحام . وقدمه في الرعاية .

قوله ﴿ فَإِنْ لَمْ يُتَابَعْهُ عَالِمًا بِتَحْرِيمِ ذَلِكَ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ ﴾
بلا نزاع ﴿ وَإِنْ جَهَلَ تَحْرِيمَهُ فَسَجَدَ ثُمَّ أَدْرَكَ الْإِمَامَ فِي التَّشَهُدِ أَتَى بَرَكَةً
أخرى بعد سلامه ، وصحت جمعته ﴾

وهو المذهب . وعليه أكثر الأصحاب . وعنه يتمها ظهراً . وأطلقهما ابن تميم .
فعلى القول بأنه يتمها ظهراً : فهل يستأنف أو يبنى ؟ على وجهين . وأطلقهما
ابن تميم . قدم في الرعاية أنه يبنى .

تنبيه : أفادنا المصنف - رحمه الله - الاعتداد بسجوده . وهو صحيح . وهو
المذهب . كسجوده يظن إدراك المتابعة فقاتت . واختاره أبو الخطاب وغيره . وقيل :
لا يعتد به . اختاره القاضي . لأن فرضه الركوع « ولم يبطل لجهله » .
فعلى هذا القول : لو أتى بالسجود ، ثم أدركه في ركوع الثانية تبعه . فصارت
الثانية أولاه . وأدرك بها الجمعة .

فوائد

إمراها : لو سجد جاهلا بتحريم المتابعة ، ثم أدركه في ركوع الثانية : تبعه فيه ، وتمت جمعته . وإن أدركه بعد رفعه تبعه . وقضى كمسبوق ، يأتي بركة . فتم له جمعة . قاله في الفروع . وقال ابن تيميم : إن أدرك معه السجود فيها . فهل تكمل به الأولى ؟ على وجهين . فإن قلنا : تكمل ، حصل له ركعة . ويقضى أخرى بعد سلام الإمام . وتصح جمعته . انتهى .

الثانية : قال أبو الخطاب وجماعة : يسجد للسهو كذلك . وقال المصنف وغيره : لا يسجد . قال ابن أبي تيميم : وهو أظهر . قال في مجمع البحرين : خالف أبو الخطاب أكثر الأصحاب .

الثالثة : قال في الفروع : فإن أدركه بعد رفعه وتبعه في السجود ، فيحصل القضاء والمتابعة معاً . وتم له ركعة يدرك بها الجمعة .
وقيل : لا يعتد . اختاره القاضي في المجرى . لأنه معتد به للإمام من ركعة . فلو اعتد به المأموم من غيرها : احتل معنى المتابعة . فيأتي بسجود آخر وإمامه في التشهد ، وإلا بعد سلامه . انتهى .

وتقدم ذلك كله بأبسط من هذا في باب صلاة الجماعة .

قوله **الرابع** : **أَنْ يَتَقَدَّمَ بِهَا خُطْبَتَانِ** .

هذا المذهب . وعليه الأصحاب . وعنه يجرئه خطبة واحدة .

فائدتان

إمراها : هاتان الخطبتان بدل عن ركعتين . على الصحيح من المذهب .

نص عليه . وعليه الأكثر . قال في الرعاية الكبرى : قلت هذا إن قلنا : إنها ظهر مقصورة . وإن قلنا : إنها صلاة تامة ، فلا . انتهى .
وقيل : ليستا بدلا عنهما .

الثانية : لاتصح الخطبة بغير العربية مع القدرة . على الصحيح من المذهب .
وقيل : تصح . ونصح مع العجز قولاً واحداً ، ولا تعبر عن القراءة بكل حال .
قوله ﴿ مِنْ شَرَطِ صَحَّتْهُمَا : حَمْدُ اللَّهِ ﴾ .

بلا نزاع . فيقول « الحمد لله » بهذا اللفظ . قطع به الأصحاب . منهم المجد في
شرحه ، وابن تيميم ، وابن حمدان ، وغيرهم . قال في النكت : لم أجد فيه خلافاً .
قوله ﴿ وَالصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ﴾ .

هذا المذهب . وعليه أكثر الأصحاب . واختار المجد : يصلى على النبي صلى الله
عليه وسلم . أو يشهد أنه عبد الله ورسوله . فالواجب عنده ذكر الرسول لا لفظ
الصلاة . واختار الشيخ تقي الدين : أن الصلاة عليه - عليه أفضل الصلاة والسلام -
واجبة لا شرط . وأوجب في مكان آخر الشهادتين . وأوجب أيضاً الصلاة عليه مع
الدعاء الواجب . وتقديمها عليه لوجوب تقديمه - عليه أفضل الصلاة والسلام -
على النفس ، والسلام عليه في التشهد . وقيل : لا يشترط ذكره .

فائدتان

إمراهما : ظاهر كلام المصنف : عدم وجوب السلام عليه مع الصلاة . وهو
صحيح . وهو المذهب . وعليه الأصحاب . وظاهر رواية أبي طالب : وجوب
الصلاة والسلام .

الثانية : يشترط في الخطبتين أيضاً دخول وقت الجمعة . ولم يذكره بعضهم ،
منهم المصنف ، والمجد في محرره .

قوله ﴿ وَقِرَاءَةُ آيَةٍ ﴾ .

الصحيح من المذهب : أنه يشترط لصحة الخطبتين قراءة آية مطلقاً في كل
خطبة . نص عليه . وعليه أكثر الأصحاب . لأنها بدل من ركعتين .

وعنه لا تجب قراءة . اختاره المصنف . وصححه ابن رزين في شرحه .
وقيل : لا تجب قراءة في الثانية . ذكره في التلخيص . واختاره الشيخ صدقة
بن الحسن البغدادي الحنبلي في كتابه . نقله عنه في مجمع البحرين .
وعنه يحزىء بعض آية . وهو ظاهر كلام الخرق . وهو تخريج ابن عقيل من
صححة خطبة الجنب .

وقيل : يحزىء بعضها في الخطبة الأولى .

وقيل : يحزىء بعضها في الخطبة الثانية .

وللمجد احتمال يحزىء بعض آية تفيد مقصود الخطبة . كقوله تعالى « يا أيها
الناس اتقوا ربكم » وقاله القاضي في موضع من كلامه . ذكره عنه ابن تيم . قال
في تجريد العناية : وهو الأظهر عندي . وقال أبو المعالي : لو قرأ آية لا تستقل بمعنى
أو حكم ، كقوله « ٢١:٧٤ ثم نظر » أو « ٦٤:٥٥ مدهامتان » لم يكف ذلك .
وهو احتمال المجد أيضاً . وقاله القاضي أيضاً في موضع من كلامه . ومثله بقوله
« ثم عبس وبسر » ذكره عنه ابن تيم أيضاً . قال في تجريد العناية أيضاً : وهو
الأظهر عندي .

فأمره : لو قرأ ما يتضمن الحمد والموعظة « ثم صلى على النبي صلى الله عليه
وسلم : كفى على الصحيح . وقال أبو المعالي : فيه نظر . لقول أحمد « لا بد من
خطبة » ونقل ابن الحكم : لا تكون خطبة إلا كما خطب النبي صلى الله عليه
وسلم ، أو خطبة تامة .

قوله ﴿ وَالْوَصِيَّةُ بِتَقْوَى اللَّهِ ﴾ .

يعني يشترط في الخطبتين الوصية بتقوى الله . وهو المذهب . وعليه أكثر
الأصحاب . وقطع به كثير منهم .

وقيل : يشترط ذلك في الثانية فقط . وهو ظاهر كلام الخرق . فإنه قال في
الثانية « وقرأ ، ووعظ » ولم يقل : في الأولى « ووعظ » وقدم ابن رزين في

شرحه « والمصنف ، احتمال لا يجب إلا حمد الله تعالى والموعظة فقط .
وذكر أبو المعالي ، والشيخ تقي الدين : أنه لا يكفي ذم الدنيا ، وذكر الموت .
زاد أبو المعالي : الحكم المعقولة التي لا تتحرك لها القلوب ، ولا تنبعث بها إلى الخير .
فلو اقتصر على قوله « أطيعوا الله . واجتنبوا معاصيه » فالأظهر : لا يكفي
ذلك ، وإن كان فيه توصية ، لأنه لا بد من اسم « الخطيئة » عرفاً ولا تحصل باختصار
يفوت به المقصود .

فوائده

منها : أوجب الخرق وابن عقيل : الثناء على الله تعالى . واختاره صدقة بن
الحسن البغدادي في كتابه ، وجعله شرطاً . نقله عنه في مجمع البحرين .
والمذهب خلافه .

ومنها : يستحب أن يبدأ بالحمد ، ويثنى بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم .
ويثقل بالموعظة ، ويرتفع بقراءة آية . على الصحيح من المذهب . جزم به في
الكافي وغيره . وقدمه في الفروع وغيره .

وقيل : يجب ترتيب ذلك . وأطلقهما الزركشي « وابن تيم ، والرعاية »
والتلخيص ، والبلغة . لكن حكاهما احتمالين فيهما .

ومنها : يشترط أيضاً الموالاة بين أجزاء الخطبتين . وبينهما وبين الصلاة ،
على الصحيح من المذهب . قطع به المجدد ، وغيره . وقدمه في الفروع وغيره .
وقيل : لا يشترط .

ومنها : يشترط تقدمهما على الصلاة بلا نزاع .

ومنها : يشترط أيضاً الموالاة بين أجزاء الخطبة قولاً واحداً . وحكى
بعضهم قولاً .

ومنها : يشترط أيضاً النية . ذكره في الفنون . وهو ظاهر كلام غيره . قاله
في الفروع .

ومنها : تبطل الخطبة بكلام يسير محرم . على الصحيح من المذهب .
وقيل : لا تبطل كالأذان وأولى . وأطلقهما في الفروع . وإن حرم الكلام
لأجل الخطبة وتكلم فيها لم تبطل به قولاً واحداً .

ومنها : الخطبة بغير العربية كالقراءة . وهل يجب إبدال عاجز عن القراءة
بذكر أم لا ؟ لحصول معناها من بقية الأركان . فيه وجهان . وأطلقهما في الفروع
وابن تيميم ، وابن حمدان . وهما احتمالان مطلقان في شرح الزركشي .
قلت : الصواب الوجوب .

قوله ﴿ وَحُضُورُ الْعَدَدِ الْمَشْتَرَطِ ﴾ .

يعنى في القدر الواجب من الخطبة . وكذا سائر شروط الجمعة .

فوائد

منها : يعتبر للخطيب رفع الصوت بها ، بحيث يسمع العدد المعتبر . فإن لم
يحصل سماع لعارض ، من نوم أو غفلة أو مطر أو نحوه . صحت . وتقدم أنها لا تصح
بغير العربية مع القدرة ، على الصحيح . وإن كان لبعده ، أو خفض صوته : لم تصح
ولو كانوا طرشاً أو عجماً ، وكان عربياً سميعاً : صحت . وإن كانوا كلهم صمماً . فذكر
المجد تصح . وجزم به ابن تيميم . وقال غير المجد : لا تصح . وجزم به في الرعاية
وظاهر الفروع الإطلاق .

وإن كان فيهم صمٌّ وفيهم من يسمع . ولكن الأصم قريب ، ومن يسمع
بعيد . فقيل : لا تصح ، لقوات المقصود [وهو أولى . وهو ظاهر كلامه في الرعاية
الصغرى ، والحاويين وغيرهما ، وهو ظاهر] قدمه في الرعاية ، وهو أولى في موضع .
وذكر بعد ذلك ما يدل على إطلاق الخلاف .

وقيل : تصح . وأطلقهما في التلخيص ، وابن تيميم ، والفروع ، والنكت ،
والزركشي .

وإن كانوا كلهم خرسا مع الخطيب . فالصحيح من المذهب : أنهم يصلون
ظهراً لقوات الخطبة صورة ومعنى .

قلت : فيعابى بها .

وفيه وجه : يصلون جمعة . ويخطب أحدهم بالإشارة . فيصح كما تصح جميع
عباداته — من صلاته وإمامته ، وظهاره ولعانه ويمينه « وتليته وشهادته ، وإسلامه
ورده ونحو ذلك .

قلت : فيعابى بها أيضاً .

فأمره : لو انفصوا عن الخطيب « وعادوا ، وكثر التفرق عرفا . فقيل : يبنى
على ما تقدم من الخطبة . وقيل : يستأنفها . وهذا الوجه ظاهر كلام أكثر الأصحاب
لاشترائهم سماع العدد المعتبر للخطبة . وقد انتفى .

قال في المذهب : فإن انفصوا ثم عادوا قبل أن يتناول الفصل صلاها جمعة
فمفهومه : أنه إذا تناول الفصل لا يصلى جمعة ما لم يستأنف الخطبة . وجزم به
في النظم [والمغنى « والشرح ، وشرح ابن رزين وغيرهم ، وصححه في التلخيص]
وأطلقهما في الفروع « والرايعتين ، والحاويين .

وقال ابن عقيل في الفصول : إن انفصوا لفتنة أو عدو : ابتدأها كالصلاة .
ويحتمل أن لا تبطل كالوقت يخرج فيها . ويحتمل أن يفرق بينهما بأن الوقت يتقدم
ويتأخر للعدو . وهو الجمع .

قوله « وَهَلْ يُشْتَرَطُ لَهُمَا الطَّهَارَةُ ، وَأَنْ يَتَوَلَّاهُمَا مَنْ يَتَوَلَّى الصَّلَاةَ ؟

على روايتين » .

أطلق المصنف في اشتراط الطهارة للخطبتين — أعنى الكبرى والصغرى —

الروايتين . وأطلقهما في المذهب والشرح .

إمراهما : لا يشترطان ، وهو المذهب . نص عليه « وعليه أكثر الأصحاب .

قاله في الفروع . اختاره الأكثر . قال في مجمع البحرين : لا يشترط لها الطهارة
في أصح الروايتين . اختاره أكثرنا .

قال في تجريد العناية : وخطبتين ، ولو من جنب نصا . وصححه في التصحيح ،
والنظم . واختاره الأمدى ، وأبو الخطاب ، وابن عقيل ، وابن البناء ، والمجد وغيرهم .
وجزم به في الوجيز ، والإفادات ، وتذكرة ابن عبدوس وغيرهم . وقدمه في الهداية ،
والخلاصة ، والكافي ، والمغنى ، والتلخيص ، والمحزر ، وابن تيم ، وابن رزين في
شرحه ، والرايعتين ، والحاويين ، والفروع ، والفائق ، والزركشى . وقال : جزم
الأكثر بعدم اشتراط الطهارة الصغرى : القاضي ، والشريف ، وأبو الخطاب في
خلافهما ، والشيرازى ، والمجد وغيرهم .

والرواية الثانية : يشترط لها الطهارة . قدمه في المستوعب . قال في الحواشى :
قدمه في المستوعب وغيره .

وعنه رواية ثالثة : يشترط لها الطهارة الكبرى دون الصغرى . قال في الفروع :
اختاره جماعة . قال المصنف : الأشبه بأصول المذهب : اشتراط الطهارة الكبرى .
قال في التلخيص ، والبلغة ، والصحيح عندى : أن الطهارة من الجنابة تشترط لها .
قال الشريف : هو قياس قول الخرق . قال الزركشى : وكأنه أخذه من عدم
اعتداده بأذان الجنب . وقال في البلغة : قال جماعة من الأصحاب : فلو خطب جنبا
جاز بشرط أن يكون خارج المسجد .

قلت : قاله القاضي في جامعه وتعليقه . وقدمه في التلخيص . وجزم به في
المذهب ، والمستوعب . وقال : يتوضأ ويخطب في المسجد .

فعلى المذهب : تجزئ خطبة الجنب . على الصحيح من المذهب ، ونص
عليه . وهو عاص بقراءة الآية . لأن لبثه لا تعلق له بواجب العبادة ، كصلاة من
معه درهم غضب .

وقيل : لا تجزئ . وهو تخريج في المحرر كتحريم لبثه . وإن عصى بتحريم

القراءة . فهو متعلق بفرض لها . فهو كصلاته بمكان غضب . قاله في الفروع .
وقال في الفصول : نص أحمد أن الآية لا تشترط ، وهو أشبه ، أو جواز قراءة
الآية للجنب . وإلا فلا وجه له .

وقال في الفنون ، أو عمد الأدلة : يحمل على الناسي إذا ذكر اعتد بخطبته ،
بخلاف الصلاة ، وستر العورة ، وإزالة النجاسة . كطهارة صغرى .

وقال في مجمع البحرين : فعلى المذهب لا يجوز له أن يخطب في المسجد عالماً
بحدث نفسه ، إلا أن يكون متوضئاً . فإذا وصل القراءة اغتسل وقرأ ، إن لم يطل
أو استناب من يقرأ . ذكره ابن عقيل ، وابن الجوزي ، وغيرها .

فإن قرأ جنباً ، أو خطب في المسجد عالماً من غير وضوء . صح مع التحريم .
وقال المجدد في شرحه : والتحقيق صحة خطبة الجنب في المسجد إذا توضأ ثم
اغتسل قبل القراءة . وكان ناسياً للجنب . وإن عدم ذلك كله خُرج على الصلاة
في الموضع الغصب . قال ابن تيم : وهذا بناء على منع الجنب من قراءة آية
أو بعضها ، وعدم الإجزاء في الخطبة بالبعض . ومتى قلنا : يجرى . بعض آية ،
أو تعيين الآية - ولا يمنع الجنب من ذلك ، أو لا تجب القراءة في الخطبة - خرج
في خطبته وجهان ، قياساً على أذانه .

فأمره : حكم ستر العورة وإزالة النجاسة : حكم الطهارة الصغرى في الإجزاء
وعدمه . قاله في الفروع ، وأبو المعالي ، وابن منبجا .

وقال القاضي : يشترط ذلك . واقتصر عليه ابن تيم . وأطلق المصنف الروایتين
في اشتراط تولى الصلاة من تولى الخطبة . وأطلقهما في المذهب ، والمستوعب .

إحداهما : لا يشترط [ذلك] وهو المذهب . جزم به في الوجيز . وقدمه في
الهداية ، والخلاصة ، والمحزر ، وابن تيم ، وابن رزين في شرحه ، والراية الصغرى ،
والحاوئين ، والقرويع ، والفائق .

قال في مجمع البحرين : صحت - أو جاز - في أصح الروایتين .

قال في التلخيص : من سنتهما : أن يتولاهما من يتولى الصلاة على المشهور .

قال في البلغة : سنة على الأصح . وصححه في التصحيح .

فعليهما لو خطب ميمز ونحوه - وقلنا : لاتصح إمامته فيها - ففي صحة الخطبة وجهان . وأطلقهما في الفروع والرعاية ، ومختصر ابن تيمم . وبيننا الخلاف على القول بصحة أذانه .

قلت : الصواب عدم الصحة . لأن المذهب المنصوص أنها بدل عن ركعتين ، كما تقدم .

والرواية الثانية : يشترط . قدمه في الرعاية الكبرى . ونسب الزركشى إلى صاحب التلخيص أنه قال : هذا الأشهر . وليس كما قال . وقد تقدم لفظه .

قال ابن أبي موسى : لا تختلف الرواية أن ذلك شرط مع عدم العذر . فأما مع العذر فعلى روايتين . وفي المغنى احتمالان مطلقان مع عدم العذر .

وعنه رواية ثالثة : أن ذلك شرط إن لم يكن عذر . جزم به في الإفادات . وقدمه في المغنى ، والكافى . قال في الفصول : هذا ظاهر المذهب . قال في الشرح : هذا المذهب . وأطلقهن في تجريد العناية .

فائدة : وكذا الحكم والخلاف إذا تولى الخطبتين - أو إحداهما - اثنان . على الصحيح . وقيل : إن جاز في التى قبلها ، فهنا وجهان . وهى طريقة ابن تيمم . وابن حمدان . وقطع ابن عقيل . والمجد فى شرحه بالجواز . قال فى النكت : يعابى بها . فيقال : عبادة واحدة بدعة محضة تصح من اثنين . فعلى المذهب ، لو قلنا : تصح لعذر لا يشترط حضور النائب الخطبة كالمأموم . لتعينها عليه . على الصحيح من المذهب . وعنه يشترط حضوره . لأنه لاتصح جمعة من لا يشهد الخطبة إلا تبعا كالمسافر . وأطلقهن فى الفائت ، والكافى . والمغنى .

فائدة : لو أحدث الخطيب فى الصلاة . واستخلف من لم يحضر الخطبة . صح

في أشهر الوجهين . قاله في الفروع . ولو لم يكن صلى معه على أصح الروايتين إن أدرك معه ما تتم به جمعته . وكونه يصح ، ولو لم يكن صلى معه : من المفردات . وإن أدركه في التشهد فسبق في ظهر مع عصر .

وإن منعنا الاستخلاف أتموا فرادى ، قيل : ظهراً . لأن الجماعة شرط ، كما لو نقص العدد . وقيل : جمعة بركة معه كسبوق . قدمه في الرعاية الكبرى . وقيل : جمعة مطلقاً ، لبقاء حكم الجماعة لمنع الاستخلاف . وأطلقهن في الفروع ، وابن تميم .

وإن جاز الاستخلاف فأتوا فرادى لم تصح جمعتهم ، ولو كان في الثانية ، كما لو نقص العدد .

وإن جاز أن يتولى الخطبة غير الإمام اعتبرت عدالته على الصحيح من المذهب : قدمه في الفروع . وقال ابن عقيل : يحتمل أن يتخرج روايتان .

فوائد

إمراها : قوله ﴿وَمِنْ سُنَنِهَا : أَنْ يَخْطُبَ عَلَى مَنْبَرٍ ، أَوْ مَوْضِعٍ عَالٍ﴾
بلا نزاع ، لكن يكون المنبر عن يمين مستقبل القبلة . كذا كان منبره عليه أفضل الصلاة والسلام . وكان ثلاث درج . وكان يقف على الثالثة التي تلي مكان الاستراحة . ثم وقف أبو بكر على الثانية . ثم عمر على الأولى تأديباً . ثم وقف عثمان مكان أبي بكر . ثم وقف على موقف النبي صلى الله عليه وسلم . ثم في زمن معاوية قلعه مروان ، وزاد فيه ست درج . فكان الخلفاء يرتقون ست درج ، ويقفون مكان عمر .

وأما إذا وقف الخطيب على الأرض : فإنه يقف عن يسار مستقبل القبلة ، بخلاف المنبر . قاله أبو المعالي .

الثانية : قوله ﴿وَيُسَلَّمُ عَلَى الْمَأْمُومِينَ إِذَا أَقْبَلَ عَلَيْهِمْ﴾

بلا نزاع . ويسلم أيضاً على من عنده إذا خرج .

الثالثة : رد هذا السلام وكل سلام مشروع فرض كفاية على الجماعة المسلم عليهم . على الصحيح من المذهب . وقيل : سنة . وهو من المفردات ، كابتدائه . وفيه وجه غريب . ذكره الشيخ تقي الدين : يجب .

الرابعة : لو استدبر الخطيب السامعين صحت الخطبة ، على الصحيح من المذهب . وقيل : لا تصح . وأطلقهما ابن تيميم ، وابن حمدان .
الخامسة : يستحب أن ينحرف المأمومون إلى الخطبة لسماعها . وقال أبو بكر : ينحرفون إليه إذا خرج . ويتربعون فيها . ولا تكره الحبوقة ، على الصحيح من المذهب . نص عليه . وكرهها المصنف ، والمجد .

السادسة : قوله ﴿ ثُمَّ يَجْلِسُ إِلَى فَرَاحِ الْأَذَانِ ﴾ .

الصحيح من المذهب : أن الأذان الأول مستحب . وقال ابن أبي موسى : الأذان المحرم للبيع واجب . ذكره بعضهم رواية .

وقال بعض الأصحاب : يسقط الفرض يوم الجمعة بأول أذان .

وقال ابن البناء في العقود : يباح الأذان الأول ، ولا يستحب .

وقال المصنف : ومن سنن الخطبة : الأذان لها إذا جلس الإمام على المنبر .

قال في مجمع البحرين : إن أراد : مشروع « من حيث الجملة » ، أوفى هذا الموضع .

فلا كلام . وإن أراد به : سنة يجوز تركه . فليس كذلك بغير خلاف .

ثم قال : قلت : فإن صليناها قبل الزوال ، فلم أجد لأصحابنا في الأذان الأول

كلاماً . فيحتمل أن لا يشرع . ويحتمل أن يشرع كالثاني . انتهى .

وأما وجوب السعي إليها : فيأتي حكمه والخلاف فيه عند قوله « ويبكر إليها

ماشياً » .

قوله ﴿وَيَجْلِسُ بَيْنَ الْخُطْبَتَيْنِ﴾ .

الصحيح من المذهب : أن جلوسه بين الخطبتين سنة . وعليه جمهور الأصحاب وقطع به كثير منهم . وعنه أنه شرط . جزم به في النصيحة . وقاله أبو بكر النجاد

فأئذناه

إبراهيم : حيث جوزنا الخطبة جالساً - على ما يأتي بعد ذلك - فالمستحب أن يجعل بين الخطبتين سكتة بدل الجلسة . قاله الأصحاب .

الثانية : تكون الجلسة خفيفة جداً . قال جماعة : بقدر سورة الإخلاص . وحكاة في الرعاية قولاً . وجزم به في التلخيص . فلو أبقى الجلوس فصل بينهما بسكتة قوله ﴿وَيَخْطُبُ قَائِماً﴾ .

الصحيح من المذهب : أن الخطبة قائماً سنة . نص عليه . وعليه جمهور الأصحاب قاله في الحواشي وغيره . قال الزركشي : هذا المشهور عند الأصحاب . وقدمه في الفروع وغيره . وعنه : شرط . جزم به في النصيحة . وقدمه في الفائق .

فوائده

منها : قوله ﴿وَيُمْتَدُّ عَلَى سَيْفٍ أَوْ قَوْسٍ أَوْ عَصَى﴾

بلا نزاع . وهو مخير بين أن يكون ذلك في يمينه أو يسراه . ووجه في الفروع توجيهاً يكون في يسراه . وأما اليد الأخرى فيعتمد بها على حرف المنبر أو يرسلها . وإذا لم يعتمد على شيء أمسك يمينه بشماله أو أرسلهما .

ومنها : قوله ﴿وَيُقَصِّرُ الْخُطْبَةَ﴾ هذا بلا نزاع . لكي تكون الخطبة الثانية أقصر . قاله القاضي في التعليق : والواقع كذلك .

ومنها : يرفع صوته حسب طاقته .

ومنها : قوله ﴿وَيَدْعُو لِلْمُسْلِمِينَ﴾ يعني عموماً . وهذا بلا نزاع . ويجوز

لمعين مطلقاً ، على الصحيح من المذهب .

وقيل : يستحب للسلطان . وما هو بعيد . والدعاء له مستحب في الجملة ، حتى قال الإمام أحمد وغيره : لو كان لنا دعوة مستجابة لدعونا بها لإمام عادل . لأن في صلاحه صلاح للمسلمين . قال في المغنى وغيره : وإن دعا لسلطان المسلمين فحسن . وأطلقهما ابن تيميم ، وابن حمدان .

ومنها : لا يرفع يديه في الدعاء والحالة هذه . على الصحيح من المذهب . قال الشيخ تقي الدين : هذا أصح الوجهين لأصحابنا . وقيل : يرفعهما . وجزم به في الفصول . وهو من المفردات . وقيل : لا يستحب . قال الجذد : هو بدعة . قوله ﴿ وَلَا يُشْتَرَطُ إِذْنُ الْإِمَامِ ﴾ .

هذا المذهب « وعايه الأصحاب » . وعنه يشترط . وعنه يشترط إن قدر على إذنه « وإلا فلا » . قال في الإفادات : تصح بلا إذن الإمام مع العجز عنه . وعنه يشترط لوجوبها لا لجوازها . ونقل أبو الحارث ، والشانجي : إذا كان بينه وبين المصر قدر ما يقصر فيه الصلاة جَمَعُوا ولو بلا إذن .

تنبيه : حيث قلنا : يشترط إذنه . فلو مات ، ولم يعلم بموته إلا بعد الصلاة : لم تلزم الإعادة « على أصح الروایتين المشقة » .

قال ابن تيميم : هذا أصح الروایتين . وصحهما في الحواشي . وعنه عليهم الإعادة . لبيان عدم الشرط . اختاره أبو بكر .

قال في التلخيص : ومع اعتباره فلا تقام إقامات حتى يبائع عوضه . وأطلقهما في الفروع . قال في الرعاية : وإن علم موته بعد الصلاة ففي الإعادة روايتان . وقيل : مع اعتبار الإذن . وقيل : إن اعتبرنا الإذن أعادوا ، وإلا فلا . وقيل : إن اعتبر إذنه فمات لم تقم حتى يبائع عوضه .

فأمرنا

إصراهما : لو غلب الخوارج على بلد فأقاموا فيه الجمعة . فنص أحمد على جواز

اتباعهم . قاله ابن عقيل . قال القاضي : ولو قلنا من شرطها الإمام « إذا كان خروجهم بتأويل سائغ . وقال ابن أبي موسى : إذا غلب الخارجى على بلد » وصلى فيه الجمعة أعيدت ظهراً .

الثانية : إذا فرغ من الخطبة نزل . وهل ينزل عند لفظة الإقامة « أو إذا فرغ بحيث يصل إلى المحراب عند قولها ؟ يحتمل وجهين . قاله فى التلخيص : وتبعه فى الفروع [وابن تيمم فى أول صفة الصلاة] .

أحدهما : ينزل عند لفظ الإقامة . قدمه فى الرعايتين والحاويين .
والثانى : ينزل عند فراغه .

قوله ﴿ وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَقْرَأَ فِي الْأُولَى بِسُورَةِ الْجُمُعَةِ ، وَفِي الثَّانِيَةِ :
بِالْمَنَافِقِينَ ﴾ .

هذا المذهب . وعليه أكثر الأصحاب . وجزم به فى النظم ، وتذكرة ابن عبدوس ، والمنور ، والمنتخب ، والتسهيل ، وقدمه فى الهداية ، والمستوعب ، والخلاصة ، والمحزر ، وابن تيمم ، والرعايتين ، والحاويين ، والفروع ، وشرح ابن رزين ، والفاثق ، ومجمع البحرين وغيرهم .

وعنه : يقرأ فى الأولى بسورة « الجمعة » وفى الثانية بسورة « سبح » اختاره أبو بكر فى التنبيه . وأطلقهما فى المذهب ، والتلخيص .

وعنه : يقرأ فى الأولى « سبح » وفى الثانية « بالناشية » قدمه فى تجريد العناية . قال المصنف ، والشارح ، وابن تيمم ، وابن رزين فى شرحه وغيرهم : وإن قرأ فى الأولى « سبح » وفى الثانية « بالناشية » فحسن . وقال الخرقي : يقرأ بالحمد وسورة . وقال فى الوجيز : يصليها ركعتين جهراً .

فوائد

يستحب أن يقرأ فى فجر يوم الجمعة فى الركعة الأولى « آلم السجدة » وفى الثانية « هل أتى على الإنسان » قال الشيخ تقي الدين : لتضمنهما ابتداء خلق

السموات والأرض ، وخلق الإنسان إلى أن يدخل الجنة أو النار انتهى . وتكره
المداومة عليهما « على الصحيح من المذهب . نص عليه .

قال الإمام أحمد : لثلاث يظن أنها مفضلة بسجدة . وقال جماعة من الأصحاب :
لثلاث يظن وجوبها . وقيل : تستحب المداومة عليهما . قال ابن رجب في شرح
البخارى : ورجحه بعض الأصحاب « وهو أظهر . انتهى .

قال الشيخ تقي الدين : ويكره تحريمه قراءة سجدة غيرها . قال ابن رجب :
وقد زعم بعض المتأخرين من أصحابنا أن تعمد قراءة سورة سجدة غير (الم تنزيل)
في يوم الجمعة بدعة . قال : وقد ثبت أن الأمر بخلاف ذلك .

فأمره : الصحيح من المذهب : أنه يكره قراءة سورة الجمعة في ليلة الجمعة .
زاد في الرعاية : والمنافقين . وعنه : لا يكره .

تنبيه : قد يقال : إن مفهوم قول المصنف « ويجوز إقامة الجمعة في موضعين من
البلد للحاجة » لا يجوز إقامتها في أكثر من موضعين ، ولو كان هناك حاجة . وهو
قول لبعض الأصحاب . وذكره القاضى في كتاب التخريج ، وهو بعيد جداً .
والصحيح من المذهب ، وعليه جماهير الأصحاب : جواز إقامتها في أكثر من
موضعين للحاجة . قال في النكت : هذا المذهب عند الأصحاب . وهو المنصور .
في كتب الخلاف . انتهى . ويحتمله كلام المصنف هنا . قال الزركشى : هو المشهور
ومختار الأصحاب ، وأطلقهما في الفائق . وعنه : لا يجوز إقامتها في أكثر من
موضع واحد . وأطلقهما في المحرر .

قوله « وَلَا يَجُوزُ مَعَ عَدَمِهَا » .

يعنى : لا يجوز إقامتها في أكثر من موضع واحد إذا لم يكن حاجة . وهذا
المذهب ، وعليه الأصحاب . قال في النكت : هذا هو المعروف في المذهب .
وعنه : يجوز مطلقاً . وهو من المفردات . وحمله القاضى على الحاجة .

فأمرناه

إمداهما : الحاجة هنا الضيق ، أو الخوف من فتنه أو بعد . وقال ابن عقيل في الفصول : إن كان البلد قسمين بينهما نائرة كان عذراً أبلغ من مشقة الازدحام .
الثانية : الحكم في العيد في جواز صلاته في موضعين فأكثر ، والاقتصار على موضع مع عدم الحاجة : كالجمعة . قاله ابن عقيل . واقتصر عليه في الفروع .
قوله ﴿ فَإِنْ فَعَلُوا جُمُعَةَ الْإِمَامِ هِيَ الصَّحِيحَةُ ﴾ .
يعنى إذا أقاموها في أكثر من موضع لغير حاجة - وقلنا : لا يجوز - فتكون جمعة الإمام هي الصحيحة .

واعلم أنه إذا كانت الجمعة التي أذن فيها الإمام هي السابقة - والحالة هذه - فهي الصحيحة بلا نزاع . وإن كانت مسبوقة فهي الصحيحة أيضاً . على الصحيح من المذهب . جزم به في الإفادات ، والوجيز ، والمنور ، والمنتخب . وقدمه في الفروع ، والمغنى ، والشرح ، وصحاحه ، وغيرهم . قال في مجمع البحرين : اختاره الشيخ وأكثر الأصحاب . قال في الرعاية الكبرى : وهو أولى .
وقيل : السابقة هي الصحيحة . جزم به في التسهيل ، ونهاية ابن رزين ، ونظمها . وصححه في النظم . وقدمه في الرايتين ، والحاويين . وأطلقهما في التلخيص ، والفائق .

وقال ابن تميم فإن كانت إحداها بإذن الإمام - وقلنا : إذنه شرط - فهي الصحيحة فقط . وإن قلنا : ليس إذنه بشرط . فوجهان . أحدهما : صحة ما أذن فيها ، وإن تأخرت . والثاني : صحة السابقة .

فوأمر

إمداها : لو استويا في الإذن أو عدمه . لكن إحداها في المسجد الأعظم ، والأخرى في مكان لا يسع الناس ، أولاً يقدرون عليه ، لاختصاص السلطان

وجنده به ، أو كانت إحداها في قصبة البلد ، والأخرى في أقصى المدينة :
فالصحيح من المذهب أن السابقة هي الصحيحة . قدمه في الفروع ، والرعاية .

وقيل : صلاة من في المسجد الأعظم ومن في قصبة البلد هي الصحيحة مطلقاً .
صححه ابن تيميم ، وصاحب مجمع البحرين ، والخواشي . وقدمه في المغني ، والشرح .

الثانية : السبق يكون بتكبيرة الإحرام . على الصحيح من المذهب . وجزم
به في المغني ، والشرح ، وابن منجا في شرحه ، والإفادات والرعاية الصغرى ،
والحاويين ، وغيرهم . وقدمه في الفروع ، والرعاية الكبرى ، والتلخيص ، ومجمع
البحرين ، وابن تيميم ، والفائق ، وغيرهم .

وقيل : بالشروع في الخطبة . وقال في الرعاية الكبرى : قلت : أو بالسلام .

الثالثة : حيث صححنا واحدة منهما - أو منها - فغيرها باطلة ، ولو قلنا : يصح
بناء الظهر على تحريم الجمعة لعدم انعقادها لقوتها . هذا هو الصحيح من المذهب .
وقيل : يتمون ظهراً ، كالمسافر ينوي القصر فيتبين أن إمامه مقيم .

قوله ﴿ وَإِنْ وَقَعْتَ مَعَ بَطَلْتَا مَعًا ﴾ .

بلا نزاع . ويصلون الجمعة ، إن أمكن بلا نزاع .

قوله ﴿ فِيمَا إِذَا اسْتَوَىٰ فِي إِذْنِ الْإِمَامِ أَوْ عَدَمِهِ ، أَوْ جُهِلَتِ الْأُولَىٰ
بَطَلْتَا مَعًا ﴾ .

بلا نزاع أيضاً . ويصلون ظهراً . على الصحيح من المذهب . قال في القواعد
الفقهية ، ومجمع البحرين : هذا أصح . واختاره المصنف . وقدمه في الفروع ، والفائق
والمغني ، والشرح ، وصححه .

وقيل : يصلون الجمعة . اختاره ابن عقيل . قال في مجمع البحرين : وهذا ظاهر
عبارة أبي الخطاب .

قال القاضي : يحتمل أن لهم إقامة الجمعة . لأننا حكمنا بفسادها معا . فكأن
المصر ماصليت فيه جمعة صحيحة . وقدمه في الرعاية . وأطلقهما ابن تيميم .

فوائد

إمراها : لو جهل هل وقعتا معاً ، أو وقعت إحداها قبل الأخرى ؟ بطلتا معاً . فإن قلنا تعاد في التي قبلها جمعة فهنا أولى . وإن قلنا تعاد ظهراً أعيدت هنا ظهراً . على الصحيح من المذهب . قدمه في الفروع ، والمغنى ، والشرح . وقال : هو أولى . وقيل : تعاد هنا جمعة . قال ابن تيميم : وهو الأشبه . وهو احتمال القاضي . وقدمه في الرعاية .

الثانية : لو علم سبق إحداها ، وجهلت السابقة منهما . صلوا ظهراً ، على أصح الوجهين . قاله في الرعاية .

الثالثة : لو علم سبق إحداها وعلمت السابقة في وقت ، ثم نسيت : صلوا ظهراً . جزم به في الرعاية .

الرابعة : لو علم أنه سبقه غيره : أتمها ظهراً . وقيل : يستأنف ظهراً . وقيل : إن علم قبل السلام أن غيرها سبقت أو فرغت . فإن قلنا : لا ينبى الظهر على نية الجمعة ، استأنفوا ظهراً . وإن قلنا : ينبى فوجهان في البناء والابتداء . قوله ﴿ وَإِذَا وَقَعَ الْعِيدُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَاجْتَزَّأ بِالْعِيدِ وَصَلَّى ظُهْرًا جَازًا ﴾ هذا المذهب بلاريب . وعليه الأصحاب . وهو من المفردات . وعنه لا يجوز « ولا بد من صلاة الجمعة » .

فعلى المذهب : إنما تسقط الجمعة عنهم إسقاط حضور لا وجوب . فيكون بمنزلة المريض لا المسافر والعبد . فلو حضر الجامع لزمته كالريض . وتصح إمامته فيها . وتعتقد به « حتى لو صلى العيد أهل بلد كافة كان له التجميع بلا خلاف » . وأما من لم يصل العيد فيلزمه السعى إلى الجمعة بكل حال ، سواء بلغوا العدد المعتبر أو لم يبلغوا . ثم إن بلغوا بأنفسهم « أو حضر معهم تمام العدد لزمهم الجمعة » . وإن لم يحضر معهم تمامه فقد تحقق عندهم . قال في مجمع البحرين : قلت : وقال بعض

أصحابنا : إن تتميم العدد وإقامة الجمعة - إن قلنا : يجب على الإمام حينئذ - يكون فرض كفاية . قال : وليس يبعد .

قوله « إلا للإمام » .

يعنى أنه لا يجوز له تركها . ولا تسقط عنه الجمعة . وهذا المذهب . وهو ظاهر ماجزم به فى الخلاصة . والوجيز ، والنور ، وغيرهم . وقدمه فى القروع ، والمحرم ، والرايتين . واختاره المصنف وغيره . قال فى التلخيص : وليس للإمام ذلك فى أصح الروايتين . قال فى تجريد العناية : هذا الأظهر . وصححه ناظم المفردات . وعنه يجوز للإمام أيضاً . وتسقط عنه لعظم المشقة عليه . فهو أولى بالرخصة . واختاره جماعة ، منهم المجد فى شرحه . وقدمه فى الفائق « وابن تيم .

وعنه لا تسقط عن العدد المعتبر . قال فى التلخيص : وعندى أن الجمعة لا تسقط عن أحد من أهل المصر بحضور العيد ، ما لم يحضر العدد المعتبر ، وتقام . انتهى . قال ابن رجب فى القواعد - على رواية عدم السقوط عن الإمام - : يجب أن يحضر معه من تعتقد به تلك الصلاة . ذكره صاحب التلخيص وغيره . فتصير الجمعة فرض كفاية . تسقط بحضور أربعين . انتهى .

وأما صاحب القروع ، وابن تيم وغيرهما : فحكوا ذلك رواية كما تقدم . وهو ظاهر كلام المصنف هنا وغيره . فيكون الوجوب عند هؤلاء مختصاً بالإمام لا غير ، وهو الصحيح . وصرح به ابن تيم .

فعلى هذا : إن اجتمع العدد المعتبر للجمعة معه أقامها الإمام ، وإلا صلوا ظهراً . وصرح بذلك ابن تيم وغيره . وجزم ابن عقيل وغيره بأن للإمام الاستنابة . وقال : الجمعة تسقط بأيسر عذر . كمن له عروس تجلى عليه . فكذا المسرة بالعيد . قال فى القروع : كذا قال . وقال المجد : لا وجه لعدم سقوطها مع إمكان الاستنابة .

فأمره : الصحيح من المذهب : سقوط صلاة العيد بصلاة الجمعة ، وسواء فعلنا

قبل الزوال أو بعده . وجزم به في الوجيز ، والفائق ، وتجريد العناية ، والمنور ، وغيرهم . قال في الفروع : تسقط في الأصح العيد بالجمعة ، كإسقاط الجمعة بالعيد . وأولى . وصححه المجد ، وصاحب الحاوي « والرعاية الصغرى ، وغيرهم . وقدمه ابن تيميم ، ومجمع البحرين . والرعاية الكبرى ، وغيرهم . وهو من المفردات . وقيل : لا تسقط . وأطلقهما في التلخيص . وقال أبو الخطاب ، والمصنف ومن تابعهما : تسقط إن فعلها وقت العيد وإلا فلا .

وفي مفردات ابن عقيل : احتمال يسقط الجمع ويصلى فرادى . فعلى المذهب : يعتبر العزم على فعل الجمعة . قاله في الفروع . وقال ابن تيميم : إن فعلت بعد الزوال اعتبر العزم على الجمعة لترك صلاة العيد . قوله ﴿ وَأَقَلُّ الشَّنَةِ بَعْدَ الْجُمُعَةِ : رَكْعَتَانِ . وَأَكْثَرُهَا سِتَّ رَكَعَاتٍ ﴾ .

هذا المذهب . نص عليه . وعليه أكثر الأصحاب . وجزم به في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والهادي ، والتلخيص ، والمحزر ، والنظم ، والرايعتين ، وابن تيميم ، والوجيز ، وتذكرة ابن عبدوس ، والحاويين ، والفائق ، وغيرهم . وقدمه في الفروع وغيره .

وقيل : أكثرها أربع . اختاره المصنف . قال في الإقادات : والأربع أشهر . قال في الرايعتين ، والحاويين ، وابن تيميم وغيرهم : وإن شاء صلى أربعاً بسلام أو سلامين .

وقال في التبصرة « قال شيخنا « أدنى الكمال ست . وحكى عنه : لاسنة لها بعدها ، قال في الفائق وغيره : وعنه ليس لها بعدها سنة . قال في الفروع : وإنما قال أحمد : لا بأس بتركها . فعله عمران .

فأمره : الأفضل أن يصلى السنة مكانه في المسجد « نص عليه . وعنه بل في بيته أفضل . والسنة أن يفصل بينها وبين الصلاة بكلام أو انتقال ونحوه .

تنبيه : ظاهر كلام المصنف : أنه لا سنة لها قبلها راتبة . وهو صحيح . وهو المذهب . وعليه أكثر الأصحاب ونص عليه . وجزم به في المحرر وغيره . وقدمه في الفروع ، والفائق ، والرعاية ، وابن تيم وغيرهم .

قال الشيخ تقي الدين : هو مذهب الشافعي ، وأكثر أصحابه . وعليه جماهير الأئمة . لأنها - وإن كانت ظهراً مقصورة - فتفارقها في أحكام ، كما أن ترك المسافر السنة أفضل لكون ظهره مقصورة .
وعنه لها ركعتان . اختاره ابن عقيل .

قال الشيخ تقي الدين : هو قول طائفة من أصحاب الإمام أحمد .
قلت : اختاره القاضي مصرحاً به في شرح المذهب . قاله ابن رجب في كتاب نفي البدعة عن الصلاة قبل الجمعة .

وعنه أربع بسلام أو سلامين . قاله في الرعاية أيضاً .
قال الشيخ تقي الدين : هو قول طائفة من أصحابنا أيضاً .
قال عبد الله : رأيت أبي يصلي في المسجد إذا أذن المؤذن يوم الجمعة ركعات . وقال : رأيت يصلي ركعات قبل الخطبة ، فإذا قرب الأذان أو الخطبة : تبرع ونكس رأسه .

وقال ابن هانيء : رأيت إذا أخذ في الأذان قام فصلى ركعتين أو أربعاً . قال وقال : أختار قبلها ركعتين وبعدها ستاً . وصلاة أحمد تدل على الاستحباب . قلت : قطع ابن تيم وغيره باستحباب صلاة أربع قبلها . وليست راتبة عندهم . وقال في تجريد العناية : وأقل سنة قبلها ركعتان ، وليست راتبة على الأظهر . قلت : وفيه نظر .

قال الشيخ تقي الدين : الصلاة قبلها جائزة حسنة ، وليست راتبة . فمن فعل لم ينكر عليه . ومن ترك لم ينكر عليه . قال : وهذا أعدل الأقوال . وكلام أحمد يدل عليه . وحينئذ فقد يكون تركها أفضل إذا كان الجهال يعتقدون أنها سنة

راتبة » أو أنها واجبة ، فتترك حتى يعرف الناس أنها ليست سنة راتبة ولا واجبة .
لا سيما إذا داوم الناس عليها » فينبغي تركها أحيانا . انتهى .

ولم يرتضه ابن رجب في كتابه . بل مال إلى الاستحباب مطلقا .

قوله ﴿ وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَغْتَسِلَ لِلْجُمُعَةِ فِي يَوْمِهَا ﴾

هذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . ونص عليه . وعنه يجب على من
تلتزم الجمعة . اختاره أبو بكر . وهو من المفردات . لكن لا يشترط لصحة الصلاة
اتفاقا . وأوجه الشيخ تقي الدين على من له عرق أو ريح يتأذى به الناس ، وهو
من المفردات أيضاً .

وتقدم ذلك مستوفى في الأغسال المستحبة في باب الغسل .

فأمرنا

أمرهما : يستحب أن يكون الغسل عن جماع . نص عليه .

الثانية : غسل يوم الجمعة آكد من سائر الأغسال ، سوى الغسل من غسل

الميت . فإنه آكد من غسل الجمعة . على الصحيح من المذهب . قدمه في الفروع .

وقيل : غسل الجمعة آكد . صححه في الرعاية .

قلت : وهو الصواب . وأطلقهما ابن تيميم .

قوله ﴿ فِي يَوْمِهَا ﴾

اعلم أن الصحيح من المذهب : أن أول وقت الغسل : بعد الفجر . وقطع به

أكثر الأصحاب . وقال ابن تيميم : وعنه ما يدل على صحته سحراً .

وقيل : أوله بعد طلوع الشمس . وآخر وقته إلى الرواح إليها . جزم به في

المذهب ، وغيره .

إذا علمت ذلك ، فالصحيح من المذهب : أن أفضله كما قال المصنف « والأفضل

فعله عند مضيه إليها » وقيل : الأفضل من أول الوقت .

قوله ﴿وَيَتَنَظَّفُ، وَيَتَطَيَّبُ، وَيَلْبَسُ أَحْسَنَ ثِيَابِهِ﴾

بلا نزاع . قال في الرعاية : وأفضلها البياض .

وقد تقدم في آخر ستر العورة : أنه يسن لبس البياض مطلقاً .

قوله ﴿وَيُكْرِمُ إِلَيْهَا مَاشِيًا﴾

المستحب : أن يكون بعد طلوع الفجر . وقال أبو المعالي : لا يستحب للإمام التبكير إليها .

فأمره : يجب السعي إليها بالنداء الثاني . وهو الذي بين يدي المنبر . على الصحيح من المذهب . وعنه : يجب بالنداء الأول : قال بعضهم : لسقوط الفرض به . وقيل : لأن عثمان سنة « وعملت به الأمة » . وخرج رواية : تجب بالزوال .

تنبيه : محل الخلاف : فيمن منزله قريب . أما من منزله بعيد : فيلزمه السعي في وقت يدركها كلها ، إذا علم حضور العدد . ويكون السعي بعد طلوع الفجر لاقبله . قال القاضي في الخلاف وغيره : إنه ليس بوقت السعي إليها أيضاً .

قوله ﴿وَيَذْنُوْنَ مِنَ الْإِمَامِ . وَيَسْتَعْلِي بِالْقِرَاءَةِ وَالذِّكْرِ﴾

وكذا الصلاة نفلًا ، ويقطع التطوع بمجلوس الإمام على المنبر . قاله المصنف وغيره .

قوله ﴿وَيَقْرَأُ سُورَةَ الْكَهْفِ فِي يَوْمِهَا﴾

هكذا قال جمهور الأصحاب . ونص عليه الإمام أحمد .

وقال أبو المعالي يقرأ سورة الكهف في يومها وليلتها للخبر^(١) . قال في الوحيز :

(١) عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « من قرأ سورة الكهف في يوم الجمعة ، أضاء له من النور ما بين الجمعتين » رواه النسائي والبيهقي مرفوعاً ، والحاكم مرفوعاً وموقوفاً أيضاً . وقال : صحيح الإسناد . ورواه الدارمي في مسنده موقوفاً على أبي سعيد ، ولفظه « من قرأ سورة الكهف ليلة =

ويقرأ سورة الكهف في يومها أو ليلتها . وقال في الرعاية : ويسن أن يقرأ في يومها سورة الكهف وغيرها .

قوله ﴿ وَيُكْثِرُ الدُّعَاءَ ﴾

يعنى في يومها . وأفضله بعد العصر ، لساعة الإجابة . قال الإمام أحمد « أ كثر الأحاديث : أنها في الساعة التي ترجى فيها الإجابة بعد العصر » وترجى بعد زوال الشمس .

قلت : ذكر الحافظ شهاب الدين أحمد بن حنبل العسقلاني في شرح البخاري فيها : ثلاثة وأربعين قولاً . وذكر القائل بكل قول ودليله . فأحببت أن أذكرها ملخصة . فأقول : قيل : رفعت * موجودة في جمعة واحدة في كل سنة * مخفية في جميع اليوم تنتقل في يومها ، ولا تلزم ساعة معينة ، لظاهرة ولا مخفية * إذا أذن لصلاة الغداة من طلوع الفجر إلى طلوع الشمس * مثله وزاد من العصر إلى الغروب * مثله وزاد ما بين أن ينزل الإمام من المنبر إلى أن يكبر * أول ساعة بعد طلوع الشمس * عند طلوعها في آخر الساعة الثالثة من النهار * من الزوال إلى أن يصير الظل نصف ذراع * مثله إلى أن يصير الظل ذراعاً بعد الزوال بشبر * إلى ذراع * إذا زالت الشمس * إذا أذن المؤذن لصلاة الجمعة * من الزوال إلى أن يدخل في الصلاة * من الزوال إلى خروج الإمام * ما بين خروج الإمام إلى أن تقام الصلاة * ما بين خروجه إلى أن تنقضي الصلاة * ما بين تحريم البيع إلى حله * ما بين الأذان إلى انقضاء الصلاة * ما بين أن يجلس على المنبر إلى انقضاء الصلاة *

== الجمعة أضاء له من النور ما بينه وبين البيت العتيق » وفي أسانيده كلها - إلا الحاكم - أبو هاشم ، يحيى بن دينار الرمانى . والأكثر على توثيقه . وبقية الإسناد ثقات . وفي إسناد الحاكم الذى صححه : نعيم بن حماد . قال الأزدي : كان يضع الحديث في تقوية السنة ، وحكايات مزورة في ثلب أبي حنيفة . وقال أبو زرعة الدمشقي : كان يصل أحاديث يقفها الناس . وقال ابن يونس : كان يروى أحاديث منكبر عن الثقات وقال النسائي : هو ضعيف .

عند خروج الإمام * عند التأذين والإقامة * وتكبير الإمام * مثله ، لكن قال : إذا أذن * وإذا رقى المنبر * وإذا أقيمت الصلاة * من حين يفتح الخطبة حتى يفرغ منها * إذا بلغ الخطيب المنبر وأخذ في الخطبة * عند الجلوس بين الخطبتين * عند نزوله من المنبر * حين تقام * حين يقوم الإمام في مقامه * من إقامة الصلاة إلى تمام الصلاة * وقت قراءة الإمام الفاتحة إلى أن يقول آمين * من الزوال إلى الغروب * من صلاة العصر إلى غروبها * في صلاة العصر * بعد العصر إلى آخر وقت الاختيار * بعد العصر مطلقاً * من وسط النهار إلى قرب آخر النهار * من اصفرارها إلى أن تغيب * آخر ساعة بعد العصر * من حين يغيب نصف قرصها * أو من حين تتدلى للغروب إلى أن يتكامل غروبها * هي الساعة التي كان عليه أفضل الصلاة والسلام يصلي فيها .

قال : وليست كلها متغايرة من كل وجه ، بل كثير منها يمكن أن يتحد مع غيره ، وليس المراد من أكثرها : أنها تستوعب جميع الوقت الذي عين . بل المعنى : أنها تكون في أثنائه . انتهى .

قوله ﴿ وَلَا يَتَخَطَّى رِقَابَ النَّاسِ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ إِمَامًا ، أَوْ يَرَى فُرْجَةً فَيَتَخَطَّى إِلَيْهَا ﴾

أما إذا كان إماماً : فإنه يتخطى من غير كراهة ، إن كان محتاجاً للتخطي . هذا المذهب . جزم به المجد في شرحه ، وجمع البحرين ، وحواشي ابن مفلح . قال ابن تيم : يكره تخطي رقاب الناس لغير حاجة .

وقال في الكافي : إذا أتى المسجد كره أن يتخطي الناس . إلا أن يكون إماماً ولا يجد طريقاً فلا بأس بالتخطي . انتهى .

وقيل : يتخطى الإمام مطلقاً . وهو ظاهر كلام المصنف هنا ، وابن منبج في شرحه . وهو ظاهر ما جزم به أبو الخطاب « وأبو المعالي » وصاحب التلخيص « والوجيه ، والفنية . وزاد : والمؤذن أيضا .

وأما غير الإمام : فإن وجد فرجة ، فإن كان لا يصل إليها إلا بالتخطي . فله ذلك من غير كراهة . وإن كان يصل إليها بدون التخطي كره له ذلك . على الصحيح من المذهب فيهما . قدمه في الفروع فيهما .

قال ابن تيميم : ويكره تخطي رقاب الناس لغير حاجة . فإن رأى فرجة لم يكره التخطي إليها . انتهى . ويأتى كلام المجد وغيره .

وعنه لا يكره التخطي في المسألتين . وهو ظاهر ما جزم به المصنف هنا ، والخلاصة ، والإفادات ، والوجيز ، وصححه في البلغة . والنظم . وقدمه ابن رزين في شرحه .

قال الشيخ تقي الدين : ليس لأحد أن يتخطى رقاب الناس ليدخل في الصف إذا لم يكن بين يديه فرجة . لا يوم الجمعة ولا غيره .

وعنه يكره التخطي فيها . قدمه في الرعاية الصغرى ، والحاويين ، والفائق . والمحزر .

وعنه يكره أن يتخطى ثلاث صفوف فأكثر . وإلا فلا . وجزم به في المغنى قال في الكافي : فإن كان لا يصل إليها إلا بتخطي الرجل والرجلين . فلا بأس وإن تركوا أول المسجد فارغاً وجلسوا دونه . فلا بأس بتخطيهم . انتهى .

وعنه يكره أن تخطى أربع صفوف فأكثر ، وإلا فلا .

وقيل : إن كانت الفرجة أمامه لم يكره ، وإلا كره .

وأطلق في التخليص روايتين في كراهة التخطي إذا كانت الفرجة أمامه .

وقطع المجد أنه لا يكره التخطي للحاجة مطلقاً وابن تيميم . وقدمه في الرعاية

الكبرى ، وشرح ابن رزين ، وتجريد العناية ، وغيرهم .

وإن لم يجد غير الإمام فرجة ، فالصحيح من المذهب : أنه يكره له التخطي ،

وإن كان واحداً . وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به الأكثر . وقدمه في الفروع .

وقال أبو المعالي ، وصاحب النصيحة ، والمنتخب ، والشيخ تقي الدين رحمه الله :
يحرم التخطي .

وفي كلام المصنف في مسألة التكبير إلى الجمعة : أن التخطي مذموم . والظاهر :
أن الذم إنما يتوجه على فعل محرم .

قوله ﴿ وَلَا يُقِيمُ غَيْرَهُ ، فَيَجْلِسُ مَكَانَهُ ﴾

هكذا عبارة غالب الأصحاب . فيحتمل التحريم . وهو المذهب . صرح به
في المذهب ، والمستوعب ، والنظم ، وغيرهم . وجزموا به .
قال في الهداية ، والكافي ، والمغنى ، والشرح ، وغيرهم : ليس له ذلك .
وقدمه في الفروع .

وقال في الرعاية الكبرى : يكره ذلك . وقال في مجمع البحرين ، قلت :
القياس جواز إقامة الصبيان . لأنه غير موضعهم .
وتقدم في أول صفة الصلاة ، وفي الموقف في صلاة الجماعة : هل يؤخر
المفضول من الصف الأول للفاضل ؟ .

تنبيه : شمل قوله ﴿ وَلَا يُقِيمُ غَيْرَ عَبْدِهِ وَوَلَدِهِ ﴾ وهو صحيح ، حتى ولو كانت
عادته الصلاة فيه ، حتى المعلم ونحوه . قاله الأصحاب .

فعلى المذهب - وهو القول بالتحريم - : لو أقامه قهراً ففي صحة صلاته
وجهان . وأطلقهما في الفائق ، وابن تيميم . ذكره في باب إزالة النجاسة .

قلت : الذي تقتضيه قواعد المذهب : عدم الصحة لارتكاب النهي .

قوله ﴿ إِلَّا مَنْ قَدَّمَ صَاحِبًا لَهُ ، فَجَلَسَ فِي مَوْضِعٍ يَحْفَظُهُ لَهُ ﴾ .

قاله الأصحاب . وقال أكثرهم : سواء حفظه بإذنه أو بدون إذنه . ولم يذكر
جماعة الحفاظ بدون إذنه ، منهم المصنف ، والناظم . قال في مجمع البحرين : قلت :
القياس كراهته للوكيل . لأنه إيثار بأمر ديني . وهو الصواب .

تنبيه : اختلف الأصحاب في العلة في جواز الجلوس . فقيل : لأنه يقوم باختياره . جزم به في التلخيص . وبه علل الشارح ، والمصنف في المغنى . وقيل : لأنه جلس لحفظه له . ولا يحصل ذلك إلا بإقامته .

فائدتاه

إمدهما : لو آثر بمكانه وجلس في مكان دونه في الفضل ، كره له ذلك . على الصحيح من المذهب . جزم به في الفصول ، والمذهب ، والكافي ، والتلخيص ، والمستوعب ، والرعاية الصغرى ، والنظم ، والحاويين ، وغيرهم . وقدمه في المغنى ، والشرح ، وابن تيميم ، ومجمع البحرين ، وشرح ابن رزين ، والخواشي ، والرعاية الكبرى ، وغيرهم . قال في النكت : هذا المشهور .

وقيل : يباح . وهو احتمال للمجد في شرحه ، كما لو جلس في مثله ، أو أفضل منه . وقال ابن عقيل في الفصول : لا يجوز الإيثار .

وقيل : يجوز إن آثر من هو أفضل منه ، وهو احتمال في المغنى وغيره .

وقال في الفنون : إن آثر ذا هيئة بعلم ودين جاز . وليس إيثاراً حقيقة ، بل اتباعاً للسنة . وأطلقهن في الفروع ، وقال : ويؤخذ من كلامهم : تخريج سؤال ذلك عليها . قال : وهو متجه .

وصرح في الهدى فيها بالإباحة . ويأتى آخر الجناز إهداء التربة للميت .

فعلى المذهب : لا يكره قبوله على الصحيح . وعليه الأصحاب . قاله في مجمع البحرين . وجزم به في التلخيص وغيره . وقدمه في الفروع وغيره .

وقيل : يكره . وهو احتمال للمجد في شرحه . لأنه إعانة لصاحبه على مكروه وإقراره عليه .

قال سندی : رأيت الإمام أحمد قام له رجل من موضعه . فأبى أن يجلس فيه . وقال له : ارجع إلى موضعك ، فرجع إليه . وأطلقهما ابن تيميم .

الثانية : لو آثر شخصاً بمكانه . فسبقه غيره إليه جاز . ذكره ابن عقيل . وصححه
الناظم . وقدمه في المستوعب ، وابن تيميم ، ومجمع البحرين ، والخواشي . وصححه
الناظم .

وقيل : بالمنع مطلقاً . وهو الصحيح . قدمه في المغني ، والشرح . وصححه .
وصححه ابن حمدان في الرعاية الكبرى . وقدمه ابن رزين . وأطلقهما في الفروع .
ويأتى نظيرها في إحياء الموات .

قوله ﴿ وَإِنْ وَجَدَ مُصَلًّى مَفْرُوشًا ، فَهَلْ لَهُ رَفْعُهُ ؟ عَلَى وَجْهَيْنِ ﴾ .

وأطلقهما في المذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب والمغني ، والكافي ،
والتلخيص ، والبلغة ، والشرح ، وشرح ابن منبج ، والرايتين ، والحاويين ،
والنظم ، والفروع ، ومجمع البحرين ، وابن تيميم ، وتجريد العناية ، وشرح الخرق للطوفي
أمرهما : ليس له رفعه . وهو المذهب . صححه في التصحيح . وجزم به في
المنور ، والمنتخب . وقدمه في المحرر ، والهداية ، والخلاصة ، والفائق ، وإدراك
الغاية ، وغيرهم .

الثاني : له رفعه . جزم به في الوجيز . وقدمه ابن رزين في شرحه .

قال الشيخ تقي الدين : لغيره رفعه في أظهر قولی العلماء .

وقال في الفائق قلت : فلو حضرت الصلاة ، ولم يحضر رفع . انتهى .

قلت : هذا الصواب .

وقيل : إن وصل إليه صاحبه من غير تحطى أحد فهو أحق به ، وإلا جاز رفعه

فأمره : تحرم الصلاة على المصلی المفروش لغيره . جزم به المجد وغيره ، وقدم

في الفروع بأنه لا يصلى عليه .

وقيل : يكره جلوسه عليه . قدمه في الرعاية الكبرى . وقال في الفروع :

ويتوجه إن حرم رفعه فله فرشته : وإلا كره .

وأطلق الشيخ تقى الدين : ليس له فرشته .
 وأما صحة الصلاة عليه : فقال فى الفروع ، فى باب سترة العورة : ولو صلى
 على أرضه أو مصلاه بلا غضب . صح فى الأصح .
 وقيل : حملهما على الكراهة أولى .
 قوله ﴿وَمَنْ قَامَ مِنْ مَوْضِعِهِ لِمَارِضٍ لِحَقِّهِ، ثُمَّ عَادَ إِلَيْهِ فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ﴾
 هذا المذهب . وعليه أكثر الأصحاب . وجزم به فى الوجيز ، وابن تيم ،
 والراعى : والحاويين ، وجمع البحرين ، والقواعد الفقهية ، وغيرهم .
 قال فى الفروع : فهو أحق به فى الأصح . وقيل : ليس هو أحق به من غيره
 فعلى المذهب : يستثنى من ذلك الصبي إذا قام من صف فاضل ، أو فى وسط
 الصف . فإنه يجوز نقله عنه . صرح به القاضى . وهو ظاهر كلام الإمام أحمد .
 قاله فى القاعدة الخامسة والثمانين . وتقدم ذلك فى صلاة الجماعة فى الموقف بأتم من
 هذا . فليعاود .

فأمرناه

إمداهما : أطلق كثير من الأصحاب المسألة . وشرط بعضهم أن يكون عوده
 قريباً .

قلت : فعله مراد من أطلق .

قال فى الوجيز : ثم عاد ولم يتشاغل بغيرها .

الثانية : إذا لم يصل إلى موضعه إلا بالتخطى ، فعلى الخلاف المتقدم . على
 الصحيح من المذهب . وجوز أبو المعالى التخطى هنا ، وإن منعناه هناك . وقطع به
 فى الخلاصة .

قوله ﴿وَمَنْ دَخَلَ وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ لَمْ يَجْلِسْ حَتَّى يَرْكَعَ رَكْعَتَيْنِ
 يُوجِزُ فِيهِمَا﴾ .

هذا المذهب مطلقاً . أطلقه الإمام أحمد وأكثر الأصحاب . قاله في الفروع .
وقال المصنف في المغنى « والشارح ، وصاحب التلخيص ، والمجد في شرحه ،
وصاحب الفائق ، والرعاية » وابن تيمم وغيرهم : يصلى ركعتين إن لم يفتنه مع الإمام
تكبيرة الإحرام .

فوائد

لو جلس قبل صلاتهما قام فأتى بهما . قاله الأصحاب [وأطلقوا . وذكر المجد
في شرحه وغيره في سجود التلاوة في فصل « إذا قرأ السجدة محدثاً » أن التحية
تسقط بطول الفصل] ووجه في الفروع احتمالاً بسقوطهما من عالم ، ومن جاهل لم
يعلم عن قرب ، ولا تستحب التحية للإمام ، لأنه لم ينقل . ذكره أبو المعالي وغيره .
فعلى هذا يعابى بها .

ولا تجوز الزيادة على ركعتين . ذكره الأصحاب .

وإن صلى فائته كانت عليه أجراً عنهما . على الصحيح من المذهب .
وقيل : لا تجزى . للخبر^(١) وكالفرض عن السنة .

فعلى المذهب : قال في الفروع : ظاهره حصول ثوابها .

وإن كانت الجمعة في غير مسجد لم يصل شيئاً . قاله ابن تيمم ، وابن حمدان ،
والناظم وغيرهم . قال الزركشى : هو ظاهر كلام الأصحاب .
قلت : فيعابى بها .

وتقدم في أواخر باب الأذان : الصحيح من الروايتين لا يصلى التحية قبل
فراغ المؤذن . ويأتى قريباً ابتداء النافلة حال الخطبة .

(١) روى أحمد ومسلم وأبو داود من حديث جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم
قال « إذا جاء أحدكم يوم الجمعة والإمام يخطب . فليركع ركعتين . وليتجاوز فيهما »
وعند البخارى نحوه . وفي الباب حديث سليك النطفاني .

قوله « وَلَا يَجُوزُ الْكَلَامُ وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ ، إِلَّا لَهُ ، أَوْ لِمَنْ كَلَّمَهُ »

الكلام تارة يكون بين الإمام وبين من يكلمه . وتارة يكون بين غيرها .
فإن كان بين الإمام وغيره ، فالصحيح من المذهب : إباحة ذلك . إذا كان
لمصلحة ، وعليه أكثر الأصحاب .

وعنه يكره لها مطلقاً . وعنه : يباح لها مطلقاً ، وهو ظاهر كلام المصنف ،
وجماعة من الأصحاب . وجزم به في الوجيز .

وإن كان الكلام من غيرها : فقدم المصنف التحريم مطلقاً . وهو المذهب .
وعليه أكثر الأصحاب . قال في التلخيص ، ومجمع البحرين : لا يجوز في أصح
الروايتين . جزم به في الوجيز . وقدمه في الخلاصة ، وابن تيم في الرعايتين .
والحاويين ، والفروع ، والفائق ، وغيرهم .

وعنه : يحرم على من يسمع دون غيره . اختاره جماعة ، منهم القاضي . وجزم
به في الإفادات . وعنه يكره مطلقاً . وعنه يجوز .

فأمره : قال في النكت : ورواية عدم التحريم على ظاهرها « عند أكثر
الأصحاب . وقال أبو المعالي : وهذا محمول على الكلمة والكلمتين . لأنه لا يخل
بسماع الخطبة ، ولا يمكنه التحرز من ذلك غالباً . لا سيما إذا لم يفته سماع أركانها .

تنبيه : ظاهر قوله « والإمام يخطب » أن الكلام يجوز بين الخطبتين إذا
سكت . والصحيح : أن الكلام بينهما يباح . وهو أحد الوجوه . قال الجرد :
هذا عندى أصح وأقرب . وقدم ابن رزين الجواز . قال : لأنه ليس بخاطب .
وقيل : يكره . وقيل : يحرم . وهو ظاهر كلام القاضي . قاله في مجمع البحرين .
وأطلقهم في الفروع ، والحاوئى . وأطلق الثانى والثالث في الفائق . قال في
الرعايتين : في كراهته بين الخطبتين وجهان . قال في الحاويين . وفي الكلام بين
الخطبتين وجهان . وفي إباحته في الجلوس بين الخطبتين وجهان .

فوائد

الأولى : لو تنفس الإمام فهو في حكم الخطبة . ووجه في الفروع احتمالاً بالجواز حالة التنفس .

الثانية : لا يحرم الكلام إذا شرع الخطيب في الدعاء مطلقاً ، على الصحيح من المذهب . وقد يحرم مطلقاً . وأطلقهما في الكافي ، والرايعتين ، والحاويين . والنظم . وقيل : يحرم في الدعاء المشروع دون غيره . وأطلقهن ابن تميم ، والفائق . الثالثة : يستثنى من كلام المصنف وغيره ممن أطلق : ما إذا احتاج إلى الكلام كتحذير ضرير أو غافل عن بئر ، أو هلكة ونحوه . فإنه يجوز الكلام ، بل يجب ، كما يجوز قطع الصلاة .

الرابعة : تجوز الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم إذا سمعها نص عليه . وقال القاضي في كتاب التخريج : يكون ذلك في نفسه .

الخامسة : يجوز تأمينه على الدعاء ، وحده خفية إذا عطس . نص عليه .

السادسة : يجوز رد السلام ، وتشميت العاطس نطقاً مطلقاً ، على الصحيح من المذهب . قال في مجمع البحرين : يجوز ذلك في أصح الروايتين . اختاره المجد وجماعة . وقدمه في الفروع . وعنه يجوز لمن لم يسمع . وهو قول في الرعاية . وأطلقهما في الكافي ، وابن تميم ، والناظم ، والحواشي . قال في الفروع : ويتوجه يجوز إن سمع ولم يفهمه .

وعنه يحرم مطلقاً . وهو ظاهر ما جزم به في التلخيص . وقدمه في الرايعتين ، والحاويين . وأطلق في رد السلام الروايتين في الفائق .

السابعة : إشارة الأخرس المفهومة كالكلام . وفي كلام المجد : له تسكيت المتكلم بالإشارة . وقال في المستوعب وغيره : يستحب .

قوله ﴿ وَيَجُوزُ الْكَلَامُ قَبْلَ الْخُطْبَةِ وَبَعْدَهَا ﴾ .

يعنى من غير كراهة . وهو المذهب . وعليه أكثر الأصحاب . ونص عليه .
وقيل : يكره .

فوائد

منها : يحرم ابتداء النافلة . على الصحيح من المذهب . وقال ابن عقيل :
لا يحرم على من لم يسمعها . وجزم به في المذهب وغيره . وقيل : يكره .
فعلى المذهب : قال في الفروع : في كلام بعض الأصحاب : يتعلق التحريم
بجلوسه على المنبر .

قلت : جزم به في السكافي ، والنظم ، ومجمع البحرين ، والزرکشی ، وابن
حمدان ، وابن تيميم .

وفي كلام بعضهم : يتعلق بخروجه . وقطع به أبو المعالي . قاله في الفروع .
وهو الأشهر في الأخبار ، ولو لم يشرع في الخطبة . وظاهر كلام بعضهم لا . وفي
الخلاص للقاضي وغيره : يكره ابتداء التطوع بخروجه . قال في الفروع ، وظاهر
كلامهم : لا تحريم إن لم يحرم الكلام فيها . قال : وهو متجه . فلو كان في الصلاة
وخرج الإمام خفها . فلو نوى أربعا صلى ركعتين . قال المجد : يتعين ذلك ،
بخلاف السنة .

ومنها : يجوز لمن بعد عن الخطيب ولم يسمعه الاشتغال بالقراءة والذكر خفية ،
وفعله أفضل . نص عليه . فيسجد للتلاوة . وقال ابن عقيل في الفصول : إن بعدوا
فلم يسمعوا صوته جاز لهم إلقاء القرآن والمذاكرة في العلم . وقيل : لا .

ومنها : يكره العبث حالة الخطبة . وكذا شرب الماء إن سمعها . وقال المجد :
يكره ما لم يشتد عطشه . وجزم أبو المعالي بأن شربه إذا اشتد عطشه أولى . وقال
في النصيحة : إن عطش فشرب فلا بأس . قال في الفصول : وكره جماعة من
العلماء شربه بقطعة بعد الأذان ، لأنه يبيع منه عنه ، وأكل مال بالباطل . قال

وكذا شربه على أن يعطيه الثمن بعد الصلاة لأنه يبيع . قال في الفروع : فأطلق .
قال : ويتوجه يجوز للحاجة ، دفعاً للضرورة ، وتحصيلاً لاستماع الخطبة . انتهى .
وقال ابن تيميم : ولا بأس بشراء ماء الطهارة بعد أذان الجمعة . وقاله في الرعاية
وغيره . وزاد : وكذا شراء السترة . ويأتي أحكام البيع بعد النداء في كتاب
البيع إن شاء الله تعالى .

باب صلاة العيدين

قوله ﴿ وَهِيَ فَرَضٌ عَلَى الْكَفَايَةِ ﴾ .

هذا المذهب . وعليه أكثر الأصحاب . قال ابن تيميم : فرض كفاية ، على
الأصح . قال في مجمع البحرين : فرض كفاية في أظهر الروايتين . قال في
الحواشي : هذا ظاهر المذهب . قال الزركشي : هذا المذهب . وجزم به في
الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والكافي ، والخلاصة ، والتلخيص ،
والبلغة ، والإفادات ، والوجيز ، وغيرهم . وقدمه في المحرر ، والفروع ، والرعايتين ،
والحاويين ، والنظم ، والفاثق ، وشرح ابن رزين ، وغيرهم .
وعنه هي فرض عين . اختارها الشيخ تقي الدين . وقال : قد يقال بوجوبها
على النساء وغيرهن .

وعنه هي سنة مؤكدة . جزم به في التبصرة .

فعلى المذهب : يقاتلون على تركها . وعلى أنها سنة لا يقاتلون . على الصحيح
من المذهب . كالأذان ، والتراويح ، وقال أبو المعالي في النهاية : يقاتلون أيضاً .

فوائده

منها : قوله ﴿ فَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ بِالْعِيدِ إِلَّا بَعْدَ الزَّوَالِ خَرَجَ مِنَ الْفَدِّ
فَصَلَّى بِهِمْ ﴾ .

هذا بلا نزاع ، ولكن تكون قضاء مطلقاً ، على الصحيح من المذهب

وعليه أكثر الأصحاب . وقال أبو المعالي في النهاية : تكون أداء مع عدم العلم للعذر . انتهى .

ومنها : أنها تصلى ولو مضى أيام ، وعليه الأكثر .

قال في النكت : قطع به جماعة . قال ابن حمدان : وفيه نظر . وقال القاضي : لا يصلون . وقال في التعليق : إن علموا بعد الزوال ، فلم يصلوا من الغد ، لم يصلوها . ويأتي في كلام المصنف آخر الباب استحباب قضائها إذا فاتته ، وأنه يجوز قبل الزوال وبعده على الصحيح .

ومنها : قوله ﴿ وَيُسَنُّ تَقْدِيمُ الْأَضْحَى ، وَتَأْخِيرُ الْفِطْرِ ، بِحَيْثُ يُوَافِقُ أَهْلَ مَنَى فِي ذَبْحِهِمْ ﴾ نص عليه .

قوله ﴿ وَالْأَكْلُ فِي الْفِطْرِ قَبْلَ الصَّلَاةِ ﴾ .

يعنى قبل الخروج إلى الصلاة . والمستحب أن يكون تمرات . وأن يكون وترأ . قال الجذد : وتبعه في مجمع البحرين : هو آكد من إمساكه في الأضحية .

قوله ﴿ وَالْإِمْسَاكُ فِي الْأَضْحَى حَتَّى يُصَلَّى ﴾

وذلك لئلا كل من أضحيته . فلو لم يكن له أضحية أكل إن شاء قبل خروجه .

نص عليه الإمام أحمد . وقاله الأصحاب .

قوله ﴿ وَالْفُسْلُ ﴾ .

تقدم الكلام عليه في باب الغسل في الأغسال المستحبة .

قوله ﴿ وَالتَّبَكِيرُ إِذَا بَعْدَ الصُّبْحِ ﴾ .

هكذا قيده جماعة من الأصحاب بقولهم « بعد الصبح » يعنى بعد صلاة

الصبح . منهم المصنف هنا ، وفي المغنى ، والشرح ، والوجيز ، وابن تيميم ، ومجمع البحرين ، والرايعتين ، والحاوئين ، وغيرهم . وأطلق الأكثر .

قوله ﴿مَاشِيًا﴾ .

هذا المذهب مطلقاً . وعليه أكثر الأصحاب . وقطع به كثير منهم . وقال أبو المعالي : إن كان البلد ثغراً استحب الركوب وإظهار السلاح . وقال الشارح وغيره : وإن كان بعيداً فلا بأس أن يركب . نص عليه . وزاد ابن رزبن وغيره أو لعذر . وهو مراد قطعاً .

فائدة : لا بأس بالركوب في الرجوع . وكذا من صلاة الجمعة .

قوله ﴿عَلَى أَحْسَنِ هَيْئَةٍ إِلَّا الْمَعْتَكِفُ﴾ ، يَخْرُجُ فِي ثِيَابِ اعْتِكَافِهِ ﴿

الذاهب إلى العيد لا يخلو : إما أن يكون معتكفاً ، أو غير معتكف . فإن كان معتكفاً فلا يخلو : إما أن يكون الإمام أو غيره .

فإن كان الإمام ، فالصحيح من المذهب : أنه يخرج في ثياب اعتكافه . وهو ظاهر كلام المصنف وغيره . وقدمه في الفروع « والفائق » . وقيل : يستحب له التجميل والتنظف . جزم به في مجمع البحرين « ومختصر ابن تيم .

قال الشيخ تقي الدين : يسن التزين للإمام الأعظم ، وإن خرج من المعتكف . نقله عنه في الفائق . قال في الفروع : يخرج في ثياب اعتكافه . قال جماعة : إلا الإمام .

وإن كان غير الإمام ، فالصحيح من المذهب : أنه يخرج في ثياب اعتكافه . وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به كثير منهم . وقال القاضي في موضع من كلامه : المعتكف كغيره في الزينة والطيب ونحوها .

وإن كان غير معتكف ، فالصحيح من المذهب في حقه : أن يأتي إليها على أحسن هيئة . وعليه الأصحاب . وعنه الثياب الجيدة والرثة في الفضل سواء . وسواء كان معتكفاً أو غيره .

فائدة : إن كان المعتكف فرغ من اعتكافه قبل ليلة العيد ، استحب له المبيت

لييلة العيد في المسجد ، والخروج منه إلى المصلى . وإن كان اعتكافه ما انقضى
فظاهر كلام المصنف هنا : جواز الخروج . وهو صحيح . وصرح به المجد في شرحه
وابن تميم ، وجمع البحرين وغيرهم .

قال المجد : يجوز له الخروج . ولزومه معتكفه أولى . وتابعه ابن تميم ، وابن
حمدان وغيرهم .

قوله ﴿ وَإِذَا غَدَا مِنْ طَرِيقٍ رَجَعَ فِي أُخْرَى ﴾ .

هذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به كثير منهم .

وقيل : يرجع في الطريق الأقرب إلى منزله ، ويذهب في الطريق الأبعد .

فأمره : ذهابه في طريق ورجوعه في أخرى : فعله النبي صلى الله عليه وسلم
رواه البخاري ومسلم .

ف قيل : فعل ذلك ليشهد له الطريقان . وقيل : ليشهد له سكان الطريقين
من الجن والإنس . وقيل : ليتصدق على أهل الطريقين . وقيل : ليساوي بينهما
في التبرك به ، وفي المسرة بمشاهدته ، والانتفاع بمسألته . وقيل : ليغيب المنافقين
أو اليهود . وقيل : لأن الطريق الذي يغدو منه كان أطول . فيحصل كثرة الثواب
بكثرة الخطى إلى الطاعة . وقيل : لأن طريقه إلى المصلى كانت على اليمين . فلو رجع
لرجع إلى جهة الشمال . وقيل : لإظهار شعار الإسلام فيهما . وقيل : لإظهار ذكر
الله . وقيل : ليرهب المنافقين واليهود بكثرة من معه . ورجعه ابن بطال . وقيل :
حذراً من كيد الطائفتين أو إحداها . وقيل : ليزور أقاربه الأحياء والأموات .
وقيل : ليصل رحمه . وقيل : ليتفاءل بتغيير الحال إلى المغفرة والرضا . وقيل : كان
في ذهابه يتصدق . فإذا رجع لم يبق معه شيء . فيرجع في طريق أخرى ، لئلا يرد
من يسأله .

قال الحافظ شهاب الدين أحمد بن حنبل : وهو ضعيف جداً .

وقيل : فعل ذلك لتخفيف الزحام . وقيل : لأن الملائكة تقف على الطرقات فأراد أن يشهد له فريقان منهم .

وقال ابن أبي جرة : هو في معنى قول يعقوب لبنيه (١٢ : ٦٧) لا تدخلوا من باب واحد) فأشار إلى أنه فعل ذلك حذراً من إصابة العين .

وقال العلامة ابن القيم رحمه الله : إنه فعل ذلك لجميع ما ذكر من الأشياء المحتملة القريبة . انتهى .

قلت : فعلى الأقوال الثلاثة الأول : يخرج لنا فعل ذلك في جميع الصلوات الخمس . وقد نص الإمام أحمد رحمه الله على استحباب ذلك في الجمعة . وهو الصحيح من المذهب . وقيل : لا يستحب .

قوله ﴿ وَهَلْ مِنْ شَرِّهَا : الاسْتِيطَانُ ، وَإِذْنُ الْإِمَامِ ، وَالْعَدَدُ الْمَشْتَرِطُ لِلْجُمُعَةِ ؟ عَلَى رَوَاتَيْنِ ﴾ .

وأطلقهما في المذهب ، ومسبوك الذهب ، والحاوي ، والتلخيص ، والبلغة ، والرايعتين ، والحاويين ، والخواشي « وشرح المجد .

أما الاستيطان والعدد : فالصحيح من المذهب : أنهما يشترطان كالجمعة . وعليه جماهير الأصحاب . قال في الفروع : اختاره الأكثر . قال في مجمع البحرين : اختاره القاضي والآمدی ، وأكثرنا . قال في الخلاصة : يشترطان على الأصح . قال في الوسيلة : هذا أصح الرواتين . وصححه في التصحيح . ونصره الشريف ، وأبو الخطاب . وجزم به في تذكرة ابن عقيل ، والمنور . وقدمه في الفروع « والهداية « والمستوعب « والمغني ، والشرح ، والفاثق « ومختصر ابن تيم .

والرواية الثانية : لا يشترطان . قال في الفروع : اختاره جماعة .

قلت : منهم المجد ، وصاحب مجمع البحرين « ونظمه .

وجزم به في الوجيز « والإفادات « ونظم الوجيز ، وصححه في تصحيح الحرر .

وقدمه في الكافي ، وابن تيم . وأطلقهما في الحرر ، وأوجب في المنتخب صلاة العيد بدون العدد المشترط للجمعة .

وقال ابن الزاغوني : يشترط الاستيطان في أصح الروايتين .

وقال ابن عقيل : يشترط الاستيطان ، رواية واحدة . وذكر في اشتراط العدد الروايتين . وقال ابن عقيل : يكتفى باستيطان أهل البادية إذا لم نعتبر العدد . وقاله ابن تميم ، وابن حمدان .

وقال ابن عقيل أيضاً : إذا قلنا باعتبار العدد - وكان في القرية أقل منه - وإلى جنبه مصر أو قرية يقام فيها العيد - لزمهم السعي إليه ، قربوا أو بعدوا ، لأن العيد لا يتكرر . فلا يشق إتيانه ، بخلاف الجمعة . قال ابن تميم : وفيه نظر . وقال المجذ : ليست بدون استيطان وعدد سنة مؤكدة إجماعاً .

وأما إذن الإمام : فالصحيح من المذهب والروايتين : أنه لا يشترط . وعليه أكثر الأصحاب كالجمعة .

والرواية الثانية : يشترط إذنه . قال في الخلاصة : يشترط على الأصح . وقدمه في الهداية هنا ، والمستوعب ، والفائق ، والقاضي أبو الحسين . وذكر في الوسيلة : أنه أصح الروايتين . ونصره الشريف ، وأبو الخطاب « مع أن في الهداية والفائق قدما في كتاب الجمعة عدم اشتراط إذن الإمام في صلاة العيد . وقدما في هذا الباب اشتراط إذنه . فنأقضا . وأطلق في الرعايتين » والحاويين هنا في إذنه الروايتين ، مع أنهما قدما في الجمعة عدم الاشتراط . فيكون الخلاف هنا أقوى عندهم في الاشتراط . يؤيده أنه قدم في المستوعب والخلاصة هناك : عدم الاشتراط » وقدما هنا الاشتراط .

قلت : وهو ضعيف .

والظاهر : أن مراد صاحب الرعايتين ، والحاويين : ذكر الخلاف ، لا إطلاقه لقوته . وجعلها في القروع وغيره في الشروط كالجمعة .

قال في مجمع البحرين : وروايتا إذن الإمام هنا فرع على روايتي الجمعة . وتحريم المذهب في ذلك : أنه يعتبر في الجمعة ، فهنا أولى ، وإن لم نعتبرها ثم .

فأصح الروایتین هنا : لا يعتبر أيضاً ، كالعدد والاستيطان انتهى .
قلت : الذى يظهر أن القول باشتراطهما فى الجمعة أولى من القول بالاشتراط
فى العيد . فعلى المذهب يفعلها المسافر والعبد والمرأة والمنفرد ونحوهم تبعاً .
ويستحب أن يقضيها من قاتته كما يأتى . واختار الشيخ تقي الدين : لا يستحب .
وعلى الرواية الثانية : يفعلونها أصالة .

قوله ﴿ وَتُسَنُّ فِي الصَّحَرَاءِ ﴾

وهذا بلا نزاع إلا ما استثنى على ما يأتى .
﴿ وَتَكْرَهُ فِي الْجَمَاعِ إِلَّا مِنْ عُذْرٍ ﴾ .
وهذا الصحيح من المذهب ، وعليه أكثر الأصحاب . وقيل : لا تكره فيه
مطلقاً .

تنبيه : يستثنى من كلام المصنف وغيره - ممن أطلق - مكة . فإن المسجد
فيها أفضل من الصحراء قطعاً . ذكره فى مجمع البحرين محل وفاق . وقاله فى
الفروع ، والفاثق ، وغيرها . فيعابى بها .

فائدة : يجوز الاستخلاف للضعفة من يصلى بهم فى المسجد . قاله فى
الفروع . وقال ابن تيم ، وابن حمدان ، وصاحب الفائق : يستحب . نص عليه .
وقاله المصنف ، والشارح ، وصاحب مجمع البحرين ، وغيرهم . ويخطب بهم إن شاء
وإن تركوها فلا بأس . لكن المستحب أن يخطب .

ولهم فعلها قبل الإمام وبعده . والأولى أن يكون بعد صلاة الإمام . فإن
خالفوا وفعلوا : سقط الفرض . وجازت التضيعة . ذكره القاضى ، وابن عقيل .
وقدمه فى الفروع ، والرعاية ، وابن تيم ، وغيرهم . وقال بعض الأصحاب : إن
صلاها أربعاً لم يصلها قبل مستخلفه ، لأن تقييده يظهر شعار اليوم وينوبها كسبوقه
نفلاً . قدمه فى الفروع ، والرعاية . وقال : فإن نووه فرض كفاية أو عين ، وصلوا
السُّبُق ، فنووه فرضاً أو سنة : فوجهان . انتهى .

ويصلى بهم ركعتين كصلاة الخليفة . قدمه في الفائت . وعنه أربعاً . قدمه في الرعاية ، ومجمع البحرين . وأطلقهما في المغني ، والشرح ، وابن تيم . قال في الفروع : وفي صلاة الخليفة الخلاف ، لاختلاف الرواية في صلاة عليّ وأبي مسعود البدرى رضي الله عنهما^(١) . وعنه ركعتين إن خطب ، وإن لم يخطب فأربع .

فأمره : يباح للنساء حضورها . على الصحيح من المذهب . وعنه يستحب . اختاره ابن حامد . والمجد في غير المستحسنة ، وجزم بالاستحباب في التلخيص . وعنه يكره . وعنه يكره للشابة دون غيرها . قال الناظم : وأكره لخرّد بأوكد . وعنه لا يعجنى . وقال الشيخ تقي الدين : قد يقال بوجوبها على النساء . قوله ﴿ فَيُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ ، يُكَبِّرُ فِي الْأُولَى أَرْبَعًا ، بَعْدَ الْاِسْتِفْتَاَحِ ، وَقَبْلَ التَّعَوُّذِ سِتًّا ﴾

هذا المذهب . وعليه الأصحاب . وعنه يكبر سبعا . وعنه يكبر خمسا . وفي الثانية أربعاً . كما يأتي .

وقوله « بعد الاستفتاح » هو المذهب . وعليه الأكثر . وعنه يستفتح بعد التكبيرات الزوائد . اختاره أبو بكر الخلال وصاحبه أبو بكر عبد العزيز . وأطلقهما في المستوعب . وعنه يخير بين ذلك .

قوله ﴿ وَفِي الثَّانِيَةِ بَعْدَ الْقِيَامِ مِنَ السَّجُودِ خَمْسًا ﴾ هذا المذهب . وعليه الأصحاب .

وتقدم رواية : أنه يكبر في الأولى خمسا ، وفي الثانية أربعاً .

تنبيه : ظاهر كلام المصنف : أن أهل القرى والأمصار في هذه الصفة على حد

(١) روى النسائي عن ثعلبة بن زهدم « أن علياً استخلف أبا مسعود على الناس

فخرج يوم عيد . فقال : يا أيها الناس ، إنه ليس من السنة أن نصلّي قبل الإمام »

سواء . وهو صحيح . وهو المذهب . وعليه الأصحاب . وعنه يصلى أهل القرى بلا تكبير . ونقل جعفر : يصلى أهل القرى أربعاً ، إلا أن يخطب رجل فيصلى ركعتين قوله ﴿ وَيَقُولُ : اللَّهُ أَكْبَرُ كَبِيرًا ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ كَثِيرًا ، وَسُبْحَانَ اللَّهِ بُكْرَةً وَأَصِيلًا ، وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ النَّبِيِّ وَآلِهِ وَسَلَّمَ تَسْلِيمًا ، وَإِنْ أَحَبَّ قَالَ غَيْرَ ذَلِكَ ﴾

هكذا قال كثير من الأصحاب .

واعلم أن الذكر بين التكبير غير مخصوص بذكر . نقله حرب عنه . وروى عنه أنه « يحمد ويكبر ويصلى على النبي صلى الله عليه وسلم » وعنه يقول ذلك ويدعو . وعنه « يسبح ويهلل » وعنه « يذكر ويصلى على النبي صلى الله عليه وسلم » وعنه « يدعو ويصلى على النبي صلى الله عليه وسلم » كل ذلك قد ورد عنه . فلذلك قال المصنف : وإن أحب قال غير ذلك .

فأمره : يأتي بالذكر أيضاً بعد التكبيرة الأخيرة . على الصحيح من الوجهين . قال المجد : وهو أصح الوجهين . قال الزركشي : وهو ظاهر كلام أبي الخطاب . والوجه الثاني : لا يأتي به . قاله القاضى ، وابنه أبو الحسين . وجزم به فى الوجيز وقدمه فى الفائق . قال فى الرعاية الصفري ، والحاويين : وبقوله فى وجه ، وهو ظاهر كلامه فى المعنى وغيره . لأنهم قالوا : يأتي بالذكر بين كل تكبيرتين . وأطلقهما فى الفروع « والرعاية الكبرى » وجمع البحرين ، وابن تيم .

قوله ﴿ ثُمَّ يَقْرَأُ بَعْدَ الْفَاتِحَةِ فِي الْأُولَى بِسَبْعٍ ﴾ وفى الثانية بِالْعَاشِيَةِ ﴿ هذا المذهب . وعليه أكثر الأصحاب . وعنه يقرأ فى الأولى بق . وفى الثانية باقتربت . اختارها الآجرى . وعنه يقرأ فى الثانية بالفجر . وعنه لا توقيت . اختارها الخرق .

قوله ﴿وَتَكُونُ بَعْدَ التَّكْبِيرِ﴾ .

يعنى القراءة تكون بعد التكبير فى الركعتين . وهذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب ، ونصروه . وعنه يوالى بين القراءتين ، اختاره أبو بكر . فتكون القراءة فى الركعة الثانية عقب القيام . وعنه يخير . قاله الزركشى وغيره .

تنبيه : قوله ﴿فَإِذَا سَلَّمَ خُطِبَ خُطْبَتَيْنِ يَجْلِسُ بَيْنَهُمَا﴾ صرح بأن الخطبة بعد الصلاة . وهو كذلك . فلو خطب قبلها لم يعتد بها . على الصحيح من المذهب وذكره المجد قول أكثر العلماء . وذكر أبو المعالى وجهين .

فأمره : خطبة العيدين فى أحكامها كخطبة الجمعة فى أحكامها غير التكبير مع الخطيب . وهذا المذهب نص عليه . قال فى القروع ، والرعايتين : على الأصح . زاد فى الرعاية : وقدمه فى الفائق حتى فى أحكام الكلام ، على الأصح ، حتى قال الإمام أحمد : إذا لم يسمع الخطيب فى العيد إن شاء رد السلام وشمّت العاطس ، وإن شاء لم يفعل . وقدمه فى الحاويين إلا فى الكلام . قال ابن تيم : وهى فى الإنصات والمنع من الكلام كخطبة الجمعة ، نص عليه . وعنه لا بأس بالكلام فيهما بخلاف الجمعة . وأطلقهما فى الحاويين . قال فى القروع : فى تحريم الكلام روايتان ، إما كالجمعة ، أو لأن خطبتها مقام ركعتين . بخلاف العيد .

واستثنى جماعة من الأصحاب أنها تفارق الجمعة فى الطهارة ، واتحاد الإمام والقيام ، والجلسة بين الخطبتين ، والعدد ، لكونها سنة لا شرط للصلاة . فى أصح الوجهين .

قال فى مجمع البحرين : وتفارق خطبة العيد خطبة الجمعة فى ستة أشياء : فلا تجب هنا الطهارة ، ولا اتحاد الإمام ، ولا القيام ، ولا الجلسة هنا ، قولا واحداً بخلاف الجمعة فى وجه . ولا يعتبر لها العدد ، وإن اعتبرناه للصلاة ، بخلاف الجمعة . ولا يجلس عقيب صعوده للخطبة فى أحد الوجهين ، لعدم انتظار فراغ الأذان هنا . انتهى .

واستثنى ابن تيميم ، والناظم ، وصاحب الفائق ، والحواشى : الأربعة الأول . وأطلق ابن تيميم وابن حمدان فى الكبرى وجهين فى اعتبار العدد للخطبة ، إن اعتبرناه فى الصلاة .

والصحيح من المذهب : أنه يجلس إذا صعد المنبر ليستريح . نص عليه . وقدمه فى الكافى [والمغنى والشرح] والفائق ، والرايعتين ، وشرح ابن رزين وغيرهم . قال ابن تيميم : المنصوص أنه يجلس [صححه فى الفصول] . قال الجدد : الأظهر أنه يجلس ليستريح ويتراء نفسه إليه . وهو ظاهر كلام الإمام أحمد . واختاره المصنف .

وقيل : لا يجلس ، وأطلقهما فى الحاويين . قاله الزركشى . وقال الجدد أيضاً : ويفارقها أيضاً فى تأخيرها عن الصلاة واستفتاحها بالتكبير ، وبيان الفطرة والأضحية . وأنه لا يجب الإنصات لها ، بل يستحب . وقال فى النصيحة : إذا استقبلهم سلم وأوماً بيده . قوله ﴿ يستفتح الأولى بتسعة تكبيرات ﴾ .

الصحيح من المذهب : أن افتتاحها يكون بالتكبير . وتكون التكبيرات متوالية نسقاً . على الصحيح من المذهب . وقال القاضى : إن هلك بينهما أو ذكر فحسن ، والنسق أولى . وقال فى الرعاية : جاز . قال فى الفروع : وظاهر كلام أحمد تكون التكبيرات وهو جالس . وهو أحد الوجهين . وهو ظاهر ما قدمه فى الفروع . والوجه الثانى : يقولها وهو قائم .

قلت : وهو الصواب . والعمل عليه . وهو ظاهر كلام المصنف هنا وغيره . حيث جعل التكبير من الخطبة .

قال فى الفروع - بعد ذكر هذا الوجه - فلا جلسة ليستريح إذا صعد ، لعدم الأذان هنا ، بخلاف الجمعة . وأطلقهما فى الرعاية والفائق ، وجمع البحرين ، وابن تيميم . واختار الشيخ تقي الدين افتتاح خطبة العيد بالحمد . قال : لأنه لم ينقل عن النبى

صلى الله عليه وسلم أنه افتتح خطبة بغيره . وقال صلى الله عليه وسلم « كل أمر ذى بال لا يبدأ فيه بالحمد لله فهو أجزم » انتهى .

قوله ﴿ والثانية بتسع ﴾ .

الصحيح من المذهب : أن محل التكبير في الخطبة الثانية في أولها . وعليه جمهور الأصحاب . وعنه محله في آخرها . اختاره القاضى .

فائدة : هذه التكبيرات التي في الخطبة الأولى والثانية : سنة ، على الصحيح من المذهب . وقيل : شرط .

قوله ﴿ والتكبيرات الزوائد والذكر بينهما سنة ﴾ .

يعنى تكبيرات الصلاة . وهذا المذهب . وعليه أكثر الأصحاب . وعنه هما شرط . اختاره الشيخ أبو الفرج الشيرازى . قال في الرعاية : وهو بعيد . وقال في الروضة : إن ترك التكبيرات الزوائد عامداً أثم . ولم تبطل ، وساهياً لا يلزمه سجود . لأنه هيئة . قال في الفروع : كذا قال . وقال ابن تيمم وغيره : وعلى الأولى إن تركه سهواً ، فهل يشرع له السجود ؟ على روايتين .

قوله ﴿ وأخطبتان سنة ﴾ .

هذا المذهب بلا ريب . وعليه أكثر الأصحاب . وقيل : هما شرط . ذكره القاضى وغيره . قال ابن عقيل في التذكرة : هما من شرائط صلاة العيد .

قوله ﴿ ولا يتنفل قبل الصلاة ولا بعدها في موضعها ﴾ .

الصحيح من المذهب : كراهة التنفل قبل صلاة العيد وبعدها في موضعها . قال في الفروع وغيره : هذا المذهب . وكذا قال في النكت . وقال : هذا معنى كلام أكثر الأصحاب انتهى . وقدمه ابن تيمم وغيره . ونص عليه . ونقل الجماعة عن الإمام أحمد لا يصلى . وقال في الموجز : لا يجوز . وقال صاحب المستوعب ،

وابن رزين ، وغيرهما : لا يسن . وقال في النصيحة : لا ينبغي . وقدم في الفروع أن تركه أولى .

وقيل : يصلى تحية المسجد . اختاره أبو الفرج . وجزم به في الغنية . قال في الفروع : وهو أظهر . ورجحه في الشك . ونصه : لا يصلها . وقيل : تجوز التحية قبل صلاة العيد لا بعدها . وهو احتمال لابن الجوزي . قال في تجريد العناية : الأظهر عندى : يأتى بتحية المسجد قبلها . قال في الفائق : فلو أدرك الإمام يخطب وهو في المسجد : لم يصل التحية عند القاضى . وخالفه الشيخ - يعنى به المصنف - قلت : وقدمه ابن رزين فى شرحه . وأطلقهما فى الشرح ، وابن حمدان . وقال فى المحرر : ولا سنة لصلاة العيد قبلها ولا بعدها . قال فى الفروع : كذا قال . تنبيه : ظاهر قوله « فى موضعها » جواز فعلها فى غير موضعها من غير كراهة . وهو صحيح . وهو المذهب . وعليه الجمهور . وقال فى النصيحة : لا ينبغي أن يصلى قبلها ولا بعدها حتى تزول الشمس . لافى بيته ولا فى طريقه ، اتباعاً للسنة والجماعة من الصحابة . وهو قول أحمد . قال فى الفروع : كذا قال . فائده : كره الإمام أحمد قضاء الفائتة فى موضع صلاة العيد فى هذا الوقت ، لئلا يقتدى به .

قوله ﴿ وَمَنْ كَبَّرَ قَبْلَ سَلَامِ الْإِمَامِ صَلَّى مَا فَاتَهُ عَلَى صِفَتِهِ ﴾ . هذا الصحيح من المذهب . وعليه أكثر الأصحاب . وقال القاضى : هو كمن فاتته الجمعة . لا فرق فى التحقيق . قال الزركشى : وقد نص أحمد على الفرق فى رواية حنبل . فيمتنع الإلحاق . وقال القاضى أيضاً : يصلى أربعاً ، إذا قلنا : يقضى من فاتته الصلاة أربعاً .

فوائده

إصدارها : يكبر المسبوق فى القضاء بمذهبه ، على الصحيح من المذهب . وقيل : بمذهب إمامه .

الثانية : لو أدرك الإمام قائماً ، بعد فراغه من التكييرات أو بعضها ، أو ذكرها قبل الركوع : لم يأت بها مطلقاً ، على الصحيح من المذهب . ونص عليه في المسبوق .
وكما لو أدركه راكعاً . نص عليه . قال جماعة : كالقراءة وأولى . لأنها ركن . قال الأصحاب : أو ذكره فيه .

وقيل : يأتي به . واختاره ابن عقيل . وعن أحمد : إن سمع قراءة الإمام لم يكبر ، وإلا كبر . قال ابن تيميم : واختاره بعض الأصحاب .

الثالثة : لو نسي التكيير حتى ركع : سقط . ولا يأتي به في ركوعه . وإن ذكره قبل الركوع في القراءة أو بعدها : لم يأت به ، على أصح الوجهين ، كما تقدم . فإن كان قد فرغ من القراءة ، لم يبعدها . وإن كان فيها أتى به ، ثم استأنف القراءة ، على الصحيح من المذهب . قدمه في الفروع ، وابن تيميم . وقيل : لا يستأنف إن كان سيراً . وأطلقه القاضي وغيره .

قوله ﴿ وَإِنْ فَاتَتْهُ الصَّلَاةُ اسْتَحِبَّ لَهُ أَنْ يَقْضِيَهَا ﴾ .

يعنى متى شاء ، قبل الزوال وبعده . وهذا المذهب . وعليه أكثر الأصحاب . وقال ابن عقيل : يقضيها قبل الزوال . وإلا قضاها من الغد .

قوله ﴿ عَلَى صِفَتِهَا ﴾ .

هذا المذهب . اختاره الجوزجاني . وأبو بكر بن عبدوس في تذكرته وغيرهم . وجزم به في الوجيز ، والنور ، والمغنى [والمنتخب] وقدمه في الفروع ، والمحرم ، والمستوعب . والخلاصة ، والبلغة ، والشرح ، والرايعتين . والحاويين ، والنظم . والفائق . والنهاية ، وإدراك الغاية ، وغيرهم . قال ابن رزين في شرحه : هذا أقيس . قال في جمع البحرين : هذا أشهر الروايات .

وعنه يقضيها أربعا بلاثكبير ، ويكون بسلام . قال في التلخيص ، والبلغة : كالظاهر .

وعنه يقضيها أربعاً بلا تكبير أيضاً بسلام ، أو سلامين . قال الزركشي :
هذه المشهورة من الروايات . اختارها الخرق ، والقاضي ، والشريف ، وأبو الخطاب
في خلافتهم ، وأبو بكر فيما حكاه عنه القاضي والشريف . وقدمه ابن رزين في
شرحه . وجزم به ابن البنا في العقود .

وعنه يخير بين ركعتين وأربع . وعنه يخير في الركعتين بين التكبير وتركه .
قال في الرعاية : وعنه يخير بين ركعتين بتكبير وغيره . وقيل : بل كالْفَجْر ، وبين
أربع بسلام أو سلامين ، وبين التكبير الزائد .

وعنه لا يكبر المنفرد . وعنه ولا غيره . بل يصلي ركعتين كالنافلة .
وخيره في المغنى بين الصلاة أربعاً ، إما بسلام واحد وإما بسلامين . وبين
الصلاة ركعتين . كصلاة التطوع ، وبين الصلاة على صفتها .
وقال في العمدة : فإن أحب صلاها تطوعاً ، إن شاء ركعتين . وإن شاء
أربعاً ، وإن شاء صلاها على صفتها .

وقال في الإفادات : قضاها على صفتها ، أو أربعاً سرداً أو بسلامين .
وأطلق رواية : القضاء على صفتها ، أو أربعاً ، أو التخيير بين أربع وركعتين :
في الجامع الصغير ، والهداية ، والمبهم ، والإيضاح ، والفصول ، وتذكرة ابن عقيل ،
والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والكافي ، والتلخيص ، وابن تيميم وغيرهم .
فأما : لو خرج وقتها ولم يصلها : فحكمها حكم السنن الرواتب في القضاء .
قاله الأصحاب . قال في الفصول وغيره : يستحب أن يجمع أهله ويصليها جماعة .
فعله أنس .

قوله ﴿ وَيُسَنُّ التَّكْبِيرُ فِي لَيْلَتَيِ الْعِيدَيْنِ ﴾

أما ليلة عيد الفطر : فيسن التكبير فيها بلا نزاع أعلمه . ونص عليه ،
ويستحب أيضاً : أن يكبر من الخروج إليها إلى فراغ الخطبة ، على الصحيح من
المذهب . وعليه أكثر الأصحاب . منهم القاضي وأصحابه . وهو من المفردات .

وعنه إلى خروج الإمام إلى صلاة العيد . وقيل : إلى سلامه .
وعنه إلى وصول المصلي إلى المصلى ، وإن لم يخرج الإمام .

فائدتان

إمداهما : لا يسن التكبير عقيب المكتوبات الثلاث في ليلة عيد الفطر .
على الصحيح من المذهب . قال في الفروع : ولا يكبر عقيب المكتوبة في الأشهر .
وقدمه ابن تيميم وغيره . واختاره القاضى وغيره . وقيل : يكبر عقيبها . وهو وجه
ذكره ابن حامد ، وغيره . وجزم به في المذهب « ومسبوك الذهب ، والتلخيص ،
والبلغة ، والإفادات ، والحاويين . وقدمه في الرعاية الصغرى . قال في المذهب ،
ومسبوك الذهب : وهو عقيب الفرائض أشد استحبابا « وأطلقهما في الرعاية
الكبرى .

الثانية : يجهر بالتكبير في الخروج إلى المصلى في عيد الفطر خاصة . وقدمه
ابن تيميم ، وابن حمدان . وعنه يظهره في الأضحى أيضاً . جزم به في النظم . وقدمه
في مجمع البحرين ونصره .

وأما صاحب الفروع ، فقال فيه : ويكبر في خروجه إلى المصلى .
وأما التكبير في ليلة عيد الأضحى : فيسن فيها التكبير المطلق بلا نزاع .
وفي العشر كله لا غير . على الصحيح من المذهب . وعليه أكثر الأصحاب .
وقيل : يسن المطلق من أول العشر إلى آخر أيام التشريق . جزم به في
الغنية ، والكافي ، وغيرهما .

فائدتان

إمداهما : قال الإمام أحمد : يرفع صوته بالتكبير .

الثانية : التكبير في ليلة الفطر أكد من التكبير في ليلة الأضحى ، على
الصحيح من المذهب . نص عليه . وعليه الأصحاب .

واختار الشيخ تقي الدين في الفتاوى المصرية : أن التكبير في عيد الأضحى آكد . ونصره بأدلة كثيرة .

وقال في النكت : التكبير ليلة الفطر آكد من جهة أمر الله به ، والتكبير في عيد النحر آكد من جهة أنه يشرع أديار الصلوات ، وأنه متفق عليه .

قوله ﴿ وَفِي الْأَضْحَى يُكَبِّرُ عَقِيبَ كُلِّ فَرِيضَةٍ فِي جَمَاعَةٍ ﴾

هذا المذهب . يعني أنه لا يكبر إلا إذا كان في جماعة . جزم به في الوجيز ، والمنور . وقدمه الخرقى ، والفروع ، والنظم ، والخواشي ، وابن تيم ، وابن رزين . ونصره المصنف ، والشارح . وقال : هو المشهور عن أحمد . قال في مجمع البحرين : هذا أقوى الروایتين . قال في تجريد العناية : على الأظهر . قال الزركشي : المشهور أنه لا يكبر وحده . وهى اختيار أبى حفص ، والقاضى ، وعامة أصحابه . انتهى . وعنه أنه يكبر « وإن كان وحده . قال في الإفادات : ويكبر بعد الفرض . وهو ظاهر كلامه في البلغة ، وظاهر كلام ابن أبى موسى . وصححه ابن عقيل . وقدمه في الهداية ، والخلاصة ، والتلخيص « والرايعتين ، والحاويين ، والفائق « وإدراك الغاية . وأطلقهما في المذهب ، ومسبوك الذهب « والمستوعب ، والكافى ، والحرر ، والمجد في شرحه .

تنبيه : مفهوم قوله « عقيب كل فريضة » أنه لا يكبر عقيب النوافل . وهو صحيح . وهو المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . قال في المستوعب ، وغيره : لا يكبر رواية واحدة . وقال الآجروى من أئمة أصحابنا : يكبر عقيبها .

قوله ﴿ مِنْ صَلَاةِ الْفَجْرِ يَوْمَ عَرَفَةَ ﴾

هذا المذهب . وعليه الأصحاب .

وعنه هو كالحرم ، على ما يأتى . وعنه يكبر من صلاة الفجر يوم النحر .

قوله ﴿ إِلَّا الْمُحْرِمُ . فَإِنَّهُ يُكَبِّرُ مِنْ صَلَاةِ الظُّهْرِ يَوْمَ النَّحْرِ ﴾

وأخره كالمحل . وهو إلى العصر من آخر أيام التشريق . وهذا المذهب .

وعليه أكثر الأصحاب . وهو من المفردات .

وعنه ينتهي تكبير الحرم صبح آخر أيام التشريق . اختاره الآجري .
وأما الحل : فلا أعلم فيه نزاعاً أن آخره إلى العصر من آخر أيام التشريق .
تميم : قال الزركشي : لورمى جرة العقبة قبل الفجر ، فمفهوم كلام أصحابنا :
يقتضى أنه لا فرق ، حملاً على الغالب . والمنصوص في رواية عبد الله : أنه يبدأ
بالتكبير ثم يلبي . إذ التلبية قد خرج وقتها المستحب ، وهو الرمي ضحى . فلذلك
قدم التكبير عليها . انتهى .
قلت : فيعابى بها .

قواعد

الأولى : يكبر الإمام إذا سلم من الصلاة ، وهو مستقبل القبلة . على ظاهر ما نقل
ابن القاسم عنه . وقدمه في الفروع ، والرعاية الكبرى ، والفائق « وتجريد العناية
وابن رزين في شرحه . واختاره أبو بكر ، والمصنف « والشارح . قال في الفروع :
والأشهر في المذهب : أنه يكبر مستقبل الناس . قال في تجريد العناية : هو الأظهر
وجزم به في مجمع البحرين . وقدمه ابن تميم ، والخواشي .
وقيل : يخير بينهما . وهو احتمال في الشرح .
وقيل : يكبر مستقبل القبلة . ويكبر أيضاً مستقبل الناس .

الثانية : لو قضى صلاة مكتوبة في أيام التكبير ، والمقضية من غير أيام التكبير
كبر لها . على الصحيح من المذهب . جزم به في المغنى ، والشرح ، وابن رزين
في شرحه . وعنه لا يكبر . قال المجد : الأقوى عندي أنه لا يكبر . وقدمه في الرعاية
[الكبرى . وجزم به في الصغرى . والحاويين . قلت : والنفس تميل إليه]
وأطلقهما في الفروع .

ولو قضاها في أيام التكبير - والمقضية من أيام التكبير أيضاً - كبر لها . على

الصحيح من المذهب . جزم به في الكافي ، والمغني ، والشرح ، وجمع البحرين ، وابن رزين ، وابن تيم . وقيده بأن يقضيها في تلك السنة . وكذا في الفروع وغيره وقدمه في الرعاية الكبرى . وقال وقيل : ما فاته صلاة من أيام التشريق فقضاها فيها ، فهي كالمؤداة في أيام التشريق في التكبير وعدمه .

وقال [في المغني ، والشرح : حكمها حكم المؤداة في التكبير ، لأنها صلاة في أيام التشريق . وقال] في الفروع : يكبر . وقيل : في حكم المقضى كالصلاة . وقيل : لا . لأنه تعظيم للزمان انتهى .

ولو قضاها بعد أيام التكبير : لم يكبر لها ، على الصحيح من المذهب . وقطع به الأكثر . لأنها سنة فات محلها .

وقال ابن عقيل : هذا التعليل باطل بالسنن الرواتب . فإنها تقضى مع الفرائض أشبه التلبية . وقال ابن تيم : وإن قضاها في غيرها فهل يكبر ؟ على وجهين .

الثالثة : تكبر المرأة كالرجل . على الصحيح من المذهب « مع الرجال ومنفردة لكن لا تجهر به ، وتأتى به كالذكر عقيب الصلاة .

وعنه لا تكبر كالأذان . وأطلقهما في التاخيص ، والبلغة ، والرعاية الصغرى ، والحاويين .

وعنه تكبر تبعاً للرجال فقط . وقطع به كثير من الأصحاب . قال في النكت : هذا المشهور . وفي تكبيرها إذا لم تُصَلَّ معهم روايتان . وأطلقهما في المغني « والشرح ، وابن تيم . وقال في الترغيب : هل يسن لها التكبير ؟ فيه روايتان .

الرابعة : المسافر كالمقيم فيما ذكرنا .

قوله ﴿ وَإِنْ نَسِيَ التَّكْبِيرَ قَضَاهُ ﴾ .

وهذا بلا نزاع من حيث الجملة . فيقضيه في المكان الذي صلى فيه . فإن قام منه أو ذهب عاد وجلس وقضاه . على الصحيح من المذهب . قال في الرعاية : جلس جلسة التشهد . وقيل : له قضاؤه ماشياً . وجزم به في الرعاية .

قوله ﴿ مَا لَمْ يُحْدِثْ ، أَوْ يُخْرِجْ مِنَ الْمَسْجِدِ . فَإِذَا أُحْدِثَ ، أَوْ خَرَجَ مِنَ الْمَسْجِدِ : لَمْ يَكْبِرْ ﴾ .

على الصحيح من المذهب . وهو ظاهر ما جزم به في التلخيص ، والحرر .
والرعاية الصغرى ، والحاويين ، والفائق ، وإدراك الغاية وغيرهم . وقدمه في الرعاية الكبرى ، والمغنى .

وقيل : يكبر . قال المجد في شرحه : وهو الصحيح . وأطلقهما في الفروع ، وابن تيميم . وتجريد العناية . وقال في السكافي : فإن أحدث قبل التكبير لم يكبر . وإن نسي التكبير استقبل القبلة وكبر ، ما لم يخرج من المسجد . انتهى .
وقيل : إن نسيه حتى خرج من المسجد كبر . وهو احتمال في الرعاية . وزاد : وإن بعد .

تفصيلها

أمرهما : ظاهر كلام المصنف : أنه يكبر إذا لم يحدث ، ولم يخرج من المسجد ولو تكلم . وهو صحيح . وهو المذهب . وعليه أكثر الأصحاب .

وقيل : لا يكبر إذا تكلم . اختاره ابن عقيل . وأطلقهما في تجريد العناية .

الثاني : ظاهر كلامه أيضاً : أنه يكبر إذا لم يحدث ، ولم يخرج من المسجد ولو طال الفصل . وهو ظاهر كلام جماعة من الأصحاب . قاله في الفروع . وجعل القول به توجيه احتمال وتخريج من عنده .

قلت : هذه المسألة تشبه ما إذا نسي سجود السهو قبل السلام . فإن لنا قولاً يقضيه ، ولو طال الفصل وخرج من المسجد . واختاره الشيخ تقي الدين ، كما تقدم . والصحيح من المذهب : أنه لا يقضيه إذا طال الفصل ، سواء خرج من المسجد أولاً . وقطع به أكثر الأصحاب .

فأمره : يكبر المأموم إذا نسيه الإمام . ويكبر المسبوق إذا كمل وسلم . نص

عليه . ويكبر من لم يرم جرة العقبة ثم يلي . نص عليه .

قوله ﴿ وَفِي التَّكْبِيرِ عَقِيبَ صَلَاةِ الْعِيدَيْنِ وَجْهَانِ ﴾ .

وكذا في المحرر ، والنظم ، والشرح وغيرهم . وحكى كثير من الأصحاب الخلاف روايتين . قال في الرعاية الكبرى : وفي التكبير بعد صلاة العيدين روايتان . وقيل : فيه بعد صلاة الأضحى وجهان وقال ابن تيمم ، والزرکشی : وفي التكبير عقيب صلاة الأضحى وجهان . وحكى في التلخيص في التكبير عقيب صلاة العيد روايتين . وقال في النكت - عن كلام المحرر - سياق كلامه : في عيد الأضحى . وهو صحيح . لأن عيد الفطر ليس فيه تكبير مقيد . وكذا قطع المجد في شرحه . ولنا وجه : أن في عيد الفطر تكبير مقيد . فعليه يخرج في التكبير عقيب عيد الفطر وجهان كالأضحى . انتهى .

وأطلق الخلاف في الكافي ، والمحرر ، والشرح ، والتلخيص ، والبلغة ، والرعايتين ، والحاويين ، والنظم ، والزرکشی ، وابن منجا في شرحه . قال أبو الخطاب : وهو ظاهر كلام الإمام أحمد .

أمرهما : لا يكبر . وهو المذهب . قدمه في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والفروع ، ومجمع البحرين ، وإدراك الغاية ، وغيرهم .

والوجه الثاني : يكبر عقبها . اختاره أبو بكر ، وابن عقيل . وقال : هو أشبه بالمذهب وأحق .

قال الزرکشی : هو ظاهر كلام الخرفي . قال في الفائق : يكبر عقيب صلاة العيد في أصح الروايتين .

قال في الفروع : اختاره جماعة . وجزم به في الوجيز ، والإفادات . وقدمه ابن رزين في شرحه . واختاره في المغني ، والشرح . وصححه في تصحيح المحرر .

قوله ﴿وَصِفَةُ التَّكْبِيرِ شَفَعًا: اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ. لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ
اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ. وَلِلَّهِ الْحَمْدُ﴾.

وهذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به كثير منهم . واستحب
ابن هبيرة تثليث التكبير أولاً وآخرأ .

فأمرناه

إبراهيم : لا بأس بقوله لغيره بعد الفراغ من الخطبة « تقبل الله منا ومنك »
نقله الجماعة عن الإمام أحمد . كالجواب .

وقال الإمام أحمد أيضاً « لا أبدأ به » وعنه الكل حسن . وعنه يكره .
قيل له في رواية حنبل : ترى أن تبدأ به ؟ قال : لا . ونقل علي بن سعيد ،
ما أحسنه ! إلا أن يخاف الشهرة .

وقال في النصيحة : هو فعل الصحابة وقول العلماء .

الثاني : لا بأس بالتعريف بالأصابع عشية عرفة . نص عليه . وقال : إنما هو
دعاء وذكر^(١) . وقيل له : تفعله أنت ؟ قال : لا . وعنه يستحب . ذكرها الشيخ
تقي الدين . وهي من المفردات . ولم ير الشيخ تقي الدين التعريف بغير عرفة ، وأنه
لا نزاع فيه بين العلماء ، وأنه منكر ، وفاعله ضال .

باب صلاة الكسوف

فأمره : « الكسوف » و « الخسوف » بمعنى واحد . وهو ذهاب ضوء شيء .

كالوجه واللون ، والقمر والشمس . وقيل : الخسوف الغيوبة . ومنه (٢٨ : ٨١)
فخسفناه وبداره الأرض) وقيل « الكسوف » ذهاب بعضها . و « الخسوف »
ذهاب كلها . وقيل : الكسوف للشمس ، والخسوف للقمر . يقال : كسفت

(١) فرسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه أحق بالحرص على كل دعاء وذكر

حيث يحب ربنا ويرضى .

- بفتح الكاف وضمها - ومثله خسفت . وقيل : الكسوف : تغيرهما . والكسوف :
تغيرهما في السواد .

قوله ﴿ وَإِذَا كَسَفَتِ الشَّمْسُ أَوْ الْقَمَرُ : فَرِيعَ النَّاسِ إِلَى الصَّلَاةِ
جَمَاعَةً وَفُرَادَى ﴾ .

تجوز صلاة الكسوف مع الجماعة . وتجوز صلاتها منفرداً في الجامع وغيره .
لكن فعلها مع الجماعة أفضل ، وفي الجامع . على الصحيح من المذهب . وعليه
الأصحاب . وعنه تفعل في المصلي .

قوله ﴿ يَا ذَنَ الْإِمَامِ وَغَيْرِ إِذْنِهِ ﴾ .

لا يشترط إذن الإمام في فعلها ، على الصحيح من المذهب . وعليه الأصحاب
وعنه يشترط . ذكرها أبو بكر . وأطلقهما في الفائق . قال في الرعاية : وفي اعتبار
إذن الإمام فيها للجماعة روايتان . وقيل : النص عدمه . انتهى .

قوله ﴿ وَيُنَادِي لَهَا : الصَّلَاةُ جَمَاعَةً ﴾ .

الصحيح من المذهب : أنه ينادي لها . ويجزىء قوله « الصلاة » فقط . وعنه
لا ينادي لها . وهو قول في الفروع وغيره . وتقدم ذلك آخر الأذان .

فأمره : النداء لها سنة على الصحيح من المذهب . وعليه أكثر الأصحاب .
وقال القاضي ، وابن الزاغوني : هو فرض كفاية كالأذان .

فأمره : قوله ﴿ ثُمَّ يُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ . يَقْرَأُ فِي الْأُولَى - بَعْدَ الْفَاتِحَةِ -
سُورَةً طَوِيلَةً ﴾ .

قال الأصحاب : البقرة أو قدرها .

قلت : الذي يظهر : أن مرادهم إذا امتد الكسوف . أما إذا كان الكسوف
يسيراً : فإنه يقرأ على قدره . ويؤيده قول المصنف وغيره « فإن تجلى الكسوف
أتمها خفيفة » .

فأمره : الصحيح من المذهب : أن صلاة الكسوف سنة . وعليه أكثر الأصحاب . وقطع به أكثرهم . وقال أبو بكر في الشافى : هي واجبة على الإمام والناس ، وأنها ليست بفرض . قال ابن رجب : ولعله أراد أنها فرض كفاية . قوله ﴿ وَيَجْهَرُ بِالْقِرَاءَةِ ﴾ .

هذا المذهب بلا ريب . وعليه أكثر الأصحاب . والجهر في كسوف الشمس من المفردات . وعنه لا يجهر فيها بالقراءة . اختاره الجوزجاني . وعنه لا بأس بالجهر .

قوله ﴿ ثُمَّ يَرْكَعُ رُكُوعًا طَوِيلًا ﴾ .

هكذا قال كثير من الأصحاب . وأطلقوا . وقدمه في الفروع ، والفائق ، ومجمع البحرين ، والزرکشی ، وغيرهم . وقطع به الخرقى ، وإدراك الفاية ، وتذكرة ابن عبدوس ، والمنتخب وغيرهم . وقال جماعة من الأصحاب : يكون ركوعه قدر قراءة مائة آية . منهم القاضى ، وأبو الخطاب . وتبعهم صاحب المذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والمنقى ، والتلخيص ، والبلغة ، والشرح ، والحرر ، والمنور ، والإفادات . والرعاية الصغرى ، والنظم ، والوجيز ، والحاويين ، وغيرهم . وقدمه في الرعاية الكبرى .

قلت : والأولى أولى . وأن الطول والقصر يرجع إلى طول الكسوف وقصره . كما قلنا في القراءة .

وقيل : يكون ركوعه قدر معظم القراءة . واختاره ابن أبى موسى ، والمجد . وقيل : يكون قدر نصف القراءة . وقال فى المبهج : يسبح فى الركوع بقدر ماقرأ . فأمره : ظاهر كلامه فى الفروع ، ومجمع البحرين ، والفائق ، والزرکشی : أن الأقوال التى حکوها فى قدر الركوع متنافية . لقولهم « ثم يركع فيطيل » وقال فلان : بقدر كذا - بالواو - والذى يظهر : قول من قال « يركع ركوعاً طويلاً » لا ينافى ماحكى من الأقوال « بل اختلافهم فى تفسير الطويل . ولذلك قال ابن تيميم »

« ثم يركع فيطيل » قال القاضي « بقدر مائة آية » وقال ابن أبي موسى « بقدر معظم القراءة » ففسر قدر الإطالة . وقال في الرعاية « ثم يركع ويسبح قدر مائة آية » وقيل « بل قدر معظم القراءة » وقيل « قدر نصفها » .

فلم يحك خلافا في الإطالة ، وإنما حكى الخلاف في قدرها .

قوله ﴿ ثُمَّ يَرْفَعُ فَيُسَمِّعُ وَيَحْمَدُ . ثُمَّ يَقْرَأُ الْفَاتِحَةَ ، وَسُورَةً ، وَيُطِيلُ . وَهُوَ دُونَ الْقِيَامِ الْأَوَّلِ ﴾ .

قال في المذهب ، والمستوعب ، والرعاية ، وغيرهم : يقرأ آل عمران « أو قدرها . قال ابن رجب في شرح البخاري ، وقال بعض الأصحاب : تكون كمعظم القراءة الأولى . وقيل : تكون قراءة الثانية قدر ثلثي قراءة الأولى ، وقراءة الثالثة نصف قراءة الأولى . وقراءة الرابعة بقدر ثلثي قراءة الثالثة . واختاره ابن أبي موسى . ذكره في المستوعب .

قوله ﴿ ثُمَّ يَرْكَعُ فَيُطِيلُ . وَهُوَ دُونَ الرَّكْعِ الْأَوَّلِ ﴾ .

فتكون نسبته إلى القراءة كنسبة الركوع الأول من القراءة الأولى كما تقدم . ثم يركع بقدر ثلثي ركوعه الأول . قال في الرعاية وقيل : يكون كل ركوع بقدر ثلثي القراءة التي قبله .

قوله ﴿ ثُمَّ يَرْفَعُ ، ثُمَّ يَسْجُدُ ﴾ .

لكن لا يطيل القيام من رفعه الذي يسجد بعده . جزم به في الفروع . قال ابن تيم ، والزرکشی : وهو ظاهر كلام أكثر أصحابنا . وصرح به ابن عقيل . قلت : وحكاها القاضي عياض إجماعا .

قوله ﴿ سَجْدَتَيْنِ طَوِيلَتَيْنِ ﴾ .

هذا المذهب . جزم به الخرقى ، والمذهب ، والمنفى ، والشرح ، والوجيز ، وإدراك الغاية . قال في الفروع « ويطيلهما في الأصح » . وقدمه في الرعاية الكبرى .

وقيل : يطيلهما كإطالة الركوع . جزم به في التذكرة لابن عقيل ، والخلاصة ،
والتلخيص ، والبلغة ، والحرر ، والنظم ، والرعاية الصغرى ، والحاويين ، والمنور .
وقيل : لا يطيلهما . وهو ظاهر كلام ابن حامد ، وابن أبي موسى .
وأبى الخطاب في الهداية .

تنبيه : ظاهر كلام المصنف وكثير من الأصحاب : أنه لا يطيل الجلسة بين
السجدين ، لعدم ذكره . وهو صحيح . وهو المذهب . قال الجحد : هو أصح .
وقدمه في الفروع . قال الزركشى : هو ظاهر كلام كثير من الأصحاب .

وقيل : يطيله . اختاره الآمدى . قال في التلخيص : والبلغة : ويطيل الجلوس
بين السجدين كالركوع . وجزم به فيهما أيضاً في الرعاية الصغرى ، والحاويين .
وقدمه في الرعاية الكبرى . وأطلقهما في الفائق .

قوله ﴿ ثُمَّ يَقُومُ إِلَى الثَّانِيَةِ ، فَيَفْعَلُ مِثْلَ ذَلِكَ ﴾ .

يعنى في الركوعين وغيرهما ، لكن يكون دون الأولى قياماً وقراءة ، وركوعاً
وسجوداً ، وتسبيحاً واستغفاراً . قال القاضى : وابن عقيل ، والجحد ، وغيرهم : القراءة
في كل قيام أقصر مما قبله . وكذلك التسبيح .

قال في المستوعب : يقرأ في الثانية في القيام الأول - بعد الفاتحة - سورة
النساء أو قدرها ، وفي الثانية - بعد الفاتحة - سورة المائدة أو قدرها . وذكر
أبو الخطاب وغيره القيام الثالث أطول من الثانى . وقيل : بقدر النصف مما قرأ
أو سبج في ركوع الأولى وقيامها .

قوله ﴿ فَإِنْ تَجَلَّى الْكُسُوفُ فِيهَا أَتَمَّهَا خَفِيفَةً ﴾ .

يعنى على صفتها . وهو المذهب مطلقاً . وعليه جمهور الأصحاب .

وقيل : يتمها كالنافلة إن تجلى قبل الركوع الأول أو فيه . وإلا أتمها على
صفتها ، لتأكدها بخصائصها . وقال أبو المعالى : من جوز الزيادة عند حدوث

الامتداد على القدر المنقول جوز التقصان عند التجلي . ومن منع منع النقص ، لأنه التزم ركناً بالشروع . فتبطل بتركه . وقيل : لا تشرع الزيادة لحاجة زالت . قال في الفروع : كذا قال .

قوله ﴿ وَإِنْ تَجَلَّى قَبْلَهَا ، أَوْ غَابَتِ الشَّمْسُ كَاسِفَةً ، أَوْ طَلَعَتِ الْقَمَرُ خَاسِفٌ : لَمْ يُصَلِّ ﴾ .

بلا خلاف أعلمه . لكن إذا غاب القمر خاسفاً ليلاً ، فالأشهر في المذهب : أنه يصلى له . قاله في الفروع .

قال في النكت : هذا المشهور . قال : وقطع به جماعة ، كالقاضي وأبي المعالي . وقيل : لا يصلى له . جزم به في المحرر ، والنظم ، والرعاية الصغرى « والحاويين ، والوجيز ، وتذكرة ابن عبدوس ، وإدراك الغاية ، والمنور . وقدمه في الفروع ، والرعاية الكبرى ، وابن رزين في شرحه . وأطلقهما في الفائق ، وجمع البحرين ، وتجريد العناية ، وابن تيم .

فوائده

إمراها : إذا طلع الفجر والقمر خاسف لم يمنع من الصلاة ، إذا قلنا : إنها تفعل في وقت نهى . اختاره المجد في شرحه . قال في مجمع البحرين : لم يمنع في أظهر الوجهين . قال : وهو ظاهر كلام أبي الخطاب . وقيل : يمنع . اختاره المصنف . قاله في مجمع البحرين . وأطلقهما في الفروع ، والرعاية الكبرى ، وابن تيم « وتجريد العناية . قال الشارح : فيه احتمالان . ذكرهما القاضي .

الثانية : لا تقضى صلاة الكسوف ، كصلاة الاستسقاء ، وتحيية المسجد ، وسجود الشكر .

الثالثة : لا تعاد إذا فرغ منها ولم ينقض الكسوف « على الصحيح من المذهب : وجزم به كثير من الأصحاب .

وقيل : تعاد ركعتين . وأطلق أبو المعالي في جوازه وجهين .

فعلى المذهب - وحيث قلنا : لا تصلى - فإنه يذكر الله تعالى ويدعوه ، ويستغفره حتى تنجلي .

قوله ﴿وَإِنْ آتَىٰ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ ثَلَاثَ رُكُوعَاتٍ أَوْ أَرْبَعَ ، فَلَا بَأْسَ﴾ .

يعنى أن ذلك جائز من غير فضيلة ، بل الأفضل : ركوعان في كل ركعة ، على الصحيح من المذهب . قدمه في الفروع ، والفائق . وعنه أربع ركوعات في كل ركعة أفضل .

تفصيل : ظاهر قوله « فلا بأس » أنه لا يزداد على أربع ركوعات ، ولا يجوز . وهو أحد الوجهين . اختاره المصنف . وقدمه في الفائق .

والعذر لمن قال ذلك : أنه لم يطلع على الوارد فيه . قال المصنف : لا يجاوز أربع ركوعات في كل ركعة . لأنه لم يأتنا عن النبي صلى الله عليه وسلم أكثر من ذلك . انتهى .

والوجه الثاني : يجوز فعلها بكل صفة وردت . فمنه حديث كعب « خمس ركوعات في كل ركعة » رواه أبو داود . وهذا المذهب قدمه في الفروع ، وابن تيميم واختاره الشارح . وجزم به الزركشى « وتجريد العناية .

ومنه : أنه يأتي بها كالنافلة . وقد ورد ذلك في السنن . وهذا المذهب أيضاً . وعليه جماهير الأصحاب . لأن الثاني سنة . وقدمه في الفروع ، لسكن الأفضل ركوعين في كل ركعة ، كما تقدم . وظاهر ما قدمه في الرعايتين ، والحاويين : أنه لا يزيد على ركوعين في كل ركعة . فإنهما - بعد ما ذكرنا ركوعين في كل ركعة - قالوا : أربع ركوعات . قال في الرعاية الصغرى . وقيل : أو ثلاث .

قال في الكبرى : وعنه تكون كل ركعة بما شاء من ركوع ، أو اثنين ، أو ثلاث أو أربع ، أو خمس .

فائدة : الركوع الثاني وما بعده سنة ، بلا نزاع . وتذكر به الركعة في أحد الوجوه . قدمه في الرايتين ، والحاويين .

والوجه الثاني : لا تذكر به الركعة مطلقاً . اختاره القاضي . وجزم به في الإفادات . وأطلقهما في الفروع ، وابن تيم ، وجمع البحرين ، والخواشي . وهما احتمالان مطلقان في المعنى ، والشرح .

والوجه الثالث : تذكر به الركعة إن صلاها بثلاث ركوعات أو أربع ، لإدراكه معظم الركعة . اختاره ابن عقيل . وقدمه في الشرح .

تنبيه : ظاهر كلام المصنف : أنه لا يخطب لها . وهو صحيح . وهو المذهب . وعليه جماهير الأصحاب .

قال المصنف ، والشارح ، قال أصحابنا : لا خطبة لصلاة الكسوف . قال الزركشي : عليه الأصحاب . قال ابن رجب في شرح البخاري : هذا ظاهر المذهب . انتهى .

وعنه يشرع بعد صلاتها خطبتان . سواء تجلى الكسوف أولاً . اختارها ابن حامد ، والقاضي في شرح المذهب . وحكاها عن الأصحاب . وقدمه ابن رجب في شرح البخاري . وأطلقهما ابن تيم . وقال في النصيحة : أحب أن يخطب بعدها .

وقيل : يخطب خطبة واحدة من غير جلوس . وأطلق جماعة من الأصحاب في استحباب الخطبة روايتين . ولم يذكر القاضي وغيره نصاً عن أحمد : أنه لا يخطب . إنما أخذوه من نصه « لا خطبة في الاستسقاء » وقال أيضاً : لم يذكر لها أحمد خطبة .

قوله ﴿وَلَا يُصَلِّيْ لِشَيْءٍ مِّنْ سَائِرِ الْآيَاتِ﴾ .

هذا المذهب «إلا ما استثنى . وعليه أكثر الأصحاب ، بل جماهيرهم .
وعنه يصلى لكل آية . وذكر الشيخ تقي الدين أن هذا قول محقق أصحابنا
وغيرهم ، كما دلت عليه السنن والآثار . ولولا أن ذلك قد يكون سبباً لشر وعذاب
لم يصح التخويف به .

قلت : واختاره ابن أبي موسى ، والآمدى .

قال ابن رزين فى شرحه : وهو أظهر . وحكى ما وقع له فى ذلك .
وقال فى النصيحة : يصلون لكل آية ما أحبوا «ركعتين أو أكثر ، كسائر
الصلوات» ويخطب . وأطلقهما فى التلخيص وغيره .

وقيل : يجوز ولا يكره . ذكره فى الرعاية . قال ابن تيم : وقاله ابن عقيل فى
تذكرته . ولم أره فيها .

وقال فى الرعاية وقيل : يصلى للرجفة . وفى الصاعقة والريح الشديدة «وانتثار
النجوم ، ورمى الكواكب ، وظلمة النهار ، وضوء الليل : وجهان . انتهى .

قوله ﴿إِلَّا الزَّلْزَلَةَ الدَّائِمَةَ﴾ .

الصحيح من المذهب : أنه يصلى لها على صفة صلاة الكسوف . نص عليه
وعليه أكثر الأصحاب . قال المصنف «والشارح» وغيرهما : قال الأصحاب : يصلى
لها . وقيل : لا يصلى لها . ذكره فى التبصرة .

وذكر أبو الحسين : أنه يصلى للزلزلة «والريح العاصف ، وكثرة المطر : ثمان
ركوعات ، وأربع سجعات . وذكره ابن الجوزى فى الزلزلة .

فوائد

لو اجتمع جنازة وكسوف ، قدمت الجنازة . ولو اجتمع مع الكسوف جمعة ،
قدم الكسوف إن أمن فوتها ، أو لم يشرع فى خطبتها . ولو اجتمع مع
الكسوف عيد ، أو مكتوبة ، قدم عليها إن أمن الفوت . على الصحيح من

المذهب . وقيل : يقدمان عليه . واختاره المصنف . وهومن المفردات . ولو اجتمع كسوف ووتر ، وضاق وقته ، قدم الكسوف ، على الصحيح من المذهب . وقال المجد : هذا أصح . قال في المذهب : بدأ بالكسوف ، في أصح الوجهين . وقدمه في الخلاصة ، والهداية « والحرر ، والمستوعب ، وابن تيم » والرايعتين ، والحاويين ، وشرح ابن رزين . وصححه في النظم . وجزم به في المغنى ، والشرح ، والمنور ، والمنتخب للأدبى .

والوجه الثانى : يقدم الوتر . وأطلقهما في الفروع ، ومجمع البحرين ، والفائق ولو اجتمع كسوف ، وتراويح ، وتعذر فعلهما في ذلك الوقت ، قدمت التراويح في أحد الوجهين . قدمه ابن تيم .

والوجه الثانى : يقدم الكسوف . قدمه ابن رزين في شرحه .

قلت : وهو الصواب . لأنه آكد منها .

وأطلقهما في المغنى ، والشرح « والفروع » ومجمع البحرين « والرعاية الكبرى ، والفائق .

وقيل : إن صليت التراويح جماعة « قدمت لمشقة الانتظار .

ولو اجتمع جنازة « وعيد أو جمعة : قدمت الجنازة إن أمن فوتها . قال في الفروع في الجنائز : تقدم أن الجنازة تقدم على الكسوف . فدل على أنها تقدم على ما يقدم الكسوف عليه . وصرحوا منه بالعيد « والجمعة . وصرح ابن الجوزى أيضاً بالمكتوبات .

ونقل الجماعة : تقديم الجنازة على فجر وعصر فقط . وجزم به جماعة ، منهم ابن عقيل . وفي المستوعب : يقدم المغرب عليها ، لا الفجر .

ولو حصل كسوف بعرفة صلى له ثم دفع .

تنبيه : قولنا « ولو اجتمع مع الكسوف صلاة عيد » هو قول أكثر العلماء

من أهل السنة والحديث : أنهما قد يجتمعان ، سواء كان أضحى أو فطراً . ولا عبرة بقول المنجمين في ذلك .

وقيل : إنه لا يتصور كسوف الشمس إلا في الثامن والعشرين والتاسع والعشرين ، ولا خسوف القمر إلا في إبداره . واختاره الشيخ تقي الدين .
قال العلماء : وردَّ هذا القول بوقوعه في غير الوقت الذي قالوه . فذكر أبو شامة في تاريخه : أن القمر خسف ليلة السادس عشر من جمادى الآخرة سنة أربع وخمسين وستمائة . وكسفت الشمس في غده . والله على كل شيء قدير . انتهى .
وكسفت الشمس يوم مات إبراهيم . وهو يوم عاشر من ربيع الأول . ذكره القاضي والآمدى « والفخر في تلخيصه اتفاقاً عن أهل السير . قال في الفصول : لا يختلف النقل في ذلك . نقله الواقدي ، والزبير بن بكار ، وأن الفقهاء فرعوا وبنوا على ذلك ، لو اتفق عيد وكسوف . وقال في مجمع البحرين وغيره : لاسياً إذا اقتربت الساعة .

فأمره : يستحب العتق في كسوف الشمس نص عليه . لأمره عليه أفضل الصلاة والسلام بذلك في الصحيحين . قال في المستوعب وغيره : يستحب لقادر .

باب صلاة الاستسقاء

تنبيه : ظاهر قوله ﴿ وَإِذَا أَجْدَبَتِ الْأَرْضُ فَرَزَعِ النَّاسُ إِلَى الصَّلَاةِ ﴾ أنه إذا خيف من جدها لا يصلى ، وهو صحيح . وهو المذهب . وقيل : يصلى .
قوله ﴿ وَتَحِطُ الْمَاطَرُ ﴾ أى احتبس القطر .

واعلم أنه إذا احتبس عن قوم صلوا بلا نزاع . وإن احتبس عن آخرين « فالصحيح من المذهب : أنه يصلى لهم غير من لم يحبس عنهم . قطع به ابن عقيل « وصاحب التلخيص ، والنظم ، ومجمع البحرين « والإفادات ، والفائق وغيرهم . قال ابن تيمم : لا يختص بأهل الجدب . قال في الرعايتين : إن استسقى مخصب

لمجدب جاز . وقيل : يستحب . قال المجد في شرحه : يستحب ذلك . وقيل : لا يصلى لهم غيرهم . وأطلقهما في الفروع .

فائدة : لو غار ماء العيون أو الأنهار ، وضر ذلك : استحب أن يصلوا صلاة الاستسقاء . جزم به في المستوعب ، والإفادات ، والنظم ، والحاويين . قال في الرايتين : استسقوا على الأقيس . واختاره القاضي ، وابن عقيل .

وعنه لا يصلون . قال ابن عقيل - وتبعه الشارح - قال أصحابنا : لا يصلون . وقدمه في الفائق . وأطلقهما في الفروع ، والمذهب ، والتلخيص ، وابن تيم . وجمع البحرين . وهما وجهان في شرح المجد .

قوله ﴿ وَصَفَتْهَا فِي مَوْضِعِهَا وَأَحْكَامِهَا : صِفَةُ صَلَاةِ الْعِيدِ ﴾

هذا المذهب . والصحيح من الروايتين . وعليه أكثر الأصحاب .

وعنه يصلى بلا تكبيرات زوائد ، ولا جهر . وهو ظاهر كلام الخرق . قال أبو إسحاق البرمكي : يحتمل أن هذه الرواية قول قديم رجع عنه . وأطلقهما في السكافي ، ومختصر ابن تيم . وقال في النصيحة : يقرأ في الأولى (إنا أرسلنا نوحا) وفي الثانية ما أحب . وجزم به في تجريد العناية . وقال ابن رجب في شرح البخاري : وإن قرأ بذلك كان حسناً .

واختار أبو بكر : أن يقرأ بالشمس وضحاها ، والليل إذا يغشى . انتهى .

والصحيح من المذهب : أن يقرأ بعد الفاتحة بما يقرأ به في صلاة العيد .

فائدته

إمدهما : لا يصلى الاستسقاء وقت نهى ، على الصحيح من المذهب . قال

المصنف ، والمجد ، وصاحب مجمع البحرين وغيرهم : بخلاف . قال ابن رزين :

إجماعاً . وأطلق في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والتلخيص ، والبالغة ، ومجمع

البحرين وغيرهم : روايتين . وصححوا جواز الفعل .

قلت : وهو بعيد . والعجب من صاحب مجمع البحرين كونه قطع هنا بأنها لا تصلى ، وقال : بلاخلاف . وذكر في أوقات النهى روايتين « وصحح أنها تصلى . وهو ذهول منه . وتقدم ذلك في أوقات النهى .

الثانية : وقت صلاتها وقت صلاة العيد ، على الصحيح من المذهب . وقيل : بعد الزوال .

قوله ﴿ وَأَمَرُهُمْ بِالتَّوْبَةِ مِنَ الْمَعَاصِي وَالْخُرُوجِ مِنَ الْمَظَالِمِ ، وَالصِّيَامِ وَالصَّدَقَةِ ﴾

والتَّوْبَةُ في كل وقت مطلوبة شرعاً . وكذا الخروج من المظالم . لكن هنا يتأكد ذلك .

وأما الصيام والصدقة : فيأمرهم بهما الإمام من غير عدد في الصوم ، كما هو ظاهر كلام المصنف هنا . وقاله جماعة كثيرة من الأصحاب . وهو ظاهر كلامه في الهداية « والمذهب » ومسبوك الذهب ، والكافي « والمنفى » والخلاصة « والتلخيص ، والبلغة ، والرعاية الصغرى ، والحاويين « والإفادات ، وشرح ابن رزين « والتسهيل وغيرهم .

وقال ابن حامد : ويستحب الخروج صائماً . وتبعه جماعة . قال جماعة من الأصحاب : يكون الصوم ثلاثة أيام . منهم صاحب المستوعب « والرعاية الكبرى ، والفائق .

ولم يذكر جماعة الصوم والصدقة ، منهم صاحب المحرر ، والنظم « وإدراك الغاية « وتذكرة ابن عبدوس ، وغيرهم .

وذكر ابن تميم : الصدقة ، ولم يذكر الصوم .

وذكر ابن البنا في العقود : الصوم ، ولم يذكر الصدقة .

فائدة : هل يلزم الصوم بأمر الإمام ؟ قال في الفروع : ظاهر كلام الأصحاب

لا يلزم . وقال في المستوعب وغيره : تجب طاعته في غير المعصية . وذكره بعضهم

إجماعاً . ثم قال صاحب الفروع : ولعل المراد في السياسة والتدبير والأمور المجتهد فيها ، لا مطلقاً . ولهذا جزم بعضهم تحب الطاعة في الواجب ، وتسن في المسنون . وتكره في المكروه . وقال في الفائق : قلت : ويأمرهم بصيام ثلاثة أيام فيجب . وذكر ابن عقيل ، وأبو للعالي : لو نذر الإمام الاستسقاء من الجذب وحده ، أو هو والناس « لزمه في نفسه . وليس له أن يلزم غيره بالخروج معه . وإن نذر غير الإمام انعقد أيضاً .

قوله ﴿ وَيَتَنَظَّفُ لَهَا ﴾

هذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به كثير منهم . وقيل : لا يتنظف ، كما أنه لا يتطيب .

قوله ﴿ وَيَجُوزُ خُرُوجُ الصَّبِيَّانِ ﴾

يعنى أنه لا يستحب . فإن كان غير مميز جاز خروجه بلا خلاف . وكذلك الطفل من غير استحباب ، بلا خلاف فيهما .

وإن كان مميزاً : فقدم المصنف جواز خروجه من غير استحباب . وهو أحد الوجهين . وقدمه في الهداية ، والتلخيص ، والمحرر ، والنظم ، والرايعتين ، والحاويين .

وقال ابن حامد : يستحب ، وهو المذهب . اختاره المصنف في الكافي ، والمجد في شرحه ، والآمدى ، والقاضى وغيرهم . قال القاضى ، وابن عقيل في الفصول : نحن لخروج الصبيان والشيوخ أشد استحباباً .

قال في مجمع البحرين : هذا أصح الوجهين . وجزم به في المستوعب . وقدمه في الفروع . وأطلقهما في المذهب ، والفائق ، وابن تيميم .

فوائد

منها : يجوز خروج العجائز من غير استحباب ، على الصحيح من المذهب .

قدمه في الفروع وغيره . وقيل : لا يجوز . وجعله ابن عقيل ظاهر كلام الإمام أحمد
وقيل : يستحب خروجهن . اختاره ابن حامد . قاله في المستوعب . واختاره
أبو الخطاب « والمجد في شرحه .

ومنها : لا تخرج امرأة ذات هيئة « ولا شابة . لأن القصد إجابة الدعاء
وضررها أكثر . قال المجد : يكره .

ومنها : يجوز إخراج البهائم من غير كراهة ، على الصحيح من المذهب .
وقيل « يكره . قال المصنف والشارح : لا يستحب إخراجها . ونصره .

ومنها : ما قاله ابن عقيل والآمدي : إنه يؤمر سادة العبيد بإخراج عبيدهم
وإمائهم « ولا يجب . قال في الفروع : ومراده مع أمن الفتنة .

قوله « وَإِنْ خَرَجَ أَهْلُ الذِّمَّةِ لَمْ يُمْنَعُوا . وَلَمْ يَخْتَلِطُوا بِالْمُسْلِمِينَ »
وهذا بلا نزاع من حيث الجملة . وظاهر كلام المصنف : أنهم لا ينفردون بيوم .
وهو الصحيح من المذهب . ونصره المجد « وصاحب مجمع البحرين . قال في تجريد
العناية : لا ينفرد أهل الذمة بيوم في الأظهر . وجزم به في المعنى ، والشرح ، والنظم
والإفادات . واختاره المجد ، وغيره . وقدمه في الرعاية الصغرى « والحاويين ،
والفاثق ، وابن تيميم ، والحواشي « والزركشي .

قال في البلغة : فإن خرج أهل الذمة فلينفردوا . قال في الوجيز : وينفرد أهل
الذمة إن خرجوا . قال في المستوعب : فإن خرجوا لم يمنعوا ، وأمروا بالإنفراد عن
المسلمين . قال الخرقى : لم يمنعوا ، وأمروا أن يكونوا منفردين عن المسلمين .

فكلام هؤلاء يحتمل أن يكون مرادهم بالإنفراد : عدم الاختلاط . وهو الذي
يظهر . ويحتمل أن يكون مرادهم بالإنفراد : الانفراد بيوم .

وقيل : الأولى خروجهم منفردين بيوم . اختاره ابن أبي موسى . وجزم به
في التلخيص . فقال : وخروجهم في يوم آخر أولى . وأطلقهما في الفروع ، والرعاية
الكبرى .

وقال في مجمع البحرين : لو قال قائل : إنه لا يجوز خروجهم في وقت مفرد لم يبعد ، لأنهم قد يسقون فتخشي الفتنة على ضعفة المسلمين .

فوائد

منها : يكره إخراج أهل الذمة ، على الصحيح من المذهب . وعليه جماهير الأصحاب وغيرهم من العلماء . وظاهر كلام أبي بكر في التنبيه : أنه لا يكره . وهو قول في الفروع . وأطلقهما في الرعاية . ونقل الميموني : يخرجون معهم . فأما خروجهم من تلقاء أنفسهم فلا يكره قولاً واحداً .

ومنها : حكم نسائهم ورقيقهم وصبيانهم : حكمهم . ذكره الأمدى . وقال في الفروع : وفي خروج عجائزهم الخلاف . وقال : ولا تخرج شابة منهم . بخلاف في المذهب . ذكره في الفصول . وجعل كأهل الذمة كل من خالف دين الإسلام في الجملة .

ومنها : يجوز التوسل بالرجل الصالح ، على الصحيح من المذهب . وقيل : يستحب ^(١) .

قال الإمام أحمد المروزي : يتوسل بالنبي صلى الله عليه وسلم في دعائه . وحزم به في المستوعب وغيره . وجعله الشيخ تقي الدين كسألة اليمين به . قال : والتوسل بالإيمان به وطاعته ومحبته والصلاة والسلام عليه ، وبدعائه وشفاعته . ونحوه مما هو من فعله أو أفعال العباد المأمور بها في حقه : مشروع إجماعاً . وهو من الوسيلة المأمور بها في قوله تعالى (٥ : ٣٥) اتقوا الله وابتغوا إليه الوسيلة) وقال الإمام أحمد وغيره من العلماء : في قوله عليه أفضل الصلاة والسلام « أعوذ بكلمات الله التامات من شر ما خلق » الاستعاذة لاتكون بمخلوق .

(١) في البخارى : توسل عمر رضى الله عنه بالعباس في عام الرمادة . في حضور الصحابة . وكان العباس يدعو والصحابة يؤمنون فهو كالإجماع على أنه إنما يكون بدعاء الأحياء ، لا بجاء الموتى .

قوله « ثُمَّ يَخْطُبُ خُطْبَةً وَاحِدَةً » .

هذا الصحيح من المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . ونص عليه . قال الزركشى : وهو ظاهر كلام الخرق . وعنه يخطب خطبتين . قال ابن هبيرة في الإفصاح : اختارها الخرق ، وأبو بكر ، وابن حامد .

قلت : الخرق قال : ثم يخطب . فكلامه محتمل .

فأمره : الصحيح من المذهب : أنه إذا صعد المنبر واستقبل الناس يجلس جلسة الاستراحة . جزم به في الهداية ، والمستوعب ، والرعاية الصغرى . والحاويين . قال في الرعاية الكبرى : يجلس في الأصح . وهو ظاهر كلامه . ثم يقوم يخطب . انتهى . وقيل : لا يجلس . وأطلقهما ابن تيم .

تنبيه : ظاهر قوله « فيصلي بهم » ثم يخطب « أن الخطبة تكون بعد الصلاة . وهو صحيح . وهو المذهب . وعليه أكثر الأصحاب . منهم القاضي في روايته والمصنف ، والشارح وغيرهم . قال الزركشى : هذا المشهور .

وعنه ينخير . اختارها . جماعة . منهم أبو بكر ، وابن أبي موسى ، والمجد . وأطلقهم في المستوعب .

تنبيه : أفادنا المصنف - رحمه الله - بقوله « ثم يخطب » أنه يخطب للاستسقاء وهو صحيح . وهو المذهب . وعليه أكثر الأصحاب . منهم أبو بكر ، والقاضي في الروايتين ، والمجد وغيرهم .

قال المصنف : هذا المشهور . وقاله الخرق وغيره .

قال الزركشى ، وقال القاضي : فحمل الرواية الأولى وقول الخرق على الدعاء وعنه يدعوا من غير خطبة . نصره القاضي في الخلاف وغيره : قال ابن عقيل في الفصول : وهو الظاهر من مذهبه . وذكر أيضاً : أنه أصح الروايتين . قال ابن هبيرة « وصاحب الوسيلة : هي المنصوص عليها . قال الزركشى : هي الأشهر عن أحمد . وأطلقهما في المستوعب » والسكافي .

قوله ﴿يَفْتَحُهَا بِالتَّكْوِينِ﴾ .

هذا المذهب . وعليه معظم الأصحاب . وهو من المفردات .

وقيل : يفتتحها بالاستغفار . وقاله أبو بكر في الشافي .

وعنه يفتتحها بالحمد . قاله القاضي في الخصال ، واختاره في الفائق . وهو ظاهر

ما اختاره الشيخ تقي الدين ، كما تقدم عنه في خطبة العيد . قال ابن رجب في شرح البخاري : وهو الأظهر .

فائدة : قوله ﴿وَيَرْفَعُ يَدَيْهِ فَيَدْعُو﴾ .

وهذا بلا نزاع . لكن يكون ظهور يديه نحو السماء . لأنه دعاء رهبة . ذكره جماعة من الأصحاب . وقدمه في الفروع .

قال ابن عقيل وجماعة : دعاء الرهبة بظهور الألف . وذكر بعض الأصحاب وجهاً : أن دعاء الاستسقاء كغيره في كونه يعمل بطون أصابعه نحو السماء . وهو ظاهر كلام كثير من الأصحاب .

قلت : قدمه في الرعاية الكبرى . وزاد : ويقم إبهامهما فيدعو بهما . وقدمه في الحواشي . واختاره الشيخ تقي الدين . وقال : صار كفها نحو السماء لشدة الرفع ، لا قصداً له . وإنما كان يوجه بطونهما مع القصد . وأنه لو كان قصده فغيره أولى وأشهر . قال : ولم يقل أحد من يرى رفعهما في القنوت : إنه يرفع ظهورهما ، بل بطونهما .

قوله ﴿وَيَسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةَ فِي أَمْنٍ﴾ .

هذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . وحزم به في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والكافي ، والرعايتين ، والحاويين ، وجمع البحرين ، والوجيز ، وابن تيم ، والشرح ، وغيرهم .

وقيل : لا يستقبل القبلة إلا بعد فراغه من الخطبة . قال في المحرر ، والفائق ،

وغيرها : ويستقبل القبلة في أثناء دعائه . وقال في الفروع : ويستقبل القبلة في أثناء كلامه ، قيل : بعد خطبته . وقيل فيها .

فأمره : قوله ﴿ وَيُحَوِّلُ رِذَاءَهُ ﴾ .

محل التحويل : بعد استقبال القبلة .

قوله ﴿ وَإِنْ سَقُوا قَبْلَ خُرُوجِهِمْ شَكَرُوا اللَّهَ تَعَالَى ﴾ .

وتحرير المذهب في ذلك : أنهم إن كانوا لم يتأهبوا للخروج لم يصلوا . وإن كانوا تأهبوا للخروج خرجوا وصلوا شكراً لله . وسألوه المزيد من فضله . وهذا الصحيح من المذهب . اختاره القاضي ، وابن عقيل وغيرها . وجزم به في المستوعب ، والتلخيص ، وغيرها . وقدمه في الفروع .

وقيل : يخرجون ويدعون ولا يصلون . وهو ظاهر كلام الأمدى .

وقيل : يصلون ولا يخرجون . وهو ظاهر مافي المذهب ، والحرر . فإنهما

قالا : يصلون . ولم يتعرضا للخروج .

وقيل : لا يخرجون ولا يصلون . اختاره المصنف وغيره . قال في الرعاية

الكبرى : فإن سقوا قبل خروجهم صلوا في الأصح ، وشكروا الله . وسألوه المزيد من فضله . وقيل : في خروجهم إلى الصلاة والدعاء ، أو الدعاء وحده ، وجهان .

وقيل : شكرهم له بإدمان الصوم والصلاة والصدقة . انتهى .

وإن كانوا تأهبوا للخروج وخرجوا وسقوا بعد خروجهم وقبل صلاتهم صلوا

بلاخلاف أعلمه .

قوله ﴿ وَيُنَادِي لَهَا : الصَّلَاةُ جَامِعَةٌ ﴾ .

وهذا المذهب . وعليه أكثر الأصحاب .

وقيل : لا ينادى لها . وهو ظاهر ما قدمه ابن رزين . فإنه قال وقيل : ينادى

لها « الصلاة جامعة » ولا نص فيه . انتهى .

قوله ﴿وَهَلْ مِنْ شَرْطِهَا إِذْنُ الْإِمَامِ؟ عَلَى رِوَايَتَيْنِ﴾ .

وأطلقهما في الهداية ، وعقود ابن البناء والمستوعب ، ومجمع البحرين ، والنظم ، والرعاية ، والشرح وغيرهم .

إمدهما : لا يشترط . وهى المذهب . قال فى الفائق : ولا يشترط إذن الإمام

فى أصح الروايتين . وقدمه فى الفروع ، وابن تيم .

والرواية الثانية : يشترط . جزم به فى الوجيز . وعنه يشترط إذنه فى الصلاة

والخطبة ، دون الخروج لها والدعاء . نقلها البرزاطى .

وقيل : وإن خرجوا بلا إذنه صلوا ودعوا بلا خطبة . اختاره أبو بكر .

نبيه : محل الخلاف فى اشتراط إذن الإمام : إذا صلوا جماعة . فأما إن صلوا

فرادى فلا يشترط إذنه بلا نزاع .

فأمرنا

إمدهما : قال القاضى - وتبعه فى المغنى والشرح - والاستسقاء ثلاثة أضرب .

أحدها : الخروج والصلاة ، كما وصفنا . الثانى : استسقاء الإمام يوم الجمعة على المنبر .

الثالث : أن يدعو الله عقيب صلواتهم وفى خلواتهم . قال فى المستوعب وغيره :

الاستسقاء على ثلاثة أضرب . أكملها الاستسقاء على ما وصفنا . الثانى - بل

الأولى فى الاستحباب - وهو أن يستسقوا عقيب صلواتهم وفى خطبة الجمعة . فإذا

فرغ صلى الجمعة . الثالث : - وهو أقربها - أن يخرج ويدعو بغير صلاة .

الثانية : قوله ﴿وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَقِفَ فِي أَوَّلِ الْمَطَرِ وَيُخْرِجَ رَحْلَهُ

وَيَأْبَهُ لِيُصِيبَهَا﴾

قال الأنحباب : ويتوضأ منه ويغتسل . وذكر الشارح وغيره الوضوء فقط .

قوله ﴿ وَإِنْ زَادَتْ الْمِيَاءُ ، فَخِيفَ مِنْهَا اسْتَحْبَّ أَنْ يَقُولَ كَذَا ^(١) ﴾
إلى آخره

الصحيح من المذهب : أن المياه إذا زادت وخيف منها : يستحب أن يقول ذلك حسب ، وعليه جماهير الأصحاب ، وقطعوا به . وقيل : يستحب مع ذلك صلاة الكسوف . لأنه مما يخوف الله به عباده . فاستحب لهم صلاة الكسوف . كالزلزلة . وهذا الوجه اختيار الأمدى .

فأمره : يحرم أن يقول « مطرنا بنوء كذا » لما ورد في الصحيحين . ولا يكره أن يقول « مطرنا في نوء كذا » على الصحيح من المذهب . وقال الأمدى : يكره ، إلا أن يقول مع ذلك « برحمة الله سبحانه وتعالى » .

كتاب الجنائز

فأمره : الجنائز - بفتح الجيم - جمع جنازة - بالكسر - والفتح لغة . ويقال بالفتح : للميت ، وبالكسر : للنعش عليه الميت . ويقال : عكسه . ذكره صاحب المشارك . وإذا لم يكن الميت على السرير لا يقال له جنازة ، ولا نعش . وإنما يقال له سرير .

قوله ﴿ وَيُسْتَحَبُّ عِيَادَةُ الْمَرِيضِ ﴾

يعنى من حين شروعه في المرض . وهذا المذهب « وعليه أكثر الأصحاب . وقيل : يستحب عيادته بعد ثلاثة أيام . وجزم به ابن تيميم . وقال في المبهم : تجب العيادة . واختاره الآجري . وقال في القروع : والمراد مرة . وقال في أواخر الرعاية الكبرى : عيادة المريض فرض كفاية .

(١) كان صلى الله عليه وسلم يقول « اللهم حوالينا ولا علينا . اللهم على الظراب والآكام وبطن الأودية ومنابت الشجر » رواه البخاري ومسلم من حديث أنس . وهذا هو المعنى بقوله « كذا » كما في المتن .

قال الشيخ تقي الدين . والذي يقتضيه النص وصوب ذلك . فيقال : هو واجب على الكفاية . واختاره في الفائق . وقال أبو حفص العكبري : السنة عيادة المريض مرة واحدة . وما زاد نافلة .

فوائد

الأولى : قال أبو المعالي بن منبج : ثلاثة لاتعاد ، ولا يسمى صاحبها مريضاً : وجع الضرس ، والرمد ، والدمل . واحتج بقوله عليه الصلاة والسلام « ثلاثة لاتعاد - فذكره » رواه النجاد عن أبي هريرة مرفوعاً . واقتصر عليه في الفروع وقال في الآداب : وظاهر كلام الأصحاب يدل على خلاف هذا . وكذا ظاهر الأحاديث . والخبر المذكور لاتعرف صحته . بل هو ضعيف . وذكره ابن الجوزي في الموضوعات . ورواه الحاكم في تاريخه بإسناد جيد عن يحيى بن أبي كثير قوله وعن زيد بن أرقم قال « عادني النبي صلى الله عليه وسلم من وجع عيني ^(١) » انتهى الثانية : لا يطيل الجلوس عند المريض . وعنه قدره : كما بين خطبتي الجمعة .

قال في الفروع : ويتوجه اختلافه باختلاف الناس ، والعمل بالقرائن وظاهر الحال . ومرادهم في الجملة . انتهى . وهو الصواب . ثم رأيت الناظم قطع به .

الثالثة : قال الإمام أحمد : يعود المريض بكرة وعشيا . وقال : عن قرب وسط النهار . ليس هذا وقت عيادة . فقال بعض الأصحاب : يكره إذن . نص عليه . قال المجد : لا بأس به في آخر النهار . ونص الإمام أحمد على أن العيادة في رمضان ليلاً . قال جماعة من الأصحاب : وتكون العيادة غيباً . قال في الفروع : وظاهر إطلاق جماعة خلاف ذلك ، قال : ويتوجه اختلافه باختلاف الناس ، والعمل بالقرائن وظاهر الحال . قال : ومرادهم في ذلك كله في الجملة .

الرابعة : نص الإمام أحمد : أن المبتدع لا يعاد . وقال في النوادر : تحرم عيادته وعنه لا يعاد الداعية فقط . واعتبر الشيخ تقي الدين : المصلحة في ذلك . وأما من

(١) رواه أبو داود

جهر بالمعصية مطلقاً مع بقاء إسلامه : فهل يسن هجره ؟ وهو الصحيح . قدمه ابن عبد القوي في آدابه ، والآداب الكبرى والوسطى لابن مفلح . أو يجب إن ارتدع ، أو يجب مطلقاً إلا من السلام . أو ترك السلام فرض كفاية . ويكره لبقية الناس ؟ فيه أوجه للأصحاب . وأطلقهما في الفروع . وترك العيادة من الهجر .
الخامسة : تكره عيادة الذمي . وعنه تباح . قال في الرعاية . قلت : ويجوز الدعاء له بالبقاء والكرمة لأجل الجزية .

السادسة : يحسن المريض ظنه بربه . قال القاضي : يجب ذلك . قال المجد : ينبغي أن يحسن الظن بالله تعالى . وتبعه في مجمع البحرين . والصحيح من المذهب : أنه يغلب رجاءه على خوفه . وقال في النصيحة : يغلب الخوف . ونص أحمد : ينبغي للمؤمن أن يكون رجاءه وخوفه واحداً . زاد في رواية : فأيهما غلب صاحبه هلك . قال الشيخ تقي الدين : هذا هو العدل .

السابعة : ترك الدواء أفضل . ونص عليه . وقدمه في الفروع وغيره . واختار القاضي ، وابن عقيل ، وابن الجوزي وغيرهم : فعله أفضل . وجزم به في الإفصاح . وقيل : يجب : زاد بعضهم : إن ظن نفعه .

ويحرم بمحرم ما كول وغيره . وصوت ملهاة وغيره . ويجوز التداوى ببول الإبل فقط . ذكره جماعة . نص عليه . وظاهر كلامه في موضع لا يجوز . وهو ظاهر التبصرة وغيرها . قال : وكذا كل ما كول مستخبث كبول ما كول أو غيره . وكل مائع نجس . ونقله أبو طالب المروذي ، وابن هاني . وغيرهم . ويجوز ببول ما أكل لحمه . وفي المستوعب والترغيب : يجوز بدفلى ونحوه لا يضر . نقل ابن هاني والفضل في حشيشه تسكر تسحق وتطرح مع دواء : لا بأس بالإمع الماء فلا . وذكر غير واحد : أن الدواء المسموم إن غلبت منه السلامة . زاد بعضهم : وهو معنى كلام غيره ، ورجى نفعه : أبيض شربه « لدفع ما هو أعظم منه . كغيره من الأدوية . وقيل : لا . وفي البلغة : لا يجوز التداوى بخمر في مرض . وكذا

بنجاسة أكل وشربا . وظاهره يجوز بغير أكل وشرب ، وأنه يجوز بطاهر . وفي الغنية : يحرم بمحرم كحمر ومنى نجس . ونقل الشالنجي : لا بأس بجعل المسك في الدواء ويشرب . وذكر أبو المعالي : يجوز اكتحاله بميل ذهب وفضة . وذكره الشيخ تقي الدين . وقال : لأنها حاجة . وفي الإيضاح : يجوز بترياق . انتهى . ولا بأس بالحمية . نقله حنبل .

الثامنة : يكره الأنين على أصح الروايتين والمذهب منهما .

تنبيه : ظاهر قوله ﴿ وَتَذَكُّرُ التَّوْبَةِ وَالْوَصِيَّةِ ﴾

أنه سواء كان مرضه مخوفا أولا . وهو ظاهر كلام كثير من الأصحاب . وصرح به كثير منهم . وقدمه في الفروع .

قلت : وهو الصواب ، خصوصا التوبة . فإنها مطلوبة في كل وقت . وتتناكد في المرض . وقال أبو الخطاب في الهداية : هذا في المرض الخوف . وجزم به في الخلاصة . وجمع البحرين ، والرعاية ، والخواشي ، وابن تيمم وغيرهم ، وجزم به في المستوعب في الوصية .

قلت : وهو ضعيف جدا في التوبة .

قوله ﴿ فَإِذَا نُزِلَ بِهِ تَعَاهَدَ بَلِّ حَلْقِهِ بِمَاءٍ . أَوْ شَرَابٍ ، وَنَدَى شَفْتَيْهِ بِقُطْنَةٍ ﴾

بلا نزاع .

وقوله ﴿ وَلَقَنَّهُ قَوْلَ « لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ » مَرَّةً وَلَمْ يَزِدْ عَلَى ثَلَاثٍ إِلَّا أَنْ يَتَكَلَّمَ بَعْدَهُ ، فَيُعِيدُ تَلْقِينَهُ بِلُطْفٍ وَمُدَارَاةٍ ﴾

الصحيح من المذهب : أنه يلقي ثلاثا . ويجزى مرة ، ما لم يتكلم . قال في الفروع : اختاره الأكثر . وهو من المفردات . ونقل مهنا ، وأبو طالب : يلقي مرة . قدمه في الفروع ، وفاقا للأئمة الثلاثة . قال في جمع البحرين : المنصوص أنه لا يزيد على مرة ما لم يتكلم . وإنما استحب تكرار الثلاث إذا لم يجب أولا ، لجواز أن

يكون ساهياً أو غافلاً . وإذا كرر الثلاث : علم أن ثمَّ مانعاً .

فأمره : قال أبو المعالي : يكره تلقين الورثة للمحتضر بلا عذر .

نبيه : قوله « ولقنه قول لا إله إلا الله » قال الأصحاب : لأن إقراره بها إقرار بالأخرى . قال في الفروع : ويتوجه احتمال بأن يلقنه الشهادتين . كما ذكره جماعة من الحنفية والشافعية . لأن الثانية تبع . فلهذا اقتصر في الخبر على الأولى .
قوله ﴿ وَيَقْرَأُ عِنْدَهُ سُورَةَ يُس ﴾ .

قاله الأصحاب . وكذا يقرأ عنده سورة الفاتحة . ونص عليهما . واقتصر الأكثر على ذلك . وقيل : يقرأ أيضاً سورة تبارك . وجزم به في المستوعب^(١) .
قوله ﴿ وَيُوجِّهُهُ إِلَى الْقِبْلَةِ ﴾

وهذا مما لا نزاع فيه . لكن أكثر النصوص عن الإمام أحمد : على أن يجعل على جنبه الأيمن . وهو الصحيح من المذهب . قال في الفائق : وهو الأفضل . قال المجد : وهو المشهور عنه ، وهو أصح . وقدمه في الفروع . وقال : نقله الأكثر . وقدمه ابن تيميم ، والرعاية . وعنه مستلق على قفاه أفضل . وعليها أكثر الأصحاب . قال في مجمع البحرين : اختاره أبو الخطاب ، والشيخ - يعني به المصنف - وعليها الأصحاب . قال في الفروع : واختاره الأكثر . قال أبو المعالي : اختاره أصحابنا .

قلت : وهذا المعمول به ، بل ربما شق جعله على جنبه الأيمن .

وزاد جماعة على هذه الرواية : يرفع رأسه قليلاً . ليصير وجهه إلى القبلة دون السماء . منهم ابن عقيل ، والمصنف ، والشارح .

وعنه هما سواء . قطع به في المحرر . وقال القاضي : إن كان الموضع واسعاً فعلى جنبه . وإلا فعلى ظهره . وقدمه في الشرح .

(١) لم يرد إلا في سورة يس حديث رواه أبو داود ، وقال : إنه مضطرب .

تنبيه : ظاهر قوله « وإذا نزل به فعل كذا ويوجهه » أنه لا يوجهه قبل النزول به وتيقن موته والصحيح من المذهب : أن الأولى التوجيه قبل ذلك . قال الزركشي : هذا المشهور في المذهب .

فائدة : استحب المصنف ، والشارح ، تطهير ثيابه قبيل موته .

تنبيه : قوله ﴿ فَإِذَا مَاتَ غَمَضَ عَيْنَيْهِ ﴾ .

هذا صحيح . فلرجل أن يغمض ذات محارمه . والمرأة أن تغمض ذا محرما . وقال الإمام أحمد : يكره أن يغمضه جنب ، أو حائض ، أو يقرباه . ويستحب أن يقول عند تغميضه « بسم الله » وعلى ملة رسول الله « نص عليه .

قوله ﴿ وَجَعَلَ عَلَى بَطْنِهِ مِرَآةً أَوْ نَحْوَهَا ﴾ .

يعنى من الحديد ، أو الطين ، ونحوه . قال ابن عقيل : هذا لا يتصور إلا وهو على ظهره . قال : فيجعل تحت رأسه شيء عال ، ليحمل مستقبلا بوجهه القبلة .

تنبيه : قوله ﴿ وَيُسَارِعُ فِي قَضَاءِ دَيْنِهِ ﴾ .

وكذا قال الأصحاب . قال في الفروع : والمراد - والله أعلم - يجب ذلك .

قوله ﴿ وَتَجْهِيْزُهُ ﴾ .

قال في الفروع : قال الأصحاب : يستحب أن يسرع في تجهيزه . واحتجوا بقوله عليه أفضل الصلاة والسلام « لا ينبغي لجيفة مسلم أن تجس بين ظهراني أهله ^(١) » قال : و« لا ينبغي » للتحريم . واحتج بعضهم باستعمال الشارع . كقوله عليه أفضل الصلاة والسلام في الخبز « لا ينبغي هذا للمتقين »

واعلم أن موته تارة يكون فجأة ، وتارة يكون غير فجأة . فإن كان غير فجأة ، بأن يكون عن مرض ونحوه . فيستحب المسارعة في تجهيزه إذا تيقن موته ،

ولا بأس أن ينتظر به من يحضره « إن كان قريباً ولم يخش عليه ، أو يشق على الحاضرين . نص عليه في رواية حنبل لما يرجى له بكثرة الجمع . ولا بأس أيضاً أن ينتظر وليه . جزم به في مجمع البحرين « وابن تميم . وهو أحد الوجهين . وقيل : لا ينتظر . وأطلق أحمد تعجيله في رواية عنه . وأطلقهما في الفروع .

وإن كان موته فجأة - كالموت بالصعقة والهدم « والفرق ، ونحو ذلك - فينتظر به حتى يعلم موته . قدمه في المغني ، والشرح ، والفروع ، وابن تميم ، والرعاية . قال في الفائق : ساغ تأخير « قليلاً . وعنه ينتظر يوم . قال الإمام أحمد : يترك يوماً . وقال أيضاً : يترك من غدوة إلى الليل . وقيل : يترك يومان مالم يخف عليه . قال الآمدي : أما المصعوق ، والخائف ، ونحوه : فيترصص به . فإن ظهر علامة الموت يوماً أو يومين . وقال : إن لم يطل مرضه بودر به عند ظهور علامات الموت . وقال القاضي : يترك يوماً أو ثلاثة ، مالم يخف فساد .

قوله ﴿ إِذَا تَيَقَّنَ مَوْتُهُ بِانْخِسَافِ صَدْغِيهِ ، وَمِيلِ أَنْفِهِ ، وَانْفِصَالِ كَفِّيهِ ، وَاسْتِرْخَاءِ رِجْلَيْهِ ﴾

هكذا قال في الهداية « والمستوعب « والحرر ، والرعايتين « والحاويين ، والفائق ، ومجمع البحرين « والشرح ، وغيرهم . وزاد في المغني ، والشرح ، والرعاية الكبرى ، وغيرهم : وامتدت جسلدة وجهه . ولم يذكر في الخلاصة انفصال كفيه . والصحيح من المذهب : أن تيقن موته بانخساف صدغيه ، وميل أنفه . جزم به في المذهب وغيره . وقدمه في الفروع وغيره .

تفسيره

أمرهما : ظاهر كلام المصنف : أن ذلك يعتبر في كل ميت ، والأصحاب إنما ذكروا ذلك في موت الفجأة ونحوه ، إذا شك فيه .

قلت : ويعلم الموت بذلك في غير الموت فجأة بطريق أولى .

الثاني : قوله ﴿ إِذَا تَيَمَّنَ مَوْتَهُ ﴾

راجع إلى المسارعة في تجهيزه فقط ، في ظاهر كلام السامري ، وصاحب التلخيص . قاله في الحواشي . قال : وظاهر كلام ابن تيميم : أنه راجع إلى قوله « ولين مفاصله » وما بعده . قال ابن منجاء في شرحه : هو راجع إلى قضاء الدين وتفريق الوصية « والتجهيز . قال : وهذا ظاهر كلامه في المذهب .

فوائد

الأولى : قال الآجری فيمن مات عشية : يكره تركه في بيت وحده ، بل يبيت معه أهله . انتهى .

ولا بأس بتقبيل الميت ، والنظر إليه ، ولو بعد تكفينه « نص عليه .

الثانية : لا يستحب النعي . وهو النداء بموته ، بل يكره . نص عليه . ونقل صالح : لا يعجبني . وعنه يكره إعلام غير قريب ، أو صديق . ونقل حنبل : أو جار . وعنه أو أهل دين . قال في الفروع : ويتوجه استحبابه . قال : ولعل المراد لإعلامه عليه أفضل الصلاة والسلام أصحابه بالجنائز . وقوله عن الذي كان يقيم المسجد « ألا آذنتموني » انتهى .

الثالثة : إذا مات له أقارب في دفعة واحدة - كهدم ونحوه - ولم يمكن تجهيزهم دفعة واحدة ، بدأ بالأخوف فالأخوف ، فإن استووا بدأ بالأب ، ثم بالإبن ، ثم بالأقرب فالأقرب . فإن استووا - كالأخوة والأعمام - قدم أفضلهم . جزم به في مجمع البحرين . وقيل : يقدم الأسن . وأطلقهما في الفروع . وأطلق الآجری : أنه يقدم الأخوف ، ثم الفقير ، ثم من سبق .

فعلى المذهب : لو استووا في الأفضلية ، قدم أسنهم . فإن استووا في السن قدم أحدهم بالقرعة .

فوائده

قوله ﴿غَسَلَ الْمَيِّتَ فَرَضُ كِفَايَةٍ﴾

اعلم أنه يشترط لغسله شروط .

منها : أن يكون بماء طهور .

ومنها : أن يكون الغاسل مسلماً . فلا يصح غسل كافر لمسلم ، إن اعتبرت له النية . وإن لم تعتبر له النية صح . قاله في الفروع . وقال ابن تيميم : ولا يغسل الكافر مسلماً . نص عليه . وفيه وجه : يجوز إذا لم تعتبر النية . وهو تخريج للمجد ، وكذا قال في الرعاية ، ومجمع البحرين .

قلت : الصحيح ما قدمه ابن تيميم . وهو المنصوص ، سواء اعتبرنا له النية أم لا . وأما إذا حضر مسلم وأمر كافراً بمباشرة غسله ، فغسله نائباً عنه : صح غسله . قدمه في الفروع . قال المجد : يحتمل عندي أن يصح الغسل هنا ، لوجود النية من أهل الغسل . فيصح . كالحى إذا نوى رفع الحدث فأمر كافراً بغسل أعضائه . وكذا الأضحية إذا باشرها ذمى على المشهور . اعتماداً على نية المسلم . انتهى .

وظاهر كلام الإمام أحمد : أنه لا يصح . وهو رواية في الفروع ، ووجه في مختصر ابن تيميم . وأطلقهما هو وصاحب الرعاية الكبرى . قال في الفروع : والمراد إن صح غسل الكافر ينبغي أن لا يمكن . قال في الرعاية : فإن غسله الكافر — وقلنا : يصح — يُمِّمه معه مسلم . ويأتى غسل المسلم الكافر في كلام المصنف . ومن الشروط : كون الغاسل عاقلاً . ويجوز كونه جنياً وحائضاً من غير كراهة . على الصحيح من المذهب . نص عليه .

وعنه يكره فيهما . وجزم به في الرعاية الصغرى . وقدمه في الكبرى . وعنه في الحائض : لا يعجنى ، والجنب أيسر . وقيل : المحدث مثلها . وهو من المفردات وقدمه في الرعاية الكبرى . ويجوز أن يغسل حلال محرماً وعكسه .

قال المجد وغيره : الأفضل أن يكون ثقة عارفاً بأحكام الغسل . وقال

أبو المعالي : يجب ذلك . نقل حنبل : لا ينبغي إلا ذلك . وقيل : تعتبر المعرفة .
وقيل : تعتبر العدالة .

ويصح غسل المميز للميت . على الصحيح من المذهب . قال في الفائق ،
وابن تيم : ويجوز من مميز في أصح الوجهين . وصححه الناظم . قال في القواعد
الأصولية : والصحيح السقوط . وقدمه في مجمع البحرين ، والرعاية ، والزركشي
وغيرهم .

قال في الرعاية الصغرى : يكره أن يكون الغاسل مميزاً . واقتصر عليه . وعنه
لا يصح غسل المميز . وأطلقهما في الفروع . وقال : كأذانه . وقال في مجمع البحرين -
بعد أن قدم الصحة - قال المجد : ويتخرج أنه إذا استقل بغسله لم يعتد به ، كالم
يعتد بأذانه . لأنه ليس أهلاً لأداء الفرض ، بل يقع فعله نفلاً . انتهى .

وقال في القواعد الأصولية : حكى بعضهم في جواز كونه غاسلاً للميت ،
ويسقط به الفرض ، روايتين . وطائفة وجهين . قال : والصحيح السقوط كما
تقدم . قال في الفروع : وفي مميز روايتان كأذانه . فدل أنه لا يكفي من الملائكة .
وهو ظاهر كلام الأكثر . وقال في الانتصار : يكفي إن علم . وكذا قال القاضى
في التعليق . وذكر ابن شهاب معنى كلام القاضى : ويتوجه في مسامى الجن كذلك
وأولى ، لتكليفهم . انتهى كلام صاحب الفروع .

وتأتى النية والتسمية في كلام المصنف . ويأتى كذلك هناك أيضاً : هل
يشتراط العقل ؟

قوله ﴿ غَسَلُ الْمَيِّتِ وَتَكْفِينُهُ وَالصَّلَاةُ عَلَيْهِ وَدَفْنُهُ : فَرَضٌ كِفَايَةٌ ﴾

بلا نزاع . فلو دفن قبل الغسل من أمكن غسله لزم نبشه ، على الصحيح
من المذهب . نص عليه . وقدمه في الفروع وغيره . وجزم به في المعنى وغيره .
وأطلقه بعضهم . وجزم جماعة من الأصحاب : أنه يجب نبشه ، إذا لم يحش تفسخه .
زاد بعضهم : أو تغيره . وقيل : يحرم نبشه مطلقاً . ومثله من دفن غير متوجه إلى

القبلة « على الصحيح من المذهب . قال ابن عقيل : قال أصحابنا : ينبش إلا أن يخاف أن يتفسخ .

وقيل : يحرم نبشه . وهو من المفردات . وقدم ابن تيم : أنه يستحب نبشه . وهو من المفردات أيضاً .

ولو دفن قبل تكفينه . فقيل : حكمه حكم من دفن قبل الغسل « على ما تقدم . وقال في الوسيلة : نص عليه . وقدمه في الرعاية . وقيل : لا « كستره بلا تراب . وصححه في الحاوى الكبير « والناظم . وأطلقهما في الفروع « ومختصر ابن تيم [والفصول ، والمغنى ، والشرح] وفي المنتخب فيه روايتان . وقال في الرعاية « وقيل : ولو بلى . قال في الفروع : كذا قال . فمع تفسخه لا ينبش . فإذا بلى كله فأولى أن لا ينبش .

ولو كفن بحرير . فذكر ابن الجوزى في نبشه وجهين . وتبعه في الفروع . قلت : الأولى عدم نبشه .

ولو دفن قبل الصلاة عليه فكالغسل ، على الصحيح من المذهب ، كما تقدم . نص عليه لوجود شرط الصلاة . وهو عدم الحائل . وهو من المفردات . وقال ابن شهاب والقاضي : لا ينبش . ويصلى على القبر . وهو مذهب الأئمة الثلاثة . لإمكانها عليه . وعنه يخير . قال بعضهم : فكذا غيرها .

ويجوز نبشه لغرض صحيح . على الصحيح من المذهب . نص عليه . وهو من المفردات ، كتحصين كفنه ، ودفنه في بقعة خير من بقعته . ودفنه لعذر بلا غسل ولا حنوط . وكإفراده لإفراد جابر بن عبد الله لأبيه . وقيل : لا يجوز . قال القاضي في أحكامه : يمنع من نقل الموتي من قبورهم إذا دفنوا في مباح ، ويأتى إذا وقع في القبر ماله قيمة ، أو كفن بغصب « أو بلغ مال غيره : هل

ينبش ؟ وهل يجوز نقله لغرض صحيح ؟

قوله ﴿وَأَوْلَى النَّاسِ بِهِ وَصِيَّتُهُ﴾ .

هذا المذهب . وعليه أكثر الأصحاب . وهو من مفردات المذهب . وقيل : لا يقدم الوصى على الولى . وأطلقهما ابن تيميم ، وابن حمدان .

تغيب : أفادنا المصنف صحة الوصية بالغسل . وهو الصحيح من المذهب . وهو من المفردات . وقيل : لاتصح الوصية به . وقيل : لاتصح الوصية به ولو صححنا الوصية بالصلاة .

فائدة : حيث قلنا : يغسل الوصى . فالصحيح من المذهب : أنه يشترط أن يكون عدلاً . وعليه الأكثر . وقيل : لا تشترط العدالة .

قوله ﴿ثُمَّ آبُوهُ﴾ .

بلا نزاع بين الأصحاب . ووجه في الفروع تخريجاً من النكاح بتقديم الابن على الأب .

قوله ﴿ثُمَّ جَدُّهُ﴾ .

هذا المذهب ، وعليه الأصحاب . وعنه يقدم الابن على الجد فقط . وعنه يقدم الأخ وبنوه على الجد . حكاهما الآمدى وغيره . وعنه هما سواء .

قوله ﴿ثُمَّ الْأَقْرَبُ فَلَاَقْرَبُ مِنْ عَصَبَاتِهِ﴾ .

نسباً ونعمة . فيقدم الأخ من الأبوين على الأخ من الأب . على الصحيح من المذهب . وقال القاضى : إذ قلنا : هما سواء في ولاية النكاح ، فكذا هنا . وحكاه الآمدى رواية . واختارها . وقدمه ناظم المفردات . وهو منها . ذكره في كتاب النكاح .

قلت : وينبغى أن يكون العم من الأبوين ومن الأب كذلك . وكذلك أعمام الأب ونحوه ، وبنو الإخوة من الأبوين أو الأب . ثم وجدت المصنف والشارح وغيرهما ذكروا ذلك .

قوله ﴿ ثُمَّ ذُوُّ أَرْحَامِهِ ﴾ .

كالميراث في الترتيب . ثم من بعدهم الأجانب . قاله ابن تميم وغيره . وقال في الفروع . قال صاحب المحرر - أو صاحب النظم - : ثم بعد ذوى الأرحام صديقه . ووجه في الفروع عن هذا القول تقديم الجار على الأجنبي . قال : وفي تقديمه على الصديق نظر . انتهى . وقال في مجمع البحرين : ثم ذوى رحمه الأقرب فالأقرب ثم أصدقائه من الأجانب ، ثم غيرهم الأدين الأعراف الأولى فالأولى .
تنبيه : محل هذا كله في الأحرار . أما الرقيق : فإن سيده أحق بفصل عبده بلا نزاع . وقال أبو المعالي : لاحق للقاتل في المقتول إن لم يرثه « لمباغتته في قطيعة الرحم . قال في الفروع : ولم أجد أحداً ذكره غيره ، ولا يتجه في قتل لا يأتهم فيه . انتهى .

قوله ﴿ إِلَّا الصَّلَاةُ عَلَيْهِ . فَإِنَّ الْأَمِيرَ أَحَقُّ بِهَا بَعْدَ وَصِيِّهِ ﴾ .

هذا الذى ذكرناه قبل ذلك - من الأولوية والترتيب في التقديم - : إنما هو في غسله . أما الصلاة عليه : فأحق الناس بها وصيه ، كما قاله المصنف ، ثم الأمير . كما قال . وهو المذهب . وعليه أكثر الأصحاب . وجزم به في الحاوى ، والمغنى ، والشرح وغيرهم . وقدمه في الفروع وغيره .

وقيل : يقدم الأمير على الوصى . اختاره الآجرى . وقيل : يقدم الأب على الوصى . ذكره القاضى عن ابن أحمد . نقله ابن تميم .

وعنه يقدم الولى على السلطان . جزم به ابن عقيل في التذكرة .

تنبيه : أفادنا المصنف - رحمه الله - صحة الوصية بالصلاة عليه . وهو صحيح .

واعلم أن صحة الوصية بالصلاة عليه : حكمها حكم الوصية إليه بالنكاح ، على

ما يأتى في أثناء باب أركان النكاح « وإيجاس الأب لا يمنع الصحة » .

فوائد

إبراهيم : صحة وصيته إلى فاسق ينبغي على صحة إمامته ، على الصحيح من المذهب . قدمه في الفروع . وقال أبو المعالي وغيره : لا تصح وصيته إليه ، وإن صححنا إمامته . وهو ظاهر ما جزم به الزركشى .

الثاني : لو وصى بالصلاة عليه إلى اثنين . فالصحيح من المذهب : صحة الوصية وقيل : لا تصح في هذه الصورة .

فعلى المذهب . قيل : يصليان معاً صلاة واحدة . قدمه في الرعاية . وقال : فيه نظر . وقيل : يصليان منفردين ، وأطلقهما في الفروع .

الثالث : الظاهر أن مراده بالأمير هنا هو السلطان ، وهو الإمام الأعظم أو نائبه .

واعلم أنه إذا اجتمع السلطان وغيره قدم السلطان . فإن لم يحضر فأمر البلد . فإن لم يحضر أمير البلد فالحاكم . قاله في الفصول . وقدمه في الفروع . وقال : وذكر غير صاحب الفصول : إن لم يكن الأمير فالنائب من قبله في الإمامة . فإن لم يكن فالحاكم .

الرابعة : ليس تقديم الخليفة والسلطان على سبيل الوجوب . قاله في الفروع وغيره .

إذا عملت ذلك فبعد الوصى والحاكم في الصلاة عليه أبوه ، ثم جده ، ثم أقرب العصبة . على الصحيح من المذهب ، وعليه الأخحاب ، على ما تقدم في غسله . فيقدم الأخ والعلم وعم الأب وابن الأخ من الأبوين على من كان لأب منهم . وجعلهما القاضى في التسوية كالنكاح . وقطع به الزركشى . وقال في الفصول في تقديم أخ الأبوين على أخ لأب : روايتان . إحداهما : هما سواء ، قال : وهو الأشبه . وذكر أبو المعالي أنه قيل في الترجيح بالأمومة وجهان ، كنكاح وتحمل

عقل . لأنه لامدخل لها في ولاية الصلاة . وقال في التلخيص « والحرر : يقدم بعد الأمير أقرب العصبية . فيحتمل ما قال الأصحاب ، ويحتمل تقديم الابن على الأب . ولم أره هنا للأصحاب . ثم الزوج بعد العصبية ، على الصحيح من المذهب . قدمه في الفروع ، والمستوعب ، والرعايتين « والحاويين ، والفائق « والمغنى « والشرح « وقالوا : أكثر الروايات عن أحمد : تقديم العصبات على الزوج . قال في السكافي : هذا أشهر . وهو ظاهر كلام الخرقى . واختاره الخلال ، والمصنف « والشارح ، وغيرهم .

ونقل ابن الحكم : يقدم الزوج على العصبية كفسلها . وهي من مفردات المذهب . اختاره جماعة من الأصحاب ، منهم الآجری ، والقاضي في التعليق « والآمدى ، وأبو الخطاب في الخلاف ، وابن الزاغوني ، والجد وغيرهم . قال ابن عقيل : وهي أصح . قال في مجمع البحرين : هذا أصح الروايتين . وصححه في النظم وتصحيح الحرر . وجزم به ابن عبدوس في تذكرته . وقدمه ابن تيم . وأطلقهما في المذهب ، والبلغة « والحرر . وذكر الشريف : يقدم الزوج على ابنه . وجزم به في الرعاية الكبرى . واقتصر ابن تيم على كلام الشريف . وأبطله أبو المعالي بتقديم أب على جد .

وفي بعض نسخ الخلاف للقاضي : الزوج أولى من ابن الميئة منه . وفي بعض النسخ : أولى من سائر العصبات في إحدى الروايتين . وقاس عليه ابنه منها . وقال في الفروع : ويتخرج من تقديم الزوج : تقديم المرأة على ذوات قرابته . وعند الآجری : يقدم السلطان « ثم الوصى ، ثم الزوج ، ثم العصبية . فعلى المذهب - وهو تقديم العصبات على الزوج - يقدم ذوو الأرحام على الزوج أيضاً .

قال في الفروع : ثم السلطان ، ثم أقرب العصبية ، ثم ذوو الأرحام « والمراد ثم الزوج ، إن لم يقدم على عصبية . انتهى .

فبين أن مراد الأصحاب : إذا قدمنا العصبية على الزوج « يقدم عليه ذوو الأرحام .
وإذا قدمناه على العصبية ، فيقدم على ذوى الأرحام بطريق أولى .

تنبيه : محل هذا الخلاف فى الأحرار . وأما لو كان الميت رقيقاً : فإن سيده
أحق بالصلاة عليه من السلطان ، على الصحيح من المذهب . وعنه السلطان أحق
وهو من المفردات ، وهو احتمال فى مختصر ابن تيميم .

فوائد

من قدمه الولي فهو بمنزلة . قاله فى الفروع . وقال فى مجمع البحرين : ووكيل
كلّ يقوم مقامه فى رتبته « إذا كان ممن يصح مباشرته للفعل ، كولاية النكاح
وأولى . وقال أبو المعالى : فإن غاب الأقرب بمكان تفوت الصلاة بحضوره تحولت
للأبعد . فله منع من قدم بوكالة ورسالة . قال فى الفروع : كذا قال .

ولو قدم الوصى غيره فوجهان . وأطلقهما فى الرعاية الكبرى والفروع .
قلت : الأولى أنه ليس له ذلك . وينتقل إلى من بعد الوصى « أو يفعله الوصى .
ولو تساوى اثنان فى الصفات . فالصحيح من المذهب : يقدم الأولى بالإمامة .
قدمه فى الفروع ، والمنفى ، والشرح . ونصراه ، وغيرهم .

وقيل : يقدم الأسن . قال القاضى : يحتمل تقديم الأسن . لأنه أقرب إلى
إجابة الدعاء ، وأعظم عند الله قدراً . جزم به فى البلغة [ونظمها النهاية] وقدمه
فى الفائق ، والرعايتين ، والحاويين ، ونهاية ابن رزبن ، ونظمها . وأطلقهما فى
التلخيص ، وابن تيميم . وقال : فإن استؤوا أقرع بينهم .

قال فى القواعد الفقهية : لو اجتمع اثنان من أولياء الميت واستويا وتشاحا فى
الصلاة عليه أقرع بينهما .

ويقدم الحر البعيد على العبد القريب . ووجه فى الفروع احتمالاً بتقديم
القريب .

ويقدم العبد المكلف على الصبي الحر والمرأة . قاله في الرعاية .
ولو تقدم أجنبي وصلى . فإن صلى الولي خلفه صار إذناً . قال أبو المعالي :
ويشبه تصرف الفضولي إذا أجزى ، وإلا فله أن يعيد الصلاة . قال في القروع
وظاهره : لا يعيد غير الولي . قال : وتشبيهه المسألة بتصرف الفضولي يقتضى منع
التقديم بلا إذن . قال : ويتوجه أنه كتقديم غير صاحب البيت ، وإمام المسجد
بلا إذن ، كما تقدم . ويحتمل المنع هنا لمنع الصلاة ثانياً ، وكونها نفلاً عند كثير
من العلماء انتهى . وقال في مجمع البحرين . قلت : فلو صلى الأبعد ، أو أجنبي
مع حضور الأولى بغير إذنه صح ، كصلاة غير إمام المسجد الراتب . ولأن مقصود
الصلاة الدعاء للميت . وقد حصل . وليس فيها كبير افتيات تشح به الأنفس
عادة ، بخلاف ولاية النكاح .

ولو مات بأرض فلاة . فقال في الفصول : يقدم أقرب أهل القافلة إلى الخير
والأشفق . قال في القروع : والمراد كالإمامة .

قوله ﴿وَعَسَلُ الْمَرْأَةِ أَحَقُّ النَّاسِ بِهِ: الْأَقْرَبُ فَلِأَقْرَبِ مِنْ نِسَائِهَا﴾
حكم غسل المرأة ، إذا أوصت : حكم الرجل إذا أوصى على ما سبق .
وأما الأقارب ، فأحق الناس يغسلها : أمها ثم أمهاتها وإن علت ، ثم بنتها
وإن نزلت ، ثم القربى . كالميراث ، وعمتها وخالتها سواء . لاستوائهما في القرب
والحرمية . وكذا بنت أخيها وبنت أختها ، على الصحيح من المذهب . قدمه
في القروع وشرح المجد . وقال في الهداية : يقدم بنات الأخ على بنات الأخت .
قال في القروع : فدل أن من كانت عصبية - ولو كانت ذكراً - فهي أولى ،
لكنه سوى بين العمة والخالة .

قال المجد في شرحه : وهو في غاية الإشكال . قال : والضابط في ذلك : أن
أولى النساء ذات الرحم المحرم ، ثم ذات الرحم غير المحرم . ويقدم الأقرب

فالأقرب . فإذا استوت امرأتان في القرب مع المحرمة فيهما ، أو عدمها . فعندنا هما سواء ، اعتباراً بالقرب والمحرمة فقط .

وعند الشافعية : من كانت في محل العصوبة لو كانت ذكراً : فهي أولى .
وبه قال أبو الخطاب في بنتي الأخ والأخت دون العمة والخالة . ولم يحضرنى لتفرقه وجه انتهى .

و يقدم منهن من يقدم من الرجال . وقال ابن عقيل يقدم في الصلاة عليه :
حتى واليه وقاضيه ، ثم بعد أقاربها الأجنبية ، ثم الزوج ، أو السيد ، على الصحيح ، على ما يأتي قريباً .

قوله ﴿ وَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنَ الزَّوْجَيْنِ غَسْلُ صَاحِبِهِ فِي أَصَحِّ
الروايتين ﴾ .

اعلم أنه يجوز للمرأة أن تغسل زوجها ، على الصحيح من المذهب . نص عليه . وعليه الأصحاب . وذكره الإمام أحمد . وابن المنذور ، وابن عبد البر إجماعاً وجزم به المجد وغيره . ونفي الخلاف فيه . قال الزركشي : هذا المنصوص المشهور الذي قطع به جمهور الأصحاب . ولو كان قبل الدخول ، أو بعد طلاق رجعي ، إن أبيحت الرجعية . قال في الرعاية « وقيل : أو حرمت . وكذا لو ولدت عقب موته ، على الصحيح من المذهب . وفيه وجه : لا تغسله والحالة هذه .

والرواية الثانية : لا تغسله مطلقاً ، كالصحيح من المذهب فيمن أبانها في مرضه .

وحكى عنه رواية ثالثة : تغسله لعدم من يغسله فقط . فيحرم عليها النظر إلى العورة . قال في الإفادات : ولأحد الزوجين غسل الآخر لضرورة .

فائره : قال أبو المعالي : ولو وطئت بشبهة بعد موته ، أو قبّلت ابنه لشهوة لم تغسله « لرفع ذلك حل النظر واللمس بعد الموت . ولو وطئ أختها بشبهة ثم مات

في العدة لم تغسله إلا أن تضع عقيب موته لزوال الحرمة . واقتصر عليه في الفروع
تبيين : أثبت الرواية الثانية أبو الخطاب في الهداية ، وصاحب المذهب ،
 والمستوعب ، والخلاصة ، والتلخيص ، والمصنف ، وغيرهم . وحكى المجد : أن ابن
 حامد وغيره أثبتها . ولم يثبتها المجد وجماعة . قال في الفروع : وحكى عنه المنع مطلقاً
 فذكرها بصيغة التريض .

وأما الرجل : فالصحيح من المذهب : أنه يجوز له أن يغسل امرأته . وعليه
 أكثر الأصحاب . ونقله الجماعة عن الإمام أحمد . وجزم به في الجامع الصغير ،
 والشريف ، وأبو الخطاب في خلافيهما . والشيرازي في المبهم ، والإيضاح ،
 وصاحب الوجيز ، والمنثور . وقدمه في الفروع ، والمحرم ، والفائق ، وابن تيم
 والرايتين ، والحاويين ، والشرح . وقال : هو المشهور عن أحمد . ونصره هو
 والمصنف وغيرهما . وقال الزركشي : هو المشهور عند الأصحاب . وعنه لا يغسلها
 مطلقاً . وأطلقهما في الكافي . وعنه يغسلها عند الضرورة . وهو ظاهر كلامه في
 رواية صالح . وقد سئل : هل يغسل الرجل زوجته ، والمرأة زوجها ؟ فقال : كلاهما
 واحد . إذا لم يكن من يغسلهما . فأرجو أن لا يكون به بأس . واختاره الخرق ،
 وابن أبي موسى . وجزم به في الإفادات .

تبيين : حمل المصنف - ومن تابعه - كلام الخرق على التنزيه . ونفى القول
 بذلك . وحمله ابن حامد والقاضي على ظاهره . قال الزركشي : وهو أوفق لنص أحمد .

قوله ﴿ وَكَذَا السَّيِّدُ مَعَ سُرِّيَّتِهِ وَهِيَ مَعَهُ ﴾

الصحيح من المذهب : أن للسيد غسل سريته . وكذا العكس « لبقاء الملك
 من وجه . لأنه يلزمه تجهيزها ، أو أن النفي إذا انتهى تقرر حكمه . وعنه لا يغسلها
 ولا تغسله . وقيل : له تغسيلها دونها .

فائرتان

إبراهيم : أم الولد مع السيد وهو معها كالسيد مع أمته وهي معه . على ما تقدم . هذا هو الصحيح من المذهب . وقيل : بالمنع في أم الولد ، وإن جوزناه للأمة . لبقاء الملك في الأمة من وجه ، كقضاء دين ووصية .

الثانية : حيث جاز الغسل « جاز النظر لكل منهما غير العورة . ذكره جماعة وجوزوه في الانتصار وغيره بلا لذة . وجوز في الانتصار وغيره : اللبس والخلوة . قال في الفروع : ويتوجه أنه ظاهر كلام الامام أحمد « وكلام ابن شهاب . واختلف كلام القاضي في نظر الفرج . فمرة أجاز به بلا لذة . ومرة منع . قال : وللعين في الغسل والقيام عليه كالغسل في الخلوة بها « والنظر إليها . وقال ابن تيميم : ولكل واحد من الزوجين النظر إلى الآخر بعد الموت « ما عدا الفرج . قاله أصحابنا وسئل الإمام أحمد عن ذلك ؟ فقال : قد اختلف في نظر الرجل إلى امرأته . وجزم به في الفائق وغيره .

فائرتان : ترك التغسيل من الزوج والزوجة والسيد أو من فعله . والصحيح من المذهب : أن الأجنبي يقدم على الزوجة . جزم به ابن تيميم وغيره . وصححه في الرعاية وغيرها . قال في الفروع : هو الأشهر . وجزم به ابن تيميم وغيره .

وقيل : لا يقدم عليهما [واختاره القاضي في السيد] والصحيح من المذهب أيضاً : أن المرأة الأجنبية : تقدم على الزوج والسيد . قال في الفروع : هذا الأشهر وجزم به ابن تيميم وغيره . وقيل : لا تقدم عليهما . واختاره القاضي في السيد . والصحيح من المذهب : أن الزوجة أولى من أم الولد . واختاره المجد في شرحه . وقدمه ابن تيميم ، وابن حمدان . وفيه وجه : هما سواء ، فيقرع بينهما . قاله ابن تيميم ، وابن حمدان « وصاحب مجمع البحرين .

وقال في الفروع : وفي تقديم أم الولد على زوجته وعكسه وجهان . فحكى

الخلاف في أن الزوجة هل هي أولى من أم الولد ، أو أم الولد أولى من الزوجة ؟ وأطلقتهما . وإنما الخلاف الذي رأيناه : هل الزوجة أولى ، أو هما سواء ؟ فلعله اطلع على نقل في ذلك .

وفي تقديم زوج على سيد وعكسه ، وتساويهما فيقرع : أوجه . وأطلقتهن في الفروع ، والرعاية ، وابن تيم ، والخواشي . قال في مجمع البحرين : الزوج أولى من السيد في أصح الاحتمالين . وظاهر كلام أبي الخطاب تساويهما . قلت : الصواب ما صححه .

تنبيه : ظاهر قوله « وكذلك السيد مع سريته » أنه لا يغسل أمته المزوجة ولا المعتدة من زوج . وقد قال في الفروع : ولا يغسل أمته المزوجة والمعتدة من زوج فإن كانت في استبراء فوجهان . ولا المعتق بعضها انتهى .

وهذا فيه إشكال . ووجهه : أن ظاهر كلام الأصحاب : جواز غسل السيد لأمته . وهو كالصريح من قولهم : إذا اجتمع سيد وزوج هل يقدم الزوج أو السيد ؟ كما تقدم . فلم يجوزوا للسيد غسلها لما تأتى الخلاف في الأولوية بينه وبين الزوج . ولم يحضرنى عن ذلك جواب .

ولعل هذا من كلام أبي المعالي . فإن هذه المسألة بعد كلام أبي المعالي في الفروع . فيكون من تنمة كلامه ، ويكون قولاً لا تقرع عليه .

فائرة : للسيد غسل مكاتبته مطلقاً . وليس لها غسله إن لم يشترط وطأها .

قوله « وَلِلرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ غَسْلُ مَالِهِ دُونَ سَبْعِ سَنِينَ »

من ذكر أو أنى . ولو كان دونها بلحظة . وهو المذهب . وعليه جماهير الأصحاب ونص عليه . قال المجد في شرحه ، ومجمع البحرين ، والفروع وغيرهم : اختاره أكثر الأصحاب . وجزم به في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والتلخيص ، والمحزر ، وغيرهم . وصححه في البلغة وغيرها . وقدمه في الفروع ، وابن تيم ، والرعايتين والحاويين ، والفائق وغيرهم .

وعنه التوقف في غسل الرجل للجارية . وقال : لا أجتري عليه . وعنه يمنع من غسلها . اختاره المصنف . وقال : هو أولى من قول الأصحاب . وجزم به في الوجيز . وعنه غسل ابنته الصغيرة . وقيل : يكره دون سبع إلى ثلاث . وقال الخلال : يكره للرجل الغريب غسل ابنة ثلاث سنين والنظر إليها . وحكى ابن تيمم وجهها : للرجل غسل بنت خمس فقط .

قوله ﴿ وَفِي غَسْلٍ مَنْ لَهٗ سَبْعُ وَجْهَانِ ﴾

وأطلقهما في المذهب ، والمستوعب والرايتين ، والحاويين ، وابن تيمم ، والفائق ، والنظم وشرح ابن منجا .

أمرهما : ليس له ذلك . وهو المذهب . وهو ظاهر كلام الإمام أحمد ، في رواية الأثرم . واختاره ابن حامد . قال ابن تيمم ، وصاحب القواعد الأصولية : اختاره أبو بكر ، وابن حامد . فلعله اطلع على قول لأبي بكر . وهذا الوجه ظاهر كلامه في الهداية ، والخلاصة ، والكافي ، والهادي ، والتلخيص ، والبلغة ، والمحرم ، والإفادات ، وتذكرة ابن عبدوس ، وتجريد العناية ، وغيرهم . لاقتصارهم على جواز غسل من له دون سبع سنين . وقدمه في الفروع وغيره .

والوجه الثاني : يجوز لها غسله . وجزم به ابن رزين في نهايته . قال المصنف ، والشارح ، وصاحب المستوعب ، والفروع وغيرهم : اختاره أبو بكر . قال في القواعد الأصولية : وحكى بعضهم الجواز قول أبي بكر انتهى . ولا يبعد أن يكون له فيها قولان .

وقيل : يجوز للمرأة غسله دون الرجل . جزم به في الوجيز . والمنور . فقالا : وللأشئ غسل ذكر له سبع سنين ولا عكس . واختاره المصنف . وصححه في التصحيح . فجعله الوجه الثاني من الوجهين اللذين ذكرهما المصنف . وأما الشارح ، وابن منجا في شرحه : فإنما حكيا الوجهين كما ذكرناهما أولا . وهو أولى .

تنبيه : مفهوم كلام المصنف : أنه يجوز لهما غسل من له أكثر من سبع سنين قولاً واحداً . وهو صحيح . قال ابن منبج في شرحه : صرح به أبو المعالي في النهاية وقدمه في الفروع وغيره . وهو ظاهر كلام أكثر الأصحاب .

وعنه يجوز غسل من له سبع إلى عشر . اختاره أبو بكر . وهو احتمال في المعنى « والشرح » أمكن الوطاء أم لا . قاله في الفروع . وقال : فلا عورة إذن . وقال ابن تيمم : والصحيح أنها لا تغسله إذا بلغ عشرأ . وجهاً واحداً انتهى . وقيل : تحد الجارية بتسع . وقيل : يجوز لهما غسلهما إلى البلوغ . وحكاه أبو الخطاب رواية .

قوله ﴿ وَإِنْ مَاتَ رَجُلٌ بَيْنَ نِسَاءٍ ، أَوْ امْرَأَةٌ بَيْنَ رِجَالٍ ، أَوْ خُنْثَى مُشَكَّلٌ : يُمَّمُ فِي أَصَحِّ الرِّوَايَتَيْنِ ﴾ وهو المذهب وعليه الأصحاب .

والرواية الأخرى : يصب عليه الماء من فوق القميص ، وعنه التيمم وصب الماء سواء .

فعلى المذهب : يكون التيمم بمائل على الصحيح . وقيل : أو بدون حائل . وعلى الرواية الثانية : لا يمس على الصحيح . وقيل : يمس بمائل .

فأمره : يجوز أن يلي الخنثى الرجال والنساء . والرجال أولى منهن « على الصحيح من المذهب . وقيل : هن أولى منهم . وأطلقهما في الرعاية .

قوله ﴿ وَلَا يُغَسَّلُ مُسْلِمٌ كَافِرًا ، وَلَا يَدْفَنُهُ ﴾ .

وكذا لا يكفنه ، ولا يتبع جنازته . وهذا المذهب في ذلك كله . وعليه أكثر الأصحاب . وعنه يجوز ذلك . اختاره الآجری « وأبو حفص العكبري .

قال أبو حفص : رواه الجماعة . ولعل مارواه ابن مشيش : قول قديم ، أو يكون

قرابة بعيدة ، وإنما يؤمر بذلك إذا كانت قريبة مثل مارواه حنبل . انتهى . قال في الفروع : كذا قال .

وعنه يجوز فعل ذلك به دون غسله . اختاره المجد . قال في الرعاية : وهو أظهر . وقدمه ابن تيميم . قال المجد : وهو ظاهر كلام أحمد في رواية حنبل : لا بأس أن يلي قرابته الكافر . وعنه يجوز دفنه خاصة . قال في مجمع البحرين : ذهب إليه بعضنا . قال في الفروع : ولعل المراد - إذا غسل - أنه كثوب نجس . فلا يوضأ ولا ينوى الغسل ، ويلقى في حفرة . قلت : هذا متعين قطعاً .

قال ابن عقيل ، وجماعة من الأصحاب : وإذا أراد أن يتبعها ركب وسار أمامها .

قلت : قد روى ذلك الطبراني والخلال من حديث كعب بن مالك « أنه عليه أفضل الصلاة والسلام أمر ثابت بن قيس بذلك ، لما ماتت أمه : وهي نصرانية » فيعالي بها .

تنبيه : محل الخلاف المتقدم : إذا كان الكافر قرابة أو زوجة أو أم ولد . فأما إن كانت أجنبية : فالصحيح أنه يمنع من فعل ذلك به قولاً واحداً . وسوى في التبصرة بين القريب والأجنبي .

قلت : وهو ظاهر كلام المصنف هنا .

وأما غسل الكافر للمسلم : فتقدم حكمه في أول الفصل .

قوله « إِلَّا أَنْ لَا يَجِدَ مَنْ يُؤَارِيهِ غَيْرَهُ ، فيدفنه » .

قال المجد في شرحه ، ومن تابعه : إذا لم يكن له أحد لزمنا دفنه ، ذمياً كان أو حريباً أو مرتداً في ظاهر كلام أصحابنا .

وقال أبو المعالي وغيره : لا يلزمنا ذلك . وقال أبو المعالي أيضاً : من لا أمان له - كمرتد - فنتركه طعمة الكلب . وإن غيبناه فكجيفة .

قوله ﴿وَإِذَا أَخَذَ فِي غَسْلِهِ سِتْرَ عَوْرَتِهِ﴾ عَلَى مَا تَقَدَّمَ فِي حَدِّهَا .
بلا نزاع ، إلا أن يكون صبيّاً صغيراً دون سبع . فإنه يغسل مجرداً بغير سترة
ويجوز مس عورته .

فأمره : يستحب أن يبدأ في الغسل بمن يخاف عليه ، ثم الأقرب ، ثم الأفضل
بعده . على الصحيح من المذهب .

وقيل : يقدم عليه الأسن . وأطلقهما في الفروع . وأطلق الآجری يقدم
الأخوف ، ثم الفقير . ثم من سبق .
قوله ﴿وَجَرَدَهُ﴾ .

هذا الصحيح من المذهب . نص عليه . وجزم به في الوجيز ، وتذكرة
ابن عبدوس ، والمنور ، وغيرهم .

قال الخرقي : فإذا أخذ في غسله ستر من سترته إلى ركبته . وقدمه في الفروع ،
والحرر ، وابن تيم ، والنظم ، ومجمع البحرين ، والفائق ، والمغنى ، والشرح .
ونصره ، وغيرهم . واختاره ابن أبي موسى ، والشيرازي ، وأبو الخطاب في الهداية .
وقال القاضي : يغسل في قميص واسع [الكمين] جزم به في الجامع الصغير ،
والتعليق ، والشریف ، وأبو الخطاب في خلافيهما ، وابن البناء وغيرهم .
قال في مجمع البحرين : اختاره القاضي وسائر أصحابه ، والمجد في شرحه ،
وابن الجوزي . انتهى . وهو الذي ذكره ابن هبيرة عن الإمام أحمد .

وقال الإمام أحمد : يعجنى أن يغسل الميت وعليه ثوب ، يدخل يده من
تحت الثوب . فإن كان القميص ضيق الكمين : فتق الدخار يص . فإن تعذر
جرده .

قال في الفروع : اختاره جماعة . وقدمه في الهداية ، والمستوعب ، والتلخيص ،
والرايعتين ، والحاويين . قال في البلغة : ولا ينزع قميصه إلا أن لا يتمكن . فيفتق

الكم ، أو رأس الدخار يص ، أو يجرده ويستر عورته . وأطلقهما في المذهب .

قوله ﴿ وَيَسْتَرُ الْمَيِّتَ عَنِ الْعُمُونَ ﴾ .

فيكون تحت ستر ، كسقف أو خيمة ونحو ذلك . وهذا المذهب . وعليه الأصحاب
ونقل أبو داود : يغسل في بيت مظلم .

قوله ﴿ وَلَا يَحْضُرُ إِلَّا مَنْ يُعِينُ فِي غُسْلِهِ ﴾ .

ويكره لغيرهم الحضور مطلقاً . على الصحيح من المذهب . وقال القاضي ،
وابن عقيل : لوليه الدخول عليه كيف شاء . وما هو ببعيد .

فائدته

إمداها : لا يغطي وجهه ، على الصحيح من المذهب . وعليه الأصحاب .
ونقله الجماعة . وظاهر كلام أبي بكر : أنه يسن ذلك . وأوماً إليه ، لأنه ربما
تغير لدم ، أو غيره . فيظن به السوء . ونقل حنبل : إن فعله أو تركه فلا بأس .
الثانية : يستحب توجيهه في كل أحواله . وكذا على مغتسله مستلقيا . قاله في
الفروع . وقدمه ، وقال : ونصومه يكون كوقت الاحتضار .

قوله ﴿ ثُمَّ يَرْفَعُ رَأْسَهُ بِرِفْقٍ إِلَى قَرِيبٍ مِنَ الْجُلُوسِ . وَيَعْصِرُ بَطْنَهُ
عَصْرًا رَفِيقًا . وَيُكْثِرُ صَبَّ الْمَاءِ حِينَئِذٍ ﴾ .

يفعل به ذلك كل غسلة . على الصحيح من المذهب . وعنه لا يفعله إلا في
الغسلة الثانية . وعنه لا يفعله إلا في الثالثة .

تيميم : مراد المصنف وغيره ممن أطلق : غير الحامل . فإنه لا يعصر بطنها ، لئلا
يؤذي الولد . صرح به ابن تيميم ، وصاحب الحواشي ، وغيرها .

قوله ﴿ ثُمَّ يَلْفُ عَلَى يَدِهِ خِرْقَةً وَيُنَجِّيه ﴾ .

وصفته : أن يلفها على يده ، فيغسل بها أحد الفرجين . ثم ينجي . ويأخذ

أخرى للفرج الآخر . وفي المجد : يكفى خرقة واحدة للفرجين . وحمل على أنها غسلت وأعيدت] .

نسيم : قوله ﴿ وَلَا يَحِلُّ مَسُّ عَوْرَتِهِ وَلَا النَّظَرُ إِلَيْهَا ﴾ .

يعنى : إذا كان الميت كبيراً . فإن كان صغيراً فقد تقدم قريباً .

قوله ﴿ وَيُسْتَحَبُّ أَنْ لَا يَمَسَّ سَائِرَ بَدَنِهِ إِلَّا بِخِرْقَةٍ ﴾ .

وهذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . وقال ابن عقيل : بدنه كله عورة إكراماً له ، من حيث وجب ستر جميعه . فيحرم نظره . ولم يحز أن يحضره إلا من يعين على أمره . وهو ظاهر كلام أبي بكر . وقال فى الغنية كقول الأصحاب ، مع أنه قال : جميع بدنه عورة . لوجوب ستر جميعه .

قوله ﴿ ثُمَّ يَنْوِي غَسْلَهُ ﴾ .

الصحيح من المذهب : أن النية لغسله فرض . قال فى الفروع : فرض على الأصح . قال فى مجمع البحرين : فرض فى ظاهر المذهب ، وعليه الجمهور . وصححه المجد فى شرحه ، وابن تيم . وجزم به فى الكافى وغيره ، وابن حمدان وغيرهم . وعنه : ليست بفرض . ذكرها القاضى وجهاً . قال فى مجمع البحرين : اختاره ابن عقيل ، وابن أبى موسى . وهو ظاهر كلام الخرقى « لحصول تنظيفه بدونها . وهو المقصود . وأطلقهما فى الحرر ، والرعاية الصغرى » والفائق . وقيل : إن قلنا : ينجس بموته ، صح غسله بلا نية . ذكره فى الرعاية .

فائرة : لا يعتبر نفس فعل الغسل فى أصح الوجهين . اختاره المجد . وهو ظاهر ما قدمه فى مجمع البحرين .

قال فى الحواشى : وهو ظاهر ما ذكره الشيخ وغيره .

والوجه الثانى . يعتبر . قال ابن تيم : وهو ظاهر كلامه . قال فى التلخيص :

ولا بد من إعادة غسل الفريق على الأظهر . فظاهره اعتبار الفعل . قاله فى الحواشى

وأطلقهما في الفروع [ومختصر ابن تيميم ، والرعاية الكبرى]
فعلى الأول : لو ترك الميت تحت ميزاب ، أو أنبوبة ، أو مطر ، أو كان
غريقاً . فحضر من يصلح لغسله ونوى غسله - إذا اشترطناها - ومضى زمن يمكن
غسله فيه : أجزأ ذلك . وعلى الثانى : لا تجزئه .

وإذا كان الميت مات بغرق أو بمطر . فقال فى مجمع البحرين : يجب تغسيله .
ولا يجزئ ما أصابه من الماء . نص عليه .

قال المجد : هذا إن اعتبرنا الفعل أو لم يكن ، ثم نوى غسله فى ظاهر المذهب
قال : ويؤتىخرج أن لا حاجة إلى غسله إذا لم يعتبر الفعل ولا النية . وقال فى الفائق :
ويجب غسل الغريق ، على أصح الوجهين . ومأخذها وجوب الفعل .
قوله « وَيُسَمَّى » .

حكم التسمية هنا : فى الوجوب وعدمه حكمها فى الوضوء والغسل . على ما تقدم
فى بابها .

قوله « وَيَدْخُلُ إِنْ صَبَّغَهُ مَبْلُوتَيْنِ بِالْمَاءِ بَيْنَ شَفَتَيْهِ . فَيَمْسَحُ أَسْنَانَهُ ،
وَفِي مَنْخَرَيْهِ فَيَنْظِفُهُمَا » .

هذا الصحيح من المذهب . وعليه أكثر الأصحاب . وقطع به كثير منهم .
وقيل : يفعل ذلك بخرقة خشنه مبلولة ، أو بقطنة يلفها على الخلال . قال فى مجمع
البحرين : هذا الأولى . نص عليه . واقتصر عليه . وكذا الزركشى . وقال ابن
أبى موسى : يصب الماء على فيه وأنفه ولا يدخله فيهما .

فائدة : فعل ذلك مستحب لا واجب ، على الصحيح من المذهب . نص
عليه . وعليه أكثر الأصحاب . قاله فى مجمع البحرين وغيره .

قال الزركشى : هو قول أحمد وأحمد وأحمد . وقدمه فى الفروع وغيره .

وصححه في الفائق وغيره . وقيل : واجب . اختاره أبو الخطاب في الخلاف ،
والملمضة .

فأمره : يستحب أن يكون ذلك بحرقه . نص عليه .

قوله ﴿ وَيُؤْضِيهِ ﴾ .

الصحيح من المذهب : أن وضوءه مستحب لا واجب . وعليه أكثر
الأصحاب ، لقيام موجبه . وهو زوال عقله . وقيل : واجب . وهو ظاهر كلام
القاضي في موضع من تعليقه ، وابن الزاغوني .

قوله ﴿ وَيَضْرِبُ السِّدْرَ ، فَيَغْسِلُ بَرِغْوَتِهِ رَأْسَهُ وَلِحْيَتَهُ ﴾ .

بلا نزاع .

وقوله ﴿ وَسَائِرَ بَدَنِهِ ﴾ .

هو اختيار المصنف ، وجماعة من الأصحاب . وهو الذي ذكره ابن هبيرة
عن الإمام أحمد . وجزم به في مجمع البحرين ، وشرح ابن منجا .
والصحيح من المذهب : أنه لا يغسل برغوة الصدر إلا رأسه ولحيته فقط .
واقصر عليه في المحرر والوجيز ، وغيرهما . وقدمه في الفروع ، والفائق . واختاره
أبو الخطاب وغيره .

وإذا ضرب الصدر وغسل برغوته رأسه ولحيته ، أو رأسه ولحيته وسائر
بدنه ، وأراد أن يغسله ، فالصحيح من المذهب : أنه يجعل الصدر في كل مرة من
الغسلات . نص عليه .

قال المصنف في المغنى ، والشارح ، والزرکشی : ومنصوص أحمد ، والخرقي
[أن الصدر يكون في الغسلات الثلاث . وجزم به الخرقى] وغيره . وقدمه في الفروع
وغيره . قال في مجمع البحرين : وهو ظاهر كلام المصنف هنا . لقوله « يفعل ذلك
ثلاثاً » بعد ذكر الصدر وغيره . ونقل حنبلي يجعل الصدر في أول مرة . اختاره

جماعة . منهم أبو الخطاب . وعنه يجعل الصدر في الأولى والثانية ، فيكون في الثالثة الكافور ونقل حنبل أيضاً : ثلاثاً بسدر . وآخرها بماء .

وقال بعض الأصحاب : يمرج جسده كل مرة بالصدر ، ثم يصب عليه الماء بعد ذلك ويدلك . قال في الفروع : ويمرغ بسدر مضروب أولاً .

وأما صفة الصدر مع الماء ، فقال الخرقى : يكون في كل المياه شيء من الصدر قال في المغنى ، والزركشى : هذا المنصوص عن أحمد .

قال الزركشى : وظاهر كلام الخرقى « لا يشترط كون الصدر يسيراً . ولا يجب الماء القراح بعد ذلك . قال : وهو ظاهر كلام أحمد في الأول . ونصه في الثاني . قال في الفروع » وقيل : يذّر الصدر فيه وإن غيّره .

قال في المغنى : وذهب كثير من المتأخرين من أصحابنا : أنه لا يترك مع الماء صدر يغيره . ثم اختلفوا ، فقال ابن حامد : يطرح في كل الماء شيء يسير من الصدر لا يغيره . وقال : الذي وجدت عليه أصحابنا أنه يكون في الغسلة وزن درهم ونحوه من الصدر . فإنه إذا كان كثيراً سلبه الطهورية .

وقال القاضي ، وأبو الخطاب ، وطائفة ممن تبعهما : يغسل أول مرة بشغل الصدر ، ثم يغسل بعد ذلك بالماء القراح . فيكون الجميع غسلة واحدة والاعتداد بالآخر دون الأول ، سواء زال الصدر أو بقي منه شيء .

وقال الأمدى : لا يعتد بشيء من الغسلات التي فيها الصدر في عدد الغسلات .

فأمره : يقوم الخطمي ونحوه مقام الصدر .

قوله ﴿ ثُمَّ يَغْسِلُ شِقَّهُ الْاَيْمَنَ . ثُمَّ الْاَيْسَرَ ﴾ .

هذا الصحيح من المذهب . وقيل : يبدأ في غسل شقه الأيمن بصفحة عنقه ، ثم بالكثف إلى الرجل ، ثم الأيسر كذلك [ثم يرفع جانبه الأيمن ويغسل ظهره ووركه وفخذ ، ويفعل بجانبه الأيسر كذلك] ذكره القاضي . وهو الذي في

الكافي ، ومختصر ابن تميم ، وغيرها . قال في الحواشي : وهو أشبه بفعل الحى . وقال في الرعاية : وقيل لا يغسل الأيسر قبل إكمال غسل الأيمن .

فائدة : يقلبه على جنبه مع غسل شقيه ، على الصحيح من المذهب . وقيل :

يقلبه بعد غسلهما .

قوله ﴿ يَفْعَلْ ذَلِكَ ثَلَاثًا ﴾ .

يحتمل أن يكون مراده ذلك مع الوضوء . وهو أحد الوجهين . قال في القروع : وحكى رواية . قال ابن تميم : وعنه يوضأ لكل غسلة . واختاره ابن أبي موسى . وقدمه في المستوعب . ويحتمل أن مراده بالثلاث : غير الوضوء . وهو الوجه الثانى . وهو المذهب . نص عليه . وعليه أكثر الأصحاب . فلا يوضأ إلا أول مرة ، إلا أن يخرج منه شيء ، فيعاد وضوءه . قاله الإمام أحمد رحمه الله .

فائدة : يكره الاختصار فى غسله على مرة واحدة . على الصحيح من المذهب

وعنه لا يعجبني ذلك .

قوله ﴿ وَيُعْرِئُ فِي كُلِّ مَرَّةٍ يَدَهُ ﴾ .

وهو المذهب . جزم به ابن منجافى شرحه والوجيز وغيرها . وقدمه فى القروع والفاثق « والرعاية ، وابن تميم ، وغيرهم . وعنه يفعل ذلك عقب الثانية [نقله الجماعة عن الإمام أحمد . لأنه يلين فهو أمكن . وعنه يفعل ذلك عقب الثالثة] وقيل : هل يمر يده ثلاثاً ، أو مرتين ، أو مرة ؟ فيه ثلاثة أوجه .

قوله ﴿ فَإِنْ لَمْ يُنَقِّ بِالثَّلَاثِ ، أَوْ خَرَجَ مِنْهُ شَيْءٌ ، غَسَّلَهُ إِلَى

خَمْسٍ . فَإِنْ زَادَ فَإِلَى سَبْعٍ ﴾ .

ذكر المصنف هنا مسألتين . إحداهما : إذا لم يُنَقِّ بالثلاث غسل إلى خمس

فإن لم ينق بالخمس غسل إلى سبع . فظاهر كلام المصنف : أنه لا يزداد على سبع .

ونقله الجماعة عن الإمام أحمد . قال فى القروع : وجزم به جماعة .

قال الزركشي : نص عليه أحمد ، والأصحاب . ونقل أبو طالب : لا تجوز الزيادة . ونقل ابن واصل : يزاد إلى خمس . والصحيح من المذهب : أنه يزاد على سبع إلى أن ينق . ويقطع على وتر . قدمه في الفروع . وجزم به في مجمع البحرين . وقال : إنما يذكر أصحابنا ذلك لعدم الاحتياج إليه غالباً . ولذلك لم يسم - عليه أفضل الصلاة والسلام - فوقها عدداً . وقول أحمد « لا يزاد على سبع » محمول على ذلك ، أو على ما إذا غسل غسلاً منقياً إلى سبع . ثم خرجت منه نجاسة . انتهى .

قلت : قد ثبت في صحيح البخاري ، في بعض روايات حديث أم عطية : « اغسِلْنَهَا ثَلَاثًا ، أو خمسًا ، أو سبعةً ، أو أكثر من ذلك إن رأيتن ذلك » .

الثانية : إذا خرج منه شيء بعد الثلاث . فالصحيح من المذهب : أنه يغسل إلى خمس . فإن خرج منه شيء بعد ذلك فإلى سبع . نص عليه . قال المجد ، وصاحب مجمع البحرين ، والفروع : اختاره الأكثر . قال الزركشي : وعليه الجمهور ، وقدمه في مجمع البحرين .

قال ابن عقيل في الفصول : لا يختلف المذهب فيه . لأن هذا الغسل وجب لزوال عقله . فقد وجب بما لا يوجب الغسل . فجاز أن يبطل بما تبطل به الطهارة الصغرى ، بخلاف غسل الجنابة . لأنه ليس بممتنع أن يبطل الغسل بأن لا يوجب الغسل . كخلع الخف لا يوجب غسل الرجل ، وينقض الطهارة به . انتهى . مع أن صاحب الفروع وغيره قطعوا أن غسل الميت تعبدى لا يعقل معناه .

وقال أبو الخطاب ، وابن عقيل : لا تجب إعادة غسله بعد الثلاث ، بل تغسل النجاسة ويوضأ . وقدمه في الفروع .

ويأتى إذا خرج منه شيء بعد السبع قريباً .

فائدة : لو لمسته أنثى لشهوة ، وانتقض طهر المأموس : غُسل على قول أبي الخطاب ومن تابعه . فيعابى بها . وعلى المذهب : يوضأ فقط . ذكره أبو المعالي .

فائدتاه

إحداهما : قال في مجمع البحرين : لفظ المصنف وإطلاقه يعم الخارج الناقض من غير السبيلين ، وأنه يوجب إعادة غسله . وقد نص عليه في رواية الأثرم . ونقل عنه أبو داود أنه قال : هو أسهل . فيحتدل أنه أراد : لا يعاد الغسل من ذلك لأن في كونه حدثاً من الحى خلافاً . فنقصت رتبته عن الجمع عليه هنا . ويحتمل أنه أراد : لا يعاد الغسل من يسيره كما ينقض وضوء الحى انتهى . وقدم الرواية الأولى ابن تيميم ، والزر كشي .

الثانية : يجب الغسل بموته . وعمله ابن عقيل بزوال عقله . وتجب إعادته إذا خرج من السبيلين شيء . وكذا لو خرج من غير السبيلين على رواية الأثرم المتقدمة وجميع ذلك من موجبات الوضوء لا غير . فيعاني بهن . قوله ﴿ وَيَجْعَلُ فِي الْغَسَلَةِ الْآخِرَةَ كَافُورًا ﴾ .

هذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . وقيل : يجعل الكافور في كل الغسلات وهو من المفردات .

فعلى المذهب : يكون مع الكافور سِدْر ، على الصحيح . نقله الجماعة عن الإمام أحمد . قال الخلال : وعليه العمل . واختاره المجد في شرحه . وقيل : يجعل وحده في ماء قراح . اختاره القاضي . وأطلقهما في الفروع ، وابن تيميم . قوله ﴿ وَالْمَاءُ الْحَارُّ وَالْخِلَالُ وَالْأَشْنَانُ يُسْتَعْمَلُ إِنْ احتِجَّ إِلَيْهِ ﴾ .

إن احتيج إلى شيء من ذلك فإنه يستعمله من غير خلاف بلا كراهة . ومفهومه : أنه إذا لم يحتج إليه أنه لا يستعمله . فإن استعمله كره في الخلال والأشنان بلا نزاع ، ويكره في الماء الحار . على الصحيح من المذهب . لأنه موجب . وعليه أكثر الأصحاب . وعنه لا يكره . واستحبه ابن حامد .

فائده : لا بأس بغسله في الحمام . نقله مهنا .

فائدة قوله ﴿ وَيَقْصُّ شَارِبَهُ ﴾ بلا نزاع ، وهو من المفردات . وللشافعي قول كذلك .

قوله ﴿ وَيُقَلِّمُ أَظْفَارَهُ ﴾ .

• هذا المذهب . وعليه أكثر الأصحاب . وهو من المفردات .
وعنه لا يقلمها . قدمه ابن رزين . وأطلقهما في المعنى ، والفائق ، والحاويين .
وقيل : إن طالت وحشت أخذت وإلا فلا .

فوائد

إبراهيم : يأخذ شعر إبطيه . على الصحيح من المذهب . نص عليه . وعليه
أكثر الأصحاب . وجزم به في الفائق وغيره . قدمه في الفروع وغيره .
وقيل : لا يأخذه . وقيل : إن فحش أخذه ، وإلا فلا .

الثانية : لا يأخذ شعر عاتقه . على الصحيح من المذهب . جزم به في الوجيز
وغيره . وهو ظاهر كلام الخرق ، والمصنف ، وغيرها . وصححه المصنف في المعنى «
والشارح ، وغيرها . وقدمه في الفروع » وغيره .

وعنه يأخذه . اختاره القاضي في التعليق . وجزم به في الهداية ، والمذهب ،
ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والتلخيص ، والبلغة ، والمحزر ،
والمنور ، وإدراك الغاية ، وتجريد العناية ، والفائق ، وغيرهم . وقدمه ابن تميم ،
والحاويين . قال الزركشي : هذا اختيار الجمهور . وأطلقهما في الرعايتين ، والنظم .
وعنه إن فحش أخذه : وإلا فلا . وقال أبو المعالي : ويأخذ ما بين فخذيه .

فعلى رواية جواز أخذه : يكون بنورة ، لتحريم النظر . قال في الفصول :
لأنها أسهل من الحلق بالحديد . واختاره القاضي . وقيل : يؤخذ بحلق أو قص .
قدمه ابن رزين في شرحه ، وحواشي ابن مفلح . وقال : نص عليه .

[قلت : وهو المذهب . فإن أحمد نص عليه في رواية حنبل « وعليه المصنف والشارح » .]

وأطلقهما في الفروع ، والرعاية . [وظاهر المعنى ، والشرح « والزركشي : إطلاق الخلاف » .]

وقيل : يزال بأحدهما . قال ابن تيم : ويزال شعر عاتيه بالنورة ، أو بالخلق . وجزم به في الهداية ، والمذهب والمستوعب ، وغيرهم [وقدمه في الرعاية الكبرى] وعلى كل قول : لا يباشر ذلك بيده : بل يكون عليها حائل .

وكل ما أخذ : فإنه يجعل مع الميت ، كما لو كان عضواً سقط منه . ويعاد غسل المأخوذ . نص عليه . لأنه جزء منه كعضو . قال في الفروع : والمراد يستحب غسله .
الثالثة : يحرم ختنه « بلا نزاع في المذهب » .

الرابعة : يحرم حلق رأسه . على الصحيح من المذهب . قال في الرعايتين : ولا يحلق رأسه في الأصح . وجزم به في المحرر ، والمنور ، والحاويين ، والفائق ، والمصنف في المعنى ، والشرح ، وابن تيم ، وغيرهم . وقدمه في الفروع . وقال : ظاهر كلام جماعة يكره . قال : وهو أظهر . قال المروزي : لا يقص . وقيل : يحلق . وجزم به في التبصرة .

الخامسة : يستحب خضاب شعر الميت بخناء . نص عليه . وقيل : يستحب للثائب دون غيره . اختاره المجد . وحمل نص أحمد عليه . وقال أبو المعالي : يخضب من كان عادته الخضاب في الحياة .

قوله ﴿ وَلَا يُسْرَحُ شَعْرُهُ وَلَا لِحِيَّتُهُ ﴾ .

هكذا قال الإمام أحمد . قال القاضي : يكره ذلك . وقيل : لا يسرح الكفيف . واستحب ابن حامد يمشط بمشط واسع الأسنان .

تفصيل : محل ما تقدم من ذلك كله : في غير الحرم . فأما الحرم : فإنه لا يأخذ منه شيئاً مما تقدم « على ما يأتي قريباً » .

قوله ﴿ وَيُضْفَرُ شَعْرُ الْعَرَاءِ ثَلَاثَةَ قُرُونٍ ، وَيُسَدَّلُ مِنْ وَرَائِهَا ﴾ .

هذا المذهب . وعليه أكثر الأصحاب . وقال أبو بكر : يسدل أمامها .

قوله ﴿ ثُمَّ يَنْسِفُهُ بِثَوْبٍ ﴾ .

ثلاثا يبتل كفنه . وقال في الواضح : لأنه سنة للحى في رواية . قال في
الفروع : كذا قال . وفي الواضح أيضاً : لأنه من كمال غسل الحى .

واعلم أن تنشيف الميت مستحب . وقطع به الأكثر . وذكر في الفروع -
في أثناء غسل الميت - رواية بكراهة تنشيف الأعضاء . كدم الشهيد . وفي الفصول -
في تعليل المسألة - ما يدل على الوجوب .

فائدة : لا يتنجس مانشف به . نص عليه . وقيل : يتنجس .

قوله ﴿ فَإِنْ خَرَجَ مِنْهُ شَيْءٌ بَعْدَ السَّبْعِ حَشَاءً بِالْقُطْنِ . فَإِنْ لَمْ
يُمْسِكْ قِبَالِطَيْنِ الْحَرِّ ﴾ .

إذا خرج منه بعد السبع شيء ، سد المكان بالقطن والطين الحر ، ولا يكره
حشو الحل إن لم يستمسك بذلك . على الصحيح من المذهب .
وعنه : يكره . حكاه ابن أبي موسى . وأطلقهما ابن تيم .

قوله ﴿ ثُمَّ يُغْسَلُ الْمَحَلُّ ﴾ .

وبوضاً . ولا يزداد على السبع ، رواية واحدة . ولكن إن خرج شيء غسل
الحل . قال في مجمع البحرين ، قلت : فإن لم يعد الخارج موضع العادة . فقياس
المذهب : أنه لا يجزىء فيه الاستجمار .

قوله ﴿ وَيَوْضاً ﴾ .

هذا المذهب . وعليه الأصحاب . وعنه لا يوضأ للمشقة والخوف عليه . وهو ظاهر
كلام الخرق . وهما روايتان منصوصتان .

تنبيه قال ابن منبج في شرحه : لم يتعرض المصنف إلى أنه يلجم الحل بالقطن . فإن لم يمنع حشاه به . قال : وصرح به أبو الخطاب ، وصاحب النهاية فيها .
يعنى به أبا المعالي - وجزم به في المذهب ، والخلاصة .

قوله ﴿ وَإِنْ خَرَجَ مِنْهُ شَيْءٌ بَعْدَ وَضْعِهِ فِي أَكْفَانِهِ : لَمْ يَعُدَّ إِلَى الْغُسْلِ ﴾ .

وهو المذهب . وعليه الأصحاب . قال المجد في شرحه : هذا هو المشهور عن أحمد . وهو أصح . وعنه يعاد غسله ، ويطهر كفته . وعنه يعاد غسله . إن كان غسل دون سبع . وعنه يعاد غسله من الخارج ، إذا كان كثيراً قبل تكفينه وبعده . وصححه في مجمع البحرين . قال الزركشي : وهي أنصها . وهو ظاهر كلام الخرق . وأطلقهما في الحرر . وعنه خروج الدم أيسر ، وتقدم الاحتمال في ذلك .
قوله ﴿ وَيُغَسَّلُ الْمُحْرِمُ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ ﴾ .

هذا المذهب . وعليه الأصحاب . وعنه يصب عليه الماء ولا يغسل كاللحال ، لثلاثا يتقطع شعره .

تنبيه : مفهوم قوله ﴿ وَلَا تُحْمَرُ رَأْسُهُ ﴾ أنه يغطي سائر بدنه . فيغطي رجله . وهو المذهب . وعليه أكثر الأصحاب . ونقل حنبل : المنع من تغطية رجله . جزم به الخرق . وصاحب العمدة ، والتلخيص . قال اللحال : هو وهم من ناقله . وقال : لا أعرف هذا في الأحاديث ، ولا رواه أحد عن أبي عبد الله غير حنبل . وهو عندي وهم من حنبل . والعمل على أنه يغطي جميع بدن المحرم إلا رأسه ، لأن الإحرام لا يتعلق بالرجلين . ولهذا لا يمنع من تغطيتهما في حياته . فهكذا بعد مماته . وأطلقهما ابن تيم . قال الزركشي : قلت : فلا يقال : كلام الخرق خرج على المعتاد . إذ في الحديث « أنه يكفن في ثوبيه » أى الإزار والرداء . والعادة : أنه لا يغطي من سترته إلى رجله . انتهى .

وقال المجد في شرحه : يمكن توجيه تحريم أن الإحرام يحرم تغطية قدمي الحى بما جرت به العادة ، كالخف والجورب والجمع ونحوه . وقد استيقنا تحريم ذلك بعد الموت ، مع كونه ليس بمعتاد فيه . وإنما المعتاد فيه : سترهما بالكفن . فكان التحريم أولى . انتهى .

ومفهوم كلام المصنف أيضاً : أنه يغطى وجهه . وهو الصحيح من المذهب . والمشهور من الروايتين ، بناء على أنه يجوز تغطية وجهه في حال حياته . وعنه لا يغطى وجهه . وأطلقهما ابن تيميم .

فوائد

إصداها : يُحْتَبَ المحرم الميت ما يحنب في حياته لبقاء الإحرام . لكن لا يجب الفداء على الفاعل به ما يوجب الفدية لو فعله حياً . على الصحيح من المذهب . وقيل : تجب عليه الفدية . وقال في التبصرة : يستر على نفسه بشيء .

الثانية : قال في الفروع : وظاهر كلام الإمام أحمد ، والأصحاب : أن بقية كفته كالحلال . وذكر الخلال عن أحمد : أنه يكفن في ثوبيه لا يزداد عليهما . واختاره الخلال . ولعل المراد : يستحب ذلك . فيكون كما ذكره صاحب المحرر ، وغيره . وذكر في المغنى وغيره : الجواز . انتهى .

تنبيه : هذا كله في أحكام المحرم . فأما إن كان الميت امرأة : فإنه يجوز إلباسها الخيط . ويُحْتَبَ ماسواه . ولا يغطى وجهها رواية واحدة . قاله في مجمع البحرين .

الثالثة : لا تمنع المعتدة إذا ماتت من الطيب ، على الصحيح من المذهب . وقيل : تمنع .

قوله ﴿ وَالشَّهِيدُ لَا يُغَسَّلُ ﴾

سواء كان مكلفاً أو غيره . وكلام المصنف وغيره من الأصحاب : يحتمل أن

غسله محرم ، ويحتمل الكراهة . قطع أبو المعالي بالتحريم . وحكى رواية عن أحمد . وقال في التبصرة : لا يجوز غسله .

وقال في مجمع البحرين : قلت : لم أقف على تصريح لأصحابنا : هل غسل الشهيد حرام أو مكروه ؟ فيحتمل الحرمة لمخالفة الأمر . انتهى .

قوله ﴿ إِلَّا أَنْ يَكُونَ جُنُبًا ﴾

يعنى فيغسل . وهو المذهب . وعليه الجمهور . وعنه لا يغسل أيضاً .

فوائد

إمداها : حكم من طهرت من الحيض والنفاس حكم الجنب ، خلافا ومذهبا . وكذا كل غسل وجب قبل القتل . كالكافر يسلم ثم يقتل . وقيل في الكافر : لا يغسل . وإن غسل غيره . وصححه ابن تيميم . وقدمه في الرعاية الكبرى . قال في الفروع : ولا فرق بينهم .

وأما إذا ماتت في أثناء حيضها أو نفاسها : فقد سبقت المسألة في باب الغسل . فعلى المذهب في أصل المسألة : لو مات وعليه حدث أصغر : فهل يوضأ ؟ على وجهين . وأطلقهما في الفروع ، والرعاية ، وابن تيميم « والحواشي . قلت : الذي ظهر أنه لا يوضأ لأنه تبع للغسل [وهو ظاهر الحديث] .

الثانية : لو كان على الشهيد نجاسة غير الدم . فالصحيح من المذهب : أنها تغسل . وعليه الأصحاب . وفيه احتمال ببقائها ، كالدم .

فعلى الصحيح من المذهب : لو لم تزل النجاسة إلا بزوال الدم لم يحز إزالتها . ذكره أبو المعالي . قال في الفروع : وجزم غيره بغسلها . منهم صاحب التلخيص « وابن تيميم ، وابن حمدان في رعايته .

قلت : فيعابى بها .

الثالثة : صرح المجد بوجود بقاء دم الشهيد . قال في الفروع : وهو ظاهر كلامهم . وذكروا رواية كراهة تنشيف الأعضاء ، كدم الشهيد .

قوله ﴿ وَإِنْ أَحَبَّ كَفَنَهُ فِي غَيْرِهَا ﴾

يعنى إن أحب كفن الشهيد في ثياب غير الثياب التي قتل فيها . وهذا قول القاضى في المجرى . قال الزركشى : وشذ القاضى في المجرى فجعل ذلك مستحباً ، وتبعه على ذلك أبو محمد .

قلت : جزم به في المنع ، والشرح ، ونصراه .

والصحيح من المذهب : أنه يجب دفنه في ثيابه التي قتل فيها . نص عليه . وعليه أكثر الأصحاب . قال الزركشى : وهو المنصوص . وعليه جمهور الأصحاب . منهم القاضى في الخلاف . قال في الفروع : ويجب دفنه في بقية ثيابه في المنصوص . وأطلقهما ابن تميم .

فلا يزداد على ثيابه « ولا ينقص عنها بحسب المسنون » على الصحيح من المذهب . وقيل : لا بأس بالزيادة أو النقص ليحصل المسنون . ذكره القاضى في التخريج . وجزم به ابن تميم .

قوله ﴿ وَلَا يُصَلِّي عَلَيْهِ فِي أَصَحِّ الرِّوَايَتَيْنِ ﴾

وهو المذهب . وعليه أكثر الأصحاب . قال في مجمع البحرين : هذا أصح الروايات . وهو قول الخرقى ، والقاضى . قال الزركشى : هذا المشهور من الروايات ، واختيار القاضى ، وعامة أصحابه . وجزم به في الوجيز وغيره . وقدمه في الفروع . والمنع ، والشرح ، وابن تميم ، وغيرهم .

والرواية الثانية : تجب الصلاة عليه . اختارها جماعة من الأصحاب ، منهم الخلال ، وأبو بكر عبد العزيز في التنبيه ، وأبو الخطاب . وحكى عنه : تحرم الصلاة عليه . وعنه إن شاء صلى وإن شاء لم يصل .

فعليلها : الصلاة أفضل ، على الصحيح . قدمه في الفروع ، وجمع البحرين ،
والزر كشي ، وابن تميم .
وعنه تركها أفضل . وظاهر كلام القاضى في الخلاف : أنهما سواء في الأفضلية .
تنبيه : محل الخلاف : في الشهيد الذى لا يغسل . فأما الشهيد الذى يغسل :
فإنه يصلى عليه على سبيل الوجوب ، رواية واحدة .

فائنة جليدة

قيل : سعى شهيداً لأنه حى . وقيل : لأن الله وملائكته يشهدون له بالجنة .
[وقيل : لأن الملائكة تشهد له] وقيل : لقيامه بشهادة الحق حتى قتل . وقيل :
لأنه يشهد ما أعد له من الكرامة بالقتل . وقيل : لأنه شهد لله بالوجود والإلهية
بالفعل ، كما شهد غيره بالقول . وقيل : لسقوطه بالأرض . وهى الشهادة . وقيل :
لأنه شهد له بوجوب الجنة . وقيل : من أجل شاهده . وهو دمه . وقيل : لأنه
شهد له بالإيمان وبحسن الخاتمة بظاهر حاله . وقيل : لأنه يشهد له بالأمان من
النار . وقيل : لأن عليه شاهداً بكونه شهيداً . وقيل : لأنه لا يشهد عند موته إلا
ملائكة الرحمة . وقيل : لأنه الذى يشهد يوم القيامة بإبلاغ الرسل .
فهذه أربعة عشر قولاً . ذكر السبعة الأولى : ابن الجوزى . والثلاثة التى
بعدها : ابن قرقور فى المطالع . والأربعة الباقية : ابن حجر فى شرح البخارى فى
كتاب الجهاد وقال : وبعض هذا يختص بمن قتل فى سبيل الله . وبعضها يعم غيره .
انتهى .

ولا يخلو بعضها من نوع تداخل .

قوله ﴿ وَإِنْ سَقَطَ مِنْ دَابَّتِهِ ، أَوْ وُجِدَ مَيِّتًا وَلَا أَثَرَ بِهِ ﴾

يعنى غسل وصلى عليه . وكذا لو سقط من شاحق فمات ، أو رفته دابة فمات
منها . قال الأصحاب : وكذا لو مات حَتَفَ أنفه . وهو من المفردات . وكذا من عاد
عليه سهمه فيها . نص عليه . فالصحيح من المذهب فى ذلك كله : أنه يغسل ويصلى

عليه . وقدمه في الفروع وغيره . وقيل : لا يغسل ولا يصلى عليه ، وحكى رواية . واختاره القاضى قديما فيمن سقط عن دابته ، أو عاد عليه سلاحه فمات ، أو سقط من شاهق ، أو فى بئر . ولم يكن ذلك بفعل العدو . واختاره القاضى أيضاً فى شرح المذهب فيمن وجد ميتا ، ولا أثر به [قدمه الشيخ فى المغنى ، والشارح أنه إذا عاد عليه سلاحه فقتله لا يغسل ، ولا يصلى عليه ونصراه] .

تنبيه : قوله ﴿ وَإِنْ وُجِدَ مَيِّتًا وَلَا أَثَرَ بِهِ ﴾

هكذا عبارة أكثر الأصحاب . وزاد أبو المعالى « ولادم فى أنفه ودبره ، أو ذكره »

قوله ﴿ أَوْ حَمَلٌ فَأَكَلَ أَوْ طَالَ بَقَاؤُهُ ﴾

يعنى لو جرح فأكل فإنه يغسل ، ويصلى عليه . وكذا لو جرح فشرب « أو نام » أو بال « أو تكلم . زاد جماعة : أو عطس . نص عليه . منهم ابن تيميم » وصاحب مجمع البحرين « وابن حمدان فى رعايته الكبرى . وهذا المذهب فى ذلك كله ، ولو لم يطل الفصل . وجزم به فى التلخيص وغيره . وقدمه فى المستوعب ، والمحزر ، والفروع ، ومجمع البحرين ، وابن تيميم . وهو ظاهر كلام الخرقي . وقيل : لا يغسل إلا إذا طال الفصل ، أو أكل فقط . اختاره المجد فى شرحه . فقال : الصحيح عندى : التحديد بطول الفصل أو الأكل . لأنه عادة ذوى الحياة المستقرة . وطول الفصل دليل عليها . فأما الشرب والكلام : فيوجدان ممن هو فى السياق . قال ابن تيميم : وهو أصح . وجزم به فى الوجيز . وصححه المصنف . قلت : وهو عين الصواب .

وعنه يغسل فى ذلك كله إلا مع جراحة كثيرة ، ولو طال الفصل معها . قال فى مجمع البحرين : والأولى أنه إن لم يتطاول به ذلك ، فهو كغيره من الشهداء . واختاره جماعة من أصحابنا . وقدمه فى الرعايتين . وقيل : الاعتبار بتقضى الحرب . فمات وهى قائمة لم يغسل . ولو وجد منه

شيء من ذلك . وإن مات بعد انتقضائها غسل . قال في مجمع البحرين « قلت : وكذا نقله ابن البنا في العقود عن مذهبنا انتهى .

قال الآمدى : إذا خرج المجروح من المعركة « ثم مات بعد تقضى القتال . فهو كغيره من الموتى . قال ابن تيميم : وظاهر كلام القاضى فى موضع : أن الاعتبار بقيام الحرب . فإن مات وهى قائمة لم يغسل « وإن انقضت قبل موته غسل . ولم يعتبر خروجه من المعركة . انتهى . قال فى الفروع : نقل الجماعة : إنما يترك غسل من قتل فى المعركة ، وإن حمل وفيه روح غُسل .

تنبيه : قوله « أو طال بقاؤه » قال فى الفروع : والمراد عرفاً .

قوله ﴿ وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُومًا ﴾ كقتيل اللصوص ونحوه ﴿ قَهْلٌ يَلْحَقُ ﴾
بالشهيد ؟ عَلَى رَوَاتَيْنِ

وأطلقهما فى الفائق ، والمغنى ، والشرح ، والرعايتين ، والحاويين .
إمدهما : يلحق بشهيد المعركة . وهو المذهب . اختاره أكثر الأصحاب .
قال فى الفروع : ولا يغسل المقتول ظلماً على الأصح . قال الزركشى : اختاره القاضى وعامة أصحابه . وصححه فى مجمع البحرين . وقدمه ابن تيميم .
الرواية الثانية : لا يلحق بشهيد المعركة . اختاره الخلال . وصححه فى التصحيح .

وجزم به فى الوجيز .

تنبيه : قد يقال : دخل فى كلامه : إذا قتل الباغى العادل ، وهو أحد الطرفين اختاره أبو بكر ، والقاضى . وقيل : بل حكمه حكم قتيل الكفار . وهو المنصوص . واختاره المصنف ، والشارح ، والمجد وغيرهم . وعنه يلحق بشهيد المعركة إن قتل فى معترك بين المسلمين . كقتيل البغاة والخوارج فى المعركة ، أو قتله الكفار صبراً فى غير حرب ، كخباب . وإلا فلا .

فوائد

إمراها : قيل : إنما لم يغسل الشهيد دفعاً للحرَج والمشقة ، لكثرة الشهداء في المعركة . وقيل : لأنهم لما لم يصل عليهم لم يغسلوا . وقيل - وهو الصحيح - لثلا يزول أثر العبادة المطلوب بقاؤها .

وإنما لم يصل عليهم . قيل : لأنهم أحياء عند ربهم ، والصلاة إنما شرعت في حق الموتى . وقيل : لغناهم عن الشفاعة .

الثانية : قال في الفروع : الشهيد غير شهيد المعركة : بضعة عشر ، مفرقة في الأخبار ، ومن أغربها « موت الغريب : شهادة » رواه ابن ماجه والخلال مرفوعاً وأغرب منه « من عشق وعف وكنم فمات شهيدا » ذكره أبو المعالي وابن منجا . وقال بعض الأصحاب المتأخرين : كون العشق شهادة محال . وردة في الفروع .
تنبيه : مفهوم قوله ﴿ وَإِذَا وَلَدَ السَّقَطُ لَأَكْثَرُ مِنْ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ غُسِّلَ وَصُلِّيَ عَلَيْهِ ﴾

أنه لو ولد لدون أربعة أشهر : أنه لا يغسل ولا يصلى عليه . وهو صحيح . وهو المذهب . وهو ظاهر كلامه في الحرر ، والوجيز ، وغيرها . وقدمه في الفروع ، وجمع البحرين . قال في الفصول : لم يحز أن يصلى عليه . وحزم به في النظم ، وناظم المفردات . فقال :

بعد أربع الشهور سقط يغسل وصلى ولو لم يستهل نقولوا

وعنه متى بان فيه خلق الإنسان غسل وصلى عليه . [واختاره أبو بكر في التنبيه ، وابن أبي موسى] وحزم به في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة والبلغة ، والتلخيص . وقال : وقد ضبطه بعض الأصحاب : بأربعة أشهر . لأنها مظنة الحياة . وقدمه ابن تيميم .

فوائد

إمراها : يستحب تسمية هذا المولود . نص عليه . واختاره الخلال وغيره .
وقدمه في الفروع . وعنه لا يسمى إلا بعد أربعة أشهر . نقله الجماعة عن الإمام أحمد
قال القاضي وغيره : لأنه لا يبعث قبلها . وقال القاضي في المعتمد : يبعث قبلها .
وقال : هو ظاهر كلام الإمام أحمد . قال الشيخ تقي الدين : وهو قول كثير من
الفقهاء . وقال في نهاية المبتدئ : لا يقطع بإعادته وعدمها كالجاء . وقال في الفصول :
لا يجوز أن يصلى عليه كالعلقة ، لأنه لا يعاد ولا يحاسب .

الثانية : يستحب تسمية من لم يستهل أيضاً . وإن جهل ذكر أم أمي ؟ سمي
باسم صالح لها ، كطلحة . وهبة الله .

الثالثة : لو كان السقط من كافر . فإن حكمه بإسلامه فكسمل ، وإلا فلا . ونقل
حنبل : يصلى على كل مولود يولد على الفطرة .

الرابعة : من مات في سفينة غسل وصلى عليه بعد تكفينه ، وألقى في البحر
سلاً ، كإدخاله في القبر مع خوف فساد أو حاجة . ونقل عبد الله يثقل بشيء .
وذكره في الفصول عن أصحابنا . قال : ولا موضع لنا للماء فيه بدل عن التراب
إلا هنا . فيعابى بها .

قوله ﴿ وَمَنْ تَعَذَّرَ غُسْلُهُ يُمْمْ وَكُفِّنَ وَصُلِّيَ عَلَيْهِ ، مِثْلُ اللَّدِيغِ وَنَحْوِهِ ﴾

وهذا الصحيح من المذهب . وعليه أكثر الأصحاب . وعنه لا يميم . لأن
المقصود التنظيف .

قلت : فيعابى بها .

وذكر ابن أبي موسى في المحرق ونحوه : يصب عليه الماء . كمن خيف عليه
بمعركة . وذكر ابن عقيل رواية — فيمن خيف تلاشيه به — يغسل . وذكر
أبو المعالي — فيمن تعذر خروجه من تحت هدم — لا يصلى عليه . لتعذر الغسل كمحرق

قوله ﴿وَعَلَى الْغَاسِلِ سِتْرُ مَا رَأَى . إِنْ لَمْ يَكُنْ حَسَنًا﴾

شمل مسألتين . إحداهما : إذا رأى غير الحسن . الثانية : إذا رأى حسناً .
الأولى صريحة في كلامه ، والثانية : مفهومة من كلامه .

والصحيح من المذهب : أنه يجب عليه ستر غير الحسن . وهو ظاهر قوله
« وعلى الغاسل » لأن « على » ظاهرة في الوجوب . والصحيح من المذهب : أنه
لا يجب إظهار الحسن « بل يستحب » . قال في الفروع : ويلزم الغاسل ستر الشر ،
لا إظهار الخير في الأشهر فيهما . نقل ابن الحكم : لا يحدث به أحدا . واختاره
أبو الخطاب ، والمصنف ، وأكثر الأصحاب . قال المجد : والصحيح أنه واجب .
والتحدث به حرام . وقدمه في مجمع البحرين وغيره . وقطع به أبو المعالي في
شرحه وغيره .

وقيل : لا يجب ستر ما رآه من قبيح « بل يستحب » . واختاره القاضى . وجزم
به ابن الجوزى وغيره . وقدمه في الرعاية . وقيل : يجب إظهار الحسن . وقال جماعة
من الأصحاب : إن كان الميت معروفاً ببدعة أو قلة دين أو فجور ونحوه ، فلا بأس
بإظهار الشر عنه « وستر الخير عنه ، لتجنب طريقته . وجزم به في الحرر » ومجمع
البحرين « والكافى ، وأبو المعالي « وابن تيم ، وابن عقيل . فقال : لا بأس عندى
بإظهار الشر عنه لتحذر طريقته . انتهى .

لكن هل يستحب ذلك أو يباح ؟ قال في النكت : فيه خلاف .

قلت : الأولى أنه يستحب ، وظاهر تعليلهم يدل على ذلك .

قوله ﴿وَيَجِبُ كَفْنُ الْمَيِّتِ فِي مَالِهِ ، مُقَدِّمًا عَلَى الدِّينِ وَغَيْرِهِ﴾ .

وهذا المذهب المقطوع به عند أكثر الأصحاب . واختاروه .

وقيل : لا يقدم على دين الرهن ، وأرش الجناية ونحوهما . وجزم به في
الحاوى الصغير في أول كتاب الفرائض .

فوائد

الأولى : الواجب لحق لله تعالى ثوب واحد بلا نزاع . فلو وصى بأقل منه لم تسمع وصيته . وكذا لحق الرجل والمرأة ، على الصحيح من المذهب . قدمه في الفروع . وقال : اختاره جماعة . قال الزركشي : هذا المشهور . اختاره ابن عقيل . وأبو محمد . وقيل : ثلاثة . اختاره القاضي ، وحكى رواية . قال المجد : وهو ظاهر كلام الإمام أحمد . وأطلقهما ابن تيم . فلو أوصى أن يكفن بثوب واحد صح . قال ابن تيم : قال بعض أصحابنا : وجهاً واحداً . وقال في التلخيص : إذا قلنا يجب ثلاثة أثواب : لم تصح الوصية بأقل منها . انتهى .

وقيل : يقدم الثلاثة على الإرث والوصية ، لا على الدين [اختصاره المجد في شرحه . وجزم به أبو المعالي ، وابن تيم . وأطلق في تقديمها على الدين] وجهين . وقال أبو المعالي : إن كفن من بيت المال ، فنوب واحد . وفي الزائد للجمال وجهان . وقيل : تجب ثلاثة للرجل ، وخمسة للمرأة . ويأتى ذلك عند قوله « والواجب من ذلك ثوب يستتر جميعه » .

الثانية : يجب ملبوس مثله في الجمع والأعياد إذا لم يوص بدونه . على الصحيح من المذهب . قال في الفروع : ذكره غير واحد . وجزم به المجد في شرحه ، وابن تيم . وقال في الفصول : يكون بحسب حاله كنفقته في حياته .
الثالثة : الجديد أفضل من العتيق ، على الصحيح من المذهب . نص عليه . وعليه أكثر الأصحاب [ما لم يوص بغيره] .

وقيل : العتيق الذي ليس ببال أفضل . قاله ابن عقيل . وجزم به في الفصول وقيل لأحمد : يصلى فيه — أو يحرم فيه — ثم يغسله ويضعه لكفنه ؟ فرآه حسناً . وعنه يعجبني جديد أو غسيل . وكره لبسه حتى يدنسه . وقال المصنف في المغنى : جرت العادة بتحسينه ولا يجب . وكذا قال في الواضح وغيره : يستحب بما جرت به عادة الحيض ^(١) .

(١) كذا في الأصول

الرابعة : يشترط في السكفن أن لا يصف البشرة . ويكره إذا كان يحكى هيئة البدن ، وإن لم يصف البشرة . نص عليه . ويكره أيضاً بشعر وصوف . ويحرم بجلود . وكذا بحرير للمرأة ، على الصحيح من المذهب . نص عليه . وقدمه في الفروع . قال في الفروع : وجعله المجد - ومن تابعه - احتمالاً لابن عقيل .

[قلت : صرح به في الفصول ، ولم يطلع على النص]

وعنه يكره ولا يحرم . قدمه في التلخيص « وابن تيميم ، ومجمع البحرين . وقيل : لا يكره .

ويجوز التسكين بالحرير عند العدم للضرورة . ويكون ثوباً واحداً . والمذهب مثل الحرير فيما تقدم من الأحكام .

ويكره تسكينها بمزغفر ومعصر . قال في الفروع : ويتوجه فيه كما سبق في ستر العورة . فيجىء الخلاف . فلا يكره لها ، لكن البياض أولى . انتهى . وزاد في المستوعب : يكره بما فيه النقوش . وهو معنى ما في الفصول . وجزم به ابن تيميم وغيره .

ويحرم تسكين الصبي بحرير . ولو قلنا : بجواز لبسه في حياته . قاله في التلخيص ، والفروع .

الخامسة : لا يكره تعميمه ، على الصحيح من المذهب . قدمه ابن تيميم ، والرعاية الصغرى ، والحاويين . وقال بعض الأصحاب : يكره . وأطلقهما في الفروع [وابن حمدان] .

السادسة : لو سرق كفن ميت كفن ثانياً . نص عليه . وعليه الأصحاب . قال في الفروع : ثانياً ، وثالثاً في المنصوص ، وسواء قسمت التركة أو لا ، ما لم يصرف في دين أو وصية . ولو جُبي له كفن فما فضل فلربه . فإن جهل كفن به آخر . نص عليه . فإن تعذر تصدق به . هذا الصحيح من المذهب . وقدمه في الفروع ، والحاويين . وقيل : تصرف الفضلة في كفن آخر ، ولو علم ربها . جزم به في

الرعاية الصغرى . وقدمه فى الكبرى . وقال : نص عليه . وفى منتخب ولد الشيرازى : هو كزكاة فى رقاب أو غرم . وجعل المجد اختلاطه كجهل ربه . قال فى الفروع : وكلام غيره خلافه . وهو أظهر . انتهى .

وقيل : الفضلة لورثة الميت . قال فى الرعاية : وهو بعيد . قال فى الفروع : ولعل المراد ورثة ربه . فهو إذن واضح متعين ، قال^(١) لضعف وسهول . ولو أكل الميت سبع . أو أخذه بكفنه تركه ، وإن كان تبرع به أجنبي فهو له دون الورثة . قطع به ابن تيميم ، والحاويين . وقيل : للورثة . قدمه فى الرعاية الكبرى . وأما لو استغنى عنه قبل الدفن : فإنه للأجنبي إجماعا . قاله فى الحاويين . ويأتى بعض ذلك فى القطع والسرقة .

قوله ﴿ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ فَعَلَى مَنْ تَلَزَمَهُ نَفَقَتُهُ ﴾ .

ثم فى بيت المال فإن تعذر من بيت المال . فعلى كل مسلم عالم . قال فى الفروع : أطلقه الأصحاب . قال فى القنون ، قال حنبلى : ويكون بشمه ، كالمضطر . وذكره أيضاً غيره . قال الشيخ تقي الدين : ومن ظن أن غيره لا يقوم به تعين عليه فائدة : لا يكفى ذمى من بيت المال للعدم كمرتد . وقيل : يجب كالمخمصة . وذكر جماعة لا ينفق عليه ، لكن للإمام أن يعطيه . وجزم به المجد ، وابن تيميم . زاد بعضهم : لمصلحتنا .

فائدة : لو وجد ثوب واحد ، ووجد جماعة من الأموات . فالصحيح من المذهب : أنه يجمع فى الثوب ما يمكن جمعه فيه منهم . قال فى الفروع : هو الأشهر . وقدمه ابن تيميم ، وصاحب مجمع البحرين . وقال : قاله أصحابنا . وجزم به فى الإقادات . قال ابن تيميم : وقال شيخنا : يقسم الكفن بينهم ويستر بما يحصل لكل واحد منهم عورته . ولا يجمعون فيه .

(١) كذا فى الأصول .

وقال في مجمع البحرين - تفریعاً على الأول - قلت : فإن أمكن أن يجعل بين كل اثنين حاجز من عَسَب ونحوه ، فلا بأس . انتهى .
قلت : ينبغي أن يستحب هذا .

ولو لم يجد ما يستر كل الميت ستر رأسه وباقيه بحشيش أو ورق . قدمه في الفروع . وجزم به في المستوعب [والرعاية الكبرى] .
وقيل : بل يستر عورته ، وما فضل يستر به رأسه ، وما يليه .

[قلت : وهو الصواب . وجزم به في المغنى ، والشرح ، وشرح ابن رزين ، ومجمع البحرين] وجزم به في مجمع البحرين ، والنظم . وقدمه ابن تيمم والحواشي .
وقال في الفروع : وهل يقدم ستر رأسه ، لأنه أفضل من باقيه بحشيش ، أو كحل الحياة ؟ فيه وجهان .

وقال في القاعدة الستين بعد المائة : إذا اجتمع ميتان فبذل لهما كفنان . وكان أحد الكفنين أجود . ولم يعين الباذل مال كل واحد منهما . فإنه يقرع بينهما .
وقطع به . وقال : في كلام أحمد ما يشعر بأنه أخذ بالحديث الوارد في ذلك .

فائدة : يقدم الكفن على دين الرهن وأرش الجناية ونحوهما ، على الصحيح من المذهب . وقيل : لا يقدم . وجزم به في الحاوي الصغير في أول كتاب الفرائض .
قوله ﴿ إِلَّا الزَّوْجَ لَا يُلْزَمُهُ كَفْنُ امْرَأَتِهِ ﴾ .

هذا المذهب . وعليه أكثر الأصحاب . ونص عليه . وجزم به في الوجيز وغيره ، وقدمه في الفروع وغيره . وهو من المفردات . وقيل : يلزمه . وحكى رواية . وقيل : يلزمه مع عدم التركة . اختاره الأمدى .

فعلى المذهب : إذا لم يكن لها تركة ، فعلى من تجب عليه نفقتها لو كانت خالية من الزوج .

قوله ﴿ وَيُسْتَحَبُّ تَكْفِينُ الرَّجُلِ فِي ثَلَاثِ لَفَافٍ بَيْضٍ ، يُنْسَطُ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ بَعْدَ تَجْمِيرِهَا ﴾ .

بلا نزاع . زاد غير واحد من الأصحاب - منهم المصنف في الكافي - يجرها ثلاثاً . قال في الفروع : والمراد وترأ . بعد رشها بماء ورد وغيره . ليعلق بها البخور .
فأمره : يكره زيادة الرجل على ثلاثة أثواب . على الصحيح من المذهب .
 جزم به في المغنى ، والشرح ، وشرح ابن رزين وغيرهم . وهو من المفردات .
 وقيل : لا يكره . قدمه في الرعاية الكبرى ، وابن تيم ، وصححه . وأطلقهما في الفروع
 قوله ﴿ ثُمَّ يُوضَعُ عَلَيْهَا مُسْتَلْقِيًا . وَيُجْعَلُ الْخَنُوطُ فِيمَا يَنْهَمَا ﴾ .
 بلا نزاع . والمستحب أن يُذَرَّ بين اللغائف حتى على اللغافة . ونص عليه أحمد والأصحاب .

فأمره : الخنوط والطيب مستحب . ولا بأس بالمسك فيه . نص عليه . وقيل :
 يجب الخنوط والطيب .

قوله ﴿ وَيُجْعَلُ مِنْهُ فِي قُطْنٍ يُجْعَلُ مِنْهُ بَيْنَ أَلْيَتَيْهِ ، وَيُسَدُّ فَوْقَهُ خِرْقَةً مَشْقُوقَةُ الطَّرَفِ ، كَالْتُّبَانِ ، تَجْمَعُ أَلْيَتَيْهِ وَمَثَانَتُهُ . وَيُجْعَلُ الْبَاقِي عَلَى مَنَافِدَ وَجْهِهِ وَمَوَاضِعَ سُجُودِهِ ﴾ .
 قوله ﴿ وَإِنْ طَيَّبَ جَمِيعَ بَدَنِهِ كَانَ حَسَنًا ﴾ .

هذا المذهب . وعليه الأصحاب ، لكن يستثنى داخل عينيه ، على الصحيح من المذهب . نص عليه . قال في الفروع : والمنصوص يكون داخل عينيه . وجزم به ابن تيم . وقيل : يطيب أيضاً داخل عينيه . وهو ظاهر كلام المصنف هنا .
 وهو ظاهر مقدمه في الفروع . وجزم به الشارح . وقيل : التطيب وعدمه سواء .

فأمرناه

إمراءهما : لا يوضع في عينيه كافور .

الثانية : يكره الوزر والزعفران في الخنوط .

قوله ﴿ثُمَّ يَرُدُّ طَرَفَ اللَّفَافَةِ الْعُلْيَا عَلَى شِقِّهِ الْأَيْمَنِ . وَبَرُدُّ طَرَفِهَا الْآخَرِ فَوْقَهُ . ثُمَّ يَفْعَلُ بِالثَّانِيَةِ وَالثَّلَاثَةِ كَذَلِكَ﴾ .

فظاهره : أن طرف اللفافة التي من جانبه الأيسر ترد على اللفافة التي من الجانب الأيمن . وجزم به في المغنى والشرح . وقالا : لئلا يسقط عنه الطرف الأيمن إذا وضع على يمينه في القبر . وجزم به في الحواشي . وعلمه بذلك . وزاد فقال : لأن ذلك عادة الأحياء في لبس الأقبية والفرجيات . وعلمه ابن منبج في شرحه بالكلام الأخير ، وزاد : والأردية . قال في الفروع : جزم به الشيخ وغيره . وقدم في الفروع : أنه يرد طرف اللفافة العليا من الجانب الأيسر على شقه الأيمن ، ثم طرفها الأيمن على الأيسر ، ثم الثانية والثالثة كذلك ، عكس الأولى . وقال : جزم به جماعة .

قلت : منهم صاحب الفصول ، والمستوعب ، والحرر والنظم والمنور . قال الجذد : لأنه عادة لبس الحى في قباء ورداء ونحوهما . وقال في الفروع من عنده : ويتوجه احتمال أنهما سواء .

قوله ﴿وَتَحُلُّ الْعُقَدَ فِي الْقَبْرِ﴾ بلا نزاع ﴿وَلَا يُخْرِقُ الْكَفْنَ﴾ . الصحيح من المذهب : كراهة تخريق الكفن مطلقاً . وكرهه أحمد . وقال : فإنهم يتزاورون فيها . وقال أبو المعالي : لا يخرق إلا لخوف نبشه . قال أبو الوفاء : ولو خيف نبشه لا يخرق . قال في الفروع : لا يخرق إلا لخوف نبشه . وهو ظاهر كلام غيره .

قوله ﴿وَإِنْ كَفِّنَ فِي قَبْرِهِ وَمِثْرَ وَلَفَافَةٍ جَازٍ﴾ .

من غير كراهة . وهو المذهب . وعليه أكثر الأصحاب . قال الزركشى : وقال أبو الخطاب في الهداية : فإن تعذرت اللفائف كفن في مِثْرَ وقميص ولفافة . فظاهره : الكراهة مع عدم التعذر ، أو لا يجوز .

فائدتاه

إحداهما : يكون القميص بكهين ودخار يص « على الصحيح من المذهب .
نص عليه . وقيل : لا .

الثانية : الإزار : القميص « على الصحيح من المذهب . وهو قول الخرق
وغيره . وعنه يزر عليه .

قوله « وتكفن المرأة في خمسة أثواب : إزار ، وخمار ، وقميص
ولفافتين » .

هذا المذهب . وعليه أكثر الأصحاب . قال الزركشي : اختاره القاضي ،
وأكثر الأصحاب . قال في المغنى : هذا الذى عليه أكثر أصحابنا . وهو الصحيح .
وكذا قال الشارح . قال الطوفى فى شرح الخرقى : وهو أولى وأظهر . قال ابن
رزين : عليه أكثر الأشياخ . وجزم به فى الهداية ، والعقود لابن البنا ، والمذهب
ومسبوك الذهب « والكافى ، والتلخيص ، والبلغة ، والنظم « والوجيز . وقدمه
فى المستوعب ، والرعاية الكبرى ، والفروع .

والمقصود عن أحمد : أن المرأة تكفن بخرقة يشد بها فخذها ، ثم مئزر ، ثم
قميص وخمار ، ثم لفافة واحدة . وجزم به الخرقى ، والحرر ، والإفادات ، والمنور .
وقدمه ابن رزين فى شرحه ، والفائق « ومجمع البحرين . وقال « هو الاختيسار .
وأطلقهما ابن تميم .

وقال المجد فى شرحه : وعندى أنه يشد فخذها بالإزار تحت الدرع ، وتلف
فوق الدرع والخمار باللفافتين ، جمعاً بين الأحاديث .

وقال فى الرعاية الصغرى ، والحاوئين : وتكفن المرأة فى قميص وإزار وخمار
ولفافتين ، وما يشد به فخذها . وهو قول فى الرعاية الكبرى .

قال الزركشى : وشذ فى الرعاية الصغرى « فزاد على الخمسة ما يشد به فخذها . انتهى

وقال بعض الأصحاب : لا بأس أن تُنْقَبَ . وذكر ابن الزاغوني وجهاً : أنها تستر بالخرقة ، وهو أن يشد في وسطها ، ثم يؤخذ أخرى فيشد أحد طرفيها مما يلي ظهرها والأخرى مما يلي الستة ، ويكون لجامها على الفرجين . ليقون بذلك من عدم خروج خارج ، وقال : هو الأشهر عند الأصحاب .

فأمرناه

إماماهما : لم يذكر المصنف ما يكفن به الخنثى . وكذا غيره . قال ابن نصر الله في حواشي الفروع : إلا أنه جعله كالمرأة .

الثانية : يكفن الصغير في ثوب واحد . ويجوز في ثلاثة ، نص عليه . قال المجد : وإن ورثه غير مكلف لم تجز الزيادة على ثوب ، لأنه تبرع . وتسكن الصغيرة في قميص ولفافتين إن كان لها دون تسع . وكذا ابنة تسع إلى البلوغ ، على الصحيح من المذهب . قدمه في الفروع . ونقل الجماعة : أنها مثل البالغة . قال الزركشي : وتسكن الجارية التي لم تبلغ في لفافتين وقميص .

ثم اختلف في حد البلوغ « فقل عنه : إنه البلوغ المعتاد . وقيل - وهو الأكثر عنه - إنه بلوغ تسع سنين . انتهى . وحكاها في مجمع البحرين روايتين . وأطلقهما .

قوله ﴿ وَالْوَاجِبُ مِنْ ذَلِكَ : سَتْرُ جَمِيعِهِ ﴾ .

يعنى الذكر والأثني والكبير والصغير . وهذا المذهب . وعليه أكثر الأصحاب . وقيل : تجب ثلاثة أثواب . اختاره القاضي . وهو ظاهر كلام الإمام أحمد . وقيل : تجب خمسة . ذكره ابن تيميم .
وتقدم ذلك أول الفصل بأنتم من هذا وزيادة .

فوائد وأقوال

قوله ﴿ فَصَلُّ فِي الصَّلَاةِ عَلَى الْمَيِّتِ ﴾ .

تقدم في كلام المصنف : أن الصلاة فرض على الكفاية . وتقدم من أولى بالصلاة عليه « في كلامه أيضاً .

وتسن لها الجماعة بلا نزاع . والصحيح من المذهب : أنها تسقط بصلاة رجل أو امرأة . قدمه في الفروع « وابن تيميم ، والرعاية . ومجمع البحرين . وعنه لا تسقط إلا بثلاثة فصاعداً . وقيل : لا تسقط إلا باثنين فصاعداً . اختاره صاحب الروضة . وقيل : تسقط بنساء وخنثى عند عدم الرجال وإلا فلا . قال ابن تيميم : وهو ظاهر كلام بعض أصحابنا . وجزم به في التلخيص ، والفائق . وقدم المجد سقوط الفرض بفعل المميز كفعله . وقدمه في مجمع البحرين .

وقيل : لا تسقط ، لأنها نفل . جزم به أبو المعالي . وأطلقهما في الرعاية ، والقواعد الأصولية . ويأتى هل يسن للنساء الصلاة على الميت جماعة ؟ عند قوله « وإن لم يحضره غير النساء » صلين عليه « مستوفى .

فائدتاه

إحداهما : يستحب أن لا تنقص الصفوف عن ثلاثة . نص عليه . فلو وقف فيها فذاً جاز ، عند القاضي في التعليق . وابن عقيل ، وأبو المعالي ، وأنه أفضل أن يعين صفاً ثالثاً . وجزم به في الإفادات . قال في الفصول : فتكون مسألة يعاين بها . انتهى .

والصحيح من المذهب : عدم الصحة ، كصلاة الفرض . وتقدم ذلك مستوفى في صلاة الجماعة . عند قوله « وإن صلى ركعة فذاً لم تصح » .

الثانية : لم يُصَلَّ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِإِمَامٍ ، إجماعاً . قاله ابن عبد البر . احتراماً له وتعظيماً . وروى الطبراني والبخاري « أنه صلى الله عليه وسلم أوصى

بذلك » قال في مجمع البحرين قلت : ولأنه لم يكن قد استقر خليفة بعد . فيقدم .
فلو تقدم أحد ربما أفضى إلى شحناء . انتهى .

قلت : وفيه نظر . والذي يظهر : أن أبا بكر تولى الخلافة قبل دفنه .

قوله « السُّنَّةُ : أَنَّ يَقُومَ الْإِمَامُ عِنْدَ رَأْسِ الرَّجُلِ » .

هذا إحدى الروایتين . جزم به في الكافي ، وابن منبج في شرحه . وقدمه في
الشرح . وهو المشهور في حديث أنس ^(١) . قال في مجمع البحرين : اختاره المصنف .
والرواية الثانية : أنه يقف عند صدر الرجل . وهو المذهب . وعليه أكثر
الأصحاب . ونقلها الأكثر أيضاً . قال في الفروع : نقله واختاره الأكثر . قال
الزركشي : نص عليها في رواية عشرة من أصحابه . قال المصنف في المغني : لا يختلف
المذهب أنه يقف عند صدر الرجل ، وعند منكبيه . وجزم به الخرقى ، والمذهب «
والمستوعب » والتلخيص ، والبلغة « والمحزر ، والنظم ، والإفادات ، والوجيز ،
والمنور ، وغيرهم . وقدمه في الفروع ، وابن تيميم « والرعايتين ، والحاويين «
والفائق ، وغيرهم . وصححه ابن هبيرة .

قال المجذ ، والشارح : القولان متقاربان . فإن الواقف عند أحدهما يمكن
أن يكون عند الآخر لتقاربهما . فالظاهر : أنه وقف بينهما : وأطلقهما في تجريد
العناية . وقيل : يقوم عند منكبيه . وتقدم في كلامه في المغني .

قوله « وَوَسَطِ الْمَرْأَةَ » .

هذا المذهب . وعليه الأصحاب . ونقله الأكثر عن الإمام أحمد . وعنه
يقف عند صدر الرجل والمرأة . وهو قول في الرعاية . قال الخلال : رواية قيامه

(١) روى الترمذي وحسنه - عن العلاء بن زياد - قال « صلى أنس بن مالك على
رجل . فقام عند رأسه . ثم صلى على امرأة « فقام حيال وسط السرير . فقلت له :
هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم قام على الجنائزة مقامك منها ، ومن الرجل
مقامك منه ؟ قال : نعم . فلما فرغ قال : احفظوا » .

عند صدر المرأة سهو ، فيما حكى عنه . والعمل على مارواه الجماعة . وأطلقهما في
تجريد العناية .

فعلى المذهب في المسألتين : يقوم من الخنثى بين الصدر والوسط . ويأتى
ذكر الخلاف في محل الوقوف إذا اجتمع الرجال والنساء قريباً ، وتحديدده .
فأمره : لم يذكر المصنف ، ولا غيره : موقف المنفرد . قال ابن نصر الله :
والظاهر أنه كالإمام . انتهى . وهو كما قال .

ولو اجتمع رجل وامرأة - على إحدى الروايات - وهو ظاهر كلام الخرقى .
واختيار أبى الخطاب في خلافه . قال : والمنصوص - وبها قطع القاضى فى التعليق «
والجامع ، والشريف - يسوى بين رأسيهما . ويقف حذاء صدرهما . وعنه
التخير ، مع اختيار التسوية .

قوله « وَيُقَدَّمُ إِلَى الْأَمَامِ أَفْضَلُهُمْ » .

هذا المذهب . وعليه أكثر الأصحاب . وقدمه فى الفروع ، ومجمع البحرين ،
والرعاية ، وغيرهم . وجزم به ابن تيم .
وقيل : يقدم الأكبر . وقيل : يقدم الأدين . وقيل : يقدم السابق ،
إلا المرأة . جزم به أبو المعالى . وقال : لا يجوز تقديم النساء على الرجال . انتهى .
ثم القرعة ، ومع التساوى يقدم من اتفق .

فوائد

إمراها : يستحب أن يقدم إلى الإمام الرجل الحر ، ثم العبد البالغ ،
ثم الصبى ، ثم الحر ، ثم العبد ، ثم الخنثى ، ثم المرأة الحرة ، ثم الأمة ، على
الصحيح من المذهب . ونقله الجماعة عن الإمام أحمد . وجزم به فى الإفادات ،
والوجيز « والمنور . وقال فى مجمع البحرين : هذا ظاهر المذهب . وصححه فى البلغة .
وقدمه فى الهداية « والمستوعب ، والكافى ، والتلخيص « والحرر ، والنظم ، وابن تيم

والرايتين « والحاويين » والفروع ، والخواشي « والفائق » والشرح ، وغيرهم .
وعنه تقدم المرأة على الصبي . وهو من المفردات . واختارها الخرقى ،
وأبو الوفاء ، ونصرها القاضي وغيره .

وعنه تقدم المرأة على الصبي والعبد . وهو خلاف ما ذكره غير واحد إجماعاً .
وعنه يقدم الصبي على العبد . اختارها الخلال .

وعنه يقدم العبد على الحر إذا كان دونه . وقيل : هما سواء .
وتقدم ذلك في صلاة الجماعة عند قوله « وكذلك يفعل بهم في تقديمهم إلى
الأمم إذا اجتمعت جنازتهم » .

الثانية : يقدم الأفضل أمامهما في المسير . ذكره ابن عقيل وغيره .

الثالثة : قال في الخواشي ، قال غير واحد : والحكم في التقديم إذا دفنوا في
قبر واحد حكم التقديم إلى الأمام على ماتقدم . وقطع به ابن تيميم .

الرابعة : جمع الموتى في الصلاة أفضل من الصلاة عليهم منفردين ، على
الصحيح من المذهب . نص عليه . وقيل : عكسه . قال في المذهب : إذا اجتمعت
جناز رجال ونساء ، فإن أمن التغير عليهم : فالأفضل أن يصلى على كل جنازة
وحدها . فإن خيف عليهم التغير ، وأمكن أن يجعل لكل واحد إمام فعل ذلك
وإن لم يمكن ذلك صلى عليهم صلاة واحدة . انتهى .

ووجه في الفروع احتمالاً بالتسوية .

قوله ﴿ وَيَجْعَلُ وَسْطَ الْمَرْأَةِ حِذَاءَ رَأْسِ الرَّجُلِ ﴾ .

وهذا بناء منه على ما قاله أولاً : أنه يقوم عند رأس الرجل ووسط المرأة .
وتقدم أن الصحيح من المذهب : أنه يقوم عند صدر الرجل ووسط المرأة . فكذا
يجعل إذا اجتمعوا . وهذا الصحيح من المذهب . قدمه في الهداية « والفروع ،
والرايتين » والحاويين وغيرهم . وقدم المصنف هنا بأنه يخالف بين رؤوسهم عند

الاجتماع . قال في المغنى : وهو ظاهر كلام الخرقى . قال ابن منبج في شرحه : هذا المذهب . واختاره أبو الخطاب ، والشيرازى . وقدمه في المستوعب ، والرايعتين ، والحاويين ، والخلاصة . وهو ظاهر ما قدمه في الفروع .

وقال القاضى : يسوى بين رءوسهم ويقوم مقامه من الرجال . وهو رواية عن أحمد ، نقلها جماعة . قال في الفروع : اختاره جماعة . قال الزركشى : هي المنصوصة عن أحمد . واختارها القاضى في الجامع ، والتعليق ، والشريف ، أبو جعفر . وجزم به في مسبوكة الذهب ، والهادى ، والحرر ، والإفادات ، والوجيز ، والمنور . وقدمه في الكافى ، والفائق ، ومجمع البحرين « ونصره . وصححه في النظم . وأطلقهما في الشرح ، والمذهب ، وابن تيم ، وتجرى العناية . وعنه التخيير مع اختيار التسوية .

قال ابن عقيل : إن جعل المرأة عند صدر الرجل أو أسفله فلا بأس .

فأمرناه

إمراهما : لو اجتمع رجال موتى فقط ، أو نساء فقط . فالصحيح من المذهب : أنه يسوى بين رءوسهم . وعليه أكثر الأصحاب . وعنه يجعلون درجا . رأس هذا عند رجل هذا « وأن هذا والتسوية سواء . قال الخلال : على هذا ثبت قوله . وأما الخائف إذا اجتمعوا : فإنه يسوى بين رءوسهم .

الثاني : إذا اجتمع موتى قدم من الأولياء للصلاة عليهم أولاهم بالإمامة « على الصحيح من المذهب . جزم به في المذهب وغيره . وقدمه في الفروع ، والمغنى ونصره ، وغيرهما .

وقيل : يقدم ولى أسبقهم حضورا . اختاره القاضى . وقيل : يقدم ولى أسبقهم موتاً . وقيل : يقدم ولى أسبقهم غسلا . وأطلقهن ابن تيم . فإن تساوا أقرع . ولولى كل ميت أن يفرد بصلاته على ميتة .

قوله ﴿وَيُكَبِّرُ أَرْبَعَ تَكْبِيرَاتٍ يَقْرَأُ فِي الْأُولَى بِالْفَاتِحَةِ﴾ .
هذا المذهب مطلقاً . وعليه الأصحاب . وعنه لا يقرأ الفاتحة إن صلى في المقبرة .
نص عليه في رواية البرزاطي .

تفسير : ظاهر كلام المصنف : أنه لا يزيد على الفاتحة ، وهو صحيح . وهو
المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . وقطعوا به ، حتى قال ابن عقيل في الفصول :
لا يقرأ غيرها بغير خلاف في مذهبننا . وقال في التبصرة : يقرأ الفاتحة وسورة .

فأمرناه

إمامهما : يتعوذ قبل قراءة الفاتحة ، على الصحيح من المذهب . وعنه لا يتعوذ
قال القاضي : يخرج في الاستعاذة روايتان . وأطلقهما في المذهب ، والتلخيص
والبلغة ، والرايعتين ، والحاويين ، وغيرهم .

الثانية : لا يستفتح ، على الصحيح من المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . وعنه
بلى . اختاره الخلال . وجزم به في التبصرة . وأطلقهما في المذهب ، والتلخيص ،
والبلغة ، وابن تيم ، والرايعتين ، والحاويين .

قوله ﴿وَيُصَلِّي عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الثَّانِيَةِ﴾ .

كما في التشهد . ولا يزيد عليه . وهذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . وقطع
به أكثرهم . واستحب القاضي أن يقول — بعد الصلاة على النبي صلى الله عليه
وسلم — اللهم صل على ملائكتك المقربين ، وأنبيائك المرسلين ، وأهل طاعتك
أجمعين . من أهل السموات والأرضين . لأن عبد الله نقل « يصلى على النبي
صلى الله عليه وسلم ، والملائكة المقربين » . وقيل : لا تتعين الصلاة على النبي
صلى الله عليه وسلم أن تكون كالتى في التشهد . وهو ظاهر كلام المصنف هنا .
وجزم به في الكافي .

تنبيه: قوله ﴿ وَيَدْعُو فِي الثَّالِثَةِ ﴾ .

يعني يستحب أن يدعو بما ورد . ومما ورد : ما قاله المصنف . وورد غيره .
والصحيح من المذهب : أن الدعاء يكون في الثالثة ، وعليه جماهير الأصحاب .
ونقل جماعة عن أحمد : يدعو للميت بعد الرابعة ، والمسلمين بعد الثالثة .
اختاره الخلال . واحتج الجدي ذلك على أنه لا يتعين الدعاء للميت في الثالثة .
بل يجوز في الرابعة ، ولم يحك خلافاً .

قال الزركشي — بعد ذكر الروايتين هنا — قال الأصحاب : لا تتعين الثالثة
للدعاء ، بل لو أخر الدعاء للميت إلى الرابعة جاز .

قوله ﴿ وَإِنْ كَانَ صَبِيًّا قَالَ : اللَّهُمَّ اجْعَلْهُ ذُخْرًا لَوَالِدَيْهِ — إِلَى آخِرِهِ ﴾

وكذا يقال في الأتني الصغيرة ، ولا يزيد على ذلك . وذكر في المستوعب
وغيره : إن كان صغيراً زاد الدعاء لوالديه بالمغفرة والرحمة للخير [وقدمه في الفروع .
واقصر جماعة من الأصحاب على الدعاء لوالديه بالمغفرة والرحمة للخير^(١)] لكن
زاد الدعاء له . وزاد جماعة : سؤال المغفرة له . وفي الخلاف للقاضي وغيره في الصبي
الأشبه : أنه يخالف الكبير في الدعاء له بالمغفرة . لأنه لا ذنب عليه . وكذا في
الفصول : أنه يدعو لوالديه ، لأنه لا ذنب له . فالعدل إلى الدعاء لوالديه هو الأشبه

فوائده

إصداها : إن لم يعرف إسلام والديه دعا لمواليه . قال في الفروع : ومرادهم
فيمن بلغ مجنوناً ومات أنه كصغير .

الثانية : نقل حنبل وغيره : أنه يشير في الدعاء بإصبعيه . ونقل الأثرم وغيره
لا بأس بذلك . قال ابن تيميم ، والفائق : لا بأس بالإشارة حال الدعاء للميت .
نص عليه .

(١) روى الإمام أحمد عن المغيرة بن شعبة — مرفوعاً — « السقط يصل على »
ويدعى لوالديه بالمغفرة والرحمة » وفي لفظ « بالعاقبة والرحمة » .

الثالثة : يقول في الصلاة على الخنثى المشكل : إن كان هذا الميت أو الشخص إلى آخره . قاله في الرعاية وغيره . وقاله ابن عقيل ، وأبو المعالي وغيرهم . ويقول في الصلاة على المرأة : إن هذه أمتك بنت أمتك - إلى آخره .
قوله ﴿ وَيَقِفُ بَعْدَ الرَّابِعَةِ قَلِيلًا ﴾ .

هذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . وقطعوا به . ولم يذكر جماعة منهم الوقوف بعد الرابعة .

تنبيه : ظاهر كلام المصنف : أنه لا يدعو بشيء بعد الرابعة . وهو صحيح . وإنما يقف قليلا بعدها ليكبر آخر الصفوف ، وهو المذهب . نقله الجماعة عن الإمام أحمد . واختاره الخرقى ، وابن عقيل ، والمصنف وغيرهم . وقدمه في الفروع ، والشرح ، وشرح ابن رزين . وهو ظاهر كلامه في الوجيز . وإدراك الغاية ، والمنتخب ، والمذهب الأحمد .

وعنه يقف ويدعو . اختاره أبو بكر ، والأجري ، وأبو الخطاب ، والمجد في شرحه ، وابن عبدوس في تذكرته وغيرهم . وجزم به في الهداية ، والترغيب ، والبلغة ، والحاوى الكبير ، والخلاصة ، والإفادات . وقدمه في المستوعب ، والتلخيص ، والمحزر ، والرعايتين ، والحاوى الصغير ، والنظم .

قال في مجمع البحرين : هذا أظهر الروايتين . وأطلقهما في المذهب ، والكافي ، وابن تميم . ومسبوك الذهب .

فعلى هذه الرواية : يستحب أن يقول « اللهم ربنا آتنا في الدنيا حسنة ، وفي الآخرة حسنة . وقنا عذاب النار » على الصحيح . اختاره ابن أبي موسى . وجزم به في الهداية ، والمذهب . ومسبوك الذهب ، والمستوعب . والخلاصة ، والتلخيص والحاويين ، وحكاه ابن الزاغوني عن الأكثرين . واختاره المجد . وهو ظاهر نص الإمام أحمد . وقدمه في الفروع ، والرعايتين ، ومجمع البحرين .

وقيل : المستحب أن يقول « اللهم لا تحرمنا أجره ، ولا تفتننا بعده . واغفر لنا وله » اختاره أبو بكر . قاله ابن الزاغوني . وقال أيضاً : كلُّ حسن .
وذكر في الوسيلة رواية : ويقول أيهما شاء . قال في الإفادات يقول « ربنا آتنا في الدنيا حسنة - إلى آخره » أو يدعو . وقال في البلغة : ويدعو بعد الرابعة دعاء يسيراً . وعنه يخلص الدعاء للميت في الرابعة . واختاره الخلال . وتقدم ذلك قريباً .
فأمره : الصحيح من المذهب : أنه لا يتشهد بعد الرابعة ولا يصبح مطلقاً . وعليه أكثر الأصحاب . وقطعوا به . ونص عليه . وهو ظاهر كلام المصنف وغيره واختار حرب - من كبار أئمة الأصحاب - أنه يقول « السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته . السلام علينا ، وعلى عباد الله الصالحين . أشهد أن لا إله إلا الله ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله » .

قوله ﴿ وَيُسَلِّمُ تَسْلِيمَةً وَاحِدَةً ﴾

هذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . ونص عليه . واستحب القاضي أن يسلم تسليمة ثانية عن يساره . ذكره الحلواني وغيره رواية .
فعلى المذهب : يجوز الإتيان بالثانية من غير استحباب .
وقال في الفروع : ويتوجه أن ظاهر كلام أحمد يكره ، لأنه لم يعرفه .

قوله ﴿ عَنْ يَمِينِهِ ﴾

بلا نزاع . ونص عليه . ويجوز تلقاء وجهه . نص عليه . وجعله بعض الأصحاب الأولى . وتقدم في صفة الصلاة « هل تجب : ورحمة الله أم لا ؟ »
فأمره : قال في الفروع : ظاهر كلام الأصحاب : أن الإمام يحجر بالتسليم ، وظاهر كلام ابن الجوزي : أنه يسر . انتهى .

قلت : قال في المذهب ، ومسبوك الذهب : والهيئات رفع اليدين مع كل تكبيرة ، والإخفات بالأذكار ماعدا التكبيرة « والالتفات في التسليم إلى اليمين .

اتمى . وقال فى الرعايتين « والحاويين : ثم يسلم عن يمينه . نص عليه . وقيل : يسره .

قوله ﴿ وَالْوَاجِبُ مِنْ ذَلِكَ : الْقِيَامُ ﴾

تبع فى ذلك أكثر الأصحاب . ومراده : إذا كانت الصلاة فرضاً . قاله فى الفروع ، والرعاية ، وابن تيم ، والحاوى ، وغيرهم . قال فى الفروع : وظاهره ولو تكررت أن فعل الصلاة الثانية فرض . وقال فى مجمع البحرين . قلت : وقياس جواز صلاة النافلة من القاعد ، وجواز صلاة الجنائزة قاعداً : إذا كان قد صلى عليه مرة . انتهى .

قلت : قد ذكروا فى الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والتلخيص ، والبلغة : الأركان . ولم يذكروا القيام . فظاهره أنه غير ركن ، ولم أر من صرح بذلك مطلقاً .

قوله ﴿ وَالتَّكْبِيرَاتُ ﴾

بلا نزاع « لكن لو ترك تكبيرة عمداً بطلت الصلاة ، وسهواً يكبرها مالم يطل الفصل ، على الصحيح من المذهب . وقيل : يعيدها كما لو طال .

قوله ﴿ وَالْفَاتِحَةُ ﴾

هذا المذهب . والصحيح من الروايتين . وعليه أكثر الأصحاب . وعنه لا تجب . ولم يوجب الشيخ تقى الدين القراءة . بل استحباها . وهو ظاهر نقل أبى طالب . ونقل ابن واصل وغيره : لا بأس . وعنه لا يقرأ الفاتحة فى المقبرة . وتقدمت هذه الرواية .

قوله ﴿ وَالصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ﴾ .

وهذا المذهب . وأطلقه أكثر الأصحاب . وجزم به فى الرعاية الصغرى ، والنظم ، والحاوى وغيرهم . وقدمه فى الفروع ، والحاوى . قال فى الرعاية الكبرى :

في الأصح . وقال المجد وغيره : يجب إن وجبت في الصلاة « وإلا فلا . وقطع به ابن تيميم ، وصاحب الفائق . وهو ظاهر ما اختاره في النكت .
قوله ﴿ وَالسَّلَامُ ﴾

الصحيح من المذهب : وجوب التسليمة الواحدة ، وهي الأولى . وعليه أكثر الأصحاب . وعنه ثنتان . خرجها أبو الحسين وغيره . وهي من المفردات .
فائدة : قال في الفروع — بعد أن ذكر الواجب — ولعل ظاهر ذلك : تعين القراءة في الأولى ، والصلاة في الثانية ، والدعاء في الثالثة ، خلافا للمستوعب ، والكافي . ولم يستدل في الكافي لما قال . وقاله في الواضح في القراءة في الأولى . وهو ظاهر كلام أبي المعالي وغيره . وسبق كلام المجد . انتهى .

قلت : صرح في التلخيص والبلغة بالتعيين . فقال : وأقل ما يجزى . في الصلاة ستة أركان : النية ، والتكبيرات الأربع ، والفتحة بعد الأولى ، والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعد الثانية ، والدعاء للميت بعد الثالثة ، والتسليمة مرة واحدة . انتهى .

فوائد

يشترط لصلاة الجنازة ما يشترط للصلاة المكتوبة على ما تقدم « إلا الوقت . قال المجد ، وصاحب الخلاصة « والتلخيص ، وابن تيميم « والفائق ، وغيرهم : ويشترط أيضاً حضور الميت بين يديه . فلا تصح الصلاة على جنازة محمولة . وصرح به جماعة في المسبوق . قال المجد وغيره : قربها من الإمام مقصود « كقرب المأموم من الإمام . لأنه يسن الدنو منها .

قال الشيخ تقي الدين : للصلاة على جنازة محمولة مأخذان . الأول : اشتراط استقرار المحل . فقد يخرج فيه مافي الصلاة في السفينة وعلى الراحلة مع استيقاء الفرائض وإمكان الانتقال . وفيه روايتان . والثاني : اشتراط محاذاة المصلي للجنازة « بحيث لو كانت أعلى من رأسه . وهذا قد يخرج فيه مافي علو الإمام على المأموم .

فلو وضعت على كرسى عالٍ ، أو منبر : ارتفع الخذور الأول دون الثانى . انتهى .
وقال أبو المعالى أيضاً : لو صلى على جنازة وهى محمولة على الأعناق ، أو على دابة ، أو صغير على يدى رجل : لم يحز . لأن الجنازة بمنزلة الإمام .

ولو صلى عليها ، وهى من وراء جدار : لم يصح ، على الصحيح من المذهب .
وقال القاضى فى الخلاف : صلاة الصف الأخير جائزة . ولو حصل بين الجنائزة وبينه مسافة بعيدة . ولو وقف فى موضع الصف الأخير بلا حاجة : لم يحز . وقال فى الرعاية الكبرى : ولا تصح الصلاة على من فى تابوت مغطى . وقيل : إن أمكن كشفه عادة . ولا من وراء جدار أو حائل غيره .
وقلت : يصح كالمكية . انتهى .

وقال فى الرعاية أيضاً : ولا يجب أن يسامت الإمام الميت . فإن لم يسامته كره . وصحت صلاته . انتهى .
ويشترط أيضاً : تطهير الميت بماء ، أو تيمم لعذر أو عدم . فإن تعذر صلى عليه .
ويشترط أيضاً : إسلام الميت .

ولا يشترط معرفة عين الميت ، فينوى الصلاة على الحاضر ، على الصحيح من المذهب . وقيل : إن جهله نوى من يصلى عليه الإمام . وقيل : لا .
فعلى المذهب : الأولى معرفة ذكوريته وأنوثيته ، واسمه . وتسميته فى دعائه .
وإن نوى أحد الموتى اعتبر تعيينه ، كنزويجه إحدى موليتيه . فإن بان غيره : فحزم أبو المعالى : أنها لا تصح . وقال : إن نوى على هذا الرجل . فبان امرأة . أو عكسه . فالقياس : الإجزاء ، لقوة التعيين على الصفة فى الأيمان وغيرها . قال فى الفروع : وهو معنى كلام غيره . وقال فى الرعاية : وإن نوى أحد الموتى عينه . فإن عين ميتاً فبان غيره احتمل وجهين .

قوله ﴿ وَإِنْ كَبَّرَ خَمْسًا كَبَّرُوا بِتَكْبِيرِهِ . وَلَمْ يُتَابَعْ عَلَى أَزِيدِ مِنْهَا ﴾
وهذا إحدى الروايات . وهو من المفردات .

قال الزركشى : هى أشهر الروايات . قال الشارح : هذا ظاهر المذهب . واختاره الخرقى ، والمصنف . وقدمه فى التلخيص ، والنظم . وعنه لا يتابع فى زيادة على أربع . قال أبو المعالى : هذا المذهب . قال فى مجمع البحرين : هى ظاهر كلام أبى الخطاب . وجزم به فى المنور . واختاره ابن عقيل ، وابن عبدوس فى تذكرته . وقدمه فى الهداية ، والخلاصة ، والرايعتين . والحاويين . وإدراك الغاية ، وشرح ابن رزى .

وعنه يتابع إلى سبع ، وهى المذهب . نقلها الجماعة عن الإمام أحمد . واختارها أبو بكر الحلال ، وأبو بكر عبد العزيز ، وابن بطة ، وأبو حفص ، والقاضى ، والشرىف أبو جعفر ، وأبو الخطاب ، وأبو الحسين ، والمجد وغيرهم . قال الزركشى : اختارها عامة الأصحاب . قال فى تجريد العناية : توبع على الأظهر إلى سبع . وجزم به فى الإفادات . وقدمه فى الفروع ، والمحرم ، وابن تيم . والفائق . وهو من المفردات . وأطلقهن فى المذهب ، ومسبوك الذهب . والمستوعب .

وعلى الروايات كلها : المختار أربعاً . نص عليه فى رواية الأثرم .

فوائد

إبراهيم : لا يتابع الإمام إذا زاد على أربع ، إذا علم أو ظن بدعته أو رفضه لإظهار شعارهم . ذكره ابن عقيل محل وفاق . نقله عنه فى القواعد الأصولية . فيكون مستثنى من الخلاف فى كلام الأصحاب ، مع أن ظاهر كلام المصنف وغيره خلاف ذلك .

الثانية : قال المجد فى شرحه - وتبعه فى مجمع البحرين - هل يدعو بعد الزيادة ؟ يحتمل أن يخرج على الروایتين فى الدعاء بعد الرابعة . وهذا الصحيح . قدمه فى الفروع . والرعاية الكبرى . ويحتمل أن لا يدعو هنا . [وإن قلنا يدعو هناك ، ويحتمل أن يدعو هنا فيما قبل الأخيرة . وإن قلنا لا يدعو هناك] وأطلقهن ابن تيم .

الثالثة : لو كبر ، فجئ بـ مجازة ثانية ، أو أكثر ، فكبر - ونواها لهما . وقد
بقى من تكبيره أربع - جاز على غير الرواية الثانية نص عليه . وخرج في مجمع
البحرين عدم الجواز بكل حال .

فعلى المنصوص : يدعو عقيب كل تكبيرة . اختاره القاضى فى الخلاف .
قال فى مجمع البحرين : عدم الجواز فى كل . وهو أصح .

وقيل : يكبر بعد التكبيرة الرابعة متتابعاً . كالمسبوق [وهو احتمال لابن
عقيل] وقيل : يقرأ فى الخامسة . ويصلى على النبى صلى الله عليه وسلم فى السادسة
ويدعو فى السابعة . وهو المذهب [قدمه] فى المغنى ، والشرح ، وشرح ابن رزین
وقدمه فى الرعايتين « والحاويين . وجزم به فى الكافى وغيره . وأطلقه فى الفروع
وأطلق القولين الأخيرين فى المذهب ، والتلخيص ، وابن تيم . وقال فى الرعاية
وقيل : يقرأ « الحمد لله » فى الرابعة « ويصلى على النبى صلى الله عليه وسلم فى الخامسة
ويدعو للميت فى السادسة . فيحصل للرابع أربع تكبيرات . قال فى الفروع : وفى
إعادة القراءة [والصلاة] التى حضرت الوجهان [وأطلقهما أيضاً ابن تيم « وابن
حمدان فى الرعاية الكبرى . والصواب : أن القراءة والصلاة على النبى صلى الله عليه
وسلم على الجنازة لا تشرع بعد التكبيرة الثانية . وهو مراد صاحب الفروع ، صرح
به ابن حمدان ، وابن تيم . والألف فى قوله « والصلاة » زائدة ^(١) والله أعلم] .

فوائد

الصحيح من المذهب : أن الصلاة لا تبطل بمجاوزة سبع تكبيرات عمداً .
نص عليه . وجزم به فى الرعاية الكبرى وغيرها . وقدمه فى الفروع .
وقيل : تبطل . وذكر ابن حامد وغيره : تبطل بمجاوزة أربع عمداً ، وبكل
تكبيرة لا يتابع عليها .

فعلى المذهب : لا يجوز للمأموم أن يسلم [قبل الإمام] نص عليه . وجزم

(١) كذا فى الأصل

به في الرعاية وغيرها . وقدمه في الفروع . وذكر أبو المعالي وجهاً ينوي مفارقتها
ويسلم . والمنفرد كالإمام في الزيادة .

والمسبوق خلف الإمام المجاوز : إن شاء قضى ما فاته بعد سلام الإمام ، وإن
شاء سلم معه . على الصحيح من المذهب . قال بعض الأصحاب : والسلام معه
أولى . وقال في الفصول : إن دخل معه في الرابعة ، ثم كبر الإمام على الجنائزة
الرابعة ثلاثاً : تمت للمسبوق صلاة جنازة ، وهي الرابعة . فإن أحب سلم معه .
وإن أحب قضى ثلاث تكبيرات لتتم صلاته على الجميع . ويتوجه احتمال تتم
صلاته على الجميع . وإن سلم معه لتمام أربع تكبيرات للجميع . والمحذور النقص عن
ثلاث ، ومجاورة سبع . ولهذا لو جرى بجنازة خامسة لم يكبر عليها الخامسة . قاله
في الفروع .

ويجوز للمسبوق أن يدخل بين التكبيرتين كالحاضر . إجماعاً وكغيره . وعنه
ينتظر تكبيرة . وقال في الفصول : إن شاء كبر وإن شاء انتظر . وليس أحدهما
أولى من الآخر ، كسائر الصلوات . قال في الفروع : كذا قال .
ويقطع قراءته للتكبيرة الثانية . لأنها سنة . ويتبعه ، كمسبوق يركع إمامه .
واختار المجد : يتمها ما لم يخف فوت الثانية .

وإذا كبر الإمام قبل فراغه أدرك التكبيرة ، على الصحيح من المذهب ،
كال حاضر ، وكإدراكه راكعاً . وذكر أبو المعالي وجهاً لا يدرك .

ويدخل المسبوق بعد الرابعة على الصحيح من المذهب . وقيل : لا يدخل .
وقيل : يدخل إن قلنا بعدهما ذكر ، وإلا فلا . ويقضى ثلاث تكبيرات على
الصحيح . وقيل : أربعاً .

قوله ﴿ وَمَنْ قَاتَهُ شَيْءٌ مِنَ التَّكْبِيرَاتِ قَضَاهُ عَلَى صِفَتِهِ ﴾ .

هذا المذهب . قال ابن منبج في شرحه : هذا المذهب . وجزم به في الهداية ،

والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والتلخيص ، والبلغة ، والإفادات ، وتذكرة ابن عبدوس ، وغيرهم . وقدمه في الفروع ، والرعايتين [والحاويين] والشرح ، والفائق ، وتجريد العناية ، وغيرهم .

وقال الخرقى : يقضيه متتابعاً ، ونص عليه . واختاره ابن عقيل في التذكرة . وجزم به في المنور . وقدمه في المستوعب ، والمحزر ، والنظم ، والزركشى ، وقال : هو منصوص أحمد .

وقال القاضى ، وأبو الخطاب وغيرهما : إن رفعت الجنازة قبل إتمام التكبير قضاء متوالياً . وإن لم ترفع قضاء على صفته . ذكره الشارح .

وقال الجدد - بعد أن حكى القولين الأولين - ومحل الخلاف : فيما إذا خشي رفع الجنازة . أما إن علم - بعادة أو قرينة - أنها تنزل : فلا تردد أنه يقضى التكبيرات بذكرها ، على مقتضى تعليل أصحابنا . انتهى .

وأما صاحب الفروع . فقال : ويقضى ما فاتته على صفته . فإن خشي رفعها تابع . رفعت أم لا . نص عليه . وقيل : على صفته . والأصح إلا أن ترفع ، فيتابع انتهى . قلت : وقطع غالب الأصحاب بالمتابعة .

وعلى الرواية الثانية : إن رفعت الجنازة : قطعه على الصحيح . وقيل : يتمه متتابعاً .

قوله ﴿ فَإِنْ سَلَّمَ وَلَمْ يَقْضِهِ فَعَلَى رَوَاتَيْنِ ﴾ .

وأطلقهما في المستوعب ، والتلخيص ، وابن تيميم ، والحاويين .

إمداهما : لا يجب القضاء ، بل يستحب . وهو المذهب المنصوص . نص عليه . وعليه أكثر الأصحاب . قاله في الفروع وغيره .

قلت : منهم الخرقى ، والقاضى ، وأصحابه ، والمصنف ، والمجد ، وغيرهم .

وجزم به في المحزر ، والإفادات ، والوجيز ، والمنور ، وناظم المفردات وغيرهم .

وقدمه في الفروع ، والرعايتين ، والنظم ، والفائق وغيرهم . وهو من المفردات .
والرواية الثانية : يجب القضاء . اختارها أبو بكر ، والآجري ، والحلواني ،
وابن عقيل . وقال : اختاره شيخنا . وقال : ويقضيه بعد سلامه لا يأتي به ، ثم
يتبع الإمام في أصح الروايتين .

فأمره : يكره لمن صلى عليها أن يعيد الصلاة مرة ثانية ، على الصحيح من
المذهب . وعليه الأكثر . ونص عليه . وقيل : يحرم . وذكره في المنتخب نصاً .
وفي كلام القاضي : الكراهة وعدم الجواز . وقال في الفصول : لا يصلحها مرتين .
كالعيد .

وقيل : يصلى ثانياً . اختاره ابن عقيل في الفنون ، والمجد ، والشيخ تقي الدين .
وقال أيضاً في موضع آخر : ومن صلى على الجنائز فلا يعيدها إلا لسبب .
مثل أن يعيد غيره الصلاة فيعيدها معهم . أو يكون هو أحق بالإمامة من الطائفة
الثانية ، فيصلى بهم . وأطلق في الوسيلة « وفروع أبي الحسين عن ابن حامد [أنه
يصلى ثانياً . لأنه دعاء . واختار ابن حامد] والمجد : يصلى عليها ثانياً تبعاً ،
لا استقلالاً إجماعاً .

ويأتي قريباً استحباب الصلاة لمن لم يصل . ويأتي أنه إذا صلى على الغائب «
ثم حضر : استحباب الصلاة عليه ، بعد قوله « وإن كان في أحد جانبي البلد لم
يصل عليه » فهو مستثنى من النصوص .

قوله « وَمَنْ قَاتَتْهُ الصَّلَاةُ عَلَى الْجَنَازَةِ صَلَّى عَلَى الْقَبْرِ إِلَى شَهْرٍ » .
هذا المذهب . وعليه أكثر الأصحاب . وجزم به في الوجيز ، والإفادات «
والمنور . وقدمه في التلخيص ، وابن تيميم « والرعايتين [والحاويين] والنظم ،
والفائق ، والفروع . وقيل : يصلى عليها إلى سنة . وقيل : يصلى عليها ما لم يَبْلُ .
فعليه لو شك في بلاه صلى ، على الصحيح . وقيل : لا يصلى . وأطلقهما في
الفروع ، [وابن تيميم] .

وقيل : يصلى عليه أبداً . اختاره ابن عقيل . قال ابن رزين فى شرحه : وهو أظهر .

فعلى المذهب : ذكر جماعة من الأصحاب - منهم المصنف ، والشارح ، وابن تيم ، وغيرهم - : لاتضر الزيادة اليسيرة . قال فى القروع : ولعله مراد الإمام أحمد . قال القاضى : كالיום واليومين .

فوائده

إصداها : متى صلى على القبر كان الميت كالإمام . قاله فى الرعاية الكبرى وغيره .
الثانية : حيث قلنا بالتوقيت ، فالصحيح من المذهب : أن أول المدة من وقت دفنه . جزم به فى التلخيص ، والبلغة ، والوجيز ، وغيرهم . وقدمه فى المستوعب ، والرعايتين ، والحاويين ، والفائق ، ومجمع البحرين ، والزرکشى . وقال : هذا المشهور . واختاره ابن أبى موسى .

فعليه : لولم يدفن مدة تزيد على شهر : جاز أن يصلى عليه .
وقيل : أول المدة من حين الموت . اختاره ابن عقيل . وأطلقهما فى القروع . وابن تيم .

الثالثة : وحيث قلنا بالتوقيت أيضاً : فإن الصلاة تحرم بعده ، نص عليه .
الرابعة : قوله « صلى على القبر » هذا مما لا نزاع فيه أعلمه . يعنى أنه يصلى على الميت وهو فى القبر . صرح به فى مجمع البحرين . فأما الصلاة وهو خارج القبر فى المقبرة : فتقدم الخلاف فيه فى باب اجتناب النجاسة .

الخامسة : من شك فى المدة : صلى حتى يعلم فراغها . قاله الأصحاب . وقال فى القروع : ويتوجه الوجه فى شكه فى بقائه .

السادسة : حكم الصلاة على الغريق ونحوه فى مقدار المدة : كحكم الصلاة على القبر . هذا الصحيح من المذهب .

وقال القاضى فى تحريره : إذا تفسخ الميت فلا صلاة .

السابعة : لو فاتته الصلاة مع الجماعة : استحجب له أن يصلى عليها ، على الصحيح من المذهب . جزم به المصنف فى المعنى ، وصاحب التلخيص وغيرها . وقدمه فى الفروع وغيره . وقيل : يصلى من لم يصل إلى شهر . وقيده ابن شهاب . وقيل : لا تجزئ به الصلاة بنية السنة . جزم به أبو المعالى ، لأنه لا ينتفل بها ليقضيها بدخوله فيها . قال فى الفروع : كذا قال .

وذكر الشيخ تقي الدين : أن بعض الأصحاب ذكر وجهاً : أنها فرض كفاية ، مع سقوط الإثم بالأولى .

وقال أيضاً : فروض الكفايات إذا قام بها رجل سقطت ، ثم إذا فعل الكل ذلك كان كله فرضاً . ذكره ابن عقيل محل وفاق ، لكن يعلم إذا فعلوه جميعاً ، فإنه لا خلاف فيه . وفى فعل البعض بعد البعض : وجهان .

الثامنة : لا تجوز الصلاة على الميت من وراء حائل قبل الدفن . نص عليه . لعدم الحاجة . وسبق أنه كإمام . فيجىء الخلاف . قاله فى الفروع . وصحح فى الرعاية الصحة كالمسكية . وتقدم ذلك فى شروط صحة الصلاة عليها .

قوله ﴿ وَيُصَلَّى عَلَى الْغَائِبِ بِالنِّيَّةِ ﴾ .

هذا المذهب مطلقاً . وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به كثير منهم . وعنه لا تجوز الصلاة عليه . وقيل : يصلى عليه إن لم يكن صلى عليه ، وإلا فلا . اختاره الشيخ تقي الدين ، وابن عبد القوى ، وصاحب النظم ، ومجمع البحرين . تنبيه : : ظاهر كلام المصنف : صحة الصلاة على الغائب عن البلد ، سواء كان قريباً أو بعيداً . وهو صحيح . وهو المذهب . وعليه الأصحاب . وقال الشيخ تقي الدين : لا بد أن يكون الغائب منفصلاً عن البلد بما يعد الذهاب إليه نوع سفر وقال : أقرب الحدود : ما تجب فيه الجمعة . وقال القاضى : يكفي خمسون خطوة .

فائرة : مدة جواز الصلاة على الغائب : كمدة جواز الصلاة على القبر ، على الصحيح من المذهب . وعليه أكثر الأصحاب .

وقال القاضي في الخلاف : يصلى على الغائب مطلقا .

قلت : وهو ظاهر كلام كثير من الأصحاب . وهو الراجح في البلاد البعيدة . قوله « وَإِنْ كَانَ فِي أَحَدِ جَانِبَيْ الْبَلَدِ : لَمْ يُصَلَّ عَلَيْهِ بِالنِّيَّةِ ، فِي أَصَحِّ الْوَجْهَيْنِ » .

وهو المذهب . وعليه جماهير الأصحاب .

والوجه الثاني : يصلى عليه للمشقة . اختاره ابن حامد . وأبطله المجد بمشقة المرض والمطر . قال في الفروع : ويتوجه فيها تخريج .

تغيب : ظاهر كلام المصنف : أن الخلاف جار ، سواء كانت البلد صغيرة أو كبيرة . وهو ظاهر إطلاق بعضهم . والصحيح من المذهب : أن محل الخلاف في البلد الكبير ، ويحتمله كلام المصنف . وأما البلد الصغير : فلا يصلى على من في جانبه بالنية ، قولاً واحداً . قال الشيخ تقي الدين : القائلون بالجواز قيد محققهم البلد بالكبير . ومنهم من أطلق ولم يقيد . انتهى .

قلت : الذى يظهر : أن مراد من أطلق : البلد الكبير .

فائدتاه

إمراهما : لو حضر الغائب الذى كان قد صَلَّى عليه استحَبَّ أن يصلى عليه ثانياً . جزم به ابن تيم ، وابن حمدان ، واقتصر عليه في الفروع .

قلت : فيعابى بها . وهى مستثناة من قولهم « لا يستحب إعادة الصلاة عليه » على ما تقدم .

الثانية : لا يصلى مطلقاً على المفترس المأكول في بطن السبع . والذى قد استحال باحتراق النار ونحوهما « على الصحيح من المذهب . قال في التلخيص : على الأظهر

قال في الفصول : فأما إن حصل في بطن السبع لم يصل عليه مع مشاهدة السبع .
وجزم به في المذهب . وقدمه في الرعاية الكبرى . وقيل : يصل على عليهما ، وأطلقهما
في الفروع ، ومختصر ابن تميم ، والرعاية الصغرى ، والحاويين . وتقدم في كلام
المصنف إذا تعذر غسله : أنه ييمم ، ويكفن ، ويصلى عليه .

قوله ﴿ وَلَا يُصَلَّى الْإِمَامُ عَلَى الْغَالِّ وَلَا مَنْ قَتَلَ نَفْسَهُ ﴾

مراده لا يستحب . وهذا المذهب . نص عليه . وعليه أكثر الأحناب . وهو
من المفردات . وقيل : يحرم . وهو وجه حكاه ابن تميم . وحكى رواية حكاه في
الرعاية . وهذا ظاهر ما قدمه الزركشي . وقال : هذا المذهب المنصوص به لا ريب .
ويحتمله كلام المصنف وغيره .

وعنه : يصل على عليهما حتى على باغ ومحارب . واختاره ابن عقيل .

تفسيرها

الأول : مفهوم كلام المصنف : أنه يصل على غير الغال ومن قتل نفسه .
وذلك قسمان .

أمرهما : أهل البدع . والصحيح من المذهب : أنه لا يصل على عليهما . وعنه يصل
عليهما . وهو ظاهر كلام المصنف هنا .

الثاني : غير أهل البدع . فيصل على عليهما مطلقا ، على الصحيح من المذهب .
وعنه لا يصل على أهل الكبائر . وهي من المفردات . وجزم بها في الترغيب
وغيره . وقدمها في التلخيص .

واختار المجد أنه لا يصل على كل من مات على معصية ظاهرة بلا توبة . قال
في الفروع : وهو متجه . وعنه ولا يصل على من قُتل في حد .

وقال في التلخيص : لا يختلف المذهب : أنه إذا مات الحدود أنه يجوز للإمام
الصلاة عليه . فإنه عليه أفضل الصلاة والسلام صلى على الغامدية .

وجزم في الرعاية الصغرى ، والحاويين : أن الشارب الذي لم يحد كالغالب
وقاتل النفس . وذكره في الكبرى رواية . وعنه ولا على من مات وعليه دين لم
يخلف وفاء . وهي من المفردات .

التنبيه الثاني : المراد هنا بالإمام : إمام القرية . وهو واليها في القضاء . قدمه في
الفروع ، وابن تميم . وذكره أبو بكر . نقل حرب : إمام كل قرية واليها ، وخَطَّاه
الخلال . قال المجد : والصواب تسويته . فإن أعظم متول للإمامة في كل بلدة
يحصل بامتناعه الردع والزجر . ونقل الجماعة عن الإمام أحمد أنه الإمام الأعظم .
واختاره الخلال . وجزم به في التبصرة . وقدمه في مجمع البحرين . وقال : هو أشهر
الروايتين . وقيل : الإمام الأعظم أو نائبه .

فأمره : إذا قتل الباغي غسل وصلى عليه . وأما قاطع الطريق : فإنه يقتل
أولا ، على الصحيح من المذهب . فعليه يغسل ويصلى عليه ثم يصلب . على الصحيح .
قدمه في التلخيص وابن تميم .

وقيل : يصلب عقيب القتل ، ثم ينزل فيغسل ويصلى عليه . ويدفن [جزم
به في الرعاية الكبرى في باب الحار بين] .

وأطلقهما في الفروع . وقيل : يصلب قبل القتل . ويأتي في باب حد الحار بين

قوله ﴿ وَإِنْ وَجِدَ بَعْضُ الْمَيِّتِ ﴾

يعني تحقيقا : غسل وصلى عليه . يعني غير شعر وظفر وسن . وظاهره :
سواء كان البعض الموجود يعيش معه ، كيد ورجل ونحوهما « أولا » كرأس ونحوه .
وهو صحيح . وهو المذهب . قال في مجمع البحرين - تبعاً للمجد في شرحه - هذا
أصح الروايتين . وقدمه في الفروع ، وابن تميم ، والشرح ، وقال : هو المشهور .
قال في الوجيز : وبعض الميت ككله .

وعنه لا يصلى على الجوارح . قال الخلال : لعله قول قديم لأبي عبد الله .
والذي استقر عليه قوله هو الأول .

فعلينا : الاعتبار بالأكثر منه . فإن وجد الأكثر أولاً صلى عليه . ولو وجد بعده الأقل لم يصل عليه . وإن وجد الأقل أولاً لم يصل عليه لفقد الأكثر .
فظاهر كلام ابن أبي موسى : أن مادون العضو الكامل لا يصلى عليه . وقال في الرعاية : وقيل : مادون العضو القاتل لا يصلى عليه . وقاله في الفروع . وهو في بعض نسخ ابن تيميم .

قوله ﴿وَصَلَّى عَلَيْهِ﴾

تحرير المذهب : أنه إن علم أنه لم يصل عليه وجبت الصلاة عليه ، قولاً واحداً . وإن كان صلى عليه ، فالصحيح من المذهب : أنه يستحب الصلاة عليه . قال المجد - وتبعه ابن تيميم - وهو الأصح . وقدمه في الفروع ، ومجمع البحرين . وقيل : يجب أيضاً . اختاره القاضى . وصححه في الرعاية .

وحيث قلنا يصلى : فإنه ينوى على البعض الموجود فقط . على الصحيح من المذهب . وقيل : ينوى الجملة . واختاره في التلخيص .

وأما غسله : فالصحيح من المذهب : أنه واجب . قال ابن تيميم ، وابن حمدان : رواية واحدة . وكذا تكفينه ودفنه . قال في الفروع : بغسل ويكفن ويدفن في الأصح . وقيل : لا يجب ذلك كله . وهو من المفردات . وهو ضعيف . قال ابن تيميم : وحكى الآمدى سقوط الغسل إن قلنا لا يصلى عليها .

فإنما

إمراها : إذا صلى على البعض ، ثم وجد الأكثر . فقال المجد في شرحه : احتمل أن لا تجب الصلاة ، واحتمل أن تجب . وإن تكرر الوجوب ، جعلاً للأكثر كالكل . وهو الصحيح . جزم به في المغنى ، والشرح . وتبع المجد في مجمع البحرين ، والفروع ، والرعاية .

وقيل : لا يصلى على الأقل . وعنه يصلى . قال ابن تيميم : وإذا وجدت جارحة

من جملة لم يصل عليها . وإن قلنا بالصلاة على الجوارح : وجب أن يصلى عليها ، ثم إذا وجد الجملة : فهل تجب إعادة الصلاة ؟ فيه وجهان تقدم . وفيه وجه ثالث : يجب هنا ، وإن لم تجب فيما إذا صلى على الأكثر ، ثم وجدت الجارحة .

وهل ينبش ليدفن معه أو يحنّبه ؟ فيه وجهان « وأطلقهما في الفروع [وابن تيم ، وابن حمدان] قال في المغنى « والشرح : وإن وجد الجزء بعد دفن الميت غسل وصلى عليه ودفن إلى جانب القبر ، أو ينبش بعض القبر ويدفن فيه . وقال ابن رزين : دفن يحنّبه ولم ينبش ، لأنه مثله .

الثانية : ما بان من «ى - كيد وساق انفصل في وقت - لو وجدت فيه الجملة لم يغسل ولم يصل عليها ، على الصحيح من المذهب . وقيل : يصلى عليها إن احتمل موته . قاله في الفروع .

قوله ﴿ وَإِنْ اِخْتَلَطَ مَنْ يُصَلَّى عَلَيْهِ بِمَنْ لَا يُصَلَّى عَلَيْهِ يَنْوِي مَنْ يُصَلَّى عَلَيْهِ ﴾

وهذا المذهب . وعليه الأصحاب . وكذا حكم غسلهم وتكفينهم ، بلا نزاع . وعنه إن اختلطوا بدار الحرب فلا صلاة . وأما دفنهم : فقال الإمام أحمد : إن قدروا دفنهم منفردين . وإلا فمع المسامين .

قوله ﴿ وَلَا بِأَسْرِ بِالصَّلَاةِ عَلَى الْمَيِّتِ فِي الْمَسْجِدِ ﴾

يعنى أنها لا تكرر فيه . وهذا المذهب بلا ريب . وعليه جماهير الأصحاب . وقيل : الصلاة فيه أفضل . قال الأجرى : السنة الصلاة عليه فيه وأنه قول أحمد . وقيل : عدم الصلاة فيه أفضل . وخيره الإمام أحمد في الصلاة عليه فيه وعدمها . تنبيه : محل الخلاف : إذا أمن تلوينه . فأما إذا لم يؤمن تلوينه ، لم تجز الصلاة فيه . ذكره أبو المعالي وغيره .

قوله ﴿وَإِنْ لَمْ يَحْضُرْهُ غَيْرُ النِّسَاءِ صَلَّيْنِ عَلَيْهِ﴾ .

الصحيح من المذهب : أنه يسن لمن الصلاة عليه جماعة إذا لم يصل عليه رجال . نص عليه كالمكتوبة . وقيل : لا يسن لمن جماعة . بل الأفضل فرادى . اختاره القاضى . وعلى كلا القولين يسقط فرض الصلاة بهن ، ولو كانت واحدة ، على الصحيح من المذهب ، كما تقدم فى أول الفصل . ويقدم منهن من يقدم من الرجال . قال فى الفصول : حتى ولو كان منهن والية وقاضية ^(١) .

فأما إذا صلى الرجال : فإنيهم يصلين فرادى . وهو ظاهر ما قدمه فى الفروع . وقيل جماعة . ويحتمله كلام المصنف هنا . وأطلقهما ابن تيميم وابن حمدان . فأمره : له بصلاة الجنائزة قيراط . وهو [أمر] معلوم عند الله . وذكر ابن عقيل أنه قيراط نسبته من أجر صاحب المصيبة . وله بتمام دفنها قيراط آخر . وذكر أبو المعالى وجهاً : أن الثانى بوضعه فى قبره .

قال فى الفروع : ويتوجه احتمال إذا ستر باللين .

فأمره : قوله ﴿فَصَلِّ * فِي حَمْلِ الْمَيِّتِ وَدَفْنِهِ﴾

تقدم فى أول فصل غسل الميت أن حمليه ودفنه : فرض كفاية إجماعاً ، لكن لا يختص كون حامله من أهل القرية . ولهذا يسقط بالكافر وغيره .

فأمره : يكره أخذ الأجرة للحمل والحفر والغسل ونحوه . على الصحيح من المذهب . قدمه فى الرعايتين . وصححه فى الحاوى الصغير . قال فى مجمع البحرين : ويموز أخذ الأجرة .

وعنه لا يكره [وعنه يكره] بلا حاجة . قدمه فى المستوعب . قال ابن تيميم : كره أحمد أخذ أجرة ، إلا أن يكون محتاجاً فمن بيت المال . فإن تعذر أعطى قدر عمله . وعنه لا بأس . والصحيح : جواز أخذها على ما لا يعتبر أن يكون فاعله

(١) وهل يصح هذا شرعاً ؟

من أهل القرية . قاله بعض أصحابنا . انتهى ، وأطلقهن في الفروع . وقيل : يحرم أخذ الأجرة . وقاله الآمدي . وهو من المفردات .

قوله ﴿ يُسْتَحَبُّ التَّرْبِيعُ فِي حَمْلِهِ ﴾ .

هذا المذهب مطلقاً . وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به أكثرهم . وقال أبو حفص ، والآجري وغيرهما : يكره التربيعة إن ازدحموا عليه أيهم يحمله .

تنبيه قوله ﴿ وَهُوَ أَنْ يَضَعَ قَائِمَةَ السَّرِيرِ الْيُسْرَى الْمَقْدَمَةَ عَلَى كَتِفِهِ الْيُمْنَى ، ثُمَّ يَنْتَقِلُ إِلَى الْمُوَخَّرَةِ ﴾ .

مراده بقائمة السرير اليسرى : المقدمة التي من جهة يمين الميت .

قوله ﴿ ثُمَّ يَضَعُ قَائِمَتَهُ الْيُمْنَى الْمَقْدَمَةَ عَلَى كَتِفِهِ الْيُسْرَى ، ثُمَّ يَنْتَقِلُ إِلَى الْمُوَخَّرَةِ ﴾ .

وهذا المذهب . وعليه الأصحاب . ونقله الجماعة عن الإمام أحمد . فتكون البداية من الجانبين من عند رأسه [والختام من عند رجله] وعنه يبدأ بالموخَّرة وهي الثالثة . يجعلها على كتفه الأيسر ثم المقدمة . فتكون البداية بالرأس والختام به . وأطلقهما في الحرر .

قوله ﴿ وَإِنْ حَمَلَ بَيْنَ الْعُمُودَيْنِ فَحَسَنٌ ﴾ .

يعني لا يكره . وهذا المذهب . وعليه الأصحاب . ونص عليه . وعنه يكره وعنه التربيعة والحمل بين العمودين سواء .

فعلينا : الجمع بينهما أولى . زاد في الرعاية الكبرى : إذا جمع وحمل بين العمودين فمن عند رأسه ، ثم من رجله . وقال في المذهب : من عند ناحية رجله لا يصح إلا التربيعة .

فائدة : يستحب ستر نعش المرأة . ذكره جماعة من الأصحاب ، منهم ابن حمدان وقدمه في الفروع . قال في المستوعب : يستر بالمسكية . ومعناه في الفصول .

قال بعض العلماء : أول من أخذ ذلك له زينب أم المؤمنين . وماتت سنة
عشرين . وقال في التلخيص : لا بأس بجعل المسكية عليه وفوقها ثوب انتهى .
ويكره تغطيته بغير البياض ، ويسن به . وقال ابن عقيل ، وابن الجوزي
وغيرهما : لا بأس بحملها في تابوت . وكذا من لم يمكن تركه على النعش إلا بمثله
كالأحدب ونحوه . قال في الفصول : المقطع تلفق أعضاؤه بطين حر ويفطى حتى
لا يتبين تشويبه . وقال أيضاً : الواجب جمع أعضائه في كفن واحد وقبر واحد .
وقال أبو حفص وغيره : يستحب شد النعش بعمامة انتهى .

ولا بأس بحمل الطفل بين يديه . ولا بأس بحمل الميت بأعمدة للحاجة .
وعلى دابة لغرض صحيح . ويجوز لبعد قبره . وعنه يكره .

قوله ﴿ وَيُسْتَحَبُّ الإسْرَاعُ بِهَا ﴾ .

مراده إذا لم يخف عليه بالإسراع . فإن خيف عليه قال وإن لم يخف عليه .
فنص الإمام أحمد : أنه يسرع . ويكون دون الخيب . وهو المذهب . قال المجد :
يمشى أعلى درجات المشى المعتاد . وقال في المذهب : يسرع فوق المشى ودون
الخبب . وقال القاضي : يستحب الإسراع بحيث لا يخرج عن المشى المعتاد . وقال في
الرعاية : يسن الإسراع بها يسيراً . قال في الكافي : لا يفرط في الإسراع فيمخضها
ويؤذى متبعتها . انتهى . وكلامهم متقارب .

فائدة : يراعى بالإسراع الحاجة . نص عليه .

قوله ﴿ وَأَنْ يَكُونَ الْمَشَاءُ أَمَامَهَا ﴾ .

يعنى يستحب ذلك . وهذا المذهب . وعليه أكثر الأصحاب . واختار
صاحب الرعاية : يمشى حيث شاء . وقال المصنف في الكافي : حيث مشى لحسن .
وعلى الأول : لا يكره خلفها وحيث شاء . قاله في مجمع البحرين .

قوله ﴿ وَالرُّكْبَانُ خَلْفَهَا ﴾ .

يعنى يستحب . وهذا بلا نزاع . فلو ركب وكان أمامها كره . قاله المجد .

ومراد من قال « الركبان خلفها » إذا كانت جنازة مسلم . وأما إذا كانت جنازة كافر : فإنه يركب ويتقدمها على ما تقدم .

فائدته

إمراهما : يكره الركوب لمن تبعها بلا عذر ، على الصحيح من المذهب . وقيل : لا يكره ، كركوبه في عوده . قال القاضي في تخریجه : لا بأس به ، والمشى أفضل الثانية : في راكب السفينة وجهان . أحدهما : هو كراكب الدابة . فيكون خلفها . وقدمه صاحب الفروع في باب جامع الأيمان لو حلف لا يركب حث بركوب سفينة في المنصوص ، تقديماً للشرع واللغة . فعلى هذا : يكون راكبها خلفها . قلت : وهو الصواب .

والثاني : يكون منها كلامشى . فيكون أمامها . وأطلقهما في الفروع ، وابن تيميم ، والرعاية ، والفائق والحواشى . قال بعض الأصحاب : هذان الوجهان مبنيان على أن حكمه كراكب الدابة ، أو كلامشى . وأن عليهما يلبنى دورانه في الصلاة .

قوله ﴿ وَلَا يَجْلِسُ مَنْ تَبِعَهَا حَتَّى تُوَضَّعَ ﴾ .
يعنى يكره ذلك . وهو المذهب . وعليه الأصحاب . وعنه لا يكره الجلوس لمن كان بعيداً عنها .

نفسه : قوله « حتى توضع » يعنى بالأرض للدفن . وهذا المذهب نقله الجماعة . وعنه حتى توضع للصلاة . وعنه حتى توضع في اللحد .

قوله ﴿ وَإِنْ جَاءَتْ وَهُوَ جَالِسٌ لَمْ يَقُمْ لَهَا ﴾ .
وهو المذهب . نص عليه . وعليه أكثر الأصحاب . وجزم به في الوجيز وغيره . وقدمه في الفروع ، والمغنى ، والشرح وغيرهم . وعليه أكثر الأصحاب . وجزم به في الوجيز وغيره . وقدمه في الفروع ، والمغنى والشرح ، وغيرهم .

وعنه يستحب القيام لها ، ولو كانت كافرة . نصره ابن أبي موسى . واختاره
القاضي ، وابن عقيل ، والشيخ تقي الدين ، وصاحب الفائق فيه .
وعنه القيام وعدمه سواء . وعنه يستحب القيام حتى تغيب أو توضع . وقاله
ابن موسى . قال في الفروع : ولعل المراد على هذا : يقوم حين يراها قبل وصولها
إليه . للخبر ^(١) .

فوائد

إمروها : كان الإمام أحمد رحمه الله إذا صلى على جنازة - هو وليها - لم يجلس
حتى تدفن . ونقل حنبل : لا بأس بقيامه على القبر حتى تدفن . جبراً وإكراماً .
قال المجد في شرحه : هذا حسن لا بأس به . نص عليه .

الثانية : اتباع الجنازة سنة ، على الصحيح من المذهب . وقال في آخر الرعاية :
اتباعها فرض كفاية . انتهى . وهو حق له ولأهله . وذكر الآجري : أن من الخير
أن يتبعها لقضاء حق أخيه المسلم .

الثالثة : يحرم عليه أن يتبعها ومعها منكر عاجز عن منعه ، على الصحيح من
المذهب . نص عليه ، نحو طبل أو نوح أو لطم نسوة ، وتصفيق ورفع أصواتهن .
وعنه يتبعها وينكر بحسبه ، ويلزم القادر . فلو ظن أنه إذا تبعها أزيل المنكر ، لزمه
على الروایتين ، للحصول المقصودين . ذكره المجد . وتبعه في الفروع . فيعالي بها .
وقيل في العاجز : كمن دُعي إلى غسل ميت فسمع طبلًا أو نوحاً . وفيه روايتان .
نقل المروذي : لا . ونقل أبو الحارث وأبو داود : يغسله وينهاهم .
قلت : إن غلب على ظنه الزجر غسله وإلا ذهب .

الرابعة : يكره للمرأة اتباعها . على الصحيح من المذهب [نص عليه ،

(١) روى أحمد ومسلم عن علي رضي الله عنه قال « رأينا النبي صلى الله عليه وسلم
قام قممًا تبعًا له - يعني في الجنازة »

وعليه أكثر الأصحاب . وقيل : يكره للأجنبية . قال ابن أبي موسى : قد رخص بعضهم لها في شهود أبيها وولدها وذى قرابتها ، مع التحفظ والاستحياء والتستر [وقال الآجری : يحرم . وما هو ببعيد في زمننا هذا . قال أبو المعالي : يمنعهن من اتباعها . وقال أبو حفص : هو بدعة ، يطردن . فإن رجعن وإلا رجع الرجال ، بعد أن يحنوا على أفواههن التراب . قال : ورخص الإمام أحمد في اتباع جنازة يتبعها النساء . قال أبو حفص : ويحرم بلوغ المرأة القبر .

قوله ﴿ وَيُدْخَلُ قَبْرَهُ مِنْ عِنْدِ رَجُلِ الْقَبْرِ إِنْ كَانَ أَسْهَلَ عَلَيْهِمْ ﴾ . وهو المذهب . وعليه أكثر الأصحاب . وقيل : يبدأ بإدخال رجله من عند رأسه . ذكره ابن الزاغوني .

فوائد

إمراها : إذا كان دخوله من عند رجل القبر يشق أدخله من قبلته معترضاً . قاله في الحرر ، والقائق وغيرهما . وقال في الفروع : لا يدخل الميت معترضاً من قبلته . ونقل الجماعة : الأسهل ، ثم سواء .

الثانية : أولى الناس بالتكفين والدفن : أولاهم بالفصل على ماتقدم . وقال في الحرر وغيره : والسنة أن يتولى دفن الميت غاسله ، والأولى لمن هو أحق بذلك أن يتولاهما بنفسه ، ثم بنائيه إن شاء ، ثم بعدهم الأولى بالدفن : الرجال الأجانب ، ثم محارمه من النساء ، ثم الأجنبيةات . ومحارمها من الرجال أولى من الأجانب . ومن محارمها : النساء يَدْفِنُنَّها . وهل يقدم الزوج على محارمها الرجال أم لا ؟ فيه روايتان وأطلقهما في الفروع « وابن تيميم ، والنكت .

إمراها : يقدم المحارم على الزوج . قال الخلال : استفاضت الرواية عن الإمام أحمد : أن الأولياء يقدمون على الزوج . وهو ظاهر كلام الخرقي ، وظاهر ما قدمه في المغني . وقدمه في النظم .

والرواية الثانية : الزوج أحق من الأولياء بذلك . اختاره القاضي ، وأبو المعالي .
فإن عُدَّ الزوج ومحارمها الرجال ، فهل الأجانب أولى ، أو نساء محارمها مع عدم
محذور من تكشفهن بحضرة الرجال أو غيره ؟ قال المجد : وأتباعهن فيهم روايتان .
وأطلقهما في الفروع . وابن تيميم ، والنسكت .

إمراهما : الأجانب أولى . وهو الصحيح . قال المصنف : هذا أصح وأحسن .
واختاره المجد . وقدمه الناظم . وقال : هو أشهر القولين .

والثانية : نساء محارمها أولى . جزم به الخرقى . واختاره ابن عقيل . وأبو المعالي
وقدمه الزركشى ، وابن رزين في شرحه . وقال : نص عليه . قال المجد في شرحه :
هذه الرواية محمولة على ما إذا لم يمكن في دفنهن محذور من اتباع الجنابة ،
أو التكشف بحضرة الأجانب أو غيره .

فعلى هذه الرواية : يقدم الأقرب منهن فالأقرب ، كما في حق الرجل .
وعلى كلا الروايتين : لا يكره دفن الرجال للمرأة . وإن كان محرمها حاضراً .
نص عليه . قال في الفروع : ويتوجه احتمال يحملها من المغتسل إلى النعش .
الثالثة : يقدم من الرجال الخصى ، ثم الشيخ ، ثم الأفضل ديناً ومعرفة . ومن
بعده عهده بجماع أولى ممن قرب .

الرابعة : يستحب تعميق القبر وتوسيعه من غير حد ، على الصحيح من
المذهب . نص عليه . وقدمه في الفروع . وجزم به في الكافي . وقال أحمد أيضاً :
إلى الصدر . وقال أكثر الأصحاب : قامة وبسطة . قاله في الفروع ، وذكره غير
واحد نصاً عن أحمد . والبسطة الباع .

الخامسة : يكفي من ذلك ما يمنع ظهور الرائحة والسباع . ذكره الأصحاب .
قوله ﴿ وَيُلْحَد لَهُ لَحْدًا ﴾ .

الصحيح من المذهب : أن اللحد أفضل من الشق ، بل يكره الشق بلا عذر ،

وعليه الأصحاب . وعنه ليس اللحد بأفضل منه . ذكرها في الفروع والرعاية .

قوله ﴿ وَيَنْصِبُ عَلَيْهِ اللَّبْنَ نَصْبًا ﴾ .

الصحيح من المذهب : أن اللبن أفضل من القصب . وعليه أكثر الأصحاب

وعنه ينصب عليه قصب . اختاره الخلال ، وصاحبه ، وابن عقيل .

تنبيه : مراده بقوله ﴿ وَلَا يَدْخُلُهُ خَشَبٌ ﴾ إذا لم يمكن ضرورة . فإن كان ثم ضرورة أدخل الخشب .

فائدتان

إصرهما : يكره الدفن في تابوت ، ولو كان الميت امرأة . نص عليه . زاد بعضهم : ويكره في حجر منقوش . وقال بعضهم : أو يجعل فيه حديد . ولو كانت الأرض رخوة أو ندية .

الثانية : لاتوقيت فيمن يدخل القبر ، بل ذلك بحسب الحاجة . نص عليه . كسائر أموره . وقيل : الوتر أفضل .

قوله ﴿ وَيَقُولُ الَّذِي يَدْخُلُهُ : بِسْمِ اللَّهِ . وَعَلَى مَلَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﴾ .

وهذا المذهب . وعنه يقول « اللهم بارك في القبر وصاحبه » قال في الفروع : وإن قرأ (٢٠ : ٥٥) منها خلقناكم وفيها نعيدكم ومنها نخرجكم تارة أخرى (وإن أتى بذكر ودعاء يليق عند وضعه وإلحاده : فلا بأس . لفعله عليه أفضل الصلاة والسلام ، وفعل الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين ^(١) .

قوله ﴿ وَيَضَعُهُ فِي حُلْدِهِ عَلَى جَنْبِهِ الْأَيْمَنِ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ ﴾ .

وضعه في حلده على جنبه الأيمن مستحب ، بلا نزاع . وكونه مستقبِل القبلة واجب . على الصحيح من المذهب . اختاره القاضي وأصحابه والمصنف وغيرهم .

(١) روى أبو داود من حديث عثمان بن عفان قال « كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا فرغ من دفن الميت وقف عليه ، وقال : استغفروا لأخيك . فإنه الآن يسأل »

وقطع به الآمدى ، والشريف أبو جعفر ، والقاضى أبو الحسين وغيرهم . وقدمه فى الفروع . وقال صاحب الخلاصة : والمحرم : يستحب ذلك . وقدمه ابن تيميم . فعلى المذهب : لو وضع غير مستقبل القبلة نبش على الصحيح من المذهب . قال ابن عقيل ، قال أصحابنا : ينبش إلا أن يخاف أن يتفسخ . وعلى القول الثانى : لا ينبش ، على الصحيح من المذهب . قاله فى النكت . وتقدم ذلك مستوفى فى أول فصل غسل الميت بآتم من هذا .

فوائده

منها : يستحب أن يضع تحت رأسه لينة كالخدة للحى . ويكره وضع بساط تحته مطلقاً . قدمه فى الفروع . والمنصوص عن أحمد : أنه لا بأس بالقطيفة من علة ، قاله فى الفروع . وعنه لا بأس بها مطلقاً . قال ابن تيميم : وإن جعل تحته قطيفة فلا بأس . نص عليه . وقيل : يستحب .

ومنها : يكره وضع مُضَرَّة ، على الصحيح من المذهب . وقال ابن حامد : لا بأس بها . وتكره الحدة ، قولاً واحداً .

ومنها : كره الإمام أحمد الدفن عند طلوع الشمس وغروبها ، وكذا عند قيامها . وهو من المفردات . وجزم به ناظمها . وقال فى المغنى : لا يجوز . وذكر المجد : أنه يكره .

ومنها : الدفن فى النهار أولى . ويجوز ليلاً . نص عليه . وعنه يكره . ذكره ابن هبيرة اتفاق الأئمة الأربعة . وعنه لا يفعله إلا لضرورة .

ومنها : الدفن فى الصحراء أفضل . وكره أبو المعالى وغيره فى البنيان .

قوله « وَيَحْتَوِ الثَّرَابُ فِي الْقَبْرِ ثَلَاثَ حَشَيَاتٍ » .

الصحيح من المذهب : استحباب فعل ذلك مطلقاً . وعليه أكثر الأصحاب .

وقيل : يستحب ذلك للقرىب منه فقط . وعنه لا بأس بذلك . وحيث قلنا « يحثو » فأتى به من أى جهة كانت . وقيل : من قبل رأسه . وجزم به ابن تيميم .

فأمره : يكره لزيادة على ترابه . نص عليه . قال في الفصول : إلا أن يحتاج إليه . نقل أبو داود : إلا أن يستوى بالأرض ، ولا يعرف . قال في الفروع : والمراد مع أن تراب قبر لا ينقل إلى آخر .

فأمره : لا بأس بتعليمه بحجر ، أو خشبة أو نحوهما . نص عليه . ونص أيضاً : أنه يستحب . ولا بأس بلوح ، نقله الميموني . ونقل المروزي : يكره . ونقل الأثرم : ماسمعت فيه شيئاً .

قوله ﴿ وَيُرَشُّ عَلَيْهِ الْمَاءُ ﴾ .

وكذا قال الأصحاب . وقال في الفروع : ويرش عليه الماء . وعنه لا بأس به .

فأمره : يستحب تلقين الميت بعد دفنه عند أكثر الأصحاب . قال في الفروع : استحبه الأكثر . قال في مجمع البحرين : اختاره القاضي ، وأصحابه ، وأكثرنا . وجزم به في المستوعب ، والرعايتين ، والحاويين ، ومختصر ابن تميم ، وغيرهم . فيجلس الملقن عند رأسه .

وقال الشيخ تقي الدين : تلقينه بعد دفنه مباح عند أحمد ، وبعض أصحابنا . وقال : الإباحة أعدل الأقوال ، ولا يكره .

قال أبو المعالي : لو انصرفوا قبله لم يعرفوا . لأن الخبر قبل انصرافهم .

وقال المصنف : لم نسمع في التلقين شيئاً عن أحمد ، ولا أعلم فيه للأئمة قولاً سوى ما رواه الأثرم قال : قلت لأبي عبد الله : فهذا الذي يصنعون إذا دفنوا الميت « يقف الرجل فيقول « يا فلان ابن فلانة — إلى آخره » فقال : ما رأيت أحداً فعل هذا إلا أهل الشام ، حين مات أبو المغيرة .

وقال في الكافي « سئل أحمد عن تلقين الميت في قبره ؟ فقال : ما رأيت أحداً يفعله إلا أهل الشام . وقد روى الطبراني « وابن شاهين « وأبو بكر في الشافي وغيرهم في ذلك حديثاً . وقال في الفروع : وفي تلقين غير المكلف وجهان ، بناء

على نزول الملوك إليه ، وسؤاله وامتحانه . النفي : قول القاضي ، وابن عقيل .
والإثبات : قول أبي حكيم ، وغيره . قال في مجمع البحرين : وهو ظاهر كلام
أبي الخطاب . [قال ابن حمدان في نهاية المبتدى ، قال ابن عبدوس : يسأل الأطفال
عن الأول حين الذرية ، والكبار يسألون عن معتقدهم في الدنيا] وإقرارهم
الأول [قال في المستوعب] قال شيخنا : يلحق . وقدمه في الرايتين . وحكاة
ابن عبدوس المقدم عن الأصحاب . قال الشيخ تقي الدين : وهو أصح ^(١) .

[فعلى هذا : يكون المذهب التلقين ، والنفس تميل إلى عدمه ، والعمل عليه ،
وأطلقهما ابن تيميم في مختصره] والحاويين .

قوله ﴿ وَلَا بَأْسَ بَتَطْيِينِهِ ﴾ .

هذا المذهب ، وعليه أكثر الأصحاب . وقيل : يستحب . وهو من المفردات .
وقال أبو حفص : يكره .

قوله ﴿ وَيُسْكِرُهُ تَجْصِيصُهُ ، وَالْبِنَاءُ ، وَالكِتَابَةُ عَلَيْهِ ﴾ .

أما تجصيصه : فمكروه بلا خلاف نعلمه . وكذا الكتابة عليه ، وكذا
تزويقه ، وتخليقه . ونحوه . وهو بدعة .

وأما البناء عليه : فمكروه ، على الصحيح من المذهب . سواء لاصق البناء
الأرض أم لا . وعليه أكثر الأصحاب . قال في الفروع : أطلقه أحمد ، والأصحاب .
وقال صاحب المستوعب ، والمجد ، وابن تيميم ، وغيرهم : لا بأس بقبة ^(٢) وبيت
وحظيرة في ملكه . وقدمه في مجمع البحرين ، لكن اختار الأول . وقال المجد :

(١) قال ابن القيم رحمه الله في زاد المعاد : ولم يكن صلى الله عليه وسلم - يجلس
يقرأ عند القبر ولا يلحق الميت ، كما يفعله الناس اليوم ، ثم تكلم عن الحديث . وقال :
إنه لا يصح رفعه .

(٢) القبة هنا الخيمة . وقد روى مسلم وغيره نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن
البناء على القبر والزيادة عليه . والأمر بهدم القبور المشرفة .

يكره ذلك في الصحراء ، للتضييق والتشبيه بأبنية أهل الدنيا . وقال في المستوعب : ويكره إن كان في مسبلة . قال في الفروع : ومراده الصحراء . وقال في الوسيلة : ويكره البناء الفاخر كالقبة . قال في الفروع : وظاهره لا بأس ببناء . وعنه منع البناء في وقف عام . وقال أبو حفص : تحرم الحجرة ، بل تهدم . وحرّم القسطاط أيضاً . وكره الإمام أحمد القسطاط والخيمة . وقال الشيخ تقي الدين : إن بنى ما يختص به فيها ، فهو غاصب . وقال أبو المعالي : فيه تضييق على المسلمين . وفيه في ملكه إسراف وإضاعة مال . وقال في الفصول : القبة والحظيرة والترتبة . إن كان في ملكه فعل ما شاء ، وإن كان في مسبلة كره للتضييق بلا فائدة . ويكون استعمالاً للمسبلة فيما لم توضع له .

قوله ﴿ وَيُكْرَهُ الْجُلُوسُ وَالْوُطْءُ عَلَيْهِ وَالْاِتِّكَاءُ إِلَيْهِ ﴾

هذا المذهب . وعليه أكثر الأصحاب . وكرهه المشي في المقابر بالتعلين من مفردات المذهب . وجزم به ناظمها . وقال القاضي في التعليق : لا يجوز . وقاله في الكافي ، وغيره . وقدم ابن تيميم « وغيره : له المشي عليه ليصل إلى من يزوره للحاجة . وفعله الإمام أحمد . وسأله عبد الله : يكره دوسه وتخطيه ؟ فقال : نعم ، يكره دوسه » ولم يكره الآجرى توسده لفعل على رضى الله عنه . رواه مالك . قال في الفروع : فيتوجه مثله في الجلوس .

فائدة : لا يجوز التخلي عليه ، على الصحيح من المذهب . وقال في نهاية الأزجي : يكره التخلي .

قلت : فعله أراد بالكرهه التحريم . وإلا فبعيد جداً . ويكره التخلي بينها . وكرهه الإمام أحمد « زاد حرب : كراهية شديدة . وقال في الفصول : حرمة ثابتة . ولهذا يمنع من جميع ما يؤذى الحى أن ينال به ، كتقريب النجاسة منه . انتهى .

فأمره : يكره الحديث عند القبور ، والمشي بالنعل . ويستحب قلعه إلا خوف نجاسة أو شوك ونحوه . وعنه لا يستحب خلع النعل . كالخلف « وفي الشمشك وجهان وأطلقهما في المعنى ، والشرح « والفائق ، والرعايتين ، والحاويين ، والنكت ، والفروع . وقال : نظراً إلى المعنى « والقصر على النص .

أمرهما : لا يكره . واختاره القاضي . وجزم به في المستوعب . وهو ظاهر كلام الخرقى .

الثاني : يكره كالنعل . وقطع ابن تيميم ، وابن حذان ، بأنه لا يكره بالنعال . قال في النكت : وهو غريب ضعيف يخالف للخبر والمذهب .

قوله « وَلَا يُدْفَنُ فِيهِ اثْنَانِ إِلَّا لِحَرُورَةٍ » .

وكذا قال ابن تيميم ، والمجد ، وغيرهما . وظاهره التحريم إذا لم يكن ضرورة وهو المذهب . نص عليه . وجزم به أبو المعالي وغيره . وقدمه في الفروع [وغيره وعنه : يكره . اختاره ابن عقيل ، والشيخ تقي الدين ، وغيرهما . قال في الفروع] وهو أظهر . وقطع به المجد في نبشه لغرض صحيح . ولم يصرح بخلافه . فدل أن المذهب عنده رواية واحدة لا يحرم . انتهى .

وعنه يجوز . نقل أبو طالب وغيره لا بأس . وعنه يجوز ذلك في المحارم . وقيل : يجوز فيمن لاحكم لعورته . وهو احتمال للمجد في شرحه .

قوله « وَيُقَدَّمُ الْأَفْضَلُ إِلَى الْقَبْلَةِ » .

يعنى حيث جوزنا دفن اثنين فأكثر في قبر واحد . فالصحيح من المذهب : أنه يقدم إلى القبلة الأفضل . وقيل : يقدم الأكبر . وقيل : يقدم الأدين . والخلاف هنا كالتخلاف في تقديمهم إلى الإمام في الصلاة عليهم كاتقدم . وكذا لو اختلفت أنواعهم ، كرجال ونساء وصبيان . قدم إلى القبلة من يقدم إلى الإمام في

الصلاة عليهم كما تقدم . قاله في مجمع البحرين وغيره . فإن استووا في الصفات : قدم أحدهم إلى القبلة بالقرعة . قاله في القواعد .

قوله ﴿ وَيَجْعَلُ بَيْنَ كُلِّ اثْنَيْنِ حَاجِزًا مِنَ التُّرَابِ ﴾

هذا المذهب مطلقا . وعليه الأصحاب . إلا أن الآجری قال : إنما يجعل ذلك إذا كان رجال ونساء . قال في الفروع : كذا قال .

فوائد

امراها : قال ابن حمدان وغيره : وإن جعل القبر طويلا ، وجعل رأس كل واحد عند رجلي الآخر ، أو وسطه [جاز . وهو أحسن مما قبله . ويكون رأس المفضول عند رجلی الفاضل أو ساقه] كالدرج .

الثانية : يستحب جمع الأقارب في بقعة واحدة ، لأنه أسهل لزيارتهم وأبعد ، لاندراستهم . ويستحب الدفن في البقعة التي يكثر فيها الصالحون والشهداء . وكذا البقاع الشريفة ^(١) .

الثالثة : من سبق إلى مقبرة مسبلة قدم . فإن جاء معاً : أقرع على الصحيح من المذهب . وقال الجدد - وتبعه في مجمع البحرين ، وصاحب القواعد الفقهية - : إذا جاء معاً قدم من له مزية شوكة عند أهله . قال في مجمع البحرين قلت : وكذا لو كان واقف الأرض إن جاز أن لا يدفن فيها ، كما قدمنا من له مزية بإخراج السبق في المفاضلة . ثم قال : فإن تساوى أقرع .

قلت : فإن خيف على أحدهما بتفويته هذه البقعة . فينبغي أن يقدم ذلك ، كما يقدم المضطر على صاحب الطعام ونحوه . انتهى .

الرابعة : متى علم أن الميت صار تراباً . قال في الفروع : ومرادهم ظن أنه صار تراباً - ولهذا ذكر غير واحد : يعمل بقول أهل الخبرة - فالصحيح من المذهب : أنه

(١) لا دليل على ذلك من كتاب ولا سنة .

يجوز دفن غيره فيه . نقل أبو المعالي : جاز الدفن ، والزراعة ، وغير ذلك . ومراده : إذا لم يخالف شرط واقفه لتعيينه الجهة . وقيل : لا يجوز . قال الآمدي : ظاهر المذهب أنه لا يجوز .

وأما إذا لم يصير تراباً : فالصحيح من المذهب : أنه لا يجوز الدفن فيه . نص عليه . ونقل أبو طالب تبقّى عظامه مكانه ويدفن . اختاره الخلال .

الخامسة : قال جماعة من الأصحاب « منهم أبو المعالي - كما تقدم له - حرث أرضه إذا بلى العظم .

قوله ﴿ وَإِنْ وَقَعَ فِي الْقَبْرِ مَالُهُ قِيمَةً يُبَشِّ وَأَخَذَ ﴾

هذا المذهب مطلقاً ، وعليه الأصحاب . وعنه المنع إن بذل له عوضه . قال في الفروع : فدل على رواية : يمنع من نبشه بلا ضرورة .

تنبيه : مراده بقوله « ماله قيمة » يعنى في العادة والعرف . فإن قل خطره ، قال أبو المعالي : ذكره أصحابنا . قال : ويحتمل ما يجب تعريفه أو مراماه به فيه .

قوله ﴿ وَإِنْ كَفَّنْ بِثَوْبٍ غَضَبٍ لَمْ يُبَشِّ ، لَهْتِكَ حُرْمَتِهِ ﴾

وهو المذهب . وعليه أكثر الأصحاب « منهم القاضى . وجزم به فى الوجيز ، وغيره . وقدمه فى الفروع ، والمستوعب ، والشرح ، وتجريد العناية . وقال المجد : إن تغير الميت أو خشى عليه المثلة لم ينبش ، وإلا ينبش . وجزم به فى المنور .

وقيل : ينبش مطلقاً ، ويؤخذ الكفن . صححه فى مجمع البحرين . وجزم به فى الإفادات . وقدمه فى الرعاية الصغرى ، والنظم ، والحاويين . وأطلقه ابن تيميم « وابن حمدان فى الرعاية الكبرى . وأطلق الأول والأخير فى التلخيص .

فعلى المذهب : يغرّم ذلك من تركته ، كما قال المصنف . وهو الصحيح من المذهب « وعليه جمهور الأصحاب . قال ابن تيميم : قاله أصحابنا . وقال المجد : يضمّنه مَنْ كَفَّنْهُ فِيهِ « لمباشرة الإتلاف عالماً . فإن جهل فالقرار^(١) على الغاصب ،

(١) كذا . ولعلها فالغرم .

ولو كان الميت . وجزم به في مجمع البحرين ، والرعاية الصغرى « والحاويين .

فأمره : حيث تعذر الغرم نبش ، قولاً واحداً .

قوله « أَوْ بَلَغَ مَالٌ غَيْرِهِ غُرْمَ ذَلِكَ مِنْ تَرْكِتِهِ » .

وهذا المذهب . وجزم به في الوجيز « والمنثور . وقدمه في الفروع ، وتجريد العناية . ومال إليه الشارح .

وقيل : ينبش ويشق جوفه فيخرج منه . صححه في مجمع البحرين . وقدمه في النظم ، والرعايتين « والحاويين . وأطلقهما في التلخيص ، والشرح ، والفاثق . فعلى هذا القول : لو كان ظنه ملكه فوجهان . وأطلقهما في الفروع ، ومختصر ابن تيمم ، والرعاية الكبرى . قلت : الصواب : نبشه .

وقال المجد هنا كما قال في التي قبلها . وأطلقهن في الرعاية الكبرى . وذكر جماعة من الأصحاب : أنه يغرم اليسير من تركته وجهاً واحداً . وما هو ببعيد . وحيث قلنا : يغرم من تركته ، فتعذر . فالصحيح من المذهب : أنه ينبش ويشق جوفه . وقال بعض الأصحاب [إن بذلت قيمته لم يشق . وجزم به المصنف ، والشارح ، وقال بعض الأصحاب] أيضاً : إن بذلها وارث لم يشق ، وإلا شق . وقيل : لم يشق مطلقاً .

تنبيه : مفهوم قوله « أَوْ بَلَغَ مَالٌ غَيْرِهِ » أنه لو بلغ مال نفسه : أنه لا ينبش ، وهو الصحيح . وهو المذهب . قدمه في المغنى ، والشرح ، والفروع . ويحتمل أن ينبش إذا كان له قيمة . وقال في المبهج : يحسب من ثلثه .

فعلى المذهب : يؤخذ إذا بلى . وعلى المذهب أيضاً : لو كان عليه دين نبش ، على الصحيح من المذهب . جزم به في مجمع البحرين . وظاهر كلامه في المغنى والشرح : أنه لا ينبش .

فائفة : لو بلغ مال غيره بإذنه : أخذ إذا بلى الميت ، ولا يعرض له قبله ، ولا يضمه . على الصحيح من المذهب . وقيل : هو كاله .

وقال في الفصول : إن بلعه بإذنه فهو المتلف لماله ، كقوله : ألق متاعك في البحر . فألقاه . قال : وكذا لو رآه محتاجاً إلى ربط أسنانه بذهب . فأعطاه خيطاً من ذهب ، أو أنفاً من ذهب . فأعطاه فربطه به ومات ، لم يجب قلعه ورده ، لأن فيه مثله . قال في الفروع : كذا قال .

فائفة : لو مات وله أنف ذهب لم يقطع ، لكن إن كان بائه لم يأخذ ثمنه أخذه من تركته . ومع عدم التركة يأخذه إذا بلى . وهذا المذهب .
وقيل : يؤخذ في الحال . قال في الفروع : فدل على أنه لا يعتبر الرجوع حياة المفلس في قول ، مع أن فيه هنا مثله .

فوائد

دفن الشهيد بمصرعه سنة . نص عليه « حتى لو نقل رد إليه . » [وقال في الكافي : وحمل الميت إلى غير بلده لغير حاجة مكروه] ويجوز نقل غيره . أطلقه الإمام أحمد . قال في الفروع : والمراد — وهو ظاهر كلامهم — إن أمن تغيره . وذكر المجد إن لم يظن تغيره . انتهى .

ولا ينقل إلا لغرض صحيح . كبقعة شريفة ومجاورة صالح . قال في الفروع : وظاهر كلامهم : ولو رضى به . وصرح به أبو المعالي فقال : يجب نقله لضرورة « نحو كونه بدار حرب ، أو مكان يخاف فيه نبشه وتحريقه ، أو المثلة به . قال : فإن تعذر نقله بدار حرب ، فالأولى : تسويته بالأرض وإخفاؤه مخافة العدو . ومعناه كلام غيره . فيعاني بها .

وتقدم في أول الفصل الأول من هذا الباب « لو دفن قبل غسله أو تكفينه ، أو الصلاة عليه . هل ينبش أم لا ؟ وهل يجوز نبشه لغرض صحيح ؟ » فليراجع هناك

قوله ﴿وَإِنْ مَاتَتْ حَامِلٌ لَمْ يُشَقَّ بَطْنُهَا﴾ .

وهذا المذهب . نص عليه . وعليه أكثر الأصحاب .

قال الزركشي : هذا المنصوص ، وعليه الأصحاب .

قوله ﴿وَيُحْتَمَلُ أَنْ يُشَقَّ بَطْنُهَا إِذَا غَلَبَ عَلَى الظَّنِّ أَنَّهُ يُحْيَى﴾ .

وهو وجه في ابن تيميم وغيره . فعلى المذهب ﴿تَسْطُو عَلَيْهِ الْقَوَائِلُ فَيُخْرِجُنَّهٗ﴾

إذا احتمل حياته . على الصحيح من المذهب . وقال القاضي في الخلاف : إن لم يوجد أمارات الظهور بانفتاح الحارج وقوة الحركة فلا تسطو القوائيل .

فعلى الأول : إن تعذر إخراجها بالقوائيل . فالمذهب : أنه لا يشق بطنها .

قاله في المغنى ، والشرح . والفروع وغيرهم . وعليه أكثر الأصحاب . واختار ابن هبيرة : أنه يشق ويخرج الولد .

قلت : وهو أولى .

فعلى المذهب : يترك ولا يدفن حتى يموت . قال في الفروع : هذا الأشهر .

واختاره القاضي ، والمصنف ، وصاحب التلخيص ، وغيرهم . وقدمه في الرايتين ، والحاويين .

وعنه يسطو عليه الرجال . والأولى بذلك الحارم . اختاره أبو بكر ، والمجد :

كدأواة الحى . وصححه في مجمع البحرين . وهو أقوى من الذى قبله . وأطلقهما ابن تيميم . ولم يقيده الإمام أحمد بالحرم . وقيده ابن حمدان بذلك .

فأمره : لو خرج بعض الحمل حياً شق بطنها حتى يكمل خروجه . فلو مات قبل

خروجه ، وتعذر خروجه ، غسل ما خرج منه وأجزأ ، على الصحيح من المذهب .

قلت : فيعابى بها . وأول من أفتى في هذه المسألة ابن عقيل . وقيل : تيميم

لما لم يخرج ، وهو احتمال لابن الجوزى .

قوله ﴿وَإِنْ مَاتَتْ ذَمِيَّةٌ حَامِلَةٌ مِنْ مُسْلِمٍ دُفِنَتْ وَحْدَهَا إِنْ أُمِكنَ،
وإلا دفنت مع المسلمين﴾ .

وهذا الصحيح من المذهب . واختار الآجری : تدفن بجانب مقابر المسلمين
وأن المروزي قال ، كلام أحمد : لا بأس به معنا ، لما في بطنها .

قوله ﴿وَيُجْعَلُ ظَهْرُهَا إِلَى الْقَبْلَةِ﴾ .

يعنى وتكون على جنبها الأيسر . ليكون وجه الجنين إلى القبلة على
جنبه الأيمن .

فأمرناه

إمرأهما : لا يصلى على هذا الجنين . لأنه ليس بمولود ولا سقط . وهذا
المذهب . وذكر بعض الأصحاب : يصلى عليه إن مضى زمن تصويره . قال فى
الفروع : ولعل مراده إذا انفصل .

الثانية : يصلى على المسلمة الحامل « بلا نزاع » . ويصلى على حملها إن كان قد
مضى زمن تصويره ، وإلا صلى عليها دونه . هذا الصحيح من المذهب . وقال
ابن عقيل فى فنونه : لا يتوى بالصلاة على حملها . وعلة بالشك فى وجوده .
قوله ﴿وَلَا تُكْرَهُ الْقِرَاءَةُ عَلَى الْقَبْرِ فِي أَصَحِّ الرَّوَايَتَيْنِ﴾ .

وهذا المذهب . قاله فى الفروع وغيره . ونص عليه .

قال الشارح : هذا المشهور عن أحمد .

قال الخلال ، وصاحب المذهب : رواية واحدة لا تكره . وعليه أكثر
الأصحاب . منهم القاضى . وجزم به فى الوجيز وغيره . وقدمه فى الفروع ، والمعنى ،
والشرح ، وابن تيم ، والفائق وغيرهم .

والرواية الثانية : تكره . اختارها عبد الوهاب الوراق ، والشيخ تقي الدين .

قاله فى الفروع . واختارها أيضاً أبو حفص .

قال الشيخ تقي الدين : نقلها جماعة ، وهي قول جمهور السلف . وعليها قدماء أصحابه . وصلى المروزي . انتهى .

قلت : قال كثير من الأصحاب : رجع الإمام أحمد عن هذه الرواية . فقد روى جماعة عن الإمام أحمد : أنه مرّ بضرير يقرأ عند قبر فنهاء . وقال : القراءة عند القبر بدعة . فقال محمد بن قدامة الجوهري : يا أبا عبد الله ! ماتقول في حبش الحلبي ؟ فقال : ثقة . فقال : حدثني مبشر عن أبيه أنه أوصى إذا دفن أن يقرأ عنده بفاتحة البقرة وخاتمتها . وقال : سمعت ابن عمر يوصي بذلك . فقال الإمام أحمد : ارجع فقل للرجل : يقرأ . فهذا يدل على رجوعه ^(١) .

وعنه لا يكره وقت دفنه دون غيره . قال في الفائق : وعنه يسن وقت الدفن اختارها عبد الوهاب الوراق وشيخنا .

وعنه القراءة على القبر بدعة ، لأنها ليست من فعله — عليه أفضل الصلاة والسلام — ولا فعل أصحابه .

فعلى القول بأنه لا يكره : فيستحب ، على الصحيح . قال في الفائق : يستحب القراءة على القبر . نص عليه أخيراً .

قال ابن تيميم : لا تكره القراءة على القبر ، بل تستحب . نص عليه . وقيل : تباح . قال في الرعاية الكبرى : وتباح القراءة على القبر . نص عليه . وقدمه في الرعاية الصغرى « والحاويين » . قال في المغنى ، والشرح ، وشرح ابن رزين : لا بأس بالقراءة عند القبر . وأطلقهما في الفروع .

قوله « وَأَيُّ قُرْبَةٍ فَعَلَهَا وَجَعَلَهَا لِمَيِّتِ الْمُسْلِمِ تَفْعَهُ ذَلِكَ » .

وهو المذهب مطلقاً . وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به كثير منهم . وهو

(١) لم يرد حديث صحيح في قراءة القرآن على القبر . بل مقاصد القرآن المفهومة للمتدبر من آياته تدل على أن القرآن أنزله الله (ليدبروا آياته) و (يهدي للتي هي أقوم) و (لينذر من كان حياً ، ويحق القول على الكافرين) .

من المفردات . وقال القاضى فى الجرد : من حج نفلا عن غيره وقع عن حج لعدم إذنه .

فأمره : نقل المروذى : إذا دخلتم المقابر فاقرأوا آية الكرسي وثلاث مرات « قل هو الله أحد » ثم قولوا : اللهم إن فضله لأهل المقابر - يعنى ثوابه - وقال القاضى : لا بد من قوله « اللهم إن كنت أثبتنى على هذا ، فقد جعلت ثوابه - أو ما تشاء منه - لفلان » لأنه قد يتخلف فلا يتحكم على الله ^(١) . وقال المجذ : من سأل الثواب ثم أهده ، كقوله : اللهم أثبتنى على عملى هذا أحسن الثواب . واجعله لفلان . كان أحسن ، ولا يضر كونه مجهولاً . لأن الله يعلمه . وقيل : يعتبر أن ينويه بذلك قبل فعل القرية [وقال الحلوانى فى التبصرة : يعتبر أن ينويه بذلك قبل فعل القرية] وقال ابن عقيل فى مفرداته : يشترط أن تتقدمه نية ذلك وتقارنه قال فى الفروع : فإن أرادوا أنه يشترط للإهداء ونقل الثواب : أن ينوى الميت به ابتداء ، كما فهمه بعض المتأخرين وبعده . فهو - مع مخالفة لعموم كلام الإمام أحمد والأصحاب - لا وجه له ، فى أثره ولا نظر . وإن أرادوا أنه يصح أن تقع القرية عن الميت ابتداء بالنية له : فهذا متجه . ولهذا قال ابن الجوزى : ثواب القرآن يصل إلى الميت إذا نواه قبل الفعل ، ولم يعتبر الإهداء . فظاهره عدمه . وهو ظاهر ماسبق فى التبصرة .

وقال ابن عقيل فى القنون : قال حنبل : يشترط تقديم النية . لأن ما تدخله النيابة من الأعمال لا يحصل للمستنيب إلا بالنية من النائب قبل الفراغ .

تنبيه : قوله « وأى قرية فعلها ، وجعلها للميت المسلم نفعه ذلك » وكذا لو أهدى بعضه - كنصفه ، أو ثلثه - ونحو ذلك . كما تقدم عن القاضى وغيره .

(١) هل فعل ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم أو أحد أصحابه . وهل يجزم أحد أن الله قد قبل عمله وأثابه عليه ثواباً يقدر أن يتصرف فيه بالبيع والهبة ؟ وهل يستغنى مؤمن بالله وباليوم الآخر عن ثواب - مهما قل - فيبيعه أو يهبه ؟

وهذه قد يعاين بها . فيقال : أين لنا موضع تصح فيه الهدية ، مع جهالة المهدى بها ؟ ذكرها في النكت .

وتقدم في أواخر باب الجمعة كراهة إثارة الإنسان بالمكان الفاضل ، وهو إثارة بفضيلة . فيحتاج إلى تفرقة بينه وبين إهداء القرب^(١) .

تنبيه : شمل قوله « وأى قرينة فعلها » الدعاء والاستغفار ، والواجب الذي تدخله النيابة ، وصدقة التطوع والعق ، وحج التطوع . فإذا فعلها المسلم وجعل ثوابها للميت المسلم نفعه ذلك إجماعاً^(٢) . وكذا تصل إليه القراءة والصلاة والصيام .

فائدتاه

إمراهما : قال المجد : يستحب إهداء القرب للنبي صلى الله عليه وسلم . قال في القنون : يستحب إهداء القرب ، حتى للنبي صلى الله عليه وسلم . ومنع من ذلك الشيخ تقي الدين . فلم يره لمن له ثواب بسبب ذلك ، كأجر العامل ، كالنبي صلى الله عليه وسلم ومعلم الخير ، بخلاف الوالد . فإن له أجراً كأجر الولد .

الثانية : الحى فى كل ما تقدم كالميت فى انتفاعه بالدعاء ونحوه . وكذا القراءة ونحوها . قال القاضى : لا تعرف رواية بالفرق بين الحى والميت . قال المجد : هذا أصح . قال فى الفائق : هذا أظهر الوجهين . وقدمه فى الفروع .

وقيل : لا ينتفع بذلك الحى . وهو ظاهر كلام المصنف هنا . وأطلقهما ابن تيميم . والرايتين ، والحاويين . وجزم به المصنف وغيره فى حج النفل عن الحى لا ينتفعه . ولم يستدل له . وقال ابن عقيل فى المفردات : القراءة ونحوها لاتصل إلى الحى .

قوله « وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يُصْلَحَ لِأَهْلِ الْمَيِّتِ طَعَامٌ يُبْعَثُ بِهِ إِلَيْهِمْ » . بلا نزاع . وزاد المجد وغيره : ويكون ذلك ثلاثة أيام . وقال : إنما يستحب إذا قصد أهل الميت . فأما لما يجتمع عندهم : فيكره للمساعدة على المسكروه انتهى .

(١) وأين يوجد الفرق ؟ (٢) فى دعوى الإجماع نظر طويل .

قوله ﴿وَلَا يُصَلِّحُونَ فَمَ طَعَامًا لِلنَّاسِ﴾

يعنى لا يستحب ، بل يكره . وهذا المذهب مطلقاً . وعليه أكثر الأصحاب
وجزم به فى الوجيز ، والمغنى ، والشرح وغيرهم . وقدمه فى الفروع وغيره . وعنه
يكره إلا الحاجة . وقيل : يحرم . قال الزركشى : ظاهر كلام الخرق : أنه يباح لغير
أهل الميت ، ولا يباح لأهل الميت . وقال غيره : يسن لغير أهل الميت ، ويكره لأهله
قوله ﴿وَيُسْتَحَبُّ لِلرِّجَالِ زِيَارَةُ الْقُبُورِ﴾ .

هذا المذهب مطلقاً . نص عليه . وعليه جماهير الأصحاب . وحكاه الشيخ
محى الدين النووى إجماعاً . قال فى الشرح : لا نعلم خلافاً [بين أهل العلم فى
استحباب زيارة الرجال القبور . وأما المصنف فى المغنى فقال : لا نعلم خلافاً] فى
إباحة زيارتها للرجال . قال فى مجمع البحرين : يستحب فى ظاهر المذهب . قال
الزركشى : هذا المنصوص والمشهور عند الأصحاب . وجزم به فى الهداية ، والمذهب ،
والمستوعب ، والكافى ، والنظم ، والوجيز ، وغيرهم .

وعنه لأبأس بزيارتها . وهو ظاهر كلام الخرق [وغير واحد من الأصحاب .
وقد أخذ أبو المعالى ، والمجد ، والزركشى وغيرهم : الإباحة من كلام الخرق]
فقالوا : وقيل : يباح ، ولا يستحب . وهو ظاهر كلام الخرق . لأنه أمر بعد حظر
لكن الجمهور قالوا : الاستحباب لقريظة تذكر الموت ، أو للأمر .

قوله ﴿وَهَلْ يُكْرَهُ لِلنِّسَاءِ؟ عَلَى رَوَاتَيْنِ﴾

وأطلقهما فى الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والكافى ، والتلخيص .
وابن تميم ، والشرح .

إسماهما : يكره لهن ، وهى المذهب . جزم به الخرق ، والوجيز ، والمنور ،
غيرهم . وصححه ابن عقيل ، وابن منجا فى الخلاصة . وقدمه فى الفروع ، والحرر ،
والرعايتين ، والفائق . قال فى مجمع البحرين : هذا أظهر الروايات . قال فى النظم :
وهو أولى ، ورجحه المصنف وغيره .

والرواية الثانية : لا يكره فيباح .

وعنه رواية ثالثة : يحرم ، كما لو علمت أنه يقع منها محرم . ذكره المجد . واختار هذه الرواية بعض الأصحاب . وحكاها ابن تيمم وجها . قال في جامع الاختيارات : وظاهر كلام الشيخ تقي الدين : ترجيح التحريم . لاحتجاجه بلعنه - عليه الصلاة والسلام - زورات القبور ، وتصحيحه إياه . وأطلقهن في الحاويين . وتقدم في فصل الحمل : أنه يكره لمن اتبع الجناز ، على الصحيح من المذهب .

فوائد

إصراها : يجوز للمسلم زيارة قبر الكافر . قاله المجد وغيره . وقال الشيخ تقي الدين : يجوز زيارته للاعتبار . وقال أيضاً : لا يمنع الكافر من زيارة قبر أبيه المسلم .

الثانية : الأولى للزائر أن يقف أمام القبر ، على الصحيح من المذهب . وعنه يقف حيث شاء . والأولى : أن يكون حال الزيارة قائماً ، على الصحيح من المذهب . وعنه قعوده كقيامه . ذكره أبو المعالي . وينبغي أن يقرب منه ، كزيارته حال حياته . ذكره في الوسيلة والتلخيص .

الثالثة : ظاهر كلام الأصحاب : استحباب كثرة زيارة القبور . وهو ظاهر كلام الإمام أحمد . قال في رواية أبي طالب - وقال له رجل : كيف يرق قلبى - ؟ قال : أدخل المقبرة . وهو ظاهر الحديث « زوروا القبور . فإنها تذكركم الآخرة » وقدمه في الفروع . وقال في الرعاية الكبرى : ويكره الإكثار من زيارة الموتى . قلت : وهو ضعيف جداً ولم يعرف له سلف .

الرابعة : يجوز لمس القبر من غير كراهة . قدمه في الرعايتين ، والفروع . وعنه يكره . وأطلقهما في الحاويين « والفائق ، وابن تيمم . وعنه يستحب . قال

أبو الحسين في تمامه : وهى أصح . وقال فى الوسيلة : هل يستحب عند فراغ دفنه وضع يده عليه ، وجلسه على جانبه ؟ فيه روايتان .

قوله ﴿ وَيَقُولُ إِذَا زَارَهَا ، أَوْ مَرَّ بِهَا : سَلَامٌ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ -

إِلَى آخِرِهِ ﴾

نكر المصنف - رحمه الله - لفظ « السلام » وقاله جماعة من الأصحاب . ونص عليه الإمام أحمد . وورد الحديث فيه من طريق أحمد من رواية أبى هريرة وعائشة رضى الله عنهما . وجزم به فى الرعاية الصغرى . وذكر جماعة من الأصحاب أنه يقول معرفاً ، فيقول « السلام عليكم » ونص عليه الإمام أحمد . قال فى الفروع : وهو الأشهر فى الأخبار رواه مسلم من رواية أبى هريرة ، وبريدة رضى الله عنهما . وجزم به فى الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والكافى ، وغيرهم . وقدمه فى الفروع ، وخيره المجد وغيره بينهما منهم صاحب مجمع البحرين . وقدمه ابن تيمم ، والرعايتين ، والحاويين . وقالوا : نص عليه . وقدمه فى الفائق . وقال ابن ناصر : يقول للموتى « عليكم السلام » .

فائدة

إذا سلم على الحى ، فالصحيح من المذهب : أنه يخير بين التعريف والتكثير . قدمه فى الفروع . وقال : ذكره غير واحد .

قلت : منهم المجد ، وصاحب مجمع البحرين .

وعنه تعريفه أفضل . قال الناظم : كالرد . وقيل : تنكيهه أفضل . اختاره ابن عقيل ، ورده المجد . وقال ابن البناء : سلام التحية منكر ، وسلام الوداع معرف .

قوله ﴿ وَيُسْتَحَبُّ تَعْزِيَةُ أَهْلِ الْمَيِّتِ ﴾

يعنى سواء كان قبل الدفن أو بعده . وهذا المذهب . وعليه أكثر الأصحاب

وقال القاضى - فى الخلاف - فى التعزية بعد الدفن - أولى ، للإيلاس التام منه .

فأمره : يكره تكرار التعزية . نص عليه . فلا يعزى عند القبر من عزى قبل ذلك . قاله في الفروع . وقاله في الرعايتين ، والحاويين .

وعنه يكره عند القبر لمن عزى . وقال ابن تيمم ، قال الإمام أحمد : أكره التعزية عند القبر إلا لمن لم يعز . وأطلق جواز ذلك في رواية أخرى . انتهى .
وتكره التعزية لامرأة شابة أجنبية للفتنة . قال في الفروع : يتوجه فيه ما في تسميتها إذا عطست .

ويعزى من شق ثوبه . نص عليه ، لزوال الحرم - وهو الشق - ويكره استدامة لبسه .

تنبيهاته

أمرهما : ظاهر كلام المصنف وغيره : أن التعزية ليست محددة بمحد . وهو قول جماعة من الأصحاب . فظاهره : يستحب مطلقا . وهو ظاهر الخبر . وقيل : آخرها يوم الدفن . وقيل : تستحب إلى ثلاثة أيام . وجزم به في المستوعب ، وابن تيمم ، والفاقي ، والحاويين . وقدمه في الرعايتين . وذكر ابن شهاب ، والآمدي ، وأبو الفرج ، والمجد ، وابن تيمم وغيرهم : يكره بعد ثلاثة أيام . لتهييج الحزن . قال المجد : لاذن الشارع في الإحداد فيها . وقال : لم أجد في آخرها كلاماً لأصحابنا . وقال أبو المعالي : اتفقوا على كراهيته بعدها ، ولا يبعد تشبيهها بالإحداد على الميت . وقال : إلا أن يكون غائبا . فلا بأس بتعزيته إذا حضر . واختاره الناظم . وقال : ما لم تُنسِ المصيبة

الثاني : قوله « وَيُسْتَحَبُّ تَعْزِيَةُ أَهْلِ الْمَيِّتِ »

وهكذا قال غيره من الأصحاب . قال في النسكت : وقول الأصحاب « أهل الميت » خرج على الغالب . ولعل المراد : أهل المصيبة . وقطع به ابن عبد القوي

في مجمع البحرين مذهباً لأحمد ، لا تفقهها من عنده . قال في النسك : فيعزى الإنسان في رفيقه وصديقه ونحوهما ، كما يعزى في قريبه . وهذا متوجه . انتهى .
قوله ﴿ وَيُكْرَهُ الْجُلُوسُ لَهَا ﴾ .

هذا المذهب . وعليه أكثر الأصحاب . ونص عليه . قال في الفروع : اختاره الأكثر . قال في مجمع البحرين : هذا اختيار أصحابنا . وجزم به في الوجيز وغيره . وقدمه في الفروع ، وابن تيميم ، والرايعتين ، والحاويين وغيرهم . وعنه ما يعجبني . وعنه الرخصة فيه . لأنه عزى وجلس .

قال الخلال : سهل الإمام أحمد في الجلوس إليهم في غير موضع . قال في الحاويين ، والراعية الصغرى ، وقيل : يباح ثلاثاً كالنعى . ونقل عنه المنع منه . وعنه الرخصة لأهل الميت نقله حنبل . واختاره المجد . ومعناه اختيار أبي حفص . وعنه الرخصة لأهل الميت ولغيرهم ، خوف شدة الجزع . وقال الإمام أحمد : أما والميت عندهم : فأكرهه . وقال الآجری : يأثم إن لم يمنع أهله . وقال في الفصول : يكره الاجتماع بعد خروج الروح ، لأن فيه تهيباً للحزن .

فأمره : لا بأس بالجلوس بقرب دار الميت ، ليتبع الجنائزة ، أو يخرج وليه فيعزى به . فعله السلف .

قوله ﴿ وَيَقُولُ فِي تَعْزِيَةِ الْمُسْلِمِ بِالْمُسْلِمِ : أَعْظَمَ اللَّهُ أَجْرَكَ . وَأَحْسَنَ عَزَاءَكَ . وَغَفَرَ لِمَيِّتِكَ ﴾ .

ولا يتعين ذلك . بل إن شاء قاله ، وإن شاء قال غيره . فإنه لا يتعين فيه شيء . فقد عزى الإمام أحمد رجلاً ، فقال « آجرنا الله وإياك ، في هذا الرجل » وعزى أبا طالب فقال « أعظم الله أجركم . وأحسن عزاءكم » .

قوله ﴿ وَفِي تَعْزِيَّتِهِ عَنْ كَافِرٍ : أَعْظَمَ اللَّهُ أَجْرَكَ . وَأَحْسَنَ عَزَاءَكَ ﴾ .
يعنى إذا عزى مسلم مسلماً عن ميت كافر . فأفادنا المصنف رحمه الله أنه

يعزيه عنه . وهو صحيح . وهو المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . وحزم به في الوجيز وغيره . وقدمه في الفروع وغيره .

وقيل : لا يعزيه عن كافر . وهو رواية في الرعاية . قال في الرعاية ، وقيل : يقول : أعظم الله أجرك ، وأحسن عزاءك . وصار لك خلفاً عنه .

قوله ﴿ وَفِي تَعْزِيَةِ الْكَافِرِ بِمُسْلِمٍ : أَحْسَنَ اللَّهُ عَزَاءَكَ وَغَفَرَ لِمَيْتِكَ . وَفِي تَعْزِيَتِهِ عَنْ كَافِرٍ : أَخْلَفَ اللَّهُ عَلَيْكَ ، وَلَا تَقْصُ عَدَدَكَ ، أَوْ أَكْثَرَ عَدَدِكَ ﴾ .

فيدعو لأهل الذمة بما يرجع إلى طول العمر وكثرة المال والولد ، ولا يدعو لكافر حتى بالأجر ، ولا لكافر ميت بالمغفرة . وقال أبو حفص العكبري : ويقول له أيضاً : وأحسن عزاءك . وقال أبو عبد الله بن بطة يقول : أعطاك الله على مصيبتك أفضل ما أعطى أحداً من أهل دينك . وقال في الفائق : قلت : لا ينبغي تعزيته عن كافر ، ولا الدعاء بالإخلاف عليه ، وعدم تنقيص عدده ، بل المشروع [الدعاء] بعدم الكافرين وإبادتهم ، كما أخبر الله تعالى عن قوم نوح . انتهى .
تفصيل : يحتمل أن يكون مراد المصنف بتعزية الكافر بمسلم ، أو عن كافر حيث قيل : بجواز ذلك . من غير نظر إلى أن المصنف اختار ذلك أولاً . ويحتمل أن مراده : جواز التعزية عنده . فيكون قد اختار جواز ذلك . والأول : أولى .
واعلم أن الصحيح من المذهب : تحريم تعزيتهم ، على ما يأتي في كلام المصنف في باب أحكام الذمة . ولنا رواية بالكراهة . قدمها في الرعايتين ، والحاويين ، ورواية بالإباحة . فعليها يقول ما تقدم .

فوائد

إمداها : قال في الفروع : لم يذكر الأصحاب : هل يرد المعزى شيئاً أم لا ؟

وقد رد الإمام أحمد على من عزاه . فقال : استجاب الله دعاءك . ورحمنا وإياك . انتهى . وكفى به قدوة ومتبوعاً .

قلت : جزم به في الرايتين ، والحاويين ، والمغني ، والشرح وغيرهم .
الثانية : معنى « التعزية » التسلية ، والحث على الصبر بوعده الأجر ، والدعاء للميت والمصاب .

الثالثة : لا يكره أخذه بيد من عزاه ، على الصحيح من المذهب . نص عليه وعنه الوقف . وكرهه عبد الوهاب الوراق .

قال الخلال : أحب إلي أن لا يفعله . وكرهه أبو حفص عند القبر^(١) .
قوله ﴿ وَيَجُوزُ الْبُكَاءُ عَلَى الْمَيِّتِ ﴾ .

يعنى من غير كراهة ، سواء كان قبل موته أو بعده ، لكثرة الأحاديث في ذلك . وهذا المذهب . وعليه الأصحاب . ووجه في الفروع احتمالاً بحمل النهى عن البكاء بعد الموت : على ترك الأولى .

قال المجد : أو أنه [كره] كثرة البكاء والدوام عليه أياماً .

قال جماعة : الصبر عن البكاء أجمل . منهم ابن حمدان .

وذكر الشيخ تقي الدين : أن البكاء يستحب رحمة للميت ، وأنه أكمل من الفرح . كفرح الفضيل لما مات ابنه علي .

قلت : استجاب البكاء رحمة للميت سنة صحيحة لا يعدل عنها .

قوله ﴿ وَأَنْ يَجْعَلَ الْمُسَابُّ عَلَى رَأْسِهِ ثَوْبًا يُعْرِفُ بِهِ ﴾ .

يعنى يجوز ذلك ليكون علامة يعرف بها . وهذا المذهب . وعليه أكثر الأصحاب . وقال في المذهب : يكره لبسه خلاف زيه المعتاد .

فائدة : يكره للمصاب تغيير حاله من خلع ردائه ونعله ، وتغليق حافوته ،

(١) كيف يتشدد في هذا ، ويتساهل في استجاب قراءة القرآن على القبر ؟

وتعطيل معاشه ■ على الصحيح من المذهب . وقيل : لا يكره . وسئل الإمام أحمد عن مسألة يوم مات بشر ؟ فقال : ليس هذا يوم جواب . هذا يوم حزن . وأطلقهما في الفروع . وقال المجد : لا بأس بهجر المصاب الزينة وحسن الثياب ثلاثة أيام . وجزم به ابن تميم ، وابن حمدان .

قوله ﴿ وَلَا يَجُوزُ النَّدْبُ وَلَا النِّيَاحَةُ ﴾ .

هذا المذهب مطلقاً . وعليه أكثر الأصحاب . ونص عليه في رواية حنبل ، وجزم به في المذهب ■ ومسبوك الذهب ■ والتلخيص ■ والبلغة ، والنظم ■ والوجيز ، والإفادات ، والمنتخب . قال في مجمع البحرين : اختاره المجد ، وجماعة من أصحابنا . وقدمه في الفروع ، ومجمع البحرين ، والحاويين ■ والزركشي . وقال : هو المذهب وعنه يكره التدب والنوح الذي ليس فيه إلا تعداد المحاسن بصدق . جزم به في الهداية ■ والمستوعب ، والخلاصة . وقدمه في الرعايتين ■ والكافي . قال الآمدي : يكره في الصحيح من المذهب . قال : واختاره ابن حامد ، وابن بطة ، وأبو حفص العكبري ، والقاضي أبو يعلى ■ والخرقي انتهى . نقله عنه في مجمع البحرين . وقال : اختاره كثير من أصحابنا . وأطلقهما في الفائق . وذكر المصنف عن الإمام أحمد ما يدل على إباحتهما . وأنه اختيار الخلال وصاحبه . قاله في الفروع .

قلت : قد نقله الآمدي عن الخلال وصاحبه قبل المصنف . ذكره في مجمع البحرين .

وقطع المجد : أنه لا بأس بيسير التدب إذا كان صدقا . ولم يخرج مخرج النوح ■ ولا قصد نظمه . كفعل أبي بكر ■ وفاطمة رضي الله عنهما . وتابعه في مجمع البحرين ، وابن تميم ، والزركشي .

قلت : وهذا مما لاشك فيه . قال في الفائق : ويباح يسير التدب الصدق .

نص عليه .

قوله ﴿وَلَا يَجُوزُ شَقُّ الشَّيَابِ وَلَطَمُ الْخُدُودِ ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ﴾ .

من الصراخ « وخمش الوجه » وتنف الشعر ، ونشره وحلقه .

قال جماعة - منهم ابن حمدان « والنخعي . قال في الفصول : يحرم النحيب والتعداد ، والنياحة ، وإظهار الجزع .

فوائد

منها : قال في الفروع : جاءت الأخبار - المتفق على صحتها - بتعذيب الميت بالنياحة والبكاء عليه . لحمله ابن حامد على ما إذا أوصى به . لأن عادة العرب كانت الوصية . به فخرج على عاداتهم . قال النووي في شرح مسلم : هو قول الجمهور وهو ضعيف . فإن سياق الخبر يخالفه . انتهى .

وحمله الأثرم على من كَذَّبَ به حين يموت . وقيل : يتأذى بذلك مطلقاً . واختاره الشيخ تقي الدين . وقيل : يعذب بذلك .

وقال في التلخيص : يتأذى بذلك إن لم يوص بتركه ، كما كان السلف يوصون ولم يعتبر كون النياحة عادة أهله .

واختار المجد إذا كان عادة أهله ولم يوص بتركه يعذب ، لأنه متى ظن وقوعه ولم يوص فقد رضى « ولم ينه مع قدرته . وقدمه في الرعايتين ، والحاويين » والخواشي . وظاهر كلام المصنف في المغنى : أنه يعذب بالبكاء الذي معه ندب ، أو نياحة بكل حال .

ومنها : ما هيج المصيبة ، من وعظ ، أو إنشاد شعر فمن النياحة . قاله الشيخ تقي الدين . ومعناه لابن عقيل في الفنون .

ومنها : يكره الذبح عند القبر ، وأكل ذلك . نص عليه . وجزم الشيخ تقي الدين بحرمة الذبح والتضحية عنده .

قال المجد في شرحه : وفي معنى ذلك ما يفعله كثير من أهل زماننا من

التصدق عند القبر بنخز أو نحوه . فإنه بدعة . وفيه رياء وسمعة ، وإشهار لصدقة التطوع المندوب إلى إخفائها . انتهى . وتبعه جماعة . قال في القروع ، قال جماعة : وفي معنى الذبح على القبر : الصدقة عنده . فإنه محدث ، وفيه رياء وسمعة . وقال الشيخ تقي الدين : إخراج الصدقة مع الجنازة بدعة مكروهة . وهو يشبه الذبح عند القبر . ونقل أبو طالب : لم أسمع فيه بشيء . وأكره أن أنهي عن الصدقة .

وإلى هنا : تم الجزء الثاني من كتاب الإنصاف .
ويليه - بمعونة الله تعالى ، وتوفيقه - الجزء الثالث . وأوله

كتاب الزكاة

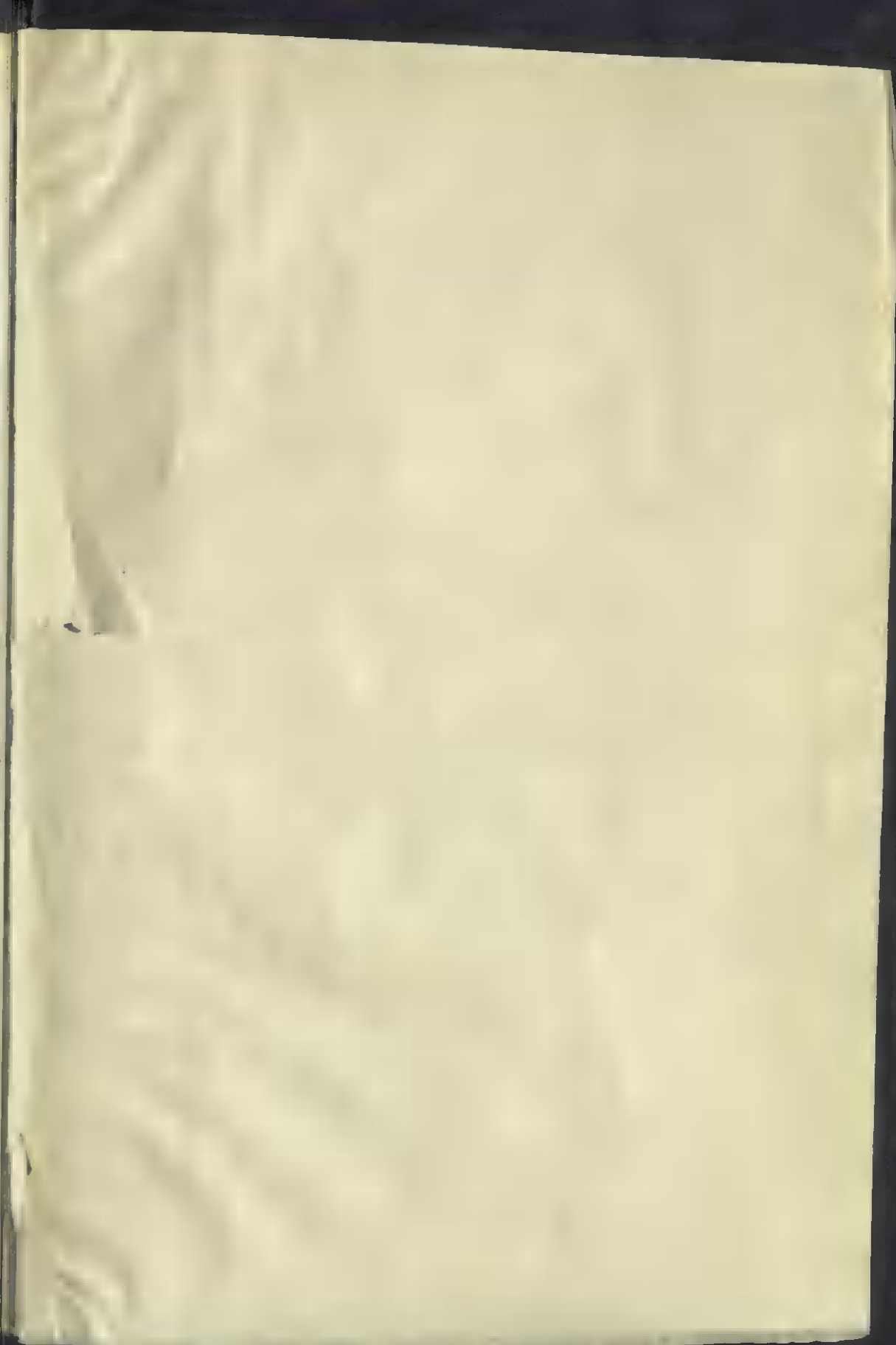
والله الموفق والمعين على الإتمام . وصلى الله وسلم وبارك على عبده ورسوله محمد وعلى آله أجمعين .

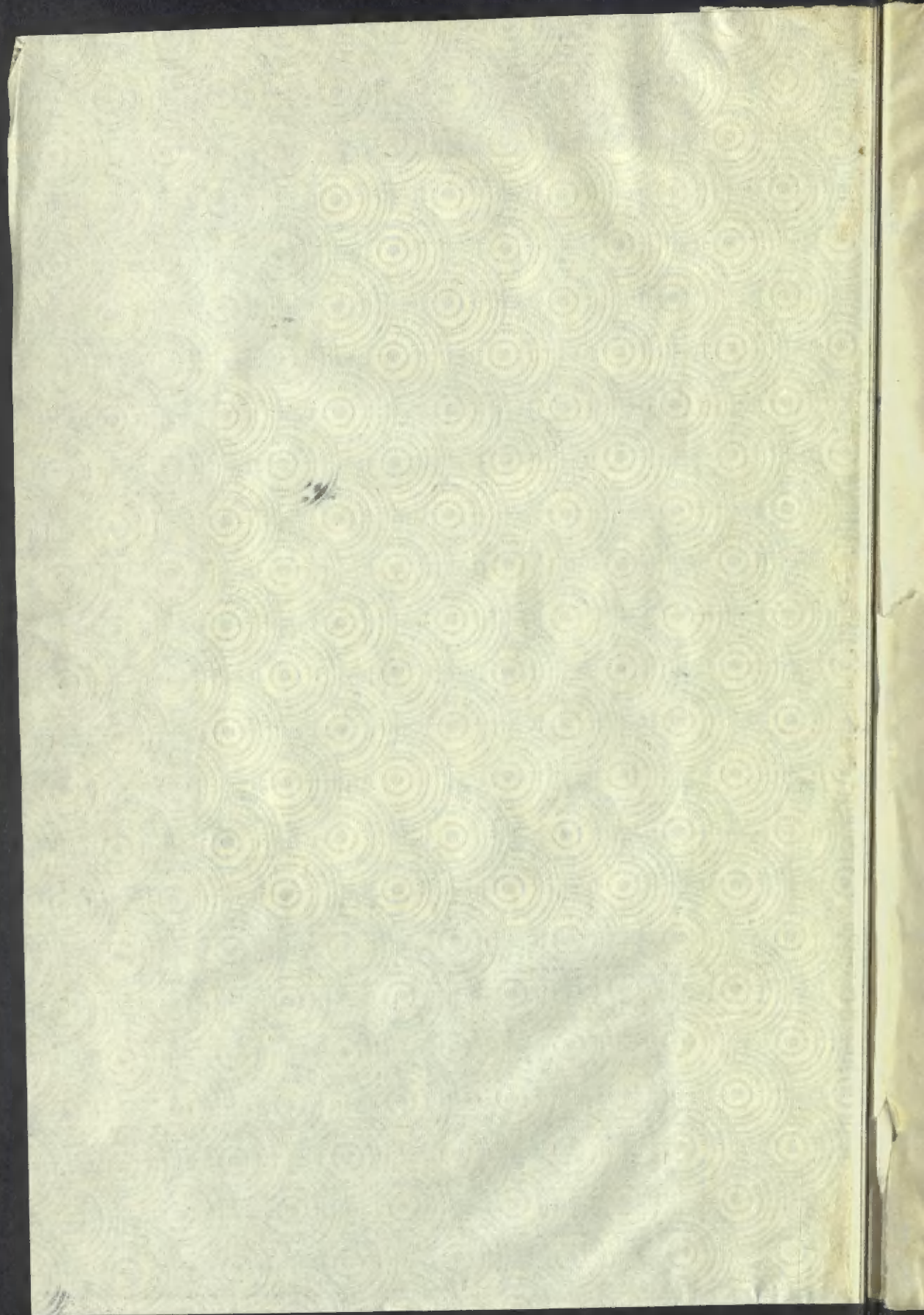
وكان الفراغ من طبعه بمطبعة السنة المحمدية في الخامس والعشرين من جمادى الأولى سنة ١٣٧٥ هـ . الموافق للتاسع من شهر يناير سنة ١٩٥٦ م

وقد حرصت استطاعتي على الدقة والإتقان ، والتجويد والإحسان ، وبذلت في تصحيحه جهد الطاقة . ولعلك واجد - مع هذا - بعض الخطأ . فاستغفر الله . وسله التوفيق للسداد والإصابة . والمنة لله وحده . والهدى والرشد بيده . وهو مولاي ، عليه توكلت . نعم المولى ونعم النصير . ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم . وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين .

وكتبه فقير عفو الله ، وراجي رحمته وإحسانه

محمد عامر النقي





349.297:M55aA

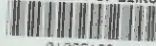
V.1-2

المرداوى

الاصناف في معرفة الراجح

349.297
M55aA
V.1-2

349.297:M55aA:v.1-2:c.1
المرداوي، علاء الدين أبي الحسن علي
الانصاف في معرفة الراجح من الخلاف
AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARIES



01025132

AMERICAN
UNIVERSITY OF
BEIRUT

